

هـ \_\_\_\_\_ ذ

أبد - زوالاً من كتاب الفتاوى  
الانقروية في مذهب الامام أبي  
حقيقة التهمان عليه من  
في معاقب الرحمة  
والرضوان  
آمين



• فهرسة الجزء الاول من الفتاوى الانشورية •

صفحة	صفحة
٩٦ في العدة	٢ كتاب الطهارة
٩٨ في الحضنة	٥ كتاب الصلاة
١٠٣ في النفقة	٨ باب المسافر
١١٣ في اجبار الام على الارضاع	٩ باب الجنائز
١١٦ كتاب العتاق	٩ كتاب الزكاة
١١٦ الاول في اللفظ الذي يقع به العتق	١٤ كتاب الصوم
١١٧ الثاني في التعليق	١٦ كتاب الحج
١١٨ الثالث في العتق بدعوى النسب	١٧ كتاب السير
١١٩ الرابع في عتق البعض	١٧ الاول في الاسارى وما يملك
١٢١ الخامس في عتق المريض والورثة	بالاستيلاء وما لا يملك
١٢١ السادس في التدبير	٢١ الثاني فيما يامل به أهل الذمة
١٢٣ السابع في الاستيلاء	٢٤ الثالث في المرتد وما يكون كفرا
١٢٧ كتاب المكاتب	من المسلم وما يصير الكافر به مسلما
١٣٠ كتاب الولاء	٢٩ كتاب الكراهية والاستصانة
١٣١ كتاب الايمان	٣٢ كتاب النكاح
١٣١ الاول فيما يكون يمينا وما لا يكون	٣٥ الثاني في الوكالة في النكاح وفي
يمينا	نكاح النضولي
١٣٢ الثاني في بيان نية الخلف	٦٦ كتاب الرضاع
والمستطاف	٧٠ كتاب الطلاق
١٣٤ الثالث في حث الخلف بالمباشرة	٧٠ الاول ما يقع به الطلاق وما لا يقع
والتوكيل وفي اليين الموقته	٧٦ الثاني في التوكيل بالطلاق
١٣٥ نوع في اليين الموقته	٧٧ في التفويض
١٣٧ الرابع في الخلف بالانكاح	٧٩ في التعليق
والطلاق والعتاق والبيع	٨٣ في الاستئناء
والشراء وسائر عقود المعاملات	٨٥ في طلاق السكران والمجنون
والمحقوق والطاعات والمعاصي	وأحكام السكرارى
١٣٩ الخامس في اليين بالسكك	٨٦ في طلاق المريض
والدخول والخروج والذهاب	٨٧ في الرجعة
والاذن	٨٧ في الايلاء والتأهار
١٤٦ السادس في اليين في الكلام	٨٨ في الخلع
والذوق والاكل والشرب واللبس	٩٤ في العتق

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
١٩١	في القسامة	١٢٨	والضرب والشم واللعب
١٩٧	كتاب المعامل	١٢٩	السابع في الذر والكفارة
١٩٧	كتاب الاتق	١٢٩	كتاب الحدود
١٩٩	كتاب المنقود	١٣٩	الاول في شرائط الاحسان وفي
٢٠٠	كتاب المقيط		الوطء الذي يوجب الحد والذي
٢٠٠	كتاب اللقطة		لا يوجب وفي شهادة الزنا
٢٠٢	كتاب الوقف	١٥٣	الثاني في حد القذف وحد
٢٠٢	الاول في بيان ما يجوز ومن		الشرب
	الاوقاف وما لا يجوز وما يدخل	١٥٦	الثالث في التعزير
	تبعها وما لا يدخل وفي وقف المنقول	١٥٩	كتاب السرقة
	والمنازع وفيمن يقر بأرض في يده أنها	١٦٣	باب قطع الطريق
	وقف	١٦٤	كتاب الجنائيات
٢٠٧	الثاني في الدعوى والشهادة	١٦٤	الاول فيما يجب فيه القصاص
	في الوقف وفي بيان حكم الاوقاف		والدية وحكومة العدل
	المتقدمة وفيمن يثبت القرابة	١٧١	الثاني في الشهادة على الجناية
٢١٠	الثالث في الوقف على الاولاد		والاقرار بها وفي اختلاف القاتل
٢١٣	الرابع في الوقف على القرايات		وولي القتل في العمد والخطا وفي
	وعلى آتومات الاولاد وعلى الاهل		اشهاد الجروح
	والعيال وعلى الفقراء والموالي	١٧٣	الثالث فيمن يستوفى القصاص
٢١٦	الخامس في الولاية في الوقف		وفيمن يستحق الدية
٢١٨	السادس في شرط الزيادة	١٧٤	الرابع في العفو وسقوط القود
	والنقصان وفي استبدال الوقف		وقبيل القصاص فيه مالا
	وفي شراء المتولى بقسط الموقوف	١٧٦	الخامس في الجناية بالخفر
	دار أو مستغلا		والقتيل وفي ضمان المداوى
٢٢١	السابع في عمارة الوقف وفي البناء	١٧٨	السادس فيمن رأى رجلا يرتفع مع
	والغرس فيه وفي صرف احد		امرأته فقتله وفي قتل الخناق
	الوقفين على الاثر وفي بيع البناء		والساحر والزنديق
	المهدوم وفي الاستدانة على الوقف	١٨٠	السابع في جنائيات الصبيان
٢٢٦	الثامن في تصرفات المتسولي		والجنانين وعليهم وفي اطلاق الجنين
	وضمانه وفيما يقبل قوله وفيما	١٨٣	الثامن في جنائيات الرقيق وعليه
	لا يقبل وفيمن يستحق الوطء	١٨٥	التاسع في جنائيات الدواب وعليها
	ومن لا يستحقها وفيه مستغلة		وفيها بعض مسائل الاصطلاح



صفحة	مقدمة	صفحة	مقدمة
٣١٥	الفصل الاول في الفاظها وما يكون كفاة وما لا يكون	٢٣٢	النيابة عن الوظائف
٣١٨	الفصل الثاني فيما يصح منه الكفاة وما لا يصح وما يصح من الكفاة وما لا	٢٣٤	التاسع في الاجارة في الوقت وفي قسمة الوقت
٣٢٢	الثالث فيما يكفل منه وما لا يكفل	٢٣٦	المعاشرة في وقت المريض والوقت المضاف الى ما بعد الموت
٣٢٣	الرابع في تعليق الكفاة بالشروط	٢٣٨	الحادي عشر في وقت الذي
٣٢٤	الخامس في التسليم والمطالبة به وبالمال	٢٣٩	سائر شئ من الوقت
٣٢٥	السادس فيما تقع به البراءة عن المال وما لا	٢٤٠	كتاب البيوع
٣٢٦	السابع في الدعوى في الكفاة	٢٤٠	الاول فيما يجوز بيعه وما لا يجوز
٣٢٧	الثامن في الرجوع الى الكفول عنه		وما يدخل في البيع من غير ذكر وما لا يدخل
٣٢٨	مسائل شتى	٢٥٣	فصل فيما يتعلق بالقبض وحسن البيع
٣٣٠	كتاب الطرارة	٢٥٦	فصل في هلاك المبيع والخس
٣٣٤	كتاب القضاء	٢٥٨	فصل في الغبن والحماة وما لا يتغابن فيه
٣٤٠	فصل في القضاء للمائب وعليه والتصرف في أموره وأموال المفقود والمدينون	٢٥٩	مسائل شتى
٣٤٥	فصل في الفرق بين الثبوت والحكم	٢٦٣	باب الخيارات
٣٤٦	فصل في الحبس والملازمة والحيلولة	٢٦٣	فصل في خيار الشرط
٣٥٠	نوع في الحيلولة	٢٦٥	فصل في خيار الرؤية
٣٥١	فصل في اجرة المنصر والسجبان والصكك وغيرها	٢٦٦	فصل في خيار العيب
٣٥٢	كتاب القاضى الى القاضى	٢٨٣	باب البيع الفاسد
٣٦٠	مسائل شتى وفيها مسائل الحيطان	٢٨٦	نوع آخر
٣٦٤	مسائل الحيطان	٢٩٢	فصل في بيع التلينة
٣٦٧	كتاب الشهادات وفيها فصول الاول في تحمل الشهادة وكيفية	٢٩٣	في بيع الوفاء
		٢٩٥	في الاقالة
		٢٩٨	في بيع الاب والوصى مال الصغير
			والشراة
		٣٠١	في السلم
		٣٠٣	كتاب الصرف
		٣٠٧	كتاب المدائنات
		٣١٥	كتاب الكفاة وفيها فصول

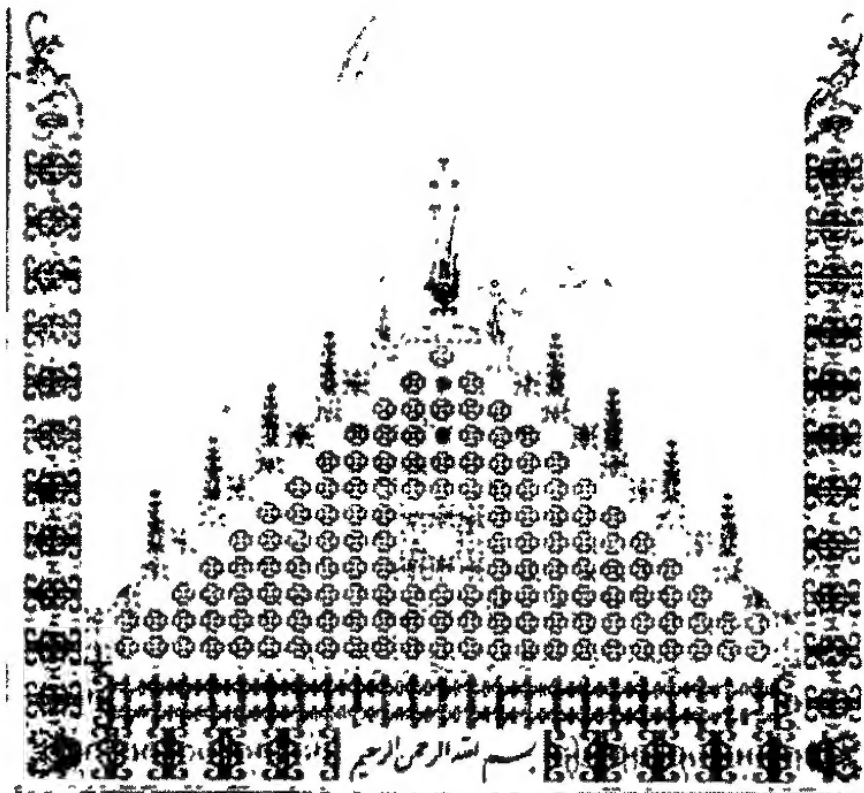
صحيحة	صحيحة
أدائها وفيما لا يثبت منه في الشهادة	أدائها وفيما لا يثبت منه في الشهادة
الثاني فيما يقبل من الشهادة وفيما لا يقبل وفيه أنواع	الثاني فيما يقبل من الشهادة وفيما لا يقبل وفيه أنواع
نوع فيمن لا تقبل شهادته لمعنى في الشاهد	نوع فيمن لا تقبل شهادته لمعنى في الشاهد
نوع فيمن لا تقبل شهادته لمعنى في الشهود له باعتبار وصلته بينه وبين الشاهد	نوع فيمن لا تقبل شهادته لمعنى في الشهود له باعتبار وصلته بينه وبين الشاهد
نوع فيما تقبل الشهادة فيه بلا دعوى	نوع فيما تقبل الشهادة فيه بلا دعوى
نوع في شهادة إذا بطل بعضها بطل كلها	نوع في شهادة إذا بطل بعضها بطل كلها
الثالث في الشهادة على فعل نفسه وما يتعلق به	الثالث في الشهادة على فعل نفسه وما يتعلق به
الرابع في الشهادة على النفي	الرابع في الشهادة على النفي
الخامس في شهادة النساء والشهادة عليهن وأولها	الخامس في شهادة النساء والشهادة عليهن وأولها
السادس في الشهادة بالتسامع	السادس في الشهادة بالتسامع
السابع في شهادة أهل الكفر والشهادة عليهم	السابع في شهادة أهل الكفر والشهادة عليهم
الثامن في الاختلاف بين الدعوى والشهادة واختلاف الشاهدين	الثامن في الاختلاف بين الدعوى والشهادة واختلاف الشاهدين
التاسع في التعديد والشهادة على الحدود	التاسع في التعديد والشهادة على الحدود
العاشر في الجرح والتعديل	العاشر في الجرح والتعديل
الحادي عشر في الشهادة على الإرث والتسبب	الحادي عشر في الشهادة على الإرث والتسبب
الثاني عشر في الشهادة على الشهادة	الثاني عشر في الشهادة على الشهادة
الثالث عشر في الرجوع عن الشهادة	الثالث عشر في الرجوع عن الشهادة
الرابع عشر في المنفقات	الرابع عشر في المنفقات
في ترجيح البيعة	في ترجيح البيعة
في القول لمن	في القول لمن
في المسائل التي تقبل فيها بيعة الخصمين	في المسائل التي تقبل فيها بيعة الخصمين



قوله كتاب الطهارة الكتاب في اللغة عبارة  
عن الجمع يقال كتبت البقال أي جمعتها  
وفي الاصطلاح عبارة عن مسائل  
نقده والحال أنه يكون مستقلاً  
لا بواب ولا بشكل يكتب القبط والقط  
لأن فيها أبواباً في المقولات وقيل الكتاب  
عند المتقدمين بسبب الاصطلاح عبارة  
عن مسائل الفقه سواء كان أشقل  
الأبواب أو لم يشقل أي فلا يشكل  
بكتاب القبط والقط  
الطهارة هي النظافة لغة والتطهير بفضل  
الأعضاء من غير ما خلاها الحدث (نهاية)  
قدّم الطهارة لأنها شرط الصلاة ثم  
استصحت الطهارة بالبداءة من بين سائر  
الشروط لأنها أهم من غيرها لأنها لا تسقط  
بعدم الاعتذار (نهاية)

اعلم أن الشروعات ثلاثة عبادات  
ومعاملات وعقوبات والعبادات خمسة  
الصلاة والزكاة والصوم والحج  
والجهاد والمعاملات خمسة المعاضات  
المالية والمناسكيات والخصامات  
والأمانات (هكذا عدها في الأصل أربعة  
ولم يذكر الخسائر فراجع اهـ صحيحه)  
والعقوبات خمسة القصاص وحده الزنا  
وحده السرقة وحده الشرب وحده  
الغذف وقدّم العبادات على المعاملات  
لإجماع السلف والخلف على تقديم ذلك  
كأن تقديم الصلاة على سائر العبادات  
وتقديم الطهارة على سائر الشروط المرتبة  
(فوفق)

وحكى عن ابن عباس وابن عمر رضي الله  
عنهم أنهم قالوا الوضوء بما البصر مكره  
(مختارات النوازل في المياه)



### (كتاب الطهارة)

ويتوابعها السماء والمراد بها السماء ماء المطر والسدى والندى والثلج والبرد إذا كان  
متقاطراً وعن أبي يوسف يجوز أن لم يكن متقاطراً والصحيح قولهما من طهارة البحر الماء  
الذي يتوضأ به ثلاثة الماء الجاري والماء الزاكد وماء البئر وأقواها الماء الجاري إن كان  
قوى الجري يجوز الاعتسال فيه والوضوء منه ولا يتنجس بوقوع النجاسة فيه ما لم يظهر أثر  
النجاسة فيه بلون أو طعم أو ريح وماء النهر والقناة إذا حقل عذرة فاعترف الإنسان بقرب  
العذرة جاز والماء طاهر ما لم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه بالنجاسة ماء النهر إذا انقطع من  
أعلاه لا يتغير حكم جريه بانقطاع الأعلى يجوز التوضؤ بماء يجري فيه حفرتان يخرج  
الماء من أحدهما ويدخل في الأخرى فتوضأ انسان فيما بينهما جاز وماء الحفرة التي  
اجتمع فيها الماء فاسد الماء إذا جرى على الجيفة أو فيها إن كان الماء كثيراً لا تستعين فيه  
الجيفة فالأمر طاهر وإن كانت تستعين لقله الماء فالأمر نجس في أول طهارة الخاتمة  
واختلاف المشايخ في تحديد أدنى ما يكون من الجريان في حق جواز الوضوء قال بعضهم  
إن كان بحيث لو اغترف في أعق موضع من الجدول انقطع جريانه حتى امتلأ ثم جرى فهو  
ليس بجار وإن لم ينقطع فهو جار وقال بعضهم إن كان بحال لو وقع فيه تين أو ورق ذهب  
به فهو ماء جار وإن كان بخلافه فليس بجار وقال بعضهم إن كان بحال لو وضع إنسان يده  
عليه عرضاً ينقطع جريانه فليس بجار وقال بعضهم إن كان بحال لو رفع باليد ديناً يخرس  
ماتحه وينقطع الجريان فهو ليس بجار وفي النوازل إن كان الماء يجري ضعيفاً فأراه

التوضؤ بالثلج إذا كان ذا ثياب بحيث يقطر عن يديه جواز لأنه يكون غسلاً وإذا لم يكن كذلك لا يجوز لأنه يكون مسحاً الإنسان  
ولا توضأ بما يسيل من الكرم لكال الامتراج (ذكره في الحيط) وقيل يجوز لأنه خرج من غير علاج بخلاف ما اعتصر من شجر أو غير  
لكال الامتراج لأنه لا يخرج منه الإبلع وهو العسر (كأن)  
يجوز التوضؤ بماء الزندان عندنا وعندنا الشافعي لا يجوز

(في بيان الماء المستعمل)

لا يجوز الوضوء بالماء المستعمل اتفاقاً الحمد أن الماء المستعمل طاهر لا مظهر وعليه التنويه لأن أعضاء الحدث والجنب طاهرة من وجهه ولهذا أن المتروكي الوضوء حاملاً محدثاً وجنباً يجوز صلاته دون وجه (٣) ولهذا الوضوء محدثاً لا يجوز صلاته (توفيق)

والماء المستعمل مغلفاً نجاسة عند أبي حنيفة ومخففها عند أبي يوسف وطاهر غير طهور عند محمد وهو الصحيح (مجمع)

ولو غسل بعض أعضاء الوضوء فأهرق الماء ولم يجسد الماء حتى يغسل باقي الأعضاء ققيم فشرع في الصلاة فقهه ثم وجد الماء عن أبي يوسف أنه يغسل الأعضاء الباقية ويصلي وعندهما يغسل جميع الأعضاء بناءً على أن القهقهة هل تبطل ما غسل من أعضاء الوضوء فعلى (١) هذا الخلاف ووضع المسئلة في نسخة

الامام السرخسي في الجنب إذا غسل بعض أعضاء الوضوء كالوجه والذراعين وغسل رأسه وفرجه أيضاً ثم أهرق الماء ققيم واقفح الصلاة وقهقهه فيها ثم وجد الماء غسل وجهه وذراعيه ومسح رأسه وغسل سائر أعضاء الوضوء ولا يفترض عليه غسل رأسه وفرجه وعن أبي يوسف في الاملاء أن القهقهة في الصلاة ناقض الطهارة التي بها شرع في الصلاة وشرعه في الصلاة هنا بالتييم فإذا غسل وجهه وذراعيه فلا يلزم إعادة غسل الوجه والذراعين كما لا يلزم إعادة الغسل فيما عمل من جسده سوى أعضاء الوضوء والمستله في الأصل في آخر باب التيمم في الثالث من الطهارة

(١) مطلب القهقهة في صلاة لها ركوع

وجبود تنقض الطهارة والصلاة فرضاً كانت أو نفلاً

مطلب المصبي كالبالغ في نواقض الوضوء الا القهقهة

مطلب من أتى بهيمة يعزرفان لم ينزل لا غسل عليه

الانسان أن يتوضأ منه فإن كان وجهه الى مورد الماء يجوز وان كان وجهه الى مسيل الماء لا يجوز الآن يحكى بين كل غرتين مقدار ما يذهب الماء بغسله من أوائل طهارة الذخيرة البرهانية \* والماء المستعمل هو ما أزيل به حدث أو استعمال في البدن على وجه القرية وهذا عند أبي يوسف وقيل هو قول أبي حنيفة أيضاً وقال محمد لا يصير مستعملاً الا باقائه القرية لان الاستعمال بالاقال نجاسة الا تمام اليه وانما ازال بالقرية وأبو يوسف يقول اسقاط الفرض مؤثراً أيضاً ونبت الفساد بالامرين ومتحيزاً يصير مستعملاً الصحيح انه كما أزيل عن العضو صار مستعملاً لان سقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة ولا ضرورة بعده من طهارة الهداية \* وقيل الاجتماع في مكان شرط لان صون الشباب عنه متعذر فتعققت الضرورية من طهارة الكلف \* ولو كان على عضو من أعضاء وضوءه قرحة نحو الدمل وعليها جلدة رقيقة فتوضأ وأمر الماء على ظاهر الجلدة ثم نزع الجلدة ولم يغسل ما تحته وصلى جازت صلاته في باب الوضوء من الخاتمة \* والقهقهة في صلاة لها ركوع وجبود تنقض الطهارة والصلاة فرضاً كانت أو نفلاً ولا تنقض الطهارة خارج الصلاة ولو قهقهه في سجدة التلاوة أو في صلاة الجنازة يبطل ما كان فيها ولا يبطل الطهارة والغسل يبطل الصلاة ولا يبطل الطهارة والتبسم لا يبطل الصلاة ولا الطهارة والقهقهة خصلته لصوت مسجوع بدت أسنانه أول ثم تد رواه الحسن عن أبي حنيفة والغسل ما يكون مسجوعاً له دون جيرانه والتبسم ما تد وأسنانه وليس له صوت والقهقهة عامداً كان أو ناسياً تنقض الوضوء ولا تنقض طهارة الغسل وان كان في الصلاة وتبطل التيمم كما يبطل الوضوء في فصل فيما تنقض الوضوء من الخاتمة \* مسافر أجنب ومعه ماء قدر ما يكفي للوضوء ولا يكفي للجنابة فانه يتيمم مسافر أجنب فغسل رأسه ووجهه وذراعيه وفرجه فلم يبق الماء فانه يتيمم للجنابة لانها باقية فان تيمم وشرع في الصلاة ثم قهقهه ثم وجد ما يكفي للاغتسال فانه يغسل به أعضاء وضوءه وما يبق من جسده لم يكن غسلها في المرة الاولى ولا يغسل فرجه ورأسه فانه لو أحدث حدثاً غير الغسل ثم وجد ماء يغسل به أعضاء وضوءه وما يبق من جسده لم يكن غسلها في المرة الاولى لا تنقض التيمم في أعضاء الوضوء برؤية الماء وقد ذكرنا قبل هذا أن الغسل في الصلاة ينقض طهارة الوضوء ولا ينقض طهارة الغسل ومن الناس من أجرى اللفظ على ظاهره انها لا تنقض طهارة الغسل والصحيح انها تنقض ويلزمه الوضوء وعن أبي يوسف أنه لا يلزمه غسل ما غسل من أعضاء الوضوء أيضاً فاضحان قبيل ما يجوز به التيمم \* ولو اغتسل جنب وصلى فقهقهه هل يبطل ويبعد الوضوء اختلف فيه قيل لا يبعد لانه ثابت في ضمن الغسل فاذا لم يبطل المتضمن لا يبطل المتضمن والصحيح انه يبعد الوضوء لان اعادته واجبة عقوبة كذا في محيط ابن همام في نواقض الوضوء \* المصبي كالبالغ في نواقض الوضوء الا القهقهة أشباه في أحكام الصبيان \* ومن أتى بهيمة يعزرفان لم ينزل لا غسل عليه وعليه غسل الآفة ان كان متوضئاً ولو أنزل كان عليه الغسل ولا يحد ولا كفارة عليه ان كان مأثماً في رمضان فاضحان في التعزير \* استيقظ الرجل فوجد على طرف احليه بلة لا يدري انه منى أو مذى فانه يغسل

الآن يكون قد انتشر ذكره قبل النوم اذ الذي يهككون من أثر ذلك الانتشار الآن يكون  
أكبر رأيه انه متى شئت يزيله الفصل أما اذا كان ذكره ساكنا حين نام يجعل منيا ويلزمه  
القول قال الامام الحلواني هذه المسئلة كثيرة الوقوع والناس عنه غافلون فلا بد من  
حفظها بجمع الفتاوى • الماء الذي يسيل من فم النائم طاهر وهو الصحيح لانه من ولد من  
البلغم في فصل النجاسة التي تصيب الثوب من الخمانية • الثوب يظهر بالفرك من المني الا  
في مستثنين أن يكون الثوب جديدا أو أمي عقيب البول لم يزل بالماء وقد ذكرناه في شرح  
الكفر • الا بوال كالماء في البول الخفاف فانه طاهر واختلف التحصيف في بول الهرة  
ومراة كل شيء كبوله وجزء البعير كسرقيه الدماء كلها نجسة الا دم الشهيد والدم  
الباقى في اللحم المهزول اذا قطع والبقي في العروق والباقي في الكبد والطحال ودم قلب  
الشيء وما لم يسيل من بدن الانسان على المختار ودم البقرة ودم البغال ودم الفحل ودم  
السمكة فالمستثنى عشرة من طهارة الاشياء • وعن محمد الهرة اذا اعتادت رمي البول  
على الثياب قبل لا تنجس وعن محمد في رواية شاذة بولها طاهر وعن ابن سلام أرجو أن  
لا يكون به بأس خزانة الفتاوى في باب ما يكون نجسا وما لا يكون • الكلب اذا أخذ  
عضو انسان أو ثوبه بفيه ان أخذه في الغضب لا يفسد وان أخذه في المزاح واللعب يفسد  
لان في الوجهة الاولى يأخذ بفسنه وسننه ليس بفسه وفي الوجهة الثانية يأخذ بفيه  
ولعابه نجس في فصل في النجاسة التي تصيب الثوب من الخمانية • عن أبي نصر الدوسي  
حين الشارع وموافق الكلاب فيه طاهر الا اذا رأى عين النجاسة قال وهو الصحيح  
من حيث الرواية وقريب من المنصوص عن أصحابنا القنينة لمفساه سور حشرات البيت  
كالخية والفأرة والسنور ومكروه كراهة تنزيهية هو الامع في باب ما يكون نجسا من  
خزانة الفتاوى • خرج الدم من القرحة بالعصر ولولا ما خرج تفض في المختار لان في  
الاخراج خروجا برزية في الثالث من الطهارة • بشرط في الاستنجاء ان الالة الرائحة عن  
موضع الاستنجاء والا صبح الذي يستنجى به الا اذا عجز والناس عنه غافلون من طهارة  
الاشياء • وقع عند الناس أن الصابون نجس لان وعاءه لا يقطي فتقع فيه الفأرة ونفثه  
الفأرة والكلب وهذا باطل لان الاصل وهو الطهارة لا يترك بالاحتمالين ولئن سلم فقد تغير  
بالكتابة وما رتبها آخر فذهب بقول محمد حتى ان الدهن النجس لو جعل صابونا طهر في  
فصل الانجاس من طهارة عقد الفتاوى • واذا انقضت مدة المسح وهو في الصلاة ولم يجد  
ماء يضي على صلاته في مسح الخلاصة في الفصل الرابع • واذا انقضت مدة المسح الا انه  
يخاف ذهاب وجهه من البرد لوزع الخف باذله أن يمسح وان طال من الحمل المزبور قبل  
المسئلة المذكورة • ذكر الحلواني في كتاب الصلاة أن من به وجع في رأسه لا يستطيع  
معه مسح يسهل فرض المسح في حقه وهي مهمة وقد ألحقته في بيت لغزائهم وعدم  
وجوده في قالب الكتاب نقلت

ويستطاع مسح الرأس عن برأسه • من الدماء ما لا يضر

(شرح المنظومة لابن النخعة)

مطلب الماء الذي يسيل من فم النائم  
طاهر وهو الصحيح

مطلب الثوب يظهر بالفرك من المني  
الا في مستثنين

قوله الا دم الشهيد يعني مادام عليه كافي  
فتح القدير

مطلب وعن محمد الهرة اذا اعتادت  
رمي البول على الثياب

مطلب اذا أخذ الكلب عضو انسان  
أو ثوبه بفيه

مطلب طين الشارع وموافق الكلاب  
فيه طاهر

مطلب خرج الدم من القرحة بالعصر  
ولولا ما خرج تفض في المختار

مطلب وقع عند الناس أن الصابون  
نجس

مطلب من به وجع في رأسه لا يستطيع  
معه مسح يسهل فرض المسح في حقه

مطلب من عليه الاستبراء اذا لم يجلس  
موضوعا لبا يتركه  
مطلب اذا توضأ صاحب العذر وليس  
خفيه فهذا على أربعة أقسام

وقد جوزوا مسح الجبائر مطلقا \* الى وقت أن القروح والجروح يجبر  
وقد اشتمل هذا البيت على مسألة من البدائع وغيره من به جراحات أو قروح يضربه  
استعمال الماء فوضع عليها جسيمة يجوز له المسح عليها دائما الى وقت المصحة بخلاف الخلف  
واختلف في المسح هل هو فرض أو واجب أو مستحب ففي البدائع أنه مستحب عنده وليس  
بواجب وعندهما واجب وقال بعض مشايخنا أنه واجب عند عدم الضرر مطلقا من  
الزبور \* من عليه الاستبراء بالماء اذا لم يجد موضعا لبا يتركه لان كشف العورة منهي  
والاستبراء ماء وروايتي راجع على الامر مجمع الفتاوى في أول الاستبراء \* اذا توضأ  
صاحب العذر وليس خفيه فهذا على أربعة أقسام اما أن يكون الدم منقطعا وقت الوضوء  
واللبس أو منقطعا وقت الوضوء سابقا وقت لبس أو بعد العكس وانطاسة لا فيهما فان كان  
منقطعا في الحالتين فحكمه حكم الاعضاء في المدة واما في الفصول الثلاثة فانه يجمع مادام  
الوقت باقيا فاذا خرج الوقت ينزع خفيه ويفصل رجله عند استحبابه خلاصة ما في  
البدائع في بيان مدة المسح من كتاب الطهارة \* واذا توضأ صاحب العذر وحدث آخر غير  
الذي ابتلى به والدم منقطع ثم سال فعليه الوضوء ذكره في أحكام الفقه لان  
الوضوء يقع في العذر حتى لا ينتقض به بل وقع لغيره وانما لا ينتقض به ما وقع له من  
شرح النية لابراهيم الحلبي في فصل نواقض الوضوء

### كتاب الصلاة

مطلب وفي المزدحم اجتماعا في بيت  
أو كرم أو مغارة صلاوا جماعة بلا اذان ولا اقامة جاز بلا اثم لان

وفي المزدحم اجتماعا في بيت أو كرم أو مغارة صلاوا جماعة بلا اذان ولا اقامة جاز بلا اثم لان  
الاذان لا اجتماع الناس وإنما كلهم جماعة عاون عالمون بالشروع فيها كما في المجتبي معين المفق  
في أوائل كتاب الصلاة اظنه \* ولو أخر المؤذن الاقامة ليحصل أهل المسجد جاز وفي  
المنتقى ان تأخير المؤذن وتطويل القراءة لأدراك بعض الناس حرام هذا اذا كان لأهل  
الدين تطويل ولا تأخير يشق على الناس والحاصل أن التأخير القليل لأعانة أهل الخير غير  
مكروه ولا بأس بأن ينتظر الامام انتظارا وسطا تاتارخانية في الاذان \* وينبغي للمؤذن أن  
ينتظر الناس وان علم بضعف مستجبل أقام له ولا ينتظر رئيس المحلة لان فيه ريبا وايضا لغيره  
شرح النية لابراهيم الحلبي في فصل السنن من بحث الاذان \* وفي النية ولا ينتظر المؤذن  
في الاقامة ولا الامام لواحد بعينه حال اجتماع أهل المحلة الا أن يكون شريرا وفي الوقت  
سعة فيعذر وقبل يؤخر البصر الرائق في الاذان \* ولو انتهى المؤذن في الاقامة الى قوله  
قد قامت الصلاة فانه مخبر ان شاء أمم في مكانه وان شامشى الى مكان الصلاة سواء كان  
هو الامام أو غيره \* ولو أخر الاقامة ليدرك الناس الجماعة جاز فيض كركي في الاذان \*  
ولو اقتدى بالامام ولم يعلم أنه زيد أم عمرو ويصح اقتداؤه ولو اقتدى بزيد ثم علم أنه عمرو ولا يصح  
اقتداؤه لانه ما صلى بالذي اقتدى به مختارات النوازل \* وفي الاصل النية أن يقصد بقلبه  
فان قصد بقلبه وذكركم بلسانه فهو أفضل عندنا ونية الكعبة ليست بشرط وهو الصحيح  
في أول الشامن من صلاة الخلاصة \* المقتدى في النية يحتاج الى نية أربعة أشياء أن يتو  
الصلاة وبين الصلاة ويتو القليلة \* وهذا قول البعض والصحيح أنه ليس

مطلب ولو اقتدى بالامام ولم يعلم أنه زيد  
أو عمرو ويصح اقتداؤه  
مطلب المقتدى في النية يحتاج الى نية  
أربعة أشياء



وهل يحتاج إلى شفع من التراويح  
أن ينوي التراويح والاسم أنه لا يحتاج  
(ملخص ما في الخاتمة)

وفي الخاتمة فإن نوى الصلاة ولم ينو  
الصلاة لله تعالى كان شارعا في النفل  
لأن المسلم لا يصلي لغير الله تعالى  
قال والرفع من الركوع ستة وروى عن  
أبي حنيفة أن الرفع منه فرض والصحيح  
للأول لأن المقصود الانتقال وهو يقتضيه  
بدونه بأن يخط من ركوعه هكذا في  
الزيلي وكذا الرفع من السجدة ستة  
وروى عن أبي حنيفة أنه فرض وجهه  
الأول أن المقصود الانتقال وهو يقتضيه  
بدونه بأن يسجد على الوسادة ثم تفرغ  
ويسجد على الأرض كذا في الزيلي

وتعديله الأركان واجب وهو متعين  
المسارح في الركوع والسجود حتى  
تطهر من مفاصله وأداء قدر تسمية وهذا  
تخرج الكرخي وفي تخرج الجرباني  
سنة هكذا في الزيلي في صفة الصلاة

ركع ناسبا القنوت ولم يتابعه القوم  
فرجع وقت وركع وتابعه القوم في  
الركوع الثاني فدل أنه اقتداء المفترض  
بمتن في الركوع الثاني • تذكر كما  
تلك القنوت لم يعد إلى القيام وان عاد  
وقت لا يركع ثانيا وان ركع والقنوت  
ما تابعوه في الأول والثاني لا يغسد (في  
الثالث عشر من صلاة البزاية)

بشرط الاستمرار والافضل أن ينوي الاقتداء عند اقتراح الامام فان نوى الاقتداء حين  
وقت الامام جازعند أكثر المتأخرين والمنفرد يحتاج إلى ثلاثة أشياء إلى نية الصلاة لله تعالى  
وأن يعين أنها أي صلاة هي وينوي القبلة حتى يكون جائزا عند الكل والامام كالمفرد  
ولا يشترط نية الامامة فان نوى الصلاة ولم ينو الصلاة لله تعالى كان شارعا في النفل الكل  
في الأصل من صلاة الخلاصة • (فصل في القومة التي بين الركوع والسجود والجلسة  
بين السجدين) • يجب أن يعلم بان الروايات اختلفت عن أبي حنيفة في هذا ذكر  
في بعضها أن رفع الرأس من الركوع والسجود فرض فأما عوده إلى القيام عند رفع الرأس  
من الركوع والجلسة بين السجدين فليس بفرض وهو قول محمد وقال أبو يوسف العود إلى  
القيام والجلسة فرض وعن أبي حنيفة أن الانتقال فرض فأما رفع الرأس من الركوع  
والعود إلى القيام فليس بفرض وهو الصحيح من مذهبه والصحيح مذهب أبي حنيفة لأن  
المأمورية الركوع والسجود والركوع عبارة عن الميلان وانحناء الظهر والسجود عبارة  
عن وضع الجبهة على الأرض وإذا انتقل إلى السجود من الركوع فقد حصل الميلان ووضع  
الجبهة على الأرض فكان آتيا بالركوع والسجود فكان آتيا بالمأمورية لأن الانتقال إلى  
السجدة بدون رفع الرأس لا يمكن فيشترط رفع الرأس لتحقيق الانتقال لأن رفع الرأس  
فرض نفسه حتى لو تحقق الانتقال من السجدة إلى السجدة من غير رفع الرأس بأن سجد  
على وسادة ثم نزع الوسادة من تحت رأسه وسجد على الأرض يجوز ولا يشترط رفع  
الرأس هكذا ذكره القندوري في كتابه وشيخ الاسلام في شرحه ثم على رواية شرط رفع الرأس  
من الركوع يكتب ما يطلق عليه اسم الرفع والعود إلى القيام عند رفع الرأس من الركوع  
والجلسة بين السجدين إن لم يكن فرضا عند أبي حنيفة فهو سنة عند غيره بخلاف هكذا ذكر  
الامام الزاهد أبو نصر الصنار عن المحيط البرهاني في كتاب الصلاة • اعلم أن تعديل الأركان  
وهو الاستواء فأما بعد الركوع ويسمى قومة والجلسة بين السجدين والطمأنينة في  
الركوع والسجود أي القرار فيها ليس بفرض عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف  
يفرض ذلك ومقدار الطمأنينة بمقدار التسمية وهو قول الشافعي ولم يذكر هذا الخلاف  
في ظاهروا رواية وإنما ذكره المعلى في فوائده • أكل الدين في كتاب الصلاة • اعلم  
أن الطمأنينة في الركوع والسجود وهي القرار فيها ما والدوام عليها ليست بفرض عند  
أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف فرض بمقدار التسمية وبه أخذ الشافعي وعلى هذا  
الخلاف القومة بعد الركوع والجلسة بين السجدين ولقب المسئلة أن تعديل الأركان  
ليس بفرض عندهما خلافا لابي يوسف قال في شرح الطحاوي قال النقيب أبو الليث  
لم يذكر الخلاف في ظاهروا رواية ولكن لغة فناء من النقيب أبي جعفر وفرقة الخلاف تظهر  
فيما إذا ترك الطمأنينة فعندهما يجوز مسلاته وعنده لا يجوز غاية البيان شرح الهداية  
في أواسط باب صفة الصلاة عند قوله أما التكبير والسجود • رجل نسي القنوت ولم يذكر  
حتى رفع رأسه من الركوع فإنه لا يقتل لأن القومة التي بين الركوع والسجود ليس  
لها حكم القيام ويسجد بسهولة في آخر الصلاة في فصل فيمن يصح الاقتداء به من الخاتمة •



إذا قام الإمام إلى الثالثة قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فإن المقتدى يتم التشهد ثم يقوم وكذا لو سلم الإمام قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فإنه يتم التشهد ولو سلم الإمام قبل أن يفرغ المقتدى من الدعاء الذي يكون بعد التشهد أو قبل أن يصلي على النبي عليه الصلاة والسلام فإنه يسلم مع الإمام بخلاف التشهد لأن قراءة التشهد واجبة ولهذا يلزمه السهو وتركه ساهيا بخلاف الدعاء والصلاة على النبي عليه السلام من المحل المزبور \* ولورفع الإمام رأسه من الركوع أو السجود قبل أن يسبح المقتدى ثلاثا تكلم واقبه والصحيح أنه يتابع الإمام لأن متابعة الإمام فرض فلا يتركها بسنة وقال بعضهم يتم التسبيح ثلاثا لأن من العلماء من لم يجوز الصلاة ما لم يسبح ثلاثا ولورفع الإمام في الوتر قبل أن يفرغ المقتدى من القنوت فإنه يتابع لأن القنوت ليس عوقت ولا مقرر من المحل المزبور \* ولو ضم السورة في أخرى القرض ساهيا لا يسجد وعليه الفتوى من صلاة الأشياء س \* المقتدى نسي التشهد في القعدة الأولى فتذكر بعد ما قام عليه أن يعود ويتشهد بخلاف الإمام والمنفرد يؤيده جواب ( غلم ) فيعين أدرك الإمام في القعدة الأولى فقام الإمام قبل شروع الميسر في التشهد فإنه يتشهد تبعا لتشهد امامه كذا هذا في باب القعدة والذكر فيها من القنية \* وإذا فاتته ركعتا الفجر لا يقضيها قبل طلوع الشمس ولا بعد ارتفاعها عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد أحب إلى أن يقضيها إذا ارتفعت الشمس إلى وقت الزوال وتقضى تبعاً للفرس إلى وقت الزوال وفيما بعده اختلاف المشايخ وأما سائر السنن سواها فلا تقضى بعد الوقت وحدها واختلاف المشايخ في قضائها تبعا للفرس في باب ادراك الفريضة من كبر مشتمل الأحكام \* وقضى أي السنة التي قبل الظهر في وقته قبل شفعه بيان لشئيين أحدهما القضاء والثاني محله ويرجى في فتح القدير تقديم الركعتين لأن الأربع فأتت عن موضعها المسنون فلا يفتون الركعتين عن موضعهما قصد الإلزام انتهى وحكم الأربع قبل الجمعة كالأربع قبل الظهر كما لا يخفى من البحر الرائق في باب ادراك الفريضة ملخصا بكره أن يرفع الموحى إلى وجهه عودا أو شيئا يسجد عليه فإن كان لا يخف رأسه أصلا لا يجوز وأن خفض رأسه وانخفض للسجود أزيد من الركوع جاز عن الأئمة في الأصح وقيل جاز عن الأصل وإن كانت الوسادة على الأرض جاز السجود قالوا إذا سجد على لبنة أو آجرتين يجوز ولو على لبنتين لأن الارتفاع كبير في صلاة المريض من البرازية \* ولو صلى رافعا كبه إلى المرفقين كره في فصل فيما يفسد الصلاة من الخائبة \* إذا لبس شقة أو فرجيا ولم يدخل يديه اختلاف المتأخرين فيه واختار أنه لا يكره في الثاني من صلاة البرازية \* وكذلك في الخلاصة ونصاب الفقهاء من فتاوى المصوفة \* ولو أن رجلا صلى في الحرير أو الديباخ فصلاته جائزة إذا كان طاهرا غير أن لبسه حرام تنفي كتاب الأمرية واللبسة \* رجل صلى مع القنطرة الاطلس فإنه يكره لباسها لانعلق للصلاة بذلك ولو صلى على سجادة من الأبريسم فإن لبسه حرام وأما الارتفاع بسائر الوجوه فليس بهرام من جواهر الفتاوى في الصلاة \* وتكره الصلاة في الثوب الحرير وعليه أيضا لأنه محرم

مطلب ولو ضم السورة في أخرى القرض ساهيا

الشقة بالضم من الثياب ورجعنا قوله بالكسر ( صحاح )  
الفرج قبا شق من خلفه ( قاموس )  
مطلب إذا لبس شقة أو فرجيا ولم يدخل يديه اختلاف المتأخرين فيه

الانح من تركه والانتع بالضم يقول اللسان من السين الى التاء أو من الراء الى الغين أو اللام أو الياء أو من سرف الى حرف أو أنه لا يتم وقع لسانه فهو انح (كذا في القاموس) شرعا في النفل وأفسداه واقتدى أحدهما بالآخر في القضاء لا يجوز لاختلاف السبب وكذا اقتداء الناذر بالناذر لا يجوز ومن هذا كراهة الاقتداء (أ) في صلاة الرغائب وصلاة البراءة وإليه القدر ولو بعد النذر الا اذا حال

تذرت كذا ركعة بهذا الامام بالجماعة لعدم امكان الخروج عن العهدة الا بالجماعة ولا ينبغي أن يتكلف الالتزام مطلب امامة الانح لقب الانح هل يجوز أم لا  
 ٢: ما لم يكن في الصدر الاول كل هذا التكلف لا فائدة أمر مكروه وهو أداء النفل بالجماعة على سبيل التداخي ولو مطلب يكره امامة رجل له يد واحدة  
 ٣: ترك أمثال هذه الصلوات تارك ليعلم الناس أنه ليس من الشعار حسن (في انما عشر من صلاة البرازية ذكر في الزيارات التطوع بجماعة في غير فضل مكروه وفي المحيط لا يكره الاقتداء بالامام في التوافل مطلقا غير القدر والغائب وإليه التصف من شعبان ونحو ذلك لان ما رواه السارون حسنا فهو عند الله حسن (نهاية) وكذا في المسائل المتعلقة بالصلاة من مجموعة مؤيد زاده صحيحا وكذا في فصل التراويح من صلاة شرح النفاية لواحد باشا صحيحا ولا يقتضى التراويح على قول بعض وهو الصحيح خلاصة ما في الخاتمة من فضل في السهو في التراويح

#### (باب صلاة المسافر)

قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه أدنى مسيرة السفر ثلاثة أيام والاصل في ذلك قوله عليه السلام يسع التقسيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة أيام وإياها الا أن يكون أقل مدة السفر ثلاثة أيام وإياها ثم معنى قول علي ثمانية السفر ثلاثة أيام وإياها السبيل الذي يكون في ثلاثة أيام وإياها مع الاستراحات التي تكون في خلال ذلك

عليه ليس في غير الصلاة ففيها أولى فان صلى فيها حجت صلاته لان النبي لا يختص بالصلاة من الضياء المعنوي في فصل شروط الصلاة من الباب الاول في شرح قول المصنف وستر العورة في شرح مقدمة الغزوي \* وتكره امامة الاعرج وفي المحيط اذا لم يكن غيره من البصراء أفضل منه فهو أولى من صلاة جوهرية شرح قدوري \* امامة الانح ذكر الشيخ الامام أبو جعفر محمد بن الفضل أنه تصح لان ما يقول صارفة له وقال غيره لا تصح فاضحيان فمن يصح الاقتداء ومن لا يصح ويصح في المجتبى عدم الجواز البصر الرائي قبل باب ما يحدث في الصلاة في شرح قوله وان اقتدى أي بأي \* وفي الفتاوى العنانية ولو كان يقدمه عرج يقوم ببعض قدمه تجوز امامته وغيره أولى تاتارخانية وكذا في مجمع الفتاوى وفي صلاة الخشب \* يكره امامة رجل له يد واحدة في الباب السابع في آخر الفصل الخامس من الفتاوى الصوفية يكره الاقتداء في صلاة الرغائب وصلاة البراءة وإليه القدر الا اذا قال تذرت كذا ركعة بهذا الامام بالجماعة كذا في البرازية من صلاة الاشياء \* وان صلوا التطوع بالجماعة ثم أفسدوا فاعلمهم القضاء لوجود الفساد بعدد حصة الشروع في باب من صلاة التطوع من كتب الزيارات للرخشي وفيه تفصيل \* ولو اقتدى المتطوع بالركعتين بالناذر جازت صلاته ما جازت ما لو اقتدى الناذر بالتطوع وهذا تطير اقتداء المقتضى بالنفل لا يجوز واقتداء النفل بالمقتضى صحيح فكذا ما سبق من المحلى المزبور قبل ما سبق \* المتطوع اذا شرع في ركعتين تطوعا خلف متطوع ثم أفسداه وقضاها خلف متطوع آخر لا يجزيه لان صلاة الامام من حال مختلفة من المحل المزبور وقامه فيه (نظم) صلى العشاء وحده أنه يصلي التراويح مع الامام ولو تركوا الجماعة في الفرض ليس لهم أن يصلوا التراويح بجماعة لانها تابع للجماعة ولو لم يصل التراويح مع الامام فإنه أن يصلي الوتر معه (حكا) اذا لم يصل الفرض معه لا يتبعه في التراويح ولا في الوتر وكذا اذا لم يتبعه في بعض التراويح لا يتابع في الوتر (تب) \* اذا صلى معه شيئا من التراويح صلى الوتر معه وكذا اذا لم يدرك شيئا منه وكذا اذا صلى اقتراويح مع غيره له أن يصلي الوتر معه وهو الصحيح في أول باب التراويح من الفقيه

#### (باب المسافر)

الرجل اذا قصد بدلة والى مقصده طريقان أحدهما مسيرة ثلاثة أيام وإياها والآخر دونهما فقلت الطريق الابرأ كان مسافرا عندنا المسافر اذا جاوز عمران مصره فلما سار بعض الطريق تذكر شيئا في وطنه فعزم الرجوع الى الوطن لا بجل ذلك ان كان ذلك وطنه أصليا له بان كان مولده ويسكن فيه أو لم يكن مولده ولكنه ناهل فيه وجعله دارا يصير مقاما يجرده العزم الى الوطن لانه رفض سفره قبل الاستحكام حيث لم يسر ثلاثة أيام وإياها فيعود مقاما يتم صلاته بعوده الى الوطن فيها واذا خرج منها الى السفر بعد ذلك يتصر الصلاة في صلاة المسافر من الخاتمة \* ويعتبر مجاوزة عمران المصر من الجانب الذي خرج ولا يعتبر محله أخرى مجوزاته من الجانب الآخر فان كان في الجانب الذي خرج محله متفصلة من المصر وفي القديم كانت متصلة بالمصر لا يعتبر الصلاة حتى يجاوز تلك المحلة

وهذا لان المسافر لا يمكنه أن يمشي دائما بل يمشي في بعض الاوقات وفي بعض الاوقات يستريح ويأكل ويشرب وعن أبي حنيفة وهل انه اعتبر ثلاث مراحل فعلى قياس هذه الرواية من يجازي الى أرضه مدة سفره وكذلك الى قرية به أخذ مشايخ بني اري رضي الله عنهم وعن أبي يوسف انه قد يبر يومين والاكثر من اليوم الثالث لان الاكثر حكم الكل في الشرع في تمام الاكثر من اليوم فتمامه =

== وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله وابن سماعة عن محمد بن علي قياسي هذه الرواية إذا قدر بالمرحل على يوسف بقدر بالمرحلي والاكثرون المرحلة الثالثة (محيط برهاني ملخصا)  
وعامة مشايخنا قدروها بالفراخ أيضا واختلفوا فيما بينهم بعضهم قالوا (٩) أحد وعشرون فرسخا وبعضهم قالوا ثمانية عشر

وبعضهم قالوا خمسة عشر والفتوى على ثمانية عشر لأنها أوسط الأعداد (من المحل المزبور)

وأما وجه رواية الأصل فلا أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر في رخصة المسح ثلاثة أيام ولأن المقادير التي تتعلق بها أحكام الشرع لا يقوم أحد كثرها مقام جميعها وجه الرواية الأخرى أن الإنسان قد يسافر مسيرة ثلاثة أيام فيجمل السير فيبلغ الوقت فلا يعتد بذلك ولأن الأكثر يقوم مقام الجميع في المشقة المؤثرة في العذر (شرح مختصر الكرخي للقندوري)

وعن أبي يوسف أنه قدر يومين والاكثرون من اليوم الثالث فأقام الاكثرون اليوم الثالث مقام الكمال وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة وابن سماعة عن محمد بن لانه إذا بكر واستجبل في اليوم الثالث وصل إلى المقصد قبل غروب الشمس فأقتنا الاكثرون اليوم الثالث مقام الكمال (مبسوط سرخسي) ثم الأيام للمشي والليل للاستراحة وقد روي من طلوع القبر إلى غروب الشمس ثم ما في الكتاب عندنا وعند الشافعي يوم وليلة في قول وعن أبي يوسف أنه قدر يومين وأكثرون اليوم الثالث (حدقة العيون شرح القندوري)

المسافر إذا بكر في اليوم الأول ومشى إلى وقت الزوال حتى بلغ المرحلة فنزل فيها للاستراحة وبات فيها ثم بكر في اليوم الثاني ومشى إلى ما بعد الزوال حتى بلغ المرحلة ونزل للاستراحة وبات فيها ثم بكر في اليوم الثالث ومشى حتى بلغ إلى المقصد وقت الزوال هل يصير مسافرا بهذا وهل يساهل هل قصر قال بعضهم لا لأنه لم يمش في بقية اليوم فهذا أقل من ثلاثة أيام وليلاتها

قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله الصحيح أنه يصير مسافرا بهذه التوبة ويقصر الصلاة لأن المسافر لا يترك من التزول لاستراحة نفسه أولا واستراحة دابته وما أشبهه فليس بشرط أنه يذهب من القبر إلى القبر لأن الأدعي لا يطبق ذلك وكذلك الدابة بل إذا مشى =

وهل يعتبر مجاوزة الفناء أن كان بين المصر وفنائه أقل من قدر غلوة ولم يكن بينهما من رعة يعتبر مجاوزة الفناء أيضا وأن كان بينهما من رعة وكانت المسافة بين المصر وفنائه قدر غلوة تعتبر مجاوزة عمران المصر ولا تعتبر مجاوزة الفناء من المحل المزبور

### § (باب الجنائز) §

وبعد تدفن الميت لا يبع أخراجه بعد مدة طويلة أو قصيرة إلا بعد رواه المذكور ما قلنا يعني إذا كانت الأرض مقصورة أو أخذت بالشفعة بجميع الفتاوى في آخر الجنائز \* النسفة سالت أبا الفضل الكرماني وعلي بن أحمد عن أفضل الصفوف في حق الرجال ما هو فقلنا في صلاة الجنائز آخرها في سائر الصلوات أولها حال وكما يشيران إلى معنى وهو أن هذا شفاعته الميت فنحن في الشفيع أن يختار أقرب المواضع إلى التواضع لتكون شفاعته أدعى إلى القبول في أوائل الفصل السابع من صلاة التارخانية \* إذا صلى على جنازة عند طلوع الشمس أو عند غروبها أو عند الزوال لا تعاد بعد ذلك في فصل في غسل الميت من الثانية \* ولا بأس بالركوب في الجنائز والمشي أفضل ويكره أن يتقدم الجنائز والركاب ويكره التوج والصباح وشق الجيوب ولا بأس بالبكا بإرسال الدمع فإن كان مع الجنائز نائحة أو صائحة زحرت فإن لم تنزجر فلا بأس بالمشي معها ويكره رفع الصوت بالذكر فإن أراد أن يذكر الله تعالى يذكره في نفسه وعن إبراهيم كانوا يكرهون أن يقول الرجل وهو عشي معها استغفر الله ففراقه لكم ولا يرجع عن الجنائز قبل الدفن بغير إذن أهلها من المحل المزبور \* والمشي خلف الجنائز أفضل وقال الشافعي قدأما أفضل من صلاة محيط سرخسي في حل الجنائز \* دفن في أرض الغير فالملك أن يشاء بنس أو ترك أو سوى القبر وزرع فوقه أو ضمن الوارث قيمة الحفرة فنقل الميت من بلد إلى بلد قبل الدفن لا يكره وبهذه يعمر وقال السرخسي وقوله يكره أيضا لا قدر ميل أو ميلين في أو آخر الثاني من كراهية البرازية وكذلك الجنائز منه \* ويستحب في القتل والميت دفنه في المكان الذي مات في مقابر أو تلك القوم وإن نقل قبل الدفن إلى قدر ميل أو ميلين فلا بأس به وكذا لو مات في غير بلده يستحب تركه فإن نقل إلى مصر آخر لا بأس به لما روي أن يعقوب عليه الصلاة والسلام مات بعصر ونقل إلى الشام وموسى عليه السلام نقل تابوت يوسف عليه السلام من حبش إلى الشام بعد زمان وسعد بن أبي وقاص مات في ضيعة على أربعة فراسخ من المدينة ونقل على أعناق الرجال إلى المدينة في فصل في غسل الميت من الثانية \* في العجوة قال محمد بن شهاب الدين الزهري إذا ماتت المرأة وولدها كان سقط لا بأس بأن يدفن مع أمه وإن استعمل صار خاصا على عليه ودفن وحده وإن دفن مع أمه جاز وإذا صار الميت ترابا في القبر يكره دفن غيره في قبره لأن الحرمه باقية وإن جمعوا عظمه في ناحية ثم دفن غيره فيه تبركا بالخير إن الصالحين ويوجد موضع صالح فأرغب يكره ذلك في نوع آخر من القسم الرابع من الفصل الثاني والثلاثين من جنائز التارخانية

### § (كتاب الزكاة) §

دين العباد مانع من وجوبها إلا المهر المؤجل إذا كان الزوج لا يريد أداءه كافي الجنبي

في النهار فذلك يكنى (محيط برهاني)

أقل مدة السفر يوم وإيلة في قول وغاية وأربعون ميلا وهي ستة عشر فرسخا في قول وستة وأربعون ميلا وهي خمسة عشر فرسخا وثلاث فرسخ في قول وعند ثلاثة أيام وإيلة الأيام (١٠) للشئ واليالي للاستراحة لكن قدرا يسيرا من طلوع الفجر إلى غروب الشمس

من جامع قاضيخان والمجوبى حقائق في الباب الثاني قوله مسيرة ثلاثة أيام يعني ثم ارادون لياليها لأن الليل للاستراحة فلا يعتبر ويعني ثلاثة أيام من أقصر أيام السنة وذلك إذا حلت الشمس في البلدة وهل يشترط سبيل يوم إلى الليل اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يشترط حتى لو بكرى اليوم الأول ومشي إلى الزوال وبلغ المرحلة ونزل للاستراحة وبات فيها ثم بكرى في اليوم الثاني كذلك إلى الزوال ثم في اليوم الثالث كذلك فإنه يصير مسافرا كذا في الفتاوى قال في المحيط لأن المسافر لا يفتله من النزول لاستراحة نفسه ودأبه فلا يشترط أن يسافر من الفجر إلى العصر لأن الأدب لا يطبق ذلك وكذلك الدواب فألحقت مدة الاستراحة بمدة السفر لأجل الضرورة وعند أبي يوسف أقل مدة السفر يومان وأكثر اليوم الثالث (حدادي)

وفي جامع أفتس أدنى السفر ثلاثة أيام ولياليها من أقصر أيام الشتاء الأيام للسفر واليالي للاستراحة وفي جامع المجوبى من طلوع الفجر إلى غروب الشمس (جمع الفتاوى) قوله ثلاثة أيام أي مع الاستراحة التي تفتلها وقوله من أقصر الخ أي من أقصر أيام السنة (معراج الدراية) فاصد مسيرة ثلاثة أيام ولياليها الأيام للمشي واليالي للاستراحة لكن قدرا يسيرا من طلوع الفجر إلى غروب الشمس (من جامع قاضيخان) وقد روي أبو يوسف يومين وأكثر اليوم الثالث والشافعي يوم وإيلة (اصلاح وإيضاح) وإلى أنه لا يصح قصد الجيش والقائد والروحة والاجير والتبليد والعباد مع

(١) معين المفتي وكذا في جامع الفتاوى • ولو بلغ المال الخبيث نصا بالانقيص فيه الزكاة لأن الكل واجب التصديق في زكاة جامع الفتاوى • لازكاة في الآتي والجواب كالمثل والباقيون والزمزدوا مثلهما كذا في الكافي إلا أن تكون للتجارة كذا في التاتارخانية دور قبيل صدقة السوائم • والمحصل أن نية التجارة فيما يشترطه نصح بالإجماع وبما يبره لا تصح بالإجماع لأنه لا يصنع فيه أصلا ويلحق بالبراث ما حصل له من حبوب أرضه فتوى أصا كذا للتجارة ولا يجب لوباها بدحول فتح القدير وكذا في التاتارخانية في الثالث من الزكاة قلا عن المحيط • ولو نوى التجارة فيما يخرج من أرضه العشرية أو الخراجية أو المستأجرة أو المستعارة لازكاة عليه أشباه في أوائل الفن الأول • وما يجمع من غار الانجبار التي ليست بمالوك كالتجمل الجبل يجب فيها العشر وما يستخرج من الجبال إن كان مما ينطبع كالذهب والفضة والصلص والحديد يجب فيه العشر وإن كان مما لا ينطبع كالزبرج والكحل والزاج والباقيون والفير وزج والزبرجد لا شيء فيه فيما يستخرج من البحر كالغبر والؤلؤ والسحل في فصل في العشر من الخالية • ولا يجب العشر في الأدوية كاللوز والاهليج والكندر وغيرها • ويجب في التمار والعسل الذي أخذ من الجبال ويصرف العشر إلى من تصرف إليه الزكاة وفي قصب السكر وعشر وفي الخناء اختلاف وفي البصل والثوم ورايان عن محمد وفي صبيغ الصباغ زكاة وفي أشنان القصار والصابون لازكاة فيه في أو آخر زكاة مختارات التوازل • لا يجب العشر في التبن ولا في الحطب والخشيش والقنب والصنوبر والقصب الفارسي ولا في سعف النخل ولا في الطرقات ولا في الدلب وشجرة القطن والباذنجان • ويجب في بذر القنب وبذر الصنوبر في فصل العشر من زكاة الخالية • ثم الأصل عنه أي حنيفة أن كل ما يستتبع في الجنان ويقصد بالزراعة في البساتين والأراضي فيه عشر الحبوب والبقول والطلب والرياحين والوصمة والزعفران واللوز من ذلك سواء • ولا يجب في الحطب والقصب والخشيش عنده لأنه لا يستعمل في البساتين والأراضي بل يشق عنها عاده حتى لو اتخذها مقصدا أو مشهورة أو منبتا للخشيش ففيها العشر والمراد بالذكور القصب الفارسي أما قصب السكر وقصب الزريرة ففيها العشر لأنه يقصد بهما الاستغلال الأرض بخلاف السعف وأغصان الشجرة والتبن فإنه لا يقصد بهما الاستغلال الأرض حتى يجب العشر في قوائم الخلاف لأنه يقصد به الاستعمال قلت ويمكن أن يلحق به أغصان التوت عندنا وأوراقها لأنه يقصد بهما الاستغلال بخلاف زرم وخراسان وقد نص عليه في دور الفقه فقال يجب العشر في ورق التوت وفي أغصان الخلاف التي تقطع في كل أو أن قوائم الكروم وغير ذلك زاهد في شرح القدوري في باب زكاة الزرع والقدار • ولو جعل أرضه شجرة أو مقصدا يقطعها ويبيعها في كل سنة كان فيه العشر قاضيخان في العشر من كتاب الزكاة • وعن أبي حنيفة يجب العشر في كل ما أخرجه قل أو كثر لا الحطب والقصب والخشيش والسعف والتبن إلا إذا اتخذ أرضا مقصدا • ويجب العشر في قصب السكر والزريرة وقوائم الخلاف في الثاني من زكاة فتاوى الظهيرية • وأصناف البقول والحبوب والرياحين والجنات والخيار

متبوعه ولو لم يعلم التابع فقدمه كان مسافرا على الأصح كالإبل وغيره (فهرستاني) في العناية المسافر إذا دخل مسرا وهو على عزم أنه متى حصل غرضه يخرج لا يصير مقبلا وإن مكث فيها سنة إلا إذا كان مقصودا لا يحصل بأقل من خمسة عشر يوما بمسيرة فيما وان لم ينو الإقامة كالساج دخلوا مكة وفيه الإقامة اعتبر بعضهم الثبات وبعضهم غالب الرأي (خزانة الروايات) =

= وموضع الإقامة العمران والبيوت المتخذة من الجرو والمدرو والشب لالخيام والاشبية والوبر (فاضيلان)

(١) غصب سلطان مالا وخطه بجاله صار ملكا حتى وجب عليه الزكاة وورث عنه كذا في السكافي في أوخر صدقة السوائم وفي زكاة الدرر والقرر عمد مسئل عن جمع مالا حراما وحال عليه الحول (١٤) وهو في يده هل عليه الزكاة أم لا أجاب لا تجب عليه فيه

نقد المسائل من الزكاة

(٢) لأن العشر قبل ادراك الزرع كن واجبا في الساق حتى لو فصله وجب العشر في الفصل فإذا أدركت حقول العشر من الساق إلى الحب فلا يبقى في الساق صكنا في محيط المرخسي وكذا في الواقعات الحامية في باب الزكاة يجب العشر في الجوز واللوز والبصل والنوم في الصبح

(٧) الففيز مكال غايتمكا كيك ومن الارض قدر مائة وأربعين ذراعا بجمه أفقرة وقفة زان خاموس والمكوك كنورطامس يشرب به ومكال بسع صاعا وثمعا أو نصف رطل إلى ثمان أواق أو ثلاث كيليات والكيلية منا وسبعة أعمان منا والمنا رطلان والرطل اثنا عشر قاقية والواقية استار وثلاث استار والاستار أربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم والدرهم ستة دنانير والمدائق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج جستان والحببة سدس من درهم وهو جزء من ثمانية وأربعين جزءا من درهم والجمع مكال كيك ومكال قاموس

يجب فيها العشر عند أي حنيفة فاضيلان في فصل العشر من الزكاة رجل في داره شجرة ممتدة لا عشر فيها وإن كانت البلدة عشرية بخلاف ما إذا كانت في الأواشي في فصل العشر من الخانية \* وطبة في أرض العشر تقطع في كل أربعين يوما يؤخذ العشر كلها قطعت في باب العشر من زكاة خزانة الأكل \* إذا أدركت الغلة فليسلطان أن يجيبها لاستيفاء الخراج وهلاك الخراج بعد الحصاد لا يسقطه وقبل الحصاد انما يسقطه إذا كان يافة لا تدفع كالحرق والغرق وكل الجراد والحز والبرد وأما إذا كانه الدابة فلا لأنه يمكن الحفظ عن الدابة غالباً لا عن غيره هذا إذا حلك الكل أما إذا بقي البعض أن كل مقدار (٧) قفيزين ودرهمين فقفيز ودرهم ولا يسقط شيء وإن أقل يجب نصفه وانما يسقط إذا لم يبق من السنة ما يمكن فيها من الزراعة في العشر والخراج من زكاة البرازية في خراج الوظيفة \* إذا حلك الخراج قبل الحصاد يافة لا يمكن دفعها كالحرق والغرق والبرد يسقط الخراج وإن كان لا يمكن الاحتراز عنه كالدواب ونحو ذلك لا يسقط لأنه لا يمكن بتقصيره وفي أرض العشر إذا حلك الخراج قبل الحصاد يسقط وإن حلك بعد الحصاد ما كان من نصيب وبالأرض يسقط وما كان من نصيب الأكل يبق في ذمة ربة الأرض لأنه في نصيب الأكل الأرض بمنزلة المستأجر فكأن العشر على صاحب الأرض وخراج المقاسمة بمنزلة العشر لأن الواجب شيء من الخراج وانما يفارق العشر في المصروف هذا إذا حلك كل الخراج فإن حلك الأكل يبق البعض يتظار إلى ما بقي أن بقي مقدار ما يبلغ قفيزين ودرهمين يجب قفيز ودرهم ولا يسقط الخراج وإن بقي أقل من ذلك يجب نصف الخراج وانما يسقط الخراج بهلاك الخراج إذا لم يبق من السنة مقدار ما يمكن فيه من الزراعة فإن بقي لا يسقط الخراج ويحصل كالأول لم يكن وكذا الكرم إذا ذهب ثمارها يافة أن ذهب البعض وبقى البعض إذا بقي ما يبلغ عشرين درهماً أو أكثر يجب عليه عشرة دراهم وإن كان لا يبلغ عشرين درهماً يجب مقدار نصف ما بقي وكذا الرطاب في فصل العشر والخراج من زكاة الخانية \* باع أرضاً بيضاء خراجية اختلفوا فيه والمختار للفتوى أنه انما يبق من السنة تسعون يوماً فالخراج على المشتري والأفعلى البايع من أهل المزبور \* ولا يحل الأكل من الغلة قبل أداء الخراج وكذا قبل أداء العشر إلا إذا كان المال عازماً على أداء العشر في العشر والخراج من زكاة البرازية \* والمرأة في وجوب الزكاة كالرجل وتجب الزكاة في حليها بما كان من ذهب أو فضة أو تبر ولا تجب في اللؤلؤ والجواهر زكاة إذا لم تكن للتجارة وعليها زكاة مهرها إذا قبضت كالمأضي عليها في قول أبي يوسف ومحمد وفي قول أبي حنيفة لا يجب عليها في ذلك زكاة حتى يحول الحول عندها بعد القبض وإذا دفعت زكاة مالها إلى زوجها لم يجز عن أبي حنيفة والزواج إذا دفع إليها لم يجز الإخلاف في أحكام النساء من أحكام الناطني \* وفي الأمر والطلوى يجب العشر والخراج في أرض الوقف والصبي والمنون لعدم اشتراط المالك وصفته وفي بعض الفتاوى لا يجب عليهم العشر لأنه قريب كالأكل ويجب الخراج لأنه مؤنة فأشبهه صدقة الفطر والشجرة المنيرة أن كانت في الدار لا عشر فيها بخلاف الكائنة في الأرضي لأن المساكن مع

ما يتبعها عفو لا الاراضى في العشر والخراج من زكاة البزاية \* ومن أسلم من أهل الخراج  
أخذ منه الخراج على حاله لأن فيه معنى المؤنة فيه مؤنة في حالة البقاء فأمكن إبقاؤه على  
المسلم ويجوز أن يشتري المسلم أرض الخراج من الذمى ويؤخذ منه الخراج لما قلنا وقد صح  
أن الخصاية اشترى أرض الخراج وكانوا يؤدون خراجها فدل على جواز الشراء وأخذ  
الخراج وأدائه للمسلم من غير كراهة في باب العشر والخراج من الهداية قبيل باب الجزية \*  
ولا يتكرر الخراج بخلاف العشر من المثل المزبور \* ولو زل السلطان الخراج والعشر  
لرجل جائز في الخراج دون العشر عند أبي يوسف وقال محمد لا يجوز فيه ما لا يفي به جماعة  
المسلمين ولا يبي يوسف أن له حقا في الخراج فيصح تركه وهو صلة منه والعشر حق الفقراء على  
المملوك فلا يجوز تركه وعليه الفتوى اختيار قبيل فصل المرتبة من كتاب السير \* والصحيح  
أن الوالى إذا ترك الخراج لفقير أو فقيه أو علوى جاز ولهم القبول لأن حق الأخذ له وإن  
تركه لهم العشر لا يجوز لأنه حق الفقراء \* في زكاة الزا هدى في باب زكاة العروش وكذا  
في التيجين والمزيد \* السلطان إذا جعل الخراج لصاحب الأرض وتركه عليه جاز في قول  
أبي يوسف خلافا لمحمد والفتوى على قول أبي يوسف إذا كان صاحب الأرض من أهل  
الخراج وعلى هذا التوسيع للقضاة والفقهاء ولو جعل العشر لصاحب الأرض لا يجوز  
في قولهم في فصل العشر والخراج من الثانية \* وخراج المصوب إذا لم يكن له قيمة عادلة  
والغاصب جاحد ولم تنقص الأرض بازراعة على الغاصب فإن كان الغاصب مقرا  
أوله بنية عادلة فالتخراج على رب الأرض وإن نفعها الزراعة عند أبي حنيفة الخراج على  
رب الأرض قل \* النقصان أكثر وإن كان الغاصب جاحدا ولا ينفه له ولم يزرعها الغاصب  
فلاخراج على أحد في العاشر من زكاة الخلاصة وكذا في العشر والخراج من زكاة  
الثانية \* وإن غصب أرضا عشرية فزرعها إن لم تنقصها الزراعة فلاعشر على رب  
الأرض وإن نقصت الزراعة كان العشر على رب الأرض كأنه أجرها بالنقصان في فصل  
العشر والخراج من زكاة الثانية \* لو باع الغنبي أو الزبيب أو العنبر يؤخذ عشره ثمنه أما  
لو باع بعد ما جعله ناطقا يؤخذ عشره ثمنه الغنبي أو الزبيب أو العنبر من زكاة خراطة  
الاكمل في العشر وكذا في الوجيز في بيع الطعام من العشر وكذا في خراطة الفتاوى \*  
ولو اتخذ عصيرا وباعه فعليه عشر العنبر من الوجيز في بيع الطعام المعشور \* وإن  
آجر الأرض الخراجية أو أعارها كان الخراج على رب الأرض كما لو دفعها مزارعة  
الأذا كان كرما أو رطابا أو شجر مملوفا فإن اجارة ذلك وأعاره باطله ولو أجر أرضه  
العشرية فزرعها كان العشر على رب الأرض عند أبي حنيفة وعندهما على المستأجر  
وإن أعار أرضه العشرية فزرعها المستعير من أبي حنيفة فيهما روايتان في العاشر  
من زكاة الخلاصة وكذا في الثانية \* وإن استأجر أو احتار أرضا تصلح للزراعة فغرس  
المستأجرا والمستعير فيها كرما أو جعل فيها رطابا كان الخراج على المستأجر أو المستعير  
على قول أبي حنيفة ومحمد لأنهما صارتا كرما فكان خراج الكرم على من جعلها كرما  
في فصل العشر والخراج من زكاة الثانية \* وجعل له أرضا عشرية آجرها من غيره

أي عقابا للنقصان من الأرض والظاهر  
أنه على مذهب الإمام لأن كون العشر  
على رب الأرض إذا آجرها على مذهب  
الإمام رحمه الله

وبه أفتى المرحوم يحيى بن زكريا وعليه  
الفتوى كما في الفتية من خط المرحوم

ولو هلك الخراج قبل الحصاد لا يجب  
العشر على الآجر وإن هلك بعد الحصاد  
لا يسقط عنه وعندهما في الحالى يسقط  
كذا يخطط المرحوم

كان العشر على صاحب الارض في قول أبي حنيفة قل الاجر أو أكثر في قول صاحبيه  
 يكون العشر في الخارج في فصل خراج الارض من غير الخاتمة والعشر على  
 المستعيران مسلما وان كانا فعلى ربه الارض عند الامام وعندهما على الكافر ولكن  
 عند محمد عشر واحد وعند أبي يوسف عشران كذا في باب بيع الطعام المشور من الوجير  
 وعندهما هو كالأجارة في العشر والخراج من زكاة البرازية زفت خراج المستأجر  
 على المؤجر وخراج المستعار على المعتبر لأن المستأجر والمستعير يستوفيان المنافع بتسليمه من  
 جهته فصارت كانه استوفى بنفسه ولو أخذ السلطان الخراج من الكافر فلا كراهة أن يرجع  
 على رب الارض قال رضى الله عنه هكذا ذكر الصدر الشهيد وأحاله الى فتاوى التتبي  
 وعلى ظاهر الرواية لا يرجع لانه غير مأمو ربه من جهته وهو غير مضطرب في الاداء شرعا الآن  
 العامل ظلمه فليس له أن يظلم غيره من زكاة التجنيس والمزيد في خراج الارض وكذا في فصل  
 أداء الزكاة من زكاة الخاتمة \* ظم فج المستأجر اذا أخذ منه الجباية الراتبة على الدور  
 والحوادث يرجع على الأجر وكذا الأجر في الارض وعليه الفتوى قننه في مسائل  
 متفرقة من الاجارات \* السلطان الجائر اذا أخذ صدقة الاموال الظاهرة اختلفوا فيه  
 والصحيح ما قاله الفقيه أبو جعفر أنه تسقط الزكاة عن أربابها فاضحان في الزكاة في (١)  
 وآخر فصل في موضع في الزكاة \* وان أخذ الجبايات أو ما لا يطريق المصادرة فتوى  
 صاحب المال عند الدفع الزكاة اختلفوا فيه والصحيح أنه يسقط كذا قاله الامام (٢)  
 السرخسي من المحل المزبور وكذا في الخلاصة والبرازية \* مال بيت المال على أربعة  
 أنواع الصدقات وما في معناها كالعشر والخراج فيصرف الى المصارف التي ذكرت في  
 قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية والثاني ما أخذ من بني تغلب وتجار أهل الذمة  
 فجعله الرباطات والجسور والقناطر والائمة والقضاة القائمون بالحق والثالث خمس القنائم  
 والمعادن فيصرف الى ما ذكر في قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ الآية والرابع ما أخذ  
 من تركه لا وارث لها فيصرف الى كفن الاموات ونفقة المرضى والمقيط وأدوية المرضى  
 وعلاجهم ومن هو عاجز عن الكسب في الفصل الثالث في العشر والخراج من زكاة  
 البرازية \* الأفضل في صرف الزكاة أن يصرفها الى اخوته ثم أعمالهم ثم ذوي الارحام ثم  
 جيرانهم ثم أهل سكنتهم أهل مصره جامع الفتاوى في الزكاة \* أنفق على أقاربه بنية  
 الزكاة جازا اذا حكم عليه بنفقتهم من زكاة الاشياء \* المختار أنه لا يجوز دفع الزكاة  
 لاهل البدع دفعها لاخته المتزوجة ان كان زوجها مسرا جاز وان كان موسرا ان كان  
 مهرها أقل من النصاب فكذلك وان كان المجهل قدره لم يجوز وبه يفتى من المحل المزبور  
 وكذا في البرازية \* ولودفع الى ابنته الكبيرة ولها زوج غني أو ليس لها زوج قال بعضهم  
 يجوز وقال بعضهم لا يجوز والاول أصح خزانة الفتاوى في فصل من يجوز اليه أداء  
 الزكاة \* رجل له أخ قضى عليه بنفقة فكساه وأطعمه بنوى به الزكاة قال أبو يوسف  
 يجوز وقال محمد يجوز في المكسوة ولا يجوز في الطعام وقول أبي يوسف في الاطعام خلاف  
 ظاهر الرواية في الفصل الثامن من زكاة الخلاصة \* يجوز دفع الزكاة الى فتيرة زوجها

قوله تسقط الزكاة الخ ولا يؤمر بالاداء

ثانيا لان له ولاية الاخذ فصح أخذه من

المحل المزبور

(١) وفي خزانة الفتاوى وبه يفتى كذا

بخط المرحوم يعني بقول أبي جعفر

(٢) قوله أنه يسقط وفي خزانة الفتاوى

والصحيح أنه لا يجوز وبه يفتى كذا بخط

المرحوم وكذا في الوالدية وخزانة

المفتين



موسى عند أبي حنيفة ومحمد فرضهما التثنية ولم تفرض خلاصة من المحل المزبور \*  
وعن أبي يوسف يجوز من الزكاة كسوة اليتيم وطعامه وإن كان في عياله وقال محمد  
لا يجوز به في الطعام ويجزى به في الكسوة وعليه الفتوى في فصل أداء الزكاة من زكاة  
خزانة الفتاوى \* ولو نوى الزكاة فمما يدفعه إلى صبيان آثار به عدياً أولن يهدي إليه  
البأكورة أو يشره بقدوم صديقه أو يجبر يسره أو إلى مصر خوان أو المعلم أو الخليفة التي  
في المكتب ولم يستأجر يجوز في الثاني من زكاة البرازية \* فإن دفع إلى شخص غلق أنه  
فقير وظهر أنه كان غنياً يجوز عند أبي حنيفة ومحمد في الثاني من زكاة الخلاصة \*  
وجل قيل له كيف حالك قال أنا غني عند أبي يوسف وفقير عند محمد فهذا يدل دوراً  
أو حوائت يستغناها وهي مساوية لو قال كن غنياً لا تكن فقيراً وقوت عياله عند أبي  
يوسف غنى حتى لا يحمل له الصدقة وعند محمد هو فقير حتى يحمل له الصدقة بجمع الفتاوى  
في أوائل الزكاة \* ويكره أن يعطى فقيراً واحداً ما تفي درهم أو أكثر ويجوز وذكر  
في الخلاصة هذا إذا لم يكن الفقير مديوناً خزانة الفتاوى \* وكذا في الخلاصة رجل وهب  
دينه من مديونه الفقير ونوى به الزكاة عن الدين الذي عليه يجوز ولو نوى به زكاة نصاب  
عند نفسه أو زكاة دين كان على غيره لا يجوز ولو وهب كل دينه لأمه يوزن ولم ينو شيئاً  
مقطاً الزكاة في زكاة مختارات النوازل \* ومن له على فقير دين وأراد جعله عن زكاة  
العين فيلته أن يتصدق عليه ثم يأخذ منه عن دينه وهو أفضل من غيره من جعل  
الاشياء \* العبد ليس بمصر فالصدقات الواجبة إذا كان مولاه فقيراً أو كان مكاتباً من  
أحكام العبد من الاشياء.

### ﴿كتاب الصوم﴾

إذا شهد الشهود صلى هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين أنهم رأوا هلال رمضان  
قبل صومهم يوم أن كانوا في هذا المعبر ينبغي أن لا تقبل شهادتهم لأنهم تركوا الحسبة  
وما كان مقامهم وإن كانوا من مكان بعيد جازت شهادتهم لا تنفاه التهمة في الفصل  
الأول من صوم الخالية \* وعند رؤية الهلال يكره الإشارة إليه كما يفعل أهل الجاهلية  
من المحل المزبور \* وإذا شهد شاهدان عند قاضي لم ير أهل بلده على أن قاضي بلد كذا  
شهد عند شاهدان برؤية الهلال في ليلة كذا وقضى القاضي بشهادتهما جازاً هذا القاضي  
أن يقضى بشهادتهما لأن قضاء القاضي حجة من المحل المزبور \* ويشترط لوجوب الأداء  
أي أداء صوم رمضان الصحة والأقامة والطهارة من الحيض والتفاس أي انقطاع دمها  
لا الاغتسال منها لما قالت عائشة رضي الله تعالى عنها كما شحض وفومرة ضاء الصوم  
دون الصلاة لا الجنابة بالتر يعني لا يشترط لوجوب أدائه الطهارة عن الجنابة لقوله تعالى  
فلا تباشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم وكلاوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الايض  
من الخط الاسود من الفجر فإذا صار الفجر الثاني غاية للقطرات الثلاثة يحصل جزم من  
الصوم مع الجنابة بالضرورة فإذا أصبح بر منه معها أصبح سائراً جزاءه لأن الصوم لا يتجزأ  
صحة وقساداً من شرح الجمع لابن الملك في أوائل كتاب الصوم ملخصاً \* ولو صام أهل



قوله ولا عبرة الخ وعليه فتوى أبي الليث  
وبه مكان يفتي شمس الأئمة الحلواني  
خلاصة في الفصل الأول من الصوم بعد

بلدة ثلاثين يوما للرؤية وأحد في بلدة أخرى تسعة وعشرين يوما للرؤية فعلم من صام تسعا  
وعشرين فعليه قضاء يوم ولا عبرة لاختلاف المطالع في ظاهر الرواية • أهل بلدة رأوا  
هلال رمضان فصاموا تسعة وعشرين يوما فشهد جماعة في اليوم التاسع والعشرين أن  
أهل بلدة كذا رأوا هلال رمضان في ليلة كذا قبلكم يوم فصاموا فلهذا اليوم يوم الثلاثين  
من رمضان فلم يروا الهلال في تلك الليلة • والسماء مصحبة لا يباح لهم الفطر عند أول تترك  
الترابيح في هذه الليلة لأن هذه الجماعة لم يشهدوا بالرؤية ولا على شهادة غيرهم وإنما حكموا  
برؤية غيرهم فلا يلتفت إلى قواهم • خزانة المفتين في أوائل الصوم • ولا بأس بالجماعة  
للصائم • وجيز في باب ما يكره للصائم • الصوم مندوب إليه ويستحب تعجيل الإفطار وتأخير  
الصوم ومن شئت في طالع الفجر لم يتضرر وإن أكل قصومه تام وإن كثر رأيه أنه  
الفجر طالع قضى • تسهر على ظن أن الفجر لم يطلع وهو طالع أو أفطر على ظن أن الشمس  
قد غربت ولم تقرب قضى ولا كفارة عليه ولو كان أكبر رأيه أن الشمس قد غربت لا يفطر  
ولو أفطر لا قضاء عليه ولو كان أكبر رأيه أنه أكل قبل الغروب قضى ولا كفارة عليه  
ويكره الذوق للصائم • ولا بأس لذوق العسل أو الطعام ليشتره • ولا بأس للمرأة أن تضع  
الطعام لصبيها إذا لم يجد عنه بقا • من المحل المزبور • من جامع أو أكل ناسيا أو دخل  
الذباب أو الدخان أو القبار حلقه أو بقي بل بعد المضضة فابتلعه مع البزاق أو دخل الماء في  
أذنه وإن كان بقلعه أو طعن برمح فوصل إلى جوفه وبقي الرمح فيه أو دخل الخياط في أنفه  
من رأسه فاستشعره فدخل حلقه لم يفطر • وجيز في أول باب ما يفطره وما لا يفطره • الصوم  
في السفر أفضل إذا خاف على نفسه أو كان له رفقة اشترى كوامعه في الزاد واختاروا  
الفطر صوم يوم الشك مكروه إلا إذا قوى تطوعا أو واجبا آخر على الصحيح والأفضل  
فطره إلا إذا قوصوما كان يصومه أو كان مقيما لا يصوم العبد والأمة وأتم الوالد والمدر  
تطوعا إلا بآذن المولى لا تصوم المرأة تطوعا إلا بآذن الزوج أو مكان مسافرا لا يصوم  
الاجير تطوعا إلا بآذن المستأجر إذا تضرر بالصوم لا يلزم التذلل إذا كان طاعة وليس  
بواجب ولكن من جئس واجب على التحين فلا يصح النذر بالمعاصي ولا بالواجبات  
فلو تدرجه الإسلام لا يلزمه إلا جهة واحدة • ولو نذر صلاة سنة وعنى القرائن لاشي عليه  
وإن عنى مثل الزمته ويكمل المغرب • ولو نذر عبادة المريض لم تلزمه في المشهور • ولو نذر  
التسبيحات دبر الصلاة لم تلزمه من الأشياء في كتاب الصوم • وفي الخلاصة ولو استمر في  
نهار رمضان ثم أكل متعمدا عليه الكفارة وإن كان جاهلا كذلك عند أبي حنيفة في  
ظاهر الرواية • ومن محمد لو استقى فقيها فأفتاه بالفطر ثم أكل متعمدا عما كان أو جاهلا  
لا كفارة عليه هو الصحيح • في التاسع من صوم التاتارخانية • إذا أفطر في رمضان  
في يوم ولم يهـ كفرت حتى أفطر في يوم آخر كان عليه كفارة واحدة • وإن أفطر في رمضان  
عليه لكل فطر كفارة • وقال محمد تكفيه كفارة واحدة فيما يجب القضاء والكفارة  
فماضي • أتعب نفسه في شيء أو عمل حتى أبغده العاش فافطر كثر وقيل بخلافه • وبه  
أخذ البقال قنية في باب ما يبيع الإفطار • وفي التنية في باب ما يوجب الكفارة أفطر في

قوله وقال محمد الخ قلت وعلى قول  
محمد الاعتماد كما في الجملة لا عن الأسرار  
والبزازية ومعبين المفتي في كتاب الصوم  
بخط المرحوم محمد

ومضان مرة بعد أخرى بتراب أو مدرك لاجل المعصية فعليه الكفارة ذبحه أو كعبه غيره ثم  
والفتوى على ذلك وبه أفتى أئمة الامصار في باب ما يفسد الصوم من الجبر الراقى  
في شرح قوله وان أعاده

### ﴿كتاب الحج﴾

وعند وجود المحرم كان عليهما أن تخرج لجنة الاسلام وان لم يأذن زوجها وفي النافلة  
لا تخرج بغير إذن الزوج وان لم يكن لها محرم لا يجب أن تترجح ليحج بها من أو اقل حج  
التيانية والمرأة اذا لم تجد محرم لا تخرج الى الحج الى أن تبلغ الوقت الذي تجز عن الحج  
فحينئذ تبعت من يحج عنها أما قبل ذلك لا يجوز الحج لتوهم وجود المحرم فان دعيت رجلاً  
ان دام عدم المحرم الى أن ماتت فذلك جائز كما رخص اذا حج عنه رجلاً ودام الرخص الى أن  
مات هذا اذا كان الأمر عاجزاً غير أن يرعى زواله كالرخص والحبس ونحو ذلك وان كان  
لا يرعى زواله كالزمانة والعصى باذان يأمر غيره بالحج في فصل في الحج عن الميت من  
التيانية رجل خرج الى الحج ومات في الطريق وأوصى بأن يحج عنه ان فسر شيئاً قال امر  
على ما فسر وان لم يفسر فعند أبي حنيفة يحج عنه من بلده اذا كان ثلث ماله بقي بذلك  
وان كان له وطنان في موضعين يحج عنه من أقربهما الى مكة وقال أبو يوسف ومحمد  
يحج عنه من حيث مات فان باور المأمور وهو الوصي المكان الذي مات فيه ثم أمر رجلاً  
ليحج عنه ودفع اليه المال لا يجوز في قواهم جميعاً ولو قال الميت للوصي ادفع المال  
الى من يحج عني لم يكن للوصي أن يحج بنفسه ولو أوصى الميت أن يحج عنه ولم يزد كان  
للوصي أن يحج بنفسه فان كان الوصي وارث الميت أو دفع المال الى وارث الميت ليحج عن  
الميت فان أجاز الورثة وهم كبار باور وان لم يجيزوا لا يجوز لأن هذا بمنزلة التبرع بالمال  
المأمور بالحج اذا خرج قبل أيام الحج كان له أن ينفق من مال الميت الى بغداد والى  
الكوفة والى المدينة والى مكة واذا أقام ببلدة يتفق من مال نفسه حتى يموت أو وان الحج ثم  
يرتحل ويتفق من مال الميت ليكون المأمور منفقاً من مال الأمر في الطريق ويكون  
شامناً لما أنفق من مال الميت في اقامته هذا اذا أقام ببلدة خمسة عشر يوماً لانه مقيم  
وروى ابن سماعة عن محمد اذا أقام المأمور في بلدة ثلاثة أيام أو أقل وأنفق من مال الميت  
لا يضمن وان أقام أكثر من ذلك يتفق من مال نفسه قالوا في زماننا وان أقام أكثر  
من خمسة عشر يوماً تكون نفقته في مال الميت لانه لا يتمكن من الخروج بدون القافلة  
وان أقام بعد خروج القافلة لا تكون نفقته في مال الميت في فصل في الحج عن الميت من  
التيانية المأمور يحج اذا استأجر شادماً لخدمته قالوا يتطران كان المأمور ومن يخدم  
نفسه فنفقة الخادم لا تكون من مال الأمر وان كان لا يخدم نفسه فنفقة الخادم تكون  
من مال الأمر لانه مأذون بذلك دلالة من الحصل المزبور ولو مرض في الطريق لم يجز  
أن يدفع النفقة الى غيره ليحج عن الميت الا أن يكون الوصي أذن للساج في ذلك جواهر  
الفتاوى في السادس من الحج مريض أو شيخ دفع الى رجل ما لا يحج عنه وأراد أن

(١) وكذا في الظانية في فعل في الحج عن  
الغير

(٢) رجل ضرورة بفتح الصاد وضرورة  
ومروى إذا لم يهجم مختار صحاح

ما يفضل عن الحج من النفقة والشباب وغير ذلك يكون للمدفع اليه قال ابن شجاع الحيلة  
فيه أن يقول دافع المال إلى المدفع اليه وكذلك أن تهب الفضل من نفسك وتقبضه  
لنفسك فيه لنفسه فصول عمادي من كتاب الحج في الثالث والثلاثين (م) الوصي (١)  
إذا دفع الدراهم إلى رجل ليحج بها عن الميت ثم أراد أن يسترد المال منه كان له ذلك ما لم يحرم  
فإذا استرد وطلب المأمور نفقة الرجوع إلى بلده قال ينظر أن استرد المال منه بيمينه  
ظهرت منه فالنفقة من ماله خاصة وإن استرد المال منه لضعف رأيه أو جهله بأمواله  
فإن نفقة في مال الميت وإن استرد لا يمينه ولا نعمة فالنفقة في مال الوصي تارة ثانية في  
الوصية بالحج من كتاب الحج واختلفت عبارة مشايخنا في المأمور بالحج إذا حج قال  
الامام خواهرزاده عند أصحابنا يقع أصل الحج عن المأمور ولا تمر تواب النفقة وقال  
الامام السرخسي أصل الحج يقع عن الأمر والدليل عليه أنه لا يقطع الحج عن المأمور  
ويحتاج إلى استناد الأحكام إلى الأمر وهذا في الحج الفرض وفي التطوع إذا أمره غيره  
بجبة التطوع جاز وبغيره لا تمر تواب النفقة في طريق الحج في آخر الثالث من حج  
الخلاصة والذي يقتضيه النظر أن حج الضرورة من غيره أن كان بعد تحقق الوجوب (٢)  
عليه بملك الزاد والراحلة والصحة فهو مكروه كراهة تحريم عليه ابن همام في آخر الحج عن  
الغير

### ﴿كتاب السير﴾

• (القول في الأسارى وما يملك بالاسيد لا دوما لا يملك) إذا باع الحربى ولده من مسلم في دار  
الحرب عن الامام أنه يجوز ولا يجبر على الرد وعن أبي يوسف أنه يجبر إذا خاض الحربى  
إذا دخل دارا بأمان مع ولده فباع الولد لا يجوز في الروايات كلها (س) مسلم دخل  
دار الحرب فاشتري من أحدهم ابنه أو أخاه فالصحيح أنه لا يجوز البيع لكنهم إذا كانوا  
جواز هذا البيع ملكه بالقهر لا بالشراء وإن لم يذنبوه ان خرج معه طائعا لا يملكه وإن  
أخرجه مكرها ملكه منية المفتى في كتاب السير والصحيح أن أخرجه مكرها يملكه وإن جاء  
به وهو طائع لا يملكه سواء كان البائع يرى جواز هذا البيع أولا في فصل في معاملة  
المسلم المستأن من سيرة الظانية وكذا في سير القاعدية والصحيح أن البائع أن كان يرى  
جواز البيع ملكه مطلقا وإن كان لا يرى أن يشتريه وذهب به مكرها ملكه وإن قهر حربى  
حرىا وباعه من مسلم مستأن أن كانوا يرون القلق بالقهر جازا الشراء والالا في سير  
البرازية وإن تزوج المسلم المستأن حرية في دار الحرب ودفع الصداق إلى أيها وفي قلبه  
أنه يبيعها إذا أخرجه إلى دار الاسلام ذكر في السير الكبير أن خرجت طائفة من سيرة  
وأن خرجت مكرهة كما يخرج الاسير فهي مرقوقة وإن اختلفا فقالت المرأة خرجت  
طائفة فأنا حرة وقال الرجل أخرجه مكرهة فهي رقيقة لي ينظر إليها إن جاءها مربوطة  
كما يجاء بالاسير كان القول قول الرجل وإن كان بخلاف ذلك كان القول قول المرأة فتكون  
حرة من سيرة الظانية وكذا في غنية الفتاوى والتمراتى وفي الثاني من سيرة البرازية قال

لا بأس بأن يقادى أسرا المسلمين بأسراء المشركين الذين في أيدي المسلمين من الرجال والنساء وهو قول محمد وأبي يوسف وهو أظهر الروايتين عن أبي حنيفة وعنه في رواية أخرى أنه قال لا يجوز مفاداة الأسير بالأسير شرح سيرة الكبير في باب القداء • وذكر محمد في الزيادات لو أن سرية رجعت إلى دار الإسلام بأسارى فقالت الأسارى نحن من أهل الإسلام أو من أهل الذمة أخذنا هؤلاء في دار الإسلام وقالت السرية هم من أهل الحرب أخذناهم في دار الحرب كان القول قول الأسارى لأن ثبوت اليد عليهم لم يعرف إلا في دار الإسلام ودار الإسلام دار العصمة وكل من كان فيها يكون معصوما ظاهرا فان أقامت السرية يئنة على دعواهم ان كان الشهود من التجار يازت شهادتهم وان كانوا من السرية لا تقبل ولو كانت المسئلة على هذا الوجه في الجند فشهد به من الجند بذلت يازت شهادتهم من فصل فيمن لا تقبل شهادته للتممة من الثانية • قال محمد سريتهم بها الإمام إلى دار الحرب بخار بأسارى فقالت الأسارى نحن من أهل الإسلام أو من أهل الذمة هؤلاء أخذوا في دار الإسلام وقالت السرية هم كانوا من أهل دار الحرب أخذناهم في دار الحرب فاقول قول الأسارى وهم أسرار ولا سبيل عليهم ولا يقبل قول السرية إلا بحجة فان أقامت السرية يئنة على دعواهم ان شهد بذلك قوم من التجار أو من لا شركة له في الغنمة قبلت شهادتهم إلا أنه يشترط الإسلام في الشهود إذا ادعى الأسارى أنهم مسلمون وإذا ادعى الأسارى أنهم من أهل الذمة لا يشترط الإسلام في الشهود وذكر في سيرة الكبير وجوز شهادة الغائبين وإنما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع وضع المسئلة هنا في السرية ونمة في الجند وشركة الجند شركة عامة والشركة العامة لا تمنع قبول الشهادة وإن قالت الأسارى أخذنا هؤلاء في دار الحرب ونحن من أهل الإسلام أو من أهل الذمة دخلنا دار الحرب للتجارة أو لزيارة القرابة مستأمنين أو قالوا سكنا في أسارى في أيديهم وقالت السرية كلهم كانوا من أهل الحرب فاقول فيه قول السرية فان أقام الأسارى البيت على ما ادعوا جاز وإن لم يكن لهم بينة إلا أنهم سبي المسلمين وعلامة من علامات المسلمين قبيل قولهم ولا يتعرض لهم من شرح الزيادات لقاضيخان في باب ما يصدق فيه الأسير أنه مسلم أو ذمي • في كتاب السير في الثانية أخذ الحرب في دارنا قال أنا مستأمن لا يصدق ويكون فبالجماعة المسلمين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا لا أخذنا خاصة وإن أقام يئنة من أهل الإسلام كان أمنا وإن أقام يئنة من أهل الذمة تقبل استئمانا ولا تقبل قبلا فاننا رخصة في الرابع عشر من السير • ولو أن المسلمين وادعوا قوم من أهل الحرب ثم أعلو عليهم قوم آخرون من أهل الحرب يجوز للمسلمين أن يشترعوا منهم السبي لأنهم بالموادعة ما خرجوا من أن يكونوا من أهل الحرب لكن علينا أن لا نقدرهم فصاروا مملوكين للساكنين بالأحرار فيجوز شراؤه منهم كسائر الأموال وإن كان الذين سبوا قوم من المسلمين غدروا بأهل الموادعة لم يسخ للمسلمين أن يشترعوا من ذلك السبي وإن اشترى وادعوا البيع لأنهم كانوا في أمان المسلمين فان أمان بعض المسلمين كما أن الجماعة ولا يملك المسلمون رقاب المستأمنين وأمنهم بالأحرار في باب نسكاح أهل الحرب من المبسوط للسرخسي • في كتاب السير

(١) لأن السرية قوم يحصون فكانت شهادة البعض شهادة على حق نفسه وأما الجيش عظيم فلا يعتبر حقه بماتعامن الشهادة كذا في مشقيل الأحكام نقل عن الثانية

قوله شركة عامة فلا يصيب كل واحد من الغائبين شيء مستفاد من الشهود به شرح الزيادات قوله لا تمنع قبول الشهادة ولهذا لو شهد فقبران مسلمان بسرقة شيء من بيت المال جازت شرح الزيادات من أهل المزبور قوله فاقول فيه قول السرية لأنهم تصادقوا على أنهم أخذوا في دار الحرب ودار الحرب دار رابحة وأسروا كل من كان ذميا يكون محلا للأسر فالامر ثابت بحكم الظاهر من أهل المزبور قوله جاز لأن البينة أقوى من الظاهر إلا أنه يشترط إسلام الشهود فلا تقبل شهادة الكافر من أهل المزبور

قال محمد واذا اتى رجل من المسلمين ناسا من المشركين فأغار عليهم قوم آخرون من المسلمين  
فقتلوا الرجال وأصابوا النساء والأموال واقتسموا ذلك وولد لهم منهم أولاد ثم علموا بالامان  
فعلى الذين قتلوا دية من قتلوا ورتد النساء والأموال الى أهلهما ويغرمون للنساء صدقتهن بما  
أصابوا من فروجهن والأولاد أحرار مسلمون تبعاً لآبائهم لا سيبل عليهم في أواخر الحادي  
عشر من سيرة الخيرة وقسمه فيه وكذا في القرنين نقل عن السير \* وأدع مسلم دار (١)  
الحرب على أن يؤدى أهل الحرب كل سنة مائة رأس الى المسلمين فإن كانت هذه المائة من  
أنفسهم وأهاليهم وذواربهم لا يصح ذلك لأنهم وأولادهم بأجمعهم دخلوا تحت الامان  
فلا يجوز استرقاقهم وقتلهم وان أدوا من رقيقهم جازلان أرقاهم بعد الامان بقيت عضة  
ومحل للثالث محبط برخصي ملخص \* وقوله من أسلم ههنا أربع مسئلة احداها أسلم  
الحرب في دار الحرب ولم يخرج اليها حتى ظهر ناعلي الدار والحكم فيها ما ذكر في الكتاب  
من أنه أحرز نفسه وأولاده الصغار وما كان في يده من المتقولات الى آخر ما سذكر ثانياً  
أسلم في دار الحرب ثم خرج اليها ثم ظهر ناعلي الدار بجميع ماله هذا في الأولاد الصغار  
لأنه حين أسلم كان مستتبعا لهم فصاروا مسلمين فلا يراد الرق عليهم استثناء بخلاف غيرهم  
لا تقطاع يده عنه بالتبائن فيغنم وما أودع مسلماً أو ذمياً ليس في أن يدهم عليه حقيقة على  
ذلك المال فتدفع اسرار المسلمين فيرد عليه وما أودع حرياً في ظاهر الرواية في وعن أبي  
حنيفة أنه لا يرد يده بخلاف يده وجه الظاهر أنها ليست يداً صحيحة حتى لا تدفع اعتساف  
المسلمين عن أمواله ثالثاً مستأمن أسلم في دار الاسلام ثم ظهر ناعلي داره بجميع  
ما خلفه فيها من الأولاد الصغار والمال في داره تبائن الدارين قاطع للعصمة فبالظهور  
ثبت الاستسلام على مال غير معصوم أما في غير الأولاد فظاهر وأما فهم فلانهم لم يسيروا  
مسلمين باسلامه لا تقطاع التبعية بتبائن الدارين فكانوا من جهة الأموال رابعاً دخل  
المسلم أو الذمى دار الحرب بأمان واشترى منهم أولاداً وأموالاً ثم ظهر ناعلي الدار فأنكل له  
الأدور والأرضين فانه في من سيرة ابن الهمام في آخر باب الغنائم وقسمتها حربي دخل  
دارنا بأمان وله في دار الحرب امرأته حامل منه وأولاد صغار وكبار وأموال ووديعة عند  
حربي وذمى ومسلم فأسلم الحربي في دارنا ثم ظهر المسلمون على تلك الدار فهو على ثلاثة أوجه  
ان يخرج اليها وأسلم في دار الاسلام ثم ظهر المسلمون على دارهم فجميع ذلك يكون فيأ  
للمسلمين وان أسلم هذا الحربي في دار الحرب ثم خرج اليها وخلف هذه الاشياء في دار  
الحرب فأولاده الصغار أحرار مسلمون وما كان من ماله وديعة عند ذمى أو مسلم فهو له  
وأولاده الكبار تكون فيأ للمسلمين والديون والغصب والودائع عند الحربي تكون فيأ  
في فصل فيما يطلد الارتداد من سيرة الخاتمة \* اذا أسلم عبد الحربي ولم يهرب الى دار (٢)  
الاسلام حتى اشتراه مسلم أو ذمى أو حربي في دار الحرب يعق عندنا خلافاً لهما ابن همام  
من باب استيلاء الكفار في شرح قوله فان أتى عبد اليهم \* العبد اذا أتى اليهم فأخذوه لم  
يملكوه عند أبي حنيفة وقال يملكونه وكذا الخلاف في الامة والخلاف في عبد مسلم وفي  
الذمى له قولان وفي المرتد يملكون اتفاقاً قيد بالابق لانه اذا كان متردداً في دار الاسلام

(١) وفي ابن الهمام في باب الموادة من  
كتاب السير نقل من المبسوط بعد هذه  
المسئلة ألا ترى ان واحداً منهم لو باع  
ابنه بعد هذا الصلح لم يجر فكذلك  
لا يجوز قتل شيء من نفوسهم وأولادهم  
بحكم تلك الموادة لان حريتهم تأكدت  
بخلاف ما لو وصلحوهم على ما تدرأ من  
يا عياهم أول السنة وقالوا أنمو فاعلى  
ان هؤلاء لكم ونصالحكم ثلاث سنين  
مستقبلة على أن تعطى كل سنة مائة  
رأس من رقيقنا فانه جائز لان المعنيين  
في السنة الاولى لا تتناولهم الموادة  
سنة

(٢) ولو أسلم عبد الحربي في دار الحرب فهو  
عبد على حاله في قواهم ولو باعه من مسلم  
أو حربي عتق عنده خلافاً لهما كذا في باب  
المستأمن من جواهر الفقه كذا في خط  
المرحوم سنة

فأخذه وأحرزه بدار الحرب بملكونه بالأخذ اتفاقا وفائدة الخلاف تظهر فيما إذا  
أخرج به رجل بشراء أو هبة يأخذه المالك بغير شيء عنده ويملكه بغيره أو يثمنه عندها وكذا  
إذا كان مغنوما فوجده مولا قبل القسمة وأما بعدها يؤدى عوضه من بيت المال اتفاقا  
(١) وإن نذا إليهم بغير ملكهم اتفاقا لتحقيق الاستيلاء اتفاقا لا ليدل بغير ملك العبد شرح  
المجمع لابن الملق في آخر استيلاء الكفار من السير فعند أبي حنيفة يأخذ المالك القديم  
بغير شيء موهوبا كان أو مشترى أو مغنوما قبل القسمة وبعد القسمة يؤدى عوضه من  
بيت المال لأنه لا يمكن إقامة القسمة لتفرق الغنائم ونعذر اجتماعهم وليس له على المالك  
جعل الأبق لأنه عامل لنفسه إذ في زعمه أنه ملكه بيان الرواية شرح الوفاية من استيلاء  
الكفار أبق العبد في دار الحرب من التاجر وأخذه الحربى لا يملكه وقيل يملكه ولو  
أخرج به إلى دار الإسلام فوجده صاحبه أخذه بغير شيء وهو الأصح معين الحكام • سئل  
الحنابلة عن اشتري عبدا في دار الحرب فأبق منه هل له أن يأخذ العبد بالقيمة فقال إن  
ادعى أنه يملكه في دار الحرب فليس له على العبد سبيل بقيمة الدهر في كتاب السير •  
(مع عك) دخل دار الحرب بأمان فاشترى عبدا منهم فأبق هناك ثم دخل التاجر دار الإسلام  
(٢) فوجده في يده إنسان يأخذه بالثمن إن كان ملكه ذلك الإنسان بالشراء وبالقيمة إن ملكه  
بالهبة بقيمة وليس له على العبد سبيل لما يملكه في دار الحرب فنية في كتاب السير • وإذا  
استولى الكفار على أموال النصارى وأحرزوها بدارهم ملكوها فان ظهر ناعليهم فن وجد  
ملكه قبل القسمة أخذه بغير شيء وبعد ما بالقيمة إن شاء وإن دخل تاجر واشترى وأخرجه  
إلى دار الإسلام فمالكه بالخيار إن شاء أخذه بالثمن وإن شاء تركه وإن وهب له أخذه بالقيمة  
وإن اشتراه بعرض يأخذه بقيمة العرض ولو كان مغنوما وهو مثلي يأخذه قبل القسمة  
ولا يأخذه بعدها لأن الأخذ بالمثل غير مقيد وكذا إذا كان موهوبا بالأخذ من سير  
خزانة المفتين في أواسط الغنائم وقسمتها إذا وقع الاختلاف بين المشتري من العدو وبين  
المولى القديم في قدر الثمن أو في قدر قيمة العرض الذى اشتراه به المشتري من العدو فإذا دعى  
المشتري أنه ألف والمالك القديم أنه خمسائة ولا يثبت له ما قال القول للمشتري عندهم جميعا  
مع يمينه فإذا حلف المشتري فالمولى بالخيار إن شاء أخذه بذلك وإن شاء تركه وإن أقام بعد  
ذلك يمينه على ما فاداه به المشتري تقبل وإن أقام يمينه فاليمنه يمينه المولى في قول أبي  
حنيفة ومحمد وعلى قول أبي يوسف اليمنه يمينه المشتري وهذا الذى ذكرنا كله إذا اختلفا  
في مقدار الثمن وأما إذا اختلفا في مقدار قيمة العرض فاقام يمينه ذكر محمد أن اليمنه يمينه  
المشتري عند أبي يوسف ولم يذكر فيه قول أبي حنيفة قبيل السادس والثلاثين من  
(٣) التاتارخانية ملخصا • عبد مسلم أخذه الكفار وأدخلوه دار الحرب ثم أبق منهم عتق  
لأنه استولى على ملاك الحربى فملك نفسه فاعتق كالوأم لم عبد الحربى في دار الحرب فأبق إلى  
دار الإسلام فإنه يعتق في آخر عتاق الخاتمة وكذا في الوقعات الحسامية في الثالث من  
(٤) العتاق • وفي الملتقط عبد أسره أهل الحرب وألقوه بدارهم ثم أبق منهم يرد إلى سيده  
وفي رواية يعتق من البحر الرائق في باب استيلاء الكفار والبرازية في كتاب السير

• (الثنى)

قوله بغيره الخ وفي الملتقى وعندهما  
بالثمن تأمل •

(١) وإنما قد تأول المسئلة بكون العبد  
مسلمانا لو ارتد فأبق اليهم فأخذه  
ملكوه اتفاقا ابن همام في السير  
كذا بخط المرحوم •

(٢) والقول قول من اشتراه مع يمينه  
من سير خزانة الأكل

(٣) وهذه المسئلة في مختارات التوازل  
بدون قيد الإسلام •

(٤) وكذا في الوقعات الحسامية •  
وفي الفرع اختار الرواية الثانية وأفتى  
المرحوم يحيى أفندي على ما في الفرع  
وقوى أبي السعود في كتاب الأبق على  
الأولى فليست أسهل عند الفتوى كذا بخط  
المرحوم •

(الثنائي فيما يعامل به أهل الذمة) \* وإذا دخلت حرية بأمان فتزوجت ذمتها صارت ذمة  
وهذه من مسائل الجامع الصغير اعلم أنهما إذا تزوجت ذمة لتصبح ذمة تجرى عليها أحكام  
أهل الذمة بعد ذلك من نحو المنع من الخروج إلى دارهم وأخذ الخراج من أرضها وما شابه  
ذلك وإذا تزوج الحر ذمة لا يصير ذمتها وذلك لأن المرأة تابعة لزوجها في المقام والزوج  
ليس تابع لها فيه فتكون المرأة ذمة للالتزام المقام في دار نادون الزوج وأوضح الفقيه  
أبو الليث في شرحه للجامع الصغير بقوله ألا ترى أن الزوج والمرأة إذا كنا مسافرين  
فتوى الزوج الإقامة صارت المرأة مقيمة ولو نزلت المرأة الإقامة لا يصير الزوج مقيما غاية  
البيان في المستأنس \* ويصير الصبي مسلما بإسلام أبيه دون جدته أشباه من كتابه (١)  
القرائن من القرن الثاني \* صبي سبي وسبي معه أبواه أو أحدهما مات لا يصل عليه (٢)  
الأذا كان أقرب بالاسلام وهو يعقل الاسلام وإذا لم يسب معه أحد هاتين مات لا يصل عليه  
اعلم أن الولد الصغير يعتبر بالأبوين أو لأحدهما في الدين فإن انعدم ما يعتبر بهما  
لصاحب البد فإن انعدمت اليد يعتبر بها للدار لأنه تعذر اعتباره أصلا في الدين فلا بد من  
اعتباره بها نظرا لغيره أن التبعية للأبوين أقوى فإذا انعدم ما فعله التبعية في حق صاحب  
اليد أقوى إذا ثبت هذا فإن كان معه أحد أبويه يعتبر بهما لهما لا لدار فيكون كافر تبعا  
لهم وإن لم يكن معه أحد هاتين يصل عليه إذا مات لأنه صار مسلما تبعا للدار عند انعدام  
الأبوين ولو وقع في يد المسلم من الجند في دار الحرب وحده ومات يصل عليه لأنه مسلم تبعا  
لصاحب اليد عند انعدام الأبوين في الدين ويستوى فيما قلنا إذا كان الصبي عاقلا وغير  
عاقلا لأنه قبل البلوغ تبع للأبوين في الدين مالم يصف الاسلام وقوله في الكتاب وهو  
يعقل الاسلام يدل على أن الصبي العاقل إذا أسلم بصف وهذا مذهبنا وقوله وهو يعقل  
الاسلام يعني صفة الاسلام وهذا يدل على أن من قال لا اله الا الله لا يكون مسلما حتى  
يعلم صفة الاسلام وكذا إذا اشترى جارية واستوصفها الاسلام فلم تعلم لا تكون مؤمنة  
وصفة الايمان ما ذكر في حديث جبريل أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم  
الآخر والبعث بعد الموت والقدر خيره وشره من الله تعالى هكذا ذكره الكاشاني فإنه  
الجله في باب حل الجنائز من الجامع الصغير في سائر أحكام الصغار للاستروثي \* إذا ادعت  
امرأة من النبي صياحه له وهو لا يعبر عن نفسه أو يعبر إلا أنه صدقها في ذلك لأنهم  
دعواها ولا يثبت نسبها بخلاف الرجل والفرق أن الأب أصل في النسب والام  
كما التابع له فكان ثبوت النسب من الام بناء على ثبوت النسب من الأب يثبت أو لا من  
الأب ثم يثبت من الام تبعا لثبوتها من الاب والدليل على أن الأب أصل قوله تعالى  
ادعوهم لأبائهم وقال تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن أضاف الولد إلى الأب  
بلام التثنية ولهذا اختص بالنفقة وإذا كان الأب أصلا كان هو في الاقرار بالولد مقرا  
على نفسه فيصح اقراره وإذا كانت الام تبعا كانت هنا في الاقرار بالبنوة مقرة على الغير  
فلا يصح اقرارها فإن مات هذا الصبي في دار الحرب لا يصل عليه إلا إذا كان في يد  
مسلم بالبيع أو بالقسمة فاذن يحكم بالاسلام تبعا لصاحب اليد فيصلى عليه إذا مات

(١) كذا في شرح المراجعية للفتاوى

في شرح قوله والجد كالأب

(٢) ولو سبي الصبي ومعه أبواه أو أحدهما

أبويه فلم يخرج من دار الحرب حتى مات

أبوه ثم خرج إلى دار الاسلام فهو مسلم

ولو أخرج إلى دار الاسلام أو قسم أو بيع

في دار الحرب ومعه أبواه أو أحدهما

ثم مات أبوه لم يحكم بالاسلام حتى يكبر

ويصف بالاسلام كذا في سير السائر طرية

قوله الكاشاني في نسخة الكافي

وفي أخرى الكافي اه

وان كانت بعد الاحراز يدار الاسلام ولم يصف الكفر يصل عليه وان كان في يدها لا فاحكمنا  
باسلامه تعالى ولا دار ولا عيرة ليدها بدلالة بطلان دعوتها فيه ثم قال في الكتاب ولم يصف  
الكفر وهذا دليل على حكم التبعية في الدين وانما لم يثبت اذا لم يظهر فيه خلافه واذا اراد  
الامام ان يفرق بينها وبين هذا الصغير الذي ادعت نسبة بالقسمة أو بالبيع كره استحقاقا  
اذا كان الصبي في يدها وأما اذا لم يكن الصبي في يدها لا يكره التفريق في الفصل الرابع  
والعشرين من سير الذخيرة \* قوله فان مكث سنة فهو ذمي "لانه لما أقامها بعد تقدم الامام  
اليه صار ملتزما بالجزية فيصير ذميا بخراده من السنة ما وقته الامام سواء كان سنة أو أقل  
كأن شهر والشهرين وظاهر ما في الكتاب أن قول الامام له ما ذكر شرط لكونه ذميا فلو  
مكث سنة قبل مقال الامام له لا يكون ذميا وبه صرح العتابي فقال لو أقام سنتين من  
غير أن يتقدم الامام اليه فله الرجوع قيل ولفظ المبسوط يدل على خلافه والوجه الاول  
كما في فتح القدير ودل كلامه على أنه لا يبرية عليه في قول المكث لانه انما صار ذميا  
بعده فوجب في الحول الثاني الا أن يكون شرط عليه أنه ان مكث سنة أخذها منه  
في المسئاة من من سير البحر \* ولو قال الامام من قتل قتيلاً فله سلبه فقتل المسلم ~~ككافرا~~  
~~مكث~~ كان له سلبه والسلب دابة المقتول وسريحها وما عليها من الالات وثياب المقتول  
وسلاحه وما معه من مال في حقيقته أو على وسطه أو دابته وما عدا ذلك فليس بسلب  
وكذلك كل ما كان مع غلامه على دابة أخرى فليس بسلب قيل فصل في قسمة الغنائم  
من الخانية \* والفرس المشتركين رجلين يقاتل هذا مرة وهذا أخرى لاسم له الا اذا  
آجر أحدهما نصيبه من شريكه قبل الدخول فالسهم للمستأجر من سير البحر الرائق  
في كيفية القسمة في شرح قوله العبرة للغارس \* لا يخرج الى الغزو بلا إذن والديه وان أذن  
أحدهما لا يخرج وان كان له جتان وجدتان فاذن أبو الأب وأُم الأم ولم ياذن الاخران  
له الخروج وفي سفر الحج والتجارة يخرج بلا إذنهما لان الجهاد يتعلق بالروح لهما  
دلت العلة على التصاق الخروج الى العلم بالحج والتجارة ولان الخروج الى التجارة لما جاز  
فلان يجوز للعلم أولى الا اذا كان الطريق مخوفاً فشرط اذنهما هذا اذا كانا غير محتاجين  
الى خدمته فان كانا محتاجين لا يخرج وان عليه دين لا يخرج الى الغزو بلا أدائه  
وان لم يكن له مال لا يخرج الا باذن الدائن وان مكث بالمال لا يخرج الا باذنهما وان  
كفل لا باذن لا يخرج الا باذن الطالب خاصة في الخطر والاباحة من سير البرازية \* ولومات  
الهندي في أثناء السنة قبل خروج العطايا لم يستحق وورثته منها شيئاً \* وكذلك بيع العطايا  
قبل خروجه لا يجوز ذكره في صلح المحيط من باب الصلح الفاسد ومعين المفتي في الوقف \*  
اذا مات المدرس في أثناء السنة قبل مجيء الغلة وقبل ظهورها من الارض وقد باشر مدة ثم  
مات أو عزل ينبغي أن يتطروقت قسمة الغلة الى مدة مباشرته والى مدة مباشرة من جاء بعده  
ويستطاع المعلوم على المتدين ويتطرق كم يكون منه للمدرس المنفصل والمتصل فيمطى بحساب  
مقدته ولا يعتبر في حقه ما قدمناه من اعتبار زمن مجيء الغلة وادراكها كما اعتبر في حق  
الاولاد في الوقف عليهم بل يفرق الحكم بينهم وبين المدرس والفقيه وحاسب وخليفة ما



في جهات البر للمعنى الذي تقدمناه وهذا هو الاشبه بالفقه والاعدل أنفع الوسائل في مسئلة أو قاف المدرس ملخصا \* فصراني بعمل خراج رأسه ستين ثم أسلم برده عليه خراج سنة فان أدى خراج سنة ثم أسلم في أول السنة لا يرده عليه شي لأنه في المسئلة الأولى أدى خراج السنة الثانية قبل الدخول فبرده عليه وفي المسئلة الثانية أدى خراج السنة الأولى (١) بعد الوجوب في تلك السنة لكن هذه المسئلة على قول أولئك المشايخ الذين قالوا بوجوب الجزية في أول السنة وهكذا نص في الجامع الصغير وعليه الفتوى وقد ذكرناه في خراج شرح الجامع الصغير واقعات حسامية في الثامن من الزكاة \* قوله فان اجتمع حولان تداخلت الجزية قال السيدياتي وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا يتبدل بخلاف وهو قول الشافعي والصحيح قول أبي حنيفة وأبي يوسف وعليه مشي المجبوني والقسني وغيرهما وفي الحقائق وقت وجوب الجزية آخر المطول كما في الزكاة في حق المسلمين وهو الأصح لا أول المطول من المبسوط تصحيح قدروى في السير \* واختلف في معنى التكرار والأصح أنه اذا دخلت السنة الثانية سقطت جزية السنة الأولى لأن الوجوب بائداء الحول بخلاف خراج الأرض فانه بائتره لسلامة الانتفاع وفي الجوهرة يجب في أول المطول عند الامام لأنها تؤخذ في آخره قبل تمامه بحيث يبقى منه يوم أو يومان من سير منح القفار في بيان أحكام الجزية \* وفي النجاة أما بيان من لا يجب عليه الجزية عشرة أصناف الصبيان والتسوان والرهبان والعميان والمجانين والعبيد والشيخ القاني والزمن والمقطوعة أي ذيم وأرجلهم والقسيس وفي الهداية وكذا المفلوج وعن أبي يوسف أنه يجب على الشيخ الكبير اذا كان له مال ولا يوضع على المسكاتب والمدربر وأتم الولد وفي الكافي ولا يؤدى عنهم موالهم ولا يوضع على الرهبان الذين لا يخاطون الناس وذكر محمد عن أبي حنيفة أنه يوضع عليهم اذا كانوا يقدرون على العمل وهو قول أبي يوسف في الخراج من سير البرازية \* قوله ومن امتنع من أداء الجزية أو قتل مسلما أو زنى بمسئلة أو سب النبي عليه الصلاة والسلام (٢) لم يفتق عهده إلى آخره والذي عدى أن سبه عليه الصلاة والسلام أو ذنبه مالا ينبغي إلى الله ان كان محابطة عقوده كنسبة الولد إلى الله تعالى وتقدس عن ذلك اذا أظهره يقتل به ويتقضى عهده وان لم يظهر لكن عثر عليه وهو يكتمه فلا ابن الهمام في فصل لا يجوز أحداث بيعة أو كنيسة من السير \* ولو امتنع أهل الذمة عن أداء الجزية قاتلهم الامام خلاصة قبيل كتاب الصوم \* وفي الذخيرة اذا تكرر أهل الذمة دورا فبين المسلمين ليسكنوا فيها جاز لانهم اذا سكنوا بين المسلمين رأوا معالم الاسلام ومحاسنه وشرط الحلواني قتلهم بحيث لا يضر بهم المسلمون أما لو كثروا بحيث تعطل بسبب سكناهم بعض المسلمين أو نقلوا يمنعون من السكنى فيما بين المسلمين ويؤمرون بأن يسكنوا ناحية ليس فيها المسلمون وهو محفوظ عن أبي يوسف انتهى وفي المحيط يجوز أن يسكنوا في أمصار المسلمين يبيعون ويشتررون في أسواقهم لأن منفعة ذلك تعود إلى المسلمين اهـ من سير البصر الرائق في فصل في الجزية من باب العذر \* وينتفعون من ضرب الناقوس وشرب الخمر واتخاذ الخنازير بالاجماع انتهى وقوله يمنعون من شرب الخمر أي التجاهر به وإظهاره وفي المحيط لو ضربوا

(١) اعلم أن الجزية نوعان تجزية وضعت بالتراضي فتقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق وجزية يتدأ الامام وضعها اذا غلب عليهم شرح

(٢) وفي الذخيرة في الخامس من السير الذمى اذا أعلن بسبب الذنب عليه السلام يقتل البتة ذكر محمد دليله عليه ذكره في مجموعة محمد بن كذا بخط المرحوم ولا يفتق عهده بالاباء عن الجزية والذين يمسلة وقتل مسلم وسب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بل بالعاق او بالغلبة على موضع العرب وصاروا كالمترد أي صار أهل الذمة بالعاق أو بالغلبة ثمة كالمتردين في قتلهم ودفع مالهم لورثتهم لانهم اتفقوا بالأموات لتباين الدار كذا في سير البصر الرائق في العشر والخراج وفيه تفصيل

قوله البرازية في نسخة التاتارخانية اهـ وذكر العيني في رواية مذكورة في واقعات حسام اذا امتنعوا عن أداء الجزية فتقتض العهدة تاتلون وهو قول الثلاثة انتهى ولا يخفى ضعفها رواية ودراية كما أن قول العيني واختباري أنه يقتل بسبب النبي عليه السلام لأصل له في الرواية وكذا وقع لابن الهمام بحث هنا خالف فيه أهل المذهب وقد أفاد العلامة قاسم في فتواه أنه لا يعمل بأبحاث شيخه ابن الهمام الخصالفة للمذهب نعم نفس الانسان غير مل إلى قول الخصالفة في مسئلة السب لكن اتباعا للمذهب واجب البصر الرائق من المحل المزبور

(١) وفي جامع الجوامع مع اسلام  
السكران وان رجع يجبر ولا يقتل  
كذا في التاتارخانية في المرتد من كتاب  
السيرة ٢٦ فصل ٢٨

اسلام السكران يصح لارذته ولا تبين  
امراته ويجبر على العود الى الاسلام  
في أحكام السكرارى فصولين ٢٨

قال سكران لعنت خدای بر همه دشمن  
داران من یاد (أى تسكن لعنة الله على  
جميع أعدائي) لا يكفر ومع هذا الوجهد  
الاسلام والتسكاح احتباطا فهو أولى  
من هداية المهديين وفي العناية اذا قيل  
لنصراني ادخل في الاسلام وانزل دينك  
فانه باطل فقال نعمت اودخلت صار مسلما  
في الرابع من سيرة التاتارخانية ٢٨

(٢) وقد ذكر صفة اسلام المكره مطلقا  
بلا قيد كونه سرياني اكره الخانية  
والولوية والخلاسة وتقسمة الفتاوى  
والبرازية وخزانة المفتين والمتنوعة  
ومشتمل الاحكام وشرح الجمع لابن مفلح  
فليست فيها ٢٨

وكذا اسلام المكره اسلام عندنا ان كان  
سرياني وان كان ذميا لا يكون اسلاما  
في باب ما يكون كفر من الخانية

(٣) قوله عاقل أى يعقل فغوى ما يجري على  
لسانه من دعوى النهاية

قوله المير أى يعرف أن الاسلام سبب  
النجاة شرح الوقاية لابن فرسته قبيل  
باب البغاة

قوله أيضا المير أى يميز الخليل من الطبيب  
والخو من المير شرح الوقاية لعلاء الدين  
الاسود

قوله معين المقتى في نسخة قاعدية  
في الاكرام اه

التاغموس في جوف كاتمهم لا يمنع اتهمى وقال محمد كل قرية من قرى أهل المرتدة أو مصر  
أو مدينة لهم ظهر أو فيها شيا من الفسق من الزنى والفواحش التي يجوز منها في دينهم  
يمنعون منه وكذا من المزامير والطاير والغنا ومن كسر شيئا من ذلك لم يضمن ابن الهمام  
في فصل لا يجوز أحداث بيعة أو كنيسة من كتاب السيرة وذكر في السيرة أنهم يمنعون  
من أحداث البيعة والكنايس في المواضع كلها وهكذا روى الحسن عن أبي خنيفة وبه أخذ  
عامة المشايخ منهم محمد بن حلة فهاهنا تنص به الاجابة من اجابة الخانية وفيه تفصيل الذي  
اذا اتفق من دين الى دين لا يتعزض له وقال الشافعي يؤمر أن يسلم أو يعود الى دينه الاول  
فان لم يفعل حتى مضت ثلاثين من امرأته من الخانية • ولولا تلف الباغي مال  
العدل لا يجب الضمان ولولا تلف العدل مال الباغي يجب الضمان قتل العدل أباد  
الباغي ورثته وكذا لو قتل الباغي ورثته عندهما وعند أبي يوسف لا يرثه غلب البغاة على  
المدنية واستعملوا عليها فاضايتهم فقتلوا بأشياء ثم ظهروا أهل العدل فيقتضوا باه قاضي  
العدل اذا كلن حقا أو محتملا فاقه في باب الخوارج والبغاة من سيرة الوبيزة قلت رأيت  
الرجل من أهل العدل يقتل أبا • أو يحد في الحرب هل يرثه قال نعم يرثه لانه قتل على  
نأويل وهذا قول أبي خنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا يرث في باب الخوارج والباغي  
من سيرة الجامع الصغير

(١) الثالث في المرتد وما يكون كفر من المسلم وما يصير الكافر به مسلما • ولواوثة  
رجل ولم يعلم لحوقه فهو كاف فلو • فان مات أحد من ولد فبرانه لورثته ولا يجس نبى على  
المرتد وكذا المرتد الذى يفقد ربه يكون مسلمون فمات أحد هم وكذا المسلم يفقد وبنيه  
(٢) كذا في نهاية في المقتود • صرح ارتداد صبي عاقل كاسلامه فانه صحيح اذا كان عاقلا  
والمراد بالصبي العاقل المميز وهو من بلغ سبع سنين فما فوقها في المرتد من سيرة الفغار

• ويشترط في جواز قتل المرتد أن لا يكون اسلامه بطريق التبعية ولذا قال في البدائع صبي  
أبواه مسلمان حتى يحكم باسلامه تبعا لأبويه فبلغ ككافرا ولم يجمع منه اقرا والاسان  
بعدها البلوغ لا يقتل لانعدام الرقة منه أدهى اسم للتكذيب به دسا بقة تصديق ولم يوجد

منه التصديق بعد البلوغ حتى لو أقربا لاسلام ثم ارتد يقتل ولكنه في الاولى يجس لانه كان له  
حكم الاسلام قبل البلوغ تبعا والحكم في اكسابه كالحكم في اكساب المرتد لانه

(١) مرتد حكما اتهمى وأن لا يكون في اسلامه شبهة فان السكران لو أسلم مع اسلامه  
فان رجع مرتدا لا يقتل كالصبي العاقل اذا ارتد كذا في التاتارخانية والبحر الرافق  
في باب المرتد • أربع مسائل لا يقتل فيها المرتد احداها الذي كان اسلامه تبعا لأبويه اذا

بلغ مرتدا والثانية اذا أسلم في صفه ثم بلغ مرتدا والثالثة لو ارتد في صفه والرابعة  
المكره على الاسلام لو ارتد في هذه الوجوه لا يقتل ويجبر على الاسلام ابن الهمام  
في باب المرتد ملخصا • ولها خامسة وهو الاقريط في دار الاسلام محكوم باسلامه فلو بلغ

(٢) ككافرا أجبر على الاسلام ولا يقتل من المل المزبور الحربى لو أكره على الاسلام  
فأسلم ثم ارتد يقتل ولو كان ذميا لا يقتل معين المقتى • مثل عن ذمى صبي مجبر أسلم وهو سكران

هل يصح اسلامه أجاب بـصح كالبالغ السكران لكن اذا زال سكرهما فعدا الى دينهما  
يجبران على العود الى الاسلام بالحبس والضرب ولم يقتل قارئ الهداية \* تبصيل الكافر  
كفر فلو سلم على الذمى \* تبصير كافر ولو قال الجوى \* يا أستاذ تبصير كافر كذا في صلاة  
الظهرية \* وفي الصغرى الكفر شئ عظيم فلا يجعل المسلم كافرا متى وجدت رواية أنه  
لا يكفر لا تصح ردة السكران الا الردة بسبب النبي عليه الصلاة والسلام فانه يقتل ولا يعفى  
عنه كذا في البرازية \* كل كافر تاب فثوبته مقبولة في الدنيا والاخرة الاجابة الكافر  
بسبب النبي عليه الصلاة والسلام وبسبب الشيخين رضي الله تعالى عنهما أو أحدهما  
وبالنصر ولو امرأة وبالزندقه اذا أخذ قبل ثوبته كل مسلم ارتد فانه يقتل لم يتب الا  
المرأة ومن كان اسلامه تبعا والسبب اذا أسلم والمكره على الاسلام ومن ثبت اسلامه  
بشهادة رجل وامرأتين ومن ثبت اسلامه برجلين ثم رجعا كافي شهادات النبيمة \* حكم  
الردة وجوب القتل ان لم يرجع وحبط الاعمال مطلقا لكن اذا أسلم لا يفتى فيها الا الحجة  
كل كافر الاصلى \* اذا أسلم ويطل ما رواه غيره من الحديث فلا يجوز للسامع منه أن يروى  
عنه بعد ردة كافي شهادات الولاولية وينونه امرأته مطلقا وبطلان وقته مطلقا  
واذا مات أو قتل على ردة لم يدفن في مقبرة أهل مله وانما يلقى في حفرة كالكلب والمرئ  
أقبح كفرا من الاصلى الايمان تصديق محمد في جميع ما جاء به من الدين ضرورة والكفر  
تكذيب محمد عليه الصلاة والسلام في شئ مما جاء به من الدين ضرورة ولا يكفر أحد من  
أهل القبلة الا بحدود ما أدخله فيه وحاصل ما ذكره أصحابنا في الفتاوى من ألفاظ التكفير  
يرجع الى ذلك وفيه بعض اختلاف لكن لا يفتى بعمائه خلاف سبب الشيخين ولعنهما كافر  
وان فضل عليهما ما اقتدع كذا في التلاوة \* وفي مناقب الكردي يكفر اذا أنكر  
خلافتهما أو أبغضهما محبة النبي عليه الصلاة والسلام لهما واذا أحب عليا أكثر منهما  
لا يؤاخذ به انتهى \* وفي التهذيب ثم انما يصبر مرتدا بانكار ما وجب الاقرار به أو ذكر  
الله أو كلامه أو واحد من الانبياء بالاستهزاء انتهى \* يقتل المرتد ولو كان اسلامه (١)  
بالفعل كالصلاة بجماعة وشهود مناسب الحجة مع التلبية انكار الردة توبة فاذا شهدوا على  
مسلم بالردة وهو منكر لا يعرض له لا لتكذيب الشهود العدول بل لان انكاره توبة ورجوع  
كذا في فتح القدير \* فان قلت قد حال قبله وقبيل الشهادة بالردة من عدلين فافانته  
قلت ثبوت ردة بالشهادة وانكارها توبة فتثبت الاحكام التي للمرتد ولو تاب من حبط  
الاعمال وبطلان الوقف وينونه الزوجة وقوله لا يعرض له انما هو في مرتد تقبل توبته  
في الدنيا آمنا لا تقبل توبته فانه يقتل كالردة بسبب النبي عليه الصلاة والسلام وسبب  
الشيخين كما قدمنا من سير الاشياء \* ومن أنكر خلافة أبي بكر الصديق رضي الله تعالى  
عنه وخلافه عمر فالاصح أنه كافر من سير خزانة المفتين \* وما كان في كونه كافر اختلاف  
يؤمر قاتله بتجديد النكاح والتوبة احتياطا وما كان خطا لا يؤمر الا بالاستغفار والرجوع  
عنه برأية في الثالث من كتاب ألفاظ الكفر \* وفي الفتاوى الصغرى الكفر شئ عظيم  
فلا يجعل المؤمن كافرا متى وجدت رواية أنه لا يكفر انتهى وقال قبله وفي الجامع الاصغر

لو ارتد السكران لا يمين امرأته لان  
الكفر من باب الاعتقاد فلا يتحقق مع  
الشك كذا في السراج الوهاج في باب  
حد الشرب

وعال في فتح القدير في طلاق السكران  
بقوله لان الكفر من باب الاعتقاد أو  
الاستخفاف وباعتبار الاستخفاف حكم  
يكفر الهازل مع عدم اعتقاده لما يقول  
ولا اعتقاد للسكران ولا استخفاف لانهما  
فرع قيام الادراك

ويطس وقته فان مات قبل أن يجتد  
الوقفية كان ميراثا عنه كذا في الاسعاف  
في باب الارتداد بعد الوقف

(١) وان صام أو حج أو أدى الزكاة  
لا يصح حكمه باسلامه في ظاهر الرواية  
فاضحان في كتاب السير فيما يكون اسلاما  
من الكافر

قوله من سير خزانة المفتين في نسخة زيادة  
قبيل فصل في المرتد اه

رجل يتخذ لعبة ليفرق بين المرأة وزوجها بتلك اللعبة قالوا هو مرتد يحكم برأيه ويقتل إذا كان يعتقد لها أثراً وكان يعتقد التفريق من اللعبة لأنه كافر بالسحر إذا تاب فهو عبي وجوهان كان يعتقد نفسه خالقاً لما يفعل قال تاب عن ذلك وقال خالق كل شيء هو الله تعالى وتبرأ عما كان يقول تقبل توبته ولا يقتل (٢٦) وإن كان يستعمل السحر للتجربة والامتحان

ولا يعتقد ذلك لا يقتل لأنه ليس بكافر وسحر يجسد السحر ولا يدري كيف يفعل ولا يقتل به قال لا يستتاب هو بل يقتل إذا ثبت أنه يستعمل السحر وذكر في بعض الروايات والاستنباط أحوط وقال الفقيه أبو الليث إذا تاب السارق قبل أن يؤخذ تقبل توبته ولا يقتل وإذا أخذ ثم تاب لا تقبل توبته ويقتل وكذا الإديع المعروف المذابي (يعني في الإلحاد) والقنوى على هذا القول في أواخر كتاب الخطر والاباحتمن فتاوى الثانية وكذا في أواخر الفصل الأول من كتاب المليات من الخلاصة وآخر الفصل الأول من الحدود ومفصلاته وفيه قصر مرجعاً عليه القنوى وكذا من الأول من حدود البرافية ٣ (أي أنت قلت مسلماً تضرب كذا) وأما قوله يجب ولا يستتاب إذا جرفت من أوقته لعمل السحر عليه بالفساد في الأرض لا يجوز عمله إذا لم يكن في اعتقاده ما يوجب كفره من آخر أحكام المرتدين من فتح القدير ٤ ولا اعتبار باعتقاده كما صرح به قاضيان في فتاواه ومن تكلم بها محطناً ومكرها لا يكفر عند الكل والمراد من السحر غير المستعوز ولا صاحب الطلمس ولا الذي يعتقد الإسلام فيما يوجب الكفر من كراهية مخنارات النوازل ٥ (٢) وفي باب ما يكون كفراً من المسلم وما لا يكون وذكر شمس الأئمة السرخسي الصلاة بغير طهارة عدا معصية ولم يقل كفر وقال شمس الأئمة الحلواني يكون كفراً عند المشايخ وهكذا روى عن أبي

إذا أطلق الرجل كلمة الكفر عمداً لكنه لم يعتقد الكفر قال بعض أصحابنا لا يكفر لأن الكفر يتعلق بالضيم ولم يعتقد الضيم على الكفر وقال بعضهم يكفر وهو الصحيح عندنا لأنه استغفبه وفي الخلاصة وغيرها إذا كان في المسئلة وجود موجب التكفير وبوجه واحد يمنع التكفير على المفتي أن يعيل إلى الوجه الذي يمنع التكفير بتسديد المظن بالمسلم زاد في البرازية إذا صرح بإرادة موجب الكفر فلا يشفع التأويل سينفذ وفي التائمانية لا يكفر بالمحتمل لأن التكفير نهاية في العقوبة فيستدعي نهاية في الجناية ومع الاحتمال لانهية بظننا انتهى والحاصل أن من تكلم بكلمة الكفر هاتلاً أو لاجباً كفر عند الكل ومن تكلم بها علماً عمداً كفر عند الكل ومن تكلم بها اختياراً جاهلاً بأنها كفر فيه اختلاف والذي تحررنا لا يبقى بتكفير مسلم أمكن جعل كلامه على محل حسن ولو كان في كفره اختلاف ولو رواية ضعيفة فعلى هذا كثيراً ألفاظ الكفر المذكورة لا يفتي بها بالتكفير ولقد أزلت نفسي أن لا أفتي عنها بشيء وأما مسئلة تكفير أهل البدع المذكورة في الفتاوى فقد تركتها عمداً لأن محلها أصول الدين وقد أوضحها المحقق في المسيرة في باب المرتد من سائر الجهر \* ثم ما هو كفره وفتاها يجهل العمل ويلزمه إعادة الحج لوجوب وطء امرأته وفي دولته في هذه الحالة ولد زنى وما فيه اختلاف فأن قاله يؤمر بتجديد الشكاح والتوبة والرجوع عن ذلك احتياطاً في الثامن والثلاثين من الفصولين \* رجل قال للمؤذن حين أذن كذبت بصير كافرًا رجل قال إنى أحتاج إلى كثرة المال الحرام والحلال عندي ٣ سواء لا يحكم بكفره سكران ضرب امرأته فقالت تو مسلمان تسي كوجنين م زنى قال لا ثم طلقها ثلاثاً قالوا يقع الثلاث لأنه إن لم يكن سكران فالثلاث واقع وإن كان سكران فردة السكران لا تصح استحساناً فوقع الثلاث على كل حال امرأة قالت زوجها إن لم تطلقني تجبت بصير مرتدة هذا إذا أرادت الحلال لأنما أرادت الحلال فقد باشرت الكفر وعن أبي نصر بن سلام امرأة قالت لزوجها طلقني والا كفرت قال يجتهد الشكاح نصراني أسلم فمات أوم بعد ذلك فقال لبيتي لم أسلم إلى هذا الوقت حتى أوث منه فاته بصير مرتدة لأنه معني الكفر وذلك كفر رجل قال لغيره صل المكتوبة فقال لأصلها اليوم اختافه فبسه ذكر الناطقي عن محمد أنه قال قول الرجل لأصلي يحتمل وجوها أربعة أحدها لأصلي فقد صليتها والثاني لأصلي يقولك فقد أمرتني من هو خير منك والثالث لأصلي فسقنا ومجانة ففي هذه الوجوه الثلاثة لا يكفر والرابع لأصلي فليس يجب على الصلاة ولم أمر به ببعض جهودها فيصير ككافراً قال الناطقي فعلى هذا إذا أطلق وقال لأصلي لا يكفر لأن اللفظ محتمل في فصل ما يكون كفراً ٢ من المسلم وما لا يكون من الخائفة \* إذا صلى إلى غير قبلته متعمداً فوافق الكعبة قال أبو حنيفة هو كافر وكذا إذا صلى بغير طهارة أو صلى مع الثوب الجبس قال القاسمي الإمام ركن الإسلام على السغدي لو صلى إلى غير القبلة متعمداً أو مع الثوب الجبس متعمداً لا يكفر ولو صلى بغير وضوء متعمداً يكفر قال الصدر الشنيدوبه تأخذ وفي الثانية وفي ظاهر الرواية لا يكون كفراً حال رضى الله تعالى عنه وأما اختلافها فيها إذا

حقيقة وأبي يوسف وفي النوادر من ظاهر الرواية لا يكون كفراً هكذا ذكر في النسخة التي عندي ولم أجد ما عداها (م) لم يكن وفي الثانية هكذا روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف وفي النوادر وذكر شمس الأئمة الحلواني في إيمان الجامع ولو صلى بغير طهارة لا يكفر ٥

(١) قال لخصه اذهب معي الى الشرع  
أو بالقارسية يا من بشرع رو فقال  
خصه تاياده يشاري روم يا جبر روم  
( أي ان لم تأت برسول اذهب معك وأما  
بالجبر فلا ) ككفر اذ جازع الشرع قال  
يا من يقاضي رو ( أي اذهب معي الى  
القاضي ) والمثله بجبالها لا يكفر كذا  
في الثامن والثلاثين من الفصولين عند  
(٢) فائدة صيرفة من مجموعات أسعد  
ابن يوسف بن علي الصيرفي الحضاري  
رحمه الله تعالى والمؤتمنين بحرمته صاحب  
الشرعة الشريفة (م)  
(٣) وفي الثانية اذا تمنى الرجل لثي من  
الانبياء انه لا يكون نبيا قالوا ان أراد به  
انه لو لم يبعث نبيا لا به ككون خارجا عن  
الحكمة لا يكون كفرا عند  
رجال بينهم خصومة بغيا أحدهما  
بخطوط الفقهاء والفتوى فقال خصمه  
ليس كما أقفوا وقال لا يعمل بهذا وهما  
من عرض الناس كان عليه التعزير  
خاتمة من باب ما يكون كفرا عند  
(٥) ( أي لا اذهب حتى تأتي برسول )  
(٦) ( أي أثبت طيبا )

لم يكن على وجه الاستخفاف بالدين فان كان على وجه الاستخفاف بالدين فينبغي أن يكون  
كفرا عند الكل وفي كتاب التكري اذا تحزى ووقع تحزبه على جهة وزل تلك الجهة وصلى  
الى جهة أخرى روى عن أبي حنيفة أنه قال أخشى عليه الكفر لا عراضه عن القبلة  
واختلاف المشايخ في كفره قال شمس الأئمة الحلواني الاظهر أنه اذا صلى الى غير القبلة  
على وجه الاستهزاء والاستخفاف يكون كافرا تانارخانية في أحكام المرتدين • قبل  
لرجل أعطى درهما لمصالح المسجد أو أحصر المسجد فقال لا أحصر المسجد ولا أعطي الدرهم  
وما لي أمر في المسجد لا يكفر ولكنه يمزر دل على أن اللفظ اذا لم يكن كفرا لكن فيه ترك  
أدب بالشرع بعز في السابع من كتاب ألفاظ تكون اسلاما أو كفرا من البرازية •  
ارتكب معصية صغيرة فقال له قائل تب فقال ماذا صنعت حتى أتوب يكفر من المحل  
المزبور • مات غلامه فقال يا رب تأخذ من له واحد ولا تأخذ من له عشرة وأما اجتهد  
في جميع المال لا يكفر لانه يصف الله بظلم لأن الظلم أن يأخذ ما ليس له وله الدنيا والآخرة  
فيما يكون خطأ من كتاب ألفاظ تكون اسلاما أو كفرا من البرازية وكذا في الخاتمة  
• طلب منه دراهمه وقال أعطني في الدنيا فانه لا درهم في الآخرة فقال أعطني عشرة  
أخرى وخذها مني في دار الآخرة أو أعطيك في الآخرة كفر في الاصح قال أعطني حتى  
والا أخذت بك يوم القيامة فقال أنت أين تجدني يوم القيامة لا يكفر من قبيل المحل المزبور  
ملخصا • من قال لداث العشرة أعطني عشرة أخرى تأخذ يوم القيامة عشر من ككفر  
فاضنيان قبيل باب الردة ملخصا • رجل قال لا تحز اذهب معي الى الشريعة فقال (١)  
تاياده يشاري نروم يكفر ولو قال اذهب معي الى القاضي فقال الا تحز تاياده يشاري (٥)  
نروم لا يكفر خلاصة وكذا في البرازية • ويكفر بقوله فلان يموت بهذا المرض عند  
البعض من البصر الرائق في أحكام المرتدين • ويكفر بقول المعتذر لغيره كنت كافرا فأسلمت  
عند بعضهم وقيل لا يجر رائق في باب المرتدين • وفي جميع التوازل قيل لرجل شربت الخمر  
فقال خوش أوردم لا يكفر وكذا في جميع المعاصي تانارخانية من أحكام المرتدين (٦)  
• من استحل ما حرّم الله تعالى على وجه الظن لا يكفر وانما يكفر اذا اعتقد الحرام حلالا  
لا اذا ظنه حلالا بجر رائق في الحدود (ع) • غصب خيرا وقال هذا حلال لا يكفر مثل  
أيضا غصب طعاما فقال عند الله بسم الله قال لا يكفر ولو ذكره عند شرب الخمر على وجه  
الاستخفاف يكفر وكذا عند الزنى صيرفة فيما يكون كفرا وما لا يكون • ولو تمنى (٢)  
أن لا يكون نبي من الانبياء نبيا لا يكفر الا اذا ذكره على سبيل الاستخفاف أو على سبيل  
العساة برازية في الثالث من كتاب ألفاظ الكفر • ولو تمنى أن الاكل فوق الشبع  
لا يكون حراما كان كافرا لأن اباحتها لا تملق بالحكمة فاضنيان فيما يكون كفرا من  
المسلم • ولو تمنى أنه لم يحرم الزنى أو الظلم أو القتل بغير حق أو اللواط قال الشيخ الامام أبو  
بكر البخاري هو كفر لان اطلاق هذه الافعال خروج عن الحكمة والعدل فاضنيان  
فيما يكون كفرا من المسلم وما لا يكون • قيل قوله الزوجها أنت عندى كالله فليس يكفر  
لانها تنهى به المبالغة في الطاعة حتى لو عنت أنه يستحق العبادة تكفر فنية في كتاب السير

• وضع قنصوة الجوس على رأسه قال بعض المشايخ كفر وقال بعضهم لا وبعض  
 المتأخرين قالوا لو بضرورة كدفع البرد أو غيره بأن كانت البقرة لا تعطيه العين بدونها  
 لا بأس به والعصم أنه يكفر وما ذكره من الضرورة ليس بشيء اذ يمكنه أن يمزقها ويخرجها  
 عن تلك الهيئة حتى يصير شبه قطعة لبد فيدفع ضرر البرد عن نفسه في الثامن والثلاثين  
 من الفصولين • من قال تلصحه حكم الشرع في هذه الحادثة كذا فقال خصمه من يرسم  
 كاد كتمه نه يشرع يكفر عندهم وقال بعضهم لا في الثامن من سير البرازية • لو قال  
 من يرسم كتم في بحكم قال المحاكم عبيد الرحمن ان كان مراده فساد الخلق وترك الشرع  
 واتباع الرسم لارادة الشرع لا يكفر خلاصة من الثاني من ألفاظ الكفر وكذا في البرازية •  
 غضب على قنه أو ولده فجعل يضربه ضرباً شديداً فقبل له أنت لست بمسلم فقال لا أفق عبيد  
 الكريم أنه لو تضمنه كفر لا لو غلط وذكر القضي أن من أجاب امرأته بقوله هب أفق لست  
 بمؤمن لا يكفر قال بعض المشايخ لو قيل له أنت لست بمسلم فقال لا لا يكفر اذ معناه عند الناس  
 أن أفعاله ليست أفعال المسلمين فقوله هب أفق لست بمسلم ليس أبعد من هذا • قالت زوجها  
 ليس لك حجة ولادين الاسلام ترضى بخلق مع الاجانب فقال الزوج ليس لي حجة ولادين  
 الاسلام قبل كفر وهذا أشد من المسئلة الاولى في الثامن والثلاثين من الفصولين • قال  
 ألا تحشى الله فقال لا قبل ان في عصية فخره وهذه وقال ذلك كفر وان في أم لا يخاف  
 من الله فيه لا برازية في الثامن من ألفاظ الكفر • ولو قال لمسلم أجنبي يا كافر أو لا جنسية  
 يا كافر ولم يقل مخاطب شيئاً أو قال لامرأته يا كافرة ولم يقل المرأة شيئاً أو قالت المرأة  
 لزوجها يا كافر ولم يقل الزوج شيئاً كان الفقيه أبو بكر الأعمش البلخي يقول يكفر هذا  
 القاتل وقال غيره من مشايخ بلخ لا يكفر فانفتحت هذه المسئلة بخاراً فأجاب بعض أئمة  
 بخاراً أنه يكفر فرجع الجواب الى بلخ فن أفق بخلاف أبي بكر الفقيه رجع الى قوله وعلى  
 قياس المسئلة التي تقدم ذكرها ينبغي أن لا يكفر هذا القاتل على قول الفقيه أبي الليث  
 وبعض أئمة بخاراً واختار للفتوى في جنس هذه المسائل أن القاتل يمثل هذه المقالات على  
 قول الفقيه أبي الليث ان كان أراد الشتم ولا يعتقه كافر الا يكفر وان كان يعتقه كافر  
 مخاطبه بهذا بناء على اعتقاده أنه كافر يكفر لانه لما اعتقد المسلم كافر فقد اعتقد دين  
 الاسلام كفراً ومن اعتقد دين الاسلام كفراً يكفر في الثاني والاثنين من مسائل المرتدين  
 من المحيط مصباح الدين البرهاني • ولو قال لغيره يا كافر ولم يقل مخاطب شيئاً كان الفقيه أبو  
 بكر الأعمش البلخي يقول يكفر القاتل وقال غيره من مشايخ بلخ لا يكفر واختار للفتوى  
 أنه ان أراد الشتم ولا يعتقه كافر الا يكفر وان كان يعتقه كافر مخاطبه بناء على اعتقاده  
 أنه كافر يكفر منتصب تاريخانية من كتاب أحكام المرتدين وكذا في العمادية • ولو قيل  
 الارض للسلطان لا يكفر لانه يريد به التحية لا العبادة وكذا اذا قيل الارض بين يدي الظالم  
 لا يكفر مختارات التوازل في الكراهية • وفي الواقعات حكى عن أبي حفص الكبير أن رجلاً  
 عبيد الله خمسين سنة ثم جاء يوم النيروز فأهدى الى بعض المشركين بيضة يريد به تعظيم ذلك  
 اليوم فقد كفر بالله وأحبط عمله وهذا بخلاف ما لو اتخذ مشرك دعوة لخلق شعراً من صلبه

(أى أنا عمل بالعادة لا بالشرع)

(أى أنا عمل بالعادة لا بالحكم)

قوله هب هكذا في التسخ ولعل حقه هي  
 لانه خطاب بمؤث اه

ودعا الناس الى ذلك فحضر بعض المسلمين دعوته وأهدى اليه شيئا لا يكفر وفي الخاتمة  
قالوا لى أن لا يفعل ولا يوافقهم على مثل ذلك وفيه حكاية حكي أن واحدا من مجوس  
سربل كان كثيرا المال حسن التعمد لافقره من المسلمين وكان يتفق على مساجد المسلمين  
ويبعث اليها هذا ليمسح به فدعا الناس مرة الى دعوة اتخذها حلق رأس ولده وجرنا صيته  
فتم دعوته كثير من أهل الاسلام وأهدى اليه بعضهم فعرض ذلك على مفتيهم فكاتب  
الى استاذة شيخ الاسلام على السعدي أن أدرك أهل بلدك فقد ارتدوا وشهدوا شعار  
أهل الجحيم وقص عليه القصة فكتب اليه شيخ الاسلام ان اجابة دعوة أهل الذمة مطلق  
في الشرع ومجازاة المحسن بالاحسان من المروءة والكرم وحلق الرأس ليس من شعار  
أهل الضلالة والحكم بردة أهل الاسلام بذلك القدر غير ممكن والاولى لأهل الاسلام  
أن لا يوافقهم على مثل هذه الأحوال في فصل في الخروج والذهاب الى ضيافة (١)  
الجوسي تانار خاتمة \* ولو قال نصراني لمسلم أنا مسلم مثلك يكون مسلما بخلاف ما اذا (٢)  
قال أنا مسلم ولم يقل مثلك وعن محمد بن زياد اذا قيل لزمي أسلم فقال أسلمت فهذا الاسلام  
فانه جواب في أواخر خزائن الاكمل وعن أبي حنيفة أنه يصير مسلما بقوله أنا مسلم  
ظهيرية في السير وكذا في البرازية \* (س) قال أنا مسلم مثلك أو من مسلمين أو قال  
نصراني أقررت بالله أو بما جاب من عند الله وتركت النصرانية يكون مسلما منية القنية  
في السير \* ولو قال مسلم دينك حق لا يصير مسلما وقيل يصير مسلما الا اذا قال حق ولكن  
لا أو من به في أوائل كتاب الحفاظ الكفر من البرازية \* وعن ابن زياد قيل لزمي أسلم  
فقال أسلمت فهو مسلم كذا عن علماء تانار خاتمة في الرابع من السير وكذا في الخاتمة

### ﴿كتاب الكراهية والاستحسان﴾

اذا قال الكافر لمسلم على القرآن فلا بأس بأن يعلمه ويفقهه في الدين لكن لا يمر المحقق  
وان اعتدل ثم لا بأس به خزائن المفتين في أوائل الكراهية \* وتعلم علم النجوم لمعرفة  
القبلة وأوقات الصلاة لا بأس به والزينة حرام وقيل في تأويل قوله تعالى وجعلناها  
رجوما للشياطين أي جعلنا النجوم سبيلا للكذب النجمين أطلق اسم الشيطان على النجم  
وسمى هذيان رجما من رجيم بالغيب قيل نوع تقبل يد العالم من كراهية البرازية \* وفي  
الفتاوى قراءة القرآن في القبر وعند أبي حنيفة تنكره وعند محمد لا تنكره قال الصدر  
الشهيد ومما احتجنا أخذوا بقول محمد وحكي عن الشيخ الامام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل  
البخاري أن القراءة على المقابر اذا أخفى ولم يجهر لا تنكره ولا بأس بها وانما تنكره قراءة  
القرآن في المقبرة جهر اقامتها فافقة فلا بأس وان ختم وكان الفقيه أبو اسحق الحافظ يحكي  
عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن ابراهيم انه قال لا بأس بأن يقرأ على المقابر سورة المائدة  
سواء أخفى أو جهر وأما غيرها فانه لا يقرأ في المقابر ولم يفرق بين الجهر والنفية لان الاثر  
فيه ورد وحكي عن أبي بكر بن أبي سعيد أنه قال يستحب عند زيارة القبر قراءة سورة  
الاخلاص سبع مرات فانه بلغني أن من قرأها سبع مرات ان كان ذلك الميت غير مغفور

(١) قوله في فصل في الخروج الخ في نسخة  
في الثاني والعشرين من احكام المرتدين  
من التانار خاتمة اه

(٢) ولو قال اليهودي أو النصراني أنا  
مسلم أو قال أسلمت لا يحكم باسلامه لانهم  
يقولون المسلم من يكون متقادا للحق  
مستسلما ونحن على الحق فإذا قال أنا  
مسلم يسأل عنه ان قال أردت به ترك دين  
النصرانية أو اليه ودية والدخول في دين  
الاسلام يكون مسلما حتى لو رجع بعد ذلك  
يقتل وان قال أردت به اني مستسلم وأنا  
على الحق لم يكن مسلما فان لم يسأل عنه  
حتى صلى بجماعة مع المسلمين كان مسلما  
وان مات يصلى عليه فان مات قبل أن  
يسأل وقبل أن يصلى بجماعة فليس مسلم  
وعن الحسن بن زياد اذا قال الرجل  
لزمي أسلم وقال أسلمت كان اسلاما لانه  
شاطبه بجواب ما كلفه به فيكون اسلاما  
في باب ما يكون اسلاما من الكافر من  
الخاتمة

مسلم ونصراني متشازعا في شراشي فقيل  
انه يساع من المسلم لامن النصراني فقال  
النصراني أنا مسلم لا يصير مسلما الا اذا  
قال أنا مسلم مثلك وفيه في أن يصير مسلما  
لانه أخرج الكلام جوابا بالكلام غيره  
وعن الامام انه يصير مسلما بأنا مسلم هذا  
ما في الظهيرية والبرازية والتمة  
وفي التانار خاتمة نقلا عن الظهيرية  
لا يصير مسلما لم يقل أنا مسلم مثلك  
قليلًا تمل عند الفتوى كذا بفظ المحرم



له يغفره وان كان مغفورا فمقرا لله هذا القارئ ووجب ذنوبه من الميت في الرابع من كراهية الهبط البرهاني • لا يقرأ جهرا عند المشتغلين بالأعمال ومن حرمة القرآن أن لا يقرأ في السوق وفي موضع اللغو في باب القراءة من كراهية القنينة • الجلوس للمصيبة ثلاثة أيام رخصة والتبرك أحسن ويكره اتخاذ الضيافة ثلاثة أيام وأكلها لا بأس مشروعة للسرور مات فأجلس وارثه من يقرأ القرآن لا بأس به وبه أخذ بعض المشايخ ولا بأس بزيادته بشرط أن لا يطأها ويكره الصاق اللوح بها والكاتب عليها ولا يبق عليها بيت ولا يجتمع من ولا يطين بالألوان ويكره اتخاذ الطعام في اليوم الأول أو الثالث ويحد الأسبوع والأعياد ونقل الطعام إلى القبر في المواسم واتخاذ الطعام بقراءة القرآن وجع العلماء والقراءة للنعيم أو قراءة سورة الانعام أو الاخلاص فالخاصة على أن اتخاذ الطعام عند قراءة القرآن لا جدل الاكل يكره في الخامس والعشرين من صلاة البرازية • الصلاة في الحمام ان لم يكن فيه اغتاسيل ومكانها طاهر لا تكره وكان اسمعيل الزاهد يصلي فيه مع الخدام في نوع فيما يكره وما لا يكره من صلاة البرازية • (نلت) ولا يكره قيام الجالس في المسجد لمن دخل عليه تعظيما له من كراهية القنينة في باب السلام • رجل أوصى بأن تدفن كتيبه قال ابن مقائل لا يجوز أن تدفن كتيبه الآن تكون شيئا لا يفهم منه أحد شيئا أو فيها فساد فينبغي أن تدفن فان كانت كتب الرسائل وفيها اسم الله تعالى واستغنى عنها صاحبها ويحب أن لا تقرأ قال الاحب البنا أن يسمى ما كان فيما من اسم الله تعالى ثم يحرقها أو يلقها في الماء الجاوي العظيم وان دق في أرض طاهرة لا يتأهلها أحد • ان ذلك حسنا ولا أحب أن تحرق بالنار ما لم يجمع ما كان فيها من اسم الله والانبيا والملائكة وعن بعض العلماء ورجل أوصى بأن تساع كتيبه ما كان خارجا عن العلم وتوقف كتب العلم ففتش كتيبه وكان فيها كتب الكلام فكتبوا إلى أبي القاسم الصفار أن كتب الكلام هل تكون من كتب العلم حتى توقف مع كتب العلم فأجاب أن كتب الكلام تساع لانه خارج عن العلم في مسائل مختلفة من وصايا الثمانية • رويته (١) سبحانه وتعالى في المناسم جوده ركن الاسلام الصفار وكثير من المتصوفة وأكبر مشايخ سمرقند ومعه في مشايخ خوارزم لم يجوزوه حتى قال علم الهندي مدعيه شتر من عابد اللون اذا مر في المنام شيئا ومثال والله تعالى عز عنه في نوع في السلام في الثاني من كراهية البرازية • من قبل يدغيره فسي الا اذا كان ذا علم وشرف • كذا في مكفرات الظهيرية ويدخل السلطان العادل والامراء تحت ذي الشرف • يكره مباشرة من لا يصلي ولو كانت زوجته الا اذا كان الزوج لا يصلي لم يكره للمرأة معاشرته كذا في عقبات الظهيرية • الخلف في الوعد حرام كذا في أخعية الذخيرة وفي القنينة وعده أن يأتيه فلم يأتيه لا بأس ولا يلزم الوعد الا اذا كان معاظما كافي كسالة البرازية وفي بيع الوفاء كما ذكره الزيلعي • استخدام التيمم بلا أجر حرام ولولا شيه ومعلمه الا لاقته وفيها اذا أورد له العلم لاحضار شريكه كافي القنينة • لبس الحرير الخالص حرام على الرجال الا لرفع قل أو حكة كافي الحدادي من غاية البيان ولا يجوز الخالص الا في الحرب عنده • ما حرم على البالغ

قوله واتخاذ الطعام في تسخ واتخاذ الدعوة اه

قوله ان لم يكن فيها كذا في النسخ ولعل صوابه فيه لان الحمام مذكور كما في القاء وس وهو الموافق لما بعده اه

(١) والفهوم من الخاتمة أن مشايخ جوار جوده كذا بخط المرحوم



فعله حرم عليه فله يولد الصغير فلا يجوز أن يسقيه سيرا ولا أن يلجسه حرا ولا أن يخطب  
يدمجنه أو وجله ولا اجلاس الصغير لفائط أو بول مستقبلا أو مستديرا \* الخلو  
بالاجنبية حرام الا للزوجة مديونة هربت ودخلت خربة وفيما اذا كانت مجرزا شوها  
وفيما اذا كان بينهما حامل في بيت \* الخلو بالمحرم مباحة الا للاخت من الرضاع والصهرة  
الشابة \* من مات على الكفر أبيع لعنه الا والدي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
لثبوت أن الله أحياهما حتى آمن به كذا في مناقب الكردي \* استماع القرآن أو ثوب من  
قراءته كذا في منظومة ابن رهبان اشباه في كتاب الخطر والاباحة جامع الجوامع \* اشترى  
الزوج طعاما أو كسوة من مال خبيث جاز للمراة أكلها ولبسها والا ثم على الزوج \* اشترى  
جارية بثوب مقصوب لا يحل له وطؤها قبل أداء الضمان الذخيرة وكذا لو اشترى طعاما  
بثوب مقصوب لا يحل له أكله قبل أداء الضمان \* ولو تزوج امرأ بثوب مقصوب (١)  
لا يحل له وطؤها قبل أداء الضمان من مسائل غصب منتخب التا تاريخية \* اشترى (٢)  
بالتقيد المقصوب جارية أو ثوبا أو تزوج بها امرأته حل له وطؤها للمرأة وليس الثوب ذكره في  
المتقى ولو اشترى بالثوب المقصوب لا يحل له ولو تزوج على الثوب المقصوب يحل  
من غصب البرازية في أول جنس آخر في الحل والحرم من الثاني \* غصب طعاما تنضفه  
حتى صار باضغ مستمككا فلما ابتلعه ابتلعه حلالا عند أبي حنيفة وعندهما لا يشاء على (٣)  
أن عند أبي حنيفة شرط الطيب المأكول وعندهما أداء البدل وفي العناية واختار أنه  
لا يحل ما لم يؤد الضمان أو قضى القاضي عليه بالضمان في الباب الخامس والعشرين  
من فتاوى الصوفية \* وجعل اكتساب مال من حرام ثم اشترى شيئا وهو على خمسة  
أوجه أما أن دفع تلك الدراهم إلى البائع أو لا ثم اشترى منه تلك الدراهم أو اشترى قبل  
الدفع تلك الدراهم ودفعها أو اشترى قبل الدفع تلك الدراهم ودفع غيرها أو اشترى  
مطلقا ودفع الدراهم أو اشترى بدراهم أخرى ودفع تلك الدراهم قال أبو نصر بطيب  
ولا يجب عليه أن يتصدق إلا في الوجه الأول والله ذهب الفقيه أبو الليث لكن هذا  
خلاف ظاهر الرواية فإنه نص في الجامع إذا غصب ألفا واشترى بها جارية وباعها بألفين  
يتصدق بالربح وقال أبو الحسن الكرخي في الوجه الأول وفي الثاني لا يطيب له ويتصدق  
وفي الوجه الثالث والرابع والخامس يطيب وقال أبو بكر لا يطيب له ويجب عليه  
التصدق في الوجهين كلهما لكن الفتوى اليوم على قول الكرخي دفع العرج عن الناس  
في فصل الشراء بحال حرام من بيع التا تاريخية وكذا في تمة الفتاوى \* روى عن  
أبي يوسف فممن اشترى أمة ووطئها امرأا ثم استحققت أن وطأها حلالا له ولا يسقط  
احصانه وعلى قول أبي حنيفة ومحمد حرام الا أنه لا ثم عليه تا تاريخية من كتاب التعتري  
\* وفي الذخيرة اشترى الرجل جارية وهي لغير البائع أو ثوبا لغير البائع فوطئ الرجل  
الجارية أو لبس الثوب وهو لا يعلم ثم علم فهل على المشتري اثم روى أبو حنيفة عن محمد  
أنه قال الجماع واللبس حرام الا أنه يوضع الاثم من المحبط \* وان تزوج امرأ ثم تبين (٤)  
أنها مسكوكه الغير وقد كان المزوج وطئها ينبغي أن يكون على هذا القياس من متفرقات

(١) التطاهر أن لفظ لا في قوله لا يحل  
في مسودة الزوج سهو كما يشهد  
عليه المتن المعتبر فليأتل (حسبي)  
وجه الفرق بين التزوج بالثوب المقصوب  
والشراء به مذكور في الثقة ومنه يعلم  
الفرق بين التقيد والثوب

(٢) وجه الفرق على ما ذكر في بيع  
القاعدة أن المقصوب مستحق حكم إذا  
اشترى جارية أو ثوبا بدراهم مقصوبة  
فاستحققت الدراهم لا يفسد البيع في  
الجارية والثوب لأنه بقي البيع بالدراهم  
ويطال التعيين وإذا اشترى بالثوب  
المقصوب جارية لا يحل له وطؤها حتى يضمن  
لأن الثوب مستحق حكم وبالإسحقاق  
يفسد البيع فلا يحل له وطؤها لأنه ملكها  
ملكافاسد فليأتل كذا بخط المرحوم  
قال أبو يوسف الجماع حلال وهو ما جرد  
في إتيان الجارية عند

(٣) قالوا جميعا الفتوى على قرأها كذا  
في البرازية في جنس آخر في الحل والحرم  
من الثاني من الغصب

(٤) قال أبو يوسف الجماع حلال وهو  
ما جرد في إتيان الجارية كذا في كراهية  
الذخيرة

كراهية التنازلية في أواخر الفصل الأول \* ورث أمة أبيه ولا يعلم بوطنه ماياها  
فان كان بواها يتالم بظاً من كراهية الزاهدي \* لا بأس للرجل أن ينظر من أمة وابنته  
البالغة وأخته وكل ذات رحم محرم منه كالحجرات وأولاد الأولاد والأعمام والخاللات  
إلى شعرها ورأسها ونديها وعضدها ووسطها ولا ينظر إلى ظهرها وبطنها ولا إلى ما بين سترتها  
إلى أن يجاوز الركبة وكذا إلى كل ذات رحم محرم برضاع أو صهرية كزوجة الأب والحجرات  
وان علا وزوجة الابن وأولاد الأولاد وان سفلة وابنة المرأة المدخول بها فان لم يكن دخل  
بأتمه ما فهمي كالأجنبية وان كانت حرة المصاهرة بالزنا اختلفوا فيها قال بعضهم لا يثبت  
فيها إباحة المس والنظر وقال شمس الأئمة السرخسي يثبت إباحة المس والنظر بثبوت  
الحرة المؤبدية في باب ما يكره النظر والمس من خطر الخائفة \* اذا بلغ العصبى عشرين  
لا ينام مع أمة وأخته وامرأة إلا امرأته وجاريته بزانية في المنفردات في الفصل التاسع  
من الكراهية \* والكسوة بقدر ما يستر عورته ويوارى محبته ويدفع عنه الخبز والبرد  
فرض وستر العورة وأخذ الزينة مستحب ولبس الثياب الجميلة للفرين والتجمل مباح  
وللكبر والاشرف والبطر مكروه ويستحب لبس الثياب البيض ويكره لبس الثوب الأحمر  
والعصفر والسنة في لبس العمامة ارتداء ذنب العمامة بين الكتفين إلى وسط الظهر وقيل  
مقدار شبر وقيل إلى موضع الجلوس من كتاب الكسب من الوجيز \* ومن أخذ من  
السلطان ما لا سراً لمحقق الخصوصية في الأسرة لمع صاحب الحق مع السلطان ومع القابض  
ان لم يخلط السلطان وبعد الخلط عند الامام يكون مع السلطان لا غير في أواخر قضاء  
(١) البزاية \* لورثاء ليسوى أمره عند السلطان لم يحل له الاخذ اذا القيام لمعونة المسلمين  
يجب بلا مال فلا يحل أخذ المال عليه والحيلة أن يقول ذلك الرجل استأجرني يوماً إلى  
الليل بيدل معلوم فيستأجره فيصبح ثم المستأجر يخبر استعمله في ذلك العمل أو في عمل آخر  
قيل الثاني من الفصولين \* وفي الثانية وان طلب منه أن يسوى أمره ولم يذكر له الرشوة ثم  
سوى فأعطاه بعد ما سوى اختلفوا فيه قال بعضهم لا يحل له أن يأخذ وقال بعضهم يحل  
وهو الصحيح تناو خائفة في التاسع من كتاب آداب القاضي \* دفع الرشوة لدفع الظلم أمر  
جائز مسائل متفرقة من كراهية مختارات النوازل \* امرأة وضعت ملاءتها ثم جاءت  
امرأة أخرى وضعت ملاءتها ثم جاءت الأولى فأخذت الملاءة الثانية فذهبت لا ينبغي  
للتانية أن تتفجع بملاءة الأولى لانه انتفاع بذلك الغير فإذا أرادت أن تتفجع بها قالوا ينبغي  
أن تصدق بها على ابنها ان كانت فقيرة على نية أن يكون ثواب الصدقة لصاحبها ان رضى  
ثم تهب الابنة الملاءة منها فيبسطها الانتفاع بها لانها بمنزلة اللقطة فكان سبيلها التصديق  
وان كانت غنية لا يحل لها الانتفاع بها وكذا في المكعب اذا سرق وتركه عوض  
من أواخر كتاب اللقطة من الخائفة \* سئل عن الدجاج اذا ألقى في الماء حال الغليان  
ليتنف ريشه قبل شق بطنه هل يتنجس أجاب فيجس ذلك ولكنه يغسل بالماء ثلاث مرات  
فيطهر من فتاوى ابن نجيم في المنظر والإباحة \* قال علماء نايكرو استنجار الحرة أو الأمة  
للخدمة لانه يؤدي إلى التسلط بالأجنبية وانه منهي عنه وتأويله ما ذكر في النوازل أنها

قوله وستر العورة الخ هكذا في النسخ  
واقترع مع ما قبله واهل كلمة شحرفة عن  
كلمة غير حتى يثبت العكس ولا يحرر  
اه محبته

(١) بقى انه كيف يكون الجواب اذا كان  
الراشي غير مسلم كذا بخط المرحوم

إذا آجرت نفسها من ذي عيال لا يكره وانما يكره إذا أخلاها به يبقى فما أول الخطر  
والإباحة من الجارات البرازية \* فقبر محتاج معه دراهم فأراد أن يؤثر الفقراء على نفسه  
أن علم أنه يصبر على الشدة فلا يثار أفضل والا فلا اتفاق على نفسه أفضل فما يمنع الرجوع  
من هبة المنية \* لو دفع إلى رجل دراهم ليفترق إلى الفقراء ليس له أن يأخذ منها لنفسه  
فأضيقان في المستعير إذ لم يدفع بعد الطلب من العارية \* (نظم) لا تجوز مقاطعة سوق  
الخاصين وغيره ولا كتابة الوثيقة بها ولا كتابة الشهادة فيه وفي استحلال ذلك مخاطرة  
الكفر في المسائل المتفرقة من كراهية الغنية \* رجل يبيع على طريق العانة ويشتري  
قال بعضهم أن مكان الطريق واسع لا يضر الناس بقعوده لا بأس بالشراء منه وقال  
بعضهم لا يكره الشراء منه على كل حال وقال بعضهم لا يشتري منه على كل حال لأن القعود  
على الطريق بغير عذر مكروه ولهذا لو عثره إنسان وهلك كان ضامنا فالشراء منه يكون  
حلاله على المعصية وإعانة على ذلك في فصل فيما يخرج من الضمان في البيع الفاسد  
من الخيانة \* الفس حرام فلا يجوز إعطاء الزوف الدائن ولا بيع العروض المغشوشة  
بإلحاق الألف في شراء الأسير من دار الحرب والثانية في إعطاء الجعل يجوز إعطاء الزوف  
والستوة وهما في واقعات الحساي من شراء الأسير \* الفتوى في حق الجاهل بمنزلة  
الاجتهاد في حق المجتهد كذا في قضاء الخيانة أشباه في الخطر والإباحة \* مسلم له أم ذميمة  
وأب ذممي ليس للمسلم أن يقوده إلى البيعة وله أن يقوده من البيعة إلى منزله وهذا كما  
لا يحمل للمسلم حمل النحر للتحليل ولا يمكن يحمل النحل إلى النحر ولا يحمل الجيفة إلى الهزة  
وله أن يحمل الهزة إلى الجيفة في أو آخر سير الخيانة

### ﴿كتاب النكاح﴾

وفي شريعتنا العشرة أفضل من العزلة كما قال عليه الصلاة والسلام لا رهبانية في الإسلام  
مبسوط سرخسي في أوائل النكاح \* ط ن شط هل ينعقد النكاح بمجرد لفظ الأعطاء (١)  
اختلاف المشايخ فيه فلا بد من زيادة قوله برزني عند لفظ الأعطاء ليصير متفقا عليه (ط) (٢)  
ولو قال برزني داري فبعض مشايخ بل جعلوه استفتاء ما وبعضهم أمروا أن يحمل القسري  
ومعنى الأمر راجع في العرف قلت فهذا يدل على أن الاستفهام لا ينعقد وفي (شط)  
قال له هل أعطيتها فقال أعطيت فإن كان المجلس للوعود فوعد وإن كان لعقد النكاح  
فنكاح في أوائل نكاح الزاهدي شرح القدوري \* ولفظ الآخر في النكاح إيجاب (٣)  
وقد ذكرناه وكذلك في الطلاق إذا قالت المرأة طلقني على ألف فقال طلقت كان نكاحا  
وكذلك في الخلع من أوائل نكاح الخيانة \* لفظ الاتزال الدم ويردم ليس بصريح (٤)  
موضوع للنكاح والعقد لا بد له من قرينة تدل عليه وهي أما الخطبة وأما تسجيعة المهر وأما  
بدون أحدهما إن جرى بينهم أن يعقدوا عقد النكاح جاز كذا ذكره صاحب  
القدوري من نكاح جامع الفتاوى \* العقد الذي يجري بين التركان باصطلاحهم  
وعرفهم قول الولي الخاطب ويردم ويقول الخاطب الدم معنى هذا اللفظ أعطيت بنق

(١) قوله مبسوط سرخسي في نسخ محيط  
سرخسي اه

(٢) قوله برزني أي في مقابلة المرأة وقوله  
برزني داري أي هل أمسكت في مقابلة  
المرأة أو أمسكت في مقابلة المرأة

(٣) الواحد لا يتولى طرفي النكاح  
الألف مسائل ذكرها قاض جنان في  
التوكيل بالبيع والشراء من خطه بعد  
الاصل فيه أن كل عقد يصلح الواحد  
وكيل من الجانبين يتم بالشرط الواحد  
وكل عقد لا يصلح الواحد فيه وكيل من  
الجانبين لا يتم بالشرط الواحد بل يتوقف  
على قبول الآخر فإذا قال يعني عبدا  
بألف فقال بعته لا يتم عالم يقل الآخر  
قبول وكذا لو قال الاسترقاق فقال أقلت  
لا يتم ولو قال لامرأة زوجي نفسك مني  
فقلت زوجيت تم وإن لم يقل الاسترقاق  
أو قالت الزوجة اخلعني بألف فقال فعلت  
أو قال لرجل اخلعني بنفس فلان أو بمال  
عليه فقال كفلت أو قال أعيده اشتر  
نفسك مني بألف فقال اشتريت أو قال  
لرجل هب لي عبدا فقال وهبت أو قال  
تصدق به علي فقال فعلت تمت وإن لم  
يقبل الآخر قبلت كذا في الشهاب من  
فصل الوكيل بشراء نفس العبد

(٤) قوله الدم أي أخذت ويردم

أعطيت

(١) ولو أرسل الرجل رسولا إليها أو كتب

إليها أن تزوجك على كذا قبلت بمحضرة  
الشاهدين أن معها كلام الرسول أو قرأ  
الكتاب عليها قبلت بآذان لم يسمع  
كلام الرسول أو لم يقرأ الكتاب عليها  
قبلت لا يجوز وقال أبو يوسف يجوز ذلك  
فأضيقنا من كتاب النكاح في الفصل  
الأول من الباب الأول

(٢) ولو تزوج امرأة بشهادة ابنه من غيرها  
أو بشهادة ابنه من غيره يجوز أن تزوج  
بشهادة ابنه منها في ظاهر الرواية يجوز  
وفي المتن أنه لا يجوز ولو تزوجها بشهادة  
ابنه من غيرها ثم تجاحدا فشهد الإنسان  
أن بعد الأب والمرأة تدعى جازت شهادة  
الابن وإن دعى الأب والمرأة تعبير  
لا تقبل شهادة ابنه وإن كان النكاح  
بشهادة ابنه من غيره ثم تجاحدا أن  
أدعت الأم لا تقبل شهادة ابنها وإن  
جحدت والزواج يدعى جازت شهادة  
الابن وإن كان النكاح بشهادة ابنه  
منها فأبى جحد لا تقبل شهادة الابن  
خاتمة من شرائط النكاح من  
النكاح

قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل  
إذا ذكر في النكاح اسم رجل وكنية  
أي لم يذكر اسم أبيه إن كان الزوج  
حاضرا مشارا إليه بآذان كان غائبا  
لا يجوز ما لم يذكر اسم أبيه واسم جده  
قال والاحتياط أن ينسب إلى الله أيضا  
يجل له فإن كان الغائب معروفا عند  
الشهود قال وإن كان معروفا لأنه لا بد  
من إضافة العقد إليه وقد ذكرنا من غيره  
في الغائبة إذا ذكر الزوج اسمها لا غير  
وهي معروفة عند الشهود وعلم الشهود  
أنه أراد تلك المرأة يجوز النكاح خاتمة

في النكاح

بالشرط الذي يفي بربطك ويقول الخاطب قبلت ويستقرن على هذه الخطبة ويترجمون  
ثم أخذون من الخاطب في هذه الحالة فربما يسمونه بأشلق معناه حق الترية ويهتكون  
ذلك لا يسمونها ويعلو دراهم أيضا ويهتكونها سوندي معناه حق الارضاع ويكون ذلك  
لا تهنا ويعلو أيضا دراهم ويهتونها فتألق معناه حق القباء ويكون ذلك لا شتا وكل  
شيء يدفعه الخاطب اليهم من الدراهم والدنانير والخيل والسياب بشرط جريان العقد  
بينهم في المسب قبل فهل ينعقد النكاح باللهذين الأولين أم لا وهل لزوم والاب أن يرجع  
في المدعى المذهب كورا وهو المقرر من الدراهم والسياب وغير ذلك بعد جريان العقد أم لا  
(١) قال المتن لا ينعقد النكاح باللهذين الأولين المذكورين ولا ينعقد بهما من غير  
الهيئة رجاء النكاح فله الرجوع فيه بالشرط هذا ما قاله أصحاب أبي حنيفة وكذلك قال  
شمس الأئمة الحريري النكاح لا ينعقد وما دفعه إلى هؤلاء قبل العقد فله الرجوع فيه  
سواء جرى العقد أم لا وكذا يقول أصحاب الشافعي لا ينعقد النكاح باللهذين الأولين وهو  
قول الحنفي ويردم وقول الخاطب أدم وكل شيء أرسله الخاطب إليه بيت الخطوبة من  
طعام يتسارع إليه الفساد فهو هدية مطلقة ليس له الرجوع في شيء منها وما يرسله ذلك  
كالدراهم والخيل والسياب فهي مقيدة بشرط جريان العقد في المستقبل هذا هو المعروف  
في عرف الترك ومن يجارهم من المسلمين في بلاد الروم الهدية من الدراهم وغيرها  
باقية على ذلك الخاطب له أن يطالب بها من قبضها من الميسر \* وجعل تزوج امرأة  
على أنها طالق أو على أن أمرها في الطلاق يسدها ذكر محمد في الجامع الصغير أنه يجوز  
النكاح والطلاق باطل ولا يكون الأمر يسدها وذكر في الفتاوى عن الحسن بن زياد  
وإذا تزوج امرأة على أنها طالق إلى عشرة أيام أو على أن يكون الأمر يسدها بعد عشرة  
أيام إن النكاح بائنا والطلاق باطل ولا تملك أمرها وقال الفقيه أبو الخطاب هذا إذا بدأ  
الزوج فقال تزوجتك على أنك طالق وإن بدأت المرأة فقالت تزوجت نفسي منك على أني  
طالق أو على أن يكون الأمر يسدي أطلق نفسي كذا قلت فقال الرجل قبلت بآذان النكاح  
ويقع الطلاق ويصير الأمر يسدها لأن البداية إذا كانت من الزوج كان الطلاق  
والتفويض قبل النكاح فلا يصح أما إذا كانت البداية من قبل المرأة يكون التفويض  
بعد النكاح لأن الزوج لما قال بعد كلام المرأة قبلت والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال  
فصار كأنه قال قبلت على أنك طالق أو على أن يكون الأمر يسدي فيصير موقفا بعد النكاح  
(٢) في أوائل فصل النكاح على الشرط من الخاتمة \* ولو تزوج امرأة بشهادة ابنه  
من غيرها أو شهادة ابنه من غيره يجوز وإن تزوج بشهادة ابنه منها يجوز في ظاهر الرواية  
المرأة إذا كانت منتقبة فقال الرجل تزوجت هذه فقالت المرأة تزوجت نفسي منه فسمع  
الشهود جاز لأنهم معلومة بالإشارة ويجوز للشهود أن يكتفوا وبهها وبظنوا إليها  
احتياطاً لاداء الشهادة عند الحاجة من نكاح مختارات النوازل \* جارية سميت في  
صغرها باسم فلانة سميت باسم آخر قال يتزوج باسمها الآخر إذا صار معروفه  
باسمها الآخر قال الشيخ ظهير الدين والأصح عندي أن يجمع بين الاسمين من الفتاوى

الطهرية \* قال الامير قبيص بنى خلافة من ابن فلان وقال أبو الابرقت لا يفي ولم يسم  
الابن ان له ابن يصح ولو ايسر لا ولو ذكر اسم الابن أبو البنت وقال أبو الابرقت قبيص  
وان لم يبق لا يفي لان الجواب يضمن اعاده ما في السؤال من أوائل تحكيح البرازية \*  
وفي الفتاوى وجعل قال لا ستر زوجت بنى عائشة منك واسمها فاطمة لا ينعقد النكاح اذا  
لم يسم لها وقال في المحيط لو قال زوجت بنى منك ولم يرد على هذا وله بنت واحدة جاز  
وكذا لو كان قتان اسم الكبرى عائشة واسم الصغرى فاطمة فقال زوجت بنى فاطمة منك  
ينعقد النكاح على الصغرى وان كان يريد تزويج بنته الكبرى ولو قال زوجت بنى الكبرى  
فاطمة يجب ان لا ينعقد النكاح على احدهما في الاول من نكاح الخلافة

(الشافعي في الوكالة في النكاح وفي النكاح المقتضى) \*  
ولو وكلت امرأته رجلاً بان يتزوجها فزوجها وخطب في أيها لا ينعقد النكاح لقاً كانت (١)  
غائبة يجهزها في ولها وصحكت امرأته رجلاً فزوجها فزوجها لم يجز لانها غائبة عزوجها  
لا تزوج في آخر بلب الولي والكفومين نكاح الدرر وفي الفتاوى رجل قال لاجنية افي  
أريد أن أتزوجك من فلان فقالت توبه دافى بالعربية انت أعلم لا يكون اذا نامها وقيل  
انه اذن أمالوا قالت ذاك الذي فهو فوكيل في أول الحادي عشر من نكاح اطلاقه رجل  
وكل رجلاً فزوجها فلا تفرقها الوكيل صح نكاح الوكيل بخلاف الوكيل بشر أمشي بعينه  
اذا اشترى لنفسه صح ولا يكون مشترى لنفسه لان الوكيل بالشراء مع الموكل بمنزلة البائع مع  
المشتري كانه اشترا لنفسه ثم باعه من الموكل لان ملك العين مما يقبل الانتقال عنه الى غيره  
وهذا المعنى لا يمكن تحققه في الوكيل بالنكاح لانه رسول وسفير والرسول يملك الشراء لنفسه  
فلو أن الوكيل أقام مع المرأة شهراً ودخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها فزوجها من الموكل  
جاز تزويجها اياه في فصل الوكالة من نكاح الخاتمة \* الفضولي في باب النكاح لا يملك  
فسخ النكاح قبل الاجازة والفضولي في باب البيع يملك فسخ البيع قبل الاجازة (٢)  
كذا في شرح الطحاوي والمعنى فيه أنه لو انفصل بعه بالاجازة بطلت العهدة لان  
حقه ترجيع اليه قبل فسخه كيلا يضر به بخلاف النكاح حيث لا يطله العهدة لان  
حقه ترجيع الى غيره فصول استروثي في الفصل ١٨ \* (مثنى) الفضولي (٣)  
في النكاح يملك النقص فعلاً لا قولاً ولو قال قبل الاجازة نقضه لا ينقض ولو تزوجه أختها  
قبل الاجازة كان نقض النكاح الاول وعن (خ) أن الثاني يتوقف ولا يكون  
فسخ الاول (مثنى) تزوجه بلا أمره وفسخت المرأة النكاح قبل اجازة الزوج يفسخ  
(ج) وكله بتزويجها اياه فزوجها الوكيل بلا اذنها بان تزويجها أبوها وهي بالغة فقبل أن  
تجيز المرأة نقض الموكل النكاح صح نقضه وكذا لو نقضه الوكيل مع نقضه أيضا لقيامه  
مقام موكله والموكل أو أحد العاقدين لو فسخ العقد الموقوف صح فسخه في الرابع  
والعشرين من القصولين \* اهل أن الاجازة تلحق الموقوف دون المفسوخ والعقدان  
يتوقف على الاجازة اذا كان له مجز زمان وجوده وأما اذا لم يكن فلا يتوقف بل يبطل  
فهو بمنزلة ما لو تزوج المكاتب عبده امرأة ثم عتق فأجاز له ولم يجز لانه لم يكن له مجز

(١) امرأة وكلت رجلاً ليتزوجها من نفسه  
فذهب الوكيل الى جماعة من اليهود  
وقال اشهدوا أنني قد تزوجت فلانة  
والشهود لم يعترفوا فلانة لم يجز هذا  
النكاح الا أن يذكر اسمها واسم أبيها  
وجعلها وهو لو قال تزوجت امرأة  
وكتفى ولو وكلت المرأة حاضرة منتقبة  
فقال تزوجت هذه وقالت المرأة تزوجت  
نفسى جاز لانها معلومة بالاشارة وأما  
الغائبة لا تعرف الا بالاسم والنسب فان  
كان الشهود يعرفون المرأة الغائبة وذكر  
الزوج اسمها لا غير جاز النكاح اذا علم  
الشهود أنه أراد تلك المرأة من الخاتمة  
في النكاح

(٢) بيع فضولي راي قضاء قاضي فسخ  
حي تواند كردن النكاح كفضولي مقر بوجه  
من فضولي اما اشياء كاستحقاق بدي  
أي كدهوى فضولي بوجه فسخ سواء كردن  
مكرو قضاء قاضي بغير رضی كذا في  
دهوى القاعدية من الاواسط ملخصا  
(ترجمة)

يمكن فسخ بيع الفضولي بدون قضاء  
القاضي اذا أقر البائع بأنه فضولي وأما اذا  
ثبت بالاستحقاق أن البائع فضولي فلا يمكن  
فسخ البيع الا بحكم القاضي أو بالتراضي  
(٣) ذكره في الخاتمة في فصل في فسخ عقد  
الفضولي وفيه تفصيل

(١) وموتها قبل التنفيذ يكون كذا في الثانية في أو آخر شرائط النكاح

(٢) فان قالت حين وصل اليها ما بعته لأرضي بهذا النكاح لم يكن لها ذلك والنكاح لم ينعقد في حدة ما كان موقوفا في حقه واجازة فعلا فهم كذا (ر) وفي (فطن) الاجازة بالفعل أن يبعث اليها شيئا من المهر (٣٦) فان لم يدفعه المأمور اليها فلا رواية لهذا في الكتاب

وقيل انه اجازة (مصر) وقيل يشترط وصوله ولا ينعقد في بعته الاجازة وقيل لا يشترط وصوله لا يحتاج الى اجازته فعلا وقوله ادفعه اليها اجازة بالفعل وقد حصلت فصولين في ٢٤

ولو دفع اليها وقال هذا مهر لك فهو اجازة قولاً كذا (ط) اقول فان قيل على هذا ينبغي انه لا يتحقق الاجازة فعلا في بعث المهر على قول من لم يصح الاجازة بالهدية ونحوها لانه لو قال انه مهر يكون اجازة قولاً وان لم يقل شيئا لا يعرف انه مهر يجب ان يبعثه بنية المهر لا قول فيكون اجازة فعلا وهو يصير مهر ينفته وان لم يذكر حتى لو اختلفا فالقول قوله فصولين في ٢٤

(٣) لارواية في مجرد البعث وقيل يكون اجازة ولو قال ادفع هذا الشيء فهو اجازة بالفعل قنية من المحل المزبور

(٤) قوله في باب نكاح الفضولي عنوان الباب في تعليق الطلاق وكيفية نكاح الفضولي وقوله والقوى الخ قيل قوله وأما كيفية نكاح الفضولي وقوله ولو هي الخ بعد سبعة عشر سطرا وحجم اقله الجامع

(٥) قوله كذا اختاره إشارة الى الاختلاف وقاله في مختارات النوازل في أو آخر فصل في الأولياء من كتاب النكاح

(٦) قوله متاركة لا طلاق فلا يتقص عدد الطلاق خلاصة من ١٢ من النكاح

(٧) أي ليس عدة الوفاة في النكاح الفاسد بالشهر بل عدة الوفاة فيه ثلاث حيض كما في الفرقة فيه

وقت المباشرة تاتار خاتمة في الانكحة التي لا تتوقف على الاجازة \* ولا بد أن يكون (١) سكوتها بعد بلوغ الخبر في حياة الزوج والابليس باجازه لان شرطها اقبام العقد وقد بطل بموته كما في الفتاوى في باب الأولياء من نكاح البصر الرائق \* ثم الفعل الذي يقع به الاجازة في نكاح الفضولي فعل هو يختص بالنكاح وهو سوق شيء من المهر وان قل أنما يبعث الهدية والعملة لا يكون اجازة لانه لا يختص بالنكاح بل يكون بطريق آخر فلا يكون ذلك اجازة للنكاح هكذا حكى عن نجم الدين فعلى هذا القياس لو بعث اليها شيئا من التفقة لا يكون اجازة لان التفقة لا تختص بالنكاح في الخامس والعشرين من نكاح المحط وكذا في التاتار خاتمة نقلا عن الذخيرة \* (ضم تع قب) لو قال عند البعث هذا من المهر فهو اجازة بالقول والاجازة بالفعل أن يدفع ما يدفع ويضرب في قلبه أنه من المهر ثم (٣) يظهر بعد الاجازة (ضم تع) وصول المبعوث اليها ليس بشرط للصحة قنية في باب ما يتعلق بنكاح الفضولي من كتاب النكاح \* الصوى على أن نكاح الفضولي جائز ولو هي الخاتمة فأجاب ان كان بعد الاجازة بالفعل لا يضرب وان كان قبل الاجازة فأجاب (٤) التهنئة يقع الطلاق كذا قال عمر النسفي من نكاح الجواهر في باب نكاح الفضولي ملخصا من قبول التهنئة \* وقوله الفضولي أحسنت أو أصبت يكون اجازة وكذا البيع قال (ث) وبه نأخذ في الرابع والعشرين من القسوين \* (فصل ط) قال للفضولي بئس ما صنعت فهو اجازة في نكاح ربيع وطلاق وغيرها كذا روى عن محمد وهو ردي في ظاهر الرواية ربه يفتي من المحل المزبور \* رزوجه بلا أمره فقال هو نعم ما صنعت أو بارك الله لنا فيها قيل هو ليس باجازه وقيل هو اجازة قبل وبه يؤخذ من المحل المزبور \* رجل تزوج رجلا امرأة بغير إذنه فقال نعم ما صنعت أو بارك الله لنا فيها أو قال أحسنت أو قال أصبت يكون اجازة منه هو المختار لان هذا يستعمل غالباً للاجازه وان كان قد يراد به الاستهزاء وكذلك لو كان هذا في البيع والطلاق فتجسس في باب ما يكون رضا واجازة بالنكاح \* رجل تزوج امرأة بغير أمرها فبلغتها الخبر فقالت بالفارسية بالذنيست (أي لا خوف أو لا ضرر) كان هذا اجازة هكذا اختاره الفقيه أبو الليث من المحل المزبور \* سكوت البكر عند النكاح وعند قبض الاب والجسد المهر قبول برازية في التاسع من النكاح في النكاح (٦) الفاسد \* والطلاق في النكاح الفاسد متاركة لا طلاق في الثلاثين من القسولين \* نكاح المحارم فاسد أم باطل قيل هو باطل وسقوط الحد لشبهة الاشتباه وقيل فاسد وسقوط الحد لشبهة العقد الدخول في النكاح بلا شهود ويوجب العدة لانه اختلف في صحته فان مالكا رحمه الله شرط الاعلان للاشهاد وكل نكاح هذا وصفه فالدخول فيه يوجب العدة وعدة الوفاة لا تنجب في النكاح الفاسد في الثالث عشر من نكاح البرازية \* وفي مختصر (٧) القدوري العدة في النكاح الفاسد من وقت الفرقة ثلاث حيض وعدة الوفاة في النكاح الفاسد ثلاث حيض أيضا ولا تعتد في بيت الزوج في عدة الفرقة في النكاح الفاسد هذا في الفتاوى الصغرى في الفصل الثامن من طلاق الخلاصة في الجنس الثاني \* وفي قوائد شيخ الاسلام رجل تزوج امرأة في عدة الوفاة وجامعها فبطلت عدةها

وتزوجها ثانياً يجوز وكذا لو حبلت بالجماع تنقض العدة بمضي المدة خلاصة في آخر الفصل  
الاول من النكاح \* ولو تزوجها في مرضه فتزوجها وقيمتها أكثر من الثلث فنكاحها  
فاسد عند أبي حنيفة لأنها كالمكاتبة ففسد نكاحها المولى فهي تسعى فيما زاد من قيمتها  
على مهر المثل والثلث اى يسقط من قيمتها مهر مثلها وثالث المال اذ لها المهر بالدخول  
في العقد الفاسد فعليها السعاية فيما بقي من قيمتها لانه وصية وهي تعتبر من الثلث ولا ميراث  
لها الفساد النكاح وجوز النكاح لانها حرة عندهما وتأخذ مهر المثل لا الزيادة لانها وصية  
وهي وارثة فلا وصية لها وتسمى في كل قيمتها اذ لا وصية للورثة وهي ترث وتقع المقاصة  
بقدر المهر والارث أى يرفع من قيمتها قدر مهر مثلها وميراثها بمقاصة وتسمى في الباقي  
من التسهيل شرح الاشارات قبل فصل الوصية للإقارب والجيران \* اذ وقع النكاح  
فاسدا وفترق القاضى بين الزوج والمرأة فان لم يكن دخل بها فلا مهر لها ولا عدة وان كان  
قد دخل بها فلهما الاقل مما سمي لها ومن مهر المثل اذا كان ثمة مسمى وان لم يكن ثمة مسمى  
فلهما مهر المثل بالغام بالغ وتجب العدة فتعتبر العدة من حين التفريق بينهما عند علمائنا  
الثلاثة ولكل واحد من الزوجين فسخ هذا النكاح بغير محض من صاحبه عند بعض (١)  
المشايخ وعند بعضهم ان لم يدخل بها فكذلك الجواب وان دخل بها فليس لواحد منهما  
حق الفسخ الا بمحض من صاحبه كافي البيع الفاسد لكل واحد من المتعاقدين حق الفسخ  
بغير محض من صاحبه قبل القبض وايسر له ذلك بعد القبض في الفصل العشرين من  
نكاح الذخيرة \* وفي النكاح الفاسد انما يجب مهر المثل بالوطء ولم يرد على المسمى ونبت  
النسب والعدة أى وثبتت العدة وجوباً بعد الوطء في النكاح الفاسد لان الخلوة كافي القنية  
الحاقاً للشبهة بالحقيقة في موضع الاحتياط ولو اختلص في الدخول فالقول له فلا يثبت شيء  
من هذه الاحكام كافي الذخيرة بمررات من كتاب النكاح \* وفي النكاح الفاسد  
لا يجب الامهر المثل ولا يجب الا بالدخول حقيقة من نكاح خزانة المقتن \* الواجب  
في النكاح الفاسد الاقل من المسمى ومن مهر المثل ان كان هناك تسمية وان لم يكن  
يجب مهر المثل بالغام بالغ وانما يجب ذلك بالجماع في القبل ولا يجب بالخلوة والمس عن شهوة  
والتقيل والوطء في الدبر في النكاح الفاسد من الخلاصة \* وحكم الدخول  
في النكاح الموقوف كالدخول في الفاسد فيسقط الحد وثبت النسب ويجب الاقل من  
المسمى ومن مهر المثل من الفقار \* واذا ادعت المرأة على رجل نكاحاً فجدت فأقامت  
البدنة فعلى لها ولا يفسد النكاح بجموده في فصل دعوى النكاح من دعوى  
الطائفة في النسب \* ولو نفي ولد زوجته وهما من لالعان بينهما لا يمتنع سواه واجب  
الحد أو لم يجب وكذا اذا كانا من أهل اللعان ولم يتلاعنا فإنه لا يمتنع من لالعان (٢)  
بمررات كذا في التناوخيانية \* لالعان بالقذف يمتنع الوالد في النكاح الفاسد والوطء  
يشبه ولا يمتنع النسب من المحل المزبور \* المرأة الحرة اذا اجابت بولد فنفاه لالعان القاضى  
بينهما ثم نظر بعد ذلك ان نفاه في مدة قريبة بعد الولادة ينقطع نسب الولد وان نفاه في  
مدة بعيدة لا ينقطع نسبه وأبو يوسف ومحمد قدرا البعيدة بأربعين يوماً قالوا بعد الاربعين

ويدراً أى يدفع الحد عن الواطئ بالشبهة  
أى بسبب الشبهة وهي أنواع منها شبهة  
العدة كما اذا تزوج امرأة بلاشهود  
وأمة بغير اذن مولاهما وأمة على حرة  
ومجوسية ونكاحاً في عقد أوجع بين أختين  
أو تزوج بمحارمه أو تزوج العبد أمة بغير  
اذن مولاهما فوطئها فإنه لا حد في هذه الشبهة  
عنده وان علم بالحكمة لصورة العقد لكنه  
يعزروا أمة عندهما فكذلك الا اذا علم  
بالحرمة والصحيح الاول كافي المضمرات  
وفي موضع منه اذا تزوج بمحرمه يحد  
عندهما وعليه القوي وكذا في الذخيرة  
بعض المشايخ ذكر أن نكاح المحارم باطل  
عنده وسقوط الحد شبهة الاستنباه  
وبعضهم انه فاسد والسقوط لشبهة العقد  
ومحمد قد أبطل الاول وصحح الثاني  
فهستانى من كتاب الحدود

(١) والحاصل ان كل فرقة تحتاج الى  
الحكم لم يجز الحكم عند أبي حنيفة في  
غيته كافي خيار الادراك والتزويج من  
غير كفؤ والتفريق بلعان وعنة وجبة  
وابناء عن الاسلام وكل فرقة لا تحتاج الى  
الحكم يصح بغيبية الاثر كخيار مخيرة  
وعتق وأمر باليد (كذا في جامع  
الفصولين) \*  
(٢) لان سبب ثبوت النسب وهو القران  
قائم والقاطع للنسب وهو اللعان معدوم  
(كذا في لالعان المحيط البرهاني) \*



لا ينقطع نسب الولد وقبل ينقطع وأبو حنيفة قوض ذلك إلى رأى القاضى ولم يقتد به في  
 فصل فيما يتعلق بالنكاح والمهر والولد من دعوى الخبايا \* اعلم أن الفرائض إنما هي  
 وهي الأمة أو متوسط وهي أم الولد أو قوى وهي المنكوحه فثبت نسب ولدها بلا دعوى  
 ولا يثبت بالنفى بل باللعان أو أقوى وهي المعتدة فثبت نسب ولدها ولا يثبت أصله عدم  
 اللعان من تدبير إصلاح الأيضاح \* نسب ولد أم الولد يثبت من غير دعوى لكن يثبت  
 بمجرد النفى بخلاف ولد النكاح في مسائل الإقرار بجرمة الرضاع وغيره من الطلاق من  
 منية المقتى \* (من) ولد الزنى يثبت نسب من أمه دون الزانى نسبة المقتى \* جاءت  
 المنكوحه بولد وقالت لبعاء الولد منك فأنكر ولادته ما لا يقبل قولها بالأشهاد القابلة  
 وبشهادتها يثبت النسب والتشتم أسوأ وإن كان يصدر عنها فيجوز قواها يثبت النسب  
 برأية في شهادتها فيما لا يطلع الرجال \* ولو جاءت المعتدة بالولد وشهدت القابلة بولادته  
 أن كان الحبل ظاهرا أو أقر الزوج به يقبل ويقضى بنسب الولد منه حتى يرث منه بالإجماع  
 وإن لم يكن الحبل ظاهرا ولا أقر الزوج لا يقبل عند أبي حنيفة حتى لا يثبت النسب ولا يرث  
 وعندهما يقبل محيط سرخسى \* وعامة فيه \* تزوج امرأة فولدت فادعى أحدهما  
 أن النكاح منذ شهر وقال الآخر منذ سنة فالتسب ثابت منهما إلا أن مدعى زيادة المدة  
 يدعى حصة النكاح والآخر فساد فالتسب ثابت من يدعى الحصة وإن كان مدعى الشهر  
 الزوج لا يفرق بينهما ولا يقضى بفساد النكاح لأنه لا يدعى البطلان بعد الدخول والفساد  
 بعد الحصة حتى يقضى بالفساد بزعمه كما إذا قال له وبنته هذه بنتي ولها نسب معروف  
 لا يفسد النسب فكذا هذا وإذا جعلت القول قول من يدعى أبعد الأجلين يكون  
 الولد ثابت النسب من الزوج وكذلك لو طلقها ثلاثا فولدت بعد ذلك بيوم ثم اختلفا هكذا  
 محيط سرخسى في باب دعوة الدعوة من الزنا أو في النكاح الفاسد من الدعوى \* والموت  
 لاقل منهما معطوف على الرجعي أى ويثبت نسب ولد معتدة الموت إذا جاءت به لاقل  
 من سنتين من وقت الموت وقال زفر إذا جاءت به بعد انقضاء عدة الوفاة لستة أشهر لا يثبت  
 النسب لأن الشرع حكم بانقضاء عدتها بالشهور ولتعين الجهة فصارت كما إذا أقرت بالانقضاء  
 كما ينساق الصغيرة إلا أنها تقول لانقضاء عدتها جهة أخرى وهو وضع الحمل بخلاف الصغيرة  
 لأن الأصل فيها عدم الحمل لأنها ليست بحمل قبل البلوغ وفيه شك وأطلق في معتدة الموت  
 وهو مقيد بالكبيرة وأما الصغيرة فقد منحتها حكمها ومقيد بما إذا لم تزنا بانقضاء عدتها وأما  
 إذا أقرت فهي داخله في عموم المسئلة الآتية عقيب هذه ويشمل كلامه المدخول بها  
 وغيرها كما في المبدأ فاع ويحمل ما إذا كانت من ذوات الأقراء أو من ذوات الأشهر ولكن  
 قيده في المبدأ فاع بأن تكون من ذوات الأقراء قال وأما إذا كانت من ذوات الأشهر فإن  
 كانت أيسة أو صغيرة فحكمها في الوفاة ما هو حكمها في الطلاق وقد ذكرناه انتهى وقدنا  
 بالأقل لأنها لو جاءت بولد لاكثر من سنتين من وقت الموت لا يثبت نسبها كذا في المبدأ فاع  
 ولم أر من صرح بالسنتين ويشفى أن يكون كالأكثر كما تقدم في نظيره بمررائى في ثبوت  
 النسب \* وفي الظهيرية امرأة ولدت بعد موت زوجها ما بين ما بين الموت سنتان إن

إذا زنى بأمرأة نجاست بولد فادعى الزانى  
 لم يثبت نسب منه ويثبت نسب من أمه  
 (تجد الفتاوى في الباب الرابع عشر من  
 الدعوى ملخصا م)

قوله في باب دعوة الخ هكذا في الأصل  
 وفي نسخ في باب دعوة الدعوة من الدعوى  
 وليجوز اه

وان اذعها بعد موته لاقول من سنتين  
فصدتها الورثة صح في حق الارث  
والنسب هو المختار ملحق في ثبوت  
النسب ع

(١) قوله في التاسع والعشرين في نسخ  
في التاسع عشر اه

(٢) وهذا اذا كانت المرأة منكوبة والا  
لا يثبت النسب وهو ظاهر بخلاف المرحوم  
(٣) وان ولدت ولدا تاما وان ولدت لاسنة  
اشهر من وقت النكاح يثبت النسب منه  
ويجوز نكاحه وان ولدت لاقول من ذلك  
لا يجوز نكاحه في الولد التام تعتبر  
الشهور بالاهلة ولو كان النكاح  
في عشر من الشهر بعد اهله عشر يوم  
من هذا الشهر وخسة اشهر بالاهلة  
وعشرة ايام من الشهر السادس وكذا في  
في مدة الآية في مسائل النسب من  
نكاح الخاتمة ع

وجعل تزوج امرأته بقاءه بولده تام قل  
من ستة اشهر قال محمد النكاح فاسد  
في قولي وقول أبي يوسف في مسائل  
النسب من نكاح الخاتمة ع

(٤) اذا سببت المرأة وفي حجرها ولد صغير  
تزعم أنها ولده يكره التفريق بينهما وان  
كان النسب لا يثبت بدعوتها لان الظاهر  
في كراهة التفريق من رسول الله صلى  
الله عليه وسلم انما ورد في السبا ولا يظهر  
ذلك الا بقولهم فاذا اصاب المالك الامة  
ثم كبرت البنت التي تزعم أنها ابنتها فلا  
يقتضي له أن يقرب البنت وان كان النسب  
غير ثابت احتياطاً في باب الزوج ولو  
فعل لا يمنع من جهة الحكم ولو كان  
وقت السبي لم يكن الصغير والصغيرة  
في حجرها فلا بأس بالتفريق والجمع  
في الوطء كذا عبارة شرح الطحاوي

للاسيدي ع

صدقة الورثة في الولادة يثبت نسب الولد من الميت في حق من صدقها وهل يثبت النسب في  
حق غيره ان كان يتم نصاب الشهادة بهم يثبت وهل يشترط لفظ الشهادة اختلفوا فيه قال  
بعضهم لا يشترط وقال بعضهم يشترط في التاسع والعشرين من طلاق التارخانية (١)  
وكذا في الخاتمة في فصل النسب من العدة \* وان جحدت الورثة الولادة لا تثبت الولادة  
والنسب الا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين في قول أبي حنيفة وقال صاحباه يثبت  
بشهادة القابلة فاضيفان في فصل النسب من باب العدة \* رجل زنى بامرأة فجلت منه  
فلما استبان حملها تزوجها الزاني ولم يطأها حتى ولدت قالوا ان لم يكن في عدة الغير جاز النكاح  
وعليهما التوبة وقال الفقيه أبو الليث ان جاءت بولده ستة أشهر فصاعداً من وقت  
النكاح جاز النكاح ويثبت النسب وان جاءت بولده لاقول من ستة أشهر من وقت  
النكاح لا يثبت النسب ولا يرث منه الا أن يقول الرجل هذا الولد مني ولا يقول من (٢)  
الزنا (وبه أفتى ابن نجيم) فاضيفان من مسائل النسب من النكاح \* رجل تزوج امرأة  
فولدت ثلثة أشهر فقال الزوج الولد ولي بسبب أبي يجب أن يكون الولد لي وقالت المرأة  
لا بل هو من الزنا في رواية القول قول الزوج وفي رواية القول قولها من المثل المزبور  
\* رجل تزوج امرأة نكاحاً فاسداً وجاءت بولده ستة أشهر يثبت النسب والنكاح  
الفاسد بعد الدخول في حق النسب بمنزلة النكاح الصحيح وتعتبر المدة وذلك ستة أشهر من  
وقت النكاح عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد من وقت الدخول قال الفقيه  
أبو الليث والفتوى على قول محمد وفي الكبرى وان جاءت لاقول من ستة أشهر لا يثبت (٣)  
النسب ولا يرث منه الا أن يقول هذا الولد مني ولم يقل من الزنا في التاسع من نكاح  
التارخانية \* رجل تزوج امرأة نكاحاً فاسداً ودخل بها وجاءت بولده ستة أشهر يثبت  
النسب منه واختلفوا في اعتبار هذا الوقت انه يعتبر ستة أشهر من وقت النكاح  
أو من وقت الدخول قال أبو حنيفة وأبو يوسف يعتبر من وقت النكاح وقال محمد يعتبر  
ستة أشهر من وقت الدخول وعليه الفتوى وفي النكاح الصحيح أجمعوا على أنه تعتبر  
المدة من وقت النكاح وقال بعضهم لا يشترط الدخول في النكاح الصحيح لكن لا بد  
من الخلوة في مسائل النسب من نكاح الخاتمة \* تزوجها فولدت ثم تبين أنها أمه يثبت  
نسب الولد ويرث من نكاح القنية في باب النسب \* اذا سببت المرأة وفي حجرها ولد (٤)  
صغير تزعم أنها ولده لا يثبت النسب بدعوتها فان اصاب المالك الامة ثم كبرت الابنة التي  
تزعم أنها ابنتها فلا يقتضي أن يقرب البنت وان كان النسب غير ثابت احتياطاً في باب  
الفروج ولو فعل لا يمنع من جهة الحكم قبيل أحكام الفاسد من يوع شرح  
الطحاوي \* ولو أن رجلاً من السبا ادعى صغيراً أو صغيرة أمه أو لده قبل قوله ويثبت  
النسب منه سواء كان قبل الاحراز بدار الاسلام أو بعد الاحراز بها بعد أن يكون قبيل  
القصة أو قبل البيع أو قبل الدخول في ملك خاص لان دعوته بالبوة صحيحة وكذلك اذا  
ادعت المرأة أن الولد منها ومن هذا الرجل وهو زوجها صدقها الزوج تثبت بينهما  
الزوجية ويثبت نسب الولد منهما ولو ادعى أحد من الغزاة والغامضين وهو مسلم ولداً

صغيراً أنه ولد قبل القسمة أو قبل المبيع صحت دعواه فيكون ابنه فإن كانت معه علامة  
 الاسلام يكون مسلماً ولا يسترق ويثبت نسبته من المدعى وهو مسلم من المحل المزبور مخلصاً  
 \* وفي فتاوى الخلاصة ولو تزوج أمته فولدت لاقول من ستة أشهر فإذا عاه فسد النكاح  
 ودعوى المالك والدجارية أولى من دعوى الأب وإن كانت مشتركة وأدعياء معاً غالب  
 أولى في الثامن والعشرين من دعوى التاتارية \* رجل غاب عن امرأته وهي بكر  
 أو ثيب فتزوجت بزواج آخر فولدت كل سنة ولداً قال أبو حنيفة الأولاد الأول وعنه أنه  
 يرجع عن هذا وقال لا يكون الأولاد الأول وانما هم للثاني وعليه الفتوى في فصل مسائل  
 النسب من نكاح الخانية \* امرأة بلغها وفاة زوجها فاعتقدت وتزوجت بزواج آخر  
 فولدت ولداً ثم جاء الزوج الأول حياً كان أبو حنيفة يقول أولاً الولد الأول ثم يرجع  
 وقال الولد الثاني \* رجل طلق امرأته بآثماً أو رجعيًا فتزوجت رجلاً في العدة ثم ولدت  
 لستين من طلاق الأول وستة أشهر أو أكثر من نكاح الثاني قال أبو يوسف الولد الأول  
 بخلاف ما تقدم قال رحمه الله تعالى لا نألو جعلناه للثاني لحكمنا بإتقضاء العدة عن  
 الزوج الأول فلا يحكم بمنزلة أم ولد أعتقها مولاها أو مات ولزمتها العدة ثم تزوجت في العدة  
 بغير ما تولى لستين من حين مات المولى أو أعتق ولستة أشهر منذ تزوجت فأدعياء  
 جميعاً فإن الولد للمولى في قواهم لمكان العدة التي كانت بخلاف أم ولد تزوجت بغير  
 إذن المولى فولدت لستة أشهر فصاعداً من وقت النكاح فإذا عاه المولى والزواج كان الولد  
 يكون للزوج في قولهم جميعاً ولو طلقها طلاقاً رجعيًا فتزوجت رجلاً في العدة ثم طلقها  
 الزوج الثاني بغير ما تولى لستين وشهر من طلاق الأول ولستة أشهر فصاعداً من طلاق  
 الثاني فإن الولد يكون للثاني لا نألو جعلناه للأول لحكمنا بالرجعة من المحل المزبور \*  
 وقال أبو يوسف ولو ولدت لاقول من ستة أشهر منذ تزوجها الثاني فهو الأول والأخير  
 للثاني سواء أدعياء أو نفياء وقال محمد لو ولدت لاقول من سنتين منذ دخل بها الثاني فهو  
 الأول ولو ولدت لاكثر من سنتين فهو للثاني قال الفقيه أبو الليث في شرحه في دعوى  
 المبسوط قول محمد أصح وبه نأخذ جامع الفصولين في دعوى الجهار في الفصل العشرين \*  
 (في المحرمات) \* إذا ملك أختين كان له أن يستمتع بأيهما شاء فإذا استمتع بأحدهما  
 ليس له أن يستمتع بالآخرى بعد ذلك ولو اشترى جارية فوطئها ثم اشترى أختها كان له  
 أن يطأ الأولى وليس له أن يطأ الأخرى بعد ذلك ما لم يحرم فرج الأولى على نفسه وتحررها  
 أما بالتزويج أو بالأخراج عن ملكه أما باعتاق أو بهبسة أو بصدقة أو بكتابة وروى عن أبي  
 يوسف أنه قال بالكتابة لا يحصل له فرج الأخرى من محرمات المضمرات \* وفي التجريد  
 والجمع بين الأختين لا يجوز وإذا تزوج أختين معاً فسد نكاحهما فإن تزوج أحدهما  
 بعد الأخرى فنكاح الثانية فاسد ولا مهر لها ولا عدة عليها إن لم يكن دخل بها فإن كان  
 دخل بها فعليها العدة وأما لاقول مما سمي لها من مهر المثل وكذلك الدخول في كل نكاح  
 فاسد تاتارية في الثامن من النكاح \* وفي الأصل في باب الإقرار بالنكاح بطريق  
 الإشارة إذا ماتت امرأة الرجل وتزوج بأختها بعد يوم جاز وكذا لو كان له أربع نسوة

قوله ثم يرجع الخ وعليه الفتوى كذا  
 في البحر  
 واتفقوا على أن الأول لو كان حاضراً  
 أو متغيباً أو مختفياً فالولد الأول وفقاً  
 جامع الفصولين من دعوى الجهار في  
 ٥٢

حات احداهن فترجى الخلع بعد يوم وفي قساوى الامام التمسى رجل وطى أخت  
امرأته لا تحرم عليه امرأته ولو تزوج امرأته في عدة أختها من طلاق بائن أو ثلاث لا يجوز  
عند أصحابنا الثلاث في الفصل الثاني من نكاح الخلاصة \* قالوا عتق أم ولده لا يجوز له أن  
يتزوج أختها حتى تنقضى عدتها عهد أبي خنيصة وقال لا يجوز من محرمات الزنى \* ولو  
كانت النكاحية في عدة مسلم لا يجوز لمسلم ولا ذمى أن يتزوجها حتى تنقضى عدتها (١)  
فاضيحان في المحرمات \* قوله وأمه وسيدته أى وحرم تزوج أمه وسيدته أطلق فى أمه  
فيشمل ما لو كان له فيها جـ \* وكذا فى سيدته لو كانت ملكت \* هـ ما منه من نكاح البصر  
الرائق \* قوله وبين امرأتين أيتم ما فرضت ذكر احرم النكاح بينهما أى حرم الجمع بين  
امرأتين إذا كانتا بحيث لو قدرت احدهما ذكر احرم النكاح بينهما أيهما كانت المقدرة  
ذكر كالمجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها والجمع بين الأم واليـفـت نسباً أو رضاعاً وقيد  
بقوله أيتم فرضت لانه لو جاز نكاح احدهما على تقدير مثل المرأة ونبت زوجها أو امرأته  
ابنها فانه يجوز الجمع بينهما عند الاثمة الاربعة \* وقد جمع عبد الله بن جعفر بين زوجة على  
وابنته ولم يشكر عليه أحد \* ويانه أنه لو فرضت بنت الزوج ذكر أبان كان ابن الزوج لم يجز له  
أن يتزوج بها لانها موطوءة أبيه ولو فرضت المرأة ذكر الجاز له أن يتزوج بنت الزوج لانها  
بنت رجل أجنبي \* وكذلك بين المرأة وبنت ابنها فان المرأة لو فرضت ذكر احرم عليه التزوج  
بامرأته ابنته ولو فرضت امرأته الابن ذكر الجاز له التزوج بالمسرة لانه أجنبي عنها قالوا  
ولا بأس بأن يتزوج الرجل امرأة ويتزوج ابنة أختها أو ابنته لانه لا مانع وقد تزوج محمد بن  
الحنفية امرأة ويتزوج ابنة بنتها بحورائق في المحرمات \* ويدخل في الحرمة بنات الريب  
والريبة وان سفل لان الاسم يشملهن بخلاف حلالل الايـافـة والآباء لانه اسم خاص فلهذا  
جاز التزوج بأم زوجة الابن وبنتها وجاز لابن التزوج بأم زوجة الاب وبنتها في المحرمات  
من نكاح ابن همام \* وثبت حرمة المصاهرة بالوطء عن الشبهة وبالزنا حتى لو طى امرأة  
يجوز حرمت عليه أمتها وابنتها وتحرم الموطوءة على أصول الواطئ وفروعه ولا يحرم  
أصولها وفروعها على ابن الواطئ وأبيه من محرمات المحيط السرخسى \* وأراد بحرمة  
المصاهرة المحرمات الا ببع حرمة المرأة على أصول الزنى وفروعه نسباً ورضاعاً وحرمة  
أصولها وفروعها على الزنى نسباً ورضاعاً كما فى الوطء الحلال ويجعل لأصول الزانى  
وفروعه أصل الزنى بها وفروعها بحسب رائق في المحرمات في النكاح \* وفى تجنب  
خواهر زاده لا يحرم على ولد الواطئ ولا على أبيه ولد الموطوءة ولا أمتها (س) وتحرم  
حليلة الابن نسباً أو سبياً وذلك فى الظهيرة أصلاً مضبوطاً قال تحرم الموطوءة على  
أصول الواطئ وفروعه ويحرم على الواطئ أصولها وفروعها وكذلك النظر الى داخل  
الفرج شهوة والممس شهوة فى الفصل السابع من نكاح التنازلية \* منكوسة  
الاب ومنكوسة الابن حرام والحرمة ثابتة بنفس العقد فيهما (٢)  
وبالعقد حرم زوجة الاب لابنه \* كذا العكس بالاجماع قالوا مقر  
وهبانية وكذا منكوسة ابن الابن وابن اليـفـت وكذلك الحسبكم فى جانب الرضاع

(١) الذى اذا أبان الذمية فترجىها مسلم  
أودى فى ساعته ذكر بعض المشايخ أنه  
يجوز ولا يساح له وطؤها حتى يستبرأ  
فى قول أبي خنيصة وفى قول صاحبيه  
نكاحها باطل حتى تنقضى ثلاث حصص  
وروى أصحاب الامالى عن أبي خنيصة أنه  
لا عدة عليها وقال شمس الاثمة السرخسى  
اختلف المشايخ فى وجوب العدة على  
الذمية فى قول أبي خنيصة قال بعضهم  
لا عدة عليها وقال بعضهم يجب العدة  
الا أنهم اضعفة لا تمنع النكاح كالاستبراء  
بين المسلمين بخلاف ما اذا كانت الذمية  
معتقة من مسلم لان تلك العدة قوية فتمنع  
النكاح من محرمات الخائصة عقب  
المسئلة المذكورة

(٢) وحرم زوجة أصله من امرأة الاب  
والجد وان علا وزوجة فرعه من امرأة  
الابن وابن الولد وان سفل وفى الطلاق  
ومن الى أن كليهما محترمان بنفس  
العقد وذال خلاف كفى التظيم كذا  
فى نكاح القهستانى

في الثاني والثالث من نكاح البرازية **اشتمل البيت على مستلتي الأولى أن المرأة بمجرد**  
**يقع الرجل عليها قبل الدخول تحرم على أولاده وان سفلوا ويدخل فيه الولد نسبا ووضعا**  
**الثانية عكس هذه وهي أنه بمجرد العقد تحرم على آباءه وان علوا ويدخل فيه هذا فرع لطيف**  
**ويقع مغلظة صورته طلق زوجته طلقتين ولها منه لبن فاعتدت ثم تزوجت بصغير فأرضعه**  
**فحرم عليه ثم تزوجت برزق آخر ودخل بها ثم طلقها فهل يعود إلى الأول بواحدة أم**  
**بثلاث فيما إذا جابأ خطأ والصواب أنها لا تعود اليه أبدا لأنها صارت حليلة أبسه من**  
**الرضا **ابن** الشخصية في النكاح **والنكاح الفاسد لا يوجب حرمة الماهرة بلائس****  
**(١) بخلاف الصحيح حيث ثبت بمجرد العقد قيل الفصل الرابع من نكاح البرازية قوله**  
**ولا بأم امرأته دخل بابتها أو لم يدخل إذا كان نكاح البنت صحيحا أما بالفاقد فلا تحرم الأم**  
**الا إذا وطئته فم تحرم ويدخل في أم امرأته جداتها من نكاح ابن عمها في المحرمات في**  
**مسائل التحليل **مطلقة الثلاث لا تحلل** زوجها الأول بالنكاح ولا بملك عين حتى تزوج**  
**بآخر ويدخل بها الثاني سواء كان الزوج الثاني بالغاً وغير بالغ مجنوناً أو غير مجنون إذا**  
**كان يجامع مثله وفي فوائد شمس الاسلام أنه معتد بعشرين سنين وإذا التقى الختانان**  
**وقارت الحشفة حلت للأول إذا باتت من زوجها الثاني وانقضت عدتها ولو خلاهما لم يمان**  
**منها زوجها الأول على الأول ولو وطئها الثاني وهي حائض أو نفساء أو هو صائم أو هي**  
**مسافرة فأنها تحلل للأول والثاني عاص في فعله ولو تزوجها الثاني نكاحا فاسدا ودخل**  
**بها أو لم يدخل فأنها لا تحلل للزوج الأول الكل في شرح الطحاوي وفيه أيضا لو كان الزوج**  
**الثاني خصباً فأنها تحلل للأول إذا كان مثله يجامع في الجنس من المحلل من الفصل**  
**التاسع من طلاق خلاصة الفتاوى **وفي الانفع والسببي المراجع في التحليل كالبالغ****  
**يعنى إذا جامعها قبل البلوغ وطلقها بعد البلوغ لأن الطلاق منه قبل البلوغ غير واقع**  
**نفاذاً في الثالث والعشرين من الطلاق **وفي فتاوى الوبري الشيخ الكبير الذي****  
**لا يقدر على الجماع لو أوج ذكره بمساعدة يده لا يجلها شرح مجمع لابن ملك في الرجعة **و****  
**ولو طالت المصلحة ثلاثاً بعد ما عادت إلى الأول من بعد زوج آخر قد كان دخل الزوج الثاني**  
**(٢) فأنكر الزوج ذلك فإنه يفرق بينهما ولو حال كمال المهران كان دخولها ونصفه لم يكن**  
**دخولها ولو طالت دخول في الزوج الثاني فأنكر الثاني ذلك جاز للأول أن يصدقها**  
**ويتزوج ولو ادعى الزوج الثاني الدخول بها فأنكرت المرأة لا تحلل بالنكاح ولا يفت**  
**إلى قوله أنه دخل بها **يشايخ في آترباب الرجعة من الطلاق **وإن كان الأول تزوجها******  
**بعد مدة ولم نقل المرأة شيئاً ثم قالت تزوجتني ومكثت في عدة انساني أو قالت مكثت**  
**تزوجت الزوج الثاني ولم يدخل بي قالوا إن كانت عالة بشرائط الحل للأول لا يقبل قولها**  
**والأول أن يمسه وان كانت جاهلة قبل قواها في فصل اقرار أحد الزوجين بالحرمة من**  
**الخاصية **سئل عن المحلل إذا أنكر الوطء وأقرت الرجعة هل تصدق وتحل للأول أم****  
**يصدق المحلل ولا تحلل للأول أجاب تصدق المرأة وتحلل للأول بعد الطلاق والعدة من**  
**الثاني من فتاوى ابن نجيم في الطلاق **لا عبرة بقول الزوج الثاني حتى لو قال لم أدخل بها****

(١) قوله حيث ثبت الخ فيه أن نكاح  
الأمهات لا يحرم البنات

(٢) قوله يفرق بينهما أي لأنه يفسد  
النكاح باقرار الزوج كذا في الخاتمة  
في اقرار أحد الزوجين بالحرمة

أد قال كان النكاح فاسداً فاذن كذبه فالمتبر فقولها بجر رائق قبيل باب الايلاء من  
الطلاق وفي الحقائق لو تزوجت المطلقة ثلاثاً نفسها بغير كفر ودخل بها لا تحل - (١)  
على ما هو المختار جامع الفتاوى ابن همام في أول باب الايلاء من النكاح وكذا  
في مجمع الفتاوى وإذا خافت المرأة ظهراً أمراً في التحليل ثم لم تنق به مالا يشتري  
به مملوكاً أمراً احتياطاً مع مثله ثم تزوجها منه فإذا دخل بها وحبها منها وتقبضه فيفسخ  
النكاح ثم تبعت به إلى بلد يساع ونظر فيه بأن العبد ليس بكفو ويمكن حله على رضا (٢)  
الولي أو أمها الأولى لهما في الفتن الخامس من الاشياء في الطلاق • لو أرادت المطلقة  
الثلاث أن تفسخ وقت التحليل فلا احتياط أن تبدأ فتقول تزوجت نفسي منك على أن  
أمرى يدي أطلق نفسي كلما أريد حتى ينقطع طمع الجمل ويستقنيه في يده في الطلاق  
تجنب في باب نكاح الرقيق • قبل لرجل ما فعلت بأمر أمركم قال جامعها تنبئها الحرمة  
ولا يصح أن قال أنه كذب وإن كانوا هازلين والاصرار ليس بشرط في الاقرار  
بحرمة المصاهرة خلاصة من الثالث فيما ثبت بحرمة المصاهرة • ولو أقر رجل أن  
هذه المرأة أمه أو أخته أو بنته من النسب ثم أراد أن يتزوجها وقال غلطت أو أوهمت  
كذا أو ظننت كذا أو سمعت كذا وصدقته بآزله أن يتزوج زينة الفتاوى في آخر  
مسائل شهود النكاح من كتاب النكاح والتفصيل في الخائبة • رجل وطئ امرأة أبيه  
حرمت على أبيه وكان على الأب كل المهران دخل بها فإن قال الابن علمت أنها على حرام  
وتعمدت فساد النكاح كان عليه الحد ولا يرجع الأب عليه بما غرم من المهران وجوب  
الحد عليه يمنع وجوب الضمان وإن لم يعلم الابن ذلك ووطئها عن شبهة لا حد عليه وتحرر  
على أبيه ويجب المهر على الأب ولا يرجع على الابن لأنه لم يتعمد الفساد ولو قبل  
امرأة أبيه عن شهوة حرمت على أبيه ويجب المهر على الأب إن كان دخل بها فإن قال  
الابن تعمدت فساد النكاح رجع الأب عليه بما غرم من المهر وإن لم يتعمد فساد لا يرجع  
في آخر باب المحرمات من الخائبة • وإن تزوج امرأة ثم طلقها قبل الدخول وتزوج بابنتها  
بجهاً بالأم بولد لائل من ستة أشهر من وقت الطلاق فنفساء قال أبو يوسف بآنت منه (٣)  
أمراته وله أن يتزوج بالأم بعد ذلك فلا يجتمع عن ذلك زعمه أن نكاح البنت كان جائزاً  
فاضحيان في مسائل النسب من النكاح • صغيرة تزوجتها الأم من رجل فطلقها وتزوج  
أختها جاز وفيه شريف زوج بنته من عبده وهي كبيرة برضاها جاز وإن كانت صغيرة لا (٤)  
في الفصل الثاني من نكاح الساتر خائبة • امرأة قبلت ابن زوجها وقالت كانت بشهوة إن  
كذبها الزوج لا يفرق بينهما وإن صدقها أنه عن شهوة وقعت الفرقة خائبة في فصل حرمة  
المصاهرة في المفتي • الشهوة من أحد الجانبين تكفي في فصل المس لبوت حرمة المصاهرة  
قبيل فصل نكاح الزوج الثاني من مجمع الفتاوى • أركب على الدابة وأزلهما وبينهما نوب  
لحين لا تتبع الحرمة وحد الشهوة أن تشتهي أن يواقعها ويميل قلبه إليها أو ألتزمك الآلة  
والاكتسار ليس بشرط في الأصح والدوام على المس ليس بشرط وتقبل الشهادة على  
الاقرار بالقبلة والمس أو ما على نفسها بشهوة واختار الامام البيهقي أنه تقبل واختار (٥)

- (١) قوله لا تحل - للأول أي إذا كان  
بإذن الولي أو كان لاولي لها كذا في  
الاشياء ع  
قوله على ما هو المختار وبه أفتى ابن نجيم  
فإن لا تحل - للأول لأنه ليس بنكاح  
صحيح على الصحيح بخط المرحوم  
(٢) قوله ثم تبعت به الخ أي فلا يظهر  
أمرها وهذا سبني على ظاهر المذهب  
من أن الكفاءة في النكاح ليست بشرط  
في الاعتقاد وأما على رواية الحسن  
المفتي بها فلا يجلها العبد لفقده الكفاءة  
لكن بشرط أن يكون لها ولي وأما إذا  
لم يكن لها ولي فيجلها لنفسها فاولا ولي  
أن يكون حراً بالغاً فأن ماله كاش شرط  
الانزال كافي البرائة كذا في البحر  
الرائق فيما تحل به المطلقة ع  
(٣) لما تفرق برآن وطه الاتهامات يحرم  
البنات ونكاح البنات يحرم الاتهامات  
من الدرر والقرور ع  
قوله وله أن يتزوج الخ أي لأن النكاح  
ظهر فاسداً والنكاح الفاسد لا يوجب  
حرمة المصاهرة بلا مبني ككلام في  
البرائة اه  
(٤) قوله جاز وله وجه أن نكاح الأم  
الصغيرة من الأنكحة الفاسدة وفيه  
كلام كذا بخط المرحوم ع  
قوله وفيه أي جامع الجوامع اه  
(٥) واختار أنه تقبل إليه أكثر محمد في  
الجامع واليه ذهب غير الإسلام على  
البيهقي وهذا لأن الشهوة مما توقف  
عليها بغيرك العضو من الذي يتحرك  
عضوه وبأثر آخر من لا يتحرك عضوه  
كذا في محرمات التجنيس والمزيد

(١) وهو موافق لما في الهداية وصحيح في  
التجنيس هذا وهو مخالف لما في البرازية  
وتحفة الفقهاء فقد اختلف التصحيح  
والاعتماد على ما في الهداية والخلاصة  
(كذا يخط المرحوم)

الامام الفضلي عظم القبول في حرمة المصاهرة من البرازية \* وهل بشرط انتشار الآلة  
(١) ذكر الامام الصرخسي أنه شرط وهكذا ذكر الامام خواهرزاده فان كان منتشر ان  
يزداد الانتشار وبه يبقى خلاصة (في الفصل الثالث من التكملة) فبأي شيء حرمة  
المصاهرة \* وأما الحرمة بدوحي الوطء اذا مسها أو قبلها عن شهوة ثبتت حرمة المصاهرة  
وان أنكر الشهوة كان القول قوله الا أن يكون ذلك مع انتشار الآلة والمباشرة عن شهوة  
بمنزلة القيلة وان مسها وعليها ثوب صفيق لا تصل حرارة المسوس وليسه الى يده لا تثبت  
حرمة المصاهرة وان كان الثوب رقيقا فصل اليه حرارة المسوس وليسه تثبت حرمة  
المصاهرة كاللومس متجردا وكذا لو مس أسفل الخلف الا اذا كان متعللا لا يجدين القدم  
ومس المرأة للرجل في الحرمة كس الرجل للمرأة ولو قبل أم امرأته تثبت الحرمة مالم  
يظهر أنه قبلها بغير شهوة وفي المس مالم يظهر أنه كان عن شهوة لا تثبت الحرمة لان تقبيل  
النساء على ما يصدقون عن شهوة والمعاينة بمنزلة التقبيل كذا ذكره في الجامع الكبير من  
محرمات النكاح \* ولو مس امرأة بشهوة فأمضى أو نظر الى فرجها فأمضى لا تثبت حرمة  
المصاهرة من المحل المزبور \* ثم النظر الى الفرج انما يثبت به حرمة المصاهرة اذا لم يصل به  
الانزال أما اذا اتصل لا يثبت ذلك ذكره الصدر الشهيد في صوم الجامع الصغير خلاصة في  
الثالث من النكاح \* وفي النظر لو قال كان عن غير شهوة القول قوله في المشتق كذا في  
الخلاصة \* ولو نظر عن شهوة الى غير الفرج من الأعضاء أو نظر الى الفرج لاعت شهوة  
لا تثبت الحرمة من محرمات النكاح في الثالث من النكاح \* وعن أبي يوسف أنه لا بد أن  
ينظر الى الفرج الداخل ولم يمتحن ذلك الا اذا كانت متكئة واختاره في الهداية وصححه  
في المعيط والذخيرة وفي النكاحية وعليه الفتوى بجبرائقي \* رجل نظر الى فرج بنته من غير  
شهوة فمضى أن يكون له يارية مثلها فوقع له الشهوة ان كانت الشهوة على البنت تثبت  
حرمة المصاهرة وان وقعت الشهوة على ماقتها لا تثبت خلاصة في الثالث من النكاح  
وكذا في النكاحية \* (م) نظر الى فرج صبية مثلها بجامع أو على العكس تثبت حرمة  
المصاهرة (نظم) صبي قبلته امرأة أبيه أو على العكس بشهوة قال رأيت رواية منومة  
عن الفقيه أبي جعفر ان كان الصبي يعقل الجامع تثبت حرمة المصاهرة والا فلا وكذا ثبت  
المرأة الصغيرة قبلت زوج أمها بشهوة أو على العكس ان كانت بنت خمس سنين لا تثبت  
حرمة المصاهرة وفي بنت التسع تثبت وكذا في بنت السبع اذا كانت ضغمة مشبهة والا فلا  
(ج) صبي مسه امرأة بشهوة فان كان ابن خمس سنين لم يكن مشبهى للنساء فلا تثبت  
حرمة المصاهرة وقال ابن مسعود أوسع تثبت حرمة المصاهرة (ط) أدخلت ذكر صبي  
(٢) في فرجها والصبي ليس من أهل الجامع تثبت (ط) قبل الجنون أم امرأته بشهوة  
أو الكران بته تعزم (ي) وبجرمة المصاهرة لا يرفع النكاح حتى لا يحمل لها الزوج  
بزوج آخر الا بعد المشاركة والوطء فيها لا يكون زنا في باب حرمة المصاهرة من الفقيه \*  
وبينوت حرمة المصاهرة وحرمة الرضاع لا يرفع النكاح حتى لا تملك المرأة الزوج بزوج  
آخر الا بعد المشاركة وان مضى عليه سنون والوطء فيه لا يكون زنا اشتبه عليه أولا

(٢) قوله ثبت أي لان المرأة تجسد  
بذلك لذة الوفاق تجنيس ع  
وهذا مخالف لما في مختارات التوازل  
من انه لا يثبت به التعزيم والتحليل  
فلما نأمل عند الفتوى وما في التجنيس  
موافق لما في الفقيه كذا يخط  
المرحوم ع  
قوله المتاركة وهي أن يقول الزوج تركتك  
أو تركتها وخليت سيدك أو سيدتها  
في البرازية ع



وفي النكاح الفاسد يجوز لها التزوج بزواج آخر قبل التفريق وكذلك لا تثبت به حرمة المصاهرة قبل الدخول في الثالث من نكاح البرازية \* ذكر محمد في نكاح الاصل أن النكاح لا يرتفع بحرمة المصاهرة والرضاع بل يفسد حتى لو وطئها الزوج قبل التفريق لا يجب عليه الحد واشتبه عليه أولم يشته به عليه في التاسع عشر من نكاح الذخيرة البرهانية \* المختار في حد المشتهة أن تكون بنت تسع وقال صاحب المحيط ولا يفتي في بنت سبع أو ثمان بالحرمه الا اذا بالغ السائل وقال انها عليه ضغمة فينتدب في الحرمة قبيل الفصل الرابع من نكاح البرازية \* قال الفقيه أبو الليث ما دون تسع سنين لا تكون مشتهة وعليه الفتوى من محرمات الخمانية \* (في نكاح الرقيق) \* رجل أراد أن يزوجه جاريته بعد الوطء فلا فصل أن يستبرأ بحبضة ثم يزوجهما وكذا اذا أراد أن يبيع جاريته فان تزوج الجارية قبل الاستبراء جاز النكاح ويستحب للزوج أن لا يطأها حتى تحيض حبضة وقال محمد لا يحل للزوج أن يطأها قبل الاستبراء وكذا اذا تزوج المدبرة وأتم الولد قبيل كتاب الاجازات من الخمانية (١) \* اذا أراد الرجل أن يزوجه أتم ولده فيفتي أن يستبرأ بحبضة ثم يزوجهما فان تزوجهما قبل أن يستبرأ جاز النكاح ولو أتمتهما ثم تزوجهما لا يجوز النكاح حتى تنقضي عدتها بثلاث حبض فان تزوجهما قبل الاعتاق فولدت ولدا من الزوج فالولد يكون بمنزلة الأم يعتق بموت المولى من جميع المال في استيلاء الخمانية \* اذا تزوج أمته من عبده لأمهر لها عليه واختلاف المشايخ في تخريج المسئلة قال بعضهم لا يجب المهر أصلا وقال بعضهم يجب ثم يسقط كذا في المحيط من نكاح جمع القساوي (٢) \* أتم ولد تزوجت بغير إذن مولاهم أعتقه مولاها أو مات عنها ان لم يدخل بها الزوج قبل العتق لم يميز النكاح وان دخل بها جاز (٣) في الفصل العاشر من نكاح العبد والامة من الخلاصة \* ولورأى قسه بزوج فسكت ولم يمه لا يصير اذا ناله في النكاح في القواعد الثانية عشر من الاشياء \* نكح عبد بلا إذن فعققت نفذ النكاح وكذا الوبايع وأجازته المشتري كذا في النهاية وكذا الامة اذا تزوجت نفسها بلا إذن مولاهم ثم عتقت نفذ نكاحها لانها من أهل العباد وامتناع النفوذ لحق المولى وقد زال بلا خيارها لان النكاح نفذ بعد العتق وبعد النفوذ لم يرد عليها ما لم يوجده سبب الخيار فلا يثبت كالأول تزوجت بعد العتق در في باب نكاح الرقيق \* وانما يثبت لها خيار العتق لو تزوجهما مولاها أو تزوجت باذنه أو أتمت لو تزوجت بلاذنه فلا خيار لها جامع القصول في الخامس والعشرين \* اذا تزوجت الامة نفسها بغير إذن مولاهم أعتقها المولى نفذ النكاح وفي الكافي وضع النكاح ويجب مهر واحد ان لم يكن الزوج دخل بها قبل العتق ويكون لها وان كان الزوج قد دخل بها قبل العتق فالقياس أن يجب مهران مهر للمولى بالدخول بشبهة النكاح قبيل العتق ومهر لها بنفوذ النكاح عليها بعد العتق وفي الاستحسان لا يجب الا مهر واحد ويكون للمولى في الثامن عشر من نكاح النازيات \* تزوج العبد بلا إذن فطلقة ثلاثا ثم أذن له السيد فجده عليها جاز بلا كراهة عند أبي حنيفة ومحمد ومع الكراهة عند أبي يوسف في نكاح الرقيق من فسخ القدير

(١) وقال محمد أحب الي أن لا يطأها حتى يستبرأ بحبضة كذا في أحكام الناطق في أحكام العباد والاماء بعد مسئلة زيدك ازاد من قول عمرو فوت اولد قسه زوجه سي هند مهرين المدقة نكحه تركه سندن حصه المغة قادر اولوروى الجواب نه مهر الورنه ميراث الورله زيدك در عبدك مهرى رقبه سنه متعلقه در ابو السعود

(ترجمة)

مات عمرو وهو عبد زيد عن زوجته هند فهل بعد ما تأخذ مهرها تأخذ أيضا نصيبها من تركته فالجواب أنها لا تأخذ مهرها ولا تنسحق ميراثا لان العبد وما ملك يده لسيده والمهر متعلق برقبته أبو السعود

(٢) ولو تزوج الرجل أمته من عبده يجوز ويجب المهر ثم يسقط ونفقها على المولى خلاصة في العاشر من النكاح وكذا في البرازية

(٣) ان أتم الولد اذا أعتقت قبل وطء الزوج بطل نكاحها لوجوب العتقة من المولى فهستان في نكاح القن من النكاح

قال لا تزوج هذه فانه سحره فتزوجها واستولدها فاذا هي أمة ضمن قيمة الاولاد ويرجع  
 بها على الغار ولو غرت له الامة بغير اذن مولاهما يرجع عليها بعد العتق وبان المولى يرجع  
 عليه الحال في باب ما يوجب المهر من نكاح منية المفق قبيلا الطلاق ولو كان الخبر عن  
 حرية الجارية رجلا أجنبيا الا ان الرجل الخبر لم يزوجه اياه بل الزوج تزوجه بنفسه على  
 انها سحره فالزوج لا يرجع على الخبر بقيمة الولد ولكن يرجع على الجارية اذا اعتقت  
 وان كان الرجل الخبر تزوجهامنه على أنها سحره فالزوج يرجع بقيمة الولد على الخبر الحال  
 في الثاني عشر من نكاح التاتارية المغرور انما يكون ولده سحره اذا تزوجهما على أنها سحره  
 أما اذا أخبرته هي أو غيرها بانها سحره فتزوجها فولدت منه فهي ولدها ولو لاها لان ولد الامة  
 رقيق الا ان يثبت الغرور في العقد من دعوى القاعدية رجل تزوج أمة الغيرة على أن كل  
 ولد تلده فهو سحره صحيح النكاح والشرط لانه لو لم يكن الشرط تكون الاولاد رقيقا فكان  
 الشرط مفيدا في فصل النكاح على الشرط من الثانية اذا تزوج عبد جارية أمة فتزوجها  
 على أنها سحره فولدت ولدا فالولد عبد عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد سحره بالقيمة  
 كالمغرور السحر في نكاح الرقيق من فتح القدير وفي المصطزق أحد الشريكين الجارية  
 المشتركة تدون رضا صاحبه ودخل بها الزوج ثم رد الاثر النكاح فلم يزوج الاقل من  
 نصف مهر المثل ومن نصف المسمى لانه راض بالمسمى ورضاه معتبر في حقه ولا تخلف  
 مهر المثل بالغاما بلغ لانه لم يرض بطلاق شيء من حقه وان لم يدخل بها الزوج حتى رد الاثر  
 النكاح فلا مهر لواحد منهما ما خلا به الزوج أو لم يخل بها وهذا لان الخلوة انما تعتبر  
 في النكاح الصحيح وهذا النكاح لم يصح من نكاح المضمرات (١) وما يجب للامة والمذبرة  
 وأتم الولد من المهر ينكح أو يدخل عن شبهة يكون للمولى ومهر المكتوبة ومعتقة  
 البعض يكون لها للمولى اذا وجب المهر على العبد ينكح باذن المولى يساع فيه  
 وما يجب على المكتوبة والمذبر يسعيان في ذلك وما يجب على العبد بخير اذن المولى من  
 ذلك يتخذ به بعد العتق في نكاح المالك من الثانية (٢) باع عبده بعد ما تزوجه  
 امرأة فالمرأة في رقبته يدور معه أينما دار هو الصحيح كدبن الاستلا (٣) (جمع بن) المهر  
 في الثمن قنية قيمته على نكاح العبد والاماء رجل تزوج غلامه ثم أراد أن يبيعه ولم  
 ترض المرأة أن لم يكن على العبد مهر للمولى أن يبيعه بدون رضاها وان كان عليه المهر  
 ليس له أن يبيعه بدون اذن المرأة وهذا كما قلنا في العبد المأذون المديون اذا باع بدون رضا  
 الغرماء ولو أراد الغريم الفسخ فله ذلك كذلك ههنا اذا كان عليه المهر لان المهر دين  
 جواهر الفتاوى في الباب الاول من النكاح وذكر الحاكم في الكافي أن العبد المأذون  
 المديون للغريم منع المولى من استخدامه ورهنه واجارته والسفريه اذا كان الدين حالا  
 وان كان مؤجلا فله ذلك قبل حلوله انتهى ومتن شاء ثبوت هذه الاحكام أيضا في العبد  
 المأذون المديون بمهر امرأته فان كان المهر حالا لا يجوز للمولى والاجاز بمجرد اتي في نكاح  
 الرقيق في شرح قوله ولو نسكح عبدا باذنه رجل قال تزوجت هذه وهي أمة معروفة قال  
 محمد لا يكون ذلك اقرارا بالعتق والنكاح باطل من مهر الخاتنة (في نكاح الكافر) •

(١) المهر اذا كان بين رجلين لا يزوجه  
 أحدهما كذا في الخاتنة في الاولياء •

ولا يصح تزوج الكافر مطلقا مسلمة ولو وقع عوقب وعوقبت أيضا ان كانت عالمة بحاله  
والساعي بينهما أيضا امرأة أو رجلا ولا يصير به نافضا لعهد ان كان ذميا فلا يقتل خلافا  
لما لك في نكاح أهل الشرك من ابن الهمام \* ويكره للمسلم أن يتزوج كاتبة في دار  
الحرب ولا بأس له بأن يتناول من ذبائح أهل الكتاب منهم وذلك منقول عن علي رضي الله  
تعالى عنه ثم كراهية هذا النكاح بمعنى كراهية التوطن فيهم أو مخافة أن يبقى له نسل في دار  
الحرب أو ما فيه من تعريض ولده لارق إذا سبيت والولد في بطنها وذلك لا يوجد في الذبائح  
في باب نكاح أهل الحرب من سير المبسوط للسرخسي \* الذميمة إذا زوجت نفسها رجلا  
لم يكن لوليها حق الفسخ إلا أن يكون أمرا ظاهرا بأن زوجت بنت ملكهم أو جبرهم  
نفسها ككاسا أو دباغهم أو نقصت من مهرها نقصا فاحشا كان لا وليا لها أن يبطال يوم  
بالتبليغ إلى تمام مهر المثل أو بالفسخ في الكفارة من الخيانة \* إذا طلق الذي أمر أنه  
ثلاثا أو سألها ثم أقام عليها فرافعه إلى السلطان فالقاضى يفرق بينهما بالاتفاق بخلاف  
نكاح المحارم على قول أبي حنيفة فإنه لا يفرق بينهما برافعة أحدهما وأما إذا تزوجها  
بعد الطلاق الثلاث برضاها قبل التزوج بزواج آخر لآل هذا ونكاح المحارم في جميع  
التفريعات على السواء هكذا ذكر في الأصل \* وفي القدوري إذا طلق امرأته ثلاثا  
أو سألها ثم أقام عليها فإنه يفرق بينهما وإن لم يترافعا قوله وإن لم يترافعا يعتزل ترك المرافعة  
منهما ويحتل ترك المرافعة من أحدهما في العشرين من نكاح المحيط البرهاني في النوع  
الاول \* (في المهر) \* خطبت بنت رجل وبعث إليها شيئا ولم يتزوجها أبوها فباعته للمهر  
يسترد أي عينه فأنما وان تغير بالاستعمال أو قيمته هالكا وكذا كل ما يبعث هدية وهو قائم  
دون الهالك والمستهلك لأن فيه معنى الهبة دور في المهر \* رجل بعث إلى امرأته متاعا  
وبعث أبو المرأة إلى الزوج متاعا أيضا ثم قال الزوج الذي بعثته كان صدقا كان (١)  
القول قوله فيه مع عينه فان حلف فان كان المتاع قائما كان للمرأة أن ترد المتاع لأنها لم  
ترض بكونه مهر أو ترجع على الزوج بما بقي من المهر وان كان المتاع هالكا كان شيئا  
مثليا ردت على الزوج مثل ذلك وان لم يكن مثليا لا ترجع على الزوج بما بقي من المهر وأما  
الذي بعث أبو المرأة ان كان هالكا لا يرجع على الزوج بشئ وان كان قائما وكان الأب  
بعث ذلك من مال نفسه له أن يسترده من الزوج لأنه هبة من غير ذي الرحم المحرم فكان له  
أن يرجع وان بعث الأب ذلك من مال الابنة البالغة برضاها فلا رجوع فيه لأنه هبة من  
المرأة وأحد الزوجين إذا وهب من المال الابنة البالغة برضاها فلا رجوع فيه لأنه هبة من  
جس المرأة نفسها بالمهر \* رجل تزوج امرأة وبعث إليها هدايا وهوضت المرأة ذلك  
عوضا وزفت إليه ثم قال كنت بعثت ذلك عارية وأراد أن يسترده وأرادت المرأة  
استرداد العوض أيضا قالوا القول للزوج في متاعه لأنه أنكر التملك (٢) وللمرأة أن  
تسترد ما بعثت لأنها تزعم أنها بعثت عوضا للهبة فإذا لم يكن ذلك هبة لم يكن ذلك عوضا  
فكان لكل واحد منهما ما أن يسترد متاعه وقال أبو بكر الاسكافي ان صرحت حين بعثت أنه  
عوض فكذلك وان لم تصرح بذلك لستم أحسبت وثوت أن يكون عوضا كان ذلك هبة منها

(١) وقيل المصنف بكونه أذاعه مهر فأنه  
لو أذعت أنه من المهر وقال هو وديعة  
فان كان من جنس المهر فالقول قولها  
وان كان من خلافه فالقول قوله كذا  
في مهر الجبر في شرح قوله ومن بعث إلى  
امرأته شيئا

(٢) فالمرأة استهلك المرأة ما بعث الزوج  
إليها فأنكر الهبة وطالب الضمان ينبغي  
أن يكون له ذلك لأنه لما جعل القول  
قوله في أنه عارية وحلف على ذلك ثبت  
أن المتاع عارية في يدها ومن استهلك  
العارية ضمنها كذا في فصول  
الاستروتن من اواخر السابيع عشر  
ملخصا وكذا في الفصولين

وطلت بينها في فصل في حبس المرأة نفسها بالمهر من الخيانة \* اتخذ زوجها ثيابا ولبسها  
حتى تحزقت ثم قال كانت من المهر وقالت من النفقة أعني كسوتها الواجبة عليه فالقول  
لها قيل فما الفرق بينه وبين ما إذا كان الثوب قائما حيث يكون القول ثم له قلنا الفرق  
أن في القائم اتفقا على أصل التملك واختلفا في صفته والقول قول المالك لأنه أعرف  
بجهة التملك بخلاف الهالك فإنه يدعى سقوط بعض المهر والمرأة تشكر ذلك قبل لم يجعل  
هذا اختلافا في جهة التملك أيضا كالقائم قلنا بالهـ لـ لا يخرج عن الملوكية والاختلاف  
في أصل الملك أو في جهته ولا ملك في حال هلاكه فيكون اختلافا في ضمان الهالك وبدله  
فالقول لمن يشكر البذل والضمان في أول الثاني عشر من نكاح البزاية \* خطب بنت  
غيره فقال ان شئت المهر الى شهر رزق حبسها وجعل يهدى اليها الهدايا فصحت المدقة ولم ينقد  
ولم يزوجه له أن يسترد ما دفعه على وجهه المهر فأثما وهالكا وبالقائم من الهدية يرجع  
لأب الهالك والمستملك مثليا أو قيميا لأنه هبة الاخ أبي أن يزوجه الاخت إلا أن يدفع اليه  
كذا دفعه له أن يأخذ منه فائدا وهالكا لأنه رشوة وعلى قياس هذا يرجع بالهدية  
أيضا في المسئلة المتقدمة إذا علم من حاله أنه لا يزوجه الا بالهدية والا لا من المحل المزبور \*  
مادفع من ولي المرأة من مال يقال له أغراق وقفتا نطق فله أن يرجع عليهم ولو دفع الى  
أجنبي لا يجوز له الرجوع لأنه كان اجراه بقابله سعيه المراد من الاجنبى هو الذي  
لا يقدر على المنع أما إذا قدر كان حكمه حكم الاولياء جامع الفتاوى في المهر \* رجل  
خطب امرأة وهي تسكن في بيت أختها وزوج أختها لا يرزى بنكاح هذا الرجل إلا أن يدفع  
اليه دراهم فدفعت الخاطب اليه دراهم وتزوجها كان للزوج أن يسترد ما دفع اليه لأنه رشوة  
وعلى هذا الأب والاخ والعلم والخل وابن العم وغيرهم إذا أبا أن تزوجوا إلا بهديهم  
أو زوج شأمن نقد وحيوان وغيره فأعطاهم ذلك وزوجوه كان له أن يسترد ذلك منهم إن كان  
فائدا وبأخذ قيمته إن كان هالكا لأنه رشوة في فصل في حبس المرأة نفسها من الخيانة \*  
رجل وكل رجلان بأن يزوجه فلاة بألف فزوجها بألفين ولم يعلم بها حتى دشلت بها أن أباز  
يجب المسمى وإن رده يجب الاقل من المسمى ومن مهر المثل (١) خلاصة في الوكالة من  
كتاب النكاح \* وان اختلفا في حال الحياة في قدر المهر بعد الدشول قبل الطلاق أو بعده  
حكم مهر المثل فمن كان من جهته كان القول له مع عينه وإن لم يكن من جهة أحد بأن كان  
بين الدعوى بينهما فادفع على مهر المثل وهذا قول أبي حنيفة ومحمد على تخريج الرازي وعلى  
تخريج الكرخي أيضا لقان في الفصول كأنها وبحكم مهر المثل من مهر ابن الهمام \*  
اختلفا في المهر ففي أصله يجب مهر المثل يعني قال أحد الزوجين لم يسم مهر وقال الآخر  
قد سمى فان أقام البينة قبلت والا يستخلف المنكر فان نكل ثبت دعوى التسمية وان حلف  
يجب مهر المثل وفي قدره أي أن كان اختلافا في قدره فادعى أنه تزوجها بألف وادعت  
أنه تزوجها بألفين حكم مهر المثل فيثبت ان قام النكاح فالقول لمن شهد له مهر المثل بينه  
أي أن كان مهر المثل مساويا لما يدعيه الزوج أو أقل منه فالقول له مع عينه وإن كان مساويا  
لما تدعيه المرأة أو أكثر منه فالقول لها مع عينها وأي برهن قبل أو شهد مهر المثل

(١) يعني يطل النكاح بالرد ويجب  
الاقل منهما حد

(١) أرلها لان المرأة تدعى الزيادة فان أقامت بينة قبلت وان أقامها الزوج قبلت أيضا لان البينة تقبل لرد العين كما اذا أقام المودع بينة على رد الوديعة الى المالك تقبل وان برهنا فبينة من لا يشهد له (٢) أي تقبل بينتها ان شهد مهر المثل له وبينته ان شهد لها (٣) لان البينات شرعت لاثبات خلاف الظاهر واليمين لابقاء الاصل والاصل في النكاح كونه بمهر المثل فلوا دعي خلافة فبينته أولى (٤) وان كان مهر المثل بينهما متحالفان حلما أو برهنا قضى به أي بمهر المثل وان برهن أحدهما قبل برهانه درر في المهر \* وموت أحدهما كحياتها حكم بعدم موتهما في الاختلاف في القدر القول لورثته وفي أصله القول منكر التسمية عنده (٥) وعندهما قضى بمهر المثل (٦) وبه يفتى من المحل المزبور ملخصا \* ولن ماتا جدها واختلف ورثتهما في قدر التسمية قال أبو حنيفة القول قول ورثة الزوج قلى أو كثر وقال أبو يوسف القول قول ورثة الزوج الا أن يأتوا بشئ مستنكر وقال محمد يحكم بمهر المثل وان وقع الاختلاف بين ورثتهما في أصل التسمية كان القول قول منكر التسمية ولا يقضى له بأشئ في قول أبي حنيفة وقال لا يقضى بمهر المثل قالوا والفتوى على قولهما في فصل في اختلاف الزوجين في المهر من نكاح الحليانة (٧) \* ماتت عن زوجة فادعت المرأة المهر على ورثته ان ادعت قدر مهر المثل أو ادعت اقرار الورثة بذلك صح وكفى النكاح شاهدا ولا حاجة لها الى الاثبات وان كان في الورثة أولاد صغار فلها أن تأخذ مهر المثل من التركة وان ادعت الورثة ابراء أو استيفاء فلا بد من البينة لهم وعليها اليمين اذا وسأق ان شاء الله تعالى ما هو المختار في حق اليمين وقال الفقيه ان كان الزوج ينفى بها (٨) يمنع من مقدار مهر المثل قدر ما جرت العادة بالتجبل والقول للورثة فيه (٩) لان النكاح وان كان شاهدا على المهر لكن العرف ان دخل شاهد على قبض بعضه فيعمل بهما لكن اذا صرحت بعدم قبض شئ فالقول لها لان النكاح محكم في الوجوب والموت والدخول محكمان في التقرر والبناء بهما غير محكم في القبض لان القبض قد يخلف عنه فرج باعتضاد الانكار وفيه نظر توقف عليه وذكر في المعنى تزوجه عند شاهدين على مقدار ومضت عليها وعليه سنون وولدت أولاد انهم مات الزوج وطلبت من الشهود أداء الشهادة على ذلك المقدار استحسن المشايخ عدم أداء الشهادة لاحتمال سقوط كله أو بعضه بالبراء أو بالخط وبه أفتى برهان الاثمة ثم رجع وأفتى بجواب الكتاب كما هو الحكم في سائر الديون وعليه الفتوى فمن هذا يعلم الحكم في المسئلة الاولى لان قبض البعض يحتمل وكذا البراءة لا يعارض الحكمات في الثاني عشر من نكاح البزازية \* المهر لا يكون الا من مال متقوم وان سمى مالا مجهول الجنس بان تزوج امرأة على دابة أو ثوب كان لها مهر المثل بالغ ما بلغ لان التسمية لم تنص وكذا لو تزوجه على دار ولم يبين موضع الدار ولو تزوج امرأة على عبد أو ثوب هروى صح التسمية لانه حكم جنسه وان جهل نوعه ولها الوسط من ذلك ولا يجب مهر المثل والزوج بالخيار ان شاء أعطاها الوسط من ذلك وان شاء أعطاها قيمة الوسط ولو تزوجه على كتر حنطة ولم يصف كان له الخيار ان شاء أعطاها كرا ووسطا وان شاء أعطاها قيمة الوسط وروى الحسن عن أبي حنيفة أن عليه الوسط بعينه ولو وصف

(١) بأن كان مساويا لما بدعه أو أقل منه  
(٢) ويخالفه ما في الوجيز في باب الدعوى والبينة من النكاح قال محمد أقام البينة أنه تزوج بأنت وأقامت أنه تزوجه على ألفتين فالمهر ألف  
(٣) بأن كان مساويا لما بدعه أو أكثره  
(٤) وان كان لا يشهد لكل منهما بأن كان بينهما فالصحيح التهاثر ويجب مهر المثل بحجرائتي في شرح قوله وان اختلاف في قدر المهر ملخصا  
(٥) ولا يقضى بشئ الا أن تقوم بينة على مهر مسمى اذا حكم بمهر المثل عنده درر  
(٦) قوله قضى بمهر المثل أي كافي حال الحلية درر  
(٧) وان وقع الاختلاف بينهما بعد الطلاق فان كان قد دخل بها فهو كافي حال قيام النكاح كذا في المحيط البرهاني في الاختلاف بين الزوجين في ١٣ من النكاح وفي ابن الهمام كأمتر وان كان لم يدخل بها فهو كافي المتون من خطه رحمه الله  
(٨) قوله بنى بها يقال بنى فلان يتاوين على أهل بناء فيهما أي زفها والعاقبة تقول بنى بأهله وهو خطأ وكان الاصل فيه أن الداخل بأهله يضرب عليه اقبية ليلة دخوله بها فقبيل لكل داخل بأهله بان صحاح جوهرى  
(٩) فان ادعت على ورثته مهرها تصدق على مهر مثلها كذا في جامع الفصولين في ١٤ منه

الكثر فقال وسطا أورد يا كان عليه تسليم السكر ولوترزوج على ثوب موصوف خبر الزوج  
في ظاهر الرواية ان شاء أعطاهما ثوباً من ذلك النوع وان شاء أعطاهما القيمة في أول مهر  
الخاتمة \* وأما اذ اثن النوع ولم يبين الصفة كما اذا تزوجها على عبد أو أمة أو جمل أو بقرة  
أو نحوها أو ثوب هروي تصح التسمية ولها الوسط من ذلك من تكاح بيان الرواية شرح  
الوقاية في باب المهر (١) \* أو على ثوب موصوف في الذمة فأثب بغيره أجبرها على القبول  
تبدل الثوب لانه لوترزوجها على مثلي وبين وصفه فأثب بغيره لا تجبر على قبولها اتفاقاً وقد  
يكون موصوفاً لانه لوترزوجها على ثوب مطلق فلها مهر المثل اختلافاً وقيد بكونه في الذمة  
لانه لوترزوجها على ثوب بعينه ثم أثب بغيره فأثب بالاختيار اتفاقاً وقيد باتيان القيمة لانه لو أثن  
بالثوب الموصوف أجبرت على قبوله اتفاقاً ويحكم به أي أبو يوسف وجه الله تعالى بالثوب  
الموصوف ان أجل (٢) أي ان ذكر أجل لان الثوب الموصوف انما يكون ديشان كان  
مؤجلاً وعدم الاجبار على قبول قيمته مروى عن أبي حنيفة وهو الاصح لان ثبوته في الذمة  
صحيح وقيمه مختلف عنه فنع القدرة على الاصل لا يصار الى الخلف شرح مجمع لابن مطلق \*  
رجل تزوج امرأة على عشرة دراهم وثوب ولم يصف الثوب كان لها عشرة دراهم ولو طلقها  
قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم الا أن تكون متعتاً أكثر فيكون لها ذلك من مهر  
الخاتمة \* ولوترزوج امرأة على الدراهم الكاملة فان كانت قيمتها عشرة دراهم لم يكن لها  
الا ذلك وان كانت قيمتها دون العشرة يكمل لها العشرة كالوترزوج امرأة على ثوب قيمته  
خسة كان لها الثوب وخسة أخرى وان تزوجها على الدراهم الرائجة فكسدت قال  
بعضهم عليه مهر مثلها وقال الققية أبو جعفر له القيمة الدراهم من الذهب والفضة قليل  
الكساد وهو الصحيح لان التكاح اذا أوجب المسمى وقت العقد لا ينقلب موجباً لمهر  
المثل كالوترزوج امرأة على عبد أو ثوب فهذه ذلك قبل القبض كان لها قيمة الثوب  
أو العبد ولا يصار الى مهر المثل في المصروف من يوع الخاتمة \* ولوترزوج على خدمة  
حر أو حرة ورضى بذلك الحز كان لها عين الخدمة خزانة المقتين (٣) \* رجل تزوج ابنته  
من رجل على أن يبرئ الزوج الاب من دينه الذي له عليه أو تزوجت الانثى نفسها على أن  
يبرئ الزوج أباهما من دينه وهو كذا فالبراءة جائزة ولها مهر مثلها وكذا لو قالت على أن تبرئه  
ولك مهرى من مهر الخاتمة \* ولوترزوج امرأة على أن يهب الزوج لايها ألف درهم  
كان لها مهر المثل وهب لايها ألفاً ولم يهب فان وهب كل له أن يرجع في الهبة ولوترزوج  
امرأة على أن يهب لايها ألف درهم فالألف مهرها فان طلقها قبل الدخول بها وقد  
دفع الألف الى الأب رجح عليها نصف الألف وهي الواهبة من المحلل المزور \* ومهر  
مثلها مهر مثلها من قوم أيها وقت العقد سواها لا وما لا وعقلا وديناً وبلداً وعصراً وبكارة  
وشيابة فان لم يوجد منهم فن الجانب لامهر أمها أو خالتها الا اذا كانت من قوم أيها وقاية  
في المهر (٤) \* وفي المتيقن يشترط أن يكون الخيرة مهر المتسل رجلين أو رجلاً وامرأتين  
ويشترط لفظ الشهادة فان لم يوجد على ذلك شهود عدول فالقول قول الزوج مع يمينه كذا  
في غابة البيان بيان الرواية شرح الوقاية في المهر \* ومهر مثل الامه على قدر الرغبة فيها

(١) ولوترزوجها على فرس فالواجب  
الوسط أو قيمته وكذا الحكم في وجوب  
الوسط في كل حيوان ذكره فيه دون  
نوعه وانما يجبر الزوج بين دفع المسمى وبين  
دفع قيمته وأيهما أذى تجبر المرأة على  
قبوله لان الوسط لا يعرف الا بالقيمة  
فصارت أصلاً أيضاً والعين أصل تسميته  
فيميل الى أيهما شاء كذا في منح القفاور  
في المهر \*  
التياب تثبت في الذمة في التكاح والسلم  
في اقرار الدرر \*  
(٢) وأما في ديارنا فلا يحكم بالثوب وان  
وصف بل يجبر الزوج لانه لا يذكر الاجل  
عادة كذا يجتهد المرحوم  
(٣) وأما التزوج على خدمة الزوج للمرأة  
فلا يجوز ذكره المتون وأما التزوج على  
رعي غنمها فيجوز ذكره في بيان الرواية  
منه من خطه  
ولوترزوجها وهو حر على أن يجدها مائة  
كان لها مهر مثلها خزانة المضيق من المحل  
المزور \*  
(٤) وقيل هو مقدار أجرة الوطء لو كان  
الزناحلاً لا دور

وعن الاوزاعي \* ثلث قيمتها بجميع الفتاوى نقلا عن الملقط لصدر الاسلام \* العقر اذا  
 ذكر في المهر اذ به مهر المثل واذا ذكر في الاماء فهو عشر قيمتها ان كانت بكر او ان كانت  
 ثيبا نصف عشر قيمتها كذا ذكره السرخسي \* حادى في باب الاستبلاذ \* (الحقة) وروى  
 عن أبي حنيفة قال تفسير العقر هو ما يتزوج به مثلها وعليه الفتوى \* منتخب تاتارخانية \*  
 ولا يجب المهر في النكاح الفاسد الا بالجماعة في القبل وحينئذ يجب الاقل من مهر المثل  
 ومن المسمى ان سعى والا يجب مهر المثل بالقام بلوغ كذا في النكاح الفاسد من  
 زينة الفتاوى \* اذا اشترى جارية ووطئ امرأته استحققت كان عليه مهر واحد لان  
 الوطئات كانت بناء على حب واحد وهو المثل من حيث الظاهر وان استحق نصفها كان  
 عليه نصف مهر المستحق وفي الجارية بين رجلين اذا وطئ أحدهما امرأته كان عليه لكل  
 وطء نصف مهر فيما يتكرر بالوطء من أو آخر مهر الخبانية \* ولو تكرر الوطء بشبهة  
 واحدة فإن كانت شبهة ملك لم يجب الا مهر واحد لان الثاني صادق ملكه وان كانت شبهة  
 اشتباه وجب لكل وطء مهر لان كل وطء صادق ملك الغير فالاول كوطء جارية ابنه  
 أو مكاتبه والمكسوة فاسدا والثاني وطء أحد النحر يكن الجارية المشتركة ولو وطئ  
 مكاتبه مشتركة امرأته اتحد ونصفه لها وتعدد في نصيب شريكه والكل لها ولا يتعدد  
 في الجارية المستحقة كذا في الظهيرية في القاعدة الشامنة من الاشياء \* اذا وطئ  
 الرجل جارية امرأته امرأته يجب لكل وطء مهر لان لكل وطء شبهة اشتباه من نكاح  
 الواقعات الحسامية \* اذا وطئ جارية بكر الانسان ولم يجب المهر ينظر الى العقر وتقصان  
 البكارة فيجب الاكثر منهما من أو آخر حدود البرازية \* لو تزوج امرأة على عبد ولم  
 يعلم العبد البهاق استحق قائمها ترجع عليه بقيمة العبد لا بقيمة البضع في باب العتق على  
 جعل من الكافي \* فرق محمد بن ابي جارة ومهر فان المهر لو استحق يرجع بقيته على  
 الرجل قيل السابع عشر من الفصولين \* وذكر الحسن بن زياد عن أبي حنيفة في كتاب  
 الاختلاف اذا تزوج امرأة على عبد وهي لا تعلم حاله فاذا هو حر فلها قيمته وان كانت  
 تعلم أنه رقيقا لمهر مثلها وان كان مديرا أو مكاتباً أو أم ولد وهي تعلم ذلك أول تعلم أو كان  
 مشكلا وقت العدة فلها قيمته في السابع عشر من نكاح التاتارخانية \*  
 وفي الذخيرة اشترت زوجة لم يبق النكاح ويسقط المهر كن دابن عبد الله اشترى امراة المولى  
 لا يستوجب على عبده مدينا ابتداء وبقائه للثنا في معراج الدواية في شرح قوله  
 ولا يتزوج المولى أمته الخ \* تزوجها على أنها بكر فاذا هي ثيب يجب كل المهر رجلا  
 لامرأها على الفساح بأن زالت بوثبة وان تزوجها بأزيد من مهر مثلها على أنها بكر فاذا  
 هي غير بكر لا تجب الزيادة والتوفيق واضح للمأكل وان أعطاها زيادة على المجل على أنها  
 بكر فاذا هي ليست بكر قبل رد الزيادة وعلى قياس مختار مشايخ بخاري فيما اذا أعطاها  
 المال الكثير بجهة المجل على أن يزوجها بزوجها العظيم ولم يفعلوا رجوع بما زاد على مجمل  
 مثلها وكذا أفق أئمة خوارزم يفتي أن يرجع بالزيادة ولكن صرح في فوائد الامام ظهير  
 الدين أنه لا يرجع في كلتا المورتين في الثاني عشر من نكاح البرازية (١) \* رجل تزوج

قوله ولم يجب المهر الظاهر ولم يجب الحد  
 وفي القيمة دفع ولم يجب الحد وهو الظاهر  
 لان العقر هو مهر المثل  
 قوله ولكن صرح الخ وهو الاصح اذا المال  
 في باب النكاح ليس بفرض أصلي كذا  
 في الفصل العشرين من الفصولين من  
 محركات حسي  
 (١) تزوج امرأة على أنها بكر فدخل  
 بها فوجدها غير بكر فالمرء واجب عليه  
 بكراهة لان البكارة لا تصير مستحقة بالنكاح  
 كذا في جميع الفتاوى نقلا عن الواقعات  
 لصدر الشهيد في المهر من النكاح  
 ولو تزوجها بأزيد من مهر مثلها على أنها  
 بكر فاذا هي ثيب لا تجب الزيادة كذا في  
 باب في المهر من الفتية



امرأة على أنه ان أقام بها بهذه البلد فمهرها ألف درهم وان أخرجهما عنها فمهرها ألفان  
فالشروط الأول صحيح والثاني فاسد حتى أنه يجب الألف على تقدير الإقامة بها ويجب مهر  
المثل على تقدير الإخراج عنها لا يزاد على ألفين لرضاها بقدر الألفين ولا ينقص عن الألف  
لرضاها بقدر الألف وعلى قولهما الشرطان جائزان في المهر من نكاح فوائدها الظهيرة  
\* وفي عرف ديارنا ليس للمرأة أن تنزع نفسها من زوجها حتى تستوفي جميع المهر لأن  
في عرفنا البعض مجمل والبعض مؤجل والمجمل يسمى دست بيمان والمؤجل يسمى  
كايين كردن والمعروف كالمشروط ذخيرة الفتاوى \* وفي الفتاوى رجل تزوج امرأة  
على مهر معلوم وأرادت أن تنزع نفسها من الزوج حتى تستوفي جميع المهر ليس لها ذلك  
في عرفنا ولو كان ينظر إلى المسمى وإلى المرأة أن كان مثل هذه المرأة ومثل هذا المسمى  
كم يكون منه مجمل وكما يكون منه مؤجل في العرف فيقضى بالعرف ويسعى هذا بالفارسية  
دست بيمان كذا اختاره الفقيه أبو القاسم وعليه الفتوى \* ولو شرط أن يجمل الكل في العقد  
يجمل الكل ولو جعل الكل مؤجلا ذكر الشيخ الإمام نجم الدين النسفي في فتاواه أنه  
لا يصح قال رحمه الله تعالى تأويله اذا جعل مؤجلا إلى وقت الطلاق أو إلى وقت الموت  
وبعضهم قالوا يصح وهو الصحيح في السابع عشر من نكاح الخلاصة \* (ق) تزوج  
في البلد ثم أخرجها إلى الرستاق فأبى ذلك فلها ذلك اذا حبست نفسها بالصداق والا فلا  
(ق) تزوج ببلدية في بلد فولدت منه ثم أراد أن يخرجها إلى الرستاق فلها الأباة ولو أخرجها  
ثم أبى فلها ذلك (فج) له أن يخرجها إلى الرستاق ان كان الرستاق قريبا قبل ما القرب  
قبل ما دون السفر وهو المواب في الباب التاسع من نكاح نقد الفتاوى \* وتأويل  
ما أجاب به (ثم كص) والبدوا لظاهر ما اذا كانت المسافة سفرا فان أبا القاسم المسافر هو  
الذي يختار قول أبي حنيفة في منع نفسها عن السفر إلى أجل المهر ومع هذا حال الزوج أن  
يخرجها إلى ما دون السفر وان لم يوف مهرها بعد فعرف بهذا أن الزوج أن يخرجها من  
البلد إلى القرية اذا لم تكن المسافة سفرا باتفاق بين أبي حنيفة ومالك عليه وان لم يوفها  
مهرها في باب ما يجوز للزوج والزوجة من القينة \* قال لو أن رجلا تزوج امرأة  
وأوفاه صداقها فأراد أن ينقلها إلى حيث شاء كان له ذلك وليس لها حق الامتناع  
ولو أقرت المرأة بدين لا يبيها أو لا تها أو لا تحركها للمقترلة أن يمنعها من الخروج في قول أبي  
حنيفة وقال ليس للمقترلة منعها من الخروج ونقل الزوج قبيل قضاء القاعدية \* اذا  
زوج ابنته البالغة فأراد أبوها التحول إلى بلد آخر بغيرها فله أن يحملها معه وان كره  
الزوج اذا لم يكن أعطاها مهرها فان كان قد أعطاها فليس له ذلك الا برضا الزوج من  
مهر منتخب التافارسية \* شكك عند القاضي أنه يضربها وطلبت الاسكان عند قوم  
صالحين أن علم به زجره والا فان كان الجيران صلحا أقرها عندهم والا أمره بالاسكان عند  
الصلحا من نفقات البرازية وكذا في الثانية \* وفي الفتاوى الصغرى اذا أراد  
الدخول بالمسقية ان كانت بنته نجس حنين لا يدخل وان كانت بنت تسع سنين يدخل بها  
وفي الست والسبع والثمان ان كانت ضنمة مهيئة فتشمل الوطء يدخل بها وان كانت

قوله وهو الصحيح أي وعليه افتاء قاضي  
الانام في الخلاصة من محل المزبور

مهرزولة لا وأكثر المشايخ على أنه لا أهمية للسن وانما العبرة للطاقة وكذلك في ختان الصبي  
 في الثامن من نكاح الخلاصة \* وتكلموا في تفسير البلوغ مبلغ الجماع قال بعضهم  
 ان كانت بنت تسع بلغت وان كانت بنت خمس لا وفي الست والسبع والثمان ان كانت  
 عيلة فقد بلغت ذكرها في نفقات الخفاف \* واختاروا أنها ما لم تبلغ تمام تبلغ مبلغ  
 الجماع كذا قال الفقيه أبو الليث في التوازل وعليه الفتوى من نفقات الفتاوى  
 الصغرى \* ولا يجبر الأب على دفع الصغيرة الى الزوج ولكن يجبر الزوج على ايفاء  
 المجهل فان زعم الزوج أنها تتحمل الرجال وأنكر الأب فالقاضي يري بها النساء ولا يعتبر  
 السن من مهر البزاية \* طلب زوج الصغيرة من الولي تسليمها اليه للمؤانسة وهي  
 لا تتحمل الجماع ورضي الأب بالتسليم وأبى الالم فالمعتبر رضا الأب لا أباء الالم لأن الولاية  
 له وإن أبى الأب لا يجبر وفي التجنيس كبير تزوج بنت سبع وخافت الالم أنها ان سلمها اليه  
 قصدها ونفصرت لها ضمها الى نفسها وترتيبها الى أن تتحمل الجماع دفعها للضرر عن  
 الصغيرة من المحل المزبور \* ذهبت الصغيرة الى بيت الزوج قبل قبض الصداق فلن هو  
 أحق بأصا كلها المنع من الزوج حتى تأخذ كل المهر غير الأب والجدة اذا سلم الصغيرة  
 قبل قبض كل المهر فالتسليم فاسد وفي عرفنا تسليم كل المهر لا يلزم لأنه يكون موجلا عرفا  
 والأب اذا سلمها قبل قبض المهر يملك الاسترداد بخلاف ما اذا سلم المبيع قبل قبض  
 الثمن حيث لا يملك الاسترداد والأب ما لم يطالبه صداق الصغيرة وان لم يكن للزوج  
 الانتفاع بها لأنه يجب بالخلوة والنفقة لا يجب قبل أن يصير محلا للاستمتاع في نكاح الصغار  
 من البزاية وكذلك في الخلاصة \* ولو تزوج بنته البالغة برضاها وأخذ المجهل واشترى به  
 جهازا لها وسلمه اليها فليس لها انكار لأن الأب مأذون بشراء الجهار عرفا وعادة سواء  
 علمت أنه اشتراها من مالها أو لم تعلم في مسائل المهر من زبدة الفتاوى \* الأب  
 اذا طلب مهر البنت البكر البالغة من الختنة ذلك اذا نكحته البنت وفي المشتق الزوج  
 اذا دفع المهر الى الأب برئ أم ليس للأب أن يؤخذ الزوج بالمهر الأبوكالة منها الأب  
 اذا أقر قبض المهر فان كانت البنت بكر اصدق وان كانت ثيبا لا يصدق في الثامن  
 من نكاح الخلاصة \* وفي البقالي وللقاضي أن يقبض مهر البكر البالغة كالأب  
 والجدة والوصي رواه هشام عن محمد وأطلق الخفاف أنه لا يقبض إلا الأب من غير  
 وكالة تاتارخانية في الاولياء \* مثل عن زوج أخته الصغيرة وقبض صداقها من الزوج  
 فبلغت وأرادت مطالبة الزوج بالصداق هل لها المطالبة عليه أم على الاخ أجاب  
 ان كان الاخ وصيا لها الطالب عليه لا على الزوج وان لم يكن وصيا لها الطالب على الزوج  
 والزوج يرجع على الاخ بالصداق ان كان باقيا عنده من فتاوى ابن نجيم (خ) وكذا  
 في البزاية \* زوجهتها وأنها وقبضت مهرها من الزوج فبلغت وطلبت مهرها من الزوج  
 فلو كانت الالم وصية لم يكن للبنت ذلك لبراءة الزوج بدفعه الى الالم ولو لم تكن وصية فلبنت  
 أخذ المهر من زوجها وهو يرجع به على الالم (١) اذ ليس لها التصرف في مالها ودفعه اليها  
 كدفعه الى أجنبي \* وكذا الجواب فيما سوى الجد والأب والقاضي لأن غيرهم لا يملك

(١) وفي فتاوى قاضيخان وظهير الدين  
 ان كان قائما لأنها قبضت وليس لها حق  
 القبض كذا في مجمع فتاوى  
 في فصل قبض المهر

(١) قبض الولي مهرها ثم أدى الرد

على الزوج لا يصدق إذا كانت بكرًا لأنه  
ولي القبض لا الرد وإن كانت ثيبًا يصدق  
لأنه أمين أدى ردًا لأمانة بزانية من نكاح  
الصغار **س**

(٢) وإن كانت ثيبًا يصدق لأنه ليس له حق  
القبض فإذا قبض بأمر الزوج كان أمانة  
في يده من جهة الزوج فيصدق في دعوى  
الرد على الزوج كالأودع إذا قال رددت  
الوديعة ذكر في غياث المفق وأحال إلى  
نكاح قساوي سمرقند كذا في نكاح مجمع  
الفتاوى في المهر **س**

قوله زوج ابنته الصغيرة الخ المسئلة  
في النكاح في فصل حبس المرأة نفسها  
بالمهر وكذا في البرازية **س**  
(٣) لأنه لا يملك قبض الصداق في هذه  
الحالة فلا يملك الإقرار به كذا في أحكام  
الصغار

قوله ولا يرجع الزوج بذلك على الأب  
أي إذا كان حال عند أخذ المهر أخذت  
منك المهر على أن أبرئك من مهر بنتي ثم  
أنكرت البنت له أن يرجع على الأب إذا  
رجعت المرأة عليه كذا في الثامن من  
نكاح الخلاصة **س**

(٤) وأنتى المرحوم يحيى بن زكريا  
بخلافه **س**

(٥) وإذا قال الأب زوجت فلانة من ابنتي  
على كذا لم يلزم الأب الصداق بلا ضمان  
برازية في نكاح الصغار كذا في الخلاصة  
**س**

(٦) وفي فوائد صدر الإسلام إذا ضمن  
الأب مهر امرأة لابنته الصغيرة وأدى  
لا يرجع بمال الصغير إلا بشرط الرجوع  
كذا في مهر زينة الفتاوى **س**

الحق

لا يضر في مال الصغيرة فلا يملك قبض مهرها ولو كان عاقدا بحكم الولاية أو الوكالة  
في العاشر من الفصولين \* (١) رجل قبض صداق بنته ثم أدى أنه رد على الزوج وصدقه  
الزوج وكذبت البنت قالوا إن كانت بكرًا لا يصدق الأب إلا بينة لأنه يملك قبض صداق  
البكر فإذا برى الزوج بقبضه لا يملك الرد عليه وإن كانت ثيبًا فالقول قول الأب (٢)  
زوج ابنته الصغيرة فأدركت ودخل بها الزوج وطلبت مهرها من زوجها فقال الزوج  
دفعته إلى أبيك حال مفركه وصدقه الأب لا يصح إقرار الأب عليها (٣) ولها أن تأخذ  
المهر من زوجها ولا يرجع الزوج بذلك على الأب لأن الزوج أقرب قبض الأب في وقت كل  
الأب ولاية القبض فلا يرجع عليه كالأودع كالأقر بقبض الدين إذا أقر بقبض الدين وصدقه  
الدينون وكذا الطالب في حبس المرأة نفسها بالمهر من خزانة القشتين قال الخلاء  
الصغيرة بالبكر البالغة هل تبطل حق الأب في قبض المهر أجاب لا لقيام السبب وهو  
البكارة وتكفي بل المهر وجوب العقد به عرفًا نصًا لا ترى أنها لم تقم مقام الدخول في حق  
العنين وفي حق وقوع الطلاق بعد هار جعيا حتى لو طلقها بعد الخلاء لا يملك مراجعتها  
في العقد ذكره في أدب القاضي في باب المطالبة بالمهر من نكاح القاعدية \* خلو  
العنين صحيحة وكذا خلوه المجهوب في قول أبي حنيفة والرتق يمنع الخلو لأنه يمنع الجماع  
وذكر في طلاق الأصل أن العقد يجب على الرقضاء ولها نصف المهر ولا تصح خلوه الفللم  
الذي لا يجامع مثله ولا الخلو بصغيرة لا يجامع مثلها وفي كل موضع صححت الخلو لو طلقها  
لا يكون له حق الرجعة وبعد ما صححت الخلو كان لها كل المهر وإن أقرت المرأة أنه لم يجامعها  
في ظاهر الرواية في فصل الخلو من نكاح النكاحية \* (طه) زوج لبلغة امرأة بغير  
إذنه وضمن المهر فأجاز النكاح لا يكون إجازة للضمان (٤) (قب) هو إجازة للضمان في باب  
نكاح الفضولي من القنية (٥) وفي مختصر القدوري وإذا ضمن الولي المهر صح ضمها  
والمرأة مخيرة في مطالبة المهر من زوجها أو وليها وفي باب الولي من نكاح شرح الفتاوى  
الأب إذا تزوج الصغير امرأة فالمرأة أن تطالب بالمهر من أبي الزوج فيؤدي الأب من مال  
ابنته الصغير وإن لم يضمنه الأب باللفظ صريحًا بخلاف الوكيل إذا تزوج فانه ليس للمرأة أن  
تطالب الوكيل بالمهر ما لم يضمن وإن أدى الأب من مال نفسه إن أشهد وقت الأداء أنه  
دفع ليرجع على ابنه الصغير كان له أن يرجع وإن لم يشهد فالقياس أن يرجع لأنه أدى  
دينًا مطالبًا في الحال فصارك كالثري الدينون وفي الاستحسان لا يرجع لتعارف الناس (٦)  
ورأيت في بعض المواضع الوصي إذا تزوج امرأة للقيم قال وصي يطالب بالمهر ضمن باللفظ  
صريحًا أو لم يضمن وإن أدى من مال نفسه يرجع في مال القيم والأب إذا تزوج امرأة  
لابنته الكبيرة وضمن المهر فإن كان بأمره رجع عليه يعني إذا كان الضمان بأمره وإن لم يكن  
بأمره لا يرجع والأمر بالنكاح لا يكون أمرًا بالتمتع والأمر بالتمتع يكون أمرًا  
بالضمان في مسائل أحكام نكاح الصغار ولا يشترط \* وصح ضمان الولي المهر لأنه  
من أهل الالتزام وقد أضافه إلى ما يقبله فيصح والمراد به أنه في الصحة أتم في مرض الموت  
فلا لأنه تبرع لوارثه في مرض موته وكذلك كل دين ضمنه عن وارثه أو لوارثه كفي الذخيرة

وأما إذا لم يكن وادخله فالضمان في مرض الموت من الثلث كما صرح حوايه في ضمان  
 الاجنبي واستبعد من القول بصحة الضمان أنه لو لم يضمن الابن مهر ابنه الصغير لا يطالب به  
 ولو كان عاقداً لأنه لو لم يضمنه فلا ضمان لم يكن للضمان فائدة كما في المعراج فلو تزوج ابنه الصغير  
 لا يثبت المهر في ذمة الابن بل يثبت في ذمة الابن عندنا سواء كان الابن موسراً أو معسراً  
 (١) وذكره في المنظومة وشرحه ما عدا ما لا يتصل عن لزوم المال انما ينفك  
 عن ايضاء المهر في الحال فلم يكن من ضرورة الاقدام على تزويجه ضمان المهر عنه وهذا  
 هو المذهب عليه كما في فتح القدير وبه انه دفع ما في شرح الطحاوي من أن لا مراعاة لمطلبة أبي  
 الصغير بمهرها ضمن أو لم يضمن انتهى في باب المهر من البحر الرائق \* وفي افوار الزادات  
 المريض اذا كان عليه دين الصدة فتزوج في حال المرض ففسد المهر المثل يكون ميسوراً  
 لدين الصدة والزيادة على مهر المثل كان دين الصدة مقدماً عليه عمداً في أحكام في كتاب  
 النكاح \* وان تعد هذا المهر لم يملكها ويتبعها غرماء الصدة ويخصصون يدينهم عمداً  
 (ب) قبيل المسئلة المزبورة مريضة تزوجت نفسها بأقل من مهر مثلها ثم ماتت فليس  
 للاولياء أن يلقوا المهر الى مهر مثلها في باب المهر من القنية \* امرأة وهبت مهرها من  
 زوجها ثم انما الزوج اقرب يدي الشهود أن لها عليه كذا وكذا من المهر تكلموا في ذلك  
 قال القنية أبو القيث يصح اقراره اذا قبلت ويحمل على أنه زاد في مهرها والزيادة في المهر  
 بعد حبة المهر جائزة لكن لا بد من القبول لان الزيادة في المهر لا تصح من غير قبول المرأة من  
 مهر الخاتمة \* وفي الفتاوى الصغرى رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها بانسان ثم تزوجها  
 في العدة ثم طلقها قبل أن يدخل بها يجب عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلة \* وعند محمد  
 نصف مهرها وعليها بقية العدة وهي مسئلة القدوري \* وعند زفر عليه نصف المهر ولا شيء  
 عليها من العدة بناء على أن الدخول في النكاح الاقل دخول في النكاح الثاني عندهما  
 (٢) خلافاً لمحمد في الثاني من طلاق المطلقة \* (ب) وعن القنية أبي الليث جدد العقد  
 يجب كلا المهرين وذكر القاضي أنه لا يجب الثاني الا اذا قصد الزيادة على الاول والزيادة  
 جائزة عندنا حال قيام العقد (ب) وان جدد النكاح الا بتياط لا تلزم الزيادة بلا نزاع لان  
 الغرض اتمام الاول ولان العقد الثاني لم يثبت فكيف يثبت ما في ضمنه كذا في (م) من  
 مهر نقد الفتاوى (٣) \* تزوجها رجل بألف ثم جدد بالالفين ذكراً أبو بكر  
 أن على قولهما لا يلزم الثاني وعلى قول الامام الثاني يلزم وذكره صام أنه يلزم الثاني  
 ولم يذكر خلافاً في الثاني عشر من نكاح البراءة \* وذكر شمس الاثمة الحلواني في شرح  
 الحيل اذا جدد النكاح في المتكسرة روى عن أبي حنيفة أنه يلزم المهر الثاني ويكون  
 زيادة في المهر واليه أشار شمس الاثمة السرخسي في شرح النكاح قال مولانا بنسفي  
 أن لا يلزمه الا الف الثانية لانها ليست بزيادة لفظاً لو ثبت زيادة انما يثبت في ضمن النكاح  
 فاذا لم يصح النكاح الثاني لم يثبت ما في ضمنه في مسائل المهر من الخاتمة \* الزيادة  
 في المهر بعد العقد لازمة له بشرط قبولها في المجلس على الاصح كما في الظهيرية او قبول  
 وليها ان كانت صغيرة أو لم تعقل كما في أنفع الوسائل بحجج رائق \* طلق امرأته رجعي

(١) لا يطالب الابن بمهر ابنه الصغير وبه  
 أفق المرحوم يعني المولى يحيى بن زكريا

(٢) يجب عليه مهر كامل بالنكاح الثاني  
 لان النكاح الثاني اتصل به الدخول  
 كذا في التارخانية من النكاح (١٧) عهد  
 (٣) جدد للسلال نكاحها بمهر يلزم  
 ان جدد له لاجل الزيادة لا احتياطاً  
 كذا في القنية في باب الزيادة في المهر

ثم راجعها هل لها أن تطالب الزوج بالمهر المؤجل فيه اختلاف المشايخ وكذلك لو ارتدت ثم أسلمت وأجبرت على النكاح هل لها أن تطالب بالمهر فيه اختلاف المشايخ تارة ثانية في المهر (١٧) \* وبالطلاق الرجعي يتجمل المؤجل ولو راجعها لا يتأجل من طلاق أنفع الوسائل \* وذكر صدر الاسلام أن بالرجعي لا يتجمل المؤجل لأنه إنما يموت أو الفراق والرجعي ليس بفراق وذكر القاضي أنه يتجمل ولا يعود الأجل بالرجعة في الصحيح لأن الأجل زال فلا يعود إلا بالتأجيل ولم يوجد في الثاني عشر من مهر البرازية \* ولو تزوج المطلقة وجعبت فانه يصير مراحها ولا يجب المال لأن النكاح لها يحجز عن الرجعة في القول الصحيح جواهر الفتاوى (في الباب الأول من الطلاق) \* (ن) إذا تزوج المطلقة طلاقاً رجعيًا يصير مراحها والمختار لأنه إن تعذر العمل بحقيقة النكاح لم يجعلها محجوزًا عن الرجعة لأنه يحفظها منية كبرى (١) \* تزوجها مهر سرًا بشئ وعلاية بأكثران تواضعًا وتعاقدًا في العلانية بأكثر فاعلاية إلا أن يكون أشهد عليها أو على الولي أن المهر مهر السر والعلاية سمعة من مهر البرازية \* وأما السكنى فحقها في بيت على حدة تأمن على متاعها ولا تستحي من غيرها من معاشره الزوج فإن كان للرجل والدة أو أخت أو ولد من غيرها في منزلها فقالت صبر في منزل على حدة كان لها ذلك لأنها لا تأمن على متاعها وتستحي من المعشرة إذا كان البيت واحدًا فإن كانت دار فيها بيوت أو على لها بيتا يغلط ويفتح لم يكن لها أن تطالب بيتا آخر إذا لم يكن ثمة أحد من أسماء الزوج يؤذيها فإن لم يكن هنالك أحد فتكت إلى القاضي أن الزوج يؤذيها ويضربها ورسالت مسككين قوم صالحين يعرفون احسانه واسامته ان علم القاضي أن الامر كما قالت زعمه القاضي عن ذلك ومنعه من التعدي وان لم يعلم القاضي ذلك نظر القاضي ان كان جيران الدار قوما صالحين أقرها القاضي هنالك ويسأل من جيرانها فان أخبروا أن الامر كما قالت زعمه القاضي عن ذلك ومنعه من التعدي وان ذكر الجيران أنه لا يؤذيها يتركها القاضي في تلك الدار وان لم يكن في جيرانه من يشقيه يأمره القاضي أن يسكنها بين قوم صالحين من نفقة الخمانية \* ولو كان في الدار بيوت وأبت أن تسكن مع ضرتها أو مع أحد من أهل الدار أخلى لها بيتا منها وجعل له مرافق وغلقا على حدة ليس لها أن تطالب بيتا آخر وان لم يكن بها البيت واحد فلها ذلك من نفقة الاختيار شرح المختار \* وفي الفتاوى امرأة أبت أن تسكن مع أسماء الزوج كاته وغيرها ان كان في الدار بيوت وقصر لها بيتا منها وجعل لبيتها غلقا لم يكن لها أن تطالبه بيتا آخر وان لم يكن في الدار لايت واحد لها أن تطالبه ولو أبت أن تسكن مع جارية زوجها فهو وما ذكرنا سواء ولو كان في الدار بيتان أو أكثر إلا أن بيت الخلاء واحد ليس لها أن تطالبه بالسكن الآخر في نوع في الخصوصية مع المرأة من نكاح فيض كركم \* رجل له امرأة وأمة فقالت المرأة لا أسكن مع أمتك وأرادت بيتا آخر ليس لها ذلك لأن الأمة بمنزلة متاع البيت وكذلك لو قالت لا أسكن مع أمتك هكذا في فتاوى صدر القاضى وبرهان الأمة في الفصل الخامس من نكاح الولوالجية \* امرأة أبت أن تسكن مع جارية الزوج لها ذلك

(١) (عك) تزوج مطلقة الرجعية في عدتها ووطئها لا يصير مراحها لأن التزوج لغزو الوطاء بناء عليه فتكون كاجنبيه كذا في الرجعة من القنية بعد وهو مخالف لما في الجواهر والمنية الكبرى وفي السفناني وان تزوجها في العدة لا يكون رجعة في قول أبي حنيفة وعلى قول محمد يكون رجعة في الحنابلة والعشرين من طلاق التارة ثانية بعد قوله غلقا هو بالتحريك المطلق وهو ما يغلط ويفتح بالمفتاح اه قوله ولو أبت أن تسكن الحسيبي ما يخالفه في الولوالجية وما في البحر موافق لما في الولوالجية بعد وفي البحر نقلا عن شرح المختار انه لا بد من بيت الخلاء ومن مطبخ بخلاف ما في الهداية وينبغي الافتاء بما في شرح المختار كذا بخط جامع هذه المجموعة بعد

قوله ليس لها ذلك أي عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقول محمد آخر اه كذا في القنية في باب ما يسقط نفقة الزوجة

وفي الاتهام ليس لها ذلك امرأة قالت لا أسكن مع والدك وأقربائك لها ذلك خزانة  
 الفتاوى فيما يكون للمرأة أن تفعل \* مثل في رجل تزوج بكرا في منزل أبيها ومثلها  
 يخدم فهل يجب عليه أن يسكنها منزلا يليق بها ويخدمها خادما ومن يؤنسها أم لا أجب  
 حيث لم يفتق لها سكنها من منزل أبيها فله أن يسكنها منزلا بين جيران صالحين ولا يلزمه  
 مؤنسة لها وعليه أن يشتري لها ما تحتاج اليه ولا يخدمها فان كان لها خادم يلزم نفقتها  
 ونفقة خادم واحد من فتاوى الشيخ سراج الدين المانوفى \* امرأة لها أب وليس له  
 من يقوم عليه ويعنفها الزوج من تعافدها أن تعصيه وتطيع أبها مؤنسا كان  
 أو كافرا في باب حق الزوج عليها من مائة المقتى \* والزوج أن يذن لها بالخروج  
 الى سبعة مواضع زيارة الابوين وعيادتهما ومزيتها ما أهدىها من زيارة المحارم  
 فان كانت قابلة أو غسالة أو لها على أحد حق أو عليها لأحد حق خربت بلائفه وكذا  
 الحج وفيما عدله من زيارة الاجانب وعيادتهم والولاية لا وان أذن الزوج كانا عاصين  
 وفي أدب القاضى له أن يغفل عليها الباب من غير الابوين في المظنر والاباحة من تكاح  
 البرازية \* وله المنع من الحمام من المحلل المزبور \* واذا أراد الزوج أن يمنع أبها  
 وأمتها أو واحدا من أهلها عن الدخول عليها في منزله اختلفوا في ذلك قال بعضهم له أن  
 يمنع من الدخول ولا يمنعهم من النظر والتكلم والقيام على باب الدار والمرأة في الداخل  
 ويمنع عن النظر من لا يكون محرما ويمنع الزوج وقال بعضهم لا يمنع الابوين عن الدخول  
 عليها للزيارة في كل جمعة وانما يمنعهما عن الكبوة عند هابيه أخذها شيئا يخصها وعليه  
 الفتوى وهل يمنع غير الابوين من الزيارة قال بعضهم له أن يمنع وقال بعضهم لا يمنع  
 المحرم من الزيارة في كل شهر وقال مشايخ بلخ في كل سنة وعليه الفتوى \* وكذا  
 لو أرادت المرأة أن تخرج لزيارة المحارم كالثالة والعممة والاخت فهو على هذه الاصول  
 من نفقة الخاتمة (١) \* مثل عن رجل تزوج بامرأة ولها ابوان بآتيان اليها بمثل  
 الزوج ويحصل بعبثهما الضرر له لكونهما بكرهان الزوج ويعلمان بمنع القربان  
 والنوم عنده والاساءة عليه هل له منعهما عن الدخول الى منزله والاجتماع عليها الا  
 بحضوره خارج المنزل أجب نعم له منعهما عن الدخول الى منزله ولهما النظر اليها والكلام  
 معها خارج المنزل من فتاوى ابن نجيم \* (في الاولياء والاكفاء) \* (٢) \* الولي شرط  
 صحة النكاح في الصفار والمجانين والمبالين واختلفوا في العاقلة البالغة اذا زوجت نفسها  
 روى أبو سليمان عن محمد أن نكاحها باطل وروى أبو حفص عنه أنه ان لم يدهن كان لها  
 وفي يجوز وان كان لها ولي يتوقف على اجازة الولي ان أجاز جاز وان رذ بطل سواء كان  
 الزوج كفوا أو لم يكن الا أنه اذا كان كفوا كان للقاضى أن يجتد النكاح ولا تفعل  
 لزوجها من غير تجديد وفي ظاهر الرواية عن أبي حنيفة يجوز النكاح بكرا كانت أو ثيبا  
 زوجت نفسها كفوا أو غير كفوا الا أنه اذا لم يكن كفوا كان للاولياء حق الاعتراض  
 وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يجوز النكاح ان كان كفوا وان لم يكن كفوا لا يجوز  
 النكاح أصلا واختلفت الروايات عن أبي يوسف والخلاف في زمانها الفتوى رواية الحسن

(١) وفي نفقة مالتقى الابجر والصحيح  
 انه لا يمنعها من الخروج الى الوالد  
 ودخولها ما عليها في الجمعة مرة وفي غيرها  
 في السنة مرة او في نفقات مختارات  
 الدوازل ولا يمنع الزوج محارمها من  
 الزيارة في كل شهر ومحرمة وعليه الفتوى  
 وكذا اذا خرجت المرأة اليهم لزيارتهم  
 انتهى وما في الملتقى موافق لما في الخاتمة  
 ومخالف لما في المختارات \* كذا يحفظ  
 \* المرحوم

(٢) النكاح اذا وقع بغير ولي أو بشهود  
 فساق ثم غاب الزوج عنها غيبة منقطعة  
 هل يجوز للقاضى ان يبعثها الى شافعي  
 المذهب ليعالها أجب ذكروا في الملقط عن  
 فتاوى شيخ الاسلام في مثل هذا أنه يجوز  
 اذا خلا عن الرشوة من أوائل نكاح  
 القاعدية

قال شمس الأئمة السرخسي رواية الحسن أقرب إلى الاحتياط إذ ليس كل ولي يحسن  
المراعاة إلى القاضي ولا كل قاض يعدل في فصل ومن شر أئمة النكاح الولي من الثانية  
ثم نأهر الرواية عن أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف ومحمد آخر الزوجة نفسها من  
غير كفؤ يصح - حتى ثبت حكم الطلاق والايلاء والظهار والتوارث وغير ذلك قبل التفريق  
ولكن للأولياء حق الاعتراض وروى الحسن عن أبي حنيفة أن النكاح لا ينفذ به أخذ  
أكثر المشايخ قال شمس الأئمة السرخسي - هذا أقرب إلى الاحتياط فليس كل ولي يحسن  
المراعاة إلى القاضي ولا كل قاض يعدل فكان الاحتياط باب التزوج من غير كفؤ علمها  
وقال القاضي الإمام نضر الدين القنوي على قول الحسن في زماننا كافي شرح الوافي  
وكذا في البحر - لا عن المعراج \* (١) الأولياء في النكاح عشرة الأب ثم الجد ثم  
الأب ثم علا ثم الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاخ لاب وأم ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ  
لاب وأم ثم ابن الاخ لاب ثم العم ثم الاب ثم ابن العم ثم ابن العم ثم ابن العم ثم الاب  
والأقرب منهم - يجب الأبعد فان لم يكن لهم عصبه من جهة القرابة فوليها - ولي العتاقة  
الذي اعتق أباه فان لم يكن لها واحد منهم وأهل أم أو جد أو أخت أو خال أو خالة أو  
امرأة ذات رحم محرمة منها فهي أولياؤها ان تزوجها أقر بين البهاجاز النكاح في قول أبي  
حنيفة وأبي يوسف وعند محمد لا يجوز ثمانية نفر لولاية لهم العبد والصبيان والمجانين  
والوصى والمثقف والذي يربى يتيم في حجره والغائب غيبة منقطعة والكافر للمسلمة من  
نكاح خزانة الفقه لا أبي الليث السمرقندي \* لا تثبت الولاية للكافر على المسلم ولا للمسلم  
على الكافر في الفصل الحادي عشر من نكاح التارخانية \* وليها أبوها (٢) ثم الجد  
وان علا ثم الاخ لابوين ثم لاب ثم بنوهم على هذا الترتيب ثم الأم لا بون ثم الأم ثم بنوهم  
على هذا الترتيب (٣) وان لم يكن عصبه فولي العتاقة الرقيق والمرأة - وأوكذا أولادهم فيه  
سواء ثم عصبه مولى العتاقة ثم ذوى الارحام وقال محمد ليس لذوى الارحام ولاية وولاية  
الاعتراض في التزوج من غير كفؤ لا تثبت لذوى الارحام وانما تثبت ذل العصبان بخلاف  
والأخت مقدمة على الأم حال عدم العصبه قال الإمام السرخسي - انصاح الاشت  
والعصبه وبنت الاخ وبنت الأم والتي من قبل الأب يجوز اجساما انما الخلاف في الأم  
والخالة ونحوها ودعواء الاجماع تصح في الأخت لاني العمة وبنت الاخ وبنت الأم لأن  
تبرت الولاية لذوى الارحام محتف وفي شرح الطحاوي - ذكر الخلاف في الكل وفي شرح  
الشافعي (٤) الأقرب الأم ثم البنت ثم بنت الابن ثم بنت بنت ابن الابن ثم الأخت  
لاب وأم ثم لاب ثم الأم ثم أولادهم ثم العمة ثم الأخوات ثم بنات الاعمام والجد  
الفاقد أولى من الأخت عند الامام وبقي بما ذكر في الشافعي أن الأم مقدمة على الأخت  
في الثامن من نكاح البرازية \* والأم وأقاربها كالجدة والخال والخالة وذوى الارحام  
الأقرب فالأقرب أولياء للنكاح عند أي حنيفة بعد العصبه أي بعد أن لم يكن لها من  
العصبان النسبية والسببية أحد فولاية التزوج للأم ثم للأخت لاب وأم ثم للأخت لاب  
ثم للاخ أو الأخت لأم ثم لأولادهم ثم للعمة ثم للاخوات ثم لبنات الاعمام

(١) الولي من كان أحلا لاميراث وهو  
عاقل بالغ كذا في البرازية  
قوله وأما أم في القضية بسلامة (قب)  
أم الأب أولى في التزوج من الأم كذا  
في البحر في الاكتفاء  
وقوله أو بنته سواء كانت أم الأب أو أم  
الأم وبشر في شرح الجمع قريبا كما يأتي  
في أم الأم الأم منه من خطه  
(٢) ولي المرأة في تزويجها أبوها  
وهو أولى الأولياء خلاصة في الثامن  
من النكاح  
(٣) ثم عم الأب على هذا الترتيب ثم عم  
الجد على هذا الترتيب ثم بنو الأم على هذا  
الترتيب خلاصة  
وبعد العصبان من الأقارب الولاية  
عندنا لمولى العتاقة لأنه عصبه ثم عصبه  
مولى العتاقة وعند عدم العصبه كل قريب  
يرث الصغير والصغيرة من ذوى الارحام  
يمثل تزويج الصغير والصغيرة في ظاهر  
الرواية نحن أبي حنيفة وقال محمد لا ولاية  
لذوى الارحام وقول أبي يوسف مضطرب  
كذا في أول الأولياء من الثانية  
(٤) وكذا في الخلاصة وفي الثانية  
موافق الشافعي



وهذا عند أبي حنيفة وهو استثنان ~~م~~ كذا في الكافي شرح الوافي شرح المجمع لابن  
ملك . هذا هو المشهور عن أبي حنيفة وعندهما وفي رواية عنه أن لولاية الغير  
العصبات وعليه الفتوى كافي المصنفات . لكن في المختار الثاني أن للوفاق من قبل الأب  
كالأخت والعمة و بنت الأخ و بنت العم وغيرها ولاية التزويج حال حضور الإجماع  
أصحابنا . فهنا في . وأما ولاية الاعتراض من غير كفوف فلا تثبت لذوي الأرحام وإنما  
تثبت هذه له عصبان بلا خلاف في مسائل الولي من زينة الفتاوى . امرأة تزوجت  
نفسها من غير كفوف كان للولي أن يرفع الأمر إلى القاضي حتى يفسخ وإن لم يكن للولي  
ذو رحم محرم منها كابن العم ونحوه . ونيل من لا يكون محرما لا يكون له حق الاعتراض  
والأول هو الصحيح من أو آخر فصل في طاعة الخاتمة . ومادام له قريب قال القاضي  
أبو الولي في قول أبي حنيفة وعند صاحبيه مادام له عصبه قال القاضي ليس بولي ثم القاضي  
انتهى ذلك انكاح من يحتاج إلى الولي إذا كان ذلك في عهده ومفتشوره فإن لم يكن ذلك  
في عهده ومنشوره لم يكن ولها (١) فإن زوجها القاضي ولم يأذن له السلطان بذلك ثم أفن له  
بذلك فأجاز القاضي ذلك النكاح جازا استحصانا في فصل الأول من الخاتمة . ورأيت  
في فتاوى الفضل القاضي إذا تزوج بتيمة صغيرة من ابنه أن جعل إلى القاضي تزويج  
الصغار ينظر أن كان الابن صغيرا يجوز بلا خلاف بين علماءنا وإن كان الابن كبيرا  
جاز عند أبي حنيفة ولم يجوز عندهما وفي واقعات السلطان القاضي إذا تزوج البتية من  
نفسه لا يجوز نكاحه (٢) أحكام الصغار للاستروشي . ولو تزوج الحاكم جارية الوقت  
يجوز وعنده لا يجوز لأنه يلزم عليه المهر والنفقة ولو تزوج بعد الوقف من أمة الوقف  
لا يجوز بزانية في وقت المنقول . وفي الخاتمة الأب والوصي . يملك كل واحد منهما  
تزوج أمة الصغير ولا يملك أن تزوج عبده ولا تزويج أمة الصغير من عبدهما استحصانا  
الذي رواية عن أبي يوسف في الحادي والثلاثين من وصايا التارخانية . واختلف  
أصحابنا في الأب والابن إذا اجتمعا للمجنونة قال أبو حنيفة وأبو يوسف الابن أحق  
بإتزوجها وتعالى محمد الأب أحق بتزويجها لأنه يملك التصرف في المال والنفس والابن  
لا يملك التصرف في مالها . كذا في ابن الابن وإن سفل في فصل الأول من نكاح  
الخاتمة . قال مجنون كبير رايس رش يشوي داد چون هملرشد خيار رايش بودياني  
أجاب في الزجر انكاحه من زوج يدربود خيارش نيت وپسرازيدي را في نكاح من  
نكاح القلعدي . ذكر في فتاوى القاضي ظهير الدين أن الوصي لا يملك انكاح الصغير  
أو الصغيرة وإن أوصى إليه الأب بذلك لأن الموت تنقطع ولاية الأب عن الصغار والوصاية  
تثبت بعد الموت فلا يقدأبساؤه إليه ثم قال وروى هشام عن الإمام أنه لو أوصى إليه  
الأب به جازا نكاحه وفي الذخيرة البرهانية ولو كان الوصي ولها تزويج الصغير أو الصغيرة  
فلهما الخيار إذا بلغا قلت ويتصل في انكاحه الغيب اليسير في المهر فإنه ذكر في الذخيرة  
أن الزيادة والنقص بحيث يتغابن فيه الناس جائز في جميع الأولياء بالانفصال أما لو كان  
بحيث لا يتغابن فيه الناس لا يجوز نكاحهم حتى لو أجاز بعد البلوغ لا تعمل إجارته هذا

وما ذكره شيخ الإسلام عطاء الفدي  
من الإجماع فستقيم في الأخت لأبي  
العمة لأنهم من ذوي الأرحام كذا في باب  
الأولياء من القنية

(١) وفي البرازية في نكاح الصغير  
ولو تزوج القاضي صغيرة لا ولي لها أن  
في منشوره صح والالا

(٢) القاضي إذا تزوج الصغيرة من نفسه  
كان هذا انكاحا بغير ولي لأن القاضي  
وعصبه في حقه انكاحا بغير ولي لأن القاضي  
الوالى والوالى في حق نفسه رعية وكذا  
الخليفة في حق نفسه أيضا رعية كذا  
في بعض الفتاوى من أحكام الصغار  
للاستروشي

(ترجمة)

زوج رجل أمة وكانت مجنونة مسنة  
ثم شفيت من جنون أهل يكون لها الخيار  
أم لا أجيب لا يكون لها خيار فإنه لو كان  
انكحها أبوها لم يكن لها الخيار والولد أولى  
بالتزويج من الأب

(١) وإذا تزوج الأب ابنته الصغيرة ونقص من مهر مثلها أو ابنه وزاد في مهر امرأته بإزالة ذلك عليها قال الأسيدي: وهذا قول أبي حنيفة وزفر وقال أبو يوسف ومحمد لا يجوز والصحيح قول أبي حنيفة وزفر واختاره الحنوبى والنسبى وصدر الشريعة وغيرهم كذا في نكاح نصيب القدورى وقدم في المهر بعد (٢) وقد وقع في أكثر الفتاوى في هذه المسئلة أن النكاح باطل فظاهره أنه لم ينعقد وفي الظاهرية يفرق بينهما ولم يقل أنه باطل وهو الحق ولذا قال في الذخيرة في قواهم فالنكاح باطل أى يبطل كذا في البحر الرائق في شرح قوله ولو تزوج طلقه بعد

قوله لا خيار لها ~~فكان~~ لا ولاية الخيار خلاصة في المتن لو زوجها أى الأولياء لا شرط الكفاءة برضاها وغير كفؤ فلا خيار لاحد كذا في مسائل الكفاءة من زينة الفتاوى بعد

في غير الأب والجد (١) أضافه ما قاله يصح منها المخط والزبادة وقال لا يجوز فافعل النكاح من أدب الاوصياء • رجل تزوج ابنته الصغيرة من رجل ذكر أنه لا يشرب المسكر فوجد مشرباً بعد من قبلت الصغيرة وقالت لا أرضى قال الفقيه أبو جعفر إن لم يكن أبو البنت يشرب المسكر وكان غالب أهل بيته الصلاح فالنكاح باطل (٢) لأن والد الصغيرة لم يرض بعدم الكفاءة وانما تزوجها منه على ظن أنه كفؤ في الكفاءة من الخيانة • وأطلق في الأب والجد وقدمه الشارعون وغيرهم بأن لا يكون معروفاً بسوء الاختيار حتى لو كان معروفاً بذلك بجماعة أو فسقاً فالعقد باطل على الصحيح قال في فتح القدير ومن تزوج ابنته الصغيرة القابلة للتحلق بالظن والنسب من يعلم أنه شرب فاسق فهو ظاهر في سوء اختياره بغير رائق في الكفاءة • وطاهر كلامهم أن الأب إذا كان ممروفاً بسوء الاختيار لم يصح عقده بأقل من مهر المثل ولا بأكثر في الصغير بغين فاحش ولا من غير كفؤ فيهما سواء كان عدم الكفاءة بسبب الفسق أو لاحتى ولو تزوج بته من فقير أو محترف بجمرفة دينية ولم يكن كفواً قاله قدياً بطلان نصرة المحقق ابن الهمام كلامهم على الفاسق مما لا ينبغي بغير رائق في الكفاءة • وفي المتن طوى غير الأب والجد تزوج الصغيرة من غير كفؤها فأدركت الصبية فأجازت لا يجوز وكذا غير الأب والجد إذا تنص عن مهر مثلها تنصاً ناقضاً لا يجوز حتى لو أجازت بعد البلوغ لا ينفذ من أحكام الصغار في النكاح • (بم) رجل تزوج ابنته الصغيرة من رجل ظنه الأصل فكان معتقاً وهو باطل قاله رضى الله عنه وينبغي أن يكون بالاتفاق في باب نكاح الصغار من القنية • قال غير الأب والجد من الأولياء ولو تزوج الصغيرة من عتيق معروف لم يجوز لأن القدرة على الجماع شرط الكفاءة كالقدرة على المهر والنفقة بل أولى من نكاح القعدة • (ق) غير الأب والجد إذا تزوج الصغيرة من لا يقدر على المهر والنفقة لم يصح من كفاءة نقد الفتاوى • غير الأب والجد إذا تزوج الصغيرة من رجل كان جده معتقاً قوم وكان للصغيرة آباء أحرار فأدركت الصغيرة وأجازت النكاح لا يجوز وكذا لو كان جده كافراً ثم أسلم خلاصة في الفصل الثامن من نكاح الصغير والصغيرة • وذكر في الأصل امرأة تزوجت نفسها برجل لا يعلم أنه حر أو عبد ثم ظهر أنه عبد أذن له في النكاح لا خيار لها فيكون الخيار للأولياء وان زوجها الأولياء برضاها ولم يعلموا أنه حر أو عبد ثم علموا أنه كان عبد لا خيار لاحدهم وبمثل لو ذكر الزوج أنه حر فزوجوها منه ثم ظهر أنه عبد كان لهم الخيار ودلت المسئلة على أن المرأة إذا تزوجت نفسها برجل لا يعلم أنها كفؤة أو غير كفؤة لم تعلم المرأة أنه كفؤ أو ليس بكفؤ ثم ظهر أنه ليس بكفؤ فلا خيار لها وكذا الأولياء إذا زوجها برضاها ولم يعلموا بعدم الكفاءة ثم علموا وان شرطوا الكفاءة أو أخبرهم بالكفاءة فزوجوها ثم ظهر أنه غير كفؤ كان لهم الخيار في فصل الكفاءة من الثانية وكذا في الخلاصة والبرازية • تزوجت نفسها من رجل على أن الزوج حر ثم ادعى رجل أن هذا عبدى وصدقه الزوج ثبت لها حق الفسخ من نكاح خزانة المقتنين • ومن تزوج ابنته الصغيرة عبداً أو تزوج ابنه وهو صغيراً فهو جائز عند أبي حنيفة خلافاً لهما من كبير مشتمل الأحكام في آخر الكفاءة • مثل عن البكر البالغة إذا تزوجها أبوها بولاية الأجير عند المالكم

الذي يراه وحكم بعخته هل لها ردة النكاح بعد ذلك عندنا كم حنفى ويحكم بطلانه  
 أم لا أجاب ليس لها الردة بعد ذلك ولا لنا كم الحنفى أن يحكم بطلانه من فتاوى ابن نجيم \*  
 إذا تزوجت المرأة نفسها غير كفوء كان للأولياء من العصبه حق الفسخ (١) ولا يكون الفسخ  
 لعدم الكفاية إلا عند القاضي لأنه يجتهد فيه وكل من الخصمين متمسك بنوع دليل ويقول  
 عالم فلا تنقطع الخصومة إلا بقول من له ولاية عليهما كالفسخ بخيار البلوغ والردة بالعيب بعد  
 القبض من كفائة الخاتمة (٢) تزوجت نفسها من غير كفوء ولها وليان فرضي أحدهما  
 لم يبق للآخر حق الاعتراض كالأبداء فنية في باب الكفاية \* سئل عن الولي إذا  
 امتنع عن التزويج هل للولي الأبعد التزويج أم الحاكم أجاب للولي الأبعد التزويج  
 لا الحاكم من فتاوى ابن نجيم \* وفي المصنف إذا تزوج الصغير أو الصغيرة أبعاد الأولياء  
 فإن كان الأقرب حاضرا وهو من أهل الولاية توقف نكاح الأبعد على إجازته وإن لم يكن من  
 أهل الولاية بأن كان صغيرا أو كبيرا يجتنبوا جاز وإن كان الأقرب غائبا غيبة منقطعة جاز  
 نكاح الأبعد في الحادى عشر من نكاح التاتارخانية \* وذكر في فوائد صدور الإسلام  
 طاهر بن محمود إذا تزوج الرجل أخته وأبوهما حي فمات الأب قبل الإجازة ثم أجاز الأخ  
 التزويج جاز ولو سكت ولم يجوز لا يجوز وبمثل له لو باع مال أبيه ثم مات الأب ولا وارث له  
 غيره لا ينفذ البيع لا بتجديد العقد لما عرف أن الملك المبسات إذا طرأ على الموقوف أبطله  
 من نكاح أحكام الصغار \* إذا اجتمع للصغير والصغيرة وليان كلاهما من والعين  
 فأبهما تزوج جاز عندنا وإن تزوجا على التعاقب جاز الأول دون الثاني وإن تزوجها  
 بكل واحد منهما من رجل آخر فوقعهما معا ولا بهل أبهما أول بطل العقدان في فصل  
 الأولياء من الخاتمة \* أن تزوجت نفسها من غير كفوء ورضى به أحد الأولياء لم يكن لهذا  
 الولي ولألمن مثله أو دونه في الولاية حق الفسخ ويكون ذلك لمن فوقه من الخاتمة في فصل  
 الكفاية \* الفرق ثلاث عشرة فرقة سبعة منها تحتاج إلى القضاء وستة لا فالأول  
 الفرقة بالحب والعنة وبخيار البلوغ وبعدم الكفاية وبقتصان المهر وبأبواب الزوج عن  
 الإسلام وباللعان والثاني الفرقة بخيار العتق وبالإيلاء وبالردة وببائين الدارين  
 وبذلك أحد الزوجين صاحبه وفي النكاح الفساد أشباه في النكاح \* (أخ) إذا تزوجت  
 غير كفوء ظاهري أن يفرق بينهما مدعا للمبارعة والتفريق إلى القاضي كما تقدم في البلوغ  
 ومالم يفرق فأحكام النكاح ثابتة ولا يصح الفسخ طلاقا لأن الطلاق تصرف  
 في النكاح وهذا فسخ أصل النكاح ولأن الفسخ إنما يكون طلاقا إذا فعله القاضي نيابة  
 عن الزوج وهذا ليس كذلك ولهذا لا يجب لها شيء من المهر إن كان قبل الدخول لما يتأوان  
 ودخل بها فلها المسمى وعليها العدة ولها نفقة العدة للدخول في عقد صحيح في السادس من  
 نكاح نقد الفتاوى \* لا مهر لها في الفرقة بخيار البلوغ إن لم يدخل بها وهذا فائدة كون  
 الفرقة فسحا وفائدة أخرى لو تزوجها بعد الفرقة بثلث وإن دخل بها فلها المسمى  
 وكذا لو اختار الغلام قبل الدخول لا مهر عليه من نقد الفتاوى في النكاح \*  
 إذا وقعت الفرقة بخيار البلوغ فإن لم يدخل بها فلا مهر لها وقعت الفرقة باختيار الزوج

(١) وذكر فاضيلان أنه للعصبه وقال  
 بعض المشايخ أنه للمعازم والأول الصحيح  
 كما في المصنف كذا في القهستانى \*  
 قوله كان للأولياء من العصبه حق الفسخ  
 أى مالم تدمنه ولا يطل حتى الولي  
 يسكونه بعد ما علم وإن طال الزمان خاتمة  
 قريمان المحل المزبور \*

أو بتأخير المرأة وان دخل بها ظن المهر كاملا وقعت الفرقة باختیار الزوج أو باختیار  
 المرأة في مسائل النكاح في أحكام الصغار \* إذا مات أحد الزوجين قبل البلوغ يرثه  
 الآخر وكذا إذا مات أحدهما بعد البلوغ قبل قضاء القاضي بالتفريق يرثه الآخر ما  
 أن أصل العقد صحيح ولهذا يجعل للزوج أن يطأها ما لم يفسخ القاضي النكاح بينهما  
 بخلاف النكاح الفاسد حيث لا يثبت حل الوطء والتوارث لأن أصل العقد ليس بشايت  
 وبخلاف ما إذا تزوج الفضولي مات أحد الزوجين قبل الإجازة حيث لا يثبت التوارث  
 لأن أصل العقد موقوف فبطل بالموت ونفي ما نحن فيه صحيح فقرر بالموت لأن الشيء بانهائه  
 يقرر في باب الولي والكفو من بيان الرواية \* الأب إذا تزوج للصبي امرأة كبيرة  
 فإذا هو محبوب فرافعه إلى القاضي لا بطل النكاح لم ينتظر لبلوغه ولو لم يكن له أب أو  
 جد أو وصي يحاصم نصب القاضي من يخاصم عنه ولو كانت المرأة صبية لم يفرق بل يتألف  
 إلى بلوغ المرأة خزانة الأكل في النكاح من الجامع الكبير \* لو تزوج الرجل ابنته  
 الصغيرة من رجل وهي بنت عشر سنين فإذا الرجل محبوب لا يفرق القاضي فيتوقف حتى  
 بلغت فإن بلغت معتوهة لا يرعى زواله يخاصم عنها الأب فيفرق القاضي من المحلل  
 المزبور \* ولو بلغت واختارت نفسها أو الزوج غائب لا يفرق بينهما ما لم يحضر الغائب  
 ولو كان الزوج صبيلا لا ينتظر كبره ويفرق بينهما بحضرة والده أو وصيه إن لم يأتيا  
 بما يدفعها كذا في أحكام الصغار في باب الأولياء والاكفاء من الصغار الرافق \* وفي جامع  
 القاضي أبي جعفر الاستروشنى زوجت صبية من صبي فأدركت قبل بلوغه فاختارت  
 الفرقة فالجأكم لا يفرق بينهما إلا بحضرة الخصم من جانيه من أب أو وصيه فإن لم يكونا  
 قابلاً أو وصيه خصم فإن لم يوجد أحدهما ينصب القاضي وصياً يخاصم عنه فيحضره  
 ويطلب منه حجة للمغير تبطل دعوى الفرقة من بينة على رضاها بالنكاح بعد البلوغ أو  
 تأخيرها طلب الفرقة فإن لم يحضرها الخصم وأراد تخليفها يحلفها فإن حلفت يفرق بينهما  
 الحاكم بحضرة الخصم بلا انتظار إلى بلوغ الصبي في فصل نكاح أدب الاوصياء \* البكر إذا  
 زوجت نفسها من صبي ورضى وليها والصبي ليس له طاعة المهر لكن قبل أبوه النكاح وهو  
 غني جازا النكاح والزوج كفؤا لها خلاصة من الاكفاء \* (ذ) الصبي والصبيبة لو تزوجها  
 بلا إذن ثم أجازها الولي تجازواهما اختيار البلوغ لو أجاز غير الأب والجدة في أحكام الصغار  
 من الفصل الرابع والثلاثين من الفصولين \* إذا تزوج الصغير أو الصغيرة بغير إذن  
 الولي قبل أن يميز نكاحهما حتى يميزا بعد البلوغ قبيل فصل نكاح المالك من الخمانية  
 \* وإذا تزوجها الولي من غير كفؤ ثم فارقه ثم زوجت نفسها منه بغير ولي كان للولي حق  
 التفريق ولا يكون رضاه بالنكاح الأول رضا بالنكاح الثاني محبطاً رهاني وهكذا  
 في الذخيرة \* ثم خيار العتق وخيار الخيرة يمتد إلى آخر المجلس ويبطل بالقيام عن المجلس  
 وخيار البلوغ لا يمتد إلى البهائم ولا يبطل بالقيام في حق النيب والغلام وفي حق البكر  
 يبطل به كما يبطل بالسكوت لأن سكوتها رضا وخيار العتق يثبت في الأمة دون الغلام  
 وخيار البلوغ يثبت فيهما وخيار الغلام لا يبطل ما لم يقل رضيت أو يصحى منه شيء يعلم منه

١١ ولا يشترط العلم بأن لها خيارا بالبلوغ لانها تنفذ في معرفة أحكام الشرع والدادار العلم لم تعذر بالجهل به من البصر في باب الاولياء  
في تفسير قول المصنف ويطل بسكونها ٦٣

فينبغي أن تقول في فور البلوغ اخترت  
نفسى ونقضت النكاح فبده لا يطل  
حقها بالتأخير حتى يوجد التصديق  
ونحوه جامع الفصولين في الفصل ٢٥  
في الاختيارات

١ (٢) أقول ههنا ثلاثة ألفاظ ما يدل على  
الحال قطعا وهو قولها رأيت الدم الآن  
ونقضت فيقبل منها باليمين وما يدل على  
الماضي قطعا وهو قولها بلغت أمس  
وطلت فلا يقبل الا بيينة وما يحتلها  
وهو قولها نسخت حين بلغت فانه يستعمل  
للماضى والحال فيقبل قولها بين من  
تعليقات ابن نجيم

(٢) صغيرة زوجها وله غيرها الاب والجد  
فقلت بعد ما أدركت انى قد اخترت  
نفسى حين أدركت لا يقبل قولها كذا  
في الخلاصة  
وعنه لو قالت عند الشهود أو القاضى  
نقضت النكاح عند البلوغ قبل قولها  
مع الحلف وفي الاكفاء اشارة الى  
أن الانهاده ليس بشرط لاختيارها وانما  
شرط ذلك لاسقاط اليمين كفاي للعمادية  
كذا في القهستاني

قوله والامسا احتيج الى البيينة فيه أنه المحدث  
عنه هو قولها للقاضى حين بلغت الخ  
وهو لم يحتج فيه الى بيينة بل تصدق مع اليمين  
كما هو صريح عبارته آنفا والاحتياج  
الى البيينة انما هو في قولها بلغت أمس الخ  
كما صرح به أيضا فليظن اللهم إلا أن يكون  
مبنيا على ما سبق له قريبا عن دعوى  
التأني من انه لا يقبل قولها الا بيينة  
تأمل اه معجم

الرضا ثم الفرقة بخيار العتق لا تكون طلاقا لانه مختص بالانثى وكذلك خيار البلوغ لانه  
يصح من الانثى بخلاف خيار الصغيرة فانه طلاق لان الزوج ملكه اليها ثم خيار العتق  
لا يقتصر الى القضاء لانه ضروري على بخلاف خيار البلوغ حيث يقتصر الى القضاء لانه  
ضروري في نكاح العبد والامة من مختارات النوازل \* وبطل خيار البكر بالسكوت  
عامة بالنكاح ولا يمتد الى آخر المجلس شرط علمها بأصل النكاح لانها لا تتمكن من التصرف  
الابه والولى يتفرد به فعذرت واذا لم يمتد خيارها الى آخر المجلس فالواجب ان يطلب مع  
وثية الدم فان رأتها لئلا تطلب بلسانها فتقول نسخت نكاحى وتشهد اذا أصبحت وتقول  
رأيت الدم الآن وتقول لمحمد كفى يصح وهو كذب وانما أدركت قبل هذا فقال لا تصدق  
في الاستناد بخيارها أن تكذب كيلا يطل حقها ثم اذا اختارت وأشهدت ولم تتقدم الى  
القاضى الشهر أو الشهرين فهي على خيارها كخيار العيب في باب الولي من نكاح من  
الغفار \* (شغل) فتوليكن عنده شهود فاذا وجدتهم فلو بلغت بحيث تقول نسخت  
الاكن ونقضت فاشهد واعليه ولو بلغت باحتلام أو برئت تقول كما بلغت ونقضت فتشهدوا  
أو تقول اشهدوا انى قد بلغت ونقضت فان قالوا متى بلغت تقول كما بلغت ونقضت ولا تزيد على  
هذا فانما لو قالت بلغت قبل هذا ونقضت حين بلغت لا تصدق (ط) خيار البلوغ كشفعة  
فانها كما بلغت ينبغي لها أن تختار نفسها كالشفيع وتشهد على النقض لو عندها من تقبل  
شهادته والاختصاص الى الناس واختار ثانيا ولو لم تختار في بيتها حتى خرجت الى الناس  
بطل خيارها والاشهاد لا يشترط لاختيارها نفسها لكن يشترط لاثباتها بينة تلتقط اليمين  
عنها وتخليفها على اختيارها نفسها كخليف الشفيع على طلب الشفعة فان قالت للقاضى  
اخترت نفسي حين بلغت أو حين بلغت طلبت الفرقة صدقت مع اليمين ولو قالت بلغت  
أمس وطلبت الفرقة لا تقبل ويحتاج الى البيينة وكذا الشفيع لو قال طلبت الشفعة حين  
علت فالقول له ولو قال علنت أمس وطلبت لا يقبل ويكلف اقامة البيينة (٢) أقول قوله  
والانهاده لا يشترط لاختيارها الى قوله صدقت مع اليمين يستدعي أن تصدق مع اليمين أيضا  
في مسئلة أمس لان قولها للقاضى حين بلغت الخ اخبار عن الماضى لاعن حالها عند القاضى  
والامسا احتيج الى البيينة لانه يحمل حيث تدعى البلوغ الآن في مجلس القاضى فينبغي أن  
يسوى هو وقولها أمس في الحكم في الفصل الخامس والعشرين من الفصولين \* صغيرة  
زوجها غير الاب والجد فاختصت مع زوجها بعد البلوغ وهي بكر وقالت اخترت الفرقة  
حين بلغت وكذبها الزوج لا يقبل قولها الا بيينة وان اختلفا في الحال فقالت الآن بلغت  
واخترت الفرقة فقال الزوج لا بل بلغت قبل هذا وسكت كان القول قولها وان كانت  
ثيبا وقت البلوغ لا يطل خيارها الا بالرضا صريحا أو دلالة نحو التمسكين وغير ذلك فيما  
يتعلق بالنكاح من دعوى التأني (٣) \* وأما الصغيرة والصغيرة المرقوقان اذا تزوجها  
المولى ثم أعتقهما ثم بلغا فانه لا يثبت لهما خيار البلوغ لكمال الولاية للمولى فهو أقوى  
من الاب والجد ولا خيار العتق يغني عنه حتى لو أعتق أمته الصغيرة أو لأم زوجها  
ثم بلغت فان لها خيارا بالبلوغ كما ذكره الاسيماجي وهو داخل في غير الاب والجد



(١) وما كان من متاع التجارة والرجل  
معروف تلك التجارة فهو للرجل كذا  
في التاتارخانية وفي لسان الحكماء الا اذا  
كان صائغاً وله حلى النساء أو كلفت المرأة  
تبيع ثياب الرجال **ع**  
(٢) ولو كان أحد الزوجين مسلماً والاخر  
مكافراً فهذا وما لو كانا مسلمين سواء  
تاتارخانية في نوع في اختلافهما في  
متاع البيت من النكاح **ع**  
وان كان أحد الزوجين غير مدرك لآلته  
يجامع مثله فالقول في المتاع على  
ما وصفت **ع** كذا في التاتارخانية من  
النكاح في ٤٠ **ع**  
اعلم أن البيت اسم لمستق وأحدله دهن  
والمزول اسم لما يشتمل على بيوت وصحن  
مسقف ومطبخ يسكنه الرجل وبهاله  
والدار اسم لما يشتمل على بيوت ومنازل  
وصحن غير مسقف فكان المنزل فوق  
البيت ودون الدار كذا ذكره شمس الأئمة  
السرخسي كذا في الوافي **ع**  
المزول جزء من الدار كما يفهم من البرازية  
في الثالث من الاجارة حيث قال استاجر  
منزلاً من دار والمقهوم من الملتقى في كتاب  
القصحة أن المنزل غير الدار والبيت **ع**  
(٣) قوله فهو للرجل من هذا أي مع عيینه كذا  
في لسان الحكماء **هـ**  
(٤) وقال أبو يوسف ومحمد الحكم بعد  
٣ موت أحد ههما ما هو يكون الحكم في  
حياتهما كذا في الحسبية في اختلاف  
الزوجين في متاع البيت **ع**

فالقول للاب جامع الفتاوى وكذا في القسبة (فضم) غزوه فقال ان تزوج ابنتي وأجهزها  
بجهاز عظيم فتزوجها ودفع الدستمان الى أبيها ثم ان أباهم لم يجهزها لاروايه فيه وأقروا  
بان الزوج يطالب أبا المرأة بالجهيز فان جهز لا يسترد والا يسترد ما زاد على دستمان مثلهما  
وقدر بعضهم الجهاز بالدستمان لكل دينار من الدستمان ثلاثة دنانير من الجهازا وأربعة  
دنانير من الزوج يطالب بهذا القدر والا يسترد ما زاد على دستمان مثلهما (فقط) الصحيح  
انه لا يرجع بشئ على اب المرأة اذا المال في باب النكاح ليس بفرض أصلي في الشرع من  
الفصولين (فخ) قال القاضي غير الدين سئل برهان الدين السعيد عن تزوج امرأة  
وبعث ثلاثة آلاف مجحلاً وأبوها غني بعثها الى الزوج من غير جهاز هل لزوجها أن يطالب  
أباًها بجهازها بعد ذلك ثلاثة آلاف قال نعم وبه بقي بحال الدين الرقدي عوفي في المتفرقات  
من نكاح فتاوى الصبرية (بج) يعني بأنه اذا لم يجهز بما يليق بالمبعوث فله استرداد  
ما بعث والمعتبر بما يتخذ للزوج لا بما يتخذ لها ولو سكت بعد الزفاف فما يعرف بذلك رضاه  
لم يكن له أن يخاصم بعد ذلك وان لم يتخذ شئ قسبة في باب الاموال التي تدفع في  
المصاهرات وفيه تفصيل وان اختلف الزوجان في متاع البيت فالقول لكل واحد منهما  
فيما يصلح له مع عيینه الا اذا كان الزوج يبيع ما يصلح لهما فالقول له وكذا اذا كانت تباع  
ما يصلح له لا يقبل قوله (١) وفي التاتارخانية لاختلاف متاع من متاع النساء واقاما  
البيضة فبقي للزوج وأطلق الزوجين فيشمل المسلم مع الذمية والحربي (٢) والمملوكين  
والمكاتبين والزوجين الكبيرين والصغيرين اذا كان الصغير يجامع ويشمل اختلافهما  
سابق النكاح وما بعد الفراق وما اذا كان البيت ملكاً لهما أو لأحدهما خاصة والقول  
للزوج في الصالح لهما وما يصلح لهما القروش والامتنعة والاواني والرقيق والمنزل والعقار  
والمواشي والنقد والبيت للزوج الآن يكون لها بيضة عزاء في خزانة الاكل الى الامام  
الاعظم بمرافق **ع** واذا اختلف الزوجان في متاع البيت والنكاح بينهما قائم أو ليس  
بقائم واذ جهز كل واحد منهما أن المتاع كله فاصح للرجل كالعمامة والقباء والقفص  
والعليسان والسلاح والمنطقة والكتب فالقول فيها قول الزوج مع عيینه لشهادة الظاهر  
وما يصلح للنساء كالدروع والنجار والملاء ونحوها فالقول فيها قول المرأة مع عيینه لان الظاهر  
شاهد لها وما يصلح لهما كالفروش والامتنعة والاواني فالقول للزوج فيه مع عيینه  
والرقيق والمنزل والعقار والمواشي والنقد كالفروش لان المرأة وما في يد هيا في الزوج  
فكان الاموال كلها في يد الزوج واذا تنازع اثنان في شئ وهو في يد أحدهما كان القول  
قوله كذا هنا بخلاف ما يختص به لان لها طاهراً آخر أظهر من اليد وهو يد الاستعمال  
لجعلنا القول قولها كرجلين اختلفا في ثوب أحدهما الابسه والاخر متعلق بكمه فان  
اللابس أولى وهذا اذا كانا حيين وان مات أحدهما واختلف ورثته مع الآخر  
فالجواب في غير المتنازع كل على ما مر وأما فيما يصلح للرجال والنساء فهو للرجل منهما أيهما  
كان لان اليد للرجل من دعوى المكافى شرح الوافي في الخفاف (٤) \* واذا  
اختلف الزوجان في متاع البيت فما كان للنساء كالدروع والنجار والحلى والبسط



والسرير والصندوق وهو المرأة وما كان للرجال كالسلاح والاقبية والقفص والتمطقة  
والطيلسان والسر او بل والعصامة والقوس والبرذون وما أشبه ذلك فهو للرجل وما كان  
للريال والنساء كالمزبل والخادم والمعبود والغنم السائمة والابل والبقر وما أشبه ذلك  
فهو للباقي منهم ما في الموت وفي الطلاق فهو للرجل عند أبي حنيفة وقال محمد ما يكون  
للرجل والنساء فهو للرجل في الوجهين (١) وقال أبو يوسف يعطى للمرأة من متاع  
النساء ما يجير مثلها وما بقي فهو للرجل في الوجهين في الرابع من نكاح الولوالجية \*  
وان كانت له نسوة فوق الاختلاف بينهما وبين في المتاع فان كُن في بيت واحد فتاع  
النسوة بينهما على السواء وان كانت لكل واحدة في بيت على حدة فكل واحد في بيت  
كل امرأة بينهما وبين زوجها على حدة فلا يشارك بعضهن بعضا تأخر الثانية في العشرين  
من النكاح قريسا من آخره \* ولا فرق في هذه الوجوه بين ما اذا كان البيت الذي يسكنان  
فيه ملك الزوج أو ملك المرأة ولو كان غير الزوج في عيال اسد بان كان الابن في عيال  
الاب أو الاب في عيال الولد ونحو ذلك فكان المتاع عند الاشتباه للذي يقول في قواهم  
كذا ذكر في الكيسانيات وفي نوادر ابن رستم في اختلاف الزوجين في متاع البيت من  
الثانية (٢) وان اختلف الزوجان في البيت الذي يسكنان فيه كان القول له وان اقامت  
البينة أو اقاما جميعا يقضى بيينة المرأة لانها خارجة ظهري في نوع في اختلاف الزوجين  
من الطلاق ملخصا وكذا في الثانية في اختلاف الزوجين من النكاح \* (في القسم)  
للرجل المهر والمملوك امرأتان حرتان فانه يكون عند كل واحدة يوما وليلة أو ثلاثة أيام  
ويستوى فيه البكر واليبس والكفاية والمراعاة والبالغة والمجنونة والجديدة لا يجوز أن  
يقيم لاحداهن أكثر الا باذن الأخرى فان الذي عليه الصلاة والسلام استأذن  
نساءه ليكن في بيت عائشة رضي الله عنهما في مرضه والصحيح والمرضى في القسم سواء  
وكذا الذمى في نسائه من نكاح خزانة الاكل \* وفي المعراج ولو اقام عند احدهما  
شهر انما صحتة الأخرى بذلك ففى عليه أن يستقبل العدل بينهما وما معنى هذا غير أنه آثم  
لان القصة تكون بعد الطلب ولو عاد بعد ما نساءه القاضي أو جده عقوبة وأمره بالعدل  
لانه أساء الادب وارتكب ما هو حرام عليه وهو الجور في عز في ذلك انتهى وحاصله  
انه لا يعز في المرة الاولى واذا عسر مرة عزره بالضرب وفي الجورة لا يعز بالحبس لانه  
لا يستدرك الحق فيه بالحبس لانه يفتقر بعض الزمان انتهى وهذا مستثنى من قولهم ان  
للقاضي الخيار في التعزير بين الضرب والحبس من قسم بحورائق

(١) لان المرأة وما في يدها في يد الزوج  
فكان الاموال كلها في يد الزوج كذا في  
الحل المزبور من الولوالجية ع

(٢) فان قال البنون بعد موت متاع بعينه  
ان هذا استفدتا بعد موت الاب كان  
القول قولهم وان اقرروا أن المتاع كان  
في البيت يوم مات الاب أو قامت البينة  
على ذلك فهو ميراث عن الاب لا يقبل  
قولهم كذا في فتاوى القاضي معين  
المفتي

### كتاب الرضاع

اذا أرضعت المرأة صبية حرمت على زوجها وآبائه وأبائهم فتكون المرضعة أم الرضيع  
وأولادها اخوته وأخواته من تقدم ومن تأخر فلا يجوز أن يتزوج شيئا من ولدها وولد ولدها  
وان سفلوا وآبائها أجداده وأمهاتهم اجداده من قبل الأم وأخواتها وأخواته  
وخالاته ويكون زوجها الذي نزل منه اللبن أب المرضعة وأولادها اخوتها وآبائها وأمهاتها

أجدادها وجداتهم من قبل الأب وأخوته وأخواته أعمامها وعماتها لا يحل مناسكة أحد  
 منهم كما في النسب من رضاع الاختيار (خ) ولو أَرْضَعَتْ امْرَأَةٌ صَبِيًّا حَرَّمَ عَلَيْهِ مِنْ تَقَدُّمِ  
 مِنْ أَوْلَادِهَا وَمِنْ نَأْثَرِ خِرَاطَةِ الْمُقْتَنِ \* وهذه الحرمة يعنى حرمة الرضاع كما ثبتت في خِثَابِ  
 الْأُمِّ تَبَيَّنَتْ فِي جَانِبِ الْأَبِ وَهُوَ الْفِعْلُ الَّذِي نَزَلَ لِبَنَائِهَا بَوَاطِنُهُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ الْحَرْمَةُ لَا تَبَيَّنَتْ  
 فِي جَانِبِ الْأَبِ وَالْفُقَهَاءُ يَسْمُونَهُ هَذِهِ الْمَسْئَلَةُ لَعِنَ الْفِعْلُ فَعِنْدَنَا الْفِعْلُ أَبُ الرُّضِيعِ وَأُمُّ الْفِعْلِ  
 جِسْمَتُهُ وَأَخَوَاتُهُ عَمَاتُهُ وَأَوْلَادُ الْفِعْلِ أَخَوَاتُهُ وَلَا يَحِلُّ لِلرُّضِيعِ أَنْ يَتَزَوَّجَ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ  
 وَلَا نِكَاحَ مَوْطُوءَةِ الْفِعْلِ وَلَا مَنْكُوحَتِهِ وَلَا لِلْفِعْلِ نِكَاحُ مَوْطُوءَةِ الرُّضِيعِ وَمَنْكُوحَتِهِ  
 وَلَوْ كَانَ لِلْفِعْلِ امْرَأَتَانِ جِلْسَتَانِهِ وَأَرْضَعَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا رَضِيعًا كَانَ الرُّضِيعَانِ  
 أَخَوَيْنِ لِأَبٍ وَإِنْ كَانَتْ أَحَدَاهُمَا أَتَى لَا يَجُوزُ النِّكَاحُ بَيْنَهُمَا وَلَوْ كَانَا اثْنَيْنِ لَا يَجُوزُ  
 الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِي نِكَاحٍ رَجُلٌ كَمَا لَا يَجُوزُ بَيْنَ الْاِخْتَيْنِ مِنَ النَّسَبِ مِنْ أَوَّلِ رَضَاعٍ اِثْنَانِ \* وَفِي  
 نِكَاحِ الْجِسْنَيْنِ زِيَادَتُهُنَّ مِنَ الزَّوْجِ وَجَفَّ لِبَنَاتِهِمْ دَرَجَتَانِ وَأَرْضَعَتْ وَلَدًا لِهَذِهِ الْوَلَدَانِ  
 يَنْبَغِي ابْنَةُ هَذَا الرَّجُلِ مِنْ غَيْرِ الرُّضْعَةِ وَلَيْسَ هَذَا بَابُ الْفِعْلِ لِانْقِطَاعِ النَّسَبَةِ عَنِ الْأَوَّلِ  
 وَلَوْ تَزَوَّجَ امْرَأَةٌ وَلَمْ يُولَدْ مِنْهَا وَلَقَدْ نَزَلَ لَهَا الْبَيْنُ وَأَرْضَعَتْ وَلَدًا لَا يَكُونُ الزَّوْجُ أَبًا لِلْوَلَدِ  
 وَلَيْسَ هَذَا بِأَبٍ لِلْفِعْلِ الْمَسْهُوطِ وَالْوَجُورُ مُحَرَّمٌ لَا لِقِطَارٍ فِي الْأَذْنِ وَالْأَحْلِيلِ وَالْجَاهِلَةِ  
 وَكَذَا الْحَقْنَةُ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ مِنْ رَضَاعِ الْبَرَاذِيرَةِ وَكَذَا فِي الْخُلَاصَةِ \* وَلَوْ نَزَلَ لِلْبَكْرِ  
 لَبَيْنَ وَهِيَ لَمْ تَتَزَوَّجْ فَأَرْضَعَتْ وَلَدًا فَهُوَ رَضَاعٌ مُحَرَّمٌ فَلَوْ تَزَوَّجَتِ الْبَكْرُ لَا تَبَيَّنَتْ الْحَرْمَةُ مِنَ  
 الزَّوْجِ طَالَمَا فِي الْحَيْطِ وَكَذَا إِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةٌ وَلَمْ تَلِدْ مِنْهُ قَطُّ ثُمَّ نَزَلَ لَهَا الْبَيْنُ فَإِنَّ الْبَيْنَ مِنْ هَذِهِ  
 الْمَرْأَةِ دُونَ زَوْجِهَا فِي الرَّابِعِ مِنْ نِكَاحِ الْخُلَاصَةِ

وبين اثنتي شخص رضاء ونسبة \* فلا تحرم من فالدر للفعول ينشر

مسورة المسئلة لو كان لامرأة أو رجل ابنتان أحدهما من الرضاع والآخرى من النسب  
 لا يجوز لرجل أن يجمع بينهما في عقد نكاح لأن الدر كما ينشر الحرمة من جهة المرأة ينشرها  
 من جهة الفعل أيضا عندنا وهذا الفرع الثاني ذكره صاحب القنية في آخر باب الرضاع \*  
 ولا جله تظنهما ولو من رضاع في نكاح بشبهة \* ولو من زنا فالحكم لا يتغير لما تقدم في  
 البيت السابق أن لبن الفعل ينشر الحرمة كما ينشر لبن المرأة وكان ذلك شاملا لما هو نكاح  
 صحيح ووطء بشبهة ووطء زنا والحكم لا يفترق في كل الأحوال نبه عليه في هذا البيت  
 والموجب لتنظيم الفرع الأخير ليكون نص وصاعن علمائنا ذكره صاحب القنية قال  
 علماءنا وصورته من زنى بامرأة تحرم عليه بنتها من الرضاع وهي منصوبة (١) أقول في  
 النهاية وقتساوى فاضحيان والقساوى الظهيرية والذخيرة رجل زنى بامرأة فولدت منه  
 فأرضعت بهما لبن صغير لا يجوز له الزنا ولا لأحد من آباءه وأولاده نكاح هذه الصغيرة  
 على ما عرفت من أصل أحكامنا يعني أن لبن الفعل يتعلق به التحريم وذلك لوجود البعضية  
 بين الزاني وبين هؤلاء من رضاع شرح الوهبانية للمصنف \* ولا رضاع بعد القطار ومدة  
 الرضاع عندهما ستان وعند أبي حنيفة ستان ونصف فالرضاع في هذه المدة محرم  
 قطم الصبي أم لا ولا تثبت الحرمة بعد ستين ونصف وإن لم يظلم به يفق القاضى الامام

(١) وفي شرح ابن الهمام وفي الخلاصة  
 وكذا لو لم تفعل من الزنا وأرضعت لابن  
 الزاني تحرم على الزاني كما تحرم بنتها من  
 النسب عليه من شرح الوهبانية لابن  
 الشحنة وكذا في القبض الكركي

وأجوز أن مدة الرضاع في حق اشتقاق الابن على الأب منتان في الرابع من نكاح الخلاصة \* وذكر الخصاص أنه إذا طعم قبل مضي المدة واستغنى بالطعام لم يكن رضاعاً وإن لم يستغن ثبت الحرمة وهو رواية عن أبي حنيفة وعليه الفتوى ذكره الزيلعي من رضاء الدرر \* وقيد بالثلاثين لأن الرضاع بعدها لا يوجب التحريم وأفاد بطلانها ثبوت بعد النظام والاستغناء بالطعام وهو ظاهر الرواية كما في الخمانية وعليه الفتوى كما في الولوالجية وفي فتح القدير معزيا إلى واقعات التاطني - فإذ ذكره الشارح من أن الفتوى على رواية الحسن من عدم ثبوتها بعد بخلاف المعتمد لما علم من أن الفتوى إذا اختلفت كان الترجيح لظاهر الرواية من رضاء البحر الرائق (١) \* إذا مضى ثلثي أمر أمه وشرب لبنها لم يحرم عليه أمر أمه لما قلنا أنه لا رضاع بعد الفصال قاضيان في كتاب الرضاع \* امرأة أرضعت صبية فكبرت فبأنها زوج المرضة يحرم عليه أمر أمه سواء كان اللبن من هذا الزوج أو لم يكن في الثالث من نكاح الخلاصة \* وفي الحجة تزوج امرأة رضية فبأن أم الزوج وأخته فأرضعت هذه الصغرة عومت على الزوج لأنها صارت أخته وأبنة أخته من رضاء الساتارخانية \* وفي آخر الميسوط ولو كانت أم البنات أرضعت أحد البنين وأم البنين أرضعت إحدى البنات لم يكن للابن المرتضع من أم البنات أن يتزوج واحدة منهم وكان لاخونه أن يتزوجوا بنات الأخرى إلا الابنة التي أرضعتها أتهم وحدها لأنها أختهم من الرضاعة من رضاء البحر الرائق \* يجوز أن يتزوج أخته بنته من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب لأن أخته بنته من النسب إذا كانت منه بأن كانا من أب وأم أو من أب فمهي بته وإن لم تكن منه بأن كانا من أم فمهي ببيتها والريبة تحرم بالدخول ولم يوجد هذا المعنى في الرضاع لأن بنت المرضة أخت ابنه لا أم فلا تكون بنته لأن ابن المرضة ما كان منه ولم يدخل بالمرضة حتى يصير متزوجاً بنت أمه أدخل بها حتى لو لم يوجد أحد هذين المعنيين في النسب بأن كانت أمه بغير شريكين فبأن تولد فبأنه حتى ثبت النسب منهم ما ولكل واحد منهم ما بنت من امرأة أخرى جاز لكل واحد من المولين أن يتزوج بنت شريكه وإن كان كل واحد من المولين متزوجاً بأخته بنته من النسب لأنه لا يوجد في بنت شريكه أحد هذين المعنيين إذ بنت شريكه ليست بنته ولا بنت امرأة أدخل بها كافي شرح الوافي في الرضاع \* ولو أدخلت امرأة حلة ثديها في فم رضية ووقع الشك في وصول اللبن إلى جوفها لم يحرم لأن في المانع شكاً كما في الولوالجية وكذا في الخلاصة في القاعدة الثالثة من الأشياء \* ولا بأس بأن يتزوج الرجل أم أبيه التي أرضعت وكنها بنته وهي أخته بنته ولا يحل هذا من النسب لأنها ربية ولا بأس بأن يتزوج أم من أرضعت ولده وفي النسب لا يجوز لأن أم للنكح كونه في الرابع من نكاح الخلاصة \* صغير وصغيرة بينهما شبهة الرضاع ولا يعلم ذلك حقيقة لا بأس بالنكاح بينهما إذا لم يخبر به واحد عدل فإن أخبر عدل ثقة يؤخذ بقوله ولا يجوز النكاح بينهما فإن أخبر بعد النكاح فلا حوط أن يفترقا إلا أن الشك وقع في الأول في الجواز وفي الثاني في البطلان والدفع أسهل من الرفع

(١) إذا تعارض ما في المتون والفتاوى فالمتون كذا في فصل الحبس من قضاء البحر وكذا يقدم ما في الشرح على ما في الفتاوى كذا في المحل المزبور \* وفي أفتح الوسائل في مسألة قصة الوقف أن تقول الفتاوى لا تعارض نقل المذهب خصوصاً إذا لم يكن فيها نص على الفتوى \* وقال سعدى أنسدي في فتاواه إذا كان ما في الفتاوى مخالفاً لما في المتون يعمل بما في الفتاوى ولا يخفى أنه ليس على إطلاقه \* قد

(قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا) في الرابع من نكاح البزازية \* صبية أرضعتها بعض نساء  
 أهل القرية ولا يدري من أرضعتها فتزوجها رجل من أهل تلك القرية فهو في سعة من  
 المقام معها في الحكم من رضاع خزانة الفتاوى وكذا في مختارات التوازل \* وفي  
 خزانة الفقه رجل تزوج بامرأة فقالت امرأة أنا أرضعتها فهي على أربعة أوجه ان  
 صدقها الزوجان أو كذباها أو كذبها الزوج وصدقها المرأة أو صدقها الزوج وكذبها  
 المرأة أما اذا صدقهاها ارتفع النكاح بينهما ولا مهران لم يكن دخل بها فان كان قد دخل  
 بها فلها مهر المثل وان كذباها لا يرتفع النكاح ولكن ينظران كان كبيرا به أنها صادقة  
 يفارقها احتياطا وان كان كبيرا به أنها كاذبة يمكها وان كذبها الزوج وصدقها  
 المرأة يبقى النكاح ولكن للمرأة أن تستعلف الزوج بالله ما تلم أن أخذت من الرضاع فان  
 نكل فزق بينهما وان سلف فهي امرأته وان صدقها الزوج وكذبها المرأة يرتفع النكاح  
 ولكن لا يصدق الزوج في حق المهران كانت مدخولا بها ولا يزوج مهر كامل ولا نصف مهر  
 انتهى من رضاع البصر في شرح قوله وثبت بما ثبت به الحال وذكر الاستيعاب أن الأفضل  
 له أن يطلقها اذا أخبرته بامرأة يعني بالرضاع فان كان قبل الدخول بها يعطيهما نصف المهر  
 والأفضل لها أن لا تأخذ منه شيئا وان كان بعد الدخول بها فالأفضل للزوج أن يعطيها  
 كمال المهر والنفقة والسكنى والأفضل لها أن تأخذ الأقل من مهر مثلها ومن المسمى  
 ولا تأخذ النفقة ولا السكنى انتهى من المحل المزبور \* وفي شرح قوله وثبت بما ثبت به  
 الحال رجل تزوج امرأة فشهدت امرأته أنها أرضعتها ما لا تثبت الحرمة بقولها وان كانت  
 عدلة (١) وان تزوجها كان أفضل وقال مالك تثبت الحرمة بشهادة امرأة واحدة لانها  
 من باب الديانة فتثبت بقول الواحد كما لو اشترى لحما فأخبره عدل أنه ذبيحة الجوسي يعرف  
 عليه وانما نقول هذه شهادة قامت على زوال ملك النكاح فلا تثبت الحرمة كالوفات على  
 الطلاق فان شهد بذلك امرأتان أو رجل عدل فيكذلك وكذا لو شهد أربع نسوة وقال  
 الشافعي يفرق بينهما بشهادة الأربع وكذا لا يفرق بينهما بعد النكاح ولا تثبت الحرمة  
 بشهادتين فكذلك قبل النكاح اذا أراد الرجل أن يخطب امرأة فشهدت امرأة  
 قبل النكاح أنها أرضعتها ما كان في سعة من تكذيبها كما لو شهدت بعد النكاح ولو شهد  
 رجلان عدلان أو رجل وامرأتان بعد النكاح عندها لا يسهل المقام مع الزوج (٢)  
 لان هذه شهادة لو قامت عند القاضي ثبت الرضاع فكذلك اذا قامت عندها واذا  
 أقتر الرجل بامرأة أنها أختسه من الرضاع ولم يصبر على اقراره كان له أن يتزوجها وان  
 أصبر لا يصح له أن يتزوجها ولو أقتر بعد النكاح بذلك ولم يصبر على اقراره لا يفرق  
 بينهما وان أصبر فزق بينهما وكذا لو أقترت المرأة قبل النكاح ولم تصبر على اقرارها كان  
 لها أن تزوج نفسها منه وان أقترت بذلك ولم تصبر ولم تكذب نفسها لكن زوجت نفسها  
 منه جاز نكاحها لان النكاح قبل الاصرار وقبل الرجوع بمنزلة الرجوع عن اقرارها  
 وقد مرّت هذه الجملة في فصل المحرمات ولو قالت المرأة بعد النكاح كنت أقدرت قبيل  
 النكاح أنه أختي من الرضاع وقد قلت ان ما أقدرت به حق حين أقدرت بذلك فلم يصح النكاح

(١) أجنبية كانت أو أم أحد الزوجين

بخزانة المفتين

وهذه المسائل مذكورة أيضا في

الغانية في كتاب الكراهية في فصل

ما يقبل فيه قول الواحد وما لا يقبل

فيه

(٢) ولو شهد عندهما عدلان على رضاع

بينهما وهو يجحد ثم ماتا أو غابا قبل

الشهادة عند القاضي لا يسهل المقام

معه كما لو شهدا بطلاقها الثلاث كذلك

وتماثل في شرح المنظومة كذا في البحر

الرائق قبيل كتاب الطلاق

لا يفرق بينهما ويجهل لو أقر الزوج بعد النكاح وقال كنت أقرت قبل النكاح أنها أختي  
من الرضاع وقالت أنه حق فإن القاضي يفرق بينهما لأن المرأة لو أقرت بعد النكاح أن  
الزوج أختها من الرضاع وأصررت على ذلك لا يقبل قولها على الزوج ولا يفرق بينهما  
فكذلك إذا أسندت ذلك إلى ما قبل النكاح أما الزوج لو أقر بعد النكاح وأصررت على إقراره  
فرق بينهما وكذا لو أسند إقراره إلى ما قبل النكاح من آخر باب رضاع الحائض \* سئل  
عن رجل خطب بنتاً فذكرت أنها أختها أَرْضعت الخطيب فهل يقبل قولها بمفردها  
أو لا يقبل ويحل له أن يتزوج بها أجاب لا يقبل قولها بمفردها ويحل له أن يتزوج بها من  
قنديل ابن نجيم من النكاح \* لو أخبره خبراً أنك تزوجتم وهي أختك رضاعاً لم يتزوج بها  
وأربع سواها حتى يشهد بذلك عدلان لأنه أخبر بفساد مقارن والاقدم على النكاح  
أمانة بينة على صحته وانكار فسادها فيثبت المنازع بالظاهر بخلاف ما لو كانت المنكوحه  
صغيرة فأخبر الزوج أنها أَرْضعت من أمه أو أخته فإنه يقبل قول الواحد فيه لأن القاطع  
طار فلم يثبت المنازع فالسائل أقالم تقبل خبر الواحد في موضع المنازعة لحاجتنا إلى  
الإلزام وقبلنا في موضع المسألة لعدم الإلزام في الخامس من كراهية الكافي شرح  
الولفي \* ولو شهد رجل وامرأتان فالتفريق إلى الثاني وحل توقف على دعوى المرأة  
الظاهر عدمه كما في الشهادة بطلاقها بحور أوقيل كتاب الطلاق ملخصاً \* وإذا ثبت  
الرضاع بالشهود العدول إذا كانت الشهادة على الزوجين فرق بينهما فإن كان قبل  
الدخول فلامهر لها وإن كان بعد الدخول فلهما الأقل من المسعى ومن مهر المثل وليس  
عليه النفقة والسكنى ولو لم يشهد عليه أحد ولكن قال الزوج بأنها أختي أو أمتي  
من الرضاع فإن قال بعد ذلك كذبت أو أوهمت أو غلطت فهما على نكاحهما وإن قال  
هو حق كما قلت فرق بينهما وإن كانت المرأة صدقته فلامهر وإن كذبه فله نصف المهر  
وإن كان قد دخل بها فله جميع المهر والنفقة والسكنى إن كذبه وإن صدقته فلهما  
الأقل من المسعى ومن مهر مثلها ولا شيء من النفقة والسكنى مضمرات من الرضاع \*  
إذا أقرت هذه المرأة أخته أو أمتها من الرضاع ثم قال بعد ذلك أوهمت أو أخطأت أو نكحت  
وأراد أن يتزوجها أو صدقته المرأة فهما صدقان فإن ثبت على الأول فقال هو حق  
كما قلت ثم تزوجها فرق بينهما ولا مهر لها عليه إن لم يدخل بها استحساناً من رضاع  
الخلاصة (١) \* وذكر في الرضاع أنه إذا طالت هذا الرضا وأصررت عليه جازله أن  
يتزوجها إلا الحرمه ليست إليها وقد ذكرناه وبه يفتى في جميع الوجوه برأيه في آخر  
الطلاق

### ﴿كتاب الطلاق﴾

• (الاول ما يقع به الطلاق وما لا يقع) \* وروى في الخبر خمس جدهن جده وهزلن جده  
الطلاق والنكاح والعاق والريعة والنذر تختصر تفسير سورة البقرة (٢) \* وطلاق  
الهازل والرجل الذي أراد أن يتكلم فسبق لسانه بالطلاق أو العاق أو النذر واقع

(١) ولو قال الرجل أنها أمتي أو أختي  
رضاعاً ثم قال أخطأت أو نسيت وكذبه  
المرأة أو صدقته يجوز له أن يتزوجها  
كذلك في البرازيه قبيل كتاب الايمان  
(٢) قوله في آخر الطلاق في نسخة قبيل  
كتاب الايمان \*  
(٣) للحدادي في تفسير قوله تعالى  
ولا تأخذوا آيات الله هزوا وكذا في تفسير  
العليني

(٢) المراد من قوله مدين فعيالينه وبين  
الله تعالى ولا يدين في القضاء أنه ان استفتي  
بجيبه المفتى على وفق ما نوى ولكن  
القاضي يحكم عليه بموجب كلامه ولا  
يلتفت الى ما نوى في باب الحقيقة والجهل  
كذا في كشف البرزوي

(٤) ولوقالت طلقني وطلقني وطلقني فقال  
طلقت بجمع ثلاث

جعلت يقع ثلاث  
(٦) ومن قال لمباسته وهو في العدة آتت  
مطابقاً بآئن تطلق كذا في الخلاصة ذخيرة

ایہ اولان طلاق صریحہ یحضر ابو الوالد  
یعنی کتابات ایہ اولان باین یا شہ ملحق

الاحكام في الواقع في حقوق البائس  
انما هو في الكليات وأما البائس بلفظ  
الطلاق فصرح به في البائس بالكفاية

عورت اوج طلاق پوش اولسون ديسه  
عورتلرين اوج چيده اوچر طلاق پوش

شکل واحدہ منہن ثلاث تطایعات او علی

الرومي يوحسه برعي بوتس اولور (الجواب) بری اولور کند و به تعیین این تدبیر بلور کتب  
(مسئله) زید ثلاث نسوة فقال امرأتی طالق بال ثلاث ولم یعین واحدة منهم فهل يقع

واحدہ قسم (اجواب) جمع اطلاق علی واحدہ ویزم بعینہا =

(ترجمة) (مسألة) طلاق زوجته المدخول بها بالثلاث وهي في عدة الطلاق البائن هل يقع الثلاث (الجواب) يقع (٤) إذا قال للمباعدة أنتك بطلاقة فإنه لا يقع بخلاف أنت طالق بائن كما في البرازية كما في البحر في شرح قوله الصريح يلحق الصريح



تعلية أخرى ولو قال قد كنت طالقك أو قال بالفارسية طلاق داده ام ترا (طلقتك) لا تقع أخرى من طلاق الخيرية \* قيل لرجل أطلعت امرأتك ثلاثا فقال نعم واحدة فإن القياس أن تقع عليها ثلاث تطليقات ولكأنه حسن وفي عملها واحدة في الفصل الرابع من طلاق التنازلية (تقلا عن واقعات الناطق) \* امرأة قالت لزوجها طلقني ثلاثا فقال الزوج أنت طالق فهي واحدة الآن بنوى ثلاثا ولو قال قد فعلت طلقك ثلاثا وكذا لو قال قد طلقك من تعليق الخيرية ملخصا \* وأما الطلاق والعناقي لا يقعان بالنسبة بل لا بد من التلفظ من الاشياء في أوائله (قبيل العاشر في شروط النية) \* امرأة قالت لزوجها طلقني فأشار إليها بثلاثة أصابع ونوى بها ثلاث تطليقات لا تطلق ما لم يتلفظ به وذكر في كتاب الطلاق إذا قال لامرأة أنت طالق وأشار إليها بثلاث أصابع ونوى بها الثلاث ولم يذكر بلسانه فأنها تطلق واحدة خاصية في أوائل الفصل الأول من الطلاق \* قال للصكالك اكتب طلاق امرأتك (قط) مردى بازن خلع كرد وبد كان صلح نوبس امندوزن كفت كه هرسه طلاق بنوبس صكالك شوى را كفت كه هجتنين است شوى كفت كه هرسه بنوبس يقع الثلاث بحكم الاقرار في الرابع عشر من الفصولين \* ان الكتاب نوعان مرسوم وغير مرسوم والمرسوم أن يكتب على صحيفة مصدر او مئة فمائل ما يكتب الى الغائب وانها على وجهين الأول أن يكتب هذا كتاب فلان بن فلان الى فلانة أما بعد فأنت طالق وفي هذا الوجه يقع الطلاق وفي الثانية ويلزمها العدة من وقت الكتابة وان قال لم أعن بهذا الطلاق لم يصدق في الحكم الوجه الثاني أن يكتب اذا جاءك كتابي هذا فأنت طالق وفي هذا الوجه لا يقع الطلاق الا بعد مجيء الكتاب في أول السادس من طلاق التنازلية \* كتب الى أخيه أما بعد فان وصل كتابي اليك فطلق امرأتك ان سألت ذلك فوصل وعرض عليه فلم تسأل الطلاق الا بعد أربعة أيام أو خمسة أيام فطلقها لا يقع زيادة الفتاوى (في مسائل التعليق من الطلاق) \* رجل أكره بالضرب والحبس على أن يكتب طلاق امرأته فلانة بنت فلان بن فلان فكتب امرأته فلانة بنت فلان بن فلان طالق لا تطلق امرأته لان الكتابة أقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا في الطلاق بالكتابة من طلاق الخيرية \* لو قال أنت طالق ونوى به الطلاق من وثاق لم يدين في القضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى ولو أراد أن يطلق من العمل لم يدين فيما بينه وبين الله وعن أبي حنيفة أنه يدين ولو صرح وقال أنت طالق من وثاق لم يقع في القضاء مني ولو قال أنت طالق من هذا العمل وقع في القضاء لا فيما بينه وبين الله تعالى في أول باب ايقاع الطلاق من جواهر الفقه (قع) أنت على حرام وقال ما نويت به الطلاق لا يصدق وليس للمفتي ولا للقاضي أن يحكم على ظاهر المذهب فبترك العرف (قع) (عب) أنت حرام أو أنت على حرام يقع الطلاق بدون النية وهي بالنسبة (٢) (ن) لا يحتاج الى كلمة على قنية في الكتابات \* وما يشأنا أفنوا في قوله أنت على حرام وحلال بر من حرام وهرجه حلالست مرار من حرام (أي الحلال على حرام وكل حلال لي على حرام) أنه طلاق بائن بالاتفاق وان لم ينو للعرف وكذا حلال الله على حرام

(ترجمة)

خالع ورجل زوجته وحضر الى المكان  
لكتابة الصك فقالت المرأة للصكالك  
اكتب بالثلاث فقال الصكالك للزوج  
هل كذلك فقال لها اكتب بالثلاث يقع  
الثلاث

(١) وصح في القنية أنه لا يقع ما لم يكتب  
في باب فيما يقع بكتابة الصك في الطلاق من  
خطه بعد  
وفي الخيرية في فصل الطلاق بالكتابة  
تفصيل لا بد من معرفته بعد

(٢) والفتوى على أنه طلاق وان لم  
ينو كذا في الدور بعد

وكذا ايرد خدای (يعني الله) وكذا احلال المسلمين وكذا هريجه بدست راست كبريم  
 او گرفته ام (كل ما غلبه يميني او ملكته يميني) وقيل في كرفته ام لا تطلق لعدم  
 العرف وفي بدست چپ كبريم (كل ما غلبه شمالي) قيل يجب أن يكون مينا (قط)  
 قوله هريجه مرا احلالست بر من حرام (كل حلال لي على حرام) الصحيح عندي أنه ليس  
 بطلاق الابائية (عده) كذلك وفي حلال الله او حلال ايرد يقع بلائيه وهو الصحيح (خ)  
 لا يصدق على ترك النية في الكل الا في قوله هريجه حلال ~~كر دست خدای بر من حرام~~  
 (كل شيء حلاله الله فهو على حرام) في السادس والعشرين من القسولين (عك) قالت  
 زوجها سر حق فقال الزوج اذهبي حيث شئت ولم ينو الطلاق بل كان ذلك تخويفا لها يقع  
 الطلاق عليها في حال المشاورة النية الصك كبرى \* وعن الامام في قوله لا حاجة لي فيك  
 أولا احسن أولا اشتهيك أولا رغبة لي فيك لا يقع وان نوى وقال ابن أبي ليلى يقع في قوله  
 لا حاجة لي فيك بالنية \* وعن ابن سلام يقع به الثلاث بالنية من أواخر كتابات البرازية \*  
 قال لا حاجة لي فيك أو ما أريدك أو ما رايك انيسقي (لا حاجة لي فيك) لا يقع وان نوى  
 من المحل المزبور \* وفي الفتاوى لو قال لامرأته طلاقك على واجب أو لازم أو فرض أو  
 ثابت منهم من قال يقع واحدة رجعية نوى أو لم ينو به أخذ الصدر الشهيد (١) قال  
 وقال الامام على لا يقع في الكل في الفصل الاول من طلاق المصاحفة وكذا في الرابع  
 من طلاق المحيط البرهاني \* لو قال طلاقك على واجب أو لازم أو ثابت أو فرض أو قال  
 طلاقك على تكام وانفبه والصحيح أنه يقع في الكل من طلاق المحيط السرخسي في باب  
 ما يقع به الطلاق وما لا \* لو قال طلاقك على واجب فالصحيح أنه يقع ولو قال لعبد عمتك  
 على واجب لا يقع (٢) في الثاني من مناق المحيط \* لو قال أنت طالق عند ما في هذا  
 المحوض من السك ولا سك في المحوض يقع واحدة محيط سرخسي \* فزت ولم ينظر بها  
 فقال سه طلاق (طلاق ثلاث) ان قال أردت امرأتي يقع والا برأية \* ولو قال  
 لم يبق بيني وبينك على ان نوى يقع وكذا في ابعدى في آخر الثاني في الكتابات من طلاق  
 البرازية \* وفي المحيط لو قال لم يبق بيني وبينك نوى الطلاق لا يقع في الكتابات  
 من طلاق البرازية \* ولو قال لم يبق بيني وبينك عمل ان نوى يقع ~~وكذا في قوله~~  
 لا تكاح بيني وبينك ونوى به الطلاق مختارات التوازل في الطلاق \* ولو قال لا تكاح بيني  
 وبينك أو قال لست لي بامرأة ونوى الطلاق يقع الطلاق بطوازا أنه طلقها قبل ذلك من  
 طلاق عدة الفتاوى \* ولو قال لم يكن بيننا نكاح أو قال لم أتزوجك ونوى الطلاق لا يقع  
 بالاجماع ولو قال لست لي بامرأة أو ما أنا بزوجك ونوى الطلاق فهو طلاق عند أبي حنيفة  
 خلافا لهما (٣) من طلاق المحيط البرهاني \* اذا قال الرجل لامرأته لست لي بامرأة  
 ونوى به الطلاق يقع ويجعل كأنه قال لست لي بامرأة لاني قد طلقك من أوائل نكاح  
 الثانية \* ولو قال لم أكن تزوجتها ونوى به الطلاق لا يقع لأن ذلك كذب محض  
 لا يمكن تعميمه من المحل المزبور \* امرأة قالت لزوجها اطلقني فقال لست لي بامرأة  
 قالوا هذا جواب يقع به الطلاق ولا يحتاج الى النية من طلاق الثانية في أوائل الفصل

(١) قال الصدر الشهيد والمختار أنه يقع  
 في الكل كذا في واجد باشا شارح النفاية  
 وكذا في المختارات من الطلاق بعد

(٢) وفي عتاق البحر عن الظهيرية أنه يقع  
 في العتق لا يقع غيره

(٣) وفي لست لي بامرأة لا يقع وان نوى  
 عندهما وعند الامام يقع بالنية كذا  
 في نوع في انكار النكاح من الثاني من  
 طلاق البرازية بعد  
 ولو قال لست لي بامرأة أو قال ما أنت لي  
 بامرأة أو قال ما أنا بزوج لك قال أبو  
 حنيفة رحمه الله ان نوى وقوع الطلاق  
 يقع والا فلا وقال صاحباه لا يقع وان نوى  
 من طلاق الثانية بعد

الاول من الباب الاول • لست لي بامرأة يعني أن قول الزوج لامرأته لست لي بامرأة وكذا قوله لها أنا لست لك بزوج طلاق بائن أن نواه وقال لا يكون طلاقا (١) من كتابات الدرر • ولو قال الرجل لامرأته صرت غير امرأتي في رضا أو سخط أو فسخ النكاح تطلق إذا نوى ولو قال مالي امرأة لا يقع وإن نوى (٢) ولو قال والله لست لي بامرأة لا يقع وإن نوى وكذا لو قال على حجة أن كنت لي امرأة وهذا بالاجماع وفي الفتاوى لو قالت له لست لي بزوج فقال صدقت فهذا ولو قال لست لي بامرأة سواء (٣) في نوع في الكتابات من طلاق فيض كركي • ولو قال اذهبي إلى جهنم ونواه يقع من المحل المزبور • اذهبي فتزويج يقع واحدة ولا حاجة إلى النية فان نوى الثلاث فثلاث من كتابات البرازية • وفي البرازية اذهبي فتزويج يقع واحدة ولا حاجة إلى النية لأن تزويج قريبه فان نوى الثلاث فثلاث انتهى وهذا مخالف لما ذكره في شرح الجامع الآن يفرق بين الواو والفاء وهو بعيد ههنا بصورائتي • وفي الفتاوى الصغرى لو قال لها اذهبي فتزويج يقع واحدة إذا نوى فان نوى الثلاث فثلاث من الخلاصة • ولو قال لها بعدى ونوى يقع ولو قال لها أنا أنته • كلف عنك فقالت المرأة كالزناق فان كنت تستكشف فارم به فقال الزوج تف تف ورمي الزناق وقال رمت ونوى الطلاق لا يقع في نوع في الكتابات من طلاق فيض كركي • ولو قال في مذاكرة الطلاق فارقتك أو بايتك أو بايتك أو بنت منك أو لاسطان لي عليك أو مرسحتك أو وهبتك لنفسك أو تركت طلاقك أو خلت سبيل طلاقك أو سبيلك أو أنت سائبة أو أنت حرة أو أنت أعلم بشأنك فقالت اخترت نفسي يقع الطلاق وإن قال لم أنو الطلاق لا يصدق قضاء في الكتابات من طلاق الخالية (٤) وفي الوالدية ولو ادعت المرأة نية الطلاق أو أنه كان في غضب أو مذاكرة الطلاق فالقول قوله مع يمينه وتقبل يمينه المرأة في اثبات حالة الغضب أو مذاكرة الطلاق ولا تقبل يمينها على نية الطلاق الآن تقوم اليقينة على إقرار الزوج بذلك واعلم بأن الخيار بمنزلة الأمر بالبدن في جميع الأحكام إلا في حكم واحد وهو صحة نية الثلاث فان الزوج أن نوى بالأمر بالبدن الثلاث صحمت نيته وإن نوى بالتغيير الثلاث لا تصح نيته في الخامس من طلاق التنازعانية (٥) • وما لم يوضع للطلاق واحقه وغيره أما صالح للجواب عن سؤال المرأة الطلاق فقط كاعتدى استبرأ في رخصك أمر لي بذلك اختاري و مرادفها وأما صالح للجواب والرد لسؤالها كاترجي اذهبي فومي تقني تخمري استبرأ اعزني تزويجي استنى الأزواج الحق باهلك حبلك على غاربك (٦) لا سبيل لي عليك لانكاح يعني وينك لا ملكت لي عليك و مرادفها وأما صالح للجواب والشم كناية برة بنة بنة باتن فارقتك حرام في حال الرضا لا يقع الطلاق بشئ منها والقول له مع يمينه وفي حال مذاكرة الطلاق يقع بالصالح للجواب والرد بالية (٧) ويقع الطلاق بالصالح للجواب فقط والصالح للجواب والشم بدون النية وفي حال الغضب يقع بالصالح للجواب فقط بالانية ويقع بالصالح للجواب والرد والصالح للجواب والشم بالانية ملخص ما في الدرر • نساء أهل الدنيا وأهل الري طالق لا يقع على امرأته بالانية وكذا قوله جميع نساء الدنيا

(١) ولو قيل له هل لك امرأة فقال لا ذكر بعض المشايخ أنه لا يقع الطلاق في قوله و ذكر الكرخي أنه على هذا الخلاف أيضا من المحل المزبور • سئل عن رجل متزوج بامرأة فسأله آخر وقال له لك امرأة فقال لا هل يقع لطلاق أم لا أجاب أن قصد الطلاق وقع والا لا كذا في فتاوى ابن نجيم (٢) أفني به في زمان يحيى أفندي ويخالفه فتوى ابن نجيم وكتب في الحاشية الطاهر أن هذا على مذهب الامامين أشبه رايه في الدرر وقد مر آتيا من خطه • (٣) وقال في الفتاوى في المغاية لا يقع وإن نوى بالاجماع وإنما الاختلاف في الخطابة كذا في الخلاصة • (٤) وكل موضع عدم فيه لفظ الطلاق أنه من جملة الكتابات حتى لا يقع الطلاق بدون النية وإن قال لم أنو الطلاق إن لم يذكر بدلا يصدق وإن ذكر بدلا مثل ألف درهم لا يصدق كذا في الثالث من خلع الخلاصة • (٥) وقوله لها اختاري بمنزلة أمر لي بذلك في جميع الأحكام إلا في خصله وهي أنه يصح نية الثلاث في الأمر بالبدن وفي التغيير لا يصح إلا الواحد جعل أمرها يدها ثم أقامها عن المجلس أو جاءها طوعا أو كرها خرج من يدها • كذا في الرابع من طلاق البرازية • (٦) الغارب ما بين السنام والعنق ومنه قوله حبلك على غاربك أي اذهبي حيث شئت صحاح (٧) فلا أنكر النية صدق مطلقا حالة الرضا ولا يصدق قضاء عند مذاكرة الطلاق فيما يصلح للجواب دون الرد والشم كذا في ملتي الاجم من الطلاق •

في الاصح وفي باب علامة السبع تطلق ولا يستحق كذا ذكر الجميع أولا ولو قال نساء أهل  
هذه المحلة وهو من أهلها أو نساء أهل هذه الدار طلقت امرأته وكذا نساء هذا البيت  
ان كانت فيه وفي نساء أهل هذه القرية اختلفوا فيه قيل هو كالمحلة وقيل هو كالقرية  
من أوائل طلاق البرازية في الاضافة \* قال زيب طالق وهو اسم امرأته ثم قال أردت  
غير امرأتي لا يستحق في العرف ويقع عليها ان كانت زوجة له من أوائل طلاق البرازية \*  
قال لها خذي طلاقك فقالت أخذت وقع ولا يحتاج الى النية في الاصح وفي فتاوى صدر  
الاسلام والقاضي لا يحتاج الى قولها أخذت فوازل أبي الليث (١) \* (بم) قال رجل  
لا تحر طلقت امرأتي أو أعقت عبدك فقال الزوج أو المولى سهل يود (يكون سهلا)  
لا يقع مثل منصور بن محمد السمرقندي مردى مردى را كفت من زن تراسه طلاق دادم  
فقال الزوج نيك آوردي يقع الثلاث فنية الفتاوى في باب ايقاع الطلاق على المباشرة \*  
قال في الاصل امرأة علمت أن زوجها طلقها ثلاثا (٢) وهو ينكر ولا تقدر المرأة على  
منع نفسها عنه وسعها أن تقتله لأنها عجزت عن دفع الشرع عن نفسها فيباح لها أن تقتله  
ولكن ينبغي أن تقتله بالداواة لا بالآلة القتل لأنها لو قتله بالآلة جازحة تقتل قصاصا من  
طلاق القاعدية (٣) \* (عك) مع العتق من مولاه وهو يجحد بحضوره الجمع ولا يترك  
خدمته وأما الأمة فانها تقاتله بسلح كالحررة اذا جحد زوجها البائن فنية في منفرة فوات  
العتق (الثاني في التوكيل بالطلاق) \* ولو وكل رجلا بطلاق امرأته ثم طلق الموكل امرأته  
بائنا أو رجعيًا ثم طلق الوكيل يقع مادامت في العدة ولو طلق وكنت في جميع أمورى فطلق  
الوكيل امرأته اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يقع في التوكيل من طلاق خزائن الفتاوى \*  
رجل جعل امرأته بيد رجلين لا يقر أحدهما بالطلاق رجل قال لا امرأته امرأته  
بيدك في هذه السنة ثم طلقها واحدة قبل الدخول ثم تزوجها في تلك السنة ذكر الكرخ  
أن الامر يكون بيدك في تلك السنة في قول أبي حنيفة رجل وكل رجلا بطلاق امرأته  
فطلقها الوكيل في سكره اختلفوا فيه فقال بعضهم لا يقع الطلاق كالموكل رجلا بالطلاق  
بغير الوكيل وطلق والصحيح أنه يقع الطلاق رجل قال لا تحركك في جميع أمورى فطلق  
الوكيل امرأته اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يقع وفي الفتاوى للفقهاء أبي جعفر رجل قال  
لغيره وكانت في جميع أمورى أو أفتسك مقام نفسي لم تكن الوكالة عامة فان كان امر  
الرجل مختلفا ليس له صناعة معروفة فالوكالة باطلة وان كان الموكل تاجرا يصرف التوكيل  
الى التجارة ولو طلق وكنت في جميع أمورى التي يجوز فيها التوكيل كانت الوكالة  
عامة في البياعات والهبات والاجارات وعن أبي حنيفة أنه يكون وكيل في كل شيء جائز صنعه كان  
وكيل في البياعات والهبات والاجارات وعن أبي حنيفة أنه يكون وكيل في كل شيء جائز صنعه كان  
دون الهبات والعتاق قال مولانا رحمه الله وهذا كله اذا لم يكن في حال مذاكرة الطلاق  
فان كان في حال مذاكرة الطلاق يكون وكيل بالطلاق في فصل الطلاق الذي يكون من  
الوكيل من انتحانية \* وفي الوالدية رجل وكل وكيل أن يطلق امرأته فطلق الوكيل  
ثلاثا فان نوى الزوج ثلاثا صح وان لم ينو لا يصح عند أبي حنيفة وفي السراجية اذا وكل

(ترجمة)

(قال رجل لا تحر اني طلقت زوجتك  
بالثلاث فقال الزوج قد صنعت سهلا)  
(١) وفي المختارات في فصل الاضافة من  
الطلاق لو قال خذي طلاقك يقع تطلقة  
واحدة وان لم ينو لانه صريح الطلاق  
وفي طلاق القاعدية قال لها خذي طلاقك  
لا تطلق ما لم تقل أخذت  
(٢) والطلاق البائن كالثلاث في التاسع \*  
من طلاق البرازية وكذا في الخلاصة بعد  
(٣) وذكر الاو زوجندي أنه ما ترفع الامر  
الى القاضي فان لم يكن لها بينة يحلفه فان  
حلف فالانتم عليه وان قتله لاثني عليها  
والباين كالثلاث في النوع الاول من  
تاسع طلاق البرازية بعد

(١) سئل عن صبي وكاهن رجل خصي  
في طلاق زوجته فطاعها النبي عن موكله  
هل يقع عليه الطلاق أم لا أجاب نعم نطق  
امراً: موكله كذا في فتاوى ابن نجيم  
في الوكالة

صديقا فلا وبعد الطلاق صح في الخامس من تفويض الطلاق من التنازعانية (١)  
\* أحد وكلي الطلاق ينقض الطلاق إذا كان وكلا باطلين أو بالطلاق بالمال من المحل  
المزبور رجل وكل رجلا أن يطلق امرأته واحدة فطلقة الوكيل تنين لا يقع شيء في قول أبي  
حنيفة وقال يقع واحدة في التوكيل بالطلاق من وكالة الخاتمة وفي البعالي وإذا قال لغيره  
طلق امرأتي ثلاثا أن شاءت لا يصير وكلا ما لم تشأوا ما المشيئة في مجلس علمها وإذا شامت  
في مجلس علمها حتى صار وكلا لوطلة الوكيل في ذلك المجلس يقع ولو قام عن مجلسه بطول  
التوكيل ولا يقع طلاق بعد ذلك قال شمس الأئمة الحلواني وينبغي أن يحفظ هذا فان  
الباوي ثم فيه فان عامة الكتب التي يكتبها الزوج يكون فيها كتبت اليك هذا الكتاب  
سئل امرأتى هل تشامت في الطلاق فان شامت فطلقة ما لم تشأوا ما يشأون الا يقع  
عن مجلس مشيئتها لا يبرون أن الطلاق لا يقع في الخامس من طلاق التنازعانية  
(في التفويض) رجل وكل غيره بالطلاق أو بالعناق فوكل الوكيل رجلا آخر فطلق الثاني  
والأول حاضر أو غائب لا يجوز وكذا لو وكل رجلا بالطلاق أو بالعناق فطلقة الأجنبية فجاز  
الوكيل ذلك لا يجوز وفي الخلع والنكاح إذا وكل الوكيل غيره ففعل الثاني بمحضرة الأول  
أو فعل أجنبي فجاز الوكيل جاز قيل باب الخلع من طلاق الخاتمة \* (فقط) وكاه  
بطلاق بغلها على مال أو طلقها على مال فالصحيح أنه لا يجوز لو مدخولة لانه وكاه بطلاق  
لا يرفع النكاح وقد أتى بطلاق برعته ولو لم تكن مدخولة جاز قال فعلى هذا وكل  
الخلع لو طلق مطلقا ينبغي أن يجوز فخالقه الى خبير وفي وكيل الخلع لو خاله ما بلا عوض  
لم يجوز وقيل الأصح أنه يجوز إذا طلع بعوض وبدونه متعارف فيصير وكلاهما ما جبا  
(ط) لم يجوز الخلع سواء دخل بها أو لا إذا طلع تصرف آخر غير الطلاق في الثاني والعشرين  
من الفصولين وكذا في القبة في الوكالة بالطلاق \* الوكيل بالطلاق لو بطلم لا يجبر  
والألا في السابع من وكالة البرازية (٢) \* ولو وكل رجلا بطلاق امرأته حين أراد  
السفر بالقاس المرأة ثم عزله بقبر حضرته أو رضاها ذلك هو الصحيح (٣) من وكالة  
خزانة المفتين وكذا في الخاتمة في مسائل التوكيل بالطلاق وكذا في القبض الكركي  
رجل أو ادسفر انخاصته المرأة فوكل رجلا بطلاقها لم يرجع الى وقت كذا ونرجع الى  
السفر ثم كتب الى الوكيل بالعزل اشتاق فيه المتأخرون قال شمس الأئمة السرخسي الصحيح  
أنه يصح عزله في مسائل التوكيل بالطلاق من وكالة الخاتمة وكذا في المنية \* وفي  
الطحاوي قال لو وكل بطلاق امرأته ليس له عزله إلا بمحضرها وقال بعضهم له ذلك من  
وكالة خزانة الأكل وقال لا تطلق امرأتى فطلقة ما لم تشأوا ما يشأون فخالقه فخالقه  
بكر الاسكاف انها ان كانت مدخولة بها لا يجوز لانه خلاف الى شر لانه يقطع النكاح  
لانه أمره أن يطلقها ارجعيا فطلقة ما لم تشأوا لا يجوز لانه خلاف الى خير من طلاق القاعدية  
\* (في التفويض) وفي الأصل إذا جعل امرأته يدها ان نوى الطلاق أو كان الحال  
حال مذكورة الطلاق أو الغضب ونوى الطلاق أو لم ينفق ففعلت ففعلت  
في المجلس قبل أن يتبدل المجلس وان تناول يوما أو أكثر اختبرت نفسى يقع الطلاق ويكون

(٢) ولو وكله بطلم لا يجبر وقت كذا الوكيل  
بقضاء الدين يجبر خلاصة في التوكيل  
بالطلاق من الوكالة

(٣) وهو قول نصير بن يحيى وقال محمد بن  
سليم لا يملك ولا يشترط بعزله كذا في القاعدية  
تتلاعن العيون ويحيى في باب عزل الوكيل  
من وكالة هذه المجموعة تفصيل مناسب  
للمقام

وفي أوائل طلاق البرازية وكاهها بطلاقها  
لا يملك عزلها

واحدة اذ انوى واحدة أو اثنين أو لم يكن له نية وإن أراد ثلاثا فثلاث وليس للزوج أن يرجع  
ولا أن ينهى المفروض اليها عن الايقاع وفي المتن لو جعل أمرها يسداً أيها فحكم لزوجها  
قبلها طلق وكذا لو جعل أمرها يسداً فقامت قبلت نفسها طلق وفي التجريد لا يستحق  
الزوج قضاء أنه لم يرد به الطلاق إذا كان في حالة الغضب أو مذاكرة الطلاق أما في غير  
مذاكرة الطلاق وغير حالة الغضب إذا لم يرد الزوج بالأمر بالطلاق فليس بشئ فلو ادعت  
المرأة نية الطلاق أو أنه كان في غضب أو مذاكرة الطلاق ولا تقبل بينهما في نية الطلاق  
الآن تقوم اليقظة على إقرار الزوج بذلك في الرابع من طلاق الخلاصة \* ولو قال  
لامرأته طلق فقامت قد قبلت ونوى الزوج ثلاثاً فهي ثلاث من متفرقات طلاق  
التأثر بخاتمة نكاح عن الخاتمة \* قال لها أمرك يسداً فقامت قبلت فهي طلق من أو آخر  
طلاق التأثر بخاتمة \* ولو قال لها اختاري فهو بمنزلة الأمر بالسدا في جميع الأحكام  
التي فيه واحدة وهي أنه إذا نوى بالأمر بالسدا ثلاثاً صح وفي التخيير لا يصح ولا يقع  
الأواحدة وإن نوى الاثنين فيهما لا يصح في الثالث والعشرين من العمادية \* إذا  
قال لها اختاري وهما عشيان فقامت اختارت نفسها موصولة بالخطاب وقع الطلاق \*  
من يوع الخاتمة (في أوائل باب البيع) \* ولو قال لها اختاري ثم اختاري ثم اختاري  
ينوى به الطلاق فاختارت نفسها فهي ثلاث نكاحات أما لو اختارت نفسها بالأولى قبل  
أن يتكلم بالثانية بآت بالأولى واحدة ولم يقع الثاني والثالث \* ولو قال لها اختاري  
اختاري اختاري فاختارت نفسها فقبل الزوج نويت بالأولى الطلاق وبالأخرى التكرار  
لم يستحق في القضاء وبآت بثلاث في الخيار من طلاق خزانة الاكمل \* قال أمرك يسداً  
إذا جاء رأس الشهر ثم طلقها واحدة قبل الدخول ثم تزوجها وجاء رأس الشهر وكلت الأمر  
بيدها وكذا لو قال أمرك يسداً في هذه السنة فطلقها يعني واحدة قبل الدخول (١) ثم  
تزوجها فيها كان يدها عند الامام جعل أمرها يسداً أو يدأجني ثم جرت مطبقاً لا يزول  
الأمر بخلاف الوكيل بعد جرت الموكل في النوع الثاني من الرابع من طلاق البرازية \*  
(عدة) جعل أمرها أنه يسدها على أنه لو لم يصل إليها فقامت في وقت كذا فهي تطلق  
نفسها في شاة فهي ذلك الوقت فأرادت أن تطلق نفسها فاختلقت في وصول النفقة في  
ذلك الوقت فبرحت أنه أقزأنه لم يصل إليها فقامت قبل ويندفع دعواه ولو برحت أنه أقزأنه  
لم يدفع إليها فقامت لا يشبل بلو وأن وكيله دفع إليها وقبل يقبل في الوجهين لأن دفع وكيله  
دفعه ألا يرى أنه لو حلف له طين فلا ناحته فأمر غيره فأعطاه غيره بر في العاتر من  
الفصولين \* (فعلا) (٢) قال أمرك يسداً كرسكي خورم وجوشيده وعصير  
وبكبي مرديكي خورم (ان شربت خرا أو مثلها أو عصير أو مزر فأن شرب واحد  
منها) يصير الأمر بيدها معلق ببر بكيت (لان كل واحد منهما معلق عليه) كذا  
أجاب وواقعه الساقون من أهل زمانه في الثالث والعشرين من الفصولين \* (واقعة)  
اكرت ابنه بجنابة وبى جنابت (ان ضربتك بجنابة وبغير جنابة) أمرك يسداً فضررها

(١) هذا التفصيل لم يوجد في نسخ البرازية  
(٢) (فتن) أكر من سكي خورم وقار  
نكتم زن أكر من سه طلاق أكر يكي أكر  
كارها بكند (ان لم أشرب الخمر وألعب القمار  
فزوجتي طالق ثلاثاً فان فعل واحد منهم ما)  
تطلق ثم قال ولا خلاف في النكاح واختلفوا  
في الاثبات وهو ما إذا قال أكر سكي خورم  
وقار كنم وزنا كنم (ان شربت الخمر ولعبت  
القمار وزنت) أمرك يسداً ففعل  
أحدها قبل لا يصير الأمر بيدها وقبل  
بصرا إذا فرض في مثل هذه الالسا ما منع  
التفريق عن المختلور وكل واحد من هذه  
الافعال بانفراده يصلح غرضاً له فينبغي  
أن لا يتوقف على الكل وان كان اللفظ  
للجميع (كنو) قال الفضلي كل واحد  
منها شرط على حدة وقال غيره السكل  
شرط واحد من أو آخر الثالث والعشرين  
من الفصولين \*  
ويجيء في السادس من الايمان من نور  
العين \*  
بجاية

بجناية يصير الامر بيدها ما مرق من الحمل المزبور \* (واقعة) جعل امرها بيدها على أنه متى غاب عنها شهر افنى تطلق نفسها كيف شامت وحيث شامت وأين شامت وقاب شهرا فاهما أن تطلق نفسها ساعة يتم بها الشهر الى مضي مجلسها لأن هذه الالفاظ لا تقتضي تعميم الاوقات فيقتصر على المجلس من الحمل المزبور \* من وصى ان تحت عنك شهرا فأمر لك سيدك فأمره الكفار على بصير الامر بيدها أجاب (في) وأقبح بعضهم ان اجبروه على الذهاب فذهب بنفسه فيبقى أن يتحقق الشرط اذا الاتيان بالشرط مكرها أو ناسيا وعامدا في الحنث سواء (4) أقول لو حلف لا يخرج فهو قد خرج بنفسه حنث قبل لا وقبل المزبور جعل امرها بيدها ان شرب المسكر أو غاب عنها فوجد أحد الشريطين فطلعت نفسها ثم وجد الشرط للثاني لا يتحقق من الاتيان مرة أخرى في الرابع من طلاق البرائة \* (تبيين) فالماضي أن أو اذا ذكر بين شيئين في النفي بحيث بوجود أحدهما فإن خلقه كان كالتحريم فلا نا أو فلا نا بحيث بوجود أحدهما وفي الاثبات يبرأ أحدهما بأن قال ان لم أكل فلا نا أو فلا نا فحكم أحدهما بقر واذ ثبت أن أو اذا استعمل فيما يريد اثباته فشرط البر وجود أحدهما فعلى هذا لو قال أمر لك سيدك اكر يك ماء من من ياتقه من يتوزم سد أو قال اكر كفش طمجر نرسام (ان لم أصل اليك أو وصل اليك للنفقة مدة شهر أو قال ان لم أت لك بنعال أو منديل) فوجد أحدهما لا لا تحرفي المدة لا يصير الامر بيدها وقوله فلان اكر يا فلان نرسام كقوله فلان يا فلان نرسام (وقوله يا فلان ان لم أصل كقوله يا فلان أصل) لانه في كلا الوجهين يريد اثباته فعلى لافيه زیرا که در هر دو صورت مقصود او رسانیدنست درین مدت (لان المقصود في الصورتين الوصول في المدة المذكورة) فتد ذكر أو في الاثبات فيكون للتفسير فيه بوجود أحدهما في الثالث والعشرين من الفصولين \* (ذ) جعل أمرها بيدها فضالت طلاق افكندم (اوقت الطلاق) تطلق توى او لا وكذا لو قالت امرافكندم (اوقت الامر) تطلق توى او لا لان هذا اللفظ تعيين للطلاق عرفا يقال زن فلان امرافكندم (زوجة فلان اوقت الامر) يفهم فيما بينهم أنهم طلقوا نفسها من الحمل المزبور \* (في التعليق) وفي طلاق الواقيات اذا علق الطلاق بفعل في وسعها اقامته لا يقع الطلاق بترك الفعل الا في آخره من حياتها وان علق الطلاق بفعل ليس في وسعها اقامته يقع الطلاق في الحال الا اذا وقت لذلك وقتا حينئذ لا يقع الطلاق الا بعد مضي ذلك الوقت من أو آخر طلاق التنازعانية \* والطلاق المضاف الى وقتين ينزل عند أولهما والمعلق بالفعلين ينزل عند آخرهما والمضاف الى أحد الوقتين كقوله غدا أو بعد غد يترك بعد غد ولو علق بأحد الفعلين ينزل عند أولهما والمعلق بفعل ووقت يقع بأيهما سبق وفي الزيادات ان وجد الفعل أو لا يقع ولا ينتظر الى وجود الوقت وان وجد الوقت أو لا يقع مالم يوجد الفعل وعن الامام الثاني اذا وجد الفعل أو لا يقع حتى يوجد الوقت أيضا في الثالث من أيمان البرائة \* رجل قال لامرأته ان أكلت أو شربت فانت طالق فان أكلت

(4) والقاصد في الميتين والمكسرة والناسي سواء حتى تجب الكفارة ومن فعل المحلوف عليه مكرها أو ناسيا سواء وكذا اذا فعله وهو مغشى عليه أو يجهلون لتحقيق الشرط حقيقة فكذلك في خزانة الفتاوى في فصل السكينة



(١) وفيه تفصيل يعرف منه وجه الفرق  
وكذا في تعليق الخاتمة والعقبة بعد

أوشربت لا تطلق حتى يوجد ولو قال أنت طالق إن أكلت أو شربت فأجهما ويوجد تطلق  
فما يصح تعليقه وما لا يصح من طلاق الوالدية (١) \* وإذا قال لامرأته إن كنت فلانا  
وفلاناً فأنات طالق فكلمت أحدهما لا يقع الطلاق ما لم تكلم الآخر وهذه المسئلة على  
وجود ما وجد الشرطان في ملكه تطلق وإن وجد في غير ملكه أو وجد الأول في ملكه  
والثاني في غير ملكه لا تطلق لأن المعلق بالشرطين ينزل عند وجود آخرهما وإن وجد  
الأول في غير الملك والثاني في الملك بأن طلقها بأحد ما حلف وانقضت عدتها فكلمت  
فلاناً ثم تزوجها فكلمت الثاني تطلق عندنا خلافاً لفرق مختارات التوازل في فصل الإضافة  
من الطلاق وكذا في شرح الجامع الصغير إناضيجان \* (المهبط) إذا قال لهما إن شئتني  
فأنت طالق وإن لم تثنى فأنت طالق فلعنته قال محمد بن مسلمة يقع طليقتان وقال نصير  
يقع طليقة واحدة وفي التوازل قال أبو الميثم بن نأخذ في السابع عشر من طلاق  
النار خاتمة \* ولو قال أنت طالق ثم طالق ثم طالق إن دخلت الدار يقع واحدة عند  
أبي حنيفة في الحال وينطل الثنتان وعندهما يتعلق الكل بالشرط فإذا دخلت طلق  
ثلاثاً عندهما وإن قدم الشرط والمسئلة بها فله عندنا تعليق الأول بالدخول ووقعت  
الثانية ولغت الثالثة وإن كانت مدخولة تعلقت الأولى ووقعت الثانية والثالثة  
وعندهما يتعلق الكل بالدخول فإذا دخلت وقعت واحدة في غير المدخول به أو في  
المدخول به ووقعت الثلاث في أوائل القسم الأول من طلاق الطهرية \* إن دخلت  
الدار فأنات طالق طالق طالق وهي غير ملوسة فالأول معلق بالشرط والثاني ينزل في الحال  
ويلغو الثالث وإن تزوجها ودخل الدار نزل المعاق ولودخل بعد البينونة قبل التزوج  
انحل الإمين لا إلى جزاء ولو موطوءة تعلق الأول ونزل الثاني والثالث في الحال من  
متفرقات بين الطلاق من إيمان السبازية \* ولو قال أنت طالق إن دخلت الدار ثلاثاً  
ينصرف الثلاث إلى الطلاق إلا أن ينوي الدخول ولو قال أنت طالق إن دخلت الدار  
عشر مرة هذا على المدخول عشر مرات لا إلى الطلاق في أوائل باب التعليق من طلاق  
الخاتمة \* إن قال لهما أنت طالق طالق طالق إن كنت فلاناً فإن كل دخل بهما تطلق ثنتين في  
الحال والثالثة تعلقت بالكلام وإن لم يكن دخل بهما طلق واحدة في الحال ويلغو  
ما سواها لأنه ما عطف التعليقات بعضها على بعض ولو قال إن كنت فلاناً فأنت طالق طالق  
طالق فإن كان دخل بهما تعلقت الأولى بالكلام ووقعت الثانية والثالثة في الحال  
وإن كان لم يدخل بهما تعلقت الأولى بالكلام وتقع الثانية في الحال والثالثة لغو في أوامر  
باب الطلاق من المبسوط للشيخ \* ولو قال أنت طالق واحدة إن دخلت الدار ثنتين  
يقع الثنتان السابعة وإذا دخلت الدار ولو لم يزل واحدة ولكن قال أنت طالق  
إن دخلت الدار ثنتين يقع ثنتان إذا دخلت الدار مرة واحدة في أوائل باب التعليق من  
طلاق الخاتمة \* ولو قال لامرأته إن دخلت الدار فأنات طالق وطالق طالق إن كنت فلاناً  
فالطلاق الأول والثاني يتعلق بالدخول والطلاق الثالث يتعلق بالشرط الثاني لو دخلت  
الدار طلقت ثنتين ولو كنت فلاناً طلق واحدة ولو قال إن دخلت الدار فأنات طالق إن

قوله ولغت الثالثة أي لعدم العدة بقرينة  
السياق وقوله بعد ذلك ووقعت الثانية  
والثالثة أي لوقوعه في العدة اهـ

كملت فلانا كان الطلاق المعلق بالكلام جوازا للدخول حتى لو كملت قبل الدخول ثم دخلت  
 الدار لا يقع شيء من المحلل المزبور \* رجل قال لامرأته أنت طالق أنت طالق أنت طالق  
 ان شاء زيد فقال زيد شئت تطليقة واحدة قال أبو بكر البلخي لا يقع شيء ولو قال شئت  
 أربعاً فكذلك في قول أبي حنيفة وعلى قول أبي يوسف ومحمد يقع ثلاث اذا قال شئت  
 أربعاً من المحلل المزبور \* وذكر في آخر باب تعليق الطلاق من فتاوى القاضي الامام غير  
 الدين صبي قال ان شربت فكل امرأه أتزوجها فهي طالق فشرى وهو صبي فتزوج وهو  
 بالغ فظن صهره أن الطلاق واقع فقال هذا الباطل آرى حرامت بر من (نم حرام على)  
 فالوا هذا اقرار منه بالحرمة فحرم امرأته ابتداء وقال بعضهم لا تحرم امرأته وهو الصحيح  
 لانه ما أقر بالحرمة ابتداء وإنما أقر بالسبب الذي تصادف عليه وذلك السبب باطل في مسائل  
 الطلاق من أحكام الصغار للاستروشي \* وفي الجامع الصغير قال الفقيه ابو جعفر اذا  
 قالت المرأة تزوجها شياً من السبب نحو قرطبان وسفه فقال الزوج ان كنت كما قلت فانت  
 طالق طلقت سواء كان الزوج كما قالت أو لم يكن (١) لان الزوج في الغالب لا يريد الا أن  
 يؤذيها بالطلاق كما أدته وقال الاسكاف فيمن قالت لزوجها يا قرطبان فقال ان أنا قرطبان  
 فانت طالق نطق وان قال أردت الشرط يصدق فيما بينه وبين الله تعالى ونص بعضهم على أن  
 فتوى أهل بخارى على المجازاة دون الشرط في باب الايمان من طلاق ابن الهمام \* والمختاران  
 قال ذلك بطريق الغضب يعمل على المجازاة ويقع الطلاق وهو الظاهر من أحوال الناس وهو  
 اختيار الامام الفضلي (٢) من طلاق عدة الفتاوى \* فلو قال كل امرأه أتزوجها أبداً  
 أو قال الى ثلاثين سنة فهي طالق ان كملت فلانا فتزوج امرأته قبل الكلام وبعد طلقت كل  
 امرأه يتزوجها في تلك المدة فان لم تسكن اليمين موقته بأن قال كل امرأه أتزوجها فهي طالق  
 ان كملت فلانا فتزوج بامرأة قبل الكلام أو امرأه بعد الكلام طلقت التي تزوجها قبل  
 الكلام ولا تطلق التي تزوجها بعد الكلام وقد مرّت المسئلة قبل هذا ولو قال ان كملت فلانا  
 فكل امرأه أتزوجها فهي طالق لا يقع الطلاق على التي تزوجها قبل الكلام كانت اليمين  
 موقته أو مطلقة فان نوى وقوع الطلاق على التي يتزوج قبل الكلام بحيث يته لان  
 الكلام يحفل بالتقديم والتأخير فيقع الطلاق على المتزوجة قبل الكلام وبنيه وعلى التي  
 يتزوجها بنظر المراهظ فيقع الطلاق عليهم جميعاً في مسائل تعليق الطلاق بالتزويج من  
 الثانية \* كل امرأه أتزوجها فهي طالق ان تزوجت عليك فتزوج عليها لا تطلق التي تزوج  
 الا اذا تزوج أخرى فحينئذ تطلق الثانية من أوائل ايمان القنية \* ومن قال كل امرأه  
 أتزوجها فهي طالق وله امرأه فطلقها ثم تزوجها تطلق في أواخر الثامن عشر من طلاق  
 التنازعانية \* (المحيط) ولو قال أي امرأه أتزوجها فهي طالق يقع على امرأه واحدة الا  
 أن ينوي العموم هكذا قبل وكان ينبغي أن لا تصحنية العموم فيه في السابع عشر من طلاق  
 التنازعانية \* وفي الحجة اذا قال الرجل ان تزوجت امرأة بعد امرأه فهي طالق فتزوج  
 امرأه ثم امرأتين طلقت واحدة من الاخيرتين وانسار الى الزوج ولو تزوج امرأتين ثم  
 امرأه طلقت الاخيرة في الحادي عشر من ايمان التنازعانية \* سئل عن رجل علق على

(١) لان الغالب المجازاة دون الشرط  
 وان نوى الشرط يدين فيما بينه وبين الله  
 تعالى كذا في باب التعليق على سبيل  
 الجواب منية المفتي للسجستاني ع

(٢) وقال الامام محمد بن الفضل ان نوى  
 المجازاة يقع وان نوى التعليق لا وقال آخر  
 ان في حالة الغضب فعلى المجازاة فيقع  
 في الحال وعليه الفتوى كذا في آخر  
 الفصل الاول من طلاق البرازية ع

نفسه أنه متى تزوج على زوجته تكون طلاقاً فإذا تزوج بعد ما طلق رجعياً أو بائناً يقع عليه الطلاق أم لا أجاب أن تزوج عليه في عدة الرجعي يقع وفي البائن لا يقع من فتاوى ابن نجيم (في كتاب الإيمان) \* سئل عن رجل قال لامرأته إن تزوجت عليك امرأة ما دمت في نكاحي فأنت طالق ثم إنه أبانها وتزوجها بعد ذلك ثم تزوج عليها امرأة هل يقع عليه الطلاق أم لا أجاب لا يقع عليه طلاق لا تقطاع الديومة باليئونة المذكورة من فتاوى ابن نجيم (في كتاب الطلاق) \* ولو قال لوالديه إن تزوجتما لي امرأة فهي طالق فزوجاه امرأة لا تطلق لأن التعليق لم يصح لانه غير مضاف إلى ملك النكاح وتزوجها بغير أمره موقوف بإجازته والطلاق لا يقع في النكاح الموقوف في فصل الاضافة من مختارات التوازل \* قال شوي كفت اكر من زن خواهم حلال بر من حرام زن ديكر خواست زن اول طلاق شود زن دوم في (١) من طلاق التساعدية \* ولو قال اكر فلانة راجعوا هم او قال هر زن كه بخواهم (٢) فان كان ذلك في موضع يريدون بهذا اللفظ التزوج يقع الطلاق عند التزوج وان كان ذلك في موضع يريدون به الخطبة لا يصح اليقين ولا يقع الطلاق عند التزوج وفي عرفنا يراد بهذا اللفظ التزوج دون الخطبة في مسائل التعليق بالتزوج من الثانية \* وفي شرح الطحاوي \* ولو قال لامرأته كلما دخلت الدار فأنت طالق فدخلت وقع الطلاق ثم اذا دخلت وقع حتى الثلاث ولو عادت اليه بعد زوج آخر فدخلت الدار لا يقع ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوج نسوة مطلقين ولو تزوج امرأة واحدة مراراً لم تطلق الا مرة واحدة وفي الذخيرة ولو قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق فهذا على كل امرأة كل مرة حتى يستوفي ثلاث تطلقات حتى انه لو تزوج امرأة وطلقت وتزوجها ثانياً وثالثاً تطلق أيضاً في السابع عشر من طلاق التنازخانية \* كل امرأة أتزوجها فهي طالق وفلانة طالقت فلانة في الحال ولا ينتظر التزوج أنت طالق وفلانة ان تزوجها لا تطلق امرأته حتى يتزوج فلانة أي امرأة أتزوجها فهي طالق وعمرة وعمرة امرأة فتزوج امرأة طالقت هي وعمرة فان تزوج أخرى طالقت هي لا عمرة ولا يتكرر الحنث في عمرة وكذا كل امرأة أتزوجها فهي طالق وعمرة ان دخلت هذه الدار فكل امرأة أتزوجها فهي طالق وأنت طالق كان كما قال ولا يقع على امرأته قبل الدخول فاذا دخل وقع عليها ولا ينتظر التزوج في نوع في عطف الخاص على العام من سادس طلاق البرازية \* واذا قال أنت طالق اذا شئت أو متى شئت وفي الكافي أو اذا ما شئت أو متى شئت فلها أن تشاء في المجلس ويعيده ولكن مرة واحدة وفي الكافي ولوردة لم يكن رداً أي لو قالت لم أشأ كان لها أن تشاء بعده (م) ولو قال لها أنت طالق كلما شئت فلها ذلك أبداً كلما شئت في المجلس وغيره واحدة بعد واحدة حتى تطلق ثلاثاً وفي الهداية الآن التعليق ينصرف إلى الملك القائم حتى لو عادت اليه بعد زوج آخر فطلقت نفسها لم يقع شيء وليس لها أن تطلق نفسها ثلاثاً في كلمة واحدة في نوع في تعليق الطلاق بالمشيئة من الخامس من التنازخانية \* وجعل طلاق امرأته واحدة ثم قال ان راجعها فهي طالق ثلاثاً فانقضت عدتها وتزوجها لا تطلق ولو كان الطلاق بائناً طالق لأن في الوجه الاول المحلل يقبل حقيقة الرجعة فانصرفت اليه

(ترجمة)

- (١) (أى قال الزوج ان تزوجت فالحلال على حرام ثم تزوج طالقت زوجته الاولى دون الثانية)  
(٢) (أى ولو قال ان طلقت فلانة أو قال ان طلقت كل زوجة)

ولم يوجد وفي الوجه الثاني لا يقبل فأنصرفت إليه الرجعة مجازاً واقعات في باب الطلاق  
بعلامة النون من كتاب الطلاق \* (لو) تنازعا في الفراش للوطء فقال ان لم تدخل  
في الفراش للوطء فأنت طالق فان دخلت قبل سكون شهوته لم يحش في باب في المي  
الذي يكون على الفور من القضية \* امرأة قد فها رجل بالزنى فقال له زوجها ان لم يثبت  
زناها اليوم فهي طالق ثلاثا فهي كما قال ان لم يثبت زناها اليوم تطلق ثلاثا وان ثبت ذلك  
يكون باقرار المرأة أو بأربعة من الشهود في باب التعليق من الخاتمة \* رجل قال لامرأته  
ان لم تحبني غدا ابتاع كذا فأنت طالق فبعثت به مع انسان قال ان كان مراده وصول عين  
المتاع اليه لا يحش وان كان عرضه أن تحمل بنفسها يحش في نوع في الخروج من أيمان  
الذخيرة \* (في الاستثناء) \* ولو قال ان شاء الله فأنت طالق لا تطلق في قولهم ولو قال ان  
شاء الله أنت طالق لا تطلق في قول أبي يوسف وتطلق في قول محمد والفتوى على قول أبي  
يوسف في باب التعليق من الخاتمة \* (فو) طلق ثم استثنى بان شاء الله غير أنه تكلم به في نفسه  
بحيث سمعه هو لا غيره لا يصدق قضاء فيجب أن يجزيه (١) لينتبه بالبيئة حلف واستثنى  
في نفسه وحزله لسانه ولم يسمع أذناه بما استثناه كذا عن (س) أقول يحتمل أن يراد به  
أنه يصدق ديانته لأقضاء قال وكذا القراءة في الصلاة ولو سمع أذناه فهو أوثق في آخر الثاني  
والعشرين من الفصولين \* وفي التجريد لو حزر لسانه بالاستثناء صح اذا تكلم بالحروف  
المسموعة له وهو اختيار الفقيه أبي جعفر وفي مجمع النوازل سئل أبو نصر عن حلف واستثنى  
ولم يسمع أذناه قال اذا حزر لسانه بحرف الاستثناء جاز استثنائه هكذا روى عن أبي يوسف  
وأبي مطيع وإبراهيم النخعي وكذا القراءة في الصلاة اذا حزر لسانه وان سمعت نفسه فهو  
أوثق في السادس من طلاق الخاتمة (٢) \* طلق أو خالع ثم ادعى الاستثناء أو الشرط  
ولا منازع لاشكال في أن القول قوله وكذا اذا كذبه المرأة فيه ذكره في الحاشية للإمام  
محمود البزارى (٣) \* ولو شهد عليه بأنه طلق أو خاله ما يغير الاستثناء أو قال لا يستثنى قبلت  
وهذه من المسائل التي تقبل فيها الشهادة على النفي (٤) فان لم يشهد على النفي بل قال لم  
نسمع منه غير لفظ الطلاق والخلع والزواج يدعى الاستثناء في المحيط القول قوله وفي فوائد  
شمس الاسلام الا وزججدي لا تسمع دعوى الاستثناء اذا عرف الطلاق بالبيئة بل اذا عرف  
باقراره ومثله اذا قال لعبدك أمس وقلت ان شاء الله لا يعتق وفي فتاوى النسائي  
لو ادعى الاستثناء وقالت بل طلقني فالقول لها ولا يصدق الزوج الا بيينة بخلاف ما لو قال لها  
قلت أنت طالق ان دخلت الدار فقلت طلقني منجزا فالقول قوله وفي الفتاوى الصغرى  
اذا ذكر الجعل لا تسمع دعواه الاستثناء والطلاق على مال كالتطاع ونقل نجم الدين النسائي  
عن شيخ الاسلام أبي الحسن أن مشايخنا أجابوا في دعوى الاستثناء في الطلاق أنه لا يصدق  
الزوج الا بيينة لانه خلاف الظاهر وقد قدس حال الناس والذي عندي أن ينظر فان كان  
الرجل معروفا بالصالح والنهود لا يشهدون على النفي فبني أن يؤخذ بما في المحيط من عدم  
الوقوع تصديقه وان عرف بالفسق أو جهل حاله ينبغي أن لا يؤخذ بقول المانع لغلبة  
النساق في هذا الزمان ولو طلق فتشهداثنان أو ثلاثا استثبت وهو غير ذاكر ان كان بحيث اذا

- (١) وأدنى الجهر اسماع غيره وأدنى  
الخفاقة اسماع نفسه في الصحيح وكذا  
كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعناق  
والاستثناء وغيرها ملحق في كتاب  
الصلاة وقوله وغيرها أى من البيع  
والنكاح والايلاء واليمين والذبيحة كافي  
الكتب فعلم أن ما نقل عن الخاتمة خلاف  
ما صحح يحيى أفندي  
(٢) وكذا في العبادية وفيه قال وهو  
اختيار الكرخي  
(٣) وكذا في العبادية في أحكام الاستثناء  
نقل عن الذخيرة  
(٤) وهي عشرة كافي قضاء الاشياء

غضب لا يدري ما يقول وسعه الاخذ بشهادتهم او الا ياخذ بها في فصل الاستثناء من  
 طلاق ابن الهمام \* ان شاع امرأته ثم ادعى الاستثناء في الخلع في ظاهر الرواية هذا والطلاق  
 سواء وان ذكر البذل في الخلع فقال خالعتك على كذا فقبلت ثم ادعى الاستثناء ذكره امام  
 وغيره أنه لا يصدق قضاء اذا اخذ على الخلع جعلاً واراد بأخذ الجعل ذكر البذل في الخلع  
 لا حقيقة الاخذ وكما لا يصدق القاضي فيما ذكرناه لا تصدقه المرأة في أو خراب التعليق  
 من طلاق الخاتمة \* وفي الفتاوى الصغرى اذا ذكر الجعل لا تسمع دعوى الاستثناء  
 في السادس من طلاق الخلاصة \* ولو قال الزوج طلقك أمس وقلت ان شاء الله في ظاهر  
 الرواية القول قول الزوج وذكر في النوادر خلافاً بين أبي يوسف ومحمد فقال على قول أبي  
 يوسف يقبل قول الزوج ولا يقع الطلاق وعلى قول محمد يقع الطلاق ولا يقبل قوله وعليه  
 الاعتماد والعوى احتياطاً لأمراً القرح في زمان غلب على الناس الفساد في باب التعليق  
 من الخاتمة \* ولو ادعى الزوج استثناء أو شرطاً فكذبته قاله قول للزوج فلو شهد بالخلع  
 أو طلاق بلا استثناء فان قال انتم دأنه خلع أو طلق بلا استثناء لا يقبل قول الزوج وان قال  
 لم نسمع منه الا كلمة الخلع والطلاق قاله قول للزوج الا أن يظهر منه دليل صحة الخلع كقبض  
 البذل أو نحوه فيقبل قوله اذ هو مذهبنا تقبيل فيه الشهادة على النفي (نسخ)  
 فيما قال لم نسمع منه الا كلمة الخلع الصحيح أن الزوج لا يصدق الا بيينة لانه خلاف الظاهر  
 وقد فسد أحوال الناس وعن (ظ) طلق وقال استثنيت لا يصدق قضاء ولو قال طلق  
 واستثنيت صدق ويفق بأن دعوى الاستثناء تصح الا ان ظهر منه ما ينافي في أو انرا الثاني  
 والعشرين من الفصولين \* (المحيط) ولو ضم مع مشيئة الله مشيئة غيره كان استثناءه بأن قال  
 أنت طالق ان شاء الله وشئت أو قال ان شاء الله وشاء فلان ولو شرط مشيئة من لا يعلم مشيئته  
 نحو أن يقول ان شاء جبريل والملائكة والشياطين كان استثناءه وبطل الكلام وهذا  
 وما لو شرط بمشيئة الله سواء وفي شرح الطحاوي وكذلك ان قال ان شاء هذا الخاتمة  
 وما أشبه ذلك وفي الجامع ولو قال الرجل طلق امرأتى ان شاء الله فطلقها الخاطب لا يقع  
 وكذلك لو قال طلق امرأتى ما شاء الله وشئت فطلقها الخاطب لا يقع وهذه المسئلة تدل على  
 أن كلمة ان شاء الله اذا دخلت على الامر رفع حكمه ولو قال له طلق امرأتى بما شاء الله وشئت  
 أو قال أعتق عبدي بما شاء الله وشئت فطلقها أو أعتقه على مال يجوز في التاسع من  
 طلاق التاتارخانية \* مريض قال لا تحرقني ان شاء الله بعد موتي صح الامر  
 لا الاستثناء لانه في الاوامر باطل وكذا بيع قتي ان شاء الله أو طلق امرأتى ان شاء الله  
 لا يصح الاستثناء لان هذا الاستثناء تعطيل فلا يعمل له بخلاف قوله أمرتني ان شاء  
 الله حيث يصح لانه تعليق والاستثناء يعمل في التلخيص وكلمة ان شاء الله اذا دخلت  
 في الكلام ترفع حكمه أي تصرف كان كذا (فصط) فعلى هذا لو قال لامرأته  
 طلق نفسك ان شاء الله يصح الامر لا الاستثناء أو قال لا جنبي أمر امرأتى بيدك ان شاء  
 الله يصح الاستثناء لانه تعليق في أحكام الاستثناء من الرابع والستين من الفصولين \*  
 ومن قال على "مائة درهم ان شاء الله لم يلزمه الاقرار لان الاستثناء بمشيئة الله تعالى اما

قوله لا يقع الطلاق وعليه فتوى قاضيان

سبح

(١) وأفتى المرحوم يحيى بن زكريا بأنه لا يجوز نكاح السكران كذا بخط جامع هذه المجموعة رحمه الله

(٢) قوله وهو من لا يعرف الخ أي هذا عند الامام وقال صاحباه ان اختلط كلامه فصارت غالب كلامه الهذيان فهو سكران والفتوى على قولهما في حد الشرب

(٣) أو شرب الضرورة قاضيان ملخصا في فصل في طلاق من لا يعقل من الطلاق سبب ولو شرب مكرها فحكمه في التصرفات حكم المجنون يعني لا يقع طلاقه معين المقتى في الطلاق

(٤) من غاب عقله بالنج والافيون فإنه يقع طلاقه اذا استعمله لاهو وادخل الآفة قصد الكونه معصية وان كان للتداوي فلا لعدمها بجرائق من أوائل الطلاق سئل عن أكل الحشيش اذا طلق زوجته وهو سكران منه هل يقع طلاقه أجاب نعم يقع طلاقه زجرا عليه من فتاوى ابن نجيم

(٥) وفي الجواهر وفي هذا الزمان اذا سكر بالنج يقع طلاقه زجرا وعليه الفتوى انتهى كذا بخط جامع هذه المجموعة رحمه الله

ابطال كما هو مذهب أبي يوسف أو تعليق كما هو مذهب محمد وثمرة الخلاف تطهر فيما اذا قدم المشبهة فقال ان شاء الله أنه طالق عند أبي يوسف لا يقع الطلاق لانه ابطال وعند محمد يقع لانه تعليق فاذا قدم الشرط فلم يذ كر حرف الجزاء لم يتعلق وبقي الطلاق من غير شرط فوقع غناية في كتاب الاقرار \* (في طلاق السكران والمجنون وأحكام السكران) \* تجوز أقاميل السكران من الطلاق والعناق والنكاح (١) والبيع والشراء وتلزمه الجنائيات ما جنى أو جنى عليه وأداء الفرائض من الطهارة والصلاة والصيام والحج والزكاة جاز منه اذا وقع ذلك وهو سكران لو أدى على ما أمر به أحكام الناطقي \* طلاق السكران واقع وكذا اعتاقه وخلعه وهو من لا يعرف (٢) الرجل من المرأة ولا السماء من الارض ولو كان معه من العقل ما يقوم به المكلف فهو كالصالح من طلاق فتح القدير \* وفي واقعات الناطقي سكران قال لا تخرو هبت داري هذه لك ثم قال ان لم أقل من قلبي هذا فامرأتى طالتي ثلاثا ثم أفاق ولم يذ كر من هذا شيئا تطلق امرأته في أواخر طلاق التمار خانية \* وفي أشربة فتاوى القاضي ظهير الدين السكران من الخمر والاشربة المتخذة من التمرازيب فهو النبيذ والمثلث وغيرهما تنفذ تصرفاته عندنا كطلاق والعناق والاقرار بالدين والعين وزوج الصغير والصغيرة والاقراض والاستقراض والهبة والصدقة اذا قبض الموهوب له والمتصدق عليه وبه أخذ عاتق المشايخ وعن أبي بكر ابن أبي عمير أنه قال ينفذ من السكران كل ما ينفذ بالهزل فلا يبطل بالشرط الفاسد ولا ينفذ منه البيع والشراء ولا تصح ردة استحسانا وذ كفيه أيضا ولو أكره على شرب الخمر (٣) فشرب وسكر ثم طلق امرأته روى عن محمد أنه يقع طلاقه لانه وجد الاذن والصحيح أنه لا يقع في أحكام السكران من فصول العمادى وكذا في الخانية \* قال في المحيط وذ كر عبد العزيز الترمذى قال سألت أبا حنيفة وسفيان عن رجل شرب البعج وارتفع الرأس فطلق امرأته قال ان كان حين شرب يعلم أنه ما هو فهو طالق وان لم يعلم لم يطلاق ولو ذهب عقله من دواء لا يطلاق ولو شرب من الاشربة التي تتخذ من الحبوب والعسل فسكر فطلق امرأته لا يقع عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا لمحمد من أوائل طلاق الخلاصة \* ويفتى بقول محمد لان السكران كل شراب محرم (٤) في الفصل الاول من طلاق ابن الهمام \* اذا سكر بالنج اختلفوا في وجوب الحد عليه والصحيح أنه لا يجب ولا يصح طلاقه ولا اعتاقه ولا بيعه ولا نكاحه ولا اقراره ولا ارتداده وعن أبي حنيفة في رواية فممن زال عقله بالنج أنه ان علم حين أكل أنه نج يقع طلاقه وعناقه وان لم يعلم لا يقع والصحيح أنه لا يقع على كل حال (٥) من أواخر حدود الخانية \* وفي شرح المحامى لو شرب النبيذ ولم يوافق فصدق به نفسه حتى ذهب عقله من الصداع لامن النبيذ فطلق لا يقع من أواخر طلاق الخلاصة \* رجل عرف بالمجنون فادعت زوجته أنه طلقها ثلاثا في حال اعتداله وزعم الطلاق حال اصابه الجنون ولا يعلم ذلك الا من جهته فالقول له وفي السير الكبير ان لم يعلم أن ذلك اصابه فالقول لها وان علم فله وان شهدوا أنهم رأوه مجنونا مرة فالقول له وكذا لو قال طلقت ثلاثا ثم فاقول له وفي المتنق أنه لا يقبل ولو ادعى امرأة في يذ غيره وقال

(١) المجنون لا يقع طلاقه الا في مسائل اذا علق عاقلا ثم جن فوجد الشرط وفيما اذا كان مجبورا فاقته يفرق بينهما ما يطلبها وهي طلاق وفيما اذا كان عتينا يؤجل بطلبها فان لم يصل فترق بضرورة وله وفيما اذا أسلمت وهو كفروا أبي أو أمه الاسلام فانه يفرق بينهما وهي طلاق كذا في عين المراجع كما في القواعد الزبينية من غير المفتي في الطلاق بعد

ومن يحن ويحن في حالة جنونه له أحكام المجانين وفي حالة افاقته له أحكام العقلاء في المرتبة من سيرة خزانة المفتين

(٢) وفي السادس من طلاق نقد الفتاوى سكران دعا امرأته الى الفراش فأبته عنه فقال ان امتلت أمرى وساعدتني والا فانت طالق الا ان ساعدته في المستقبل اذا دعاها لم يحن وان لم تساعده يحن وكذا في واقعات المفتين اصدري أفندي (٣) وفي التنف القمار لا يكون قمارا الا بغير شرائط ولم يثبت شرط في الكتب

المعتبرة الدخول بعد قوله الخامسة الخ هكذا في الاصول التي يسيدها ولعل فيها تحريفا والاصل هكذا بل الخامسة أن لا يكون فيه فعل للمرأة يدل على الرضا ووجه التوريب هو الاستحسان ويجوز إياه محتمل

طلاقها أو المجنون فالقول له ان علم جنونه (١) والمعتوه ان كان ينفق احسانا ففي حال افاقته هو كالعقل سواء كان لا فاقتنه وقت معلوم أولا في نوع في حد المرفض الذي يكون قمارا من طلاق البرازية \* وفي العادي طلاق المعتوه غير واقع كطلاق المجنون لسان الحكم \* المصروع اذا طلق امرأته في حال الصرع لا يقع طلاقه بحيث رضوى \* خمسة من الرجال حالهم كحال المجنون والناسي وطلاقهم طلاق عند الفقهاء جميعا اجددهم السكران فان طلاقه طلاق وكذلك سائر أحكامه الا الرقة فانه اذا ارتد في سكره لا تطلق امرأته حتى يصح ويقال له انك قد كفرت في سكر لثان ثبت على ذلك تطلق امرأته وان أبي فلا تطلق في طلاق التنف \* سكران دعا امرأته الى فراشه فأبته فقال لها ان امتلت أمرى وساعدتني والا فانت طالق فساعدته بعد ما دعاها في المستقبل بعد اليمن لا يحن وان دعاها في المستقبل ولم تساعده حنث قال مولانا ورضي الله تعالى عنه وينبغي أن يحنث اذا لم تساعده وان لم يجدد الدعاء لان الناس يريدون بهذا الامتثال للامر السابق في باب التعليق من الخاتبة (٢) \* الوكيل بطلاق لو سكر وطلق يقع في الصحيح وقيل لا قال (ث) عدم وقوعه خلاف قول أصحابنا اذا توكيل بطلاق تعليق طلاق بالنظر الوكيل ومن قال لا تملوك قلت لا امرأتي انت طالق فهي طالق ثم سكر ذلك الاسخرف فقال لها انت طالق يقع كذا هنا قلت ينبغي أن يكون على التفصيل لو وكاه بأن يطلقها مطلقا يقع ولو قال لو رأيت مصلحة أو نحو فطلقها وكاه والا فلا ينبغي أن لا يقع لو سكران لما مر انه لا يتنف على المصالح وغرض موكاه ذلك (ط) وكاه بطلاق فطلقها وهو سكران فلو وكاه وهو (أي الوكيل) سكران يقع اذ رضى بعبارة ولو وكاه وهو صالح لا يقع اذ رضى بعبارة الصاحي لا السكران هذا يجانر ما قلت في أحكام السكران من الرابع والثلاثين من الفصوين \* (في طلاق المريض) \* ذكر صاحب التنف أن الرجل لا يكون قمارا الا بغير خصال احدها أن يطلق امرأته المدخول بها (٣) الثانية أن يطلقها طلاقا بائنا الثالثة أن يطلقها في مرضه الذي مات فيه الرابعة أن يموت قبل انقضائها الخامسة أن لا يكون فيه فعل المرأة يدل على الرضا ووجه التوريب وهو الاستحسان فثبت الفتاوى وكذا في التنف \* قال لها في مرضه قد كنت أبتلك في صحتي أو بامعت أم أمرأتي أو بنت امرأتي أو تزوجت ببلأه أو أختار رضاع قبل النكاح أو تزوجت في العدة أو أنكرت المرأة ذلك بابت منه وترثه لا لو صدقته كذا (ص) في طلاق المريض في الرابع والثلاثين من الفصوين \* اذا طلق الرجل امرأته في مرض موته طلاقا بائنا فان وهي في العدة ورثت منه وكذا لو طلقها ثلاثا وان مات بعد انقضائها عتتها فلا ميراث لها وخالف الشافعي لا يرث في الوجهين وأجوه على انه اذا مات بعد انقضائها العدة ان يرث الا في قول ابن أبي ليلى ومالك فان ميراث عندهما ما لم يتزوج والمراد به اذا طلقها من غير سؤال منها ولا رضا ومات في مرضه ذلك وهي في العدة أما اذا أسأله الطلاق فطلقها بائنا أو ثلاثا أو خالعا أو قال لها اختاري فاخترت نفسها مات وهي في العدة لم يرث لانها أرضت بابطال عتتها وانما ذكر الباحث لان الرجعي لا يحرم الميراث في العدة وما طلقها بسؤال منها أو بغير



سؤال منها لان الرجعي لا يزيل النكاح من طلاق الحدادي وفيه تفصيل \* رجل طلق امرأته رجعيًا ثم مات وهي في العدة ورثت كان الطلاق في صحته او في مرضه وكذا لو ماتت المرأة في العدة ورثها زوجها في أول فصل في المعتدة التي ترث من الخاتمة \* امرأة المريض قالت طلقني واحدة فطلقها ثلاثا ثم استحصانا في طلاق المريض من مختارات التوازل وكتب كذا في التجنيس في طلاق القاذرة \* (ص) طلق امرأته في مرضه ثلاثا ثم قتل أو مات من مرض آخر وهي في العدة فانها ترثه وان لم يموت من ذلك المرض فنية في الهبسة في المرض \* مريضة اختلعت من زوجها بمهرها ثم ماتت ينظر الى ثلاثة أشياء الى ميراثه منها والى بدل الخلع والى ثلث ما لها فيجب أقلها الا الزيادة كذا (شعبي) وفي (خل) في هذه الصورة لو لم يدخل بها سقط نصف المهر بطلاقه والنصف الآخر وصية وهو لغير الوارث فتصح من الثلث فلودخل بها وماتت بعد معنى العدة ~~فكذلك~~ المهر وصية فتصح من الثلث اذا اختلعت تبرع ولو ماتت في العدة فكذا عند أبي يوسف ومحمد اذا الزوج لم يبق وارثا لرخلها بالفرقة وعند أبي حنيفة يعطى الاقل من ميراثه ومن بدل الخلع ومن الثلث اذا اتهم ما في حق سائر الورثة ولم يتهم ما في الاقل وهو تفسير ما قلنا جميعا في طلاقها بغير الهاف في مرض الموت وحاصل التفاوت بعد معنى العدة وعدم مضيا انه بعد مضيا لا ينظر الى قدر حق الزوج في الميراث وانما ينظر الى الثلث فيسلم للزوج قدر الثلث من بدل الخلع ولو أكثر من ميراثه وقبل مضيا لا ينظر الى الثلث وانما ينظر الى ميراثه فيسلم له قدر ارثه من بدل الخلع دون ثلث المال لو ثلثه أكثر كذا (ط) في أحكام المرضى من الرابع والثلاثين من الفصولين \* ولو اختلعت صحيحة والزوج مريض فان الخلع جائز بالسعي قل أو أكثر ولا يرث بينهما ما ملكت في العدة أو بعد هاهنا من الحمل المزبور \* (في الرجعة) \* ولو قال بعد العدة راجعتك فيها فصداقته صحح والا لا أي وان لم تصدقه لانصح الرجعة لانه أخبر عن شيء لا يملك انشاءه في الحال وهي تنكره فكان القول قوله من غير يمين وان صدقته صححت لان النكاح يثبت بتصادقهما فالرجعة أولى ولو أقام بينة بعد العدة أنه قال في عتقها قد راجعتها أو أنه قد جامعها كان رجعة لان الثابت بالبينة كالثابت بالمعاينة وهذا من أعجب المسائل فانه يثبت اقرار نفسه بالبينة فيما لو أقربه في الحال لم يكن مقبولا كذا في المبسوط قيد بقوله بعد العدة لانه لو قال في العدة كنت راجعتك أمر يثبت وان كذبت له المكة الا انشاء في الحال في الرجعة من طلاق البحر الرائق ملخصا \* قال قاضيان هذا اذا كان الفعل من الرجل وان كان من المرأة كما اذا نظرت الى فرجيه أو قبلته بشهوة ففعل على الخلاف بين ائمتنا عند أبي يوسف لا يكون رجعة لانها انما تكون من جانب الزوج وعندهم ما تكون رجعة لان فعل الرجل انما يكون رجعة فلا فعله على الحمل فيستوي فيه الرجل والمرأة ولهذا لو ادخلت فرجيه في فرجها وهو نائم يكون رجعة شرح الجمع في الرجعة لابن الملك \* وليس في الرجعة مهر ولا عوض ولو جامعته المرأة وهو نائم أو زائل العقل فهي رجعة وكذا اذا قبلته أو باشرته بشهوة وهو طائع أو مكره في باب الرجعة من جواهر الفقه (لابن صاحب الهداية) \* (في الايلاء والظهار) \* اللفاظ التي يقع بها الايلاء صريح وكناية

فالسريح نحو قوله والله لا أقربك لا أباعدك لا أطرك لا أباعدك لا اعتزل منك من جنسية  
وأما السكينة فكقوله لا أمسك ولا آتيتك ولا اغشاك ولا أبجع رأسي ورأسك ولا أضلجعت  
ولا أقرب فراشك فلا يكون إيلاء بلائية كذا ذكره في الفتاوى الظهيرية \* وفي المتنق لا أنام  
معك إيلاء بلائية وكذا والله لا يمس قربي فربك كذا في معراج الدراية \* وإذا قال وعزة  
الله وعظمة الله يكون موليا وكل اقظ ينقصه به اليمين يكون به موليا ومالا فلا ولو قال  
والله لا أقربك حتى تطلع الشمس من مغربها وحتى يخرج الدجال لا يكون موليا قبا سالانه  
يرجى وجوده ساعة فساعة وفي الاستحسان يكون موليا لانه يستعمل لثابتة عادة وكذا  
إذا قال والله لا أقربك حتى تقوم الساعة أو حتى يبلغ الجمل في سم الخياط يكون موليا كذا  
في شرح الطحاوي بيان الرواية شرح الوفاة في الإيلاء \* سئل عن قال لا مرأته أنت حرام  
علي كاتني أو أختي هل تطلق زوجته أم لا أجاب أن نوى الطلاق طلفت وإن لم ينو شيئا فهو  
إيلاء من فتاوى ابن نجيم \* (م) عن محمد إذا قال إله أنت مثل أمي يريد به التحريم فهو ظاهر  
وإن لم يكن له نية فهو باطل وعنه أيضا إذا قال إله أنت أمي يريد به الطلاق فهو باطل وكذلك  
إن أراد به التحريم ففعل ذلك فهو باطل في الرابع والعشرين من طلاق التاتارخانية  
\* (في النخل) \* خلع الفضولي إذا لم يضمن ولم يصف إلى ماله لا يجوز ولا يقع الطلاق إلا أن  
ترضى إذا بلغها فإن أجازت وقع الطلاق وبرئ الزوج من الصداق وإن لم تجز لا يقع ويرى  
الصداق في ذمة الزوج في صلح الفضولي في الرابع والعشرين من فصول العمادى \*  
الفضولي إذا خلع مع الزوج بغير إذن المرأة أن أضاف الفضولي الخلع إلى ماله أو ضمن بدله  
فقد انخلع على الفضولي وإن لم يصف ولم يضمن يوقف على إجازة المرأة إلا أن يؤدى الفضولي  
البديل من مال نفسه قبل أن تبطل المرأة الخلع من المحل المزبور \* قوم جاؤا إلى رجل  
وزعموا أن امرأته وكلتهم بالاختلاع فقال لهم سمعهم على التي درهم ثم انها أنكرت التوكيل  
فإن كان القوم ضمنوا المال للزوج يقع الطلاق ويلزمهم البديل لأنهم المأ أنكرت التوكيل  
بقى هذا خلع الفضولي والفضولي إذا سلط الزوج في الخلع وضمن البديل يكون أصيلا  
فيه تم الخلع بقبوله وإن كان القوم لم يضمنوا بدل الخلع كان الخلع موقفا على إجازة المرأة  
وقبولها ولم توجد فإن كان الزوج ادعى أنها وكلتهم كان الطلاق واقعا بإقراره ولا يجب المال  
هذا إذا خالعه أو أن باع الزوج منهم تطليقة بالتي درهم اختلافوا فيه قال أبو القاسم الصغار  
يقع الطلاق ويلزمهم المال وإن لم يضمنوا إلا أن لفظ الشراء لفظ ضمان لانه مباداة وقال أبو بكر  
البلخي هذا وانخلع سواء وهو الصحيح من خلع الثانية \* رجل خلع ابنته من زوجها إن  
كانت الابنة كبيرة وضمن الأب بدل الخلع ثم انخلع لان الابن خلع لوفعل ذلك يتم الخلع  
غالب أولي فإن خالع الأب على صداقها وضمن تم الخلع أيضا ثم ينظر إن أجازته المرأة تصح  
إجازتها ويسقط المهر وإن لم تجز كان صداقها على الزوج ويرجع الزوج على الأب بذلك بحكم  
الضمان كان الأب قال له خالع على صداقها إن أجازته وإن لم تجز فعلى صداقها وذلك وإن  
كانت الابنة صغيرة فإن ضمن الأب تم الخلع بقبوله ويكون صداقها على الزوج ثم يرجع  
الزوج على الأب وإن لم يضمن الأب لا يجب المال لأعلى الأب ولا على الصغيرة كالألو كانت

(١) صح قبول الصغيرة العاقلة الخلع في  
حق الطلاق لا البراءة من المهر كذا في  
خلع منية المفتي **س**  
(٢) كذا في أحكام الصغار **س**

كبيرة (١) وهل يقع الطلاق ان قبلت الصغيرة يقع كما لو كان الخلع مع الصغيرة وان قبل  
الاب عقد الخلع اختلف المشايخ في وقوع الطلاق لاختلاف الرواية والصحيح انه يقع (٢)  
لان لسان الاب كلسانها وان كان الخلع بين الزوج وأم الصغيرة ان اضافت الام البذل  
الى مال نفسها أو ضمنته يتم الخلع كما لو كان الخلع مع الاجنبي وان لم تصف ولم تضمن هل  
يقع الطلاق كما يقع في خلع الاب لارواية فيه والصحيح انه لا يقع وان كان العاقد اجنبيا  
ولم تضمن البذل هل يتوقف الخلع قال بعضهم ان كانت الصغيرة تعقل العقد وتغير بتوقف  
الخلع على قبولها وقال بعضهم لا يتوقف ولو اختلفت الصغيرة التي تعقل وتغير من زوجها  
على مسداها يقع طلاق بائن ولا يسهط الصداق ولو وكالت الصغيرة وكلا بالخلع ففعل  
الوكيل نفسه روايتان في رواية يصح التوكيل ويتم الخلع فقبول الوكيل كما يتم بقبول  
الصغيرة وفي رواية اذا لم يضمن الوكيل للبذل لا يقع الطلاق كما لو كان الخلع من الاجنبي  
من المحل المزور \* واذا خلع الاب على ابنته الصغيرة لا يصح لانه تعليق الطلاق بالقبول  
لا يصح كما لا يصح من الصغير ولا يتوقف خلع الصغير على اجازة الاب من المحل المزور  
وفي الذخيرة اذا اوداد الرجل أن يخلع ابنته من زوجها وهي صغيرة أو كبيرة ينبغي أن يخلعها  
بالشيء من ماله ويضمن بدل الخلع فيجوز الخلع وأما اذا خلعها على الصداق فان كانت كبيرة  
فان كان الخلع باذنها جاز ذلك عليها ولو كان بغير اذنها فان لم يضمن الاب الصداق لا يجوز  
الخلع ولا يقع الطلاق الا ان ترضى اذا بلغها فان اجازت وقع الخلع وبرئ الزوج من الصداق  
وان لم تجز لا يقع الطلاق ويبقى الصداق في ذمة الزوج على حاله وأما اذا ضمن الاب الصداق  
للزوج أو كان مكان الاب الاجنبي فضمن الصداق للزوج فانه يقع الطلاق فاعتبر هذا  
الخلع معاوضة فيما بين الزوج والخالع طلاقا بغير عوض في حق المرأة به ذلك ان بلغها  
الخبر ان اجازت نفذ عليها وبرئ الزوج من الصداق وان لم تجز كان لها أن ترجع على الزوج  
بصداقها ثم الزوج يرجع على الاب بحكم الضمان ويصير تقدير هذا الخلع كأن الخالع قال  
للزوج ان بلغها الخبر فاجازت فالبذل عليها وان لم تجز فالبذل على فمما يجب على الخالع من  
الضمان انما يجب بحكم العقد لا بحكم الكفالة من خلع التاتارخانية \* (٣) ثم الحاصل  
في خلع الصغيرة ان الخالع اذا ضمن الصداق يصح الخلع ويقع الطلاق سواء كان العاقد أبا  
أو اجنبيا واذا بلغت ترجع بالصداق على الاب ولا يرجع على الزوج قال شمس الائمة  
السرخسي قال بعضهم ترجع على الزوج اذا بلغت ثم ترجع الزوج على الاب وان لم يضمن  
الخالع الصداق فلا شك انه لا يسهط الصداق لانها صغيرة وهل تقع اليمينونة ان قبلت  
الصغيرة عقد الخلع وكانت تعقل بان تعبر يقع الطلاق بالاتفاق وان لم تقبل الصغيرة عقد  
الخلع هل تقع اليمينونة ان كان الخالع اجنبيا ولم يضمن لان تقع اليمينونة بالاتفاق وهل يتوقف  
على اجازتها بعد البلوغ تكلموا فيه قال بعضهم لا يتوقف ونص الخصاص على هذا في  
شروطه وان كان العاقد أبا ولم يضمن هل يقع الطلاق فيه روايتان في رواية يقع وفي رواية  
لا يقع (٤) ونص في جيل الاصل انه لا يقع ما لم يضمن الاب الدر لك للزوج من أحكام  
الصغار \* هشام عن محمد اذا وكل الرجل رجلا أن يخلع امرأته ان تركت مهرها فتركت

(٣) وخلع الصغيرة قبل من اضمن المهر  
وحيلة أخرى أن يجعل الزوج الصداق  
على الاب حتى تفرغ ذمة الزوج منه  
ويجب ذلك للصغيرة على الاب لان الاب  
يملك حالة الصغير والصغيرة على غير من  
عليه اذا كان المكان المتأهل عليه أملا من  
المحل والغالب أن يكون الاب أملا من  
الزوج ولو كان المتأهل عليه مثل المحل  
في الملاءة فيجب أن يصح أيضا كذا ذكر  
صدر الاسلام أبو اليسر في باب الخلع من  
المبسوط كذا في أحكام الصغار

(٤) كذا في النهاية وفي الخاتمة الصحيح انه  
يقع فليرجع اليه وقدم النقل عن  
الخاتمة **س**

مهرها فقال الوكيل طلقك فلا يطلع حتى في قياس قول أبي حنيفة ونحن نرى أنه يقع  
 واحدة بمبيع المهر في أو آخر الفصل السادس عشر من طلاق التاتارخانية \* والواحد  
 لا يصلح في الطلع وكيل من الجاتين بأن تركت رجلا بالطلع فوكله الزوج أيضا سواء كان  
 البذل مسمى أو لا وعن محمد أنه يصح في الثالث من طلاق البرازية (١) \* المحجورة بالسفه  
 لو قبلت الطلع وقع ولا يلزمها المال ويكون باقيا أن كان باذنا الطلع ورجعها إن كان يلفظ  
 الطلاق كما في شرح المنظومة من مخرج البصر الرائق \* ولو اختلعت نفسها بالماهر ونفقة  
 العدة نفقة الولد سنة ثم مات الولد بعد خمسة أيام مثلا وتزوجها برجع نفقة بقية العدة  
 وبقيّة نفقة ولده سنة في مسائل الطلع من زبدة الفتاوى \* فان قلت إذا خالعت على نفقة  
 العدة ثم تزوجها بعد خمسة أيام مثلا فهل يرجع عليها بقيّة النفقة قلت نعم كما في القنينة  
 اختلعت نفها بالماهر ونفقة العدة ونفقة ولده سنة ثم مات الولد بعد خمسة أيام ثم تزوجها  
 برجع بنفقة بقية العدة وبقيّة نفقة ولده سنة انتهى وهو دليل لما ذكرناه من مسألة الشور  
 ثم اعلم أن موتها أو عدم وجود ولد في بطنها كونه في أثناء المدة في كونها ترزق نفقة الرضاع  
 كما في المخطوط ولو اختلعت على أن تمسك إلى وقت البلوغ صح في الاتي لافي الغلام  
 (٢) وإذا تزوجت فالزوج أن يأخذ الولد ولا يتركه عند ما وان اتفقا على ذلك لأن  
 هذا حق الولد وينظر إلى مثل أمه الولد في تلك المدة فيرجع به عليها كما في فتح القدير من  
 طلع البصر الرائق (٣) \* (ق) خالعتها بشرط أن تمسك حتى هذين الولدين عشر سنين  
 بنفقة ما وكسوتها فترزق وتذهب إلى قرية أخرى فانفق أبوها عليها ما يرجع عليها  
 بنفقة ما اتفق في تلك المدة لا بما اتفق (ط) مثله في باب الطلع من القنينة اختلعت بهرما  
 ونفقة عتقتهما صح وان لم يقب النفقة بعد وهي بجهولته خولها بما كسب الشرب جاز  
 تعالى الأرض وان مسكان مجهولا وفي شرح الطحاوي خالعتها على نفقة العدة صح  
 ولا يقب النفقة (٤) بخلاف ما لو أبرأت الزوج من النفقة في المستقبل حيث لا يصح  
 (٥) وفي الظهيرية أن أبرأتها من نفقة العدة بعد الطلع لا يصح وكذا بعد الملاقاة وقبل  
 يصح وهو الاشبه من مخرج البرازية \* (س) طلع امرأته على مهرها وعلى أن ترضع  
 المسمى في الحولين لكل شهر بدرهمين ونصف جاز وتجب المرأة على الرضاع في  
 الباب الثاني من طلاق النساء الكبري \* وانما يصح الطلع على أمسك الولد إذا  
 بين المدة وان لم يبين لا يصح سواء كان الولد رضيعا أو فطيميا وفي المتن أن كان الولد رضيعا  
 صح وان لم يبين المدة وترضع حولين من أو آخر طلع الملامسة \* امرأة اختلعت على أنها  
 بريئة من النفقة والسكنى ثم الطلع ويبرأ من النفقة ولا تبطل السكنى وان اختلعت  
 على أن مؤنة السكنى عليها كان عليها أن تكفى يسامن زوجها أو من غيره فتعتقه  
 قبيل فصل في الطلع بلفظ البيع من طلاق الحانية \* اختلعت على أن مؤنة السكنى  
 عليها بأن تكفى صح وعلى أن لا سكنى لها لا من مخرج منية المفق \* ولا تقع البراءة عن  
 نفقة العدة في الطلع والمباراة والطلاق بما لا بالشرط في قولهم وكذا لا تقع البراءة  
 عن نفقة الولد والرضاع من غير شرط وان شرط البراءة عن ذلك فان وقت ذلك وقتا جاز

(١) الواحد يتولى الطلع من الجاتين وان  
 كان هذا معا وضعا \* كان البذل  
 معلوما في رواية وهو المختار ولو الجلية  
 في الطلع بخ

(٢) ويصح في الغلام إلى سبع سنين أفتى  
 به المرحوم يحيى بن زكريا أفندي كذا  
 بخط جامع هذه المجموعة بخ

(٣) طلق امرأته ثم صالحته على شيء وان  
 كانت عتقها بالمال لا شهر جاز وان كانت  
 بالحيض لم يجز لأن زمان الأولى معلوم  
 ومدة الثانية غير معلومة ثم لا يمكن جعل  
 المصلح في الثاني إبرا عن البعض لأن  
 الإبراء عن النفقة بعد الطلاق لا يصح كما  
 لا يصح حالة قيام التكاح ولو صالحته  
 عن أجور رضاع الولد بعد البيونة على  
 شيء جاز ولو صالحته من السكنى على  
 دراهم معلومة لم يجز كذا في الحانية  
 في فصل اتقال العدة بخ

(٤) وما في الحانية موافق لما في شرح  
 الطحاوي ومخالف لما في الظهيرية بخ  
 (٥) ويصح الإبراء عن النفقة المستقبلية  
 في ضمن الطلع وان كان مجهولا ولا يصح  
 الإبراء عنها بعد الطلاق كذا في نقد  
 الشاوي بخ

والا فلا واذا جازت البراءة عند سبيل الوقت والشرط فان مات الولد قبل تمام الوقت  
كان للزوج أن يرجع عليها بحصة الابن الى تمام المدة فان ارادت المرأة أن لا يكون له عليها  
حق الرجوع قالوا الحيلة في ذلك أن يقول الزوج خالعتك على أن يرى من نفقة الولد الى  
سنتين وان مات الولد قبل تمام المدة فلا رجوع على عليك قاضيان في الخلع (١) وفي  
المحيط ذكر ابن سماعة عن محمد بن أحمد في امرأه اختلعت من زوجها بما لها عليه من المهر ورضاع  
ولده الذي هي حامل به اذا ولدته الى سنتين جاز فان مات أو لم يكن في بطنها ولد ترذ قيمة  
الرضاع ولومات بعد سنة ترذ قيمة رضاع سنة وكذا اذا ماتت هي عليها قيمته انتهى من  
خلع ابن الهمام في وأخره \* اختلعت على أن تترك الولد عند الزوج صم الخلع وبطل  
الشرط لانه لا يسلط بالشرط الفاسدة وكون الولد عند الزوج من الولد فلا تلازم الا بطله  
اختلعت بمهرها ونفقة عيبتها وعلى أن تترك الولد سنتين بنفقة ما فيها من المهر ~~مكت~~ الولد  
أيا ما تم ولدت بنفقة المدة للزوج أن يرجع عليها بقيمة نفقة الولد في المدة التي لم تمسك  
لانها المستعنت عن ايفاء بدل الخلع فتجب قيمته كما لو اختلعت على عبد ووارثه من خلع  
البرازية \* ولو قصرت في الاتفاق عليه يرجع عليها بقيمة النفقة ويتفق هو عليه نظرا له  
بحر راتني في الخلع \* ولو خالعت على نفقة ولده عشر او هي معسرة فطالبت بنفقة يجبر الزوج  
عليها وعليه الاعتقاد لا على ملاقاتهم بعضهم من سقوط النفقة عنه (٢) ولو خالعه بما لها  
عليه من المهر ثم تذكر أنه لم يبق عليه شيء من المهر رقع ووجب عليها رد المهر ومثله لو خالعه  
(٣) صلى عبده الذي اها عنده أو متاعها ثم ظهر أنه ليس في يده شيء رقع على مهرها فان  
لم يكن قبضته سقط وان قبضته رذته أو مثله أو قيمته ولو خالعه بما هو رها وهو يعلم أن ليس عليه  
لها مهر رقع باتساعها ولو كان طفلها بما هو رها فقبلت والزوج يعلم أنه لا مهر لها يقع رجعيها  
من خلع ابن الهمام (في شرح قوله والمباراة كالخلع) \* (فقط) كل خلع بطل فيه الحمل  
وطلقت فهو بائن لان لفظ الخلع بلا جعل بائن كسائر الكليات فكذا حكمه عند سقوط  
البطل وكل طلاق بطل فيه الحمل وطلقت فهو رجعي اذا الطلاق بلا مال رجعي فكذا  
حكمه عند سقوطه (ق) في كل موضع وقع الطلاق أو الخلع يبطل فهو بائن وفي كل  
موضع لم يجز البطل يتناول اللفظ فلو خرج مخرج الانصاح فهو رجعي وان خرج مخرج  
الكفاية فهو بائن حتى لو خالعه ما ثم طلقها على ما تطلق بلا مال (ث) كل طلاق وقع بشرط  
ليس بمال فهو رجعي في الثاني والعشرين من الفصولين \* واقعة أمهرها ثلثائة  
وهبت المائة وخالع قبل دخوله على المهر المسمى وهو ثلثمائة وما قبضت المهر هل يرجع  
عليها بما تم قبله لو لم يعلم الزوج بالهبة يرجع عليها لا لو علم من المحلل المزبور \* ذكر في  
التساوي الصغرى لو قال لامرأته خالعتك فقبلت المرأة يقع الطلاق وتقع البراءة من المهر  
ان كان عليه مهر وان لم يكن عليه مهر بان كان دفعه اليها يجب عليها رد ما ساق اليها من  
المهر لان المال مذكور عرقا بذكر الخلع ثم في لفظ الخلع هل تقع البراءة من دين سوى المهر  
في ظاهر الرواية لا تقع وعن أبي حنيفة أنها تقع وكذا المباراة في الثامن والعشرين  
من الاسترواحية \* رجل قال لامرأته خالعت نفسك متى يكذا انفصلت فخلعت اختلعت واقعة

(١) وما ذكر في البرازية موافق لما ذكر  
أولا حيث قال ونفقة الولد وهي مؤنة  
الارضاع لا تنصح البراءة عنها بلا شرط في  
الخلع بالاجماع وان شرط ان وقت في الخلع  
جاز وان لم يوقت لا ولا تنصح البراءة عنها  
كذا يحيط جامع هذه المجموعة

(٢) ولها أن تطالبه بكسوة الصبي  
الا ان اختلعت على كسوته ونفقة فليس  
لها وان كانت الكسوة بمجهولة وسواء كان  
الولد رضيعا أو فطما كذا في خلع ابن  
الهمام وفي وأخر القنية  
ولو اختلعت نفسها من زوجها بمهرها  
ونفقة ولدها عشر سنين وهي معسرة  
لا تقدر على نفقة ولدها فان تطالب  
الزوج بنفقة الولد لان بدل الخلع دين  
عليها فلا تسقط نفقة الولد عنه بدلين له  
عليها كما اذا كان له عليها دين آخر وهي  
لا تقدر على قضاءه لا تسقط نفقة الولد قال  
رضي الله عنه وعليه الاعتماد لا على  
ما أجاب به سائر المفتين أنها تسقط قنية  
في باب الخلع من الطلاق

(٣) فرق بين خلعك وخالعتك في الخلاصة  
والبرازية

لو قال خلعك ناويا الطلاق فانه يقع باتساع  
غير مسقط للقوق لعدم توقيفها عليه  
بخلاف خالعتك بلفظ المفاعلة أو اختلعتي  
بالامر ولم يسم شيئا فقبلت فانه خلع  
مسقط حتى لو كانت قبضت البطل رذته  
شأنية در مختار في أول الخلع

والتحقيق لا يصح إلا إذا أراد به التحقيق لانه سؤم لا تحقيق ظاهر الظاهر لا إذا  
 أراد به التحقيق لانه حينئذ يكون امرا وهو المتعار من خلع الولوية \* رجل فالت  
 امرأته اخلعتى أوقات شويشتن خريدم از تو بعدت وكابين (اي اشترت نفسى منك  
 بعدة ومهر) فقال الرجل أنت طالق أو طلقك يقع تطليقة بائنة لان هذا اخراج الكلام  
 مخرج الجواب وانه يصلح جوابا في مساوى أى اليث وفي مجموع التوازل عن شيخ  
 الاسلام أبى الحسن أنه يقع تطليقة رجعية ولم يجعل جوابا والصحيح هو الاول وهكذا  
 كان يفتى شيخ الاسلام الاوزجندى وجماعة من مشايخ زمانه وهل يبرأ الزوج من  
 المهر على قول هؤلاء اختلفوا فيما بينهم قال بعضهم ببراءة وقال بعضهم لا يبرأ وهو الاصح  
 (١) من خلع الذخيرة البرهانية (٢) \* واذا تزوج على مهر مسمى ثم طلقها بالثام تزوجها  
 ثانيا على مهر مسمى آخر ثم اختلفت من زوجها على مهرها يبرأ عن المهر الثاني دون الاول  
 (٣) لان الخلع وقع في هذا النكاح فيصرف على تسمية هذا النكاح من خلع المضرات \*  
 امرأة اختلفت من زوجها بكل حق لها عليه كانت لها النفقة ما دامت في العدة لان  
 النفقة لم تكن حقا لها عند الخلع من خلع الثانية \* وجعل خلع امرأته مهرها ونفقة  
 عتقها وكل حق هو لها عليه فأقرت المرأة وقت الخلع أنها حائض وأنها غيرة حامل من  
 زوجها ثم اذنت بعد ذلك في الشهرين من عند الاقرار بانقضاء العدة أن حامل من زوجها  
 وأنكر الزوج لا تصح دعواها لانها متناقضة في السابع من طلاق الولوية \*  
 رجل خلع امرأته على مهرها ونفقة عتقها ثم ظهر أنها حامل ليس لها أن تطلب الزوج  
 بعونة الحمل من طلاق جواهر الفتاوى \* اذا قبلت المرأة الخلع كان عليها أن تسلم الزوج  
 ماسى في عقد الخلع ان قدوت على تسليمه وان عجزت عن تسليم ذلك بالاستيقاق أو بسبب  
 آخر فعليها تسليم المثل في المثل وتسلم القيمة في القيمة بحيث يرهاني في أو اخر نوع بعد  
 نوع آخر في العوارض بعد وقوع الخلع في ١٥ من الطلاق وجعل خلع امرأته على  
 عبد لها فاستحق العبد كان عليها قيمة العبد من خلع الثانية \* وكذا لو خلع امرأته على  
 عبد الصغير ولم يجز صاحب العبد من الحمل المزبور \* (ن) خلع امرأته على مال ثم  
 زادت في بدل الخلع فالزيادة باطلة لانها زادت بعد دلالته المعقود عليه في ٤ طلاق  
 الفتاوى الكبرى \* ولو قال أنت طالق على أن تعطيني ألفا أو على ألفان قبلت في المجلس  
 يقع والاثاب دين في ذمتها وان لم تقبل في المجلس لم يقع لان كلمة على مذكور للإيجاب  
 والاستيجاب فاقضت وجوب الالف كما لو قال بعثك على أن تعطيني ألفا فقد علق الطلاق  
 بوجوب الالف عليها صار كأنه قال أنت طالق بالف فاقضى القبول في المجلس لانه جواب  
 خطاب المعاوضة ولو قال أنت طالق ان جئتني أو علمتني بألف ان أنت في المجلس يقع  
 والا فلا لان ان كلمة شرط لانهم الاوقات فيكون تليكا ومعاوضة معنى لان الطلاق لا يقع  
 الا بمال وهذا هو حجة المعاوضة فيتمتع جواها على المجلس \* في باب الطلاق على مال  
 من محيط المرحسى \* واستفيد من قولنا ازالة مال النكاح أنه لو خلع المطلقة  
 رجعية ما فانه يصح ويحب المال ولو خلعها بمال ثم خلعها في العدة لم يصح كافي القسبة

(١) اذا طالت شويشتن خريدم بـ كابين  
 (اي اشترت نفسى بالمهر) ونفقة عتق  
 وقد قبضت المهر المجل هل يرجع الزوج  
 عليها بما قبضت أفق القاضي الامام أنه  
 لا يرجع لان المراد من هذا في عرفنا بيقية  
 المهر  
 (٢) وكذا في السادس عشر من طلاق  
 التنازلية فلا عن المحيط والذخيرة  
 وبه يفتى كذا في مجمع الفتاوى في  
 الخلع  
 (٣) وبه أفق ابن نجيم وكذا في البصر فلا  
 من الثانية وكذا في مجمع الفتاوى عن  
 الثانية أيضا

ولكن يحتاج الى الفرق بين ما اذا خالعهما بعد انخلع حيث لم يصح وبين ما اذا طلقها بمال  
 بعد انخلع حيث يقع ولا يجب المال وقد ذكرناه في آخر الكتابات وخرج النخلع بعد  
 الطلاق البائن وبعد الردة فانه غير صحيح فيها فلا يسقط المهر ويقتضي له بعد النخلع ولاية الجبر  
 على النكاح في الردة كما في البرازية من خلع البكر الرافق \* (فص) اباهم انخلعها  
 على مهرها لم يسقط المهر لانه لم يسلم لها بهم هذا النخلع شيء وكذا الوارثة نخلعها (فص)  
 نكحها فاسدا فوطئها فاختلعت بالمهر قبل يسقط اذا نخلع يجعل كناية عن البراء لان  
 النخلع وضع لهذا وقيل لا يسقط اذا نخلع لغيره لانه انما يصح في النكاح القائم وكذا الوارثان  
 فاختلعت في العدة فهو على هذا الخلاف في الثاني والعشرين من الفصولين \* (فتين)  
 ارتدت خالعهما لم يجز فله بعد هذا النخلع ان يجبرها على النكاح من المحلل المزبور \*  
 وتعلق النخلع بالشروط من جانب الزوج يصح ومن جانبها لا يصح (١) من خلع خزانة المقتنين \*  
 الامة اذا اختلعت من زوجها مهرها او بمال آخر ان طلقها على ذلك فالطلاق بائن في ذلك  
 كله وعليها المال واذا ائعت ياخذها بذلك كله وذلك اذا اختلعت بغير اذن سيدها واذا  
 اختلعت باذن المولى لمها ذلك ويعت فيه المذبة واثم الولد حكمهما في ذلك كحكم الامة  
 الا انهما اذا اختلعتا باذن المولى فانهما يسعيان في ذلك من خلع التنف \* (فص)  
 نكحت فقال هذا كفر وحرمت على به قتيبي ان ذلك اللفظ ليس بكه رفعن التنف انما  
 لا تحرم (ز) خلعها فاسدا فاسأله رجل بازن جسد اي كرديت (اي أنت اقررت من  
 زوجتك) فقال نعم فهذا اقرار بالحرمة وهو حجة عليه (فقط) مثل التنف من خالعهما  
 ثم تزوجها ثم قال توبر من حرامى بران خلع (اي أنت حرام على بذلك النخلع) قال تحرم لانه  
 أخبر أنها الآن حرام عليه بذلك النخلع واذا حرمت عليه باقراره يجب المسعى في هذا النكاح  
 بالقام بلغة لانه لا يصح في حقها في الثاني والعشرين من الفصولين \* ولو قال بازن خلع  
 كردم او خريد فروخت كردم (اي جعلت النخلع زوجتي او جعلت البيع والشراء في ذلك  
 اليها) والمرأة منكرة يقع الطلاق باقرار الزوج هذا اذا لم يسبق خلع أصلا فلو سبق خلع  
 فاسد فقال هو بناء على أن النخلع صحيح قال الشيخ الامام الاستاذ لا يقع وقال الامام نجيم  
 الدين التنف يقع ولو اضاف الى ذلك النخلع فقال بأن خلع كردم لا يصح عند الكل  
 ولو قال جسد اي كردم بان خلع لا يقع به شيء الا في البنفس الثاني في القضاة النخلع من  
 الخلاصة \* قال لامرأته اخلني نفسك منى بالمهر ونفقة العدة بالعربية ثم اقمنا بالعربية حتى  
 قالت اختلعت منك بالمهر ونفقة العدة وأبرأتك من المهر ونفقة العدة وهي لانه لم يذللها هنا  
 أقوال والختم ما ذهب اليه بعض المشايخ أنه لا يصح النخلع ولا تقع براءة الزوج ما لم تعلم  
 المرأة بذلك لان النخلع معاوضة فصار كالبيع والعوام لو قالوا بعنا واشتريناوهم لا يعلمون  
 ذلك لا يصح فكذلك هنا بخلاف الطلاق والعنق والتدبير لان ذلك ليس في معنى المعاوضة  
 بل اسقاط والبراءة عن المهر والنفقة اسقاط لكن الاسقاط يحتمل الاقالة والفسخ فصار  
 شبه البيع لاشبهه الطلاق والعنق والتدبير فلا يصح من غير علم من خلع الوالدية \* ولو  
 لقم النخلع بالعربية حتى قالت اختلعت منك بالمهر ونفقة العدة قبل يصح وقيل لا يصح

(١) لانه معاوضة من جانبها ويعين من  
 جانبه بعد



كالبيع وبه يفتى وكذا لا يصح لو لقنها أن تبرئ الزوج عن المهر والثقة وهذا يدل على أن  
 المديون إذا تلقن الدائن أن يبرئه عن الدين بالعربية لا يصح تسهيل في متفرقة فصل تحت الحرة  
 بالطلاق \* قال لها وهي لا تعرف العربية قولي وهبت مهرى منك فقلت وهبت لا يصح  
 بخلاف الطلاق والعناق لأن الرضا شرط جواز الهبة لا شرط وقوع الطلاق والعناق  
 في الأول من هبة البرازية \* بخلاف الطلاق والعناق والتدبير وإن لم يعلم بعناء في باب الخلع  
 من طلاق الذخيرة البرهانية \* (في العنين) \* العنين يؤجل سنة لكن شمسية أو قمرية  
 قبل أنتم شمسية وهي تزيد على القسرية بأحد عشر يوما والصحيح أنها قمرية لأن مطلق  
 اسم السنة يطلق على القمرية ملتطات (قبل الطلاق) \* وفي فسخ النكاح بسبب  
 العنة بشرط حضرة الزوج بعد طلب المرأة وقت القضاء لأن الفسخ بسبب العنة قضاء  
 ولهذا لا ينفذ في غير المصر خزانه المقتنين في العنين من النكاح \* الزوج لم يصل إلى المرأة  
 وهي تقول وجدته عينا وطلب من القاضي التأجيل وهو يقول وجدته تها رتقا أو أنا صحيح  
 قال يريها النساء أو امرأته عدله فإن قلن ليست برتقا أو أجله وإن قلن رتقا تركهما  
 قال مردى زن خود را بقتل آورد و دعوى كرد كه رتقا است وزن منكرست قاضى  
 مرور بر نان غمايد يانی قال اكر دعوى عنت ميكنند و از قاضى طلب حكم عنت ميكنند غمايد  
 واستدعى في لانه لا حكم لارتق المجرد حتى يسمي لائباته بل يقول له القاضي فاعسالة  
 بعروف أو تسريح باحسان فاعدية في النكاح \* قال دختر نارسيده را پدرشوى  
 بالغ داده است رشوى عنين آمد پدر را حق طلب تأجيل وتفریق بود يانی أجاب في علل  
 محمد وقال لا لاني لا أدري عليها سترضى بزوجها إذا بلغت وليس في ابقاء النكاح عليها  
 إلى وقت بلوغها ستر لان الاحتياج إلى الوطء ولا يخاف فوت حقها في هذه المدة فاعدية  
 في النكاح \* (في العدة) \* المعتقات ثلاث المطلقة والموطوءة عن شبهة والمتوفى  
 عنها زوجها والاعتداد قد يكون بالحيض وقد يكون بالأشهر وقد يكون بوضع  
 الولد أو باسقاط سقط استبان خلقه أو بعض خلقه في أول باب العدة من الخالية \* ستة  
 من النساء يعوز نكاحهن في العدة المختلفة بزوجها في العدة وأما الولد بعنتها سبدها  
 يتزوجها وإذا ارتد أحد الزوجين ثم أسلم يتزوجها في العدة والأمة إذا اعتقت فاختارت  
 نفسها يتزوجها في العدة والصغيرة إذا أدركت واختارت نفسها يتزوجها في العدة والملاعن  
 إذا كذب نفسه يتزوج الملاءنة في العدة في قول أبي حنيفة ومحمد خزانه الفقهاء  
 لأبي الميث (١) \* والخلاوة الفاسدة في النكاح الصحيح توجب العدة كخلوة بالارتقاء  
 وخلوة بالحبوب والصائم والمحرّم وكل صورة يتمكن من الوطء حثينة وفي الرتقاء يمكن بالفتق  
 وفي الجبوب بالسحق ولهذا يتبع التحليل بالحبوب إذا حبلت منه فطلق ثم ولدت منه  
 المفتى في العدة (٢) \* ولو خلاها وهي رتقاء فلا عدة عليها كذا ذكره القدوري (٣) \*  
 وفي المنق وفي الأصل ولو خلاها وهو محبوب فعليه العدة في قول أبي حنيفة وأما على  
 قوله ما ذكر أبو الحسن أن العدة واجبة وقال أبو يوسف أن كان ينزل فعليه العدة وإن كان  
 لا ينزل فلا عدة عليها من التامرانية في باب العدة \* وأشار في كتاب الطلاق إلى أنه لا يجب

(ترجمة)

\* (أى ادعى أن زوجته رتقاء وأنهى  
 ذلك إلى القاضي فأكثر الزوجة فهل  
 للقاضي أن يريها النساء أم لا قال ان  
 كان معتتافي دعواه وفي المرافعة فان  
 القاضي يريها النساء والا فلا)  
 ٦ (أى زوج ابنته الصغيرة لبالغ فتبين  
 أن الزوج عنين فهل لا يباحق في طلب  
 التأجيل والتفريق)

(١) سئل عن رجل أعتق مستولته هل  
 عليها عدة وهل لها عليه نفقة العدة أجاب  
 نعم عليها العدة ولا نفقة لها عليه بسببها  
 من فتاوى ابن نجيم

(٢) \* والخلاوة الصحيحة توجب العدة  
 في النكاح الصحيح دون الفاسد والخلوة  
 الناسدة في النكاح الصحيح على ضربين  
 كل خلوة يتمكن بها من الوطء حسا  
 وهو ممنوع عنه شرعا كخلوة الحائض  
 والصائمة والمحرمة توجب العدة دون  
 كمال المهر وكل خلوة لا يتمكن بها  
 من الوطء حسا وشرعا كخلوة المريض  
 المدنف والصغير والصغيرة أو كان  
 معها ثالت أو كانت رتقاء فلا عدة  
 في باب العدة من الوجيز

(٣) (خلوة الرتقاء لم تقم ووجب العدة  
 لوطئها) \* كذا في آخر نكاح منية  
 المفتى

العدة عندهما وإنما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فحيث قال لا تجب العدة أراد  
في محبوب قد جف ماؤه فيكون هذا بمنزلة الصبي لا تعتبر خلوته في إيجاب العدة وحيث قال  
تجب العدة أراد في محبوب له ماء بسحق فينزل فتجب العدة احتياطاً في باب العنين من  
المبسوط للسرخسي \* وانحصى كالصحيح في العدة بخلاف الصبي وكذلك المنيح إذا كان  
ينزل لأنه يصلح أن يكون والداً والأعلاق بالسحق منهم متوهم وزاد في رواية أبي حفص  
وان كان لا ينزل لم يلزمه الولد لأنه إذا جف ماؤه فهو بمنزلة الصبي أو دونه في باب العدة من  
المبسوط للسرخسي ملخصاً \* إذا طلق الذمي الذمية فلا عدة عليها عند أبي حنيفة (١)  
قال جمال الإسلام في شرحه وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي عليها العدة والصحيح  
قوله واعتمده المحبوبي والنسفي وغيرهما من تصحيح القدوري (في العدة) \* (٢)  
إن المرأة إذا خرجت اليانها بركة مسلمة أو ذمية تدين باتفاق بين أصحابنا ولكن هل يلزم  
عليها العدة فيه اختلاف قال أبو حنيفة لا تلزمها وقالان لزمها لهما أن هذه حرة فارت  
زوجها بعد الأصابة فتلزمها العدة كالطالقة في دارنا وكأني أسلمت في دارنا وأبي زوجها  
الإسلام في نكاح أهل الشرك من غاية البيان (في شرح قوله وإذا خرجت اليانها بركة)  
\* ولو أسلمت زوجة الكافر وأبي الزوج فالفرقة طلاق إلى آخره وعليه النفقة والسكنى  
مادامت في العدة لأن القرقة جاءت بسبب من جهة الزوج وهو الإباء عن الإسلام وذلك  
منه تفويت المسالك المعروف فتعين التسريح بالاحسان والاحسان في التسريح أن  
يوفيها مهرها ونفقة عذتها في باب نفقة أهل الذمة من مبسوط السرخسي \* وأقل  
المدة التي تصدق الحرة في انقضاء العدة فيها شهران عند أبي حنيفة وعندهما تسعة وثلاثون  
يوماً وفي الأمة عندهما في أحد وعشرين تصدق وعلى قول أبي حنيفة على الأصل الذي  
خترجه الحسن بن زياد خمسة وثلاثون يوماً خمسة عشر طهر وعشرون حضناً في الثامن  
من طلاق الخلاصة \* الحرة المطلقة إذا اقترنت بانقضاء العدة بالحض لا تصدق في أقل  
من شهرين هو المختار فاضحيان في فصل انتقال العدة \* (شبه) قالت المعتدة أسقطت  
سقطا استبان خلقه أو بهض خلقه تصدق وتنقض العدة وإن أخرجت بعد الطلاق بساعة  
أو يوم (قبحي) إذا قالت انقضت عدتي في يوم أو أقل تصدق أيضاً وإن لم تنقل بسقط  
لاسماله (بو) خلافه في باب العدة من القنية \* (جو) امرأة وجبت عليها العدة وهي  
مرضعة وقد قيل إن المرضعة لا ترى الدم فقالت حضت ثلاث حيض يقبل قولها وقد انقضت  
العدة وقد يتصور رؤية الدم مع الارضاع من عدة نفقة القناوى \* وفي السراجية  
المطلقة عقيب الولادة إذا قالت انقضت عدتي لم تصدق في أقل من خمسة وثمانين يوماً  
في الثاني والعشرين من طلاق التاتارخانية \* والحامل مطلقاً أي تعتد الحامل مطلقاً  
سواء كانت حرة أو أمة أو متوفى عنها زوجها ومطلقة بالوضع أي بوضع حملها لعدم  
قوله تعالى وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن وهذه الآية تأخذه لقوله تعالى  
والذين يتوفون منكم الآية في حق الحامل كذا روى عن ابن مسعود فتبقى في الحامل  
على عمومها من عدة شرح الجمع لابن مالك \* عدة الحرة للطلاق والنكاح ثلاثة قروء أي

(١) وكذا في الموت على ما أفق به المرحوم  
يحيى افندي كذا يخطط جامع هذه المجموعة  
سنة

(٢) ذمية حامل طلقها ذمي أو مات عنها  
لم تعتد إذا اعتقدوا ذلك ولو حاملاً تعتد  
بوضعها أتقياً تنوير الإبرار من  
العدة سنة

(١) ولا تجب عدة الوفاة في الفاسد كذا  
في التاسع والثلاثين من نور العين بعد

حيض وكذا من وماتت بشبهة أو بشكاح فاسد وتزقت أو مات عنها زوجها (١) وأتم ولد  
أعتقت أو مات مولاه أو لا يصحب حوض طلق فيه من عدة الملقى \* وعدة المنكوحه  
نكاحا فاسدا أو الموطوءة بشبهة وأتم الولد الحيض للموت وغيره أي عدة هؤلاء ثلاث حيض  
ووضع الحمل إن كانت حاملًا ولا ينهر إن كانت آيسة قديماً الولد لأن المدبرة والامة إذا  
أعتقت أو مات سيدها لا عدة عليهما بالاجماع كذا ذكره الاسيحياني في باب العدة  
من البحر المنص \* ولو رأى امرأة تزني ثم تزوجها إن حبلت من الزنى لا يطؤها حتى تضع حملها  
وإن لم تقبل يستحب له أن لا يطأها حتى تحيض قيل كتاب الاجارات من الخالية \*  
المنكوحه إذا تزوجت رجلاً ودخل بها الثاني ثم فرق بينهما لا يجب على الزوج الاول  
نفقة ما دامت في العدة لأن الماوجب العدة عليها صارت ناشئة انتهى عبارة الثانية (٢)  
وقيد بالوطء بالشبهة لأنه لو تزوج امرأة الغير ما بذلك ودخل بها لا يجب عليها العدة حتى  
لا يحصرم على الزوج وطؤها وبه يفتى لأنه زنى والزنى به التحريم على زوجها وفي شرح  
المنظومة إذا زنت المرأة لا يقربها زوجها حتى تحيض لاحتمال علوقها من الزنى فلا يبق  
ما هو زرع غيره انتهى ويجب حفظه لغرابته بخلاف ما إذا لم يعلم كافي الذخيرة والخالية  
من عدة البحر الراقي \* وجعل تزوج منكوحه الغير ودخل بها فإن كان لا يعلم أنها منكوحه  
الغير كانت عليها العدة ولا نفقة لها وإن كان يعلم أنها منكوحه الغير لا عدة عليها وفي الشكاح  
بغير شهود إذا دخل بها كانت عليها العدة على كل حال في فصل نفقة المعتدة من الخالية  
وكذا في المعتدة من المطلقة والبرارية وبه يفتى \* وفي مختصر القدرى العدة في الشكاح  
الفاسد من وقت الفرقة ثلاث حيض وعدة الوفاة في الشكاح الفاسد ثلاث حيض أيضاً  
ولا تعتد في بيت الزوج في عدة الفرقة في الشكاح الفاسد هذا في الفتاوى المعقري  
وفي الأصول العدة ثلثان تضيان عدة واحدة حتى إن المعتدة من طلاق بائن لو تزوجت بائن  
ودخل بها ثم فارقها خاضت ثلاث حيض انقضت العدة ثلثان فان خاضت من الاول حيضة  
اعتدت ثلاث حيض فإذا مضت حجتان قللنا في أن يتزوجها وليس لغيره أن يتزوجها فان  
كان طلاق الاول رجعي فراجعها في الحيضين الاولين هتت الرجعة ولكنه لا يقربها حتى  
تنقضي \* ثم تنقض من الاخر ولو راجعها في الحيضة الثالثة لانصح الرجعة هذا في شرح  
الشافعي وفي فحة الامام السرخسي لو كان طلاق الاول بائناً ليس له أن يتزوجها حتى  
تنقضي عدها من الاخر كما ليس للاخر أن يتزوجها حتى تنقضي عدها من الاول وعلى  
هذا لو كانت العدة ثلث بالشهور في الثامن من طلاق المطلقة قال في المبسوط لو تزوجت  
في عدة الوفاة فدخل بها الثاني ففرق بينهما فعلم باقية عدها من الاول تمام أربعة أشهر  
وعشرة أيام وعليها ثلاث حيض للاخر وتحسب ما خاضت بعد التفريق من عدة الوفاة أيضاً  
تحقق المتدخل بقدر الامكان وهذا الشق من العدة غير مذكور في الوقاية والكردور  
غير في العدة (٣) \* رجل طلق امرأته ثلاثاً فلما اعتدت حيضين جامعها مكرهه ان جامعها  
وهو منكر طلاقها يلزمه عدة مستقبلة وان كان حقتاً بالطلاق وجامعها على وجه الزنى  
لا يستقبل العدة وكذا الرجل إذا طلق امرأته بائناً أو ثلاثاً ثم أقام معها زماناً ثم أقام

(٢) وإذا طلقها الاول وجبت العدة عليها  
لهما ولا نفقة لها على أحد فساد نكاح  
الثاني وكونها ناشئة على الزوج الاول  
كذا في الخالية بعد

(٣) المتوفى عنها زوجها إذا وطئت بشبهة  
تنقض العدة الاولى بأربعة أشهر وعشر  
والثانية ثلاث حيض تراها في الانهر كذا  
في الثامن والعشرين من التارخانية  
خلا من الخالية على

وهو ينكر طلاقها لا تنقضي عدتها وان أقام وهو معتز بالطلاق تنقضي عدتها رجل طلق امرأته ثلاثا وكتم عن الناس فلما حاضت حبستين وطئها فجلت ثم أقر بطلاقها كان لها النفقة حتى تضع حملها في فصل في انتقال العدة من الخاينة \* المدة المطلقة اذا مات زوجها في العدة ان كان الطلاق رجعيًا تنقلب عدتها عدة الوفاة وان كانت مبتوتة فان كانت لا تثر زوجها لا تنقلب عدتها عدة الوفاة وان كانت تثر يجمع بين الا شهر والحيض في فصل في انتقال العدة من الخاينة \* طلقها ومضى عليها نصف عام ولم زاد الدم فاعتدت بعده بثلاثة أشهر وتزوجت بآخر ولم تبلغ المرأة مدة الاياس خسا وخسين سنة وحكم القاضي بفسخ النكاح كما هو مذهب مالك يصح وهذه مسئلة يجب حفظها الكثرة وقوعها (١) في الرابع من آداب القاضي من البرازية \* وعند مالك مدة الايسة تسعة أشهر وستة لاستبراء الرحم وثلاث أشهر للعدة قال العلامة القشوي على قول مالك في عدة الايسة من عدة البرازية (٢) \* جعل امرأته ان ضربها فضرها او انكر الضرب فبرهنه وقضى بالفرقة بعد مدة فالعدة من وقت الضرب كما لو ادعت الطلاق في سؤال وقضى بالفرقة في المحرم فالعدة من وقت الطلاق لا من وقت القضاء انتهى وفي الخاينة طلقها باثنتي عشرة شهرًا ثم أقام معها زمانا وهو ينكر طلاقها لا تنقضي عدتها وان أقام وهو معتز بالطلاق تنقضي عدتها انتهى فعلى هذا مبدأ العدة من وقت ثبوت الطلاق في هذه المسئلة من عدة البصر الرائي \* رجل أقر أنه طلق امرأته منذ خمس سنين ان كذبه في الاستناد أو قالت لا أدري كان عليها العدة من وقت الاقرار ولها النفقة والسكنى وان صدقته في الاستناد ذكر في الاصل أن عليها العدة من وقت الطلاق وفي الفتوى عليها العدة من وقت الاقرار (٣) ولا يظهر أثر تصديقها الا في ابطال النفقة في فصل في انتقال العدة من الخاينة وفي الخاينة الصوى على أن العدة من وقت الاقرار صدقته أو كذبه ولا يظهر أثر تصديقها الا في اسقاط النفقة ووفق السعدي فحمل كلام محمد على ما اذا كانا متفرقين وكلام الشافعي على ما اذا كانا مجتمعين لان الكذب في كلامهما ظاهر وهذا هو التوفيق ان شاء الله تعالى وفي فتح القدير أن فتوى المتأخرين مخالفة للائمة الاربعة وجهور العجاية والتابعين فينبغي أن يقيد بعمل التهمة ولهذا قيل السعدي بأن يكونا مجتمعين من عدة البصر الرائي \* المرأة اذا بلغها طلاق زوجها الغائب أو موته تعتبر عدتها من وقت الموت والطلاق عندئذ لا من وقت الخبر في فصل في انتقال العدة من الخاينة \* امرأة الغائب اذا أخبرها رجل بموته وأخبرها رجلان بجهانه فان كان الذي أخبرها بموته شهد أنه عاين موته أو بينا زنه وكان عددا لا وسعها أن تعتد وتزوج هذا اذا لم يورثا فان أرتخا وتاريخ شهود الحياة متأخر فشهادتهما أولى من المحل المزبور \* المطلقة الثلاث اذا أتت الزوج الاول وقالت تزوجت بزوج آخر ودخل بي وطلقني وانقضت عدتي ان كانت نفقة (٤) أو وقع عند الاول أنها صادقة وكان ذلك بعد مدة تنقضي فيها العدتان وذلك أربعة أشهر فصاعدا يحل للزوج الاول أن يتزوجها وان كان بعد مدة لا تنقضي فيها العدتان لا يحل وكذا لو أقرت المرأة بذلك وأنكر الزوج الثاني يحل

(١) والمسئلة مذكورة في الخاينة في باب

العدة آنفا

(٢) قلت لكنه يخالف جميع الروايات

فلا يفتي به ثم لو قضى ما ليكي نفذ من

عدة البصر في شرح قوله أو ثلاثة أشهر ان لم

تحض

وأمر وائمة الطهر وهي من حيض

ويعد طهرها بأن تعتد بالاقران لا بثلاثة

أشهر بعد تسعة أي قال مالك فتر بص

بعد الطلاق تسعة أشهر ثم تعتد بعد

بثلاثة أشهر لان التسعة أشهر هي المدة

لظهور الحبل اذا انقضت تحققت براءة

الرحم ثم تعتد بثلاثة أشهر لصبروتها

في معنى من لا تحيض ولنا أنها حائض

باستصحاب الحال فلا تعتد بالاشهر لان

الاعتداد بها مختص بالصغيرة والايسة

من عدة شرح المجمع لابن ملك

(٣) الا أن المتأخرين اختاروا وجوب

العدة من وقت الاقرار كذا في عدة المنخ

في شرح قوله ووجب من وقت الاقرار

عد

(٤) وفي البصر عد التمسك شرطان

غلب على ظنه صدقها

نكاحها الاول ولو اقر الزوج الثاني بذلك وانكرت المرأة دخول الثاني لا تحل الاول  
وان كان الاول تزوجها بعد مدة ولم تقبل المرافعة ثم قالت تزوجتني وكنت في عدة الثاني  
او قالت كنت تزوجت بالزوج الثاني ولم يدخل بي فاولا ان كانت عاتمة بشرائط الحل الاول  
لا يقبل قولها الاول ان يسكنها وان كانت جاهلة قبل قولها في فصل اقرار احد الزوجين  
بالحرمة عن نكاح الثانية (في الحضانة) \* الامة والجدة احق بالغلام حتى يأكل وحده  
ويشرب وحده ويستغني وحده وقدره الخصاص بسبع سنين وهما احق بالجارية حتى  
تحيض ومن سواهما احق بها حتى تبلغ حد النسيء (١) ولا خيار للغلام والجارية عندنا  
وقال الشافعي لهما الخيار اذا كانا عاقلين لانه عليه الصلاة والسلام خير بينهما قلنا قد قال  
الذي عليه الصلاة والسلام اللهم اهدني لهدى فوفقنا لهدى فوفقنا لهدى فوفقنا لهدى فوفقنا لهدى  
بولد الصغير من الميراث له ذلك حتى يبلغ حدا مما ذكرنا واذا ارادت المرأة المطلقة ان  
تخرج بولدها منه ليس لها ذلك ايضا ما فيه من الاضرار بالاب الا ان تخرج الى وطنها وقد كان  
الزوج تزوجها فيه لانه التزم الاقام فيه عرفا واذا ارادت الخروج الى غير مصرها وقد كان  
التزوج فيه فقد اختلفت الرواية فيه والاصح ان يخرج هذا اذا كان بين المصيرين  
تفاوت اما اذا تساوى باجمعتين لا يمكن للاب ان يطالع ولده ويبيت في بيته فلا بأس به وكذلك  
الجواب بين القرين (٢) ولوا تقلت من قرية الى مصر فلا بأس به لان فيه نظرا للمصير  
حيث يختلف باختلاف أهل مصر وفي عكسه لا يجوز لان فيه شررا للصغير من حضانة  
مخارات النوازل \* والقضاء احق بالحضانة ما لم يستغن الصغير فان استغنى بأن كان يأكل  
وحده ويشرب وحده ويلبس وحده وفي رواية ويستغني وحده قال بالغللام أولى والامة  
بالجارية حتى تحيض ومن محمد حتى تبلغ حد الشهوة (٣) ومن لا ولاد لها من النساء لا يبق  
لها حق الحضانة بعد الاستغناء بالغلام والجارية فالعصبة أولى به ثم الأم الاقرب فالأقرب  
والأحق لابن العم في حق حضانة الجارية من حضانة الخلية \* واذا خلع الرجل امرأته  
وله منها ابنة احدى عشرة سنة فطمع الامة الى نفسها وانما تخرج من بيتها في كل وقت وتترك  
البيت ضائعة كان للاب أن يأخذ البنت منها (٤) لان للاب ولاية أخذ الجارية اذا بلغت  
حد الشهوة والاعتماد على هذه الرواية لفساد الزمان واذا بلغت احدى عشرة سنة فقد  
بلغت حد الشهوة في قولهم جميعا من محل المزبور \* وقيل بالمرأة لان الاب ليس له  
اخراج الولد من بلد أمه حيث كان لها حق الحضانة قال في الظهيرية وفي المستقنى ابن سماعة  
عن أبي يوسف رجل تزوج امرأة بالبصرة فولدت له ولدا ثم ان هذا الرجل أخرج ولده  
الصغير الى الكوفة وطلقة انفا سمعته في ولدها وازادت أن يرده عليها قال ان كان الزوج  
أخرجها اليها بأمرها فليس عليه أن يرده ويقال لها اذهبي اليه وخذيته قال وان كان  
أخرجها بغير أمرها فعليه أن يجي به اليها وروى ابن سماعة عن أبي يوسف في رجل خرج  
مع المرأة وولدها من البصرة الى الكوفة ثم ردت المرأة الى البصرة ثم طلقة فاعلمه أن يردها  
فيؤخذ بذلك لها انتهى وفي الحارثي القديسي واذا تزوج امرأة في قرية من رستاق  
لها قرى قريبة بعضهم من بعض فأرادت أن تخرج بولدها من قرية الى قرية لها ذلك ما لم

قوله ولا خيار الخ أي اذا بلغا سبع سنين  
(١) الامة والجدة احق بها حتى تحيض  
واختلف في حد الشهوة فتدبره أبو الليث  
بتسع سنين وعليه الفتوى كذا في منح  
الفارق في الحضانة  
(٢) سئل عن المطلقة اذا كان معها ولد  
من المطلق وأرادت أن تخرج به الى بلد  
قريب وتسكن عندها أهلها والبلد مصر  
هل للاب منه ما من ذلك أم لا أجب ان كان  
البلد المدكور قريبا يمكن الاب من  
مطالعة ولده في يومه ويرجع فيه ليس  
للأب منعها كذا في فتاوى ابن نجيم  
(٣) والاعتماد على هذه الرواية كما يجب  
بعد هذا عن الثانية  
ويطرد الى النسيء ان رآه يستغنى عن  
الولاية بأن يأكل وحده ويشرب وحده  
ويلبس وحده يدفعه الى الاب والا فلا كذا  
في أحكام الصفاق في الطلاق  
(٤) ولا حضانة لمن تخرج كل وقت وتترك  
البنت ضائعة بغير رائق في الحضانة

تفقه من أيه إذا أراد أن ينظر ولده كل يوم وكذا الأب إذا أراد أن يخرج به إلى مثل ذلك وليس له أن يخرج به من المصر إلى القرى بغير رضا أمه إذا كان مقبلاً انتهى وفي الجمع ولا يخرج الأب بولده قبل الاستئذان انتهى (١) وعلاه في الشرح بأنه لما فيه من الأضرار بالأم لا بطلان حقها في الحضانة وهو يدل على أن حضانتها إذا سقطت بإزالة السقبة وفي الفتاوى السراجية مثل إذا أخذ المطلق ولده من حضنته لتزويجها هل له أن يسافر به فأجاب بأنه أن يسافر به إلى أن يعود حتى أمه انتهى وهو صريح فيما قلنا وهي عادة الفتوى في زماننا من حضنة البحر الرائق (في شرح قوله ولا تسافر مطلقة بولدها) \* فإذا ماتت الأم فصار الولد إلى جدته من الأم أو بعض من يجب له أخذه من النساء فأرادت أن تخرج الولد من المصر الذي فيه الأب إلى مصر آخر لم يكن له ذلك وإن كان ذلك المهر هو المصر الذي وقع فيه عقد النكاح أم المصبي \* فتأخذ الحق للام خاصة لأن الأم لها أن تخرج بولدها إلى ذلك المصر بمقتضى العقد الذي جرى بينهما في ذلك المهر ومقتضى النكاح جرى بين الزوج وبين الأم خاصة قال وليس للأم الولد إذا أعنتها مولداً أن تخرج بولدها من المصر الذي فيه أبوه إلى غيره لأن ولاية الأخراج بحكم العقد ولم يكن بينهما عقد قال الشيخ الإمام خمس الأئمة الحلواني ينبغي أن تحفظ حانان المستلثان مسئلة أم الولد ومثله الجدة لأنهما المستفيدتان من صاحب الكتاب لا يوجدان في المتوسط وهما من خواص هذا الكتاب في باب المرأة بطلانها زوجها ولها عنه ولد من مختصر شرح أدب القاضي \* (ج) الأم أحق بالصغيرة وإن سكنت سيئة السيرة معروفة بالفجور أو كانت مطربة لم تعقل ذلك وإذا اقترفاً وتزوج كل واحد منهما حفصة الصغيرة للأب إذا لم يكن لها من تكون لها الحضانة ولو تزوجت الأم بزواج آخر وتملك الصغيرة معها أم الأم في بيت الراتب فلا بد أن يأخذها معها من حضنة الفتية \* فعلى هذا تسقط الحضانة عما تزوج غير المحرم أو بسكناها عنده للبعض لكن وقع في تردد في أن الحفلة وهوها إذا سكنت عند أجنبي من الصغير ولم تكن متزوجة هل تسقط حضانتها قياساً على الجدة أو السكنت في بيت بنتها المتزوجة أو هذا خاص ببيت زوج الأم باعتبار بغضه له كما هو المعتاد والذي يظهر الأول لأنه يضر بالسكنى في بيت أجنبي \* عنده من حضنة البحر الرائق \* الأم إذا كانت تشرب الشراب وتغتر بمجلس الفسق بعد طلاق زوجها والولد معها فإن كان في حالة الرضاع لا يؤخذ منها الولد لأن الفسق لا يجعل بترية الولد بالأرضاع لكن إذا استغنى عن اللبن يؤخذ منها لأن الولد يخلق بالخلق السوء \* حرمانه المقتضى في الحضانة \* ثم اعلم أن الحضانة حق الصغير لا يحتاج إلى من يسقطه بغيره في حضنته وتناوله إلى من يقوم بحاله حتى لا يلحق الضرر ويجعل كل واحد منهما إلى من هو أقوم به وأبصر فالولاية في المال جعلت إلى الأب والجدة لأنهم أبصر وأقوم في التجارة من النساء وحق الحفلة جعلت إلى النساء لأنهن أبصر وأقوم على حفظ الصبيان من الرجال لزيادة شفتين وملازمة البيوت وانتقوا على أن الأب يجبر على نفقة مطلقاً ويجبر على أمه كما حفظه وصاته إذا استغنى عن النساء لأن ذلك حق

(١) وهذا أي السفر بالولد إلى الوطن لأن فقط فلا يخرج به الأب إلا أن يستغنى ولا غيره من يستحق الحضانة نظر المصغر كذا في آخر حضنة القهستاني \* وأفتى المرحوم أنه إذا سقطت الحضانة بالتزوج بالأجنبي أو بالاستغناء فقام أن يسافر بالولد كذا بخط جامع هذه المجموعة

وليس للأب أن يخرج بولده من البلد حتى يبلغ حد الاستغناء للحفلة من الجلال حتى الأم في الحضانة وليس للأم ذلك إلا أن تخرج به إلى وطنها وقد وقع الاستغناء لأن التزوج فيه دليل المقام فيه ظاهراً فقد التزم المقام في بلدها وأرضها التسامح بحكم الزوجية وإذا زالت الزوجية جاز لها أن تعود إليه لأنه رضى بذلك إلا أن يكون تزويجها في دار الحرب وهو وطنها لأنه ضرر بالصبي لأنه يتعود بأخلاق الكفار ويرعى بأهلهم وإذا ما أدت أن تخرج به إلى بلدها ولم يقع العقد في بلدها ذلك لأنه لم يلزم لها ذلك اختياراً في الحضانة

قوله عنده هكذا في التسع وأما ما عرفت والأصل عنه أو منه تأمل اه معصمه

سئل عن المطلقة هل تتمكن من السفر بولدها من المطلق بدون رضاه أم لا أجاب أن قصود السفر إلى بلدها وقد كان تزويجها فيها حلالاً ولا تمنع وإن لم تكن بلدها وكانت وقد تزويجها في غيرهما فلا بد التبع من فتاوى ابن نجيم \* ع

الصغير عليه واختلوا في وجوب حضنته على الأم ونحوها من النساء وفي غيرها إذا  
 امتنعت فصرح في الهداية بأنم لا تجبر لانها امتعت أن تجزعن الحضنة وصحة في التبيين  
 وفي الوالدية وعليه الفتوى وفي الواقعات والفتوى على عدم الجبر لوجهين أحدهما  
 انها بما لا تشد على الحضنة والثاني أن الحضنة حق الأم والمرء لا يجبر على استيفاء حقه  
 انتهى وفي الخلاصة قال مشايخنا لا تجبر الأم عليها وكذلك الحالة إذا لم يكن لها زوج  
 لانها بما تجزعن ذلك انتهى فأفاد أن غير الأم كالأمة في عدم الجبر كما في الوالدية وذكر  
 الفقهاء الثلاثة أبو الليث والهندواني وخواهر زاده انهم يجبر على الحضنة (١) والحاصل  
 أن الترجيح قد اختلف في هذه المسئلة والاولى الاقامة بقول الفقهاء الثلاثة لكن قيده  
 في الظهيرية بأن لا يكون للصغير ذورحم محرم لحضنته غير الأم كلابن شمع الولد أما إذا  
 كانت له جدة مثلا وامتنعت الأم من أمساكه ورضيت الجدة بأمساكه فإنه يدفع إلى الجدة  
 لان الحضنة كانت حقها فإذا امتنعت عنها صاحبه الاستطاع منها وعز هذا التخصيص إلى  
 الفقهاء الثلاثة وعلة في الحيط بأن الأم لما أسقطت عنها بقى حق الولد فصارت الأم بمنزلة  
 الميعة أو المتزوجة فتكون الجدة أولى وظاهر كلامهم أن الأم إذا امتنعت وعرضت على من  
 دونها من الحضانات فإن امتنعت أجبرت الأم لامن دونها ولذا قيد والجواب بأن رضيت  
 الجدة بأمساكه من حضنة الغير الرائق \* ومن له الحضنة لا يدفع الولد إليه الا بالطلب  
 وإذا انتهت مدة الحضنة فالاولى بالحفظ الاقرب فالأقرب من العصبات وإذا امتنع  
 من الاخذ يجبر عليه من حضنة أو جيز لمحضنا وفي الكرماني انهم لا تجبر الا إذا لم يكن له  
 ذورحم محرم فأجبرت حينئذ وفيه إشارة إلى انها أولى من المحرم وان طلبت أجرة ولم يطلبه  
 المحرم (٢) والاصح أن يقال لها أمساكه أو ادفعه إلى المحرم كما في المم (امم كتاب) وإلى  
 أنه يدفع إليها بالطلب لكن في الاختيار خلافه وكذا ما في المستحقين للحضنة من أول  
 حضنة القهستاني \* ويستأجر من يرضعه عندها أي ويستأجر الابن من رضع الطفل عند  
 الأم لان الحضنة لها والنفقة عليه أطلقه وقيد في الهداية بإرادة الأم للحضنة وهو مبيح  
 على ما صححه من أن الأم لا تجبر عليها لانها متى أوعى ما اختاره الفقهاء الثلاثة من الجبر  
 فليس معلقا بإرادتها لانهم أحق بالصبي \* عليهم أن لا يجبروا على الظئر أن ترضع  
 في بيت الأم إذا لم يشترط عليها ذلك وقت العقد وكان الولد يستغنى عن الظئر في تلك الحالة  
 بل لها أن ترضع وتعود إلى منزلها كما لها أن تحمل الصبي إلى منزلها أو تقول أخرجه  
 فترضعه في فناء الدار ثم يدخل الولد على الوالدة الآن يشترط عند العقد أن تكون الظئر  
 عند الأم فينبذ يلزمها الوفاء بذلك الشرط وفي الحاشية عن التفريق لا يجب في الحضنة  
 أجرة الممكن الذي يحتمل فيه الصبي وقال آخرون يجب ان كان للصبي مال والأفعلى من  
 يجب عليه نفقته من حضنة الجبر الرائق \* قال في الخلاصة وغيرها صغيرة لها أب معسر  
 وعمة حوسرة أرادت العمة أن تربي الولد معها لانهما ولا تمنع الولد عن الأم والأم تأتي بذلك  
 وتطالب الاب بالاجرة ونفقة الولد اختلفوا فيه والاصح أن يقال للأم أمساكه بغير  
 أجر (٣) وأما أن تدفعه إلى العمة انتهى ورأيت منقولاً عن المنية إذا تزوجت أم الصغير

(١) هذا إذا طلبت الحضنة أما إذا لم  
 تطلب لم تجبر عليها لا يجبر الاب إذا امتنع  
 من أخذه بعد الاستغناء من نفقات  
 الحضرات ع

(٢) سئل عن رجل طلق امرأته وله منها  
 فطيم وهو في حضنتها هل تستحق أجرة  
 الحضنة أم لا أجاب نعم تستحق عليه أجرة  
 الحضنة مادام في حضنتها من فتاوى ابن  
 تيميم ع

وذكر في السراجية أن الأم تسحق أجرة  
 على الحضنة إذا لم تكن منه كوكعة  
 ولا معتدة لايه وتلك الأجرة غير أجرة  
 اوضاعه كما سيأتي في النفقات بحرر رائق  
 من المحل المزبور

(٣) أي بلا أجر الحضنة والا فانفقة  
 مما اخفاه في ردها على الاب ولو معسرا  
 فلا وجه لابطال حقها في الحضنة بطلبها  
 ناهوا للزوم شرعا خواهر زاده

صرح علماؤنا بأن العمة لو طلبت بلا أجر  
 يقال للأم أمساكه بل لا بأس أن تدفعه  
 للعمة وانما ظاهرا أن العمة ليست بتقدير  
 بكل من لاحق له في الحضنة وكذلك  
 في التنازع ما يشير إليه ولفظه قالت  
 الأم أنا أَرْضعه بغيره من وأراد الاب  
 أن يرضعه غيره أي بغيره من فالأم أولى  
 وكذلك إذا كانت الأم ترضعه بغيره  
 والاجنبية كذلك كذا في فتاوى  
 أمين الدين في الطلاق ع



المشوق أبو بروج آخر وارث أن تربي الصغير من غير نفقة له من ماله الموروث من  
 أبيه وأراد وصيه أن يربي بالنفقة المقدرة يدفع هو إليها لآلئته انتهى وله وجه وجبه من  
 حضنة منع القفار (١) وظاهر المتون أن الأم لو طلبت الأجرة أي أجرة المثل والأجنبية  
 متبرعة بالارضاع فالأم أولى لأنهم جعلوا الأم أحق في سائر الأحوال إلا في حالة طلب  
 الزيادة على أجرة الأجنبية والمصرح به بخلافه كما في التبيين وغيره أن الأجنبية أولى لكن هي  
 أولى في الارضاع أما في الحضنة ففي الوالدية وغيره جازي طلق امرأته وبين ما صبي وللمصبي  
 حمة أراد أن تربيته وتحمكه من غير أجر من غير أن تمنع الأم عنه والأم تأتي ذلك وتطالب  
 الأب بالأجرة ونفقة الولد فالأم أحق بالولد وإنما يطالب حق الأم إذا طلبت الأم في أجر الرضاع  
 أكثر من أجر مثلها والعجيب أنه يقال للأم أن تعسكي الولد بغير أجر وإنما أن تدفعي إلى  
 العمة انتهى (٢) ثم اعلم أن ظاهر الوالدية أن أجرة الرضاع غير نفقة الولد للعطف وهو  
 المعفارة فإذا استأجر الأم للارضاع لا يكتفى عن نفقة الولد لأن الولد لا يكفيه اللبن بل  
 يحتاج معه إلى شيء آخر كما هو المشاهد خصوصا الكسوة فيقر القاضى له نفقة غير أجرة  
 الرضاع وغير أجرة الحضنة فعلى هذا يجب على الأب ثلاثة أجرة الرضاع وأجرة الحضنة  
 ونفقة الولد أما أجرة الرضاع فقد صرح حواشيها (٣) وأما أجرة الحضنة فنصرح بها قارئ  
 الهداية في فتاواه وأما نفقة الولد فقد صرح حواشيها في الأجازات في إجارة الظفر قال الزيلعي  
 فيها والطعام والشرب والتباعد على الوالد انتهى فالخلاص أن الأم ليس عليها إلا  
 الارضاع واصلاح طعامه وغسل ثيابه من نفقة البحر الرائق ملخصا الأم أحق بحضنة  
 ولدها قبل الفرقة وبعدها (٤) ثم أمها وان علت ثم أم الأب ثم أخت الولد لا يورث ثم الأم  
 ثم لا يورث ثم خالته كذلك ثم هته كذلك وبنات الأخت أولى من بنات الأخ ومن أولى من  
 العمات ومن نكحت غير محرمة سقط حقها من نكحت محرمة كأن نكحت عمه وجدة  
 نكحت جدته ويعد الحق برؤا نكاح سقط به والقول قولها في نفي الزوج ملحق بالبحر  
 في الحضنة وذلك لخلاف في النفقات فإن كان للصغير جدّة الأم من قبل أبيها وهي أم  
 أبي أمه فهذه ليست بمنزلة من كانت من قرابة الأم من قبل أمها وكذلك كل من كان من قبل  
 أبي الأم فليس بمنزلة قرابة الأم من قبل أمها انتهى وفي الوالدية جدّة الأم من قبل  
 الأب وهي أم أبي الأم لا تكون بمنزلة من كانت من قرابة الأم لأن هذا الحق لقرابة الأم  
 انتهى قال مولانا في بحر بعد نقله لما تقدمناه وظاهره تأخير أم أبي الأم عن أم الأب بل عن  
 الخالة أيضا وقد صارت حادثة الفتوى في زماننا من حضنة منع القفار ثم الخالات  
 كذلك أي فوق أولى من العمات ترجيحاً لقرابة الأم وزان كما نزلت الأخوات فترجى الخالة  
 لا بأم وأم ثم لا بأم وهو المراد بقوله كذلك والخالة هي أخت أم الصغير لا مطلق الخالة  
 لأن حالة الأم مؤخره عن حمة الصغير وكذلك الخالة الأب كما سنسبه وأما كلامه أن الخالة أولى  
 من بنت الأخ لانها تدعى بالأم وتلك بالأخ قوله ثم العمات كذلك أي تقدم العمات لا بأم ثم  
 لا بأم لا يذكّر المصنف بعد العمات أحدا من النساء والذكر في غاية البيان وفتح القدير  
 وغيرهما أن بعد العمات حالة الأم لا بأم ثم لا بأم ثم بنت الأم ثم بنت الأب وأم ثم لا بأم

(١) وفي المجتبى لو استأجر زوجته من مال  
 الصبي لارضاعه جاز وفي ماله لا يجوز  
 حتى لا يجتمع عليه نفقة النكاح  
 والارضاع انتهى كذا في نفقة البحر  
 لو استأجر منه كونه أترضع ولده  
 من غيره جاز من الحل المزبور  
 (٢) ولم أر من صرح بأن الأجنبية  
 كالعمة في أن الصغير يدفع إليها إذا كانت  
 متبرعة والأم تزيد الأجر على الحضنة  
 ولا تقام على العمة لأنها حاضنة  
 في الجملة وقد كثرت السؤال من هذه المسئلة  
 في زماننا وهو أن الأب يأتي بأجنبية  
 متبرعة بالحضنة فهل يقال للأم كما يقال  
 لو تبرعت العمة وظاهر المتون أن الأم  
 تأخذ بأجر المثل ولا تكون الأجنبية  
 أولى بخلاف العمة على الصحيح الآن  
 يوجد نقل صريح في أن الأجنبية كالعمة  
 والظاهر أن العمة ليست قبل كل  
 حاضنة كذلك بل الخالة كذلك بل أولى  
 لأن من قرابة الأم كذا في نفقة البحر  
 الرائق في شرح قوله وهي أحق بها  
 (٣) وظاهر كلامهم أن وجوب أجر  
 الرضاع لا يتوقف على عقد إجارة مع الأم  
 بل تستحقه بالارضاع مطلقا في المدة  
 المذكورة وقد قدّمنا أنه ليس بنفقة كذا  
 في نفقة البحر الرائق  
 (٤) فان قالت أمها أترضعه بما ترضع الظفر  
 فهي أولى وإن طلبت الزيادة ليس لها ذلك  
 في نفقة الأولاد من الخالصة

ثم لأب ثم بقدره من عمات الاتهام والآباء على هذا الترتيب ولم يذكر المصنف أيضا بنات  
 الأخ وفي التبيين أن بنات الأخ أولى من العمات ولم يذكر أيضا أولاد الخالة والخمسة لأنه  
 لاحق لبنات العم والخالة في الحضانة لأنهن غير محرم وكذلك بنات الأعمام والأخوال  
 بالأولى وكذلك في كثير من الكتب وفي غاية البيان والعمه أحق من ولد الخالة وهو  
 تسامح لأنه لاحق لولد الخالة أصلا ما انفكناه من حضانة البصر الرائق ابن عم وخال فابن  
 العم أولى بالذكر والخال أولى بالأنثى والأخ من الأم أولى منهما أم ولد إذا أهدت مع الحرة  
 سواء في الحضانة ولا لاحق للأم الولد إذا لم تعتق وللأمة في الولد الحرة في أوائل الطلاق من  
 منية المفتي وفي البدائع لاحق للرجال من قبل الأم وهو محمول على ما إذا كان من قبل  
 الأب من هو موجود من حضانة البصر (١) ما ثبت الأم وليست من النساء ذات رحم محرم  
 منه فالحق للعصبة من الرجال فإن لم يكن عصبة من الرجال فالأولى ذوى الأرحام على الترتيب  
 من حضانة منية المفتي لا تدفع حصة إلى عصبة غير محرم كولي العتاقة وابن العم فبدفع  
 إليهم الغلام ولا فاسق ما جن أي ولا تدفع الحصة إلى محرم فاسق ما جن أي لا يبالى ما صنع  
 وكذا الصبي وإذا اجتمع مستحقو الحضانة في درجة واحدة فأصلهم هم أولى وإن تساوا  
 فأورعهم وإن تساوا فأسنهم وإذا لم يكن للصغير عصبة يدفع إلى الأخ لأم ثم إلى ولده ثم إلى  
 العم لأم ثم إلى الخال لأب وأم ثم لأب ثم لأم لأن له ولاية في التكاح عند أبي حنيفة (٢)  
 وفي الفتاوى الصغرى فإن لم يكن عصبة فالأولى ذوى الأرحام يثبت على الترتيب (٣) من  
 حضانة شرح النقاية لقطاوينا وسككاذ في فتح القدير قوله ثم العصباء بترتيبهم بمعنى  
 إذا لم يكن للصغير أحد من محارمه من النساء واحتصم فيه الرجال فأولاهم به أقربهم  
 تعصبا لأن الولاية للأقرب فيقدم الأب ثم الجد أو الأب وإن علة الأخ الشقيق ثم الأخ  
 لأب ثم ابن الأخ الشقيق ثم ابن الأخ لأب وكذا كل من فصل من أولادهم ثم العم شقيق  
 الأب ثم لأب وأما أولاد الأعمام فإنه يدفع إليهم الغلام فيبدأ بأب العم ثم بأم ثم بعم ثم بعم  
 لأب ولا تدفع إليهم الصغيرة لأنهم غير محارم وكذا لا تدفع إلى الأم التي ليست بمأمونة ولا  
 للعصبة الفاسق ولا إلى مولى العتاقة فتحرزنا عن الفتنة وبه فاء لم أنطلق المصنف في محل  
 التقييد لكن ينبغي أن يكون محمول على عدم الدفع إلى ابن العم ما إذا كانت الصغيرة نشئة  
 وكان غير مأمون أما إذا كانت لا تنهى كبت سنة متلا فلا منع لأنه لا فتنة وكذا إذا كانت  
 نشئة وكان مأمونا قال في غاية البيان معزيا إلى تحفة الفقهاء وإن لم يكن للبارية من  
 عصبائهم غير ابن العم فالأخت وأب إلى القاضي أن راء أصل تضم إليه والأول وضع عند أمينة  
 انتهى ولم يذكر المصنف الدفع إلى ذوى الأرحام قالوا إذا لم يكن للصغير عصبة يدفع إلى  
 الأخ لأم ثم لأولاده ثم إلى العم لأم ثم إلى الخال لأب وأم ثم لأب ثم لأم لأن له ولاية عند  
 أبي حنيفة في التكاح وبه فاء علم أن مرادهم بذوى الأرحام ههنا وفي ولاية التكاح  
 قرابة ليست بعصبة لا المذكر كور في الفرائض أنه قريب ليس يرضى به ولا عصبة لأن بعض  
 أصحاب الفرائض داخل في ذوى الأرحام ههنا كالأخ لأم من حضانة البصر الرائق  
 وهذا الذي ذكرناه من ثبوت حق الحضانة لذوات الرحم المحرم إذا لم يصحكن لأن أنوار

(١) وقال محمد لاحق لذكر من قبل النساء  
 والتدبير إلى القاضي يدفع إلى ثمة كذا  
 في الثلاثين من طلاق التنازعائية نقلا  
 عن السقاني بعد

(٢) فإن كان للصغير أخوة فافضلهم أولى  
 وإن كانوا سواء فأكبرهم سن فالأكبر  
 بعد ذلك الأب وهو أكثر شفقة كذا  
 في التماس من تكاح الولو الجبة بعد  
 (٣) وفي البصر آتيا لا بد في ثبوت حق  
 الحضانة في ذوى الأرحام من المحرمية بعد

(١) إذا اجتمع النساء وله من أزواج يضعه القاضي حيث شاء لانه لاحقاهن بمنزلة من لا قرابة له كذا في حصانة خزانة المفتين **سند**

(٢) وفي الظهيرية فإذا بلغت الجارية مبلغ النساء ان كانت بكرا كان للاب أن يضعها الى نفسه وان كانت ثيبا فليس له ذلك الا اذا لم تكن مأمونة على نفسها والغلام اذا عقل واجتمع رأيه واستغنى عن الاب ليس للاب أن يضمه الى نفسه الا اذا لم يكن مأمونا على نفسه فكان له أن يضمه الى نفسه وليس عليه نفقة إلا أن يتطوع ومضى كانت الجارية بكرا الخ هكذا عبارة الجوز ( وهذا الهامش وان كان عين ما نقله بعد عن الخلاصة الا انه أفاد في آخره أنه صدر عبارة الظهيرية السابقة فلم يحل عن فائدة اه صححه )

(٣) ولو كان له ابن وبنت كانت نفقته عليهم ما على السواء وقال بعضهم أثلاثا والفتوى على الاول كذا في الخاتمة وكذا في مختارات النوازل وبجاء ذكره بعد هذا **سند**

(٤) وعند الاستواء في المحرمية يرجع من كان وارثا حقيقة في هذه الحالة حتى لو كان له عم وحال فالنفقة على العم كذا في نفقات الخلاصة **سند**

(١) فأما اذا كان لها زوج فلا حق لها الا اذا كان زوجها ذارحم محرم من الصغير لانه يلحقه الجفاء والمذلة من زوج الامة اذا كان اجنبيا ويضعه القاضي حيث يشاء من نفقات المضمرات \* (جامع الجوامع) العبي اليهودي له اخوان مسلم ويهودي قال يهودي أولى وفي الحجة واذا كان العبي مسلما فالأخ المسلم أولى في الثلاثين من طلاق التاتارخانية \* طلاق وهي أم ولد أو أمة أو مكاتبه ولدت قبل الكتابة لاحصانة لها ومولاهن بالولد الرقيق أولى لا الحز ولولدت بعد الكتابة فهي أولى من حصانة منية المفتي \* وبعد ما استغنى الفسلام وبلغت الجارية فالعصبة أولى بقدّم الأقرب فالأقرب من حصانة انتقائية \* وفي الظهيرية (٢) متى كانت الجارية بكرا يضمها الى نفسه وان كان لا يخاف عليها الفساد اذا كانت حديثة السن أما اذا دخلت في السن واجتمع لها رأي وعقلت فليس للأوليا مع حق الضم ولها أن تنزل حيث أحببت لا يتخوف عليها وان كانت ثيبا مخوفا عليها وليس لها أب ولا جد لكن لها أخ أو عم ليس له ولاية الضم الى نفسه بخلاف الأب والجد والفرق أن الأب والجد كان لهم ما ولاية الضم في الابتداء بخلاف الأب والجد والفرق أن ما مأمونة أما غير الأب والجد فلم يكن له ولاية الضم في الابتداء فلا تكون له ولاية الاعادة أيضا انتهى وان لم يكن لها أب ولا جد ولا عصبة أو كان لها عصبة مفسدة فللقاضي أن ينظر في حالها فان كانت مأمونة خلاها تنفرد بالسكنى سواء كانت بكرا أو ثيبا والوضعها عند امرأة أمينة ثقة تقدر على الحفظ لانه جعل ناظر المسلمين كذا في التبيين وذكر الاسيحي أن للاب أن يزوج ولده البالغ اذا وقع منه شيء وفي الولوالجية الابن اذا بلغ يتصرف بين الابوين فان كان فاسقا يخشى عليه شيء فالأب أولى من الامة من حصانة البحر الراتق \* واذا بلغت الجارية مبلغ النساء ان كانت بكرا كان للاب أن يضمها الى نفسه وان كانت ثيبا ليس له ذلك الا اذا لم تكن مأمونة على نفسها والغلام اذا عقل واجتمع رأيه واستغنى عن الاب ليس للاب أن يضمه الى نفسه واذا لم يكن مأمونا على نفسه كان له أن يضمه الى نفسه وليس عليه نفقة إلا أن يتطوع من حصانة الخلاصة \* (في النفقة) \* الاصل في نفقة الوالدين أو المولودين أنه يعتبر القرب والجزئية ولا يعتبر الميراث (٣) فان استويا في القرب فحب على من له نوع رجحان فاذا لم يكن لاحدهما رجحان فحينئذ تحجب النفقة بقد الميراث (٤) بيان هذا الاصل اذا كان الفقير والد وابن ابن موسر ان فالنفقة على الوالد لانه أقرب وان كان له بنت وابن ابن فالنفقة على البنت خاصة وان كان الميراث بينهما لان البنت أقرب وان كان له بنت وابن بنت وأخ لأب وأم فالنفقة على والد البنت ذكرنا كان أو أنثى وان كان الميراث للأخ لا للولد البنت فعلم أن العبرة بقرب القرابة والجزئية وان سفل ولد الولد وكذا لو كان له ولد وبنت وولد ابن فهم سواء في النفقة عليهم دون الاخ لما قلنا وان كان له والد وولد وهم موسران فالنفقة على ولد وان استويا في القرب الآن الاب يرجع باعتباره التأويل الثابت له في مال ولده وفي النوازل ولو كانت له ابنة وابن ابن فنفته على ابنته خاصة (م) ولو كان لرجل جد وابن ابن فالنفقة عليهم ما على قدر ميراثهم ما على الجسد السادس والباقي على ابن الابن

لم يشهد في الكتاب لبيان أن النفقة الواجب على الوالدين والمولودين بالنسبة والجزءية دون  
 الارث بمسائل منها أن المعسر المسلم إذا كان له ابان موسر ان أسدهما مسلم والآخر ذمى  
 فنفقة عليه ما يجامى بالسوية وان كل الارث لا يجري بين المسلم والكافر وكذلك إذا كان  
 للرجل الفقير بنت وأخت لاب وأم وهما موسر تان فالنفقة على البنت وان استوتوا  
 في الميراث وكذلك إذا كان للفقير ابن نصراني وأخ مسلم وهما موسر ان فالنفقة على الابن  
 وان كان الميراث للاخ وكذا إذا كان للفقير بنت ومولى عتاقة وهما موسر ان فالنفقة  
 على البنت وان كانا يتوليان في الميراث وكذلك المعسرة إذا كان لها بنت وأخت لاب وأم  
 فالنفقة على ابنتها وان كانتا تشركن في الميراث في فصل نفقة ذوي الارحام من نفقات  
 التام وخاتمة \* ونفقة الابوين على الابن الموسر والبنت الموسرة على السوية في ظاهر  
 الرواية وهو الصحيح ولا يشترط العجز عن الكسب فيها (١) بخلاف نفقة ذي الرحم المهرم  
 فان العجز شرط في الذكر دون الاناث من نفقات مختارات النوازل \* ونفقة الوالدين  
 والمولودين والزوجة واجبة قبل القضاء حتى إذا طفروا أحد منهم بجنس حقه كان له الاخذ  
 وأما نفقة سائر الاقارب لا تجب الا بالقضاء أو رضاً كذا في المنع وأنفع الوسائل \* ان كان للقاتب عند  
 الوالدين أو الولد أو الزوجة مال من جنس حقه فنفقوا على أنفسهم جاز ولم يضمنوا  
 لانهم طفروا بجنس حقوقهم وكانت لهم ولاية الاخذ بقدر حقوقهم وان كان عند غيرهم  
 فأعطاهم بأمر القاضي حتى أنفقوا على أنفسهم لم يضمن صاحب اليد وان أعطاهم بغير  
 أمر القاضي كان ضامناً لان صاحب اليد مأموراً بالحفظ ودفعه الى غيره لينفق على نفسه  
 ليس من الحفظ في شيء فيصير به مختاراً فاضامنه في الثالث من نفقات الذخيرة \* الاب  
 إذا أنفق مال وله الغائب على نفسه فحضر الابن وادعى أن الاب كان موسراً وقت الاتفاق  
 وأنكر الاب بغير جله وقت الخصومة فان كان الاب معسراً وقت الخصومة كان القول قوله  
 والا فلا وان أقام البينة على دهرهما كانت البينة بينة الابن لانه ثبت أمره عارضا في نفقة  
 الوالدين من الخسائية \* لو كان لامرأة ابان فقضى القاضي علىهما بالنفقة فغاب أحدهما  
 أو امتنع وأبقى الآخر يرجع على الآخر بالنصف مختارات النوازل (في نفقة الاولاد  
 الصغار) \* وان لم يكن للمصطفى مال ولا للاب أيضا ولا لم مال قال محمد ان النفقة على الاب  
 دون الام وتجبر على الانفاق على الصغير ويكون ديناً على الاب وهو الصحيح كما في حال غيبة  
 الاب ولم يخلف مالا ولا لم مال فانما تجبر على الانفاق على الصغير ثم يرجع على الاب كما في  
 الذخيرة من نفقة المضمرات \* ونفقة العاقل المخرق على أبيه المخرق والاب اعظم من الموسر  
 والمعسر الا انها تعرض عليه بقدر الكفاية وعلى الموسر بقدر ما يراه الحاكم كما في المحيط من  
 نفقة القهستاني \* والموسر في هذا الباب من عاقل مالا فاضلا عن نفقة عياله ويبلغ الفاضل  
 مقدار ما تجب فيه الزكاة (٢) فان كان للفقير ابان أسدهما فائق في الفنى والاسترخاء  
 نسباً كانت النفقة عليهم على السوية (٣) وكذلك إذا كان أحد الابنين مسلماً والآخر  
 ذمياً كانت النفقة عليهم على السوية فاضحيان في نفقة الوالدين \* ولا تجب على الفقير أى

(١) والاب يستحق النفقة على الابن  
 بمجرد الحاجة وغيره من الاقارب بها  
 وبالعجز عن الكسب في الرابع من  
 التكاثر من منية المقتضى

(٢) وهو قول أبي يوسف وعليه الفتوى  
 كما في الفقيه الكركي في النفقة ومن محمد  
 رحمه الله أنه مقدراً بفضل عن نفقة نفسه  
 وعياله شهراً والفتوى على أنه مقدراً  
 بالنسب كما في مختارات النوازل كذا  
 يخط جامع هذه المجموعة  
 (٣) ونقل عن الحلواني أنه قال قال  
 مشايخنا هذا اذا انفوا في اليسار تفاوتا  
 بغير اتم اذا تفاوتا فاحتمل ان يتفاوتوا  
 في قدر النفقة كذا في الذخيرة

(١) ونفقة الازواج واجبة مطلقاً على  
الآباء ما لم يتزوجن اذ لم يكن لهن مال  
وعلى رواية الخلفاء يجب على الاب  
والاُم اثلاً كذا في الخلاصة

نفقة آقاره فشرط أبو يوسف يساره - لك نصاب فاضل عن الخوايج الاصلية بلا شرط  
تمامه وبه يقتضى ملخص ما في شرح الجمع \* (قع حم) كل نفقة يعتبر فيها عسار من تجب له  
الازوجة في باب نفقة الاقارب من القنية \* الفقير لا يجبر على النفقة الا لاربعة الولد  
الصغير والبنات البالغات أباكرا كن أو ثيبات والازوجة والمملوك من نفقة الوالدين من  
الثانية (١) \* وفي شرح الطحاوى ولا يجبر الابن على نفقة أبويه المعسرين اذا كان معسرا  
الا اذا كان بهما زمانه أو بهما فقر فقط فانهم ما يدخلان مع الابن وياً كلان معه ولا يفرض لهما  
نفقة على حدة انتهى وفي الثانية لا يجب على الابن الفقير نفقة والده الفقير حكمان كان  
الوالد يقدر على العمل وان كان الوالد زماناً ولا يقدر على العمل وللابن عيال كان على الابن  
أن يضم الاب الى عياله ويستحق على الكل من نفقة المجرراتى \* وأما بيان صفة من  
تجب له هذه النفقة فهو من كان ذارحم محرم وهو الصابط عندنا والاحراز بالارث ليس  
بشرط حتى وجبت على الخلال والخاله دون ابن العم والميراث له وأن يكون فقيراً معسرا  
ثم لا يجلو ائماً أن يكون صغيراً أو كبيراً بالغاً فان كان صغيراً فشرط فيه الفقر خاصة سواء كان  
ذكراً أو أنثى وان كان كبيراً بالغاً فلا يجلو ائماً أن يكون ذكراً أو أنثى فان كان ذكراً فشرط  
فيه مع الفقر أن يكون ائماً زماناً أو أعى أو مقعداً أو مقلولاً أو أشلى الدين أو مقطوع  
الرجلين أو البسدين أو مقفوء العينين أو متهوماً ومجنوناً أو كلن به عمله من العوارض ما  
يمنعه من الاكتساب حتى لو كان صحيحاً مكنسباً لا يفتى له بالنفقة على غيره فحينئذ يجب له  
النفقة وان كان بالغاً وان كان أنثى فشرط فيها ما اشتراطنا في الصغير والصغيرة وهو الفقر  
خاصة ثم اختلف في حد المعسر الذى يستحق هذه النفقة قيل هو الذى لا يحمل له الصدقة  
ولا تجب عليه الزكاة وقيل هو المحتاج والذى له منزل وخادم هل يستحق النفقة على  
قربيه المومنين فيه اختلاف الرواية في رواية لا يستحق حتى لو كانت أختاً لا يؤمر الا تخ  
بالانفاق عليها وكذلك لو كانت بنتاً أو أماً وفي رواية يستحق وهو الصواب من اتفق  
الوسائل في النفقة \* وجل معسر زمن وله عيال هل يجبر من عليه نفقته على نفقة عياله  
ان كان من عليه نفقته انما يجبر على نفقة زوجة أبيه وان كان أباً لا يجبر على نفقة زوجة  
الابن لان زوجة الاب تخدم الاب وخدمة الاب على الابن واجبة فنفقة من يخدم الاب  
على الابن واجبة حتى تصير خدمتها كخدمته فيجوز أن تكون واجبة ولا كذلك زوجة الابن  
في نفقة شرح النقاية لقطاوينا \* معسرة لها مسكن تسكنه ولها أخ موسر قالوا لا يجبر  
الاخ على نفقتها وقال الخلفاء يجبر وقال شمس الأئمة الخواصى الصحيح قول الخلفاء  
والقول الاول قول شريك فانه قال اذا جك كان للانسان دار يسكنها أو خادم يخدمه  
أو دابة يركبها لا تجب النفقة على ذى الرحم المحرم وقرى بين ذوى الارحام وبين الوالدين  
والمولودين وقال في الوالدين والمولودين ذلك لا يمنع وجوب النفقة وعندنا الكل سواء  
وملك الدار لا يمنع النفقة الا أن يكون فيها فضل بأن كان يكفيه أن يسكن في ناحية ويبيع  
الناحية الاخرى وكذلك الخادم والدابة ان كانت نفيسة يمكنه أن يبيعها ويشتري بفتحها  
خسيسة ويستحق الفضل على نفسه فحينئذ لا تجب لها النفقة انما معسرة لها مسكن ولها

(١) امرأته لها زوج معسر وأخ موسر قال  
أبو يوسف يجب الأخ على أن ينفق عليها ثم  
يرجع إلى الزوج كذا في نفقة الوالدين  
من الخاتمة **ب**  
وفي الأصل امرأته لها زوج ولها ابن من  
غيره وهو موسر والزوجة معسران قال  
أبو يوسف لا فرض على الابن نفقة  
الأم وقال محمد أقرض ويكون ديناً على  
الزوج والبنت إذا تزوجت سقطت نفقتها  
عن الأب فان طلقت أو انفقت عتقتها  
عادت النفقة على الأب كذا في نفقات  
اخلاصة **ب**

أب موسر يجب الأب على نفقتها إلا أن يستنون في المنزل فضل فلا يجب صنفه في نفقة  
والوالدين وذوي الأرحام من أئلاية (١) \* والأصل في هذا أنه إذا اجتمع لمن تجب له النفقة  
في قرابته موسر ومعسر ينظر إلى المعسران كان يحرز كل الميراث يجعل كالمعسر ثم ينظر  
إلى من يرث من تجب له النفقة عليهم فجعل النفقة على قدر ميراثهم وإن كان المعسر لا يحرز  
كل الميراث تقسم النفقة على هذا الوارث الذي هو فقير وعلى من يرث معه فيعتبر المعسر  
لأنه لا رقة له ما يجب على الموسر ثم تجب كل النفقة على الموسرين على اعتبار ذلك بيان  
هذا الأصل صغيره أم وأخت لأب وأخت لأم والأخت لأم والأخت لأم والأخت لأم والأخت لأم  
وأم موسرتان ومن سواهما معسرة كانت نفقة الصغير على الأم والأخت لأب وأم على  
أربعة ولأختي على غيرهما ولو جعل من لا تجب عليه النفقة كالمعسر أملاً كانت نفقة  
الصغير على الأم والأخت لأب وأم أخماساً ثلاثة أخماس على الأخت لأب وأم وأخت لأم  
على الأم اعتباراً بالميراث صغيره أم موسرة وأخوان موسران أخ لأب وأم وأخ لأب  
كانت نفقة الصغير على الأم والأخت لأب وأم أسداساً السدس على الأم ونخسة الأسداس  
على الأخ لأب وأم اعتباراً بالميراث من المحل المزبور \* (بج شط) له عم وبعده أبو أم  
موسران فنفقة على أبي الأم وإن كان الميراث لأم (بج) ولو كان له أم وأبو أم موسران  
فعلى الأم وفيه إشكال قوي لأنه ذكر في الكتاب (أي المبسوط) إذا كان له أم وعم موسران  
فالنفقة عليهما أثلاثاً فلم يجعل الأم أقرب من العم وجعل في المسئلة المتقدمة أبا الأم  
أقرب من العم ولزم منه أن تكون النفقة على أبي الأم مع الأم ومع هذا أوجبها على  
الأم ويتفرع من هذه الجملة فرع أشكل الجواب فيه وهو ما إذا كان له أم وعم وأبو أم  
موسر من يجهل أن تجب على الأم لا تشير لأن أبا الأم لما كان أولى من العم والأم أولى من  
أبي الأم كانت الأم أولى من العم لكن يترك جواب الكتاب ويجهل أن تكون على الأم  
والعم أثلاثاً في باب نفقة الأقارب من القنينة \* والأرحام ثلاثة الولاد ورحم محرم  
ورحم غير محرم كالأولاد الأعمام وغيرهم فلا نفقة لهم أصلاً إلا بالجماع والرحم المحرم  
كالأخوة والعصومة والنسوة والأصل فيه قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك والمراد  
الوارث الذي هو ذو رحم محرم وهو قول عبيد الله بن مسعود وهكذا يقرأ وبه أخذ أصحابنا  
حتى لا تجب النفقة على ابن العم وإن كان وارثاً لأنه ليس بحرم للصغير من نفقة  
التاتارية (في نفقة ذوي الأرحام) \* رجل مات وترك ولداً صغيراً وأباً كانت نفقة الصغير  
على جده فإن كانت للصغير أم موسرة وبعده موسر كانت نفقة الصغير على الجد والأم  
أثلاثاً في ظاهر الرواية اعتباراً بالميراث وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة كانت نفقة الصغير  
على الجد كالأب كان مكان الجد وإن كانت الأم فقيرة كانت نفقة الصغير على الجد  
وتجمل الأم كالمعسرة في نفقة الوالدين وذوي الأرحام من الخاتمة (٢) \* ولو كان للفقير  
أولاد معسرة وجده موسر لم يفرض على الجد ولكن يؤمر بالجد بالانفاق صيانة لولد الولد  
ويكون ذلك ديناً على والد الصغار هكذا ذكره القدوري فلم يجعل النفقة على الجد حال  
عسرة الأب وقد ذكرنا في أول هذا الفصل أن الأب الفقير ملحق بالميت في استحقاق

(٢) وإذا كان للولد أم وبعده أم وعم  
أو أخ لأب وأم النفقة عليهما أثلاثاً  
نكحاً لارث في نفقة ذوي الأرحام  
من الخلاصة **ب**

الثقة على الجد وهذا هو الصحيح من المذهب وما ذكره القدوري قول الحسن بن صالح  
هكذا ذكره الصبر الشهد في شرح أدب القاضي للخصاف من نفقات العبر الراقية \*  
والجد أبو الأب عند عدم الأب في النفقة بمنزلة الأب من نفقة الخاتمة \* صغيره أب  
معسر وجد أبو الأب موسر ولا صغير مال غائب يوم الجد بالانفاق عليه ويكون ذلك ديناً  
له على الأب ثم يرجع الأب بذلك في مال الصغير وإن لم يكن للصغير مال كان ذلك ديناً على  
الأب وإن كان الأب زمنياً وليس للصغير مال يقضى بالنفقة على الجد ولا يرجع الجد بذلك  
على أحد من المحل المزبور (١) \* صبي وورث من أمه مالا وله أب معسر محتاج فنفقة  
الأب على الولد الصغير وكذا إذا كان للأب أولاد من امرأة أخرى تكون نفقة هذه  
الأولاد على مال هذا الصبي الذي ورث من أمه لأن الأب إذا كان معسر التحق بالأموال  
وإذا كان ميتاً تكون نفقتهم على أخيهم فكذاهما من نفقة أحكام الصغار للاسترواق \*  
ويجبر أهل الذمة على نفقة سمعة تفر من المسلمين نفقة الأم والأب والجد والجددة والولد والولد  
الولد والزوجة (٢) من نفقة نساء الفقه \* وفي القدوري ونفقة الصغير واجبة على أبيه  
وإن خالفه في دينه كما تجب نفقة الزوجة على الزوج وإن خالفه في دينه أحكام المخار  
لاسترواق \* حريسان دخلا في دار الإسلام بأمان ولهما ولد مسلم لا تجب نفقتهم ما على  
ولدهما وتجب على المسلم نفقة أبويه الذميين وكذا نفقة الولد المسلم على الأب الكافر في  
نفقة الوالدين وذوي الارحام من الخاتمة \* له ابنان موسران مسلم وذمتي فالنفقة عليهما  
وإن كان لا يجري بينهما الارث وكذا لو كان لمسلم ابن كافر أو مسلم فالتفقة على الابن  
ولو كان له ابنة ومعتق فالنفقة على الابنة وإن استويا في الارث في التاسع عشر من نفقات  
البرازية \* وإن احتاج الأب إلى زوجة والابن موسر وجب على الابن اعضائه زوجة أو  
جارية وتلزمه نفقتهما وكسوتهما كما تجب نفقة الأب وكسوته وإن كان للأب أم ولزم  
الابن نفقتها أيضاً وإن كان للأب زوجتان أو أكثر لم يلزم الابن النفقة واحدة ويدفعها  
إلى الأب وهو يوزعها عليهن من نفقات الجدادي \* وكما تجب على الابن نفقة أبيه الفقير  
تجب عليه نفقة خادمه امرأة كان أو رجلاً إذا كان الأب محتاجاً إلى الخادم في أمثال فصل  
نفقة الوالدين من الخاتمة \* والابن يجبر على نفقة زوجة أبيه ولا يجبر الأب على نفقة زوجة  
ابنه من نفقات البرازية (شط) ويجبر الأب على نفقة امرأة أبيه الغائب (٣) وولدها  
وكذا الأم على نفقة الولد لترجع بها على الأب وكذا الابن على نفقة الأم ليرجع بها على زوج  
أمه وكذا الأخ على نفقة أولاد أخيه ليرجع بها على الأب وكذا الأب بعد إذا غاب الأقرب  
في أول نفقات الأقارب من القنينة (لج) إذا فرض النفقة على أبي الأب لا تفرض عليه  
نفقة خادم الولد ولا حاضنته إلا إذا كان صغيراً لا يقدر على الأكل أو زماً تقتض نفقة  
خادمه في باب فرض القاضي من نفقة القنينة والذخيرة \* رجل غاب فادعت امرأة أن في  
يد أبيه ودبغة وطالبته بالنفقة فهذا على وجهين إما أن يكون الأب منكراً أو مقرراً فإن كان  
منكراً فلا خصومة بينهما أصلاً وإن كان مقرراً فهذا على قسمين إما أن تكون الودعة غير  
الدراهم والدنانير وما لا يصلح في نفقة الأزواج من طعام أو كسوة أو تكون دراهم أو دنانير

(١) وفي ظاهر الرواية البتة بالباقية  
والغلام البالغ الرمن بمنزلة الصغير نفقته  
تكون على الأب خاصة من نفقة الخاتمة  
في نفقة الأولاد منه

(٢) وفيما وراء ذلك لا تجب النفقة عند  
اختلاف الدينين في أدب القاضي  
للخصاف وكذا في نفقات الجدادي منه

(٣) ويجبر الأب على نفقة امرأة أبيه الغائب  
وعلى نفقة ولدها منه (فك) ولا يجبر  
الأخوة والأعمام على ذلك فيمن غاب  
وانقطع خبره كذا في نفقات الزاهدى عنه  
وظاهره مخالف لما في القنينة فتدبر كذا  
في الواقعات أهدرى أهدى



(١) مسئلة زيدك عمروه كى امانت الخه سى زوجه سى هند زيد آخر ديارده ايسكن نفقه سيجون عمروه من النفقه قادر اولورى الجواب عمرو امانت وعنده زيدك زوجه سى ايديكنه معترف ايسه راى حاكم ايله اولور اما مات ياخود زوجه منكر ايسه عنه ايله اثبات ايديوب المى ممكن دكادر ابو السعود اقتدى به (١٠٨)

(ترجمة)

(١) أى غاب زيد وكان له عند عمرو ودعة من النقود فهل زوجته هند أن تأخذها من عمرو ولا جيل نفقتها الجواب ان كان عمرو مقر بالودعة ومعتوقاً بأن هنداً زوجة زيد فالراى فى ذلك للقاضى وان كان منكر الاحد هماً فأنه امت على ذلك ينة فليس لها أن تأخذ (الودعة) (٢) وقد اتفق المرحوم يعقبي أفندى قائلان بأنه ان لم تستبرح الام بالانفاق ترجع بشرط الامر بالاستدانة وان لم يأمر بالاستدانة اتفق بأن لا ترجع وكذا اتفق فأرى الهداية كذا يحيط جامع هذه المجموعة به وأفتى بخلافه أبو السعود أفندى كما اتفق مرافقنا قوله

(٣) سئل عن فرض له الحاكم زوجته أو ولده نفقة فى كل يوم وأمرها أن تستدين عليه فمات الزوج بعد الاستدانة هل لها الرجوع بما أنفقته فى تركه أم لا نعم لها الرجوع بذلك فى تركه كذا فى فتاوى ابن نجيم فى النفقة به

قال فى الاختيارات وذكر فى النوازل قال أبو بكر ولو فرض القاضى نفقة للسبي على أيبه وأنفقت الأم عليه من مالها كان لها أن ترجع على أيبه بما أنفقت عليه من وقت القرص ولا بسقط بعض الزمان بخلاف نفقة ذى الرحم المحرم شرف الدين عزمى به

سئل عن قدر لولده فى تطهير نفقته وكسوته قدر ما يلزمه فى كل يوم فخصى عدة شهور ولم يدفع له ذلك هل لاته المطالبة عليه بذلك لكونه فى حضنتها فان امتنع من الدفع يحبس أولاً وأجابه المطالبة لها

أو ما يصلح فى نفقة الأزواج حتى القسم الاول لاشصومة بينهم ما وفى القسم الثاني لها أن تخصصه لكن برفع الامر الى الحاكم حتى يأمره الحاكم بالدفع اليها لانه من جفس حقها وليس للاب أن يدفع اليها بغير أمر الحاكم فى باب الودعة من الواقعات الحسامية (١) • واذا لم يكن للصغير ولا لاته مال فأمر الحاكم الام بالاستدانة على الصغير حتى ترجع عليه بعد البلوغ لا يصح ولا ترجع برأوية وكذا فى نفقات الصغير للخاص (٢) • فان كان القاضى بعد ما فرض لها نفقة الاولاد أمرها بالاستدانة فاستدانت حتى ثبت لها حق الرجوع على الاب فمات الاب قبل أن يؤدى اليها هذه النفقة هل لها أن تأخذ من ماله ان ترك مالاً ذكر الخلفاء فى نفقاته انه ليس لها ذلك وذكر فى الاصل أن لها ذلك وهو الصحيح لان استدانة المرأة بأمر القاضى والقاضى ولاية كاملة بمنزلة استدانة الزوج بنفسه ولو استدانت الزوج بنفسه ثم مات لا يسقط عنه الدين كذا هو ما هذا اذا استدانت بأمر القاضى وأما اذا فرض القاضى نفقة الاولاد ولكن لم يأمرها بالاستدانة فاستدانت ثم مات الزوج قبل أن يؤدى ذلك اليها ليس لها أن تأخذ من ماله ان ترك مالاً بالانفاق فى الثالث من نفقات الذخيرة البرمانية (٣) • وفى الحاوى سئل أبو بكر عن سبي كان بين أبيين فرض القاضى النفقة على الأب فاجتعت النفقة وكانت الام تنفق من مالها قال لها أن تطلب مقدار ما أنفقته بعد فرض القاضى من نفقات التاتارخانية فى نفقة ذوى الارحام • ولو ماتت الام للقاضى افرض النفقة لهذا السبي على أيبه ومضى أن استدتن على الاب فان القاضى يفعل ذلك فاذا ابسر رجعت عليه بما استدانت فان لم ترجع حتى مات ليس لها أن تأخذ من تركته وهو الصحيح وان أنفقت من مالها أو من المسألة من الناس لا ترجع على الاب • وكذا فى نفقة سائر المحارم هكذا ذكر فى الاصل وفى أدب القاضى بناء على أن نفقة ذوى الارحام هل تصير ديناً بالفرض فيه روايتان فى رواية لا كما ذكرنا وفى رواية الجامع الصغير تصير ديناً وفى الاب مع الابن اذا اختلنا فى اليسار قال الابن هو غنى وأيس على نفقته وقال الاب انام مسر ذكر فى المشتق أن القول قول الابن والابنة ينة الاب من نفقات الخلاصة (فى جنس آخر من نفقة ذوى الارحام) • وتفسير الاستدانة أن يقول القاضى لها اشترى اللحم والخبز والكسوة وكلى والبسى لترجعى فتنها على الزوج لأن يقول استقرضى على الزوج لان التوكيل بالاستقرار على الغير لا يصح من نفقة خزانة المقتين • واذا استدانت هل تصرح بانى استدتن على زوجى أو تنوى أمّا ذا صرحت فقط هو وكذا اذا فوت وان لم تصرح ولم تنكح استدانة عليه بحجج رواتق فى النفقة • (فى شرح قوله ولا يفرق بعجزه عن النفقة) (٤) • ولو فرض القاضى النفقة على الاب فلم تستدين الام وأكل الولد بمسألة الناس لا ترجع على الاب بشئ وان حصل له بمسألة الناس نصف المصنف كفاية بسقط نصف النفقة عن الاب ونصح الاستدانة بالنصف الباقى وكذا اذا فرضت عليه نفقة المحارم فأكلوا من مسألة الناس لا يرجعون على الذى فرضت عليه النفقة بشئ الا المرأة اذا فرضت لها النفقة فأكلت من مال نفسها أو من مسألة الناس كان لها أن ترجع بالمفروض على زوجها من نفقة الاولاد من الخطانية

عليه بذلك استوطا عنه بعض الزمان حيث لم يأذن لها فى الاستدانة عليه والامساك لترجع عليه بنظره من فتاوى ابن نجيم به (١) • ولواذعت انه فوت الاستدانة وأنكر الزوج فانتول له كافى الجنبى كذا فى معين المفتى به (٤)

(١) استدان قبل الفرض لا ترجع عليه  
بزازية منه

(٢) المسئلة مذكرة في نفقاته  
أيضا منه

(١) \* ولو أنفق من ماله بعد الفرض أو الفرضي لها أن ترجع على الزوج لأن النفقة صارت ديناً عليه كسائر الديون وكذا إذا استدان على الزوج سواء كانت استدانتهما باذن القاضي أو بغيره فإنه غير انهما كان بغير اذن القاضي كانت المطالبة عليها خاصة ولم يكن للغيرم أن يطالب الزوج بما استدان وان كانت باذن القاضي لها أن تحصيل الغريم على الزوج فيطالبه بالدين وهو قائدة اذن القاضي بالاستدانة في فصل بيان كيفية وجوب النفقة من نفقة البدائع \* للزوج عليها دين وطلبت النفقة لا تقع المقاصة بدين النفقة بل أرضا الزوج بخلاف سائر الديون لأن دين النفقة أضعف فصارت كاختلاف الجنس فأشبهه ما إذا كان أحد الحقين جدياً والآخر ودباً لا يقع التقاض بل تراض في الوكالة بالبيع من وكالة البزازية (٢) \* قدمت عمها إلى الحاكم للنفقة فبرهن الم أن لها أخاموساً وأنكرت برئ الم من النفقة في العاشر من دعوى البزازية \* ويفرض على الزوج أن كان موسراً نفقة خادمها لأن عليه أن يقيم لها من يصلح طعامها وشرابها وأما شرطه في ذلك كونه موسراً فهذه رواية الحسن عن أبي حنيفة وهو الأصح وعنه أيضاً أنه يفرض لخادمها وإن كان معسراً وهو قول محمد في نفقات الحدادي \* إذا قال الرجل لامرأته لا أنفق على أحد من خدمك لكن أعطى خادماً من خدعي لخدمك وأبى المرأة لم يمكن للزوج ذلك ويجوز للزوج على نفقة خادم واحد من خدم المرأة إذا كانت من بنات الأشراف ولها خادم يجبر على نفقة خادمين لأنها محتاجة إلى خادمين أحدهما للخدمة والآخر للترسالة من نفقات التجنيس والمزيد قبيل فصل نفقة المطلقة ملخصاً \* تزوج عبد أو مكاتب أو مدبر امرأة باذن المولى فولدت أو ولد لا يجبر على نفقة الأولاد سواء كانت أمهم حرة أو أمة أو أم ولد أو مدبرة أو مكاتب لأن نفقة الولد صلة محضة ولا تستحق الصلة على هؤلاء بخلاف نفقة المرأة لأنها عوض من وجه فترجع على هذا فقال إذا لم تجب على الأب نفقة الأولاد فعلى من تجب فقها إذا كانت المرأة مكاتبه فنفقة الأولاد عليها لأن الولد تابع لأم في كتابتها فكان كالمملوك لها ألا يرى أن كسبه لها أو وش الخناية عليه لها وميراثه لها فتكون نفقته عليها كسائر عبيدها وفيما إذا كانت المرأة مدبرة أو أم ولد فأولادهم ابنتهم فما فسكون نفقتهم على مولاهما وهو مولى أم الولد والمدبرة وفيما إذا كانت المرأة أمة وجعل نفقة الأولاد على مولى الأمة وفيما إذا كانت المرأة حرة فنفقة الأولاد على الأم إن كان للأم مال وإن لم يكن لها مال فنفقته على من يرثهم الأقرب فالأقرب وكذا حرة تزوج أمة أو مكاتبه أو أم ولد أو مدبرة فالجواب فيه كالجواب في العبد والمدبر والمكاتب في مسائل نفقة الأتارب من جمح الفتاوى \* ويساع الفتي في نفقة زوجته وقيد بنفقة زوجته لأن نفقة الأولاد لا تجب عليه سواء كانت الزوجة حرة أو أمة أم إذا كانت حرة فلان الأولاد أحرار تبعها والحر لا يستوجب النفقة على العبد إلا الزوجة وإن كانت الزوجة أمة فنفقة الأولاد على مولى الأمة وإن كانت نفقة الأم على العبد لأن الأولاد تبع للأم في الملك فسكون نفقة الأولاد على المالك لا على الزوج كذا في الولو الجية \* زاد في الكافي للحاكم وشرحه للمرخشي وشرح الطحاوي والشامل وكذلك المكاتب لا تجب نفقة ولده سواء

كانت امرأته حرة أو مملوكة لهذا المعنى وإذا كانت امرأة المكاتب مكاتبه ولم يسمها مولى  
 واحد فنفقة الولد على الأم لأن الولد تابع للام في كتابتها وهذا كان كسب الولد لها وأرض  
 الجناية عليه لها وميراثها فكذا نفقة المكاتب لانها داخل في كتابته ولهذا يكون كسبه له وكذا  
 فولدت حيث تجب نفقة الولد على المكاتب لانها داخل في كتابته ولهذا يكون كسبه له وكذا  
 أرض الجناية عليه له ولأنه يرثه فإذا تبعه في العقد كانت نفقته عليه كذفقة نفسه انتهى  
 من نفقة البكر الرائق ملخصا \* وفي غاية البيان اذا تزوج مدبرته أو أم ولده ووجدت التبوة  
 تلزم النفقة على الزوج والا فلا لان النفقة جزاء الاحتباس ولم يوجد ~~الاحتباس~~ <sup>الاحتباس</sup> في هذا في غير  
 المكاتب لان المكاتبه لها النفقة والسكنى وان لم توجد التبوة وبه صرح في شرح  
 كتاب النفقات للخصاف \* والفرق بينهما وبين الامة والمدرية وأم الولد أن المولى لا يملك  
 استخدام المكاتب فلا يحتاج الى تبوة المولى بخلافه فله المولى استخدامهن بيان  
 الرواية شرح الوقاية في باب نكاح الرقيق \* ولا نفقة لأمه توفي عنها زوجها سواء كانت  
 حاملة أو غير حامل (١) الا اذا كانت أم ولدهى حامل فلهما النفقة من جميع المال كذا  
 في الفتاوى (٢) من نفقات الحسد ادى \* لا نفقة لأمه توفت مطلقا الا اذا كانت  
 أم ولدهى حامل من نفقات تنوير الابصار \* وفي الكافي للعالم لو أعتق أم ولده لا نفقة  
 لها في عدته من عدة البكر الرائق \* أعتق عبدا صغيرا أو أمة صغيرة سقطت النفقة عن  
 المولى وكانت على بيت المال برزاية في التاسع عشر من النكاح (في شرح قوله المنكوسة  
 نكاحا فاسدا) (٣) \* ونفقة الزوجة مأكولة أو ملبوسة في مدة مضت  
 ولم يصل اليها سائما المجزأ ولعته أو غيبته بالحبس أو غيره الا اذا سبق فرض فاض بالنفقة مع  
 الاستدانة أولا أو رضيا بشئ معلوم منها الكل شهر أو سنة فان ولايته عليه أقوى من ولاية  
 القاضي عليه فحبس النفقة المقرضة أو الرضوية لما مضى من زمان الفرض أو الرضا مادام  
 حيين وان مات أحدهما بعد أحد هذين أو طلقها قبل قبض من الزوج شيئا من طرف  
 الفاعل سقط بالموت والطلاق المقرض بالقضاء والرضاء من النفقة لانها صلة ساقطة  
 بأحدهما قبل القبض كالمهر وفي خزانة المفتين ان المقرضة لا تسقط بالطلاق على الاصح  
 (٤) وفيه اشعار بأن المولى لم يمتين بأحدهما تسقط بالطريق الاولى كما في المحيطة الا اذا استدانت  
 بالمرفق من فائمه لا تسقط بالموت والطلاق وفي الخلاصة أنه في سقوط المستدانة بالموت  
 روايتان والصحيح أنها لا تسقط كفي المحيط من نفقة القهس ثانيا في جواهر الفتاوى \*  
 النفقة المقرضة تسقط بالموت وحل تسقط بالطلاق اختلاف المشايخ (٥) واخا شيخنا محمد  
 الدين أنها لا تسقط وذكر القاضى أبو على النسفي أن فيه رواية وقرع بعض مشايخنا بين  
 الطلاق البائن والرجعي والفتوى في الرجعي أنها لا تسقط كيلا يتخذ الناس ذلك حيلة  
 انتهى كلامه مخ الغفار من باب النفقات \* واذا مات الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة  
 ومضت شهورة سقطت النفقة وكذا اذا ماتت الزوجة لان النفقة صلة والعلة تبطل  
 بالموت كالمهر تبطل بالموت قبل القبض وقال الشافعي تصير دينها قبل القضاء ولا تسقط  
 بالموت لانها عوض عنه وما يسقط بالموت هل يسقط بالطلاق قال بعضهم لا وقال بعضهم

(١) وقد اختلف السلف فيما اذا كانت  
 حاملا قال بعضهم لا نفقة لها في مال  
 الزوج وهو الصحيح وقد غلط ابن الكل  
 عليه وجهه المتعالم كذا في معين المفتي  
 في النفقات <sup>نجم</sup>

(٢) سئل عن رجل مات عن أم ولده  
 الحامل هل لها النفقة في ماله أجب نعم  
 لها النفقة في ماله حتى تضع من فتاوى ابن  
 نجيم <sup>نجم</sup>

(٣) أعتق عبدا مننا سقطت عن المولى  
 نفقته وصارت في بيت المال برزاية في  
 التاسع عشر من النكاح <sup>نجم</sup>

(٤) يخالف لما عليه المتون وأفتى ابن  
 نجيم بالسقوط قائلا بأنه تسقط النفقة  
 المبروضة وكذا الكدوة بالطلاق الرجعي  
 في طلاق الاسئلة والاجوبة <sup>نجم</sup>

(٥) وفي البكران الرابع سقوطها بالطلاق  
 كما توضحه وصار وقد أفتى به الشيخان  
 الصدر والشهيد والامام طهري والدين  
 المرتضى في كافي الذخيرة قال وظاهر  
 كلامهم أنه لا فرق فيه بين الطلاق  
 البائن والرجعي لانه في عبارة الظهيرية  
 وانما ينفق المطلق البائن على الطلاق  
 وفي البرزاية فرض القاضى لها النفقة  
 أو صالح معها أو مضت المدة ولم تسقط  
 ومات سقطت لانها صلة وبالطلاق  
 تسقط بلا خلاف والبقاى ذكر فيه  
 خلافا بين الشافعي ومحمد انتهى كذا  
 في مخ الغفار في شرح قوله يسقط  
 المقرض من باب النفقات من النكاح

نجم

ثم وهو الاظهر كذا في الفتاوى \* ولو أبرأت زوجها من نفقة في الاوقات المستقبلة  
لم تصح البراءة لانها برائة عماسي يجب فلا تجوز ولو فرض لها القاضي النفقة فلم تقبضها  
حتى انقضت عدتها هل تسقط فيه اختلاف المشايخ ولو فرض القاضي لها النفقة على  
الزوج وانفقت من مالها فلهما الرجوع في مال الزوج مادام احين وتسقط بموت أحدهما  
الا ان يكون ما انفقت به شيئا من القاضي فانه لا يسقط من نفقة الحدادي \* وفي الغياث  
المفروضة تسقط بالنشوز (١) هكذا في قضاء الجامع أما المسئلة على أصح الروايتين  
يجب أن لا تسقط بجمع الفتاوى في النفقات من النكاح \* قال وان أبت المرأة أن تتحول  
مع زوجها الى منزله أو أراد الزوج أن يخرجها الى بلد من البلدان فامتنعت من ذلك فلا  
نفقة لها ان كان قد أعطاها مهرها لانها مبطله في هذا المنع وان كان لم يعطها مهرها فابت  
أن يجيبه الى ما أراد فلهما النفقة عليه لانها محقة في هذا المنع هذا اذا لم يدخل بها الزوج  
فان دخل بها فكذلك الجواب في قول أبي حنيفة وفي قولهما لا نفقة لها في الوجهين جميعا  
ويدخل في هذه المسئلة قول أبي القاسم الصغار وقدمت المسئلة من قبل في باب نفقة  
المرأة من مختصر شرح أدب القاضي للخصاف \* وقال أبو القاسم الصغار هذا كان  
في زمانهم وأما في زماننا لا يملك الزوج أن يسافر بها وان أوفى صداقها لان في زمانهم  
كان الغالب من حالهم الصلاح وفي زماننا ليس كذلك فاذا كانت بين عشرين لا يسكنه  
ظلمها ومتى نقلها الى بلدة أخرى ظلمها وهي لا تقدر على الاستغاثة بأحد في باب المطالبة  
بالمهر من شرح مختصر أدب القاضي \* ولو كان الزوج ساكنا معها في منزله فانفقت زوجها  
عن الدخول عليها كانت ناشزة الا اذا امتنعت ليحولها الى منزله أو يكثرى لها من غير ذلك  
لا تكون ناشزة ولو كانت مقيمة في منزله ولم تمكنه من الوطء لا تكون ناشزة في باب  
النفقة من نكاح الخيانة \* واذا سلمت نفسها اليه في منزله (٢) فعليه نفقة وكسوتها  
وسكنها مختارات النوازل في أول النفقات \* لا نفقة للمغيرة التي لا تجامع سواء كانت  
في بيت الزوج أو في بيت الاب فان كانت لا تصلح للجماع وتصلح للخدمة اختلف المشايخ فيه  
وهذا اختلاف المملوك في شرح الطحاوي وفي الفتاوى الصغرى لو كانت بنت تسع  
سنين تجب ولو كانت بنت خمس سنين لا تجب وفي الست والسمع والثمان اختلف المشايخ  
فيه من نفقات الغلام (المحيط) المرأة اذا كانت وثقا أو قرنا أو صارت مجنونة  
أو أصابها بلاء يمنع الجماع أو كبرت حتى لا يمكن وطؤها يحكم كبرها كان لها النفقة  
سواء أصابتها هذه العوارض بعدما انتقلت الى بيت الزوج أو قبل ذلك اذا لم تكن مائعة  
نفسها من الزوج بغير حق في أوائل نفقات التنازلية \* القاضي اذا حبس الزوج في  
سجن السلطان ظلم اختافا فيه والصحيح أنها لا تستحق النفقة من تصحيح القدوري  
(في النفقة) \* سئل عن الزوج اذا حبس زوجته بدين عليها هل لها عليه النفقة وهي  
محبوسة أم لا أجاب نعم لها النفقة من فتاوى ابن نجيم (في النفقة) \* ولو أسلمت المرأة وأبى  
الزوج أن يسلم فلها النفقة لان الفرقه بالاباء وهو منه بخلاف ما لو أسلم الزوج وأبت  
هي لا تجب النفقة لان الامتناع جاء من قبلها وهذا يسقط به مهرها كاه اذا كان قبل

(١) سئل عن النشوز واسقاط النفقة  
والكسوة أجاب هو الخروج عن محل  
الزوج بلاذنه بغير حق من فتاوى ابن  
نجيم في النفقة ع

قوله قول أبي القاسم الصغار هو ما ذكره  
بعد هذا ع

(٢) قيد به لانه لو لم تزف الى بيت زوجها  
لا تستحق النفقة وهو رواية عن أبي  
يوسف ومختار بعض المتأخرين لكن  
في ظاهر الرواية تجب لها النفقة اذا  
لم يطالبها الزوج بالاتصال لانها سلمت  
نفسها اليه معنى كذا في ابن ملاء شرح  
المجمع ع

المخول من نفقة الزبلي \* ثم ان كان الزوج هو المرتد فلها كمال المهر ونفقة العدة أيضا  
ان كان دخلها ونفقة ان لم يدخل بها في نكاح المشركين من ابن الهمام \* ان الفقرة  
اذا وقعت من قبل الزوج بمباح أو محظور تستحق النفقة والسكنى وكذا اذا أقر الزوج  
أن نكاح امرأته كان فاسدا وكذبته المرأة وفترق بينهما بعد الدخول أما اذا وقعت الفقرة  
من قبل المرأة فان وقعت بفعل مباح كخياري البلوغ وخيار العتق وعدم الكفاة كان لها  
النفقة والسكنى من قناوى الظهيرية في نفقة المطلقة (١) \* صالحته على أكثر من النفقة  
والكسوة ان كان قدر ما يغنيها في نفسها الناس بصح وان زاندا فان زيادة من دودة وتزوم نفقة  
المثل والقاضي اذا فرض النفقة ثم رخص تسقط الزيادة ولا يسطل القضاء وكذا لو فرض لها  
النفقة لخص بالاقل من الدراهم فغلاها ان تطلب الزيادة وفي الاصل صالحته على قدر  
لا يكفيها ان ترجع ولو على الزيادة له المنع من نفقات البرازية \* (ق) لو صالحت المرأة  
زوجها عن نفقة كل شهر على دراهم ثم قال الزوج لا أطيق ذلك فهو لازم ولا يلتفت اليه الا  
اذا تغير سعر الطعام ويعلم أن ما دون ذلك يكفيها وان صالحت المباشرة زوجها من سكاها على  
دراهم لا يجوز لان السكنى حق الشرع وهي لا تقدر على اسقاط حق الشرع سواء كان  
بعض أو بغير بعض في الباب الثالث من صلح نقد القناوى \* مثل عن قدر زوجته في  
كل يوم قدر معلوما في نظير نفقتها ورضيت منه بذلك فأراد الرجوع عن ذلك التقدير وان  
ينفق عليها ما تحتاج اليه أصنافا فهل له ذلك أجاب له الرجوع عن ذلك التقدير وله أن ينفق  
عليها بقدر الحال والكفاية من قناوى ابن نجيم في أواخر الطلاق (٢) وللزوجة أيضا أن  
ترجع ولو بعد الحكم وتطلب كفايتها من الذي يساهم باقتران الحال من قناوى ابن نجيم في  
أواخر الطلاق \* المرأة اذا لم تستعمل الكسوة التي أعطاها زوجها فانه اذا مضى من الوقت  
مقدار ما لو استعملتها معناه انخرقت الكسوة لها المطالبة بكسوة أخرى من الزوج قبيل  
فصل مسائل العذر من اجازات مجمع القناوى \* وان فرض لها القاضي الكسوة لسته  
أشهر وأعطاها فضاء الكسوة أو سرق لا يقضى لها بكسوة أخرى ما لم تفسد ستة أشهر  
وكذا لو لبست الكسوة لبسا غير معتاد فخرقت قبل مضي المدة بحرق لبسها ولو لبست  
لبسا معتادا فخرقت قبل الوقت قضى القاضي لها بكسوة أخرى وان مضت المدة والكسوة  
فائتة ان لم تلبسها في تلك المدة قضى لها بكسوة أخرى وكذا لو لبست تلك الكسوة ومعها  
ثوب آخر قضى القاضي بكسوة أخرى وان لم تلبس معها ثوبا آخر قضت المدة والكسوة  
فائتة لا يقضى لها بكسوة أخرى ما لم تنخرق تلك الكسوة وكذا النفقة على هذه التفاصيل  
ان هلك أو سرق أو أسرق أو أكلت فلم يبق قبل مضي المدة لا يقضى بنفقة أخرى  
وان لم تسرق فلم يبق يقضى بنفقة أخرى في باب النفقة من الحائسية \* (ق) للصغير  
دين على أبيه فانفق عليه لا يبرأ قضاء الا اذا شهد فقال شريته لو ادى لا يقضى عنه من دين  
له على اذالمدين لا يصح في الاداء وكذا الوالدة من ثوبه أو أطعمته من خبره واحتسبه  
من دين له عليه في الثامن والعشرين من الفصولين \* (ث) ترك طعاما ودقية ما ومنه  
يعين ورثته وفيهم صغار وامرأة فلهم كل ذلك بينهم ومن كان منهم كبيرا أخذ حصته ولو توى

(١) الاصل في الفقرة أنها اذا جاءت من قبل الزوج بفعل مباح أو محظور تستحق النفقة والسكنى أما اذا وقعت الفقرة من قبل المرأة فان وقعت بفعل مباح كخياري البلوغ وعدم الكفاة كان لها النفقة وان وقعت بفعل محظور كالردة ومطالبة ابن الزوج لا تجب النفقة كذا في نفقات مختارات النوازل

(٢) مثل عن شخص تجمل عليه نفقة زوجته وكسوة معذرة فطالبت عند الحاكم فاعترف وادعى أنه معسر عنها فهل يقبل قوله في ذلك بغير دة أم لا بدمينة تشهد بذلك بعد حجه أجاب يقبل قوله بيمينه في الاعسار عنها ولا يمينه عليه ولذا لا يجبر ما لم يثبت عنه كذا في قناوى ابن نجيم في الطلاق

بعض المال وأنفق الكبار بعضه على أنفسهم وعلى الصغار بقاوى فهو وعلى كلهم وما  
أنفقه الكبار ضمنوا حصّة الصغار ولو أنفقوه بلا أمر القاضى أو الوصى ولو بأمره حسب  
المسم إلى نفقة مثلهم \* (فو) لو ترك طعاماً أو ثوباً فأطعم الكبير الصغير وألبسه الثوب  
وليس بوصى لم يضمنه الكبير استصحاباً بخلاف اتفاق النفقة من المحل المزبور \* (من)  
للوصى أن يخلط طعامه بطعامه ويأكل بالمعروف في السابغ والعشرين من الفصولين \*  
وفي الفقيه للزاهدى وللوصى خلط النفقة المفروضة بماله نفسه وإن لم يأذن له الحاكم وكذا  
له خلط نفقة بعض الأيتام ببعض وانفاقها عليهم جلة واحدة لتحدم ورثتهم أو تعدد ولكن  
إذا كان الخلط فيه ما خيرا لليتيم من وصايا الضمانات الفضيلية \* وصى أنفق على الصغير  
من مرقه وخبز حتى بلغ فرجع ذلك عليه ليس له ذلك إلا إذا كان أنفق عليه ليرجع  
عليه فنية (فما يتعلق باتفاق الأب والوصى \* (في اجبار الاتم على الارضاع) \* قال  
الفخالة إذا لم يكن للصبي أولاد مال أجبرت الاتم على الارضاع وهو الصحيح لأنها ذات  
يسار في اللبن فصار هذا قياس ما ذكرنا أن الأب إذا غاب وليس له مال وترك امرأة وصغيراً  
وأما مال فانها تجبر على الاتفاق على الصغير ثم يرجع عليه بذلك فكذا ههنا قال فان طلبت  
من القاضى أن يفرض لهما نفقة الارضاع حتى إذا أيسر رجعت عليه فعلى ذلك لأنها  
أنصفت كما في النفقة في باب نفقة الصبيان من مختصر شرح أدب القاضى للخصاف \*  
قوله وليس على الاتم أن ترضعه يعنى في الحكم إذا امتنعت وإن كانت الزوجة طاعة وهو  
مقيد بالتبديد الذى سنذكره وقوله وهذا الذى ذكره بيان الحكم أى عدم الجبر بيان  
الحكم قضاء بمعنى أنها إذا امتنعت لا يجبرها القاضى عليه وهو واجب عليها ديانة  
وكذا غسل الثياب والطبخ والخبز وكس البيت واجب عليها ديانة لا يجبرها القاضى عليه  
إذا امتنعت لأن المستحق عليها بالنكاح تسليم نفسها للاستمتاع في باب النفقة من ابن  
الهمام \* قوله ولا تجبر أمه لترضع أطلقه فيشمل ما إذا كان الأب لا يجبر من ترضعه أو كان  
الولد لا يأخذ ثدى غيرها ونقل الزيلعى والاتقافى أنه ظاهر الرواية لأنه يتغذى بالدهن  
وغیره من المائعات فلا يؤذى إلى ضياعه ونقل عدم الاجبار في هذه الحالة في المجتبى عن  
البعض ثم قال والاصح أنها تجبر عند الكل انتهى وبزعمه في الهداية وفي الثانية  
وعليه الفتوى وذكر في فتح القدير أنه الاصول لأن قصر الرضيع الذى لم يأنس الطعام  
على الدهن والشراب سبب لمرضه وموته انتهى وفي الثانية وإن لم يكن كذلك للأب والولادة  
الصغير مال تجبر الاتم على الارضاع عند الكل انتهى فحصل الخلاف عند قدرة الأب بالمال  
وفي غاية البيان معزيا إلى النفقة عن اجارة العيون عن محمد بن استأجر فطر الصبي شهراً  
فلما انقضى الشهر أبى أن ترضعه والصبي لا يقبل ثدى غيرها قال أجبرها أن ترضع  
من نفقات الجرار ائق ملصاً \* وفي طريقة (بز) قال للقاضى هذه الدابة وديعة  
أو أقطعة أو هذا القن أتق ردده من مسيرة سفر والمالك غائب فنفى بالاتفاق لارجع عليه  
فالقاضى يطلب البيعة فلما قامها حكم بالنفقة على الغائب وكذا امرأة الغائب  
فإن القاضى يكلفها إقامة البيعة على النكاح وعلى أن لا زوج مال وديعة عند حاضر

فلما طامعت فرض لها النفقة في النكاح من النكاحين \* ونفقة المبيع على البائع مادام  
 في يده وهو الصحيح في باب نفقة المالك من القنية \* عبيدين رجلين غاب أحدهما فأنفق  
 الآخر على العبد فهو متطوع من نفقات البرارية \* ذكر عن إبراهيم في الرجل يطلق  
 امرأته وهو غائب فلا يعطيه نفقة أتستعدي على ماله قال تستعدي عليه فينفق عليها  
 فإن لم تطلب النفقة حتى انقضت عدتها فلا نفقة لها كما في حال قيام النكاح وأما إذا فرض  
 القاضي لها نفقة فلم تقبض حتى انقضت عدتها لم يذكروا في الكتاب أنه هل يقاس على الموت  
 حتى تستعدي أم لا قال الشيخ الإمام شمس الأئمة أبو محمد عبد العزيز أحمد الحلواني في شرح  
 هذا الكتاب فيه كلام يذكروا في غير هذا الموضع في باب نفقة المطلقة من مختصر شرح أدب  
 القاضي للخصاف \* المعتدة إذا لم تخصم في نفقتها ولم يفرض لها القاضي شيئاً حتى انقضت  
 العدة فلا نفقة لها لأن النفقة في حالة العدة فإن كان الزوج غائباً فاستدانت عليه ثم قدم  
 بعد انقضاء العدة يقضى عليه بنفقة مثلها وهو قول أبي حنيفة الأول ثم رجع وقال لا يقضى  
 عليه كما في نفقة النكاح وأما لو فرض القاضي لها النفقة في حالة العدة وقد استدانت على  
 الزوج أو لم تستدن ثم انقضت عدتها قبل أن تقبض شيئاً من الزوج فإن استدانت بأمر  
 القاضي كان لها أن ترجع على الزوج بذلك لأن استدانة المرأة بأمر القاضي وللقاضي  
 ولاية كاملة بمنزلة استدانة الزوج بنفسه وأما إذا استدانت بغير أمر القاضي أو لم تستدن  
 أصلاً هل ترجع بذلك على الزوج أم لا قال شمس الأئمة الحلواني في شرح أدب القاضي فيه  
 كلام قال الشيخ الإمام الأجل الشهيدي والظاهر عندي أنه لا يسقط وأشار شمس الأئمة  
 السرخسي إلى أنه يسقط حيث علق فقال والسبب في استحقاق هذه النفقة العدة  
 والمستحق بهذا السبب في حكم الصلة فلا بد من قيام السبب لاستحقاق المطالبة ألا ترى أن  
 الذمي إذا أسلم وعليه نراج رأسه لم يطالب بشئ منه فكذلك إذا هنا وهو الصحيح فخيرية  
 في الفصل الثاني من كتاب النفقات \* ثم المرأة كما تستحق النفقة حال قيام النكاح تستحق  
 ذلك حال قيام العدة أما إذا كانت العدة عن طلاق رجعي فإنه تستحق بالاتفاق لأن النكاح  
 قائم وإن كانت العدة عن طلاق بائن فعندنا تستحق وعند الشافعي لا تستحق وذكر  
 في الكتاب حديث إبراهيم وهو يدل على مذهبناه فإنه قال في الرجل يطلق امرأته وهو غائب  
 ولم يفصل بين طلاق رجعي وطلاق بائن وأوجب النفقة ثم عندنا لا تستحق النفقة ابتداء بل  
 يبقى ما كان واجباً حال قيام النكاح حتى إن كل امرأة لا تستحق النفقة حال قيام النكاح  
 لا تستحق في حالة العدة كما في العدة عن النكاح الفاسد والناشرة والامة إذا لم يوتئها  
 المولى بينا فإن لم تطلب المرأة نفقتها في العدة حتى انقضت عدتها أو ماتت سقطت نفقتها  
 لأنها من باب الكفاية وما كان من باب الكفاية فيموت من له الحق يسقط الحق كمن له العطاء  
 إذا مات قبل أن يأخذه في باب الرجل يغيب عن امرأته من مختصر شرح أدب القاضي  
 للخصاف \* ذكر عن النخعي أنه قال إذا خرجت المطلقة في عدتها فلا سكنى لها ولا نفقة  
 لأن العدة مادامت باقية كان النكاح باقياً من وجهه ولو نشزت في حال قيام  
 النكاح من كل وجه لم تكن لها النفقة والسكنى فكذلك إذا نشزت في حال قيام النكاح



من وجه من المحل المزبور في باب نفقة المرأة (١) \* (ثم) صالحت المرأة المعتدة  
عن نفقة العدة كل شهر بثلاث دينار ومضت مدة ولم يؤذ اليها ذلك لا يسقط البذل  
ولا فرق بين أن يكون صلحا وبين أن يكون الفرض حكم لحاكم ولو خرجت بعد  
الفرض من البيت الذي وقعت فيه الفرقة بغير رضاه لا يسقط قدر المدة التي غابت في باب  
فرض القاضى النفقة من القبية \* (قا) رجل صالح امرأته المطلقة عن نفقتها على  
دراهم معلومة على أن لا يزدها عليها حتى تنقضي عدتها وعدتها بالأشهر جاز ذلك وإن  
كانت عدتها بالحض لم يجز لأن الحوض غصيم معلوم قد تحيض ثلاث حيض في شهرين  
وقد لا تحيض في عشرة أشهر في الثلاث من صلح نقد الفتاوى \* ولو أن المرأة طالت  
بها العدة قلها النفقة والسكنى وكذلك إذا ارتفع حيضها بعد الحبل أو بعد ذرا آخر قلها  
النفقة والسكنى وإن امتدت ذلك إلى عشر سنين ما لم تدخل في حد الإياس وتنقضي العدة  
بالشهور بعد ذلك من نفقة شرح الفتاوى \* وإن طالت العدة فبارتفاع الحوض كان  
لها النفقة إلى أن نصرت آيسة وتنقضي عدتها بالأشهر وإن أنكرت المرأة انقضاء العدة  
بالحيض كان القول قولها مع البين وإن أقام الزوج البينة على إقرارها بانقضاء العدة  
سقطت نفقتها ولو وجبت العدة على المرأة فادعت أنها حامل كان لها النفقة من وقت  
الطلاق إلى سنتين فإن مضت سنتان ولم تلد وفاتت كنت أظن أنى حامل ولم أحض إلى هذه  
المدة وطالب النفقة كان لها النفقة وتعذر في ذلك لأن هذا مما يشبه فكان لها النفقة إلى  
أن تنقضي عدتها بالحيض أو نصرت آيسة وتنقضي عدتها بالأشهر في فصل نفقة المعتدة من  
الخيانة (٢) \* وإن ادعت حبلًا نفق عليها ما بيننا وبين سنتين منذ طلقها فإن فأتت كنت  
أظن أنى حامل ولم أحض وأنا معتدة الطهر إلى هذه الغاية وأظن أن هذا الذي يريح  
وأما أريد النفقة حتى تنقضي عدتي وقال الزوج وقد ادعت الحبل وأكثرت سنين فالقاضي  
لا يلتفت إلى قوله ويلزمه النفقة ما لم تنقض العدة أمام ثلاث حيض أو بدخولها حد الإياس  
ومضى ثلاثة أشهر بعده (٣) وإن حاضت في هذه الأشهر الثلاثة استقبلت العدة  
بالحيض والنفقة واجبة لها في جميع ذلك ما لم يحكم بانقضاء العدة وهكذا في الخلاصة  
وقد وقعت سادسة في زمانها هي أنها ادعت الحبل ولم يصدقها فقد دلها النفقة على أنها  
إن لم تكن حامل ردت ما أخذته ولا يجزئ أنه شرط باطل من نفقة البصر الرائق \* لا تسترق  
مجهولة مدة مات أحدهما قبلها عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يحسب لها نفقة  
ما مضى وما بقى للزوج قدره وكذا تزقيمة المستهلك ولا تزقيمة المالك بالاتفاق حال في النصف  
ونشرح الاستيعاب في الصحيح قولها ما شرح النكابة لفظا وبغاي باب النفقة (٤) \* ولو أعطاهما  
الزوج النفقة ثم طلقها لم يكن له أن يسترد ما أعطى عند أبي حنيفة وعليه الفتوى من نفقة  
التأخرانية وكذا في الولولية \* سئل عن رجل أفترق على معتدة الغير ليتزوج بها فبعد  
المدة تزوجت بغيره هل له الرجوع بها أفترق أم لا أجاب نعم له الرجوع عليها بذلك إن دفع إليها  
الدراهم لتنفقها على نفسها من فتاوى ابن نجيم (٥) \* هذا إذا دفع إليها الدراهم  
لتنفق أما إذا أكلت معه فإنه لا يرجع عليها بشئ ظهر الدين (٦) \* قال شهيد الزمرد على

(١) المعتدة إذا لم تلزم بيت العدة بل تسكن  
فرمنا ونخرج زمانا لا تنقضي النفقة لأنها  
فاشنة كذا في الخيانة في نفقة العدة بعد  
(٢) سئل عن المطلقة إذا ادعت أنها حامل  
من المطلق وأنكر المطلق الحمل هل يقبل  
قولها وأولها النفقة أم يحتاج إلى قاطبة  
أو مضى مدة يظهر فيها الحمل أجاب القول  
قولها وتصح النفقة ولا يحتاج في ذلك  
إلى قاطبة ولا المدة يظهر فيها الحمل وينقضي  
عليها إلى انقضاء العدة من فتاوى ابن  
نجيم في النفقة بعد  
(٣) ادعت المطلقة امتداد الطهر وعدم  
انقضاء العدة صدقت لأن الأصل بقاءها  
إلا إذا ادعت الحبل فإن لها النفقة إلى  
سنتين فإن مضتا ثم تبين أن لا حمل فلا  
رجوع عليها كما فتح القدير وكذا في القاعدة  
الثالثة من الأشياء بعد  
(٤) ولو جعل الزوج لها نفقة مدة ثم مات  
أحدهما قبل مضى المدة لم يرجع عليها ولا  
في تركها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
وعليه الفتوى كذا في التأخرانية نقلا  
عن الخلاصة بعد  
(٥) وإن عمل نفقة للأجنبية ليتزوجها  
ثم ماتت قبل أن يتزوجها قلنا أن يسترد ما  
أنفقها كذا في باب النفقة من حقائق  
شرح الجمع بعد  
(٦) سئل عن رجل طلق زوجته ثلاثا  
وانقضت عدتها منه فدفع لها ما تنفق  
في عدة الحبل ليتزوج بها بعد انقضاء العدة  
فأبت أن تتزوج هل له أن يرجع عليها بذلك  
أجاب أن أعطاهم دراها كان له أن يرجع  
ما لم يتزوج كذا في فتاوى ابن نجيم  
في الطلاق بعد

التكسوة أنها أخته من الرضاع وقد دخل بها وأنفق عليها سنين ففترق بينهما هل يرجع عليها بالنفقات أجاب أن أخذت النفقة بغير الرضا نعم وإن أنفق عليها مساهمة لا والمسئلة في آداب القاضي في باب نفقة امرأة شهد الشهود على طلاقها من شهادات القاعدية

### ﴿كتاب العتاق﴾

﴿الاول في اللفظ الذي يقع به العتق﴾ قال لعبد له أولامته قد أعتقك الله يعق وان لم ينو ذكر في الباب الثاني منه وشرط النية وقال محمد المختار هو الاول في الاول من عتاق العتاق الكبري (١) • ولو قال لعبد له من في بلادك حيث شئت ونوى العتق لا يعق من عتاق الفيض الكركي وكذا في النية • قال كل مملوك في قديم فهو حر أو كتب ذلك في وصية عتق منهم من مضى له حول وأكثر كشاف في قوله تعالى حتى عاد كالعرجون القديم (٢) • ولو بعث غلامه الى بادية وقال له اذا استقبلك أحد فقل أنا حر فاستقبله رجل فقال العبد أنا حر أن كان المولى قال له حين بعثه سميتك حرًا فاذا استقبلك أحد فقل أنا حر فقال العبد لمن استقبله أنا حر لا يعق وان لم يكن المولى قال له سميتك حرًا وانما قال له اذا استقبلك أحد فقل أنا حر فقال العبد لمن استقبله أنا حر يعق قضاء وما لم يقل العبد أنا حر لا يعق (٣) كما لو قال لعبد قل أنا حر لا يعق ما لم يقل أنا حر • ولو قال لغيره قل لغلامي أنك حر أو قال إنه حر عتق للغلام ولو قال للمأمور قل لغلامي أنت حر لا يعق ما لم يقل المأمور له ذلك في الاول من عتاق الخمانية • رجل قال لغيره أليس هذا حرًا وأشار الى عبد نفسه عتق في القضاء • رجل قال عبيدي أحرار وهم عشرة عتق عبيده وان كانوا مائة من المحل المزبور • ولو قال اسم عبيدي حر ثم دعاه يا حر لا يعق ولو دعاه بالفارسية بأزاد يعق من أوائل عتاق الوجيز (وكذا في القنية) • رجل أشهد أن اسم عبيده حر ثم دعاه بالفارسية بأزاد يعق لأنه دعاه بغير اسمه وكذا لو سماه بالفارسية أزاد ثم دعاه يا حر يعق من عتاق الخمانية • رجل قال كل مالى حر وله عبد فقال لم أو العتق لا يعق عبيده من فصل فيما لا يقع به العتق من الخمانية • ولو قال كل عبيدي الديار حر وله عبيد أو قال كل عبيد أهل بغداد أو حراروه من أهل بغداد ولم ينو عبيده قال محمد بن عبيد بن عبيد وقال أبو يوسف لا يعق وعليه القوي من عتاق تصحيح التدوير • أنت حر من العمل يعق بلا نية فان نوى الحرة عمل الدين لا قضاء من عتاق البرازية • لو قال لست لى بأمة أو قال لاحق لى عليك لا تعق وان نوى قبيل فصل التعليق من الخمانية • لو قال لعبد له أنت غير مملوك لا يعق لكن ليس له أن يدعيه بعد ذلك فان مات لا يرثه بالولا فان قال المملوك بعد ذلك أنا مملوك له فمذقه كان مملوكه وكذا لو قال ليس هذا عبيدي لا يعق ولو قال لعبد له خلت سبيك وأراد به العتق عتق ولو قال وهبت لك رقبتك فقال هو لا قبل عتق من عتاق فيض كركي • ولو قال لعبد عتقك على واجب لا يعق من المحيط البرهاني في أوائل الثاني من العتاق • لو قال لعبد له أو آمنه أنا عبدك عتق إذا نوى من عتاق القنية • مسئل عن قال لعبد يا سبيدي هل

(١) مسئل عن قال لعبد أعتقك الله ولم يقصد بذلك عتقا هل يعق بذلك أجاب نعم يعق بذلك وان لم يقصد العتق كذا في فتاوى ابن نجيم في العتق سب (٢) رجل قال في وصيته أعتقوا عبيدي الذي هو قديم العصبية تكلموا في قديم قال أكثرهم قديم العصبية من صحبه سنة وأخذوا ذلك من قوله تعالى حتى عاد كالعرجون القديم فاضيفان في فصل فيما لا يقع اذا لم ينو من كتاب العتاق سب • ولو قال أعتقوا عبيدي الذي هو قديم العصبية فقديم العصبية تكلموا فيه والمختار أن يكون عصبية سنة كذا في السادس من عتاق الفتاوى الكبرى وعمامة فيه سب

(٣) وفي التجهيز والمزبد من العتاق لا يعق ديانة ويعق قضاء سب



المولا كان أمة فتقضى خدمته ما دمت حيا وأدفع لك ثمن فأعتقه بهذا الشرط وتركه عتقه  
 ولزمه أن تسمى في قيمتها في الألفاظ التي يقع بها العتق من القنية \* (قط) أعتقتك على  
 أن تخدم فلانة عتق وعليه قيمته بل هو المبدل قلت وسئلت عن قال لعبد أعتقتك بشرط  
 أن تخدمني إلى أن أموت فأجبت أنه عتق وعليه قيمته لما مر من المحل المزبور \* (ق)  
 ومن أعتق أمته على أن يتزوجها فقبلت الجارية عتقت ثم إن أبى أن يتزوجها فعليها  
 السعاية وفي أم الولد في هذه المسئلة اختلاف في السعاية تحت إرات النوازل \* (ن)  
 رجل أعتق أم ولد له على أن تتزوج به فقبلت فأبى أن يتزوجها فلا شيء عليها من السعاية  
 في قياس قول أبي حنيفة لأن رقيتها غير متقومة تجنس في العتق بعوض وكذا  
 في الواقعات الحسامية \* قال الكاشي أن كنت عبدي فأنت حر لا يعتق لأنه ليس بعبد  
 مطلقا في التعليق والاضافة من عتاق الحسامية \* وفي مجموع النوازل قال لعبد  
 أنت حر بعد موتي إن لم تشرب الخمر فأقام شهر ثم شرب الخمر قبل أن يموت بطل عتقه  
 وإن رفع الأمر إلى القاضي بعد موت المولى قبل أن يشرب الخمر وأضى فيه العتق ثم شرب  
 الخمر بعد ذلك لم يرد في الرق ولو قال لعبد أنت حر على أن لا تشرب الخمر فهو حر يشرب  
 الخمر أو لم يشرب في الثالث من عتاق التاتارخانية \* إذا قال المولى لعبد أنت حر  
 إلى ألفا فأنت حر فجاء العبد بالمال وشلى بينه وبين المولى يجبر المولى على القبول وليس  
 معناه الإكراه بالسيف وإنما معناه أن العبد إذا حضر المال بحيث يتمكن المولى من قبضه  
 وشلى بينه وبين المال ينزل المولى قابلا ويحكم بعتق العبد وهذا استحسان أخذ به علماءنا  
 الثلاثة ويجب أن يعلم أن هذا التصرف عين ابتداء ويتقلب كاية عند الأداء أما عين ابتداء  
 فلا صورته صورة العين لأن العين ذكر شرط وجزاء وهذا التصرف به هذه المثابة وأما  
 كاية معنى عند الأداء فلا معنى الكاية أن يعتق العبد بمال يؤديه إلى المولى وقد وجد هذا  
 الحد عند الأداء فوفرنا على الشبهين حفاظا بجهلنا بيمين ابتداء عملا بالصورة فقلنا بأنه يتم  
 بالمولى وحده ولا يحتل الفسخ ولا يمنع جواز البيع ولا يفسد العبد حتى يأكسبه للمال  
 حتى كان للمولى أن يأخذه منه بغير رضاه وجعلناه كاية معنى عند الأداء فقلنا إذا أدى  
 العبد المال يجبر المولى على القبول كما في فصل الكاية وهذا لأن المولى رضي بالعتق عند  
 وصول العوض إليه والعبد ما يعني في اكتساب المال لا يصل إلى العتق فلو لم يجبر المولى على  
 القبول على التفسير الذي قلنا فيه ضرر به العبد ولو أجبر المولى على القبول لا يضره ويهذي  
 الطريق أجبر المولى على القبول في الكتابة وإذا أجبر المولى على القبول صار القبول  
 موجودا تقديرا واعتبارا فيحقق الشرط وهو الأداء إلى المولى في الثالث من عتاق المحيط  
 البرهاني \* (الثالث في العتق بدعوى النسب) \* ولاعتق في الذماء إلا في فصلين يا حر يا حرة  
 يا مولاي يا مولاتي ذكره في المنتقى هذا معنى أو خالي يعتق هذا أخى أو أختى لا والصحيح أنه  
 يعتق في الشكل رواية الحسن عن الإمام من أوائل عتاق البرازية (١) \* والأصح أنه إذا  
 وصف العبد بصفة من يعتق عليه أدام ملكه فإنه يعتق عليه إلا في قوله هذا أخى وهذه أختى  
 من عتاق البحر الرائق (٢) \* رجل قال لعبد يابني لا يعتق ولو قال يابني يعتق ولو قال

(١) ولو قال هذا عني ذكر في بعض  
 الروايات أنه يعتق والصحيح أنه لا يعتق كذا  
 في الثانية  
 (٢) وهو مختار المامر عن البرازية

باسم لا يعتق ولو قال يأسدي يعتق ولو قال لعبد هـ ذا ابني أو أبي يعتق ولو قال هذا أخي لا يعتق وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يعتق من أو اتل صاقل الظهيرية لمخصا (١) \*  
 ريل قال لعبد هـ ذا ابني أو قال بخاريته هـذا ابني ان كان المملوك يصلح ولدا له وهو مجبول النسب ثبت نسبه ويعتق العبد واه كان العبد أعجميا جليبا أو مولدا وان كان العبد يصلح ولدا له لكانه معروف النسب يعتق في قولهم ولا يثبت النسب وان كان العبد لا يصلح ولدا له لا يثبت النسب ويعتق العبد في قول أبي حنيفة وقال صاحباه لا يعتق ولو قال لعبد هـ هذا ابني أو قال بخاريته هـذا ابني ذكر في الأصل أنه لا يعتق واختلف المشايخ فيه قال بعضهم المذكور في الكتاب قولهم أمتا على قول أبي حنيفة يعتق ومنهم من قال لا يعتق عند الكل ولو قال على وجه النداء يا ابني لا يعتق وقال الحسن عن أبي حنيفة أنه يعتق والصحيح هو الأول ولو قال لعبد يابني أو قال لا أمتة يابني لا يعتق وإن نوى (٢) كما لو قال يا ابن أو قال يا بنة لم يعتق إلى نفسه فانه لا يعتق وإن نوى ولو قال لعبد هـ ذا أبي أو قال بخاريته هـذا أمتي ومثلهما لا يعتق فان لم يكن له أبوان معروفان وصداقاه ثبت نسبه منهما والا فلا وقال بعض مشايخنا في دعوة البتوة أيضا لا يثبت النسب إلا بتصدق الغلام والصحيح أنه لا يشترط تصديقه ولو قال لعبد هـ هذا أخي لا يعتق وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يعتق ولو قال هذا أخي لأبي أو قال أخي لأمتي يعتق في فصل في العتق بدعوى النسب من الخاتمة \* وفي الخزانة ولو قال أنت علي مثل ولدي لم يعتق إذا لم ينو العتق في الثاني من عتاق التارخانية \* قال لعبد أنت ولدي الأكبر يعتق قضاء قال أي مجتهد لا يعتق من عتاق منية المفق \* مملوك صغير يقول لمولاه يا بيا ويقول له المولى ليك لا يعتق من عتاق البرازية \* ولو قال لعبد يابا لم يعتق كما ذكره في الصغيري فهستان في العتاق (الرابع في عتق البعض) \* ولو أعتق شريك حظه أعتق الآخر أدرج فروع العتق من التدبير والكتابة فيه فان للشريك الساكت أن يتصرف فيه بهذه التصرفات أو استعاه أو ضمن المعتق موسرا أي حال كون المعتق موسرا قيمته حظه لا معسر أو الولاء له ما ان أعتق أو استسقى وللمعتق ان ضمنه وزجعه به على العبد وقاله ضمانه غنيا والسعاية فقيرا فقط والولاء للمعتق (اختلاف أيضا) (لكمال باشا زاده) \* معتق البعض كل كتاب الا في ثلاث الاولى اذا هجر لا يرد إلى الرق والثانية اذا جع منه وبين قن في البيع بهتدي البطلان إلى القن بخلاف المكاتب اذا جع والثالثة اذا قتل ولم يترك وقاه لم يجب القصاص بخلاف المكاتب اذا قتل من غير وقاه فان القصاص واجب ذكره الزياحي في الجنابات (والثانية في السراج الوهاج والاولى في المتون) أشباه في كتاب العتق \* وفي الأصل أنه اذا اختار التضمين لم يكن له اختيار السعاية ولو اختار السعاية لم يكن له اختيار التضمين فالتارخانية وكذا في البحر (في شرح قوله وانه أعتق نصيبه الخ) \* ولو امتنع العبد من السعاية يؤجره جبرا في عتق البعض من الصر الرائق \* روى عن أبي يوسف أن المعتق اذا كان معسرا فوجبت السعاية فلم يسع فهو بمنزلة حر عليه دين إلى أن يقضيه والحكم في الحر هكذا حاله أنه ان كان ممن يعمل بيده أو له عمل

(١) مثل عن شخص قال لعبد يابني أو يا أخي هل يعتق بذلك أجاب لا يعتق بذلك من فتاوى ابن نجيم

(٢) واذا قال لعبد يابني ذكر في النوادر أنه يعتق وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يعتق وهو الصحيح كذا في مباح المحيط البرهاني

مفسوف أن يؤاخره من رجل وبأخذ أجره فيعتق به دينه فهو هنا كذلك وإذا كان  
العبد صعباً والمعتق موسراً فأراد الآخر أن يؤخره والغلام يعتق ورثى بذلك جاز  
عليه وكان الأجر للذي لم يعتق قضاء من حظه في الخامس من عتاق التاتارية \*  
ومن جملة ذلك إذا مات العبد قبل أن يختار الساكت شيئاً والمعتق موسراً وأراد تضعيف  
المعتق فله ذلك في المشهور عن أبي حنيفة وروى عن أبي حنيفة في غير رواية الأصول  
أنه ليس له ذلك (١) وجه تلك الرواية أن التضمين أن يصير نصيب الساكت  
مملوكاً للمعتق بالضمان والميت لا يتحمل القليل والقليل وجه المشهور أن وجوب الضمان  
بالاعتاق لأن القسادة يتحقق ووقت الاعتاق كان محل التملك فلا يجمع الضمان بسبب الموت  
كما في العبد الغصوب وذكر شيخ الإسلام في شرحه إذا مات العبد وترك كسباً اكتسبه  
بعد العتق فللأب كسبه تضمين المعتق بالخلاف وهل له أن يأخذ السعاية من كسب العبد  
اختلف المشايخ فيه منهم من قال له ذلك واليه مال الحاكم أبو نصر وعامة المشايخ على أنه  
ليس له ذلك واليه أشار محمد في الأصل هذا إذا مات العبد قبل أن يختار الساكت شيئاً (٢)  
والمعتق موسراً فإذا كان المعتق معسراً وبقي المسئلة يجزأها فللأب كسبه أن يأخذ السعاية  
من كسب العبد أن ترك العبد كسباً اكتسبه بعد العتق بخلاف وإن لم يترك العبد كسباً  
اكتسبه بعد العتق بقيت السعاية ديناً على العبد إلى أن يظهر ماله أو يبرئه الساكت وإن  
كان العبد قد ترك ماله اكتسب بعضه قبل العتق وبعضه بعد العتق فما اكتسب قبل العتق  
فهو بين المولين وما اكتسب بعد العتق فهو للعبد وإن كان لا يعلم متى اكتسبه فهو بمنزلة ماله  
اكتسبه بعد العتق لأن الكسب حادث فيصالح بحدوثه على أقرب ما ظهر في الخامس من  
عتاق المحيط البرهاني \* وإذا مات المعتق والمعتق في حياته يؤخذ الضمان من ماله وإن كان  
العتق في مرضه فعندهما لا يجب شيء على ورثته في ماله وعند محمد يستوفى من ماله وهو  
رواية عن أبي يوسف وأما إذا مات الساكت فلورثته أن يختاروا الاعتاق أو الضمان أو  
السعاية لأنهم قاتلون مقام مورثهم فإن اختار بعضهم العتق وبعضهم الضمان فله ذلك  
وروى الحسن بن أبي حنيفة ليس لهم إلا الاجتماع على أحدهم إلا أن المستعصى بمنزلة المكاتب  
عنده ولو كاتب عبداً ثم مات ليس للورثة إلا الإجماع على الاعتاق أو الضمان وكما لو كانت  
المورثات حياً ليس له إلا الاختيار أحدهما فكذلك ورثته وجه ظاهر الرواية أن ملك كل واحد  
من الورثة متغير عن ملك الآخر فحينئذ أحدهم لا يلزم الباقيين لأنه إذا انفرد الملك صار كعبد  
بين جماعة أعتق أحدهم نصيبه وما تركه لغيره وغاصب الغاصب ليس للمالك أن يضمن كل  
واحد بعضه ولومات كان لورثته ذلك فكذلك هذا في باب عتق المملوك بين الشركاء من محيط  
المرحسي \* وتعتبر القيمة في الضمان والسعاية يوم الاعتاق لأنه السبب كما في الغصب  
وكذا حال المعتق في اليسار والأعسار حتى لو كان موسراً مذهباً عتق يضمن ولا يسهط بالعسر  
الطارى وإن كان معسراً حينئذ فالمعتق ليس بسبب الضمان فلا يجب من بعده في باب عتق  
بعض العبد من الكافي \* ثم المعتق يسار التيسير وهو أن يملك من المال قدر قيمة نصيب  
الآخر لا يسار الفنى لأن به تعديل النظر من الجانبين بتحقيق ما قصد منه المعتق من القرية

(١) وكذا بسط بالورث الضمان الاعتاق  
كذا في فصل الحبس من قضاء الهداية عبد  
المرضى إذا عتق في مرض موته عبداً  
مستراً كالإيجب عليه الضمان عند أبي  
حنيفة كذا في غاية البيان (في الحبس من  
القضاء) \*  
(٢) ولومات الساكت قبل أن يختار شيئاً  
فلورثته من الخيار ما كان له لأنهم قاتلون  
مقامه بعد موته وليس هذا توريت الخيار  
بل المعنى الذي أوجب الخيار للمورث  
ثابت في الورثة من عتاق ابن الهمام  
(في باب العبد يعتق بعضه) \*

وايصال بدل حق الساكت اليه في باب العبد يعتق بعضه من الهداية \* والمروي عن محمد  
أنه اذا كان المعتق مالكا مقدرا قيمة نصيب الساكت من المال سوى ملبسه وقوت يومه  
فهو موسر وعليه عامة المشايخ وهو الصحيح (١) وتعتبر قيمة العبد يوم الاعتاق في الخامس  
من عتاق التاتارخانية \* (الخامس في عتق المريض والورثة) \* قال ان مت من مرضي  
فأنت حر فقتل لا يعتق ولو قال ان مت في مرضي يعتق كذا (قصص) في كتاب العتق من  
الرابع والثلاثين من الفصولين \* (جمع) مريض حررقه ورضي به الورثة قبل موته فالعتق  
لا يسي في شيء كاتب في مرضه ولا مال فاقر بقبض بدل السكابة جاز من الثالث ويسعى في ثلثي  
قيمه بخلاف ما اذا باعه من أجنبي ثم أقر بقبض عنه حيث يصح من كل ماله كذا (ص)  
وفي (ج) مثله الا أنه قال في البيع لو أقر بقبض عنه صدق لولا دين عليه وبأن جسه في بيع  
المريض واقرارته من المحل المزبور رجل مات وترك عيدا وعليه دين فخطب برقبته فأعتقه  
الوارث لا ينقصد فان بيع في الدين يطل عتقه وان أبرأ الغرماء الميت من الدين أو تبرع  
أجنبي به قضاء دينه ينقصد عتقه من عتاق خزانة الفقه لا في الميت المهرق ندى \* ولومات  
وترك عيدا قيمته ألف درهم ولا يدري أن الميت عليه دين أم لا فأعتق الوارث العبد ثم ثبت  
ألف درهم دين على الميت فإن العبد يرد قيمة في الثلاثين من دعوى التاتارخانية (٢) \*  
\* (السادس في التدبير) \* التدبير اثبات العتق عن دبر عنه وأنه عتق معلق بطلاق الموت  
ولو علق عتقه بموته بسنة فهو أن يقول ان مت من مرضي كذا أو من سفر كذا أو ضمن  
اليه معنى يحتمل أن يوجد ويحتمل أن لا يوجد فليس بدبر ومعه أنه يجوز بيعه ولا تثبت  
أحكام التدبير فيه ولكنه ان مات كما قال عتق من التجريد للكرمان في باب التدبير \*  
والنقد كما اذا قال ان مت من مرضي هذا أو سفرى هذا فأنت حر وكذلك ان قتلت فانت  
حر أو ان غرقت فأنت حر اذا مات من غير ذلك الوجه لا يعتق واذا مات منه بعثق في آخر  
جزء من أجزاء حياته في أول التدبير من غاية البيان \* (في القدوري) قال ان مت  
من مرضي هذا أو سفرى هذا فأنت حر فليس بدبر ويجوز بيعه فان مات المولى على  
الصفة التي ذكرناها عتق كما عتق المدبر في شرحه يعني من الثلث من تدبير نقد الفتاوى \*  
قوله ومن المقيد أي ومن التدبير المقيد أن يقول ان مت الى سنة أو الى عشر سنين فأنت  
حر فان مات قبل السنة أو العشر عتق مدبرا وان مات المولى بعد السنة أو العشر لا يعتق  
ومقتضى الوجه كونه لومات في رأس السنة يعتق لان الغاية لولاها تناول الكلام ما بعدها  
لانه يتجزع عتقه فصير حر بعد السنة والعشر فتكون للاسقاط من تدبير ابن الهمام \* (ن)  
رجل قال لعبدك أنت حر ان مت الى مائتي سنة (٣) ثم باعه جاز يبيعه لانه مدبر مقيد لانه  
يشترط أن لا يموت الى مائتي سنة (٤) في باب التدبير من التجنيس (ومزيد) \* (حك) ولو  
قال أنت حر قبل موفى بشهر فليس بدبر وان كان يعتق بعد موته ويجوز بيعه كما في شرح  
المجمع أما عند أبي حنيفة فظاهر لانه أضاف العتق الى وقت وهو شهر قبل موته  
وانه لا يمنع البيع وعند همليس مدبر مطلق فجاز يبيعه ثم اذا مضى شهر قبل لا يجوز بيعه  
لانه صار مدبرا مطلقا (٥) وأكثرا المشايخ على أنه يجوز بيعه وهو الاصح \* (شط) ثم اذا

(١) وقول محمد أصح وفي شرح الهداية -  
\* وقول محمد وهو ظاهر الرواية كذا في صحيح  
القدوري \*  
(٢) الوارث أعتق عبدا تركه ثم ظهر  
دين الميت فعلى العبد أن يسي في قيمته  
للقرماء لانه ظهر أنه أعتقه وقد كان حق  
الغرماء متعلقا به فيسي لخلق الغرماء كما لو  
كان الدين ظاهرا فأعتقه الوارث وهو  
معسر كذا في كتاب الرهن من محيط  
السرخسي \*  
وهو مخالف لما في التاتارخانية \*  
(٣) وفي تدبير جواهر الفقه لو قال المولى  
\* مائتي سنة قال أبو يوسف يصير مدبرا مقيدا  
يجوز بيعه وقال الحسن بن زياد وهو مدبر  
مطلق ومثله في الخانية \*  
في التعليق والاضافة من العتاق \*  
(٤) وهو مخالف لما في المتداولات  
من أنه اذا غلب الموت فيها يكون مدبرا  
مطلقا وان كان مقيدا في الصورة ولا  
يكون مقيدا بمجرد تصور أن لا يموت  
فليتأمل كذا بخط جامع هذه  
الجموعة \*  
صرح في الظهيرية والخانية أن التقييد  
قول أبي يوسف والاطلاق قول الحسن  
ابن زياد واختار الوالبي التقييد كما  
في التجنيس \*  
(٥) لان العتق تعلق بالموت وذكر في  
بعض المواضع انه لا يصير مدبرا ويجوز  
بيعه لان العتق عند أبي حنيفة ثبت  
مستندا فلا يكون معلقا بالموت ولو الجلية  
في التدبير \*  
ل



حات المولى بعده بشهر فعند أبي حنيفة ومن تابعه يستند عتقه الى ذلك الوقت فيعتبر ماله فيه فان كان صحيحا في ذلك الوقت يمتق من جميع المال والاثنى الثالث وعندهما يعتق من ثلث ماله غير مستند وعند السافعي اذا مضى شهر بعد اليمين عتق في الحال ولو مات المولى قبل مضى الشهر لا يعتق بالاجماع من تدبير الزاهدي \* رجل صحيح قال اعيده أنت حر قبل موتي بشهر ثم مات بعد شهر قال بعضهم يعتق من ثلث ماله وقال بعضهم يعتق من جميع المال (١) وهو الصحيح ولو قال أنت حر بعد موتي بشهر لمات بعده لا يعتق بالموت لعدم اهلية المولى للاعتاق من تدبيره فقد الفتاوى \* ولو قال أنت حر قبل موتي يوم لم يكن مديرا فاذا مات استند العتق الى ذلك الوقت عند أبي حنيفة من وجيز السرخسي \* (ب م) قال نصيرا اذا قال اعيده اذا مت فلا سبيل لاحد عليك فانه يصير مديرا في الفصل السادس من عتاق الفتاوى الكبرى \* اذا دبره ثم كاتبه ثم مات المولى وهو يخرج من ثلثه عتق بالتدبير وسقطت عنه الكتابة فتح القدير لابن الهمام \* دبر أمته ومات وهي تخرج من الثلث ثم هلكت التركة قبل أن تصل الى الورثة فلهم حق السعاية من عتاق الفتنة المدير اذا قتل خطأ وأخذ المولى قيمته بزمه أن يشتري عبدا آخر فيدبره وينقل حكم العبد الاقول الى يده في مسائل الشرط في الوقف من وقف الخيرية \* قال وان كان عبدين رجلين فدبره أحدهما وهو موسر فلا تخر الخيار في خسة أنهما أحدهما أن يضمه ان شاء أو يدبره كادبر صاحبه أو يتركه كما هو يستعمل ما نهجها وان شاء استعماه في قيمة نصيبه منه وان شاء أعتقه فان ضمنه كان العبد الذي دبره نصفه مديرا ونصفه غير مديرا فان مات عتق نصفه من الثلث وسعى في نصفه للورثة والولاء نصفه للمدير ونصفه للورثة فما كان للمدير فلاذ كور من نصيبه وما كان للورثة فلاذ كور والاثاث فيه سواء وان دبره فيكون مديرا بينهما فاذا ماتا عتق من ثلثهما وان تركه كما هو يستعمل ما نهجها فاذا مات المدير عتق نصيبه من ثلثه ويسعى للآخر في نصيبه والولاء بينهما وان أعتق نصيبه كان لشريكه المدير أن يضمه قيمة نصيبه مديرا وان استسعى العبد في قيمة نصيبه فأذا هافت عتق فان لشريكه المدير أن يستسعى العبد في قيمة نصيبه منه وليس له أن يضم شريكه في هذا الوجه قيمة نصيبه من العبد وهذا كله قول أبي حنيفة وأما في قول أبي يوسف ومحمد اذا دبره الاقول صار مديرا كما يشهد به وعلى الذي دبره لشريكه ضمان قيمة نصيبه منه موسرا كان أو معسرا لانه قد أفسد عليه عبده وعتق والتدبير عندهما سواء لا يجتمعان في نفس واحدة قيل كتاب المكاتب من التنف \* سئل عن شخص ذبح دبر أمته تدبيرا شرعيا وبذلت له حاكم حنفي وحكمه وجبه في عدم مدة أسلت هل يعتق بالاسلام أولا وهل عليها سعاية أولا جواب لا تعتق بالاسلام وتسعى في قيمتها وتعتق بأدائها من فتاوى ابن نجيم \* لا يتبع الولد الاثم في التدبير المقيسد ويتبعها في المطلق وان كانت حاملا لحسين دبرها ظهره من العتاق في المقطعات \* (٢) وولد المدير والمديرة مدير أما ولد المديرة تبع لأمته وأما ولد المدير تابع لأمه الصحابة لان التدبير وصف لازم فيسرى اليه كولد المكاتب من تدبير مختارات النوازل \* ولواختلف المولى والمديرة في ولدها فقال المولى ولدته قبل التدبير فهو ورقيق وقالت هي

(١) مثله في الثانية وذكر في الثانية في تعليقه لانه على قول أبي حنيفة يستند العتق الى أول شهر قبل الموت وهو كان صحيحا في ذلك الوقت

(٢) ولد المديرة مديرا فيعتق بموت سيده أمه والمراد ولد المديرة المطلق وأما ولد المدير تدبيرا مقيدا فلا يكون مديرا كذا في باب التدبير من ابن الهمام

لا بل ولده بعد التدبير فهو مدبر فالقول قول المولى مع عينه على علمه والبيئة بيئة المدبرة  
 لأن المدبرة تدعى سرية التدبير إلى الولد والمولى يسكر فكان القول قوله مع عينه ويحلف  
 على علمه لأن الولادة ليست فعله والبيئة بيئة المدبرة لأن فيها اثبات التدبير في فصل في حكم  
 التدبير من البدائع \* (١) دبرته فذهب عنه التدبير على حاله ولو في التدبير معنى الوصية  
 بخلاف ما لو أوصى برقبته لرجل فثبت تبطل الوصية والفرق أن التدبير يحتمل معنى  
 التعليق والتعليق لا يسلط بغيره وكذلك لا يسلط برجوعه بخلاف الوصية وإذا جاز التدبير  
 المكروه لا وصيته جامع النصوص في كتاب العتق من أحكام المرضى \* وقيمة المدبر ثلثا قيمته  
 قسما على ما قالوا (٢) قوله على ما قالوا طريقة في مثله الاستعارة بخلاف فقيل قيمته قسما  
 وهو غير صحيح لأن القيم تتفاوت بتفاوت المتاع الممكنة وقيل نصف قيمته قائلا أنه يتفجع  
 بالمولد بعينه وبذلك وفاته الثاني دون الأول وقيل تقوم خدمته مدة عمره حوزا فيه ثلثا  
 بلغت فهي قيمته وقيل ثلثا قيمته قسما لأن الانتفاع بالوطء والسعاية والبدل وانما زال الأخير  
 فقط واليه مال الصدر الشهيد وعليه الفتوى إلا أن هذا الوجه يخص المدبرة دون المدبر  
 وقيل يسأل أهل الخبرة أن العلماء لو جوزوا بيع هذا قالت المتفعة المذكورة كم تبلغ فهو  
 قيمته وهذا حسن عندي فأما قيمة أم الولد فثلث قيمة الثمن لأن البيع والاستعارة قد انتصيا  
 وبقي ملك الاستمتاع وقيل قيمة خدمتها مدة عمرها على الحزر كما تقدم والوجه أن يقال  
 مدة عمر أحد هاهنا ومن مولاها وقيل يسأل أهل الخبرة أن العلماء لو جوزوا بيعها على  
 ما ذكرنا وقيمة المكاتب نصف قيمة الثمن لأنه حريد أو بقيت الرقبة فتح القدير لابن  
 الهمام \* قيمة المدبرة قدر ثلثي قيمتها وقيمة أم الولد قدر ثلث قيمتها لأنه للمالك في ماله  
 ثلث منافع الاستخدام والاسترباح بالبيع وقضاء ديونه من ماليته بالاستعانة به بعد موته  
 فالتدبير بعدم أحد هذه المعاني وهو الاسترباح بالبيع ويبقى منفعتان بالاستعانة به بعدم  
 اثنان ويبقى واحد فتوزع القيمة على ذلك نهاية (في باب الاستيلاد) \* أقول اختلف  
 أصحاب المشايخ في قيمة المدبر فقيل هي ثلثا قيمته قسما قال في الجوهرة في البيع الفاسد وهو  
 الأصح وعليه الفتوى وقيل نصف قيمته قسما قال في الجوهرة في الحجة وعليه الفتوى وفي  
 المصنف واليه مال الصدر الشهيد وعليه الفتوى وفي فتح القدير وعليه الفتوى وفي البرازية  
 والخلاصة والجرح وغيرهما وبه يفتي وقال في جامع المضمرات اختلفوا في قيمة المدبر المختار نصف  
 قيمته لو كان قسما تنوير البصائر في التدبير \* (السابع في الاستيلاد) \* وحكمها أي حكم  
 المستولدة كالمدبرة لكنها تعق بموته من الكل والمدبرة من الثلث ولم تنس له ولبنه والمدبرة  
 نسى من استيلاد الدور \* وإذا أقر في صحته أن أمه قد ولدت منه فأنه أنصير أم ولده  
 ويكون عتقه من جميع المال سواء كان معها ولدا ولم يكن وإن أقر بذلك في مرضه  
 إن كان معها ولد فكذلك الجواب وتصير الجارية أم ولده ونعتق من جميع المال وإن  
 لم يكن معها ولدا لم يصح الاقرار بالاستيلاد بل تعتبر وصية حتى تعق من ثلث المال في مسائل  
 أم الولد من اعتناق الذخيرة البرهانية \* ولو قال جل جاريتي هذه مني أو قال ما في بطنها  
 من ولد فهو مني فأسقطت سعة استبان خاتمه أو بعض خلقه نصير أم ولده (٣) وإن لم يستبين

(١) وهو الاختلاف بين المولى والمعتق  
 في ولده في أول اعتناق هذه المجموعة بعد

(٢) قيمة المدبر اختلفوا فيها والأصح أنها  
 نصف قيمته كذا في المحيط للرخسي  
 وعليه الفتوى كذا في تدبير نقد الفتاوى  
 بعلامة كافي

والحق به أن قيمة المدبر ثلثا قيمته قسما  
 واختار الصدر الشهيد أنها النصف وهو  
 مخالف لما في ابن الهمام كذا في تدبير  
 منح الفقار بعد وإذا كان التدبير مطلقا  
 فإنه يتقوم مدبرا وإن كان مقيدا يقوم  
 قسما ضيخان في التدبير بعد

وبه أفتى أبو السعود وقال ثلثاني أولي  
 أظهر دبره من مشايخ تقويم أهل خبره  
 إليه معلوم ولورد جيشه بعد

(ترجمة)

وقال كونها الثلثين أظهر وقال بعض  
 المشايخ تعلم بة وتوهم أهل الخبرة

(٣) وسقط يرى بعض خلقه كيدا أو رجل  
 أو أصبح أو طفر أو شعر ولد فتكون به  
 نفسها وتقتضي العدة وتصير لأمه أم ولد  
 كذا في الدرر في باب الحيض بعد

لا تصير أم ولد له عندنا ولو قال حمل هذه الجارية مني أو قال ما في بطنها من ولد فهو مني ثم قال بعد ذلك كان ويحسب لم يكن ولدا فصدقه المرأة في ذلك أو كذبته كانت أم ولد له ولو قال ما في بطنها مني ولم يقل من حمل أو من ولد ثم قال كان ويحسب صدقه المرأة لم تكن أم ولد له من أوائل استيلاء الخانية \* (ط) ثم قال قبل موته بشهر أن جاريته حامل منه فأدققت بعد موته بأربعة أشهر صطا مستبين الخلق بكلمة صارت أم ولد له في باب الاستيلاء من عناق القنية \* رجل قال إن كان في بطن جاريتي غلام فهو مني وإن كانت جارية فليست مني فولدت ولدا لأقل من ستة أشهر ذكر عصام أنه ثبت نسبته منه غلاما كان أو جارية لأن الإنسان لا يعلم ما في بطن الحامل (١) في فصل فيما يتعلق بالنكاح من المهر والولد من دعوى الخانية \* لا توقف أمومية الولد في الجنون على الدعوة من استيلاء القنية (٢) \* يصح استيلاء المعتوه والجنون مع عدم الدعوة منهما من المحل المزبور وكذا في عناق قنساوي البرازية \* ذكر في الكافي ومن قال لامته أن كان في بطنك ولد فهو مني فقالت ولدت وشهدت قابله على الولادة ثبت النسب منه وصارت أم ولده هذا إذا ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت الاقرار فان ولدت لسنة أشهر فصاعدا لا يلزمه لاحتمال أنها حبلت بعد قول المولى فلم يكن المولى مدعيها هذا الولد من حاشية شرح الوقاية للمولى الشهيرة بقرة كمال في ثبوت النسب \* قال لامته أن كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت امرأة على الولادة لأقل من ستة أشهر منذ أقترفت أم ولده في ثبوت النسب من الفرز \* ولو قال إن كان في بطنك ولد فهو مني فولدت لأقل من ستة أشهر ثبت نسب الولد منه وإن ولدت لأكثر من ستة أشهر لا يثبت النسب والتوقيت باطل من استيلاء الخانية \* ينبغي لك أن تعرف أنه فيما إذا قال إن كان في بطنك ولد أو قال إن كان بها حمل فهو مني بلانظ التعليق أما إذا قال هذه حامل مني يلزمه الولد وإن جاءت به لاحقاً من ستة أشهر إلى سنتين حتى ينفيه وبه مترح في الاجناس في كتاب العتاق في أو آخر ثبوت النسب من طلاق غاية البيان \* ولو أقترن أمته حبل منه ثم جاءت بولد لسنة أشهر ثبت نسبته منه لأن الدعوة صادقت ولما موجودا في البطن وإن جاءت به لاحقاً من ستة أشهر لم يلزمه النسب لأنها لم تثبت بوجوده وقت الدعوة لاحتمال حدوثه بعدها ولا تصح الدعوة بالنكاح ولو حرم عليه وطء أم ولده بأن وطئها أبوه أو ابنه أو وطئ هو أمها أو ابنتها بخلافه لستة أشهر لا يثبت النسب منه إلا بالدعوة لأن الفراش قد انقطع بالحرم المؤبدة ولم يوجب العدة فصار كـفراش المنكوح لا يبقى مع الحرمة المؤبدة ففراشها أولى والنسب بدون الفراش لا يثبت إلا بالدعوة ولومات سيدها أو أعتقه يثبت نسب ولدها إلى سنتين من يوم الافراق (٣) لأنهم معتدة والفراش يبقى ما بقيت العدة ولا يمكنه نفية لأنه تأكد فراشها بالحزنة بدليل أنه لا يعلت نقله إلى غيره بالتزويج فالتمس بالفراش المنكوح في الكادة والقوة ولا كذلك قبل العتق والنسب متفرع من الفراش منترع عنه فيبدأ كدماً كده ويضعف بضعفه فلا يملك نفية بعد تأكد كده كما لا يملك قطع فراشه ولو حرم عليه بالحيض والنفس أو الاحرام أو الصوم يثبت النسب من المولى لأنه لم يحرم المحلل وانما حرم الفعل فيه فلا يفتى بالفراش

(١) وفي الاصل رجل له أمة حامل فقال إن كان حملها غلاما فهو مني وإن كان جارية فهي من فلان أو قال ليس مني فولدت غلاما أو جارية لأقل من ستة أشهر ثبت نسبها منه في دعوى التنازل الخانية \* من قال لامته أن كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت على الولادة امرأة فهي أم ولده كذا في ثبوت النسب من الوقاية \* (٢) لم توجد هذه المسئلة في القنية والمسئلة الثانية موجودة في استيلاء القنية \* من

(٣) وإن مات عن أم ولد أو أعتقها فجاءت بولد ما بين أربعين سنتين يلزمه وإن جاءت به لأكثر من سنتين لا يلزمه لأن الولد لا يبقى في البطن أكثر إذا ادعى فثبتت لانه لما ادعى تبين أنه أعلقها في حال قيام العدة وهي في تلك الحالة باقية على حكم فراشه فكان متنازلا فيه كذا في الرجعة من طلاق المبسوط \* من

كما في النكاح من المحيط للسرخسي في باب أم الولد من العتاق \* وفي نوادر ابن سماعة  
عن محمد بن رجل أعتق جارية ولها ولد ثم أذى ولدها بعد ما أعتقها قال يلزمه وعليها العدة  
في الثلاثين من دعوى التامر الثانية \* لو مات رجل عن أم ولد فجاءت بولد ما بين وبين  
سنتين ونفاه الورثة لم يثبت نسبه من الميت في قول أبي حنيفة ولم يرث الابن شهادة شاهدين  
الآن يكون حملها مقبلا فقبل فيه شهادة امرأة ولو أقربه الورثة ثبت نسبه منه وورثه  
وعندهما يقبل في جميع ذلك شهادة امرأة مسلمة فإن كان المولى كافرا قبلت في ذلك شهادة  
امرأة كفاية وإن كان المولى مسلما وأم الولد كفاية لم تقبل فيه الا شهادة امرأة مسلمة  
في نفى النسب من دعوى خزانة الاكل \* وفي الجامع الصغير في كتاب الدعوى ورجل باع  
جارية قد حبلت عنده فولدت في يد المشتري فأدعى البائع الولد تصح دعواه وتصير الجارية  
أم ولده ويطلق البيع استحصانا فلوات المشتري أعتق الولد ثم ادعى البائع فدعواه  
باطلة ولو أعتق المشتري الأم فهو ابنه وتعتبر دعواه فيرد على المشتري حصته من الثمن هذا  
إذا ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت البيع وقد كان البائع اشترى هذه الجارية وباعها  
بعد سنتين حتى علم أن العلق كان في ملك البائع فإن كان مشكلا بأن جاءت بالولد ستة  
أشهر فصاعدا من وقت البيع ولأقل من سنتين فأدعى البائع لا تصح دعواه الا بتصديق  
المشتري ولو ولدت لأكثر من سنتين من وقت البيع فأدعى البائع وكذبه المشتري لا تصح  
دعواه ولا يثبت النسب وإن صدقه المشتري يثبت النسب ولا يطل البيع ويحمل ذلك على  
الاستيلاء بحكم النكاح في العاشر من دعوى الخلاصة وكذا في البرازية \* وفي المستق  
رجل باع أمة له وبها حبل فقال البائع ليس هذا الحبل مني وهو من غيري فولدت عنده  
المشتري لأقل من ستة أشهر فأدعى البائع جازت دعوته وردت الجارية والولد اليه  
ولو أدعى البائع ثم ماتت الأم أو أعتقها المشتري فعنته باطل ويردها إلى البائع ويضمن  
في الموت قيمتها ويرجع جميع الثمن على البائع من المحل المزبور \* أمة ولدت عند المشتري  
فقال البائع هو ولدي ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت البيع وقال المشتري دعواي باطلة  
لأنها ولدت لأكثر من ستة أشهر من البيع فالتقول للمشتري وإن أقام أحدهما بينة يفتى  
له وإن أقاما البينة فعند أبي يوسف بينة المشتري أولى لاثباتها صحة البيع وعند محمد  
بينة البائع أولى لاثباتها الحرية فنية من باب دعوى الولد من كتاب الدعوى \* رجل  
زوج أمة من رضيع ثم جاءت بولد فأدعى المولى أنه منه يثبت النسب لأنه أقرب نسب من  
ملكه وليس له نسب معلوم ولو كان الزوج مجبوراً لم يثبت النسب من المولى لأنه ثابت النسب  
من الزوج وعلى الزوج كمال المهر لو جود الدخول حكما في النسب من نكاح الثانية \*  
رجل زوج أمة من عبد فجاءت بولد ثم ادعى المولى لا يثبت النسب منه ولكن يعتق بإقراره  
بالنسب والولد للزوج لأن له فراشا في الاستيلاء من مخاضرات النوازل \* كل مملوك  
يثبت نسب ولدها من يملكها أو يملك بعضها كانت أم ولدان يثبت نسب ولدها منه وكذا  
الجارية إذا ولدت ولدا من غير المولى بنكاح أو وطء شبهة ثم ملكها من ثبت نسب ولدها منه  
تصير أم ولده عندنا وإن ملك ولده منها عتق عليه وإن ملك ولدها من غيره يكون مملوكا له

وله أن يبعه في ذل الاستيلاء من الخانية • وإذا تزوج الرجل أمة وجعل فولدت له ثم اشتراها أو ملكها بسبب آخر صارت أم ولد له لأنه ملك جارية ولدها أم ولد ثابت النسب قصير أم ولد له قياسا على ما إذا استولدها في ملكه في المباد من دعوى الولو الجنية • ولو زنى بجارية فجاءت بولد ثم اشتراها لا تصير أم ولد له (١) لأن أمة الولد باعتبار النسب والنسب لم يثبت منه بخلاف ما إذا وطئ أم ثم ملكها ثم جاءت بولد في الاستيلاء من مختارات النوازل • من ملك ولده من الزنى فإنه يعتق عليه ومن ملك أخته لايه من الزنى لم يعتق ولو كانت أخته لاقمه من الزنى عتقت والفرق في غاية البيان في باب الاستيلاء أشباه في كتاب العتاق • ولو اشتري جارية قد ولدت منه مع بنت لها من غيره تصير الجارية أم ولد له ليس له أن يبعها وله أن يبيع البنت وإن تزوج الجارية رجلا فولدت بنتا من الزوج ليس له أن يبيع هذه البنت لأنها ولدت البنت بعد ما صارت أم ولد له بعد النكاح من استيلاء الخانية • وفي القنية في منقرقات العشاق رجل وطئ جارية أمة فولدت منه لا يجوز له بيع هذا الولد ادعى الوأخي الشبهة أولا لأنه ولد ولده فيه عتق عليه حين دخل في ملكه وإن لم يثبت النسب كمن زنى بجارية غيره فولدت منه ثم ملك الولد يعتق عليه وإن لم يثبت نسبه منه في نكاح الرقيق من البصر • ولو وطئ جارية أمرا أنه أو جارية والده أو جدته ثم ولدت وأدعاه لا يثبت النسب ويدبر عنها الحد للشبهة (٢) فإن قال أحدهما المولى لا يثبت النسب إلا أن يصدق المولى في الاحلال (٣) وفي أن الولد منه فإن صدقه في الأمرين جميعا يثبت النسب والأفلاوان كذب المولى ثم ملك الجارية يوم ما من الدهر يثبت النسب من استيلاء الخانية • وفي التبيين ولو ولدت منه جارية غيره وقال أسلمها إلى مولاها والولد ولدي فصدق المولى في الاحلال وكذبه في الولد لم يثبت نسبه فإن ملكها ولو طأ يثبت نسبه وصارت أم ولد له ولو صدقه في الولد يثبت نسبه ولو استولده جارية أحد أبويه أو أمرا أنه وقال فثبت أنه انحلت لم يثبت نسبه منه ولا حد عليه وإن ملكه يوم اعتق عليه وإن ملك أمة لا تصير أم ولد له لعدم ثبوت نسبه انتهى في باب الاستيلاء دقيق كتاب الايمان من البحر الرائق • ولو ادعى عبد أصيبا أنه ابنه من الزنى لم يثبت النسب صدقه المولى أو كذبه لما يثبت ولو ملكه عتق عليه لأن العتق باعتبار البتة أو الجزئية والعضية وانما ثابتة وإن ملك أمة لم تصير أم ولد له لأن الاستيلاء يثبت على ثبوت النسب فلا يثبت دونه فإذا تصادق الزوجان على أن الولد من الزنى من فلان يثبت النسب من الزوج لأن سبب ثبوت النسب قائم وهو القسار والنسب يثبت حقا للصبي صيانة له عن الضياع فلا يصدق أن على إبطال حقه في الرابع عشر من دعوى نفقة الفتاوى • (ظلم) استولده وطوءة الأب بعد موته يثبت نسبه وإن كانت مشتركة بملك المستولد نصيب صاحبه في باب الاستيلاء من القنية • الأب إذا وطئ جارية ابنه فجاءت بولد فأدعاه يثبت النسب منه لأن الأب يملك مال الابن عند الحاجة وعليه قيمة الجارية لأنه ليس لحاجة أصلية هذا إذا كان الأب حرا مسلما وإن كان الأب ميتا يثبت من الحد أيضا وكفر الأب ورقة بمنزلة موته في استيلاء مختارات النوازل • وإن وطئ أبو الأب مع جارية الأب لا يثبت النسب منه لأنه لا ولاية للجد حال قيام الأب ولو كان الأب ميتا

(١) وبه أفتى ابن شجبم وفي الظهيرية لا تصير أم ولد له استحسانا وإن اشترى الولد عتق الولد لكان الجزئية والعضية سدا

(٢) وأفتى أبو السعود فيمن وطئ جارية أمر أنه بالرجم ويمكن التوفيق بأن يحمل ما في الخانية في صورة ظن حمل وطئها ويدل عليه ما في الخانية في فصل تكرار المهر وسيجي في حدود هذه المجموعة ويحيى أيضا في البحر أنه لا حد في هذه الصورة سدا

(٣) الاحلال انما يكون بالنكاح أو بملك المين سدا

ثبت النسب من الجسد لظهور ولادته عند فقد الأب في الخامس عشر من عشاق لسان  
الحكام \* وان مات الرجل وترك أمة حاملاً وترك ابنتين فأدعى أحدهما أن الحبل منه  
وأدعى الآخر أن الحبل من أبيه وخرج الكلامان معا صحت دعوة الذي ادعى أن الحبل  
منه ولا تصح الدعوى من الذي ادعى أن الحبل من أبيه وضمن نصف قيمة والعقر اشريكه  
وقال شيخ الاسلام هذه المسئلة تنصيص بأن دعوته تنقسم الاقرار بالوطء كدعوة  
الاستيلاء وفي هذا الفصل اختلاف المشايخ على ما يأتي بيانه هذا الذي ذكرنا اذا خرج  
الكلامان معا وكذا الجواب فيما بدأ مدعى الحبل من أبيه بالدعوة لا تصح دعوته في حق  
النسب ولصكن يعتق نصف الجارية ونصف الولد باقراره ويبقى نصف الجارية ونصف الولد  
رقيقاً لا تخرج عند أبي حنيفة ولا يضمن المدعى لاختيه شيئاً من الأم ولا من الولد وأما على قول  
أبي يوسف ومحمد إذا ادعى أن الحبل لأبيه عتق الولد والجارية كلها فان ادعى الآخر الولد  
بعد ذلك أنه أبيه فعند أبي حنيفة صحت دعوته وصار نسيبه من الجارية أم ولد ولا يضمن  
لصاحبه شيئاً من الأم ولا من الجارية وعلى قول أبي يوسف ومحمد ثبت نسب الولد  
منه استخساناً وان لم يكن ملك وضمن نصف العقر لصاحبه في الثامن والعشرين من  
دعوى التاتارية \* ولا يضمن أم الولد بالغصب والبيع الفاسد والاعتاق في قول أبي  
حنيفة قاضيان في الاستيلاء (١)

### ﴿كتاب المكاتب﴾

المكاتب ثلاث خمس خصال يسافر ويبيع ويشترى بالنقد والتسبئة ويدفع المال مضاربة  
ويشارك ويكاتب عبده ولا يملك خمس خصال لا يعتق ويجعل وغير جعل ولا يتزوج الا باذن  
المولى ولا يهب ولا يمتدق ولا يجابي بحبابة فاحشة كالعبد المأذون (٢) في فصل المكاتب  
من الثانية \* للمكاتب أن يبيع ويشترى لانه صار مأذوناً في التجارة والبيع والشراء  
من باب التجارة وله أن يبيع بقليل الثمن وكثيره وبأى جنس كان بالنقد والتسبئة في قول  
أبي حنيفة وعندهما لا يملك البيع الا بما يتقارب التماس في مثله بالدرهم والدنانير والنقد  
لا بالتسبئة كالوكيل بالبيع المطلق وهي من مسائل كتاب الوكالة وله أن يبيع ويشترى  
من مولا لانه المكاتب فيما يرجع الى مكاسبه ومنافعه كالخزف فكان فيها بمنزلة الاجنبي  
فيجوز بيعه من مولا وشراؤه منه كما يجوز ذلك من الاجنبي الا أنه لا يجوز له أن يبيع  
ما اشتراه من مولا من اجبة الا أن يبين وكذلك المولى فيما اشترى منه لانه يبيع  
المرابحة يبيع أمانة فيجب صيغته عن الخيانة وشبه الخيانة ما أمكن وكسب المكاتب  
مال المولى من وجه فيجب أن يبين حتى ترتفع الشبهة ولا يجوز له أن يبيع من مولا درهما  
بدرهم لانه بعقد الكتابة صار أحق بمكاسبه فصار كاجنبي في المعاوضة المطلقة  
وكذا لا يجوز للمولى ذلك لما ينه في فصل ما يملك المكاتب من البدائع \* وذكر في فتح القدير  
أنه يخالف المكاتب في إحدى عشرة مسألة الاولى اذا مات العبد قبل الاداء وترك مالا فهو  
لامولى ولا يؤذى منه عنه ويعتق بخلاف الكتابة الثانية لو مات المولى وفي يد العبد كسب

(١) أم ولد بين اثنين مات أحدهما عتقت  
ولم تسع الا تخرج عند أبي حنيفة لانه مالبة  
أم الولد لا قيمة لها عنده من القبيض  
الكركي منه

(٢) المكاتب كالمأذون في جميع  
التصرفات ويمنع من التبرعات الا  
ما جرت به العادة وله أن يسافر وان شرط  
المولى أن لا يخرج من البلد ويتزوج  
الامة بخلاف العبد فانه لا يزوجه  
ويكاتب عبده كذا في خزانة المفتين  
في المكاتب

قوله انه أى المعتق على جعل يضاف  
المكاتب الخ اه

كان لورثة المولى ويبيع العبد بخلاف الكتابة الثالثة لو كانت أمة فولدت ثم أدت فتمت  
لم يعتق ولدها لانه ليس لها حكم الكتابة وقت الولادة بخلاف الكتابة الرابعة لو قال  
العبد للمولى حط عني مائة فخط المولى وأدى تسعمائة لا يعتق بخلاف الكتابة زادت البدائع  
أنه لو أدى مكان الدراهم دنانير لا يعتق وإن قبل لعدم الشرط الخامسة لو أبر المولى العبد  
عن الالف لم يعتق ولو أبر المكتاتب يعتق كذا ذكروها والظاهر أنه لا موقع لها إذا الفرق  
بعد تحقق الإبراء في الموضعين يكون والإبراء لا يتصور في هذه المسئلة لانه لا دين على  
العبد بخلاف الكتابة السادسة لو باع المولى العبد ثم اشتراه وأورد عليه بخيار العيب ففي  
وجوب قبول ما يأتي به خلاف عن أبي يوسف ثم وعند محمد لا ولكن لو قبضه عتق بخلاف  
الكتابة في أنه لا خلاف في أنه يجب أن يقبله ويعتقها أيضا السابعة أنه يقتصر على  
الجلس فلا يعتق ما لم يؤد في ذلك المجلس فلو اختلف بأن أعرض أو أخذ في عمل آخر فأدى  
لا يعتق بخلاف الكتابة هذا إذا كان المذكور من أدوات الشرط لفظه أن كان كان لفظه  
إذا ومضى فلا يقتصر على المجلس الشامنة أنه يجوز للمولى بيع العبد بعد قوله له ذلك قبل  
أن يؤدى بخلاف الكتابة التاسعة أن السيد أن يأخذ ما نظره به مما اكتسبه قبل أن  
يأتيه بما يؤد به بخلاف الكتابة العاشرة أنه إذا أدى وعتق وفضل عنده مال مما اكتسبه  
كان للسيد بخلاف الكتابة الحادية عشرة لو اكتسب العبد ما لا قبل له لم يبق السيد فأداء  
اليه بعده عتق وإن كان السيد يرجع بماله بخلاف الكتابة لانه لا يعتق بأدائه لانه ملاك للمولى  
الآن أن يكون كاتبه على نفسه وماله فانه يصير حينئذ أحق به من سيده فإذا أدى منه عتق  
اتمى في العتق على جعل من البحر الرائق (في شرح قوله ولو عاق عنقه بادائه) \* انما  
لا تقصد بالشرط الفاسدة إذا كانت الشرط غير داخله في صلب العقد بأن كاتبه على أن  
لا يخرج من البلد فان الكتابة على هذا الشرط تصح ويبطل الشرط وإنما إذا كان الشرط  
داخله بأن كاتبه على خيرا وخيرا فأنه يفسد به زيلعي ملخصا في باب المتفرقات من  
اليروع \* ثم الجهالة اليسيرة لا تمنع صحة الكتابة كما إذا كاتبه على عبد مطلق أو على كثر حنطة  
مطلقة جاز ويصرف الى الوسط في الفصل الثالث من عتاق الهتامية \* واعلم أن حكم  
الكتابة الفاسدة أن يكون للمولى حق الفسخ وإعادة له الى الرق من غير رضا العبد وللعبد  
أن يفسخ الجائزة والفاسدة بغير رضا المولى عمادية \* ويجوز الاعتراض عن الاجل بين  
المكاتب والمولى حتى لو قال مولاه زدني في الاجل حتى أزيد لك في البدل أو قال حط عني من  
بدل الكتابة كذا حتى أترك حتى في الاجل وأجعل لك البدل صح في الثاني من صلح البرازية \*  
وإذا كاتب مدبرته جاز لانها باقية على ملكه كأم الولد فان مات المولى ولا مال له غيرها (١)  
كانت بالخيار بين أن تسمى في ثلثي قيمتها أو بجميع مال الكتابة وهذا قول أبي حنيفة وقال  
أبو يوسف تسمى في الأقل بلا خيار وقال محمد تسمى في الأقل من ثلثي قيمتها وثلثي الكتابة  
والصحيح قول أبي حنيفة لانه بالتدبير عتق الثلث منها من غير سعاية والكتابة وقعت بعد  
التدبير فتناول ما لم يتناول التدبير وإذا مات المولى وهي تخرج من الثلث عتقت وسقطت  
عنها السعاية بالاجماع لاستحقاقها الحرة بالتدبير والمستسى إذا استحق الحرة من جهة

(١) وانما قيد به لانه لو كان له مال غيرها  
وهي تخرج من ثلثه عتقت بالتدبير  
وسقطت عنها الكتابة لوقوع الاستغناء  
بها عن أداء المال فكان هذا بمنزلة  
مالوا عتق المولى مكاتبه كذا في المبسوط  
نهاية شرح الهداية سجد



أخرى بطلت عنه السعاية في آخر المكاتب من المظهرات شرح القدوري \* رجل قال  
 لمكاتبه وهبت مالي عليك لك فقال المكاتب لا أقبل عتق والمال عليه لأنه هبة الدين عن  
 عليه الدين تصح من غير قبول فترتد بالرد ولا يمكن لم يظهر الردي في حق العتق لأنه لا يقبله  
 ويظهر في حق بدل الكتابة من هبة المتقطات \* مكاتب عليه دين لمولاه ولغيره ثم يحجز بطل  
 دين المولى عليه ويبيع العبد في دين الاجنبي من عتاق خزانة الاكمل \* واذا استحق  
 بدل الكتابة أو كان زبوا فافتردها لم يبطل العتق في المكاتب من خزانة المفتين \* ولو وجد  
 المولى البذل ستوة أو وصا صالم يعتق بخلاف الزيوف والمستحق فان كان القاضي قضى  
 بعتقه في الستوة عتق ويرجع المولى عليه بالدرهم من المحل المزبور \* فان خدم  
 المكاتب المولى شهران ثم مات المولى انتقضت الاجارة وبرئ المكاتب من حصة ما خدم  
 والباقي دين عليه محبط روى \* واذا مات المكاتب وترك ولدا ولدا في الكتابة سعى في  
 تجويعه فان كان الولد مستترى يقال له لما أنت تردى الكتابة حالا والارتد في الرق من مكاتب  
 الخالية \* وفي الاصل اذا مات المكاتب عن ولاء وعليه ديون لاجنبي واولاده سوى بدل  
 الكتابة وله وصايا من تدبير وغير ذلك يبدأ من تركته بدين الاجنبي لأن دين الاجنبي أقوى  
 حتى يبقى عليه بعد العجز ثم بدين المولى ثم يبدل الكتابة فان بقي بعد ذلك شيء يقسم بين  
 ورثته فان لم يقم الباقي بعد قضاء دين الاجنبي بدين المولى وبديل الكتابة يبدأ بديل  
 الكتابة ولا يبدأ بالدين لوجهين أحدهما في البداء بالدين ابطاله انتهى لانه اذا بدأ  
 بالدين والباقي لا يبقى يبدل الكتابة يموت عبدا ويبطل دين المولى والمولى لا يستوجب على  
 عبده ديننا وليس في البداء تبديل الكتابة ابتداء ابطال لها انتهى فكانت البداء تبديل  
 الكتابة أولى والثاني انه اذا قبض بجهة الدين لا يصل العبد الى شرف الحرية واذا قبض  
 بجهة الكتابة يصل الى شرف الحرية فكان هذا الوجه أولى في كتاب المكاتب قبل الباب  
 الثاني من المحيط البرهاني \* رجل قال لعبده اذا أدت الى ألفا أو متى ما أدت الى  
 ألفا فأنت حر لا يعتق قبل الاداء ولا يكون مقتصر على المجلس ولو قال ان أدت  
 الى لا يعتق قبل الاداء ويقتصر على المجلس وله أن يبيعه قبل الاداء وان جاء العبد  
 بألف أو بعض الألف يجب برئ القبول فان وضعه في موضع يقدر المولى على قبضها  
 مكان ذلك قبضا ويعتق العبد في التعليق والاضافة من عتاق الخالية \* ولو قال لعبده  
 أنت حر على ألف أو باع نفسك العبد منه فقبل العبد عتق يقبوله كما في البيع والمال دين  
 في ذمته حتى تصح الكفالة به بخلاف بدل الكتابة لانه ثبت مع المتأق وهو بقاء الرق على  
 ما عرف مختارات التوازل في الكتابة من العتاق \* ومن قال لعبده أنت حر على أن  
 تخدمني أربع سنين فقبل عتق وعليه أن يخدمه أربع سنين فان مات المولى قبل أن  
 يخدمه بطلت الخدمة لأن شرط الخدمة للمولى وقد مات المولى فعلى قول أبي حنيفة وأبي  
 يوسف على العبد قيمة نفسه وعلى قول محمد عليه قيمة خدمته أربع سنين ولو كان خدم سنة  
 ثم مات المولى فعلى قوله ما عليه ثلاثة أرباع قيمة نفسه وعلى قول محمد عليه قيمة خدمته  
 ثلاث سنين وكذلك لو مات العبد وترك مالا لا يقضى لمولاه في ماله بقيمة نفسه على قوله ما وعلى

يقول محمد بن قاضي بقيمة الخدمة (١) في أوائل عتاق شرح مختصر الطحاوي للإسحاق بن  
ولم أر حكما إذا مرض العبد مرضا لا يمكن معه الخدمة وينبغي أن يكون كالوف  
في العتق على جعل من الجرارائق \* إذا قال له اخدم أولادي سنة فأنت حر فانت  
بعضهم قبل تمام السنة لم يعتق في فصل شرائط الركن من عتاق البدائع (٢)

### ﴿كتاب الولاء﴾

قوله ومن تزوج من الجحيم بمعتقة العرب وولدت له أولاد أو لاء ولدها موالها عند أبي حنيفة  
ومحمد وقال أبو يوسف حكمه في هذا حكمكم أيه لأن النسب إلى الأب كما إذا كان الأب  
عربيا بخلاف ما إذا كان الأب عبدا فإن العبد إذا تزوج بمعتقة فولدت له أولاد أو لاء  
لموالى الأم ولهما أن الأب مجهول النسب لأنه ليس له نسب معروف ولا ولا عتاقة وليس له  
عاقلة فكان ولاه مولاه إلى أمه كالأول كان الأب عبدا والأم معتقة أقوم ولا يشبه هذا  
ما إذا كان الأب عربيا أو مولى عتاقة أن ولاه مولاه لقوم أبيه وصورة المسئلة  
رجل حر الأصل بمعنى من غير العرب ليس يعتق لاحد ولا مولى لاحد تزوج بمعتقة  
العرب فولدت أولاد أو لاء فلهما ولاه مولاه إلى الأم لأن غير العرب لا يتناصرون بالقبائل  
فصار كعتقة تزوجت عبدا وقال أبو يوسف ولاؤهم لموالى أبيهم قال في شاهان الوضع  
معتقة العرب وقع انصافا حتى لو كان التزويج بمعتقة غير العرب يكون الحكم فيه كذلك  
فإن كانت الأم حرة لا ولاه عليها الاحد والأب مولى فالولد - ولا ولاه عليه لأن الولد ينسب  
إلى أمه - كهم من ولاه الخدادى \* (الطهيرية) ولا العتاقة للمعتق أو لعصبته ولا يكون  
لعصبته عصبته ببيان امرأة أعتقت عبدا ولها ابن وزوج ثم ماتت المعتقة فولد العبد  
للأب لأنه عصبته فإن مات الابن لا يتحول ولا العبد إلى أبيه لأنه عصبته لعصبته في آخر  
الثالث من ولاه التنازعانية \* معلوله اثنان اشترا الأبا فعتق عليهما ثم أحدهما  
مع الأب اشتريا بالاب فعتق عليهما ثم مات الأب فأنما مات من ابن وابنتين فالمراث بينهم  
للكرم مثل - نظا لاثنين ولا نثى للولاء فإن مات الابن بعد ذلك فأنما مات عن أختين وعن  
ولاء نابت عليه لشخصين أحدهما مات وهو الأب والأخرى - فللاختين الثلثان والثلث  
الباقى بحكم الولاء يكون نصفين نصفه للمعتقة مع الأب ونصفه للأب بالولاء فيكون  
بين الاثنين نصفين للولاء الشابت لهما على الأب فإن المرأة تترث مع متعتق معتقة بالولاء  
كما تترث معتقة فيكون أصل القرصة من ثلاثة ثم انكسر بالانصاف - ترين فإذا  
نصفت ثلاثة - ترين يكون اثني عشر خسه تصح المسئلة لهما ثمانية بالاختية وللثانية  
المشترية سهمان بولاء نفسها وسهمان بولاء الأب بينهما نصفان مبسوط من كتاب الولاء  
في كتاب الفرائض \* المعتقة ان تزوجت نفسها من معتق قوم في هذا الوجه الولاء لموالى  
الأب لأنه استوى الجانبان في الولاء لأن في كل جانب ولا عتاقة والأب هو الأصل في الولاء  
فكان الاثبات من جانب الأب أولى شرح المنظومة لابن الشحنة \* لو أعتق مسلم ذميا  
أو ذميا مسلما فولد العتق منهما للمعتق لما قلنا إلا أنه لا يرث لانعدام شرط الارث وهو اتحاد

(١) وفي الطحاوي القديم ويقول محمد  
فأخذ كذا في الجرارائق في العتق على  
جعل وفي عتاق مختصر الطحاوي قال  
محمد عليه قيمة خدمته وهذا قول أبي  
حنيفة الأول وبه تأخذ كذا بخط  
جامع هذه المجموعة ورأيت في محيط  
السرشمسي ويحيى في وصايا هذه  
المجموعة  
(٢) وإن أخذ في نجم عند غير السلطان  
فجوز فرده مولاه برضاه فهو جائز لأن  
الكفاية تفصح بالسراضي من غير عذر  
وباليدز أولى هداية من باب موت  
المكاتب وعجزه



كوكبي \* والبراءة من الشفاعة لا تكون يمينا في الاصح برأية في النوع الثاني في البراءة  
 من الفصل الثاني (من الايمان) \* وكل ما كان تميزه كفر يكون تعليقه يمينا عندنا  
 مثل أن يقول ان فعلت كذا فأنا بريء من الله تعالى في الحال لان البراءة من الله تعالى  
 في الحال كفر والكفر واجب الامتناع فاذا علقه بشرط فقد كذا الامتناع فيكون يمينا  
 مختارات النوازل في الايمان \* لو قال صلاتي وصياحي لهذا الكافر لا يكون يمينا وعليه  
 الاستغفار جامع الفتاوى وكذا في الزبد \* ولو قال ان كنت فلانا فهو مجوسي فكلمه  
 لا يكفر لان هذا عين \* ولو قال أنا مجوسي يكفر لان الاول تعليق وتعليق الكفر بالشرط عين  
 والثاني تميز من ايمان الولوولية وكذا في التجنيس في باب ما يكون يمينا وما لا يكون يمينا  
 \* أما اليمين بغبر الله ذكر شرط صالح وجزاء صالح يختلف به عادة فهو مشروع أيضا لان  
 الجزاء يحمله على وجود الشرط أو يمتنع ومبني الايمان على العرف عادة والعادة فيها تعارف  
 الناس الخلف به يكون يمينا والافلا ويحرم الحلال عين عندنا (١) خلافا للشافعي  
 ولو قال الخمر على حرام فالصحيح والمختار أنه يكون يمينا مختارات النوازل في أول الايمان  
 \* قال هذه الدراهم على حرام (٢) ان اشترى بها شيئا يحنث وان تصدق بها أو وهبها لا يحنث  
 في باب ما يكون يمينا من التجنيس والمزيد \* ولو قال هو جودي أو نصراني ان فعل  
 كذا وحنث لزمته الكفارة وفي كفره اختلاف المشايخ وقال شمس الأئمة السرخسي  
 (٣) ان اعتقده يمينا يكون يمينا وان اعتقده كفر يكون كفر ولو قال أنا شر من  
 المجوسي ان فعلت كذا فهو عيني وكذا لو قال أنا شريك اليهود أو شريك الكفار ان  
 فعلت كذا في نوع الفاظ اليمين من ايمان فبض كوكبي \* ولو قال لا آخو حرامست  
 مرايا توضن كفتن (أي حرام على أن أكلن) يكون يمينا ولو قال هذه الدراهم على  
 حرام يكون يمينا على الانصاف وفي الطعام على الأكل وفي الثوب على اللبس مختارات  
 النوازل (في كتاب الايمان) \* رجل قال والله والرحمن والرحيم لا أفعل كذا ففعل  
 في الروايات الظاهرة يلزمه ثلاث كفارات ويتعدد اليمين بتعدد الاسم اذ لم يجعل الاسم  
 الثاني نعتا للاول وروى الحسن عن أبي حنيفة أن عليه كفارة واحدة وبه أخذ مشايخ  
 مرقند لان الواو بين الاسم الاول والثاني وبين الثاني والثالث والواو القسم لا والواو العطف  
 فلم يصل الثاني بالاول ولا الثالث بالثاني فاذا ذكر الخبر عقب الثالث اقتصر الخبر على  
 الثالث فيكون يمينا واحدا أو أكثر المشايخ على ظاهر الرواية ولو قال والله والرحمن  
 لا أفعل كذا ففعله يلزمه كفارتان في قولهم ولو قال والله لا أفعل كذا يتعدد اليمين  
 في ظاهر الرواية وروى ابن سماعة عن محمد أن في الاسم الواحد لا يتعدد اليمين ويجعل الثاني  
 على التوكيد والتكرار ولو قال والله لا أدخل هذه الدار ثم قال والله لا أدخل هذه الدار  
 فدخلها مرة يلزمه كفارتان وكذا لو قال لامرأته والله لا أقربك ثم قال في مجلسه والله  
 لا أقربك ففعله مرة يلزمه كفارتان وسكنى عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن  
 الفضل قال اذا قال الرجل والله لا أكرم فلانا ثم قال مرة أخرى والله لا أكرم فلانا فكلمه  
 مرة فان قوى بالشأن التكرار والتأكييد يلزمه كفارة واحدة وان نوى به المبالغة

(١) تحريم الحلال عين حتى لو قال هذا  
 الثوب على حرام فلبسه حنث كذا  
 في خزانة الفتاوى في فصل ما يكون  
 يمينا وما لا من الايمان

(٢) والمختار لا فتوى ان أراد به التحريم  
 تحب الكفارة وان أراد به الاخبار  
 لا تحب وان لم ينو شيئا فكذلك لانه أمكن  
 تعميمه اخبارا كذا في باب ما يكون يمينا  
 من التجنيس والمزيد

(٣) والمختار لا فتوى في جنس هذه المسئلة  
 ما اختاره شمس الأئمة السرخسي أن ينظر  
 ان كان الحالف يعتقد أن مثل هذا اليمين  
 كاذبا كفر يكفر والافلا لان الاقدام  
 عليها يكون رضا بالكفر كذا في باب  
 ما يكون يمينا من التجنيس

أول منوشياً يلزمه كفارتان رجل قال والله لا أفعل كذا فحسب بين واحد لأنه جعل  
 الاسم الثاني نعتاً للأول فكانت بينا واحدة كما لو قال والله العزير لا أفعل كذا ولو قال  
 بالله لا أفعل كذا وسكن الهاء أو نصبها أو رفعها يكون بينا لأنه ذكر اسم الله بحرف القسم  
 والخطأ في الأعراب لا يمنع صحة اليمين ولو قال الله لا أفعل كذا وسكن الهاء أو نصبها  
 لا يكون بينا لأن عدم حرف القسم إلا أن يعربها بالكسر فيكون بينا لأن الكسر  
 يقتضي سبق الحرف المنخفض وهو حرف القسم وقبل يكون بينا بدون الكسر ولو قال  
 الله لا أفعل كذا قالوا لا يكون بينا لأنه لم يذكر اسم الله إلا إذا أعربها بالكسر وقصد اليمين  
 ولو قال والرحمن لا أفعل كذا أو أراد به سورة الرحمن روى بشر أنه لا يكون بينا ولو قال  
 والحق لا أفعل كذا أو قال بالحق لا أفعل كذا يكون بينا لأن الحق من أسماء الله تعالى  
 ولو قال حقاً لا أفعل كذا استلزم واقفه قال بعضهم لا يكون بينا والصحيح أنه إن أراد به  
 اسم الله يكون بينا ولو قال باسم الله لا أفعل كذا يكون بينا من أوائل أيمان الخانية \*  
 ولو قال أشهدك اللهم أو أشهد ملائكتك أن لا أفعل كذا فعمل يستغفر الله ولا تلزمه  
 الكفارة بخلاف أشهد بالله أو أشهد مسلماني نكروم (أي لم أفعل من الإسلام شيئاً)  
 أن أفعل كذا فعمل لا يجب عليه شيء إلا إذا نوى أن ما إذا من المقر وضاع لم يكن حقاً  
 كأنه قال إن فعل كذا فهو كافر في باب فيما لا يكون بينا من أيمان البرازية \* ولو قال  
 مرأسوكند بطلاقت كشراب فخورم (أي على عيني بطلاق لا أشرب خجراً) فشراب طلقت  
 امرأته وإذا لم يكن حلف ولكن قال قلت لدفع تعزيرهم لا يصدق قضاء ولو قال  
 مرأسوكند خانه است كشراب فخورم (أي على عيني بطلاق أهل المنزل لا أشرب خجراً)  
 وشراب طلقت امرأته لأن الأوهام تنصرف إليه ولو قال لا تخبرني من الدار بغير إذني  
 فاني قد حلفت بالطلاق فخرجت بغير إذنه لا تطلق لأنه ما أضاف الطلاق إليها من  
 أيمان معراج الدراية في باب ما يكون بينا وما لا (١) \* وفي الخلاصة والخانية اللغو  
 لا يؤاخذ به صاحبه إلا في الطلاق والعناق والتذر وفي فتاوى محمد بن الوليد ولو قال  
 إن لم يكن هذا فلا تاعلى حجة ولم يكن فلا تا وكان لا يشك في أنه فلا لزومه ذلك انتهى  
 فقد علمت أن اليمين بالطلاق على وقوع الظن إذا تبين خلافه موجب لوقوع الطلاق من  
 أيمان البصر الرافق (في شرح قوله وظناً لغو) \* رجل أخذ السلطان خلفه بإزد (أي بأقته)  
 فقال الرجل يا زنديل ذلك ثم قال له كه روز آزينه يياني (أي تحضر يوم الجمعة) فقال  
 الرجل مثل ذلك فلم يأت هذا الرجل يوم الجمعة لا يبحث لأنه لما قال يا زنديل وسكت  
 ولم يقل له قل يا زنديل لم أفعل كذا لم يكن بينا ويثبت من هذه المسئلة كثير من المسائل  
 في باب ما يكون بينا من التجنيس والمزيد \* الحالف على عقد لا يبحث إلا باليجاب  
 والقبول إلا في نزع فاته يبحث باليجاب وحده الهبة والوصية والاقرار والإبراء والإباحة  
 والصدقة والإعارة والقروض والكفالة قبيل كتاب الحدود من الأشباه  
 \* (الثاني في بيان نية الحالف والمستحلف) وإذا حلف الرجل على شيء ثم بدى فيه نية فأن  
 دلل على ثلاثة أوجه أحدها أن بدى فيه نية مما يجوز في العرف ويجعله الكلام فيه فانه

(١) قال في حلف أو قال في حلف  
 بالطلاق أن لا أفعل كذا ثم فعل طلقت  
 وحنت (حج) لا تطلق ديانة قنينة  
 وإن كان كاذباً وأدب المفسر أن لا يقول  
 يصدق ديانة لأنه تعليم بل أدبه أن يقول  
 لا يصدق كذا في البرازية فيما يكون  
 بينا \* ولو قال مرأسوكند خانه است  
 (أي على عيني بطلاق أهل المنزل)  
 يكون اقراً راجعاً الطلاق كذا  
 في مختارات التوازل في الأيمان

يصدق في ذلك في قول الفقهاء فيما بينه وبين الله تعالى والثاني أن يدعى فيه نية مما يجوز  
 في العرف ولا يحمله الكلام بوجه فانه لا يصدق في تلك النية والثالث أن يدعى فيه نية مما لا  
 يجوز في العرف ويحمله الكلام في وجه فانه لا يدين في القضاء ودين فيما بينه وبين الله تعالى  
 الا أن يكون ذلك مما يلزم به طلاق أو عتاق فأعرف ذلك من أيمان التتف \* (ق)  
 ولو قال المستخلف وهو غير مملوم أي يكون ما قلت أو هل يكون ما قلت فقال المستخلف  
 عليه نعم ثم قال المستخلف أردت به تطبيق امرأتك ثلاثاً يقع سواء سكنت الخائف أو قال أردت  
 به طلاقك فقط لأن المعبرية المستخلف لا نية الخائف هذا إذا كان البيان منه ما في مجلس  
 الخلف وأما إذا كان بعده فنية الخائف معتبرة لانيته لأن الخلف على الطلاق غير مشروع  
 لانه منهي عنه فنية الخائف امتناع عنه ونية المستخلف ارتكاب له فتعتبر نية الخائف لانية  
 المستخلف فلا يقع وكذا لا يقع لو قال الخائف عند ذلك لا أقبل سواء كان البيان منه  
 في المجلس أو بعده وكذا لا يقع لو قال المستخلف أردت به غير الطلاق أو ما أردت به شيئاً  
 ولو نوى المستخلف عليه الطلاق يجوابه يقع لأن قوله هذا كناية فتعتبر نية الخائف اذ لم ينو  
 المستخلف شيئاً ولو قال المستخلف هل يكون طلاقاً ثلاثاً أو بآثماً فقال المستخلف عليه أكن  
 أو نعم يقع لأن الجواب يتضمن ما في السؤال وإن لم يكن صريحاً وعند نصريحه في الطريق  
 الأولى حاوي الزايدة في طلاق السكران \* ذكروا أن المظالم إذا أشهد عند استخلاف  
 الطام بالطلاق الثلاث أنه يحلف كاذباً يصدق في الحزبية والطلاق جميعاً وهذا صحيح في نوع  
 التوكيل به وكما به من طلاق البرازية \* قال من حلف رجلاً بالطلاق والعناق فالنية نية  
 الخائف سواء كان ظالمًا أو مظلوماً وإن حلفه بالله فالنية نية الخائف قال في الاصل روى  
 بشر عن أبي يوسف قال كل بين حلف به رجل رجلاً والخائف مظلوم فالنية نية الخائف  
 وإن كان ظالمًا فالنية نية الذي استخلفه إذا كانت اليمين بالله من أيمان القاعدية \* رجل  
 حلف رجلاً بخلف ونوى غير ما يريد المستخلف أن كانت اليمين بالطلاق والعناق ونحو ذلك  
 تعتبر نية الخائف اذ لم ينو الخائف خلاف الظاهر ظالمًا كان الخائف أو مظلوماً وإن كانت  
 اليمين بالله فإن كان الخائف مظلوماً كانت النية نية الخائف وإن كان الخائف ظالمًا لم يرد  
 به منه ابطال حق الغير فتعتبر نية المستخلف وهو قول أبي حنيفة ومحمد في أول فصل  
 في تحليف الظلمة وفيما ينوي الخائف غير ما ينوي المستخلف من الخانية \* رجل قال لامرأته  
 ان أعطيت من حنطتي أحداً فأت طالق وقال نويت بذلك أمتها صدق ديانة لا قعاً \* (١)  
 لانه نوى تخصيص العام وذلك جائز فيما بينه وبين الله وعلى قول الخصاص صحت نيته في هذا  
 مطلقاً \* (٢) قالوا إذا قال بالعربية فإن قال بالفارسية لا تصح نيته لأن تخصيص العام  
 من كلام العرب والصحيح أنه لا فرق بين الفارسية والعربية وتصح نيته فيما بينه وبين الله هذا  
 إذا لم يكن الخائف مظلوماً فإن حلفه ظالم كان له أن يأخذ بقول الخصاف وينوي  
 الخصوص في أواسط باب التعلق من طلاق الخانية \* وكذا في البرازية \* (الثالث في حث  
 الخائف بالمباشرة والتوكيل في اليمين الموقته) \* وبه المسائل التي يبحث فيها الخائف  
 بالمباشرة والتوكيل ستة عشر السكاح والطلاق والعناق بمال أو بغير مال

(١) قوله صدق ديانة أي لو استنفق المفق  
 يجيبه على وفق ما نوى لا قضاء أي لو رفع  
 الى القاضي يحكم عليه بموجب كلامه  
 ولا يلتفت الى ما نوى لمكان التهمة لالعدم  
 الجاز من أوائل التلويح  
 وفيه إشارة الى أن الجاهل لا يمكنه القضاء  
 بالتلويح ولا بد من كون القاضي الحاكم  
 في الدماء والفروج عالماً بما صرح به  
 في البرازية والعناق كالطلاق كما في التتف  
 وكتباؤه فعلى هذا لا ينبغي للمفتي في  
 أمثاله أن يفتي ويوجب على وفق ما نوى  
 لكثرة الجهالة في القضية فنية نقل من خط  
 جامع هذه المجموعة ومترت المسئلة في أول  
 الكتاب

(٢) قال في البرازية في الثاني والعشرين  
 من الايمان اذا أخذ بقول الخصاف فيما  
 اذا وقع في يد الظلمة لأبأس به وقد ذكروا  
 عن السلف أن اليمين على نية الخائف إن  
 كان مظلوماً وعلى نية المستخلف إن كان  
 الخائف ظالمًا وفي الديانة يصدق في  
 الاحوال كلها بالاختلاف ومعناه أن المفتي  
 يفتي أن غير حث في اليمين بهذه النية  
 لكن القاضي يحكم بالحنث ولا يصدق به  
 انتهى

والكتابة والايدياع والاستبداع والاعارة والاستعارة والهبة والصدقة والاقرض  
والاستقراض والضرب في العبد والخياطة والذبح والبناء والقضاء والاقتضاء  
في فصل الترويج من أيمان الخمانية \* وحاصل الحنف بالامر في ثلاث وعشرين النكاح  
والطلاق والتلغ والعقود والبيع والقبض والكتابة والهبة والصدقة وضرب العبد  
والحر وان كان ساطعاً أو قاضياً والكسوة في الحلف على أن لا يكسوه ولا يحميه على  
دائمه والخياطة وذبح الشاة وبناء الدار وقبض الدين وقضائه والصلح عن دم العمد  
والقرض والاستقراض ولا يدايع وقبوله والاعارة وقبورها وما لا يحنث بالامر ستة البيع  
والشراء والاجارة والاستئجار والقسمة والصلح على مال والفتوى على أن الخصومة  
ملحقة بهذه الستة في آخر النوع الثاني من رابع أيمان البرازية \* ومنها حلف لا يبيع  
(١) أو لا يشتري أو لا يواجر أو لا يتاجر أو لا يصلح عن المال أو لا يقاسم أو لا يتخاصم  
أو لا يضرب ولده لم يحنث الا بالباشرة ولا يحنث بالتوكيد لانها الحقيقة وهو يحيا لا  
أن يكون مثله لا يشار ذلك الفعل بنفسه كقاضي والامير فينشد يحنث بها (٢) وان كان  
ياشترط ويوكل أخرى فانه يعتبر الاغلب في القاعدة الثانية من الاشياء \* حلف أن  
لا يعمل مع فلان شيئاً فعمل مع شريكه يحنث كما لو عمل مع وكيله بخلاف ما اذا عمل مع عبده  
المأذون لم يحنث ولو حلف لا يشارك فلاناً فشارك مع شريكه لا يحنث وجبر للسرخسي  
في آخر باب الحلف على الشراء \* حلف لا يقبض ماله من المديون فقبض من وكيله حنث  
ومن كسبه لا منية المفتي في مسائل اليمين على العقود \* رجل حلف أن لا يأخذ ماله  
من غيره اليوم وقد كان وكل وكيله قبضه فقبض الوكيل بعبد اليمين ذكر في المتن أنه  
لا يحنث في عينه قال وينبغي أن يحنث في عينه كما لو وكل وكيله بالاسكاح ثم حلف أن  
لا يتزوج فزوجه الوكيل حنث الحالف في اليوم الموقته من الخمانية \* ولو حلف لا يتخاصم  
فلاناً فوكل بخصومته وكيله لا يحنث في فصل الترويج من أيمان الخمانية وكذا في المتن \*  
وفي الخمانية حلفه السلطان أن لا يتخاصمه في المال الذي أخذ منه قال ابن مقاتل خاصمه عنه  
غيره بغير أمره وبتقدمه هو مع انسان الى الحاكم فيقول انه قد حلفني بكذا وكذا حتى يعلم  
الحاكم أن غيره ما اذا خطبه وهو لا يتخاصم بنفسه بغير أمره برّد المال عليه في الفصل الثاني  
من أيمان التاتار خانية (٣) \* سئل عن شخص حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يشكو فلاناً  
للعام فهل اذا وكل وكيله في شكواه وشكاه الوكيل للعالم يقع عليه الطلاق أم لا أجاب  
نعم ان شكاه وكيله لا يقع عليه الطلاق من فتاوى ابن نجيم في الطلاق \* (نوع في اليمين  
الموقته) \* (الهيبة) يجب أن يعلم بأن اليمين بالله نوعان نوع في الاثبات ونوع في النفي وكل نوع  
من ذلك على وجهين اما أن يكون مطلقاً أو موقته فاما المطلق في الاثبات بان قال مثلاً والله  
لا كلن هذا الطعام والله لا شربن هذا الشراب ولم يقل اليوم وما أشبهه قال برزويه انما يكون  
بتحقيق الاكل والشرب في العمر وفوات البرزخ لانه الحالف أو الحالف عليه حتى ان في هذه  
المسئلة اذا هلكت الطعام بأن احترق أو أكله غيره وما أشبه ذلك أو مات الحالف يقع الحنث  
وتلزمه الكفارة فاما اذا وقت لذلك وقتاً بأن قال مثلاً والله لا كلن هذا الطعام اليوم والله

(١) سئل عن حلف لا يبيع فوكل من  
باع عنه هل يحنث أم لا أجاب ان كان من  
يتولى البيع بنفسه يحنث بالتوكيد وان  
كان من لا يتولى كالا مير وغيره لا يحنث  
من فتاوى ابن نجيم في الايمان عهد  
هكذا في الاصل وهو مختاف لما في الصلب  
المذكور عن الاشياء تأمل اه معصية  
(٢) كذا في الرابع من أيمان البرازية  
والثاني والعشرين منه وفي العشرين أيضاً  
وكذا في القنية عهد  
(٣) قالوا الخيلة في ذلك أن يتخاصم عنه  
غيره بغير أمره وصاحب المال يذهب  
معهما حتى يصل الى القاضي الخ كذا  
في تحليف الطلبة من الخمانية وبه أفق  
أبو السعود عليه راحة الود ودرجة  
واسعة عهد

\* قوله نعم ان شكاه الخ هكذا في الاصل  
ولعل الاولى حذف كلمة نعم اللهم الا  
أن تكون راجعة للشق الثاني في السؤال  
وهو قوله أم لا تأمل اه معصية



لا تمر بـ هذا الشراب اليوم قال فيه انما يكون بتحقيق الاكل والشرب في اليوم وفوات  
 البرضى اليوم مع بقاء الطعام والشراب وبقاء الحالف ولا يفوت البرى يموت الحالف  
 قبل مضي اليوم حتى لا يحنث في عينه بالاتفاق وهل يفوت البرى بهلاك الطعام أو الشراب  
 قبل مضي اليوم أي هو على أنه لا يفوت قبل مضي اليوم حتى لا تلزم الكفارة قبل مضي  
 اليوم واختلفوا فيما اذا مضى اليوم قال أبو يوسف يفوت البرى وتجيب الحالف وقار وقال  
 أبو حنيفة ومحمد لا يفوت البرى ولا تجيب الكفارة في الفصل الثاني من أيمان التاتارخانية \*  
 مديون قال رب الدين ان لم أدفع اليك حقتك يوم الجمعة فعبدى حرقفات الذي له الدين قبل  
 يوم الجمعة لا يحنث الحالف في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ان دفع الى وارثه أو وصيه بر  
 وان لم يدفع حتى مضى يوم الجمعة حنت في اليمين الموقته من أيمان الخاتبة (١) \* وب الدين  
 حلف فقال ان لم آخذ مالي عليك غدا فامر أنه طالق وحلف المديون أيضا أن لا يعطيه غدا  
 فأخذ منه جبرا لا يحنثان وان لم يمكنه بجزء الى باب القاضي فذا خصمه بر في عينه ولو قال  
 لا أدع مالي عليك اليوم وحلف عليه ففسده الى القاضي ففسده أو حلف بر في عينه وكذا  
 لو قدمه الى القاضي ولازمه الى الليل خزائن الفتاوى في فصل اليمين في القبض والقضاء  
 وكذا في الخلاصة في أوائل الفصل التاسع عشر من الأيمان \* رجل حلف أن لا يقبض  
 دينه من غيره اليوم فقبض من وكيله حنت وان قبض من مستبرع لا يحنث وان قبض  
 من كفيه حنت اذا كانت الكفالة بأمره وكذا لو أحاله الغريم على رجل فأخذ الطالب  
 من المحتال عليه حنت وكذا لو أحال الطالب بعد اليمين رجلا ليس له على المحتال دين فقبض  
 المحتال له حنت الحالف لان المحتال له وكيل ولو اشترى الطالب من الغريم شيئا في يومه  
 وقبض المبيع اليوم حنت وان قبض المبيع غدا لا يحنث ولو سخط الطالب بعض حقه  
 وقبض البعض اليوم لا يحنث لانه لم يقبض جميع ما عليه في اليوم في اليمين الموقته من  
 أيمان الخاتبة \* مديون قال لصاحب دينه والله لا قضين دينك الى يوم الجمعة فلم يقض  
 حتى طلع الفجر من يوم الجمعة حنت في عينه لانه جعل يوم الجمعة غاية والغاية لا تدخل تحت  
 المضروب له الغاية اذا لم يكن غاية لاخراج ولو قال لا قضين دينك الى خمسة أيام لا يحنث  
 ما لم تغرب الشمس من اليوم الخامس لانه وقت اليمين بخمسة أيام وبدون اليوم الخامس  
 لا تكون خمسة أيام فصار كانه قال لا قضين دينك قبل مضي خمسة أيام من المحل المزبور \*  
 ولو قال ان لم أدفع اليك الدين في وقت كذا فامر أنه كذا فاقضاء قبل ذلك الوقت لا يحنث  
 في باب اليمين التي تجرى بين رب الدين وغيره من القنية \* سئل عن رجل عليه دين  
 لاخر حلف له بالطلاق الثلاث أنه يدفعه له في وقت معلوم ففات الوقت ولم يدفعه له  
 فادعى عليه عند الحاكم بوقوع الطلاق عليه بالماقتضى المذكور فادعى دفع الدين الى  
 ربه قبل دخول الوقت فهل يصدق في ذلك ويمتنع عليه الوقوع أم يقع عليه الطلاق ولا عبرة  
 بدعواه المدفع بلاينة أجاب نعم يصدق في الدفع بعينه بالنسبة الى عدم وقوع الطلاق ولا  
 يبرأ من الدين بذلك ويحلف المدائن على عدم القبض ويستحقه قلت وفي الفصول العمادية  
 قال الزوج بعثت الثقة اليها ووصلت اليها وأنها كرت هي ينبغي أن يكون القول قول

(١) سئل عن الدين على آخر خلفه أن  
 يدفع الدين له في يوم معين فأتى الدين  
 قبل الوقت المحلوف عليه هل يحنث  
 الحالف أم لا أجاب لا يحنث عند الامام  
 الاعظم من فتاوى ابن نجيم في كتاب  
 الأيمان \*

قوله اذا لم يكن غاية الاخراج في خمسة  
 اذا لم تكن الخ وفي أخرى اذا لم يكن الخ  
 عليه نظر  
 وفي هامش الاصل ومثله دخول الغاية  
 مذكورة في السادس والعشرين من  
 القبولين فلتراجع غنة \*

الزوج لانه متى الشرط ومنكر الحكم قال صاحب العمدة هكذا سمعت القاضي الامام  
الاستاذ ثم رجع بعد مدة وقال لا يكون القول قوله وكذا في كل موضع يدعى ايضاً حق  
ويكون القول قولها وهو الاصح انتهى ونحوه في الخلاصة لكنه لم يقل وهو الاصح لكن  
ما أفق به شيخنا هو الموافق لما تناطقت عليه المتون وعامة الشروح من أنه اذا اختلفا في  
وجود الشرط فالقول له الا فيما لا يعلم الا من جهة هما فان القول لها في حق نفسها فليكن  
المقول عليه لان المتون والشروح موضوعة لنقل المذهب من فتاوى ابن نجيم في الطلاق  
كذلك نفسه على أنه ان لم يوافق غدا فعليه الالف بخلافه فتواري المكفول له أو حلف بطلاق  
امر أنه ان لم يوفقه اليوم الالف بخلافه بالمال فتواري الدائن ان علم القاضي نعتيه وقصد  
الى الاضرار بنسب وكذا لا يسلم له المال ولا يكون كسباً بالمال ولا تطلق امر أنه فان لم يعلم  
قصد لا ينسب ولو نسب وكيلامع هذا وسله اليه ثبتت الاحكام المذكورة وثبتت القضاء  
لكونه مجتهد فيه قيل الفصل الثالث من اجارة البرازية وكذا في الكفالة (١) \* رجل  
عليه دين لرجل وطالبه صاحب الدين وقال المديون ان لم أقضه مالك اليوم فامر أنه طالق  
أو عبده حرّم تغيب عنه الطالب تخاف الخائف أن يحنث في عينه بخلاف المطلوب الى القاضي  
وقص قصته فذهب القاضي للغائب وكسب في بعض دينه فدفع اليه المال فحكم القاضي  
بذلك ثم رفع ذلك الى قاض آخر قال أبو يوسف قضاء الاول باطل لا يحنثه الثاني وذكر  
الساطفي في الوقعات عن حسن بن زياد أن القاضي ينسب وكسب لاعتقائه ويدفع  
اليه المال ولا يحنث الخائف وقال الساطفي وعليه الفتوى في فصل فيما يفتنى  
في المجتهدات من دعوى الخانية \* ليحيى فلان غدا فأتاه ولم يأذن له لا يحنث وان أتاه  
ولم يستأذن أو لم يجده في بيته حنث في آخر الفصل السابع عشر من أيمان البرازية \* قال  
مدعي عليه سوكند خورده كه فردا با خصم يمشي فاضي يسام فردا حلف آمد وخصم  
في روزه كذا لا يحنث من آخر أيمان القاعدة (شر) \* ان لم يخرب بيت فلان غدا  
هكذا افتقد ومنع ولم يخربه حتى مضى الغد اختلف فيه واختار للفتوى الحنث (٢) (٣)  
قال لها وهي في بيت أتهان لم أذهب بك الى داري فأنت طالق ثلاثاً أخرجها من دار  
أتهان فتر منه ولم يقدر على أخذها وقع الثلاث (٣) حاوي القضية للزاهد في أول  
باب اليمين على فعل فمنع عنه \* سلف الوالي رجلاً أن يجي اليه بامرأة أو بغيرها ممن يقدر  
عليه غدا فغابت المرأة ولم يجدها حتى مضى الغد قيل يحنث وقيل لا يحنث والقول الثاني  
أصح (٤) هذا اذا لم تكن غيبته باتفاق زوجها ولا يحنث اجماعاً من المحل المزبور \*  
سئل عن شخص له على آخر دين فخلف بالطلاق أن يدفعه له في الوقت المأني فدفعه له آخر  
بغير اذنه في غيبته هل يقع عليه الطلاق أم لا يقع ويبر في يمينه بالدفع المذكور أجاب نعم  
يقع الطلاق مع عدم الدفع منه في الوقت المحلوف عليه من فتاوى ابن نجيم (الرابع)  
في الحلف بالنكاح والطلاق والعناق والبيع والشراء وسائر عقود المعاملات والحقوق  
والطاعات والمعاصي \* وفي المتن اذا حلف لا يتزوج فلانة ولها زوج فهذا اعلى النكاح  
في الحادي عشر من أيمان التاتارخانية \* لا يتزوج فلانة ولها زوج فهذا اعلى النكاح

(١) ليوفى حقه اليوم فتعاب عنه الدائن  
يرفع الامر الى الحاكم ويعطيه وان  
لم يكن ثمة ما يحنث به يفتنى كذا في  
السابع من أيمان البرازية \*  
سئل عن له على آخر دين فحلف بالطلاق  
ليقضيه دينه في يوم عينه بخلافه فيه  
ولم يجده ما خلاصه في عدم الحنث  
أجاب يدفع الدين الى القاضي أو الى من  
ينسبه القاصي ولا يحنث عليه من  
فتاوى ابن نجيم في الطلاق \*  
لأنه غدا ويرثه وجهه فأتاه فلم  
يجده لا يحنث وبه أفق ابن نجيم برازية  
في ١٨ من الأيمان \*  
(ترجمة)

(حلف المدعي عليه انه يحضر مع الخصم  
فقد ادين بالقاضي فلما جاء الغد حضر  
الخائف ولم يحضر الخصم حتى انقضى  
النهار لا يحنث)

(٢) ولو قال ان لم أخرج الخنطة من الدار  
فامر أني طالق فأخرج البعض دون  
البعض فانه لا يحنث اذا لم يقدر على  
اخراج الكل كذا في أيمان جواهر  
الفتاوى \*

(٣) أقول ولعل الوقوع لعدم المجز من  
الذهب بها الى داره لو احتاط في أمرها  
لكونها امرأته ومحكومته جوى  
\* زاده \*

(٤) أقول من الحنث في مثله وعلل  
الخلاف من جهة تحقق المجز في صورة  
غيبة المأني الغفر بها بخلاف صورة  
فرارها جوى زاده \*

الصحيح ولو زاد اليوم فهذا على الفاسد ولو حلف على الماضي أنه لم يتزوج فهذا على الجائز  
والفاسد بخلاف المستقبل من أوائل الرابع من أيمان البرازية ملخصا • قال أجنبي  
راكفت (أي قال لأجنبية) أن تزوجت عليك امرأة فهي طالق أو قال فأن طالق  
فتزوجها ثم تزوج عليها امرأة لا تطلق لا هذه ولا تلك لأن التعليق لم يصح لأنه ليس تعليقا  
بالمالك ولا بسبب الملك قبل فلم لا يصح التعليق قلنا لأنه إنما لا يتعلق ما لا التعليق لتنجز لأن  
التعليق يمنع المنجز عن التخيير أصله تعليق القنديل بالحبل قبل الشرط ههنا التزوج عليها  
والتزوج عليها لا يكون إلا بعد تزوجها فكان تعليقها بتزوجها ضرورة قلنا ما ثبت بالضرورة  
لامدخل له في الشرط ألا ترى أنه لو قال لأجنبية أن تدخلت الدار فأن طالق لا يصح التعليق  
ولا يصبر بمعنى أن تزوجتك ودخلت الدار وإن كان الطلاق لا بد منه من سبق التكاح لما قلنا  
كذا ههنا من أيمان القاعدة وكذا في طلاقها • قال لأجنبية أن طلقك فعبدى حتى يصح  
ويصبر كأنه قال أن تزوجتك وطلقتك ولو قال لها أن طلقك فأن طالق ثلاثا لا يصح ولو  
قال أنك كونه نكاحا فاسدا أن طلقك فعبدى حتى فاليمين على الطلاق باللسان (١) في نوع  
في تعليقه بالمالك من الفصل الثالث من طلاق البرازية • قال لها أن تزوجت امرأة بغير إذنك  
فهي طالق ثم طلق الخامسة وتزوج بأخرى بغير إذنك تطلق بخلاف ما إذا قال أن خرجت  
من الدار إلا بدني فأنه يتقدم بحال قيام النكاح في باب اليمين على فعل يضاف إليه من أيمان  
القنية • رجل بعلم أنه كان حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها ولا يدري أنه كان بالفارق  
اليمين أو لم يكن فتزوج امرأة لم يحنث لأنه شك في صحة اليمين فلا يحنث بالشك في السابع  
عشر من طلاق التنازعانية (٢) • أن فعلت كذا فاحرامتي طالق وليس له امرأة فتزوج  
ثم فعل لا تطلق في المتفرقات من الثالث من أيمان البرازية • سئل عن رجل حلف أن  
يبيع عبده أو دابته ولم يوف وقتا فصرق منه قال لا يحنث ما لم ييقن بموته من الخيانة  
في مسائل الدائن والمدين من أيمان الزيدة • رجل له عبد حلف بالطلاق أن لا يبيعه  
ولا يأمر غيره أن يبيعه فباع نصفه بمن الكل ووجب منه النصف الباقي لا يحنث لأن شرط  
الحنث بيع الكل ولم يوجد واقعات حسامية في باب الأيمان بهلامة الذنوب • حلف  
لا يبيعه فباعه بخمرا أو بغيره أو بدرا أو بأم ولد أو بكتاب يحنث ولو باعه بمئة أو بدم أو بولاء  
أو غير ذلك لا يحنث في الحادي عشر من أيمان التنازعانية • حلف لا يبيع فبيعه فباع  
حالا ثم أجله لا يحنث في باب المخارج من أيمان القنية • ذكر في المحيط رجل ادعى على آخر  
ألف درهم فقال المدعى عليه امرأتى طالق أن كان لك على ألف درهم وقال المدعى امرأتى  
طالق أن لم يكن لك عليك ألف درهم فأقام المدعى يمينه على حقه لا يحنث المدعى عليه عند  
محمد لأنه أنى الحق والشهادة تثبت الحق في الظاهر فإذا أصر على الإنكار فاعله صادق وانما  
اشتبه على الشهادة فلا يحنث بالشك في الشهادة من جامع الفتاوى • رجل ادعى على آخر  
ألف درهم فقال المدعى عليه امرأتى طالق أن كان لك على ألف درهم وقال المدعى امرأتى  
طالق أن لم يكن لك عليك ألف درهم فأقام المدعى على خصمه البينة فقضى القاضي له على  
خصمه فرق بين المدعى عليه وبين امرأته (٣) فلما أقام المدعى عليه البينة أنه أوفاه قبل

(١) يعني وقوع الحرية موقوف على قوله  
طلقك بعد النكاح الصحيح •

(٢) سئل محمد بن شعاع عن رجل يقول  
كنت حلفت بالطلاق ولا أدري أ كنت  
مدر كاحالة اليمين أو غير مدر لك قال لا حنث  
ما لم يعلم أنه مدر لك وفي فتاوى ما وراء النهر  
سئل أبو نصر الدوسي عن حلف ونسي  
أنه حلف بالله أو بالصام أو بالطلاق قال  
حلفه باطل إلا أن يذكره كذا في أو آخر  
أيمان المحيط البرهاني •

اشترى مناس من اللحم فقالت هذا أقل من  
المن وحلفت عليه فقال الزوج أن لم يكن  
مناسات طالق فأنه يطع قبل أن يوزن  
ولا يحنث الرجل والمرأة في فصل اليمين  
بالطلاق من أيمان خزانة الفتاوى وكذا  
في البحر في كتاب البيوع عند قوله وإن  
نقص كيل أخذ بحصته نقل منه •

(٣) كذا في الخلاصة وذكر فيه في التاسع  
عشر من الأيمان وفي العيون جعل هذا  
قول أبي يوسف وعن محمد روايتان فيفتي  
بالتفريق كذا في محيط جامع هذه  
الجموعة •

دعوا بطل التفريق وهذا قول أبي يوسف أما على قول محمد لا يفرق لاحتمال صدق الخالف  
من طلاق جمدة الفتاوى وكذا في الخالية في فصل التعليق \* (ق) دفع الى قصار يوثق به  
القصار فقال ان لم أكن دفعت ثوبى اليك فامرأتى طالق ثم ظهر انه دفعه الى ابن القصار  
أو وليه لا يبحث اذا كان في عيال القصار (١) الا اذا قوى نفس القصار في بحثه  
في الخامس من أيمان نقد الفتاوى وكذا في المحيط البرهاني \* ذكر في التوازل لو قال لانيه ان  
سرق من مالي شيئا فأمك طالق فسرق منه أجرة ان كان الخالف يخل عنه بهذا المقدار يبحث  
والافلا (٢) روى أن محمد استل عن هذه فلم يجب وسئل أبو يوسف فأجاب بهذا الجواب  
فأخبر محمد بذلك الجواب فقال ومن يحسن مثل هذا الجواب الا أبو يوسف من أيمان  
القاعدة \* حلف لا يجامع امرأته فيمادون الفرج فلا عيها ومن ذكره احدى فخذها  
أو أدخل ذكره باطن احدى ركبتيها أو نزل لا يبحث في عيئه وتكون عيئه على المباشرة في  
باب التعليق من طلاق الخالية \* قال لها اكرها كسى حرام كفى (اي اذا فعلت مع اجنبي  
حراما) فكذا فابانها ثم جامعها في العدة طلق عندهم الا انما يعتبران عموم اللفظ  
والامام الثاني يعتبر الفرض وعلى هذا لا تطلق عنده وعليه الفتوى في الثالث عشر من  
أيمان البرازية \* امرأته أتت زوجهما بعلام خلقة ان لا يأتي حراما فقبل غلامه أو مسه  
بشهوة لا يبحث وان جامع الغلام في الفرج أو في غير الفرج حنت وان لم ينزل المني لانه  
هو المراد عرفا وجعل قال ان أتت حراما فامرأته طالق فأتى بهيمة لا تطلق امرأته لانه لا يراد  
بالبيع الا اذا كان الخالف مستاقا من الجهال عيشي خالف الدواب في باب التعليق من  
طلاق الخالية \* (الخامس في اليمين بالسكنى والدخول والمزوج والذهب والاذن) \* وان  
حلف أن لا يسكن هذه الدار وهو خارج منها لم يبحث حتى يسكنها بنفسه وينقل أهلها اليها  
ان كان له أهل ومن منعه مقدارا ما يات به ويحتاج اليه في الاستعمال وان حلف أن  
لا يسكنها وهو في المير في عيئه حتى ينقل منها أهلها وولده ومساكنه ومن كان معه من الغلام  
وان بقي من منعه وتدا وأبرة حنت في عيئه في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف يعتبر أن  
ينقل أكثر منعه (٣) وقال محمد يعتبر نقل ما يقوم به كخدايته وهو حسن في الذخيرة  
والفتوى في هذه المسئلة على قول أبي يوسف من أيمان المضمرات \* وجعل حلف أن  
لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وتركة أهلها ومنعه فيها ان كان الخالف في عيال غيره  
كالا بن الكبير يسكن في دار الاب والمرأة تسكن في دار زوجها ونحوهما لا يبحث في عيئه  
وان لم يكن الخالف في عيال غيره لا يبر إلا أن يأخذ في النقلة من ساعته لان الدوام على  
السكنى سكنى ثم عند أبي حنيفة يشترط للبر نقل الاهل وكل المتاع حتى لو بقي فيها رند أو  
مكنسة كان حاشا وعلى قول أبي يوسف اذا نقل الاهل أو أكثر المتاع بر في عيئه والفتوى  
على قوله وعلى قول محمد اذا نقل الاهل وما يقوم به كخدايته صار بارا انة قواعلى  
أن نقل الاهل وانخدم شرط للبر فاذا نقل الكل الى السكة أو الى المسجد ولم يسلم الدار الى  
غيره اختلقوا فيه والصحيح انه يكون حاشا ما لم يتخذ مسكنا آخر وان سلم الدار الى غيره بأن  
أجر داره المملوكة أو كان ساكنا في الدار باجارة أو عارة فتردها على مالكها ولم يتخذ منزلا

(١) لان الدفع الى من هو في عيال الاستاذ  
بمستزلة الدفع اليه كذا في المحيط  
البرهاني ع  
(٢) والمسئلة مذكورة في قاضخان في  
أواسط باب التعليق من كتاب الطلاق ع

(٣) قال الفقيه أبو الليث بقول أبي يوسف  
ناخذ فهذا اذا كان الخالف كخدايمها  
أما اذا كان في عيال غيره أو كان ابنا  
كبيرا يسكن مع أبيه أو كانت امرأة خلف  
لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وتركة  
قاشاته فيها لا يبحث لان السكنى لا تنسب  
اليه وهذا كله اذا كانت اليمين بالعريضة  
فان كانت بالنكاح اذ اخرج على نية ان  
لا يعود لا يبحث في الاحوال كلها لانه  
في العجم لا يعدسا كتمان المحلل المزبور  
كذا في الوقعات الحسامية بسلامة

التون ع

(١) سئل عن رجل حلف بالطلاق أن لا يسكن في دار بعينها وكان الحلف بالليل تخشى الخروج خوفا من الوالى أو غيره فأتته في الغد هل يحنث أم لا أجاب لا يحنث من فتاوى ابن تيميم في الايمان **هـ** قوله وهو الصحيح كذا في المختارات **هـ**

(٢) حلف لا يسكن هذه الدار أو أليتها أو الحلة فخرج وبقي متاعه وأهله حنث بخلاف المصر والقرية تنوير الابصار **هـ**

(٣) رجل حلف لا يسكن فلانا فقل منزله فحنث فيه يوما أو يومين لا يحنث لانه لا يكون ساكنه حتى يقيم معه في منزله خمسة عشر يوما وهذا بمنزلة رجل حلف لا يسكن الكوفة فخرج سائرا فتوى **هـ** أربعة عشر يوما لا يحنث وان نوى خمسة عشر يوما حنث كذا في الوقعات الحسامية في الايمان بعلامه العين **هـ** قوله لا يحنث وبه أفق ابن تيميم **هـ** سئل عن رجل حلف بالطلاق أن لا يسكن مع فلان ما دام في هذه الدار فأتته فلان مدة وعاد الى الدار هل له أن يسكن معه ولا حنث عليه أجاب نعم له أن يسكن معه ولا حنث عليه من فتاوى ابن تيميم اى لا تقطع الديوم بالاتصال مدة وقد **ترج**

(٤) وكذا لو قدر على الخروج بطرح نفسه من الحائط أو بطرح بعض الحائط لا يحنث وليس عليه ذلك انما تعتبر القدرة على الخروج من المخرج المعهود وعند الناس كذا في شرح المنظومة لابن وهبان **هـ**

أخر لا يكون حاشا في أول فصل في المساكنة من أيمان الخائنة (١) \* حلف لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه واشتغل بطلب دار أخرى لينقل اليها الاهل والمال فلم يجد دارا أخرى أيا ما يريد فوضع المتاع خارج الدار لا يحنث وكذا لو خرج واشتغل بطلب الدابة لينقل عليها المتاع فلم يجد دابة ان كانت اليمين في جوف الليل ولم يكن له الخروج حتى أصبح أو كانت الائمة كثيرة فخرج وهو ينقل الامتعة بنفسه ويحمله استكرا. الدواب **هـ** يستكر لا يحنث في جميع ذلك منتخب بظهيرية العيني في الايمان \* رجل حلف أن لا يسكن في هذا المصر فخرج بنفسه وترك أهله ومتاعه فيه لا يحنث وان كانت اليمين على سكنى القرية اختلفوا فيه قال بعضهم القرية بمنزلة الدار وقال بعضهم القرية بمنزلة المصر وهو الصحيح ذكره الكرخي في مختصره والسكة والحلة بمنزلة الدار وقال بعضهم هي بمنزلة المصر (٢) رجل حلف أن لا يسكن فلانا في هذه القرية فهو على أن يسكنه في دار منها في المساكنة والسكنى من أيمان الخائنة \* وفي الفتاوى لو حلف أن لا يسكن فلانا فدخل فلان داره غصبا لم يأخذ هو في النقلة حنث وفي الاصل لو دخل عليه زائرا أو ضيفا فأقام فيه يوما أو يومين لا يحنث والمساكنة بالاستقرار والدوام وذلك بأهله ومتاعه (٣) ولو سافر الحالف وسكن المخوف عليه مع أهل الحالف يحنث عند أبي حنيفة بناء على أن السكنى تقوم بالاهل والمال وعند أبي يوسف لا يحنث وعليه الفتوى هذا في الفتاوى وفي المتن لو سافر الحالف أقل من مدة السفر يحنث عند أبي يوسف وفي مجموع النوازل رجل حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكن فيها مع زوجته فأبى أن يخرج فعليه أن يجتهد في إخراجها فإذا صارت غالبة لم يحنث خاصا الى السلطان أو لم يخصه وكذا لو منعوه وأؤذوه لانه مسكن وليس يساكن في آخر الفصل السادس عشر من أيمان الخلاصة \* لو قال ان لم أخرج من هذه الدار اليوم فأمرأته طالق فقد حلف ومنع عن الخروج حنث وكذا لو قال الرجل لامرأته وهي في منزل والده ان لم تحضري الليلة منزلي فأنت طالق فبقيها الوالد عن الحضور وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يحنث في عينه وقال الفقيه أبو الليث لا يحنث كالحلف أن لا يسكن هذه الدار فقام للخروج فاذا الباب مغلق فلم يقدر على الخروج أو قيد ولم يقدر على الخروج وثمة تكاه وانيه قال بعضهم يحنث في الباب المغلق ولا يحنث في القيد والصحيح انه لا يحنث فيهما (٤) فالفقيه أبو الليث سوى بين ما إذا حلف أن لا يسكن هذه الدار وبين ما إذا قال ان لم أخرج من هذه الدار وقال اذا منعه مانع لا يحنث في المستثنين والشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل فرق وقال في قوله ان لم أخرج اذا منعه مانع حنث وفي قوله لا أسكن اذا منعه مانع من الخروج لا يحنث والفتوى على قوله لان في قوله لا أسكن شرط الحنث السكنى والفعل لا يتحقق بدون الاختيار وفي قوله ان لم أخرج شرط الحنث عدم الخروج والعدم يتحقق بدون الاختيار في فصل التزوج من أيمان الخائنة وكذا في فصل المساكنة منه \* (المتن) عن أبي يوسف حلف لا يسكن هذه الدار فأراد أن يخرج فوجد الباب مغلقا بحيث لا يمكنه الفتح أو قيده أو منعه السلطان من التحول لا يحنث وان أقام على ذلك أيا ما يجتاز لاف ما لو قال ان لم

(١) وهذا معنى ما قاله بعض علماءنا في هذا الباب ان كان شرط الحنث عدما ويجز عن مباشرة فالحنث والحنث وان كان وجوديا ويجز فالحنث عدم الحنث كذا في شرح المنظومة لابن وهبان

أخرج من هذه الدار فأمر أن يطأ ففقد ومنع من الخروج بحيث (١) ولو قال ان بت في هذه البلدة المأيلة فأمر أنه طأ فأصابته الحصى وصار بحال لا يمكنه الخروج حتى أصبح حنث بخلاف ما إذا قيد في باب السكنى من أيمان الوجيزه ولو حلف أن لا يدع فلا يدخل هذه الدار فان كانت الدار للحالف ففعله بالقول ولم يمنعه بالفعل حتى دخل حنث في عينه ويكون شرط بزه المنع بالقول والفعل بشد ومما يطبق وان لم تكن الدار للحالف ففعله بالقول دون الفعل حتى لو دخل لا يكون حاشا ولو حلف بطأ فأمر أنه ان لا يدع فلا يبرأ على هذه القنطرة ففعله بالقول لا يكون بآرا لانه لا يملك المنع بالفعل ولو قال لابنه ان تركت تعمل مع فلان فأمر أنه كذا فان كان الابن بالغ لا يقدر على منعه بالفعل ففعله بالقول يكون بآرا وان كان الابن صغيرا كان شرط بزه المنع بالقول والفعل جميعا في العين على الترتيب من أيمان خزانة المفتين \* ولو حلف لا يدع فلا يدخل هذه الدار ان كان لا يملك منعه عن الدخول فهو على التهي ولو كان يقدر على المنع فهو على التهي والمنع جميعا تنه الفتاوى في آخر فصل مسائل المين على العقود \* لو قال لأدع فلا يدخل هذه الدار فان لم تكن الدار ملكا له فالمنع بالقول وفي الملك بالقول والفعل من أيمان عدة الفتاوى \* وجل أبرداره من رجل سنة ثم قال لا أترك في دارى فإذا قال له اخرج من دارى فقد برئ في عينه لانه لم يترك حيث أمره بالخروج واقعات حسامية في باب المين بعلامة النون (٢) \* وفي الفتاوى رجل قال ان أدخلت فلا ياتي أوقال ان دخل فلان ياتي أوقال ان تركت فلا يدخل ياتي فأمر أنه طأ ففعله ان أدخلت على أن يدخل بأمره وقوله ان دخل على نفس الدخول أمر الحالف ألا يعلم أولم يعلم وفي قوله ان تركت على الدخول يعلم الحالف لان شرط الحنث الترتيب ففعله على علم ولم يمنعه فقد تركه حتى دخل في آخر فصل المين في الدخول من أيمان الخلاصة \* لا يمكن هذه الدار فاشترى صاحبها بيتا من دار أخرى في جنب هذه الدار وجعل طريقه فيها وسد باب البيت الذي كان فيه فسكن الحالف في هذا البيت وجعل يدخله بلا دخول الدار بحيث لا يشتري من هذه الدار شيئا فاشترى هذا البيت من الم يحنث بخلاف السكنى في الخامس عشر في المساكنة من أيمان البرازية \* في الباب فصلان فصل في اضافة الملك كالدور والعبد وغير ذلك وفصل في اضافة النسبة كالزوج والاخ والصديق وغير ذلك وكل فصل على وجهين اما ان يجمع بين الاضافة والاشارة أو أفرد الاضافة والاصل فيه انه متى جمع بين الاضافة والاشارة في اضافة النسبة تعتبر الاشارة دون الاضافة فيحنث وان انقطعت الاضافة وفي اضافة الملك كذلك عند محمد وعندهما كما تعتبر الاشارة تعتبر الاضافة فلا يحنث ان انقطعت الاضافة وان أفرد الاضافة عن الاشارة أجمعوا على أن في اضافة الملك اذا وجد الفعل بعد زوال الاضافة لا يحنث واختلوا في فصل النسبة قال أبو حنيفة وأبو يوسف اذا وجد الفعل بعد زوال الاضافة لا يحنث وقال محمد يحنث وهل يدخل في المين ما حدث بعده في اضافة النسبة لا يدخل الحادث في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يدخل وفي فصل الملك يدخل الحادث كما يدخل القديم

(٣) سئل عن حلف لا يسكن فلا ناداه فمكن من غير اذنه هل يحنث أم لا أجاب ان سكت بعد سكوته ولم يأمره بالخروج يحنث وان أمره ولم يخرج لا يحنث من فتاوى ابن نجيم في الايمان

من زيادات قاضيهان (في أول باب من الإيمان التي يستغرق فيها الملك من صك كتاب الإيمان) \* وإذا حلف لا يدخل دار فلان هذه فباعها ثم دخلها فهذا على الاختلاف لمحمد أن الإشارة أبلغ من التعريف فاعت الأضافة فصارت كالصديق والمرأة ولهما أن الداعي إلى اليمين معنى في المضاف إليه بخلاف إضافة النسبة كالصديق والمرأة لأنه يعادى لذاته فكانت الأضافة للتعريف هذا وقد كثر في فتاوى شيخ الإسلام حال مشايخنا هذا الاختلاف فيما إذا لم يكن له نية فأما إذا نوى العين فدخلها أو ركبها بعد ما بها يبحث بالاتفاق وإن لم ينو ركبها أو دخلها بعد ما بها لا يبحث بالاتفاق فيما يكون ميمنا وما لا يكون ميمنا من مجمع الفتاوى (١) \* ولو حلف أن لا يدخل دار فلان ولم يشؤا فدخل دارا يسكنها فلان بإجارة أو إجارة ذكر الناطق أنه يبحث في ميمنه وإن دخل دارا لم يملكه فلان وفلان لا يسكنها بحث أيضا وكذا لو حلف لا يدخل بيتا وفلان قد دخل بيتا وفلان فيه ساكن بإجارة أو إجارة كان حاشا ولو حلف لا يدخل دار فلان قد دخل دارا من فلان وغيره لكن فلان يسكنها بحث وإن لم يكن فلان يسكنها لا يبحث في فصل في الدخول من أيمان الخمانية \* رجل حلف أن لا يدخل دار فلان وفلان يسكن دارا أمر أنه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل أن لم يكن فلان دارا لم يملكه تنسب إليه سوى هذه الدار يبحث من المحل المزبور \* (ن) حلف لا يدخل دار فلان وفلان دارا يسكنها ودخل دار الغله لا يبحث إلا أن يدل الدليل على دار الغله وغيرها في السادس بعلامة النون من أيمان الواقعات الحسامية \* ولو حلف لا يدخل دار فلان فباع فلان نصف الدار وهو فيها قد دخل الحالف كان حاشا وإن تحول فلان عن الدار لا يبحث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ويبحث في قول محمد وكذا لو حلف أن لا يدخل دار فلان فباع فلان داره وتحول عنها لا يبحث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف في فصل الدخول من أيمان الخمانية \* رجل حلف وقال امرأته طالق إن دخلت دار فلان فمات صاحب الدار ودخل إن لم يكن على الميت دين مستغرق لا يبحث وإن كان عليه دين مستغرق قال محمد بن سلمة يبحث في ميمته وقال أبو الليث لا يبحث وعليه الفتوى (٢) من المحل المزبور ملخصا وكذا في فصل البين في الدخول من خزانة الفتاوى وكذا في الخلاصة \* حلف أن لا يدخل دارا اشتراها زيد فاشتري زيد الدار فاشتري الحالف منه فدخل لا يبحث ولو وهبها زيد من الحالف فدخل يبحث في فصل الدخول من أيمان خزانة الفتاوى \* رجل حلف أن لا يدخل هذا البيت فأنهم سقوه وبقي حيطانه ودخل حث وإنهم سقوه وحيطانه ودخل العرصة لم يبحث وكذا لو نوى بيتا بعد ذلك فدخل لا يبحث في فصل الدخول من أيمان الخمانية \* ولو حلف لا يدخل بيت فلان ولا نية له فدخل في صحن داره لم يبحث حتى يدخل البيت لأن شرط الخث الدخول في البيت وهو لم يدخل البيت وهذا في عرفهم وفي عرفنا الدار والبيت واحد فيبحث وإن دخل في صحن الدار وعليه الفتوى كما في شرح الوافي (من باب البين في الدخول والسكنى من كتاب الإيمان) \* ولو حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا أخرى لم يبحث ولو أشار أي حلف أن لا يدخل هذه الدار فدخل بعد ما تهدمت وصارت صحرا بحث لأن اسم

(١) ثم إن الأصل أن المعرفة لا تدخل تحت التكررة والأضافة والإشارة معرفة ولو حلف لا يدخل دارى هذه أحد والدار له أو لغيره فدخل الحالف لم يبحث ولو قال دارك لم يدخل الحالف تحت اليمين ودخل الحالف ولو قال إن من هذه اليد أحد أو هذا الرأس لم يدخل صاحب اليد والرأس ولو قال إن ألبست هذا القميص أحد فألبسه نفسه لم يبحث في الفصل الثالث من أيمان العتائية في الباب الثاني

(المتنق) ولو حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا امرأة فلان وفلان فيها ساكن إن لم يكن فلان دار تنسب إليه سوى هذه الدار بحث لأن الحالف أراد هذه الدار لأن السكنى للرجل والمرأة تابعة له والدار تنسب إلى الساكن كذا في المحيط الرضوى وكذا في أيمان عمدة الفتاوى بعد (٢) لأن التركة أن لم يملكها الورثة فقبضهم الدين لا يتق على ملك الميت حقيقة لأن الميت ليس من أهل الملك وإنما بقيت على حكم ملك الميت فلم تكن مملوكة للميت من كل وجه خاتمة



(١) وقوله الدار اسم للعرصة عند العرب  
والجهم ضعيف اذا سم الدار لا يقع على  
العرصة قبل البناء لكن اذا بنيت تسمى  
دارا وان انه سدت ولهذا الوصف ان  
لا يدخل دارا فدخل دارا اخرى لم يبحث  
ولو كانت الدار اسما للعرصة يبحث فقال  
الفقيه ابو الليث ان كان المين بالفارسية  
لا يبحث فيها الا بدخول المينة كذا في  
آيانه الكافي شرح الوافي ع

(٢) سئل عن حلف لا يدخل دار فلان  
وفلان فدخل احدهما هل يبحث أم لا  
أجاب لا يبحث من قساوي الشيخ محمد  
الوافي ع

(ترجمة)

قال ان دخلت دار زوجتي فهي كذا  
ثم باعت الدار من أجنبي فاستأذنه الحالف  
في الدخول ودخل

(٣) ولو أدخل أحد رجله لا يكون  
حاشا قبل هذا اذا كان الداخل  
والخارج متساويين فان كان داخل الدار  
مهيضا فادخل أحد رجله كان حاشا  
لان أكثره يكون داخلا وقال الشيخ  
الامام شمس الأئمة السرخسي الصحيح  
أنه لا يكون حاشا كذا في فصل الدخول  
من آيانه الخاتمة ع

الدار اسم للعرصة أدبر عليها الحيطان فلا يزول ذلك برفع البناء الا يرى ان العرب تطلق اسم  
الدار بعد زوال البناء تقول دار عامرة ودار غامرة من المحل المزبور (١) \* رجل حلف  
أن لا يدخل دار ابنته وابنته تسكن في بيت زوجها أو حلف لا يدخل دار أمه وأمه تسكن  
في بيت زوجها قد دخل الحالف حدث في فصل الدخول من آيانه الخاتمة ع (س) حلف  
لا يدخل دار فلانة فدخل دارها وزوجها ساكن فيها لا يبحث لان الدار تنسب الى الساكن  
والساكن هو الحالف كذا في السادس من آيانه القساوي الكبرى \* ولو حلف  
لا يدخل دار فلان فباع فلان داره فدخل لا يبحث في قواهم وكذا العبد والداية وكل شيء  
يكون مضافا بحكم الملك رجل قال لا يدخل دار فلان هذه فباع فلان داره فدخل الحالف  
لا يبحث في قول أبي حنيفة واحدى الروايتين عن أبي يوسف وعن أبي يوسف في رواية يبحث  
في قوله دار فلان هذه وقال محمد يبحث كما قال أبو يوسف في رواية وروى هشام عن محمد أنه  
رجع الى قول أبي حنيفة وان لم يكن لفلان دار يوم المين فلا دار بعد المين فدخل الحالف  
حدث في قول أبي حنيفة ومحمد ولا يبحث في قول أبي يوسف في أو آخر فصل الدخول من  
آيانه الخاتمة (٢) \* ان دخلت دارا نحرى فكذلك تسكن الاخ دار أخرى ودخلت المدينة  
ان كان الحامل غطيا لحقه من الدار لا يبحث وان كان غطيا من الاخ يبحث وان لم يتعين  
واحد حدث عند الامام ومحمد وان دخلت الدار التي كانت الاخ عند المين وهي في ملك  
الاخ الا أنه لا يسكن فيها حدث لان خرجت عن ملكه بعد المين بهية أو غيرها في الخامس  
والعشرين من آيانه البرازية \* قال اگر بضائه زنم اندر آیه چندی زن خانه بدیهه کبری  
فروخت حالف اجازت گرفت واندرا آمد قال في الوقعات ان كانت الكراهة من المرأة  
سقطت عینه بالبيع وان كان الحامل على المين من البيت حدث وتكون الاضافة الى المرأة  
للتعريف من آيانه القاعدية \* ولو قال كل امرأة أملكها فهي طالق ان دخلت الدار  
أو قدم الدخول يتناول من في ملكه لامن سبيلك لانه حقيقة للمال المأمور فاذا وجد الشرط  
طلقت من كانت في ملكه لا غير وكذا العتق فان عني الاستقبال صدق في التغليظ فتطلق  
عن كانت في ملكه باعتبار الظاهر ومن سبيلك باقراره في باب المين في العتق والطلاق من  
آيانه الكافي شرح الوافي \* ولو حلف لا يدخل الدار فادخل رأسه ولم يدخل قدميه  
لا يكون حاشا وكذا لو أدخل يده في الدار وأخذ من متاع الدار ولو أدخل رأسه واحدى  
قدميه كان حاشا (٣) وان أحمله انسان وأدخله فيها فان كان الحالف لا يقدر على الامتناع  
لا يبحث في قواهم وان كان يقدر ولم يمنع وهو راض بقلبه اختلفوا فيه والصحيح أنه  
لا يبحث مروي ذلك عن أبي حنيفة ولو حلف لا يدخل هذه الدار فجاء الى بابها وهو  
مستند في المشى فغمر رجله أو راقه رجله ووقع في الدار اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يبحث  
وان دفعته الريح وأوقعته في الدار اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يبحث اذا كان لا يقدر  
على الامتناع ولو كان على دابة فادخلته في الدار ان كان يقدر على منعها وامساكها  
حدث والا فلا وان أدخله انسان مكرها فخرج منها ثم دخل بعد ذلك محتارا اختلفوا  
فيه والصحيح أنه لا يبحث ولو حلف أن لا يدخل من باب هذه الدار ولم ينو شيئا فذهب للدان

باب ودخل حنث ولو نوى الباب الذي كان له صدق ديانته لا قضاء ولو حلف لا يدخل من  
 هذا الباب لا يحنث في الوجوه كلها ما لم يدخل من ذلك الباب في فصل الدخول من أيمان  
 الثانية \* رجل حلف لا يضع قدمه في دار فلان فدخلها راكبا أو ماشيا حافيا أو متعلا  
 حنث فان نوى ماشيا صح فاذا دخلها راكبا لا يحنث ولو أدخل مكرها لا يحنث فاذا  
 أدخل وهو بحال يقدر على المنع ورضي بقلبه اختلف المشايخ فيه والاصح أنه لا يحنث  
 وهذا اذا دخل فأدخل فان دخل بقدميه يحنث قول واحد في فصل الدخول من أيمان  
 الخلاصة \* (بت) (فع) قال لها في الخصومة الحلال على حرام ان لم تخرجي وقال  
 ما أردت به الخروج للعال ثم خرجت بعد ساعات يحنث ان كانت الخصومة في الخروج  
 والا فلا في باب العين يكون على الفور من أيمان الثانية \* ولو قال ان لم أخرج من هذه  
 الدار أو قال ان لم أذهب ونوى عين الذهب وعين الخروج ولم يرد السكنى فمكن فيها  
 لا يحنث اذا لم يرد الفور وان نوى السكنى يعني لا أسكن فمكن بعد اليمين حنث في عينه  
 في فصل المسامحة من أيمان الثانية \* رجل حلف لا يسكن هذه القرية فذهب  
 على ما هو الشرط ثم عاد وسكن يحنث هذا في الفتاوى الصغرى وأقضى القاضى الامام  
 أنه اذا نوى الفور لا يحنث اذا عاد وسكن وكذلك ان كان هناك مقدمة الفور في  
 الفصل السادس عشر من أيمان الخلاصة (١) \* (ن) حلف لا يدخل بلح أو الرى  
 أو قال مدينة بلح أو مدينة الرى أو حلف لا يشرب خرا في هذه القرية فدخل في كرومها  
 أو ضياعها فشرّب فيها لا يحنث الا اذا كانت الكروم أو الضياع في العمران لان القرية  
 وبلح والرى اسم للعمران وكذا الوحلف لا يدخل بلدة كذا فهو على العمران لان البلدة  
 اسم لما هو داخل الرض بخلاف قوله لا أدخل كورة كذا أو رستاق كذا فدخل في  
 أرضها حنث (٢) في السادس من أيمان الفتاوى الكبرى \* وان حلف  
 لا يذهب الى مكة قد اختلف فيه نصير بن يحيى ومحمد بن سلة قال نصير بن يحيى بمنزلة الايمان  
 فلا يحنث ما لم يصل الى مكة وقال محمد بن سلة انه بمنزلة الخروج قال الصدر الشهيد في  
 واقعاته وهذا أصح وصحح خلافه في الخلاصة (٣) \* وجدت في المتنق ان الذهاب  
 بمنزلة الخروج وهذا اذا لم تكن له نية فان نوى بالذهاب الايمان فهو على ما نوى من أيمان  
 الثانية \* رجل قال لامرأته ان خرجت الى بيت أهلك فأت كذا فخرجت فاسية  
 ثم تذكرت فخرجت فهذه ثلاث مسائل الخروج والايمان والذهاب قال الشيخ الامام أبو  
 بكر محمد بن الفضل في الايمان لا يحنث اذا لم تصل الى دار أبيها وفي الخروج يحنث  
 واختلفوا في الذهاب والصحيح أن الذهاب كالايان قال رحمه الله ويبنى أن ينوى في ذلك  
 ان نوى بالذهاب الوصول فهو على ما نوى وان نوى به الخروج فهو على ما نوى وان لم ينو  
 شيئا يحمل على الايمان لان الناس يريدون به الايمان والوصول في فصل الخروج  
 من أيمان الثانية \* امرأته كذا ان خرجت الا باذن أو برضاى أو على فهذا على كل  
 مرة وان قال أردت مرة صدق قضاء عندها وان قال أذنت لك أبدا أو الدهرا وكلما أردت  
 أو شئت فهو اذن لها في كل مرة وان قال أذنت لك عشرة أيام فخرج فيها ماشيا

(١) رجل حلف وقال أنذرني ده بناسم  
 (أى لا أكون في هذه القرية) فخرج  
 ياهله ومشاعه ثم عاد وسكن كان حاشا  
 وكذلك كل فعل يتبدل لا يطل اليمين فيه  
 بالبر في فصل المسامحة من أيمان  
 الثانية \*  
 (٢) وقيل لا يحنث الا بالدخول داخل  
 العمران كذا في منية الفتى ولم أجده \*  
 (٣) في الايمان بقوله والصحيح أن الذهاب  
 كالايان لما سيجي من الثانية \*

وان قال ان فعلت كذا فقد اذنت لا يصح كون اذنا ان خرجت من الدار بغير اذني فأذن مرة فخرجت ثم خرجت مرة أخرى بلا اذن حث ان خرجت حتى آذن ينتهي اليمين بالاذن مرة فلا يشترط الاذن في الثاني وان نوى بكلمة الاحق دين لا قضاء وان أراد بكلمة حتى الامساق أيضا لانه تغليب الاول فتخفيف في التاسع من أيمان البرازية \* ولو قال لها لا تخرجي الا باذني يحتاج الى الاذن في كل خروج فان قال عنيت الاذن مرة واحدة عند أبي يوسف أنه لا يدين في القضاء وعليه الفتوى ولو قال لها الآن آذن لك أوصي آذن لك يحتاج الى الاذن مرة واحدة في فصل الخروج من أيمان الخمانية (١) \* وفي التوازل اذا قال لها ان خرجت بغير اذني فأنت طالق فاستأذنته للخروج الى بعض أهلها فأذن لها فلم تخرج الى ذلك ولكنها كانت تكس الدار فخرجت الى باب الدار لتكس الباب وقع الطلاق لانها خرجت بغير اذن لانه انما آذن لها في الخروج الى بعض أهلها ولم تخرج الى بعض أهلها فان تركت الخروج ثم خرجت في وقت آخر الى بعض أهلها الذي آذن لها في الخروج قال أحناف أن يقع الطلاق عليها لان هذا اذن في الخروج في هذا الوقت عادة في السابع عشر في الايمان بالطلاق من أيمان المحيط البرهاني \* (ط م) عن أبي يوسف سلطان حلف رجلا أن لا يخرج من المسجد بغير اذنه ثم عزل السلطان سقطت اليمين وكذا لو تزوج الا بآذنه وكذا لو تزوج بعد الابانة ولو أعيد في عهد لا يعود ولو مات لا تسقط عن محمد حلف الوالي رجلا ليخبره بن يعمل هذا الطعام فعرف الاخذ ولم يخبره حتى عزل حث وفي القياس لا يحنث بالاستحسان أخذ وبالنأخير زمانا لا يحنث ما لم يعزل في باب اليمين على فعل من القنية \* قال اكرمي دستوروا زهر بروم (أي ان اذهب بغير اذني من المدينة) فأنت طالق ثم استأذنها فقالت دستوري دادم كه بروي ده روز بادت في (أي اذنت لك في أن تذهب عشرة أيام لأهك) فذهب ولم يحنث أكثر من عشرة أيام لا تطلق لان المحلوف عليه هو الذهاب بغير اذن والذهاب ههنا كان باذن فاما المكنة هنالك أكثر من عشرة أيام فليس بدخل في اليمين من طلاق القاعدية \* سئل عن رجل له على آخر دين فحلفه بالطلاق على أن لا يخرج من البلدة التي هم فيها الا بآذنه فوفاه دينه وخرج من البلدة هل يقع عليه الطلاق أم لا أجاب لا يقع عليه الطلاق لان اليمين مقيدة بحال قيام الدين فإذا أوفاه وأبرأ بطلت اليمين من فتاوى ابن نجيم في الطلاق \* رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يخرج من بغداد الا بآذنها ثم خرج فقالت لم آذن لك وقال الزوج قد آذنت لي فالقول قول الزوج من أواخر فصل الخروج من أيمان الخمانية (٢) \* (محج) قال لها ان خرجت من الدار الا باذني فأنت طالق فوقع فيها غرق أو حرق غالب فخرجت لا يحنث في باب اليمين في الفعل الا بآذنه من أيمان القنية \* رجل قال لا تخرجي مع فلان المعام الى مكة اذا خرج معي فصاروا بالبيت ووجب عليه قصر الصلاة فقد برأه بداله أن يرجع رجع ولو قال والله لا أخرج من بغداد فخرج مع جنازة والمقابر خارج من بغداد فهو حاث في أواخر فصل الخروج من أيمان الخمانية \* (شيخ ق) حلف لا يسافر مع فلان فخرج مسافرا في فاقله فمعه فلان حث (قب شيخ) لا يحنث ما لم يجمعهما

(١) رجل قال لامرأته لا تخرجي الا باذني يحتاج في كل خرجة الى اذنه ضلوعا قال عنيت مرة واحدة دين قضاء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ويحمد وروى عن أبي يوسف رواية أخرى أنه لا يدين في القضاء لانه نوى خلاف الظاهر فلا يصدق وعليه الفتوى كذا في باب اليمين والاذن من أيمان التجنيس والمزيد \* والحدية فيه أن يقول كلاً أردت الخروج فقد آذنت لك فإذا قال ذلك لا يعمل فيه عند أبي يوسف وعند محمد يعمل فيه يفتي ولو آذن لها بخرجة واحدة ثم نهاها عن تلك الخرجة يعمل فيه بالاجماع في مسائل النهي عن الخروج من حنية الفتى \* محمد

(٢) لان الزوج يشكر وقوع الطلاق واليمين للمرأة لانها تنبت \* محمد

الطعام الواحد قتيبة (في أيام اليمين على ان يخرج والذهب أو البقر) \* رجل قال انتم ادخل  
 المدينة ولم الق فلانا فامر آت به طالق فدخل المدينة ولم يصادف فلانا في معرته ولم يلقه الي  
 الصبح قالوا ان كان عالما وقت اليمين أنه غائب عن منزله حث والافلا وهو كالجوالة ان لم  
 آكل هذا الرغيف اليوم فأكل غيره قبل غروب الشمس لا يحث في قول أبي حنيفة  
 في أو اخر فصل فيه يكون على الفور أو على الابد من الثانية \* (السادس في اليمين في الكلام  
 والذوق والاكل والشرب والتمس والضرب والشم والاعب) \* وفي الجامع اذا قال والله  
 لا أكلك في اليوم الذي يقدم فيه فلان فكله في أول يوم وقدم فلان في آخر ذلك اليوم  
 حث في يمينه ولو قدم فلان في أول يوم واكله في آخر ذلك اليوم وقع في بعض النسخ  
 للزعفراني أنه يحث وعامة المشايخ على أنه لا يحث ولا ذكر له المستلة في الكتاب عن  
 محمد والوجه في ذلك أن القدوم وان كان في معنى الشرط من حيث أنه ملفوظ على خطر  
 الوجود إلا أنه ليس بشرط حقيقة ومصورة لان الحالف ما جعله شرطاً لانه ما قرنه بحرف  
 الشرط وما عطفه على الشرط بل جعله معترفاً للشرط وهو الكلام وانما يكون معترفاً  
 للشرط اذا وجد الشرط قبله لان من شرط المعترف للشيء أن يكون ذلك الشيء سابقاً عليه  
 حتى يحصل التعريف بوجوده نفس المعترف ولم يوجد ذلك ههنا فعملنا بالعرف فقلنا اذا وجد  
 القدوم قبل الكلام لا يحث في يمينه وعملنا بالشرطية فقلنا اذا وجد القدوم بعد الكلام  
 يقع الحث مقصوراً عليه عملاً باليمين بقدر الامكان في الفصل العاشر من أيمان  
 المحيط البرهاني \* لا يكلم أو لا يكلم أبداً فهو على الابد وان نوى يوماً أو يومين أو ثلاثاً  
 أو بندا أو من لا يدين ولا يحث حتى يتكلم بكلام مستأنف بعد اليمين منقطع عنها حتى  
 لو وصل وقال ان كلمتك فأنت طالق فاذهبي لا يحث ولو قال اذهبي أو واذهبي يحث  
 في نوع آخر في المعارضة من الثاني من أيمان البرازية \* رجل حلف لا يكلم فلانا ما عايننا  
 هذا فاليمين من حين حلف الى غرة محترم لا على سنة كاملة من حين حلف في فصل الكلام  
 من أيمان الثانية \* رجل حلف لا يكلم فلانا فقرر فلان الباب فقال الحالف كيف  
 (أي من) لا يحث ولو قال كذا أي تو (أي من أنت) يحث وهو المختار وبه أخذ القتيبة  
 أبو الليث لان قوله كيف ليس بخطاب الا يرى أنه يجوز أن يخاطب غيره فيقول للباس  
 بين يديه كيف اين (أي من هذا) وقوله كذا أي تو خطاب له واقعات حسامية في أواسط  
 باب اليمين بعلامة النون \* لا يأكل هذا اللبن فشربه لا يحث في الثالث عشر من أيمان  
 البرازية \* لا يأكل هذا الصفرد فجعل في تنجاس (اسم للمرق) وأكله يحث لان عين  
 الصفرد في اللابطة (تنجاس) فأنه ترى والاسم لم يزل في الحادي عشر من أيمان البرازية  
 (١) \* ولو حلف أن لا يأكل من ثمن غزل فلانة فاشترى غزل فلانة أو وهبته فباعه  
 واكل ثمنه لا يكون حاشاً ولو باع فلانة غزلها ودفع ثمنه اليه الثمن فأكل الحالف حث  
 في يمينه في فصل الاكل من أيمان الثانية (٢) \* رجل قال لامرأته تراكرنان دهم  
 يا آت بهم تو اطلاق (أي أن أعطك خبراً أو مراً فأنت طالق) فاحلله في ذلك أن يعطى  
 الذهب اليها لتشتري الخبز أو يأتي بالخبز الى الدار ولا يعطى اليها فتستعمل المرأة من غير أن

(١) وفي المحيط والاصل فيه أن الحالف  
 متى أكل الخلق عليه بعد ما خلط بخلاف  
 جنسه فان صارها لك من كل وجه أو  
 من وجهه لا يحث وان لم يصرها لك  
 وكان قائماً من كل وجه يحث  
 مثل عن حلف لا يأكل من هذا القمح  
 فأكل من شبهه هل يحث أجاب نعم يحث  
 أفنى بقوله ما من فتاوى ابن نجيم  
 (٢) لو حلف لا يأكل من غزل فلانة  
 فباع فلانة غزلها فأكل من ثمنه لا يحث  
 من أيمان مختارات النوازل وهو محمل  
 تأمل

يعطى اليها في أوائل الإيمان من جواهر الفناوى \* وإذا حلف الرجل على شيئين  
بين واحد فانه على ثلاثة أوجه أحدها أن يقول والله لا أكل من هذا وهذا أو قال  
لا أكلم فلانا وفلانا فإذا فعل واحد منهما لا يحسن حتى يفعل الآخر والثاني أن يقول  
والله لا أكل هذا ولا هذا أو قال لا أكلم فلانا ولا فلانا فهذه يمينان فإذا حلفت في أحدهما  
لزمته الكفارة وإن حلفت في الآخر لزمته كفارة أخرى والثالث أن يقول والله لا أفعل  
كذا أو كذا فهذه يمين واحدة فإن حلفت بأحد الأمرين بطل الآخر ولزمته الكفارة  
من أوائل إيمان التفت \* (فحين) اگر من باده مخورم وغارتكنم وزنانكنم از من سه  
طلاق اگر یکی ازین کارها تنکند تطلق ولاخلاف فی التقی واختلفوا فی الایمان وهو  
ما اذا قال اگر باده خورم وقارتکنم وزنانکنم امرک یدک ففعل واحد من ذلك لا يصير  
الامر یدها وقيل بصيراذ الفرض من مثل هذه الاقلاط منع النفس من المحذور وكل واحد  
من هذه الاعمال بالشرطه يصلح غرضاً للفتنة في أن لا يتوقف على الكل وإن كان اللفظ الجمع  
(كقول) قال القاضي كل واحد منها شرط على حدة وقال غيره الكل شرط واحد (فعل)  
قال لهذا امرک یدک اگر باده جو شیده وعصیر بکنی خورم بکنی خورد سح وبصیر الامر  
یدها كما معلق است بهر یکی بجداً کانه فکانه قال نه بجهل کی کذا أجاب ووافقه الباقر  
من أهل زمانه خلاصة (وما فی الخلاصة مذکور فی البرازیه والقنیه) \* وفي المحيط قال  
امر أنه طالق اگر باده خورد وقارتکنم وکبرت زارد وقال القاضي كل واحد شرط  
على حدة وغيره من المشايخ جعلوا الكل شرطاً واحداً ولو قال باده في خورد وقارتني كند  
وكبرتني دارد فكل واحد شرط على حدة بلا خلاف فوراً العين في أو آخر الفصل الثاني  
والعشرين \* رجس قال والله لا أذوق طعاماً ولا شرباً فذاق أحدهما كان حاشاً  
(١) ولو قال والله لا أذوق طعاماً وشرباً فذاق أحدهما لا يحسن وقال أبو القاسم  
الصغار يحسن في يمينه لأن المراد من هذا الكلام في العرف في كل واحد منهما وقال  
الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يتوى في ذلك فإن لم يتوشأ لا يحسن بأحدهما وعليه  
الفتوى في فصل الأكل من إيمان الخائنة \* (ب) حلف لا يشرب خراً غير أنهما  
استأذنتها فقالت توداني (أي الرأي لك) فهو آذن في باب اليمين في الفعل الآبانه من  
القنیه \* رجس حلف أن لا يشرب الشراب ولم يتوشأ كان اليمين على الخمر قال رضي  
الله عنه وفي عرفنا يقع اليمين على كل مسكر في الشرب من إيمان الخائنة \* وقال  
القاضي الإمام أبو علي التنسي في عرفنا اسم النبيذ يقع على كل مسكر من ماء العنب  
نياً كان أو مطبوخاً واسم يقع على الخمر خاصة وسيكى يقع على كل مسكر من العنب أيضاً  
وعليه الفتوى في فصل اليمين على الشرب من إيمان الخائنة (٢) \* أن ليست من غزل  
فاشترى من غزلها ونسجه ولبسه لا يحسن وقبل أن كان الحلف لمعنى في الغزل يحسن  
والأقلا كما إذا حلف لا يدخل دار فلان فباع داره ثم دخل أن كان لمعنى في الدار يحسن  
والأقلا لا يلبس من ثوبها فاشترى ولبس لا لا تقطاع النسبة إلا إذا نوى من غزلها في الرابع  
عشر من إيمان البرازية \* جعل امرها یدها أن ضربها فغيره فغيره فغيره

(ترجمه)

(ان لم أشرب خراً ولم ألعب قماراً ولم أزن  
فأنت طالق متى ثلاثاً فإن لم يفعل واحداً  
من هذه الأمور تطلق)

(ان أشرب خراً وألعب قماراً وأزن  
فأمرک یدک)

(ان قال لها امرک یدک ان قارت الخمر وشربت  
عصراً ونجاً فشرب البخی بصیر الامر یدها  
لا أن كل واحد شرط على حدة ولبس الكل  
شرطاً واحداً)

(قال امرأته طالق ان يشرب خراً ويلعب  
قماراً ويمسك حماماً)  
(أي ولو قال لا يشرب خراً ولا يلعب قماراً  
ولا يمسك حماماً)

(١) لانه متى كثر كلمة التقي صار كل واحد  
من ذلك يميناً على حدة كذا في جواهر  
الفتاوى

(٢) قال امرأته طالق ان شرب المثلث  
وقامر ولعب بالجمام حكى عن الشيخ أبي  
بكر محمد بن الفضل أن كل واحد من هذه  
الاشياء شرط على حدة وغيره من المشايخ  
جعلوا الكل شرطاً واحداً ولو حلف  
أن لا يشرب المثلث ولا يقامر ولا يلعب  
بالجمام فكل واحد شرط على حدة بلا  
خلاف كذا في النوع الثاني من الفصل  
الرابع من طلاق البرازية

بشعره الخلف على أن يضربها فأمر غيره فضربها قبيلا بحيث كما لو حلف لا يضرب عنه فأمر  
 غيره وقيل لا يحنت كالو حلف لا يضرب ولده فأمر غيره ولو قرصها أو مدشعرها أو عضها  
 أو خنقها فأمر لها بصير الأمر يدها إذا ضرب فعل يصل بالحنى ويحصل له الألم قالوا هذا  
 لو لم يكن في حالة المزاح أما لو فعله فيها من حال لا يصير الأمر يدها وإن ألمها وكذا لو أصاب  
 رأسه أنه حالة المزاح فأدماها لا يحنت هو الصحيح لأنه لا يعد ضربا عرفا وبه مضم قالوا  
 لو حلف بالفارسية لا يحنت به هذه الأفاعيل لأنها بلسان الفارسية لا تسمى ضربا كذا (فقط)  
 أقول وكذا التركية وهذا هو الحق عندى (جف) حلف لا يضربها فخذشعرها  
 أو عضها أو خنقها حنت في عرفهم لاقى عرفنا أقول وكذا لا يحنت في عرف أهل الروم  
 (فقط) ولو نفقض ثوبه فأصاب وجهها لا يحنت لأنه لا يتعارف ضربا فلا يقصده بينه  
 (نه) ولو رماها بحجارة أو نشابة أو نحوها لا يحنت لأنه رعى لا ضرب وكذا لو دفعها  
 دفعا لم يوجهها لا يحنت ولو تعدد غيرها بالضرب فاصابها قبيلا يحنت وقيل لا  
 في الثالث والعشرين من الفصولين \* رجل حلف أن لا يضرب امرأته فقرصها أو عضها  
 أو خنقها أو مدشعرها فأوجهها حنت في عينه قالوا هذا إذا لم يكن في الملاعبة فإن كان  
 في الملاعبة لا يحنت وهو الصحيح وكذا لو أصاب رأسه رأسها في الملاعبة فأدماها لا يحنت  
 وقيل هذا إذا كانت المين بالعربية فإن كانت بالفارسية لا يحنت في جميع ذلك والصحيح  
 أنه يكون حاشا إذا كان على وجه الغضب فإن تنف شعرها تكلموا فيه والصحيح أنه يكون  
 حاشا إذا كان على وجه الغضب وإن تعدد غيرها وأصابها لا يحنت وكذا لو نفقض الثوب  
 فأصاب وجهها فأوجهها لا يحنت وإن رماها بحجر أو نشابة أو نحوها ذكر في النوادر  
 أنه لا يحنت لأن ذلك رعى وليس بضرب وإن دفعها ولم يوجهها لا يحنت في فصل الضرب  
 والقتل من أيمان النسانية \* وفي الجامع لو قال لها إن لم أضربك فأنت طالق فهو على  
 أربعة أقسام فإن كان فيه دلالة القوربان قصد ضربها فمنع انصرف إلى القور وإن نوى  
 القور بدون الدلالة يصدق أيضا لأن فيه تغليظا وإن نوى الابد دون الدلالة يصدق  
 أو لم يكن له نية انصرف إلى الابد وإن نوى اليوم أو الغد لم تعمل نيته فنية في باب المين  
 يكون على الفور \* ولو أرادت المرأة الخروج فزال زوجها إن خرجت فأنت طالق فخلت  
 ثم خرجت لم يحنت وقدم في الطلاق وكذا لو أراد الرجل أن يضرب عبده فقال لا تسحر  
 ضربته فعبدى حر فتركه ثم ضربه وهذه تسمى بين فورية وفردأ بوحنية باظهاره ووجهه  
 أن مراد المتكلم الرد عن تلك الضربة والخروج عرفا وبني الايمان على العرف تحت إرات  
 النوازل \* ولو حلف لا يذف أو لا يشتم أحدا فذف أو شتم يتاحنت لأنه قذف وشتم  
 وفي حاشا (ن) قال لعبد أن شتمك فأنت حر فقال له لا بارك الله فيك لا يعتق لأن هذا  
 ليس بشتم بل إنما هذا دعاء عليه في الفصل العاشر من الباب الخامس من طلاق المتأوى  
 الكبرى \* (السابع في النذر والكفارة) \* النذر يجب على الفعل المباح على نفسه  
 تعظيم الله تعالى بذكر الله وإيجاب العبد معتبرا بإيجاب الله تعالى حتى لو قال الله على صوم  
 أو صلاة صح نذره ولو قال على تسبيح أو تعميلا لا يصح نذره ولو قال الله على حجة أو صوم

سنة يلزمه فحجب الوفا وان علق نذره بشرط بأن قال ان فعلت كذا فعلى حجة  
أوصوم سنة ففعل فعليه الوفا بنفس النذر لاطلاق الحديث وهو ظاهر الرواية ولا يخرج  
عن العهد بالكفارة وعن أبي حنيفة أنه رجع عن ذلك وقال أجزأه كفارة يمين وهو قول  
محمد ويخرج عن العهد بالوفا بما سمي أيضا يعني هو مشير بين الكفارة وبين الوفا  
بما سمي وهو أحد قول الشافعي وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي من أيمان مختارات  
النوازل \* المنذور اذا كان له أصل في الفروض لزم النذر كما صوم والصلاة والصدقة  
والاعتكاف وما لا أصل له في الفروض فلا يلزم النذر كعبادة المريض وتشبيغ الجنابة  
ودخول المسجد وشاء القنطرة والرباط والسقاية ونحوها هذا هو الأصل الكلّي ولو نذر  
مطلقا نحو لله على صوم هذا الشهر أو معلقا بشرط يريد به نحو لله على كذا ان قدم غائب  
فوجد وفي وان نذره معلقا بشرط لا يريد به كان زيت فعلى كذا وفي أو كفر (١) وبه يفتى  
درر في الأيمان \* ولو قال ان برئت من مرضي هذا ذهبت شاة أو على شاة أذبحها  
وبرئ لا يلزمه شيء (٢) ولو قال على شاة أذبحها أو أنصتق بلمه الزم في فصل النذر  
من الخزانة \* (الفقاي) نذر بعق رقبة يملكها وفيها أو الأثم ولا يجبره القاضي  
من أيمان الدور \* ألزم على نفسه الحج ان فعل كذا الزم الحج ولا يجوز به كفارة اليمين  
وعن القاضي الروزي أنه بالنهار ان شاء كفر وعن الامام أنه رجع وقال يجب الكفارة  
وعليه الفتوى لكثرة البلوى في الثالث من النذر من أيمان البرازية \* سئل عن  
شخص قال لله على أن أنصتق بدراهم مائة في يوم معين فتصدق به في يوم غيره هل يجزيه  
ذلك أجاب بجزيه ذلك من فتاوى ابن نجيم \* وأما كفارات الميت اذا مات وعليه  
كفارة وأوصى باخراجها من ذمتها فان كانت كفارة يمين خير الوصى بين الاطعام  
وبين الكسوة وبين التحرير وفي كفارة القتل والظهار والافطار يتعين التحرير ان بلغت  
قنينة الثلث والاعتين الاطعام ولا دخل للصوم في الكل كذا في المصنف لاعتق البدائع  
من الغفار \* أعق المرتد عن الكفارة لم يجز كفر عن ايمان كثيرة رقابا أو غيرها ولم ينو  
عن كل واحدة جاز أعق الاتق عن الكفارة جاز في باب النذر والكفارة من منية المفق

### § (كتاب الحدود) §

\* (الاول في شرائط الاحسان وفي الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب وفي شهادة  
الزنى) \* وشرائط الاحسان ستة اسلام الزوجين وبلوغهما وعقلهما وحريتهما والدخول  
بالمسكوحة بالنكاح الصحيح في اقبل أنزل أو لم ينزل وعند الشافعي اسلام الزوجين ليس  
بشرط واحسان كل واحد من الزوجين شرط عند البصير الا تنويه محصنا في قول  
أبي حنيفة ومحمد وظاهر قول أبي يوسف فلو أن عاقلا بالغاً تزوج امرأة صغيرة أو أمة  
ودخل بها أو تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها أو تزوج المسلم فتية ودخل بها لا يصبر به  
محصنا وان دخل بالمنكوحة الصغيرة ثم بلغت أو دخل بالمنكوحة الأمة فاعتقت لا يصبر  
أحدهما محصنا لم يجامعها بعد البلوغ والحريّة في قولهم وأما الذمية اذا أسلمت لا يصبر

(١) وفي المتن هو الصحيح وهو أي التفصيل  
المنذور هو الصحيح كافي الهداية الا ان  
الاولى أن يرجع الضمير الى ما يليه من  
التكفير في الصغير أنه رجع من الوفا  
الى الكفارة وهو اختيار السرخسي  
وغيره وبه يفتى كافي الخلاصة من أيمان  
القهاء ستماني في فصل من سأل لا يدخل

يتأخذ

(٢) الا اذا أراد وأنصتق فتؤبر  
أو الا أن يقول لله على أن أذبحها لان  
الزوم لا يكون الا بالنذر والدال عليه  
الثاني لا الاول من أيمان الدور والغور

سئل



(١) وفي المنية اذعى عليه أنه وطئ جارية  
وجلبت منه وادعى النقصان بهذا السبب  
له أن يحلفه أن أنكر الدخول فإن حلف  
له أن يطلب من الحاكم تعزير المدعى  
ولو برهن المدعى له طلب النقصان كذا  
في المحلل المزبور من البرازية **سند**  
(٢) وفي المحيط ذكر محمد الاختلاف  
في الاكراه على الزنا فقلن البعض اختصاصه  
بها أنما في غيرها فالسلطان وغيره سواء فيه  
عنده أيضا والصحيح ما ذهب إليه  
الآخرون من أنه يعم الأحكام كلها كذا  
في ضمان الاكراه من ضمانات فضيلية **سند**  
(٣) سئل عن الذنبي إذا صدر منه  
ما يوجب الحد فقبل إقامته عليه أسلم  
هل يستوفى منه أو يدرأ عنه أجاب أن ثبت  
عليه باقراره أو بشهادة مسلمين عدلين  
يقام عليه الحد وبشهادة ذنبيين لا يقام  
عليه الحد ويسقط عنه من فتاوى ابن  
نجيم في الحدود **سند**  
(٤) وفي التتمة قبيل مسائل الامر  
بالمعروف وان كانت ما كوله تنذير  
ونز كل ولا تحرق قال وفي شرح الطحاوي  
خلاف هذا والاعتماد على هذا هو  
في حدود الأصل كذا يحفظ جامع هذه  
الجموعة في آخر باب الاقرار في الزنا **سند**  
وأقضى أبو السعود أنه يؤكل ويشرب لبنه  
وما وقع في بعض الكتب من خلافه فهو  
غلط **سند**  
(٥) هذا مختارنا في المتن **سند**

عليها به كى أمر صبياني وولفه غرم يرجع عليه على الآخر فلا يفيد الضمان دعت أمة صبياني  
فزنى بها يضمن المهر لأن أمرها لم يصح في حق المولى في نوع مشتركين الحدود والجنائيات  
من حدود البرازية وفي النظم غضب أمة فزنى بها وهي مطاوعة يجب الحد ولا مهر ولا ضمان  
أن لم ينقصها وان مكروهه عليه المهر ولا حد (١) من المحلل المزبور وفي نكاح فواند  
صاحب المحيط الحد والضمان لا يجتمعان الا في مسئلتين الاولى اذا زنى بجارية بكر يجب  
الحد ونقصان البكارة والثانية اذا شرب سكر ذمى أى بغير اذنه يجب الحد ونقصان الخمر من  
حدود أحكام الصغار \* والبالغة العاقلة اذا دعت صبيانا فوطئتهما لا حد عليها عانت بالحرمة  
أولم تعلم وعليها العدة ولا مهر لهما والبالغ الصحيح اذا زنى بصبيبة أو محتومة أو ناقة فعليه الحد  
ولا حد عليها ولو أكرهت المرأة على الزنى لا حد عليها عند الكل وازجل اذا أكره على الزنا  
قال أبو حنيفة آخر وهو قول صاحبيه لا حد عليه وكان يقول أولا وهو قول زفر عليه الحد  
من حدود الجنائية \* ولو كان المكروه غير السلطان يحد وقال لا يحد وعليه الفتوى  
من فتاوى السراجية في الحدود (٢) \* رجل زنى بامرأة فأخذها فقال هي امرأتى وللأمرأة  
فروج معروف فانه يسقط الحد عنهما وعليها العدة ولها المهر باقرار الرجل من نكاح  
البواهر \* والحاصل أن الزانيين أمامه سلمان أو ذميان أو مستأمنان أو أحدهما مسلم  
والآخر ذمى وهو صادق بصورتين أو أحدهما مسلم والآخر مستأمن وهو صادق بصورتين  
أو أحدهما ذمى والآخر مستأمن وهو صادق بصورتين فهي تسع صور والحد واجب  
في الكل عند الامام الا في المستأمنين والافيا اذا كان أحدهما مستأمنا أيا كان فلا حد  
عليه في ثلاث منها كما لا يخفى في باب الوطء الذي يوجب الحد من حدود البكر \* ولو زنى ثم أسلم  
وكن زناه بائنا بينة مسلمين لم يسقط الحد بالاسلام ولا سقط في أحكام الذمى عن الاشياء  
(٣) \* سئل عن الذنبي اذا زنى بذمية وثبت عليه بطريق شرعى هل يحدان أم لا أجاب  
نعم يحدان بالجلد لا بالرجم من فتاوى ابن نجيم \* وفي شرح الطحاوي وطئ بهيمة يعزر  
فان كانت ما كوله تنذير ولا تؤكل وعن الفاروق أنه انحرق وفي الصغرى أنها تؤكل عند  
الامام ولا تحرق وعند الثاني لا تؤكل وتحرق كالأوك كانت عمالات تؤكل والتي لا تؤكل تحرق  
بمد الذبح ولا تحرق قبل الذبح ويضمن الفاعل ان لغيره قيمتها قال الصدر الشهيد والاعتماد  
على رواية شرح الطحاوي وذكر في اللام أنه المختار والاحراق لا يطع التعمد (٤)  
في الثاني من حدود البرازية \* رجل قبض حرمة أجنبية أو أمة أو عاتقها أو مسها بشهوة  
يعزر ولو جامعها فتمادون الفرج فانه يعزر وكذا اللوطى في قول أبي حنيفة وفي قول  
صاحبيه اذا نلقوا حد حدان فان كان المفعول به بالفا يعزر في قول أبي حنيفة وفي قول  
صاحبيه يحدان كان صبيبا فلا شيء عليه من تعزير الجنائية \* زنى بامرأة أجنبية في  
دبرها يحد أجماعا (٥) وفي الزيادات وفي الطحاوي أنه على الخلاف لا ط بامرأة أو أمته أو  
عبده لاحد من أوائل الثاني من حدود البرازية وكذا في الخلاصة \* ولو اعتاد اللواط قتل  
الامام \* هنا كان أو غير من سياسة في الوطء الذي يوجب الحد من حدود ابن همام \*  
وأماما حقة الرجال بالرجال فانه لا يحترم شيأ فيه التعزير وليس فيه الحد في قولهم جميعا

وأما مساحقة الرجال بالنساء فإنه في التحريم كالجماع وفيه التعزير وليس فيه الحد في قولهم  
 جميعاً وأما مساحقة النساء بالنساء فإنه لا يحرم شيء وفيه التعزير وليس فيه الحد وأما  
 مساحقة النساء بالرجال مثل العنين والخصي والمحبوب والغلمان الذين لا يصلحون للاستمتاع  
 فإنه في التحريم كالجماع وفيه التعزير وليس فيه الحد أيضاً وأما تباين الرجال الجوارى  
 الصغار المواني لا يصلح للاستمتاع فإنه لا يحرم شيئاً إلا أن يباها في الفرج فإن وطئها  
 في الفرج وجب عليه العقر فإن قتلها الواطئ وجب عليه الديّة ودخل العقر في الديّة وأما  
 صبت النساء بالغلمان الصغار الذين لا يصلحون للاستمتاع فإنه لا يحرم شيئاً وفيه التعزير  
 وليس فيه حد من نكاح النصف \* وفي المتن قال أبو سليمان عن محمد إذا قال زينة  
 بفلاته وهي حرة مسلمة قضى على ذلك ولم يرجع فطلبته بحدّه ضرب له الحد ثمانين بقضه إياها  
 ولا يحده هو حد الزنى لأنه حكم بكذبه حين ضرب حدّ القذف في السابع من حدود المحيط  
 البرهاني \* أقرب إلى بصره وهي أنه كره عنده لا يحده وعندهما بحدّه وكذلك لو كانت المرأة هي  
 المقرّة والرجل غائب حكم الرجل بحكم المرأة تاتارخانية وكذا في حدود النية \* ولو جاء  
 أربعة متفرقون وشهدوا على الزنى واحد بعد واحد لا تقبل شهادتهم ويحدون حدّ القذف  
 وإن كثروا وعن محمد إذا كانوا أعمى في موضع الشهود فقام واحد بعد واحد وشهد  
 فالشهادة جائزة وإن كانوا خارجين من المسجد فدخل واحد وشهد وخرج ثم دخل آخر  
 وشهد إذا دخل واحد بعد واحد وشهد لا تقبل شهادتهم من حدود الخائفة \* شهد أربع  
 من التصاري على نصراني بالزنى فقضى عليه بالحد ثم أسلم لا يحده لأن الطارئ في الحدود على  
 القضاء كالقمار له ولا تقبل شهادة الكافر على المسلم ابتداءً فكذا إذا طرأ على الشهادة  
 يطلها ولأن الإسلام يجب ما قبله بالنسب في باب الحد على الزنى من حدود المحيط  
 للسرخصي \* شهد أربعة من أهل الذمّة على ذمّي أنه زنى بمسلمة لا يحده وحدّ المشرك لأن  
 الشهادة قامت على فعل مشترك بينهم وهو الوطء والتكليم منها ولم تقبل هذه الشهادة في حق  
 المرأة لاسلامها فلا تقبل على الرجل للشركة بينهما من المحل المزبور \* سئل عن شهد عليه  
 ثلاثة بالزنى هل يلزمه حد أم لا أجاب لا حدّ عليه بقتضي عدم كمال التصاب وعلى الشهود  
 حدّ القذف من فتاوى ابن نجيم من الحدود وكذا في الخائفة \* سئل عن جماعة شهدوا على  
 رجل أنه أقرب إلى الزنى هل تقبل شهادتهم عليه ويلزمه الحد أم لا أجاب لا تقبل شهادتهم عليه  
 بذلك ولا يلزمه الحد من المحل المزبور \* وإذا أرادوا الرجم لا يجوز للاب والام والجد والولد  
 وولد الولد وكل ذي رحم محرم منه أن يرجمهم فإن فعلوا ذلك لم يحرموا من الميراث في الرابع  
 من حدود التاتارخانية \* (الثاني في حدّ القذف وحدّ الشرب) \* أربعة عشر نفر اعزّز  
 فاذنهم ولا يحده إذا قذف عبداً أو أمة أو مدبراً أو مكاتباً أو أمّاً ولداً أو صبيّاً أو مجنوناً أو  
 كافراً أو محدّداً أو قال زينة باتان أو يقرّ أو محدّداً في الزنى أو امرأته ملاءنة بولده أو  
 قذف امرأة ولها أولاد لا يعرف لهم والد من خزانة الفقيه أبي الليث (١) \* ومن قذف  
 امرأة أو زنى أو شرب مراراً غداً فهو لکله وأطلق في قوله قذف مراراً يشمل ما إذا كان  
 المذوف واحداً أو جماعة قذفهم بكلمة واحدة أو بكلمات ويشمل ما إذا كان في يوم

(١) وإذا قال لامة الغير أو لام ولد الغير  
 أو لدمية يازانية يجب عليه أقصا غايات  
 التعزير لأن الحد لا يجب هنا لعدم احصان  
 المذوف كذا في التاتارخانية في الثاني  
 من الحدود

\* سئل عن الذمّي إذا قذف ذمياً مثله هل  
 يحدّ أم لا أجاب لا يحدّ بسبب القذف  
 ولكن يؤدّب \* سئل عن يهودي قذف  
 يهودي بالزنى هل يلزمه حدّ القذف أم لا  
 أجاب لا يلزمه حدّ القذف وإنما يلزمه  
 التعزير من فتاوى ابن نجيم في الحدود

واحد أو أيام وماذا طلبوا الحد كلهم أو بعضهم وماذا حضروا أو حضروا أحدهم  
 كما في الخيانة وغيرها في أو ضرباً من حد القذف من حدود البحر \* ولو قذف واحد  
 جماعة بكلمة أو كلمات متفرقة يتداخل عند أبي حنيفة فيحد حداً واحداً لكونه حقائقه  
 تعالى ولا يتداخل عند الشافعي لكونه حق العبد شرح مجمع لابن المالك (في القذف) \*  
 ولو قال لجماعة كلكم زان الا واحد يجب عليه الحد لان القذف يوجب الحد فكان  
 لكل واحد منهم أن يدعى ما لم يعين المستثنى من حدود الخلاصة \* ولو قال لأهل قرية  
 ليس فيكم زان الا واحد أو قال كلكم زان الا واحد أو قال لرجلين أحدكما زان فقبل له هذا  
 لاحدهما بعينه فقال لا لا حد عليه من أوائل فصل في اللفاظ التي توجب الحد  
 وما لا يوجب من حدود الخيانة \* ومن قذف رجلاً لا يجزى بأمر أو امرأة رتقاء لا حد عليه  
 (١) من خنثى التناثر خانية وكذا في حدود البحر \* ولا يسقط هذا الحد بالعفو  
 ولا بالإبراء مع ثبوته وكذا إذا عاقب قبل الرفع إلى القاضي وكذا لو صالح عن القذف  
 على مال يكون باطلاً يرذل المال عليه وله أن يطالبه بالحد بعد ذلك عندنا (٢) ولو قذف  
 حيا ثم مات المقذوف يبعث بالحد ولا يورث عندنا (٣) من أوائل حد القذف من  
 الخيانة \* المقذوف إذا كان حياً حاضراً أو غائباً لا خصومة لاحد سواء كان ولده  
 أو والده وان كان ميتاً لا خلاف في أن ولده ذكر أو أنثى ولا بن ابنة وبنت ابنة  
 وان سفلوا ولو والده وان علا أن يخصهم القاذف في القذف وأما أولاد البنات فيمكن كون  
 الخصومة عندهما خلافاً لمحمد وان كان حيا وقت القذف ثم مات ليس لأحد حق  
 الخصومة لانه لا يحتمل الارث ملخص ما في البدائع (٤) \* حد القذف غير مشروط  
 بحضور المقذوف عند الحد من شرح الطحاوي (في حد القذف) \* رجل قال لغيره  
 يا ابن الزانية قد مات أيواه كن عليه حداً واحد لانه لو قذف حين أو قذف جماعة لا يلزمه  
 الا حد واحد سواء قذف جماعة بكلمة واحدة أو قذف كل واحد بكلام على حد سواء  
 حضر واجمعاً أو حضر واحد في فصل اللفاظ التي توجب الحد من الخيانة \* ولو قال  
 لرجل يا ابن الزانية يكون فاذ قال لا بيه وأمه فان كل واحد من كل طرف طلب الحد لهما  
 وان كانا ميتين كان طلب الحد من المحل المزبور \* ولو قال يا ابن الزانية وأمه التي  
 ولده مسلمة فعليه الحد وان كانت كافرة فلا حد عليه ولا يبالي بحال الحد لان الآية  
 حقيقة للوالدة والحد تسمى به إيجازاً من قذف معين الحكم \* اذ عدى على رجل  
 أنه قذف أمه وقال يا ابن الزانية وطلب الحد بآل ان كانت أمه حية كان طلب الحد لهما  
 فلا بد من ثبوت وكالته لتصح دعواه وان قال أمتي ميتة لا بد من ثبوت موتها وثبوت  
 كونه بحيث لا وارث لها غيره ولا بد من ثبوت كون أمه حرة مسلمة حتى يصح طلبه الحد  
 من دعوى القاعدية ملخصاً \* قذف أم ابنة وهي ميتة فليس له أن يخص أمه أباه لان  
 الأب لو قذف ابنه وهو حي لم يخصه ليس له أن يخص أمه أباه تعظيماً له ففي قذف الأم الميتة أولى  
 من البدائع \* وكذلك المولى إذا قذف أم عبده وهي حرة ميتة فليس للعبد أن يخص  
 مولاه في القذف لانه عبد مملوك لا يقدر على شيء من المحل المزبور \* وإذا قال لغيره

(١) لانهم لا يلحقهم ما لا يربط ذلك بظهور  
 كذبه يبين كذا في البحر

(٢) ولا يسقط حد القذف بالتقادم  
 مختار

سئل عن المقذوف إذا عاقب عن القاضي  
 هل له الطلب بالحد بعد ذلك أم لا أجاب  
 نعم له الطلب بالحد بعد ذلك من فتاوى  
 الزنجير في الحدود

(٣) وفي الكشف في أوائل سورة النور  
 فان قلت هل يورث الحد قلت عند أبي  
 حنيفة لا يورث لقوله عليه السلام الحد  
 لا يورث ويورث عند الشافعي

(٤) يحتمل القاذف يطلب المقذوف ولو كان  
 غائباً عن مجلس القاذف حال القذف  
 ذكر هذا التعميم في التناثر خانية كذا  
 في الدرر

(١) ومن قال لغيره في غضب لست بفلان لايه الذي يدعي له يحد ولو قاله في غير غضب لا يحد لان عند الغضب يراد به - حقيقة سبانه وفي غيره يراد به المعايية بنى مشابهته اياه في اسباب الحرومة كذلك في الهداية في حد القذف بعد مثل عن قال لا تخر في حال الخصامة أنت لست لايك وانما أنت ابن لغيره (١٥٥) وهو معروف القسب منه هل عليه حد القذف أم لا أجاب نعم عليه حد القذف من فتاوى ابن نجيم بعد

(٢) رجل قال لامرأته يا زانية فقاتت زنت بك حدثت المرأة دون الرجل خاتية في أوائل فصل الذي يوجب الحد بعد (٣) واذا قال لا تخر يا خبيث يجوز أن يقول لا بل أنت الا في كلمة توجب الحد مثل أن يقول يا زاني فقال لا بل أنت فانها يحدان جميعا فان معناه بل أنت زان مختارات التوازل من الحدود بعد مثل عن قال لا تخر يا زاني فقال له بل أنت زان هل الحد عليهما أم على أحدهما فقط أجاب يجب الحد عليهما لان كلامهما قاذف للآخر من فتاوى ابن نجيم بعد (٤) ولو اختلف الشاهدان في الايام لا تبطل شهادتهما عند أبي حنيفة خلافا لهما ولو شهد أحدهما بالقذف والاخر على اقراره لم يحد كذا في حد ودخراة الاكله بعد

(٥) ولا يحد ذمي لو شرب الخمر لان الشرب مباح له ولو سكر يحد لان السكر حرام في الاديان كلها وهذا في بعض الرواية ذكر الصدر الشهيد أنه يحد وذكر في بعض المواضع أنه لا يحد وان سكر في أوامر كتاب الاشربة من الولوالية بعد اذا شرب الخمر وجب عليه الحد ثمانون سوطا قليلا أو كثيرا واذا شرب غير الخمر لا يجب عليه الحد ما لم يسكر واذا شرب وهو مريض لا يحد حتى يبرأ واذا شهد عليه الشهود أنه شرب ولا يوجد منه رائحة الخمر لا تقبل شهادتهم معا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد تقبل ما لم تقدم واذا وجدت رائحة الخمر ولم يشهد الشهود فإنه لا يحد ولو قام

يا ولد الزنى يحد القاذف ان كانت أمه سرقة محصنة وفي تقييس الناصري قال محمد بن النضر الزنى كقوله يا ولد الزنى وفي المنتقى رواية الحسن عن أبي حنيفة في قوله يا ولد الزنى ان هذا ليس بقذف فلا حد عليه في السادس من حدود التاتارخانية \* ولو قال لرجل يا ابن الزنى أو يا ولد الزنى كان قاذفاً نعم ان كانت محصنة حد في اللفاظ التي توجب الحد من حدود التاتارخانية \* رجل قال لرجل يا زانية لا يكون قاذفاً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يكون قاذفاً ولو قال لامرأة يا زانية يجب الحد في قواهم جميعا من المحلل المزبور \* عن أبي يوسف فممن قال لغيره في رضا وغضب لست لايك فهذا قذف من قذف معين الحكام \* ولو قال ليس هذا أبله فان قاله في رضا أو على وجه الاستفهام فليس بشاذف ولو قاله في غضب أو على وجه التعزير فهو قذف من المحلل المزبور (١) \* وأجروا أنه لو قال لا جنبة ليس هذا الذي ولدته من زوجك لا يصير قاذفاً ما لم يقل أنه من ابني فخرج القدير لابن الهمام \* قال لا جنبة يا زانية فقاتت زنت بك لا يحد الرجل لتصديةقها ونحوه المرأة (٢) تحيط رضوى (في القذف) \* ولو قال لرجل يا زاني فقال له غيره صدقت حد المبتدئ دون المصدق ولو قال صدقت هو كاتفت فهو قاذف أيضا في أوائل باب حد القذف من حدود البحر \* رجل قال لمن وطئ امرأته الحائض أو أمته المجوسية يا زاني كان عليه الحد ولو وطئ امرأته في نكاح فاسد أو وطئ جارية مشتركة بينه وبين غيره أو اشتري جارية فوشتها ثم استخفقت فذفه انسان فقال يا زاني لا يحد في فصل اللفاظ التي توجب الحد من الخمانية \* ولو وطئ جارية ابنة فذف يزارني لا يحد عند الشافعي ولا رواية فيه عن الامام هدية المهدين (في النوع الرابع) \* رجل قال لغيره يا زاني فقال له العبد لا بل أنت حد العبد لانه قذف المحصن ولا يحد المولى لانه قذف غير محصن من حدود الخمانية (٣) \* ولو قذف رجلا بغير لسان العربية كان عليه الحد من حدود البحر الرائق وكذا في قذف الخمانية \* لقط فذفه انسان بعد البلوغ وجب الحد على قاذفه في كتاب اللقط من الخمانية \* وان شهد أحدهما أنه قال له يا زاني يوم الجمعة وشهد الاخر أنه قال له يا زاني يوم الخميس قال أبو حنيفة تقبل هذه الشهادة ويحد القاذف وقال لا تقبل وكذلك لو شهد أحدهما بالاقرار والاخر بالانشاء من الفتاوى الظهيرية (٤) \* رجلان شهدا على رجل أنه قذف فلانا واختلفا في الوقت أو في المكان جازت شهادتهما في قول أبي حنيفة ويحد القاذف وقال صاحباه لا تقبل شهادتهما ولا يجب الحد ولو شهد أحدهما أنه قذفه يوم الخميس وشهد الاخر أنه اقتر بقذفه يوم الخميس لا يجب الحد على القاذف في قواهم ولو شهد أحدهما أنه قذفه بالعربية وشهد الاخر أنه قذفه بالفارسية أو بلغة أخرى لا تقبل شهادتهما في أوامر فصل اللفاظ التي توجب الحد من الخمانية \* ويقام على الذم سائر الحدود الا حد السكر والشرب في قول أبي يوسف وقال أبو حنيفة ومحمد لا يقام عليه حد ما الا حد القذف في أوامر فصل حد الشرب من أشربة الخمانية \* ولا حد على الذم في شرب الخمر في ظاهر الرواية فان أظهر أذهب وعن الحسن أنه يحد اذا سكر كالم إذا سكرهما يحمل شرب قليله في باب حد الشرب من الحاوي القدسي (٥) \* ولا يحد

الخمر لا يحد من أحكام السكران من أحكام الناطق بعد مثل عن السكران اذا اقتر في السكر أنه سكر من الخمر طأعاهل يحد أجاب لا يحد حتى يحسوفقرا وتقوم عليه البينة من فتاوى ابن نجيم بعد أي ورعها موجودة حاله في لاقرار أو إقامة البينة بعد

بإقراره فيه أى السكران إذا أقتر بالزنى أو بغيره في سكره لا يكون إقراره موجباً للعقد لأن  
 السكران لا يثبت على شئ فأقيم سكره مقام الرجوع الابهة القذف أى إذا أقتر بما يوجب  
 حد القذف أو القصاص أو غيرهما مما فيه حق العبد في السكر يحد لأنه لا يحتمل الرجوع  
 شرح مجمع في حد المنعرب \* والمسلم إذا شرب الخمر أو سكر من غير الخمر ثم ارتد والعبادة  
 بالله ثم أسلم فإنه يقيم عليه حد الزنى وحد السرقة وجميع أنواع الحدود إلا حد الشرب لأن  
 التكفر لو كان مقارناً للشرب يمنع حد الشرب فإذا اعترض كان أولى بخلاف سائر الحدود  
 وإن باشر أسباب الحد في رذته لا يقيم عليه حد الشرب والسكر لما قلنا وما سوى حد الشرب  
 والسكران باشر سببها في رذته قبل أن يأخذها الإمام لا يقيم عليه حد القذف  
 وإن باشر أسباب الحد في رذته بعدما أخذها الإمام وصار بحال لا يمكنه الذهاب إلى دار  
 الحرب يقيم عليه الحد ودالاً حد الشرب والسكر لأنه كافر لا يقيم عليه الذهاب إلى دار  
 الحرب فكان بمنزلة الذمى في أو آخر فصل حد الشرب من كتاب الأشربة من الخليفة \*  
 حلف لا يشرب الخمر فشهد أنها ما وجداه سكران ووجد في فيه ريح الخمر يحد وفي الأصل  
 القاضى لا يقضى بهذه الشهادة وفي الملتقط الحاكم لا يقبل شهادة من لا يعين الشرب  
 خزانة الفتاوى في فصل العين في الشرب \* وإن أقتر أو شهد وأعليه بعد زوال ريحه لا يحد  
 خلافاً للحد ولا يحد من وجدت منه رائحة الخمر أو تقيهاها أو أقتر ثم رجع أو أقتر سكران  
 والسكر موجب للعقد أن لا يعرف الرجل من المرأة ولا الأرض من السماء وعندهما أن

(١) عن ابن الولية قال سألت أبا يوسف  
 عن السكران الذى يجب عليه الحد  
 قال انه يستقر أقل بأبها الكافرون  
 فلا يقدروا على قتله كيف عينت هذه  
 السورة ورجعاً خطأ فيها الصاحى قال  
 لأن تحريم الخمر نزل فيمن شرع فيها فلم  
 يستطيع قراءتها أكمل الدين س  
 (٢) مثل من وجد منه رائحة الخمر هل  
 يحد أو يعزر أو يجب بعزرو لا يحد ما لم يثبت \*  
 شربه من الخمر بطريق شرعى من فتاوى  
 ابن نجيم س

(٣) وقال الشيخ أبو العباس التعزير  
 حق الادمى يجوز الإبراء عنه وفي نوادر  
 ابن رستم عن محمد يقبل فيه شهادة النساء  
 والشهادة على الشهادة ويجب فيه العين  
 ويجوز عنه العفو وتصح فيه الكفالة  
 بنفسه ثلاثة أيام كذا في حدود خزانة  
 الاكمل من التعزير س

بهذى ويخلط في كلامه وبه يقضى ملقى البحر (١) \* (مت بـ) (ق) وجد سكران ويوجد  
 منه الرائحة لا يحد ولكن يعزر بأقل من أربعين سوطلا (٢) (مت) ولو وجد منه رائحة  
 الخمر دون السكر يعزر (بـ) ولا يؤخر التعزير حتى يزول السكر ولو وجد يحمل آية فيها  
 خير يعزر والحاصل أن باب التعزير مبنى على الغالب والمغالب في مثل هؤلاء الجهالة  
 والفطن فيعزرون بناء على الظاهر في قول باب التعزير من القضية \* سكران قذف  
 رجل لا يجب حدان حد الشرب وحد القذف لأن السبب مختلف في انقسام من حدود  
 جواهر الفتاوى \* ولا يحد الآخر من الشرب سواء شهد الشهود عليه أو أشار إشارة  
 معهودة ويكون ذلك إقراراً منه في المعاملات لأن الحدود لا تثبت بالشهادات بغير اتفاق \*  
 (المسألة في التعزير) \* (مت) وفي مشكل الاسماء وأما التعزير إلى الإمام عند أبي  
 حنيفة وأبي يوسف ومحمد والشافعى والعرفاء فيه أيضا وقال الطحاوى وعندى أن العفو  
 ثابت للذى حتى عليه لا للإمام قال رضى الله عنه وأهل ما قالوه من أن العفو إلى الإمام فذلك  
 في التعزير الواجب حقه تعالى بأن ارتكب منكراً ليس فيه حد مشروع من غير أن يجزى  
 على انسان وما قاله الطحاوى فيما إذا جنى على انسان من تعزير القضية (٣) \* (ظم)  
 رأى غيره على فاحشة موجبة للتعزير فعززه بغير إذن المختص فلا يعتدب أن يعزر المعزير  
 أن عززه بعد الفراغ منها قال رضى الله عنه قوله أن عززه بعد الفراغ منها الإشارة إلى أنه  
 لو عززه حال كونه مشغولاً بالفاحشة فلا ذلك وأنه حسن لأن ذلك نهى عن المنكر وكل أحد  
 مأمور به وبعد الفراغ ليس نهى لأن النهى مما مضى لا يتصور فبقية تعزير ذلك

الى الامام من المحل المزبور \* وعن أبي بكر الاسكاف وجعل له عبد الله الاسكاف  
لا ينبغي له أن يضربه ولكن يرفع الامر الى القاضي حتى يؤذبه القاضي وهذا قول يخالف  
قول أصحابنا وعندنا المولى لا يقيم الحد على مملوك وله أن يعزره وكذا الزوج يضرب المرأة  
من تعزير النكاح \* وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف في وال عزير مائة سوط فحبات  
الرجل قال لأخيه وفي الذخيرة أن زاده على المائة في التعزير فحبات نصف الدية في بيت  
المال (١) لأنه خطأ من الوالي فإن جاء من ذلك ما يعلم أنه نعمة وليس بخطأ فهو على عاقلة  
في التعزير من حدود التارخانية \* وذكر الطحاوي وتعزير الشراف كاللقهاء  
أو العلوية أن يقول له الحاكم بلغني أنك تفعل كذا وكذا وتعزير الاشراف كالدهاقنة  
الاعلام والجزار في باب الحياكم وتعزير الاوساط كالسوقية الاعلام والجزار في باب الحياكم  
والخبس وتعزير النكاح في الاعلام والجزار في باب الحياكم والخبس والضرب بعدهم وتعزير  
بأخذ المال ان رأى المصلحة فيه جاز قال مولانا حقة المتهم دين مولانا ركن الدين الوالحاني  
الموارزي \* حسنه أن يأخذ ماله ويؤدعه فان تلج برده عليه كما عرف في قبول البغاة  
وسلاحهم وصوبه الامام مظهر الدين والقرطاشي الخوارزمي (٢) ومن جلته من لا يحضر  
الجماعة يجوز تعزيره بأخذ المال من حدود البرازية \* ولو اجتمع التعزير مع الحدود  
قدم التعزير في الاستيفاء ثم حصه حقا للعبد من تعزير مخ الغفار \* وان شتم اثنين  
أو ثلاثة زيد في التعزير على قدمي الامام في التعزير من حدود خزنة الاكل \* ومن  
موجب التعزير الزهد البارد وفي الواقيت روى أن رجلا قد وجد قرة ملقاة في سوق  
المدينة في زمن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فأخذها وقال من فقد هذه القرة وهو  
يكثر كلامه ويعترفها وحراده من هذا الكلام انظر زهده وورعه وديارته على الناس  
فسمع عمر رضي الله تعالى عنه كلامه وعرف مراده فقال كل يا بادر فانه ورع يخضعه الله  
وضربه بالدرة في التعزير من حدود التارخانية \* ولو قال له يا خبيث فقال له أنت كفا  
ولا يعزركل منهم الا تخولان التعزير حق الادعي وقد وجب عليه مثل ما وجب للآخر  
متساويا كذا في فتح القدير \* وفي القنينة ضرب غيره بغير حق وضربه المضروب أيضا أنهم ما  
يعززان ويبدأ بالقامة التعزير بالبادي منهما لانه أطول والوجوب عليه اسبق انتهى فعلم أن  
التعزير بالضرب كذا القذف وأن التكافؤ انما هو في الشتم (٣) بشرط أن لا يكون بين  
يدي القاضي قالوا لو شتم الخصمان بين يدي القاضي عزرها من أو اخر حد القذف من  
الجور (٤) \* خصمان تشامعدا القاضي فله حجبهما وتعزيرهما اتامة لحكمة المجلس  
ولو فعل أحدهما بإصاحبه لا يعزرها لم يطلبه خصمه في الفصل الأول من القصولين \* قال  
المقضي عليه للقاضي أخذت الرشوة من خصمي وقضيت علي عزره (٥) في مسائل شتى  
في نوع ولاية القاضي من قضاء البرازية \* ولو قال أنا لا أعمل بفتوى الفقهاء وليس كما قال  
العلماء فانه يعزرها ولا يكفر في فصل التسبيح من الحفار والاباحة من الخانية \* ومن اتسب  
الى النبي عليه السلام يضرب شربا شديدا وجبعا ويشهر ويحبس طويلا حتى تظهر  
نوبته لانه استخفاف بحق الرسول عليه الصلاة والسلام معين الحكام \* أفطر مسلم

(١) لان ما زاد على مائة غير ما ذون فيه  
فيحصل القتل بفعل ما ذون وبفعل غير  
ما ذون فيضمن نصف الدية كذا في محيطة  
رضوى في باب التعزير من الحدود

(٢) والحاصل أن المذهب عدم التعزير  
بأخذ المال وأما التعزير بالشتم فلم أره الا في  
المجتبي قال وفي شرح أبي اليسر التعزير  
بالشتم مشروع ولكن بعد أن لا يكون  
قاذفا كذا في تعزير البحر الرائق  
(٣) ويمكن الفرق بأن الضرب يختلف  
كيفية وكيفية فلا يمكن القول بالتكافؤ كما  
في نوع من أنواع الشتم لعدم المماثلة  
معين المفتي

وهذا يشير الى أنه اذا كان الشتم بلفظ آخر  
لا بلفظ الاول لا يوجد التكافؤ

(٤) خصمان تشامع بين يدي القاضي فلم  
ينتهي بالنهي قال أي الى القاضي يحبسهما  
ويعزرها وان عقاف حسن من خزنة  
القضاوي

(٥) مثل عن المدعي عليه اذا حال للقاضي  
أخذت الرشوة من خصمي وقضيت له على  
هل للقاضي أن يعزره على ذلك أجاب نعم له  
أن يعزره على ذلك من فتاوى ابن  
نعيم

المسلم اذا شتم الذي يعزرها تارخانية  
ولو شتم ابنه الصغير عزرها

«قيم في رمضان متعمدا يعزرو ويحبس بعد ذلك» تارة ثانية من الحدود وفي التعزير • وفي  
 القنية من أهكل في رمضان متعمدا شهرة يوم بقتله ووجهه ابن وهبان بأنه مستهزئ  
 بالدين أو منكرا لما ثبت كونه من الدين بالضرورة • معين المقتى في كتاب الصلاة • مسلم  
 يبيع الخمر ويأهكل الزبا ولا يرجع عنه فانه يعزرو ويحبس المقتى والخمير والناجحة  
 يعزرو ويحبس حتى يحدث توبته في المقصد الثاني من النوع الرابع من القسم الثاني من  
 هدية المهديين • يعزرو من وجد في بيته الخمر وكذا من جلس مجلس الشراب وان لم يشرب  
 يعزرو ويضرب المسلم يبيع الخمر ضربا وجعا بخلاف الذمى (١) تارة ثانية في التعزير •  
 وفي القنية لو قال له يا فاسق ثم أراد أن يثبت فسقه بالبينة ليس دفع التعزير عن نفسه لا تسع  
 بيته لان الشهادة على مجرد الجرح والفسق لا تقبل بخلاف ما اذا قال يا زاني ثم أثبت زناه  
 بالبينة يقبل لانه متعلق الحد ولو أراد اثبات فسقه ضمننا لا تصح فيه الخصومة كجرح اليهود  
 واذا قال رشوته بكذا فعليه رده تقبل بيته كذا هذه انتهى وهذا اذا شهدوا على فسقه  
 ولم يشعروا تقبل واما اذا بينوه بما تضمن اثبات حق الله أو العباد فانه تقبل كما اذا قال له  
 يا فاسق فلما رفع الى القاضي ادعى أنه رآه تقبل أجنبية أو عاقبتها أو خلاها أو نحو ذلك ثم  
 أقام رجلين شهدا أنهم ما رأياه فعل ذلك فلا شك في قبولها وسقوط التعزير عن القائل  
 لانها تضمنت اثبات حق الله وهو التعزير على الفاعل لان حق الله تعالى لا يختص بالحد بل  
 أعم منه ومن التعزير وكذلك يجري هذا في جرح الشاهد به وإقامة البينة عليه وينبغي  
 على هذا للقاضي أن يسأل الشاتم عن سبب فسقه فان بين سببا شرعيا لم يطلب منه إقامة  
 البينة عليه في فصل التعزير من البحر الرائق • واقصر المصنف في مسائل الشتم  
 على التداء وليس يفيد لان الاخبار كذلك كما اذا قال أنت فاسق أو فلان فاسق ونحوه من  
 المحل المزبور • (ك) قال له يا منافق أو أنت منافق يعزرو من تعزير القنية • وان  
 قاله ما له حال المغاية لا يلزمه شيء لان ذلك مساو وغية لاشتم (٢) من حدود حاوي  
 القنية • رجل شتم الناس ان كان مرة بوعظ وان كان شتم ضرب وحبس حتى يترك  
 برازية ومن الاقساط الموجبة للتعزير يارسناني ويا ابن الاسود ويا ابن الجلام وهو ليس  
 كذلك (٣) كذا في التبيين ومنها يا حاشي كافي الظهيرية ومنها يا سفيه كافي المحيط في  
 فصل التعزير من البحر • وكذا لو قال يا كلب وسكن عن الهسد وان أنه قال يعزرو في  
 عرف ديارنا والاصح أنه لا يعزرو لان من عادة العرب اطلاق هذا الاسم لمعنى المبالغة في  
 الطلب وقلة الاستحياء فقد يسمونه كالكلي ونحوه ثم كل أحد يعلم أنه كاذب فالشتم يلحق  
 القاذف دون المقدوف من حدود الميسوط • ولو قال يا قذر ويا جفنة أو يا بليد يجب  
 التعزير من شرارة الفتاوى (في القذف من الحدود) • ولو قال لامرأة يا روسي (معناه  
 بلسان العامة شرموطة) يحدث بخلاف ما لو قال يا حبة فانه يعزرو (٤) قيل فصل التعزير من  
 ابن الهمام وكذا في فصل فيما يوجب التعزير من الخيانة • ولو قال يا ولد الحرام لا يجب  
 التعزير من تعزير الخيانة • ولو قال حرام زاده (أي ابن حرام) يعزرو ولا يحدث وكذا لو قال  
 لابنه فبيل كتاب السرقعة من السبازية • كل فعل اختياري يحرم شرعا ولا يوجب حدا

(١) (نعت) يضرب المسلم يبيع الخمر ضربا  
 وجعا بخلاف الذمى حتى يتقدم اليه  
 فان باع في المهر بعد التقديم ثم أسلم لم  
 يسقط الضرب (مت) هذا دليل على أن  
 التعزير لا يسقط بالتوبة قنية من باب  
 التعزير من كتاب الحدود

(٢) وأفتى المرحوم محيي بن زكريا أنه  
 يلزمه الاستغفار فيما إذا قال في القنية  
 أنه كافر وأفتى أبو السعود في أمثاله أنه  
 مقفوض الى رأى القاضي ان رأى استماعه  
 يسمع ويجرى على القائل ما يلزم شرعا  
 كذا يخط جامع هذه المجموعة •  
 (٣) وانما يجب التعزير فيما لا يعلم انصافه به  
 فتح القدير من حد القذف •

(٤) وكان الترقى بينهما أن روسي مريح  
 في القذف بالزنا بخلاف القنية فانه كناية  
 عن الزانية كذا في البحر •



(١) والظاهر أن كون المرأة صغيرة ليس بشرط وضمير هي راجع إلى البنت لا إلى امرأ أو ابنته على سبيل البدل لأن خصوصية الزوج ليست لصغر الزوجة كذا يخط جامع هذه المجموعة **سند**

(٢) أفاد بقوله الأخذ بخفية أن الشرط الخفية وقت الاختذار دخول المحرر ليلًا أو نهارًا أو ما الخفية في الانتهاء فإن كانت السرقة نهارًا في المصر فهي شرط أيضًا وما بين العشاء والعقة من النهار وكذا قال في الاختيار ولودخل ما بين العشاء والعقة والناس منتشرون فهو بمنزلة النهار وإذا كانت السرقة إسهلا فليست بشرط حتى لو دخل البيت خفية ثم أخذ المال بجاهرة ولو بعد مقاتلة فإن في يده قطع به للاكتماف بالخفية الأولى كذا في أوائل سرقة البحر **سند**

قوله والخفية والاستسرار الخ هكذا في النسخ التي يندى ولا يفتي بخالفته لما قبله مع أن العزو للمحل واحد وكذا قوله بعد ذلك ثم لها شرائط الخ مخالف لصدور العبارة وأهل المسئلة خلافية فلترجع اه صحيحه (٣) ولو شهدوا على العبد المحجور بسرقة عشرة دراهم وهو يجحد لا يقضى حتى يحضر مولاه فمضى بالقطع وورد العين أن كانت فائضة ولا يقضى بالضمان لأن المحجور لا يملك خصوصية في المال ولا تقبل الشهادة عند غيبة المولى ولو شهدوا على إقراره لا تقبل أصلاً وإن كان مولاه حاضرًا لأنه لا يقضى بالقطع بهذه المينة فكذلك المال والشهادة على الإقرار بالسرقة مع وجود السارق لا تسمع قاضحان في أو آخر كتاب المأذون

وبعد عار عارفًا سنداه إلى المسبوب يوجب التعزير والافلا إلا أن يكون تحقيق الاشتراف فالتقييد بالاختيارى وجهه ظاهر إذا لا يجب في غيره شيء فالجار تحت للاشراف (مصنفك) رجل جاء إلى امرأة رجل أو ابنته وهي صغيرة (١) فخذعها وأخرجها من منزل أبيها أو زوجها كان للاب أو الزوج أن يحاصمه في ذلك ويحبس حتى يأتيها أو يعلم أنها قد ماتت في فصل الدعوى من الخيانة رجل خذع صبية وذهب بها إلى موضع لا يعلم قال محمد أنه يحبس حتى يأتيها أو يعلم أنها قد ماتت في الثالث من غصب الظهيرة وكذا في الخيانة \* سئل شيخ الإسلام القاضي محمد عن نيس قبرا قال انه يعزر من جواهر الفتاوى في الباب الثالث من كتاب الجنائيات والحدود \* ومن قال لا تحريم مباحي يعزروا وقال بالعوان فالعوان في عرفنا يقع على الساعي والظالم ومن كان بريشا فخذعه به يعزر من المحل المزبور \* سئل عن متولى الحسبة إذا سهر البضائع بالقيمة وتعدى بعض السوق وباع بأكثر من القيمة هل أن يعزره على ذلك أجاب إذا تعدى السوق وباع بأكثر من القيمة يعزر على ذلك من قساوى ابن نجيم \*

### ﴿كتاب السرقة﴾

السرقة التي تتعلق بها قطع اليد أخذ مال الغير على سبيل الخفية والاستسرار (٢) ابتداء وانتهاء لونها أو ابتداء بأن يقب البيت على سبيل الخفية والاستسرار لبلال ثم يأخذ المال من في يده على سبيل المكابرة جهاراً بأن استيقظ صاحب المال فأخذ المال مكابرة منه في أوائل كتاب السرقة من التناو الخفية \* والخفية والاستسرار في السرقة عند ابتداء أخذ المال أو عند انتهائه أو فيما بينهما شرط إذا كان الاختاذ في النهار أما إذا كان في الليل فلا يشترط الخفية والاستسرار حال الدخول من المحل المزبور \* ثم لها شرائط الخفية والاستسرار ابتداء وانتهاء فإن نقب البيت خفية وأخذ المال من يد صاحبه مكابرة بأن استيقظ صاحبه لا يقطع ومنها أن لا يكون للسارق فيه شركة ولا شبهة ملث ومنها أن لا يكون مأذوناً في الدخول فإن أذن بالدخول في بيت فسرقة من بيت آخر من ثلث الدار واختلوا فيه ومنها أن يكون للمسروق منه يد صحيحة على المال حتى لا يقطع السارق من السارق ومنها أن لا يكون بين السارق والمسروق منه زوجية ولا رحم كامل ومنها أن يكون المسروق مئة وما وأن لا يوجد جنسه مباح في الأصل ولا يكون نافها ولا يتسارع إليه الفساد وقيمه عشرة (٣) وقت السرقة وذكر الطحاوي أن الاعتبار بقيته يوم الأخراج لأن تمام السرقة به وفي بعض النسخ أن كمال التصالب شرط وقت القضاء فإن استقص العين لا يقطع القطع وإن انتقص من حيث السعر يسقط القطع ومنها أن يكون المال المأخوذ محرراً أما بالمكان للفظ كالدرور والدكاكين والخانات والأجنحة والفساطيط أو بالحفاظ حتى لو سرق من الصغراء وله حافظ بأن سرق من تحت رأسه وهو نائم في الصغراء أو في المسجد يقطع وإن موضوعاً بين يديه اختلوا فيه قال السرخسي أنه محرر وعن محمد فممن سرق من رجل ثوباً عليه أو قلنسوة أو من امرأة نائمة سلباً

أو ملامة هي لا يستمر بقطع في أوائل كتاب السرقة من البرازية وكذا في الخلاصة •  
 جمع المسافر متاعه في الصحراء وبات عنده بقطع السارق منه لأنه محرز بالحاظ فالتعسير  
 الحفظ المعتاد والناسم عند متاعه بعد حافظا (١) ولا فرق بين أن يكون صاحبه نائما  
 أو غير نائم • والمتاع تحته أو عنده وهو الصحيح (٢) من سرقة محتارات التوازل • إذا  
 سرق الغنم من المرعى فقد أطلق محمد عدم القطع فيه (٣) وفي البقرة والقرص وهو مقيد  
 بما إذا لم يكن معها من يحفظها فإن كان قطع إذا لم يكن راعيا فإن كان راعيا ففي البقالي  
 لا يقطع (٤) وهكذا في المتنق عن أبي حنيفة وأطلق خواهر زاده ثبوت القطع إذا كان  
 معها حافظ ويمكن التوفيق بأن الراعي لم يقصد حفظها من السرقة فتح القدير لابن الهمام  
 (في فصل الحرز من السرقة) • وفي المجتبى لا قطع في المواشي في المرعى وإن كان معها سوى  
 الراعي من يحفظها يجب القطع وكثير من مشايخنا أفتوا بهذا في فصل الحرز من سرقة  
 البحر • وإن كان الغنم ياروي إلى بيت في الليل له باب مغلق فكسره ودخل فيه وسرق منها  
 شاة قطع وفي البقالي ولا يتبر الغلق إذا كان الباب مردودا إلا أن يكون بيتا مفردا في  
 الصحراء (٥) من سرقة الخلاصة • وفي الحاوي اتخذ من الحجر والشول حظيرة وجمع هذه  
 الأغنام وهو نائم عندها قطع وعن محمد قطع سواء كان معها حافظ أو لا وعليه عاتة المشايخ  
 انتهى في فصل الحرز من سرقة البحر • والخليفة والنسابة وبوت الشعر ونحوها إذا كان لها  
 حافظ يقظان أو نائم فيها أو قريب منه فهو حرز ولا خلاف وإن كانت الخلية أو النسابة وحدها في  
 برية أو صحراء ولم يكن لها حافظ لم يقطع السارق منها كما في الحاوي معين المفتي • وفي  
 الحاوي إذا كان باب الدار مردودا غير مغلق فدخلها السارق خفية وأخذ المتاع قطع ولو  
 كان باب الدار مفتوحا فدخل منها وسرق لا يقطع ولو سرق من السطح ثيابا تساوي نصابا  
 يقطع لأنه حرز في فصل الحرز من سرقة البحر • ولو سرق نفس القسطاط فإنه لا يقطع لعدم  
 حراره إلا إذا كان القسطاط غير منصوب وانما هو ملفوف عنده من يحفظه أو في قسطاط  
 آخر فإنه يقطع فتح القدير في فصل الحرز من السرقة لابن الهمام • وفي المتنق سرق من بيت  
 السوق ليلان عندهما من يحفظه يقطع والألا دخل على سوق تها سرق من حاقوته  
 لم يقطع وفي الحاوي دخل السارق تها أبواب الدار مفتوحة لم يقطع ولولا من باب الدار  
 وكان الباب مفتوحا مردودا بعد ما صلى الناس العنقة وسرق خفية أو مكابرة ومعه سلاح  
 وصاحبه يعلم به أو لا يقطع ولو دخل بين العشاء والعنقة والناس ينجون ويذهبون فهو  
 بمنزلة النهار ولو كان صاحب الدار يعلم بدخول اللص واللص لا يعلم أن فيه صاحب الدار  
 أو يعلم به اللص وصاحب الدار لا يعلم يقطع ولو علم لا يقطع ولو لم يعلم يقطع من سرقة  
 البرازية وكذا في الخلاصة • ولو أن سارقا كابر أانا للاحق سرقة متاعه قطع معني قوله  
 كابر أنه دخل عليه بسلاح وقتاله على أخذ ماله ولو كابر تها راقب بيته سرا وأخذ  
 متاعه معاينة لا يقطع والقاس أن لا يقطع في الوجهين في الثاني من سرقة التنا رخانية •  
 بسط الثوب على حائط السكة فسرق لا قطع لأن ما يلي الدار محرز لا ما يلي السكة من سرقة  
 البرازية • ثم الحرز نوعان حرز يمكن الدخول فيه فإن تقب وأدخل يده فيه وأخذ لا يقطع

(١) وقال في سرقة التعة إذا سرق متاعا  
 من رجل في الصحراء وهو حافظ له قطع  
 سواء كان الحافظ نائما أو يظانا فالحفظ في  
 الصحراء كذلك يكون وهذه إشارة إلى أن  
 الراعي إذا نام لا يكون تاركا للحفظ لكن  
 هذا إذا نام قاعدا لا مضطجعا انتهى  
 أقول فيه إشارة إلى أنه يقطع وإن كان  
 الحافظ راعيا صك كذا بخط جامع هذه  
 المجموعة •  
 (٢) مثله في البرازية وقال فيه خمس الأئمة  
 الصحيح أنه يلزم القطع بكل حال لأن المعبر  
 الحفظ المعتاد •  
 (٣) ولا يقطع السارق من الغنم لما روى  
 عن علي رضي الله عنه وقد أتى برجل  
 سرق من الغنم فذراعته الحد وقال إن له  
 نصيبا كما في •  
 وفي المتنق حال الامام لو أن الراعي رعى  
 غنمه لا يقطع وإن أرادها الموضح وهو  
 عندها قطع من سرقة البرازية وكذا في  
 المتنق •  
 (٤) قال البقالي وفي المتنق لا يقطع وهو  
 المختار لأن الراعي يقصد الأعلاف  
 والاسامة لا الحفظ كذا في سرقة  
 البرازية •  
 (٥) وفي البقالي والمراح والجسرين حرز  
 وإن لم يكن عليه حافظ وقيل هذا إذا كان  
 معه حافظ في أوائل الفصل الثاني من  
 كتاب سرقة التنا رخانية •

وحرز لا يمكن الدخول فيه كالجواري فلو أدخل يده وأخذ يقطع من سرقة البرازية وكذا  
 في الخلاصة \* وقال الطحاوي حرز كل شيء يعتبر بصره فله حتى أنه إذا سرق دابة من اصطبل  
 يقطع ولو سرق أولوثة من اصطبل لا يقطع من سرقة الخلاصة وكذا في البرازية \* وقال  
 الكرخي ما كان حرزاً النوع فهو حرزاً لأنواع كلها حتى لو سرق أولوثة من شريحة يقال  
 يقطع وكذا لو سرق ثياب الراعي من المراح قال الامام السرخسي هو المذهب عندنا  
 من المحل المزبور \* ولو كابر انساناً باللاسرق متاعه قطع ولو كابره ثم أزال يقطع بأن نقب  
 بيته سراً وأخذ متاعه معاينة والقياس أن لا يقطع في الفصيلين وفي الفتاوى جماعة  
 نزلوا بيتنا أو خاناً فسرق بعضهم من بعض متاعاً وصاحب المتاع يحفظه أو تحت رأسه لا يقطع  
 ولو كان في المسجد جماعة قطع ولو سرق من بيت وأخذ قبل الخروج لم يقطع من سرقة  
 الخلاصة وكذا في البرازية \* ولا قطع على من سرق معصفاً وإن كان مفضضاً الاصل في  
 هذا أنه متى جتمع بين ما يجب القطع وبين ما لا يجب القطع لا يجب كما لو سرق شراياً  
 أو ما ورد في آية من ذهب أو فضة لا يجب القطع لأنه جتمع بين ما يجب القطع وبين ما لا يجب  
 فأورث شبهة في أمره كالمسروق جماعة منهم من يجب القطع ومنهم من لا يجب فلا يجب  
 القطع على واحد منهم كذلك ههنا من سرقة شرح الطحاوي \* ولو أن جماعة دخلوا منزلاً  
 وسرقوا سرقة وجعلوها على واحد منهم فأخرجها فالقياس أن يجب القطع على الحامل  
 لا غير وبه قال زفر وفي الاستحسان يجب القطع عليهم جميعاً لأن الباقيين كانوا ردوا له وعونا  
 له في ترك كون جميعاً في القطع كما قلنا في قطاع الطريق إذا باشر أحدهم والباقيون وقوف معه  
 فأنهم يشتركون جميعاً في حقه قطاع الطريق كذلك ههنا من سرقة شرح الطحاوي \* ومن  
 سرق شيئاً ورده قبل الخصومة إلى مالكه لا يقطع وكذا لو نقت قيمته عن النصاب قبل  
 القطع أو ملكه بعد القضاء أو ادعى أنه ملكه وإن لم يثبت وكذا لو أذاع أحد السارقين  
 ولو سرقا وغاب أحدهما وشهدوا على سرقة ماقطع الآخر ولو أقر العبد المأذون بسرقة  
 قطع وردت وكذا المحجور عند الامام وعند أبي يوسف يقطع ولا ترد وعند محمد لا يقطع  
 ولا ترد ومن قاع بسرقة والعين فائمة ردها وإن لم تكن فائمة فلا ضمان عليه وإن استهلكها  
 وإن سرق سرقات يقطع بكلاً أو ببعضها لا يضمن شيئاً منها وقال لا يضمن ما لم يقطع به في  
 فصل كيفية القطع من سرقة الملتقى \* ولو شهدوا على عبد محجور بسرقة عشرة دراهم  
 وهو بمجده لا يقضى حتى يحضر مولاه فيقضى بالقطع ورد العين إن كانت فائمة ولا يقضى  
 بالضمان لأن المحجور لا يملك الخصومة في المال ولا تقبل الشهادة عند غيبة المولى ولو  
 شهدوا على إقراره لا تقبل أصلاً وإن كان مولاه حاضراً لأنه لا يقضى بالقطع بهذه البينة  
 فكذا المال والشهادة على الإقرار بالسرقة مع وجود السارق لا تسمع في أوامر كتاب المأذون  
 من الخالية \* العبد إذا سرق لا يقطع يده إلا بحضرة المولى عند الامام ومحمد وكذا  
 القصاص والخلاف في سماع البينة على العبد عند غيبة المولى وعند غيبة عبده لا تقبل عليه  
 إجماعاً من سرقة البرازية \* وإذا أقر العبد بسرقة لا يجب في مثلها القطع كان إقراره باطلاً  
 لأن كسبه وسأله رقبته حق مولاه فلا يصح في إقراره بالمال ما لم يعتق إلا أن يكون العبد

مأذونا في تذاقراره بالمال بهذا السبب صحيح ~~ص~~ كذا قراره بالنصب من اقراره بسقوط  
 السرقة **قوله** وطلب المسروق منه شرط القطع أي وطلبه المال فلا قطع بدونه لان  
 الخصومة شرط لظهورها أطلقه فشمع ما اذا أقر أو اقيمت عليه البيينة لاحتمال أن يقره  
 بالمال فيسقط القطع فلا بد من حضوره عند الاداء والقطع لتنتفي تلك الشبهة وبما ذكرنا  
 طهر أن ما في التبيين معزيا إلى البدائع من أنه اذا أقر أنه سرق من فلان الغائب قطع  
 استخسانا ولا ينتظر حضور الغائب وتصديقه (١) فانما هو رواية عن أبي يوسف وليست هذه  
 عبارة البدائع فان عبارته قال أبو حنيفة ومحمد الدعوى في الاقرار شرط حتى لو أقر السارق  
 أنه سرق مال فلان الغائب لم يقطع مالم يحضر المسروق عنه ويخاصم عندهما وقال  
 أبو يوسف الدعوى في الاقرار ليست بشرط الخ وفي البدائع أيضا قال محمد لو قال سرق  
 هذه الدراهم ولا أدري لمن هي أو قال سرقها ولا أخبركم من صاحبها لا يقطع لان جهالة  
 المسروق منه فوق غيبته ثم الغيبة لما تمت القطع على أصله فالجهالة أولى انتهى ولم  
 يعين المصنف مطلوب المسروق منه فاحتمل شيئين أحدهما طلب المال وبه جزم الشارح  
 وثانيهما طلب القطع وأشار الشئمي إلى أنه لا بد من الطلبين وأن أحدهما لا يكفي لكن  
 ذكر في الكشف قبيل بحث الامر أن وجوب القطع حتى الله تعالى على الخصوص ولهذا  
 لم يتقيد بالمثل وما يجب ~~قوله~~ لا يعبد يتقيد به مالا كان أو عقوبة كافي الغصب والقصاص ولهذا  
 لا يملك المسروق منه الخصومة بدعوى الخد وإثباته ولا يملك الدعوى بعد الوجوب ولا يورث  
 عنه انتهى فقد صرح بأنه لا يملك طلب القطع الآن يقال أنه لا يملك طلب القطع بمجرد ادعى  
 طلب المال والظاهر أن الشرط انما هو طلب المال وبشرط حضوره عند القطع لا طلبه  
 الفطع اذ هو حق الله فلا يتوقف على طلب العبد (٢) في فصل كيفية القطع من البحر  
 الرائق **قال** اذا سرق الرجل من المستودع أو المستعير أو المستبضع قطع بخصومة هؤلاء  
 عند علمائنا الثلاثة وفي السفن في وكل من لا يد حافظه كسولي الوقت والاب والوصى (م)  
 وروى ابن جماعة في نوادره أنه لا يقطع بخصومة هؤلاء حتى يحضر المالك وكذلك السارق  
 من الغاصب والمترين يقطع بخصومتهم من سرقة التناخانية **والغاصب والمستودع** أن  
 يخاصم في قطع يد السارق وكذلك المستعير والمستأجر والمستضع والقابض على سوم الشراء  
 والمترين والمضارب مختارات النوازل وكذلك في الملتقى في كيفية القطع **ويقطع بطلب**  
**المالك أيضا في السرقة من هؤلاء** في فصل كيفية القطع من الملتقى **أو شهد بهار جلان**  
**عدلان** فلم تقبل شهادة النساء وتقبل شهادة رجل واحد في حق المال **كك الشهادة**  
**على الشهادة** كافي المحيط وغيره من سرقة القهستاني وكذلك في سرقة البحر **وإذا شهد**  
**كافران على كافر** لم يسرقه مال لا يقطع الكافر كما لا يقطع المسلم من سرقة البحر **قال**  
**ادعى أنه سرق** فقال كركته ام (أي أخذت) ضمن المال ولا يقطع ولو أقر بعد ذلك  
 بالسرقة لم يقطع أيضا في فصل ظهور السرقة من التناخانية **قال** يسرقه ثم رجع ثم  
 أقر بضمن ولا يقطع من المحل المزبور **لا يقطع بالتكول** وان ضمن المال من سرقة البحر **قال**  
 طلب المسروق منه أن يحلف السارق يقول له القاضي أريد المال أو ألقه ان قال أريد

(١) وما في الذخيرة يوافق ما في التبيين  
 حيث قال وإذا أقر بالسرقة من فلان  
 الغائب قطع استخسانا ولا ينتظر حضور  
 الغائب وتصديقه هكذا ذكر في بعض  
 المواضع وذكر في القدرى على قول أبي  
 حنيفة ومحمد لا يقطع حتى يحضر الغائب  
 ويطلب جهرا وعلى قول أبي يوسف يقطع  
 ولا ينتظر حضور الغائب ذكره في الثالث  
 من سرقة الذخيرة وفي التناخانية  
 وعندها لا بد من حاضرة المسروق منه في  
 الاقرار والشهادة عند الاداء وعند  
 القطع وفي باب السرقة من شرح العيون  
 روى هشام عن أبي يوسف أنه قال أقطع  
 السارق لا أنتظر المسروق منه وهو قول  
 ابن أبي ليلى وهو خلاف قول أبي حنيفة  
 ومحمد وليس الفرق بين مذكورين كذا  
 بخط المرحوم جامع هذه المجموعة  
 (٢) وفي نوادر ابن جماعة عن محمد إذا شهد  
 الشهود على رجل أنه قطع الطريق وأخذ  
 المال وقتل ولم يحضر معهم أحد لم أقم  
 عليه الحد وعجزته من سرقة  
 التناخانية

المال خلفه وان قال أريد القطع لا يحافه في التوكيل بالخصومة من الخانية \* والاص  
اذا دخل دار انسان وأخذ المتاع وأخرجه فله أن يقتله مادام المتاع في يده فاذا رمى به  
اليه لم يقتله (١) وجعل استقبله المصوص ومعه مال لا يساوي عشرة دراهم حل له أن  
يقاتلهم لص معروف وجده رجل يذهب في حاجة غير مشغول بالسرقه ليس له أن يقتله  
وقيل له أن يقتله وله أن يأتي به الى الامام ليحبسه الى أن يتوب لان الحبس الزجر (٢) قوم  
أخذ السراق أموالهم فاستغاثوا بقوم فخرجوا في طلب السراق فان كان ارباب الاموال  
معهم أو غابوا ولكنهم يعرفون متاعهم وبقدرون على رد المتاع عليهم جاز لهؤلاء القوم  
المستغاث بهم أن يقتلوا السراق لاسترداد المال وان كانوا يعرفون المتاع ولا يقدر  
على الرد لم يجز لهم أن يقتلوا السراق من قساوي فيض كرك في أواخر السرقه

### باب قطع الطريق

وقطع الطريق على أربعة أوجه ففي اثنين منها يقام الحد وفي اثنين لا يقام الحد أما اللذان  
يقام فيهما الحد أحدهما أن يقطعوا الطريق في مفازة والآخر أن يقطعوا على قرية ثانية  
عن المصر لا يقدر أن يمنعوا القطع عن أنفسهم ولا عن من كان معهم الاستغاثة وأما اللذان  
لا يقام فيهما الحد أحدهما أن يقطع الطريق في مصر أو مدينة والآخر أن يقطع الطريق  
خارجا عن مصر من حيث يمكنهم الاستغاثة فانهم لا يقطعون في قول أبي حنيفة وأصحابه ولا  
يقام عليهم الحد ولكن يدفعون الى أولياء الدم فيكون الاصلهم فيما قتلوا وفيما جرحوا  
وفيما أخذوا من الاموال من أواخر سرقه التنف \* قالوا ان السراق قطعوا المختصة بالسرقه  
الكبرى ثلاثة في ظاهر الرواية الاول أن تكون من قوم لهم قوة وشوكه أو واحد كذلك  
الثاني أن لا تكون في مصر وما هو بمنزلة كمين المصريين أو القرية الثالث أن يكون  
بينهم وبين مصر مسيرة سفر وعن أبي يوسف اعتبار الشرط الاول فقط فيتحقق في مصر  
ليه لا وعلى الفتوى لمصلحة الناس في أوائل باب قطع الطريق من البحر \* وعن أبي يوسف  
انهم لو كانوا في مصر ابلا وفيها بينهم وبين مصر أقل من مسيرة سفر يجزى عليهم أحكام  
قطع الطريق قال في الاختيار وعليه الفتوى في باب قطع الطريق من الدرر \* وعن أبي  
يوسف ان كان خارج مصر ولو كان يقر به يجب عليهم الحد لانه لا يلحقهم الغوث وعنه  
أيضا في المصر ان قاتلوا نهارا بالسلاح يجب الحد لان السلاح لا يلبث وكذا ان كان قاتلا  
ليلا بغير سلاح لان الغوث يبطئ بالليل في أواخر كتاب السرقه من مختارات التوازل \*  
ومن شهر على المسلمين سيفاً واجب قتله ولا شيء يقتله لقوله عليه الصلاة والسلام من شهر على  
المسلمين سيفاً فقد أبطل دمه ولأن دفع الضرر واجب فوجب عليهم قتله اذا لم يمكن دفعه  
الا به ولا يجب على القاتل شيء لانه صار باغياً بذلك وكذا اذا شهر على رجل سلاحاً فقتله أو  
قتله غيره دفعا عنه فلا يجب بقتله شيء لما يشاء ولا يختلف بين أن يكون بالليل أو بالنهار في  
المصر وخارج المصر لان السلاح لا يلبث وان شهر عليه عصا فكذلك ان كان ليلاً ونهاراً  
خارج المصر لانه لا يلحقه الغوث بالليل ولا في خارج مصر فكان له دفعه بالقتل بخلاف ما اذا  
كان في مصر وثيل ان كان عصا لا يلبث يحتمل أن يكون مثل السلاح عندهما فيجوز

(١) ولو أن لصاً دخل داراً ولا سلاح معه  
وصاحب الدار يعلم انه يقوى على أخذه  
ان ثبت الا انه يخاف أن يأخذ بعض  
متاعه ولا يقدر عليه وسعه ضربه وقتله  
كذا في سرقه البرازية  
(٢) مسئله للامام أن يقتل المهارق سياسة  
لسمعه في الارض بالفساد في كتاب  
السرقه من الدرر وكذا في التاتار خلية

قتله في المصير نهارا كما في السيف زيلعي في أوخر باب ما يوجب القود وما لا يوجب من  
الجنائيات \* وإذا أخذ بعد التوبة وقد قتل عمدا صار القتل إلى الأولياء إن شاءوا استوفوه  
وإن شاءوا عفووا عنه وأما سقوطه إذا أخذ بعد التوبة فلا أن التائب مستثنى من هذا الحكم  
في آخر الآية اعلم أن هذا فيما إذا أخذ بعد التوبة وورد المال وأما إذا تاب ولم يرد المال  
فمقتل لا يسقط كما لا يسقط سائر الحدود بالتوبة وقيل يسقط واليه أشار في الأصل لأن الله  
تعالى استثنى التائب في السرقة الكبرى ولم يستثن في سائر الحدود كذا في المحيط \* وكذا  
يسقط الحد عنهم إذا أخذوا قبل التوبة وقد قتلوا وأخذوا من المال إذا قسم لا يصيب لكل  
منهم نصيب فالأمر بالقصاص إلى الأولياء وفي الفوائد الظهيرية هذه مسألة عجيبة  
من حيث أنهم إذا صدر منهم القتل فقط لم يلتفت إلى عفو الأولياء بل يقتلهم إلا ما حدثا  
وإذا وجد معه أخذ المال القليل اعتبر فيه عفو الولي من شرح الجمع لابن الملك

### ﴿كتاب الجنائيات﴾

﴿القول فيما يجب فيه القصاص والدية وسكومة العدل﴾ \* يقتل الذكرا بالأنثى والأنثى  
بالذكر والحر بالعبد والعبد بالحر والمسلم بالكافر الذي يؤدى الجزية ويجرى عليه أحكام  
الاسلام ولا يقتل المسلم بالمستأمن ولا يقتل والد بولده ولا جدة من قبل الرجال والنساء وإن  
هلا ولا بولد الولد وإن سفل ولا ولادة بولدها ولا جدة من قبل الأم والأب علت أو سفلت  
ويقتل الولد بالوالد ولا يقتل المولى بعبد مملوك أو بعبد مملوك يقتل العبد بولده ولو جنى  
القاتل بعد القتل لا يقتل وينقلب مالا ويقتل سليم الجوارح بقاصص الأطراف من  
خرانة الفتاوى \* لا قصاص بين الأحرار والعبد ولا بين الذكور والإناث فيما دون النفس  
من أوائل كتاب الديات من الخلاصة وكذا في خزانة المفتين \* وفي الصكاف لا قصاص  
بين الحر والعبد فيما دون النفس وبين العبدين خلافا للشافعي في جميع ذلك إلا في الحر  
يقطع طرف العبد في الثالث من جنائيات النساء رخصة \* وفي الجامع الصغير رجل  
ضرب رجلا بجره فقتله فإن أصابته الحديد قتل به عند الكل وإن أصاب بظهره ولم يجرح  
فعنده لا شك أنه يجب القصاص (١) وكذا عند أبي حنيفة في ظاهر الرواية وفي  
رواية الطحاوي عن أبي حنيفة أنه لا يجب القصاص فعلى هذه الرواية يعتبر الجرح سواء  
كان حديدا أو معدنا أو جرحا بعد أن يكون آلة يقصد بهما الجرح وقال الصدر الشهيد  
في نسخة وهو الأصح لأن المعتبر عند أبي حنيفة الجرح وسنجات الميزان من الحديد  
على الروايتين في أوائل الموجب للقصاص من كتاب الديات من الخلاصة \* وفي شرح  
الطحاوي إذا شق رجل بطن رجل وأخرج أمعاء ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عمدا  
فألقاه هو الذي ضرب عنقه فيقتص أن كان عمدا وإن كان خطأ تجب الدية وعلى الذي  
شق ثلث الدية وإن كان الشق نفذا إلى الجانب الآخر فثلث الدية هذا إذا كان مما يعيش بعده  
شق البطن يوما أو بض يوم وإن كان لا يعيش ولا يتوهم منه الحياة معه ولا يبق معه إلا  
اضطراب للموت فأقتل هو الذي شق البطن ويقتص في العمدة وتجيب الدية في الخطأ والذي

(١) وإن أصاب بظهر الحديد أن جرح  
يجب القصاص على الأصح والأفلا كذا  
في الخزانة

ومن ضرب رجلا بجره فقتله فإن أصابته  
بالحديد قتل به وإن أصابه بالعود فعليه  
الدية قال رضي الله عنه وهذا إذا أصابه  
بجدة الحديد لوجود الجرح فيكمل  
السبب وإن أصابه بظهر الحديد فعندهما  
يجب وهو رواية عن أبي حنيفة اعتبارا  
منه للآلة وهو الحديد وعنه أنما  
يجب إذا جرح وهو الأصح (وهو رواية  
الطحاوي) على ما سنده إن شاء الله  
تعالى كذا في الهداية

(١) به أفق المرحوم كذا بخط جامع هذه المجموعة وفي شرح المختصر (١٦٥) والقنوي على قول الامام ~~في جنائبات~~ الجنائبات

الضمانات ~~في~~

(٢) وفي الخلاصة قال المدبر الشهيد وهو الاصح يعني الاشتراط في الحديد كذا في أوائل جنائبات ضمانات فضيلة ~~في~~ وفي ظاهر الرواية عن أبي حنيفة يعتبر القتل بالحديد إذا كان أو جرحاً كذا في شرح الجامع لقاضيخان وفي أوائل الجنائبات من شرح القرائني قال القنوي جواب الظاهر استحسان والقياس ما ذكره الطحاوي وعندهما يقتضى بكل حال وعليه القنوي كما في منتخب التاتارخانية ~~في~~

(٣) وفي جامع الرموز ولو قتل بالابرة أو المسلة لم يقتل وعليه القنوي فالمعتبر الحديد أو الجرح كما في ثقة الواضعات انتهى وفي التاتارخانية وفي المنتقى أبو يوسف عن أبي حنيفة في رجل ضرب رجلاً بالابرة أو بشي يشبه الابرة متعمداً وقتله فلا قود فيه وأما المسلة ففي القود وفي الكبرى خلاف ما حفظنا في مسائل الخلاف ان غرزه بآلة قتلت يجب القصاص لكن ذكر قاضيخان أنه لا قصاص في الابرة وفي المسلة القصاص وفي الذخيرة ذكر شمس الاثمة السرخسي في روايات الاصل أن في الابرة إذا أصابت المقتل يجب القود انتهى كذا بخط جامع هذه المجموعة ~~في~~

(٤) قالوا في المسئلة روايتان والقنوي على أنه لا قصاص في غرزة الابرة وفي المسئلة قصاص كذا في الظهيرية ~~في~~ غرزة المسلة أو الابرة قتلت ففيه القصاص منه المقتى وفي شرح الجامع لقاضيخان وكذا لو غرزه بآلة يقتل لو جود القتل بصفة الكمال ~~في~~

ضرب العارية بعز و كذا لو جرح رجلاً بآلة مخنثة ما لا يتوهم العيش معها فوجرح آخر بآلة أخرى فالقتال هو الذي جرح الجراحه المخنثة هذا إذا كانت الجراحه حادة على التعاقب فان كانتا معاً فكلاهما قاتلان وكذا لو جرحه ورجل عشر جراحات والآخر جرحه بآلة واحدة فكلاهما قاتلان لان المرميوت بجراحه واحدة ويسلم من الكثير من المحل المزبور \* اذا كانت الجنائتان من رجلين قات من احدهما دون الاخرى انه اذا كان ذلك كله عمداً فعلى صاحب النفس القصاص في النفس وعلى صاحب الجنابة فيما دون النفس القصاص في ذلك ان كان يستطيع وان كان لا يستطيع فالارش فان كان ذلك خطأ فعلى صاحب النفس دية النفس وعلى صاحب الجراحه فيما دون النفس ارض ذلك وان كان احدهما عمداً والاخرى خطأ فعلى العائد القصاص وعلى الخاطيء الارش ولا تدخل احدهما في الاخرى سواء كان بعد البرء أو قبل البرء لان الجنائتين ان كانتا من شخص واحد يمكن جعلهما بجنابة واحدة كأنهما احصلا بضربة واحدة وان كانتا من شخصين لا يمكن أن يجعلوا بجنابة واحدة لان جعل فعل أحدهما فعل الآخر لا يتصور ولا بد أن يعتبر فعل كل واحد منهما بما يقتضيه من ابرأ الجنابة الاولى أو لم تبرا على ما تبين في فصل من جنائبات البدائع \* اذا قتل انساناً معصوماً بالجراح العظمى أو الخشب الكبير الذي لا تطبق البنية احتسبه لا يجب القصاص عند أبي حنيفة (١) وهو قول زفر وعندهما وعند الشافعي يجب وهذا اذا لم يجرح فان جرح بالخشب أو الجراحان القصاص يجب بالاتفاق وفي الحديد يجب القود جرح أو لم يجرح في ظاهر الرواية وروى الطحاوي عن أبي حنيفة اذا قتله جرحاً يجب القود بأي آلة كانت وان لم يجرحه لا يجب القود بأي آلة كانت (٢) في باب معرفة وجوه الوقوف على أحكام النظم من كشت البزدوى وكذا في الثانية في باب القتل وفيه تفصيل \* وان ضربه بالأسلحة فمات منها قتل وان ضربه بآلة متعمداً أو ما يشبه الابرة فمات لا يجب القصاص (٣) وذكر في الاصل اذا ضربه بجديد لاحد له كسبحة الميزان والعمود يجب القصاص وان لم يجرح وروى الطحاوي عن أبي حنيفة أنه لا يجب القصاص اذا لم يجرح كالوضربه بالعصا الكبيرة أو بجرحه مدقور ولم يجرح لا يجب القصاص في قول أبي حنيفة وفي ظاهر الرواية في الحديد وما يشبه الحديد كالتحاس وغيره لا يشترط الجرح لوجوب القصاص في فصل فمن يقتل قصاصاً وفين لا يقتل من الجنابة \* رجل شجرجاً بسلام موضحة بالعصا يجب القصاص بالموضحة فان مات منها لا يجب القصاص ولو شجرجاً بالحديد لا يجب القصاص في الهاشمة فان مات منها يجب القصاص يقتل به ولو جرح رجلاً بالخشب فمات لا يجب القصاص ولو شجرجاً بسلام موضحة بالحديد يجب القصاص وان مات منها يقتل به من المحل المزبور \* ولا قصاص في اللطمة والوكزة والوجأة والدقعة وفي المنتقى ضرب رجلاً بغمد سيف فاقطع الغمد فقتله يجب الدية لا القصاص وان بآلة لا قصاص فيه الا اذا غرزه في المقتل (٤) وكذا لو عضه حتى مات والحاصل أن كل ما يتعلق به الذكاة في البهائم يتعلق به وجوب القصاص وما لا يتعلق به الذكاة لا يتعلق به وجوب القصاص كذا ذكره الناطقي في الاجناس



(١) وأما الموضحة والهاشمة والمنقلة فأن موضع هذه الشجاج الثلاث الرأس والوجه جميع المواضع متبهما في ذلك على السواء حتى لو وجدت هذه الشجاج في غيرهما من البدن يجب (٢٣٧) فيها حكومة عدل والذقن من الوجه بالاخلاف والعظم الذي تحت الذقن

وهو العيان من الوجه عندنا حتى لو وجدت هذه الشجاج الثلاث في العيين كان لها أرش مقدرة عندنا خلافا لما لك كذا في الثالث من جنبايات التمارخانية بعد (٢) لأن الارش لا يسقط الا اذا زال سبب وجوبه من كل وجه فتاوى أبي السعود (٣) كل جراحة اندملت ولم يبق لها أثر لاشئ له عنده وعند أبي يوسف في مثله حكومة عدل وعند محمد له أجره الطبيب وعن الادوية وان بقي الاثر وجب حكومة عدل كذا في العمدة ان شج موضحة فبرأت ونبت عليه الشعر حتى لا يرى موضع الشجة قال أبو حنيفة لاشئ عليه وقال محمد عليه أجره الطبيب كذا في جنبايات الخالية وفي خزائن المفتين هو المختار قال الفقيه أبو الليث الفتوى على قول محمد انه لاشئ عليه ان لم يبق لها أثر الاثمن الادوية وأجره الطبيب كذا في التمارخانية واختار أصحاب المتون قول الامام أنه لاشئ عليه سوى عن الادوية وأجر الطبيب قال هذا قول محمد وأما على قولهما اذا اندمل يجب شئ وعليه الفتوى كذا في عمدة الفتاوى للصدر الشهيد بعد واختلفوا في تفسير حكومة العدل والذي عليه الفتوى هي أن ينظر الى الجنى عليه لو علمو كان نقص عن قيمته في الجنابة يجب عشر الدية وعلى هذا القياس من جنبايات البرازية بعد وفي فتاوى الامام اختلفوا في حكومة العدل قال بعضهم ينظر الى الجنى عليه أنه لو كان مملوكا لم ينقص من قيمته بهذه الجنابة ان كان ينقص عشر قيمة في الحر يجب عشر دية قال والفتوى على هذا في الثالث من جنبايات الخلاصة بعد

في النوع الاول من جنبايات البرازية \* شج بالعصا موضحة لا يجب القصاص وان مات منها لا يجب أيضا وان شج بالحديد هاشمة لا يجب القصاص وان مات منها يجب القصاص وان شج بالحديد موضحة يجب القصاص فان مات يقتل به في الثالث من جنبايات البرازية \* ولا يجب قصاص في قطع ولا جراحة حتى يكون البرء منها وكذلك لا يحكم بارشها في الجنابة على الاطراف من الظهيرة \* وأما أحكامها في الموضحة اذا كانت عمدا يجب القصاص بالاخلاف وفيما قبل الموضحة روى الكرخي عن أصحابنا أنه لا يجب القصاص وان كانت عمدا وبه أخذ بعض المشايخ وذكر محمد في الاصل أنه يجب القصاص وبه أخذ عامة المشايخ وفي الذخيرة وفيما بعد الموضحة من الهاشمة والمنقلة وغيرهما لا قصاص بالاجماع وان كانت عمدا (١) وفي العيون شج رجلا منقلة فزال حتى لا يبق لها أثر فلا شئ عليه ما خلا من الدواء الذي عالجها به وهو رواية عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة لا يجب شئ ولو برأ من أثر الشجة وبقي شئ قليل قال اذا بقي شئ من أثرها بعد البرء وان قل فعليه أرش المنقلة (٢) وفي الكبرى وبه يفتى وفي شرح الطحاوي هذا كله اذا برئ ولم يبق له أثر فلا شئ عليه في العمدة والخطا الا في رواية عن أبي يوسف أنه قال يجب مقدار أجر الطبيب وأما اذا بقي له أثر وكان خطأ فيمادون الموضحة ليس له أرش مقدرة ولكن يجب حكومة العدل (٣) وفي الطحاوي في كتاب الاجناس قال كل شجة تحت الذقن ففيها حكومة العدل لا يفرد ارشها بالتقدير ٩ وما فوق الذقن فيلحق بالمشجوج شيئا للظهور أثر الشجة في الثالث من جنبايات التمارخانية \* وفي المشتق ان كان بين الاثنين والدير حتى وصل الى الجوف فهي جائفة وفي الطحاوي الجائفة ما بين اللبة والعانة ولا تكون فوق اللبة ولا تحت العانة قال أبو حنيفة الجائفة مادون الذقن لا تكون فوقه ولا تكون الجائفة في الرقبة ولا في الخلق الا ما وصل الى الجوف من الصدر والظهر والجنبين ولا تكون في المدين والرجلين وتكون بين الذكركم والاثنين اذا وصل الى الجوف ولا قصاص في الجائفة فان كان عمدا في ماله ثلث الدية وان كان خطأ فعلى عاقلة وان نفذت من ورائه فخصه ثلث الدية وفي العيون أصلع ذهب شعره من كبره فشجه رجل موضحة عمدا فعلى الشاج الارش دون القصاص فان كان الشاج أصلع أيضا وجب القصاص للمساواة وان لم يكن الشاج أصلع لكن رضى أن يقتص منه ليس له ذلك ويجب حكومة العدل وفي واقعات الناطق موضحة الاصلع أخص من موضحة غيره وكان الارش أنقص أيضا وفي الهاشمة يستويان لأن الهاشمة كسر العظم وعظم الاصلع وعظم غيره على السواء أما الموضحة شق الجلد وجلد الاصلع أخص دية من جلد غيره وكان فيها حكومة عدل وفي المشتق شج رجلا أصلع موضحة خطأ فعليه أرش الشجة دون أرش الموضحة في ماله وان شجه هاشمة ففيها أرش دون أرش الهاشمة في الثاني من جنبايات التمارخانية \* واذا برئت الموضحة أو الجراحة ولم يبق الاثر لاشئ عليه عند محمد وهذا قياس قول الامام أيضا وفي الاستحسان الحكومة وهو قول الثاني قال الفقيه الفتوى على قول محمد أنه لاشئ عليه الاثمن الادوية قال القاضي أنا لا أثر لقولهما ما وان بقي أثر يجب أرش ذلك الاثران منقلة مثل افارش

المنقلة قبيل نوع الشجاج من الثالث من جنائيات البرازية \* وجعل شرح النساء في جرح الجروح  
عن الكسب يجب على الجراح التفقة والمداواة جامع الفتاوى وكذا في الباب الأول من  
جنائيات البلواهر \* وإذا تعدد الرجل شيئا من انسان فأصاب منه شيئا آخر فهو عمد وان  
أصاب غير ذلك الانسان فهو خطأ ويان ذلك رجل تعمد أن يضرب يد رجل بالسيف  
فأخطأ فأصاب عنقه فأبان رأسه فهو عمد ولو قصديد رجل فأصاب عنقه فغيره فهو خطأ  
من جنائيات خزائن المفتين \* وفي شرح الطحاوي \* ومن قطع من رجل يدا أو رجلا أو أصبعها  
أو أذنه من اصبع أو ماسوى ذلك أو مفصلا من المفصل عمدا فعليه القصاص بعد البرء  
من الجنابة ولا قصاص عليه قبل ذلك وإذا قطع رجل يدا آخر عمدا فان كان القاطع  
والمقطوع - ترين مسلمين أو كافرين أو أحدهما مسلما والآخر كافي يجرى القصاص فيما  
بينهما أو كاتبا امرأتين - ترين مسلمتين أو أحدهما مسلمة والآخرى كاتبة أو كاتبتين  
يجرى القصاص ولو كانا عبيدين أو أحدهما عبدا والآخر حر أو أحدهما ذكرا والآخر  
أنثى فلا يجب القصاص بينهما (١) ويجب أرش الجنابة في ماله حالا في الجنابة على مادون  
النفس من التناثرانية في الرابع من الجنائيات \* امرأة قطعت يد رجل عمدا فهو  
بالتحيار ان شاء قطع يدها ناقصة وان شاء أخذ الارش ولو قطع الرجل يدا امرأة فليس  
لها الا الدية لان الكامل لا يستوفى بالنقص عمدة الفتاوى في الجنائيات \* شلت  
اليده بالضرب بحيث لا تنقبض ولا تنبسط فدية في الثالث من جنائيات البرازية \*  
وفي الكافي وان قطع اصبع رجل من المفصل الاعلى فشلت ما بقى من الاصبع أو كل  
اليده فلا قصاص في شيء من ذلك بالاجماع وينبغي أن تجب الدية في المفصل الاعلى  
وفيما بقى حكومة عدل في الرابع من جنائيات التناثرانية \* وإذا قطع الرجل  
اصبع انسان فشلت أخرى يجنبهما فعليه أرش الاصبعين دون القصاص في قول أبي  
حنيفة وعندهما عليه القصاص في المقطورة والارش في الأخرى وفي الكافي وهو  
قول زفر والسمن وفي المتنق والصحيح قولهما في الخامس من جنائيات التناثرانية \*  
رجل قطع لسان انسان ذكر في الاصل أنه لا قصاص فيه وقال أبو يوسف لا قصاص في بعض  
اللسان حتى يقطع الكل وان قطع بعض اللسان فمع الكلام تجب فيها الدية وان منع بعض  
الكلام دون بعض تقسم دية اللسان على الحروف التي تتعلق باللسان فتجب الدية بقدر  
ما فات من الحروف في أوائل كتاب الجنائيات من الجنابة (٢) \* ويقصر الضرر  
بالضرر من الثنية بالثنية والتاب بالتاب (٣) ولا تؤخذ العليا بالاسفل ولا السفلى  
بالعليا من جنائيات الظهيرة \* ولا تؤخذ اليمنى باليسرى ولا اليسرى باليمنى بوجوهة  
في الجنائيات \* ألطم رجلا فكسر بهض احنانه يقتصر من الضارب ذلك القدر لكون  
المماثلة مقدورة والقصاص في السن لا يكون على اعتبار قدر سن الكاسر والمكسور  
صغيرا أو كبيرا بل على قدر ما كسر من السن ان نصفها أو ثلثها أو ربعها فكذلك ان انكسر  
مستويا يستطاع الاقتصار يقتصر بالمبرد وان انكسر من ثلثا غير مستويا لا قصاص  
فيه وعليه الارش في الثالث من جنائيات البرازية \* وعن الثاني أنه لا يؤجل في سن البالغ

(١) مرقى أول الباب أن القصاص  
في مادون النفس لا يجري بين الحر والعبد  
ولا بين العبدين ولا بين الذكور والأنثى  
(٢) عشرة في الانسان في كل واحد الدية  
الكاملة الا في اللسان والذكر والعقل  
والرأس اذا حلق فلم يثبت والحية والصلب  
اذا كسر واذا انقطع الماء واذا سلس  
البول وفي الدبر اذا لم يمسك الطعام  
وفي عشرة أخرى يجب في كل اثنين الدية  
العينين والاذنين والشفنتين والحاجبين  
والسدين والرجلين والاثنتين والعيين  
والسمع والبصر كذا في ديات الملتقط  
(٣) ان ما لا قصاص فيه من الجنائيات على  
مادون النفس وليس له أرش مقدرفيه  
الحكومة ففي كسر العظام كلها حكومة  
عدل الا السن خاصة لان استيفاء  
القصاص بصفة المماثلة فيما سوى السن  
متعذر ولم يرد الشرع فيه بأرش مقدر  
فتجب الحكومة وأمكن استيفاء المثل  
في السن والشرع ورد فيه بأرش مقدر  
أيضا فلم تجب فيه حكومة عدل كذا  
في البدائع في فصل وأما شرائط الوجوب  
من الجنائيات ملخصا به

(١) وإلى هذه الرواية مال بعض أصحابنا  
مثل خواهر زاده وغيره وبه يقتضى خلاصة

ع

(٢) (ج) ولو كسر من انسان فاسودت  
أو احترت أو اخضرت يجب تمام الارش  
في ماله وفي (جس) حكومة عدل وجواب  
(ج) هو المواب كذا في جنایات القنية  
من باب ما يجب فيه القصاص ع

(٣) وفي الخلاصة وبالجملة التزعم مشروع  
والاخذ بالميرد احتياط كذا في ضمان السق  
من الضمانات ع

(٤) وفي دعوى السر لا بد من ذكر أنها  
بيضاء أو سوداء اذ لا يجب تمام الدية  
في السوداء كذا في أوائل جنایات مجمع  
الفتاوى ع

(١) انما ذلك في سن الصبي لكن ينتظر الى أن يبرأ موضع السن وان تحرك بالضرب  
ينتظر حولا وفي الصغرى لا يؤجل في البالغ وأشار في الزادات الى أنه يؤجل وذكر  
السر حسي يستأنى حولا كاملا في الكبير الذي لا يرجى نباته في الكسر والقلع وبالأول  
يقع بأنه لا يؤجل من المحل المزبور \* وقال القاضي الامام وفي كسر بعض السن انما  
يبرد بالميرد اذا كسرت عن عرض أموال عن طول فقيه الحكومة وان كسر بعضه فاسود  
الباقى يجب الارش لا القصاص لان هذا شئ واحد من المحل المزبور لا يقطع سن القاطع  
ولكن يبرأ الى أن يصل الى اللحم ويسقط ما سواه ولو نزع جاز (٢) والابراد احتياط لثلاث  
يؤدى الى فساد اللحم وفي الكسر ينظر الى المكسور عالم كم الذاهب فيبرد منها ذلك القدر  
من المحل المزبور \* وفي الايضاح رجل ضرب سن رجل فخر كما واضطريت ان كان حرا  
لا شئ فيها وان كان عبدا فقيم احكومة عدل فلا تنتظر حولا فان احترت أو اخضرت أو  
اسودت يجب كمال الدية (٣) وان اخضرت اختلف المشايخ فيها والخبر انه يجب الدية  
كلا سودا فلو لم يتغير لونها لكن تحركت فجاء آخر وقلة ما يجب على كل واحد منهما  
حكومة العدل ثم اذا اخضرت أو اسودت أو احترت انما يجب الدية اذا فانت منفعة  
المضغ فان لم تفت ان كانت من الاسنان التي ترى يجب الدية أيضا لقوات منفعة  
الجمال وان لم يكن واحد منهما فقيه روايتان والصحيح أنه لا يجب شئ في الفتاوى  
الصغرى في الثالث من كتاب الديات من الخلاصة وكذا في الثالث من جنایة البرازية  
(٤) \* ولو ضرب سن انسان فبحرك فاجل فان اخضرت أو احترت يجب دية السن خمسمائة  
وان احترت اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يجب شئ ولو اسودت يجب دية السن اذا  
فانت منفعة المضغ وان لم تفت الا أنه من الاسنان التي ترى حتى فان جاله فذلك  
وان لم يكن واحد منهما فقيه روايتان والصحيح أنه لا يجب شئ فاضيفان من أوائل  
الجنایات \* ولو وكزه فمقط منه سنه المتحركة قبل ذلك فحكومة عدل ولو سقطت بعد  
ثلاثة أيام ولا يدري أمن الوكرة أم من التحرك السابق يضاف الى الوكرة وان تأخر السقوط  
لانه آخر السبعين ويجب حكومة عدل من جنایات القنية في باب فيما يجب فيه القصاص  
\* (ج) امرأة قطعت ذؤابتي امرأه أخرى عند الرأس ومضت سنة فلم تبلغ الذؤابتان  
النهاية القديمة بل بقيت كما قطعت فعليها حكومة عدل من المحل المزبور \* ان قطع  
الاذن كلها عمدا ففيها القصاص وان قطع بعضها ففيها القصاص ان كان يستطاع  
ويعرف هذا هو لفظ الكرشي وهو اشارة الى أن المماثلة في الاطراف في مقدار المقطوع  
شرط وفي المتن عن أبي حنيفة اذا قطع نصف الاذن فكان بقدر على أن يقتص منه  
يقتص منه وكان أبو يوسف يقول لاذن مفاصل فاذا قطع منها شئ وعلم أن القطع من  
المفصل اقتص منه والمرجع في معرفة المفاصل الى أهل البصر فان قالوا المفاصل مفاصل  
وقد حصل القطع من مفصل يقتص من ذلك المفصل وان قالوا لا مفصل له يقطع من اذن  
القاطع مقدار ما قطع وفي العيون الحسن بن زياد عن أبي يوسف أنه قال اذا قطع شحمة  
أذنه اقتص منه وفي الاجناس اذا كانت اذن القاطع صغيرة الحلقة وأذن المقطوع

كبيرة الخلق كان المقطوع اذنه بالخيار ان شاء منصف الدية وان شاء قطعها على صغرها وكذلك لو كانت خرقة او مشقة فان كانت الناقصة هي التي قطعت كان فيها حكمه عدل وكذا في الكبرى \* (م) واذا قطع الرجل اذن الرجل خطأ أثبتت المقطوعة اذنه في مكانها فثبتت فعلى القاطع ارض الاذن كما قال الشيخ أحمد الطحاوي وبني هذا الجواب غير صحيح لان الاذن لا يتصور اثباتها بالاحتياط وانما ثبت باتصال العروق فاذا ثبتت فالظاهر انه اتصل بالعروق وزالت الجنابة فيزول موجبها عند أبي يوسف وفي الكبرى وان جذب اذنه فانزعجت شعته فعليه الارش في ماله دون القصاص لعدم مراعاة التساوي وفي الناصرية وعن أبي حنيفة فيمن قطع اذن عبداً أو أمة فعليه ما نقصه في الرابع من جنایات التارخانية \* (خ) ان ضمان العين على مراتب ثلاث احداها ان يكون في احدهما نصف بدل الذات وهو الادمي في الحر ونصف الدية وفي المملوك نصف القيمة والثانية ان يكون في احدهما ربع بدل الذات كالبهايم التي يحمل عليها ويركب شعور الفرس والبغل والابل والبقر والثالثة ان يكون الواجب في احدي العينين ما تنقص من قيمته كالشاة والكاب والسنور وغير ذلك كذا في قاضيان في الثالث من جنایات نقد الفتاوى \* وجل فتاوى رجل عمدا قال محمد كان أبو حنيفة يقول لا قصاص في العين الا في صورة واحدة اذا ضرب عين رجل فذهب البصر وبقيت المقلة كان فيها القصاص اذا عمدا وطريق استيفاء القصاص ما ذكر في الكتاب وقد انار على المراتب حتى تلمب ثم تقرب من العين التي يريد القصاص وتوضع على وجهه وعينه الاخرى خرقة فاذا سالت ناظرته تم القصاص ويكف عنه من جنایات التارخانية \* وعن الحسن اذا فاق العين اليمنى من رجل واليسرى من الفاق ذاهبة وعينه اليمنى صحيحة يقتصر له من عينه اليسرى ويترك الأعمى وعن الحسن اذا فاق عين رجل وكانت عينه حولا الا ان ذال لا يبصر بصره ولا يتص منه شيئا ففقاها انسان عمدا يقتصر منه وان كان الحول شديدا بصر بصره ففقت كان فيها حكمه عدل (١) ولو كانت عين الفاق شديدة الحول بصر بصره ففقا عينا ليس بها حول كان المجني عليه بالخيار ان شاء اقص منه ورضى بالنقصان وان شاء ضمنه نصف الدية في ماله من الحمل المزبور \* وفي عين الاور نصف الدية في الثالث من ديات المقاصد \* وفي ذكر العينين والخصي الحكم حكومة وكذا في لسان الاخرس والعين القائمة اذا ذهب ضوءها واليد والسلا والرجل السلاء حكمه عدل في الثالث من ديات الخلاصة \* وفي الضلع والرقبة وفي كسر الساعد وكسر الزند وفي الساق حكمه عدل في كله وفي قطع نصف الساعدية اليد وحكمه عدل فيما بين الكف الى الساعد فان كان من المرفق في الذراع بعد دية الكف حكمه عدل أكثر من ذلك وفي كسر الاكف حكمه عدل من أوائل ديات خزائنه الاكمل \* وفي الخلاصة عن شرح الطحاوي لو قطع الحشفة لا قصاص عليه ولم يذكر أنه ما يجب عليه وفي الفتاوى تجب حكومة عدل انتهى في الرابع عشر من ضمانات فضيلة \* ولو قال اقلني فقتل تجب الدية لا القصاص وتجعل الاباحة شبهة في درة القصاص لا الاستبدال بمال من جنایات البرازية \* لو أن رجلا

(١) واختلفوا في تفسير حكومة العدل والذي عليه الفتوى هي أن ينظر الى المجني عليه لو لم يكن نقص عشر قيمته بالجنابة يجب عشر الدية وعلى هذا القياس من جنایات البرازية كذا في المتون \* الا أن النكرخي ضعفه بأنه يؤدي الى أن موجب هذه الشجاجة أى ما دون الموضحة أكثر من موجب الموضحة بان كان نقصان قيمتها أكثر من عشر الدية كذا في القهستاني من الديات وفيه تفصيل \* ويمكن ايراد هذه الشبهة في الاصبح بان يكون نقصان القيمة على تقدير نوع من الشلل فيها أكثر من عشر الدية على تقدير كمال الشلل الواقع فيها تأمل \* وأشار بالتأمل والله أعلم الى ما قاله في جامع الرموز بعد ذكر ما يهمل فيه مفصلا والاصح أنه ما يرى القاضي بشورة أهل البصر أنه أعم كما في المبصرات \* بعد

أما من رجل لا حتى قتله إلا بغير قتلى الذي إلى القتل وجلس المصل في السجن وهو عجب وكذا  
 لو قطعه وقال له اقله فقتله في أوائل جنابات خزانة المفتين \* رجل قطعه رجلا فطر حقيقته  
 سبع لم يكن عليه قود ولا دية ولكن يعزرو ويحبس حتى يموت وعن أبي حنيفة الدية ولو قطعه  
 ميتا فألقاه في الشمس أو في ماء بارد حتى مات على عاقلة الدية في جنابات خزانة الفتاوى  
 وكذا في أوائل جنابات البرازية والخلصة \* ألقاه من جبل أو سطح لا قصاص عليه عنده  
 خلا فالهما في النوع الأول من جنابات البرازية \* ولوروى رجلا فأصاب حائطاً ثم رجع  
 فأصابه فهو خطأ في الثاني من ديات الخلصة \* وفي الظهيرية ولو قطعه فألقاه في الثلج  
 أو جرد وجهه على سطح إلى أن مات فعلى عاقلة الدية المغلظة وكذا لو ألقاه من سفطاني بجر  
 قوس ثم طفا ميتا أو غمسه في شحوفات مزار حتى مات ولو ألقاه في البصر فرب سب حيين  
 الطرح ولم يدر نحوه ولا موته لا يلزم شيء حتى يعلم أنه مات وكذا لشيء عليه لو انغمس  
 مرارا وبه حياة ولم يدر حاله ولم يدر عليه وفي المتن قذفه في يـم أو دجلة فرب كما وقع  
 ومات فعلى عاقلة الدية المغلظة وإن ارتفع ساعة ثم غرق فثان فلا شيء عليه لأنه غرق  
 الجمر ذكره العتابي \* وفي المحيط وكذا لو كان جدي السباحة فسيح ساعة وقتر فغرق لم يضمن  
 لاضافة الفرق إلى سحبه لاقطاع فوره بعمله ذكره الكردي (١) \* وفي الاجناس  
 للإمام خواهر زاده غرقه فثان إن كان الماء قليلا لا يقتل مثله غالباً أو كان يرحى منه النجاسة  
 غالباً أو كان يـمـكنه النجاسة مثله بالسباحة وهو يحتملها ويقدّر عليها بأن لم يكن مشدوداً  
 ولا مثقلاً فهو شبه عمد وفاقاً ولو لم يمكنه النجاسة أو كان الغالب الهلاك فكذلك عند الإمام  
 وقال هو عمد في الضمان في أصناف القتل من الجنابات من ضمانات الجبالى (٢)  
 \* وفي المحيط إذا أدخل إنساناً في بيت حتى مات جوعاً أو عطشاً لا يضمن شيئاً عند أبي حنيفة  
 وعندهما تجيب الدية وفي الكبرى إذا طبع عليه الباب فمات جوعاً أو عطشاً لا يضمن عنده  
 أبي حنيفة وقال عليه الدية وفي الحاشية قال محمد يعاقب الرجل وعلى عاقلة الدية وفي  
 الظهيرية ولو أن رجلاً أخذ رجلاً فقتله وجبسه في بيت حتى مات جوعاً قال محمد وأوجعته  
 عقوبة والدية على عاقلة والفتوى على قول أبي حنيفة في أنه لا شيء عليه في الفصل الثاني  
 من جنابات التارخانية (٣) \* أدخله ميتاً وسد عليه باب فمات جوعاً أو عطشاً لم يضمن  
 عند أبي حنيفة وقال عليه دية ولو دفعه حياً في قبر فمات قتل به عند محمد والفتوى على أنه  
 على عاقلة دية في الاقبار وفي الجبس الفتوى على قول أبي حنيفة من قطعه بغاوص كذا  
 في الظهيرية \* وإن ألقاه من سطح أو جبل على رأسه فمات فلا قصاص عند أبي حنيفة  
 وعندهما فيه القصاص إذا كان لا يتخلص منه في الغالب من جنابات السراج الوهاج \*  
 ولو أضرقه بالشارع يجب القصاص فيمن يقتل قصاصاً من جنابات الحاشية \* رجل  
 نهم حية في يده وضربته عقرب في وجهه أسد في ظهره وشبهه إنسان ثم مات  
 من كاه فعل الإنسان نصف الدية والباقي هدر خزانة الاكمل من المجرد في كتاب الديات \*  
 صاح إنساناً فمات منه أو سلب جلده وجهه فمات منه فدية في الثاني في الخط من جنابات  
 البرازية وكذا في الثاني من جنابات التارخانية \* وإن سقاء السم ومات إن دفعه إليه

(١) أوقع إنساناً في البصر فسيح ساعة  
 لم يضمن وقيل يضمن هو المختار كذا  
 في منية المفتي في أوائل الحدود  
 (٢) سئل عن رجل رمى رجلاً في الماء  
 فغرقه فما يلزمه أجاب أن كان الماء عميقاً  
 لا يمكنه التخلص وهو لا يعرف القوض  
 يلزمه الدية من فتاوى ابن نجيم  
 (٣) أخذ إنساناً فقتله وجبسه في بيت حتى  
 مات جوعاً أو عطشاً فالدية على العاقلة  
 على المختار وعليه العقوبة \* أخذ رجلاً  
 فأدخله في بيت وسد عليه باب حتى مات  
 فيه جوعاً أو عطشاً لم يضمن على الأصح  
 وهذا خلاف الأول كذا في جنابات  
 خزانة المفتين  
 وذكر القدوري إذا طبع على حربة حتى  
 مات جوعاً أو عطشاً لم يضمن في قول أبي  
 حنيفة وقال عليه الدية لأنه أدى إلى التلف  
 انتهى في التصيل الثالث من جنابات  
 الفتاوى المحكمية للشمسي

وشربه هو بنفسه لا يضمن وان كان قال لكاه فانه طيب ولكن يجبس ويعزر وان أوجره  
ومات منه فالدية على عاقلة في فوج من الثاني من جنائيات البرازية (١) \* ضرب  
امرأته لتسوز أو تقوه فماتت فهو ضامن اجماعا ولا يرث من اجارات الحدادي \*  
جامع زوجته جماعا يجامع مثلها وماتت لا يضمن في السادس من اجارات البرازية  
(\*) الثاني في الشهادة على الجناية والافرار بها وفي اختلاف القاتل وولي القاتل في العمد  
والخطا وفي اشهاد الجروح \* والقصاص يقام بالشهادة أو الاقرار وان لم يوجد التصريح  
بالعمد والحاصل أن القصاص عوض لانه شرع جابر الجأز أن يثبت مع الشبهة كسائر  
الاعراض التي هي حق العبد كافي في مسائل شتى وكذا في مسائل شتى من آخر الهداية \*  
والاقرار بالقتل المطلق (٢) يوجب الدية كالشهادة بالقتل المطلق ولو ادعى عدا فقال  
قتلته أنا وفلان عمدا وأنكر فلان أو كان غائبا فله أن يقتل المقر ولو ادعى أنك قتلت ابني  
عمدا فقال نعم فهو اقرار ثم قال لم تقتله أنت بل قتله غيرك وقال المقر بل قتلت أنا وصدقه  
لم يقتله في العقوم من الجنائيات من خزانة المفتين \* شهدا بقتله وقال جهلنا آله وجبت الدية  
والقياس أن لا يجب شيء لأن القتل يختلف باختلاف الآلة فيقول المشهود به وجه  
الاستحسان أنهم شهدوا بقتل مطلق والمطلق ليس به جعل ليمتنع العمل به قبل البيان فيجب  
أقل \* وجبه وهو الدية في الشهادة في القتل من جنائيات الدرر وفي المحزر روى الحسن  
ابن زياد عن أبي حنيفة رجل أقر أنه قتل فلانا بجديده أو قال بالسيف ثم قال انما أردت  
غيره فأصبت دري عنه القتل ولو قال ضربت فلانا بجديده أو قال بالسيف فقتلته  
ثم قال انما أردت غيره فأصبت له بقتل ذلك منه ويقتل وعن أبي يوسف اذا قال ضربت  
فلانا بالسيف فقتلته قال هذا خطأ حتى يقول عمدا ولو قال ضربت بسيفي فقتلت فلانا  
أو قال وبجأت بسيفي فلانا ثم قال انما أردت غيره فأصبت دري عنه الحد ولو قال قتلت  
فلانا عمدا بجديده فلما أخذ بذلك قال كنت يومئذ غلاما لم يصدق وقتله وفي المتن إذا  
قال الرجل قتلنا فلانا بأسيافنا متعمدين ثم قال كان معي غيري لم يصدق وقتله ولو قال  
ضربت فلانا بالسيف متعمدا ثم قال لأدرى مات منه أم لا ولكنه مات وقال الولي مات  
منه لم يقتل ولو قال مات منه ومن حية نمشسته أو من عقرب وقال الولي مات من ضربك  
فالقول قول القاتل وعليه نصف الدية في الفصل الثاني من جنائيات المحيط البرهاني \*  
واذا شهد شاهدان على رجل أنه ضرب رجلا بالسيف فلم يرل صاحب فراس حتى مات  
فعليه القصاص (٣) بان هذا عن ابراهيم وهذا لأن الثابت بالبينه كالثابت  
بالدائنة وقد ظهر بموته هذا السبب ولم يعارضه سبب آخر فيجب اضافة الحكم اليه  
والروح لا يمكن أخذه مشاهدة وانما طريق الوصول الى ازهاق الروح هذا وهو أن يجرحه  
فيموت قبل أن يبرأ فوضعه أنه لا طريق لنا الى حقيقة معرفة كون الموت من ضربه  
وما لا طريق لنا الى معرفته لا يتبين عليه الاحكام وانما يتبين على الظاهر المعروف وهو أن  
يضره ويكون صاحب فراس حتى يموت من الميسوط للسرخسي \* واذا أقر الرجلان  
كل واحد منهما أنه قتل فلانا فقال الولي قتلنا جميعا فله أن يقتلهمما وان شهدا على رجل

(١) تسئل عن رجل دفع لآخر سيفا وهو  
لا يعلم به فمات هل يرثه اذا كان وارثا له  
وهل عليه شيء بسبب ذلك أجاب نعم يرثه  
\* ولا شيء عليه كذا في الخلاصة من فتاوى  
ابن نجيم من الجنائيات ع

(٢) ولا يصح رجوعه عن الاقرار بالقتل  
ولا عن الاقرار بالقصاص لأن ذلك من  
حقوق العباد من حدود شرح مختصر  
الطحاوي

(٣) جرحه ولم يرل صاحب فراس حتى  
مات يحكم به وان لم يشهدوا أنه مات  
من جراحته لانه لا علم لهم به في الثالث من  
جنائيات البرازية ع  
واذا شهد الشهود أنه ضربه قد لم يرل  
صاحب فراس حتى مات فان كان عمدا  
فعليه القصاص كذا في التاير الثانية  
في الثاني من الجنائيات ع

أبو قتله وشهد الاسترمان على آخرائه قتله فقال الولي "قتلنا جميعاً باطل ذلك كله وللقسري  
 أن الأقرار والشهادة يتناول كل منهما ما وجود كل القتل ووجوب القصاص وقد سمعنا  
 التكذيب في الأول من المقر له وفي الثاني من المشهود له غير أن التكذيب المقر له المقر  
 في بعض ما أقتر به لا يبطل إقراره في الباقي وتكذيب المشهود له الشاهد في بعض ما شهد به  
 يبطل شهادته أصلاً لأن التكذيب تفسيق وفسق الشاهد يمنع قبول الشهادة وأما فسق  
 المقر لا يمنع صحة الأقرار هداية في الشهادة بالقتل \* باب من الجنابة التي يدعي الولي  
 العمد وأنما فيجب له فيه الأرض أصل الباب أن تعذر استيفاء القصاص إذا كان ممن له  
 القصاص يسقط القصاص وإن كان من جهة القاتل فيجب الدية لأن الأصل فيه القتل  
 الخطأ والخطأ متى في القاتل ودعوى العمد لا تنافي وجوب المال لأن القصاص قد يتقلب  
 مالا مادعوى المال تنفي وجوب القصاص لأن المال لا يتقلب قصاصاً قال محمد وجعل  
 ادعى على رجلين قصاصاً وقال إنكما قتلتما ولي عمداً فأقتر به أحدهما وقال الآخر  
 ضربه بالعصا خطأ يقضي له عليه ما بالدية استحساناً والقياس أن لا يجب شيء لأن ما يدعيه  
 لا يقضي به إجماعاً وما يقضي به وهو المال لا يدعيه وجه الاستحسان أن تعذر استيفاء  
 القصاص إنما جاء من عليه القصاص وهو مشاركتهم مع الخطأ فيصير مالا ودعوى العمد  
 لا تنافي وجوب المال لما مر فوجب الدية في مالهما لأنه وجب بالاعتراف ويجب في ثلاث  
 سنين له ~~كونه بدل الدم~~ ولو ادعى الولي الخطأ وأقر القاتل بالعمد لا يجب شيء لأن  
 دعوى المال تنافي وجوب القصاص ولو ادعى العمد عليه ما فقال أحدهما قتلنا عمداً  
 وبجهد الآخر القتل أصلاً فبطل المقر لأنه أقتر على نفسه بالقصاص والولي يدعي ذلك  
 وشركة الآخر لم تثبت لانكاره والعدم لا يكون شبهة حتى لو كان الذي يدعي الخطأ في هذه  
 الصورة لا يجب شيء لما مر (١) وإن قال أحدهما قتلته أو ما وفلان عمداً وإنكار الآخر  
 وقال قتلنا خطأ وقال الولي لا بل أنت قتله وحده عمداً كان له أن يقتله لا تنافي  
 على القصاص وشركة الآخر لم تثبت لتكذيب الولي من جنائيات شرح الزيادات  
 للعتابي \* ولو ادعى الخطأ وأقر بالعمد أو أقتر أحدهما بالعمد وبجهد الآخر لم يقض  
 بشيء ولو ادعى العمد عليه ما فأقر أحدهما وبجهد الآخر القتل قتل المقر ولو أقتر أحدهما  
 بالعمد والآخر بالخطأ وإنكار الولي شركة الخطأ في قتل العامد من متفرقات جنائيات  
 الكافي ملخصاً \* إذا أقتر القاتل أنه قتله خطأ وادعى ولي القاتل العمد كانت الدية  
 في مال القاتل لورثة المقتول ولو أقتر القاتل بالعمد وادعى ولي القاتل الخطأ لا شيء  
 لورثة المقتول وروى زفر عن أبي حنيفة وجوب الدية في الوجهين جميعاً في فصل القتل  
 الذي يوجب الدية من جنائيات النجاسة \* القاتل إذا أقتر بالخطأ أو صالح عن دم العمد  
 على مال يكون للمال على الجناني في ماله الآن في الأقرار تجب الدية في ثلاث سنين وفي الصلح  
 عن عمد يجب المال حالاً إلا إذا شرط الأجل في الصلح فيكون مؤجلاً وكل جر من  
 الدية إذا وجب على العاقلة أو في مال الجناني يجب في ثلاث سنين في كل سنة ثلثها في فصل  
 المعاقلة من النجاسة \* وذكر بكر أشهد الجروح أن فلا تالم بجرحه ومات الجروح منه

(١) إذا ادعى الخطأ فمدى أحدهما  
 وقال الآخر عداً ضمننا الدية ~~كذا~~  
 في متفرقات جنائيات الكافي عهد



ان كان جرحه معروفا عند الحاكم والناس لا يصح اشتهاده وان لم يكن معروفا صح لاحتمال الصدق (١) فان برهن الوارث في هذه الصورة ان فلانا كان جرحه ومات منه لا يقبل لان القصاص حق الميت (٢) ولهذا يجري فيه سهام الارث وتقضي ديونه والمورث أكذب شهوده وقطعه ما اذا حال المقدوف لم يقذف في فلان ان لم يكن نذف فلان معروفا يسمع اقراره والا لا وعقوا اولياء قبل موت الجروح يصح كما يصح عقو الجروح (٣) لوجود السبب وصحة الابراء تعتمد وجود السبب قبيل نوع والشجاج من الفصل الثالث من جنایات البرازية \* وفي المتقى رجل جرح فقال فلان قتلتني ثم مات واقام وارث الميت بنسبة على رجل آخر انه قتل لا تقبل بينته في أوائل الثامن والعشرين من جنایات التارخانية \* اذا قتل شخص وله وليان حاضر وغائب فأقام الحاضر البيعة على القاتل لا يقتل القاتل قصاصا فان عاد الغائب فليس اهما ان يقتله تلك البيعة بل لا بد له من اعادة البيعة ليقبلا \* وهذا عند أي حنيفة وقال لا يعيد ولو كان القاتل خطأ أو دينا لا يعيد هابا لا جاع وأجمعوا على أن القاتل يحبس اذا أقام الحاضر البيعة لانه صار متما بالقتل وانهم يحبس وأجمعوا على أنه لا يقضي بالقصاص حال محضر الغائب لان المقصود من القصاص الاستيفاء والحاضر لا يتمكن من الاستيفاء بالا جاع بخلاف ما اذا كان خطأ أو دينا لانه يتمكن من الاستيفاء في أوائل الشهادة في القتل من جنایات الزيلعي \* (الثالث فيمن يستوفي القصاص وفيمن يستحق الدية) \* القصاص حق الورثة ابتداء وعندهما حق الميت ثم ينتقل الى الورثة وتقضي ديون الميت من الدية وبديل الصلح في الاول من ديات الخلاصة \* الدية تجب للمقتول أولا (٤) حتى تقضي منه ديونه وتقضى وصاياه وكل واحد من الورثة يكون خصما فيمات على الميت فلا يحضاج الغائب الى اعادة البيعة بخلاف العفو والصلح لان ذلك مما ثبت بالشهادة والقصاص لا يثبت في باب الوكالة من جنایات التارخانية \* ويورث دم المقتول كسائر أمواله ويستحقه من يرث ماله ويحرم منه من يحرم ارث ماله ويدخل فيه الزوجان خلافا لما لك ولا يدخل فيه الموصى له لان ما يستحقه من ماله انما هو بطريق الصدقة لا بالارث من أوائل جنایات الحدادی شرح القدوري \* الموصى له بثلث المال لا يثبت حقه في القصاص واذا انقلب ما لا يثبت حقه فيه في باب الوصية بالعين والدين على الاجنبي من المبسوط في الذخيرة \* رجل قتل عمدا وعلى المقتول ديون ثم ان ولّى القاتل صلح مع القاتل على مال يقضي من ذلك ديون المقتول وكذلك لو كان المقتول أوصى بوصايا ينفذ من ذلك المال وصاياه وكذلك لو كان للمقتول أولياء عفا بعض الأولياء عن القاتل حتى انقلب نصيب الباقيين ما لا يقضي من ذلك المال ديون المقتول وتنفس وصاياه وزعم بعض مشايخنا أن العمد اذا انقلب مالا في الابتداء فهو بمنزلة القتل الخطأ من الابتداء ألا يرى انه يقضي من ذلك ديون الميت وتنفس وصاياه وليس الامر كما زعم ألا يرى أن الحز اذا قتل رجلا عمدا ولله مقتول أولياء فعفا أحدهم حتى انقلب نصيب الباقيين ما لا يجب ذلك من مال القاتل ولو كان خطأ من الابتداء يجب على عاقلة القاتل من متفرقات جنایات التارخانية \* وليس لبعض

(١) وفي جنایات العصام لو قال الجروح لم يجرحني فلان صح اقراره حتى لو مات ليس للورثة على فلان سبيل قال (صمد) هذا اذا كان الجراح أجنبيا ولو كان وارثا لم يصح كذا في عينة المريض من الفصولين في الرابع والثلاثين \* (٢) هذا عندهما وعند الامام القصاص يثبت للورثة ابتداء واعتمد عليه المتون كذا بخط جامع هذه المجموعة \* (٣) عفو الاولياء قبل موت الجروح لا يصح قياسا وبصح استحسانا فعدا كانت البراحة أو خطأ وبصح عفو الجروح أيضا كذا في مبسوط خواهرزاده من مجموعة محمد يک \* (٤) دية القاتل يملكها أولا ثم تنقل الى الورثة ومنها الغرة يملكها الجاني فتورث عنه والغاصب اذا فعل بالمغصوب شيئا أزال اسمه وأعظم منافعه ملكه واذا اخطأ المثل يمتثل بجيئة لا يميز ملكه كذا في الاشباه في القول في الملك من الفن الثالث \* (٥)

(١) وأما إذا كان الورثة كلهم صغاراً فاستيفاء القصاص إلى السلطان وهو الأصح وجيز **سـ**  
 (٢) وأخذ كالأب على ما في الزيلعي وأخى جلي **سـ**  
 وليس للوصي أن يقتصر في النفس كما في المتن  
 وإن كان بين كبير وصغير فالكبير استيفاءه عند أبي حنيفة خلافهما ولو كان الشريك أباً له استيفاءه بالأبجاع وكذا للسلطان استيفاءه مع الكبير عنده خلافهما ولو كان الكل صغاراً قيل الاستيفاء إلى السلطان وقيل ينتظر إلى بلوغهم أو بلوغ أحدهم ولو كان الكل كباراً وأحدهم غائب فليس للمعاصر الاستيفاء كذا في مختصر المحيط **سـ**  
 (٣) وفي الكلام إشارة إلى أنه لو كان الكل صغاراً ليس للأب أو العم أن يستوفيه كما في جامع الصغار فقيل ينتظر بلوغ أحدهم وقيل يستوفى السلطان **سـ** كما في الاختيار والقاضي كالسلطان كذا في جنائيات القهستاني **سـ**  
 (٤) قوله إن القاضي كالأب هو الصحيح كذا في المتن **سـ**  
 (٥) إذا قتل رجل رجلاً بمحض جماعة وكان له ولي واحد جاز له قتل القاتل بنفسه حتى لو كان متعدداً فإن انفقوا كانوا كالواحد **سـ**  
 (٦) ولو كان القاتل اثنين فعن الولي عن أحدهما أنه لا يقتل الآخر فاما لو قال عفو عن بعض دم المقتول سقط عنهما كذا في أول الفصل الثاني من جنائيات قتلى العتافي **سـ**

الورثة استيفاء القصاص إذا كانوا كباراً حتى يجتمعوا وليس لهم ولا لأحدهم أن يني كل باستيفاء القصاص في فصل فحين يستوفى القصاص من الخائنة \* وذكر في الأصل بلفظ آخر فقال إذا قتل الرجل وله ورثة صغار وكبار (١) فأراد الكبير أن يستوفى بموجب القتل كله هل لذلك جعل المسئلة على وجهين أما أن يكون القتل خطأ أو عمداً إلى قوله وإن كان القتل عمداً إن كان الشريك الكبير أباً كان له أن يستوفى القصاص (٢) وإن كان الشريك الكبير أجنبياً بأن قتل عمداً وهو مشترك بين أجنبيين أحدهما صغير والآخر كبير ليس للكبير أن يستوفى القصاص بالأبجاع وفي السفناني الآن يكون للصغير أب فيستوفيه (٣) وإن كان الشريك الكبير أجنبياً أو عمداً على قول أبي حنيفة أنه أن يستوفى القصاص قبل بلوغ الصغير وعلى قولهما ليس له ذلك (٤) حتى يبلغ الصغير إلا أن يكون للصغير أب فيستوفى الأب نصيب الصغير مع الكبير في السابع من جنائيات التاتارخانية \* وفي الذخيرة وأما القاضي هل يملك استيفاء القصاص للصغير ذكر كثير من المشايخ المتأخرين في شروحه أن القاضي كالأب في هذا الباب (٤) واستدلوا في ذلك بفعل السلطان فقد ذكر محمد في الكيسانيات أن القاضي لا يستوفى القصاص من المحل المزبور \* (ق) وولي أم الولد والمذبر وولدهما استيفاء القصاص كما في القن ولو قتل المكاتب إن لم يكن وفاء فلولاه ولاية استيفاء القصاص ومعتق البعض إذا قتل عبداً ذكر في المتن أنه لا يجب القصاص عند أبي حنيفة وإن قتل المكاتب وترك وفاء ورثته آخر سوى المولى لا يجب القصاص لجهالة المستوفى فإن اجتمع المولى والوارث على استيفاء القصاص لا يقتل أيضاً لأن قبل اجتماعهما المستوفى ليس يعلم وإن قتل المكاتب وترك وفاء وليس له وارث آخر سوى المولى يجب القصاص في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا يستوفى المولى وهو رواية عن أبي يوسف في الباب الخامس من جنائيات فقد الفتاوى ملخصاً \* قتل من له ولي واحد له أي لذلك الولي قتل القاتل قصاصاً (٥) قبل قضاء القاضي بالقصاص بنفسه أو أمر الغريم ولا ضمان عليه أي على ذلك الغير إذا كان الأمر ظاهراً في باب ما يجب القود من الدرر والفرر ومن له القصاص ليس له أن يطلب الدية بغير رضا القاتل ولو صالح معه على مال جاز في الفصل العشرين من جنائيات التاتارخانية \* ولو صالح أحد الورثة أو مولى العبد على مال جاز الصلح ويجب على القاتل ما شرط في الصلح في ماله ولو قتل رجلاً رجلاً فعفا المولى عن أحدهما كان له أن يقتل الآخر (٦) وكذا لو قتل رجل رجلين فعفا مولى أحد المقتولين فالولي الآخر أن يقتله ولو كان في ورثة المقتول ولد القاتل أو ولد له وإن سفل بطل القصاص ورجبت الدية في فصل فحين يستوفى القصاص من جنائيات الخائنة \* (الرابع في العفو وسقوط القود وفيما ينقلب القصاص فيه مالا) \* وجعل قتل عمداً عفواً بعض ورثته عن القاتل ثم قتله باقي الورثة أن علموا أن عفو البعض يقطع القصاص يلزمهم القود وإن لم يعلموا بماذا الحكم لا قود عليهم وإن علموا بالعفو في فصل من يقتل قصاصاً ومن لا يقتل من جنائيات الخائنة \* (ب) لو قطع يده فقال عفوته عن القطع ثم سرى فأتى عليه الدية وأما لو قال

عقوته عن القطع وما يحدث منه أو قال عفوته عن الجنابة لاشئ على القاتل وقال  
 صاحب العفو عن القطع عفوه عن القتل أيضا وكذا الضربة والشجة جزاءة الاكمل  
 (في أواسط الديات) \* وان عفا عن القطع أو الجراحة أو الشجة أو الجنابة ثم مات أو لا فان  
 كان عدا فالجروح لا يخلو اما أن يقول عفوت عن القطع أو الجراحة أو الشجة أو الضربة  
 واما أن يقول عفوت عن الجنابة والاول لا يخلو اما أن ذكر معه وما يحدث منها واما لم  
 يذكر وحال الجروح لا يخلو اما أن يرى وصح واما أن مات من ذلك فان رأى من ذلك صح العفو  
 في الفصول كلها وان سرى الى النفس ومات فان كان العفو بلفظ الجنابة أو بلفظ  
 الجراحة وما يحدث منها صح بالاجماع ولا شئ على القاتل وان كان بلفظ الجراحة  
 ولم يذكر وما يحدث منها لم يصح العفو في قول أبي حنيفة والقياس أن يجب القصاص وفي  
 الاستحسان يسقط القصاص للشبهة وتجب الدية في مال القاتل لانه عمد وعند أبي يوسف  
 ومحمد يصح العفو ولا شئ على القاتل هذا اذا كان القاتل عمدا فأما اذا كان خطأ فان  
 رأى من ذلك صح العفو بالاجماع ولا شئ على القاطع سواء كان بلفظ الجنابة أو الجراحة  
 وذكر وما يحدث منها أو لم يذكر وان سرى الى النفس فان كان العفو بلفظ الجنابة  
 أو الجراحة وما يحدث منها صح أيضا ثم ان كان العفو في حال حصصة الجروح بأن كان  
 يذهب ويحيى ولم يصر صاحب فراش يعتبر من جميع ماله وان كان في حال المرض بأن صار  
 صاحب فراش يعتبر عفوه من ثلث ماله لان العفو تبرع منه وتبرع المريض في مرض موته  
 يعتبر من ثلث ماله فان كان قدر الدية يخرج من الثلث يسقط ذلك القدر عن العاقلة  
 وان كان لا يخرج كله من الثلث فنقلته يسقط عن العاقلة ونشأه يؤخذ منه ثم وان كان  
 بلفظ الجراحة ولم يذكر وما يحدث منها لم يصح العفو والدية على العاقلة عند أبي حنيفة  
 وعندهما يصح العفو وهذا وقوله عفوت عن الجنابة أو عن الجراحة وما يحدث منها سواء  
 وقد ينأحكمه في فصل ما يسقط القصاص بعد وجوبه من البدائع ملخصا \* (ب) عفو  
 الولي عن نصف القصاص يسقط الكل ولا يقلب الباقي مالا في باب أمر الغير بالجنابة  
 من جنابات المقتنية \* ولو كان القاتل اثنتين فعفا الولي عن أحدهما قل أن يقتل الآخر  
 فأما لو حال عفوت عن بعض دم المقتول سقط عنهما في أول الفصل الثاني من جنابات  
 العتائية \* ويسقط قود ورثه أي استحقه احد على أبيه مثلا فلو قتل أبه اسعدا وارثه ولد  
 ذلك الأب سقط القود عن أبيه سلمة الابوة وكذا لو قتل واحدا من اخوته ومات واحد  
 منهم لم يقصص منه بقيتهم لانه ورث جرحا من دم نفسه مع الاخوة ولو قتل أحمد الاخوين  
 لاب وأم أباهما عمدا والآخر أمتهم كان الاول أن يقتل الثاني بالأم وسقط القود عن  
 الاول لانه ورث عن أمتهم الثلث من دم نفسه فسقط عنه ذلك القدر وانقلب الباقي  
 مالا في قسم لورثة الثاني سبعة أثمان الدية من جنابات القهستاني (١) \* وقوله ومن ورث  
 قصاصا على أبيه سقط صورته رجل قتل أم ولد أعني به امرأته وولده وارثها أو قتل أخا له  
 من الأم وهو وارثه وعلى هذا كل من قتله الأب وولده وارثه وكذلك لو قتل رجل رجلا  
 عمدا فلم يستوف الولي القصاص حتى مات وورثه الابن كما اذا قتل جده من الأم وأوجهه فلم

(١) اخوان لاب وأم قتل أحدهما أباهما  
 عمدا ثم قتل الآخر الأم عمدا فالاول  
 يقتل الثاني قصاصا بالأم ويسقط  
 القصاص عن الاول ويغرم لورثة الثاني  
 سبعة أثمان الدية كذا في الفصل الاول  
 من ديات الوالدية  
 اخوان لاب وأم قتل أحدهما أباهما  
 عمدا والآخر أمتهم ماروى عن أبي يوسف  
 أنه لا قصاص على واحد منهما وعلى  
 كل واحد منهما دية قتيله في ثلاث سنين  
 اذا لم يكن للمقتولين وارث سواهما  
 كذا في الفصل الاول من باب قصاصه

الخاصة

قتل من له الام - حتى ماتت فورثها الابن دون الاب ولو كان الاب وارثا لوارثه  
 القصاص أيضا لانه ورث قصاصا على نفسه - وكذلك لو قتل أحدا من أخوته فلم يقتل  
 منه بقية الاخوة حتى مات واحد منهم لانه ورث جزءا من دم نفسه مع اخوته فسقط عنه  
 القصاص من أوائل جنائيات المضرات \* وجب القصاص لانسان فوات من له القصاص  
 قورث القاتل القصاص سقط القصاص (١) في فصل ما يسقط القصاص من جنائيات  
 البدائع \* رجلان اجمعا في قتل رجل عمدا ولم يجب القصاص على أحدهما كالأجنبي إذا  
 شاركه الأجنبي في قتل ابنه لا يجب القصاص على الشريك وكذلك الصحيح العاقل مع المجنون  
 والبالغ مع الصغير وشريك الحية والسبع والأجنبي إذا شارك الزوج في قتل زوجته وله  
 ولدمتهما والخاطي مع العامد في باب القصاص من الخائفة (٢) \* رجلان اشتركا في قتل  
 رجل أحدهما بعصا والآخر بجديد لا قصاص على كل واحد منهما وإن يجب الدية عليهما  
 قصصهما على صاحب الحديد في ماله ونصفها على صاحب العصا وكذلك لو قتلاه بسلاح  
 واحد - أصبى أو معتوه لا قصاص عليهما وهو بمنزلة الخاطي مع العامد في أوخر  
 العاقل من الخائفة \* (الخامس في الجنائية بالحفر والتسبب وفي ضمان المداوى) \*  
 أما جنائية الحافر فالحفر لا يخلو أمانا \* ومن في غير الملك فينظر ان كان في غير الطريق  
 بان كان في المفاضة لا ضمان على الحافر اذ دم التمدى في السبب لان الحفر في المفاضة مباح  
 وان كان في الطريق يجب الضمان على الحافر أو يكون في الملك فان كان في ملك غيره  
 بغير اذنه يضمن وبأذنه لا يصدق الملك في قوله أنا أمرته بالحفر وان كان في ملك نفسه  
 لا يضمن وان كان في فناء داره يضمن لان الاتقاع به مباح بشرط السلامة كالسير  
 في الطريق من البدائع في فصل ما يسقط القصاص بعد وجوبه من الجنائيات ملخصا وفي  
 الجامع الصغير رجل جعل قنطرة بغير اذن الامام فنهى رجل المرور عليها فاعطى لاشجان  
 على الذي جعل القنطرة وكذلك لو وضع خشبة في الطريق فتعذر رجل المرور عليها فاعطى  
 لاضمان على الواضع خلاصة قيل كتاب الميطان \* حفر بئر في سوق العاتقة لمصلحة  
 المسلمين فوقع فيها انسان ومات ان كان باذن الامام لا يضمن وان بغير اذنه يضمن وكذلك  
 اذا اتخذ قنطرة للعاتقة من البدائع في أوخر فصل ما يسقط القصاص بعد وجوبه من  
 الجنائيات \* رجل حفر بئرا في المفاضة في موضع ليس بعمارة ولا طريق لانسان بغير اذن الامام  
 فوقع فيها انسان لا يضمن الحافر (٣) وكذلك لو حفر بئرا في الطريق وغطى رأسها ثم جاء  
 آخر ورفع الغطاء ثم وقع فيها انسان ضمن الاول ولو احتقر الرجل نهر في ملكه فاعطى به  
 انسان أو دابة لا يضمن وكذلك لو جعل عليه جسرا أو قنطرة في أرضه وإذا حفر في غير  
 ملكه ثم رافه بمنزلة البئر يكون ضامنا وكذلك لو جعل عليه جسرا أو قنطرة في غير ملكه  
 وعن أبي يوسف انه لا يضمن وان أحسنه في غير ملكه اذا كان بحيث لا يتضرر به غيره  
 لانه محتمس ينتفع الناس بما أحدثه وفي ظاهر الرواية يكون ضامنا الا اذا حفر باذن  
 الامام كالحفر بئرا في الموضع الذي يحتاج الناس اليه يكون ضامنا لماعطى به اذالم  
 يفعل باذن الامام وان مشى على جسر انسان متعمدا فأنقض به لا يضمن واضع الجسر

(١) قوله سقط القصاص لاستحالة وجوب  
 القصاص له وعليه فسقط ضرورة من  
 الجهل المزبور

(٢) وفي التهذيب ولا يقتل شريك من  
 لا قصاص عليه كالاب والأجنبي  
 والعامد والخاطي والصغير والكبير  
 في الثاني من جنائيات التارخانية

(٣) احتقر بئرا في طريق مكة أو غيره من  
 القيا في غير عمارة الناس فوقع فيها انسان  
 لم يضمن بخلاف الامصار وبعدها عرف  
 أن المراد بالطريق في الكتب الطريق  
 في الامصار دون المفاوز والعماري  
 لانه لا يمكن العمدول عنه في الامصار  
 فالبادون العماري كذلك في شرح  
 الزاهد على القيدوري في أواسط

الديات

لأنه لما تمّ متعمداً كان التلف مضافاً إليه في فصل ما يحدث في الطريق من جنائبات الخفاية ملخصاً رجل حفر بئراً في الطريق فجاء آخر وحفر منها طائفة في أسفلها ثم وقع فيها انسان ومات في القياس ضمن الاول وبه أخذ محمد لان الاول كالدافع كمن سقط في القعر الذي حفره صاحبه في أسفله وفي الاستحسان يجب الضمان عليه لان كل واحد منهم ما تمّ في الحفر من الحبل المزبور • ولو وقع من حفر الاجراء الاربعة على واحد منهم وقتله ضمن الثلاثة كل واحد ربع الدية وهذا ربع الدم كالأول استأجر اجراء لهدم جائط فسقط على واحد منهم وقتله في باب الجنابة بالحفر من الوجيز • رجل ادعى على آخر سرقة وقدمه الى السلطان وطلب من السلطان أن يضربه حتى يقتل بالسرقة فضربه مرة أو مرتين ثم أعيد الى السجن من غير تعذيب وخاف المحبوس من التعذيب والضرب فصعد السطح ليقتل فسقط من السطح ومات وقد كان طقة هراقة في هذه الحادثة وقد ظهرت السرقة على يد غيره مكان للورثة أن يأخذوا صاحب السرقة بدية أيهم وبالقرامة التي أدّى الى السلطان (١) من متفرقات سرقة التاثر خافية • (بج) شكاعند الوالي بغير حق وأتى بقائد فضرب المشكوك منه فكسر سنه أو يده ضمن الشاكى أرشه كالمال ولومات المشكوك منه بضرب القائد لا ضمن الشاكى لان الموت فيه فادر فسماعية لا تنقض اليه غالباً (٢) في ضمان السامى من غصب القنبية • وليس على البراغ والقصار والجمام ضمان السراية اذ لم يقطعوا زيادة على ما أذن لهم فان قطع الختان الجلدة وبعض الحشفة ان لم يمت من ذلك كان عليه في بعض الحشفة حكومة عدل وان قطع الحشفة كلها فان لم يمت كان عليه كمال الدية وان مات من ذلك كان عليه نصف الدية وان شرط على هؤلاء العمل الصحيح دون السارى لا يصح شرطه ولو شرط على القصار العمل على وجه لا يتنقز صح شرطه لان ذلك مقدوره قيل فصل في القصار من اجارة الخفائية • البراغ أو القصار أو الجمام اذا برغ أو فصد أو حجم وكان ذلك باذن المولى في العبد أو باذن المولى في الصبي وسرى الى النفس ومات فلا ضمان عليهم وكذلك الختان على هذا فهو لا يضمنون بالسراية بلا خلاف (٣) واذا شرط السلامة عن السراية على هؤلاء لا يصح الشرط ولو شرط على القصار السلامة عن المنقري صح ذكره شيخ الاسلام في باب ما يضمن الأجير • واذا قال لغيره اقطع يدي فقطع وسرى الى النفس فلا ضمان على القاطع واذا قطع الختان بعض الحشفة في العبد أو في الصبي فعليه حكومة عدل وان قطع الحشفة كلها فبرئ فعليه في العبد كمال القيمة وفي الصبي كمال الدية وان مات فقضيه نصف الدية في الصبي ونصف القيمة في العبد لانه اذا مات فالتلف حصل بغيره من أحد ما أذن فيه وهو قطع الجلدة والثاني غير مأذون فيه وهو قطع الحشفة فاذا برئ فقطع غير الحشفة مأذون فيه فجعل كان لم يكن وبقي قطع الحشفة وهو غير مأذون فيه فوجب ضمان الحشفة كاملاً وهو الدية في السابع والعشرين من جنائبات المحيط البرهاني • (ص) سئل عن فساد جاء اليه غلام وقال افسدني فقصده فصدامعتاد انفسا به قال يضمن قيمة القن وتكون على عاقلة الفصاد لانه خطأ وكذا الصبي تجب دية على عاقلة الفصاد وسئل عن فصد نائم وتركه حتى مات بسيلانه قال يصاد

(١) لان الكل حصل بسببه وهو متعمد في هذا التسبب فكذا ذكر في مجموع النوازل قبل وبؤيده ما في القنبية هذا الجواب مستقيم في حق القرامة أصله مسئلة السعاية غير مستقيم في حق الدية لانه صعد السطح باختياره وقيل هو مستقيم في الدية أيضاً لانه مكروه على الصعود للقرار من حيث المعنى لانه انما قصد القرار خوفاً على نفسه من التعذيب انتهى كذا في البحر قبل كتاب السير • (٢) والضمان انما يجب على السامى اذا كان سعيه سبباً الى التلف غالباً وذلك القدر من التام موجود في أخذ المال وتلف ما دون النفس وانه معدوم في الموت كذا في النية (٣) وهذا كله اذا لم يجاوز المعتاد وان جاوز ففيه ضمان كما في الدور ويشير اليه المسئلة المذكورة بعدما هو قوله واذا قطع الختان بعض الحشفة الخ كذا بخط جامع هذه المجموعة • ولا ضمان على سجام وبراغ وفصاد لم يجاوز المعتاد فان جاوز ضمن الزيادة كلها اذا لم يهلك وان هلك ضمن نصف دية النفس كذا في اجارة تنوير الابصار •

(١) رجل دفع جارية مريضة الى طبيب وقال له عالجها بما لك فهايرد ادمن قيمها بالصحة فالزيلة لك ففعل الطبيب فبرأت الجارية فيجب اجر المثل ونسب الادوية والنفقة والكسوة ان اعطاها (١٥٨) وايسر له منها الاستيفاء اجر المثل في الخامس من اجارات الخلاصة

في ضمان الفساد من ضمانات الفصولين \* (جمع في ٣٣) مدعى علم الطب تضمن بخطه وزادته لافسرايته وبه أفنى الورى في ضمان المداوى من جنائيات القنية \* وجعل ابتلى عرض المئانة وهو الخمر فيها والميتلى وحى بانخراج الطبيب الخمر وكذلك أبرأه والطبيب بطلب خط البراءة واذن القاضي قال رواجود يحون غالب بسلامت بود (أى يجوز ولائى الغالب السلامة) وبرجيام ضرامت بود يعنى ان ذلك نجب الغرامة على الجاني \* وعن أبى يوسف رجل له حجر وأراد أن يستغفره ويخاف منه الموت قال ان كان أحدهم له قصاصة فلا بأس بأن يفعله في الباب الأول من جنائيات جواهر الفتاوى \* حجام قال لا تحرق في عينيك ناختة لولم تزله عمت عينك وقال أزيله عنك ففقطع الحجام الحما من عينه وهو ليس بمصدق في هذه الصنعة فعميت عين الرجل يلزمه نصف الدية مائة الكبرى \* صب الكمال الدور في عين أرمده فذهب ضوؤها لا يضمن كلختان الا اذا غلط فان قال رجلان انه أهل ورجلان انه ليس بأهل وهذا من غلظه لا يضمن وان موق به رجل وسخطه ورجلان فالتخطى صائب والمقوب خطئى ويضمن في ضمان الجاني والبراع من اجارة البرازية وكذا في الخلاصة (١) \* أصاب الكركع عينه وجرحها فاداه الطبيب بشرط الضمان ان ذهب البصر لا يضمن لانه فعل باذنه والاذن يعتبر في الاطراف في الثالث في الاطراف من جنائيات البرازية (٢) \* (يحيى) سئل عن صبية سقطت من السطح فانتفخ رأسها فقال كثير من الجراحين ان شققم رأسها تموت وقال واحد منهم ان لم تشقه واليوم تموت وأما أشقه وأبرئها فشقه ثم مات بعد يوم أو يومين هل يضمن قتائل مليا ثم قال لا اذا كان الشق باذن وكان الشق معتادا ولم يكن فاحشا خارج الرسم فقيل له انما أذنوا بناء على أنه علاج من لهما فقال ذلك لا يوقف عليه (٣) فاعتبر نفس الاذن قيل له فلو كان قال هذا الجراح ان ماتت فأما ما من هل يضمن قال لا في باب ضمان المداوى من جنائيات القنية \* استأجر حجاما ليقلع له سنا فقلع فقال صاحب السن ما أمرتك بقلع هذا السن كان القول فيه قوله ويضمن الفالاح أرش السن في أو اخر فصل في البقا والراعى من اجارة النسيئة \* (ق) ١ أمر رجلا برفع سنية لوجع أصابعه وعين السن والمأمور نزع سنا آخر ثم اختلغا فيه فالحقول للآخر فاذا حلف فالدية في ماله لانه عاود وسقط القصاص للشبهة في الثالث من جنائيات نقد الفتاوى \* ولو قلع ما أمره فانقلع سن آخر منه لم يجر هذا السن لا يضمن ذكره في الخلاصة في ضمان الفساد من ضمانات الفاسد \* عبد قال للجاني اقطع سنى فقلع بغير اذن المولى ضمن وأمره لا يصح من تنذر فأت جنائيات التنا وراخية \* (السادس) فحين رأى رجلا يزنى مع امرأته فقتله وفي قتل الخناق والساحر والزنديق \* اذا وجد رجلا أجنيما مع امرأته أو أمته أو محارمه ورأى بينهما علامة العهد كلقبلة والامر واللعب فله أن يقتله ما اذا باشر الفعل كلاهما من الجانيين طوعا ولا فقه أن يقتل المهر دون المكره فلا يحتاج الى إقامة البينة واليمين يقوم مقام البينة ولا يفعله هذا الا عند فوران الغضب لا بالتقدم عتاسية \* رجل رأى رجلا يزنى بامرأته أو بامرأة أخرى وهو محسن فصاح به فلم يهرب ولم يتنح عن الزنا فقتله لا شيء عليه وكذا

(٢) سئل شيخ الاسلام عن ذكره رجل على عينه فجرحها فدعا الجرح رجل المعروف فعداوة العين ليداهم فقال المدعوان هذا العين لا تصلح بدواوى فقال دارها فان لم يصلح فلعن وجهها يسكن فدواها فان لم يلجرحها بعد زمان وقتل وجهها ولكن ذهب بصرها فيقول هذا الجرح املك أسدت بصرى وأنتفت عيني فأنت ضامن قال لا يضمن لان أقصى ما في الباب أنه أمر بالانلاف والمأمور بالانلاف طرف الانسان من جهة صاحب الطرف غير ضامن بخلاف ما اذا قال اقتلنى فقطله فيجب عليه الدية للورثة وكذا اذا قال لا تخرق قل عبدى لا يضمن قيمته لان الحق للمولى وقد أبطل حقه بالامر وبأنه بالامر في هذا كما ويعزروا بؤذوب وكذا الماء ور اذا كان غير مكره ويجب على الجرح أن يجر مثل دوائه وفعله وكذا لو قال للمداوى أصح البصر بحيث لا يذهب البصر فدواها وذهب البصر لا يضمن هو أيضا وتضاف السراية الى الجراح وللمداوى أجر مثله \* أذن مريض لطبيب بالعلاج ثم قال لورثته ان مت فهو برى من الدية فمت لم يضمن ان لم يخطئ في علاجه بأن كان عالما بكل مرض بدوائه وعلاجه ووقتها رسوا كن بالشراب أو بالغير وان لم يعلم ذلك فهو خاطئ غالبا فيضمن \* ولو قال الطبيب شفاء مرضك في هذا الدواء أو في هذا العلاج فرشى بهذا الدواء أو بالعلاج بناء على القول منه فمت من ذلك ضمن لان هذا الرضا منه ليس باذن لكونه مبنيا على الشفاء بهذا القول منه حاوى المنية في ضمان المداوى من الجنائيات

(٣) من أنقاع البرازية أن الاذن يعتبر في الاطراف ويضم منه أنه لا يعتبر في النفس فليأتمل عند الفتوى اذا كذا بخط جامع هذه المجموعة

لذا رأى رجلا يسرق ماله فصاح به ولم يهرب أو رأى رجلا يثقب حائطه أو حائط غيره وهو معروف بالسرقة فصاح به ولم يهرب وكذا لو قتل طامع الطريق لاشي عليه وكذا لو قتل المسلم مرتدا أو مرتدة لاشي عليه وكذا لو شهد الشهود على رجل بالزنا والاحسان فزكيت الشهود فحبس ليرجم غدا فقتله رجل لاشي عليه في الفصل الأول من جنائيات ضمانات الغنائم \* من رأى رجلا يريد أن يرفى مع امرأته أو جاريته أو مع محرم له وهو مكره لها فله قتله ولو كانا معا وعين قتل الرجل والمرأة جميعا والكلام في اثباته إذا أنكر وادّعى قتيبه وجوه أهمها أن كان القتيلا في فراش واحد أو في منزل واحد أو في بيت واحد فاليقين على القاتل وقبل أن صدر القتل عن يستبعد منه ذلك وهما متهمان قبل ذلك فالحق قول القاتل مع عينه وقيل حلف بالله تعالى خمس مرات كالحق في ذلك فحياتهم مع ذلك قتل الرجل والأصح الأول كالموت قاتل المتصارع مع طامع الطريق لم يطلب منهم غير العين ولو قتل رجل منهم في المقاتلة حلفوا بالله ما قتلناه إلا في المقاتلة على أموالنا إذا أنكر وادّعى القاطع قتله في قطع الطريق وكذا لو قتل امرأته رجلا مكرها عليها الزنا كما هو مذكور في الغيبة في أول جنائيات جامع الفتاوى للسبب ستأتي \* وفي نوادر ابن جماعة وجد قتيلا في دار ومالك الدار يقول أنا قتلته فإنه أراد أن أخذ مالي أن كان على القتل سميلا للصوم لا قصاص عليه ولا دية وهكذا روى الحسن عن الإمام وقال هشام عن محمد يلزمه الدية واتفقت الروايات على أنه إذا لم يكن المقتول متهما بمقتص القاتل أن لم يرهن على ما أذاعه ولو لم يقر صاحب الدار بقتله فعليه الدية والقصاص وفي الحافظية ولو برهن صاحب الدار على أنه كبره هدر دمه وإن لم يكن له عينة أن لم يكن المقتول معروفا بالشر والسرقة قتل به القاتل وإن كان متهما به فكذلك في القيلس وفي الاستحسان عليه الدية في ماله وفي العناية ولو ادّعى أنه كبره وهو معروف بالمكابر ففيه الدية استحسانا وروى الحسن أنه لاشي عليه في أصناف القتل من ضمانات القضاية \* ولو خنق رجلا فان فهو شبه العمد لا قصاص فيه إلا أن يمسكون معروفا بذلك فيقتل وعندهم إيمان دام على خنقه أو مقدار ما عوت الإنسان منه حتى مات فيجب القصاص والأفلا ( ١ ) في أوائل القصاص من الوجيز \* ( ص ) خنق رجلا فان فلا يؤد فيه عند أبي حنيفة ولكن إذا اعتاده بقتله الإمام سياحة وإن تاب قبل أن يقع في يد الإمام لا يقتل وإن تاب بعد ما وقع في يده لا تقبل توبته كالساحر وعندهما فيه القود إذا خنقه حتى مات وإن تركه ثم مات فإن كان خنقه مقدارا ما عوت الإنسان منه فالحاق فيه القصاص والأفلا من جنائيات الزهادي \* والخناق والساحر يقتل إذا أخذ السعي في الأرض بالفساد فإن تاب قبل الظفر قبل التوبة وبعد الأخذ لا يقتل وكذا الزنديق المعروف والداعي إلى الالحاد والاباحي ولا تقبل توبته كذا أفنى الإمام عز الدين الكندي وقبل الحاقان إبراهيم بن محمد فتواه وقتلهم في الفصل الأول من جنائيات البرازية \* والساحر يقتل إذا علم أنه ساحر ولا يستتاب ولا يقبل قوله في أثره السحر وأتوب بل إذا أقتر أنه ساحر فقتله حل دمه وكذا إذا شهد الشهود به ولو أقتر أنه كان مدة ساحرا أو قد تركه منذ زمان قبل منه ولا يقتل وكذلك لو ثبت

(١) وعنده ما ان دام على الخلق حتمه  
 مات يجب القصاص لانه قصد القتل  
 فكان عدا اقل ترك الخلق ثم مات بقطر  
 ان دام على الخلق مقدا وما يموت الانسان  
 منه غالبا يجب لانه قصد قتله وان كان  
 مقدا وما لا يموت الانسان منه غالبا  
 لا يجب لانه قصد ختمه لا قتله فكان عدا  
 باعتبار الخلق خطأ باعتبار القتل فكان  
 شبه العمد كذا في قصاص المحيط  
 السرخسي رحمه الله



ذلك بالشهود فيما يتعلق من فيه في الملقطوعات من النوع الثاني ما يوجب التمكن من  
سير الظهيرة \* وكذا المرأة الساعرة إذا دعي أنه يخلق ما يفعل يقتل ان لم يتب وكذا الساحرة  
إذا اعتقدت ذلك بالاثرون كانت المرتبة لا تقتل يقتل لعلبة للناس ويفترق بين المرأة  
وزوجة تلك اللعبة فهذا يحكم بارتداده ويقتل ذكره في الفتاوى مطابقة وهذا معمول  
على ما إذا اعتقد أن له اثر في أوائل حدود البرازية \* (السابع في جنائيات الصبيان  
والجنايتين وعليهم وفي انلاف الجنين) \* إذا قتل الصبي أحد اطلاقا صاص عليه وكذلك إذا  
قتل الجنون أحد اطلاقا صاص عليه في ذلك وفيه ما الدية على عاقلتها في كتاب القصاص  
من التتف \* (ن) أبو بكر صبيان يرمون لعبا قاصا بسهم أحدهم عين امرأة وهو ابن  
تسع سنين ونحوه فالدية في مال الصبي ولا شيء على الاب وان لم يكن له مال فتخذه الى ميسرة  
قال أبو الليث وانما أوجب الدية في مال الصبي لانه لا يرى له حجم عاقلة قال وأما إذا كان  
للصبي عاقلة وثبت بالبينه فعلى عاقلته ولو شهد الصبيان أو أقر الصبي لم يجب على أحد شيء  
(١) في باب جنائيات الصبيان من القنينة وكذا في الخلاصة والبرازية \* صبي قتل أباه عدا  
لا يجب عليه القصاص ويجب الدية على عاقلته ويرث الصبي منه وكذا الجنون في باب  
الشمادة في الجنائيات من الخيانة \* من يجهن ويفيق إذا قتل انسانا في حالة الافاقة يقتل  
كالصحيح فان جن بعد ذلك ان كان الجنون مطبقة اسقط القصاص عنه وان كان غير مطبق لا  
من أوائل ديات الخلاصة \* صبي ضرب سن صبي حتى انتزعه انتظر الى بلوغ الصبي ان باع  
ولم ينت يجب على عاقلته خمسمائة درهم وان كان من الهجم في ماله خزانه \* صبي عاقل  
أشلى كلبا على غنم آخر فنفرت وذهبت ولا يدري أين ذهبت لا يضمن وعن شرف الاثمة  
المكي ان مشى عند الاشلاء معه خطوات يضمن والا لا (٢) من جنائيات غانم البغدادى  
وكذا في القنينة في باب ما يستهلكه اليها من الجنائيات \* رجل قتل ولده عدا لا يجب عليه  
القصاص ويجب عليه الدية في ماله في ثلاث سنين ولا كفارة عليه لان قتل العمد لا يوجب  
الكفارة وكذا الاجداد وان علوا وان كان القتل خطأ وجبت الدية على عاقلته وعليه  
الكفارة في المعاقلة من ديات الخيانة \* رجل ضرب ولده الصغير في أدب فقلت قال  
أبو حنيفة يضمن الدية وعليه الكفارة وقال أبو يوسف لا كفارة عليه ولو ضربه المزدب  
بأذن والده لا ضمان على المزدب وعليه الكفارة وقال محمد لا كفارة عليه وكذلك قال  
أبو يوسف في القتل الذي يوجب الدية من جنائيات الخيانة \* وذكر في أو آخر فصل البغار  
والراعي من اجارة الخيانة مفعلا \* والمعلم اذا ضرب صبي أو الاستاذ المتصرف اذا ضرب  
التلميذ فمات من ضربه ذلك قال الامام القضي ان ضربه بامر أبيه أو وصيه ضربه بما تادا  
في موضع معتاد لا يضمن وان ضربه غير معتاد ضمن وكذا اذا ضربه بغير أمرهما في قولهم  
ضربه معتادا أو غير معتاد وفي الحاقضية ضرب الاستاذ أو المعلم الصبي أو الرقيق بلا إذن  
وليه أو مولاه قتل ضمن والا لا وكذلك لو مات من ضرب الوصي أو الاب فانهم ما يضمنان  
لان ضربهم مالا تنفسهم لان منفعتهم تعود اليهم ما بخلاف معلم يضرب بأذن الولي حيث  
لا يضمن لان ضربه ليس لنفسه لان منفعتهم تعود الى غيره في آخر الجنائيات على الصبيان من

(١) وانما تجب الدية في ماله اذا ثبت ذلك  
بالبينه أو بالمعينة لا بالقرار لان اقراره  
لا صبرة به كذا في نوع في الجنسية على  
الصبي من جنائيات البرازية

(٢) أي لان الاشلاء قولى

(١) اذن الاب لما أثر في اسقاط الضمان  
عن الماعلم ففعل الاب بنفسه كيف يوجب  
الضمان على الاب وحال الاب أقوى  
من حال الماعلم ذكر الناطقي "أن الانسان  
قد يستفيد أمراً من جهة غيره ثم يكون حاله  
أقوى من حاله كالمعلم والاب والوصي"  
وكذا الاب لا يبيع مال ولده الكبير ووصي  
الاب يملك ذلك وكذا المريض مرض الموت  
اذ باع بالمحاباة اليسيرة لا يجوز ولا يكون  
عفو أو الوصي يملك البيع بالمحاباة اليسيرة  
وقيل هذا من محمد استدلال على الرجوع  
من أي حنيفة عن قوله في فصل الاب  
ووجهه أن اذن الاب لما أثر في سقوط  
فعل المعلم فأولى أن يؤثر في منع الضمان  
عن الاب اذا فعل بنفسه والماله مال شمس  
الائمة السرخسي وذكر في شرحه أن أبا  
حنيفة رجع الى قوله ما هو الصحيح كذا  
في جنابات أحكام الصغار للاستدلال على عدم  
(٢) أدخل صبياً أو مغمى عليه أو نائماً  
في بيته فسقط البيت قال محمد ضمن في الأول  
والثاني لا الثالث نور العين في الجنابة  
على الصبي من الفصل الثاني والثلاثين  
ع

(٣) ولو بعث صغيراً الى حاجته بغير اذن  
أهله فارتقى فوق بيت مع الصبيان ووقع  
ومات ضمن وكذا لو أدخل صبياً بيته  
فسقط البيت كذا في ضمانات فضيلة ع  
(٤) دفع سكيناً في يد صبي فقتل به نفسه  
لم يضمن ولو بعثه (أي لعب) فمات ضمن  
كذا في الفصولين في ٣٢ ع

ضمانات فضيلية (١) • أمر الصبي المحجور الذي لا يعقل التصرفات ونحوه بأخذ القوس  
السائر أو الكلب العقور أو الجمل المهاج أو قال له اصعد السطح فأكسر النج أو أمره  
بتطيين سطحه ونحوه أو أمره بدخول البئر لطلب الدلو ونحوه فقتل الصبي بعقر الكلب أو  
بضر ب القوس برجله وذنبه أو وقع من السطح أو ذاق فمات فالدية على عاقلة إلا مرقى كله  
جميعاً وبه يفتى كذا لو كان هذا كله في العبد المحجور في باب حكم الجنين من جنابات منية  
المتقي • رجل قال لصبي محجور اصعد هذه الشجرة وانفض لي غمارها فصعد الصبي وسقط  
وهلك كان على عاقلة الأمر دية الصبي وكذلك لو أمره بعمل شيء أو كسر سطح ولو قال  
لصبي اصعد هذه الشجرة وانفض الغمار ولم يعقل في ففعل ذلك الأمر فغضب اختلاف  
المشايع فيه والصحيح أنه يضمن سواء قال انفض لي هذه الغمرة أو قال انفض ولم يقل لي  
(ص) في فعل في القتل الذي يوجب الدية من جنابات الجنانية • قال اصبغ القير أو لصبي  
ارتقى الشجرة وانفض الفاكهة لتأكله قبل يضمن وقيل لا ولو قال حتى أكمل يضمن ولو  
قال لتأكل كل ضمن النصف (٢) من غضب منية المتقي للجسباتي • وفي المحط قال لصبي  
اصعد هذه الشجرة ولم يقل شيئاً آخر أو قال وانفض الغمرة لنفسك فسقط اختلاف في المشايخ  
وفي المتقي أمر صبياً يسقي دابته من النهر وأرسله في حاجته فمات أو ضل قال العتابي معناه  
إذا ذهب الى ما أرسله اليه ثم توجه الى غيره ففضل لم يلزمه شيء وإن غرق في النهر أو نشتته  
نحو حية ضمن عاقلة الأمر الدية وفي العناية أمره بسقي دابته وقال له لا تدخلها الماء  
فأدخلها فغرق الصبي لم يضمن الأمر ولو كان الماء مورقاً ضمن لأنه باستعداده صار غاصباً  
فاقتربا وفي الخلاصة بعث صغيراً الى حاجته بلا اذن فارتقى مع صبيان بلعبون الى سطح فوقع  
منه ومات قال النوردي ضمن عاقلة الباعث الدية وبه قال الامام لأنه باستعماله صار غاصباً  
له ذكره في الجنانية في الجنابة على الصبيان من ضمانات فضيلية (٣) • أمر صبياً أن  
يسقي دابته من نهر أو أرسله في حاجته ففضل أو مات لشيء على الرجل أملاً لو غرق في النهر أو  
طرحته الدابة أو نشتته حية ضمن عاقلة الأمر من ديات خزانة الاكل • ولو أعطى رجل  
صبياً سلاحاً أو عصاً ليسكه ولم يأمره بشيء فغضب به الصبي فذبحه على عاقلة الرجل أملاً لو قتل  
الصبي به نفسه أو قتله به انسان لشيء على الدافع (٤) من الحسل المزبور قريباً من أوائله  
• ولو أعطاه عصاً أو سديدة أو شيئاً من السلاح ليسكه ولم يأمره بشيء فغضب به ضمن  
عاقلة الرجل دية الصبي لأن الدافع لما قال للصبي السلاح ليسكه فقد صار مستعملاً له  
في عمل من أعماله وهو حفظ السلاح ومن استعمل صبياً محجوراً في عمل له بغير اذن وليه وتلف  
الصبي من ذلك الاستعمال كان ضامناً لأن استعماله جنابة فمات منه كان مضموناً  
عليه وإن قتل نفسه لم يضمن لأنه تلف بسبب عمل آخر لم يستعمله الأمر في ذلك العمل  
ولو غضب حراً ضمن دية ان قتل أو أصابه جرح أو جرح وإن مات حتف أنفه لم يضمن  
الا بجنابة أو أكل سبع أو تردى لأنه تسبب لتلفه لأن حد التسبب أن يتعلق التلف بأثر  
فعله بواسطة فعل آخر ويستقيم اضافة التلف الى اثر فعله كما في حفر البئر التلف اتصل بأثر  
فعله وهو العمق بواسطة فعل آخر وهو فعل المائتي واستقام اضافة التلف الى اثر فعله فإنه

يستقيم أن يقال لولا أثر فعله وهو الحق لالتف الماشي هذا المعنى هنا. ويحذف لانه اتصل  
 بالتلف بأثر فعله وهو حصوله في المكان الذي نقله اليه بواسطة فعل آخر وهو نهب الخلية  
 والتردى وغير ذلك ويستقيم إضافة التلف الى أثر فعله وهو حصول الصبي في المكان الذي  
 نقله اليه فانه يستقيم أن يقال لولا حصول الصبي في هذا المكان لا يتلف الصبي لان هذه  
 الصواعق التي حلت بالصبي لا تم الا ما كن وانما توجد في بعض الاماكن والمسبب  
 ضامن متى لم يجب الضمان على المباشر فاذا ماتت متف اتقه من الحي أو غيره لا يمكن إضافة  
 الموت الى أثر فعله وهو حصول الصبي في المكان الذي نقله اليه لان الموت مما يصيبه  
 في الاماكن كلها فلم يكن تسمييا حتى لو كان موضعا يفتل فيه الحي والامراض ينسب حتى أن  
 يضمن في الفصل الثاني من ديات الولوالجية \* غصب ومات في يد غاصبه فجاء أو يضمن  
 لا ضمان عليه وان مات بصاعقة أو بهش حية تضمن عاقلة دية لانه تسبب في اطلاقه  
 بالنقل الى مكان الصواعق والحيات والسباع وقالوا الوضوء الى مكان يكثر فيه الحي أو الوباء  
 بأن كان المكان مخصوصا بذلك يضمن أيضا لا بسبب العدوى لان القول به باطل (٤)  
 بل لان الهواء يخلق الله مؤثر في بني آدم وغيره كالغذاء (٥) في نوع آخر من الجنابة على  
 الصبي من جنابات البرازية \* غصب صبياء منه أخوف لم يعلم أحى \* هو أم ميت لا شيء على  
 الغاصب ولو كان الصبي عبدا ضمن في الباب الثالث من جنابات العتابة \* رجل  
 غصب صبياء حرا فغاب الصبي من يده فان الغاصب يضمن حتى يبي بالصبي أو يعلم أنه مات  
 ولو غصب صبياء ورثه الى المماليك فذلك كان عليه دية ان كان حرا صبي \* هو ابن تسع سنين  
 سقط من سطح أو غرق في ماء قال بعضهم لا شيء على الوالدين لانه عن حفظ نفسه وان كان  
 لا بعقل أو كان أصغر سنا قالوا يكون على الوالدين أو على من كان الصبي في حجره الكفارة  
 لتركه الحفظ وقال بعضهم ليس على الوالدين شيء الا الاستغفار وهو الصحيح الا أن يسقط من  
 يده حيث كان عليه الكفارة في فصل في اطلاق الجنين من جنابات الحمانية \* (شم)  
 امرأة تصرع أسنانا فاحتاج الى سفطها لانها تلحق نفسها في ماء أو نار وهي في منزل زوجها  
 فعليه حفظها فان لم يحفظها حتى ألقت تنسب في نار عند المهرع فعلى الزوج ضمانها  
 وكذلك الصغيرة التي تحتاج الى حفظها وهي مسلمة الى الزوج ان لم يحفظها ووضعها ضمن  
 من جنابات القنبة في باب جنابة الصبيان والجمانين \* (شم) صبي ابن ثلاث سنين وحى  
 الحضانة للام تغرجت وترك الصبي قوقع في النار ضمن الام (ط) لا تضمن في بنت ست  
 سنين في فصل في جنابة الصبيان عن حاوى النية وكذا في القنبة \* (ح) امرأة تركت  
 وادها عند امرأة وقالت اسفطه حتى أرجع فذهبت وتركته فوق الصغرى في النار فاعلمها  
 الدية للام وسألو الورثة ان كان ممن لا يحفظ نفسه (ط) أو دعت صبية فوقعت في الماء  
 فماتت فان غابت عن بصرها ضمن والاقلا من المحلل المزبور من فتاوى القاضى \*  
 وفي اسان الصبي الدية اذا كان استهل دائما اذا لم يستهل ولم يتحرك فقهه حكومة عدل  
 وفي الجامع الصغير الحسائى فان قطع اسان الصبي اذا كان قد استهل فقهه حكومة عدل  
 وان تكلم فالدية في الخطا ولم يذكر في التهود علم أنه لا قود فيها استوعب الكل أو قطع البعض

(١) لان العدوى منى يقول النبي  
 عليه الصلاة والسلام لا صفر ولا عدوى  
 ولا طيرة ولا عقول  
 (٢) غصب حرا صغيرا ضمن الا ان مات  
 حيا أنه فلو غرق أو أحرق أو قتل قاتل  
 ضمن كذا في غصب نور العين

(١) زيد هندك يولاه كلوب قلم جيقاروب ضرب ابتمك استوب هند خو فندن مستبين الخلقه قز القايله سته كز كوئدن مكره هند فوت اولسه زیده نه لازم اولور الجواب ديت هند وغره لازم اولور (١٨٣) أبو السعود كذا أفق ابن كمال ع

(ترجمة)

(٢) تعرض زيد لهندي في الطريق وسل السيف وأراد أن يضربها به فأسقطت من خوفها بنتا مستيئة الخلق وماتت هند بعد غناية أيام فباي لم زيد الجواب يلزمه دية هند والفرقة.

(٣) لو صاح على آخر فمات من صيخته بحب الدية كذا في ضمانات غانم (ق) لو غير صورته تخوف حراً أو عبداً الحق ضمن فقد الفتاوى في الثالث من الجنائيات عده وبه أفق أبو السعود وأفق بالفرقة فيما إذا صاح على المرأة فألقت جنينها كذا يخطو جامع هذه المجموعة ولو ضرب بطن امرأة فماتت الأم وخرج منها جنين ميت فعليه دية الأم ولا يجب للجنين شيء تنه برهانية في فصل من مسائل الجنين من الجنائيات عده

(٤) امرأة أسقطت متابذوا أو فسل فقيه الفرقة على عاقبتها في سنة واحدة كذا في الدور وإن لم يكن لها عاقلة ففي مالها في سنة وجيز عده

(٥) قوله لا شيء عليها بخلافه ما في التهمة حيث قال وفي المذيق إذا شربت دواء فأسقطت وقد كانت شربت لغبر وذلك يعني لغبر اسقاط الولد فعليه الفرقة ولا كفارة عليها في قول أبي حنيفة ومحمد وقال به بعضهم عليها الكفارة وهذا يخالف ما ذكر في الزيلاد اتهمى وما في السبازية موافق لما في الخانية ويمكن أن يوفق بأن قوله وهذا الإشارة إلى قولها فعليه الفرقة تأمل كذا يخطو المرحوم عده

ومن أبي يوسف أنه يجب إذا استوجب والعصم جواب الكتاب وفي الهادي إذا قطع لسان صبي وكان يصيح فادعى القاطع أنه أخرس وصباحه أخرس لم يقبل قوله وعليه الدية في الخطأ والقصاص في العمد وإن لم يسمع له مباح فعلى القاطع حكومة عدل في الفصل الرابع من جنائيات التارخانية رجل صاح على صبي فمات هل ضمن الصالح دية أم لا أو صاح على امرأة فألقت جنيناً أو تخوفها بالضرب فألقت جنيناً ما الحكم الجواب لا يضمن الصالح في المشككين شيئاً لعدم تعديده إلا في مشككة ما لو تخوفها بالضرب فمات يصير ضاملاً (١) من فتاوى أمين الدولة عبد العال صاح المداخنات منه أو سلح جلدة وجهه فمات منه فدية في الثاني في الخطأ من جنائيات البرازية وكذا في الثاني من جنائيات التارخانية (٢) وفي الأصل وإن كانت الأم أمة فإن كان الجنين حراً بل كان من مولاها تجب فيه الفرقة ذكرًا كان أو أنثى وإن كان الجنين رقيقاً يقيم على الهيئة واللون التي انفصل لو كان حياً كان كذا كراهية نصف عشر قيمته وإن كان أنثى فقيمة ما عشرين شهراً وهذا ظاهر الرواية وفي جنين البهايم لا يجب شيء إلا إذا نقصت الولادة الأم فليزم ضمان النقصان قال ولوضاع الجنين ولم يمكن تقويمه باللون والهيئة لو كان حياً واختلف في القيمة الضارب والمولى صدق الضارب بيمينه كالأختلاف القتلى والمولى في قيمة القرن القيسل ولم يمكن تقويمه باعتبار حالته وقيته حيث يصدق فيها القاتل بيمينه لا نكراه الزيادة التي يدها المولى فكذا هذا في الضمان في الجنين من جنائيات ضمانات فضائية (٣) ومن ضرب بطن بيمه فألقت جنيناً ميتاً فإنه لا يضمن في الجنين شيئاً ويضمن نقصان الولادة نقصانها الولادة في أوائل الخامس والعشرين من جنائيات التارخانية إذا أسقطت المرأة الولد بعلاج أو شربت دواء تعمد به الاسقاط فسقط الولد وجبت الفرقة على عاقبتها (٤) وإن شربت دواء ولم تعمد به اسقاط الولد فسقط الولد لا شيء عليها (٥) شرط لوجوب الفرقة في شرب الدواء قصد اسقاط الولد في حق غيره لا يشترط قصد اسقاط الولد وتكون الفرقة للزوج والفرقة عندنا خمسة درهم نصف عشر الدية أو بعد أو فرس قيمته خمسة درهم ذكرًا كان للولد أو أنثى في أوّل فعل اتلاف الجنين من الخانية ولا تراث هي من الفرقة لاها قاتله يغبر حق والقاتل لا يراث بخلاف ما إذا فعلت باذن الزوج حيث لا تجب الفرقة زيلعي في الجنائيات من ألقت المرأة جنينين وجب في كل واحد منهما حالة الاجتماع ما يجب حالة الاعتراض في باب الفرقة من القبض الكركي وفي الكبرى رجل جامع صغيرة لا يبيحها مع مثلها فماتت إن كانت أجنبية فدية على العاقلة وإن كانت منكوبة فالدية على العاقلة والمهر على الزوج في الرابع من جنائيات التارخانية (النا من جنائيات الرقبى وعليه) وإن قتل العبد رجلاً حراً أو أسلم مالاً لا يخرج من حريمه فدية يرفع إلى ولي الجنانية ثم يتبعه الاسترقاق في دين الاستهلاك ولو ضر ما حب المال أو لأبائه القاضي في المال الذي أسلمه فذا حضروا الجنانية بعد ذلك لم يكن له شيء في جنائيات العبد من الحاي القدسي (٦) عبد محجور جنى على مال قباعه المولى بعد علمه بالجنانية فهو في رقبة العبد يباع فيها الأعلى من اشتراه بخلاف الجنانية على النفس في باب أمر

المخير بالجنابة من جنابات القنية • فرق بين الجنابة على الآدمي وبين الجنابة على المال  
ففي الأول خير المولى بين الدفع والفساد وفي الثاني خير بين الدفع والبسح في التاسع  
من جنابات التاتارية • فان وجهه السيد بعد الجنابة أو باعه يباح بمصداقه بالفساد  
لم يصرح مختار الفداء الا اذا سلم كافي الهداية أو اعتقه أو دبره أو كاتبه أو استولدها أي  
الجارية الجنابة والحال أنه لم يعلم السيد بها أي بالجنابة عنده هذه التصرفات ضمن الأقل  
من قيمته ومن الارش وان تصرف السيد واحدة من هذه التصرفات وقد علم السيد  
بها غرم وضمن الارش لان كلامه دليل اختيار الارش وفي الاكتفاء اشعار بان لزوم زوجها  
أو وطئها أو أجزها أو رهنها لم يكن مختار الارش وعن أبي يوسف أن في كل منها سوى الأول  
اختيار له كافي الذخيرة في فصل جنابة العبد من القهستاني • حرره سيف وعبد  
مع عسافا تقيا وضرب كل واحد منهما صاحبه حتى قتلهما تاو لا يدري أيهما بدأ بالضرب  
فليس على ورثة الحر ولا على مولى العبد شيء وان كان السيد والعصا يداخر في  
عاقلة الحر نصف قيمة العبد ولا شيء لورثة الحر على مولى العبد وان كان يداخر كل منهما عسا  
وضرب كل واحد منهما صاحبه وشبهه موصفة ثم ماتا ولا يدري من الذي بدأ بالضرب  
فعلى عاقلة الحر قيمة العبد صحيحا المولود ثم يقال للمولود ادفع من ذلك قيمة النجاسة الى ولى  
الحر وهذا استعسان والقياس أن لا يكون له شيء محيط سرخسي • ولو أن رجلا قدم  
وجلا الى الحاكم فادعى أن غلاما له قد استملكه مالا أو جنى عليه جنابة فبادون النفس أو  
ادعى أنه جنى على ابنه أو على عبده جنابة في النفس أو فسادونها أو ادعى أنه قتل وليا له  
خطأ أو حمدا أو أراد استعلاف المولى على ذلك فهذا على وجهين ان ادعى جنابة موجبة  
للمال فله أن يحلف المولى وليس له أن يطالب العبد لان شرعية اليمين لرجاء التصديق  
الذي هو بذل أو اقرار أو اقرار المولى بالمال على عبده صحيح فأما اقرار العبد بالجنابة  
الموجبة للمال فانه لا يصح ولهذا لا يؤخذ به لافي الحال ولا في ثاقه الحال بعد العتق (١)  
بخلاف ما اذا ادعى المال على العبد فان اليمين بتوجيهه على العبد لان اقرار العبد (٢) على  
نفسه بالمال صحيح في حق نفسه الا انه لا يستوفى في الحال طلق المولى بدليل أنه اذا سقط حق  
المولى بالعتق يطالب العبد بذلك بخلاف الجنابة الموجبة للمال على ما ذكرنا فأما اذا  
ادعى جنابة موجبة للقصاص فان اليمين على العبد دون المولى لان اقرار العبد على  
نفسه بالقصاص صحيح واقرار المولى عليه ليس بصحيح الآن في هذا الوجه يستحلف العبد  
على البتات لانه يستحلف على فعل نفسه وفي الوجه الاول يستحلف المولى على العلم لانه  
يستحلف على فعل غيره في باب اليمين على العلم من حقه مرن شرح أدب القاضى للنصاف  
• (م) ان جنى مدبر أو أم ولد خطأ ضمن السيد الأقل من قيمته أي قيمة كل منهما بوصف  
التدبير والاستيلاء يوم الجنابة ونعاسه في الكفاية ومن الارش فيجب أظلمه في فصل  
جنابة المدبر من القهستاني • وأم الولد اذا قتلت سدا خطأ فليس عليها معاقبة في شيء  
لان عنةها ليس بوجبة وموجب جنابتها على غير المولى يكون على المولى فلا يلزمها بالجنابة  
على مولاه شيء قال وان قتلت عسدا أو ابنها منه ولد كان عليها القصاص فان عسدا أحد

(١) فرق بين الاقرار بجنابة وتوجب المال  
وبين الاقرار باستملاك المال فان الاول  
لا يصح ولا يؤخذ به العبد أصلا بخلاف  
الثاني تأمل كذا بخط جامع هذه المجموعة

عبد  
(٢) أي العبد المحجور فان اقرار المأذون  
يصح في حق المولى ويؤخذ به في الحال  
كذا بخط جامع هذه المجموعة  
ويجي في الجبر مسائل اقرار العبد  
المأذون والمحجور واقامة اليمين عليهما

الوارثين سعت لا ترضى قيمتها لان نصيب الاثر انقلب ما لا بعد ما عتقت وصارت احق  
 بكسبها وان كان لها منه وقد بطل عنها القصاص لصيرورة جزء منه لوادها  
 وعليها ان تسمى بقيمتها لان القصاص انما انقلب ما لا بعد موت المولى حين ورثها  
 جزءا منه في باب الوصية للاجنبي والوارث والقاتل من وصايا مبسوط السرخسي \*  
 ولا يقادعها لو كان لا يقتل المولى ولكن يعزى بقتل قن ومدبر ومكاتب وأتم ولده (١) من  
 أوائل جنائيات القهستاني في النوازل اذا حلق رأس عبد فلم يثبت قال أبو حنيفة ان شاء  
 المولى دفعه اليه وأخذ قيمته وان شامرك في الفصل الثاني من جنائيات التآثر خاتمة \*  
 وذكر ابن رستم عن محمد بن قنن قطع قرون امرأة أو ساق شعرجارية وذلك يقتصهما قال لأشئ  
 عليه إلا أنه يؤذ (٢) في أوّل جنائيات الظهيرية \* غصب عبدا فقتل العبد نفسه  
 يضمن في الثالث من غصب الميراثية (٣) غصب قننا فاعوز عنده ثم رده وضمن الارش  
 فباعه مولاه فالحمل اليها عند من تهر به رجوع الغاصب الارش على البائع في غصب القن  
 من الفصل الثالث والثلاثين من الفصولين (٤) التاسع في جنائيات الدواب وعليها وفيه  
 بعض مسائل الاصطدام \* (٥) وفي المبسوط للامام المصنوع وشيخ الاسلام  
 خواهر زاده ان جنابة الدابة على الاموال والافس في ملك مال كها ولو بشركة يجز منه  
 يسير هدر سواء كان بوطه مطلقا أو كدم أو نقيج رجل أو ضرب بالذنب وسواء كانت سائرة  
 أو واقفة أو موقوفة اذ لم يكن معها مال كها أو كان يقودها فيه أو يسوقها فان ركبها وسيرها  
 فيه ضمن وطأ أهلها لرجل لانه حينئذ مساير لا الكدم وضرب الذنب وما يتلفها يبول  
 أو روث وان جنت في ملك غيره أو غير ملكه وقد أدخلها بغير اذنه بجنائياتها مضعونة مطلقا  
 وسواء فيه البر والوقوف لان تسيرها فيه وإيقافها جنابة فيضمن كل ما يتولد منها على أي  
 وجه يتولد وان جنت في طريق العامة فان كانت في وقوفها وقد أوقفها فيه مال كها  
 فكذلك لانها متولدة من جنائياتها لان الطريق للمرور والسواك لا الاشغال والوقوف  
 وان كانت في سيرها بالمالك فان كان أرسلها هو فكذلك لان التسبب تسبب للتلف وهو  
 فيه معتد وقد أمكن له الحذر منه بأن يرسلها بحافض فيضمن ما تلفه في وجهها في فورها  
 لاضافة فعلها الى مرسلها لكونه مسببا معتديا فلو وقفت خبيثة ثم سارت فالتفت لا يضمن  
 لان للدابة اختيارا معتبرا ووقوفها واختيارها فيقطع به اضافة الفعل الى المرسل لان تحلل  
 الواسطة الاختيارية قاطعة للتسبب لانها مباشرة فان ردها راد ضمن الراد ما أصابت  
 في فوردها لانه كالسائق لها في وجه الذهاب حتى لو أوقفها أو تركها فوقفت لحظة  
 ثم سارت أو ماتت عن سنن الرديئة أو يسرة والطريق ليس بواحد لم يضمن لما زمن الانقطاع  
 وان سيرها مال كها في الطريق بان قادها أو ساقها ضمن ما تلف بكدمها أو وطئها بيد أو رجل  
 لا الضرب بالذنب ولو سار عليها في الطريق وأوقفها لبول أو روث أو وقفت هي لاحدهما  
 أو راث أو بات في سيرها أو ساقها من عرق أو من غير العاب فغلبت به امال أو نقص لم يضمن  
 لان التسبب في الطريق مباح لكل أحد فلا يقيده فعله ذلك بشرط السلامة الاعمال يمكن عنه  
 الحذر والايستد عليه باب التطرق وهو مقرر وهذه الاشياء لا يمكن عنها الحذر فلا تعتبر فلا

(١) واذا قتل الرجل عبده أو مدبره أو أتم  
 ولده فانه يحبس ولا يجب القصاص ولا  
 الدية كذا في ضمانات غانم

(٢) وفي أجناس الناطق اذا قطع صغيرة  
 امرأته أو امرأة غيره ينبغي أن لا يجب  
 شيء في المال في أوائل الفصل الأول  
 من جنائيات الظهيرية

(٣) ذكر في المبسوط وشرح الطحاوي أنه  
 لو أرسل في الطريق بهيمة فاصابت في  
 فورها شيئا في ذلت الوجه ضمن ولو لم يبق  
 أو يقد أو يزجولان سيرها في سنها مضاف  
 الى مرسلها فصار كما اذا كان معها ولو  
 انعطفت بهيمة أو يسرة فأصابت فان لم يكن  
 لها ممر غيره فكذلك لانها في فورها بعد  
 فيضمن وان كان لها طريق آخر لم يضمن  
 كما اذا وقفت لحظة ثم سارت حيث لا يضمن  
 وان لم يكن ثمة طريق سواء لانها في  
 فعلها اختارة فيقطع بوقوفها واقفا فها  
 الارسال كذا في الضمانات الفضيلية  
 من ضمان جنابة الدواب

وفي الخلاصة عن المتني أرسلها في الطريق  
 فاستقبلها في وجهها حائط في يمنها أو  
 يسارها طريق فأخذت بهيمة أو يسرة  
 فالتفت شيئا ضمن المرسل ما تلفته  
 في عطفها تلك لانها في فورها بعد وكذا  
 لو ساقها ثم كف عن سوقها أو زجرها  
 فالتفت ذلك من جنائيات الدواب من  
 ضمانات الخاتمة

قوله وما تلفها فكذا في النسخ وعسل  
 صوابه وما تلفه تأمل اه صححه

يضمن وهذا بخلاف الوطء لانه لكونه جرمي من الممكن التحرز عنه بالتبليغ في السير فيضمن  
ولو أوقفها الغير بول أو روث قبالت أو رانت فزلق به مارت فهلك أو تلف ماله ضمن حالتيه الملاية  
وتحمله المال لتولده من ايقافه الذي هو جنائية في جنسية الدواب من الضمانات التفضيلية  
ملخصا ولا يضمن الراكب بالسير في ملكه الا في وطء نبي وهو راكمها والسير في ملك غيره ولو  
بأذنه كان كذلك والا ضمن ما تلف جنبايات الدرر ملخصا ويضمن الراكب كل ما أصابت  
الدابة يدها أو برأسها أو كدمت أو خبطت لا ما نقتت برجلها أو ذنبها وان أوقفها  
يؤاخذ بنقطة الرجل والذنب أيضا وكل ما ضمنه الراكب ضمنه السائق والقائد وما لا يضمن  
لا يضمنان في الرابع من جنبايات البزازية وفي المنتقى أوقفها الراكب في الطريق فأمر  
غيره بالنفس فقتلها فسادت عن موضعها ثم نقتت ضمن الناحس لا الراكب وفي شرح  
المختصر وقف على دابته في ملكه أو سار عليها فيه أو في طريق العامة فضر بها الا سرح  
أو تخشها بلاذن منه فضر بهت الدابة برأسها أو ذنبها أو يدها أو رجلها برجلها أو خبطت  
أو نقتت يدها أو رجلها أو كدمت أو نقرت فضر بهت في فورها فالتفت أو ألتفت مالا ضمن  
الناحس أو الضارب لانه مسبب متعذر لانه متصرف في ملك الغير بغير الأمر فيضمن ما يتولد  
من الجنابة بالاصابة على أي وجه كانت كانه أوقع الدابة عليه وشرط كونها في الفور لان  
ما تصيبه بعد الميل والسكون فبفعلها الاختياري يكون فلا يضاف الى الغير وفعل الجهماء  
جبار فلا يضمنه أحد وصار كمنها أصابته قبل النحس ولو وقف عليها في طريق لم يؤذن له به  
فضر بها أو ألفت أو تخشها بالاذن أو بدونه فالتفت شيئا ضمن الناحس والراكب على  
المقاصفة لان كلامهم مائة متولا كفاوة على الناحس في القتل لانه مسبب ولو كانت  
واقعة في ملكه أو في ملك غيره بأذنه أو سار في الطريق فقتلها بالاذن في المنتقى ولو بالسرح  
لا يضمن أحد لانه لما صح أمره به لا بأس به صار فعله كفعل الراكب وفيه ما لا يضمن المنتقى  
لامتناع التحرز عنه فلا يضمنه المأمور أيضا وفي المحيط وكذلك الوضربت بذنبها فانه  
لا يضمن وفي الوطء ولو بالرجل يضمن كل منهما النصف وفي العناية عند عهد لا مكان  
التحرز عنه وعدم ~~م~~ كونه مأذونا له فبفسه في ضمن الاذن بالنحس لا انفصاله عنه فلا ينسب  
تعتيه الى الاذن ثم النحس عليه للسير أو شرط له وهو علة للوطء كالركوب فلا يرجع صاحب  
أحد هما على صاحبه في الضمان على ما عرف في الاصول وعن أبي يوسف أن الضمان كله  
على الراكب لا انتقال الفعل اليه لاجتماع امره ذكره ابن سماعة في نوادره وفي الهداية  
(١) وانما يضمن الناحس اذا كان الوطء في فور النحس والا فالضمان كله على الراكب  
لانقطاع أثره بالسكون فيبقى السوق مضافا الى الراكب على الكمال حال ثم قبل يرجع  
الناحس على الراكب لانه فعله بأمره وقبل لا يرجع وهو الاصح فيما أراه لان المأمور به  
وهو النحس ينقل عنه الابطاء فلا يكون مأمورا به فلا يرجع قال النسفي في الكافي  
وهو الاصح وفي شرح القندوري وروى ابن سماعة في نوادره عن أبي يوسف أن الراكب  
ضامن كالناحس ولو تخشها بلاذنه لان التلف من فعله وفعل الناحس قلنا هو مدفوع  
بالنحس كالركوب على انه ليس بمسعى في الركوب وضمان التسبب بالتعتي وفي الكافي

(١) وكذا في الدرر وقال فبفسه ثم الناحس  
انما يضمن اذا كان الاقفا في فور النحس  
حتى يكون السوق مضافا اليه واذا  
لم يكن في فور الضمان على الراكب  
لانقطاع أثر النحس فيبقى السوق مضافا  
الى الراكب عند  
قوله مدفوع بالنحس كالركوب هكذا في  
النسخ ولم يظهر معناه ففعل نفسه تعريضا  
والاصل هكذا مدفوع بأن النحس ليس  
بكالركوب فليقتل ويحترق اه معجم



فخصها بالاذن فوثبت على شيء أو وطئته ضمن الناحس لا الراكب لانه متقدم في التسبب  
فيجعل حكمه المباشر في الضمان والوقوف في ملكه والسير عليها يعني في الطريق سواء فيه  
وفي العدة سار عليها في الطريق فخصها غيره بغير اذنه فألقت راحكها وقتلته ضمن عاقلة  
الناحس الدينية (١) ولو نخصها بالاذن هدر دمه لان فعله حينئذ كفعل الراكب  
فلا يكون مسيئاً متعمداً ولو نخصت الدابة الناحس هدر دمه لانه جالب لخطئه فهو الجاني  
على نفسه (٢) قال القدوري أنهما لو نخصت الدابة غيره ضمن الناحس وفي  
المنتقى أو فقه في الطريق فخصها غيره يأمره فلم تسر ولكن نخصت ناحسها أو أجنبياً  
فدية الأجنبي عليهم ونصف دية الناحس على الراكب ولو سارت ثم أصابت في قور  
نخصه أجنبياً ضمن الناحس لا الراكب ولو وقفت هي بنفسها فخصها الراكب أو غيره  
فنخصت فلا شيء عليهم لان التسبب فيه مطلق عن الاحتراز عما لا يمكن منه الخطر  
وفي المحيط واليسوط ولو نخصها في قور نخصه فخصه في رقبته يدفعه مولاه  
أو يفسديه محجوراً كان أو لم يكن وهذا فيما إذا نخصها بالاذن فان نخصها بالاذن فلا شيء  
عليها جاني النقص إذا سارت في الطريق وفي الوطأة في قور النخصه ضمن عاقلة الراكب  
نصفه الدية والنصف الآخر في رقبته القربة بمنزلة السائق مع الراكب ثم يرجع المولى على  
الامر بالاقبال من قيمة القربة ومن نصف الدية محجوراً لانه باستعماله إياه في النخص صار  
عاصياً له فإذا لحق بمولاه في ذلك غرامة يرجع بها على الناصب لانه مسبب متعمد ولو كان  
القربى لم يؤد ولم يرجع المولى على الامر لان للمأذون يد على نفسه وفي العتائية وكذا  
إذا قادهما القربى أو ساقها بأمر الحر والصبي في هذا كل رجل لانه مؤاخذاً بفعله فتضمن  
عاقلة النفس ونفسه المال قلت وهو المراد من قول صاحب الهداية وإن كان صبياً فني  
ماله أو هو محمول على ما إذا كان من العجم على قول من يقول انه لا عاقلة للعجم أو على  
ما إذا كانت الغرامة أقل من ارش الموضحة والاقلام واضح والله أعلم وفي الهداية  
ولو نخصها شيء منصوب في الطريق فالضمان على الناصب لانه متعمد باشتغال الطريق  
فيضاف اليه أثر مكانه نخصها يسهده وفي المنتقى وكذا الوعز بنحجر موضوع في الطريق  
أو كان جني أو مواً مكروب عليه ما تلفت شيئاً فان الضمان على من فعله دون الراسب  
وفي الخلية ولو كان لها قائد أو سائق فخصها بجعل بلا اذن ضمن الناحس ما أصابته  
ولو بالتفح لا القتل والسائق ولو نخصها بالاذن لم يضمن في النقص أحد إذا كانت تسير في  
الطريق ويضمن الامر والناحس في غيره قال الكردي لانهما كل الراكب والنقصه يجاز  
في حقه فكذا في حقهما إذا كان القودا والسوق في ملك الغير بغير اذن فيضمنهما مع  
الناحس الا اذن وفي الخلاصة عن شرح الطحاوي دابة يسير عليها صاحبها فخصها  
رجل بغير اذن فأصابت رجلاً رجلاً أو ذنباً أو كفه ما أصابته ضمن الناحس وإن كان  
بالاذن ضمنه الا في النقطة بالرجل أو الذنب فانها يجاز الا إذا كان الراكب واقفاً في غير  
ملكه فأمرو رجلاً فخصها فتضمنت ضمناً وإن كان بغير اذنه فالضمان كله على الناحس  
في جنائيات الدواب من ضمانات الفضيلي \* ساق حمار عليه وقر حطب وهو يقول

(١) ولو نخص دابة راكب بغير أمره فوثبت  
في قورها وألقت الراكب ضمن الناحس  
كذا في جنائيات الدواب من الخلاصة  
(٢) مثل من نخص دابة وعليها راكب بغير  
أمره فنخصت الناحس برجلها فقتلته هل  
على الراكب ضمان بسببه أم لا أجاب  
لا ضمان عليه بسببه ودمه هدر من  
قاروا من نخصه

طريق طرق أو بالفارسية كوس كوس أو عبر من الطريق وربطه واقف في الطريق فلم  
يسمع أو سمع ولم يتيسر له التفتي عن الطريق فأصابه الخطب وخرق ثوبه يضمن السائق  
وان سمع وتنبأ لكن لم ينتقل لا يضمن لأن عدم الالتفات دليل الرضا ولا فرق بين الاسم  
وعينه بزازية في الرابع في الجناية \* وإذا أوقف الرجل دابة الرجل في الطريق  
وربطها رغب فأمر رب الدابة رجلا حتى تخمسها فمقتت رجلا أو تقتت الآخر فدينه على  
الناخس وان كان الآخر أوقفها في الطريق ثم أمر رجلا حتى تخمسها فمقتت رجلا  
فدينه على الآخر والناخس لصفتان في جناية البهيمة من السابع عشر في المحيط البرهاني  
في الجنايات \* أوقف دابة في سوق الدواب لأضمان على صاحبها وكذا السفينة المربوطة  
على الشط قال محمد أوقف الدابة على باب السلطان أو على باب الجامع أو مسجد آخر يضمن  
ما تقتت برجلها أو ذنبها إذا كان أعده الموضع لا يقف الدواب (١) في الرابع من  
جنايات البزازية \* وفي الجناية أوقف دابة في الطريق وأوقف آخر أخرى فيه فهربت  
أحدهما وأصاب الأخرى وأهلكتهما لم يضمن رب النافرة لأن فعله زال بالنفوذ حتى  
لو عطي النافرة بالواقفة ضمن صاحب الواقفة النافرة لبقاء جنايته من جنايات الدواب  
من الضمانات الفضيلة \* ربط حماره في موضع فجاء آخر وربط حماره في ذلك الموضع  
فعض أحد الحمارين الآخر فان كان له مال ولاية على ذلك الموضع بأن لم يكن طريق العامة  
ولاملك أحد فلا ضمان (٢) والا فان كان المتأخر هو العاض ضمن صاحبه وان كان  
الأول فلا من غصب منتخب التارخانية وكذا في الضمانات الفضيلة \* في داره بهيمة  
وأدخل عليها آخر بغير امتعاض أو غير مقتطع باذن صاحبها فقتل الدابة ذلك الأبل  
لا يضمن وان بلاذنه يضمن في الرابع من جنايات البزازية وكذا في ضمانات الفصولين \*  
أدخل بقرا طوحا في شرح اناس فطع بجشا لا يضمن (٣) مستعمل الاحكام تقلا من  
البزازية \* (بث) أدخل ثورا في السوق خائفا فربطه واستهلك صيدا لا يضمن  
(بج) ربط كبش على طريق العامة فأشبهه عليه فلم ينقله حتى قطع صيدا وكسر ثنيته  
يضمن (بج) حل ثورا في اصطبل غيره لصاحبه ونطح ثورا لا يضمن في باب  
ما يستهلك البهائم من جنايات القنية \* وفي شرح الطحاوي دخل دار فعضه كب عقور  
رب الدار لا ضمان عليه الا اذا أشلاه أو غراه فضمن من جنايات الدواب من الضمانات  
الفضيلة له كب عقور كلما مر عليه مار عضه لاهل القرية أن يقتلوه فان عضه انما ناقته  
فان قبل التقديم اليه فلا ضمان وان بعد التقديم اليه عليه ضمانه كالحائط المائل قبل  
الاشهاد وبعده وفي النية في مسئلة فطخ الثور يضمن بعد الاشهاد النفس والمال في  
آخر الفصل الرابع من جنايات البزازية \* وعن الحكمي له كلب يأكل العنب فرفع  
اليه ذلك فلم يحفظه حتى أكل من كرم الجار لم يضمن مالكه لان الاشهاد انما يعمل  
بما يخاف منه تلف الادنى كالحائط والناسط والعقور حتى لو لم يهدمه ولم يحفظه  
ضمن ما تلف بعده والاموال تبع للانفس في جنايات الدواب من الضمانات الفضيلة  
وكذا في القنية \* وفي المنتقى اذا أرسل دابة في زرع غيره وأفسده ضمن قيمة الزرع وطريق

(٢) قال القاضي الامام لان ذلك كالايقاف  
في الفلاة حيث لا يتضرر به الناس وأيضا  
تخرج تلك البقرة عن كونها طريقا بالاذن  
الا اذا أوقفها في نفس المحجة من الفلاة  
فانه يضمن حينئذ لانه مضر للمارة فصار  
كالطريق فيضمن كذا في جنايات الدواب  
من الضمانات الفضيلة

(٣) اي على صاحب الحمار بعد أن يكون  
في المكان سعة وان كان في الطريق  
أو موضع لم يكن له ما أن يربطه هناك  
حماره سواه وضمن لما أصاب حماره  
في جناية البهيمة من جناية منية المقتى  
وفي جامع التقاوى لو كان ذلك في طريق  
العامة أو ملك الغير ضمن مالك العاض  
سواه وربط أو لا أو ناسا لانه لم يكن لهما  
ولاية الربط فيه فيكون العوض متولدا من  
جنايته فيضمن أتمالو لم يكن فيهما  
وفي المكان سعة لم يضمن لانه لو ضمن لضمن  
بالربط وهو ليس بمعتد فيه حتى يزجر  
ذكره في التظهيرية كذا في الضمانات  
الفضيلة من ضمانات جنايات الدواب  
قوله ذلك الأبل هكذا في الأصل ولعل  
الوقوف تلك البعيرة أو تلك الناقة كما لا يخفى  
اه معجزة

(٣) لانه نطحه باختياره ضمانات

معرفة قيمته أن تقوم الارض مع الزرع المتأصل فيضمن حصصه الزرع في الرابع عشر  
من جنبايات التاتارخانية \* في الخاتمة أرسل حماره فأفسد زرعاً وساقه اليه بأن كان  
خلقه صم والاقان أفسده على فوره في الوجه الذي أرسله بلا عطف عينة أو يسرة  
فبذلك وان عطف فان كان الطريق واحد فكذا وان كان متعدد داخل تحت ذلك لا يضمن  
كالموقف ساعة ثم ذهب فأصاب من جنبايات الضمانات الفضيحة في جنبايات الدواب \*  
وفي القصة رأى حماره يأكل زرع غيره فلم يمنعه حتى أكله ففيه اختلاف المشايخ والصحيح  
الضمان (١) من المحل المزبور \* وقال القاضي الامام علي السعدي "إذا وجد في  
زرعه دابة فقد أخرجها عن ملكه لا يكون مضموناً عليه فإذا ساقها وراء ذلك القدر  
يصير ضماناً لنفس السوق وهكذا قال أبو نصر الديلمي "الأنه قال ان ساقها في موضع  
يأمن منها لا يكون ضامناً (٢) وقال بعضهم إذا وجد الرجل دابة في زرع غيره فأخرجها  
فقتلها سبع كان ضامناً لأنه لا ينبغي له أن يخرجها ولكن ينبغي أن يستعدي على صاحبها  
حتى يخرجها صاحبها والصحيح ما قاله القاضي الامام علي السعدي "ان له أن يخرجها عن  
ملكه ولا يسوقها وراء ذلك فان ساقها بعد ما أخرجها عن ملكه يصير غاصباً ضامناً وان ساقها  
ليرد على صاحبها فعطبت في الطريق فأنكسرت رجلها كان ضامناً في باب جنباية الهائم  
من الخاتمة \* دابة رجل دخلت زرع انسان فأخرجها صاحب الزرع فجاء ذئب فأكلها ان  
أخرجها ولم يسهلها بعد ذلك فلا ضمان وعليه أكثر المشايخ وهو المختار الفتوى وان ساقها  
بعد ما أخرجها فأكثر مشايخنا على أنه يضمن - وان ساقها الى مكان يأمنها فيه على زرع أو  
أكثر وعليه الفتوى من غصب منتخب التاتارخانية نقل عن فتاوى أبي الليث \* (الحاوي)  
وان ساقها بعد ما أخرجها بإشارة عليه أو بنقشة فوقعت في بئر فعطبت يضمن في قولهم  
وكذا الراعي إذا وجد في باروكته بقرة من غيرها وطردا قدر ما يخرج من باروكته لا يضمن  
وان ساقها بعد ذلك ضمن (الطهريه) وان ساقها وأراد ردّها على صاحبها فعطبت في الطريق  
أو أنكسرت رجلها يضمن أيضاً (٣) قال الفقيه أبو الليث "ولسنا نأخذ بهذا وانما نأخذ بما  
روى عن محمد بن الحسن أنه لا يضمن من المحل المزبور \* إذا ركب دابة غيره فترجل وتركها  
في مكانها (٤) يضمن عند أبي يوسف وزفر في المقتربات من غصب خزانة الفتاوى \* رجل  
ركب دابة الغير بغير الامر فأتت الدابة اختلاف الروايات والصحيح أنه لا يضمن عند أبي  
سنيطة حتى يحولها عن موضعها (٥) في جسر الدواب من غصب المقاصد \* (م) وفي  
فتاوى الفضل إذا قطع الرجل يد دابة انسان أو رجلها ان كان لا يترك لها فعل الجاني قيمتها  
وليس للمالك أن يسلك الدابة ويضمنه النقصان وان كانت مأكولة اللحم كالشاء والبعير والبقر  
فكذلك في ظاهر الرواية وعن بعض المشايخ ان المالك في هذا العصل بالخيار ان شاء ضمنه  
جميع القيمة ودفع الدابة اليه وان شاء أمسكها وضمنه النقصان والفتوى على ظاهر  
الرواية وفي غصب شمس الأئمة السرخسي "إذا غصب دابة فقطع يدها أو رجلها فلصاحبها  
أن يضمن الفاصب قيمتها بخلاف ما لو غصب عبداً وقطع يده أو رجله حيث يأخذ معه أرض  
المقطوع ان شاء واغرق أن لا يضمن بقطع طرفه ولا يكون مستهلكاً في الدابة تصير مستهلكة

(١) رأى حماره يأكل حنطة غيره فلم يمنعه  
حتى أكلها ففيه اختلاف المشايخ  
والصحيح أنه لا يضمن كذا في ضمانات غنم  
وقال أكثر مشايخنا يضمن وعليه  
الفتوى كذا في موجبات الاحكام عند  
(٢) (جس) لو ساقها الى مكان يأمن منها  
على زرع لم يضمن كانه أخرجها من زرع  
وقال أكثر مشايخنا يضمن وبه يقتضى  
كذا في جنبايات الدواب من الثالث  
والثلاثين من الفصولين عند  
وان أخرجها صاحب الزرع فأكلها  
الذئب في المنشئ لا يضمن وفي الفتاوى  
والمختار ان ساقها بعد الاحراج يضمن  
والالا كذا في الرابع من جنبايات  
البرازية عند  
(٣) وعليه أكثر المشايخ وهو المختار  
للفتوى ذكره في المحيط كذا في جنبايات  
الدواب من الضمانات عند  
(٤) أي الذي أخذها منه صار ضامناً ولا  
يرأى من الضمان ما لم يسلم الى صاحبها كذا  
في غصب جامع الفتاوى  
(٥) قال في الذخيرة لو ركبها ضمن ساقها  
أولاً في ظاهر الرواية وروى أنه ضمن لو  
ساقها كذا في القسم الثاني من معين  
الحكام في الباب السادس والاربعين  
قبيل الفصل الثاني عند ويحالفه ما في  
المقاصد

(١) ذبح شاة انسان ظالم فاصحابها بالخيار ان شاء تركوا المذبح عليه وضمنه قيمته وان شاء اخذ المذبح وضمنه النقصان وكذا اذا سلطتها فوجعلها عضوا وعضوا وعن الفقيه ابي جعفر انه اذا اخذها ليس له ان يضمنه النقصان والفتوى على ظاهر الرواية كذا في غصب الخائفة في فصل فيما يصير به غاصبا والظاهر ان في هذه المسئلة اسقاطا من الناسخ سبح

يفهم من قوله وعن الفقيه انه خلاف ظاهر الرواية فيكون ما روى أولا ظاهر الرواية فلا حاجة لحل الاسقاط على الكاتب سبح

(٢) قطع احدي قوائم الدابة يضمن كل قيمته اهذا اذا كانت لا تؤكل فان كانت مأكولة يخير اذا كانت له قيمة بعد قطع اليد سلمه وضمنه القيمة او امسكه واخذ من اليداني النقصان وفي العمود استهلك حمارا غصبا وبغله بقطع يده او بذبحه ان شاء سلمه اليه وضمنه قيمته او حبه ولا يضمنه شاة كذا في جنابة البرازية في الرابع في الجنابة على غير بنى آدم سبح وجعل غصب دابة فقطع يدها ان كانت الدابة لا يؤكل لجهلها لا يكون لصاحب الدابة الخيار لانه استهلك من كل وجهه وان كانت يؤكل لجهلها له الخيار لانه استهلك من وجهه كذا في الولو الجلية في الثالث من الغصب سبح

بقطع طرفها وكذلك لو كانت بقرة او جزوا فقطع يدها او رجلها او كانت شاة فذبحها وهذا يؤيد ما اختاره للفتوى (١) في السابع عشر من التناوخرانية من الجنائيات \* (عدة) قطع احدي قوائمها فلولم تكن مأكولة اللحم ضمنه جميع القيمة وان كانت مأكولة اللحم سلمها اليه وضمنه تمام القيمة او امسكها وضمنه النقصان (عن) قال ابو حنيفة لو اهلك حمارا او بغلا بقطع يده او بذبحه ضمنه وسلم اليه او امسكه ولا شيء له وبه يفتي ولو ضرب دابة فصارت عرجاء فهو كقطع كذا في (عدة) فيما يجب بالجنابة على الدواب في الثالث والثلاثين من الفصولين (٢) \* ذكر في العمود قال الامام رشدي الله تعالى عنه اذا استهلك بغلا انسان او حمارا بقطع يده او بذبحه فان شاء صاحبه ضمنه قيمته وسلمه اليه وان شاء حبه فلا يضمنه شيئا وقال محمدان كان له قيمة بعد القطع واختار حبه يضمنه النقصان قبل والفتوى على قول الامام وهذا في غير المأكول فان كان مما يؤكل وقد ذبحه لم يكن له امساكه واخذ النقصان بل ان شاء اخذ قيمته ودفعه الى الذابح وان شاء امسكه ولا شيء له ولو ذبح حمارا غيره فلما لم يمسكه امساكه ونضمن النقصان وان قتله قتلا فلا يضمن النقصان قال البراهاني وهذا التفصيل انما يأتي على قول محمد اما على قول الامام ليس له تضمين النقصان في الوجهين جميعا ان اختار الاخذ من جنائيات الدواب من الضمانات الفضيلية \* وعن شريح اذا قطع ذنب حمار القاضى يضمن جميع القيمة وان كان لغيره يضمن النقصان لا غير في الفصل الثاني من غصب المحيط البرهاني \* وفي شعر ذنب الفرس وشعر الكتف يقوم بدونه او بهما فيغرم النقصان في نوع من مسائل اليعبة في الثالث من جنائيات البرازية \* (ذ) قطع اذن الدابة او بعضها او ذنبها ضمن النقص جعل قطع الاذن نقصا يسيرا في الثالث والثلاثين من الفصولين \* (ع) ولو قاع عيني حمارا فصاحب الحمار نقصان الحمار لانه قد ينفذ به للاستعمال وفي قول ابي حنيفة لا يأخذ النقصان (قع ظم) فقاع عيني حمار فعليه ربع قيمته ثم اذا قاع الاخرى او قاعها معا فجميع القيمة ان سلم الجثة وقال نخر القضاة يجب نصف القيمة بخلاف الادحى في باب الجنابة على الدابة من جنائيات القنية \* ضرب بقرة او غيره سقطت وخيف تلفها فباعها من قصاص فذبحها فعلى الضارب ضمان النقصان من غصب البرازية وكذا في الضمانات \* لو مال جل على انسان فقتله الموصول عليه دفعا لشره ضمن قيمته عندنا كما في الهداية البعير السكران اذا سال فقتله الموصول عليه يضمن قيمته من الخلاصة في جنابة البهيمة من ضمانات غانم \* قوله واذا اصطدم القارسان فمات على عاقلة كل واحد منهما دابة الاخر هذا اذا كان الاصطدام خطأ أما اذا كان الاصطدام عدوانا فعلى عاقلة كل منهما نصف دية الاخر لان كل واحد منهما قد مات بفعله وبفعله غيره فوقع الفرق هذا اذا كان بين حزين في العمد وانخطا أما اذا كان بين عديمين وكان الاصطدام خطأ فانه يرد دمه لانه الجنابة تتعلق برقتهم ادفعه واحدة وقد فأت الرقبة لا الى خلف من غير فعل المولى فهم دراهم وكذا في العمد فان كان أحدهما محررا والاخر عبدا وكان الاصطدام خطأ وجب على عاقلة الحر قيمة العبد فباعا أخذها ورثة الحر المقتول ويطلق حق الحر المقتول في الدية فيما زاد على القيمة وان كان عبدا وجب

(١) سئل عن رجل ركب فرسا غير قادر على ضبطها فاصدم آخر فخرق ثوبه فديته تلزم الراكب أم لا أجاب اذا لم يضبطها فعليه ان يتركها  
 عدم قدرته على ضبطها لا يلزم الراكب دية بل يتركها في القبولين كذا في نفس المسائل من فتاوى أمين الدين كذا نقل من مجموعة  
 أبي السعود عن تاج الشريعة عبد العال

١٩١

(٢) مسئلة زيد لنزوجه من هند كملات  
 انزده بمجرورسا بر مقتول بولنسه قاتل  
 معاوم اولمسه هند ديت لازم اولورى  
 الجواب اولما زير اهتدك دخی اوى زيدك  
 قبض وبسطه در كندى ملكى كيدى  
 أبو السعود وأفتى المرحوم ما يخالفه  
 (ترجة)  
 (و) جد قتل بخرى في بيت هند زوجة زيد  
 ولم يعلم قاتله فهل تلزم هند دية الجواب لا  
 لان بيت هند في تصرف زيد كملكه نفسه  
 (٣) ولو وجد القاتل في دار أبيه أو ابنه أو  
 المرأة في دار زوجها فالدية على صاحب  
 الدار والقسامة على عاقلته كذا في الوجيز  
 وكذا في قسامة التارخانية  
 (٤) الظاهر انه على أن تكون الدية في  
 الملاك دون الملاك ولعله قيل أن يؤمر  
 القضاة بالحكم بوجوب الدية على السكان  
 فانه على عدم وجوب الدية على الزوجة  
 في محل آخر بانه يلزم الدية على السكان ولا  
 شركة للزوجة في السكنى بل هي تابعة  
 للزوج وقد علل في هذا المقام بانه لا ملاك  
 للمرأة بل الدار في يد الزوج كذا ينظر جامع  
 هذه المجموعة  
 (٥) والعمل اليوم على قوله لان القضاة  
 ممنوعون من الحكم على مذهب أبي  
 حنيفة كذا ينظر جامع هذه المجموعة  
 (٦) مسئلة برقرى به ديت بالنسبة ارى  
 غائب اولان عورتى دخی اچيه ويرمك  
 لازم اولورى الجواب ساكن اولدقارى  
 ملاك عورتك ايسه اولما زارك ايسه  
 مالتد لازم دى رعيت مانع اولما زارك ايه  
 وصي به ديت وقسامه بوقدر أبو السعود  
 رحمه الله  
 (ترجة)

على عاقلته الخ نصف قيمة العبد لان المضمون هو النصف في العمد وهذا القدر يأخذ به  
 المقتول وعلى العبد في رقبته وهو نصف دية الخ يسقط بموته الا قدر ما خلف من البذل  
 وهو نصف القيمة حدادى شرح القدر وى في شرح قوله واذا صدم الخ في مسئلة قتل  
 الخطاء وفي القصولين عن أبي الفضل الصكرمانى سكران جميع به فرسه فاصدم انسانا  
 فمات قال لو كان لا يقدر على منعه فليس بمسيرة فلا يضمن اذا يضاف اليه مسيره وكذا غير  
 السكران لو عاجز عن منعه (١) في الفصل الخامس من الباب الثاني عشر من ضمانات  
 غانم (في القسامة) \* القسامة شرعت تعظيما لامر الدم حتى لو بذلوا الدية بلا قسامة  
 أو نكحوا ويحبسون الى الخلف في الثاني من دعوى البرازية \* وحكمها وجوب الدية بعد  
 الخلف وفي الايام الخمس حتى يحلفوا الواذى الولى العمد أو الواذى الولى القتل خطا  
 فالتضام بالدية عند التمسكول في الحادى عشر من التارخانية \* وجدت امرأة قتيلة في  
 دار زوجها فاقسمها قسامة ودية ولا يحرم الزوج من الميراث (٢) من ديات الوجيز وكذا  
 في فصل ميراث القتال من التارخانية \* ولو وجد الخ قاتل في دار أبيه أو ابنه أو المرأة  
 في دار زوجها فاقسمها قسامة والدية على العاقل ولا يحرم من الميراث (٣) من قسامة تقدر  
 الفتاوى \* وفي الذخيرة اذا وجد القاتل في دار ذمتي فاقسمها عليه بكثر عليه جسود  
 عينا فاذا سخطان كان له عاقلته يتعاقلون فيما بينهم فعلى عاقلته الدية والانتجيب الدية في ماله  
 من قسامة التارخانية \* ولو وجد في دار رجل عاقلته على عاقلته القسامة  
 والدية ويرى ان القسامة عليه وحده كزرت الايمان عليه ولو وجد في دار امرأته في  
 مصر ليس فيه غيرها أو في قرية كزرت الايمان عليها كالرجل من قسامة العتامة \*  
 وفي الاسيحيات ان الرجل اذا وجد قاتلا في دار انسان وفيها صدمه وعلمانه فان القسامة  
 والدية على عاقلته رب الدار ومنهم (٤) من قسامة التارخانية \* وفي نوادر بشرى الوليد  
 عن أبي يوسف واذا وجد القاتل في دار فمساكن وأربابها غيب فالدية والقسامة على  
 ابواب الدار في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف على السكان وان كانوا يتنقلون الى أهلهم  
 بالليل مثل النياط والصباغ يكونون بالنهار في موضع ويتصرفون الى أهلهم بالليل فلا تنفى  
 عنهم (٥) من قسامة التارخانية \* ولو وجد قاتل في سفينة فان لم يكن معهم ركاب  
 فاقسمها والدية على ابواب السفينة وعلى من يمسها من يملكها أو لا يملكها وان كان  
 معهم فيها ركاب فعليه جميعا وهذا في الظاهر يؤيد قول أبي يوسف في استحباب القسامة  
 والدية على الملاك والسكان جميعا وكذلك العجالة حكمها حكم السفينة لانها تنقل وتحول  
 ولو وجد القاتل معه رجل يحمل على ظهره فعليه القسامة والدية لان القاتل في يده في  
 ثانی فصل القسامة من جنائيات البدائع \* (٦) الملاك لهم أصحاب الرقة والسكان هم  
 المستأجرون والمتمتعون والمودعون والمرتمنون (٧) من قسامة التارخانية \* واذا  
 وجد الضيف في دار المضيف قاتله فعلى رب الدار عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف  
 ان كان نازلا في بيت على حدة فلا دية ولا قسامة وان كان محتاطا فعليه الدية والقسامة من  
 قسامة التارخانية \* ولو أن رجلا كان في بيت ليس معه مائة فوجد أحدهما

(اذا) وجب على قرية دية على يلزم المرأة التي زوجها غائب أن تدفع دراهم أم لا الجواب ان كان البيت الذي هي ساكنة فيه ملكها  
 لا يلزمها شيء وان كان زوجها يلزم من ماله والدية لا تنفع وليس على المرأة والصبي دية ولا قسامة  
 (٧) والضيف منهم كان في التارخانية والحق أبو السعود والغاصب بهم

(١) كذا في جميع المتن وأقوى أبو السعدي في أن ينفذ بوجوب نصف الدية فكانه على العمل بالقرآن كافي لأجبر المشترك كذا بخط جامع هذه المجموعة عدد (٢) ولا قسامة على صبي ولا مجنون ولا امرأة ولا عبد كذا في الهداية والتمت (٣) والمرأة تدخل مع العاقلة في التحمل (١٩٢) على اختيار المتأخرين كذا في خزائن المفتين عدد (٤) وجد قتل في ملا رجل ولا يعرف

قاتله فأقر رجل أنه قتله لا يبرأ المالك من الدية ما لم يصدق الورثة وإن وجد في محلة يبرأ أهلها ولا يحتاج إلى تصديق الورثة لأن وجوب الدية على أهلها ليس قويا لوجوبها على المالك فإذا لم يكن إقرار المقر بطريق المواجهة يكفي في إسقاط الوجوب الضعيف ترجمة ملق فتاوى أبي السعدي قتل باب الأبرار من الجنائيات وأقوى سعدى أن ينفذ بأنه يحتاج إلى تصديق الورثة في القرية عدد

في القسامة لا يستلزم في الدية فإن الدية تجب بدون القسامة كذا إذا وجد في الشوارع العامة وسوق السلطان نقله البعض عن البدائع فلا مخالفة بين قول الهداية وقول الخزانة تأمل كذا بخط جامع هذه المجموعة عدد

وما في الهداية فيما إذا وجبت الدية على أهل القرية وما في الخزانة فيما إذا كانت المرأة قاتلة وقد وجبت على عاقلة القاتلة وفي الصورة الأولى لا تجب الدية على المرأة كما أقوى أبو السعدي كذا بخط جامع هذه المجموعة عدد

أهل البيت بحله به ديت لازم أولاد قد بر أوده كسبه قادر دوت كسبه أولاد بر آخر أوده بر كسبه أولاد اعتبار أوده صدر يوخه رؤسه الجواب أوده دراما حاكم رؤسه اعتبار أوده جازد رأبو السعدي

(ترجمة)

(إذا وجبت على أهل محلة دية ووجد في بيت واحد أربعة أشخاص قادرين على الكسب وفي بيت آخر شخص واحد كذلك فهل يعتبر البيت أم الرؤس أجاب يعتبر البيت وإذا اعتبر الحاكم الرؤس يجوز ذلك

مذبوحا قال أبو يوسف ضمن الأثر الدية وقال محمد لا أضمنه لأنه يحتمل أن القاتل قتل نفسه ويحتمل أن يكون قتله الأثر فلا أضمنه بالنك لا ييوسف أن الظاهر أن الألسان لا يقتل نفسه فكان التوهم ساقطا كما لو وجد قتل في محلة لم يلتفت إلى هذا التوهم فكذا هذا (١) وروى عن أبي يوسف أن كانت الدار مفرقة وهي مغلقة فوجد فيها قاتل فالقسامة والدية على عاقلة رب الدار وهو قول أبي حنيفة فأبو حنيفة يعتبر المالك دون السكنى فصار وجود السكنى وعدمها بمنزلة وأبو يوسف يرجع السكنى على المالك عند الاجتماع فإن لم يكن ثمة سكنى يعتبر المالك قبيل كتاب الجنائيات من المحيط السرخسي (المحيط) وفي مجموع النوازل إذا وجد رجل قاتل في داره وشبهه وقد كان قاتل قبل موته وهو مجروح قتل في داره فأعاقله ابنه من الدية إلا أنه لا يطل عن الابن ما عليه من ذلك إذا كان من أهل العطاء خمسة دراهم وأقل من ذلك من قسامة التنازعانية وفي المحيط إذا وجد في دار صبي فلا قسامة عليه وانما هي على عاقلة كالدية وهذا بالاجماع لأنه لا تدبر له في ملكه بنفسه ذكره في المبسوط (٢) وفي المبسوط ولو وجد في دار امرأة في مصر ليس فيها من عشرتها أحد فالقسامة والدية على عاقلة أقرب القبائل منها عندهما (٣) وكذا عند أبي يوسف في قوله الأول ثم قال آخر أنهم على عاقلة جميعا وروى أنه إذا انقرض أهلها فالقسامة عليها والدية على الأقرب من قبيلة قومها ذكره العنابي وجه قوله الأخير أن وجوب القسامة باعتبار النصرة وهي ليست من أهلها فأشبهت الصبي ولهذا أيضا لا تدخل في قسامة قاتل يوجب في المحلة وجه قوله الأول أن وجوب القسامة باعتبار المالك وهي فيها كالرجل ألا يرى أنها المختصة بالتدبير فيها وهي المتولية في حفظها فعلمها القسامة عند وجود القاتل فيها كالرجل بخلاف الصبي فإنه ليس له قول ملزم في البداية بخلاف المرأة والقسامة في هذا ما ظهره المعنى ثبت القسامة في حقها دون الصبي وبخلاف المحلة تكون القسامة فيها باعتبار القيام بحفظها وهي كالصبي لا تقوم بحفظ المحلة والذب عنها والتدبير فيها كما أنها تقوم بحفظ ملكها لا اختصاصها به دونها فافترا في الضمان في صور الوجدان من الضمانات الفضيلية ولو وجد القاتل في قرية ليتامى وليس فيه تلك الألباد من عشرتها أحد فليس على التامى قسامة ولا دية ولكن على عاقلة الدية والقسامة بمنزلة ما لو باشروا القتل بأيديهم فإن كان أحدهم مدركا فعليه القسامة بكثر عليه البين لأن له قولا ملزما في الجنائية ثم على أقرب القبائل منهم الدية في الوجهين جميعا لأنهم عاقلة التامى فإن التامى ليسوا من الديوان والتناصر بالديوان فإلزامهم في ذلك كحال النساء من قسامة مبسوط السرخسي قال محمد في الجامع الصغير دار نصفها رجل وعشرها الأثر ولا أثر ما بقي فوجد فيها قاتل فهو على رؤس الرجال دون تفاوت المالك حتى إن القاتل لو وجد في دار ابن اثنين أو ثلاثة فالدية تجب بينهما نصفين في القسامة من جنائيات التنازعانية وفي الذخيرة إذا وجد قاتل في دار فإن ادعى ولي القاتل على صاحب الدار تجب الدية والقسامة على صاحب الدار وإن ادعى ولي القاتل القتل على رجل آخر فلا تجب القسامة والدية على صاحب الدار (٤) في الحادي عشر من جنائيات

التنازعانية

وهذا بخلاف أهل المحلة فإن وجوب فيها بترك القيام بالنصرة والتعاقد وذلك بالنسبة فالقوة فيه عدد النسبة دون الرؤس ذكره في المحيط كذا في الضمان في صور الوجدان من الضمانات عدد

(١) والكلام فيه يرجع الى أصل جمع

عليه ان كل من يتنصب خصما في حادثة  
ثم يخرج من أن يكون خصما لم تقبل شهادته  
كالوكيل اذا خصمه ثم عزل كذا في أو آخر  
كتاب الجنائيات من الطهريّة

(٢) فان ادعى ولي القتل القتل على  
رجل بعينه من غير أهل المحلة كان ذلك  
إبراء منه لأهل المحلة حتى لا تسمع دعواه

بعد ذلك القتل على أهل المحلة ولو أقام  
ولي القتل شاهدين بذلك من أهل المحلة  
لا تقبل شهادتهما في قول أبي حنيفة

وتقبل في قول صاحبيه كذا في باب  
الشهادة في الجنائيات من جنائيات الخانية

سئل اذا وجد المقتول في أرض بلد ولم يعلم  
قاتله فادعى عليه على بعض أهل البلد أنهم  
قتلوه وأنكروا هل يسوغ بذلك الدعوى

على باقي أهلها بذلك ويزمهم القسامة  
والدية أم تمتنع من ذلك الدعوى على بعضهم  
أجاب للورثة المطالبة على باقي أهل البلد

ولا تمتنع من ذلك الدعوى وتلزمهم القسامة  
والدية بالطريق الشرعي من فتاوى ابن  
فخيم من كتاب الكراهية والاستحسان

(٣) ولو شهد اثنان من أهل المحلة على رجل  
من غيرهم أنه قتله لا تقبل شهادتهما  
وان ادعى الولي القتل على واحد من أهل  
المحلة بعينه فشهد شاهدان من أهل المحلة

عليه لم تقبل إجماعا  
واذا شهد اثنان من أهل المحلة على رجل  
من غيرهم أنه قتله لم تقبل شهادتهما قال

الامام بهاء الدين في شرحه وهذا قول  
أبي حنيفة وقال صاحباه تقبل والصحيح  
قوله وعليه اعتماد الحنوبى والتسنى  
وغيرهما كذا في صحيح القدوري

لفظ ابغاني وأخرا القسامة

ولنا تاريخية ذكر في المحيط انه اذا وجد قاتل في المحلة فادعى الولي على أهلها كلها  
أو على بعض منهم غير معين وأنكره ويخلف منهم خمسة رجال بالله ما قتلته وما علمت له قاتلا  
ببطلان ورود الخبر ولا يخلفون فيه بالله ما قتلناه فان حلفوا وعزموا قتل أهل المحلة كلهم الدية  
في ثلاث سنين ويستوى فيه دعوى العمد والخطا فان تكلموا أو نهك كل بعضهم خمس  
الناكل حتى يخلف لأن العين هنا مستحق لاداة تعظيما للدية ولهذا لا يسقط بطلان الدية كما  
يسقط ببطلان ما يدعى في غيرها وهذا هو ظاهر الرواية وقبل هو قولهما وقول أبي يوسف  
الأول ثم قال آخر الاجماعات الناكل بل يقضى على عاقلتهم بالدية في ثلاث سنين وهو رواية  
الحسن عن أبي يوسف ولو ادعى على بعض معين منهم واحدا أو اثنين أو ثلاثة فكذلك عند  
محمد وقال أبو يوسف في غير رواية الأصول لا قسامة فيها ولا دية على السابقين منهم بل يقال  
للمدعى انما أن تبرهن أو تخلف الخصم بينا واحدا كذا في سائر الدعاوى وهو القياس  
وقول محمد استحسان ولو ادعى على غير أهل المحلة فلا قسامة ولا دية عليهم فيخلف  
المدعى عليه مرة وللولى اختيار مصطاء أهل الميمن استحسانا لانهم عسى يخرجون عن الميمن  
على عدم علمهم بالقاتل وهم يعلمون فيظهرون فقطهره فائدة القسامة له كمن ليس  
للولى ترك القسامة وتكرير الميمن عليهم فيكلمهم عن يختاره من الفسقة كذا روى عن محمد  
في غير رواية الأصول ولو قال أهل المحلة أو واحد منهم قتله فلان وهو من أهلها والولى  
لا يدعى القتل على أحد منهم بعينه لا تسقط منهم الدية والقسامة لانه أراد إسقاط  
الخصومة عن نفسه فلا يقبل وأيضا يحتمل أن يكون هو شريك القاتل في القتل أو يكون  
غيره شريكه فعلى قول أبي يوسف يخلفون ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا غيره لانه اذا لم يقبل  
قوله صار وجوده كعدمه (١) فكان كأنه لم يبقه وعلى قول محمد وهو المقتضى به  
يخلفون ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا غيره لان المقتضى عليه منهم بالقتل صار مستثنى عن  
الميمن فلا يلزمها الا في حق غيره وعلى هذا اذا وجد في البلدة أو العشيرة في الضمان  
في صور الوجدان من الضمانات الفضيلية (٢) أما الاراء عن القسامة دلالة فهو  
أن يدعى ولي القتل على رجل من غير أهل المحلة فيبرأ أهل المحلة عن القسامة والدية  
فان أقام المينة على المدعى عليه ولا حلف فان سلف برئ وان نكل حبس حتى يخلف  
أو يقر في قول أبي حنيفة وعنده ما يقضى بالدية ولو شهد اثنان من أهل المحلة للولى  
في هذه الدعوى لا تقبل شهادتهما في قول أبي حنيفة وعنده ما تقبل وجه قولهما  
أن المانع من القبول قبل الدعوى كان التهمة وقد زالت بالبراءة فلا معنى لرد الشهادة  
ولا يبي حنيفة أنه تمكنت التهمة في شهادتهم من وجهين أحدهما أن من الجائز أنه أبرأهم  
ليتوسل بالأبراء الى تصحيح شهادتهم والثاني أنه أحسن اليهم بالأبراء حيث أسقط القسامة  
والدية عنهم في الجائز أنهم أرادوا المكافأة على ذلك بالشهادة والشهادة ترد بالتهمة من  
وجه واحد من وجهين أولى (٣) في أول الفصل الثالث من قسامة الدعاوى المخاصة ادعى  
ولي القتل على رجل بعينه من أهل المحلة فالقسامة والدية على حالها في ظاهر الرواية  
وروى عبد الله بن المبارك عن أبي حنيفة أن القسامة تسقط وكذا روى عن محمد وقال



أبو يوسف القياس أن تسقط القسامة إلا ما تركناه لا أثر فلو شهد شاهدان من أهل المحلة عليه لا تقبل شهادتهما على ظاهر الرواية عن أبي حنيفة لأن الخصومة بعد هذه الدعوى قائمة فكان الشاهد متهماً لأنه يقطع الخصومة عن نفسه بشهادته (١) من المحل المزبور لم ينصا \* وإن لم يدع أولياءه ولكن ادعى أهل المحلة على رجل منهم أو من غيرهم فإنه يصح دعواهم فإن أقاموا بيته على ذلك الرجل فإنه يجب عليه القصاص في العمد والدية في الخطأ إذا وافقهم الأولياء في الدعوى وإن لم يدع الأولياء على ذلك الرجل فلا يجب على ذلك الرجل شيء لأن الأولياء أبرؤهم حيث أنكروا قتله ولا يجب على أهل المحلة شيء لأنهم أثبتوا القتل على غيرهم وإن لم تقم لهم البيينة وسقط ذلك الرجل فإن القسامة تجب على أهل المحلة يحلفون بالله ما قتلوه ولا علوه فأتوا غير فلان في قول أبي حنيفة ومحمد وفي قول أبي يوسف يحلفون بالله ما قتلناه ولا علواه ويرفع عنهم ما علمناه قاتلاً (٢) من شرح الطحاوي في باب القسامة \* وإن ادعى أهل المحلة على رجل من غيرهم أنه هو الذي قتله وأقاموا عليه بيته من غيرهم قبلت بيئتهم لأنهم يسقطون بهذه البيينة الخصومة عن أنفسهم ومن ادعى نفي الخصومة عنه وأبنته بالبيينة كان ذلك مقبولاً منه كالأول أقام ذو اليسد البيينة أن العين ودعيته في يده لفلان ثم إن ادعاء الأولياء على ذلك الرجل أخذوه بالدم وإن لم يدعوا ذلك ليس عليه ولا على أهل المحلة شيء لأن أهل المحلة صاروا خصماً في أسقاط القسامة والدية عن أنفسهم لا في اثبات موجب القتل على غيرهم إنما الخصم في ذلك الولي فلا بد من دعواه ليقضى بموجب القتل على ذلك الرجل (٣) مبسوط سرخسي من باب القسامة من الدييات \* وإذا جرح الرجل في قبيلة أو أصابه الجرح ولا يدري من رماه فشجبه ولم يزل صاحب فراس حتى مات فعلى الذين أميب فيهم الدية والقسامة فالقسامة على أهل القبيلة والمحلة والدية على عواقلهم فإن لم يصر صاحب فراس فإن كان معجبا يذهب ويحيى ثم مات فلان شيء فيه على أهل المحلة التي جرح فيها وذكر المسئلة في المشتق وزاد فيها وصل إلى أهل وذكر أنه على قول أبي حنيفة إذا لم يزل منها صاحب فراس حتى مات فعلى أهل المحلة القسامة والدية فإن كان يحيى ويذهب ويخرج ثم مات فلا ضمان ولا قسامة وقال أبو يوسف لا شيء فيه إذا جرح إلى أهل حيما وهو قول ابن أبي إيلي وفيه أيضا رجل معه جرح وبه رمق جرحه رجل إلى أهله فكش جرحه بجايوما أو يومين ثم مات فلا ضمان على الذي كان في يده عند أبي يوسف وفي قياس قول أبي حنيفة هو ضمان من قسامة التاتارخانية \* ولو جرح في محلة أو قبيلة فحمل بجرحه ومات في محلة أخرى من تلك البراحة فالقسامة والدية على أهل المحلة التي جرح فيها وعند ابن أبي ليلى لا شيء على أهل المحلتين والصحيح قولنا لأن القتل حقيقة ويجوز في المحلة الأولى دون الأخرى لأن الموت الفصل بذلك الجرح لأن انزهاق الروح من متولدات فعله وفعله هو الجرح فصارت قتلاً ولهذا وجب القصاص لو علم قاتله وإذا كان صاحب فراس استند إليه في باب القسامة من المحيط للسرخسي \* وإذا وجد بدن القتيل أو أكثر من نصف البدن أو نصف البدن ومعه الرأس في محلة فعلى أهلها القسامة والدية وإن وجد نصفه مشقوقاً بالطول أو وجد أقل من نصفه فلا شيء عليهم فيه (٤) وإذا وجد العبد أو المكاتب

(١) وهذا كله إذا وجد القتيل وبه أثر القتل فهو الجرح والضرب وأما إذا وجد ميتاً ولم يكن به أثر القتل كالجرح وغيره فلا شيء عليه كذا في قسامة التاتارخانية بعد (٢) وفي الحاوي القسامة والتكملة ويقول ما نأخذ وفي المعراج قوله أظهر وقولهما أحق من خط زاده أفتدى (٣) الطاهر أن هذا مبني على جواز دعوى الدفع من غير المدعي عليه لتوجه الدعوى عليه فيصير مدعي عليه معنى كما قال بعضهم وإنما قلنا ذلك لأنه لو فرض سبق الدعوى من أولياء القتيل على أهل المحلة يبرأ غير المحلة من الدعوى كما صرح حوايه فلا يمكن أولياء القتيل من الدعوى على غيرهم فلا يستقيم قوله ههنا يتم إن ادعاء الأولياء على ذلك الرجل أخذوه بالدم كما لا يخفى ثم رأيت الإمام الأسدي صرح به في شرح الطحاوي حيث قال في تصور المسئلة فإن لم يدع هو ولكن ادعى أهل المحلة على رجل الخ كذا حرر المرحوم جوي زاده بعد (٤) وإذا وجد الرأس في محلة لا تجب القسامة وإن وجد البدن كله إلا الرأس تجب القسامة كذا في الجنايز من تمهة الفتاوى ع

(١) ان كان محلو كاعلى المالك القسامة والدية على عاقلتهم وان كلن مباحا لآله في أيدي المسلمين فالدية في بيت المال كذا في قسامة زبدة الفتاوى **س** لان المختص بتدبير ذلك الموضع المالك ولا يعتبر بالسكان مع المالك وقيل في قياس قول أبي يوسف ينبغي أن يكون على الناظرين فيه لانهم عندهم كالمالك كذا في الضمانات الفضائية (١٩٥) في صورة الوجدان **س** وكان الجرباني يقول

الصوت على قدر أدان الناس في المعتاد كذا في سير القمراشي **س**

(٢) وعن أبي يوسف يقوم رجل جهوري الصوت من أقصى العمرانات على مكان عال ويشادى بأعلى صوته فأى الموضع الذى يسمع صوته فيه يكون قريبا وأى الموضع الذى لا يسمع صوته يكون بعيدا كذا في تنقيح الفتاوى من كتاب الشرب **س** الفاضل وصول صوت جهوري الصوت اليه من أقصى العمران كذا في آخر كتاب الشرب من البرازية **س**

(٣) الشارع الاعظم هو ما يكون مرور جميع الطواقب فيه على السوية كالطريق الواسعة في الاسواق وخارج البلدان وهذا ما قال في الهداية ومن وجد في الجامع والشارع الاعظم فلا قسامة فيه كذا في باب القسامة من منح القفار **س** أراد به أن يكون نائبا عن الحال أما

الاسواق التي تكون في الحال فهي المحفوظة بحفظ أهل المحلة فتكون القسامة والدية على أهل المحلة نهاية وفيه تفصيل **س**

وانما أراد به أى بالشارع الاعظم أن يكون بعيدا من الحال أما الاسواق التي تكون في الحال فهي محفوظة بحفظ

أهل المحلة وكذا في السوق المائية اذا كان يسكنها في الليالي أو كان فيها لأحد دار محلو كذا تكون القسامة والدية عليه لانه

يلزمه صيانة ذلك الموضع فهو صنف بالتقصير فيجب موجب التقصير عليه كذا في مبسوط

نظر الاسلام وفي المتن وجد قتيلا في صف من السوق فان كنت أهل ذاته

الصف ميتون في حوائطهم فدية القتل عليهم والا فالدية على ملائكة الحوائط كذا في الأخيرة وكذا في معراج الداية **س**

وقد أتى بوجوبه على أقرب المحلات شيخ الاسلام أبو السعود مفتي الديار الرومية وقال وانما يكون على بيت المال فيما اذا كان الشارع نائبا عن المحلات نص على ذلك في شروح الهداية وعامة كتب الفتاوى من المحل المزبور **س**

(٤) وأما اذا لم يكن على قوم معلومين كأوقاف السلاطين فعلى أقرب القرى على ما أتى به المرحوم بكذا في مخطوطات هذه المجموعة **س**

أو أم الولد أو المدبر قتيلا في محله وجبت القسامة والدية في ثلاث سنين وأما الدواب والبهائم والعروض فلا قسامة فيها ولا قيمة واذا وجد فيهم جثتين أو سقط فلاثي فدية عليهم وان كان نائبا به أثره وقتيل وفيه القسامة والدية ولو وجد المكاتب في دار نفسه قتيلا فلاثي وفيه وایس هو كل طرفي هذا من الكافي للعالم الشهيد \* واذا وجد القتل في سوق المسلمين أو في مسجدهم ذكر في موضع أن الدية تكون في بيت المال ولا قسامة فيه وذكر في موضع آخر أن فيه الدية والقسامة وانما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع وموضوع ما ذكر أن الدية تكون في بيت المال ولا قسامة فيه اذا لم يكن السوق ملكا لهم بل كان للسلطان وان كل السوق ملكا لهم كان وجود القتل في السوق أو في مسجدهم كوجوده في مسجد المحلة وتم تجب القسامة على أهل المحلة والدية على عاقلتهم (١) وان وجد في المسجد الجامع كانت الدية في بيت المال ولا قسامة فيه في باب الشهادة في الجنائية من الخبائية \* وان وجد القتل في سوق المسلمين أو في مسجد جماعتهم فهو على بيت المال وليس فيه قسامة وان كان في دار وجعل حاضر عاقلها في السوق فعلى عاقلته القسامة والدية من الكافي للعالم الشهيد \* وفي التجريد وان وجد في فلاة من الارض فان كان ملكا لانسان فالقسامة عليه والدية على عاقلته وان لم يكن له مالك وكان موضعا يسمع منه الصوت في مصر فعلى أقرب القبائل الى ذلك الموضع من المصر وان لم يسمع الصوت فدمه هدر (٢) وفي المتن واذا وجد القتل على الجسر أو على القنطرة فدل على بيت المال وان وجد القتل في بعض هذه الطرق العظام التي ليست ملكا لاسد وانما هي لجماعة المسلمين فان الدية على أهل الحال التي تشرع الى هذا الطريق وفيه أيضا اذا وجد القتل في مثل خندق مدينة أبي جعفر فهي بمنزلة الطريق الاعظم على أقرب الحال اليه (٣) وان وجد في أرض ليست ملكا لاسد جزيرة أو فلاة من الارض فعلى أدنى القرى اليه من يسمعهم الصوت فان لم يكن حولهم من القرى من يسمعهم الصوت من عند القتل الى القرى فدمه هدر من قسامة التاتارخانية \* وفي الباقي اذا وجد القتل في وقف المسجد كانت الدية في بيت المال وان كل الوقف على قوم معلومين فالدية والقسامة عليهم (٤) من قسامة التاتارخانية \* وفي قتيلا على دابة بين قريتين أو سكتين أو محلتين أو قبيلتين كانت القسامة والدية على أقربهما من القتل فمسماي \* اؤدحم النام يوم الجمعة في المسجد الجامع أو غيره فقتلوا رجلا ولا يدري من قتله فدية على بيت المال وكذا لو قتله رجل من المسلمين ولكن لا يدري من هو من قسامة التاتارخانية \* واذا وجد قتيلا بين القريتين أو السكتين فالى أقربهما أقرب كان عليه القسامة والدية ثم قال انما تجب الدية والقسامة على أقرب القريتين اذا كان بحال يسمع منه الصوت وأما اذا كان بحال لا يسمع منه الصوت فانه لا تجب القسامة ولا الدية على واحد من القريتين وانما يراعى حال المكان الذي وجد فيه القتل من قسامة التاتارخانية \* واذا وجد قتيلا بين قريتين هو في المقرب اليهما سواء وفي احدى القريتين أقرب رجل وفي الاخرى أقل من ذلك فالدية على القريتين نصفان بلا خلاف من قسامة التاتارخانية \* ولو وجد القتل بين القبيلتين من العسكر فعليه ما جبا

وقد أتى بوجوبه على أقرب المحلات شيخ الاسلام أبو السعود مفتي الديار الرومية وقال وانما يكون على بيت المال فيما اذا كان الشارع نائبا عن المحلات نص على ذلك في شروح الهداية وعامة كتب الفتاوى من المحل المزبور **س**

(٤) وأما اذا لم يكن على قوم معلومين كأوقاف السلاطين فعلى أقرب القرى على ما أتى به المرحوم بكذا في مخطوطات هذه المجموعة **س**

(١) قلت والفرق جريان أحكامنا على كل من المائتين في المتعصبة بخلاف البغاة والكفرة كذا في الضمان في صورة الوجدان من الضمانات الفضيلية

على أصل المكان الذي جعل قبيل المكان والمكان في أنه لا يجعل قبيل المكان ولا يلزم من عدم جريان أحكامنا عليهم كون القبيل قبيلهم بل الفرق ما ذكر في المحط البرهاني وغيره أن في مسئلة لقاء العدو والى جعلناه قبيل العدو ولا قبيل المكان لأن فيه حل أمر المسلمين على الصلاح بخلاف ما إذا اقتتل المسلمان عصية لأنه إلى أي الأمرين أحسنا القتل عليه لم يكن فيه حل أمر المسلمين على الصلاح لأن كلا الفريقين مسلمين فينبغي حال القبيل مشكلا وإيجاب القسامة على أهل المكان حال وقوع الشك في القاتل بما تروى النص لا على غيرهم والتفصيل فيه في النسخة المفصلة جوى زاده

(٢) وإن التقى قوم من المسلمين بالسيف ونحوه أو عصية ولم يقتلوا أو قتلوا أي انكشفوا عن قبيل فعلى أهل المحلة القسامة والدية لأن حفظ المحلة عليهم إلا أن يدعى الولي على القوم الذين قتلوا أو على معنى منهم قال الرازي فثبت أنه لم يكن على أهل المحلة شيء ولا على أولئك حتى يقيم على أولئك الميتة لأنه أبرأهمته الدعوى أهل المحلة كذا في شرح الكفر لابن جلي

(٣) ولو كان النهر صغيرا وهو الذي يستحق به الشفعة للشريك فالدية والقسامة على أقرب القرى لأن أهل محتهون بشديده وأيديهم قائمة عليه فتكون الدية والقسامة عليهم والنهر الذي اتخذه قوم معروفون من النهر الكبير فهما فيه على مواقل أربابه ولو كان موضع انبعاث الكبير دار الشرب لأن المأخذ ملك لأربابه فعليهم الدية والقسامة كذا في الضمان في صورة الوجدان من الضمانات الفضيلية

والقسامة والدية إن كان القبيل لهم بأسوا لأنهم في قدرة الصلابة على السوا من قبيل بين المحلطين غاية البيلان في القسامة \* وإذا وجد القبيل في عسكر والعسكر قد نزلوا إلى أرض فهدا على وجهين أما أن نزلوا قبائل أو نزلوا جملة مختلطين وقد وجد القبيل في فسطاط أحدهم أو في خيمة أحدهم أو وجد خارج الخيمة والقسامة فان كانوا نزلوا في ملك خاص لرجل فالقسامة والدية على مالك ذلك المكان سواء وجد قبيل في الخيمة أو الفسطاط أو خارج الخيمة نزلوا قبائل قبائل متفرقين أم نزلوا جملة مختلطين فأنما إذا نزلوا في موضع مباح فهذا على وجهين فأنما أن نزلوا قبائل قبائل أو نزلوا مختلطين فأن نزلوا قبائل قبائل أو وجد هذا القبيل في خيمة أحدهم أو فسطاط أحدهم فأنه يجب القسامة والدية على صاحب الخيمة والقسامة فأنما إذا وجد خارج الخيمة في قبيلة فأنه يجب القسامة والدية على القبيلة التي وجد فيها القبيل وإن وجد بين القبيلتين فأن كان القبيل قريبا إلى القبيلتين على السواء يجب القسامة والدية عليهم وإن كان إلى أحدهما أقرب فعلى أقربهما كما لو وجد بين المحلطين أو القريتين هذا إذا نزلوا قبائل قبائل فأنما إذا نزلوا مختلطين جملة في مكان واحد أن وجد القبيل في خيمة أحدهم أو فسطاط أحدهم فعلى صاحب الخيمة أو الفسطاط كما ذكرنا وإن وجد خارج الخيام فعلى أهل العسكر كلهم وإن كان أهل العسكر قد لقوا عدوهم من الكفرة فأجلوا عن قبيل مسلم فلا قسامة في القبيل ولا دية وكذلك إذا كانت الطائفتان مسلمتين لكن إحدى الطائفتين باغية والآخرى عادلة فأجلوا عن قبيل من أهل العدل فلا دية في القبيل ولا قسامة وإن كان لا يدري من قتله فرقوا بين هذا وبين ما إذا اقتتل الفريقان من المسلمين في عصية ثم أجبلوا عن قبيل ولا يدري من قتله (١) كالمكلا بادي والدروازي بخارا فأنه يجب القسامة والدية على أهل المكان الذي وجد فيه وجده وجعل قبيل المكان الذي وجد فيه ولم يجعل قبيل عدوه الذي قاتل معه (٢) والمسلمون إذا قاتلوا مع المشركين فأجلوا عن قبيل من المسلمين لم يجب القسامة والدية على أهل المكان الذي وجد فيه ولم يجعل قبيل المكان الذي وجد فيه وانما جعل قبيل العدو في الموضعين جميعا إذا كان لا يدري من قتله احتمل أن يكون قبيل المكان واحتمل أن يكون قبيل العدو ثم في مسئلة الدروازي مع الكلابادي إذا ادعى ولي القبيل على الفريق الآخر أنهم قتلوه أو على رجل بعينه أنه قتله بغير أهل المحلة عن الدية والقسامة ولكن لا يثبت القتل على أولئك إلا بحجة في الفصل الحادي عشر في القسامة من التاتارخانية \* وفي السراجية ولو وجد قبيل في الأرض المباحة في أيدي المسلمين فالدية على بيت المال وإذا وجد القبيل في فلاة من الأرض فليس فيه شيء وقال رحمه الله في الأصل ينبغي أن يقول أنه يجب الدية في بيت المال من قسامة التاتارخانية \* ولو وجد القبيل في نهر عظيم يجري به الماء فلا شيء فيه وإن كان النهر صغيرا القوم معروفين فهو عليهم (٣) والفرق بين الصغير والكبير ما عرف في الشفعة كل نهر يستحق به الشفعة فهو صغير وما لا يستحق به الشفعة فهو الفرات وجيكون فهو عظيم ولو كان القبيل محتبسا في جانب من النهر كانت القسامة والدية على أقرب الأراضي والقرى إلى الموضع الذي احتبس فيه القبيل إذا صك كان يصل صوت أهل الأراضي والقرى إليه

(١) وهذا بخلاف الداية إذا كان عليها  
قبيل وهي تسمى في المحلة فإن الداية تجب  
على أهل المحلة كذا في قسامة التارخانية

عبد

والأقلا (١) قبيل الوكالة في الدم من جنائيات الخسائية \* وفي شرح الطحاوي  
وان كان الشط ملكا فان كان ملكا خاسفا وكلا داروان كان ملكا كما تافهوا كالمحلة  
من قسامة التارخانية

### ﴿كتاب المعاقلة﴾

وفي حديث ابن عباس موقوف عليه ومرفوعا إليه عليه السلام لا يعقل العاقلة عند اول  
صلها ولا اعترافا ولا مادون ارش الموضحة من معاقلة المبسوط للسرخسي وكذا في  
المتون \* اختلف المتأخرون في العاقلة قال بعضهم لا عاقلة للعجم وهو قول الفقيه أبي بكر  
البلخي وأبي جعفر الهندواني وقال بعضهم للعجم عاقلة عند التناصر والمقاتلة مع البعض  
لاجل البعض فحوالسا كفة والمفسرين يروون ودرج الخشايي وكلا بآداب بخاراء وكذلك  
طلبة العلم وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني وكثير من المشايخ وكان الشيخ الامام الاجل  
الاستاذ ظهير الدين المرغيناني يأخذ بقول الفقيه لان العبرة للتناصر واجتماع الاساكفة  
وطلبة العلم ونحوهم لا يكون للتناصر فلا يلزمهم التحمل عن غيرهم في قول المعاقلة من  
الخانية ملخصا وفي صورة وجوب الداية على العاقلة لو كانت المرأة هي القتالة أو الضحية  
لم يكن عليه ما شيء من الداية بخلاف الرجل لان وجوب جزءه على المقاتل باعتبار أنه أحد  
العواقل وهذا لا يوجد في النساء والحيات قال القاضي الامام واختلف المشايخ في وجوب  
شيء من الداية على القتال اذا كان امرأة والصحيح أن القتال يشارك العاقلة مجنوننا كان  
أوصيا أو امرأة لانه مباشر حقيقة فليزم عليه ما لزم على العاقلة من ضمانات قضيلية \*  
ذكر عصام أن محمدا روى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة ان من لا عاقلة له اذا قتل رجلا  
خطأ فان دية القتل تكون في مال الجاني من معاقلة الخسائية \* ومن لا عاقلة له فدية على  
بيت المال وقيل في مال الجاني وهو اختيار الزبادات قبيل كتاب الوصايا من خزانة القميين

### ﴿كتاب الاتق﴾

لا جعل للسلطان أو الشحنة أو الخفير في رد الاتق والمال من قطاع الطريق لوجوب النهل  
عليهم ابن همام قلا عن المبسوط (٢) \* السلطان اذا ظفر بعبد اتق فهو بالخيار ان شاء  
امسكه وانفق عليه من بيت المال فيكون دين على صاحبه أو في ثمنه وان شاء باعه والاولى  
أن لا يجعل يبيعه فان طال امساكه فبئذ يبيعه ولا يؤجره بخلاف الضال حيث يؤجره في  
الفصل الخامس من الفصولين \* والرجل اذا أخذ عبدا آتقا ورفع الامر الى القاضي  
فان القاضي يأمر الذي في يده أن ينفق عليه ويرجع على المولى بذلك ولا يأمر العبد  
بالاكتساب كبل الاتق من نفقة الخسائية \* ونفقة كنفقة لقطة أي حكم نفقة الاتق بحكم  
نفقة اللقطة لانه لقطة حقيقة فلا تنفق عليه الاخذ بلا أمر القاضي كان متبرعا بانه  
كان له الرجوع بشرط أن يقول على أن يرجع على الاصح وله أن يجيبه لنفقة المدين فان  
طالت المستة ولم يصب صاحبه باعه القاضي وحفظ نفسه كما قدمناه وأسلفناه ولا يؤجره

(٢) وأتق المرحوم بأن الشائبة الاوابق  
جمل الاوابق لا اخذ من أخذ ليرد على  
صاحبه وليس عليه الاشهاد عند اخذ  
وله طلب الجعل وان لم يسافر للرد على  
صاحبه كذا ينقط جامع هذه المجموعة

المقتضى بخلاف اللقطة ولكن يحبس به نزيهه بخلاف الضال وقدر في المتأخر طينة مدة حبسه بستة أشهر ثم يبيعه بعد هاتين ويتفق عليه مدة الحبس من بيت المال انتهى هذا في الآتي من منح الغفار \* وكسب الآتي لمولاه لأنه كسب عبده وان أجره الرافق لاجرة له ولكن يتصلقه به نحبث في السبب مخاترات النوازل من كتاب الآتي \* فان اذى انسان انه عبده وبرهن بدفعه اليه واستوثق بكفيل ان شاء بلوا ان يدفعه آخرون لم يبرهن وأقر العبد ان يدفعه اليه أيضا لعدم المنازع وبأخذ كفيل (١) فان طالت المدة بأمر القاضى وحفظت له صاحبه فان جاء صاحبه بعده وبرهن دفع الثمن اليه وليس له نقض البيع لان بيع القاضى لولاية شرعية ولو زعم المدعى انه دبره أو كاتبه لم يصدق في حق نقض البيع من أوائل اباي البحر \* والمدير وأتم الواجب ان يقر نفسه هو الصحيح ثم من يدفعه انه ملكه لا يستحقه الابينة ولا يأخذ منه كفيل وان أخذ لا يكون مسأوا وان لم يكن له بينة وأقر العبد انه يدفعه اليه بكفيل من اباي مخاترات النوازل \* الثالثة تختلف مدعى الآتي مع البينة بالله انه باق على ملكه الى الآن لم يضر ببيع ولا هبة (٢) كما في اباي فتح القدير من أوائل دعوى البحر \* وأما الدفع فهو على أربعة أوجه أو لها أن الذي أخذ الآتي اذا جاء به له أن لا يدفعه الى صاحبه حتى يأخذ الجعل والثالث أن لا يدفعه الى صاحبه حتى يقيم البينة أنه له والثالث أن يقر العبد انه له فعليه أن يدفعه اليه والا وثق أن لا يدفعه اليه الا بأمر القاضى والرابع اذا دفعه بغير أمر القاضى فهلك في يد المدفوع اليه ثم جاء برجل فاستحققه فله أن يضمن الدافع ان شاء وان شاء يضمن المدفوع اليه فان ضمن الدافع نظر فان كان الدافع حين دفعه اليه صدقه انه له ليس له أن يرجع عليه بتأخير وان كان حين دفعه اليه كذبه أو لم يكن به أو صدقه وضمن فله أن يرجع عليه في الآتي من التفت \* جاء بالآتي له حبسه لاستيفاء الجعل فان هلك بعد حكمه بالأمسالة للجعل أو قبل المرافعة اليه لاختمان ولا جعل في الآتي من البرازية \* وان آتي منه أي العبد من الذي أخذ فله عليه أي لشيء للمولى عليه من التضمين لان الآتي كان في يده أمانة على تقدير أخذه بالشهاد وفي التنبيه ردا الآتي اذا استعمله في الطريق في حاجة نفسه ثم آتي منه يضمن ولله أي لا جعل للأخذ على المولى لأنه في معنى النافع من المولى ولهذا كان للأخذ أن يحبس الآتي من المولى لاستيفاء الجعل فصار كالبيع الهالك في يد البائع من اباي شرح المجمع لابن ملك \* آتي من المشتري الى بيت البائع فجاء البائع ليخبره المشتري فأتي من منزله أيضا ان كان لم يستخدمه ولم ينقله عن موضعه لم يضمن من اباي البرازية \* ويجب للزاد من مسيرة ثلاثة أيام أربعون درهما فيكون بازا كل يوم ثلاثة عشر درهما وثلاث درهم يقضى بذلك ان رده من مسيرة يوم أشار اليه في كتاب البيع وبه تأخذ وبعضهم قالوا يفرض الى رأي الامام (الابانة) وهو الصحيح (الغبائية) وعليه الفتوى وفي الجرد عن أبي حنيفة واذا وجد في المصنف لاشئ له (الغبائية) والصحيح انه يجب له الرضخ (٣) قال محمد في الاصل والحكم في ردة الصغير كالحكم في الكبير ان رده من دون مسيرة السفر فله الرضخ وفي الكبير أكثر مما يرضخ في الصغير ان كان الكبير أشد

(١) سئل عن وجد لقطة أو عبدا آتيا فردهما الى من يدعى ملكهما هل له أن يأخذ كميلا لا احتمال مدع آخر أجاب ان دفعهما باخر الحاكم بعد الشورت ليس له ذلك وان دفعهما بالاعلامه أو تصديق العبد الآتي انه سيده له أخذ الكفيل من فتاوى ابن نجيم رحم  
(٢) الا أن يختلف المدعى بالله ما بعته ولا وهبه وفي التهذيب ولا فعل وكله ذلك واذا حلف دفعه اليه كذا في التاتارخانية رحم

مؤنة قالوا وماذا كرم الجواب في الصغير محمول على مفسر يعقل الا باق أتما من لا يعقل فهو  
ضال وراذل لا يستحق الجعل في الفصل الثاني من المأذنة من مختصر التاتارخانية \*  
الطلق الراذل فعمل ما اذا كان اثنين فيشتركان في الاربعين اذا رذاه الى مولاه كما في الطاوي  
وشمل ما اذا كان الراذل بالغا أو صبياً حراً أو عبداً الا ان الصبي من أهل استحقاق الاجر بالعمل  
وكذا العبد الا ان الجعل لمولاه لانه ليس من أهل تلك المال كذا في البدائع وشمل ما اذا  
رذبه نفسه أو نائبه قال في الهيطة أخذ أبقاً من مسيرة سفر ودفعه الى رجل وأمره أن يأتي  
به الى مولاه وأن يأخذ منه الجعل جائز وذكر في آخر الباب لو أخذ عبداً أبقاً فاعتقه  
منه رجل وجاء به الى مولاه فدفعه اليه وأخذ جعله ثم جاء الذي أخذه وأقام البيعة انه  
أخذه من مسيرة ثلاثة أيام فانه يأخذ من مولاه الجعل ثانياً ويرجع المولى على الغاصب  
بما دفعه اليه لانه أخذه بغير حق انتهى واطلق في السيد فشمع البالغ والصبي فيجب الجعل  
في ماله وشمل ما اذا كان متعمداً فالجعل على قدر النسيب فلو كان البعض غائباً فليس  
للحاضر أن يأخذه حتى يعطى تمام الجعل ولا يكون متبرعاً بنصيب الغائب فيرجع عليه  
وأطلق في المردود فعمل ما اذا كان صغيراً فهو كالكبير ذكره الحاكم في الكافي لكن ذكر  
بعده واذا أبقته الامة وله صبي رضيع فزدهما رجل كان له جعل واحد وان كان ابناً  
غلاماً قد قارب الحلم فله الجعل ثمانون درهما انتهى قيد ولد لا بقة بالمرأه ولم يتيسر أولاً  
فالظاهر أن الصغير ان لم يكن تبعا لأحد أبويه لا يشترط أن يكون مراهقاً والافه وشرط  
لكن لا بد من تقييده بالعقل قال في التاتارخانية قالوا وماذا كرم الجواب في الصغير  
فمحمول على ما اذا كان يعقل الا باق أتما اذا كان لا يعقل الا باق فهو ضال لا يستحق له الجعل  
انتهى من اباي البحر الرائق \* رجل قال لا تترك أبقاً عبدي فان وجدته تخذه فقال  
نعم فوجدته المأمور على مسيرة سفر وجاء به الى مولاه فلا جعل له لان المالك استعان منه  
وهو قد وعده الاعانة في كتاب الا بقاء من الخلاصة \* وجعل المقصود اذا أبق من يد  
الغاصب عليه وان كان الا بقاء خدمته لرجل ورقيقته لا تترك فالجعل على صاحب الخدمة  
فانما انقطعت الخدمة رجع صاحب الخدمة على صاحب الرقبة أو باع العبد فيه في الا بقاء  
في الفصل الثالث من التاتارخانية \* وفي جامع الجوامع ابق من المودع فاذا الجعل كان  
متبرعاً وفيه أبق فقتله عبداً أو طلقه دين بخلافه رجل وقتل في يده لا جعل له وفيه حتى عند  
الاخذ أو ألتف مالاً اتم المولى دفع الجعل ولم يعلم ثم دفع للعناية يرجع بالجعل ان كاتب  
قيمه مثل ارض الجناية وكذا في الدين وان كانت ~~كثيرة~~ من الاوش يرجع في الجعل بمحصة  
ما اذى من نفسه أو دينه أو جنائيه في كتاب الا بقاء من التاتارخانية (في الفصل الثاني)

(كتاب المفقود) \*

عن أبي حنيفة ان مدة الفقد مقوضة الى رأى القاضي فيحكم بما ادى اليه اجتهاده فيقسم  
ماله حينئذ بين الاحياء من ورثته (مت) وهذا نص على انه انما يحكم بموته بقضاء لانه امر  
محمّل فإلما ينضم اليه القضاء لا يكون حجة من مفقود القنية والمعتبر في موت المفقود

قوله وفيه أبق فقتله الى قوله وفيه حتى  
هذه العبارة لم توجد الا في نسخة واحدة  
ولا تخلو عن تأمل اهـ مصححه

(١) قال الصدر الشهيد عليه القبول كذا في البرازية

(٢) وقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يعتبر موت أقرانه من أهل بلده وهذا القول ارفق بالناس وفي فتاوى الخلاصة هو الأصح (م) ولم يعتبر محمد في موت المفقود وحياته سنين والمشايع اعتبروا ذلك والمتقدمون من المشايخ بعد محمد قد راعوه بمائة وعشرين سنة وقالوا متى مضى من مولده مائة وعشرون سنة يحكم بموته وان بقي بعض أقرانه في الأحياء ولا يحكم بموته قبل ذلك وان مات جميع أقرانه في الفصل الأول من مفقود التارخانية محمد

(٣) ولو كان في أيدي الورثة فأقروا بموته يقسم بينهم الألقار ولو كان في يد غيرهم لم ينزع الآن بصدقهم في موته كذا في مفقود العناية محمد

موت أقرانه (١) وقيل تسعون سنة وبه بقي من مفقود منية المفقود كذا في التارخانية (٢) \* ولو أقروا بموته وفي أيديهم مال قسم القاضي بينهم لان قولهم معتبر فيما تحت أيديهم ولا يصدقون على دينه ووديعته اذا جحد الغريم والمودع موته (٣) محبط رضوى \* واذا كان للمفقود وديعة أو دين أتفق القاضي من ذلك على زوجته وولده ووالديه اذا كان المودع مقربا بالوديعه والمدين مقربا بالدين (م) فان أعطيا الورثة شيئا بغير أمر القاضي فالمودع يضمن والمدين لا يبرأ وان أعطياهم بأمر القاضي فالمودع لا يضمن والمدين يبرأ والقاضي أن ينصب وكيل في جميع جهات المفقود طلب الورثة أولم يطلبوا وهذا الوكيل أن ينقضي ويقبض ويخاصم من يجحد حقاً وجب به عقد جرى بينه وبين هذا الوكيل ولا يخصم ماسوى ذلك الا أن يكون القاضي ولا ذلك في الفصل الثاني من مفقود التارخانية \* ان ادعى أحد من المفقود حقاً من الحقوق لم يثبت الى دعواه ولم تقبل منه بينة ولم يكن وكيل القاضي ولا أحد من الورثة خفياً وان رأى القاضي سماع البينة وحكم بذلك لم ينفذ حكمه لان الاختلاف في نفس القضاء ذكر ما لا يلي درر غرر \* في مفقود السراجية ويستوفى حقه اي القاضي من جنس النفقة كالدرهم والدنانير والفلوس الرائجة والكسوة والمأكل ونحوه وفي الشايع سواء كان في بيته أو كان دينا على الناس أو وديعة عندهم وهم مقررون \* تارخانية (في الفصل الثاني من المفقود)

### ﴿كتاب اللقيط﴾

أمر القاضي الملتقط أن يتفق على اللقيط على أن يرجع به على اللقيط جازو يرجع عليه بما أتفق اذا كبر وان أمره بالاتفاق ولم يقل له على أن يرجع عليه فبطل يرجع كما لو أتفق عليه بأمره بعد البلوغ وفي الأصح لانه ليس بأمره يقضاه الدين فلا بد من شرط الرجوع كما اذا قال أذكر كما في كتاب الأبق واللقيط من منية المفتي \* (م) اذا أتفق الملتقط على اللقيط من مال نفسه ان أتفق بغير أمر القاضي فهو في ذلك متطوع وان أتفق بأمر القاضي ان كان القاضي أمره بالاتفاق على أن يكون دينا عليه فان ظهر له أب كان للملتقط حق الرجوع على الأب وان لم يظهر له أب فله حق الرجوع عليه اذا كبر وان كان القاضي أمره بالاتفاق عليه ولم يقل على أن يكون دينا عليه ذكر شيخ الاسلام ان في المسئلة روايتين وذكر شمس الأئمة السرخسي انه لا يكون له حق الرجوع في ظاهر الرواية وذكر الطحاوي عن أصحابنا ان له حق الرجوع والأصح ما ذكر في ظاهر الرواية واذا بلغ اللقيط وصدق الملتقط فيما ادعى من الاتفاق عليه رجوع بذلك وان كذبه كان القول قول اللقيط وعلى الملتقط البينة في الثالث من لقيط التارخانية

### ﴿كتاب اللقطة﴾

وأما الاتفاق فهو على ثلاثة أوجه أحدها أن يتفق على ما أخذ بغير أمر القاضي فقال مالك



(١) القول قول صاحب الدابة في عدم اتفاق الملتقط وان كانت نفقة مثلها كما في ضمانات غائب في مسائل اللقطة واللقيط

(٢) لانه منهي عن الاخذ لنفسه فيصير به غامبا ضامنا واقعات

(٣) لانه اجارة فاسدة كذا في محيط الرضوى

(٤) وفي الخاتمة هذا الخلاف فيما اذا أمكنه أن يشهد أما اذا لم يجد أحدا يشهد عنه عند الرقع أو خاف من أنه لو أشهد يأخذ منه القاطم فتركه لا يشهد لا يكون ضامنا بالاتفاق كذا في شرح الجمع من اللقطة لابن مالك

(٥) يخالف لما في الخاتمة غريب مات في بيت رجل وليس له وارث معروف وخلف مالا لصاحب البيت فقبره أنه يصدق به على نفسه لانه في معنى اللقطة كذا في آخر النوع الاول من الفصل الثاني من لقطة الطهيرية كذا في مسائل الايق من منية المفتي وفي الوجه الثاني اختلاف الروايتين عن أبي حنيفة وصحح في الهداية خلاف ما في الخاتمة كذا بخط جامع هذه المجموعة

وابن شبرمة رجع بالنفقة (١) وله أن لا يرد الضالة حتى يأخذ النفقة وكذلك ان أخذ المتاع لم يرد بالكرامة فعلى صاحبها الكرامة وسواء أنفق بأمر القاضي أو السلطان أو غيره أمره وقال أبو حنيفة وأصحابه والنشافى وليث بن سعد وأبو عبد الله لا يرجع إلا أن يتفق بأمر القاضي فيرجع حيثنذ والثاني اذا وجد الضالة ثم أنفق بأمر القاضي ثم ماتت الضالة قبل أن يردّها يرجع بالنفقة أم لا فقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومالك لا يرجع وقال زفر وأبو عبد الله يرجع عليه بما أنفق عليها والثالث أن أنفق عليها بأمر القاضي ثم يردّها على صاحبها فله ما أنفق عليها في آخر كتاب اللقطة من التنف \* ولو نزل ثمنه فقال من دلى فله كذا فله إنسان لا شيء له لانه لا جعل لاد الضال بالإجماع (٢) لعدم السماع فيه وان قال لرجل بعينه فله أجر مثله مختارات التوازل في الأباقي \* ولو قال من وجدته فله كذا فأتى به إنسان يستحق أجر مثله (٣) تاتارخانية \* قال أبو القاسم اذا أخذ اللقطة لنفسه ليس له أن يتصدق بها على نفسه وان كان فقيرا لانه في حكم الغاصب ولكن يتصدق بها على الفقراء من لقطة مجمع الفتاوى \* وان عرف أن اللقطة للذبح لم يتصدق بها وكانت في بيت المال للتواب تاتارخانية \* أخذ لقطة ليعرفها فأعادها الى مكانها ان كان قبل التحول يبرأ عن الضمان وبعده لاق الأصح لانه صار غاصبا من غضب منية المفتي \* قال الملتقط أخذته للمالك وكذبه المالك فانه ضامن عندهما وقال أبو يوسف لا يضمن والقول قوله (٤) ويرجع في الحاوي القدسي قول أبي يوسف قال وبه نأخذ انتهى في كتاب اللقطة من الجرار اثنى ملخصا \* التقط لقطة وضاعت منه ثم وجدها في يد رجل آخر فلا خصومة بينهما قال وليس الملتقط في هذا كالمستودع والفرق هو أن المستودع مأثور في الحفظ من جهة المالك نصا ولا يتهيأ له الحفظ الا بالاسترداد فكان مأثورا من جهة المالك بالاسترداد والخصومة ولا كذلك الملتقط في الفصل الرابع من اللقطة من المحيط البرهاني \* سكران مات في الطريق أخذ انسان ثوبه بالحفظ عليه فله في يده فلا ضمان عليه واذا كان الثوب تحت رأسه فأخذته نلوف الضياع ضمن لانه محفوظ به \* وكذا لو كانت الدراهم في كفه فأخذها ليحفظها ضمن محتابي في اللقطة \* آخر الملتقط باللقطة لرجل ودفع بغير رضاهم أقام آخر البيضة انما له ضمن أيهما شاء وان دفع بقضاء لا يضمن وبه يفتي وهو قول أبي يوسف في الآتي واللقطة من منية المفتي \* اذا كانت اللقطة في يد مسلم فأدعاها لرجل ووصفها فأبى الذي في يده أن يعطيه الا بيضة فأقام شاهدين كافر بن لم يجز شهادتهما لأن الذي في يده مسلم فان كانت في يد كافر فكذلك في القيام أيضا لعلها مسلم ولكني أسمن فأقضي له كافي في اللقطة \* رجل مات في البادية كان رفيقه أن يبيع حماره ومتاعه ويحمل ثمن ذلك الى أهله من لقطة الخاتمة وكذا في آخر الخامس من الفصولين \* رجل غريب مات في دار رجل وليس له وارث معروف وأخلف ما يساوي خمسة دراهم وصاحب الدار فقير لم يكن له أن يتصدق بهذا المال على نفسه لانه ليس بمنزلة اللقطة من المحل المزبور (٥) \* غريب مات في دار رجل وله دراهم فلأراد صاحب البيت أن يتصدق على نفسه لذلك ان فقيرا كاللقطة من لقطة

البرازية \* ولو سيب دابة فاختها انسان فأصلها ثم جاء صاحبها فان كان حال عند  
التسبيب جعلها من أخذها فلا سبيل لصاحبها عليها لانه أباح التملك وان لم يقل ذلك له  
أن يأخذها يحيط سرخسي (في أو أباي معرفة أحكام القطة) ارتحل فحل من  
كواره صاحبها الى كواره غيره فهو للمالك لانه لا يكون في معنى الصيد وكذا لو خرج  
ولد فدخل في كواره غيره أو طار فوقع على شجرة غيره فأخذها فهو للمالك \* ساوي

### ﴿كتاب الوقف﴾

\*(القول في بيان ما يجوز من الاوقاف وما لا يجوز وما يدخل تبعاً وما لا يدخل وفي وقف  
المنقول والمتاع وفيمن يقترب بأرض في يده أنما وقف) \* ولا يلزم الوقف عند الامام الا  
بطريقين أحدهما قضاء القاضي بلزومه والثاني أن يخرج مخرج الوصية فيقول أو وصيت  
بغلة داري هذه أو بغلة أرضي هذه أو يقول اذا مت جعلت هذه الدار وقفاً فصدت غوا بغلها  
على المساكين وكذا لو أوصى بأن يوقف يجوز من الثلث في قواهم من أوائل وقف  
الغاية ملخصاً \* حال ولا يتم الوقف عند أبي حنيفة ومحمد حتى يجعل آخر مبلغه لا تنقطع  
أبداً وقال أبو يوسف اذا سمى فيه جهة تنقطع جائز وصار بعد مال الفقراء وان لم يسهم اهما  
أن موجب الوقف زوال المالك بدون التملك وانه يتأبد كالتق واذا كانت الجهة يتوهم  
انقطاعها لا يتوهم عليه مقتضاها فلهذا كان التوقيت مبطل لاله كالتوقيت في البيع ولا ي  
يوسف أن المقصود هو التقرب الى الله تعالى وهو موفر عليه لان التقرب تارة يكون  
في السرف الى جهة تنقطع ومرة بالسرف الى جهة تتأبد فيصح في الوجهين وقيل ان التأيد  
شرط بالاجماع الا عند أبي يوسف لا يشترط ذكر التأيد لان لفظة الوقف والصدقة منبئة عنه  
لما ذكرنا أنه ازالة للملك بدون التملك كالتق ولهذا حال في الكتاب في بيان قوله وصار  
بعد مال الفقراء وان لم يسهم وهذا هو الصحيح وعند محمد ذكر التأيد بشرط لان هذا صدقة  
بالمنفعة أو بالغلل وذلك قد يكون موقفاً وقد يكون مؤبداً لطلقه لا ينصرف الى التأيد فلا بد  
من التخصيص من كتاب الوقف في الهداية \* وقف أرضه على مسجد ولم يجعل آخر مال الفقراء  
تكلم المشايخ واختار أنه يجوز في قواهم جميعاً قال أرضي هذه موقوفة أو قال أرضي  
هذه وقف كانت وقفاً على الفقراء عند أبي يوسف خاصة وبه أفتى مشايخ بلخ وبه يفتي مكان  
العرف وهذا لو لم يذكر الفقراء أمالو قال أرضي هذه موقوفة على الفقراء وكذا في اللفاظ  
الثلاثة كان وقفاً عند أبي يوسف واهلال هذا لو لم يذكر التأيد فلا بد ذكره وقال أرضي هذه  
صدقة موقوفة مؤبدة على الفقراء وكذا في اللفاظ الثلاثة صار وقفاً عند مجيز الوقف الا  
أن في هذه الفصول التسليم الى المتولي ليس بشرط عند أبي يوسف وعند محمد شرط وبه يفتي  
حاسم بن قطويعا عن وقف قاضيخان \* قال أرضي هذه صدقة موقوفة على وجه البر أو قال  
على وجه الخير أو قال على وجه الخير والبر يكون وقفاً صحيحاً على الفقراء لان البر عبارة عن  
الصدقة وفي وصاياهم أيضاً رجل قال مالي وقف ولم يزد على هذا قال أبو نوره ران كان ماله  
تقداف هذا القول باطل بمنزلة هذه الدواهم وقف وان كان ماله ضياعاً يصير وقفاً على

الفقراء في الباب الثاني من وقف المسكر ماني \* وفي فتاوى أبي الليث سئل الفقيه  
 أبو جعفر عن قال جعلت حجرتي لدهن سراج المسجد ولم يزد علي هذا صارن الحجرة وقفا  
 على المسجد بما قال وليس له الرجوع ولا له أن يجعل لغيره وهذا إذا سلمه إلى المتولي عند  
 محمد وليس للمتولي أن يصرف غلته إلى غير الدهن في الفصل الحادي والعشرين من  
 وقف التاتارخانية \* وفي الحاشية ولو جعل أرضه صدقة موقوفة على مائة مسجد كذا  
 وعن يوريه أوزيت قناديله وما يحتاج إليه ذكر الخصاف أنه باطل فإن زاد على ذلك وقال  
 وإن استغنى عنه المسجد كانت الفسلة للمساكين جاز تاتارخانية (في الفصل الحادي  
 والعشرين من الوقف) \* وفي فتح القدير وقف عقارا على مسجد أو مدرسة هيا  
 مسكنا للبناء قبل أن يبينها اختلف المتأخرون والصحيح الجواز وتصرف غلته إلى الفقراء  
 إلى أن يبنى فإذا بنيت ردت إليها الفسلة أخذ من الوقف على أولاد فلان ولأولاده حكموا  
 بصحته وبصرف غلته إلى الفقراء إلى أن يولد لفلان انتهى من وقف البحر الرائق وكذا  
 في الثالث عشر من الفصول وفيه تفصيل \* رجل جعل أرضه وقفاً على كل مؤذن  
 يؤذن أو إمام يؤتم في مسجد بعينه قال الشيخ الإمام اسمعيل الزاهد لا يجوز هذا الوقف  
 لأن هذه قربة وقعت لغير المعين وذلك المؤذن والامام قد يكونان غنيين فلا يجوز أن كان  
 المؤذن فقيراً لا يجوز أيضاً والحيلة في ذلك أن يكتب في صك الوقف وقفت هذا المنزل على كل  
 مؤذن فقير يكون في هذا المسجد أو المحلة فإذا خرب هذا المسجد وشي من أهله تصرف  
 الغلة بعد ذلك إلى فقراء المسلمين فيجوز أما إذا قال وقفت على كل مؤذن فقير فهو وجهه وحول فلا  
 يجوز من وقف بجميع الفتاوى وكذا في البحر \* قال محمد إذا جعل أرضه مقبرة للمسلمين جاز  
 وليس له أن يرجع فيها بعد تمامها وتمامها أن يقبر فيها إنسان واحد بأذنه أو أكثر من ذلك  
 وهل يتم بالتسليم إلى المتولي فلا رواية عن أصحابنا وقد اختلف المشايخ فيه وكذلك إذا  
 جعلها خاناً للمارة من المسلمين ونحو بينهم وبينها فإذا نزلها بأذنه واحداً أو أكثر فلا سيل له  
 بعد ذلك عليها وإن مات لم يكن شيء من ذلك ميراثاً وإذا سلمها إلى المتولي يتم بالقبض ذكره  
 محمد في الأصل فعلى قول من قال في مسئلة المقبرة لا يتم بالتسليم إلى المتولي يحتاج إلى الفرق  
 بين المقبرة والتمان والفرق أن المقبرة لا يكون لها متولى في العادة فلا يصير قبضه بخلاف التمان  
 وكذلك السقاية يجعلها في أرضه فيستقون ويشربون ويتوضئون فشرب منها إنسان  
 أو سلمها إلى المتولي فليس له أن يرجع بعد ذلك عنه وكذلك الخوض والبتير يجعله في أرضه  
 في الفصل الثاني والعشرين من وقف المحيط البرهاني \* وفي الجامع الصغير أن الوقف على  
 أهل بيت رسول الله عليه الصلاة والسلام لا يجوز وفي الطهيري لا يصير وقفاً في الثالث  
 من وقف التاتارخانية \* ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبداً ولم يزد يصير  
 وقفاً ويدخل فيه ما فيها من الشجر والبناعدون الزرع والثمرة كما في البيع ويدخل فيه أيضاً  
 الشرب والطريق استحساناً لأنها أتمها وقف للاستغلال وهو لا يوجد إلا بالماء والطريق  
 فكان كالأجارة بخلاف ما لو جعل داره أو أرضه مقبرة وفيها أشجار وعظام وأبنية فإنها  
 لا تدخل في الوقف فتكون له ولورثته من بعده في باب ما يجوز وقفه وما لا يجوز من

الأسعاف \* وذكر الياضي رجل قال جعلت أرضي هذه وقفاً على الفقراء ولم يقل بمقبرتها  
يدخل البناء والشجر الذي فيها تبعاً ولا يدخل الزرع الثابت فيها حنطة كان أو شعيراً أو غيره  
وكذلك البقل والاس والرياحين والخلاف والطرفاء وما في الأجنة من الحطب يقطع  
في كل سنة والورد والياسمين وورق الحناء والقطن والبادنجان وزهر بصل الترجس  
والرطاب فانها لا تدخل وأما الأصول التي تبقى والشجر الذي لا يقطع إلا بعد عامين أو  
أكثر فانها تدخل تبعاً ولو زاد بمقبرتها تدخل الثمرة القائمة في الوقف وهذا أولى خصوصاً  
إذا زاد بجميع ما فيها ومنها من المحل المزبور \* رجل وقف بستاناً بما فيه من البقر  
والغنم والرقيق فانه يجوز في وقف المنقول من الغنمية \* وقف بقرة على رباط ليكون  
البن والسمن لابناء السليل ان تعارفوا ذلك جاز من وقف منية المتي (١) \* وقف داراً  
بجميع ما فيها وفيها احكامات بطرن أو بيتاً وفيه كوارات هل يدخل الحمام والنحل تبعاً  
لدارو العسل كالأوقاف ضيعة وذكر ما فيها من العبيد والدواب وآلات الحسنة  
فانها تصير وقفاً تبعاً لها وان لم يجز أصالة كالماء والهواء والاطراف في بيع الاراضي  
والعبيد ونفقة من غلة الوقف وان لم يذكرها الواقف في باب ما يجوز وقفه وما لا يجوز  
من الاسعاف (٢) \* تكلموا في وقف الكتب والمختار جوازاً لمكان العرف وبه  
أخذ أبو الليث وكذا الوقف صاحب للمسلمين وكذا حبس القرص في سبل الله فاسم  
ابن قسطنطين (في كتاب الوقف) وعن الانسلي وكان من أصحاب زفر فبين وقف  
الدرهم أو الدينار أو الطعام أو ما يكال أو ما يوزن أو يجوز قال فم قبل وكيف قال يدفع  
الدرهم مضاربة ثم تصدق به في الوجه الذي وقف عليه وما يكال أو ما يوزن يباع  
ويدفع منه مضاربة أو بضاعة من وقف الجرارائق \* (الغاية) وقف درهم أو مكيل  
أو ثياباً لم يجز وقبل في موضع تعارفوا ذلك يعني بالحوافز منتخب التاتارخانية في الفصل  
الثالث \* (ج) وقف مائة وخمسين ديناراً على مرضى الصوفية ومات يصح ويدفع الذهب  
الى انسان مضاربة فيستغلها ويصرف الربح اليهم (ط) وقف الدرهم والمكيل  
والموزون كذلك من أرائل وقف الغنية \* وفي فتاوى قاضيان وقف بناء بدون ارض  
قال هلال لا يجوزاته هي لكن في النصارى ما يقيد أن الأرض اذا كانت مقورة للاحتكار  
جاز فانه قال في رجل وقف بناء دار له دون الأرض انه لا يجوز قبل له غنة تقول في حوائف  
السوق ان وقف رجل حائناً منها قال ان كانت الأرض اجارة في أيدي القوم الذين  
بنوها لا يخرجهم السلطان عنها فالوقف جائز لا نأريها في أيدي أصحاب البناء يتوارثونها  
وقفهم بينهم لا يتعرض لهم السلطان ولا يخرجهم عنهم وانما غلة يأخذها وتدأوها  
الخطباء ومضى عليها الدهور وهي في أيديهم يتوارثونها ويجوز فيها وصاياهم  
ويهدمون بناءها ويبنون غيره فأفاد أن ما كان مثل ذلك جاز وقف البناء فيه والافلا  
وذكر في موضع آخر من فتاوى قاضيان اذا بنى قنطرة للمسلمين جاز ولا يكون بناؤها  
ميراثاً ذكرانه انما يخص البناء بذلك لا القاعدة أن تتخذ على جنبي النهر العام يعني وذلك  
غير معمول له ثم قال وهذا المسألة دليل على جواز وقف البناء بدون الأصل ثم نقل عن الأصل

(١) سئل عن وقف ثور أو غنم جاموس  
على أهل بلدة وغيرهم فلا نزاع على بشراتهم  
وجاموسهم هل يجوز ذلك أم لا يجوز  
بيعه أم لا يجب لا يجوز له بيعه من فتاوى  
ابن نجيم في الوقف

وقف الغنم والانتى من البقر يجوز  
مستقله لوجود الانتفاع بالبناء بخلاف  
الثيران كذا في فتاوى أبي السعود  
في الوقف

وفي الغاية وعليه الفتوى  
(٢) ولو وقف بيتاً فيه كوارات العسل  
يجوز وتصير النحل تابعة للعسل كذا  
في الفتاوى الكبرى فيما يرجع الى  
الموقوف عليه

(١) سئل هل يجوز وقف البناء والغراس دون الأرض أجب نعم الفتوى على صحة ذلك فأرى الهداية  
سئل عن وقف الاشجار دون الأرض هل يصح أم لا أجب نعم يصح ان كانت الأرض وقفا ولو لغرض الواقف من فتاوى ابن نجيم  
(٢) وفي جامع الفصولين والخلاصة في المستأجر أو غرس في أرض (٢٠٥). الوقف صار له فيها حق القرار أي له الاستبقاء

يأبى المثل انتهى كذا في الفتاوى  
الطبرية

ومنها واقعة الفتوى بدمشق رجل وقف  
حصّة شائعة في اشجار على أرض الغدير  
على نفسه ثم على شخص آخر الخ أجب  
بأن الوقف باطل والحكم بالبطل ياتل  
لان حقيقة الوقف مركبة من البعثادين  
مختلفين فأبو يوسف ان صحح الوقف على  
النفس ووقف المشاع يطل وقف المنقول  
قصد او محمد بن صالح وقف المنة وطل  
وقف المشاع والوقف على النفس وقد  
صرح جماعة من العلماء بان ما كان كذلك  
فهو باطل باجماع المسلمين بطلان ذلك انما  
هو عند كون الحاكم مقلدا أما اذا كان  
بمجهتة فلا ريب في صحة كذا في عمدة  
المكتب تقل من خط أبي السعود  
وجوزّه صاحب أنفع الوسائل وتعليقه  
الشيخ عمر بن نجيم في اجابة السائل وفي التتمة  
البرهانية في فصل القضاء في المجهتة ما يدل  
على ما ذكر في أنفع الوسائل صريحاً فلا يرجع  
اليه كذا يخط جامع هذه المجموعة  
وفي الكتب ما يدل على أن التلقين من  
المذهبي جائز فانه صرح أن القاضي لو حكم  
على الغائب بشهادة الفاسق تصدق أن  
من جواز الحكم على الغائب لم يجوز شهادة  
الفاسق كذا يخط جامع هذه المجموعة  
(٣) سئل اذا وقف الراهن العين المرهونة  
هل يصح هذا الوقف أم لا أجب نعم اذا  
اقتكفه فهو وقف صحيح وان لم يقتكفه فهو  
باق على الرهنه وليس له أن يبيعه كذا  
في فتاوى قارئ الهداية

سئل عن وقف العين المرهونة والمستأجرة  
هل يصح أم لا أجب نعم يصح فيها ما لا جارة  
على سألها الى نهاية المدة فاذا انقضت كان

ان وقف البناء دون أصل الدار لا يجوز ولا يجوز وقف البناء في أرض هي عارية أو اجارة  
وان كانت ملكا لواقف البناء جاز عند البعض وعن محمد اذا كان البناء في أرض وقف جاز  
على الجهة التي تكون الأرض وقفا عليها ذكر الكل في الفتاوى واطلاق الاجارة يعارض  
قول الخصاص في أراضي الحوزة الا ان يجعل تخصيصا بسبب أنها صارت كالاملاك  
على ما ذكره وبمعته من وقف ابن الهمام (في شرح قول المصنف ولا يجوز وقف ما يمتل  
الخ) \* وفي الفتاوى السراجية سئل هل يجوز وقف البناء والغراس دون الأرض أجب  
الفتوى على صحة ذلك انتهى وظاهره أنه لا فرق بين أن تكون الأرض ملكا أو وقف من  
وقف البصر الرائق (١) \* وذكر في الواقعات ذكر هلال البصري في وقفه وقف البناء  
من غير وقف الأصل لم يجوز وهو الصحيح وكذلك وقف الكرد اريدون وقف الأصل لا يجوز  
هو المختار لان الكرد اريدوا البناء منقول ووقفه لم يفسد عطفه واذا كان أصل البقعة  
موقوف على جهة قرية فبني عليها بناء ووقف بناء على جهة قرية أخرى اختلف المشايخ  
فيه قال بعضهم لا يجوز لان جهة القرية اذا اختلفت لا يصير البناء تبعاً للبقعة فأشبهه  
ما اذا كانت البقعة واستثناء لنفسه وقال بعضهم يجوز لان جهات القرية وان اختلفت  
فأصل القرية يجمعها واختلاف الجهة لا يوجب اختلاف الحكم بعد اتفاق أصل القرية  
وهذا كما قلنا في سبعة نفر شجرة واحدة وبنوهم لا يوجب الاختصاص ببعضهم هدى المتعة  
أو القران وبعضهم جزاء الصد وبعضهم التطوع جاز أصل القرية وبمثل لو بنوهم بعضهم  
العلم لا يجوز كذا ههنا وأما اذا وقف البناء على الجهة التي كانت البقعة وقفا عليها يجوز  
بالاتفاق ويصير تبعاً للبقعة كما لو وقف البناء والعرضة جميعاً على جهة واحدة وأما اذا  
غرس شجرة ووقفها ان غرسها في أرض غير موقوفة فلا يصح ان وقفها بغير ضمها من  
الأرض صح بها للارض بحكم الاتصال وان وقفها دون أصلها لم يصح وان كانت  
في أرض موقوفة فوقفها على تلك الجهة جاز وان وقفها على جهة أخرى فعلى الاختلاف  
الذي مر وهذا لان الشجرة تقدر البناء من حيث ان قيل لها يا لارض وهي تتبع بحكم الاتصال  
كالبنا (٢) في الفصل الثالث من وقف الذخيرة \* ثم اعلم أنه لا يثبت شرط لصحته عدم  
تعلق حق الغيبة فهو وقف ما في اجارة الغدير ولا يطل الاجارة فاذا انقضت أو مات  
أحدهما صرفت الى جهات الوقف وأما وقف المرهون فان اقتكفه أو مات عن وفاء عادلى  
الجهة وان مات عن غير وفاء يبيع وبطل الوقف كذا في فتح القدير \* وسكت عن حكمه  
حال الحياة لو كان معسرا وفي الاسعاف لو وقف المرهون بعد تسليمه أجبره القاضي  
على دفع ما عليه ان كان موسرا وان كان معسرا بطل الوقف وباعه فيما عليه انتهى  
وهكذا في الذخيرة والمخطط من أوائل وقف البصر (٣) \* (فاضلخان) لا يجوز وقف  
البناء في أرض هي عارية أو اجارة وفي فتاوى القاضي ظهير الدين وقف الكرد اريدون  
وقف الأرض لا يجوز وهو بمنزلة وقف البناء دون الأرض والكرد اريدوا تراب يكبس  
في الأرض ثم يغرس فيها الاشجار ويبنى عليه الابنية في الذخيرة وفي الواقعات ذكر هلال  
البصري في وقفه وقف البناء من غير وقف الأصل لم يجوز وهو الصحيح وكذا وقف الكرد اريدون

٥٢ انقضى  
وقفا على ما شرطه وكذا الرهن على حاله في يد المرتهن حتى يفك الرهن فان اقتكفه  
فالوقف ناخذ على شرطه وان لم يفكته حتى مات ان كان له مال انتك لوارث أو الوصي وان لم يكن له مال يساع في وفاء الدين من فتاوى  
ابن نجيم في الوقف

من غير وقف الاصل لا يجوز لان الكردار والبناء منقول ووقفها غير متعارفين آخر  
 الباب الرابع من وقف الكرماني \* ولو وقف أرض غيره فأجازها المالك جازا لوقف عندنا  
 خلافا للشافعي بناء على جواز تصرف الفضولي موقوفا عندنا وبطلانه عند غيره  
 يبطل من الوقف من الاسماء \* وقف المشاع صحيح عند أبي يوسف وغير صحيح عند محمد  
 ومشايع بلخ أخذوا بقول أبي يوسف ومشايع بخاراً أخذوا بقول محمد وبه يفتى ولو بالية  
 \* (الح) والاصح أن وقف المشاع جائز عند مشايخ نراسان ولا يجوز عند محمد  
 وبه أخذ جماعة مشايخ بخاراً وأفتوا به والمتأخرون أفتوا بقول أبي يوسف أنه يجوز وهو  
 المختار من وقف خزانة المفتين (١) \* ولو استحق نصف ملوقفه وقضى به للمستحق  
 يستقر الباقي وقفاً عند أبي يوسف خلافاً لمحمد (٢) من وقف المشاع من الاسماء \*  
 جعل داره مسجداً ثم استحق شيء منه خرج الباقي من أن يكون مسجداً الا أن المستحق  
 استحق البعض بحق سابق وكان شيعو عامقاراً فيبطل في فعل جنس مسائل لا يصح  
 فيها الشرط من هبة الخيرية \* قلت فان اشترى أرضاً بشراً صحيح وقبضها فوقفها  
 وقف صحيحاً وجعل آخرها للمساكين فاستحقها مستحق فأخذها ورجع الواقف بالثمن  
 على البائع وأخذته هل عليه أن يبتاع بثمنها أرضاً ببقيةها قال ليس عليه ذلك من قبل  
 أنه وقف مالا يملك قلت فان استحق نصفها مشاعاً أو معلوماً فأخذ المستحق ما استحق منها قال  
 بخاق منها فهو وقف ولا يبطل على مذهب أبي يوسف في باب الرجل يوقف الأرض من  
 أرض الخراج من وقف الخصاص (بجر) \* وقفه على أنه بالخيار بطل الوقف ولو جعل  
 أرضه مسجداً على أنه بالخيار بطل انبثاله المسجد في آخر الفصل الخامس والعشرين  
 من الفصولين \* وانفقوا على أنه لو اتخذ مسجداً على أنه بالخيار جاز الوقف والشرط باطل  
 من وقف التنازلية \* وشرائطه أهلية الواقف للبرع من كونه سحرًا عاقلاً بالغاً  
 وأن يكون منجزاً غير معلق فانه مما لا يصح تعليقه بالشرط فلو قال ان قدم ولدي فداري  
 صدقة موقوفة على المساكين فجاء ولده لا يصير وقفاً وذكر في جامع الفصولين الوقف عما  
 لا يصح تعليقه بالشرط في رواية فأشار الى أن فيه روايتين وجرم بصفة اضافته وفي البرازية  
 تعليق الوقف بالشرط باطل وفي الخيرية ولو قال اذا جاء عند فارسي صدقة موقوفة أو قال  
 اذا ملكت هذه الأرض فهي صدقة موقوفة لا يجوز لانه تعليق الوقف لا يحتمل التعليق  
 بالخطر لانه لا يحلف به فلا يصح تعليقه كما لا يصح تعليق الهبة بخلاف النذر لانه يحلف به  
 ويحتمل التعليق انتهى من أوائل وقف البصر الرائق (٣) \* رجل أقر بأرض في يده أنها  
 صدقة موقوفة ولم يرد على ذلك جازاً اقراره وتصير الأرض وقفاً على الفقراء في أوائل فصل  
 في رجل يقر بأرض في يده أنها وقف من الخيرية (٤) \* رجل أقر بأرض في يده أنها وقف  
 على قوم معينين وعماهم ثم يقر بعد ذلك أن الوقف على غيرهم أو زاده هم أو نقص عنهم  
 لا يلتفت الى قوله الآخر ويعمل بقوله الاول ولو أقر رجل بأرض في يده أنها وقف وسكت  
 ثم قال انها وقف على فلان وفلان وسعى عدداً معلوماً في القياس لا يقبل قوله الاخر لان  
 بكلامه الاول صارت الغلبة للفقراء فلا يملك الابطال وفي الاستحسان يقبل قوله من

(١) وقف مشاعاً لم يجز عند أبي حنيفة  
 ومحمد وبه يفتى قاسم بن قطلوبغا  
 وفي الثانية في وقف المشاع والقوى على  
 قول محمد وبه يفتى النفل عن الخيرية  
 في وقف المريض وكذا في المنية عند  
 (٢) وهذا بناء على أن وقف المشاع جائز  
 عند أبي يوسف لا عند محمد  
 (٣) وقف على ولده وشرط أنه ان يجز  
 عن مساكنه فانه ان شرط في الوقف بطل  
 الوقف وعند الشافعي الوقف صحيح والشرط  
 باطل من متغيرات وقف البرازية عند  
 (٤) أقر رجل صحيح بأرض في يده أنها  
 صدقة موقوفة ولم يرد على ذلك صحيح  
 اقراره وتصير وقفاً على الفقراء والمساكين  
 لان الاوقاف تكون في أيدي القوام  
 عادة فلو لم يصح الاقرار بمن هو في أيديهم  
 لبطلت أوقاف كثيرة كذا في الاسعاف  
 في فصل اقرار الصحيح بأرض في يده أنها  
 وقف  
 ولو وقف أرضاً على رجل ونسبه فقال  
 الموقوف عليه لا يقبل اختلافه قال  
 هلال يبطل الوقف وقال الانصاري يصح  
 الوقف ولا يبطل بالرّد من أوائل نكاح  
 الخيرية

المحل المزبور \* رجل أقر بوقف صحيح وأقر أنه أخرجه من يده ووارثه يعلم أنه لم يكن أخرجه من يده قالوا أقراره على نفسه جائز وليس للورثة أن يأخذوه ولا تسمع دعواهم في القضاء من المحل المزبور \* ويجب أن يعلم بأن قول من في يده أرض هذه الأرض وقف أقراره بالوقف وليس بإيداعه وقف حتى لا يشترط له شرائط الوقف (١) في الخامس من وقف التاتارخانية \* في الاسعاف لو أقر بآرض في يد غيره أنها وقف ثم اشتراها أو ورثها صارت وقفاً واخذة ليزعمه انتهى من أقرار الاشياء (٢) \* أرض في يد ورثة أقر وأن أباهم وقفها وذكر كل منهم جهة أخرى يقبل قولهم وتصرف حصة كل إلى الوجه الذي أقر وولاية هذا الوقف للحاكم يولييه من شاء ولو في الورثة صفار وغائب لا يحكم بحصصهم حتى يدرك الصغير ويحضر الغائب قبل نوع في الشهادة من السابغ من وقف البرازية \* (الثاني في الدعوى والشهادة في الوقف وفي بيان حكم الاوقاف المتقدمة وتبين ثبت القرابة) \* ثم اعلم أن الاعتبار في الشروط لما تنسلكم به الاوقاف لما كتب في مكتوب الوقف ولو أقيمت بينة بشرط تنسلكم به الاوقاف ولم يوجد في المكتوب عمل به لما في البرازية وقد أشرنا إلى الوقف على ما تنسلكم به لا على ما كتب الكاتب فبدل في الوقف المذكور وغير المذكور في الصلح أعني كل ما تنسلكم به انتهى من وقف البحارائق \* (م) ولو شهد للشهود أنه أقر عندنا وأشهدنا على نفسه أنه وقف هذه الأرض وقفاً صحيحاً وأنما كانت في يده حتى مات قال القاضي لا يفتى بالوقف ولو شهد الشهود أن فلاناً أقر عندنا أنه وقف هذه الأرض وسنددها وأنه كان مالكها في وقت مارقته فاقضينا بأنما وقف من قبل الاوقاف وأخرجناها من يد الذي في يده تاتارخانية في العشرين من الوقف \* ولو شهدوا على أقرار الاوقاف بالوقف لا يقبل الا اذا قالوا أقر بالوقف وهو يملك في الثاني من شهادة البرازية في نوع في التناقض \* (ط) القضاء بالوقف قبل يكون قضاء على الناس كلفة حتى لو رهن المتولى على وقفية أرض وحكم بها على ذي اليد ثم ادعى آخر أنه ملكه لاستمع دعواه فجعل كقضاء بجزءه الاصل وقيل لا حتى لو ادعى آخر أنه ملكه تسمع فجعل كقضاء بالملك في أول الثالث عشر من التصولين \* أرض في يد رجل ادعى رجل أنها وقف وبين شرائط الوقف وقضى القاضي بالوقف ثم جاء آخر وادعى أنها ملكه قالوا قبل بينة المدعى لأن القضاء بالوقف بمنزلة استحقاق الملك وليس بتحرير الأثر أنه لو جتمع بين وقف وملك وباعها ما صفقة واحدة جاز بيع الملك ولو جتمع بين حرم وعبد وباعها ما صفقة واحدة لا يجوز بيع العبد دل أن القضاء بالوقف بمنزلة القضاء بالملك وفي القضاء بالملك يقتصر على المقتضى عليه وعلى من تلقى الملك منه ولا يمتد إلى الغير فكذلك في الوقف في باب ما يطل دعوى المدعى من دعوى التظلمية وكذا في التظلمية \* ولا يشترط في الشهادة بالوقف بيان الاوقاف على ما ذكره في وقف البرازية وشروط لقبولها في كتاب الشهادة هو الصحيح من شهادة البحارائق \* (فقط) الشهادة بالوقف بلا بيان واقعه تقبل (فش) لا تقبل (عدة) ينبغي أن تقبل لو كان قديماً (٣) ولو ذكر الاوقاف لا تصرف تقبل لو قديم أو تصرف إلى الفقراء وقف مشهور وقديم لا يعرف واقعه استولى عليه ظالم فادعى المتولى أنه وقف على كذا مشهور وشهدوا كذلك

(١) أي الشرائط التي يصير بها الوقف لازماً  
(٢) أقر أنه وقف فلان ومات لا تصح دعوى الورثة أنه ملك مورثه على ما أفتى به أبو السعود وبه صرح في الكتب وأما إذا باع المقر لابنه من تصديق المشتري على ما في الاسعاف كذا بخط جامع هذه المجموعة

(٣) شهدوا أنه وقف ولم يبينوا الاوقاف تقبل قال الامام ظهير الدين هذا اذا كان الوقف قديماً وقبل لا بد من بيان الاوقاف على كل حال وهو الصحيح برأيه في نوع زيادة الشاهدين للفصل الثالث من كتاب الشهادات



فالمختاراته يجوز إذا الشهادة على أصل الوقف بالشهرة تجوز في المختار ولو كان الوقف على قوم بأعيانهم وأما على الشرائط فلا هو المختار كذا (فو) وفي (فش) تقبل الشهادة على الشهادة في الوقف وكذلك الشهادة الرجال مع النساء وكذلك الشهادة بسماع ولو صرح به إذا شاهد برعا يكون سنة عشرين سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فيقبل القاضي أنه يشهد بسماع فإذا لا فرق بين سكوت وإفصاح بخلاف سائر ما تجوز فيه الشهادة بسماع فأنهم لما لو صرحوا أنهم شاهدوا بسماع لا تقبل في الثالث عشر من الفصولين \* وقف قديم مشهور لا يعرف واقعة استولى عليه ظالم فادعى المتولى أن هذا وقف على كذا مشهور معروف وشهدوا كذلك فالمختار أنه يجوز لأن الشهادة على أصل الوقف بالشهرة تجوز على الجواب المختار وإن كان الوقف على قوم بأعيانهم وأما على الشرائط فلا هو المختار كذا في الفتاوى في العاشر من العمادية \* تكلم المشايخ في الشهادة على وقف شهد بالشهرة المختار جوازها وبه أخذ أبو الليث وفي الذخيرة وتقبل الشهادة على أصل الوقف بالشهرة وعلى الشرائط لا هو المختار وفي المجتبى المختار أن تقبل على شرائط الوقف أيضا انتهى ولما عمت البلوى بالوقف فأفيدل زيادات مهمة منها ما نقل في الأصول أن كان الوقف على فقراء بأعيانهم لا تقبل الأئمة بدون الدعوى عند الكل وإن كان على الفقراء أو على المسجد عند أبي يوسف ومحمد تقبل وعند أبي حنيفة لا تقبل وهذا التفصيل هو المختار وهو أقوى أي الفضل الكرماني وفي الذخيرة وذكر أن الشهادة عليه صحيحة بدون الدعوى وهذا الجواب على الإطلاق غير صحيح وإنما الصحيح أن كل وقف هو حق الله تعالى فالشهادة عليه صحيحة بدون الدعوى وكل وقف هو حق العباد فالشهادة عليه لا تصح بدون الدعوى فقام ابن قلوبغا \* إذا شهدوا أن هذه الضيعة وقف ولم يذكروا الجهة لا تجوز ولا تقبل بل يشترط أن يقولوا وقف على كذا قبل باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل من ابن همام \* ادعى أرضا أنها وقف ولا بينة له فصالحه المشكر أقطع المسمومة جاز ويطيّب له إذا كان سادقا وفي الأجناس لا يصح لأن فيه معنى البيع وبيع الوقف لا يصح في آخر صلح البحر الرائق \* وفي فتاوى رشيد الدين في باب الصلح ادعى على رجل بمحسود أنه وقف على كذا فأذكر فصالحه المدعى عليه على مال لا يصح لأن الصلح بمنزلة البيع وليس للمتولى ولاية البيع والاستبدال ولو دفع المتولى شيئا إلى المدعى عليه وأخذ الدار لأجل الوقف يجوز إذا لم يمكن له بينة على إثبات الوقف والموقوف عليه لو فعل ذلك لا يجوز لأنه ليس بخصم والفضولي لو فعل ذلك يجوز لأن الموقوف عليه فعل ذلك لأخذ الدار وأما الفضولي لو فعل ذلك من مال نفسه لاستخلاص الوقف فانه يدفع المال ولا يأخذ الدار في العاشر من فصول العمادية في دعوى الوقف \* الوقف الذي تقادم أمره ومات وارثه ومات الشهود الذين يشهدون عليه فهذا على وجهين أما أن يكون له رسوم في دواوين القضاة المعتمدة عليها أو لم يكن ففي الوجه الأول إذا وقع التنازع فيه أجرى على الرسوم الموجودة في دواوينهم لأن ذلك دليل ظاهر وليس ههنا دليل فوقه وفي الوجه الثاني يجعل موقفا من أثبت في ذلك حقا قضى له به لانه لا دليل ههنا أصلا فمعدر القضاة أصلا هذا كله إذا لم يثبت

ورثة الواقف فان بقى وتنازع قوم يرجع الى ورثة الواقف في الوجهين جميعا فان اقرروا بشئ يؤخذ باقرارهم لانهم قائمون مقام الواقف فكان الرجوع الى ورثة الواقف أولى فان تعذر يرجع الى الرسوم فان تعذر يجعل موقفا الى قيام الدليل من وقف واقعات حسامية بعلامة الوار \* وقف قديم لا يدري شرائط الواقف ومصارفه يفعل ما فعل من قبل في دواوين القضاة والايصرف الى الفقراء من وقف محتسرات النوازل \* ذكر في الذخيرة قال سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهور اشتبهت مصارفه وقد مر ما يصرفه الى مستحقه قال ينظر الى المعهود ومن حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعمدون فيه والى من يصرفونه فينبغي على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يصرفون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسكين فيعمل على ذلك هذه عبارة الذخيرة قلت وهذا أيضا ظاهر لا خفاء فيه وهو موافق للقواعد المذهبية والمراد بشيخ الاسلام واقفه أعلم خواهر زاده في مسئلة اشتباه مصارف الوقف من انفع الوسائل (١) \* رجل اذى أن هذه الارض وقف عليه لا تسمع وانما تسمع الدعوى من المتولى وفي الفتاوى قال يصح والفتوى على الاول في السابع من وقف الخلاصة \* (عدة) لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه (قو) تسمع وبالا قول يفتي في الفصل الثالث عشر من الفصولين (٢) \* (فتش) الدعوى في الوقف على المتولى تجوز أما القاضي لو أمر رجلا بان يؤجر دار الوقف مشاهرة فهو ليس بخصم لانه وكيل القاضي بالاستقلال وليس بماذن في الخصومة فلم تجز خصومته الا اذا أذنه القاضي بخصومته والمآذون بالاستقلال ليس بمآذون والمتولى من يلى التصرف في الوقف في الثالث عشر من الفصولين \* وفي الشروط وقف على فقراء قرابته فاذا دعى رجل انه من فقراء قرابته انما تسمع على الواقف أو على وصيه أو على ارباب الوقف ان كانوا أخذوا شيئا من الغلة من كفالة التمر تاشي \* ولولم يكن له وصى أقام القاضي للوقف فيما وجب له خصله ما يدعى انه قرابة الواقف ولو أحضر المذعى وارث الواقف وادعى عليه لا يكون خصما الا ان يكون قبلا على الوقف في اثبات قوم مشاركة القرابة من الاسعاف \* وقف على فقراء قرابته بخارج رجل وادعى أنه من أقرباء الواقف وهو فقير كاف أن يبرهن على فقره وأنه من اقارب الواقف وأنه لا أحد يجب عليه نفقته وينفق عليه في السادس من وقف البرازية (٣) \* فان ادعى أحد انه من القرابة ان الواقف حياته والنص لان الوقف والغلة في يده والمذعى يدعى عليه حقا وان مات خصمه الوصى الذي الوقف في يده وان له وصيا فان ادعى على أحد هما جاز ولا يكون الوارث ولا ارباب الوقف خصما كالمترهن لانه لا ملك لهم غير الانتفاع فان برهن على المتولى بانه قريب الواقف لا يقبل حتى يبرهن على نسب معلوم كالاخوة لابوين أو لاب أو لأم ولا يقبل على الاخوة المطلقة وكذا العمومة فان قالوا لا نعلم له وارثا ترأعطاء وان لم يقرروا ذلك تأني زمانهم يدفع اليه ويأخذ كنبلا عندهما كافي الميراث من النحل المزبور \* ولو وقف أرضه على فقراء قرابته بمن أثبت قرابته وقرره يستحق والا فلا فان أقام البينة على قرابته لم تقبل ما لم يفسر الشهود بجهة قرابته وان أقام البينة على فقره ينبغي أن يفسر الشهود انه فقير

(١) سئل عن الوقف القديم المشهور اذا ضاع كتابه واشتبه على المتولى مصارفه كيف يصرف على مستحقه أجاب ينظر الى المعهود من حاله في الزمن السابق في الاستحسان وجدوا المحاسبات الصادرة في زمن نظر الوقف قبله كيف يعمدون فيه والى من يصرفونه من ارباب الوظائف فينبغي على ذلك من فتاوى ابن نجيم في الوقف ج٢

(٢) وقد ذكر في الفصولين قبيل هذا أن الاصح انه لا يصح لانه حقا في الغلة لا غير وقال بعده وينبغي بأنه لا يصح لان حقه أخذ الغلة لا التمتع في الوقف وهذا اذا دعى بغير اذن القاضي وأما اذا دعى باذنه يصح وقفا كذا في الفصولين بعلامة (فتش) وهذا الاختلاف فيما اذا كان الموقوف عليه واحدا وأما اذا كان جماعة فاذا دعى أحدهم انه وقف بغير اذن القاضي لا يصح رواية واحدة فكما في الفصولين في ١٣ ج٢

وهذا يدل على أن للموقوف عليه دعوى حصته من الغلة من المتولى وعليه فتوى المرحوم وأما دعواه من تصرف الوقف فلا تجوز كما صرح به في الفصولين ج٢ (٣) وان اختلفت القسوم وجاءت بشاهدين شهدا على انه قريب هذا الواقف فان القاضي لا يقبل شهادتهما حتى يشهدا بنسب معلوم فثبت هذا انه ابنه أو أخوه أو عمه أو ابن عمه أو ما أشبهه وينبغي مع ذلك أن بينا انه أخوه لا يسه واثمه أو لا يسه أو لاقته كذا في التا تاريخية في أول الفصل الحادى عشر من كتاب الوقف ج٢

معدوم لا تعلم له مالا ولا أحدا يلزمه فقته وكل من له مؤنة من مال الغير ويعملها مستقبلا بها غير  
 فرض القاضي فلا حظ له في هذا الوقف كأولاد الغني إذا كانوا فقراء صغارا وكبارا إنا  
 لا أزواج لهم وأزواجهم زمني أو مجتازين وكل من له مؤنة من مال الغير ولكن لا يعمل  
 استيفاءها لا يفرض القاضي فله حظ في هذا الوقف كذي رحم محرم منه في باب الوقف  
 على فقراء قرابته من وقف الوجيز للسرخسي \* ولو حكم القاضي لرجل بانه قرابة الواقف  
 ثم حضر ابنة وأقام بينة على أنه ابن المحكوم له كفاء ذلك لاستحقاق الوقف والمرأة وابنها  
 والجد وولد وولد وان سفل كالرجل وابنه في حكم الحاكم ولو حكم القاضي لرجل بانه قرابة  
 الواقف وفسر الشهود وقرابته لأبويه ثم جاء آخر وأقام بينة أنه أخو المقتضى له من أبويه قضى  
 له بها كذلك ولو فسر واقربته بانه قرابته لأبيه وأقام أخرى بنة أنه أخو الميت لأبيه قضى  
 له كذلك وهكذا حكم قرابة الأم ولو قضى لرجل بانه عم الواقف أو خاله مثلا وفسر حاله ثم  
 حضر رجل وادعى عليه أنه قرابة الميت وأقام على ذلك بينة قبلها القاضي أن كان المقتضى  
 له أخذ من الوقف شيئا أو لا فلا لعدم كونه خصما وهذا استحسان وفي التماس يقبل  
 مطلقا في إثبات قوم مشاركة القرابة من الاسعاف \* (الثالث في الوقف على الأولاد) \*  
 سئل شيخ الاسلام عن رجل وقف دار له على أولاده وكتب في الصك وقف فلان على  
 أولاده فلان وفلان كذا وقفه عليهم ونصدق به عليهم في حال حياته وبعد وفاته قال هذا  
 يوجب الفساد لأن هذا وصية للوارث والوصية للوارث باطلة قال وينبغي أن يحنط في ذلك  
 فيكتب في حال حياته وصحته قال وكذا سمعت من السيد الامام أبي شجاع وهذا الجواب  
 صحيح فيما إذا كان له وارث آخر سوى هؤلاء الذين وقف عليهم غير صحيح فيما إذا لم يكن له  
 وارث آخر في أول التساع عشر من وقف التاتارخانية \* ولو قال ارضى هذه صدقة  
 موقوفة بعد وفاتي على ولدي وولد ولدي وتسليم فالوقف على ولده لصلبه لا يجوز لأن  
 الوصية للوارث لا تجوز وعلى ولده ولده يجوز أن يكون الكل لهم مادام ولد الصلب حيا  
 فتقسم القلة في كل سنة على عدد رؤسهم فأصاب ولد الولد فهو لهم وقف وما أصاب ولد  
 الصلب فهو ميراث بين جميع الورثة حتى يشاركهم الزوج والزوجة وغيرهما فان مات  
 بعض ولد الصلب فالقلة تقسم على رؤس ولد الولد وعلى الباقي من ولد الصلب فأصاب  
 الباقي من ولد الصلب يكون بين جميع الورثة للأحياء والأموات كل من كان حيا عند موت  
 الواقف هذا في الفتاوى في باب الباء في الفصل الخامس من وقف الخانية \* رجل وقف  
 أرضه على أولاده وجعل آخره للفقراء فمات بعضهم قال هلال يصرف الوقف إلى الباقي فان  
 ماتوا يصرف إلى الفقراء لا إلى ولد الولد في باب الوقف على الأولاد من الخانية (١) \* ولو  
 قال وقف على أولادي وله ولد واسدوقف وجود القلة كان نصف القلة والنصف الآخر  
 للفقراء ويدخل فيه الذكر والأنثى من أولاده ويدخل فيه ولد الابن أيضا (٢) لما قلنا ان  
 ولد الابن بمنزلة ولده من المحل المزبور \* ارضى صدقة موقوفة على أولادي الذكور  
 والإناث على السواء يصرف على ولد صلبه إلا أن يقول على الذكور فيمتد لتدخل الإناث  
 ومادام من ولد الصلب يصرف له فاذا انقرضوا فالفقراء لا إلى ولد الولد وان لم يكن له يوم

(١) رجل وقف أرضا على أولاده وجعل  
 آخره للفقراء فمات بعضهم يصرف الوقف  
 إلى الباقي فان ماتوا يصرف إلى الفقراء  
 لا إلى ولد الولد كذا في الخامس من وقف  
 الخلاصة وكذا في البرازية \*  
 وهذا الاختلاف ما سبق اتفاقا فان المراد من  
 دخول ولد الابن تناول لفظ الأولاد إذا  
 لم يوجد وقت الوقف ولد صلب بل وجد  
 ولد الابن فقط ويدل عليه قوله لما قلنا  
 أن ولد الابن بمنزلة ولده ومراده الإشارة  
 إلى ما مال أنفس من أن يكون ولد الابن  
 عند عدم ولد الصلب بمنزلة ولد الصلب  
 قلنا قبل هكذا بخط جامع هذه  
 المجموعة \*  
 قال أبو السعود وما ذكر في المحيط  
 الرضوي وفي الذخيرة وفي فتح القدير  
 وفي الدرر من تناول لفظ أولادي غير مكرر  
 لولد الولد غلط صريح ولا بد للتناول من  
 ذكره مكررا كما ذكر في البرازية والخانية  
 فعملنا بالمراجعة للكتب المعتمدة والتأمل  
 في الفرق \*  
 (٢) أي عند عدم ولد الصلب كما في أول فصل  
 في الوقف على الأولاد من الخانية

(١) ولو قال أولادى بلفظ الجمع يدخل الفصل كله كذا الطبعات الثلاث يلفظ ولدى كذا فى ابن همام وكذا فى الدرر بعد  
 (٢) ويظهر مما ذكره قاضيهان فى فصل الوقف على الأولاد أن عدم الدخول فى ظاهر الرواية فيما إذا لم يذكر الأولاد مكرراً وأما إذا  
 ذكر مكرراً فلا شبهة فى الدخول وبه صرح أبو السعود ونقله عن (٢١١) شمس الأئمة السرخسى وقال وما وقع فى الكتب من عدم  
 الدخول فهو غلط كذا بخط جامع  
 هذه المجموعة بعد

وصحبه قاضيهان فى فصل فى الوقف  
 على الأولاد والأقرباء والجيران وفى  
 الولوية والفتوى على عدم الدخول  
 وكذا فى أواخر الفصل الأربعين من  
 الفصول وكذا فى المنية والسراجية  
 نقله عن (نشر) بقوله فيمروايتان  
 والفتوى على أنهم لا يدخلون كذا بخط  
 جامع هذه المجموعة بعد

(٣) رجل وقف أرضاً على أولاده وأولاد  
 أولاده أبداً ما تناسلوا وله أولاد أولاد  
 قسم بينهم على السوية ولا يفضل الذكور  
 على الإناث كذا فى الحادى عشر من وقف  
 الكرباسى بعد

(٤) وهو الصحيح كذا فى الدرر فيكون  
 الذكور حصّة للولد المضاف وهو الأصل  
 كما عرف فى محله كذا بخط جامع هذه  
 المجموعة بعد

مسئله زيد وقفه سندّه ذكور مقيد  
 قبله على ولدى وولدى الذى ذكور ديسه  
 أولاد بنين وبنات ذكور ذكور  
 أولاد بنين وبنات ذكور ذكور  
 قريبى بناتى وأولادى أبو السعود بعد  
 (ترجمة)

زيد قيسه فى وقفته بالذكور فقال على  
 ولدى وولدى الذى ذكور فهل يدخل  
 الذكور كلهم من أولاد البنين والبنات  
 الجواب نعم يدخلون فإن الذكور حصّة  
 للزوجة

أولاده وأولاد أولاده مشروطاً بأن  
 وقفه أولاد بنات ذكور حصّة الزوررى  
 الجواب الزورر أولاد بنات حصّة الملق لفظ  
 أولاد مكرراً وأولاد بنات صورته درامام

محمد بن أبيك رواية أنه در تعدد صورته اختلافاً روايات يوقد أولاد بنات أولاد أولاده داخل أولاد بنات خمس الأئمة  
 نصريحاً بلشده صورته دخى أبكى رواية أولاد عدم دخول أولى درو بوقههم وأنوب كتب فتاوى يدن حوقاً كآيه يار محمد  
 يا محمد أولاد بنات خمس الأئمة السرخسى يدن أبكى شيدراً أبو السعود (ترجمة) هل يأخذ أولاد البنات حصّة من الوقف =

الوقف ولد صلبى وله ولد الابن بصرف اليه ولا يشترك من دونه من البطون ولا يدخل فيه  
 ولد البنت فى ظاهر الرواية وبه أخذ هلال وذكر الخصاص عن محمد بن يدرى فى ولد البنات  
 أيضاً والصحيح ظاهر الرواية لأنه من ذوى الأرحام من أوائل الخامس من وقف الغزالية •  
 رجل وقف ضيعة على ولده وبشر له ولد صلب له ولد لابنه فان الغلة تصرف الى ولد الابن  
 فان حدث بعد ذلك للواقف ولد صلبه قال الفقيه أبو جعفر تصرف الغلة الى الولد الحادث  
 وينظر فى كمال غلة الى مستحقها يوم الإدراك ولا يبر ما مضى سواء حدث بعد الوقف  
 أو كان موجوداً وقت الوقف فى الوقف على الأولاد من الخانية • وقف ضيعة على  
 أولاده وأولاد أولاده أبداً ما تناسلوا وله أولاد أولاد قسم فيما بين الأولاد بالسوية لا يفضل  
 الذكور على الإناث وأولاد البنات يدخلون فى رواية الخصاص أما فى ظاهر الرواية لا يدخلون  
 وكذا لو كان مكان الوقف حصية والفتوى على ظاهر الرواية وهو عدم الدخول  
 موجبات الأحكام فطوبى (١) وفى الفتاوى رجل وقف أرضاً على أولاده وأولاد  
 أولاده قسم بينهم على السوية لا يفضل الذكور على الإناث وكذا لو لم يوقف على شرط  
 الواقف والوقف على البنين والبنات يقسم بينهم على السوية فى الخامس من وقف  
 الخالصة • وقف على أولاده وأولاد أولاده بصرف الى أولاده وأولاد أولاده أبداً ما  
 تناسلوا ولا بصرف الى الفقراء مادام واحد منهم باقياً وان سفل لأن اسم الأولاد يتناول  
 الكل بخلاف اسم الولد فإنه يشترط ذكر ثلاثة بطون حتى يصرف الى التوابع ما تناسلوا  
 فى الخامس من وقف الغزالية (٢) • رجل وقف ضيعة على ابن له وأولاده وأولاد أولاده  
 أبداً ما تناسلوا قال أبو القاسم تقسم غلة بينهم على من كان من ولد ابنه على عدد الرؤس  
 يستوى فيه الذكور والإناث فقبل له أولاد الإبنه قال يدخلون لأنهم أولاد أولاده قال  
 مولانا رضى الله عنه هذا يوافق ملزمان فى ولد الولد يدخل أولاد البنات كما يدخل أولاد  
 البنين فى فصل الوقف على الأولاد والأقرباء من الخانية (٣) • وذكر هلال فى الوقف  
 إذا حال وقت على ولدى وولدى الذى ذكور قال ذكور من ولد البنين والبنات يدخلون فى  
 الوقف (٤) من المجل المزبور قلت رأيت رجلاً قال أرضى هذه صدقة موقوفة لله أبداً  
 على ولدى فإذا انقرضوا ففى على المساكين قال الوقف جائز قلت فلن تكون غلة هذه  
 الصدقة قال لولده صلبه من الذكور والإناث من كان له ولدى يوم وقف هذا الوقف ولكل  
 ولدى يحدث له بعد ذلك وانما ينظر الى الغلة يوم تأتى فتكون لكل ولدى يكون له يومئذ قلت  
 فان ولده مولود بعد ما طلعت الغلة قال ان كل ولده هذا المولود لا قل من ستة أشهر ومنذ  
 طلعت الغلة دخل فى هذه الغلة وقباً يأتى من الغلات بعدها وان كان هذا المولود ولداً أكثر  
 من ستة أشهر ومنذ يوم طلعت هذه الغلة فإنه لا يدخل فى هذه الغلة ولا يكون له فيها شئ  
 ويدخل فى كل غلة تأتى بعدهم قلت نعم مات من ولده قبل أن تأتى هذه الغلة قال لاحق  
 له فيها ومن مات منهم بعد أن جاءت هذه الغلة فخصته منها لوارثه يقضى منها دينه وينفذ  
 منها وصاياه ويكون الباقي منها لورثته فى الباب الرابع عشر من وقف الخصاص • قلت  
 رأيت رجلاً قال أرضى صدقة موقوفة على ولدى وعلى أولادهم قال يعطى ولد الصلب

ولاد الصلب خاصة فاذا انقروا سككت الغلة لانقراء قلت أرايت من حدث من ولد الصلب ومن أولادهم أعطون جميعا قال نعم قلت أرايت اذا انقروا ولد الصلب وأولادهم أعطى من هودون ذلك البطن قال لا قلت ولم قلت ذلك قال لانه انما سمى هذين البطنين خاصة فاقتصر على ما سمى دون ما لم يسم قلت أرايت لو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولد وولد ولى وعلى أولادهم قال جائز وأعطهم جميعا قلت أفتعطي من هو أسفل من ذلك قال نعم هذا بمنزلة قوله ونسلهم ما تناسلوا لانه قد ذكر ثلاثة بطون فاذا ذكر ثلاثة بطون استحسن ان يجعل هذا بمنزلة قوله ونسلهم ما تناسلوا وكان القياس ان لا يعطى الا البطون التي سماها خاصة دون من ترك تسميته والذي استحسن أن أعطاهم ما تناسلوا في باب الرجل يقف على ولده ونسله من وقف هلال \* قلت أرايت لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى المخلوقين وعلى أولاد أولادهم ولم يرد على ذلك قال هذا جائز لا يعطى للبطن الثاني شئ لانه لم يسمهم وتركهم فانما الوقف على ولد الصلب وعلى البطن الثالث قلت أفتعطي من يحدث من البطن الثالث قال نعم من المجل المزبور \* ولو قال وقفت ارضى على ولدى ولى وله ولد وولد دخلوا في الوقف لان النسل ينضم القريب والبعيد القريب بحقيقته والبعيد بحكم العرف ثم اتفقت الروايات على أن أولاد البنين يدخلون في لفظة النسل وفي أولاد البنات روايتان كما ذكرنا في اسم الولد ولو قال وقفت على ولدى ولى وله ولد وولد ولى ونسله حدث له ولد الصلب بعد الوقف دخلوا في الاستحقاق أما ولده وولد ولده لان لفظ الولد يتناولهم وكذا لو قال على ولدى المخلوقين ونسلي يدخل فيه الولد الحادث بلفظة النسل لان الولد الحادث من نسله ولو قال على ولدى المخلوقين ونسلهم لا يدخل فيه الولد الحادث من نسله لانه اثبت الاستحقاق لأولاده المخلوقين والمعدوم لا يكون مخلوقا فكذلك قالوا فلا يدخل فيه الولد الحادث ويدخل فيه أولاده المخلوقون وأولاد أولادهم أبدا ما تناسلوا لان أولادهم المخلوقين ثبت لهم الاستحقاق بلفظة الولد وثبت الاستحقاق لمن بعدهم من البطون بلفظة النسل لانهم من نسلهم وكذا لو قال على ولدى المخلوقين وعلى أولادهم حدث له ولد الصلب لا يكون لهذا الولد الحادث شئ في فصل الوقف على الأولاد من الخالية \* ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على نسلي أو على ذريتي يدخل فيه من كان من ولده ونسله مخلوقا يوم الوقف أو المخلوق بعده وان كان في نسله أولاد البنات لا يدخلون فيه (١) في باب الرجل يقف على ولد وولد من وقف الوجيز \* النسل الولد وولد الولد أبدا ما تناسلوا ذكرنا كانوا أو أنا \* والعقب الولد وولد الولد من الذكور في أول باب ذكر الوقف على أولاده من الاسعاف \* قلت أرايت اذا قال ارضى هذه صدقة موقوفة على عقب زيد ثم من بعده على المساكين قال الوقف جائز والغلة لعقب زيد أبدا ما تولدوا قلت ومن عقب زيد قال ولده وولد ولده أبدا ما تولدوا ومن أولاد الذكور دون الاناث الا ان يكون أزواج الاناث من ولد ولد زيد فكل من يرجع نسبه بآبائه الى زيد فهو من عقب زيد وكل من كان أبوه من غير ولد زيد فليس من عقب زيد في مسألة هل يدخل أولاد البنات في لفظ الأولاد والنسل والعقب من انفع الوسائل \* ولو قال

من المشرط لا ولد ولا أولاد الأولاد أم لا الجواب نعم يأخذون وكذلك يأخذون حصص من الوقف في صورة ما اذا لم يتكرر لفظ الأولاد وان كان في هذه الصورة روايتان عن الامام محمد وأما صورة التمسك فلا اختلاف فيها دخول أولاد البنات فيها أمر محقق صريح به شمس الأئمة السرخسي وما وقع في أكثر نسخ الفتاوى من جعل الروايتين في صورة التمسك وأن الأولى عدم دخولهم وهم بالمصواب ما قاله شمس الأئمة

(١) سئل عن أولاد البنات هل يدخلون في الوقف على الذرية أو النسل أو العقب الجواب لا يدخلون قلت هذا افتاء بما اختاره الامام الطرسى في فوائده من إحدى الروايتين عن أبي حنيفة لكن يرجح شيخ الاسلام عبد البر في شرح المنظومة في الوقف الدخول كذا في فتاوى ابن جعيل

قال الطرسى  
آل وأهل وأولاد كذا عقب  
نسل وجنس كذا ذرية حصروا  
فلا يدخل أولاد البنات بها  
فيما ذكرت وقد تم الذي ذكرنا

على زيد وعمر وفضل ليس لولد زيد شيء من الغلة وانما هي لزيد وعمر وولد عمر ولاضافة  
الولد اليه في باب الوقف على قوم يتقدم بعضهم من الاسعاف \* (يخ) وقف أرضا  
على أولاده وهم فلان وفلان وفلان ثم من بعدهم على أولادهم وأولاد أولادهم  
ما قبله وانما بعد بطن (١) فلومان واحد منهم عن أولاد فلان شيء لهم مادام في  
البطن الا قل حتى في باب ما يتعلق بالوقف على أولاده من القنية \* ولو وقف على أولاده  
وسمى فلان وفلان وفلان وجعل آخره للفقراء مات واحد منهم فانه يصرف نصيبه الى  
الفقراء في الخامس من وقف البرازية وكذا في النخاية \* ولو قال أرضى صدقة موقوفة  
على بني ولدي أو أكثر كانت الغلة لهم وان لم يكن له الابن واحد وقت وجود الغلة  
كان نصف الغلة والنصف الآخر للفقراء ولو كان له بنون وبنات قال هلال كانت الغلة  
لهم على السواء لان اسم البنين يتساوى للبنين والبنات وعن أبي حنيفة في رواية تكون  
الغلة للبنين خاصة (٢) والصحيح هو الاول وهو كما قال أرضى صدقة موقوفة على اخوتي  
وله اخوة واخوات اشتركو جميعا في فصل الوقف على الاولاد من النخاية \* ولو قال  
أرضى صدقة موقوفة على بني ولدي بنات ليس معهن ابن كانت الغلة للفقراء ولا شيء للبنات  
لان اسم البنين لا يتساوى للبنات عند الافراد وكذا لو وقف على بناته وله بنون ولا بنات  
له كانت الغلة للفقراء من المحل المزبور وكذا في النخاف \* وقف على بني فلان وله بنون  
وبنات قال هلال هم فيه سواء وعلق الامام أنه لهم لانه قال بعض المشايخ في المسئلة  
روايتان وهذا انما يصح في بني أبي حصون أما فيما لا يحصون يصح أن يقال هذه المرأة  
من بني عجم في الخامس من وقف البرازية \* ولو قال جعلت أرضى صدقة موقوفة على  
المحتاجين من ولدي وليس في ولدي الا محتاج واحد فله النصف والباقي للفقراء من وقف  
العمدة \* (الرابع في الوقف على القرابات وعلى أثمان الاولاد وعلى الاهل والعيال  
وعلى الفقراء والموالي) \* رجل قال أرضى هذه صدقة موقوفة على أقاربي أو على  
قرايبي أو على ذي قرابتي قال هلال يصح الوقف ولا يفضل الذكر على الانثى ولا يدخل فيه  
والد الواقف ولا جدته ولا ولده في أول فصل في الوقف على القرابات من وقف النخاية \*  
قلت فان قال تجرى غلة هذا الوقف على فقراء قرايبي أبدا قال فالوقف جائز وتكون غلة  
هذا الوقف لكل من يكون فقيرا يوم تأتي الغلة قلت ولا يضر في ذلك ان كان فقيرا يوم  
وقف هذا الوقف قال لا وانما تقسم الغلة على فقرائهم يوم تقع القسمة ألا ترى أنه لو كان له  
قراية فقراء وقراية أغنياء فافتقر بعض الأغنياء واستغنى بعض أولئك الفقراء قبل مجي  
الغلة ثم جاءت الغلة أغنياء يعطى كل من كان فقيرا يوم جاءت الغلة فان قال فائز انما أنظر الى  
من كان فقيرا من قرايته يوم وقف هذا الوقف وأعطيهم تلك الغلة قيل له فان استغنى أولئك  
الذين كانوا فقراء وافتقر الأغنياء في قولك يجب أن تدفع الغلة الى هؤلاء الذين قد استغنوا  
ويمنع الذين افتقروا وهذا خلاف ما عليه المسلمون في باب ذكر القرابة من وقف النخاف \*  
وقف ضيقة على فقراء قرايته وقريته وجعل آخره لملاسكين جاز يحصون أولادهم  
أراد القيم تفخييل البعض فالمسئلة على وجهه ان كان الوقف على فقراء قرايته وقريته

(١) اعلم ان تسلا بعد نسل لا يحمل على  
اقادة الترتيب بل يعمل على اقادة التأيد  
كما لو قيل قرنا بعد قرن اللهم الا أن يكون  
اصطلاح أهل ديار الواقف على عدم  
الفارق بين البطن والنسل كذا في فتاوى  
أبي السعود

(٢) أما مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف أن  
البنين جماعة الابن فيقع هذا النطق على  
الذكور دون الاناث لانه يمكن أن  
يصرف الكلام الى الحقيقة فيستغنى عن  
الجماز وصحة هذا اللفظ للذكور كذا  
في غاية البيان في باب الوصية للأقارب من  
الوصايا

وهم يحصلون أو لا يحصلون أو أحد المقر يقبض حصون والآخرة لا في الوجه الأقل يصرف  
 الغلة إلى الفقريتين بهددهم وليس له أن يفضل البعض على البعض لأن قصده الوصية  
 وفي الوصية المحسنة كذلك وفي الثاني للقيم أن يجعل نصف الغلة للفقراء ونصفها  
 للفقراء قريته ثم يعطى من كل فريق من شاء منهم ويفضل البعض على البعض كما شاء لأن  
 قصده القرية وفي الصدقة المحسنة كذلك وفي الوجه الثالث يجعل الغلة بين الفقريتين أو لا  
 فيصرف إلى الذين يحصلون بهددهم وإلى الذين لا يحصلون سهواً واحداً لأن من يحصى لهم  
 وصية ولمن لا يحصى صدقة والمستحق للصدقة واحد ثم يعطى هذا السهم من الذين لا يحصلون  
 من شاء ويفضل البعض على البعض في هذا السهم في نوع في ألفاظ جارية في الوقف من  
 الثالث من البرازية \* (ن) وقف ضبعة على الفقراء وله بنت محتاجة فلو وقف في صحته  
 جاز الصرف إليها وإلى ولدها ولو في مرضه لم يجز الصرف إليها (١) ويصرف إلى ولدها في  
 كتاب الوقف من الفصولين (٢) \* رجل وقف في صحته أرضاً على الفقراء فاحتاج بعض  
 ورثة الواقف قالوا يجوز صرف الوقف إليه وهو أولى من سائر البقراء بأحد الشرطين  
 أحدهما أن يصرف البعض إليه والبعض إلى الأجيال والكل إلى ورثة الواقف في بعض  
 الأوقات لأنه لو صرف الكل إليهم على الدوام لظن الناس أنهم أوقف عليهم فربما يتخذونه  
 ملكاً في الوقف على القرابات من وقف الخيرية \* رجل وقف في صحته وقفاً على الفقراء  
 فالصرف إلى أي فقير أفضل ذكر الناطقي أن الصرف إلى ولد الواقف أفضل (٣) ثم  
 إلى قرابة الواقف ثم إلى موالى الواقف ثم إلى جيرانه ثم إلى أهل المصر من كان أقرب  
 إلى الواقف منزلاً (٤) من محل المزبور \* ولو احتاج الواقف فانه يعطى له على قول أبي  
 يوسف وقيل يجوز على الإطلاق وقيل لا يجوز من وقف منزلة الأكل \* وقف بشرط  
 الكل أو البعض لنفسه مادام حياً وبعد له فقراء يطول الوقف عند محمد وهلال وقال  
 الثاني يصح ومشايع بل أخذوا بقول الثاني وعليه الفتوى فيما يتعلق بالشرط من وقف  
 البرازية ملخصاً \* قال في الكافي ولو شرط الغلة لمائة أو ألبعده فهو كاشتراطها بنفسه  
 فيجوز عند أبي يوسف ولا يجوز عند محمد وقال والفتوى على قول أبي يوسف في باب  
 الوقف على أمتيات الأولاد من الأسعاف وفي الذخيرة إذا جعل أرضه صدقة موقوفة  
 على عبد الله وزيد فالغلة إلهما ولو ماتا كانت الغلة كلها للفقراء وإن سعى جماعة قسمت  
 الغلة بينهم على عدد رؤوسهم فإن مات أحدهم صارت حصته للفقراء والباقى لمن بقي منهم  
 ولو قال على ولده عبد الله فلان وفلان مات أحدهما كان نصف الغلة للفقراء ولو قال على  
 زيد وعمرو وزيد الثلث كان لعمرو الثلثان وكذلك إذا سعى ثلاثة وبين نصيب الاثنين وسكت  
 عن الثالث كان الباقي للثالث وكذا إذا سعى جماعة وذكر بعضهم أن زاعماً لومة فانه  
 يعطى ما سعى والباقى لمن لم يسع ولو قال زيد النصف وعمرو الثلث وسكت يعطى لكل  
 واحد ما سعى والباقى بينهما نصفان وكذلك إن سعى لكل واحد منهم ما سعى فأن زادت  
 الغلة على ما سعى كانت الزيادة بينهم على السوية ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة  
 لعبد الله من غلاتها مائة درهم ولزيد مائتان فزادت الغلة فالغلة الزائدة تكون للفقراء

ولا يتكسون

(٤) لأن الوقف في المرض وصية ولا تجوز  
 الوصية للوارث عند

(٢) وقف ضبعة على الفقراء ماتت عن بنت  
 صغيرة ضعيفة فلو كان الوقف في الصحة جاز  
 للقيم أن يصرف إليها قدر حاجتها وهو  
 الأفضل ولو كان في حال المرض لا يجوز  
 لأن هذا بمعنى الهبة والهبة للوارث في  
 حال الصحة تجوز وفي حال المرض لا تجوز  
 قال الصدوق والشهيد وانما عرف هذا  
 التفصيل عن أبي القاسم الصفار وبه يفتى  
 كذا القاسم بن قطلوبغا من موجبات  
 الأحكام عند

(٣) كذا ذكر الناطقي في واقعته  
 وهلال في وقفه غير أنه قال يعطى أقل  
 من مائة درهم وإن كان نصيبه أكثر من  
 مائة درهم كذا في وقف الخلاصة عند  
 (٤) والأفضل في صرف الصدقة أن  
 يصرفها إلى الأخوة ثم الأعمام ثم ذوي  
 الأرحام ثم جيرانه ثم أهل سكته ثم أهل  
 مدينته كذا في زكاة جامع الفتاوى عند



ولا تكون بينهم اختلاف المسئلة الاولى في الحادي والعشرين من وقف الكرماني  
 \* (الهداية) ولو وقف وشرط البعض أو الكل لآتهات أولاده أو مدبريه ماداموا أحياء  
 وإذا ماتوا فلهؤلاء الفقراء والمساكين فقد قيل يجوز بالاتفاق وقيل على الخلاف أيضا  
 وهو الصحيح وفي الثانية رجل وقف على آتهات أولاده في حال وقفه وعلى من يحدث  
 منهن بعد ذلك في حياته وبعد وفاته ما لم يتزوجن فهو جائز أما على أصل أبي يوسف  
 فلائ عنده يجوز الوقف على نفسه فكذلك على آتهات أولاده وعلى قول محمد بن عمار  
 الوقف على آتهات أولاده لأنه لا بد من صحيح هذا الوقف بعد موته لأنهن أجنبيات  
 وإذا جاز بعد الموت جاز في حياته تبعاً لكم من شيء يجوز تبعاً ولا يجوز أصلاً في الرابع  
 عشر من وقف التاتارخانية \* رجل وقف وقفاً على آتهات أولاده الامن تزوج فأنه  
 لاشئ لها فترجعت واحدة منهم ثم طلقها وزوجها لا يكون لها شيء الا اذا شرط الواقف  
 في الوقف أن من تزوجت وطلقها وزوجها فلها أيضاً فحينئذ يكون لها شيء (١) كن  
 وقف على بنى فلان الامن خرج من هذه البلد فخرج بعضهم ثم عاد فهو على هذين الوجهين  
 وكذا لو وقف على بنى فلان ممن تعلم العلم فترك بعضهم ثم اشتغل به فهو على هذين الوجهين  
 يعني لاشئ الا أن يشترط الواقف أنه لو عاد فله أيضاً قبيل الوقف على أهل البيت من وقف  
 خزانة المفتين \* قلت أ رأيت رجلاً قال أ رضى هذه صدقة موقوفة على موالى وهو رجل  
 من العرب قال فالوقف جائز والغلة لكل من أعنته هذا الواقف ولكل من يدركه العتق من  
 قبله بعد هذا الوقف ومن كان على دين المولى ومن كان على غير دينه قلت وهل يدخل في هذا  
 الوقف آتهات أولاده ومدبروه اذا اعتقوا بعد موته قال نعم قلت فان كان أوصى أن  
 يعتق عنه رقيقاً من رقيقه بعد موته أو أوصى أن يشتري رقيقاً بعد موته فبعته واعنه قال  
 نعم يدخل هؤلاء جميعاً في الوقف قلت فدخل الذكور والاناث جميعاً قال نعم لأن قوله  
 موالى اسم لجميع الذكور والاناث قلت فهم جميعاً في الوقف سواء قسم الغلة اذا كان  
 على جماعة على عددهم يوم تقع القسمة قال نعم قلت فمن مات منهم قال أمان مات بعد  
 أن جاءت الغلة فنصيبه من الورثة ومن مات قبل مجي الغلة فلا حق له في الغلة في باب  
 الرجل ينفق الارض على مواليه من وقف الخصاص \* رجل سزا اصل وقف على مواليه  
 فالوقف جائز والغلة لمن أعنتهم ولن يعتق من قبله بعد الوقف ولن يعتق بموته من آتهات  
 أولاده ومدبريه ولن أعنت بعد موته بوصيته مؤمناً كان المولى أو كافراً ذكراً أو أنثى  
 ويدخل فيه أولاد مواليه لأنه لا مولى لهم غير الواقف فاذا أعتق عبداً له وولد له ولد من امرأة  
 حرة دخل الولد في الوقف في أول باب الوقف على الموالى من أوقاف الناصبي \* قد ذكرنا  
 أنه لو وقف على مواليه دخل فيه آتهات أولاده ومدبروه ولو أوصى لمواليه لم يدخلوا  
 في الوصية لأن الوصية تجب لمن كان مولى يوم مات الموصى وهو لا يحدث ولا وهم بعده  
 والوقف يجب لمن كان مولى يوم تخلق الغلة وقد كان لا ترى أنه لو أوصى لولد عبد الله وجب  
 لولد يوم يموت الموصى دون من يحدث بعده ولو وقف على ولد عبد الله كان لولد عبد الله  
 يوم تخلق الغلة وكذا لو قال صدقة موقوفة بعد وفاتي دخل فيه آتهات أولاده ومدبروه

(١) ولو شرط أن من تزوج منهم فلا سكنى  
 لها سقط حق من تزوج منهم ثم لا يعود  
 حقه بموته أو طلاقه الا اذا شرط أن من  
 مات زوجها أو طلقها عاد حقه في السكنى  
 كذا في الاسعاف بعد

(١) التولية أمانة كالقضاء والقاضي في مال البيت كذلك خاوي التنية

المتولي من قرض اليه التصرف والقيم من قرض اليه الحفظ والجمع والتفريق فالقيم تحت يد المتولي وهو يفعل ما دون المتولي ذكره ابن قاضي سماوية في الحاشية بعد ورواه عنه أهل مصر (٦٤٦هـ) بالمشهور أهل الروم بالخاني بعد (٣) وهو قول محمد بن أبي شاذان

واعتده صاحب الهداية في التولية والبرازية والفتوى عليه وأفتى البلخون أن له ذلك وإن لم يشترط وهو قول أبي يوسف كذا في الفوائد الزينية وقال صاحب الفوائد الزينية في جواب سادته سئل عنها بعد نقل اختلاف الأئمة في الترجيح فقد علمت أن الترجيح قد اختلف وإن الفتوى على قول محمد كذا بخط جامع هذه الجموعة بعد

(٢) سئل عن وقف وقفاً شرعياً وجعل ولاية لنفسه ومن بعده لم يذم أراد أن يعزل زيدا ويجعل الولاية لغيره فهل له ذلك مع عدم أن يشترط ذلك لنفسه في وقفه أجاب نعم له أن يعزله عن ذلك ويجعل الولاية إلى غيره ولو لم يشترط ذلك لنفسه في عقد الوقف من فتاوى ابن نجيم في الوقف بعد

(٤) أقول أطلق الناظر فشملي ما إذا كان الواقف هو الناظر بأن شرط الولاية لنفسه وهو كذا قال الزيلعي في شرح الكنز عند قول صاحب الكنز وجعل الولاية إليه صح وينزع لو شاءنا كالوصي وإن شرط أن لا ينزع معناه أن الواقف لو شرط الولاية لنفسه وهو غير مأمور على الوقف فالقاضي أن ينزعها منه ولو شرط الواقف أن ليس للقاضي ولا للسلطان نزعها لانه مخالف لحكم الترع فيسقط وتظهر هذا الوصي إذا كان غير مأمور ينزع منه زواجر الجواهر على الاشياء والنظر بعد

(٥) أقول فيه قصور لا يخفى لأن القاضي يقدر أن يعزل الناظر المشروط له إذا كان غير أهلها القصور في رأيه وتصرفه وكذا إذا كان كامل التصرف والرأي ولكن له

ولا يشبه الوصية من المحل المزبور \* ولو قال على مولى وله مولى وموحيات دخلوا فيه كما لو قال على أخوتي فإنه يدخل فيه الاخوة والاخوات من المحل المزبور \* ولو قال على مولى ومولى مولى وله مولات فقط كانت الغلة لمن لم يذكركم محمد في السير حربي طلب الامان لمواليه وله مولات ليس معهن رجل دخلن جميعاً في الامان قبيل باب الوقف على أمهات الاولاد من المحيط البرهاني \* ولو قال على المولى وأيسر له الامولى واحد فله النصف والباقي للفقراء من وقف خزانة الاكل \* فان وقف على أم ولد زيه ومدره ومكاتبه يأزوماً وجب لمدره وأم ولد قبل عتقه بما يكون للمولى وما يجب بعد عتقه بما يكون لهما وما يجب له كاتب وهو الثالث يكون له فان عتق كان له وان عجز كان للمولاه قبل الوقف على الجيران من أوقاف الناصبي \* (الخامس في الولاية في الوقف) \* وقف ولم يذكر الولاية لاحد عنه أبي يوسف الولاية للواقف لانه عند التسليم ليس بشرط وعند محمد لم يصح الوقف وبه يفتي من وقف مائة مائة (١) \* رجل وقف أرضاً على جهة ولم يشترط الولاية لنفسه ولا لغيره ذكر هلال الرازي والساطي أن الولاية تكون للواقف وذكر محمد في السير أنه إذا وقف ضيقة وأخرجها إلى القيم لا يكون له الولاية بعد ذلك إلا أن يشترط الولاية لنفسه وكذا الوقات الواقف وله وصي فالولاية تكون للقيم دون الوصي ومن المشايخ من قال الواقف أحق بالولاية وله أن يأخذها من المتولي ما لم يقض يعني ما لم يقض القاضي يلزم الوقف وهذه المسئلة يشاء على أن عند محمد التسليم إلى المتولي شرط لصحة الوقف فلا يبيح له ولاية بعد التسليم إلا أن يشترط الولاية لنفسه وأمّا على قول أبي يوسف التسليم إلى المتولي ليس بشرط فكانت الولاية للواقف وإن لم يشترط الولاية لنفسه ومشايخ طبع أخذوا بقول أبي يوسف ومشايخنا أخذوا بقول محمد ولو أن رجلاً وقف وقفاً وأخرجها عن يده وسلمه إلى المتولي ذكر الناظمي ليس له أن يعزل المتولي إلا أن يشترط أن له عزله (٢) فلو أن الواقف شرط الولاية لنفسه وشرط أن ليس للسلطان ولا لقاض عزله فان لم يكن مأموراً في ولاية الوقف كان الشرط باطلاً للقاضي أن يعزله ويولي غيره ويكون هو كرجل أوصى إلى رجل من ولده وهو غير مأمور كان للقاضي أن يعزله في باب الرجل يجعل داره مسجداً من وقف الخيرية \* رجل وقف ضيقة له وأخرجها من يده إلى القيم ثم أراد أن يأخذها منه ان شرط لنفسه العزل والاخراج من يد القيم له ذلك لأن شرائط الوقف تراعى وإن لم يشترط فعلى قول محمد ليس له ذلك وبه يفتي وعلى قول أبي يوسف له ذلك في الباب الرابع من نقد الفتاوى (٣) \* (ز) واقف شرط الولاية لرجل فهدى للواقف أيضاً وله عزل من شرط ونصب غيره في الثالث عشر من الفصولين \* شرط أن القاضي لا يعزل الناظر فله عزل غير الأهل (٤) من وقف الاشياء لا يجوز للقاضي عزل الناظر المشروط له بلا خيانة ولو عزله لا يصير الثاني متولياً كذا في فصول العمادى ويصح عزل الناظر بلا خيانة ان كان منصوباً للقاضي (٥) من وقف الاشياء \* (ز) وفي القضية لو قال المتولي من جهة الواقف عزت نفسي لا يعزل إلا أن يقول له أو للقاضي فخرجته انتهى بمر رائق (٦) \* إذا شرط الولاية إلى الأفضل فالأفضل من أولاده وكلوا

خيانة وطمع فالقول بوجوده دون الثاني تأمل بعد يعني لو قال بدل قوله بلا خيانة بلاهية لكان أولى وأحسن \* (٦) سئل عن الناظر في الوقف إذا عزل نفسه هل يعزل أم لا أجاب ان كان من جهة الواقف أو من جهة القاضي فلا بد من علمه ما بالعزل وقبله لا يعزل وتصرفه صحيح كالوكيل من فتاوى ابن نجيم رحمه الله بعد

(١) ويصلح وصيا وناطرا ذكره في الاشياء في أحكام الصبيان اه  
 (٢) هذا يدل على أن تولية الذي صحيحة وينبغي أن يخص بوقف الذي فان تولية الذي على المسلمين حرام لا ينبغي اتباع شرط الواقف فيها من خط ابن نجيم اه  
 (٣) وفي الاصل الحاكم لا يجعل القيم من الاجانب مادام من أهل بيت الواقف من يصلح لذلك فاذا لم يجد من يصلح لذلك منهم ونصب من غيرهم ثم وجد منهم من يصلح صرفه عنه الى أهل بيت الواقف كذا في الثاني من وقف البرازية اه  
 (٤) ما قولكم في ناظر بشرط الواقف أشهد على نفسه أنه لاحق له في الوقف وأن الحق لفسلان ونظر القاضي فلاناه قام وأراد أن يطلب النظر هل له ذلك أجاب حيث أقر أنه لاحق له في النظارة سقط حقه وتعلق الحق بفسلان بزعمه واقراره وتأكد ذلك بتفسير القاضي فليس له الطلب بعد ما تعلق حق الغير ثم لم يتعلق الحق بالغير كان للقاضي ان شاء ان يقره تقريرا مبتدأ من فتاوى سراج الدين الحانوتي وكذا في نقد الفتاوى نقله عنه اه  
 (٥) قوله فان لم يوجد الى قوله كما في حقيقة الملك لو ذكره عقيب قوله فيما سبق مادام يوجد من ولد الواقف وأهل بيته من يصلح لذلك كان مناسبا كالايجزى اه صححه  
 (٦) سئل عن ناظر وقف لم يشترط الواقف له معلوما هل للعامة أن يفرض له معلوما أجاب نعم للعامة ذلك من فتاوى ابن نجيم  
 (٧) وليس للمشرف على القسم أن يتصرف في مال الوقف كذا في فصول العبادي

كلهم في الفضل سواء تكون الولاية الى أكبرهم سنا من أنفع الوسائل • وفسر في الذخيرة الافضل فقال هو الادرع والاصح والاهدى في أمور الوقف واذا استوى اثنان في الصلاح فالاعلم بأمور الوقف أولى من أنفع الوسائل • ولوجعل الولاية لغائب أقام القاضي مقامه رجلا الى أن يقدم فاذا قدم رد اليه في باب الولاية على الوقف من الاسعاف • قلت أرأيت اذا قال أرضى صدقة موقوفة على أن ولايتها الى ولدي وفيهم الصغير والكبير قال يدخل القاضي مكان الصغير رجلا وان شاء أقام الكبار مقامه قلت أرأيت اذا أوصى في وقفه الى صبي قال القياس أن تكون وصيته باطلة ولكن استحسن أن أبطلها مادام صغيرا فاذا كبر كانت الولاية اليه من وقف أنفع الوسائل • ولو أوصى الى صبي (١) يبطل في القياس مطلقا وفي الاستحسان باطلة مادام صغيرا فاذا كبر تكون الولاية له وحكم من لم يخلف من ولده وتسله في الولاية تحكم الصغير قياسا واستحسانا ولو كان ولده عبدا يجوز قياما واستحسانا لاهليته في ذاته بدليل أن تصرفه الموقوف على المولى يتخذ عليه بعد العتق زال المانع بخلاف الصبي والذمي في الحكم كالعبد (٢) فلما أخرجهما القاضي ثم أعتق العبد وأسلم الذمي لا تعود الولاية اليهما في باب الولاية على الوقف من الاسعاف • (ذ) مات الواقف ثم مات القيم فلو أوصى الواقف الى غيره فوصيه بمنزلة ولو لم يوص الى غيره فولاية نصب القيم الى القاضي ولا يجعل القيم من الاجانب مادام يوجد من ولد الواقف وأهل بيته من يصلح لذلك (٣) ولو أقام القيم غيره مقام نفسه في صحته لم يجز الا اذا فوض اليه على سبيل العموم وفي محل آخر للقاضي عزل قيم نصبه الواقف لو خسر الوقف وذكر (ذ) القاضي لا يعلل نصب وصي وقيم مع بقاء وصي الميت وقيمه الا عند ظهور الخيانة منهما في الفصل الثالث عشر من القصولين (٤) • (س) اذا مات الواقف بطل ولاية القيم الا اذا جعله قيميا في حياته وبعد وفاته وجبته بصير وصيا وعند محمد التسليم الى القيم شرط صحة الوقف فلا يكون القيم كوكيل فلا ينعزل بوجه من المحل المزبور • فان لم يوجد (٥) فمن يصلح من الاجانب فان أقام أجنيا ثم صار من يصلح من ولده صرفه اليه كما في حقيقة الملك في باب الولاية على الوقف من الاسعاف وكذا في البرازية • وقف صحيح على مصالح مسجد بعينه ثم مات قيمه واجتمع أهل المسجد ونصبوا متوليا بغير أمر قاض فقام على ذلك مدة وأنفق من غلاته على المسجد بالمعروف تكلم المشايخ في جواز هذه التولية واختار أنه لا يجوز ولا يضمن هذا المتولى ما أنفق ثم قال المختار للفتوى أنهم لو نصبوا مسجد متوليا بغير استطلاع رأي القاضي أنه لا يصح من موجبات الاحكام لقاسم بن قطلوبغا • وفي المجنب للقاضي أن ينصب قيميا على غلات المسجد بأجر مثله وان لم يشترط الواقف انتهى (٦) ومثله في القنية منع انفجار الوقف وان كان للوقف متول ومشرف لا يتصرف في الوقف الا المتولى لان المشرف مأمور بحفظ المال لا غير (٧) في آخر باب الولاية على الوقف من الاسعاف • رجل بنى مسجدا وجعله لله تعالى فهو أحق الناس بمرتته وعمارة وبسط البواري والحميز وتعلق القناديل والاذان والاقامة والامامة ان كان أحلا لذلك وان لم يكن فالرأي في ذلك اليه في فصل

في المسجد من صلاة الخائسية \* (البساد من في شرط الزيادة والنقصان وفي استبدال  
الوقف وفي شرائه المتولي بقوله الوقف داوا أو مستغلا) \* ولو شرط في وقفه أن يزيد  
في وظيفة من يرى زيادته وإن ينقص من وظيفة من يرى نقصانه من أهل الوقف وأن يدخل  
معهم من يرى ادخاله وأن يخرج منهم من يرى اخراجه جاز ثم إذا زاد أحد منهم شيئا  
أو نقصه مرة أو أدخل أحدا أو أخرج أحدا ليس له أن يغيره بعد ذلك لأن شرطه وقع  
على فعل يراه فإذا رآه وأمضاه فقد انتهى ما رآه وإن أراد أن يكون له ذلك دائما مادام حيا  
يقول إن لفلان بن فلان أن يزيد في مرتب من يرى زيادته وأن ينقص في مرتب من يرى  
نقصانه وأن ينقص من زاده ويزيد من نقصه منهم ويدخل معهم من يرى ادخاله ويخرج  
منهم من يرى اخراجه متى أراد مرة بعد أخرى وأيا بعد رأى ومشيئة بعد مشيئة مادام حيا  
ثم إذا أحدث فيه شيئا مما شرط لنفسه أو مات قبل ذلك يستقر أمر الوقف على الحالة التي  
كان عليها يوم موته وليس لمن يلي عليه بعده شيء من ذلك إلا أن يشترط له في أصل الوقف  
وإذا شرط هذه الامور أو بعضها للمتولي من بعده ولم يشترطها لنفسه جاز له أن يفعلها  
مادام حيا لأن شرطها لغيره شرط منه لنفسه ثم إذا مات جاز للمتولي فعل ما شرطه  
ولو شرط هذه الامور للمتولي مادام حيا جاز له وللمتولي ذلك مادام حيا ولو شرط  
لنفسه في أصل الوقف استبداله والزيادة والنقصان ولم يزد عليه ليس له أن يجعل ذلك أو  
شيئا منه للمتولي وإنما ذلك له خاصة لاقتصاره في الشرط في أصل الوقف على نفسه ولا يجوز له  
أن يفعل إلا ما شرط وقت العقد وسيأتي لهذا الفصل مزيد بيان في فصل التخصيص في فصل  
اشتراط الزيادة من الاسعاف \* (فرع مهم) \* وقع السؤال بالقاهرة بعد سنة سبعين  
أن الواقف إذا جعل لنفسه التبديل والتغيير والاخراج والادخال والزيادة والنقصان  
ثم فسر التبديل باستبدال الوقف هل يكون ذلك صحيحا وهل يكون له ولاية الاستبدال  
فأفتيت فيها والشيخ الوالد الامام بصحة ذلك وأن يكون له ولاية الاستبدال لأن الكلام  
ما أمكن عمله على التأسيس لا يحمل على التأكيد واقتضى التبديل يحتمل المعنى المذكور وسيله  
على معنى يغير فيه ما بعده أو من جهته مؤكدا به وبافتى موافقة بعض أصحابنا من  
الحنفية على ذلك ومخالفة بعضهم من وقف شرح المنظومة لابن الشحنة (١) \* قلت  
أرأيت إذا قال على أن لي أن أبيعها وأستبدل بغيرها فليعها حتى مات ألهي أو وصي اليه  
أن يبيعها ويستبدل بغيرها قال لا يكون له وإنما هذا شرط له خاصة قلت أرأيت أن شرط ذلك  
لوصيه من بعده قال فلو وصيه أن يبيعها ويستبدل بغيرها قلت أن شرط أن لكل من ولي هذا  
الوقف الاستبدال به قال فالشرط جائز وله من الاستبدال به قلت أرأيت أن يجعل  
الاستبدال للرجل آخر سواء قال فالشرط جائز ولا واقف أن يبيعها ويستبدل بها قلت  
والرجل الذي اشترط له الاستبدال بها قال نعم إذا شرط بها الاستبدال للرجل كان ذلك جائزا  
وله من الشرط مثل ما شرط لذلك الرجل لأنه كالوكيل فما كان للوكيل أن يفعله فله ما وكل أن  
يفعله قلت أرأيت أن قال الواقف للرجل الذي شرط له الاستبدال بالوقف قد أخرجك عما  
جعلت اليك من البيع قال فهو مخرج من ذلك وليس له أن يبيع هذه الصدقة بعد ذلك

(١) استبدال الوقف جائز ما لم يكن  
مسجدا منية المفتي عم

قلت فلو باع الواقف ثم باع الرجل الذي شرط له الاستبدال قال فيبيع الواقف أولى من بيعه  
ولو باعها الرجل ثم باعها الواقف كان بيع الواقف باطلا وانما ينظر إلى أول البيعين  
في مسئلة استبدال الوقف من أنفع الوسائل \* (عده) وفي العتبية لو شرط أن يبيعها  
ويشترى بمثلها بعد اليقظة أو تصدق بمثلها أو يتفق على نفسه فهو باطل وقال أبو نصر بطل  
الشرط ويصح الوقف \* (م) وإذا وقف ضمة على أن له أن يبيعها أو يصرف عنها إلى حاجته  
قال أبو نصر الوقف جائز والشرط باطل وعن أبي القاسم نحوه وقال أبو بكر الاسكاف  
الوقف باطل قال الصدر الشهيد وهو المختار وفي فتاوى التجنيس الوقف والشرط باطلان  
هو المختار في الفصل الرابع من وقف التنازلية \* شرط في أصل الوقف الاستبدال أو  
البيع وشراء أرض أخرى بمثلها صح الشرط والوقف عند الثاني وعند محمد وهلال الوقف  
جائز والشرط باطل وذكر القاضي قول حلال مع الثاني وعليه الفتوى لأن الوقف يحتل  
الاتقال من أرض إلى أرض في الثالث من وقف البرازية (١) \* وإن كان الواقف قال  
في أصل الوقف على أن يبيعها بما جاد إلى من الثمن من قبل أو كثير أو قال على أن يبيعها  
واشترى بمثلها عبدا أو قال أبيعها ولم يزد على ذلك قال حلال هذا الشرط فاسد بنفسه  
الوقف لأن هذا الشرط ولاية إبطال الوقف كأنه قال على أن يطله وانما لا يطل الوقف  
إذا شرط الاستبدال بأرض أخرى لأن ذلك نقل وتحويل وأجبه وأعلى أن الواقف إذا شرط  
الاستبدال لنفسه في أصل الوقف يصح الشرط والوقف ويعلى الاستبدال أما استبدال  
الوقف بدون الشرط أشار في السير إلى أنه لا يعلى الاستبدال إلا بالقاضي أو رأى المصلحة  
في ذلك ولو قال الواقف في الوقف على أن يبيعها واشترى بمثلها أرضا أخرى ولم يزد على ذلك  
في القياس يطل الوقف لأنه لم يذكر إقامة أرض أخرى مقام الأولى وفي الاستحسان يصح  
الوقف لأن الأرض الأولى تعينت للوقف فيكون عنها فائضا مقامها في الحكم وكلواشترى  
الثانية صير الثانية وقفا بشرائط الأولى فائضة مقام الأولى ولا يحتاج إلى مباشرة الواقف  
بشرط في الثانية كالعبد الموصى بخدمته لأنسان إذا قتل خطأ وأخذت قيمته واشترى بها  
عبد آخر ثبت حق الموصى له بالخدمة فيه من غير تجديده وكذا المدبر إذا قتل خطأ وأخذ  
المولى قيمته يؤمر أن يشتري عبدا آخر فيدبره ويقتل بهكم الأول إلى بدله فكذلك  
ههنا ثم ليس له أن يستبدل الثانية بأرض ثالثة لأن هذا حكم ثبت بالشرط والشرط وجد  
في الأولى دون الثانية في مسائل الشروط من وقف الخالية \* قلت فإذا شرط أن يبيعها  
ويستبدل بمثلها ثم أحال فيها أنه أن يبيعها بعد ذلك قال لا قلت ولم قلل لأنها عادت  
على غير الملك الأول فإذا عادت على غير الملك الأول فكأنه باع الوقف واشترى بمثلها أرضا  
فوقها فليس له أن يبيع البديل لأنه لم يشترط فلو ردت عليه ببيع بعد البيع بقضاء فاض له  
أن يبيعها ويستبدل بها لأنها قد عادت على الملك الأول ولو ردت عليه بغير قضاء فاض  
فليس له أن يبيعها ويستبدل بها لأنها بمنزلة الأمانة ولم تعد على الملك الأول قلت أرأيت  
لو باعها على أن المشتري بالخيار أو بالتابع بالخيار فأبطل الذي له الخيار البيع قال فقد عادت  
على الملك الأول وله أن يبيعها قلت وكذلك لو ردت عليه بخيار رؤية بقضاء أو بغيره قال نعم

(١) وإن شرط في الوقف أن له أن يبيع ذلك  
ولم يشترط الاستبدال بمثلها يكون وقفا  
مكانه قال محمد الوقف باطل وعن أبي يوسف  
أن الوقف جائز والشرط باطل وفي الكبرى  
هو المختار كذا في أوائل الفصل الرابع  
من وقف التنازلية ع

(١) زيد منولى اولى بغيره منى ووقفه منى هرول منى له شرط الاستبدال بوجوده اولى بغيره منى حاله استبدال اياه به بازل ولورى الجواب  
اولور منقارى زاده (ترجة)  
وجود شروط (٢٢٠) الاستبدال الجواب نعم يجوز منقارى زاده

وقف عقار كيعنى واستبدال الى مسوغات شرعية موجودة او اسسه وقفي يعبه واستبدال اذن ويرمكدن قضائى منع ايجون امر شريف وارد اولشميدر الجواب احدي وخسين وتسعمائه ناريخنده وارد اولشميدر أبو السعود (ترجة)

هل صدر امر شريف يمنع القضاء عن اذنه في بيع الوقف واستبداله وان كانت المسوغات الشرعية لبيع العقار الموقوف واستبداله موجودة الجواب نعم صدر الامر بذلك سنة احدي وخسين وتسعمائة أبو السعود

(٢) شرط الواقف عدم الاستبدال للقاضي الاستبدال اذا كان أصلي كذا في وقف الاشياء

سئل عن واقف شرط في وقفه عدم الاستبدال فصار الوقف بصقة مسوغة للاستبدال هل يصح استبداله أم لا يصح لمنع الواقف ذلك وما الحكم أجاب نعم يصح الاستبدال باذن الحاكم ولو منع الواقف من فتاوى ابن نجيم في الوقف (٢) وقف استولى عليه غاصب وحال بينه وبين المتولى ويجز المتولى من الاسترداد فأراد الغاصب أن يدفع قيمته كان للمتولى أن يأخذ القيمة أو يصلح على شيء ثم يشتري بالماخوذ منه أرضاً أخرى فيجعله وقفاً على شرائط الأول لأن الغاصب إذا جحد يصير بمنزلة المستحل فيجوز أخذ القيمة كذا في أو آخر فصل اجابة الاوقاف من الخاتمة

(٤) الفاضل من وقف المسجد هل يصرف الى الفقراء قبل لا يصرف الى الفقراء وانه صحيح ولكن يشتري به مستغلا للمسجد كذا في محيط البرهانى

قلت فلو باعها واشترى بغيرها أرضاً فوقفها ثم ردت اليه الأرض الأولى بغيره بغيره قال فقد عادت الى الوقف وأما الأرض الذى اشتراها ووقفها فمن اللواقف يمنع بغيره بغيره في مسئلة الاستبدال بالواقف من كفاية السائل من أنفع الوسائل (يخ) • مبادىء دار الوقف بدار أخرى انما يجوز اذا كانت في محلة واحدة وتكون محلة المملوك خيراً من محلة الموقوفة وعلى عكسه لا يجوز وان كانت المملوك أكثر مساحة وغلبة وأجرة لاحتمال خرابها في أدون المحلاتين لغناهما وقلة رغبات الناس اليها (١) في باب بيع الموقوف من وقف القنينة • اذا شرط الواقف أنه لا يستبدل فهل يراعى فيه شرطه أو لا نقول الأصل أنه يجب مراعاة شرطه حيث أمكن لقوله من شرط الواقف كنص الشارع يجب اتباعه ولا يترك للضرورة ولا شك أن مقصوده إبقاء الوقف على الدوام فيتبع شرطه وذكر الطرسوسى في أنفع الوسائل هذه المسئلة وقال أنه لا تنقل فيها مقتضى قواعده المذهب أن للقاضي أن يستبدل اذا رأى المصلحة في الاستبدال لانهم قالوا اذا شرط الواقف أن لا يكون للناشئ أو السلطان الكلام في الوقف أنه شرط باطل وللقاضي كلام لأن نظره أعلى وهذا شرط فيه تفويت المصلحة للموقوف عليهم وتعطيل الوقف فيكون شرطاً لا فائدة فيه للوقف ولا مصلحة فلا يقبل انتهى وهو مردود لأنه لا ضرر في تكلم القاضي ونظره بل فيه مصلحة فلم يعتبر شرطه وأما شرط عدم الاستبدال ففيه مصلحة وهو تأييده ولأن ما ذكره عارضته قاعدة أخرى ان شرط الواقف كنص الشارع ولا يفتى ولا يعمل بتدقيقات الطرسوسى ابن نجيم في الرسالة المستقلة بالاستبدال (٢) • مثل عن استأجر داراً وقفاً مدة معلومة فاستبدل بطريق شرعى في أثناء المدة هل تنفسخ الاجارة بذلك أم لا أجاب لا تنفسخ الاجارة بذلك ويستقر المستأجر واضعا يده على الدار المؤجرة الى نهاية مدته حيث لم يميز البيع من فتاوى ابن نجيم • رجل وقف موضعاً في صحته وأخرجه من يده فاستولى على الوقف غاصب وحال بينه وبين الوقف قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يؤخذ من الغاصب قيمته ويشتري بها موضع آخر فيوقف على شرائط الأول فقبل له اليس بيع الوقف لا يجوز فقال اذا كان الغاصب باعدا وليس للواقف بينة يصير مستهلكا والشئ المسبل اذا صار مستهلكا يجب به الاستبدال كالقرص المسبل اذا قتل في فصل وقف المنقول من وقف الخاتمة (٣) • (عك) اجتمع من مال المسجد شيء فليس للقيم أن يشتري به دار الوقف ولو فعل ووقف يكون وقفه وبغيره (ث) محمد بن سلمة أفتى بأنه يجوز (ث) وهذا استحسان والقياس أن لا يجوز ويبقى أن يشتري ويبيع بأمر الحاكم ولو اشترى بالثمن حافوا لا يستغل ويبيع عند الحاجة فهو أقرب الى الجواز في باب تصرفات القيم من وقف القنينة (٤) • متولى المسجد اذا اشترى بمال المسجد حافوا أو داراً ثم باعها جازاً اذا كانت له ولاية الشراء وهذه المسئلة تناسل على مسئلة أخرى أن متولى المسجد اذا اشترى من غلته داراً أو حافوا فله هذه الدار وهذه الحافوت هل تلحق بالحوايت الموقوفة على المسجد ومعناه أنه هل يصير وقفاً اختلافاً المشايخ فيه قال الصدر الشهبسارى المختار أنه لا تلحق ولكن يصير مستغلاً للمسجد وهذا لأن الشرائط

التي تتعلق به لزوم الوقف وصحته حتى لا يجوز نسخه ولا بيعه لم يوجد شيء من ذلك ههنا  
 فلم يصرف وقفه في بيعه في التاسع عشر من وقف الذخيرة \* المتولى إذا اشترى  
 من غلة المسجد سائتاً أو داراً أو مستغلاً آخر جاز لأن هذا من مصالح المسجد فإن أراد  
 المتولى أن يبيع ما اشترى وباع بغيره فافيه قال بعضهم لا يجوز هذا البيع فإن هذا صار  
 من أوقاف المسجد وقال بعضهم يجوز هذا البيع وهو الصحيح لأن المشتري لم يذ كر شيئاً  
 من شرائه الوقف فلا يكون ما اشتراه من أوقاف المسجد في باب الرجل يجعل داره  
 مسجداً من وقف الخاتمة \* (السابع في عمارة الوقف وفي البناء والغرس فيه وفي سرف  
 أحد الوقفين على الآخر وفي بيع البناء المهدوم وفي الاستدانة على الوقف) \* قال  
 والذي يدل عليه من ربيع الوقف عمارته شرط الواقف أو لانه ما هو أقرب إلى العمارة وأعم  
 إلى المصلحة كالامام للمسجد والمدرس للمدرسة يصرف إليهما قدر كفايتهما ثم السراج  
 والبساط وكذلك إلى آخر المصالح انتهى وظاهره تقديم الامام والمدرس على جميع  
 المستحقين بلا شرط والتسوية بالعمارة تقتضي تقديمهما عند شرط الواقف أنه إذا ضاق  
 ربيع الوقف قسم البيع عليهم بالخصصة وأن هذا الشرط لا يعتبر من وقف البصر الرائق  
 في شرح قوله ويبدأ من غلته \* والواجب أن يبدأ من غلة الوقف بعمارة شرط الواقف  
 ذلك أول بشرط إذا كان الوقف على الفقراء وما فضل منها يقسم على الفقراء وإن كان  
 الوقف على رجل بعينه وآخره للفقراء فهي في ماله أي ماله شاء في حال حياته ولا تؤخذ  
 من الغلة إلا أن الوقف إذا كان على الفقراء لا يمكن مطالبته بالعمارة لكثرة غلته والوقف  
 أقرب أموالهم فتجب فيها والعمارة وإن لم تكن مشروطة في الوقف تصانف في مشروطة  
 اقتضاء لأن مقصود الواقف ادراك الغلة مؤدياً على المساكين وهذا المقصود إنما يحصل  
 بإصلاحها وعمارته وإن كان الوقف على رجل معين يمكن مطالبته بالعمارة بطالبها  
 ولا يجبر شيء من الغلة لأن جملها لانه معين يمكن مطالبته وانما تستحق العمارة عليه بقدر  
 ما يفي الوقف على الصفة التي وقف المالك وإن خرب يبق على ذلك الوصف لانها بصفتهما  
 صارت غلته مستحقة المصروف إلى الموقوف عليه ولو كان الوقف على الفقراء فكذلك  
 في الصحيح لأن صرف الغلة إلى العمارة لضرورة إبقاء الوقف ولا ضرورة في الزيادة فوجب  
 صرف الغلة إلى مصرفها وهو الفقراء (١) ولو وقف دار على سكنى ولده فالعمارة على  
 من له السكنى فإن أبي من ذلك أو كان فقيراً أبرها الحاكم وعمرها بأجرتها فإذا عمرت ردها إلى  
 من له السكنى لانه لو لم يعمرها ياتي حق الوقف وحق صاحب السكنى أصلاً ولو عمرها ياتي آخر  
 حق صاحب السكنى وتأخير حقه أولى من إبطال حقه ما من كل وجه ولا يجوز إلا أن يفي على  
 العمارة ولا يكون أباً أو رضياً بطلان حقه ولا تصح اجارة من له السكنى لانه لا ولاية عليها  
 وصرف الحاكم تنفضه إلى عمارة الوقف إن احتاج وإن استغنى عنه أسكه حتى يحتاج إلى  
 عمارته فيصرفه فيها فإن احتاج إليه في الحال صرف إليها والا حفظه لوقت الحاجة وإن  
 تعذر إعادة عينه إلى موضع بيعه وبصرف نفسه إلى الرقعة صرفاً لئلا يبدل إلى مصرف المبدل  
 ولا يقسم النقص بين مستحق الوقف من وقف الكفا في شرح الوافي والمنها \* ولو جعل

(١) ولو وقف دار على سكنى شخص بعينه  
 فالعمارة عليه ولو أبي أو عمر عمرها الحاكم  
 بأجرتها ولا يصح اجارة من له السكنى لانه  
 غير ناظر ولا مالك لكن الحاكم يبرها  
 له أو لغيره فيعمرها بأجرتها بقدر ما يتبقى  
 على الصفة التي وقفها الواقف ولا يزيد على  
 ذلك إلا برضا من له السكنى لانها بصفتهما  
 صارت مستحقة له فترد إلى ما كانت وإن  
 كانت وقفاً على الفقراء فكذلك في رواية  
 حتى لا يزيد على ما كانت وفي رواية يجوز  
 والاول أصح كذا في وقف الزيلعي



(١) قلت أرايت هذا الرجل الذي جعل له  
السكنى ان مات بعده ما يشاء قال الذي  
يشاء ميراث لورثته دون أهل الوقف  
ويقال لورثته هذا الرجل ارتفعوا هذا  
البناء كذا في باب الرجل ينفق دارا على  
أن يملكها قوم بسمهم من وقف  
الاسعاف ع  
(٢) تاذير الخاطئة أن يصلح أسفله فيجعل  
ذلك كالأزار ومنه قوله أزر حيطان  
الدار الموقوفة مغرب

سكانها واحد بعد واحد تكون مرتها واصلها على من بدأ به الواقف بالسكنى (١)  
ويقال له رمتها مرتة لا غنى عنها وهي ما يمنع من غيرها ولا يلزمه أزيد من ذلك ولو أزر  
الأول خطاها أو أدخل جذوعا في سقفها بدل أعما انكسر منها ثم مات وانتقلت الدار إلى  
الثاني يكون ذلك لورثته الأول ويقال للثاني ان شئت فادفع اليهم قيمة ذلك ويكون ملكا لك  
والأى وان لم تدفع قيمة ذلك توجب دفع اليهم قيمة ذلك من الأجرة ثم تعود ملكا اليك ولو  
انتهت وقال الأول أنا بانيها وأسكنها كان له ذلك وإذا مات يكون البناء لورثته ويقال لهم  
ارفعوا أيهاكم عن الدار وخذوه والفرق بين هذه وبين ما قبلها أن ما رجم به لا يمكن تخليصه أو  
تمييزه لا يضر بغيره بخلاف البناء فإن كان لهم فلم يأخذوه وليس للثاني أن يملك البناء بقيته بدون  
رضاهم ولو حصصهم الأول أو طين سطوحهما ثم مات لا ترجع ورثته بشئ لأن ما لا يمكن  
أخذه عنه هو في حكم الهالك في فصل في وقف دار على سكنى أولاده من الاسعاف \*  
وفي الظاهرية فإن كان المشروط له السكنى وتم حيطان الدار الموقوفة بالأجر وببعضها  
أو أدخل فيها أجزاعا ثم مات ولا يمكن نزع شئ من ذلك الا يضر بالبناء فليس للورثة أخذ  
شئ من ذلك ولكن يقال للمشروط له السكنى بعده ضمن لورثته قيمة البناء وذلك السكنى  
فإن أبى أو حرت الدار وصرفت الغلة إلى ورثة الميت بقدر قيمة البناء فإذا وفيت غلته بقيمة  
البناء أعيدت السكنى إلى من له السكنى وليس لصاحب السكنى أن يرضى بقطع ذلك وعدمه  
وان كان مارت الأول مثل تجصيص الحيطان أو طين السطوح أو ما أشبه ذلك ثم مات  
الأول فليس لورثته أن يرجعوا بشئ من ذلك ألا يرى أن رجلا لو اشترى دارا وخصصها  
وطين سطوحها ثم استحققت الدار لا يكون للمشتري أن يرجع على البايع بقيمة الجص والطين  
وانما يكون له أن يرجع بقيمة ما يمكنه أن ينقصه ويملك نفسه إليه انتهى وجعل في المجتبى  
مسئلة ما إذا عمرها ومات نظير ما إذا عمر دار غيره بغير إذنه من وقف الجرارائق \* وظاهر  
كلام المصنف وغيره أن من له الاستغلال لا تكون العمارة عليه بناء على أن من له الاستغلال  
لا يملك السكنى ومن له السكنى لا يملك الاستغلال كما صرح به في البرازية وفي فتح القدير  
بقوله وليس للموقوف عليهم الدار سكناها بل الاستغلال كما ليس للموقوف عليهم السكنى  
الاستغلال انتهى من المحل المزبور \* (ب) لو وقف دارا على رجل وأولاده وأولاد  
أولاده أبدا ما تناسلوا فان انقطعوا فإلى الفقراء ثم بقى واحد من أولاد الأولاد الموقوف  
عليهم بعض الدار الموقوفة وطين البعض وخصص البعض وبسط فيه الأجر فطلب منه  
الأجر حصته ليسكن فيها فنفعه منها حتى يدفع له حصته مما أنفق فيها ليس له ذلك والطين  
والجص مناربعها للوقف وله أن ينقص الأجر قال وانما ينقص الأجر إذا لم يكن في نقضه  
ضرر بالوقف كمن بنى في الحائوت المسبل فله رفعه إذا لم يضر بالبناء القديم والأقلا في باب  
ما يتعلق بعمارة الوقف والبناء والقرس فيه من وقف التقنية \* (ج) دار لسكنى الإمام  
هدها وبناها لنفسه وسقفها من الخشب القديم لم يكن له بيع البناء ان يشاء كما كانت  
من المحل المزبور \* قلت أرايت سكنى هذه الدار وان كان جعل فيها رجل بعده هذا الرجل  
الأول فقال أنا أعطى قيمة البناء وأبى أن يدفع الورثة يرفعون البناء قال ليس له ذلك

(١) سئل عن استأجر دارا وقفا من مؤجر شرعي مدة معلومة بأجرة المثل ثم ان المستأجر تعدي على بناء الدار وهدمه وعمر غيره بحسب ما أراد فهل يلزمه هدم بنائه وإعادة العين الموقوفة كما كانت عليه أجاب ان كان ما عمره فيه نفع كان لجهة الوقف ولا يرجع له بما أنفقه وان لم يكن فيه مطلقا يلزمه هدمه وإعادة الوقف الى ما كان عليه من وقف (٢٢٢) فتاوى ابن نجيم

(٢) سئل عن رجل وقف أرضا في الوقف وهو الموقوف ان يشاء من مال الوقف أو مال نفسه ونواه للوقف أو لم ينو شيئا وان بنى لنفسه وأنشده عليه كان له يومئذ ما له على الوقف أو لا يترتب له أو لا يترتب له الجواب اولو أبو السعود (ترجمة)

هل يجوز أن يعمل به هذه المسئلة الجواب نعم يجوز وان لم يكن متوليا فان بنى باذن المتولى ليرجع فهو وقف والا فان بنى للوقف فوقف وان بنى لنفسه أو أطلق رفعه لم يلزمه وان أضر فهو المضيح للماله فليترتب الى خلاصه وفي بعض الكتب للناظر في ذلك ما قل القيمين للوقف منزوعا وغير منزوع بمال الوقف كذا في أوائل الوقف من الاشياء

(٣) سئل عن المستأجر اذا بنى في أرض الوقف باذن القاضي هل أن يرجع في الاجرة هل يكون البناء للوقف ويرجع بما أنفق في العمارة أجاب نعم يكون البناء للوقف ويرجع بما أنفق من فتاوى ابن نجيم

(٤) زيد متولى انفسه وقف برده فوافقه متولى منعه فادب اولو الجواب اولو ضررى اوليحق أبو السعود (ترجمة)

لو أراد زيد أن يحفر بئر في أرض موقوفة بلا إذن متوليه فهل للمتولى أن يمنعه من ذلك نعم يمنعه ان حصل منه ضرر سئل عن رجل استأجر أرضا وقفا من الناظر مدة معلومة هل أن يخرس فيها الاشجار بغير إذن الناظر أم لا بد من اذنه أجاب له الغرس بدون إذن الناظر ان لم يضر الغرس بالأرض من فتاوى ابن نجيم

والبناء للورثة دون هذا الرجل الا أن يصططوا من ذلك على شيء وهذا على قياس قول أبي حنيفة في القصب في باب الرجل يوقف الدار على أن يسكنها القوم بسعيهم من وقف هلال (ص) حانوت وقف بنى فيه مسكنا بلا إذن متوليه وقال أنفق كذا وكذا ولم يضر رفعه ببنائه القديم رفعه وهو لساكن وما يضر رفعه فهو الذي ضيع ماله فليترتب الى أن يتخلص ماله من تحت البناء ثم يأخذه ولا يكون بناء المستأجر فيه مانعا من صحة الاجارة من غيره اذ لا يملكه على ذلك البناء حيث لا يملك رفعه ولو اصططوا على أن يجعل ذلك للوقف بغير لا يجاوز أقل القيمين منزوعا أو مبتيا فيه ص (١) ولو بنى بأمر متوليه على أن يرجع في غلة الوقف فالبناء للوقف ويرجع بما أنفق في أحكام العمارة في الاوقاف من الفصل الرابع والثلاثين من الفصولين (عدة) المتولى بنى في عرصعة الوقف ولو بنى من مال الوقف فهو للوقف وصكك الواسع مال نفسه لكان للوقف ولو لنفسه من ماله فلا أشهد له ذلك ولو لم يذ كر شيئا كان للوقف (٢) بخلاف أجنبي بنى في حلك غيره ولم يذ كر شيئا فانه له لو بنى من ماله على ما ذكره (فقط) للمستأجر بنى في دار الوقف على أن يرجع في الغلة فلا الرجوع (٣) قبيل المسئلة السابقة من الفصولين رجل وقف ضيعة على جهة معلومة أو على قوم معلومين ثم ان الواقف غرس فيها شجرا قالوا ان غرس من غلة الوقف أو من مال نفسه لكان له ان غرس للوقف يكون للوقف وان لم يذ كر شيئا وقد غرس من مال نفسه يكون له ولو رثته من بعده ولا يكون وقف ولو غرس في المسجد يكون للمسجد لانه لا يفرس لنفسه في المسجد \* أراض موقوفة على الفقراء استأجرها رجل من المتولى وطرح فيها السرقة وغرس الاشجار ثم مات المستأجر فان الاشجار تكون لورثته وتزوم الورثة بقلمها واما في الورثة الرجوع بما زاد السرقة في هذه الاراضي عندنا في فصل الاشجار من وقف الخيرية \* رباطي غرس شجرة في أرض موقوفة على الرباط وقام عليها في سقيها وتعهدها حتى كبرت ولم يذ كر وقف الغرس أم الرباط قال الفقيه أبو جعفر ان كان هذا الرباطي يلى تعاهد الارض الموقوفة على الرباط فالشجرة تكون وقف وان لم يكن اليه ولاية الوقف فالشجرة تكون للغرس وله أن يرفعها \* مسجد فيه شجرة التفاح قال بعضهم يباح للقوم أن يقطروا هذا التفاح والصحيح أنه لا يباح لان ذلك صار للمسجد يصرف الى عمارة المسجد من المحل المزبور \* وفي القضية يجوز للمستأجر غرس الاشجار والمسكروم في الاراضي الموقوفة اذ لم يضر بالارض بدون صريح الاذن من المتولى دون حضر الحياض (٤) وانما يحل للمتولى الاذن فيما يذ كر الوقف به خيرا قال مصنفها قلت وهذا اذا لم يكن لهم حق قراره مارة فيها أما اذا كان لا يحرم الحفر والغرس لوجود الاذن في مثلها من وقف الجرارائق \* بناء المنارة من غلة المسجد هل يجوز ذكرانه يجوز مطلقا والمسئلة على وجهين اما أن يكون في البناء مصلحة المسجد أو لم يكن في الوجه الاول لا بأس به لانه من جهة البناء وتفسير المصلحة أن يكون أسمع للقوم وفي الوجه الثاني لا وتفسير عدم المصلحة أن يكون المسجد في موضع يجمع كل أهل المسجد الاذان

(١) أما بناء المنارة من وقفه ان شرط الواقف يجوز ان لم يعرف شرطه ان كان لا وقف سعة وفي بنائها مصلحة للقوم بأن يسمع الاذان به كل القوم يجوز والا فلا كذا في مختارات النوازل

(٢) ولو أن قيم المسجد اراد ان يبنى حوائط في حريم المسجد ونشائه هل الفقيه أبو الليث لا يجوز له أن يجعل شيئاً من المسجد مسكناً ومستغلاً كذا في باب الرجل يجعل داره مسجداً من وقف الخيرية وكذا في الاسعاف والنوازل

(٣) به أني ابن نجيم وكذا في المرسوم يحيى افندي

(٤) بقي رجل مسجد بن وعين لمصالح كل منهما وفتاوى مرسوم بعض الموقوف عليه بأن اتفق مرسوم امام أحد المسجدين أو مؤذنه مثلاً بسبب كون وقفه خراباً جاز للعالم أن يصرف من فاضل الوقف الاخراج له لانها حينئذ كشيء واحد وان بنى رجلان مسجدين أو رجل مسجد واحد والآخر مدرسة ووقفاهما أو قافلاً لا يجوز للعالم أن يصرف من فاضل وقف أحدهما الى الآخر كذا في البرازية من وقف الدرر والمختار

بغير المنارة (١) في باب اقتضاها المسجد والتصرف في رقبته من التجنيش والمزيد \* استأجر حائوا موقوفاً على الفقراء وأراد أن يبنى عليه غرفة من ماله ويتفق بها من غير أن يزيد في أجره الحائوت على قدر ما استأجر فانه لا يطلق له البناء الا أن يزيد في أجره حينئذ يبنى على مقدار ما لا يحاف على البناء القديم من الضرر وان كان هذا حائواً يكون معطلاً في الأجر لا في وقفه وانما عيب فيه المستأجر لا لجل البناء عليه فانه يطلق ذلك من غير زيادة في الأجر لا في وقفه ومصلحة الوقف من آخر وقف الذخيرة \* مسجد انهم قد اجتمع من غلته ما يحصل به البناء قال الخصاف لا يتفق الغلة في البناء لان الواقف وقف على مرسته ولم يأمر بأن يبنى هذا المسجد واقتوى على أنه يجوز البناء بتلك الغلة في باب الرجل يجعل داره مسجداً من وقف الخيرية \* ضبعة موقوفة على مسجد على أن ما يفضل من عمارة المسجد فهو للفقراء فاجتعت الغلة والمسجد لا يحتاج الى العمارة للصلح هل يصرف شيء من تلك الغلة الى الفقراء تكلموا في ذلك والصحيح ما قاله الفقيه أبو الليث انه ينظر ان اجتمع من الغلة ما لو احتاج الضبعة والمسجد الى العمارة بعد ذلك يمكن العمارة منها ويبقى شيء تصرف تلك الزيادة الى الفقراء في الوقف على القربان من وقف الخيرية وكذا في المحل المزبور \* قيم المسجد إذا أراد أن يبنى حائواً في حصة المسجد أو فائه لم يجوز له ذلك لان فيه جعل المسجد مسكناً وفيه ابطال مرسته والفتاوى تتبع للمسجد فيما أخذ حكمه (٢) من وقف ثم سذب الواقعات تقلا عن النوازل \* لو لم يكن للمسجد وقف واحتاج المسجد الى العمارة لا بأس بأن يؤجر جانباً من المسجد في أواخر الثالث عشر من القصولين \* مسجد له أوقاف مختلفة لا بأس للقيم أن يخلط غلته وان خرب حائوت منها فلا بأس بعمارة من غلة حائوت آخر لان الكل للمسجد سواء كان الواقف واحداً أو مختلفاً لان المعنى يحجمها في الباب الثاني عشر من وقف الكرماني وكذا في المحيط والخلاصة \* ولو خرب أحد المسجدين في قرية واحدة فلا قاضي صرف خشيته الى عمارة الآخر الا سخر المولى بانيه ولا وارثه وان علم بصرفها هو بنفسه قلت ان شاء كما مر في باب المساجد من وقف القنية (ط شيخ) \* حوض أو مسجد خرب وتفرق الناس عنه فلا قاضي أن يصرف أوقافه الى مسجد آخر أو حوض آخر (٣) وفي شرحه للزيادات والمسجد اذا استغنى عنه المسارن ولا يصلى فيه أو خرب ما حوله يعود الى صاحبه كما كان ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتاً وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يبنى مسجداً أبداً فأما أوقاف المسجد فان كان باني المسجد ومختذاً واحداً تكون ميراثاً وان كانوا جماعة تصرف الى أقرب المساجد في تلك المحلة لان قصد الواقف في الأول عمارة مسجده وفي الثاني عمارة المحلة وبالصرف الى مسجد آخر في المحلة عمارةها من المحل المزبور \* وقد تفرق في فتاوى خوارزم أن الواقف ومحل الوقف أعني الجهة ان اتحدت بأن كان وقفان على المسجد أحدهما الى عمارة والآخر الى امامه ومؤذنه والامام والمؤذن لا يستقر لقله المرسوم (٤) للعالم الدين أن يصرف من فاضل وقف المصالح الى الامام والمؤذن باستصواب أهل الصلاح من أهل المحلة ان كان الواقف متحداً لان غرض الواقف احياء وقفه وذلك يحصل بما قلنا وأما اذا اختلف الواقف أو اتحد

الواقف واختلاف الجهة بأن بنى مدرسة ومسجداً وعين لكل وقفاً وفضل من غلة أحدهما لا يبدل شرط الواقف وكذا إذا اختلف الواقف لجهة بيع شرط الواقف وقد علم بهذا التقرير أعمال العتبات أحياء الوقف ورعاية شرط الواقف في آخر قول في المنقول من الثالث من وقف البرازية \* وفي المنبع إذا خرب ما حول المسجد واستغنى أهل المحلة عن الصلاة فيه بقي مسجد عند أبي يوسف وهو قول أبي حنيفة وبه قال الشافعي ومالك ولا ينفصل إلى ملك بانيه أن كان حياً ولا إلى ورثته أن كان ميتاً وقال أحمد جاز نقل نفقه وصرف الغلة إلى مسجد آخر وعند أبي يوسف ينقل إلى أقرب المساجد من ذلك المسجد ولا يعود إلى مكانه الباني (١) إسمان الحكام من كتاب الوقف \* حانوت هو وقف صحيح احترق السوق والحانوت وصار بحال لا ينتفع به ولا يستأجر بنى البتة يخرج من الوقفية ومن هذا الجنس الرباط إذا احترق يبطل الوقف ويصير مائماً ومن هذا الجنس منزل موقوف وقفاً صحيحاً على مقبرة معلومة تغرب هذا المنزل وصار بحال لا ينتفع به بخام ومجل وعمره وبني فيه بناء من ماله بغير إذن أحد فالأصل لورثة الواقف والبناء لورثة الباني ومن هذا الجنس وقف صحيح على أقوام مسجونين تغرب ولا ينتفع به وهو بعيد من القرية ولا يرغب أحد في عمارته يبطل الوقف ويجوز بيعه (٢) في مسائل الوصية من وقف المنجرات \* المسجد إذا خرب واستغنى عنه أهل القرية فرفع ذلك إلى القاضي فباع الخشب وصرف الثمن إلى آخر جاز (٣) قبيل وقف المريض من وقف الخانية \* أهل المسجد لو باعوا غلة المسجد ونفقه بغير إذن القاضي لا يصح وهو الأصح مسجد عتيق لا يعرف بانيه خرب فاتخذ بجنبه مسجد آخر ليس لأهل المسجد أن يبيعوه ويستعينوا ببنائه في مسجد آخر لأنه على قول أبي يوسف هو مسجد أبداً وبه يفتي من وقف منية المفق \* وفي فتاوى القاضي ظاهر الدين يبيع البناء الموقوف لا يجوز قبل الهدم ويجوز بعده وكذلك الأشجار المثمرة الموقوفة لا يجوز بيعها قبل القطع ويجوز بعده وإن كانت الأشجار غير مثمرة يجوز بيعها قبل القطع وبه من الفصول العمادية وكذا في التنازع الثانية والبصر \* (جو) أهل مسجد أترقوا وتدعى المسجد إلى الخراب وبعض المتطوعة يستولون على خشب المسجد فانه يجوز أن يباع الخشب بإذن القاضي ويملك الثمن ويصرف إلى بعض المساجد أو إلى هذا المسجد قال قد وقعت هذه المسئلة في زمن السيد الامام أبي شجاع في رباط خرب وهو في بعض الطرق ولا ينتفع به المارة وله أوقاف حال يجوز صرفها إلى رباط آخر ينتفع به المارة لأن الواقف غرضه من ذلك انتفاع المارة ويحصل ذلك في الثاني في الخامس من وقف نقد الفتاوى \* حوائط مال بعضها إلى بعض والاول منها وقف والباقى ملك والمتولى لا يبيع الوقف قال أبو القاسم أن كان للوقف غلة \* سكان لأصحاب الحوائط أن يأخذوا القيم بتدوية الحائط المائل من غلة الوقف وإن لم يكن للوقف غلة في يد القيم رفعوا الأمر إلى القاضي ليأمر القاضي القيم بالاستدانة على الوقف في إصلاح الوقف وليس له أن يستدين بغير أمر القاضي \* كذا في الخانية من وقف البحر الرائق \* ليس للقيم أن يستدين على الوقف في إصلاح الوقف بغير أمر القاضي وتفسير الاستدانة أن لا يكون للوقف غلة فيحتاج إلى

(١) والفتوى على قول أبي يوسف كما في السراجية والمنية ع

(٢) وقف انهدم وليس من الغلة ما يمكن عمارته يبطل الوقف وعادة نقض البناء إلى الواقف أو إلى ورثته وإن كان لا يعرف واقفه فهو كالقطعة هل يعمل بهذه المسئلة الجواب نعم يعمل بها من يعلم معناها ويطلع على ما يريد بها من الحكم الشرعي وأما من ليس كذلك فيعزل عنها وعن النظر إليها من فتاوى أبي السعود ع

(٣) سئل عن المسجد إذا خرب وليس له ما يعمره هل يعمر بانقضاء مسجد آخر أم لا أجاب أن عرف بانيه أو وارثه له أخذ الانقضاء والانتفاع بها وإن لم يعرف فيعمره مسجد آخر من فتاوى ابن نجيم في الوقف ع

انهدم الوقف وليس من الغلة ما يعاديه بناءه دفع النقض إلى الواقف أو وارثه \* احترق حانوت الوقف والسوق وصار بحال لا ينتفع به بطل كونه وقفاً وعاد إلى الواقف أو وارثه وكذا حوض القرية أو المحلة خرب بحيث لا يمكن عمارته واستغنى عنه أهل المحلة وإن كان لا يعرف واقفه فهو كالقطعة يصدق به على فقير ثم يشتري منه وينتفع به كذا في البرازية قبيل الخامس من الوقف ع وسخلى أنه لا يجوز لأهل المحلة ويجوز رأى القاضي لأنه مختلف فيه وفعل القاضي برفع الخلاف تأمل ع

المقرض والمستدانة أما إذا كان للوقفية فأنفق من مال نفسه لاصلاح الوقف كمنه  
 أن يرجع بذلك في حلة الوقف في باب الرجل يجهل داره مسجد من وقف الخيرية (٤٤٦)  
 الاستدانة لاصلاح الوقف عند الضرورة هل يجوز أن أمر الواقف بجوز وان لم يأمر بتكلموا  
 نفسه واختار أنه يرفع الامر الى القاضي حتى يأمره بالاستدانة (١) وفي فتاوى  
 القاضي ظاهر المدين والاحوط في مثل هذه الضرورات أن يستدين بأمر الحاكم  
 أن يكون يستدنه ولا يمكنه الحذور فحينئذ يستدين بنفسه في السابع والعشرين من  
 فصول العتق مادي وكذا في القصورين \* والذي يظهر لنا في ذلك أنه ان أمكنه المقرض بدون  
 ربح فلا يعدل الى ما فيه ربح وان لم يكن الا بربح استأجره القاضي وقبضه والا أدى الى  
 خراب الوقف خصوصاً في زماننا الذي قل فيه من يقرض الدراهم بدون مصلحة شرح  
 الوهبانية لا مصلح فلو عدمه ولم يكن فيه غلة للعمارة في الحال واستقرض العشرة بثلاثة  
 عشر في ستة واشترى من المقرض شيئاً بثلاثة دنانير يرجع في غلته بمشقة وعليه الزيادة  
 في باب تصرفات القيم من القنية \* (الشامان في تصرفات المتولي وضعه وقيمه قبل قوله  
 وفيما لا يقبل وفيمن يستحق الوظيفة ومن لا يستحقها وفيه مسألة النيابة عن الوظائف) \*  
 فان قلت اذا شرط الواقف ناظر أو جلياً أو صغيراً فما عمل كل منهم قلت الامر والنهي  
 والتدبير والعهود وقبض المال وظيفه الناظر وجب المال من المستأجرين هلاسياً أو  
 خراجياً وظيفه الجلي ونقد المال ووزنه وظيفه الصغير فان قلت فهل الجلي الدعوى  
 على المستأجر وهل له اجارة المسقف قلت لا لا يتوكيل الناظر وهذه للوظائف انما تنبئ على  
 العرف فيها كما ذكره في فتح القدير في المشرف وأما بيان ماله فان كان من الواقف فله  
 المشروط ولو كان أكثر من اجرة المثل ولو كان منصوب القاضي فله أجر مثله واختلفوا  
 هل يستحق بلا تعيين القاضي فنقل من القنية أن لا أن القاضي لو نصب قيساً مطلقاً ولم يبين له  
 أجر انفسى فيه سنة فلائله \* وثانياً أن القيم يستحق أجر مثل سبعة سواء شرط له القاضي  
 أو أهل المحلة أجزاً أو لا لانه لا يقبل القوامه فظاهر الا بالمؤنة والاجرة والمعهود وكل مشروط  
 (٢) من وقف الجرارائق \* وليس لاحد الناظرين التعرف دون الآخر عندهما خلافاً  
 لابي يوسف وفي الخانية ولو أن تعيين في وقف أتمام كل واحد منهما قاضي بلدة غير قاضي بلدة  
 أخرى هل يجوز لكل واحد منهما أن يتصرف بدون الآخر قال الشيخ اسمعيل الزاهد  
 ينبغي أن يجوز تصرف كل واحد منهما ولو أن واحداً من هذين القاضيين أراد أن يعزل  
 القيم الذي أتمامه القاضي الآخر فان رأى القاضي المصلحة في عزله كان له ذلك  
 والا فلا انتهى وفيه دليل على ان للقاضي عزل منصوب قاض آخر بغير خيانة اذا رأى  
 المصلحة انتهى فان قلت هل لاحد الناظرين أن يؤجر الآخر قلت لا يجوز لما في الخانية من  
 كتاب الوصايا الوبايع أحد الوصيين لصاحبه شيئاً من التركة لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد لان  
 عندهما لا يتفرّد أحد الوصيين بالتصرف انتهى والناظر انما هو أدوكيل من المحل  
 المزبور قبيل المسئلة المزبورة بورقة \* (قصطخ) ليس للمتولى ايداع مال الوقف والمسجد  
 الايمن في عياله ولا اقراضه فلو أقرض ضمن وكذا المستقرض (٣) وذكر أن القيم لو أقرض

(١) والمختار ما اختاره الصدوق والشهيد وأبو  
 الليث اذا لم يكن بقرن الاستدانة يرفع الى  
 القاضي فبأمره بها غنية تدرج الى القلة  
 وغلته في (ط) كذا في تصرفات القيم في  
 الاوقاف من وقف القنية ع

(٢) في الدراجية من مبسوط نحر الاسلام  
 واذا مات من له وظيفة من بيت المال  
 لحق الشرع واعزاز الاسلام كالامامة  
 والتأذين وغير ذلك مما فيه صلاح الاسلام  
 والمالين ولا يستأجره راعون ويقفون  
 حق الشرع واعزاز الاسلام كما راعى  
 ويقسم الاب فلا مام أن يعطى وظيفته  
 لا بناء الميث لا لغيرهم لحصول المقصود  
 واختيار قلوبهم والامام مرب تخلف  
 الموقى باذن الشرع والشرع أمر بإبقاء  
 ما كان على ما كان كبناء الميث لا لغيرهم  
 من خزانة الروايات من باب بيت المال  
 ومما روه ع

(٣) سئل عن الناظر اذا أبرأ المستأجر من  
 متى من الاجرة هل يصح ابرأه ويسرى  
 على الوقف أم لا أجاب لا يستفاد ابرأه على  
 الوقف ويضمن من فتاوى ابن القيم ع  
 ولو أبرأ القيم المستأجر عن الاجرة بعد  
 تمام المدة فصح البراءة عند أبي حنيفة  
 ومحمد ويضمن في تصرفات القيم من حاوى  
 القنية ع

مال المسجد لأشده عند الحاجة وهو أحرز من أمساكه فلا بأس به \* (هـ) يسع  
 المتولى أراض من أفضل من غلة الوقف لو أحرز في السابع والعشرين من الفصولين \*  
 وأشار المؤلف إلى أن القاضى ولاية أراض مال الوقف كما في جامع الفصولين قبيل باب  
 التصحيح من الجبر الرائق \* (عج كـ) طالب القيم أهل المحلة أن يقرض من مال المسجد  
 للإمام قاضي فأمراء القاضى فأقرضه ثم مات الإمام فغلبت الأيمن القيم (بج) مثله في  
 تصرفات القيم من القنية \* وفي الجواهر ظالم طمع في مال الوقف فانه لا يجوز للمتولى أن  
 يدفع اليه شيئا يبقى الباقي بحفظه هذا ما ذكره وهو الصحيح بخلاف الوصى حيث لم يمكن  
 دفعه حل له الاعطاء ولم يضمن من وقف نقد القضاوى في انطامس ملخصا وكذا في وصايا  
 الثقة البرهانية \* ولقيم صرف شئ من مال الوقف إلى كتابة الفتوى ومحاضر الدعوى  
 لاستخلاص الوقف في باب تصرفات القيم من وقف القنية \* وفي البرازية قيم الوقف  
 أنفق من ماله في الوقف ليرجع في غلته له الرجوع وكذا الوصى مع مال الميت ولكن لو أذى  
 لا يكون القول قوله المتولى إذا أنفق من مال نفسه ليرجع في مال الوقف له ذلك فان شرط  
 الرجوع يرجع والا فلا انتهى وفيها أيضا قسم المسجد اشتري شيئا مؤنة المسجد بلا إذن  
 الحاكم يملكه لا يرجع على الوقف انتهى وظاهره أنه لا رجوع له مطلقا إلا بإذن القاضى  
 سواء كان أنفق ليرجع أولا سواء رفع إلى القاضى أولا سواء برهن به على ذلك أولا من  
 وقف الجبر الرائق \* (بق) ادعى وصى أو قيم أنه أنفق من مال نفسه وأراد الرجوع في مال  
 اليتيم والوقف ليس له ذلك إذ يدعى ديال نفسه على اليتيم والوقف فلا يصح بجبر الدعوى  
 هذا لو ادعى من مال نفسه فلا دعى الانفاق من مال الوقف واليتيم فلا دعى نفقة المثل  
 في تلك المدة صدق في الرابع والثلاثين من الفصولين \* (م) ولو استلم المتولى مال  
 الوقف حتى صار ضامنا ثم وضع مثل ذلك على مال الوقف لا يخرج عن العهدة لأن الواحد  
 لا يصلح أن يكون عملا كالمستأجر الحيلة أن يرفع الأمر إلى القاضى حتى يشب رجل في دفع  
 اليه ثم يدفع ذلك الرجل اليه ولو أنفق في عمارة الوقف يخرج عن العهدة في تصرفات  
 المتولى من حصول العمادى \* (بج) القيم ضمن مال الوقف بالاستملاك ثم سرف قدر  
 الضمان إلى المسرف بدون إذن القاضى يخرج عن العهدة في تصرفات القيم في الأوقاف  
 من القنية وكذا في البرازية \* ولو خلط المتولى ماله بمال الوقف لم يضمن وقيل يضمن ولو خلط  
 مال الوقف بمال الوقف لا يضمن وفاقا (١) في السابع والعشرين من الفصولين \* لو كان  
 في بدرجل أوقاف مختلفة تخلط أموال الأوقاف وغلان الوقف كان ضامنا (٢) وكذا  
 البائع والمساير إذا خلط أموال الناس والطعام إذا خلط حنطة الناس إلا في موضع  
 يكون الطعام مأذونا بالتخلط عرفا في فصل أداء الزكاة من الخالية إذا أجزا أوقاف أو قيم  
 أو وصى الأوقاف أو القاضى أو أمينه ثم قال قبض الغلة فضاغت أو تزقت على الموقوف  
 عليهم وأنكروا فالقول له مع يمينه (٣) في الباب التاسع عشر من وقف الكرماني \* نائب  
 الناظر كره في قبول قوله فلا دعى ضياع مال الوقف أو فريضة على المستحقين وأنكروا  
 فالقول له كالأصيل سكن مع يمينه من دعوى الجبر الرائق \* فان قلت إذا قصر

(١) المتولى خلط أموال أوقافا مختلفة  
 يضمن في الكراهية والاستحسان من  
 القنية  
 يخالف لما في الفصولين موافق لما في  
 الخالية

(٢) لأن الخلط استملاك فيكون يجب  
 الضمان إلا في موضع جرت العادة والعرف  
 ظاهرا إلا لاذن بالتخلط كما عرفت العادة  
 بالإذن من أرباب الحنطة للطعام بالتخلط  
 ولا عرف في حق السمايرة والبياعين كذا  
 في زكاة الأوقاف الحسابية  
 (٣) وأفتى أبو السعود أن المتولى إن كان  
 قاسدا صديرا لا يقبل قوله في صرف ماله  
 الوقف يمينه

(١) المشهور عند قضاة زماننا أن المتولى إذا مات مجهلاً فإدراهم الموقوفة التي هي أصل الوقف لا يصح بيعها من شيخ الإسلام مولانا أبي السعد وأنه قال رأي على الضمان لكن لما يمكن وقفية الإدراهم والمساقل المتعلقة بما مذكورة في الكتب لم تذكر تلك المسئلة في الكتب ووجدت مسئلة في الكتب المعتبرة وهي أن (١) الواقف إذا شرط أن يستبدل الوقف ويبيع ويشتري بغيره أرض فانه جائز

عند أبي يوسف فبعد ما باعه المتولى إذا مات مجهلاً فلا تملك الإدراهم التي هي عين الوقف بضمن بالاتفاق وتلك المسئلة تدل على رأي وأيضاً تعليلهم بعدم ضمان غلة الوقف إذا مات مجهلاً فلا يلزم أن تصرفها إلى مصارفه غير جائز في الإدراهم التي هي أصل الوقف فإن أصل الوقف لا يصرف إلى هنا محمول كلام شيخ الإسلام الواقف إذا شرط في الإدراهم الموقوفة شرطاً ونال نفسه المتولى فانه يلزم الضمان حال شيخ الإسلام وهذه المسئلة أيضاً غير مذكورة في الكتب لكون وقفية الإدراهم غير مذكورة لكن استنبطت من مسئلة ذكرت في كتاب الوكالة وهي أن الوكيل إذا خالف شرط الموكل يلزمه الضمان وفيما نحن فيه المتولى وكيل أمان جانب الواقف كما هو رأي أبي يوسف أو من جانب الفقهاء كما هو رأي محمد وعلي كلا التقديرين يكون المتولى وكليلاً مخالفته ترجع إلى مخالفة الوكيل فليزم الضمان هذا ما ذكره شيخ الإسلام أقول على رأي محمد رحمه الله يمكن أن يناقش بأنه ليس للقراء شرط حتى يخالفه المتولى بل الشرط للواقف والمتولى ليس بوكيل من جانبه ويمكن دفعه تأمل من خط سعدى أفندي

(٢) أي في صورة لو شرط الواقف قضاء دينه ثم يصرف الفاضل إلى الفقراء ولو لم يظهر الخ فإن دفع الهبة إلى الفقراء ولو لم ينعى أن لا يرجع على المستحقين بما دفعه إليهم في هذه الحالة قياساً على مودع الابن إذا اتفق على الابن بغير أذنه وبغير إذن القاضي فإنهم قالوا بضمن ولا رجوع له على الابن قالوا لا تملك بالضممان

المتولى في شيء من مصالح الوقف هل يضمن قلت ان كان في عين خبثها وإن كان في مال في الذمة لا يضمن قال في القنية ان عدم المسجد فلم يحفظا القسيم حتى ضاعت خبثه بضمن اشترى القسيم من الدهان دهناً ودفع الثمن ثم أفلس الدهان لا يضمن انتهى وفي البرازية امتنع المتولى عن تقاضي ما على المتقبضين لا يأثم فان هرب بعضهم بعدما اجتمع عليه مال كثير بحق القبالة لا يضمن المتولى من وقف البحر الرائق • وإذا أخذ متولى الوقف من غلته شيئاً ثم مات بلا بيان فانه لا يكون ضامناً هكذا قالوا وقيدوا الطرسي في أنفع الوسائل بما إذا لم يطالبه المستحق وأما إذا طالبه المستحق ولم يدفع له ثم مات بلا بيان فانه يكون ضامناً انتهى ومقتضاه لو أذعن في حياته الهلاك لا يقبل قوله لانه صار ضامناً لجميع المستحقين بعد الطلب من أهل المزبور • ولو باع المتولى أرض الوقف وقبض الثمن ثم مات ولم يبين حال الثمن كان ديناً في تركته (١) في فصل الشرط من وقف الخالية وكذا في شرط استبدال الوقف من الاسعاف • لو كان في يد القسيم من مال المسجد خسون ديناراً إذا اشترى بها مستغلاً لا يحصل منه خمسة دنانير ولو دفعها معاملة تحصل خمسة دنانير ليس له ذلك في الباب الثالث عشر من الكرمات وفي باب تصرفات القسيم من القنية • لو زوج الحاكم جارية الوقف بغير زوج وعبد لا يجوز لانه يلزم عليه المهر والنفقة ولو زوج عبد الوقف من أمة الوقف لا يجوز زوجانية عبد الوقف في مال الوقف في نوع في وقف الموقوف من الثالث من وقف البرازية • إذا حصل تعمير الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كله أو بعضه فاقطع لائق لهم ديناً على الوقف إذا لاحق لهم في الغلة زمن التعمير بل زمن الاحتياج اليه عمر أو لا وفي الذخيرة ما يفيد أن الناظر إذا صرف لهم مع الحاجة إلى التعمير فانه يضمن انتهى وقائد ما ذكرناه لوجهات الغلة في السنة الثانية وقاض شيء بعد صرف معلومهم في هذه السنة لا يعطهم الفاضل عوضاً عما قطع • وقد استفتيت عما إذا شرط الواقف الفاضل عن المستحقين للفقراء وقد قطع للمستحقين في سنة شيء بسبب التعمير هل يعطى الفاضل في السنة الثانية لهم أم لا معتمداً فأجبت للمعتق لما ذكرناه والله أعلم وإذا قلنا بضمن الناظر إذا صرف لهم مع الحاجة إلى التعمير هل يرجع عليهم بما دفعه لكونهم قبضوا ما لا يستحقونه أو لا لم أره صريحاً لكن نقلوا في باب النفقات أن مودع الغائب إذا اتفق الوديعة على أبو المودع بغير أذنه واذن القاضي فانه يضمن وإذا ضمن لا يرجع عليه لانه لما ضمن تبين أن المدفوع ملكه لاستناد ملكه إلى وقت التعمير كما في الهداية وغيرها وقالوا في آخر كتاب الغصب ان المضمون ان ملكها الضامن مستنداً إلى وقت التعمير في أو آخر كتاب الوقف من الاشياء • ولو لم يظهر دين في تلك السنة وطرف الفاضل إلى المصروف المذكور ثم ظهر دين على الوقف يسترد ذلك من المدفوع إليهم (٢) في باب الشرط من وقف القنية • فان قلت هل للمتولى أن يصرف غلته سنة عن سنة قبلها قلت لا لما في الحاوي الحصري وغيره مثل أبو جعفر عن قبيح الغلة وقسمها على أهل الوقف وحرم واحد منهم ولم يعطه وصرف نصيبه إلى ساجدة نفسه فلما خرجت الغلة الثانية طلب المحرم نصيبه هل له ذلك قال ان شاء ضمن القيم وان شاء اتبع شركاءه فصار كهم فيما أخذوا فان اخذوا ضمن القيم سلم

عند أبي يوسف فبعد ما باعه المتولى إذا مات مجهلاً فلا تملك الإدراهم التي هي عين الوقف بضمن بالاتفاق وتلك المسئلة تدل على رأي وأيضاً تعليلهم بعدم ضمان غلة الوقف إذا مات مجهلاً فلا يلزم أن تصرفها إلى مصارفه غير جائز في الإدراهم التي هي أصل الوقف فإن أصل الوقف لا يصرف إلى هنا محمول كلام شيخ الإسلام الواقف إذا شرط في الإدراهم الموقوفة شرطاً ونال نفسه المتولى فانه يلزم الضمان حال شيخ الإسلام وهذه المسئلة أيضاً غير مذكورة في الكتب لكون وقفية الإدراهم غير مذكورة لكن استنبطت من مسئلة ذكرت في كتاب الوكالة وهي أن الوكيل إذا خالف شرط الموكل يلزمه الضمان وفيما نحن فيه المتولى وكيل أمان جانب الواقف كما هو رأي أبي يوسف أو من جانب الفقهاء كما هو رأي محمد وعلي كلا التقديرين يكون المتولى وكليلاً مخالفته ترجع إلى مخالفة الوكيل فليزم الضمان هذا ما ذكره شيخ الإسلام أقول على رأي محمد رحمه الله يمكن أن يناقش بأنه ليس للقراء شرط حتى يخالفه المتولى بل الشرط للواقف والمتولى ليس بوكيل من جانبه ويمكن دفعه تأمل من خط سعدى أفندي

(٢) أي في صورة لو شرط الواقف قضاء دينه ثم يصرف الفاضل إلى الفقراء ولو لم يظهر الخ فإن دفع الهبة إلى الفقراء ولو لم ينعى أن لا يرجع على المستحقين بما دفعه إليهم في هذه الحالة قياساً على مودع الابن إذا اتفق على الابن بغير أذنه وبغير إذن القاضي فإنهم قالوا بضمن ولا رجوع له على الابن قالوا لا تملك بالضممان

فتبين أنه دفع مال نفسه وأنه متبرع ولا رجوع فيه كذا في وقف البحر في شرح قوله ويبدأ من غلة الوقف الخ • لهم قوله ينبغي أن لا يرجع على المستحقين أقول فيه نظير بل مادام المدفوع قائماً في يده له الرجوع فيه لا ما إذا هلك أو صار لغيره وبه وجهه الرجوع مادامت العين قائمة بالتراضي أو بقضاء القاضي إلا ما منع قد بره نهر فائق في ذيل القول المذكور لا يخالفه ما في الاشياء



== لأن الناظر ليس بتعدي في هذه الصورة لعدم ظهور الدين وقت (٢٢٩) الدفع فلم يملكه القابض فكان للناظر استرداده

بجذلاف مسئلتنا لانه متعدد لكونه  
صرف عليهم مع عليه بالحاجة الى التعديل  
كذا في الاشياء وتعامه فيه قريامن  
المسئلة المنقولة

(١) لان دخولهم مختلف فيه كذا قال  
ابن نجيم وقال أبو السعود لا خلاف  
في الدخول اذا كان لفظ الاولاد محكرا  
كما ترى الوقف على الاولاد

(٢) قبل أيتنه هذا الحكم الى وقت  
الوقف فقال بلى ولكن في حق الموجود  
وقت الحكم وغلات تلك السنين معدومة  
هكذا عبارة القنية في المسائل المتفرقة  
(٣) هل يجوز للناظر أن يجعل معلوم  
مستحق قبل استحقاقه ينبغي أن يجوز  
والأفضل خلافه قياسا على ما في البرازية  
المصدق اذا أخذ بحالته قبل الوجوب  
أو القاضى استوفى رزقه قبل المدة جاز  
والأفضل عدم التجسس لاحتمال أنه  
لا يعيش الى المدة وهذا ما استنبطته ولم أراه  
منقولا من خط ابن نجيم كذا في البحر  
(٤) زيد دانشند اولادى مدرسه نك  
بجهره سند اولوب هوكون واروب درس  
اوقسه وظيفه المقه رخصت وارميد

(ترجمة)

اذا كان زيد المشغل بالعلم في مدرسة وهو  
ساكن بجهره منها وله سكن خارج عنها  
وهو يأتي كل يوم إليها يقرأ درسها فيها  
فهل له أخذ الوظيفة  
الجواب لا يجوز أخذ غلة وقف المدرسة  
حتى تكون سكناه فيها أكثر مما في داره وأكثر  
ثقلها وبثقلها بالقرأة وأمان غراً  
فيها كل يوم سبعا ومكن في داره لا يسه  
أخذ غلتها خيرا لا الاكل في آخر الوقف

لهم ما أخذوا وليس له أن يأخذ من غلة هذا العام أكثر من نصيبه انتهى وظاهره أنه اذا  
اختار اتباع الشركاء فانه لا مطالبة له على المتولى وأن المتولى لا يدفع الى المحرم من الغلة  
الثانية شيئا سواء اختار تضمينه أو اتباع الشركاء لكن في الذخيرة وإن اختار اتباع الشركاء  
والشركاء فيها أخذوا كأنه أن يأخذ ذلك من نصيب الشركاء من الغلة الثانية لانه لما اختار  
اتباع الشركاء تبين أنهم أخذوا نصيبه فله أن يأخذ من أنصباهم مثل ذلك لانه بنفس حقه  
حتى أخذ ردهوا جميعا على القيم بما استهلك القيم من حصة المحرم في السنة الاولى لانه بقي  
ذلك حقا للجميع انتهى فظاهره أن المتولى يدفع له من الغلة الثانية شيئا أو أبو حيث اختار  
اتباعهم ومفهومة أنه لو لم يصرف حصة المحرم الى نفسه وانما صرف الغلة اليهم وحرم  
واحد منهم اما لعدم حضوره وقت القسمة أو عساده لأنه يشاركهم ولا يضمن المتولى وأنه  
يدفع اليه من الغلة الثانية من أنصباهم وظاهر ما في الحاوى أنه يتبعهم فيها أخذوا ولا يعطى  
من الثانية أكثر من حصته وهو الظاهر لان حقه صار في ذمتهم والمتولى ليس له ولاية قضاء  
ديونهم ومقتضى القواعد أن المحرم في صورة صرف الجميع اليهم له أن يضمن المتولى لكونه  
متعديا كماله أن يرجع على المستحقين من وقف البحر الرائق وفي القنية (عن مخ) قضى  
القاضى بدخول أولاد البنات في الوقف على أولاد الاولاد بعد مضي سنين لا يظهر حكمه  
الا في غلة المستقبل (١) دون ما مضى وغلات تلك السنين معدومة (٢) كما لا يظهر الحكم  
بفساد الشكاح بغيرولى في الوطيات الماضية والمهر حتى لو كانت غلة السنين الماضية فاقعة  
يستحق أولاد البنات حصتهم منها ومن (عج) وغيره أن الحكم يظهر في الغلات القائمة دون  
الها اليك وفي الكبرى أخوان عليها ما دارم موقوفة غاب أحدهما وقبض الآخر غلتها  
ثم حضر الغائب وقد مات الحاضر فأراد الغائب أن يرجع نصيبه في تركته فان كان  
الحاضر فيما كان له أن يرجع لانه ان استغل كانت الغلة لهما وان لم يكن فيما لم يكن  
له أن يرجع لانه ان استغل فالغلة له فان استغل القيم كان نصيبه على المستأجر في الحادى  
والعشرين من وقف الكرماسى كذا في الوقعات الحسامية في كتاب الوقف بعلامة التوث  
دارم موقوفة عليها ما غاب أحدهما وقبض الآخر غلتها سبع سنين ومات عن الوصى ثم  
حضر الغائب وطالب الوصى بحصته من الغلة ان كان الحاضر الذى قبض الغلة هو القيم  
كان للغائب الرجوع في تركته الميت بحصته من الغلة وان لم يكن القابض فيما الا أنهما كانا  
اجراء معا فكذلك وان أجبر الحاضر كانت الغلة كلها له ولا تطيب له بل يتصدق بحصة  
الغائب في السابع من وقف البرازية والظهيرية فان جعل الاجرة واقسمها الموقوف  
عليهم ثم مات أحدهم القياس أن تنقض القسمة ويكون للذى مات من الاجرة حصته قدر  
ما عاش لكننا نسحق ولا تنقض القسمة (٣) في السابع من وقف مختصر التاتارخانية  
(حك) ولا يجوز أخذ غلة وقف مدرسة حتى يكون سكناه فيها أكثر مما في داره وأكثر  
ثقلها فيها (٤) ولا يسع أخذ غلتها من قرأها كل يوم سبعا أو سكن في داره (ج) أم في المسجد  
سنة فلما أدرك غلة الوقف فيه مات فهي لورثته بخلافه رزق القاضى في فصل فيما يجل  
للمدرس والمتعلم من وقف حاوى القنية قال القنية أبو الليث من يأخذ الاجر من طلبة

أقلم في يوم لا درس فيه أوجب أن يكون جائزاً وفي الحامو إذا كان مدخولاً بالكتابة  
والدرس في الثامن عشر من وقف التارخانية \* المتعلم إذا كان لا يختلف إلى الفقه  
للتعلم أن كان في المصروف يشتغل بكتابة العلم وشي من الفقه لنفسه عما يحتاج إليه فلا بأس به  
أن يأخذ الوظيفة لأنه متعلم والكتابة من جملة التعليم وإن كان لا يشتغل بشيء لا يحل له ذلك  
ولا يحصل للمتولى أن يعطيه وإن خرج من المصروف خرج إلى مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً  
فلا يأخذ من الوظيفة شيئاً لأن هذه مدة طويلة وإن أقام أقل من ذلك ينظر إن خرج  
لأمره منه بقدر كالتنزه والتفرج لا يأخذ من الوظيفة وإن لم يكن له بقدر كطلب القوت  
فانه يأخذ وظيفته لأنه قبل قبعة في عنه من وقف تهذيب الواقعات نقلا عن النوازل  
\* (قم) استخلف الامام في المسجد خليفة ليؤتم فيه زمان غيبته لا يستحق الخليفة من  
أوقاف الامامة شيئاً إن كان الامام أمراً أكثر السنة (١) في باب ما يحل للمدرس من وقف  
الحانية وكذا في القنية \* فان قلت هل يجوز النيابة في الوظائف مطلقاً أو بعدراً ولا مطلقاً  
قلت لم أرفها نقلاً عن أصحابنا الاما ذكره الطرسوسي في أنفع الوسائل فهم من كلام  
الخصاف فانه قال قلت أرأيت ان حلت بهذا القيم آفة من الآفات مثل الخمر والعصى  
وذهاب العقل والفالج وأشباه ذلك هل يكون الاجرة قائماً قال إذا حل به من ذلك شيء  
يمكنه معه الكلام والامر والنهي فالاجرة قائم وإن كان لا يمكنه معه الكلام والامر  
والنهي والاشد والاعطاء لم يكن له من هذا الاجر شيء انتهى \* قال الطرسوسي  
فاستنبطنا (٢) منه جواب مسئلة واقعة وهي أن المدرس أو الفقيه أو المعبد  
أو الامام أو من كان مباشر شيئاً من وظائف المدارس إذا مرض أو حج وحصل له ما يسميه  
الباس عذر شرعياً على اصطلاحهم المتعارف بين الفقهاء أن لا يحرم مرسومه المعين بل  
يصرف إليه ولا يكتب عليه غيبة ومقتضى ما ذكره الخصاف أنه لا يستحق شيئاً من المعلوم  
مدة ذلك العذر فالمدرس إذا مرض أو الفقيه أو أحد من أرباب الوظائف فانه على ما قال  
الخصاف ان أمكنه أن يباشر ذلك استحق وإن كان لا يمكنه أن يباشر ذلك لا يكون له  
شيء من المعلوم وما جعل هذه العوارض عذراً في عدم منعه من معلومه المقرولة بل أدار  
العلم في المعلوم على نفس المباشرة فان وجدت استحق المعلوم وإن لم توجد لا يكون له  
معلوم وهذا هو الفقه واستخرجنا أيضاً من هذا البحث والتقرير جواب مسئلة أخرى  
وهي أن الاستنابة لا تجوز سواء كان بعدراً وبغير عذر فإن الخصاف لم يجعل له أن يستتيب  
مع قيام الاعذار التي ذكرها فلو كانت الاستنابة تجوز كان قال ويجعل له أن يقوم  
مقامه إلى أن يزول عذره وهذا أيضاً ظاهر الدليل وهو فقه حسن انتهى وقد منعنا من  
ابن وهبان أنه إذا سافر للجمع أو صلة الرحم لا يعزل ولا يستحق المعلوم مع أنه مافرضان  
عليه والاما ذكره في القنية استخلف الامام خليفة في المسجد ليؤتم فيه زمان غيبته  
لا يستحق الخليفة من أوقاف الامامة شيئاً إن كان الامام أمراً أكثر السنة انتهى وطامه  
إن النائب لا يستحق من الوقف شيئاً لأن الاستحقاق بالتقرير ولم يوجد ويستحق الاصيل  
المكل أن عمل أكثر السنة (٣) وسكت عما بينه الاصيل النائب كل شهر في مقابلة

(١) زيد امامتاً يتيوب نائب نصب  
ايشديكي كونه عزمه ومتولى من بورك  
وظيفة سني ويرى كنهه قادر اولور  
الجواب اولور أبو السعود  
(ترجمة)

إذا لم يباشريه زيد الامامة بنفسه ونصب  
نائب عنه فمهل امره والمتولى أن لا يطل  
ذلك النائب أجرة أيام نيابته أم لا  
الجواب له ذلك

(٢) قوله فاستنبطنا منه الخ مع قوله  
ومقتضى ما ذكره الخصاف الخ لا يستحق  
ما فيه من التضارب وليحرر اه معصمه  
(٣) هذا على أن يكون ما يدفع اليه صلة  
وأما إذا كان أجرة فلا يستحق الاصيل  
شيئاً في أيام لم يؤتم فيها كما أفق به أبو  
السعود

عمله هل يستحقه النائب عليه أولا والظاهر أنه يستحقه لانه اجارة وقد وفي العمل بناء على قول المتأخرين المتفق به من جواز الاستئجار على الامامة والتدريس وتعليم القرآن وعلى هذا اذا لم يعمل الاصيل وعمل النائب كانت الوظيفة شاغرة ولا يجوز لناظر الصرف الى واحد منهم ما يجوز للقاضي عزله وعمل الناس بالقاهرة على جواز الاستئجار في الوظائف وعدم اعتبارها شاغرة مع وجود النيابة ثم رأيت في الخلاصة من كتاب القضاء أن الامام يجوز استخلافه بلاذن بخلاف القاضي وعلى هذا لا تكون وظيفة شاغرة وتصبح النيابة وعبارته على الطرسوسي أن انحصاف صريح بأن التقسيم أن يوكل وكلا يقوم مقامه وله أن يجعل له من ماله ما يشاء وكذا في الاسعاف وهذا كالتصريح بجواز الاستئجار لان النائب وكبل بالاجرة كما لا يخفى فالذي يجوز جواز الاستئجار في الوظائف من وقف البحر الرائق \* (م) وقف دار على امام مسجد سكنته بشرائطه ثم أخذ يوم بنفسه ليس له أن يأخذ أجرها في المسائل المتفرقة من وقف القنية \* ولو شرط للمستحقين خبرا ولها معنا كل يوم فليقيم أن يدفع القيمة من النقد وفي موضع آخر لهم طلب العين وأخذ القيمة في أوائل كتاب الوقف من الاشياء \* (شريع) وقف على المتفقه حنطه فندفعها القيم فانبر فلهم طلب الحنطة ولهم أخذ الدنانير ان شاؤوا ولو أبرأ صاحب الحق القيم عن نصيبه بعد ما استلمه لا يصح (١) في باب ما يجعل للمدرس من وقف القنية \* شرط أن يصدق بفاضل القلة على من يسأل في مسجد كذا كل يوم لم يراع شرطه وللقيم التصديق على سائل غير المسجد أو خارج المسجد أو على من لا يسأل من وقف الاشياء \* وقد سئل عن تقرير القاضي المرتبات (٢) بالوقوف فأجبت بأنه ان كان من وقف مشروطا لقراءة فالتقرير صحيح لكنه ليس بلازم ولناظر الصرف الى غيره وقطع الاول الا اذا حكم القاضي بعدم تقرير غيره فحينئذ يلزم وهي في أوقاف الخصاص وغيره وان لم يكن من وقف الفقراء لم يصح ولم يجعل وكذلك ان كان وقف الفقراء وقدره لمن عاك نصابا ثم سئل لو تزمن فائض وقف سكت الواقف عن مصرف فائضه فهل يصح فأجبت بأنه لا يصح أيضا لما في التناظرية أن فائض الوقف لا يصرف للفقراء وانما يشتري به المتولى مستغلا (٣) وصريح في البرازية وتبعه في الدرر والغرر بأنه لا يصرف فائض وقف آخر اتحد واقفهما أو اختلف انتهى في القاعدة الخالصة من الاشياء \* (شه) يجوز صرف الفاضل عن مصالح الى الامام الفقير باذن القاضي (بو) لا بأس بأن يعين شيئا من مسيلات مصالح الامام (حكيح) زيد في وجه الامام من مصالح المسجد ثم نصب امام آخر فله أخذه اذا كانت الزيادة لقوله وجوه الامام وان كانت له في الامام الاول فهو فصله أو زيادة حاجته فلا يجعل لثاني في فصل فيما يجعل للمدرس من وقف القنية \* وان كان المسجد من أهله جاز للمتولى أن يدخل بعض منزل الوقف فيه ولو أدخله بلا حاجة لا يصير مسجدا من وقف البرازية في المتفرقات \* ولو جعل المتولى المنزل الموقوف على المسجد مسجدا يصير مسجدا ولو ضاق المسجد جاز أن يزيد واقفه بأمر القاضي في الثالث عشر من وقف الكرماسي (نج كب) ولو اشترى من مال المسجد شمعاً في رمضان يضمن قلت هذا

- (١) الظاهر أنه لا يمكن قبل قبضه حتى يصح إبرائه  
(٢) المراد بالمرتبات في اصطلاحهم أحداث العالم للأشخاص لا في مقابلة الخدمة بل بمجاناة صلاحه أو عمله ويسمى في عرف الروم بالزوائد  
(٣) الفاضل من وقف المسجد هل يصرف الى الفقراء قبل لا يصرف الى الفقراء صريح ولكن يشتري به مستغلا لمسجد كذا في المحيط البرهاني في النوع الآخر من الوقف

اذ لم ينص الواقف عليه \* (ق) و (أوصى بثلاث ماله أن يتفق على بيت المقدس جائز يتفق  
 في سراجيه ونحوه قال هشام فدل هذا على أنه يجوز أن يتفق من مال المسجد على قتاديه  
 وسراجيه والنفط والزيت (طخضر) مثله (كس) كئت الى المشايخ (ق) (ش) هل للقيم  
 شراء المرواح من مصالح المسجد فقال لا (عب) الدهن والخمير والمرواح ليس من  
 مصالح المسجد انما مصالحه عمارته (خم) الدهن والخمير من مصالحه دون المرواح قال  
 رضى الله تعالى عنه وهو أشبه بالصواب وأقرب الى عرض الواقف (ع) (ج) انهم دم  
 المسجد فلم يحفظه القيم حتى ضاعت خشبته يضمن في باب تصرفات القيم من القنية  
 \* (التاسع في الاجارة في الوقف وفي قصة الوقف) \* (ق) قيم الجامع القديم آجر  
 موضعات طلة الباب لبعض المكائين لا يصح (خج) قيم بيت فناء المسجد لينجر  
 فيه القوم لا بأس به ان شاء الله اذا كان فيه مصلحة للمسجد وكذا لو وضع في فناءه كرامى  
 وسررا واجرها اذا لم يكن بمنزلة العائمة والمستأجر يكون معذورا ان شاء الله اذا كان  
 لاصلاح المسجد وقناء المسجد ما كان عليه طلة المسجد اذا لم يكن بمنزلة العائمة المسلمين قيل  
 له لو وضع القيم على فناء المسجد سوق كرامى وسررا يؤجرها ويصرف الاجرة الى نفسه  
 أو الى الامام فقال ليس له ذلك (مت) وعندنا انه أن يصرف الاجرة الى من شاء لان السرور  
 ملكه وان لم تكن ملكه ينصدق به على الامام اذا كان فقيرا في باب المساجد وما يتعلق  
 بها من وقف القنية \* المتولى اذا استأجر رجلا في عمارة المسجد بدهم ودائق وأجر مثله  
 درهم فاستعمله في عمارة المسجد ونقد الأجر من مال الوقف فالواجب ان يكون ضامنا لجميع ما نقد  
 لانه لما زاد في الأجر أكثر مما يتغابن فيه الناس يصير مستأجرا لنفسه دون المسجد فاذا نقد  
 الأجر من مال المسجد كان ضامنا من وقف البصر الرائق وكذا في باب الاجارة في الوقف من  
 التخصيس \* المتولى اذا أجر نفسه في عمل المسجد وأخذ اجرة لم يجز في ظاهر الرواية  
 وبه يفتى وقيل يجوز كالوصى وهو اختيار المبدائي في باب تصرفات القيم في الاوقاف  
 من القنية \* ولو عمل في الوقف بأجر جاز قيدا على المضاربة ويقتى بعدمه اذا صلح  
 مؤجرا ومستأجرا وصح لو أمره الحاكم أن يعمل فيه في السابع والعشرين من القصولين  
 نقلا عن (مق) \* متولى الوقف اذا تقبل أرض الوقف من نفسه لا يجوز لان الواحد  
 لا يتولى طرفي العقد الا اذا قبلها من القاضي لنفسه فيتم العقد باثنين (١) من فصل  
 اجارة الاوقاف من الخمانية وكذا في الاسعاف \* واذا أجر القيم دار الوقف من نفسه  
 لا يجوز (٢) وكذا لو أجر من عبده أو مكاتبه لا يجوز كالواجر من نفسه قيل انما لا تجوز  
 اجارة القيم من نفسه على قياس الوكيل وقيل ينبغي أن يكون هذا على قياس الوصى  
 اذا باع مال الصبي من نفسه اذا كان فيه منفعة للوقف يجوز عند أبي حنيفة خلافا  
 له ما وان أجر من أبيه أو من ابنه فهو على الاختلاف عند أبي حنيفة لا يجوز وعندهما  
 يجوز في تصرفات القوام من وقف الظهيرية \* (قسط) لو باع القيم مال الوقف أو أجر من  
 لا تقبل شهادته لم يجز عند أبي حنيفة وكذا الوصى وقيل الوصى كضارب وفيه المتولى  
 اذا أجر دار الوقف من ابنه البالغ أو أبيه لم يجز عند أبي حنيفة الا بأكثر من أجرة المثل كبيع

(١) فان قلت هل للقاضي ولاية الاجارة  
 مع وجود المتولى قلت نعم من أواخر  
 وقف البصر في شرح قوله وان جعل  
 الواقف يد

(٢) وفي مجموع النوازل اذا أجر القيم  
 دار الوقف لنفسه لا يجوز وكذا لو أجر  
 من عبده أو مكاتبه كذا في الباب الثالث  
 من وقف الكرامى يد

الوصي لو بقيته صح عندهما ولو خير اليتم صح عند أبي حنيفة ~~وصي~~ كما متول ابر من نفسه لو خير اصح والا لا ومعنى الخبر مرفوع الوصي من نفسه وبه يفتى في السابح والعشرين من الفصولين \* ولو ابر المتولى الوقت من الموقوف عليه أو فقير يسكن وقف الفقراء بأجر وترك ما وجب عليه بحساب ماله يجوز ألا يرى أن من له حق في بيت المال فترك عليه خراج أرضه لمكان حقه جاز فكذلك هذا في باب تصرفات المتولى والموقوف عليهم من الوجيز \* وفي منية المفتي وقف منزلا على ولديه وأولادهما أبدا ما تناسلوا اليتم لهما أن يسكناه لآن حقهما في الغلة وفي التجنيس في الفتاوى رجل وقف منزلا على ولديه وعلى أولادهما أبدا ما تناسلوا فأراد السكنى ليس لهما حق السكنى في الباب العشرين من وقف الكرماني \* ولو جعل سكنى داره لولده ثم من بعده لرجل بعينه ليس لولده (١) ولأن من بعده أن يسكن غيره فيها إلا بطريق العارية دون الاجارة لآن العارية لا توجب حقا للمستعير وهو بمنزلة ضيف أخا فله بخلاف الاجارة فانها توجب حقا للمستأجر وهو لم يشترط له فلا يجوز وهو نظير الوصية بخدمة العبد في عدم جواز ايجاره في فصل وقف داره على سكنى أولاده من الاعساف وكذا في وقف البحر \* وفي فتح القدير راجعوا أن الكل لو كان وقفاء على الأدياب وأرادوا القسمة لا يجوز وكذا التابو وعليه فرع ما لو وقف داره على سكنى قوم بأعيانهم أو ولده ونسبه ما تناسلوا فإذا انقرضوا كانت غلته للمساكين فان هذا الوقف جائز على هذا الشرط فإذا انقرضوا كرى وتوضع غلته للمساكين وليس لاحد من الموقوف عليهم السكنى أن يكرها ولو زادت على قدر حاجة سكناه لم له الاعارة لا غير ولو كثر أولادهما هذا الوقف وولد ولده ونسبه حتى ضاقت الدار عليهم ليس لهم الاسكانات فقط على عدد دم ولو كانوا كورا وانا ما كان فيه حجر ومناصير كان لذكور أن يسكنوا نساءهم معهم وللاناث أن يسكن أزواجهن معهم وإن لم يكن فيها حجر لا يستقيم أن يقسم بينهم ولا يقع فيه سامهايات وانما سكناهم جعل الواقف له ذلك لا لغيرهم (٢) ومن هذا يعرف أنه لو سكن بعضهم فلم يجد الاخر موضعا يكفيه لا يستوجب اجرة حصته على الساكن بل ان أحب أن يسكن معه في بقعة من تلك الدار بلا زوجة أو زوج ان كان لاحدهم ذلك والا ترك المضيف وخرج أو جلسوا معا كل في بقعة الى جنب الاخر من وقف البحر الرائق \* (كبيج) دفع الامام واحده من دوره المرفوعة الى وجهه الى رجل بجنانا فسكن فيها مدة وكان القيم سلم هذه الدور اليه ليستغلها به نفسه فعلى الساكن أجرة المثل في أحرياب سكنى الوقف والاجارة من وقف القنية \* واذا ابر الموقوف عليه الوقف ان كان كل الاجرة بان لم يكن له شريك ولم يكن الوقف محتاجا الى العمارة جاز في الدور والحواليات (٣) وفي الارض ان سكنان الواقف شرط البداءة بالخراج والعشر لم يملك أن يواجر لانه لو جاز لسكان كل الاجرة فيسأل بطلان شرط الواقف وان لم يكن شرط له أن يواجر ويرزع بنفسه والمؤنة والخراج عليه وعلى هذا لو كان المصارف ثلاثة أو أربعة فأرادوا المهايات (٤) ان كان الواقف شرط ما ذكرنا لا يجوز ولا يجوز من منفرة فوات وقف السراوية \* أبر الوقف غير القيم ومضت المدة فالسكنى للعاقدة ولا شيء للاثم عليه كافي الاملاك (٥) وللقيم

(١) وقال أبو بكر له ذلك وقال أبو القاسم وأبو بكر بن يوسف ليس له ذلك وعليه الفتوى كذا في وصايا قطاويغا سجد

(٢) وان كانت دار واحدة لا يجوز أن تقسم ولا يسكنها الا من جعل لهم المواقف السكنى دون غيرهم من نساء الرجال ورجال النساء كذا في وقف داره على سكنى أولاده من الاعساف وفيه تفصيل سجد  
(٣) لو ابر الموقوف عليه ولم يكن ناظرا لم يصح اذنه للمستأجر في العمارة فلو أئنفق لم يرجع على أحد وكان متطوعا كذا في آخر الفن الثاني من الاشياء سجد  
(٤) أي يسكنون بطريق المهايات به أفق المرحوم يحيى بن زكريا  
(٥) اعلم ان الموقوف عليه اذا لم يكن ناظرا قلنا لا يملك الاجرة على المعتد فندفع المستأجر الاجرة اليه خرج عن العهدة كافي القنية فيما اذا ابر الموقوف الخ من تعليقات ابن نجيم سجد

والمالك أن يرجع على العاقد إذا أجاز الأجرة في المدة (ج) أجرة الفضولي داراموقوفة  
 واستوفى الأجرة خرج المستأجر من العهد أن سكن ذلك أجرة المثل ثم سئل الأجرة  
 للعاقد أم لا وقف فقال يرتد إلى الوقف في أول باب أجرة غير المالك من أجرة القنية \*  
 (ن ج) ولو أجرة القنية ثم عزل ونصب الآخر قبيل أخذ الأجرة للمعزول والأصح أنه  
 للمنصب لأن المعزول أجزها للوقف لأن نفسه في باب تصرفات القيم من وقف القنية \*  
 رجل أجز منزلاً كان والده وقفه على أولاده أهدا ما تناسلوا فاجره هذا الرجل أجرة طويلة  
 وأتفق المبتأجر في عمارة هذا الوقف بأمر المؤجر قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل  
 إن لم يكن للمؤجر ولاية في الوقف بان لم يكن متولياً يكون المؤجر غاصباً وكان له على  
 المستأجر الأجر المسمى ويتمتع به ولا يرجع المستأجر بما أتى في العمارة على الأجر ولا على  
 غيره لأنه كان متعاقباً وإن كان المؤجر متولياً يكون على المستأجر الأجر المسمى إن كان  
 ذلك مقدراً أجرة المثل أو أكثر ويرجع المستأجر في غلة الوقف بما أتى في العمارة في فصل  
 أجرة الوقف من أجزارات الخالية \* (ب) للقيم فسخ الأجرة مع المستأجر قبل قبض الأجر  
 وينفذ فسخه على أوقف وبعد القبض لا في فصل تصرفات القيم من وقف ساوى القنية \*  
 وسئل عن متولى الوقف إذا أجزه بشرط الخيار له ثلاثة أيام هل تصح هذه الأجرة بالشرط  
 المذموم ورواها شاء فسخها في المدة ذلك أم لا أجاب نعم تصح الأجرة بشرط الخيار له  
 الفسخ في المدة أرشاه (١) من وقف قتاوى ابن نعيم \* متولى الوقف إذا أسكن رجلاً  
 بغير أجر ذكر هلال لا شيء على الساكن وعامة المتأخرين أن عليه أجرة المثل سواء كانت  
 الدار معدة للاستقلال أو لم تكن وعليه الفتوى (٢) وكذا لو سكن دار الوقف بغير أمر  
 القيم وبغير أمر الواقف وكذا لو رهن الوقف من لم يصح فسخه المهر من يجب أجرة المثل  
 سواء أعد للاستقلال أو لا (الغياثية) قال الصمد الشاهد حسام الدين هو المختار للفتوى  
 في السابع من وقف مختصراً تاريخية \* (فصل) متولى الوقف لو أجزه الوقف بدون  
 أجر المثل يلزمه تمام أجر المثل وكذا الأب لو أجزه منزلاً الصغير بدون أجر مثله يلزمه تمام أجر  
 مثله إذا ليس لكل منهم ولاية الحظ في الخامس من وقف نقد قتاوى \* ثم أعلم أن المتولى  
 إذا أجزه بأقل من أجر المثل ينقصان فاحش حتى فسدت لضمان عليه وانما يلزم المستأجر  
 أجر المثل وقد فقههم بعض من لا خبرة له ولا راية أنه يكون ضامناً مائة من وهو غلط صرح  
 به العلامة قاسم في فتاواه مستنداً إلى النقول الصريحة (٣) من وقف البحر الزائق وكذا في  
 أجرة البحر وفيه تفصيل \* ولو أجزه الوقف بما لا يتغابن فيه لا تجوز الأجرة وينبغي للقاضي  
 إذا وقع إليه ذلك أن يظلمها ثم إن كان المؤجر مأموراً وكان مافله على ميل السهو والغفلة  
 ففسخ الأجرة وأقرها في يده وإن كان غير مأمور أخرجهما من يده ويدفعها إلى من يوثق به  
 في أجرة الوقف من الأسعاف \* وإن جاء واحد وزاد في الأجرة درهمين في عشر فهو  
 يسير حتى لو أجزه بمائتين وأجر مثله عشرة لا تنسخ في فسخ الأجرة من أجزارات الفيض  
 الكركي \* استأجر أرضاً موقوفة وبني فيها سائناً وسكنها فأراد غيره أن يزيده في الغلة  
 ويخرج منه من الخافون يظن أن كان أجزها مشاهرة فالقيم فسخ الأجرة عند رأس الشهر

(١) سئل عن ناظر أجزه الوقف من وجعل  
 أجرة شرعية بأجرة المثل ويحصل  
 الأجرة ثم تقابل مع المستأجر أحكام  
 الأجرة فهل تصح الأقالة أم لا أجاب  
 لا تصح الأقالة من قتاوى ابن نجيم في  
 أول الوقف ن

(٢) والفتوى على أنه يجب أجرة المثل كذا  
 في أجرة الخالية في فصل في أجرة الوقف  
 ومال القيم ن

(٣) وقال أبو السعود في الجواب برروايته  
 أنه في متوليه أنه في مستأجره تضمن أول نور  
 برروايته جله في مستأجره تضمن أول نور  
 فتاوى ثانية قول أول أصول أصحاب  
 حنيفة أوقفه داراً ما فتوى قول ثاني  
 أوزره دررد يوم سطور در ن

(ترجمة)

في رواية تضمن نصفه المتولى ونصفه الآخر  
 تضمنه المستأجر وفي رواية تضمن السكل  
 المستأجر وفي قتاوى الخالية قول الأول  
 أوفق بأصول أصحاب أبي حنيفة لكن  
 الفتوى على قول الثاني

ثم رفع البناء ان كان لا يضرب بالوقف فلبس ان رفعه وان كان يضرب لم يرفع ثم ان رضى  
 المستأجر ان يملكه للقيم بقيته مبنيا أو متزوعا أيهما كان أقل ملكه به ما والا فبترك الى أن  
 يتخلص من حاقول رجل في أرض وقف فأبى صاحبه أن يستأجر الأرض بأجر منها وان  
 كانت العمارة لورفعت يستأجر بأكثر مما استأجر فانه يؤجر برفع العمارة والابتداء  
 في يده بذلك الاجر من وقف منية المقي وكذا في الثالث عشر من الفصولين \* حاقول  
 وقف وعمارة ملك لرجل أبي صاحب العمارة أن يستأجر بأجر مثله يتطرق ان كانت  
 العمارة لورفعت يستأجر بأكثر مما استأجر صاحب المدة كلف برفع العمارة  
 ويؤجر من غيره والا فلا ويترك في يده تلك الاجرة لان فيه ضرورة من المحيط الرضوى  
 ملخصا في أوائل باب تصرفات المولى \* ولا تجوز الاجارة الطويلة في الوقف وان احتج إليها  
 بعد عقود متفرقة فيكتب استأجر فلان من فلان كذا ابتداء مدة كل عقدة على سنة  
 فيكون العقد الاول لازما لانه نابز والباقي لا لانه مضاف في نوع من العقود من الثالث  
 من وقف البرازية \* وبهض المشايخ زيفوا هذه الحيلة لان الاجارة الطويلة انما تجوز  
 على الوقف ككيلا يؤدى الى ابطال الوقف لانه اذا طال تصرف المستأجر فيه تصرف  
 الملائقي أنكر المستأجر الوقف بشهده الناس بالملك وفي حق هذا المعنى لا فرق بين العقود  
 والعقد الواحد قال أبو جعفر الهادي على ابطال الاجارة الطويلة في التاسع عشر من  
 وقف الكرماسي نقل عن الذخيرة \* أجرة التولى الوقف سنة ان كل الواقف شرط  
 أن لا يؤجر سنة لا يجوز وان لم يشترط يجوز الى ثلاث سنين كذا اخبره الفقيه أبو الليث  
 وقال الامام أبو جعفر في الضياع كذلك وفي غيره لا يجوز أكثر من سنة وقال  
 القاضي أبو علي لا ينبغي أن يفعل ولو فعل محتمل فاذا أراد أن يصح بالإجماع يرفعه بعد  
 الاجارة بأكثر من ثلاث سنين الى المالك فيحكم بجوازها كما علم فيجوز على قول الكل ان  
 وجدت شرائط الحكم (١) في نوع في اجارة الوقف من الثاني من اجارات البرازية \* قال  
 الصدر الشافعي في واقعاته واختار أنه يفتي في الضياع بالجواز في ثلاث سنين الا اذا  
 كانت المصلحة في عدم الجواز وفي غير الضياع أن يفتي بعدم الجواز فيما زاد على السنة  
 الا اذا كانت المصلحة في الجواز وهذا أمر يختلف باختلاف المواضع واختلاف الزمان  
 من وقف التاتار خاتمة \* ولو أجزا التقسيم دار الوقف خمس سنين قال الشيخ أبو القاسم  
 البطي لا يجوز اجارة الوقف أكثر من سنة الا من عارض يحتاج الى تجهيل الاجرة بحال  
 من الاحوال في اجارة الوقف من الاسعاف \* ولو امتنع أحد الموقوف عليهم من  
 الترميم تقسم الدار ويؤجر نصيبه مدة يحصل منها قدر ينفي به لو دفع من عنده ثم بعد ذلك  
 يرذله نصيبه في فصل وقف دار على سكنى أو لاد من الاسعاف \* (ج) ضبيعة  
 موقوفة على المولى فلهم قسمتها خمسة حقت وعمارة لا قسمه تلك فيما يجوز الموقوف  
 عليهم من التصرفات من وقف القنية \* (ع) اقتصر أو ضام موقوفة بتراضيهم ثم أراد  
 أحدهم بعد سنين ابطال تلك القسمة فله ذلك في باب فسخ القسمة من قسمة القنية \* (ف)  
 سئل عن أرض نصفها وقف ونصفها ملك فهل يجوز قسمتها بطلب المتولى والمالك أجاب نعم

(١) سئل عن واقف شرط انه لا يؤجر  
 وقعه أكثر من سنة فاجره الناس ثلاث  
 سنين هل يصح أولا أجاب بأن الواقف  
 اذا شرط أن لا يؤجر وقعه أكثر من  
 سنة والناس لا يرغبون في استئجارها  
 وكانت اجارتهما أكثر من سنة انفع  
 للفقراء ليس للناس أن يؤجرها أكثر  
 سنة ولكن يرفع الامر الى القاضي  
 فيؤجرها القاضي أكثر من سنة لان  
 للقاضي النظر على الفقراء وعلى الوقف  
 أيضا ذكره قاضيان في فتاواه  
 من فتاوى ابن نجيم في الوقف  
 سئل عن الواقف اذا شرط في وقعه انه  
 لا يؤجر أكثر من سنة واحدة فاحتاج  
 الوقف الى العمارة بغية رغبة لقاض  
 ليستأجر مدة طويلة ليعمره بجرة  
 يستعملها عن المدة هل للناس أن يؤجره  
 له باذن الحاكم لا يقتضي المذكور أم لا  
 أجاب نعم للناس أن يؤجره له باذن الحاكم  
 للمقتضى المذكور من فتاوى ابن  
 نجيم  
 (الغاية) وهذا أقرب وهو المختار وعلى  
 هذا لا يحتاج الى الحيلة في الاجارة  
 الطويلة كذا في وقف منتصب  
 التاتار خاتمة



تجوز القسمة ويقرر الموقف من الملائكة حيث كان ذلك أنفع للوقف من فتاوى ابن نجيم من  
 كتاب الشفعة \* سئل هل تجوز قسمة الوقف من وقف آخر إذا كان فيه مصلحة أم لا  
 أجاب أن كان لكل وقف فاطر تجوز لهما المقاسمة وإن كانا تحت نظر واحد يرفع الأمر إلى  
 الحاكم ليقيم فيه قيمة فيقسمه من فتاوى ابن نجيم من المحل المزبور \*  
 (العاشر في وقف المريض والموقف المضاف إلى ما بعد الموت) قال الامام أبو بكر محمد بن  
 الفضل الموقف على ثلاثة أوجه لما أن يكون في الصحة أو في حالة المرض أو وقف بعد الموت  
 فما كان في الصحة فالقبض والافراز يكون شرطا لصحة كالهبة وما كان بعد الموت فالقبض  
 والافراز ليس بشرط لصحته لانه وصية الا أنه يعتبر من الثلث وما كان في حالة المرض  
 فحكمه حكم الموقف في الصحة وإن كان يعتبر من الثلث كالهبة في المرض تعتبر من الثلث  
 ويتستتر فيه ما يستتري في الهبة من القبض والافراز كذلك الوقف في المرض وذكر  
 الطحاوي أن الوقف المنفذ في المرض كالمضاف إلى ما بعد الموت لأن تصرف المريض  
 مرض الموت في الحكم بمنزلة للمضاف إلى ما بعد الموت حتى يعتبر من الثلث وذكر شمس الأئمة  
 السرخسي الصحيح أن وقف المريض مرض الموت بمنزلة المباشرة في الصحة حتى لا يمنع  
 الإرث في قول أبي حنيفة ولا يملق به لزوم كالهبة إلا أن يقول وقف في حياته وبعد  
 حياته فحينئذ يكون لازما إذا كان مؤبدا وبصير لا بد فيه كعمر الموصي له بالتدبير في لزوم  
 الوصية بعد الموت في وقف المريض من الخاتمة \* (م) وذكر الطحاوي أن الوقف المباشر  
 في مرض الموت عند أبي حنيفة كالمضاف إلى ما بعد الموت حتى أن الوقف المباشر في مرض  
 الموت يقع جائزا لازما عند أبي حنيفة وفي الطحاوي قال شمس الأئمة السرخسي الصحيح  
 أن المباشرة في مرض الموت عند من كالمباشرة في الصحة حتى لا يجوز في ظاهر الرواية من  
 غير وصية (١) أو الاضافة إلى ما بعد الموت وحتى لا يلزم على ما ذكره شمس الأئمة السرخسي  
 وذكر شيخ الاسلام الوقف المباشر في مرض الموت إذا لم يكن مضافا إلى ما بعد الموت  
 حقيقة عن أبي حنيفة روايتان في الثاني من وقف التاتارخانية \* أما تعليقه بالموت  
 فالصحيح أنه لا يزول ملكه الا إذا صدق بمناقبه مؤبدا فيلزمه قصار بمنزلة الوصية بالتنازع  
 فيلزمه من غير حكم الحاكم ولو وقف في مرض موته فهو بمنزلة الوصية بعد الموت  
 والصحيح أنه لا يلزم عند أبي حنيفة وعندهما يلزم الا أنه يعتبر من الثلث محتار التنازل  
 في أوائل كتاب الوقف ملخصا \* ولو قال في مرضه اشتروا من غله داري هذه كل شهر  
 بعشرة دراهم خير المسلمين صار الدار وقفا \* قوله وقف داري بعد موتي على المسلمين  
 المساكين في آخر وقف خزائن الاكل وكذا في باب من يجعل داره مسجدا من الخاتمة \*  
 (قع عك) قال إن مات فلهذه المدارس سبيل لمسجد المحلة ثم ماتت مسيلة (ث) عن  
 أبي بكر البجلي إذا حال اذامت من مرضى هذا فقد وقف أرضي هذه لا يصح لأن الوقف  
 لا يتعلق بالاختار (ص) مثله من أوائل كتاب الوقف من القنسية \* قلت رأيت  
 أن قال أرضي هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على الفقراء والمساكين ولا مال له غيرهما وأبي  
 الوريثة أن يجوز ذلك قال يكون الثلث منها وقفا على الفقراء ويظل الثلثان الباقيان قلت

(١) وتفسير الوصية أن يقول جعلت  
 أرضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة  
 أرأيت وصيت به بعد موتي والوقف المباشر  
 في المرض كالمضاف إلى ما بعد الموت  
 بدليل أن تبرع المريض وإن لم يصفه إلى  
 ما بعد الموت يعتبر من الثلث واختار  
 السرخسي أن المباشرة في المرض كالمباشرة  
 في الصحة عنده لا يلزم كذا في وقف  
 العزارية

فاذا أطلق القاضى الثلثين منها للورثة وجلس الثلث منها للوقف ثم ظهر مال كثير لا مورث يخرج من ثلثه الوقف قال برد الثلثان الى الوقف فتكون الارض كلها وقفا ويكون المال للورثة قلت فان باع بعض الورثة ما صار اليه من الارض ولم يبيع البعض الآخر ثم ظهر للميت مال كثير كيف يكون الامر عندك في ذلك قال يؤخذ بجميع ما بقي من هذه الارض للميت فتكون وقفان من الثلث ويؤخذ من مال الميت قيمة ما يبيع من الارض ويشتري بها أرض أخرى فتكون للوقف ويقسم الورثة الباقي بذلك على قدر مواربتهم ويحسب على الذي باع حصته من الارض بقيمة ما صار في يده منها قلت ولا يرديعهما قال لا من أنفع الوسائل (١) \* وقف أرضه في مرضه وهو يخرج من الثلث ثلث المال قبل موته وصار لا يخرج من الثلث أو تلف المال بعد موته قبل أن يصل الى الورثة فثلثها وقف وثلثها للورثة في الاول من وقف البرازية \* قلت أرأيت رجلا وقف أرضه في مرضه وله مال كثير ثم إن ماله ذهب قبل أن يموت ثم مات ولا مال له غيرها قال تجوز الثلث منها وبطل الثلثين الباقيين قلت أرأيت لو وقفها أو أوصى بوقفها وله مال كثير ثم مات على ذلك ولم يقبض الورثة ما صار لهم من المال حتى ضاع المال قال يجوز الوقف في الثلث منها وبطل الثلثان الباقيان منها من أنفع الوسائل \* (فقط) \* وقف أرضه في مرضه على ولده وولد ولده ولا مال له فثلث الارض وقف على ولده وولد له اجازة الورثة أو لا وثلثها بين ولد الصلب وبين ولد اللبسوية لو أجازوا والافهم مالك الورثة \* وقفها في مرضه ويخرج من الثلث ثلث ماله قبل موته فثلاث وسواها فثلثها وقف لا ثلثها وكذا الوقف قبل أن يصل الى الورثة بعد موته جاز في ثلثها \* وقفها في مرضه على بعض ورثته فلو أجاز كوصيته لبعض الورثة ولو لم يجز فلو خرجت من الثلث فهي وقف والافقه ما يخرج منه وقف ثم يضم جميع غلة الارض على ما جاز فيه الوقف وما لم يجز على فرائض الله مادام الموقوف عليهم أو واحد منهم في الاحياء فلو مات كلهم بصرف حصه الوقف من الغلة الى الفقراء ولو لم يوص لاحد بعد ورثته فلو مات أحد من وقف عليهم من الورثة وبقي الآخرون فالميت في حق حصه الغلة مادام بقية من وقف عليهم في الاحياء يجعل كانه حي فيسهم له ثم يجعل سهمه ميراثا لورثته الذين لاحصه لهم من الوقف \* وقفها في مرضه وأوصى بوصاياا قسم ثلث ماله بين الوقف وصائر الوصايا بالقيمة فلاهل الوصايا حصتهم وما أصاب قيمة الارض أخرج من الارض بذلك القدر نصير وقفنا على من وقف عليهم قال ولا يكون الوقف المنفذ أولى بخلاف العتق المنفذ فانه يقدم على عامة الوصايا في كتاب الوقف من أحكام المرضى من الفصل الرابع والثلاثين من القصولين \* واذا جعل المريض أرضه صدقة موقوفة لله تعالى على ولده وولد ولده ونسله أهدأ ما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين فان كانت هذه الارض تخرج من الثلث صارت موقوفة تستغل ثم تقسم غلتها على جميع الورثة على سهام الميراث حتى انه اذا كان له زوجة وأولاد يعطى لها الثمن ولو كان له أبوان وأولاد يعطى لهما السدسان ويقسم الباقي بين أولاده للذكور مثل حظ الانثيين وهذا اذا كان له أولاد لصلبه ولم يكن معهم أولاد الاولاد فان كان معهم أولاد

(١) \* سئل عن وقف وقف في مرض موته ومات فأجاز بعض الورثة بقدر الخلف من الميت من المال وبعض الورثة قاصر فمات القاصر وانتهت حصته الى الورثة المجيزين هل يكتفى بالاجازة المذكورة أو لابد من اجازة في الحصص المنتقلة اليهم بالارث عن القاصر المذكور أجاب لابد من اجازة في الحصص المذكورة لحديث مالك فيها من فتاوى ابن نجيم في الوقف

الاولاد وباقي المسئلة بمجالها فانه تقسم الغلة على عدد رؤس الاولاد لصلبه وعلى عدد رؤس اولاد الاولاد فاما اصاب اولاده لصلبه من ذلك قسمت بين ورثته على فرائض الله على نحو ما يتنا وما اصاب اولاد الاولاد يقسم بينهم بالسوية فاذا انقرض اولاد الصلب قسمت الغلة على اولاد اولاده ونسله ولا يكون له وريثه ولا لاولاده من ذلك شيء وان كانت هذه الارض لا تخرج من الثلث فان اجازت الورثة الوقف جاز وتكون الغلة بينهم بالسوية لا يفضل الذكر على الانثى وان لم يجزوا الوقف جاز الوقف من الثلث وصارت الثلث الرقبة وقفًا للفقراء وتقسم الغلة بين جملة الورثة على فرائض الله وهذا الذي ذكرناه قول هلال والقاضي أبي بكر الخصاص والقاضي أبي بكر الاعمش والقاضي أبي بكر الاسكاف في وقف المرضى من وقف المحيط البرهاني ملخصا \* (ف) قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ابني فلان فان مات فعلى ولدي وولدي ولدي ونسلي ولم يجز الورثة فهي ارث بين كل الورثة مادام الابن الموقوف عليه حيا وان مات صار كاهل الثلث في الاقل من وقف البرازية \* امرأة وقفت دارا في مرضها على ثلاث بنات لها وآخرها للفقراء وليس لها مال غير الدار ولا وارث لها غيرهن قالوا لثالث الدار وقف والثلاثان هن يصنعن ماشتن وهذا قول أبي يوسف رحمه الله لان عنده وقف المشاع جائز اما على قول محمد لا يجوز والفتوى على قول محمد في وقف المشاع من وقف الخمانية \* (ف) امرأة وقفت منزلا في مرضها على بناتها من بعدهن على اولادهن وعلى اولادهن ابدا ما تناسلوا فاذا انقرضوا فعلى مصالح المسجد ثم ماتت من مرضها ذلك وخلفت بنتين وأختا والاخت لا ترث شي بهذا الوقف ولا يخرج المنزل من الثلث قال الشيخ الامام الرازي جاز الوقف بقدر الثلث ويبطل فيما زاد على الثلث وما زاد على الثلث يكون ملكا للورثة على سهامهم وقدر الثلث يصير وقفًا فما خرج من غلة المنزل يقسم بين الورثة جملة على فرائض الله تعالى ما عاشت الابنتان فاذا ماتتا صرفت الغلة كلها الى اولادهما والى اولاد اولادهما ولا شيء للاخت من ذلك في الوقف على الاولاد من وقف الخمانية \* وفي فتاوى قاضي خان مريض وقف عليه دين يحيط بماله يباع وينقض الوقف كما لو وقف دارا ثم جاء الشفيع كان له أن يأخذها بالشفعة وينقض الوقف انتهى من غير تقييد بكون ذلك قبل الحكم وهذا بخلاف ما لو وقف المديون الصحيح وعليه دين يحيط بماله فان وقفه لازم ولا ينقضه ارباب المديون ان كان قبل الحجر بالاتفاق لانه لم يتعلق حقهم بالعين في حال صحته (١) من وقف ابن همام \* ولو وقف المريض داره وعليه دين يحيط بماله لا يصح فان لم يكن يحيط اصح بعد قضاء الدين من ثلثه في مسائل الوصية من وقف خزانة الاكل \* وجعل أقز في مرضه بأرض في يده أنها وقف ان أقز بوقف من قبل نفسه كان من الثلث كما لو أقز المريض بعتي عبده أو أقز بانه تصدق به على فلان وان أقز بوقف من جهة غيره ان صدقه ذلك الغير أو صدقه ورثته جاز في السكول وان أقز بوقف ولم يبين أنه منه أو من غيره فهو من الثلث في فصل في اقرار المريض من اقرار الخمانية \* (الحادي عشر في وقف الذنبي) \* نصراني وقف ضيعة له على اولاده ابدا ما تناسلوا

(١) (ف) سئل عن وقف وقفنا وعليه ديون ولا مال له هل يصح الوقف أولا وهل يوفى دينه من غلته أجاب الوقف صحيح فان وقفه على نفسه بشرط أن يوفى دينه من غلته يصح الشرط ويوفى الدين من غلته وان لم يشترط يوفى دينه من الفاضل عن كفايته بلا إسرف وان وقفه على غيره وجعل الغلة له فهي لمن جعله خاصة من فتاوى ابن نجيم في الوقف \*

وآخره الفقراء كما هو الرسم فأسلم به من أولاده يعطى له من ذلك لأن الوقف كان باسم الأولاد  
وهذا الاسم يتأق بعد الاسلام \* نصرائى وقف ضيعة له على أولاده وعلى أولاد أولاده  
فاذا انقضىوا فعلى الفقراء المسلمين جاز الوقف على هذا الشرط لأن هذا وقف على فقراء  
المسلمين وكذا لو قال فاذا انقضىوا فعلى الفقراء جاز فاذا انقضىوا صرف الى فقراء المسلمين  
لأن حق فقراء المسلمين أقوى لشرف الاسلام فيستعينون عند الاطلاق ولو قال فاذا  
انقضىوا فعلى فقراء النصارى لا يجوز أما عند أبي حنيفة فلا تعدم الاضافة الى ما بعد  
الموت وأما عند هملان هذا معصية في حقنا في مسئلة وقف الصبي والكافر من  
وقف الكرماسى \* واذا وقف الرجل من أهل الذمة نصرايا أو يهوديا أو مجوسيا أرضا له  
أو دارا أو عقارا على ولده وورثته ونسبه وعقبه أبدا ما تناسلوا وجعل آخر ذلك للمساكين  
فذلك جائز قلت فهو لا للمساكين من هم قال من يسحبهم الواقف قلت فان لم يسحبهم  
الواقف قال فأي المساكين فترى ذلك فيهم فهو جائز قلت فان فترى ذلك في مساكين المسلمين  
فهو جائز وان فترى ذلك في مساكين أهل الذمة فهو جائز قال نعم قلت أرايت أن قال قد  
جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على مساكين أهل الذمة والواقف  
نصرائى قال الوقف جائز ويغرق غلة الوقف على مساكين أهل الذمة فان فترى ذلك في  
مساكين النصارى أو اليهود أو المجوس جاز ذلك في باب وقوف أهل الذمة من وقف  
انحصاف \* قلت أرايت الرجل المسلم يجعل أرضه أو داره صدقة موقوفة على أهل دينه  
أو قرابته وهم من أهل الذمة ثم من بعدهم على المساكين قال الوقف جائز ويكون وقفا على  
ما وقفه على ما اشترطه من ذلك من الحمل المزبور \* الذى لو جعل داره في حياته بيعة  
أو كنيسة فميراث عندهم لأنه كوقف المسلم غير لازم عنده وعدم جوازها هو معصية  
عندهما من وصايا البرازية قبيل نوع في الرجوع \* سئل اذا وقف الذى وقفا على  
الكنيسة أو البيعة هل يجوز أحياء الوقف باطل (١) ويجوز بيعه ويورث عنه وكذا  
ان وقف على الرهبان والقسيسين وان وقف على فقراء النصارى جاز من وقف قارئ  
الهداية \* ولو وقف أرضه على الرهبان الذين في بيعة كذا أو على القنائين بها كان باطلا  
بخلاف ما لو وقفها على فقراء بيعة كذا فإنه يجوز أن يكون قصد الصدقة ولو وقفها على مصالح  
بيعة كذا من عمارة وممرضة وإسراج وإذا خربت واستغنى عنها تكون الغلة لإسراج بيت  
القدس أو قال للفقراء والمساكين يجوز ولا ينفع على البيعة في باب أرفاف أهل الذمة  
من الانصاف وكذا في انحصاف

(١) قال يجوز الوقف ويكون في الفقراء  
والمساكين ولا ينفع على البيعة من ذلك  
شيء كذا في وقف أهل الذمة من  
انحصاف

(٢) ولم أجده في القنية ولكن أفتى به أبو  
السعود كذا بخط جامع هذه المجموعة

\* (مسائل شتى من الوقف) \* الواقف اذا اقتبروا احتاج الى الوقف يرفع الامر الى القاضى  
حتى يفسخ ان لم يكن مسجلا من وقف الخلاصة وكذا في الثالث عشر من الفصول بعلامه  
(عده) \* لو حكم الحاكم بعد موت الواقف بلزوم الوقف لم يجوز ولم يلزم لأن الوقف  
اذا لم يكن لازما تنقل الى الورثة بموت الواقف قنية في كتاب البيوع (٢) ولو وقف  
محمودا ثم باعه وكتبه القاضى شهادته في ملك البيع وكتب في الأصل باع فلان منزل كذا  
أو كان كتب وأقر البائع بالبيع لا يكون حكم البيعة ونقض الوقف ولو كتب باع بها

بما تراضيا كان حكم ببيعة البيع وبطلان الوقف وإذا أطلق الحاكم واجاز بيع وقف غير  
مسجل ان أطلق ذلك للورثة كان حكم ببيعة بيع الوقف وان أطلقه لغير الوارث لا يكون  
ذلك نقضا للوقف أما اذا بيع الوقف (١) وحكم ببيعه فاض كان حكم بطلان الوقف  
من وقف البرازية

(١) أي وان لم يكن البائع وارثا والظاهر  
من النص ان هذا اذا كان البائع  
الواقف أو الوارث كذا يحفظ جامع  
هذه المجموعة

### ﴿كتاب البيوع﴾

(الاول فيما يجوز بيعه وما لا يجوز وما يدخل في البيع من غير ذكر وما لا يدخل)  
أنواع البيع بالنظر الى مطلق البيع أربعة نافذ وموقوف وفاسد وباطل فالنافذ  
ما أفاد الحكم للعالم والموقوف ما أفاد الحكم عند الاجازة والفاقد ما أفاده عند القبض  
والباطل ما لم يفده أصلا كذا في الحماوى وغيره وبالنظر الى المبيع أربعة مقايضة  
وهو بيع العين بالعين وبيع الدين بالدين وهو الصرف وبيع الدين بالعين وهو السلم  
وعكسه وهو بيع العين بالدين كصكك البساتين وبالنظر الى الثمن خمسة مرا بحة  
ونولية واشترائك ووضعية ومسامحة من بيع العرارات ملخصا • ويجوز بيع أم  
الولد من نفسها وكذلك بيع المدبر من نفسه قاضى خان من البيع الباطل من البيوع •  
ولا يجوز بيع المكاتب والمدبر وأم الولد ومعتق البعض وفي الخاتمة ولوباع أم الولد  
وسلمها لا يملكها المشتري وفي فتاوى الخلاصة رجل باع مدبرة أم الولد فهلك عند  
المشتري لا ضمان عليه وروى المعلى عن أبي حنيفة أنه يضمن المدبر بالبيع كما يضمن  
بالشراء ومشايخنا صحوا هذه الرواية قال أبو يوسف ومحمد يضمن قيمتها بالشراء (م)  
وأما لا يجوز بيع المكاتب بغير رضاه وان باعه برضاه ذكر المشايخ في كتبهم أنه يجوز  
البيع وتنفسح الكتابة وفي الهداية فيه روايتان والظاهر الجواز (م) وحكى عن  
الشيخين أنه كان يقول لارواية فيه من أصحابنا وصاحبنا وأما هرون بن يثوبه مشايخنا  
المتأخرون وقد أشار محمد بن الحنفية الى أنه لا يجوز ولا تنفسح الكتابة في السابع من  
بيوع التاتار خانية وتمامه فيه • ولا يجوز بيع الدقيق في الحنطة والزيت في الزيتون  
والدهن في السمسم والعصير في العنب والسمن في اللبن ويجوز بيع الحنطة وسائر الحبوب  
في سائر ما في فصل وأما الذي يرجع الى الماقدود عليه من بيع البدائع • وصح بيع غرة  
لم يوصلها أي لم تظهر صورته ما تباين بأصكالها حيوان وقيل لا يصح  
والصحيح هو الاول كما في الكافي وغيره أو قد بدا ويجب قطعها وشرط تركها على الشجر  
يفسد البيع عندهما وعليه الفتوى كما في البرازية والنهاية ولا يفسد عند محمد بن إدريس  
بعض وقرب صلاح الباقي وعليه الفتوى كما في المضمرة (٢) فبستاق في البيوع ملخصا  
واذا اشترى نزل الكرم وهو حرم جاز وهل للبائع أن يأمره بقطع العنب في الحال  
قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان اشتراها مطلقا كأنه أن يأمره بقطع العنب وان  
اشترى بشرط الترتل الى التضيغ فسد البيع قاضيا في فصل بيع الثمار والزروع من الخاتمة  
وأما بيع الثمار على الاشجار فهو على وجهين الاول أن يبيعها قبل الظهور وفي هذا الوجه

(٢) وفي الاسرار انه تنوى على قول محمد بن  
أحمد الطحاوى وفي المتن ضم اليه أبا  
يوسف وفي الخاتمة والصحيح قوله ما

لا يجوز البيع الوجه الثاني أن يبيعهما بعد الطلوع وأنه على ثلاثة أوجه أحدها أن يبيعهما قبل أن تصير منتفعا بان لم تصلح لتناول بنى آدم ومثل الدواب في هذا الوجه اختلاف المشايخ ذكر خمس الأئمة السرخسي وشيخ الإسلام خواهرزاده أنه لا يجوز وذكر الشيخ أبو الحسن القدوري في شرحه والقاضي الأسدي أنه يجوز واليه أشار محمد في كتاب الزكاة في باب العشر وفي الجامع في كتاب الأجزاء وهو الصحيح والحيلة في ذلك حتى يجوز هذا البيع على قول الكل أن يبيعه مع أوراقه بأن يبيع الكهثرى في أول ما يخرج من ورده مع أوراقه فيجوز البيع في الكهثرى بتمام البيع في الأوراق ويجعل كأنه ورق كله حتى يجوز البيع الوجه الثاني إذا باعه بعد ما صار منتفعا إلا أنه لم يأت عظمه وفي هذا الوجه البيع جائز إذا باع مطلقاً وبشرط القطع وإن باع بشرط الترك فالبيع قاسم إذا جاز البيع إذا باع مطلقاً وبشرط القطع إذا ترك المشتري حتى لا يتركه هل يطيبه الزيادة فإن تركه باذن البائع أو استأجره منته الايجاب يطيبه الزيادة الوجه الثالث إذا باعه بعد ما تنافى عظمه (١) ولا شك أن في هذا الوجه يجوز البيع إذا باعه مطلقاً وبشرط القطع وإن باع بشرط الترك فالقياس أنه لا يجوز وبه أخذ أبو حنيفة وأبو يوسف وفي الاستحسان يجوز وبه أخذ محمد (٢) في السادس من يروع المحيط وإذا اشترى ثيابستان على ما هو المعروف يقال له بالفارسية برباغ وبعض المتأخرين خرج وبعضهم لم يخرج بعد هل يجوز هذا البيع ظاهر للمذهب أنه لا يجوز وفي الكافي خلافاً لذلك وكان شمس الأئمة الحلواني يفتي بالجواز في التمار والباذنجان والبطيخ وغير ذلك وكان يزعم أنه مروى عن أصحابنا وهكذا حكى عن الشيخ الامام محمد بن الفضل أنه يفتي بجواز هذا البيع ركان يقول أجعل الموجود أصلا في هذا العقد وما يحدث بعد ذلك تبعاً ولهذا شرط أن يكون الخارج أكثر من الأقل يجعل نابعاً لا أكثر وقد روى عن محمد في بيع الورد على الاشجار أنه يجوز وفي الفتاوى اعتمادية مع أنه يتلاحق بعضها بعضاً (م) قال شمس الأئمة السرخسي الأصح عندي أنه لا يجوز (٣) وإذا اشترى أنزال الكرم وبعض التمار صار منتفعا والبعض لم يصير منتفعا لا شك أن هذا الشراء جائز على قول من قال بجواز شراء التمار قبل أن تصير منتفعا ومن قال بأن شراء التمار قبل أن تصير منتفعا لا يجوز اختلفوا فيما بينهم قال شمس الأئمة السرخسي الأصح عندي أنه لا يجوز وفي فتاوى أهل سمرقند إذا اشترى أنزال الكرم وبعضه في بعضه قد نضج فإن كان كل نوع بعضه في بعضه قد نضج جاز وإن كان بعض الأنواع ناضجاً والبعض قد نضج لا يجوز والصحيح أنه يجوز في الوجهين وهذا إذا باع الكل فإن باع البعض وبعضه في أو الكل في لا يجوز وكذا إذا كان مشترياً بين رجلين باع أحدهما نصيبه وبعضه في أو الكل في لا يجوز وهذا إذا باع من أجنبي فإن باع من شريك أفتى ركن الإسلام السغدري أنه لا يجوز وقال بعضهم لو باع من العامل لا يجوز ولو باع العامل من رب الكرم يجوز كما في الزرع على ما سألني بيانه فأما إذا باع من الأجنبي لا يجوز في السابع من يروع التمار خاتمة • قال محمد إذا باع تمر كرم وأدركه من كل نوع منه نضج فباعه واشترط أن يرضه في أرضه حتى يدركه فالبيع جائز والشرط جائز وإن لم يجعل لتركه

(١) كذا في الفصل الثاني من القسم الثاني من يروع التمار به وفيه قال محمد لانه إذا تنافى عظمه باخذ النضج من الشمس واللون من القمر والطعم من الكواكب •  
(٢) وفي شرح القدوري وشرح الطحاوي والايضاح بيع التمار بعد الوجود والظهور جائز إذا لم يشترط الترك وإن لم يبد صلاحها ولم يكن منتفعا به هو الصحيح والحيلة حتى يجوز عند الكل أن يبيعه مع الشجر •  
(٣) وهذا ظاهر المذهب على ما عرفت وفي الثانية في فصل بيع التمار وعامة المشايخ لم يجوزوا بيع التمار قبل أن تصير منتفعا بها •

(١) الظاهر أن هذا على ما قال محمد بن  
 بعد تناهي عنه ولو شرط الترك يجوز  
 البيع استحضاراً وقال لا يفسد  
 شراء الثمار على رؤس الأشجار بصفته  
 لا يجوز ويصنف آخر بعد الأدلة يجوز  
 في الثالث من يوع المصلحة ووقع  
 في عبارة البرازية هو من النسخ حيث  
 وقع التصرف بدل الصنف في الموضع بعد  
 (٢) يحيى ما يتعاقب، لو كية الكلا في كتاب  
 المزارعة نقلاً عن شرب متخبط فاضيلان  
 في هذا الكتاب سابقاً

(٣) في الاختلاف مبني على ما ذكر  
 في هذا الكتاب سابقاً

أجلا معلوماً فليس للبائع أن يأخذ بالتقاطه حتى يدرك (١) من يوع العدة للصدر الشهيد  
 \* رجل اشترى أوراق التوت فان اشتراها على أن يأخذها من ساعتها يجوز ولو اشتراها  
 مطلقاً فآخذها اليوم بازوان مضى اليوم فسد البيع لان ما يحدث بعد البيع محض  
 الساعات لا يمكن الاحتراز عنها فجعل عفو وان اشترى على أن يأخذها شيئاً لا يجوز  
 لانه يزاد فيقتلط المبيع بغير المبيع وكذا لو اشتراها على أن يتركها على الشجر والحيطة أن  
 يشتري الشجرة باصلها فيأخذ الأوراق ثم يبيع الشجر من البائع لسان الحكم في السابع  
 عشر من البيع \* (م) وأما قوائم الخلاف وسف الغل اختلاف المشايخ فيه منهم من لم  
 يجوز بيعه ومنهم من جوزه ذكر أبو الحسن الكرخي جوازه وروى الحسن بن زياد عن  
 اصحابنا جوازه ومن لم يجوز من المشايخ اختلفوا فيما بينهم وفي السفناني وكان الشيخ محمد  
 ابن الفضل يقول الصحيح عندي أن يبيع قوائم الخلاف لا يجوز في السابع من يوع  
 التنازعانية \* (فتم) ولو اشترى قبلاً قبل أن يصير منتفها به اختلف في جوازه ولو بعد  
 ما صلح لعلف الدواب جاز لو اطلق البيع أو شرط القلع وفسد لو شرط تركها اذا لا يقتضيه العقد  
 وهو مشغل ملك الغير اذ هو صفة في صفقة وهي اعادة أو اجارة في بيع جامع الفصولين  
 في الثاني والثلاثين لو أن رجلاً في ارضه كلاً فباعها صاحب الارض وقام عليها أو كانت  
 في صحراء فقام عليها وسقاها حتى ارتفعت جاز له بيعها في قول الفقهاء ولا يجوز في قول  
 ما لم يميزها فاذا جازها صارت له ملكاً جواهر الفتاوى في الشرب \* يبيع الكلا الذي بنت  
 في ارضه بغير انبائه باطل لانه ليس بمالك (٢) وكذا يبيع الماء في الخوض أو في البئر  
 فاضيلان في البيع الباطل \* ولا يجوز بيع ما بنت في ارضه من الحشيش الا اذا قطعه  
 فيجوز بيعه فله أن يسترده من اخذه متخبط التنازعانية في الشرب \* ذكر الصدر  
 الشهيد في شرح الجامع يبيع الشرب يجوز به ما للارض بالاجماع ومقصود في رواية وهو  
 قول مشايخنا \* واذا اختلفه منلف يجب الغنم اذا باع الارض يشرب ارض اخرى  
 اختلف المشايخ (٣) وسيأتي في آخر الباب السادس من جنس ذلك جواهر الفتاوى  
 في الخامس من البيوع \* قال مؤلف المؤلف أبو العلا ذكر في نوادره شام أن يبيع الماء  
 جائز عند أبي يوسف والمحققون من اصحابنا قد أولوا ما ذكر محمد في الاصل أن يبيع لا يجوز  
 فقالوا نعم ما ذكر محمد في شرب العراق وأما في بلادنا فخلافة ونفاذ الحكم بصفة بيع الشرب  
 منصوص عليه في الابتناس وقدم ترشي من ذلك في آخر الباب الخامس جواهر الفتاوى  
 في السادس من البيوع \* قضى بجواز بيع الماء ليس لقسمه ابطاله لانه روى عن الثاني  
 جواز بيع الماء بدون الارض برأية في الرابع من القضاء \* ويساع دود القز ويضه  
 أما الدود فلا يجوز بيعه عند أبي حنيفة لانه من الهوام وعند أبي يوسف يجوز اذا ظهر فيه  
 القز به وعند محمد يجوز كيفما كان لكونه منتفها به وأما يسه فلا يجوز بيعه عند أبي  
 حنيفة وعند محمد يجوز لكان الضرورة وقبل أبو يوسف مع أبي حنيفة كما في دوده وأما  
 اختار المؤلف قول محمد في الدود والبيض لكونه المقتضى به بجزرائق في البيع الفاسد \* يبيع  
 الذرس العائر الذي لا يؤخذ لاجلها لا يجوز منية المتفق في باب بيع الموهون \* وأشار



المؤلف الى أن الذميين اذا تباعا بغير أو خنزيرا ثم اسلما أو اسلم أحدهما قبل القبض فإن البيع  
ينفسخ لأن التسليم والقبض حرام كالبيع بخلاف ما اذا كان الاسلام بعد القبض لأن  
الموجود الدوام وهو لا يشاق ولو اقرض الذي خرامن ذمي ثم أسلم أحدهما فإن أسلم  
المقرض سقطت الخمر لأن اسلامه مانع من قبضها ولا شيء له من قيمتها على المستقرض لأن  
الجزء من قبله وان أسلم المستقرض فقيمة روايتان في رواية كالأول وفي أخرى وهو قول  
محمد يجب قيمتها كذا في البدائع وقيل بالخمر والخنزير لأن بيع آلات الله وكل الربط والطبل  
والزمار والدف صحيح مكروه عند الامام وقال لا ينبغي بيعها والعصج قوله لا يتقاع بها  
شرعا من وجه آخر وعلى هذا الاختلاف بيع التردد والشرط وعلى هذا الاختلاف  
الضمان على من اتلفها فعنده يضمن وعندهما لا كذا في البدائع ولكن الفتوى في الضمان  
على قولهما كما سيأتى في الغصب ومحملة ما اذا كسرها غير القاضى والمحتسب أماهما فلا  
ضمان اتفاقا بحجج رائق في البيع الفاسد \* وان كان المشتري قبض الخمر ولم يؤذ الثمن حتى  
أسلما أو اسلم أحدهما فالبيع ماض والثمن عليه ميسر حتى في البيع (شس)  
اشترى بالحنطة لا يصح ما لم يبين أنها جيدة أو وسط أو ردية فنية في حبس المبيع للثمن من  
البيع \* ولو جعل الكيل والوزن ثمن في الذمة بشرط بيان محل الايفاء حتى لو باع قنابك  
بر في الذمة بشرط بيان محل ايفائه عند أبي حنيفة هو الصحيح في السابع عشر من  
الفصولين \* اذا كان له على آخر طعام أو فلوس فاشترى من عليه بدراهم ونفق فاقبل قبض  
الدراهم بطل وهذا مما يحفظ فان مسطره الحنطة أو الشعيرة لهما ثم يطالبه المالك بها  
ويجوز عن الاداء فيبيعها مقرضها منه باحد التقدين الى أجل ويسمونها كندم بها كرد في  
وانه فاسد لانه افتراق من دين بدين في او اخر صرف البرازية والحيلة في ذلك أن يبيع  
الحنطة وفحورها بثوب ثم يبيع الثوب منه بدراهم أو دنانير ويسلم الثوب اليه فبدا الفتاوى  
فيما يجوز بيعه وما لا يجوز وكذا في الثالث من يوع البرازية قبيل المتفرقات وكذا  
في دعوى القاعدية وكذا في صلح الجواهر قال يكي برديكري راسد من كندم وام  
داد بود چون بازخواست كفت مرا كندم نیست يهاى كندم سيم دهم كفت بدو قيمت  
روز قبض داد ووى قبض كردا كنون مثل آن سيم او رد وى دهم دهم من صد من كندم  
خواهم آيدش يانى اجاب آيد (١) لان هذه معاوضة فاسدة لان الحنطة في الذمة تصلح ثمنا  
أما لا تصلح مبيعا الا في السلم من دعوى القاعدية رجل باع عبدا بثوب موصوف  
في الذمة فان ذكر الثوب اجلا جاز وان لم يذكر له اجلا لا يجوز لان الثوب لا يجب في الذمة  
بعقد المعاوضة الاسلام والسلم لا بد منه من الاجل فان ذكر الثوب اجلا واقرض فاقبل قبض  
العبد لا يفسد العقد فاضيفان في فصل قبض الثمن \* ولو اشترى شيئا بالدراهم الكسادة  
فان كانت الدراهم بينهما جاز لانها بعد الكساد صارت سلعة فان لم تكن بيعتها قالوا لا يجوز  
البيع قال رحمه الله وينبغي أن يجوز لانها ان كانت بعد الكساد تباع وزانقة باع  
يجوزون في الذمة وان كانت تباع بعد دفعه باع بعد دى في الذمة عدد ما معلوما فاضيفان  
في الصرف \* ورجل باع شيئا بدمرة ثم باع من المشتري أيضا بدمرة عشر مائة صحيح البيع الثاني

(ترجمه)

(١) له على آخر مائة من حنطة ديننا ولما  
طلبها منه قال له ليس عندي حنطة  
فاعطيت قيمة الحنطة فقال له اعطني قيمتها  
الجارية في هذا اليوم فأعطاه اياها  
فقبضها ثم احضر القاضى مثل تلك القيمة  
ويريد أن يعطيه اياها قائلا أنا اطلب منك  
مائة من حنطة هل لذلك ام لا اجاب له ذلك

ويتضمن البيع الثاني انفساخ البيع الاول هكذا ذكر وهو الصحيح وسواء كان البيع باكثر  
من الثمن الاول أو باقل يسكون فصلا للاول حتى لو أقام البائع البيعة على انه باع دارا  
من فلان بألف في رمضان وأقام المشتري البيعة انه اشتراها في شوال بخمسائة يقضى بالبيع  
الثاني ذكره الناصحي في التلخيص من يبيع الجواهر شرعا ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن  
لا يجوز (١) استحصانا والصحيح انه يتعقد فاحدا مفيدا للملك وشراؤه من وارثه لا يجوز  
لانه حاتم مقامه في الملك بخلافه لو اشترى ورثته البائع بعد موته وهو ممن يجوز شهادة  
البائع له جاز مبتنى في البيوع ولو باعه بذات يرضى ثم اشتراها بدارهم باقل أو على العكس  
لا يجوز لانهما جنس واحد في حق التخيية ولو باعه بذات يرضى ثم اشتراها بثمن القصة باقل جاز لان  
التبريعين وإذا اشترى بالنكاح باقل قبل على قول محمد لا يجوز لانه ممن عنده وعلى قياس  
تحولهما يجوز لانه سلعة عندهما عناية في فصل بيع المشاع وقيد بمبايع لان البيع  
لو اتفق خراج من أن يكون شراء ما باع فيكون التفصان من الثمن في مقابلة ما نقص من  
العين سواء كان التفصان من الثمن بقدر ما نقص أو باكثر منه وعلى هذا يفرق ما قالوا  
جاءت الجارية عند المشتري ثم اشتراها البائع باقل ان كانت الولادة تنقصها جاز كما لو دخلها  
عيب عند المشتري ثم اشتراها منه بالاقل وان لم ينقصها لا يجوز لانه يحصل ربح لم يدخل  
في ضمانه كذلك في فتح القدير يجوز رائق في البيع الفاسد وفي الاصل في آداب العيوب  
شراء ما باع باقل مما باع من الذي اشتراه أو من وارثه قبل نقد الثمن لنفسه أو لغيره بالوكالة  
في البيع يحصل له لم يزد ولم ينقص بعيب والثمن الثاني من جنس الثمن الاول أو كان هو ما باع بآلف  
نسبة سنة ثم اشتراه نسبة سنتين فاسد عندنا ولو باع بالدارهم فاشترى بالذات لم يجوز  
استحصانا وإذا اتفق الملك الى الاخر يبيع أو هبة فاشترى من ذلك الرجل باقل جاز  
ولو اشتراه باكثر من الثمن الاول قبل نقد الثمن أو بعده جاز ولو بخص السعر فاشترى من  
حيث السعر فاشترى باقل مما باع لم يجوز ولا صيرت له ولو كان وكيله بالبيع فاشترى لنفسه  
لم يجوز خلاصة في الرابع من البيوع فإذا أمر بجدلا بشرائه هبة التي باع باقل مما باع قبل  
نقد الثمن صحيح ويملكه الموكل ملكا صحيحا لان المعتبر عند أبي حنيفة حال العاقل لا حال الاصر  
والوكيل لو اشترى لنفسه صحيح فكذلك اذا اشتراه لموكله وعند أبي يوسف يطل التوكيل ويكون  
مشتريا لنفسه كافي شرح الوافي في البيع الفاسد وفي القنية لو قبض نصف الثمن ثم اشترى  
النصف باقل من نصف الثمن لم يجوز وكذا لو أحال البائع على المشتري اتهم وفي السراج  
الوهاج لا يجوز أن يشتريه باقل من الثمن وان بقى من غنه درهم ولا بد من نقد جميع الثمن  
ولو خرج البيوع عن ملك المشتري ثم عاد اليه فان عاد اليه بكم ملك جديد كالاقالة  
قبل القبض أو بعده وبالشراء أو الهبة أو الميراث فاشترى البائع منه باقل جاز وان عاد  
اليه بما هو فسخ كخيار روية أو شرط قبل القبض أو بعده فاشترى منه بالاقل لا يجوز  
من يبيع البحر الرائق رجل تزوج غلامه ثم أراد أن يبيعه ولم ترض المرأة أن لم يكن  
للمرأة على العبد مهر فلم يولى أن يبيعه بدون رضاها وان كان عليه المهر ليس له أن يبيعه  
بدون رضاها وهذا كما قلنا في العبد المأذون المديون عن نكاح الجواهر (مخ) بعثك

(١) وأما اذا اشتراه بعرض آخر عتبه  
اقل مما باع أو اشترى من غير المشتري  
يجوز بالاجماع = مذا في منفعة  
كتاب البيوع من البرازية

(١) وهذه المسائل مذكورة في السامع من  
التأخرانية في نوع في جهالة المبيع

عبد الى نفسه اختلاف والاصح انه لا يجوز البيع (شب) فيه اختلاف المشايخ والروايتين  
عن محمد ولو قال عبد الى في مكان كذا جاز قبة في باب جهالة المبيع (١) \* (سم) خفاف  
قطع خفاف من جلد رجل حريفه وبنى من الجلد قطع فاستامها الخفاف منه فقال صاحب  
الجلد لا أعرفها ولكن بعت منك ما بقي منه وهو في يدك بكذا فقال اشتريت صح (ط) بيع  
ما لم يعلم البائع والمستري بمقدار يجوز ان لم يتحقق فيه الى التسليم والتسليم كمن اقتران في يده  
متاع فلان غصبا أو ودعة ثم اشتراه المقر من المقر له جاز وان لم يعرفه مقدار (شس) قال  
اغيبه يعني ما في يدي بكذا فباعه ولم يعلم البائع به فاذا هو جوهري للبائع جاز (ن) أبو القاسم  
رجل قال اغيبه لك في يدي أرض خربة في شجرة كذا لا تساوي شيئا فباعها مني بستة دراهم  
فباعها ولم يعرفها البائع وهي تساوي أكثر من ذلك فالبيع جائز من الحمل المزبور \* باع  
عبد له ولم يصفه ولم يشر اليه فان كان له عبد واحد يجوز وان كان له عبدان أو أكثر  
لا يجوز وفي العبد لا بد أن يصفه الى نفسه بأن يقول بعت عبدي منك أمالو قال بعت سالما  
واسمه سالم لا يجوز ولو قال بعت الجارية التي اشتريتها من فلان أو الجارية التي في هذا  
البيت يجوز في الثالث من الخلاصة والبرازية \* ولو قال بعتك عبد أو جارية ذكر في المتن  
في موضع رجل قال اغيبه عندي جارية يصفها فبعتك بكذا فقال المشتري قبلت لم يكن  
ذلك يباع الآن بين الموضع أو غيره فيقول أيها الجارية في هذا البيت أو يقول جارية  
اشتريتها من فلان فبعتك بستم البيع وذكر في موضع آخر اذا قال بعتك جارية بيازا اذا  
لم يكن عنده الا جارية وان كان عنده جاريات فسد البيع وذكر في الامثلة السرخسي  
اذا أضاف الى نفسه فقال بعتك جارياتي جاز البيع وان لم يصف الى نفسه لا يجوز فاضحان  
في البيع الفاسد \* رجل باع دارا على أن للبائع فيها طريقتان يقيم هذا الموضع الى باب الدار  
يكون فاسدا وكذا الوشرط الطريق للاجنبي وبين موضعه وطوله وعرضه كان فاسدا  
ولو قال أيها هذه الدار الا طريقتان يقيم هذا الموضع الى باب الدار ووصف الطول  
والعرض جاز البيع شرط الطريق لنفسه أو لغيره (٢) من الحمل المزبور ملخصا \* ولو قال  
أيها دارى هذه بعشرة آلاف درهم على أن لي هذا البيت بعينه لا يبيع ولو قال الا هذا  
البيت جاز البيع بجميع الثمن فيما سوى البيت ولو قال بعتك دارى هذه الخارجة على أن  
تجعل لي طريقا الى دارى هذه الداخلة لا يجوز ولو قال بعتك دارى هذه الخارجة  
الاطريقتان الى دارى الداخلة جاز وطريقه مقدار عرض باب الدار الخارجة من الحمل  
المزبور \* قال بعتك هذا البيت على ما فيه من المتاع فهو جائز ويدخل فيه ما في البيت من  
المتاع من الحمل المزبور \* رجل قال بعت منك جميع ما لي في هذا البيت بكذا جاز وان لم  
يعلم به المشتري لان الجهالة في البيت يسيرة فاضحان في البيع الفاسد \* (ن) بعت منك  
جميع ما في هذا البيت والمشتري يعلم ما فيه جاز وان لم يعلم لم يجر عندهما ويجوز عند أبي  
يوسف ولو قال بعت منك جميع ما في هذه القرية من متاعي لم يجر عندهما واعا جازوا  
اذا كان في صندوقه قبة في باب جهالة المبيع \* وفي الخاوي قال الفقيه لو باع ما في  
الدار ينبغي أن يجوز في قياس قول أبي يوسف ولا يجوز في قياس قول أبي حنيفة ومحمد

(٢) ولو باع أرضا الا هذه الشجرة بعينها  
بقرارها جاز البيع من البيع الفاسد  
وقامه في هامش مسائل شتى من البيوع  
من هذه المجموعة

ولو قال بعث بجميع ما في هذا البيت والمشتري يعلم ما فيه جاز وان لم يعلم لا يجوز خلافا لابي  
يوسف وفي القرية لا يجوز اجماعا وفي التوازل اذا قال بعث ما في هذه الدار من الثياب  
او قال بعث منك جميع ما في هذه القرية من الخنطة والدقيق والثياب جاز تاتا وثانية  
في نوع في جهالة المبيع • رجل قال لا تسريعتك جميع ما لي في هذه القرية من الدقيق  
والبر والثياب فهنا خمس مسائل احداها هذه الثانية الدار الثالثة البيت الرابعة  
الصندوق الخامسة الجواقي وكل وجه على وجهين اما ان علم المشتري بما في هذه المواضع  
او لم يعلم ان علم جاز في الكل وان لم يعلم ففي القرية والدار لا يجوز وفي البواقي جاز من  
الخلاصة قبيل الفصل الرابع • ولو اشترى ذراعا من ثوب ولم يبين الجانب فقطعه البائع  
كان للمشتري أن يرقه ولو عين الذراع من هذا الجانب فقطع البائع ولم يرض به المشتري  
كان لازما على المشتري خزانة المفتين من أوائل البيوع • باع برأس ماله أو بماء اشتراه  
أو بمثل ما اشترى فلان أو بمثل ما يبيع النعام لا يجوز البيع الا أن يكون شيئا لا يفتاوت  
تثمة كالخيز والعم فان علم المشتري بالثمن في المجلس صار جائزا ويخير المشتري ان شاء أخذ وان  
شاء تركه • فاضحان في البيع الفاسد • له عليه دين طال به فآرسل اليه شعيرا وقال هذه  
بسر البلد ان كان السر معلوما وهما يعلمانه كان يباع وان لم يعلم أو لم يعلم الا يكون يباعا  
في الثاني من بيع البراقية وكذا في الخلاصة • اذا باع دارا ولم يبين حدودها جاز اذا كان  
المشتري يعرف حدودها ولا يشترط معرفة جيرانها • فاضحان في البيع الفاسد وكذا  
في بيع القاعدة بقتل اعنه • رجل اشترى من آخر ساحة أو أرضا وذكر حدودها ولم يذكر  
ذرعها الا طولها ولا عرضها جاز البيع المشتري اذا عرف الحدود ولم يعرف الجيران يجوز  
ولو لم يذكر الحدود ولم يعرف المشتري الحدود جاز البيع اذا لم يقع بينهما تجاحد وقد عرفا  
جميع المبيع خلاصة في أول الثالث من البيوع • وفي شروط الحاكم اذا كانت الضيقة  
المشتراة ذات أرض كثيرة متلازمة أو متباينة لا يمكن تحديد الكل ولا يعلم دبراتها  
المتعاقدان ولا الكاتب ومست الحاجة الى الكتابة ولكنهما عروفة بالنسبة الى رجل حتى  
أوميت فعند الامام الثاني ومحمد يكتب اشترى منه جميع الضيقة المشقة له على أرض كثيرة  
مجتعة متلازمة موضعها في قرية كذا مشهورة بالنسبة الى فلان مستغنية عن التديد  
برازية في آخر الثاني من الشهادة • رجل باع شيئا وامتنع عن الاشهاد يومئذ لانه حق  
المشتري والصك غير واجب على البائع ولا يجبر هو على الخروج لكن عليه أن يقر بين يدي  
الشاهدين فان أبي رفع الامر الى القاضي فان أقر بين يدي القاضي يكتب القاضي محلا  
عمدة المتساوي في البيوع وكذا في النهاية في أواخر البيع الفاسد وكذا فيهما في باب  
ما يدخل في البيع من غير ذكر • وان طلب المشتري من البائع الصك القديم فلم يسلط يجبر  
عليه وان احتاط المشتري يكتب من ملك البائع لنفسه مكامل ذلك ويشب فيه أسامي  
الشهود والدين بذلوا خطوطهم في الصك القديم فان أبي البائع أن يعرض الصك القديم  
ليكتب المشتري من ذلك مكاهل يجبر البائع على ذلك اختلعه وافي • قال النقيب أبو جعفر  
في مثل هذا انه يجبر عليه • فاضحان في باب ما يدخل في البيع من غير ذكر • رجل

(١) كذا في أكثر النسخ والصواب الموافق

لما في القاعدية وهو ما أخذ أن يقول

القطع بدل القاع

(٢) كذا في أكثر النسخ وفي بعضها فانه

يقطعها وفي بعضها لا يقطعها بقطع وعبارة

القاعدة فان شرط البائع قطعها على

وجه الارض أو لم يشترط ولكن القلع

يضر بمقتضى أنه سري عن الحفر بل

بأنه يقطعها على وجه الارض

(٣) رجل اشترى بيتا من منزل بمقدوده

وحقوقه وصاحب المنزل يمنعه من

الدخول ويأمره بفتح الباب فهذا على

وجهين ان بين صاحب المنزل وهو البائع

له طريق عامه لوما ليس له منعه لانه دخل

في البيع وان لم يبين طريقا اختار

المشايخ فيه واختار أنه ليس له أن يمنعه

أيضا لان باب الاعظم دخل به ~~بذكر~~

الحقوق ولوالجبة في الفصل الثالث من

اليوم

ولوباع دارا وله طريق قدسده صاحبها

فلذلك وجعل له طريقا آخر ثم باعها

بحقوقها والطريق الثاني الاقرار

والوصية كالبيع في ان السرب والطريق

لا يدخلان الا بذكر الرهن والصدقة

والقسمة كالاجارة في أنهم لا يدخلان من

غير ذكر خلاصه في ١٤ من اليوم

رجل اشترى أرضا ودارا لا يدخل السرب

والطريق الا بذكر الحقوق لانهم ما

لا يدخلان الا بذكر الحقوق اذ لم يكونا

أصلا وكذلك في الاقرار والوصية والصلح

وغيره لا يدخلان في الاجارة والقسمة

والرهن والصدقة الموقوفة ولوالجبة

في الثالث من اليوم

اشترى شجرة بشرط أن يقطعها تسكعوا في جوارها والصحيح أنه يجوز وللمشتري أن يقطعها  
من أصلها وان اشترى الشجرة بشرط القطع قال بعضهم ان بين موضع القطع أو مكان  
موضع القطع معلوما عند الناس جاز البيع والا فلا وقال بعضهم يجوز البيع على كل حال  
وهو الصحيح فاضيقنا في فصل فيما يدخل في بيع الكروم من باب ما يدخل في البيع من  
غير ذكر \* وشراء الشجرة على ثلاثة أوجه أما بشرط القاع (١) وأنه صحيح في الصحيح  
والبعض على عدم الجوار ان لم يبين موضع القطع لا يحسم المنازعة فيه فيقطعها بعروقه  
على العادة ويدخل أصلها في البيع ولا ينفصلها إلى نهاية العروق الا اذا كان بشرط القطع  
من وجه الارض أو يكون في القلع مضرة للبائع من توهين بناء وضوء أو يقطعها (٢)  
من وجه الارض فاذا قلع أو قطع ونبتت من العروق أخرى فللبائع أرضاء المشتري بدخول  
ذلك المقدور في ملكه الا اذا قطع من أعلى الشجرة فالتاب اذا المشتري وان شرط القرار  
فيها لا يؤمر بالقطع فان قلع له أن يفرس مكانها أخرى وان مطلقا قال الثاني لا تدخل  
الارض وقال محمد الشجرة مع القرار كما في الاقرار والقسمة والهبة والصدقة والوصية  
على الاختلاف والفتوى في مسألة البيع على قول محمد واذا دخل ما تحت الشجرة في  
التصريفات التي تدخل يدخل بقدر غلتها وقت البيع فاذا زاد الغلط عليه للبائع تحت الزائد  
ولا يدخل ما ينضم اليه العروق والاعصان برازية في الثالث من اليوم \* وان اشترى  
أرضاً دخل في البيع الاشجار المثمرة بغير الذكر وغير المثمرة أيضا يدخل صغيرا كان أو كبيرا  
ولا يدخل في بيع الارض ما على الاشجار من القطن من غير شرط وشجر القطن لا يدخل على  
الصحيح والسكران وضوء وما كان على ظاهر الارض من غير ذكر وما كان مغيبا في  
الارض من أصوله الصحيح أنه يدخل من يبيع خزانة المقتين \* اذا اشترى بيتا من منزل  
بمقدوده وحقوقه وصاحب المنزل يمنعه عن دخوله ويأمره بفتح الباب الى السكة يظهر  
ان كان البائع بين له طريق عامه لوما ليس له منعه وان لم يبين له اختلاف المشايخ فيه منهم  
من قال له منعه ومنهم من قال ليس له منعه قال الصدر الشهيد هو المختار (٣) تاتارخانية  
في السادس من اليوم \* وجعل له علو وسفل فقال لرجل بعت منك علو هذا السفل بكذا  
خزانيه ويكون سطح السفل اصحاب السفل وللمشتري حق القرار عليه وكذا  
لو اشترى هذا العلو كان للمشتري أن يبيع عليه علو آخر مثل الاول فاضيقنا في باب ما يدخل  
في البيع من غير ذكر \* ويدخل العذار في بيع القرمس والذمام في بيع البعير ولا يدخل  
المقود في بيع الحمار برازية في الرابع من اليوم \* ويدخل العذار في بيع القرمس  
ولا يدخل السرج ولو عليه الا بالنص وقبل يدخل لوليه والحمل ولو كفة يدخل الا كاف  
والبردعة ولو غير مؤكفة لا يدخل ولو باع عبدا أو جارية دخل في البيع ثياب تكون على مثل  
المبيع عادة وللبائع أن يأخذ هذه الثياب ويهبط غيرها ولو استحق ثمن الثياب لا يرجع  
بشيء من الثمن وكذا كل ما عليه ثياب مثل المبيع لان المدخل تحت العقد بالعرف ثياب  
مشبه وكذا الحكم في العذار والبردعة برازية في الرابع عشر من اليوم \* وفي بيع  
الشجرة لا يدخل مواضع العروق تحت البيع عند الثاني والوصية والوقف كالبيع وعند

محمد تدخل عليه الفتوى من المحل المزبور \* ولو باع عبد دمع ماله فان سعى المحل  
ولم يكن ديناً جاز وبشروط التقاض في المجلس فيما كان صرفاً ولو كان به ضمة لم يجوز  
جميع الفتاوى في فصل ما يدخل في البيع \* باع جارية وعليها ثمن وقطعان ولم يشترط ذلك  
للمشتري لكن تسلم المشتري الجارية وذهب بها والبائع ساكت كان سكوتة بمنزلة التسليم  
مكناً الحلي لها كذا في الظهيرية في الفن الأول من الاشياء \* رجل قال لا تخزن الناس  
يشترى كرمك هذا بالثمن درهم فقال بعته منك بألف درهم وقال اشتره صم ان لم يكن على  
طريق الهزل وان اختلف في الهزل والجد فالقول قول من يدعي الهزل وان اعطاه شيئاً  
من الثمن لا يسمع دعوى الهزل خلاصة في النشاف من البيوع \* لو اشترى ذراعاً من ثوب  
ولم يبين الجانب فقطعه البائع ولم يرض به المشتري لا يلزم المشتري ولو بين الجانب فقال من  
هذا الجانب فقطعه البائع لم يلزم المشتري ولا يكون للمشتري أن يردّه \* فاضينتان في فصل  
قبض المبيع \* وفي الخاتمة لو اشترى حنطة على أنهما كرا فقال البائع هي كرا كلها الا ان افلان  
فلم ياخذها فاخذها بعشرة فأخذها على ذلك قالوا لا يجوز له أن يتصرف فيه حتى يبيد مرة  
وكذلك الموزون فان لم يكله حتى باع من غيره بعد القبض أو طعنها أو شغل الخبز قالوا  
لا يطيب له لنبيه عليه الصلاة والسلام وقال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل النهمي محمول على  
ما اذا لم يكن المشتري حاضراً وقت قبض البائع فان كان حاضراً ورأى العين لا يحتاج  
بعد ذلك الى الصكيل \* تاتر خاتمة في الفصل الثامن من البيوع \* باع حنطة غيره حينة  
ولامتاراً (١) اليها في ملكه في السواد وعلم به المشتري فلا خيار له وان لم يعلم له الخيار (٢)  
وذكر الخبار دل على جواز البيع ولو كان البعض في السواد والبعض في المصرا لا يجوز  
ولو كان الكل في المصرا في موضعين يجوز بلاشارة في الاصح سواء كان الثمن نقداً أو ديناً  
على البائع فان لم تكن في ملكه واشتراها وسلم لا يجوز وكذا اذا لم يكن البعض في ملكه لانه  
باع الموجود والمعدوم برأية في الثالث من البيع وفيه تفصيل وكذا فيها في النفا من  
عشر من الدعوى \* (بشم) باع حنطة قد راعها معلوماً ولم يبينها بالاشارة ولا بالوصف  
لا يصح قنية في باب جهالة المبيع والثمن في البيع وعن أبي بكر محمد بن الفضل باع شعيراته  
ولم يصف البيع اليه ولا وصفه فالبيع جائز لانه باع ما يملك ولو لم يكن في ملكه مقدار ما باع  
باطل في كله لانه باع ما يملك وما لا يملك (ق) باع كرا من حنطة ان لم يكن في ملكه بطل  
وان كان بعضه في ملكه بطل في المعدوم وقصد في الموجود وان كان في ملكه لكنه من  
نوعين أو في موضعين لا يجوز وان كان من نوع واحد في موضع واحد لكنه لم يصف  
البيع اليها بل قال بعث منك كذا من الحنطة جاز واذا علم المشتري مكانه ليخبر ان شاء  
أخذها بذلك الثمن في ذلك المكان وان شاء تركها وعن أبي يوسف نحوه من المحل المزبور  
وكذا في الخاتمة في البيع الفاسد وكذا في الثالث من البرازية من البيع \* ابراهيم  
عن محمد في رجل اشترى ألف من من قطن ثم اختصم البائع والمشتري بعد ذلك وفي يد  
البائع ألف من من القطن يوم الخصومة فقال البائع لم يكن في ملكي يوم البيع قطن أصلاً  
أو قال قد كان وقد بعث ذلك القطن ولم يكن هذا القطن في ملكي يوم البيع وانما حدث

(١) قوله ولا مشارة اليها كذا في غالب  
النسخ وفي نسخة وأشار اليها فليجوز اهـ  
محمده

(٢) وانما ثبت له الخيار اذا لم يعلم موضع  
الطعام لما يلحقه من مؤنة الحمل ولو علم  
لا خيار له لانه رضى بمؤنة الحمل كذا في  
مجموعه المرحوم وجاهد هكذا

بعد ذلك قال قول المبيع انه لم يبيع هذا القطع في العاشر من يوع الذخيرة \* دار  
بين رجلين مشاع غيرة مرسوم فباع أحدهما شيئا منها بعينه قبل القسمة أو باع قطعة  
من الارض بعينها لا يجوز لاني نصيبه ولا في نصيب صاحبه ولو باع جميع نصيبه من  
الدار والارض جاز بدائع وكذا في الخالية في المبيع الفاسد \* دار بين اثنين باع أحدهما بيتا  
معينا من رجل لا يجوز وعن الثاني انه يجوز في نصيبه وفي شرح الطحاوي لو باع  
أحد الشرى بكن في الدار نصيبه من بيت معين فلا يخرا أن يبطله في الثالث من يوع  
البرازية رجل قال لا تخربعت نصيب من هذه الدار بكذا ان علم المشتري نصيبه ولم يعلم  
البائع جاز بعد أن يقر البائع أنه كما قال المشتري وان لم يعلم المشتري عند أبي حنيفة ومحمد  
لا يجوز علمه البائع أولا ولو قبضها وباع صح كالبيع الفاسد في الاقضية خلاصة في الثالث  
من البيوع \* (صل) دار بينهما باع أحدهما بناءا من أجنبي لم يجوز اذا لم يعلم أن باعه  
بشرط التركة أو بشرط القطع أما الأول فلا يجوز اذ فيه شرط منفعة للمشتري سوى المبيع  
فصار بمنزلة شرط الاجارة في بيع وأما الثاني فلم يجوز لضرر فيه لشريكه جامع الفصولين  
في الحماوى والثلاثين \* ولو باع نصف البناء مع نصف الارض جاز من أجنبي أو من  
شريكه ولو باع نصف البناء دون الارض من أجنبي أو من شريكه لم يجوز قالوا هذا لو كان  
البناء بمحق أما لو كان بغير حق جاز يبيع نصفه من أجنبي أو من شريكه اذ البناء بغير حق  
يجب قلعه وواجب القطع كمنوع ولو مقلوعا حقة جاز يبيع نصفه من أجنبي ومن  
شريكه وكان كببيع زرع بدون أرض وهو مفسد في الزرع فانه يجوز من المحل المزبور  
(ح) داره فباع من رجل نصف بنائها بلا أرض لم يجوز ولو باع سهمها مشاعا بمحدود هذا  
السهم قال النسفي قال مشاعا منهم الله انه يوجب الفساد اذ يوجبهم الافراز فالقرز يكون  
له المحدود وأما الشائع فلا والصحيح عندي أنه لا يفسد من المحل المزبور \* (جن)  
شرى نصيب أحد الشرى بكن من البناء دون الارض لم يجوز (صل) يبيع الارض مع نصف  
الزرع لم يجوز ولو بينهما باع فشرى أجنبي نصيب أحدهما بلا اذن الآخر لم يجوز وكذا  
الشجرة والزرع ولو باع من شريكه جاز (هـ) لم يجوز من المحل المزبور وفي الفتاوى  
الزرع اذا كان كله لواحد أو كان مشتركا بين رجلين أو ثلاثة باع بعضه أو واحد قطعه بلا  
أرض ان مدركا جاز وان لم يكن مدركا لا يجوز فان لم يفسح حتى أدرك عاد جاز الزوال  
المساع وهو لزوم الضرر بمطالبة المشتري بتفريغ الارض بكذع من سقف \* (القاضي)  
شجرة بين شرى بكن باع أحدهما نصيبه من أجنبي لم يجوز وان من شريكه يجوز وان بين  
ثلاثة باع أحدهم من الآخر لا يجوز وان باع منهم اجلة يجوز وكذا الزرع لو بين ثلاثة  
باع أحدهم نصيبه من أحدهما لا يجوز وان باع منهم ما جاز برازية في الثالث من البيوع  
\* شجر بين رجلين بلغت الاشجار القطع باع أحدهما حصته من أجنبي جاز لانه لا ضرر  
ولامشتري أن يقطع من المحل المزبور وكذا في الحماوى والثلاثين من الفصولين \* (م)  
رجل قال لغيره ابن خياري بوفرو شتم بده درهم (١) وكان ذلك قبل أن يخرج الخرجة  
قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل انه يجوز البيع ويكون البيع على شجرة البطيخ

(١) بعتك هذه البطيخة بعشرة دراهم  
(ترجمة)



دون ما يخرج من الخرجة فان أخرج الخرجة بعد ذلك كانت الخرجة للمشتري قلنا  
نعم للملك وان كان البيع بشرط الترتل لا يجوز البيع قاضيان في بيع الثمار والزرع  
\* (ط) شرط جوار البيع كون المبيع قائما معلوما قدورا التسليم وقيام المنفعة وامكان  
الانتفاع للعالم ليس بشرط وفي الاجارة شرط حتى جازيع المهر والحش والطفل والسبعة  
ولم يجوز اجارتها قنية في باب ما يجوز بيعه من كتاب البيوع \* رجل باع المغصوب من غير  
الغصاب ان كان الغصاب جاهدا يدعي أنه له ولم يكن للمغصوب منه بينة لا يجوز بيعه  
وان كانت بينة جازيعة قاضيان في أوخر البيوع الفاسد \* اذا باع عقارا هي ملكه  
لم يكن هي في يد آخر الفتوى على أنه لا يصح عملا بقول محمد لأنه لا بد من رعي تسليمه  
في الخامس من بيوع الجواهر \* غصب ثوبه فمجز عن استرداده فقال أجنبي للمالك يعني حتى  
استرده فباعه فأراد أخذه من غاصبه وقال هو لي فكذبه الغاصب فخلع المشتري بطلاق  
امرأته فلانها أنه ثوبه قالوا لا يثبت اذ شراء المغصوب صحيح وروى عن أبي يوسف ليس له  
حق الفسخ والمصلحة أخذوا بهذه الرواية جامع الفصولين في الثاني والثلاثين (١)  
(فصل في البيع الموقوف) \* (بج) باع الراهن الرهن المشاع لا ينقذ على المرتهن اذا كان  
الرهن سابقا على الدين قال رضي الله تعالى عنه وانه صحيح فان للرهن الفاسد حكم الصحيح  
اذا كان سابقا على الدين من حق الخيس وكون المرتهن أحق به من سائر الغرماء بعد الموت  
فان كان الدين سابقا فلا عرف في (ط) ولو باع الراهن الرهن بعد قضاء الدين قبل قبضه  
ففيه خلاف قنية في بيع المستأجر والمرهون \* بيع المرهون غير نافذ في حق المرتهن  
وليس للراهن والمرتهن حق الفسخ كالمستأجر (٢) ويقع بأن يبيع المستأجر والمرهون صحيح  
لكنه غير نافذ وفي بعض المواضع انه فاسد ومعناه أنه غير نافذ في حق المستأجر والمرتهن  
لازم في حق البائع حتى اذا قضى الدين أومت الاجارة لزم البيع واذا علم المشتري بكونه  
مرهونا أو مستأجرا فندما لا يملك النقص (٣) وعند الثاني وبه أخذ المصلحة أنه يملك  
انقص اذا لم يكن عالما كالعيب بأن اشترى امه ذات يعل ويعلم هو به وجعله كالا يستحق  
والعلم به لا يمنع الرجوع وأجاب عن المسئلة بأن الزوج لا يمنع التسليم وانتفاع المستأجر يمنع  
زارية في المتفرقات من الصرف \* وان علم للمشتري عند الشراء بالرهن والاجارة  
روى عن أبي يوسف أنه لا يكون له حق الفسخ والمصلحة أخذوا بهذه الرواية قاضيان  
في تصرفات الوكيل من أوخر البيوع (٤) \* رجل اشترى أرضا مستأجرة فهذه على  
وجهين لما أن لا يعلم المشتري وقت الشراء أو علم فعلى الوجه الاول له الخيار وان شاء رخص  
وان شاء رفع الامر الى القاضي وطالبه بالتسليم واذا جهز فسخ المقاضي بينهما وفي الوجه  
الثاني كذلك في ظاهر الرواية وعلم به الفتوى في الثالث عشر من بيوع التناور خانية وكذا  
في العنيس بعين العبارة في باب من له الخيار بغير شرط \* الراهن اذا باع الرهن أو الأجر اذا  
باع المستأجر يتوقف ذلك على اجازة المرتهن والمستأجر في أصح الروايات الآن المرتهن يملك  
نقص البيع واجازته والمستأجر يملك الاجارة ولا يملك النقص وان لم يجز المستأجر حتى  
انقضت الاجارة فهذا البيع السابق وكذا المرتهن اذا لم يفسخ البيع حتى فلك الرهن نفذ

(١) وفي أوائل البيوع الفاسد من البهر  
ذكر أن البيوع الموقوف في نسخة  
وعشرين موضعا بعد  
(٢) واختلفت الروايات في بيع المرهون  
والمستأجر والصحيح أنه موقوف وليس  
للبائع أن يفسخ كذا في السلبوع  
من التناور خانية وكذا في أوخر البيوع  
الفاسد من الخانية بعد  
(٣) كذا في أكثر النسخ والظاهر أن  
النفقة لا زائدة وقعت سوا من الماسح  
والصواب يملك كافي بعض النسخ بعد  
(٤) وذكر الصدر الشهيد في واقعاته أنه  
اذا كان يعلم بكونه مرهونا أو مستأجرا  
فله الخيار في ظاهر الرواية وذكر القاضي  
الامام الاسيحي في شرحه اذا كان  
عالمًا بكونه مرهونا أو مستأجرا فلا خيار له  
في ظاهر الرواية كذا في السادس من  
المهبط والسابع من بيع التناور خانية بعد

البيع قاضيان قبيل باب الخيار من البيع \* وان باع المستأجر باذن المستأجر له أن يزعها  
من يده وقال الصدر الشهيد لا حتى يؤدى مال الاجارة وفي الجماع حق المهرمن اذا أجاز  
البيع يثبت في البذل وهو الثمن وحق المستأجر اذا أجاز البيع بزاوية فيم أبكون  
فهما من أحدهما من الاجارة \* وعن بعضهم باع المستأجر الاجارة بغير رضا المستأجر وسلم  
ثم أجاز المستأجر البيع والتسليم بطل حقه في الجبر ولو أجاز العقد لا يطل حقه في الجبر  
من المحل المزبور \* ولو باع الدار الموحدة والمشتري يعلم بالاجارة فانه يملك رقبتهما وتبقى منفعتا  
على حق البائع حتى يملكها المستأجر عليه بالاستيفاء ويكون الاجر للبائع بمسوط في باب  
الصلح في العقار \* (قج) سمع المستأجر البيع فطالب للمشتري انهما في اجارتي ولكن  
من كرمك أن تتركني حتى أخذ الاجارة التي دفعتم اليه فهو اجارة ويثبت البيع قنية في بيع  
الموهون والمستأجر \* (قج) اشترى دارا في اجارة انسان فقال أخو المشتري ان أخى  
اشترى الدار التي في اجارتك فقال مباركة (ليكن مباركة) فهذا الاجارة قنية  
في البيع الموقوف \* ولو باع جارية مذكورة فقالت ليدفع لنا المشتري الثمن جديدها و اجارة  
من المحل المزبور \* (ح) فضولي باع عبدا وريبه حاضر ساكت لم يكن سكونه اجارة  
ولو باعه فقال مالكه أحسنت أو أصبت أو وفتت أو كفتني مؤنة البيع أو أحسنت فجزأه  
الله خيرا لم يكن اجارة لانه يذكر للاسم ثم زاء الآن فجدد اقال قوله أحسنت وأصبت اجارة  
استخسانا فصولين في الرابع والعشرين \* (فصط) قال للفضولي بسماسعت  
فهو اجارة في بيع ونكاح وطلاق وغيرها كذا عن محمد وهو رد في ظاهر الرواية وبه يفتي  
من المحل المزبور \* (قج) اشترى من فضولي شيئا ودفع اليه الثمن مع علمه أنه فضولي  
ثم هلك الثمن في يده ولم يجوز للمالك البيع فالثمن مضمون على الفضولي (قج) يرجع على  
الفضولي بمثل الثمن (بم) لا يرجع عليه بشئ (ضم) ان علم أنه فضولي وقت أداء الثمن  
بذلك أمثلة ذكره في (م) قال رضي الله تعالى عنه وهو الاصح قنية في البيع الموقوف  
وفي فروق للكرائسي شراء الفضولي على أربعة أوجه الاول أن يقول البائع بعث  
هذا الفلان بكذا والفضولي يقول اشتريت لفلان بكذا أو قبلت ولم يقل لفلان فهذا  
يتوقف والثاني أن يقول البائع بعث لا جيل فلان والمشتري يقول اشتريته لا جله أو  
قبلت يتوقف والثالث أن يقول بعث هذا منك بكذا فقال اشتريت أو قبلت ونوى  
أن يكون لفلان فانه ينفذ عليه والرابع أن يقول اشتريت لفلان بكذا والبائع يقول  
بعث منك بطل العقد في أصح الروايتين انتهى وفي كافي الحاكم ولو أن رجلا اشترى عبدا  
وأشهد أنه يشتري لفلان وقال فلان قد رضيت فأراد المشتري أن يمنعه كان له أن يمنعه  
ذلك فان ساء له وأخذ منه الثمن كان هذا بمنزلة بيع جديد مستقبلي بينهما انتهى (١)  
يجوز ان في الوكالة بالبيع والشراء ملصقا \* (قج) قال بعث هذا العبد من فلان فقال  
الفضولي اشتريته لفلان لا ترجع الحقوق الى الفضولي لانه أخرج الكلام مخرج الرسالة  
رط (٢) الاصل فيه أن من اشترى شيئا بغير أمره كان له ما قد وان أجاز لفلان  
(٢) الا اذا أضافه اليه بأن قال اشتريته لفلان أو قبلته له أو قال البائع بعته من فلان

(١) كان ذلك بيعا بينهما بالتعاطي كذا  
في الخاتمة في التوكيل والشراء من  
الوكالة عند

عبارة الاصل قال البائع بعث هذا العبد  
من فلان وقال الفضولي اشتريت  
منه لفلان قبلت لفلان أو قال اشتريت  
قبلت ولم يقل لفلان أو قال الفضولي  
لصاحب العبد بيع هذا العبد من فلان  
بكذا فمثل البائع بعث وقال الفضولي  
قبلت لفلان اشتريت لفلان أو لم يقل  
لصان فني هذه الوجوه يتوقف العقد  
ولا ينفذ على المشتري هكذا وجددت  
في حاشية القضية بخط بعض الاكابر عند  
(٢) لأن الاجارة تعمل في الموقوف دون  
النافذ كذا في الحاشية في التوكيل  
بالشراء عند

والمسئلة المذكورة في البصر في بيع  
الفضولي مفصلا وفي التاسع من مروج  
الذخيرة تفصيل لا بد من معرفته عند  
والاجارة تلحق العقود الموقوفة دون  
المفسوخة وتلحق الأفعال أيضا وهو الصحيح  
وتدعيه في ضمان الغصب من الضمانات  
الفضلية ولا تلحق السافذ كما أشير اليه  
في هذه الصفحة عند

(١) ولا بد أن يكون الثمن رائجاً لأن الثمن لو كان كاسداً في حال الاجازة لا تصح الاجازة كذا في الخامس عشر من أنواع الدعاوى من البرازية بعد

وقال القزولي اشترت أوقفت غينتسني توقف ولا ينفع على العاقد قنية في البيع الموقوف \* (قد) يتوقف بيع القزولي عندنا ويعل عند القاضي ثم لا يجوز أن يباع بثمن عين أو دين فلو باعه بثمن دين كعقدين وفلوس وكبلى ووزنى بغير عينه يشترط لصحة الاجازة قيام أربعة البائع والمشتري والمالك والمبيع ولا يشترط قيام الثمن (١) فان هلك أحد الأربعة لم تجز الاجازة وتجوز مع قيام الأربعة فالاجازة اللاحقة كوكالة سابقة فالثمن للعجز لو قائماً ولو هلك في يد البائع بهلك أمانته \* (عد) وقيام الثمن يشترط للاجازة أيضاً وان باعه بثمن لا يمين بالثمين \* (عد) ولو كان الثمن عرضاً يشترط قيامه أيضاً ويكون هذا اجازة نقد لا اجازة عقد حتى يكون العرض ملكاً للقزولي وعليه مثل المبيع ان مثله والا فقيمه لانه شراء من وجه وهو لا يتوقف ولو هلك المالك لا تنفذ اجازة الوارث في الفصيلين أى في ثمن دين وعرض وذكره في (شحي) بعد هذه المسئلة بخلاف القصة عند أبي يوسف وهو أن التركة اذا كانت بين كبار مما يجبرون على قسمتها فاقسموها بلا أمر القاضي وبهضم غائب فيتوقف على اجازة الغائب فان مات قبل الاجازة فأجاز ورثته يازت استحقاقاً لا عند محمد قبا س \* (جمع) في بيع المقايضة من القزولي اذا هلك العرض الذي من جهة القزولي ثم أجاز المالك يذبح أن يجوز جامع الفصولين في الرابع والعشرين \* ومن البيع الموقوف بيع الصبي المحجور الذي يعقل البيع والشراء يتوقف بيعه وشراؤه على اجازة والده أو وصيه أو جده أو القاضي وكذلك المعتوه والصبي المحجور اذا بلغ سفهاً يتوقف بيعه وشراؤه على اجازة الوصي أو القاضي والعبد المحجور اذا باع شيئاً من مال المولى أو من مال وهب له أو اشترى شيئاً يتوقف ذلك على اجازة المولى والرجل اذا باع عبده المأذون المديون بغير إذن الغرماء يتوقف على اجازة الغرماء قاضيان في البيع الموقوف \* ومن الموقوف اذا باع المريض مرض الموت عينا من أعيان ماله من وارثه ان صح باذنه يبيعه وان مات من ذلك المرض لم يجز الورثة بطل البيع \* ومنها المرتد اذا باع أو اشترى يتوقف ذلك ان قتل على ردة أو مات أو لحق بدار الحرب بطل تصرفه وان أسلم لم يجز ونقد بيعه \* ومنها الراهن اذا باع الرهن أو ألبس اذا باع المستأجر يتوقف ذلك على اجازة المرتهن والمستأجر في أصح الروايات الا أن المرتهن يملك نقض البيع واجازته والمستأجر يملك الاجازة ولا يملك النقض فان لم يجز المستأجر حتى انقضت الاجازة بينهما ما نفذ البيع السابق وكذلك المرتهن اذا لم يفسخ البيع حتى فسد الرهن نفذ البيع من المحل المزبور \* (شحي) باع ملك غيره فشرأ من ماله وسلم الى المشتري لم يجز والبيع باطل لا فاسد وانما يجوز اذا تقدم سبب ملكه على بيعه حتى ان القاصب لو باع المغصوب ثم ضمنه المالك جاز بيعه أما لو اشترأ القاصب من ماله أو وهبه له أو ورثه منه لا يفسد بيعه قبله (شحي) غصب شيئاً وباعه فان ضمنه المالك قيمته يوم الغصب جاز بيعه لا لو ضمنه قيمته يوم البيع فصولين في آخر الرابع والعشرين \* باع مال أبيه بلا اذنه ثم ورثه لا ينفذ ولا يتجدد وذا زوج أخته برضا حال حياة الأب بلا اذنه ثم انتقل الى الأخ والولاية جاز باجازه بعد انتقال الولاية لا بالسكون والفرق أن السكاح ولاية فينفذ

بالاجازة والبيع تملك فيشترط كونه مالكا برزازية في العاشر من البيوع \* (عدة) قبض الثمن اجازة وكذا طلبه (فقط) دفع الثمن اجازة ولو باعه الفضولي وأخذ المالك بثمنه خطأ من الفضولي فهو اجازة فصول في الرابع والعشرين من البرازية \* وللمشتري فسخ البيع قبل الاجازة تترزاعن لزوم العقد بخلاف الفضولي في النكاح ليس له أن يفسخ بالقول ولا بالفعل لانه سفير محض فبالاجازة تنتقل العبارة الى المالك فتصير الحقوق منوطه لا بالفضولي بمررات في فصل الفضولي \* (فمن) باع فضولي فبرهن المالك على الاجازة وأراد أخذ ثمنه من المشتري ليس له ذلك الا اذا ادعى أن الفضولي وكاه بقض عنه في الرابع والعشرين من الفصولين \* (خل) المشتري من الغاصب لو حزره أجاز المالك يسه لا ينفذ عنقه قياسا وهو قول محمد وينفذ عندهما استحسانا ولو باعه المشتري من الغاصب فأجاز المالك البيع الاول لم ينفذ يبيع المشتري وفاقا والمشتري من الراهن لو باع أو حزره فأجاز المرتهن البيع نفذ عنقه ويبيعه وفاقا وكذا المشتري من الوارث والدين محيط من المحل المزبور \* الاصل عندنا أن العقد يتوقف على الاجازة لو كان له يميز حالة العقد والابطال وقال الشافعي يبطل مطلقا بيانه أن الصبي المحجور لو تصرف تصرفا يميز عليه لوقعه عليه في صفه كببيع وشراء وتزوج وتزويج أمته وكتابه فقه وهوها فاذا فعله الصبي بنفسه يتوقف على اجازة وليه مادام صبيًا ولو بلغ قل اجازة وليه فأجاز بنفسه جاز ولم يميز بنفس البلوغ بلا اجازة ولو طلق الصبي امرأته أو خلعها أو حزره بمجانا أو بعوض أو وهب ماله أو صدق به أو زوج نفسه امرأة أو باع ماله بمجانا فاحشة أو اشترى شيئا بأكثر من قيمته فاحشا أو عقد عقدا لوقعه عليه في صباه لم يميز عليه فهذه كاه باطله وان أجازها الصبي بعد بلوغه لم يميز لانه لا يميزها وقت العقد فلم توقف الا اذا كان لفظ اجازة بعد البلوغ ما يصلح لابتداء العقد فيصح ابتداء الاجازة (١) كقوله أوقت ذلك الطلاق والعقد فيقع لانه يصلح لابتداء من المحل المزبور (فصل فيما يتعلق بالقبض وحس المبيع) باع دارا بعدة وقال سلمتها اليك وقال المشتري قبضتها لا يكون قبضا وان قريية فقبض لان التخلية أقيمت مقام القبض عند التحكى وكل ما أمكن اغلاقها فهي قريية وان لم يمكن اغلاقها من ذلك المكان فبعيدة وبه قال الحلواني والناس عن هذا غافلون فانهم يشترط الضبعة في السواد ويقررون بالقبض وذلك مما لا يصح فيه القبض وان كان يقرب يصير قابضا وفي المحيط يصير قابضا بالتخلية وان بعد المعقود عليه عنهما وفي النوادر واشترى عقارا فقال البائع سلمته اليك وقال المشتري قبلت والعقار غائب عن حضرتهم كان قابضا في قول الامام وقالان كان يقدر على اغلاقه ودخوله فقبض والا برزازية في الثاني عشر من البيوع \* وفي الظهيرية ذكر في ظاهر الرواية التخلية في الدور والعقار لا تكون قبضا الا بالتقارب منهما والاعتقاد على ما ذكر في ظاهر الرواية (٢) في الرابع من التنازع الثانية \* وفي ظاهر الرواية اعتبر القرب ولم يذكر فيه خلافا والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية قاضيان في قبض المبيع \* (ع) لو اشترى دارا من انسان يملكه أخرى فله أن يتبع عن أداء الثمن للعالم لان البائع غير قادر على تسليم

- (١) الرواية شاذة عن أبي يوسف ولا يؤخذ بتلك الرواية ولا يعمل بها كذا في الرابع من التنازع الثانية والثالثة من المحيط البرهاني ع  
(٢) ذكر في ظاهر الرواية أن التخلية في الدور والعقار لا تكون قبضا الا بدقومتها قاضيان في أوائل باب قبض المبيع من البيوع ع

المبيع الحال فهو المبيع أن يخرج مع المشتري إلى تلك البلدة أو يبعث وكلا ويسلمها  
إليه ويقبض الثمن هناك فقد اتفادى في الرابع عشر من كتاب البيوع \* وفي الأقضية باع  
دأوا بخراسان في العراق وقد الثمن ووكاه بالقبض والتمسومة فرجع وقال لم يسلم الدار إلى  
من يسده الدار لا يسترد الثمن ما لم يبرهن على ذلك في الخامس من دعوى البرازية وكذا  
في الخلاصة وفي آخر الخامس من دعوى التاتارية \* ولو قبض المشتري المبيع بغير إذن  
البائع قبل نقد الثمن كان للبائع أن يسترده فان خلى المشتري بين المبيع وبين البائع لا يصير  
البائع قابضا ما لم يقبضه حقيقة وأجمعوا على أن التولية في البيع الماتر تكون قبضا  
وفي البيع الفاسد روايتان والصحيح أنه قبض قابضان في قبض المبيع \* قال  
أبو حنيفة التولية بين المشتري وبين المبيع تكون قبضا بشرائط ثلاثة أحدها أن يقول  
البائع خلعت بينك وبين المبيع فاقبضه ويقول المشتري قد قبضت والثاني أن يكون  
المبيع بحضور المشتري بحيث يصل إلى أخذه من غير مانع والثالث أن يكون المبيع مفرازا  
غير مشغول بحق الغير فان كان شاغلا حتى الغير كالحطاسة في جوارق البائع وما أشبه ذلك  
فذلك لا يمنع التولية واختلف أبو يوسف ومحمد في التولية في دار البائع وقال أبو يوسف  
لا تكون تولية وقال محمد تكون تولية ومن ذلك رجل باع خادما فقال البائع خلعت  
بينك وبين الخادم فاقبضه والخادم في منزل البائع بحضورهما يصل إلى قبضه فقال المشتري  
دعه إلى الغد وأبي أن يقبض تلك الخادم فانه يموت من مال المشتري عند محمد (١)  
ومن مال البائع في قول أبي يوسف من المحل المزبور \* (م) وتسليم المبيع هو أن يجزى بين  
المبيع والمشتري على وجه يتمكن المشتري من قبضه من غير حائل وكذا التسليم في جانب  
الثمن وقال الشافعي التولية ليست قبض وان اشترى حنطة بعينها وسلم البائع بينها وبين  
المشتري في يد البائع فعلى قول أبي يوسف لا يصير المشتري قابضا حتى لو هلكت هلكت من  
مال البائع وعلى قول محمد يصير المشتري قابضا حتى لو هلكت هلكت من مال المشتري  
فعلى هذا الاختلاف إذا اشترى خلا في دن المشتري وسلم البائع بين المشتري وبين الدن  
في بيت البائع ونظم المشتري على الدن يصير قابضا عند محمد خلا قال أبو يوسف وفي الظهيرة  
فان هلك هلك من مال المشتري في قول محمد ودعواه الفسوى وحاصل الخلاف يرجع  
في التولية في بيت البائع هل هي صحيحة فعند محمد صحيحة خلا قال أبو يوسف تنازعنا في  
في الرابع من البيوع \* باع عمرا على نخل وخلي بينه وبين المشتري صار قابضا في الثاني  
عشر من بيوع البرازية \* وفي الفتاوى اشترى ثوبا فأمره البائع بقبضه فلم يقبضه حتى  
أخذ منه انسان ان كان حين أمره بقبضه يمكنه قبضه بلا قيام مع التسليم وان لم يمكنه بلا  
قيام لا يصح (٢) من المحل المزبور وكذا في مجمع الفتاوى \* ولو اشترى شيئا فقد قبض  
الثمن ثم قال للبائع تركته رهنا عندك يقيية الثمن أو قال تركته ودبعة عندك لا يكون ذلك  
قبضا قابضان في قبض المبيع من كتاب البيوع \* رجل باع مكبلا في بيت مكابله أو  
موزونا وازنة وقال للمشتري خلعت بينك وبينه ودفع إليه المفتاح ولم يكله ولم يزنه صار  
المشتري قابضا ولو أنه دفع المفتاح إلى المشتري ولم يقل خلعت بينك وبينه فاقبضه لا يكون

(١) ويجوز في النهاية بعدد قرة تقرير  
أن القبري على قول محمد

(٢) قال في القواعد قريبا من أو آخر  
كتاب البيوع القبض اتما - قبي أو  
حكمي وهو التمكن من القبض بحيث  
لو مقبضه يقبضه من غير واسطة فعل  
آخر غير مذهب السيد ولو احتاج إلى المضي  
لم يكن قابضا وان وجدت التولية  
أي بأن كان يفعل البائع كما في الخلاصة  
نقل عن شرح الطحاوي

قابضا قابضان في قبض المبيع من كتاب البيوع • (م) قال أصحابنا وللبيع حق  
 حبس المبيع لاستيفاء الثمن اذا كان الثمن حالا وان كان مؤجلا لم يكن له حق الحبس  
 ولو كان بعض الثمن حالا وبعضه مؤجلا فله حبسه حتى يستوفي الثمن الحاله ولو بقي  
 من الثمن شيء قليل كان له حبس جميع المبيع وفي الفتاوى الخاصة اذا استوفى الثمن  
 وسلم المبيع أو سلم بغير قبض الثمن أو قبض المشتري بإجازة البائع لفظا أو قبضه وهو يراه  
 ولا ينهيه منه ليس له أن يسترده ليحبسه بالثمن وفي التمريد ولا يشتري أن لا يسلم اذا كان  
 المبيع غائبا ولو دفع بالثمن رهنا أو كفل به كفيل لم يسقط حق البائع في الحبس ولو أحال  
 المشتري البائع على غيره بالثمن لا يسطر حق البائع في الحبس واذا أحال البائع غريبا  
 من غرمائه على المشتري حوالة مقيدة بالثمن سقط حق البائع عن المطالبة بالثمن ويسقط  
 حقه في الحبس وفي القدوري إذا أحال المشتري البائع بالثمن على انسان أو أحال البائع  
 رجلا على المشتري سقط حق البائع في الحبس في قول أبي يوسف وقال محمد اذا أحال  
 المشتري البائع بالثمن على انسان لم يسقط حق البائع في الحبس ولو أحال البائع رجلا  
 عليه سقط حقه فانما رخصة في الرابع في البيع • قال في النسخة ولو دفع المشتري الى  
 البائع بالثمن رهنا أو كفل به كفيل لا يسقط حق الحبس ولو أحال البائع رجلا على  
 المشتري بالثمن قيل سقط حق الحبس وهكذا اذا أحال المشتري البائع على رجل وهذا  
 عند أبي يوسف وعند محمد فيه روايتان في رواية كما قال أبو يوسف وقال في رواية ان  
 أحال البائع رجلا على المشتري سقط حق الحبس واذا أحال المشتري على رجل  
 لم يسقط حق الحبس وهي مسألة كتاب الحوالة وهذا الذي قلنا من وجوب دفع الثمن  
 أولا على المشتري فيما اذا كان المبيع حاضرا غاية البيان لمناقبيل باب خيار الشرط •  
 وان كفل به رجل أو رهن المشتري لا يسقط حق حبسه وكذا ان أحال به البائع الى غريم  
 وعند الثاني يسقط بالحوالة وان سلمه قبل الاستيفاء ان ياذنه لفظا أو كان يراه ولم يمنع  
 لا يملك استرداده وان بغير اذنه ملك الاسترداد ونقض كل تصرف يمتثل بالنقض  
 كالبيع والهبة والعق (١) وفروعه وان دفع الثمن وقبض بلاذنه ووجد البائع  
 الدراهم زبوا أو مستحقة أو مستوفى له نقض قبضه وان ياذنه لا في الزيف واسترق  
 في الرصاص والمستوفى والمستحقة وان تصرف فيه بعد قبضه بيعا أو هبة ثم وجد الثمن  
 كذلك لا ينقض التصرف لان تصرف المشتري بعد القبض باذن البائع كتصرفه  
 وان كان قبضه بعد نقد الثمن بلاذن البائع وتصرف فيه ثم وجد الثمن كذلك ينقض  
 من التصرفات ما يحتمل النقص وان علم البائع قبضه بلاذنه ورضى به فهو كالاذن استداء  
 برأية في الثالث عشر من البيوع • اذا تجانس القبض تناوبا بأن كان قبض أمانة  
 أو ضمان وان اختلفا تاب المضمون عن غيره لا غير بيان أن الشيء متى كان في يده بمصوب  
 أو عقد فاسد فاشترى من مالك مصوبا ينوب القبض الاقل عن الثاني حتى لو هلك قبل  
 أن يصل الى منزله ويقتضى من قبضه هلك عليه ولو في يده أمانة كودية أو عارية فوهب  
 منه مالكة لا يحتاج الى قبض آخر ينوب القبض الاقل عن الثاني ولو في يده فاسد فاسد

(١) قوله والعق وفروعه هذه نسخة  
 وفي نسخ لا العقق فليصرر اهـ مصححه

أو غصب فوجه لا يحتاج إلى قبض آخر وينوب المضمون عن غيره ولو في يده وديعة فباعه المالك منه يحتاج إلى قبض جديد ولا ينوب الأول وإذا انتهى إلى مكان يتمكن من قبضه يصير قابضا بالتخلية والرهن كالعارية أرسل غلامه في حاجته ثم باعه من ابنه الصغير جاز فان مات قبل أن يرجع مات من مال الأب وبطل البيع وان رجع ان كان الابن صغيرا فقبض الأب قبض له وان بلغ حيز رجع الغلام فالقبض للابن حتى لو هلك قبله يرجع بالثمن برأيه في أول الثاني عشر من البيوع

(فصل في هلاك المبيع والثمن (١) وفيه المقبول على سوم الشراء) هلاك المبيع بآنا أو بخيار الشرط في يد البائع بأقصة سماوية أو باستهلاك البائع أو كان حيوانا فقتل نفسه يطل البيع لانه مضمون بالثمن فيد قط الثمن فلا يكون مضمونا بالقيمة لانه لا يتوالى على شيء واحد ضمان فان ألتفه المشتري والمبيع بات أو الخيار للمشتري لم يرد الثمن على المشتري وان الخيار للبائع أو البيع فاسدا لزم المثل في المثل والقيمة في القبي وان بفعل أجنبي خير المشتري فان فسح عادى ملك البائع وضمن الجاني المثل أو القيمة والمضمون ان من جنس الثمن وفيه فضل لا يطيب الفضل وان من خلافه طاب وان اختار المشتري امضاء البيع اتبع الجاني بالمثل أو القيمة وحكم الفضل ذكرناه في جانب البائع واختياره اتباع الجاني قبض عند الثاني خلافا لمحمد (٢) وأثره فيما اذا تولى على الجاني وفيما اذا أخذ من الجاني مكانه شيئا أخر جاز عند الثاني وان هلك بعد القبض فعلى المشتري الا اذا ألتفه البائع والقبض بلاذنه والثمن حال غير منقود فالبايع يصير مستردا ويطل البيع وسقط الثمن عن المشتري وان هلك البعوض قبل قبضه سقط من الثمن قدر النقص سواء كان نقصان قدر أو وصف وخير المشتري بين الفسخ والامضاء وان بفعل أجنبي فالجواب فيه كالجواب في جميع البيوع وان بأقصة سماوية ان نقصان قدر وطرح عن المشتري حصه الغائب من الثمن وله الخيار في الباقي وان نقص وصف لا يسقط شيء من الثمن لكنه يخير بين الاخذ بكل الثمن أو الترك والوصف ما يدخل تحت البيع بلاذرك كالأشجار والبناء في الأرض والاطراف في الحيوان والجودة في الكلي والوزني وان بفعل المعقود عليه فالجواب كذلك وان بفعل المشتري صار قابضا ما تأت بالانلاف والباقي بالتعيب فان هلك الباقي قبل حبه فعلى المشتري وان بعد الحبس فعلى البائع وعلى المشتري حصه ما ألتفه لا غير فان حبس بعد سقوط حقه في الحبس فعلى المشتري كل الثمن وعلى البائع ضمانه ولو هلك البعض قبل القبض فعلى المشتري الا اذا كان بفعل البائع فان لم يكن له حق الاسترداد فهو كالاستهلاك من الاجنبي وان كان له حق الاسترداد انفسخ البيع في قدر ما ألتف وسقط حصته من الثمن من المشتري فلو هلك الباقي في يد المشتري لزمه سقط من الثمن الا اذا هلك الباقي من سرارية جنابة البائع فيكون مستردا له أيضا فيسقط الثمن وان زعم البائع أنه هلك بعد قبضه والمشتري أنه هلك قبل قبضه فالقول للمشتري وأبهم ما برهن قبل وان برهنا فللبائع وهكذا الوادي البائع أن المشتري استهلكه وقبله المشتري وان أرتأفينة الاسبق أولى في الهلاك والاستهلاك وهذا كله اذا لم يكن قبض المشتري

(١) اذا هلك بعض المبيع فان كان قبل القبض وحلك بأقصة سماوية يتقرر ان كان النقصان نقصان قدر بأن كان مكيا لا أو موزونا ومعدودا ينسخ العقد بقدر الهلاك وتسقط حصته من الثمن والمشتري بالخيار في الباقي ان شاء أخذ بحصته من الثمن وان شاء ترك لان الصفقة قد تفرقت عليه وان كان النقصان نقصان وصف وهو كل ما يدخل في البيع من غير تسمية كالشجر والبناء في الأرض وأطراف الحيوان والجودة في المكبل والموزون لا ينسخ البيع أصلا ولا يسقط عن المشتري شيء من الثمن والمشتري بالخيار ان شاء أخذ بجميع الثمن وان شاء ترك لتعيب المبيع قبل القبض كما في البسائط في فصل حكم المبيع من كتاب البيوع ملخصا

(٢) قوله وأثره فيما اذا تولى الى قوله عند الثاني هكذا في النسخ وهي عبارة غير محزنة كما لا يخفى اهـ معصمه



ظاهرا فان كان ظاهرا وادعى كل استهلاك الاخر فالقول للبائع وأى برهن قبيل  
وان برهنا فلم يشترى ثم ان كان للبائع حق الاسترداد لجس مصادره مستردا وانفسخ البيع  
وسقط الثمن عن المشتري وان لم يكن له حق الجبس فلم يشترى أن يضمه القيمة ولا يطل  
البيع بينهما في الثاني عشر من يروع البرازية \* وفي التجريد اذا كتبت عن المشتري بطل  
البيع عند الامام وعند الثاني قيمته يوم العقد وعند محمد قيمتها اتم مائة مائة الناس ثم  
عندهما الكساد في بلدة كاف للكساد في ثلاث البلدة وقيل بالكساد في جميع البلدان  
(١) وان رخص العدالي قال الامام طه بر الدين لا يعتبر هذا وبطال به على وقوع عليه انعامه  
بالعار الذي وقت المعاملة وفي المتن غلب الفلوس أو رخصت فعند الاول والثاني أولا  
ليس عليه غيرها وقال الثاني ثانيا عليه قيمته من الدراهم يوم البيع والقض عليه  
الفتوى وفي المحققات عليه في المنقطع قيمته في آخر يوم القطع من الذهب والفضة قال  
هذا هو المختار والانتقال والكساد سواء وحذا الانتفاع أن لا يوجد في السوق الذي  
يبيع فيه ويستوى أن يكون المبيع مقبوضا أولا وان لم يكن المبيع مقبوضا فلا حكم لهذا  
البيع وان مقبوضا فيكون كالبيع الفاسد والايارة كالبيع والدين على هذا في الثالث  
عشر من يروع البرازية في نوع الكساد \* والبائع اذا أقام البيعة أن الجارية التي باعها من  
فلان ماتت في يده وأقام المشتري البيعة أنها ماتت في يد البائع فيبيعه البائع أولى لانها  
تلازم الثمن ولو أرتخا فالسابق أولى ولو لم يتيما البيعة فالقول قول المشتري لانه منكر  
في الحادى عشر من يروع الخلاصة \* المقبوض على سوم الشراء مضمون لا المقبوض  
على سوم النظر كما في الوجيز ذكره في يروع الاشياء \* وفي موضع آخر منه المقبوض على  
سوم الشراء مضمون عند بيان الثمن وعلى وجهه النظر ليس بمضمون مطلقا كما بيناه في  
شرح السكز انتهى قلت وهذا هو المقتضى به الموافق لما في الكتب المعتبرة من ضمانات  
الغام \* والمقبوض على السوم انما يضمن اذا كان الثمن مسمى على ما عليه الفتوى (٢)  
في الثاني من يروع البرازية \* رجل اشترى ثوبا ولم يقضه ولم يقبل الثمن فقال لا أبيع  
لا آخذ عليه ادفع الى فلان ليكون عنده حتى أدفع اليك الثمن فدفع البائع الى فلان  
فذلك عنده كان الهلاك على البائع فانارخانية في الرابع من كتاب البيع وكذا في الخائصة  
والبرازية قبيل الثالث عشر \* (الذخيرة أخذ متاع رجل وقال أذهب به فان رضيت به اشتريته  
فذهب به وضاع فلا شيء عليه ولو قال ان رضيت به أخذته بعشرة فضاع فهو ضامن قيمة النصاب  
وعليه الفتوى (٣) من يروع منتخب التارخانية \* رجل قال اغبر هذا الثوب لك بعشرة  
دراهم فقال هات حتى أنظر اليه أو حتى أريه غيري فأخذته على هذا فضاع قال أبو حنيفة  
لا شيء عليه وان قال هاته فان رضيت به أخذته فضاع فعليه الثمن ولو قال ان رضيت به اشتريته فهو  
باطل وهكذا قال أبو يوسف رجل ساءم رجلا فقال البائع هات بعشرين وقال المشتري  
لا بل بعشرة فذهب به المشتري على ذلك ولم يرض البائع بعشرة فليس هذا ببيع الا أن  
المشتري ان استلم الثوب يلزمه عشرون درهما وله أن يرده ما لم يستلمه قال أبو حنيفة  
وأبو يوسف القياس أن يكون عليه قيمته لكن تركا القياس للعرف ويلزمه عشرون

(١) قال هل يبطل البيع بهلاك الثمن  
كما يبطل به هلاك المبيع أجاب نعم وهلاك  
الثمن ان بره ذلك النوع في جميع البلدة  
أو يقطع عن أيدي الناس في الاسواق  
وان رد وصار سلعة لم يقطع في القياس  
فهو بمنزلة عيب فاحش فيضجر البائع  
بين قبضها وبين دفعه ففسخ البيع وفي الامتحان  
بمنزلة الهلاك لان المقصود من الدراهم  
الثمن فبطلت كقواتها وان انقطع  
ولم يرده في يروع الواقعات أنه لا يبطل  
البيع لان الثمن لا يبطل بالعزة كما لا يبطل  
بالغلاء والرخص ولكن عليه قيمته في آخر  
يوم القطع من الذهب والفضة قال هو  
المختار وان انقطع ورد في هذا البلد وهو  
رأى في بعض البلدان ذكر في الباب الثاني  
منه أنه لا يبطل البيع وهو بمنزلة عيب  
فاحش فيضجر البائع بين قبضها وبين قبض  
قيمتها من الدراهم أو من الدراهم الرائجة  
في آخر يوم الرواج كذا في أوائل يروع  
القاعدة وكذا في أواسطه فحسب  
(٢) ومسئلة المساومة مذكرة في  
التساقي من يروع التارخانية على وجه  
الاستقصاء  
(٣) وعبارة الخلاصة ان رضيت به  
أخذته بعشرة وفترق فاضحى بخان بين قول  
المشتري ان رضيت به أخذته وبين قوله  
ان رضيت به اشتريته ففسخ ففسخ ولو قال ان  
رضيت به اشتريته فهو بطل ولم يفرق بينهما  
في قول في المقبوض على سوم الشراء

ماضيخان في أوائل باب البيع

\* (فصل في الغبن والمحاباة وما لا يتغابن فيه) \* قبل في العروض ده نيم (في العشرة نصف) وفي الخيوان ده يازده (العشرة بخمسة عشر) وفي القمار ده دوازده (العشرة باثني عشرة) وقيل ما لا يدخل تحت تقويم المقومين (١) جامع الفصولين في أوائل السابع والعشرين \* قال شيخ الاسلام في شرح المضاربة هذا التحديد مما ليس له قيمة معلومة في البلد كالعبد وغيره وأما الذي له قيمة معلومة كالتبزر والجمع وغيرهما زاد الوكيل بالشراء قل أو كثر لا يندخل على الموكل لأن هذا لا يدخل تحت تقويم المقومين لأنه انما يدخل تحت تقويم ما يحتاج فيه الى تقويم المقومين وهذا لا يحتاج الى التقويم فالحال الفاضل هذا وبه يفتى وسيأتي نحوه في وكالة هذا الكتاب تتمه برهانية في مسائل تصرف الفضولي من البيوع \* والغبن اليسير جائز متحصل الا في مسائل منها الوكيل اذا باع من عبدة نفسه وحط من قيمته بقدر ما به ابن الناس فيه أو باع من لا تجوز شهادته له ومنه ارب المال اذا باع مال المضاربة وحط شيئا يسيرا ومنها اذا قل قيمة الجارية التي غصبها ألف وأخذها رب الجارية بقوله مع يمينه ثم ظهر ان قيمتها ألف ودائق كان اصحابها أخذها الجارية ومنها اذا أوصى بثلاث ماله فباع الموصى في مرض موته شيئا وجاباه بمحاباة يسيرة فان تلك المحاباة تدخل في ثلث ماله ومنها المريض الذي عليه دين محبط بماله اذا باع وجاباه بمحاباة يسيرة لا تصح المحاباة أجازت الورثة أو لم تجز ويقال للمشتري اما أن تبلغ تمام القيمة أو لا يفسخ البيع ومنها الوارث اذا اشترى من مورثه في مرض موته (٢) فالحاصل في بيان من يتحمل عنه الغبن ومن لا يتحمل أن الوكيل بالبيع يبيع بقليل الثمن وكثيره وكذلك المكاتب والعبد والصبي فبما باعوا واشتروا والاولياء شيوخ الاب والجد والوصى والغاضى لا يبيعون بالاكل الا بما يتغابن الناس فيه وشراؤهم كبيعهم خراثة المقتنين من كتاب البيع قبيل الاستحقاق وكذلك في تتمه البرهانية في مسائل تصرف الفضولي من البيوع وكذلك في الفصولين في السابع والعشرين \* (مصل) للمريض ابطال حق وارثه عن صورة المال حتى لو باع كل ماله بدوهم يجوز فضولين في بيع أحكام المرضى \* (نسخ) مريض عليه دين محبط بماله لو باع عينه من ماله من أجنبي بغير يسير لم تجز المحاباة وفاط أجازت الورثة أو لا فالشترى يتم القيمة أو يفسخ البيع ولولا دين جازت بقدر الثلث (٣) وصى المديون لو باع تركته لدينه بغير يسير صح وهذا من عجيب المسائل أن النائب ملأ ما لا يملكه المالك ولو كان هذا مع الوارث لم يجز عند أبي حنيفة أصلا لبرضا ورثته ولو بثل قيمته وعندهما يجوز ويخير بين فسخ وانعام لوفيه غبن أو محاباة قلت أو كثرت وكذا وصى الميت لو باع من الوارث فهو على هذا الخلاف وكذا وارث صحيح باع من مورثه المريض فهو على هذا الخلاف لم يجز عند أبي حنيفة ولو بقلته وعندهما يجوز (قشر) غن الادوية يعتبر من كل ماله لو شراها من أجنبي أما لو شراها من وارثه لم يجز (نصف) نفس البيع أي بيع المريض من وارثه لم يجز بلا اجازة بقيمة الورثة وكذا المحاباة معه لم تجز الا بهما ذكر على وجه الاستشهاد الا يرى أن مريضا لو شري من وارثه شيئا بعمالة الله ودوا عطاء عنه جاز لولا محاباة فيه كشرائه من أجنبي والوارث

(١) الغبن الفاحش في الاجرة مقدريده يازده (في العشرة خمسة عشر) رسيحي في كتاب الاجارة ينه

(٢) وزاد في الفصولين في السابع والعشرين سابعة وهي مأدون مديون باعه مولاة من

(٣) ثم يقال للمشتري اما أن تبلغ الثمن الى تمام ثلث القيمة ولا ترتد شيئا من البيع واقالن تصح العقد كذا في التاسع عشر من بيوع لما نازحانية ينه

يختلف الاجنبى في الاقرار انما يثبت عيانا فهو عام ولا يذ كر خلاف فهذا دل على  
جواز شراء المريض من الوارث عند الكل (ص) المحاباة مع الوارث لم تجز اجازت الورثة  
أولا ويتم القيمة وهذا يشكل الا اذا حمل على مريض مديون فصولين من يوع أحكام  
المريض \* واذا باع عينان ماله من وارثه عند أبي حنيفة لا يصح أصلا من غير اجازة  
باقى الورثة سواء حالي أو لم يحجب باع بمثل القيمة أو بأضعاف القيمة وعندهما البيع عند  
القيمة أو بأضعاف القيمة جائز (١) والوارث اذا باع عينان ماله من مورثه  
المريض فكذلك الجواب عند أبي حنيفة وفي الزيادات ان نفس البيع من الوارث لا يصح  
أصلا من غير اجازة الورثة عند أبي حنيفة وعندهما يصح من غير اجازة الورثة والمحابة  
مع الوارث لاتصح الا باجازة باقى الورثة وهو الصحيح فانما رخصة في التاسع عشر من البيوع  
\* اشترى عبدا في صحته بنين فاحس الى أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم مرض فأجاز أو سكت حتى  
مضت المدة فالحاباة من الثلث منية المفقى في اقرار المريض \* بيع ما يساوى درهمه بألف  
دوهم يجوز ولا يكره عند أبي يوسف وقال محمد يكره ولا يجوز منية المفقى في باب ما يجوز  
بيعه وما لا يجوز \* قال لا تخرن لك أرضا خربة في موضع كذا لا تساوى شيئا بعبها منى  
بكذا ولم يعرفها البائع فباعها منه بذلك الثمن وهي كانت تساوى أكثر من ذلك جاز في آخر  
مسائل قبض المبيع من منية المفقى وكذا في الخلاصة في الثالث من البيوع وكذا في البرازية  
\* اذا غر البائع المشتري وقال له قيمة مناعى كذا فاشتره فاشترى بناء على قوله ثم ظهر فيه غبن  
فاحس فانه يرده وبه يفتى وكذا اذا غر المشتري البائع ويرده المشتري بفرو والدلال (٢)  
أشهاد من الكدالة \* (بم) قال اغزال لا معرفة لي بالغزل فأتى بغزل اشتريه فأتى رجل  
بغزل لهذا الغزال ولم يعلم به المشتري فجعل نفسه دلا لا بينهما فاشترى ذلك الغزل له بأزيد من  
ثمن المثل وصرف المشتري بعضه الى حاجته ثم علم بالغبن وبما صنع فله رد الباقي بحصته من  
الثمن قال رضى الله تعالى عنه والصواب أن يرده الباقي ومثل ما صرف الى حاجته ويسترد  
جميع الثمن كمن اشترى يتساعلوا من بز فاذافه دكان عظيم فله الرد وأخذ جميع الثمن قبل  
انفاق شئ منه وبه رد الباقي ومثل ما أنفق ويسترد الثمن كذا ذكره أبو يوسف ومحمد  
قبة في باب خيار المغبون \* ولو تصرف المشتري المغبون في المبيع تصرف الملال بعد  
ما عرف الغبن فيه لا يرده ولو تصرف فيه تصرف الامانة يرده به حاوى القنينة في خيار  
المغبون

(مسائل شتى) يكره بيع الامر من رجل فاسق يعلم أنه يهوى لانه اعانة على المعصية  
فاضيقتان في ذم ل فيما يجزجه عن الثمنان من كتاب البيوع \* لا يجوز أن يفزق بين جارية  
وولدها الصغرى في بيع ولا هبة ولا صدقة ولا وصية وكذا كل ذى رحم محرم والكافر  
والمسلم فيه سواء من يوع خزانة الاكل \* (قعك) دلال قال ابتز هذه السلعة بدينار  
فخذها فقال البزاز فوضعها فخرج ولم يأخذ الثمن قال أستحسن أن يكون بيعا ولو قال  
لبزاز رجل بكم تدفع هذا فقال كل من يدينارين فقال من مناهم من يوفونه وزكه ولم  
يأخذ الثمن فهذا ناقص ليس ببيع (بت) مثله وان قبض الثمن فيبيع قبة فيما يسهل قد به

(١) رأيتى مولانا أبو السعود وأستاذنا  
الفاضل يحيى أفسدى بأنه لا يجوز بيع  
المريض من وارثه بمثل القيمة مكانه  
اختار أقول الامام

(٢) والصحيح انه يفتى بالرد اذا وجد  
التعسر ويردونه لا يفتى بالرد وكذا قال  
القرطبي في حاشية القنية وكذلك  
التيين والنهاية والكافي في آخر فصل  
الرايحة والتولية

(١) قال في شرح المكنز رأيت الفرق بينهما في فروق البكر ايسر ومنه ان قلت قال لو قال هذا الثوب للبشرة فقال هات نظر اليه  
 او حتى اريد غيري فلهذا فضاء قال ابو حنيفة لا يثنى عليه يعني ان له امانة وان قال هات فان رضى به اخذته فضاء فعليه الثمن والفرق انه  
 في الفصل الاول امره ان ينظر اليه اوليه (٢٦٠) يعتبر بذلك ليس ببيع وانما في الفصل الاخر امره بالاثبات به ايرضاه وبأخذه وذلك

بيع بدون الامر مع الامر اولى انتهى  
 وفيه تفصيل وان اردت الاطلاق  
 فراجعته  
 المقبوض على نسوم الشراء مضمون  
 لا المقبوض على سوم المتفرق في الذخيرة  
 اشياء في احوال البيع وفي النصاب وعليه  
 الفتوى (م) وهذا بناء على ان المقبوض  
 على سوم الشراء انما يكون مضمونا  
 بقيته اذا كان الثمن مقبوضا كذا  
 في الثاني من يوع التنازلية  
 والمقبوض على سوم الشراء انما يضمن  
 اذا كان الثمن مسمى وعليه الفتوى من  
 المحل المزبور وكذا في الثاني من يوع  
 التنازلية  
 وفي الخاتمة في فصل في المقبوض على سوم  
 الشراء من البيوع المقبوض على سوم  
 الشراء لا يكون مضمونا الا بهديان الثمن  
 في طاهر الرواية وكذا في الثاني من يوع  
 الخلاصة نقل عنه  
 وبيان الثمن من جهة البائع وحده اذا  
 اخذه المشتري بعده على وجه السوم  
 كاف لضمائه كذا في البحر في باب خيار  
 الشرط وقال فيه والظاهر من كلامهم انه  
 لا فرق بين الهلاك والاستهلاك وما في  
 الذخيرة عن ابي يوسف ان المقبوض على  
 سوم الشراء مضمون بالثمن محمول على  
 القيمة وما ذكره الطرسوسي من انه ان  
 هلك فمضمون بالقيمة وان استهلك فمضمون  
 بالثمن ليس بصحيح لما في الخاتمة اذا اخذ  
 ثوبا على وجه المساومة بهديان الثمن  
 فذلك كان عليه قيمته وكذا لو استلمه  
 وارث المشتري بعده موت المشتري

البيع • ساومه السلعة بعشرين ديناراً فقال البائع لا ابيعه الا بخمسة وعشرين فقال  
 انزلني الخمسة ورضي بذلك ولم يوجد منه قول فلهذا ليس ببيع من المحل المزبور • (ص)  
 اذهب بهذه السلعة فانظر البها فان رضى بها فهي لك بائناً درهم أو قال ان رضى بها اليوم  
 فهي لك بائناً درهم فهو بائع على ما شرط استصناؤه من المحل المزبور • اذهب  
 فان رضى به اشترته فذهب به وضاع لا يضمن ولو قال ان رضى به اشترته بشرة فذهب  
 وضاع ضمن ووقع خارورة ان جاحي ليراهما أو ليرى به غيره فسقط وانكسرت ان كلن الثمن  
 بين ضمنه والا لا في الثاني من يوع البرازية في نوع المقبوض مع السوم • والمقبوض  
 على سوم الشراء انما يضمن اذا كان الثمن مسمى على ما عليه الفتوى من المحل المزبور وكذا  
 في الثاني من يوع التنازلية • المقبوض على سوم الشراء مضمون عند يمان  
 الثمن وعلى وجه النظر ليس مضمون مطلقا كما ينسب في شرح المكنز (١) من يوع  
 الاشياء • اشترى شيئا بثلثي ابل سنة كان على البائع تسليم المبيع في الحال فان لم يسلم  
 حتى مضت السنة فالأجل السنة المستقبلية عند أبي حنيفة وكذا لو كان في البيع خيار  
 يعتبر الاجل من وقت سقوط الخيار عنده خيانة الفتاوى في فصل التأجيل من البيوع •  
 لو اشترى عبدا بثوب موصوف في الذمة ولم يضرب له أجل لم يجز وان ضرب له أجل جاز  
 ولو اقر فاقبل قبض العبد لا يطل البيع وجيز في باب معرفة المبيع من الثمن من كتاب  
 البيوع وفي الثاني عشر من يوع البرازية • (مهم) ومن وجبه لحن من فرض أو عن  
 مبيع فاباع به شيئا بعينه باقضية أو لم يقضه الدين لا يجوز ان يكون دراهم أو دنانير  
 أو فلسا أو مكيلا أو موزونا أو قيمة المستلم اشترى به شيئا بعينه أو يقبضه انما اذا  
 اشترى به شيئا بعينه في القبول كلهما جاز الشراء وقبض الثمن ليس بشرط لانهما اقرقا  
 عن عين بدين الا اذا كان صرفا كما اذا اشترى دراهم أو دنانير بدينه وهو دراهم أو دنانير  
 فينتد القرض من شرطه وان اشترى به شيئا بعينه فانه ينظر ان كلن الدين دراهم أو دنانير  
 أو فلسا فاشترى به دراهم أو دنانير أو فلسا جاز الشراء الا ان قبض المشتري قبل التفريق  
 بالابدان شرط حتى لا يكون الاقتراق عن دين بدين لانه لا يتعين للعقد وان عين فان اشترى  
 به كلبا أو وزنيا أو باعه بدراهم أو دنانير أو فلسا واشترى هذه الاشياء بدينه جاز كيفما  
 كان ولكن القبض قبل التفريق شرط حتى لا يقع الاقتراق من دين بدين وان اشترى به  
 كلبا ليس خلاف يقضه ينظر ان جعل الدين مبيعا والاخر غنا فالشراء مجاز وان كان  
 بغير عينه وان كان القبض في المجلس شرط وان جعل الدين غنا والاخر مبيعا فالشراء  
 باطل وان حضر في المجلس لانه صار بائعا ما ليس عنده وذلك لا يجوز خيانة المقتضى  
 في الاقالة • ويجوز بيع العمام المختلفة بعضها به بعض متفاضلا ومراعاة علم الاصل  
 والبقر والغنم لانها اجناس مختلفة فاما البقر والجدواميس فجنس واحد لا يجوز بيع لحم  
 البقر بلحم الجواميس متفاضلا وكذا المعز مع الضأن والعراة واليخاق لا يجوز بيع شيء  
 منهما بالآخر متفاضلا وانما جاز بيع لحم الجواميس الواحد من الطيور كك السمان مثلا  
 والعصافير متفاضلا لانه ليس مال الر باذ لا يوزن لحم الطير ولا يكال ويفي أن يستثنى

من لحوم الطير الدجاج والاذل لانه يوزن في عادة ديار مصر بعظمه فتح القديري أو احر  
 الربا من كتاب البيوع \* اشترى شيئا بدينارهم نقد البلد فلم ينقده حتى تغير الثمن ان كان  
 لا يروج في السوق فسد البيع وان كان يروج لكن انتقص لا ينتقص البيع وليس للبائع  
 الا ذلك وفي التجريد بهذه العبارة اذا اشترى بفلس شيئا فكسدت قبل القبض بطل البيع  
 عند أبي حنيفة وعندهما لا يبطل ثم عند أبي يوسف يجب على المشتري قيمته يوم العقد وعند  
 محمد تعتبر قيمتها آخر ما ترك الناس المعاملة بها خلاصة في الثالث عشر من البيوع \* وقع  
 البيع بالعدل الى أو الفلوس وكسدا قبل قبضهما فسد البيع وان غلا أو رخص لا بالخيار  
 لاحدهما برأية في الثالث عشر من البيوع \* ولو باع أرضا لهذه الشجرة بعينها  
 بقرارها جاز البيع والمشتري أن يمنع البائع عن تدلي أغصان الشجرة في ماله  
 لأن المستثنى مقدار غلظ الشجرة في باب البيع الفاسد من النجاسة \* الزيادة في الثمن  
 والمثمن جائزة حال قيامهما من جنس الثمن أو غيره ولو بعد المدة ولا يثبته الدائمة بعد  
 الزيادة حتى يجبر على تسليمها ان أبي وتلقى بأصل العقد حتى ترد معه ما ان رد أو شرط  
 زيادة الثمن بقاء المبيع وكونه محلا للتقابل في حق المشتري حقيقة وجوز القائل الزيادة  
 في المبيع بعد هلاكه بخلاف الزيادة في الثمن على ظاهر الرواية ولو جارية فأعتقها أو أنشأ  
 فيها شعبه لا تصح الزيادة في الثمن كما لو باعها من غيره وهو قولها ما روى عن الامام  
 أنها تجوز ولو أجزأها أو رهنها أو شاة فذبحها تجوز في الثمن لا بعد الموت لعدم بقاء  
 المحل وفي الاصل باق اقيام الاسم والصورة وبعض المنافع واحد عشر فعلا من المشتري  
 تمنع الزيادة في الثمن اذا كانت حنطة فطبخها أو دققتا فخبزها أو لحنا فأرثه أو جعله قلية أو  
 سكبها والاعتاق بشعبه حتى الاستيلاد أو قطنا ففزله أو غزل لا نفسه والحادي عشر  
 موت المبيع وانما عشر فعلا (١) لا تمنع الزيادة ذبح الشاة وندف المحسوج وحلج  
 غير المحلج وجعل الكرياس خريطة بلا قطع وجعل الحديد سيفا ورهن المبيع  
 وأجزأته ولو أرضا أو باعه ثم ان المشتري الثاني الى البائع فزاد في ثمنه أو زاد رب  
 الأرض سدسا في نصيب المزارع والثور منه قبل أن يستحصد جاز وبه لا ولا بد  
 للزيادة من قبول الآخر حتى لو لم يتقبل وتفرع عن المجلس قبل قبول الآخر بطلت الزيادة  
 وكما تصح من العاقد تصح من وارثه أيضا والزيادة تصح وان مفسدة للعقد والتعنت  
 بأصل العقد وأفسدت العقد عنده خلافا له ما وتصح الزيادة من الاجنبي أيضا لكنه  
 ان يأمر المشتري تلزمه لا على الاجنبي كالصالح وان بلا أمره ان أجاز جازت وان ردت بطات  
 ولو كان حين زاد ضمنها عن المشتري أو اضافها الى مال نفسه لم تمت الاجنبي وان بأمر  
 المشتري رجع عليه وان لا يأمره لا يرجع والخط جائز في جميع المواضع جازت الزيادة أولا  
 لكنه ان خط بعض الثمن التحق بالعقد وان خطه كله لا يلحق من المحل المزبور وكذا  
 في الخلاصة \* رجل اشترى جارية ولم يقبضها فقال للبائع بعها أو طأها أو كان طعاما  
 فقال كله ففعل كان ذلك فسحها للبيع ومالم يفعل البائع ذلك لا يكون فسحها أما الاكل  
 والوطء فان البائع لا يكون نائباً عن المشتري في ذلك فيجوز له بجزا عن الفسخ حتى يكون

(١) قوله وانما عشر فعلا لا تمنع الزيادة الخ  
 لم يذكرها كلها على ما في النسخ التي بأيدينا  
 اه معجم

وأما مال نفسه وأما البيع فهو على وجوه ثلاثة إن قال للبائع به لنفسه فبإعائه  
 يكون فسخا ولو قال به لا يجوز البيع ولا يكون فسخا ولو قال بعته بمن شئت فباعه  
 كان فسخا ويجوز البيع الثاني للمأثور في قول محمد وقال أبو حنيفة لا يكون فسخا وهو  
 كقوله به لي ولو اشترى ثوبا أو حنطة فباع للبائع به قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن  
 الفضل إن كان ذلك قبل قبض المشتري وقبل الرؤية يكون فسخا وإن لم يقبل البائع نعم لأن  
 المشتري يتقرر بالنسخ في خيار الرؤية وإن قال به لي أي كن وكيلي في الفسخ فماله قبل  
 البائع ولا يقبل نعم لا يكون فسخا وإن كان ذلك بعد القبض والرؤية لا يكون فسخا ويكون  
 نو كذا بالبيع سواء قال به أو قال به لي فاضحان في باب قبض المبيع من كتاب البيوع  
 \* إذا كانت الاجرة عينا وقد شرط التجديد لا يصح بيعها قبل القبض وكذلك بدل الصلح  
 عن الدين إذا كان عينا لا يجوز بيعه قبل القبض وأما المهر وبدل الخلع وبدل الصلح عن دم  
 العمدان كان عينا فبيعهما جائز قبل القبض وفي السكاني والاصح أن الاجارة لا تصح تنقضا  
 وعليه الفتوى (م) ولو تصدق بالمنقول المشتري قبل القبض وما هو في معنى المشتري فهو  
 الاجرة وبدل الصلح عن دعوى العين فعلى قياس أبي يوسف لا يجوز وعلى قول محمد يجوز  
 وعلى هذا إذا وجبه والقرض والوصية على هذا الخلاف وهذا إذا تصرف المشتري  
 في المنقول المشتري قبل القبض مع أجنبي وأما إذا تصرف فيه مع بائعه بأن يباعه منه لم يجز  
 بيعه أصلا قبل القبض وإن وجبه له لا تصح هبته وتصح اقلته وفي فتاوى الخلاصة ولو  
 رهن قبل القبض لم يصح ولو قبل البائع بنفسه (١) وفي شرح الطحاوي وإن لم يقبل البائع  
 الهبة بطلت والبيع صحيح على حاله (م) اشترى دارا ووجها للغير البائع قبل القبض  
 وأمره بالقبض جائزا لاتفاق وذكر الكرخي في مختصره إذا قال المشتري للبائع قبل القبض  
 به لنفسك فقبل فهو نقض بيع ولو قال بعته لي لا يكون نقضا وفي التجريد بالاتفاق  
 (م) ولو باعه لم يجز بيعه ولو قال به ولم يقبل ولا لنفسك فقبل فهو نقض للأول وهذا  
 قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا يكون نقضا وفي فتاوى الخلاصة ولو قال بعته لمن  
 شئت لا يصح وفي الذخيرة إذا اشترى من فلان شيئا ولم يقبضه حتى أمر البائع أن يهبه من  
 فلان ففعل ثم البيع وصار المشتري قابضا (م) ولو قال المشتري للبائع قبل القبض أعتقه  
 وأعتقه البائع جاز العتق عن البائع وينفسخ البيع الأول ولا يقع العتق عن المشتري عند أبي  
 حنيفة وعند أبي يوسف العتق باطل ولو ملك المنقول بالوصية أو الميراث يجوز بيعه قبل  
 القبض وأما مسئلة العقار منقول العقار إذا ملك بالبيع أو الاجارة أو الصلح عن الدين  
 لا يجوز التصرف فيه قبل القبض عند محمد وزفر والشافعي وفي شرح الطحاوي وهو  
 الاستحسان وفي النوازل إذا اشترى دارا ووقفها قبل القبض وقبل نقد الثمن فالامر  
 موقوف إن أدى الثمن وقبضها جاز الوقف وقبل هذا على قول من يوقف صحة الوقف على  
 التسليم إلى المتولي وفي الذخيرة يبيع العقار قبل القبض لا يجوز وأما اجارته فعلى قول  
 محمد لا شك أنه يجوز وأما على قول أبي حنيفة فقد اختلف المتأخر فيه والصحيح أنه  
 لا يجوز تارة ثانية في الثاني من البيوع \* اشترى حنطة لم يرها ولم يقبضها حتى

(١) وبعبارة الخلاصة في أواخر الثاني من  
 البيوع اشترى عبد أو باعه من البائع قبل  
 القبض لا ينفسخ البيع ولو وجب قبل  
 القبض ينفسخ وفي التجريد ولو وجب من  
 البائع أو رهن قبل القبض لم يصح ولو قبل  
 البائع ينفسخ البيع انتهى

باعها البائع من غيره وسلمها اليه وأنفقها انتصح البائع وعليه رد الثمن على الاول قنية فيما يتعلق بقبض المبيع \* اشترى داراً أو عبداً أو عرضاً وتركها في يد البائع وباعها ورجع فالبيع باطل وإن أجل المشتري ففاسد أيضاً ويجب فسخه من المحل المزبور \* ولو باع عبداً فعقاب المشتري قبل نقد الثمن ولا يدري مكانه فأقام البائع البيعة على ذلك عند القاضي فإن القاضي يقبل البيعة ويبع العبد ويتقاضى دين الغائب من ثمنه فإن فضل شيء وضع على يدي عدل بخزانة القضاة في فصل القضاء على الغائب من أدب القاضي \* اشترى لحماً فذهب ليأخذ الثمن فأبطأ فباع البائع للحل لا يفسد بحل العالم بالقصة شراً أو فان باع بأزيد تصدق به وإن بأنقص فالتقصان موضوع وأصله مسئلة الجامع الصغير اشترى عبداً وغاب قبل قبضه الخ برازية في نوع من المتفرقات من الفصل الثالث من كتاب البيوع \* اشترى في المصر حطباً فقصه غاصب حاله إلى منزل المشتري من البائع ضمن البائع لأن عليه التسليم في منزل المشتري بالعرف كمن استأجر دابة إلى المصر له أن يبيع عليها إلى منزله بالعرف برازية في الثاني عشر من البيوع \* لو باع شيئاً بدين له عليه ثم تصادف أن لادين كل البسعة بمثل ذلك الدين في ذمة المشتري من خلط الخفية \* باع عبداً ثم أقر البائع أنه كان حراً أو أنكر المشتري لا يبرأ المشتري من الثمن ولم يجعل ذلك الاقرار من البائع ابراً له من الثمن فانما خفية في الخامس والعشرين من كتاب الاقرار \* قال باع عبداً بالثمن ونقابضاً ثم أقر البائع أنه كان دبراً قبل أن يباعه وقد أبق العبد من يد المشتري أو هلك هل يفسد المشتري على الرجوع بالثمن من غير أن يرد العبد عليه في الفصلين أجاب نعم (١) من بيوع القاعدية

### (باب الخيارات)

ثم الخيارات وصلت إلى ثلاثة عشر الثلاثة المدقوبات وخيارات التعيين والخيارات بفوات وصف مرغوب فيه وخيار العقد والاستحقاق وتفرق الصفقة به سلاكة بعض المبيع وإجازة عقد القسولي والخيانة في المراجعة وخيار الغبن والكسبة وخيار الكشف وأغلبها ذكره المصنف يعرف ذلك من فارش الكتاب (٢) نهر فائق من باب خيار الشرط من البيوع \* (فصل في خيار الشرط) \* هو يصح في ثمانية أشياء في بيع وإجازة وقسمة وصلح عن مال بعينه أو بغير عينه وكسبة وخلع وعتي على مال جامع القسولين في الخامس والعشرين \* وشمل ما إذا شرط وقت العقد أو الحاقه به فلو قال أحدهما بعد البيع ولو بأيام جهلتك بالخيار ثلاثة أيام صح إجماعاً من البحر الرائق في خيار الشرط \* (بس) ولو باع بشراً أكثر من ثلاثة أيام فسد البيع عند أبي حنيفة فإن أجاز ذلك الخيار في الثلاثة أو سقط الخيار بموت ذي الخيار أو بموت الثمن أو حرره المشتري أو أحدث فيه ما يوجب لزوم العقد فالبيع جائز عند أبي حنيفة وعليه الثمن في الخامس والعشرين من القسولين \* (بس) هلك المبيع في يد المشتري فلا مكان الخيار للبائع بقية البيع ويلزم على المشتري قيمته ولو للمشتري يلزمه الثمن ويتم البيع من المحل المزبور \* باع عبداً على أنه بالخيار فباعها

(١) لأن البائع أقر بطلان البيع وأن الألف ليست يبطل عن العبد وإذا لم تكن بدلاً لم يكن له حبسها بالعبد كما لو أقر أنه قد أعاقه قبل البيع أو كان حراً الأصل كذا في القاعدية في تعليل هذه المسئلة

(٢) لفظ فارش غير عربي والصواب أن يقال من مارس من الممارسة



(١) وان ذلك في يد البائع أو استهلكه  
قبل قبض المشتري ينقض البيع كذا  
في قول العمادى في خيار الشرط عند

وقبضهما المشتري ثم مات أحدهما أو استحق لا يجوز البيع في الباقي وإن تراخى باع  
أجازة البيع (١) ولو قال البائع في حياة العبد بنقض البيع في هذا بعينه أو قال في  
أحدهما كان نقضه باطلا كانه لم يشككم بالنقض ويبقى الخيار في باب الخيار  
ملغضا وكذا في التحنيس وقال فيه وهذه المسئلة من مسائل الاصل \* (م) اذا باع عبدا  
بأنف على أن البائع بالخيار ثلاثة أيام فقال أحدهما بعد الثلاثة مات العبد في الثلاثة  
وتجيب القيمة على المشتري وقال الآخر بل أبى فالقول قول من يدعى الا باق والبينة بينته  
أيضا وقال عيسى بن امان يجب أن تكون البينة بينة من يدعى الهلاك ولو قال أحدهما مات  
في الثلاثة وقال الآخر بل مات بعد الثلاثة ويجب الثمن فالقول قول من يدعى موته  
في الثلاثة والبينة بينة من يدعى موته بعد الثلاثة ولو نصاد قاعلى موته بعد الثلاثة في يد  
المشتري فأقام أحدهما البينة على نقض البائع البيع في الثلاثة بمحض المشتري وأقام  
الآخر أنه أجاز في الثلاثة فالبينة بينة من يدعى النقص ولو نصاد قاعلى موته في الثلاثة  
والمسئلة بما لها فالبينة بينة الذي يدعى الاجازة ولو ادعى أحدهما أنه مات بعد الثلاثة  
وأن البائع نقض البيع في الثلاثة وادعى الآخر أنه مات في الثلاثة وأن البائع أجاز البيع  
قبل موته فالقول قول الذي يدعى النقص والبينة بينة الذي يدعى الاجازة فلو كانا بالخيار  
جميعا وقبض العبد فادعى أحدهما أنه مات بعد الثلاثة وأنهما نقضا البيع في الثلاثة بمحض  
منهما وأقام البينة وأقام الآخر البينة أنه مات في الثلاثة وأنهما أجازا البيع قبل موته  
فالبينة بينة من يدعى الجواز من يبيع خزانه الاكمل \* شري بقره أو شاة بخيار  
فخليا قال أبو حنيفة بطل خياره وقال أبو يوسف لا حتى يشرب اللبن أو يتلفه ذوا الخيار  
في الخامس والعشرين من الفصولين \* (خ) لو استخدم الخادم مرة أو لبس الثوب مرة  
أو ركب الدابة مرة لم يبطل خياره ولو فعله مرتين بطل (قصط) شري قنسا بخيار فرأه يحجم  
الناس بأجرة فسكت فهو رضاء لا لبلا أجرا لانه كالستخدم ألا ترى أنه لو قال له اجمعني  
فجمعه لم يكن رضاء شري امة فأمرها بارضاع ولده لم يكن رضاء لانه استخدام من المحل  
الزور \* رجل باع عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم أنه عرض العبد على بيع لم يبطل  
خياره لانه لا يملك فسخ البيع عند غيبة صاحبه قاضيان في باب الخيار من كتاب البيوع  
\* لو عرض المشتري بشرط الخيار المبيع على البيع بطل خيار الشرط لا الرؤية عمادة  
في الخامس والعشرين \* ولو اشتريا على أنهم بالخيار فرضى أحدهما لا يرده الآخر  
عند أبي حنيفة وقال له أن يرده وعلى هذا الخلاف خيار العيب والرؤية كذا في الهداية  
ونصه في العناية بما إذا كان بعد القبض أمّا قبله فليس له الرذبة في اتفاقا وقوله رضى  
أحدهما لا يرده الآخر اتفاقا دلورده أحدهما لا يخبر الآخر ولم أره صريحا ولكن قوله  
لورده أحدهما معيار زيدل عليه وكذا قوله أو اشتريا دلوبا عا ليس لأحدهما الانفراد اجازة  
أوردها كافي الخامسة رجل اشترى عبدا من رجلين صفقة واحدة على أن البائعين بالخيار  
فرضى أحدهما بالمبيع ولم يرض الآخر لمهما المبيع في قول أبي حنيفة انتهى من البحر  
الرائق \* (ي) إذا كان الخيار للبائع فله أن يطالب المشتري بالثمن ولو أخذه لا يسقط خياره

(ط م) ولو اخذ بالالف من المشتري مائة دينار فهو ماض للبيع وكذا لو أبرأ المشتري صح  
وهو اجازة وكذا لو اشترى منه بالفن شيئا أو ساومه ولو اشترى بالفن من غيره لم يصح ولزم  
العقد (ط) والمشتري في خيار الشرط للمشتري بعد الفسخ مضمون عليه بالفن كالأمر  
وفي خيار البائع بعد الفسخ مضمون عليه بالقيمة والرد بخيار الرقبة والرد بالبائع بقضاء نظير  
الرد بخيار الشرط للمشتري فنيه في باب خيار الشرط من كتاب البيوع \* (خل) لو كان  
الخيار للمشتري يتخذ البيع باجازه قولاً أو فعلاً بتمتعه وموته وبمضى المدة وبصيرورة البيع  
بمحال لا يملك فسخه كلف ونقصان يسير أو فاحش بفعل المشتري أو بفعل البائع أو بفعل  
الاجنبى أو بفعل المبيع أو باقعة مماوية وقال أبو يوسف آخر أوقيل هو قول محمد أيضاً  
لوقص في يد المشتري بفعل البائع لا يطل خيار المشتري في الخامس والعشرين من  
القصولين \* وأما إذا كان الخيار للمشتري فان تعيب في يد البائع لم يطل خياره لانه  
يمكنه ايجازة العقد في القائم وان تعيب في يده باقعة مماوية أو بفعل البائع أو غيره لزم البيع  
عندهما ويرجع على البائع بالارش وعند محمد لا يلزم بجناية البائع ولو حرم العبد المبيع  
فأقلعت الحى في مدة الخيار له الرد من محبط السر حتى في الفصل الثاني من باب خيار  
الشرط ملخصاً \* لو اشترى على أنه بالخيار ثلاثة أيام فتوارى البائع في الثلاث بنصب وكبلا  
فبرده اليه كذا عن الامام الثاني وأنه حسن (١) في الفصل الثاني من كفالة البرازية  
\* (فصل في خيار الرؤية) \* خيار الرؤية يثبت في عقد يفسخ بالرد كالبيع والاجارة  
والقسيمة والصالح عن مال ولا يثبت فيما لا يفسخ كالخلع والنكاح والصالح عن القصاص  
وما أشبه ذلك منية المفق في خيار الرؤية \* من له خيار الرؤية اذا فسخ العقد قبل الرؤية  
صح فسخه وان أجاز العقد وأبطل الخيار قبل الرؤية لا يصح أبداً له حتى لو رآه بعد ذلك كان  
له خيار الرؤية والفسخ بخيار الرؤية يصح من غير قضاء ولا رضا وهو فسخ على كل حال قبل  
القبض وبعبارة في فصل خيار الرؤية من الخاتمة \* وان كان المبيع من العدييات  
المقاربة كالبطيخ والرمان والسفرجل ونحو ذلك ما لم ير الكلى لا يطل خياره من فصول  
العمادى في الخامس والعشرين \* رجل اشترى أرزاً في جنوا القين فرأى أحدهما وأنفق  
ثم رأى الآخران كان الثاني دون الاول يرد بالبائع والا فلا اشترى زماً فقامن دهن وذائق  
واحد ان كان الكل من نوع على صفة واحدة بطل خيار الكل والا لا برأيه قبيل الثامن  
من البيوع \* رؤية الوكيل بالشراء كروية الموكل ورؤية الرسول لا وكل أو أرسل قبل  
الشراء حتى رآه ثم اشترى الموكل أو المرسل بنفسه ثبت له خيار الرؤية التوكيل بالرؤية  
مقصود لا يصح ولا تصبر رؤية الوكيل كروية الموكل حتى لو وكلهم أو قال ان وضيت بهم الخذ  
لا يجوز اشترى مرفى موكله ولم يعلم الوكيل بثبت التوكيل خيار الرؤية منية المفق في خيار  
الرؤية وكذا في البرازية في السابع من البيوع وفي خيار الرؤية من الخاتمة \* (قع) ولو  
كان له خيار الرؤية في دار فرأها ولم ير ضها أو مسكها زماناً فله الرد ما لم يتصرف فيها قسيمة  
في باب خيار الرؤية \* خيار الرؤية يطل بحدوث الثمرة والزيادة في يد المشتري أو وكيله وبعد  
ما حدثت الزيادة على يده ليس له الرد بمحال تناولها أو لم يتناولها الوكيل بالشراء اذا رأى

(١) قال الفقيه أبو الميثم هذا خلافاً  
• قول أصحابنا غير أنه روى في بعض الروايات  
عن أبي يوسف ولو نفعه القاضى فهو  
حسن كذا في الخلاصة في الثاني من  
الكفالة منهم

المبيع أو حدثت الزيادة في يده سقط الخيار من جواهر الكرماني \* رجل اشترى أرضاً من  
برها واهلها كارتول المشتري الارض في يده الا كارتالاً كارتة نزرعها الا كارتاً ثم اراد المشتري  
أن يردّها بخيار الرؤية لم يكن له ذلك لأن فعل الا كارتة منتقل اليه فصارت زرعها بنفسه  
فاضحيان في فصل خيار الرؤية من البيوع

• (فصل في خيار العيب) \* رجل اشترى شيئاً فعلم بعيب قبل القبض فقال اطلت البيع  
بطل البيع ان كان بمحض من البائع وان لم يقبل البائع فان قال ذلك في غيبة البائع لا يعطل  
البيع وان علم بعيب بعد القبض فقال اطلت البيع الصحيح انه لا يعطل البيع الا بقضاء أو  
رضاً فاضحيان في الرد بالعيب \* ويصح الرد ولو لم يكن العيب حاشراً ايضاً في الثالث  
من الفصولين \* ولو وجد المشتري عيباً يردّه على العاقد الفصولي لاعلى الجزلانه صار  
كالوكيل من الابتداء من دعوى القاعدية \* رجل باع عبداً أو جارية وقال أنا بري من  
كل داء ولم يقل من كل عيب فانه لا يبرأ عن العيوب (١) لأن الداء يدخل في العيوب أما  
العيب لا يدخل في الداء في السادس من بيع الخلاصة \* ولو اشترى كرمًا فوجد في الكرم  
يوتا كثيرة التل فهو عيب ظهري في العيوب وكذا في النخلة في العيوب \* اذا كان  
الكرم من الغيرة أو مسيل ماء الغيرة فهو عيب ولو وجد هامة نعمة لا يصل الماء اليها الا بالسكر  
فهو عيب خزانه الفتاوى في فصل ما يكون عيباً من البيوع \* رجل اشترى داراً وقبضها  
واقضى رجل أن فيها مسيل ماء وأقام البينة قال هو عيب واشترى بالخيار ان شاء أمسكها  
بجميع الثمن وان شاء ردّها فاضحيان فيما يرجع بنقصان العيب \* قال رحمه الله اشترى  
داراً واهلها مسيل ماء الى ساحة الغير ثم ظهر أنه يغير حق ولم يعلم وقت الشراء أنه يغير حق فله  
الرد وان شاء أمسكها ويرجع بنقصانه (ط) مثله ولو كان للدار كنيف شارع في الطريق  
أو غلظة شارع فأمره القاضي برفعه بخصومة أهله لم يرد الدار لانه ليس من حقوقها الواجبة  
ولو كان له اباب في الطريق الا اعظم وباب في سكة غير نافذة أقام أهلها بينة أنهم أعادوا البائع  
هذا الطريق فأمره القاضي بسده بخيار المشتري ان شاء رده وان شاء رجع بنقصان ذلك  
الطريق والتخيير هنا بخلاف سائر العيوب فنية في باب العيوب \* الزوج والزوجة عيب  
للعبد والامة وجده سارفاً أو كافراً أو مخمناً في الرد من الافعال ردة واما الذي له رعونة  
واين في صوته وتكسرت في مشيته ان قبل لا وان كثر ردة والزنا عيب فيها وفيه ان مرة  
أو مرتين لا ولو كرر ردة ولو مد منارة ويشتط المعاودة عند المشتري في كل عيب الا في الزنا

وفي الجنون ايضاً عند الثاني والخال والتمول لوفى موضع محمل بالزينة عيب أما في موضع  
لا تحلل بها كحت الابط والركبة لا والصهوة في الشعر والشط وهو اختلاط البياض  
بالسواد في الرأس والحية ويرى القم والانتف والابط عيب لا في العبد ولو أمرد الا أن يكون  
من داء هذا اذا خسر فان قل بحيث يكون في الناس لا يكون عيباً في الجارية ايضاً اشترى  
غلاماً أمرد فوجده مخلوق اللحية يردّه وشرب الخمر فيه ما ان كان ينقص الثمن عيب والاذن  
(٢) تقاطر الماء دائماً الى الارنية عيب والاذن في الغلام والعقلة (٣) ورم في فرج الجارية  
عيب والسق الساقط والخضراء والسوداء ضرراً ولا عيب (٤) واختلف في الصفرة

(١) وغلط الكردزي هنا وقال برئ من  
العيوب ايضاً يدل قوله فانه لا يبرأ عن  
العيوب وهو سوء ظاهر

(٢) قوله والاذن تقاطر الخ في القاموس  
الاذن من يسيل منخرا ام معصية  
(٣) عقلت المرأة عقلاً من باب تعيب اذا  
خرج من فرجها شيء يشبه أدرة الرجل  
مصاحح المنير  
(٤) والسق الساقط عيب ضرراً كان  
أو غيره وهو الصحيح كذا في النكاح عشر  
من التناحية

(١) وفي نوع آخر في الرؤية السعال  
القديم عيب اذا كان من داء سحر

والسعال القديم عيب (١) وعدها في الرجي عيب لا الباش والاعسر وهو ان يعمل  
بساير رتبة لان عمل بكتا يديه والظفر الاسودان نقص القيمة عيب وعدم استسكان  
البول عيب والمخرن في الدابة وهو ان تقف ولا تنقاد والجوح وهو ان لا تقف عند الحمام  
عيب وخلع الرسن والجنام عيب والدين في العبد والجارية عيب الان يقضي البائع  
أو يرى الغريم والاباق مادون السفر والسرقة مادون النصاب عيب وهل يشترط في  
الاباق الخروج من البلد قبل وقيل واذا أقر باثباته من المشتري ليس له طلب الثمن من البائع  
قبل الرد اليه وسرقة المنة مطلقا عيب وسرقة المأكولات للكل من المولى لا من غيره  
أولا لا كل كالباع ونحوه مطلقا عيب والمنطة ان كثيرا يساع مثله عيب مطلقا  
والافليس عيب من المولى وان أبى من الغاصب الى المولى لا يكون عيبا ولو لا ليه ان عرف  
منزله وقوى الى الوصول اليه ولم يفعل عيب والا لوان من المستعير والمودع والمستأجر  
عيب براز في السادس من البيوع وكذا في انطلاعه \* والهرم عيب والسعال القديم  
عيب اذا كان من داء وأما المعتادة فلا الجرب عيب وناحسه عيب وسيلان الماء من  
التخزين عيب براز في نوع في الرؤية \* وعن أبي حنيفة في العنار اذا حكت وخشفت  
عيب خزانة الفتاوى (قسط) شري أمة على انها مغيرة السن فاذا هي كبيرة السن ليس له  
الرد اذا المقصود هو الخدمة والكبيرة اقدر عليها في الخامس والعشرين من الفصولين \*  
اشترى أمة على انها مغيرة فاذا هي كبيرة بالغة لا ترد خزانة الفتاوى في باب ما يكون عيبا \*  
والزنا عيب في الجارية لا في الغلام لانه يفسد الفراش وقد يقصد الفراش في الاما بخلاف  
الغلام الا اذا خش وصار اتباع النساء عادة له فيكون عيبا فيه أيضا لانه يوجب تعطيل  
منافعه على المولى وكذا اذا ظهر وجوب الخدمة عليه فهو عيب بدائع في تفسير العيب الذي  
يوجب الخيار من كتاب البيوع \* والجنون اذا وجد مزة فهو عيب لازم أبدا سواء وجد في  
الصغر أو بعد البلوغ (٢) مبسوط مرخص في باب البيع بشرط البراءة من العيوب \*  
والجنون عيب لا يختلف باختلاف السن فلو وجد عند بانه في صغره وعادده عند المشتري  
بعد كبره رد لانه عين ذلك الاول وقيل لا يشترط المعاودة عند المشتري بل اذا ثبت انه كان  
به جنون عند البائع ردته وان لم يعاوده عند المشتري والصحيح انه لا يرده حتى يعاوده عنده  
زياله في خيار العيب ملخصا \* قال والجنون لما ذكرنا ولا بد فيه من وجوده عند البائع ثم  
عند المشتري كذلك كما لا يخفى سواء اتحدت الحالة أولا فلو جن عند البائع في صغره ثم عند  
المشتري في صغره أو بعد بلوغه فهو عيب لكونه عين الاول لانه عن فساد في الباطن ولا  
يختلف سببه بالصغر والكبر كما في العيوب الثلاثة وهذا معنى قول الامام محمد انه عيب أبدا  
وايس معناه عدم اشتراط العود في يد المشتري لان الله قادر على ازالته وان كان قلما  
ما يزول كذا في الهداية وهو قول الجمهور وهو المذهب كور في الاصل والجمهور  
الكبير وبه أخذ الطحاوي ولكن ميل الحلواني وخواهر زاده الى ظاهر كلام محمد من عدم  
اشتراط العود عند المشتري للحديث من جن ساعة لم يبق أبدا وقال الاسيحيابي ظاهر  
الجواب عدم اشتراط المعاودة في يد المشتري وقيل يشترط وهو الصحيح وقيل يشترط بلا

(٢) وفي التلويح الجنون اختلال القوة  
المميزة بين الاشياء الحسنة والقبيحة  
المدرسة لا عواقب انتهى والاختصار  
اختلال القوة التي بها ادراك الكليات  
وبه يعرف تعريف العقل من أنه القوة  
الذكورة كذا في البحر الرائق في باب  
خيار العيب في شرح قوله والجنون سحر

خلاف بيع المشايخ كذا في عامة الروايات فالماصل أن المشايخ اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال فمنهم من جعله كالأباق والبول في القراش فلا يثبت من المعاودة وانقضاء السبب وهو قول أبي بكر الاسكاف البلخي كما في غاية البيان معزيا إلى أبي المعين في شرح الجامع الكبير ومنهم من لم يشترطه انظر إلى قول محمد في الجامع الصغير أن الجنون عيب لازم أبداً إذا جحد في يد البائع كفي الرد واختاره الفقيه أبو الليث كما في غاية البيان والحلواني وخواهر زاده كما قد مناه وعامة المشايخ على اشتراط العود في يد المشتري وإن لم يتعد السبب واختاره المصدر والشهيد وقاضيان وصاحب الهداية وصحوه وحكموا بابطال ما عداه من البصر الرائق في أخبار العيب وفي الذخيرة إذا اشترى جارية قد كانت زنت في يد البائع أنه أن يردّها وإن لم ترن عند المشتري رواه محمد من الفصل الخامس عشر من يوسع التامر غانية \* ذكر في كتاب الأجازات تشترط المعاودة في يد المشتري في جميع العيوب إلا في الزنا وهذه رواية عن محمد خال في الاملاء قال أبو يوسف وكذا الجنون وكان الزنا في الجارية عيب كذلك ولد الزنا في الجارية عيب نقد الفتاوى في السادس من البيوع وكذا في خزانة الفتاوى فيما يكون عيباً \* (ج) اشترى حماراً ذكره له الجروياً وتونه في دبره قال وقعت هذه بختاري فلم يستقر فيها جواب الأئمة قال عبد الملك النسفي أن طواع فعيب والاخلا وقيل عيب (قب) جمعت عن بعضهم لو اشترى عبداً يعمل به عمل قوم لوط فإن كان بجنا فهو عيب لأنه دليل الابنة وإن كان باعراً فلا بخلاف الجارية فإنه يكون عيباً كغيره ما كان لأنه يفسد القراش فنية في باب العيوب من البيوع \* ولو اشترى جارية وقد فيها ثمن ادعى أن لها زوجاً وأراد أن يردّها فقال البائع \* كان لها زوج عندى أبلغها أو مات عنها قبل البيع كان القول قول البائع ولا يرد عليه ولو أقام المشتري البيعة على قيام النكاح للحال لا تقبل ولو أقام البيعة على إقرار البائع بذلك قبلت بيئته فاضحيان في فصل العيوب \* برهن المشتري على أن للمشترة زوجاً غائباً ادعى المشتري أن البائع أذن لها بالزوج أو تزوجها بنفسه وبرهن على ذلك يحكم بالرد ولو زوج معلوماً وإن شهدوا مطلقاً بأن لها زوجاً أو بائع البائع زوجها لا تقبل لأنه في الأول ادعى على الحاضر بسبب ما يدعى على الغائب فثبت كلاهما ولا كذلك في الثاني وقال في أحجوبة الفتاوى يحكم في حق الرد ولا يحكم في حق إثبات النكاح ولم يذكر التفصيل السابق وقد ذكرنا في شرح الجامع لا يقبل في حق الرد أيضاً في الثالث عشر من دعوى البرازية في المتفرقات ملخصاً \* إذا اشترى جارية قد ولدت هذه البائع لا من البائع أو عند آخر ولم يعلم المشتري بذلك وقت العقد هل له أن يردّ فيه وروايتان على رواية البيوع لا يرد إذا لم يكن لها بسبب الولادة نقصان ظاهر وعلى رواية المضاربة يرد لأن على تلك الرواية الولادة عيب لازم لأن التكسر الذي يحصل بسبب الولادة لا يزول أبداً وعليه الفتوى نفس الولادة (أ) عيب في بني آدم وفي اليهائم لا إلا أن وجب نقصاناً في مأذون الكبير بخواهر زاده وبه يفتى من الفتاوى الصغرى في مسائل العيب وكذا في الثقة البرهانية والمانية وكذا في خزانة الفتاوى فيما يكون عيباً \* (م) والحبل في الجارية عيب يزول بالولادة ذخيرة من البيوع \* لو اشترى جارية

(أ) المراد بالولادة هي القديعة صرح به في الذخيرة

فوجدناها حلالا وسقط الحمل وأراد ردّها ليس له ذلك لانه حصل النقصان في يده فيمنع الرد  
غير جبر بالنقصان يعني بنقصان الحمل لا بنقصان الولادة لأن ذلك حصل في ملك المشتري  
جواهر الفتاوى في الباب الاول من البيوع \* رجل اشترى جارية كان بها حمل ولم يعلم به  
فولدت عند المشتري ولم تنقصها الولادة ثم ماتت لأمي على البائع (١) فاضحيان فيما يرجع  
بنقصان العيب \* اشترى أمة حبلى فولدت عند المشتري ليس له مع البائع شيء خصوصاً فان  
ماتت في يد المشتري في نقاسها يرجع بالنقصان (٢) لا بكل القيمة ان لم يعلم بالحمل عند الشراء  
بزازية في السادس من البيوع \* اشترى جارية وادّعى أنها حامل والبائع منكر فوضع  
على يدها امرأة أمينة حتى يبين حملها والنفقة في هذه المدة على المشتري لأنها ملكه جواهر  
الفتاوى في الباب الخامس من البيوع \* عيب الحمل يثبت بقول التساؤل لكن لا ترد  
بقولهن في آخر باب الميمن من شرح أدب القاضي للخصاف ومكذاتي فتاوى الصغرى  
من مسائل العيب \* لو اشترى جارية وقبضها ثم قال إنها حبلى يرجعها القاضي النساء  
ان قلن هي حبلى يحلف البائع أن ذلك لم يكن عنده وان قلن ليست بحبلى فلا شيء على البائع  
فاضحيان في العيوب لمختصة (ن) شراها وهي عن تحيض فوجدناها نفقة الحيض فعند  
أبي حنيفة يدعها حتى يبين أنها ليست بحامل وقال أبو مطيع يدعها ثمانية أشهر وقال  
سفيان الثوري يدعها سنتين وقال محمد بن عيسى أربعة أشهر وعشراً جامع الفصولين  
في النكاح والعشرين \* (خ) لم تحض عند المشتري شهر أو أربعين يوماً قال عدم الحيض  
عيب وأقله شهر فإذا ارتفع هذا القدر عند المشتري نه الرد فلو أفت أنه عند البائع (٣)  
(قد) طريق أثبتته اقرار البائع أو نكوله لا غير من الحمل المزبور \* وعن خواهر زاده  
رجل اشترى جارية أمست طهرها لم يردها ما لم يدع ارتفاع الحيض بالداء أو الحمل  
والرجوع الى الأطباء في الداء (٤) ويشترط اثنان في الحمل الى النساء ويكتفى بالواحد  
وارتجاع الحيض لا بأحد هذين السببين ليس بعيب فلو ادّعى بسبب الحمل عن محمد بن إسماعيل  
في رواية ان كان من وقت الشراء أربعة أشهر وعشرة أيام تسع الدعوى وان كان أقل من  
ذلك لا وفي رواية شهران وخمسة أيام وعليه عمل الناس اليوم وانما يعتبر في الباب أقصى  
ما ينتهي اليه اشتداد مريض النساء في العادة وذلك سبع عشرة سنة عند أبي حنيفة وإذا  
بلغت هذا المبلغ يحكم بيلوغها وان لم ترشياً واختلف الروايات عنه في الغلام في رواية سبع  
عشرة سنة وفي رواية ثمان عشرة سنة وفي رواية تسع عشرة وفي التجريد وفي مختصر  
القدوري اعتد على ثمان عشرة سنة وعندهما في الجارية والغلام خمس عشرة سنة (٥)  
وانما يعرف هذا اذا أشكل أو وقعت المازعة بقول الأئمة ولكن في حق سماع الدعوى  
ونوجه الميمن لا في حق الرد كذا في الخلاصة فلو ادّعى أنها ممر نفقة الحيض عند البائع  
يسمع في الحال ولو أقام المينة أنها ممر نفقة الحيض عند البائع لا تقبل لان انقطاع الحيض  
لا يوقف عليه ولو أقام المينة أنها كانت مستحاضة عند البائع تقبل وان يجوز عن إقامة  
المينة يحلف وكيفية التعليف كما تقدم ولو أخبرنا امرأة أنها حبلا وامرأة أو أكثر  
أنها لا حبلى بها صحت الخصومة ولا يقبل قول تلك المرأة على النبي فلو قال البائع ان هذه

(١) لأن هذا عيب قد ذهب كيباض عيني  
قد ذهب وهذا قول أبي حنيفة وأبي  
يوسف كذا في الخلاصة في السادس من  
البيع

(٢) يرجع بنقصان الحمل لا بنقصان  
الولادة لانه حصل في ملك المشتري كذا  
في الجواهر وقد مرّ آنفاً

(٣) قوله فلو أثبت الخ لم يذكر لوجودها  
وسياق ما يؤخذ منه الجواب في قوله فلو  
ادّعى أنها ممر نفقة الحيض عند البائع يسمع  
في الحال هذا ما يظهر ويجزواه

(٤) وقال مشايخنا يقبل قول الأطباء  
من أهل الكفر كذا في خزائن الأكل من  
البيوع وأفتى قارئ الهداية بأنه لا يقبل  
منه

ويجيء النقل في بطن المجموعه بعد ثلاث  
أوراق

(٥) وعليه الفتوى كما في أكثر الكتب  
منه

المرأة ليست لها بصارة فالقاضي يختار من لها البصارة فيض كركي فبما يمنع الرد من خيار العيوب \* قال وعدم الحيض والاستحاضة وتعتبر في الارتفاع أقصى غاية البلوغ سبع عشرة سنة عند الامام وخمس عشرة سنة عندهما ويعرف ذلك بقول الأمة لأنه لا يعرف غيرها (١) ولكن لازمة قولها بل لا بد من اختلاف البائع فتدبر كونه ان كان بعد القبض فان كان قبله فكذلك في الصحيح ولو ادعاه في مدة قصيرة لم يسمع وأقلها ثلاثة أشهر عند الثاني وأربعة أشهر وعشرة أيام عند الثالث وابتناءها من وقت الشراء وحاصلها أنه اذا صح دعواه سئل البائع فان صدقه ردت عليه والام يحلف عند الامام كما سيأتي وان أقتر به وأنكر كونه عنده حلف فان نكل ردت عليه ولا تقبل البيعة على أنه الانقطاع كان عند البائع لتيقن بكذبهم بخلاف الشهادة على الاستحاضة لان ورود الدم والمرجع في الحبل الى قول النساء وفي الداء الى الأطباء وهم عدلان كذا ذكره الشارح تبعاً لهاية والدراية ولعلكن فيها أن الرجوع الى قول الأمة انما هو قول محمد وأما في ظاهر الرواية فلا قول للأمة في ذلك انتهى وبما أقرنا ظهور ان انقطاع الحيض لا يكون عيباً الا اذا كان في أوانه أما انقطاعه في سن الصغر أو الاياس فلا اتفاقاً كما في المعراج بمرور اثنى من خيار العيب ملخصاً \* واعتبر قاضيان في فتاواه (٢) مدة الانقطاع بشهر (٣) ورجحه في فتح القدير وكذلك يشترط قاضيان لصحة دعوى الانقطاع تعين أن يكون عن داء أو حبل ورجحه في فتح القدير لأنه وان لم يكن عن داء فهو طريق اليه وطريق توجه الخصومة على ما صححه في فتح القدير (٤) أن يدعى انقطاعه في الحال ووجوده عند البائع فان أنكر وجوده واعترف بالانقطاع في الحال استخبرت الجارية فان ذكرت أنها منقطعة اتجهت الخصومة فيحلف ما وجد عنده فان نكل ردت عليه وفي القنية ولو وجد الجارية تبيض كل ستة أشهر مرة فله الرد من المحلل المزبور ملخصاً \* ولو اشترى جارية وقبضها ثم قال انما لا تبيض قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا تسمع دعوى المشتري الا أن يدعى ارتفاع الحيض بالحبل أو بسبب الداء فان ادعى بسبب الحبل تسمع دعواه ويربها القاضي النساء ان قلن هي حبلى يحلف البائع أن ذلك لم يكن عنده وان قلن ليست بحبلى فلا يمين على البائع وفي معرفة داء في بطنها يرجع الى الأطباء ثم في الداء تزد بشهادة رجلين اذا شهدا أنه قديم وفيما لا ينظر اليه الرجال كالقرون والرق ونحوه اختلفت فيه الروايات وآخر ما روي عن محمد أنه ان كان ذلك قبل القبض وهو عيب لا يحدث تزد بشهادة النساء في قول أبي يوسف الا آخر والمرأة الواحدة والمرأتان فيه سواء والمرأتان أو فوق وأما الحبل فثبت بقول النساء في حق الخصومة ولا تزد بشهادتين قاضيان في فصل العيوب \* لو اشترى جارية على أنما يبكر فاذا هي ثيب غير بكر عرف ذلك باقرار البائع كان للمشتري الخيار فان تعدد الرد يرجع المشتري على البائع بحصة البكارة فتقوم وهي بكر وغير بكر ويرجع بالفضل ولو شرط اشوية فتوجددها بذكر الاخبار له فان كان الاختلاف بعد قبض الثمن فلو قال المشتري لم أجدها بكر (٥) فقال البائع نعمها وسلمها وهي بكر فزال البكارة عنده فالتزل قول البائع (٦) مع يمينه

(١) وفي فتح القدير ويعرف ذلك أي الارتفاع والاستمرار بقول الأمة لأنه لا طريق الا ذلك فاذا انضم الى ذلك نكل البائع اذا استخاف قبل القبض أو بعده في الصحيح ردت \* (٢) ولم أره في فتاواه وسيجيء خلافه نقلاً عن الفضلي \* (٣) وكذا في البرازية في آخر نوع من السادس من البيوع في الردية وقد سبق في البرازية قريسا من أوائل هذا النوع تسمع دعوى الحبل بعد شهرين وخمسة أيام وعليه عمل الناس فلا تكون دعوى انقطاع الحيض مثل دعوى الحبل بل يكون بينهما فرق \* (٤) وقال في فتح القدير بعد أسطر فظاهر أن ما ذكر في النهاية من لزوم دعوى الداء أو الحبل في دعوى انقطاع الحيض ثم انه يحتاج في توجه الخصومة الى قول الأطباء أو النساء ليس بتقرير مافي الكتاب بل ما ذكره مشايخ آخرون يغلب على الظن خطأهم \* (٥) وليس المراد من قول المشتري لم أجدها بكر الامتحان بالوطء فإنه مانع من الرد بل انه علم بخبرها أو خبر غيرها كذا في يوع التاتارخانية \* (٦) لان الأصل هو البكارة ولا يربها القاضي النساء لان البائع مقدر بزوال البكارة وانما يقول زالت بيده كذا في فتح القدير \*



بأنه قد بعها وسلمتها وهي بكر ولم يذكر أنها بر بها النساء وذكر في كتاب الاستقصان أنه ير بها  
النساء لأن وضع المسئلة هناك أن البائع يدعي أنها بكر في الحال فبها النساء أن قلن هي  
بكر يلزم المشتري من غير عين البائع وأن قلن هي ثيب يجب بحلف البائع أن حلف لم المشتري  
أيضا وأن تكل ردت عليه وكذا لو اختلفا قبل القبض فقال البائع هي بكر والمشتري يقول  
هي ثيب ير بها النساء والامتحان بيضاء الحامة أو الديك هل يسمع أم لا قال رضى الله تعالى  
عنه سمعت من ثقة أن الامتحان بيضاء الحامة المقشرة فإن كان القاضي ليس بحضوره  
من النساء من يثق به الزمت الحاررية المشتري من غير عين البائع حتى يحضر من النساء  
من يثق بها الكل في الجامع الكبير خلاصة في الخامس من البيوع \* وهذا على أصل  
أبي حنيفة فأما على قواهم افتتاده النساء فيما لا يطلع الرجال حجة مطلقة فينبغي أن تثبت  
الشيوعية بشهادتين في حق الفسخ على قياس قواهم ما وفائدة شهادة النساء على قول أبي  
حنيفة اليقين على البائع فإن نكل ردت عليه فإن لم يكن بحضوره القاضي من النساء من  
يثق به الزمت الحاررية المشتري من غير عين البائع متخبط التنازع خاتمة في الثامن من  
البيوع \* ولو شرها على أنها بكر فقال هي ثيب يرجع إلى النساء فإن قلن هي بكر  
فالمقول للبائع بلاعين وأن قلن هي ثيب فالمقول للبائع مع يمينه فإن وطئ المشتري فعلم بالوطء  
فلو زانها كما علم أنها ليست ببكر بلائب فله الرد والزامه وعن أبي يوسف أنها تزد بشهادة  
النساء كذا (خ) وفي (ذ) شرها على أنها بكر فأقر البائع أنها ثيب فله الرد ولو امتنع  
الرد بسبب رجوع المشتري بحصة البكارة من الثمن فتقوم بكرا وثيبا فيرجع بفضل ما بينهما  
ولا يمكن من الثمن ولو شرط الثمن فإذ هي بكر فهي له ولا خيار للبائع \* (ن) وانما شرط علم  
كونها بكرا باقرار البائع لأنه لو علم بالوطء فانه يمنع الرد وإن علم بقول النساء فبقولهن  
لا يثبت الرد \* (يخ) وطئها أو قبلها بشهوة لا تزد بسبب ف يرجع بنفسه إلا إذا رضى البائع  
بأخذها لا يدفع نقصانها ولو وطئ المشتري فعلم عيبا فباعها بعد العلم أو قبله لا يرجع  
بنقص عيبها لأن شرط الرجوع أن لا يرضى البائع برده ألا ترى أنه لو رضى بها فلا شيء  
عليه ولم يتحقق هذا الشرط بعد البيع ولو وطئها غير المشتري بزمان أو نكاح أو روجها  
المشتري ولم يطأها الزوج ثم رأى عيبا فله الرجوع بنفسه لا الرد لتحقيق المانع في الوجوه كلها  
جامع القصولين في الخامس والعشرين \* ولو اشترى عبدا في عينه يبايع فسال بآدمه  
فقال أنه من الضرب ويزول إلى عشرة أيام ومضت العشرة ولم يرزل لا يردّه قنية فيما يمنع  
الرد بالعيب \* ولو باع فرسا أو عبدا أو به جراحة وقال للمشتري لا تخف منها فإن هلك  
بشيء فأنما ضامن فأخذه وهلك بغيره لا شيء عليه من مسئول الاحكام وكذا  
في القنية في المسائل المتفرقة من العيوب \* (قف) اشترى غلاما بركبته ورم فقال أنه  
حديث أصابه من الضرب فاشتراه على ذلك ثم ظهر أنه قديم ليس له ردّه (١) بخلاف ما لو  
اشتراه وبه حتى فقال البائع انها غيب فاداهى ببيع أو على العكس فانه ردّه \* (ط) اشترى  
فرسا طهر برجله قرحة هي أثر الختام وقال البائع هي قرحة أخرى واشتراه على ذلك ثم ظهر  
أنها كانت أثر الختام ليس له الرد كسئلته الورم وقدمت أمثالها \* (ن) محمد بن سنان

(١) قال رضى الله عنه هذا إذا لم يبين  
العيب فاما إذا بين السبب ثم ظهر أنه  
كان بسبب آخر غير الذي بين كان له الرد  
كما لو اشترى عبدا وهو محوم فقال البائع  
هو حسي غيب فاذا هو غير ذلك كان له أن  
يرده لأن العيب يختلف باختلاف السبب  
كذا في فصل خيار العيب من الخاتمة

(١) لا قدما مما يشبهه إلى الناس تجاز  
أن يشبه عليه كذا في حراثة المفتين  
والخاتمة عند

(٢) الكشكاب أو به صوبي كخسته به  
يجرول جواب معناه فارسي دراصري  
(ترجمة)

ماء الشمر يستعمله لمرض وهي فارسية  
يعني شعيروما

(٣) ذكر في السراجية قبيل باب الاقالة  
حيث قال ولوا زاد المرض في يد المشتري  
وقد كان أصل المرض في يد البائع ولم يعلم  
المشتري بذلك له الرد وفي البرازية في نوع  
فيما يمنع الرد اشترى عبدا وبه مرض  
فازداد في يده لا يردّه وقبل يردّه كافي  
وجمع السن إلا أن يكون صاحب فراش  
تلا يردّه وقال بعده بورقين ولوا زاد المرض  
عنده لا يردّه بل يرجع بالشخص منهم  
(ترجمة)

(٤) ظهر ناسور في يد المشتري بعد يومين  
وشهد طبيبان بأن هذا الداء لا يظهر  
في الخارج إلا بعد حدوثه في الباطن مدة  
(٥) والابق ما دون السفر عيب بلا  
خلاف ومما هو محل اشتراط الخروج  
من البلدة كذا في حاشية القنية وقد سبق  
من البرازية بينهم

اشترى جارية بها قرحة فنظر اليها ولم يعلم أنه عيب ثم علم أنه الرد (١) \* (ط) والصحيح  
أنه إذا كان عيبا ينال لا يخفى على الناس لا يكون له الرد والافه الرد \* (بيج) للزيادات  
قبض البيع وهو عيب وراه لم يسطل حقه من الرد والرجوع لأنه قد يرى ولا يعرف تلك  
الصفة وكذلك ينظر إلى مكان العيب وراه ولا يعرفه وقد يكون به ورم فخطئه سمنا أو ورم  
ولا يعرف من أي نوع هو أو يظن أنه أمر يسير حتى تنبه عليه فلا يسطل حقه حتى يعرف  
حقيقة العيب ويرضى به قنية في فصل ما يمنع الرد بالعيب من البيوع \* رجل اشترى جارية  
فوجد بها قرحة فداها وانداها من تلك القرحة كان ذلك رضا بالعيب وانداها  
من عيب حدث فيها لا عن القرحة لم يكن ذلك رضا بالعيب فاضيقان من فصل العيوب  
\* ولوا اشترى معيبرا رأى عيبا آخر فعالج الأول مع العلم بالعيب الثاني لا يرد ولو عالج ثم علم  
عيبا آخر فله الرد جاء مع القديسين في الخامس والشرين \* اشترى بزازة فقتل أيام  
ثم ظهر شعاع السعال فاستدعى لها أنه قديم أو حديث فظهر أنه قديم ان قال الاطباء ان  
في باطن عيبا له أن يردّه لانه ما بين أنه من حرارة الكبد بين أنه عيبان فرضى بأحدهما  
دون الآخر في الباب الأول من بيوع جواهر الفتاوى \* (قط) وجد الفتن مر كوما  
فساء كشكابا (٢) يذبح أن لا يعدل الرد بخلاف ما لو ساء دواءه لجل الاطلاق فانه يسطل  
في الخامس والعشرين من الفصولين \* وفي المتن اشترى عبدا محموما كان تأخذه الحمى  
كل يومين أو ثلاثة فأطبق عليه عنده فله أن يردّه وانه يخالف ما ذكر في الفتاوى لأبي الليث  
فقد ذكره إذا اشترى عبدا وبه مرض فافاد المرض في يد المشتري فليس له أن يردّه على  
البائع (٣) لكنه يرجع بنقصان العيب فان كان صاحب فراش عنده فهو عيب غير  
الحسي فلا يردّه ويرجع المشتري بالأرض وكذلك إذا كانت قرحة فافجرت عنده أو  
جدري فافجرت فله أن يردّه محيط برهاني في الرابع عشر من البيوع \* قال فافجرت فافجرت  
در دست مشتري بعد از دو روز وطبيب از أهل شهر حدث مسكو بنده تا برنجباری مدتی  
در باطن نشود وظاهر نشود (٤) لا يردّه المشتري لانه وان ثبت أنه كل قديم في يد البائع لكنه  
كان كاسنا فظهره في يد المشتري زيادة عيب فيمنع الرد ويرجع بالنقصان من دعوى  
القضاء به \* وفي فتاوى أبي الليث اشترى عبدا وبه مرض فافاد المرض في يد المشتري  
فليس له أن يردّه على البائع لكنه يرجع بنقصان العيب وان كان به قرحة فافجرت عنده فهو  
جدري فافجرت فله أن يردّه ولو كان به موشمة فافجرت آفة طمس له الرد في النوع الثاني من  
الفصل الخامس من القسم الأول من بيوع الظهريّة \* (قم) اشترى قورا بأبقي من  
قرية المشتري إلى قرية البائع لا يكون عيبا وفي الغلام عيب \* (جم) هو عيب في الثور كخلع  
الرسن عيب فهذا أولى (قب) ان دام على ذلك فعيب أما المزان والثلاث فلا قال رضي  
الله عنه وجواب (جم) أحسن قنية في العيوب \* (بيج) أبى العبد من المشتري إلى بانه  
ولم يحتج عنده لا يكون عيبا من الحمل المزبور \* وحديث الاباق اذا استخفى عن مولاه  
تمرد فهو باق وهذا احتياط ظاهر الدين الكلدی (٥) \* وفي الأصل الاباق من محلة  
إلى محلة أخرى ليس باق وكذا من قرية إلى مصر ومن مصر إلى قرية وان وصل إلى موضع

يرضخ لردّ الأبق يكون عيبا وإن كان دونه فلا يخراثة الفتاوى في فصل فيما يكون عيبا من  
 البيوع \* أراد المشتري أن يردّ العبد بعيب الأبق بعد ما أبق عنده وادّعى أنه كان أبق عند  
 البائع والبائع يقول ما أبق عندي وانما بعثته في حاجتي وأقام المشتري بينة على أنه أبق منه  
 لم يقبل وإن أقام بينة على أنه أقرّ بانه أبق مني تقبل وكذلك لو ادّعى رادّا الأبق الجعل وقال  
 مولاه ما أبق مني وانما بعثته لحاجتي قاعدية في البيوع وكذا في الدعوى منها \* رجل  
 اشترى عبدا فأبق من يده وقد كان أبق عند البائع لا يسكون له أن يرجع بنقصان العيب  
 مادام العبد حيا آتيا في قول أبي حنيفة وكذلك لو اشترى دابة فسرقت منه ثم علم بعيب  
 لا يرجع بنقصان العيب قاضين في فصل العيوب من البيوع \* أبق العبد ليس له  
 الرجوع بالنقص إلا أن يموت العبد أو يهود لانه أن يقول أقبله كذلك بزانية في نوع  
 فيما يمنع الرد ولا يمنع من خيار العيب \* قال فان اشترى غلاما فوجده يبول في الفراش  
 إن كان بحال يبول مثله على الفراش عادة لا يملك الرد بالعيب وإن كان الصبي بحال لا يبول  
 مثله في الفراش عادة يملك الخصومة ثم صاحب الكتاب أشار إلى أن الصبيان الذين يبولون  
 في الفراش أن يكون ربا عيلا أو خاسيا فإذا جاوز هذا فالبول فيه عيب فإن لم يخاصمه حتى  
 بلغ وهو يبول في الفراش فإنه لا يملك الخصومة في الرد بالعيب لانه هذا عيب يتجدد فلا يملك  
 الرد به من مختصر شرح أدب القاضي للخفاف في الباب التاسع والسبعين ملخصا \*  
 شراء فادّعى بوله في فراشه يضعه القاضي عند عدل لينظر فيه في الخامس والعشرين  
 من القصولين \* ولو اشترى عبدا قد كان أبق أو سرق أو يال في الفراش عند البائع ولم يفعل  
 عند المشتري قال أبو بكر سعيد البلخي له أن يردّه وقال أبو بكر الاسكاف لا يردّه ما لم يعد عند  
 المشتري وهو الصحيح وفي نوادر صاحب المحيط المعاودة في السرقة هل هي شرط الصحيح  
 أنه يشترط العود في يد المشتري بخلاف الجارية إذا زنت في يد البائع ههنا لا يشترط المعاودة  
 في يد المشتري بالاتفاق عمادية \* وفي فوائد الظهيرية وههنا مسألة بحسية وهي أن  
 من اشترى عبدا صغيرا فوجده يبول في الفراش كان له أن يردّه وإن لم يتمكن من الرد  
 حتى تعيب عنده بعيب آخر كان له أن يرجع بنقصان العيب فالرجع بنقصان العيب ثم كبر  
 العبد هل للبائع أن يستردّه ما أعطى من النقصان لزوال العيب بالبلوغ لا رواية له هذه  
 المسئلة في الكتب ثم قال رضي الله تعالى عنه كان والدي يقول ينبغي أن يستردّه  
 استدلالا بعثتين أحدهما أن الرجل إذا اشترى جارية فوجدها ذات زوج كان له أن  
 يردّها فإن تعيبت عنده بعيب آخر وجع بالنقصان فإذا رجع بالنقصان ثم أبانها زوجها  
 كان للبائع أن يستردّه النقصان لزوال ذلك العيب فكذا فيما نحن فيه والثانية إذا اشترى  
 عبدا فوجده مريضا كان له أن يردّه فإن تعيب عنده بعيب آخر رجع بالنقصان فإذا رجع  
 ثم برئ من مرضه هل للبائع أن يستردّه النقصان قالوا إن كان البرء من المداواة لم يكن له  
 أن يستردّه والا فلا ذلك والبلوغ هناك لا بالمداواة فكان له أن يستردّه كناية في باب  
 خيار العيب \* (مح) رد المبيع بعيب بقضاء أو بغير قضاء أو تقايلا ثم طفر البائع بعيب  
 حدث عند المشتري فلا الرد قنية في أحكام الرد بالعيب \* (قع) علم بالعيب القديم

(١) وان كان العيب غير ظاهراً فأنما يعرفه  
الاطباء نحو وجع الطحال والكبد فان  
القاضي يرى الاطباء والواحد في هذا  
الباب يكفي ويتقبل قوله في حق توبه  
انحصومة واليمين على البائع ولا يقبل  
في الرد كذا في شرح أدب القاضي  
- سام الدين الشهيد في الرابع والثلاثين

منه

ويشترط القاضي للبائع هل كان هذا  
العيب عندك فان قل نعم أو أنكروا فقام  
المشتري بينة عليه بقوله بالرد وان لم يكن  
له بينة يستخلف البائع الا أن يدعى  
الرضا والبراءة كذا في النهاية (م) من  
سيار العيب في شرح قوله وان لم يكن له  
بينة الخ منه

وفي فصل العيوب من الثانية وفي معرفة  
دأه في بائنها يرجع الى الاطباء ثم في الداء  
يرد بشهادة رجلين اذا شهد الله قديم منه  
(٢) لانهم لم يشهدوا عن حقيقة الامر  
وانما يشهدون عن ظن وان لا يصح حجة  
للرد كذا في الذميمة البرهانية في نوع  
آخر في دعوى العيب وانحصومة في الثاني  
عشر من البيوع منه

(٣) وفي السابع من بيوع المحيط  
والذميمة في دعوى اثبوتية لان شهادة  
النساء في الاطلاع عليه الرجال حجة مطلقة  
فينبغي أن تثبت الثبوتية بشهادتين  
في حق الفسخ الى قوله ما تم قول في الذميمة  
قد روي عن محمد في النوادر أنه تثبت  
الثبوتية بشهادتين في حق الفسخ على  
قياس قوله ما في مسائل العيب من  
الغري والتمه قال محمد اردت شهادة النساء

قبل القبض وبعده وقامه فيه منه  
أي العمل في زمانه على هذا ويكتب  
في الصلح على هذا م عليه

بعد ما تعيب عنده فراجع بالنقصان ثم زال العيب الجسد فله أن يرد المعيب مع النقصان  
(حج) مثله (تعظم) ليس له الرد ومال (ب) الى أنه يرد اذا كان بدل النقصان  
قائماً والافلا قسبة فيما يمنع الرد بالعيب \* (م) وأما اذا كان العيب باطنياً فان كان يعرف  
بأمر قاعة في البدن وكان ذلك في موضع يصلح عليه الرجال فان كان للقاضي بصيرة بعرفة  
الامراض ينظر بنفسه في ذلك وان لم يكن له بصيرة في ذلك يسأل عن له بصيرة في ذلك ويتقدم  
على قول مسلم بن عبد الله وهذا أحوط والواحد يكفي فإذا أخبره مسلم واحد بذلك ثبت  
العيب بقوله في حق توبه انحصومة فيحلف البائع بالله ولا يرد بقول هذا الواحد هكذا  
ذكره بعض المشايخ (١) وذكر بعض المشايخ أنه ما لم يتفق اثنان عدلان من الاطباء  
لا يثبت العيب في حق توبه انحصومة فبعد ذلك ينظر ان كان هذا العيب محتمل الحدوث  
في مثل هذه المدة عرف ذلك بقول الواحد أو اثني أو أشكل عليهم ما ذلك واختلوا  
فيما بينهم فانه لا يرد على البائع بل يحلف وان كان هذا العيب لا يحتمل الحدوث في مثل هذه  
المدة ان عرف وجوده بقول الواحد لا يرد ويحلف للبائع وان عرف وجوده بقول المثني  
ذكر في الاقضية في القدروري أنه يرد بقوله ما وهكذا ذكر بعض المشايخ وعن أبي يوسف  
أنه لا يرد بقول المثني ويحلف البائع وفي أدب القاضي ان قبل القبض يرد بقول المثني  
وبعد القبض يحلف البائع وان كان عيباً لا يطلع عليه الا النساء كالحبل وما أشبه ذلك  
فالقاضي يريها النساء والواحدة العدة تكفي واثنان أحوط فاذا قالت واحدة عدلة انها  
حبل أو قلت اثنان ذلك ثبت العيب في حق توبه انحصومة فبعد ذلك ان قالت أو قالتا  
حدث في مدة البيع لا يرد على البائع ولكن يحلف البائع فان نكل الا أن يرد عليه وان  
قلت أو قالتا كان ذلك عند البائع اذ كان ذلك بعد القبض لا يرد ولكن يحلف البائع وان  
كان ذلك قبل القبض فكذا لا يرد بقول الواحدة وحل يرد بقول المثني ذكر بعض مشايخنا  
أن على قياس قول أبي - نية لا يرد وعلى قياس قوله ما يرد وذكر الخصاص في أدب  
القاضي أنه لا يرد في ظاهر الرواية عن أصحابنا (٢) وفي القدروري أنه لا يرد في المشهور  
في قول أبي يوسف ومحمد وروي الحسن بن زياد عن أبي - نية مطلقاً انه يثبت الرد  
بشهادتين (٣) وعن محمد في رواية ابن سماعة مطلقاً انه يثبت الرد بشهادة النساء وعن  
محمد في رواية يثبت بشهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال الا في الحبل وفي النوادر عن  
أبي يوسف ان قبل القبض يثبت الرد بشهادتين بخلاف ما بعد القبض في الخصاص  
عشر من بيوع التنازع الثانية \* ادعى أن بالخيارية دأه باطنياً معلوماً وشهد طبيباً من  
أهل الشهادة بذلك يثبت حق انحصومة فان كان هذا قبل القبض يرد بحجته قوله رددت  
لانه لا حاجة فيه الى القضاء وان كان بعده سأله ما هل يحدث هذا في مثل هذه المدة أي  
منذ تباع الى الآن أم لا فارقوا لا اردت بقوله ما ذكره في شرح الطحاوي من  
دعوى القاعدية \* سئل هل يقبل قول الدعي الطبيب في قدم العيب وحده وهل  
يرد به على البائع اذا لم يكن بالبلدة طبيب غيره ولا من يعلم ذلك العيب من المسلمين أجاب  
لا يقبل قول الكافر على المسلم قارئ الهداية من مسائل البيوع \* قال مشايخنا يقبل

قول الاطباء من أهل الكفر من خزانة الاكل \* فان ادعى أن بعينه ارجح السبيل  
القاضي يرى العدول من الاطباء فان قالوا نعم ان كان بعد القبض يحلف البائع على ذلك  
وان كان قبل القبض يرد على البائع بالافتقار في الرابع والسبعين من شرح أدب  
القاضي للخصاف \* (م) وأما اذا كان العيب باطنا لا يعرف بالعارفة في البسطن  
لحوالجون والاباق والسرقة والبول في القرائن فانه يحتاج الى اثباته في الحلال بالبدنة  
في الخامس عشر من بيوع التاتار خاتمة وقامه فيه \* فان لم يكن له ينسب وسأل  
القاضي ارجح البائع ما يعلم أنه أبق أو سرق أو جنى أو بال في القرائن عند المشتري قال  
أبو يوسف ومحمد له ذلك هكذا ذكر في الجامع الكبير ولم يذكر قول أبي حنيفة واختلف  
المشايخ على قوله والصحيح أنه لا يحلف في الرابع والسبعين من شرح أدب القاضي  
للخصاف \* وان اختلف التجار فيما بينهم قال بعضهم هو عيب وقال بعضهم ليس بعيب  
لم يكن له أن يرد اذا لم يكن عيبا بينا عند الكل فاضحان في فصل العيوب \* (رفع عن) اشترى  
جارية على وجهها خشيفة (١) واسفد ارجح طنه من حسنها فلما غسلت وجهها زال ذلك  
الحسن فليس له الرد الا اذا ظهر عيب ستره الاسفد ارجح والخشيفة وهذا صحيح فقد نص في (ط)  
أن القبح في الجواري ليس بعيب فنية في آخر باب خيار المغبون \* اشترى على أنها جيلة  
فوجدتها قبيحة ترد خزانة المتأوى في فصل ما يكون عيبا \* اشترى عبدا أهرق فوجده  
مملوقا للعبة أو متوفها كان له أن يرد ان ظهر ذلك في مدة بعد الشراء يعلم أنه كان عند البائع  
فاضحان من العيوب في البيع \* وفي فتاوى الوالو الجي رجل اشترى غلاما فوجده غير  
محتون ان كان صغيرا ليس له أن يرد له لانه ليس بعيب وان بالغ فالمسئلة على وجهين ان كان  
مولدا له أن يرد لانه عيب وان كان جليبا لا يرد لانه ليس بعيب لسان الحكم وكذا  
في الصغرى والتمتة في مسائل العيب من البيوع \* والكي عيب الا أن يكون سمة كما في  
الدواب خزانة المقتنين في العيوب \* والمهقوع عيب (٢) وهو مأخوذ من الهقعة وهي  
دائرة تكون في صدر الفرس الى جانب عنقه يتشامم بها فتوجب نقصا في الثمن بسبب تشاؤم  
الناس ولو الجلي في الثامن من البيوع \* ولو اشترى دابة فوجد بها قبيحة الاكل فهو  
عيب ولو كانت بطيئة السير ليس بعيب الا اذا انطرد أمسا مجول وفي فوائد شمس الاسلام  
ولو كانت اكولا خارجا عن العادة ليس بعيب وفي الجارية عيب في السادس من  
بيوع الخلاصة وفي المنتقى اشترى مصحفا فوجد في حروفه سقطا واشتراه على أنه منقوط  
بالنحو فوجد في نقطه سقطا قال هذا عيب يرد به وفيه أيضا اذا اشترى مصحفا على أنه جامع  
فاذا فيه آيتان ساقتان أو آية قال هذا عيب يرد به محيط برهاني في الرابع عشر من  
البيوع \* وحذف الحروف أو نقصها أو النقطة أو الأعراب في المصحف عيب بحررائق  
في خيار العيب \* (وس) اشترى عشر يضاف فوجد احداها مذررة لاقية لها أو عشر  
بطيخان احداها فاسدة لاقية لها فسد البيع في الكل لانه اشترى مالا وغير مال بخلاف  
التراب في الجيوب لانه لا يضاف العقد اليها فنية قبيل باب بيع الاشياء المتصلة وما فيها \*  
اشترى حنطة فوجد فيها اربابا ان كان مثل ما يكون في الحنطة لا يرد ولا يرجع بالنقصان وان

(١) خشيفة بالفارسي غازه وبالتركي  
قزله

(٢) قال في المحيط في الرابع عشر من  
البيوع نسر في الاصل وفسر في المنتقى  
فقال المهقوع الذي اذا سار مع من بين  
خاصرته وفرجه صون كذا في حاشيته  
القنية بخط بعض الاكابر وكذا في الجيب  
من خيار العيب

كان بحال لا يكون في الخنطة مثل ذلك وبعده الناس عيبا له أن يرد الخنطة كلها ولو أراد أن يميز التراب ويرده على البائع وحسب الخنطة ليس له ذلك اشترى مسكا فوجد فيها رصاصا يميز الرصاص ويرده على البائع بحسبه من الثمن فلي أو كثر خزائن الفتاوى في فصل ما يكون عيبا من كتاب البيوع \* جعل أبو يوسف لنفسه هذه المسائل أصلا فقال كل ما يسامح في قليله لا يميز كثيره وكل ما لا يسامح في قليله كان له أن يميز كثيره والرصاص في المسك لا يسامح في قليله فيميز كثيره وبسامح في قليله التراب فلا يميز كثيره وعامة المشايخ اخذوا بهذه الرواية من عيوب الخساية \* وإذا اشترى نالقة المسك فأخرج المسك منها لم يكن له أن يرد به بخيار الرؤية والعيب لأنه تعيب بالخراج حتى لو لم يخرج المسك كان له أن يرد به بخيار الرؤية والعيب قاضيان في خيار الرؤية \* (مح) اشترى على أنه بذر بطيخ شتوي فزرعه فوجد منه صيفيا بطل البيع فبأخذ المشتري عنه وعليه مثل ذلك البذر وعلى هذا تخم خربز بلاق ونا كشته وسب خطبا كرمه وسوها في باديكرو نوع أجناس مختلفة (١) وهذا أصح ولو اشترى بذرا دوين فزرعه في أرضه فلم ينبت رجع على بائعه بكل ثمنه إن كان النقصان فيه وكذا لو اشترى بذرا بطيخ فزرعه فنبت القشاء ولو اشترى بذرا القشاء فوجد منه بذر قشاء البطح بطل البيع جملة (قطعه) وفي (فت) شري بذرا فزرعه فلم ينبت أكرمه معلوم شودكه بزنا آمدن از عيب تخم آست بما باز كيرد (٢) (عده) شري بذرا البصل وزرعه فلم ينبت أن ثبت كد بوسيده بوده است يرجع بثمنه (٣) (قطعه) شري حب القطن فزرعه فلم ينبت قبل يرجع بثمن عيبه وقيل لا يرجع لأنه أهلك المبيع (شي) شري بذرا الخيار فزرعه ولم ينبت أكرمه معلوم شودكه بزنا آمدن از فساد تخمست عن باز كيرد اكره يزي ديكر را صالح نمی بود از فساد (٤) وثبت فساد عينة أنه فاسد أو تحذف بائعه ونظيره ما مر أنه لو شري أمة فوجدتها لا تنقيض (فد) طريق إثباته أقرار البائع أو نكوله (خ) شري بذر بطيخ فظفر أنه بذر قشاء يرد المشتري مثله ويأخذ ثمنه لاختلاف الجنس فبطل البيع ولو اختلف النوع لا يرجع بثمنه في الخامس والعشرين من الفصولين \* اشترى شجرة ليتخذ منها يابا أو تحوذلك فقطعها فوجدتها لا تصلح لما اشترى فانه يرجع بثمن العيب (٥) إلا أن يأخذها البائع مقطوعة ويرد الثمن قاضيان في فصل فيما يرجع بثمن العيب \* رجل اشترى شجرة فوجد بعض الأشجار عيبا فأراد أن يرد المعيب خاصة ليس له ذلك لأنه لا تفاوت حقيقة فهي كشي واحد معنى من يوع الوقعات الحسامية \* قال رضي الله عنه إن كان ذلك قبل القبض فكذلك الجواب وإن كان بعد القبض واشترى الشجرة بأرضها فكذلك وإن اشترى الأشجار خاصة رد المعيب خاصة من عيوب الخساية \* (ضط) شري زوج ثور فوجد في أحدهما عيبا ظاهرا الجواب أن له رد المعيب فقط كقنين وقال مشايخنا أن أحدهما العمل مع صاحبه ولا يعمل الا معه ردهما لا المعيب وحده فصارا كصراعي الباب في الخامس والعشرين من الفصولين \* اشترى أمتين واطلع على عيب بأحدهما قبل قبضها ما أن قبض المعيبة لزمناه وان قبض السليمة ردهما لا رد أحدهما وان قبض السليمة وباعها أو أعتقها لزمته المعيبة للتأليف

(١) هكذا العبارة القاموسية في النسخ التي بأيدينا وبعض النسخ فيها اختلاف ولم تقفلها على ترجمة ولعلها أسماء أشياء مما يزرع كما يعلم من سابقه ولا حقه (ترجمة)

(٢) فان علم أن عدم الثبات من عيب في البذر يرجع بالثمن (ترجمة)

(٣) ان ثبت كونه فاسدا (ترجمة)

(٤) ان علم أن عدم الثبات من فساد بالبذر يرجع بالثمن ان لم يصلح شيء آخر بسبب الفساد

(٥) ولم يكن له أن يرد كافي جواهر الفتاوى وفي الفصولين ليس له الرد إلا برضا بائعه متد

تفرق الصفقة وقبلي قبضهما أو قبض احدهما ردهما أو أمسكهما وليس له رد المبيع خاصة وبعد قبضهما له رد المبيعة خاصة وإن كان باع احدهما (١) في السادس من يوع البرازية في نوع فيما يمنع الرد \* وفي الايضاح والفوائد القلبية يرية قال مشايخنا لو اشترى زوجي ثوباً وقد ألق أحدهما الاخر بحيث لا يعمل أحدهما بدونه لا يملك رد المبيع (٢) من فتح القدير من باب خيار العيب \* (بم) اشترى غزلاً وفيه عيباً فأنه لو رده بعد أيام فتنقص بأن كان رطباً فيفسد فله الرد ان صدقه البائع في الرطوبة فان اختلفا فالقول للبائع لانه أنكر وجوب الرد ولو نصح الغزل وجعل الفيلق ابريسماً ثم ظهر ذلك رجع بالنقصان بخلاف ما اذا باعه وقد مر \* (ن) أبو بكر باع منه ابريسماً كذا مناه فوزنه عليه وقبضه ثم جاء بعد مدة وقال وجدته ناقصة فان كان أقرب قبضه كذا مناه فلا شيء له والابسترد حصصة النقصان من الثمن اذا لم يكن نقصانه للهواه ولا لتفاوت الوزنين قنية في المسائل المتفرقة في العيوب \* وفي فوائد صاحب المحيط اشترى ابريسماً فله بالماء ثم اطاع على عيب فانه يرجع بنقصان العيب وكذلك الاديم اذا نفعه بالماء ثم اطاع على عيب به ليس له أن يرد وان رضى البائع بذلك وكذلك اذا اشترى كرماً وأكل الثمار ثم اطاع على عيب أو اشترى بقره وشرب لبنها ثم اطاع على عيب يرجع بالنقصان ولا يرد وان رضى به البائع في هذه المسائل (٣) ولو اشترى سكيناً وحده ثم وجد به عيباً ان حده بالمرد ليس له أن يرد لانه ينقص منه شيء وان حده بالخزلة أن يرد من المحل المزبور \* (في) شري جراباً هروى فوجد عيباً بالثياب وقد ألق الجراب فله رد الثياب بكل الثمن وينبغي أن يكون الجواب في الفن والامة كذلك اذا وجد به ما عيباً بعد ما أتلف ثوبه ما فله الرد بكل الثمن شري شاة أو بقرة مع ولدها فسلم بعيباً فارتفع منها ولدها فله ردّها ولم يكن ذلك رضا ولو أرسل هو عليها أو احتلب المشتري من لبنها شيئاً فشر به الولد أو أظلمه هو أباه بعد العلم بالعيب فهو رضا (قد) شري بقره فشرب لبنها فوجد عيباً لا يرد ويرجع بنقصه (شع) لا يرد رضى به البائع أولاً ولكن يرجع بنقصه وكذا لو أضر الشجرة فأكله ولو أكل غله ائقن أو ائد ارفله الرد \* (م) شري أمة فأرضعت ولداً المشتري فوجد عيباً فله الرد وقد مر أنه استخدام جامع القصوين في الخامس والعشرين \* وفي فتاوى الديبشارى اشترى بقره فشرب من لبنها ثم اطاع على عيب لا يردّها ويرجع بنقصان العيب \* وفي مسائل البيهقي ولو حلب لبن البقرة وشرب أو لم يشرب يكون رضا لانه لا يمكنه الرد بدون اللبن لانه غماؤه ولا مع اللبن لانه انفصل فلا يمكن فسخ العقد فيه تبعاً للفسخ في الاصل عمادية في الخامس والعشرين \* اشترى برزونا وخصاه ثم علم بعيب كان له أن يرد لانه ليس بعيب فلا يمنع الرد (٤) فاضحيان فيما يرجع بنقصان العيب \* (بم) اشترى أربعة برود على أن كلامها ستة عشر ذراعاً فباع احدها ثم ذرع البقية فاذا هي خمسة عشر فله رد البقية قنية في بيع الشيء على أنه كذا \* اشترى عدل طبرزد فباع منه خمسة أمناه فوجد الباقي ردياً فله أن يردّه بالعيب وليس هذا كذا الطعام فان كل طبرزد بجزءه العديدي فله أن يردّه المبيع بخلاف الطعام (٥) جواهر الفتاوى في الباب الاول من البيوع مختصاً \*

(١) وعبارة الخلاصة فلو قبضهما ثم وجد  
ما أو باع احدهما عيباً وقد باع احدهما له  
أن يرد المبيعة  
(٢) وفي السادس من البرازية له رده  
في ظاهر الجواب وقال المشايخ ان لم يعمل  
الاخر بدونه لا يردّه خاصة بل يردّها  
(٣) اشترى كرماً بقره وذكر الثمر وأكل  
منها ثم وجد بالكرم عيباً فله أن يرد  
الكرم (بم) مثله كذا في القنية فيما يمنع  
الرد بالعيب  
(٤) اذا لم ينقصه الخصم ذكره في فتاوى  
أهل سمرقند وكان الشيخ الامام المرعشي في  
يفي بخلافه كذا في الخامس عشر  
يوع التنازعانية  
وأما اذا اشترى فرساً جدياً فخصاه فانظر  
أرده أو لا ولم أره

(٥) الرماة ليست بعيب في كل ما يمكن  
أو يوزن سوى الدراهم والدنانير كذا  
في اقرار الخانية في فصل في الاستثناء  
والرجوع عن الاقرار ملخصاً



اشترى طعاماً كل بعضه أو عرضه على البيع أو باع برء الباقي عند محمد ويرجع بنقصان العيب في الأكل لافي البيع والمرض عليه عند محمد وعليه الفتوى اشترى دقة الخبز بعضه فوجده مزاً برء الباقي بمحضه ويرجع بنقصان ما استهلك عند محمد وبه أخذ الفقهاء (١) برأية في نوع فيما يمنع الرد وما لا يمنع \* ولوليس النوب حتى يتحرق من اللبس أو أكل الطعام ثم اطلع على عيب به قال أبو حنيفة رحمه الله لا يرجع بنقصان العيب وقال يرجع وفي الذخيرة والصحيح قول أبي حنيفة وفي السقياقي الفتوى على قوله ما تارة ثانية في الخامس عشر من البيوع \* (م) وفي المتن عن أبي يوسف في اشترى ثوباً وباع نصفه ثم وجد بالنصف الآخر عيباً أنه يرده مابق وقال أبو حنيفة لا يرده ويرجع بنقصان العيب قال أبو الفضل هذا خلاف جواب الأصل ولو اشترى خنطة أو سويقاً فطعن الخنطة أو أوان السويق بغيره ثم اطلع على عيب يرجع بنقصان العيب وإذا اشترى طعاماً وأكل بعضه ثم وجد به باقي عيباً فعلى قول أبي حنيفة لا يرده مابق ولا يرجع بأرض مأكل ولا بأرض مابق وقال أبو يوسف لا يرده مابق ويرجع بأرض مأكل ومابق وقال محمد يرده مابق ويرجع بنقصان العيب فيما أكل وفي المنعرات رضى بذلك أو لم يرض وفي واقعات الناطق وبه كان يفتي النقيب أبو جعفر وبه أخذ النقيب أبو الليث وفي النخاية ويهبط لكل بعض حكم نفسه وعليه الفتوى وفي النصاب وإن باع نصفه برء مابق عند محمد أيضاً وعليه الفتوى ولا يرجع بنقصان ما باع (م) هذا كله ما ذكر في الأصل وذكر في موضع من المتن عن محمد أنه إذا أكل بعض الطعام ثم علم بالعيب أنه يرجع بنقصان العيب فيما أكل وفيما بقي ولا يرده الباقي وذكر في موضع آخر منه عن أبي يوسف أنه إذا أكل بعض الطعام رجع بنقصان العيب في الذي بقي عنده وذكر في موضع آخر منه عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه إذا أكل بعض الطعام ثم اطلع على عيب كان بالذي أكل وبالذي بقي يرجع بنقصان ما أكل وكذلك يرجع ما يكال أو يوزن مما لا ينقصه التبعض وأما إذا باع بعض المكيل والموزن فعند أبي حنيفة وأبي يوسف لا يرده مابق ولا يرجع بشئ من النقصان (٢) وعن محمد أنه يرده مابق ولا يرجع بمحضه العيب فيما باع هكذا ذكر في الأصل وكان النقيب أبو جعفر والنقيب أبو الليث يثبتان في هذه المسائل بقول محمد على ما ذكر في الأصل وفقاً للناس وعليه اختيار الصدر والشهد حسام الدين من المحل المزبور \* ولو اشترى أمة واحدة وباع بعضها واطاع على عيب لا يرده ولا يرجع بالنقص فيما باع وفقاً وكذا بمحضه الباقي في الظاهر وهو الصحيح برأية في نوع فيما يمنع الرد وفيما لا يمنع \* ولو اشترى أرضاً فباعها بمسجماً ثم وجد بها عيباً فإنه لا يرده ويرجع بنقصان العيب على المختار كما لو اشترى أرضاً فباعها ثم علم بعيب خزانة المفتين من العيوب \* ويطلب العرض على البيع واجارة المشتري ورهقه وكاتبه واللبس والركوب والسكنى برأية في نوع فيما يمنع الرد \* ولو بعته إلى المرئ لا يسقط عنه في الرد قبة فيما يمنع الرد بالعيب \* كل قصر فيدل على الرضا بعد العلم به يمنع الرد والرجوع بالنقص وطى المشتراة أو التي جعلها أجرة في الاجارة ثم عثر على عيب لا يرده

(١) كذا في المختارات وفي العايب وهو

المختار لا فتوى

(٢) ولو باع بعضه لا يرجع بنقصه فيما باع

ولا يرده الباقي في قول أصحابنا الثلاثة

• (خ) وعن محمد لا يرجع بنقص ما باع

ويرده الباقي بمحضه من الغن وعليه الفتوى

كذا في الخامس والعشرين من المصولين

ولا يرجع بالنقص بكرة كاتب أو ثنيا نقص الوطء أو لا بخلاف الاستخدام وكذا لو قبلها بشهوة أو اسماء يرجع بالنقص الآن يقول البائع قبلها وان وطئها الزوج ان يساردها وان ~~بكر~~ لا لا وجد الوطء عند المشتري أو ابتداءه عنده وانظم عند البائع في الصحيح ولو وطئها غير الزوج والمشتري لا يرجع بالنقص الا أن يقبلها البائع وفي التجريد ان نقص بفعل الأجنبي أو وطئها فوجب العقر لا يرجع بالنقص وان تزوجها المشتري أو جنى عليها غيره ثم طالع على عيب لا يرجع بالنقص ولو وطئها الزوج أو وطئت بشبهة لم المقر وقال البائع أنا قبلها كذلك لم يكن له ذلك بخلاف ما ارطى المشتري وقال البائع قبلها كذلك له ذلك لان وطء المشتري لا يلزم المهر ووطء الزوج يلزمه ووطء المولى اذا كان معه لعله أب يرجع بالنقصان لا اذا لم يكن معهما لان البائع له أن يقبل في الثانية ولو وطئها وهي في يد البائع صار قابضا ولما اشع أن يبعها منه حتى يستوفي الثمن فان منع ونفس الثمن ثم طالع على عيب والوطء ما كان نقصا لردّها بلا رضا البائع بزيادة في نوع فيما يمنع الرد ولا ينعى به \* وطئ المشتري الجارية ثم باعها بعد العلم بالعيب لا يرجع وان وطئها غير البائع ثم باعها يرجع بالنقص والاصل أن تسترد الرقعة كان بأمر من جهة المشتري يطل حق الرجوع بالنقص حتى كان لا من جهة المشتري لا وبعد وطء المشتري للبائع أن يقبل فاستنع الرد بالبائع وفي الثاني الامتناع كان حاصلا قبل البيع كما قد مناه من المحل المزبور \* واذا باع المشتري المبيع بعد ما علم بالعيب به فالاصل في هذا أن كل موضع لو كان البيع قائما على ملكه أمكنه الرد على البائع أو بغير رضاه فاذا أزاله من ملكه بالبيع أو أشبهه لا يرجع بنقصان العيب وفي كل موضع لا يمكنه الرد ولو كان المبيع قائما على ملكه فاذا أزاله عن ملكه يرجع بنقصان العيب (١) بحيث يبرهاني في نوع في بيان ما يمنع الرجوع بالارث \* الاصل أن امتناع الرد اذا حصل بأمر مضمون من المشتري كالتقليل من الرجوع بالنقص وان بغير مضمون كالاعتاق يرجع وأن الامتناع بجهة البائع أو الشرع يرجع بالنقص لان امتناع الرد متى كان من البائع فالمشتري يرد الآن البائع لا يردني به لكونه ناقصا حتى لو قبله يجوز فلم يحصل الامساك من المشتري فيرجع ركذا اذا كان الامتناع للشرع كأنه باعته بعد قطع الثوب ولادة الميمنة لان المتبع يضاف الى الشرع للزوم التمسك بأقل مما باع لوقبل النقد والربا المرامد من العمل المضمون أن لو كان في ملك الغير لازم الضمان على المشتري فاستفاد درء الضمان كما خذ العرض (٢) وكذا الخراج المبيع المعيب من ملكه بزيادة في آخر السادم من البيوع \* (قف) اشترى عبد بجارية وقابضها وطئها ثم اشتريها ثم ردته المشتري العبد العبد بخار رؤية أو عيب فهو بالخيار ان شاء ضمنه قيمة الجارية يوم دفعها اليه وان شاء أخذ الجارية على حالها ولا يضمنه نقصا ما بكرة كاتب أو ثنيا قنية في المقايضة من البيوع \* اذا اشترى عبد بجارية وقابضها ثم وجد به عيبا وماتت عنده فانه يرجع بحصة العيب من الجارية فيقوم العبد حصوا ويقوم وبه العيب فان كان ذلك ينقصه العشر يرجع بعشر الجارية لان بدل العبد الجارية (٣) من مبسوط الدرر حتى في واسط باب العيب من البيوع \* ولو اشترى

(١) وهذا الآن المشتري الثاني قام مقام الاول بالبيع فصار ككون المبيع في يد المشتري الثاني ككونه في يد المشتري الاول ولو كان المبيع في يد الاول وأراد أن يرجع بنقصان العيب مع امكان الرد ليس له ذلك وعندنا تندر لرد ذلك وكذا اذا كان في يد الثاني بيان هذا الاصل اذا تعيب المبيع في يد المشتري بعيب ثم طالع على عيب كان في يد البائع ليس له أن يردّه الا برضا البائع فان أخرج المبيع عن ملكه ليس له أن يبيع بنقصان العيب واذا اشترى ثوبا بزيادة أو دارا فبني فيها ثم طالع على عيب به ليس له أن يردّه وان رضى البائع فان أخرج عن ملكه في هذه الصورة رجح بنقصان العيب كذا في المحيط البرهاني في رد العيب هذه المسئلة

هذا طريق معرفة النقصان ذكره في الخاتمة في فعل فيما يرجع بنقصان العيب ولا يردّه

(٢) أي استنفادة المشتري درء الضمان كما خذ المشتري العرض فاذا أخذ العرض لا يرجع فكذا في استفادة درء الضمان

(٣) فان كان تفاوت ما بين القيمة العشر يرجع بعشر الثمن وان كان نصف العشر يرجع بنصف عشر الثمن كذا في باب البيع بشرط البراءة من هذا الكتاب يعني المبسوط

حمارا بثلاثة دنانير ذهبيا ثم أعطاه عوضها دراهم ثم ردّه بمسدر شهر بعيب وقد انتقص سعر  
الدراهم فله أن يطلب من البائع عين الذهب وبمثلها أجاب في الاقالة اذا دفع مكان الذهب  
خنطة قنية في مسائل متفرقة من العيوب \* اعلم أن الزيادة نوعان منفصلة ومتصلة  
وكل منهما متولدة أولا والمتصلة التي لم تتولد كصنع وبناء ونحوه تمنع الرد وفاقا وان قبله  
الباق فله الرجوع بنقصه والمتصلة المتولدة كسمن وجمال ونحوه لا تمنع الرد في ظاهر الرواية  
فان أراد المشتري الرجوع بنقصه لا ردّه فله ذلك عند محمد لا عندهما والمتصلة المتولدة كولد  
وغر ونحوه كارش وعقر تمنع الرد وكذا تمنع الفسخ بسائر أسباب الفسخ والمنفصلة التي  
لم تتولد ككسب وغله لا تمنع الرد والفسخ بسائر أسباب الفسخ كذا (فقط) وفي (خ)  
أما الزيادة المتصلة كسمن وجمال ونحوه فالصحيح أنهم لا تمنع الرد بعيب (قع) لا فرق في كون  
الولد ما نفع من الرقبين ما نشرها حاملا أو حائلا فولدت عنده فاذا ولدت الامة تنزع ردّه  
بعيب سواء ذلك الولد أو لا بخلاف غيرها حيث لا ينزع ردّه إلا بعيب اذا هلك الولد اذا الولادة  
لا تنقص في غير بنات آدم ولو اشترى أمة حاملا فولدت زال العيب \* (خل) خيار الشرط  
والرقبة يبطل بولادة الامة مات الولد أو لا اذا الولادة تنقص في بنات آدم لا في غيرهن  
في الخامس والعشرين من الفصولين \* الزوائد المنفصلة بعد القبض كالولد والنمر والارث  
تمنع الرد بالعيب ويرجع بالنقصان وأما الزيادة المتصلة كالسمن والجمال فالصحيح أنها لا تمنع  
الرد فاضحان في فصل فيما يرجع بنقصان العيب وكذا في القنية في فصل فيما يمنع الرد  
بالعيب وفيه تفصيل لا بد من معرفته \* وفي خيار العيب واذا امتنع الرد بسبب الولادة  
لومات الولادة ليس له الرد ولو كانت دابة فولدت لم يرّد بخيار الرّوبة ولا بخيار الشرط لما ذكرنا  
أنه زيادة منفصلة ولومات الولد فله الرد لأن الولادة لا تنقص في غير بنات آدم عمادية  
في فصل في أن الولادة عيب أم لا \* اشترى جارية فولدت ولدًا ثم وجد بها عيبا لا يرّد فان مات  
الولد كان له أن يرّد الجارية فاضحان في أو آخر فصل الرد بالعيب \* (مع خو ثبت عجم)  
قايض ثورا ببقرة حامل فولدت عند المشتري ووجد الاخر بالثور عيبا فردّه بربع بقيمة  
البقرة (ن) مثله قنية من أسكام الرد بالعيب \* ولو اشترى أرضا فبني فيها أو غرس  
شجرًا ثم وجد بها عيبا كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب ولا يرّد فان قال البائع  
أنا قبله كذا وأردّ كل الثمن لم يكن له ذلك خزائن المفتين في العيوب من البيوع \* اشترى  
جارية وقبضها وخصم البائع في عيب الجارية ثم ترك الخصومة أياما ثم خصمه فقال له  
البائع لم أمسكها طول المدة بعدما اطاعت على عيب فقال المشتري انما أمسكها لا تطرح  
يزول العيب (١) قال الشيخ الامام ترك الخصومة لهذا لا يكون رضا بالعيب وله أن يرّدّها  
على البائع فاضحان في العيوب \* أخر الزد مع القدرة عليه بالتراضي أو بالخصومة  
بأن كان هنالك حكم فلم يفعل ولم يفعل ما يدل على الرضا فعدنا لا يبطل خيار الرد منه وعند  
المشافعي يبطل (٢) فتح القدير في شرح قوله ومن اشترى جارية \* (يو) لو باع بغيره فوجد  
المشتري عيبا فردّه فقال له البائع اذهب به وتعهده الى عشرة أيام فان برأناك البعير  
وان هلك من مالي لا يكون ردّا قنية من أحكام الرد بالعيب \* لو باع عبدا أو جارية

(١) قال لا تطرح واسأل أهذا عيب فله أن  
يخصم في العيب كذا في الظهيرية  
والبرازي  
(٢) وعندنا ما لم يوجد منه تصرف  
يدل على استبقاء الملك لا يبطل خياره  
كذا في معراج الدراية

(١) وجد في المبيع عيباً ثم عرضه على البيع منع الرد بخلاف ما لو قضى دينه زيوفاً وقال أنفذه فان راجح والاردء على فلم يرج له أن يردّه استحقاقاً كذا في المختارات ويحيى في أداتل فصل في الخيار من البيع والمداينات تقلاع العمادية بعد (٢) وفي القنية فرق بين استخدام العبد وبين استخدام الجارية وبين استعمال الدابة فأنظر الى ما في ٢٨١ المختارات بعد (٣) ونسب هذا الصحيح صاحب

البرازية الى السرخسي وعلّقه به بل التصحيح من صاحب الخلاصة وقد قال نفسه بعد ورقتين ولم يجعله السرخسي دليل الرضا مطلقاً بعد

(٤) وفي الكافي الاستخدام بائناً الثانية وفي فتح القدير الاستخدام رضا ولو مرة وفي المبسوط الاستحسان أن الاستخدام ليس برضا وقال في الخلاصة بعد ما ذكر ما في المبسوط الصحيح أن المزة الثانية دليل الرضا وما في الفتح بخلاف الكل أي فتح القدير بعد

(٥) وهذا الاستخدام بسط الثوب وانزله من السطح ورفع كذا في الخلاصة بعد وفي السابع من يوع البرازية أن الاستخدام مراراً لا يكون رضا انتهى وفي حاشية القنية بخط بعض الاكابر أن الاستخدام ترتيباً يكون رضا وبه يفتى بعد (٦) ولو هلان يرجع بنقصان العيب كذا في مجمع الفتاوى فيما يمنع الرد وكذا في الخلاصة وفي البحر الرائق وكذا في مشقّل الاحكام تقلاع البرازية وكذا في نوع فيما يمنع الرد وما لا يمنع من البرازية بعد

(ترجمة)

(٧) ان ينزل الحل في وسط الطريق ثم يتركه على طهر الدابة حتى وصل المنزل اه (٨) سئل عن شخص اشترى دابة فوجد بها عيباً فأراد الرد على البائع فوجد عيباً ففسخ البيع فحضر جماعة وأودعها عند آخر حي يحضر البائع وبردّها اليه فماتت فحضر البائع بعد ذلك فهل يصح الفسخ المذكور ويرجع عليه بالتمس أم لا أجاب لا يصح الفسخ المذكور بغيبة البائع ولا يرجع عليه بالتمس كذا في فتاوى ابن نجيم من البيوع منهم

فوجد المشتري بها عيباً فقال البائع اعرضها على البيع فان نقصت والاردء على فعرضها ليس له أن يردّها بذلك العيب (١) قنية في المداينات \* ولو وجد الثمن زيوفاً فقال المشتري أنفذه فان لم يرج فعلى ظم يرج رده استحقاقاً في السادس من يوع البرازية \* ولو استقال بآثمه فأبى أن يقبله فليس هذا بعرض المبيع على البيع فله الرد ولو ساوم البائع المشتري وقال هل تبنيعه منى فقال ذم بطل حق الرد كذا (خ) ولو قال المشتري للبائع ان لم أردّه اليوم فقد رصيت بالعيب لخالف الرد في الخامس والعشرين من الفصولين \* رجل اشترى عبداً وقبضه فساومه رجل آخر فقال المشتري لا عيب فيه فلم يتفق البيع بينهما ثم رجع المشتري بالعبد عيباً رده بخلاف الثوب، تلخيص ما في الثانية في العيوب \* احتجيم ما لو اشترى بدهم ما علم به العيب فيه رايان برازية في نوع فيما يمنع الرد من البيوع \* اذا اشترى جارية مرضية فوجد بها عيباً فأمر أن ترضع صبياً لا يكون رضا لأن هذا استخدام والاستخدام لا يكون رضا (٢) مختارات النوارل من الخيار \* قال السرخسي الصحيح (٣) ان الاستخدام بعد العلم في المزة الثانية رضا (٤) ونحو الرجل لآعن شهوة والامر بالطبخ والخبز يسيراً لا ولو فرق العادة رضا بسط الثوب وانزله من السطح ورفع لا (٥) فإذا جاوز عن هذا الاستخدام فهو رضا ابتداء السكى رضا لادوامها برازية فيما يمنع الرد من السادس \* وفي (خ) لو سخدم الخادم مرة أو ليس الثوب مرة أو ركب الدابة مرة لم يطل خياره ولو فعله رتب بطل في الخامس والعشرين من الفصولين \* ولو وجد في دابة عيباً في السفر وهو يخاف في الطريق فأضى السفر لا يكون رضا بالعيب (٦) برازية فيما يمنع الرد وكذا في النزلة في الفصل المزبور \* مثل (ش) وجد عيب الدابة في الطريق وله عليه محل اكفر وكبير يارها لا يعيش ودرميان رام بران دابة كذا في تامل بر (٧) هل له الرد بهه أجاب لا وقال بعضهم أفتر بأنه يردّها فيه من الضرورة كما لو حمل عليه العلف في وعاء واحد فركبه والفرق بينهما ما أوضح لانه يموت بلا علف فلا يمكنه الرد بونه بخلاف الحمل في الخامس والعشرين من الفصولين \* أو دار ردّ عيب ولم يجد بآثمه فأطعمه وأمسكه أياماً ولم يتصرف فيه قصر فأيدل على الرضا ثم وجد بآثمه فله الرد من المحل المزبور \* اطلع على عيب بها فأعلم القاضى وبرهن على الشراء والعيب فوضعهما القاضى عند عدل وماتت عنده ثم حضر البائع ان كان لم يقض بالرد على الغائب لا يرجع بالتمس وان كان قضى يرجع لان للقضاء على الغائب فكذا في الاظهر عن أصحابنا (٨) برازية في نوع فيما يمنع الرد وكذا في الدور \* رجل اشترى داراً بائناً ماصرية ودفع الى البائع النيسابورية بقيمة اليوم ثم ظهر عيب ورد الدار فانه يرجع اليه بالناصرية التي وقع عليها العقد لا بما أدى هكذا ذكره وهو الصحيح وكذا اذا رتب خيار الرؤية أو ثقب لا يرجع عما وقع عليه العقد وفي الكفالة يرجع بما كفل والمأور بقبضاء الدين يرجع بما أدى ذكره في كفالة الايضاح جواهر الفتاوى في الباب الاول من البيوع \* (ذ) اذا اراد رده بعيب فبرهن بآثمه أن المشتري أقتر أنه باعه من زيد ليس للمشتري أن يردّه سواء كان زيد حاضراً أو غائباً فرق بينه وبين ما لو برهن أن المشتري باعه من زيد وهو غائب لا يسمع للمشتري رده عليه بعيب وقد قيل يجب أن يسمع

في الثاني أيضا قد اسما على مسئلة صوريتهما اذ جاء فبرهن ذواليد أنه يباعه من زيد تقبل يتيه  
ولو برهن البائع أن المشتري يباعه من زيد وهو حاضر لم يكن ما جدد البيع لا يرد المشتري  
الاول (خ) لان وجودهما بمنزلة الاقالة لان وجود ماعد النكاح فسخ له فلا يرد بالعيب  
(١) في العاشر من الفصولين \* رجل اشترى جارية رقبته فباعها من آخر فوجد المشتري  
الثاني بها عيبا يحدث فأراد أن يردّها فقال المشتري الاول هذا العيب حدث عندك  
وأقام المشتري الثاني البينة أن هذا العيب كان عند البائع الاول فردّها القاضي على المشتري  
الاول كان للمشتري الاول أن يردّها على بائعه بذلك العيب في قول أبي يوسف وقيل هو  
قول أبي حنيفة ولا يرد في قول محمد قاضيان في العيوب \* رجل باع جارية وسلمها إلى  
المشتري ثم وجدها المشتري عيبا فأراد أن يردّها على البائع كان للبائع أن لا يقبل الرد بغير  
قضاء وان كان يعلم بالعيب لانه لو قبلها بغير قضاء لا يكون له أن يردّها على بائعه (٢)  
تاتار خاتمة في البيوع \* المشتري اذا ادعى بالمبيع عيبا وأنكره البائع فأقام المشتري بيته  
ورده عليه كان للمردود عليه أن يردّه على بائعه وان كان المشتري أنكر العيب أولا لان  
القاضي حين رده عليه قد ابطال قوله في انكاره العيب قاضيان في الرد بالعيب \* اذا  
اشترى جارية رقبته فباعها من غيره فوجد المشتري الثاني بها عيبا فردّها على المشتري  
الاول باقراره بقضاء القاضي ان كان عيبا لا يحدث مثله كان للمشتري الاول أن يردّها على  
بائعه بذلك القضاء وان كان عيبا يحدث مثله فردّها على المشتري الاول بقضاء القاضي باقراره  
لم يكن ذلك ردّا على البائع الاول الا ان البائع الثاني لو أقام البينة على أن هذا العيب كان  
عند البائع الاول قبلت بيته ويرد على البائع الاول من المحل المزبور \* رجل اشترى عبدا  
ورقبته فباعه من غيره ومات عند الثاني ثم علم الثاني بعيبه كان عند البائع الاول فان  
المشتري الثاني يرجع بنقصان العيب على البائع الثاني والبائع الثاني لا يرجع بنقصان العيب  
على البائع الاول لان البيع الثاني لم ينفسخ بالرجوع بنقصان العيب ومع بقاء البيع الثاني  
لا يرجع البائع الثاني عن الاول (٣) قاضيان فيما يرجع بنقصان العيب من البيوع \*  
اشترى عبدا رقبته فأقام العبد بيته أن البائع كان دبره قبل البيع وقد تعيب في يده المشتري  
بعيبه كيف يصنع المشتري أجاب يردّه ويحط قدر نقصان العيب الحادث في يده من الثمن  
من دعوى القاعدية \* المهر وبديل الخلع وبديل الصلح من دم العمد لا يرد بالعيب اليسير ويرد  
بالعيب الفاسح وفيما وراء ذلك من العقود يرد بالعيب اليسير والفاسح جميعا وانما  
لا يرد المهر بالعيب اليسير اذا لم يكن مكيدا أو موزونا أو ما اذا كان مكيدا أو موزونا يرد بالعيب  
اليسير أيضا من حرانة المفتي في أول العيوب من البيوع ملخصا \* وجدد بالمبيع عيبا  
فاصطلح على أن يدفع البائع شيئا والمبيع في يد المشتري جاز ولو اصطلح على أن يدفع  
المشتري شيئا والجارية للبائع لانه ربما الا اذا باعه بأقل من الثمن الاول في السادس من  
بيوع البرازية \* ادعى عيب في المبيع فاصطلح على أن يسد البائع للمشتري ما لا يتم ان  
لا عيب أو كان لكنه قد برأ استرد بدل الصلح من المحل المزبور \* أراد المشتري الرد بالعيب  
فقال البائع المبيع غير هذا فاقول قول البائع وان أراد رد الثمن لكونه زيو فاقول المشتري

(١) وفي السادس من البرازية أراد الرد به  
فادعى البائع بيعه من غيره وبرهن بطل  
حق الرد وقال بمدرسة ونصف تقريبا  
أراد الرد بالعيب فقال البائع انه باع العين  
أو قال يباعه من فلان والمشتري وفلان  
يجحد ان وبرهن البائع يقبل ولا يرد لانه  
اذا جده فلان والمشتري لم يجد ههما  
كالاقالة وانه يبيع جديد في حق الثالث  
وأكثر نسخ البرازية اذا جده فلان  
والبائع بدل والمشتري وقول بعض  
القضاء في حاشيته الصواب المشتري بدل  
البائع محل تأمل سدد

لا وجه للتأمل فكلاهما صحيح لان المشتري  
في الصورة الثانية هو البائع  
(٢) لان الرد بالعيب بغير قضاء بمنزلة الاقالة  
والاقالة يبيع جديد في حق ثالث فيكون  
مشتريا بعد العلم بالعيب سدد

(٣) وفي السادس من بيوع الخلاصة فأت  
العبد في يد المشتري الثاني ثم اطلع المشتري  
الثاني على عيب يرجع على بائعه بالنقصان  
وبائعه لا يرجع على بائعه عند أبي حنيفة  
خلافا لهما سدد

(١) اختلاف في كون القرحة قديمة فتشهد  
البصراء من الأطباء أنها لا يحدث مثلها  
في المدة التي قضها المشتري منه تقبل  
شهادتهم ويرد حاي المشقة

التي غير هذا القول قول المشتري من المحل المزبور وفي المتن وجعل باع من آخر جارية  
فقال بعثها وبها قرحة في موضع كذا وجاء المشتري بالجارية وبها قرحة في ذلك الموضع  
وأراد ردّها فقال البائع ليست هذه القرحة تلك القرحة والقرحة التي أقررت بها قد برأت  
وهذه قرحة حادثة عندك فالقول قول المشتري (١) وكذلك لو قال البائع بعثها واحدى  
عينها بيضاء وجاء المشتري بالجارية وعينها اليسرى بيضاء وأراد أن يردها فقال البائع  
كان البياض بعينها اليمنى وقد ذهب وهذا بياض حادث بعينها اليسرى فالقول قول  
المشتري وكذلك إذا قال البائع بعثها وبرأسها شجرة إلى آخر المسئلة فإن قال البائع في فصل  
الشجرة كانت شجرة موضحة فصارت منقولة عندك فالقول قول البائع في هذا وكذلك في فصل  
بياض العين لو قال البائع كانت بعينها تسكنة بياض وقد ازداد عندك والعين مبيضة كلها  
أوعامتها فالقول قول البائع وإن كان بعينها تسكنة بياض فقال البائع كان البياض مثل  
الخرذل أو أقل من هذا قال إذا جاء من هذا أمر متقارب جعلنا القول قول المشتري وإن  
تفاوت فالقول قول البائع ولو قال بعثها وبها عجب فباع المشتري بها محمومة يريد ردّها فقال  
البائع زادت الحى لا يصدق البائع وكان للمشتري أن يردها ولو قال البائع بعثها وبها عيب ثم  
جاء المشتري بها وبها عيب وأراد ردّها فقال البائع لم يكن بها هذا العيب وإنما كان كذا  
وكذا فالقول قوله فالقول بعته وبه عيب في رأسه فباع المشتري وأراد أن يرده بعيب برأسه  
فالقول قول المشتري أنه هذا العيب وإن كذبه البائع فالخامس أن البائع إذا نسب العيب  
إلى موضع وسما فالقول قول المشتري وإذا لم ينسبه إلى موضع بل ذكره مطلقا فالقول  
قول البائع في الخامس عشر من بيوع التمار خاتمة وكذا في الرابع عشر من الهيظ

### § (باب البيع الفاسد)

في زيادات القاضي الإمام فخر الدين خان قال العقود التي تعاقق تمامها بالقبول أقسام ثلاثة  
قسم يطله الشرط الفاسد وجهالة البدل وهي مبادلة المال بالمال كالبيع والاجارة  
والقسمة والصلح عن دعوى المال وقسم لا يطله الشرط الفاسد ولا جهالة البدل وهو  
معاوضة المال بالبيع كالكاح والطلع والصلح عن دم العمد وقسم له شبه بالبيع  
والنكاح وهو الكتابة يطلها جهالة البدل ولا يطلها الشرط الفاسد وإذا جع بين شيئين  
قبل العقد في أحدهما ففي القسم الأول لا يجوز سمي لكل واحد منهما ما به لا أول يسمى  
وفي القسم الثاني لا يجوز على كل حال وفي القسم الثالث ان سمي لكل واحد منهما ما به لا يجوز  
والأفلا والذاتل في الزيادات خلاصة في الخامس من البيوع \* ويفسد البيع بشرط  
حرف الباء أو على دون ان وإن كان خلاف الظاهر فإن ان مبالغ البيع وإن كان في شرطه  
ضمير الافي صورة أن يقول بعته إن رضى فلان به فنه قال أبو الفضل لا يجوز التحليل فيه إذا  
وقت ثلاثة أيام كافي آخره النهاية وغيره (٢) والمتبادر أن يكون بلا وأقول لو قال بعث هذا  
العبد بألف درهم وعلى أن تقرضني عشرة قجار البيع كافي الهيظ لا يقتضيه العتد أي لا يجب  
بنفس البيع وفيه أي في ذلك الشرط دفع لأحدهما أي المتعاقدين كشرط البيع أن لا يسل

(٢) وفي أوائل الخامس من البرازية البيع  
بشرط ان بكلمة على ذكرناه وان بكلمة  
ان فباطل الافي صورة بأن يقول بعث ان  
رضى فلان في ثلاثة أيام جائز ان رضى فلان

فيها

الى المشتري الى شهر أو أقل أو أكثر أو بقرضه مالا أو بقرضه عليه بمال أو بقرضه  
أو بغيره وكذا شرط المشتري أو نفع لمبيع يستحق أي يثبت له حق فيصح منه طلبه مثل أن  
يبيع بمدا بشرط أن لا يخرج منه من ملكه أو يستولد أو يكتب أو يدبر أو غير ذلك فان كل واحد  
منها فسد المبيع وفيه اشارة الى أن البيع جائز بشرط يقتضيه العقد كشرط تسليم المبيع  
أو الثمن أو الملك للمشتري وكذا بشرط فيه حصة لاحد من المدا خلافا لابي يوسف وكذا بشرط  
فيه نفع لمبيع غير مستحق كشرط أن لا يخرج من ماله من ماله فانه ربما يكون للمشتري  
أكثر نفعه منه وكذا بشرط أن لا يتفق ولا ينظر كما اذا باع طعنا ما بشرط الاكل كافي المحبط  
وكذا بشرط أن يتفق لغيرهم كشرط أن يقرض أجنبيا دراهم فان الشرط باطل كافي  
الاختيار والى انه لو كان شرط لا يقتضيه لغيره بلاغه (١) كاعطاء المشتري الكفيل  
والرهن بالثمن أو لا يلائمه لكن يرد الشرع بجوارحه كالمباراة الاجل أو لم يرد لكنه متعارف  
كالاستصناع وحذو البائع فلا كان البيع فاحد الكنة صحيح كافي المحبط وغيره فهو ساقط  
في الثالث من البيوع \* البيع بشرط البراءة من كل عيب صحيح معي العيوب وعدها أو لا علمه  
البائع أو لم يعلمه وقف عليه المشتري أو لم يقف أشار اليه أو لا موجودا كان عند العقد  
واقبض أو حدث بعد العقد قبل القبض عند أبي حنيفة وأبي يوسف في رواية وقال محمد  
يدخل المحدث قبل القبض وهو رواية عن أبي يوسف وقول زفر الشافعي ومالك وقال  
زفر اذا كان محججه ولاصح البيع وفسد الشرط وقال الشافعي لا تصح البراءة من كل عيب مالم  
يقبل من عيب كذا وعن عيب كذا من شرح الهداية لا كل الدين اذا باع شيئا بألف درهم  
على أن يقرضه فلانا الاجنبي لا يفسد البيع لان الشرط جرى بين احدهما قدين وبين  
الاجنبي ومثل هذا لا يفسد البيع ولا خيار البائع ان لم يقرضه الاجنبي فاضيقار في  
الشرط المفسدة وان شرط اقبضه ضرر كاقراض اجنبي الغالا والقدرى على أنه يفسد  
بنازية في الختام في البيع بشرط ومنها ما يكون فيه منفعة لاجنبي كبيع بشرط أن  
يقرض فلانا كذا وفي فساد اختلاف بين المشايخ والمصنف اختيار عدم الفساد تبعاً  
لصاحب الهداية وهو رأي بعضهم (٢) لكن الاصح هو القول بالفساد لان دليله الاضواء الى  
التزاع بسبب الشرط كما صرحوا به وهو جار في السورة المذكورة هذا زبدة ما في السانية  
تقلا عن التحفة من حاشية أخي جلبي وفي البحر زيادة تفصيل \* ولو باع على أن يعطيه بالثمن  
كفيل فان كان الكفيل غائباً عن المعلن وكفل حين علم أو لم يكفل كان فاسدا وان كان  
الكفيل حاضراً أو غائباً وحضر قبل الاقتراق وكفل جاز استحصانا ولو باع على أن يحيل  
البائع رجلاً بالثمن على المشتري فسد البيع قياساً واستحصانا ولو باع على أن يحيل المشتري  
البائع على غيره بالثمن فسد قياساً وحاز استحصانا فاضيقار في الشروط المفسدة \* ولو باع على  
أن يعطيه المشتري بالثمن رهناً فان كان الرهن محججه ولا كان فاسدا وان كان معلوماً فاعطاه الرهن  
في المجلس جاز استحصانا (٣) من المحل المزبور ولو قال أبيع هذا العبد على أن تبعه  
فتعطيني عنه فسد البيع ولو قال على أن تبعه فالبيع جائز ان شاء باعه وان شاء لم يبعه زبدة  
الفتاوى في فصل ما يفسد بحكم الشرط باع عبد اعلى أن يبعه من فلان كان فاسدا وان باع

(١) وذكر في البحر الرائق وهو في كونه  
ملائماً أن يوكد موجب العقد كذا في  
الذخيرة والسكافي في أو غير البيع الفاسد  
عليه

(٢) وفي الثامن من التاتارخانية ذكر  
الصدر الثالث هيد أن العقد لا يفسد وذكر  
في القدرى أنه يفسد عليه

(٣) مثل عن باع شيئا من آخر بمن معلوم  
مؤجل بشرط أن يرهن تحته على الثمن  
وهنا معلوما هل البيع صحيح أو لا أجاب  
البيع صحيح كذا في فتاوى ابن نجيم بن  
البيوع عليه



على أن يبيعه جاز قاضيان في الشروط المفسدة \* (خ) رجل اشترى عبدا على أن لا يبيع  
أولا يهب أو لا يصدق فالبيع فاسد فقد الفتاوى في البيع الفاسد \* رجل اشترى شيئا على  
أن يوفيه القدر في بلد كذا ان كان الثمن مؤجلا جاز وإذا حصل الاجل ان كان الثمن شيئا له  
حل ومؤنة كان عليه الايفاء في المكان المشروط وفيما لا يحل له ولا مؤنة لصاحب الدين  
أن يطالبه في أي مكان شاء وان لم يكن الثمن مؤجلا أو كان الاجل مجعولا ولا يصح البيع  
كان له حل ومؤنة أو لم يكن له \* وعن أبي يوسف اذا لم يكن له حل ومؤنة جاز استفسا فاوله أن  
يطالبه حيث شاء من الخاتمة في آخر الم \* وكذا فيه في الشروط المفسدة وكذا في التهمة  
البرهانية في مسائل البيع بشرط وفيه تفصيل \* رجل باع سفلا داره على أن يكون له حق  
قرار العلو عليه جاز \* ذكره شمس الأئمة السرخسي في القسمة وكذا لو باع رقبة الطريق  
على أن يكون البائع حق المرور فيه جاز قاضيان في الشروط المفسدة \* بعث الدار  
الخارجة على أن تجعل في طريقها من الداخلة فسد ولو قال الاطريقها الى الداخلة  
صح وله قدم عرض باب الخارجية \* ولو اشترى بيتا على أن لا طريق له في الدار وعلى أن يابه  
في الدار جاز ولو على أن لا طريقا فبان عدمه له الرد برأية في الخامس في البيع بشرط  
\* ولو باع زرعاً وهو بقل على أن يرسل المشتري فيه اءاد وابه جاز استفسا فاوله الفتوى  
وفي القياس فسد وبه أخذ بعض المشايخ قاضيان في الشروط المفسدة \* اشترى لبنا  
على أن يحمله البائع الى منزل المشتري لا يجوز ولو باع بالفارسية جاز لان في العربية يفترق  
بين الحمل والايفاء وفي الفارسية لا يفرق ويكون شرط الحمل بمنزلة شرط الايفاء ولو حله  
فراء المشتري ليس له خيار الرؤية كذا اختاره النقيب أبو الليث خلاصة في الخامس من  
اليوم \* رجل باع شيئا بالف درهم على أن يعطيه على التفريق ان كان ذلك شرطا في البيع  
لا يجوز البيع فان لم يكن ذلك شرطا في البيع وانما ذكر ذلك بعد البيع كان للبائع أن يأخذه  
بالثمن جلة قاضيان في فصل الاجل من البيوع \* وقوله للمشتري حال كونه الثمن حالا  
أذا في كل جمعة أو الى شهر لا يكون تأجيلا (١) برأية في التأجيل من البيوع قبيل  
الرابع عشر \* ولو اشترى كتابا على أنه كتاب السكاح من تأليف محمد فاذا اهر كتاب الطلاق  
أو كتاب الطب أو كتاب السكاح لا من تأليف محمد بل من تأليف مالك أو الحسن بن زياد قالوا  
يجوز البيع لان الكتاب هو السواد على البيضاء وذلك جنس واحد وانما يختلف أنواعه  
واختلاف النوع لا يمنع الجواز (٢) ولو اشترى شاة على أنه نجة فاذا اهرى معز جاز  
البيع ويجوز المشتري لانهم ما ينس واحد (٣) قاضيان في الشروط المفسدة \* اشترى  
عبدا على أنه خل فبان خصبه الرد ولو عكسا قال الامام الخصاص في العبد عيب فاذا بان بخلا  
صاكر كانه شرط العيب فبان سليما وقال الثاني النحوي أفضل لرغبة الناس فيه فيخير  
برأية في البيع بشرط \* وفي المتن اشترى جارية على أنها مولدة الكوفة فاذا اهرى مولدة  
البصرة ترد لها لان مولدة الكوفة أفضل ولو اشترى غلاما تركيا أو جارية تركية أو على أنها  
تركية فاذا اهرى هندية ترد لها فان تعذر يرجع بالتمصان (٤) وان كانت هالكة لا يرجع  
بشيء عند أبي حنيفة رحمه الله خلاصة في الخامس من البيوع \* اشترى اهر على أن البائع

(١) مثل عن اشترى من آخر شيئا وشرط  
أن يحضره لثمن في غد نار يحضره وان لم  
يحضره لثمن فيه فلا يبيع بينهما هل البيع  
على هذا الحكم صحيح أم لا واذا مضى الغد  
ولم يحضره لثمن هل يطل البيع أم لا  
أجاب نعم البيع صحيح فاذا مضى اليوم  
المذكور ولم يحضره لثمن فيه يطل البيع  
كذا في فتاوى ابن نجيم من البيوع وكذا  
في الملتقى في باب الخيارات ع  
(٢) لكن يخير المشتري كابدل عليه  
سباق كلامه حوالا في الخامس من  
الخلاصة جاز البيع وله الخيار وكذا في بيوع  
العمدة لاصدر الشهد ع  
(٣) قال في فتح القدير ومن المختلفين  
جنسا ما اذا باع فصاعا على أنه ياقوت فاذا  
هو زجاج فالبيع باطل ولو باعه ليلاعلى  
أنه ياقوت أهر فظهر أصغر صح ويخير  
اتهمى وفي القهستانى اذا اشترى فصا  
على أنه ياقوت أهر فاذا اهر أصغر فالبيع  
جاز لا أن للمشتري الخيار فيه اذا رآه ع  
(٤) ولو تعذر الرد فرجع بالتمصان على  
بأنه لم يكن لبائعه أن يرجع على الأول  
خلافا لهما كذا في الزاهدى شرح  
القدورى قبيل البيع الفاسد ع

لم يكن وطها تم تبين خلافه له الرد والمختار ليس له الرد متبينة الفتى في باب اشتراط قدر المبيع وقبضه \* ولو اشترى جارية لترضع ولده فوجد في لبنها نقصا ليس له أن يردّها اذا لم يكن في العقد شرط اللبن ولو اشترى جارية بشرط أنها غزيرة اللبن فالبيع فاسد جواهر الفتاوى في الباب الاول من يروع المحيط \* اشترى شاة أو ناقة على أنها حامل ففسد البيع الا في رواية الحسن والاصح في الامة جوازه مجتبي في البيع

\* (نوع آخر) \* اذا باع برذونا على أنه حملا ج فالبيع جائز واذا اشترى شاة على أنها حامل أو اشترى ناقة على أنها حامل فالبيع جائز وفي ظاهر الرواية لا يجوز لأن الحمل في اليهائم زيادة فلا يدري وجودها وقت البيع وكان عزيزا فيفسد البيع كالمو باع على أن معها ولدا يختلف ما لو باع برذونا على أنه حملا ج لأن الوقوف على المشروط ممكن وقت البيع بالسبر ولو باع شاة على أنها حامل فالبيع جائز كذا ذكره الحسن في المجز (١) وكذا ذكره الطحاوي في اللبون لأن المشروط صفة من أوصاف المبيع ويمكن الوقوف على وجوده وقت البيع فصار كالمو باع برذونا على أنه حملا ج وبه أخذ الفقهاء أبو الليث وشمس الأئمة السرخسي وفي الواقعات وعليه الفتوى \* (م) وذكر الكرخي أن البيع فاسد وهكذا روى ابن سماعة في نوادره وبه كان يفتي ظهير الدين المرعشي \* واذا اشترى جارية على أنها ذات لبن فهي ذواتها لو اشترى شاة على أنها لبون سواء \* وفي السراجية اشترى شاة على أنها لبون يعني باع برذونا \* ولو اشترى على أنها لبون يعني شربنا لا يجوز وفي الظهيرية ولو باع شاة على أنها لبون تسكلموا فيه قال الفقيه أبو جعفر إن كان الشرط من قبل البائع جاز وان كان من قبل المشتري لا يجوز من الثانية \* ولو باع جارية على أنها برى من الحمل جاز وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه اذا اشترى جارية على أنها حامل فاذا هي ليست بحامل كان البيع لازما وليس للمشتري أن يردّها \* (م) ولو باع شاة على أنها تلحق كذا وكذا فالبيع فاسد باتفاق الروايات وكذلك لو اشترى جارية على أنها تلحق ففقد العقد فاسد في الثامن من يروع التاتارخانية \* اشترى جارية على أنها ذات لبن ففسد عند الفضلي وجاز عند الهندواني وعليه الفتوى وهو المختار موجباً الأحكام من البيوع \* اشترى جارية على أنها ذات لبن اختلف المشايخ فيه قال الفقيه أبو جعفر الشراء جائز (٢) كالمو اشترى على أنها خبازة وبالفارسية دايكي را قال المصدر الشهيد وعليه الفتوى خلاصة في الخامس من البيوع \* (تم قع) قال اشترى منك هذه البقرة على أنها ذات لبن وقال البائع أنا أبيعها كذلك ثم باعها مقدم من سلام من غير شرط ثم وجدها بخلاف ذلك ليس له الرد فنية في بيع النقي على أنه كذا \* ولو اشترى جارية على أنها حامل ففسد ذكر أبو بكر البلخي أن المشايخ اختلفوا في جواز هذا العقد بعضهم قالوا لا يجوز كالمو اشترى الحمل في اليهائم (٣) وقال بعضهم البيع جائز (٤) قال الفقيه أبو بكر البلخي هذا القول أصح عندي وعن الفقيه أبي جعفر أن اشتراط الحمل إن كان من جهة البائع فهو برى من العيب فلا يفسد العقد وإن كان من جهة المشتري فهو شرط على الحقيقة والمشرط على خطر العدم فيفسد العقد ومن المشايخ من قال اشتراط الحمل في الجارية

(١) باع على أنه حامل فاذا هو غيره فانه يرد على ما يفهم من البرازية في مسئلة الحمل ج

(٢) واذا وجدها بخلافه ردها وان كان البيع جائزاً كما هو المفهوم من الكتب ج (٣) وفي المجتبي والاصح في الامة جوازه كما سيبي م

(٤) وجزم به في الروايات الجلية ج

(١) وفي النهاية في الشروط المفسدة ولو  
اشترى جارية للظورة على أنها حامل لم يجز  
البيع

ان كان لأجل الزيادة بأن كان اشتراها ليخذها ظنرا يفسد البيع (١) وان كان لا يريد  
التخاذه ظنرا فاشترط الحل على وجه التبري فيكون البيع جائزا وقد ذكر هشام في نوادره  
عن محمد ما هو أقرب من هذا فإنه روى عنه أنه قال البيع جائز إلا أن يظهر المشتري أنه  
يشترى بها للظورة حينئذ لا يجوز البيع وذكر الشيخ أحمد الطحاوي في أن الجارية ان كانت  
نقيسة فالبيع جائز وان كانت خبيثة بحيث تشتري لتخذ ظنرا فالبيع فاسد قال محمد  
الأن يكون الحل عيبا فيها فيجوز البيع فيها أيضا في الثامن من يوع التاتارخانية  
قال محمد في الزيادات وإذا اشترى الرجل من آخر عبدا على أنه كاتب أو خباز فالبيع  
جائز فان قبضه المشتري فوجده كاتباً أو خبازاً على أدنى ما يطلق عليه الاسم لا يكون له حق  
الرد لوجود الشروط فالسحق بطلاق العقد أدنى ما يعلق عليه الاسم لا النهاية في الجودة  
ومعناه أن يفعل أدنى ما يسمى الفاعل به خبازاً أو كاتباً وان وجده لا يحسن الكتابة  
أو الخبز معناه أنه لا يعرف من ذلك مقدار ما يسمى به الفاعل خبازاً أو كاتباً كان المشتري  
الرد تاتارخانية في الثامن من البيوع وكذا في شروح الهداية في خيار الشرط \* رجل  
اشترى بعيراً على أنه يدور بالطعنة فإذا هو ليس كذلك فله أن يرد به بالعيب كما إذا اشترى عبداً  
كاتباً فوجده غير كاتب من يوع العمدة للصدرا الشهيد \* اشترى عبداً على أنه خباز  
أو طبّاخ يحسن ذلك فوجده المشتري بخلاف ذلك ومات عنده قبل الرد كان له أن يرجع  
بفضل ما بينهما وعن أبي حنيفة في رواية لا يرجع فاضحيان في فصل فيما يرجع بنقصان  
العيب \* اشترى جارية على أنها مغنية فسد عند الامام ومحمد وفي مبسوط الفقهاء جاء  
رجل إلى محمد وقال اشتريتها على أنها مغنية تغني كذا لو نأفأها لا تدري قال قم  
لزمك البيع لأنه أخبرك عن عيبها ولو على أنها ليست بمغنية لالأنه شرط البراءة من  
العيب برازية في الخامس من البيوع \* ولو باع على أنها مغنية على وجه التبري من  
العيب يجوز خلاصة في الخامس من البيوع \* ولو اشترى جارية على أنها مغنية جاز  
البيع فاضحيان في أوائل الشروط المفسدة \* باع جارية على أنها مغنية جاز ولا ترد  
سواء كانت تغني أو لا ولو اشترى على أنها مغنية فاسد عند أبي حنيفة ومحمد (٢)  
خرائفة الفتاوى \* سئل عن شخص اشترى من آخر فرساً ذكر البائع أنها من ذل خيل  
فلان أو فرس مشهورة بالجودة ثم تبين كذبه هل للمشتري الرد أجاب إذا اشتراها بناء على  
ما وصف به بمن لولم يصفها بهذه الصفة لا يشتري بذلك الثمن والتفاوت بين الثمنين فاحس  
وهي لانسأوى ما اشتراها به (إذا تباين خلافة قارى الهداية \* (م) قال محمد  
إذا اشترى قوسرة قمر على أنه فارسي فإذا هو ذل يثبت له الرد ولو امتنع الرد بسبب من  
الاسباب يقوم فارسي على أدنى ما يطلق عليه الاسم ويقوم دقلا على هيئته ويرجع بفضل  
ما بينهما ولكن من الثمن وكذلك إذا اشترى قوسرة قمر فارسي على أنها جسيمة فإذا  
هي رديئة وقدمت الرد بسبب من الاسباب يقوم فارسي جسيماً على أدنى ما يطلق عليه  
الاسم ويقوم رديئاً كما هو ويرجع بفضل ما بينهما في الثامن من يوع التاتارخانية  
وكذا في السابع من الهيوط \* سئل الخندي عن باع ديباجاً على أنه جسد أو على أنه

(٢) يظهر مما ذكر في خرائفة الفتاوى  
أنه فرق بين البيع على أنها مغنية وبين  
الشراء على أنها مغنية ووجهه أن اشتراط  
كونها مغنية ان كان من البائع فهو التبري  
من العيب فيجوز وان من جهة المشتري  
فهو شرط على الخفية والشروط على خمار  
العدم فيفسد العقد وهو نظير ما مر من  
التاتارخانية في اشتراط الحل في الجارية  
قليلاً قل

من نوع كذا وليس للمشتري بصيرة فيه فاشترى على ذلك الشرط فأراه البصير فإذا هو ليس  
 بجيد وأنه من نوع آخر هل للمشتري أن يرد على بانه فقيل نعم بقيمة الدرهم من البيوع \*  
 اشترى على أن خراجها ثلاثة أو أربعة فبان أن زيد أو أنقص منه فدل أنه باع بشرط أنه يجب  
 على المشتري خراج أرض أخرى هذا إذا علم أن لم يبع - لم جاز وخير المشتري بين التزام  
 الخراج كله أو الترتك اشترى خراجية الاصل بغير خراج أو غير خراجية مع الخراج بأن كان  
 للبائع خراجية وضع خراجها على هذه فسد وان لم تكن في الاصل خراجية فوضع عليها  
 جاز لأنه ظلم اشترى على أنها حرة من الثواب الديوانية أو على أن قانوه كذا فبان خلافه  
 في الاول أو أكثر في الثاني قال الامام ظهير الدين المرغيناني يفسد كالتخراج وقال الفاضل  
 بخير المشتري وكذا بشرط أن لا يؤخذ منه جباية ولو شرط جباية الاولى على البائع وانفقا  
 عليه جاز بزيادة في نوع الخراج من البيوع \* باع حاقو تاعلى أن غلته عشرون درهما  
 فإذا هي خمسة عشر ان أراد بذلك أن غلته فيمضي كانت عشرون جاز البيوع وان أراد  
 أن غلته فيمضي قبل عشرون فسد البيوع كالمو باع حاقو تاعلى أنها كل يوم تحلب كذا  
 وان لم يتبين مراده فسد لان الناس يريدون بهذه الغلة فيمضي مستقبل من بيوع خزائن المفتين  
 وكذا في الخلاصة في الخامس من البيوع \* (صط) ولو اشترى أرضا وبين حدها وذكرا أنها  
 كذا جريا أو قال جندين تخم يبرد (تأخذ قدر كذا من البذر) فوجد أنقص جريا جاز  
 البيوع بلا خيار اذ المبيع علم وذكرا الجريب والبذر وقع زائدا جامع النصولين في السابع  
 \* (طاف) اشترى أرضا على أنها عشرون جريا وفيها عشرون نخلة فزاد الجريب والنخل على  
 عدد سمي فهو للمشتري بمن سمي اذ الجريب كزرع في الدار والنخل كبناء في الدار حتى يدخل  
 في المبيع من غير ذكر زيادة الصفة لا فوجب زيادة الثمن ولا الخيار من المحل المزبوره باع  
 أرضا على أن فيها كذا وكذا نخلة فوجدتها المشتري ناقصة جاز البيوع ويخير المشتري ان  
 شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك لان الشجر يدخل في بيع الارض تبعها ولا يكون له  
 قسطه من الثمن وكذا لو باع دارا على أن فيها كذا وكذا بيتا فوجدتها المشتري ناقصة جاز  
 البيوع فيخير على هذا الوجه (١) ولو باع أرضا على أن فيها كذا وكذا نخلة عليها ثمارها  
 فباع الكل بثمارها وكان فيها نخلة غير مثمرة فسد البيوع لان الثمرة قسط من الثمن فإذا كانت  
 الواحدة غير مثمرة لم يدخل المعدوم في البيوع فصارت حصه الباقي مجوهولة فيكون هذا ابتداء  
 العقد في الباقي مجوهولا فيفسد البيوع فاضحان في الشروط المفسدة \* (خ) قال لا تخر  
 بعت منك عنب هذا الكرم كل وقر بكذا فلو كان وقر العنب معلوما عندهم والعنب جنس  
 واحد ينبغي أن يجوز البيوع في وقر واحد عند أبي حنيفة وفي الكل عندهما وجعلوا هذه  
 المسئلة فرع مسئلة صبرة البر ولو عنب الكرم أجناسا فالوايدني أن لا يجوز البيوع في شيء  
 عند أبي حنيفة ويجوز عندهما في الكل ويقتي بقولهما ما تسبر على الناس (فقط) اشترى  
 عنب كرم على أنه ألف من فاذا هو تسعمائة فله المشتري أخذ البايع بمائة من من الثمن  
 قالوا وعلى قياس قول أبي حنيفة يفسد البيوع في الباقي وروي هذا عن أبي حنيفة وبه يقتي  
 (ح) وقال (شخ) صح العقد فيما وجد (شخ) هزار من انكروا زرين زبوا وخرم (٢)

(١) وفي البرازية أو دارا على أنها مائة  
 ذراع فتقص خير لأنه وصف لا يقابل  
 عن سده

(ترجمة)  
 (٢) بعتك ألف من عنب من هذا الكرم

جاء لومن نوع واحد كسبع كرمين برقي يتسه وله برقي نوع واحد ولو كان البرقي نوعين لم يجوز (قت) شري نصف ما في هذا الكرم من العنب على أنه خمسة من جاز لو وجدته كذلك (فقط) جاز لو وجدته بذلك الوزن أو أقل أو أكثر في أو آخر الثاني والثلاثين من القصولين \* (مق) انما يجوز شراء العنب من الكرم لو لم يشترط كذا كواره وانما يذكر الكواره ويظهر المقومون لتقدير القيمة فلو شرط كذا كواره وبين وزن الكواره جاز لو اجتمع شرائط السلم والا لا يجوز ويضمن المشتري ما أتلفه ولا شيء عليه من ثمن الباقي وإذا كان الجائر ما لا يشترط فيه ذكر الكواره وعددها فلو وجد ناقصا أو زائدا فلا شيء لاحدهما على الآخر إذا اشترى نصف هذه الجله من غير تقدير من المحل المزبور \* رجل اشترى حنطة بيمينها على أنهما عشرة أقفزة فوجدها كذلك جاز ولو اشترى على أنها أكثر من عشرة فوجدها أكثر جاز وان وجدها عشرة أو أقل من عشرة لا يجوز ولو باعها على أنها أقل من عشرة فوجدها أقل جاز وان وجدها عشرة أو أكثر لا يجوز وعن أبي يوسف (١) انه يجوز ذكر المسائل في المأذون الكبير ولو اشترى دارا على أنها عشرة أذرع جاز في الوجوه كلها في أو آخر فصل الشروط المفسدة من بيع الحائنة \* رجل باع لؤلؤة على أنها تزن مثقالا فوجدها أكثر من ثلثي الميزان المشتري لان الوزن فيما يضره التبعض وصف بنزلة الذرعان في الثوب تسلم الزيادة للمشتري كما لو باع ثوبا على أنه عشرة أذرع فوجد أكثر فاضحان في أوائل الشروط المفسدة \* ولو اشترى سمسمه على أن فيه كذا وكذا ذهنا أو حنطة على أن فيها كذا وكذا دقيقا فالبيع فاسد خلاصة في الخامس من البيوع \* بيع المكروه فاسد منه مفسد له إذا اتصل به القبض خلافا للزهر والفرق بينهما وبين الماسد لا يكره أن المشتري هبها ولو باعها أو وهبها أو تصرف فيها أو كاتبه أو أجره ونحو ذلك مما يقبل النقص فللبائع أن ينقصها (٢) وثمة ليس له أن ينقص ذلك (٣) من بيع القاعدية \* ولو باع مكرها فقبضه المشتري وباعه من غيره وترادفت عليه العقود للبائع أن يفسخ فان أجاز واحد من العقود جازت العقود كلها ما قبله وما بعده فاضحان في الإكراه \* مشتري العبد شراء فاسد إذا باع العبد من غيره بهما صحح ليس للبائع الأول أن يأخذ العبد من المشتري الثاني وانما له أن يضمن المشتري الأول قيمة العبد (٤) ولو أراد أن يضمن المشتري الثاني قيمة العبد هل له ذلك لم يذكر محمد هذا الفصل في شيء من الكتب وذكر في المشتري من المكروه إذا باع العبد من غيره واعتق المشتري الثاني العبد كان للبائع أن يضمن المشتري الثاني كما أن له أن يضمن المشتري الأول فمن مشايخنا من قال على قياس مسألة الإكراه ينبغي أن يكون للبائع حق تضمين المشتري الثاني القيمة في هذه المسألة لأن الشراء من المكروه فاسد وأنه نوع من أنواع الإشرية الفاسدة ومنهم من قال ليس للبائع الأول تضمين المشتري الثاني قيمة العبد وانما له تضمين الأول وهذا القائل فرق بين المكروه وبين سائر البيوع الفاسدة وهو الأصح ذخيرة في الثاني من البيوع \* الفاسد إذا تعلق به حق عبيد لم يرفع الفساد إلا في مسائل غير فاسد فاجر المستأجر صحيفا فلا قول فنقصها المشتري من المكروه لو باع صحيفا فاسد فتنقصه المشتري

- (١) كذا في البرازية بمرحمة الله  
(٢) وفي موضع آخر يعني بعد تسع ورقات تقريرا من بيع القاعدية  
لو أن في بيع المكروه على المبيع يباعات كثيرة وتداولته الأيدي يكون حق الفسخ للمالك باقيا  
(٣) في القاعدية والفرق بين بيع المكروه والبيع الفاسد أن المشتري في البيع الفاسد إذا باع المبيع من آخر أو وهبه أقطع حق المالك في الفسخ لو أخذ الخ  
(٤) وفي أو آخر الإكراه الخائية أنه إذا اعتق المشتري بعد القبض يتخذ عنه

فاسدا اذا اجره فللبائع نقضه وكذا اذا تزوج اشياء من البيوع \* ولكل منهما فسخه أى يجوز لكل من البائع والمشتري فى الفساد فسخه دفعا للفساد الا أن يبيع المشتري اطلقه فيشمل ما اذا قبضه المشتري الثانى أولا ولكنه مقيد بما اذا لم يكن فيه خيار الشرط لانه لا يلزم وفى البرازية وجامع الفصولين اقام المشتري بينة على بيعه من فلان الغائب لا يقبل فللبائع الاخذ لو صدقه فله قيمته انتهى ولو فسخ البيع بعيب بعد قبضه بقضاء القاضي فللبائع حق الفسخ ولو لم يقبض بقيمته لزوال المانع ولوردت بعيب بغير قضاء لا يعود حق الفسخ كالمواشاة ثانيا \* وأتى فى الضابط بحور رائق فى فصل قبض المشتري المبيع فى البيع الفاسد ملخصا \* ولو اشترى جارية شراء فاسدا واستولها بطل حق الفسخ كالمواشاة وأغرم قيمتها للبائع واختلفوا فى وجوب العقر للبائع قال أبو حنيفة وأبو يوسف اذا غرم القيمة لا يجب العقر وقال محمد يجب العقر مع القيمة ويدخل الاقل فى الاكثر وان وطئها ولم يستولدها ردها على البائع ويغرم العقر عند الكل باتفاق الروايات فاضحيان فى الشروط المفسدة فى البيوع \* ولا يحل اكل طعام اشتراه فاسدا ولا وطء الجارية بعد القبض أيضا (١) وان صبغته المشتري أحمر بطل حق البائع وقيل يكره وطء الجارية المشتراة شراء فاسدا وقيل يحرم ولو جمعت صارت أم ولد للمشتري ويغرم قيمتها لأعقرها وفى رواية البيوع العقر أيضا برأية فى البيع الفاسد \* ولو كان المبيع ثوبا ففطعه المشتري وخاطه قبضا أو بطه وحشاه بطل حق الفسخ وتقرر عليه قيمته يوم القبض بدائع فى بيان ما يطل به حق الفسخ ويلزم البيع \* قال الامام الحنفى فى أحكام الاوفاف ولو اشترى أرضا فاسدا وقفها ووقفها وقفها وجعل آخرها للمساكين فقال الوقف جائز وعليه قيمتها للبائع من قبل انه استهلكها حين وقفها وأخرجها من ملكه انتهى (٢) وهكذا فى الاسعاف بحور رائق فى البيع الفاسد \* والروايد لا تمنع الفسخ فى البيع الفاسد الا متصلة غير متولدة كالمصبغ والخياطة والمتولدة كالسكر والسمن وان منفصلة متولدة كالسكر والولادة تمنع ولا يضمن الزوائد ان هلك ويضمن ان استهلك وان هلك المبيع لا الروايد اخذها البائع مع قيمة المبيع يوم قبضه وان منفصلة غير متولدة كالهبة استرددها مع المبيع ولا يطيب له الزوائد وان هلكت أو استهلك الزوائد لا يضمن خلافا لهما فى الاستهلاك وعلى ان الخلاف زوائد الغصب المنفصلة وان هلك هو وهذه الزوائد قائمة ضمن المبيع والزوائد للمشتري بخلاف المتولدة منه برأية فى نوع فى بيع الشئ فى الشئ فى الرابع من البيوع \* قال اذا اشترى أرضا فاسدا فبقي فيها أو غرم ثم أراد المشتري أن يفسخ البيع ويردها بحكم الفساد هل له ذلك أجاب نعم لانه رضى بضرره وهو نقص يثابه بخلاف ما اذا أراد البائع ذلك ولو انهدم البناء أو هدمه المشتري هل يعود حق الفسخ للبائع كما يعود حق الرجوع للأوهاب أم لا أجاب نعم الا أن يكون القاضي قضى يلزم المبيع بشرائط القضاء من القناوى القاعدية \* (م) وفى كل وضع تعذر رد المشتري شراء فاسدا على البائع فعلى المشتري المثل قيمته من ذوات الامثال والقيمة فيها ليس من ذوات الامثال ثم فى كل موضع تعذر على البائع فسخ البيع واسترداد

(١) وان حصل الملك بالقبض فيهما كما مر فى التلخيص فى أحكام البيع الفاسد (م) مثله  
(٢) وفى الرابع من البرازية وبجسد الوقت وجعله مسجدا بلا بيان لا يعطى حقه مثله

المبيع للمانع ثم زال ذلك المانع بان فلك المشتري الرهن أو رجع في الهبة أو عجز المكاتب عن  
 اداء بدل الكتابة أو رد المشتري على المشتري الأول بالعيب المبيع بعد القبض بقضاء كان  
 للبائع حق الاسترداد (١) اذا لم يكن القاضى قضى على المشتري بالقيمة فان كان قد  
 قضى عليه بالقيمة لا يصحكون للبائع حق الاسترداد في الوجود كلها ولو زاد المشتري في يد  
 المشتري لا يمنع الفسخ في الاحوال كلها الا اذا كانت الزيادة من جهة المشتري بان كان  
 المشتري ثوبا فصبغه المشتري بصمغ يزيد فيه أو كان سويقا فقلته بسم أو غسل في ثوبا فصبغه  
 الفسخ على المشتري حتى لو رضى المشتري بالفسخ واسترد المشتري مع الزيادة كان للبائع  
 حق الاسترداد واذا انتقص المشتري في يد المشتري بفعل نفسه أو بأففة سميوية أو بفعل  
 المشتري فالبائع يسترد المبيع مع أرش القصاص وليس له أن يترك المبيع على المشتري  
 ويعتبه تمام القيمة ازالة للفساد وان كان القصاص بفعل اجنبي فالبائع أن يأخذ الارش  
 من المشتري ان شاء وان شاء اخذه من الجاني ولو قتل اجنبي المبيع في يد المشتري فالبائع  
 ان يضمن المشتري وليس له أن يضمن القاتل من التاتار خائفة في التاسع من البيع  
 \* (شجي) الفساد لو قويا دخل في صلبه وهو البديل والمبدل فكل منهما فضحة وأبو حنيفة  
 ومحمد شرط احضرة صاحبه لا أبو يوسف ولو شرط بغير شرط فاحدهما فكل منهما  
 فضحة قبل قبضه وأما بعده فلان له الشرط فضحة لا الآخر (ح) لكل منهما فضحة بمحضرة  
 الآخر قبل قبضه وأما بعده فلو كان الفساد في صلب العقد ولا يتقلب جائزا كببيع بخمر  
 ونحوه فكذا ذلك ولو بشرط أو لاجل فاسد فكذا ذلك عندهما وقال محمد لو فسخ من له  
 من ذمة الشرط صح بمحضرة الآخر وان لم يقبل ولو فسخه عديم المنفعة لم يصح فيه الا بقرول  
 الآخر أو بالقضاء \* (هـ) لكل منهما فضحة قبل قبضه وكذا بعده لو كان الفساد في صلب  
 العقد ولو كان بشرط رائد فلان له الشرط فضحة لا الآخر \* (قسط) لكل منهما فضحة قبل  
 قبضه اجماعا وهل يشترط علم صاحبه اختلف فيه المشايخ وبعد قبضه فكل منهما فضحة  
 بمحضرة الآخر أي بعلمه لو في صلب العقد والاكثر الى حصاد فالمشتري فضحة لا للبائع  
 الا برضاء وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف \* (ط) عن بعضهم لو كان الشرط للمشتري فله  
 فضحة بمحضرة الآخر بلا برضاء ولو للبائع فله فضحة كذلك وفي فوائده في البيع الفساد  
 لكل منهما فضحة بمحضرة الآخر اذا كان بعد القبض في الثلاثين من القسولين \* اذا  
 اشترى شيئا فاسدا ثم مات أحدهما فلورثته انتقص (سي ظم) مثله \* (ط) ولو تعيب  
 عنده فله الرد فساد الشراء ان كان العيب يبرأ والا فلا وفي مختارات أبي حفص اشترى  
 جارية فاشترى فاسدا فاعوررت عنده بردها مع نصف قيمتها ولو نفقت بردها ويرد ما نقصت  
 ولو ولدت بردها وولدها ولو ماتت الا ثم بردها ولو نفقت الا ثم قال أبو جعفر وهو قولهم  
 وفي القسبة ولو نفقت عنه بردها ونصف قيمته قسبة في البيع الفساد في الظهيرة \* اشترى عبدا  
 فاشترى فاسدا وقبضه واشتد عليه ثم رده رد الكسب معه من يبيع التاتار خائفة  
 \* (شجي) لو رده مشتريه على بائعه انفسخ البيع على أي وجه رده عليه يبيع او هبة أو صدقة  
 أو غارية أو ودعة اذا رتب عليه فعلى أي وجه رده يقع عن الواجب دليله العواري

(١) وفي الفصولين ثم الاصل أن المانع اذا  
 زال كذلك رهن ورجوع الهبة وعجز  
 المكاتب ورد المبيع على المشتري بعيب  
 بعد قبضه بقضاء فالبائع حق الفسخ ولو لم  
 يقبض بقيمة كان هذه العقود لم توجد  
 تنفسح من كل وجهه في حق الكل على



(١) وقد فصل في ضمان الوكالة بالثمن من الضمانات الفضيلية في البحر في شرح قوله ولا بد من معرفة قدر ووصف  
 (٢) التلجئة والهزل في الاصطلاح سواء كذا في الكشف من التنوير شرح تليخيص الجامع في باب ما يكون اقالة  
 فصل في التلجئة التلجئة على ثلاثة اوجه أحدها في فتن (٢٩٢) المبيع أن يقول الرجل لغيره اني أريد أن أبيع لك عبدي هذا

في الظاهر ولا يكون ذلك بيعا في الحقيقة فقال فلان نعم وأشهد على مقالة ذلك ثبانه في مجلس آخر بألف درهم وتصادق على ما كان بينهما من المراضعة كان البيع باطلا وهو البيع الهازل ذكر محمد في كتاب الاقرار في الاصل أن هذا قول أبي حنيفة وقوله ما وعن أبي حنيفة في رواية أن البيع جائز هذا اذا تصادق على أن البيع بينهما كان على تلك المراضعة فان ادعى أحدهما أن البيع كان تلجئة وأنكر الآخر لا يقبل قول من يدعي التلجئة ويستخلف الآخر وان أقام مدعى التلجئة البينة على ما ادعى قبلت بيمينته ولو تصادق على أن البيع كان تلجئة ثم أجازا البيع بعد ذلك صححت الاجازة كما لو تباعها هزلا ثم جعلها جيدة بغير جذا وان أجازا أحدهما لا تصح اجازته واذا اكرهت المرأة على قبول الطلغ فقلت ثم ارضيت ان كان المانع بلفظ الطلغ لا يلزمها المال والطلاق بائن وان كان بلفظ الطلاق على قول أبي حنيفة وأبي يوسف تصير بائنا ويلزمها المال اذا رضيت وعلى قول محمد يكون رجعا ولا يلزمها المال وفي بيع التلجئة اذا قبض المشتري لعبد المشتري وأعتقه لا يجوز اعتاقه وليس هذا كببيع النكح فان المشتري هناك اذا اعتقه بعد القبض بنفسه اعتاقه لان بيع التلجئة عزل وذكر في الاقرار من الاصل أن بيع الهازل باطل أما بيع النكح فاسد هذا اذا كان التلجئة في ثمن المبيع فان كانت في الثمن وصورة أن يتفق في السر أن الثمن ألف درهم وباعا في الظاهر بألفي درهم قال محمد الثمن من السر ولم يذكر فيه خلافا وروى المعلى عن أبي حنيفة أن الثمن عن العلانية وان اتفقا في السر أن يكون الثمن مائة درهم وأشهدا على ذلك ثم تباعا في الظاهر بمائة دينار قال محمد يطل البيع في القياس وفي الاستحسان يجوز البيع بمائة دينار والله أعلم فاصبحنا من آخر كتاب الاكراه

والودائع وكذا لو باعه من وكيل البائع بشراء وسلم برئ عن ضمانه \* (فقط) لو رده عليه بوجه من الوجوه كرهن وغيره ودفع في يد البائع برئ عن ضمانه جامع الفصولين في أحكام البيع الفاسد \* واذا أصر البائع والمشتري على امسالة المشتري فاسدا وعلم به القاضي له فسخه حقا للشرع وبأي طريق رده المشتري فيه الى البائع صار تاركا للبيع وبرئ عن ضمانه وان باعه من البائع وقبضه البائع افسخ البيع وان على خلاف الثمن الاول وان جاء بالمبيع فيه الى البائع فلم يقبله فاعاده المشتري الى منزله أو الغاصب فعل ذلك وهلك في يدهما لا ضمان عليهما وان وضعه بين يدي البائع أو المالك فلم يقبله فعمل الى منزله فذلك ضمانا لانه ما نقل ثانيا أعاد يده المظلة بخلاف الاول لان الرد لم يتم وهناتهما بالوضع برؤية في الرابع من البيوع \* باع منه صحيبا ثم باعه فاسدا منه افسخ الاول لان الثاني لو كان صحيبا يفسخ الاول فكذلك لو كان فاسدا لانه يلحق بالصحيب في كونه من الاحكام برؤية في الرابع من البيوع في نوع بيع الشيء في الشيء \* وفي الجامع الصغير لومات البائع وعليه دين آخر في البيع الفاسد ولا مال له غير المبيع فالمشتري أحق به من سائر الغرماء كما في الزهن والبيع الجائر عند الفسخ ولومات المشتري شراء فاسدا البائع أحق بحال المبيع من غرماء المشتري خلاصة في الرابع من البيوع \* باع عبد فاسدا رده المشتري ثم أبرأه البائع عن قيمة الغلام ثم مات ربه فقيمة وان أبرأه عن العبد ثم مات لا يلزمه شيء لانه اخرج الغلام عن كونه مضمونا والبراءة عن القيمة حال قيامه يصح لان الواجب لرفع المصادرة اعيان القائمة وبعد الهلاك يصار الى القيمة برؤية في الرابع في بيع الشيء بالشيء \* وفي المنتقى لو اشترى حنطة شراء فاسدا وأمر البائع بطنعها فالدينق للبائع ولو كان عبدا فقال للبائع قبل القبض أعتقه عني فأعتقه عني على البائع خلاصة من أحكام البيوع الفاسدة وفي البرازية تفصيل وفي التجريد يجوز التصرف في الاثمان والديون قبل القبض سوى الصرف والسلم وكذا في الديون والمنقولات الموروثة في الرابع من بيع البرازية والخلاصة \* الدراهم تمنعين في البيع الفاسد حتى ان في البيع الفاسد يجب على البائع رد عين ما قبض ولا تمنعين في البيع الصحيح حتى لا يجب على البائع رد عين ما قبض اذا انتقض البيع بينهما ولا تمنعين فيما ينتقض بعد الصحة وفي تعينه لفساد الصرف لعدم القبض في كتاب الصرف روايتان والاطهر أنه يمينين وهو الصحيح قيمة برهانية في الصرف \* النقد لا يمينين بالتعريف في العقد معنى عدم تعينه فيه أنه لو اشار عند الشراء الى نقد بعينه بأن قال اشتريت منك هذا العبد بهذه الدراهم كان له أن يتركها ويدفع الى البائع غيرها من الدراهم لما أن الثمن عند الشراء يجب في ذمة المشتري لا باعيا تلك الدراهم المشار اليها وانما قلنا في العقد احدنا عن الغصب والوديعة والشركة نهاية في آخر البيع الفاسد \* النقود تمنعين في الوكالات والشركات والمضاربات بعد التسليم الى هؤلاء لكونها أمانة وقبل التسليم لا تمنعين (١) كما في السقي في أوامر الوكالة

\* (فصل في بيع) (٢) التلجئة \* واذا قال الرجل لغيره اني أريد ان أبيع لك عبدي هذا تلجئة لا مراءاة وخافه وحضره المقالة ثم ودفع قال المشتري نعم ثم خرجا الى السوق وتباعا وأشهدا على

أبي حنيفة أن الثمن عن العلانية وان اتفقا في السر أن يكون الثمن مائة درهم وأشهدا على ذلك ثم تباعا في الظاهر بمائة دينار قال محمد يطل البيع في القياس وفي الاستحسان يجوز البيع بمائة دينار والله أعلم فاصبحنا من آخر كتاب الاكراه

ذلك فهدم المسئلة على ثلاثة أوجه إذا تصادقا بعد البيع أنهما بانيا البيع على تلك المواضعة  
ففي هذه الصورة ليس فاسدا بخلاف الثاني إذا تصادقا بعد البيع أنهما قد صدقنا  
اعراض عن تلك المواضعة قبل هذا البيع ففي هذا الوجه البيع جائز بخلاف الثالث إذا  
تصادقا على المواضعة بالتبينة قبل البيع الآن أحدهما ادعى البناء على تلك المواضعة  
ولدى الآخر الاعراض عن تلك المواضعة قال أبو حنيفة البيع جائز والقول لمن يدعى  
الاعراض عن تلك المواضعة وعلى هذا الاختلاف إذا اتفقا على المواضعة ثم تعاقدا ثم قالوا  
لم يحضر بيننا شيء وقت البيع فعلى قول أبي حنيفة البيع جائز وعلى قولهما البيع فاسد  
ولو ادعى أحدهما المواضعة على التبينة وانكر الآخر المواضعة فالقول لمنكر المواضعة  
فإن أقام مدعى المواضعة بينة على المواضعة وقال بيننا البيع على تلك المواضعة إن صدقه  
الآخر في البناء فالبيع فاسد وإن قال الآخر أعرضنا عن تلك المواضعة فالمسئلة على  
الاختلاف على قول أبي حنيفة البيع فاسد وعلى قولهما البيع جائز فإن اتفقا على أن  
البيع كان تبينة وقبض المشتري العبد على ذلك واعتقه فالتعق باطل ولو تواضعا على  
أن يجعرا أنهما تابعا هذا العبد أمر بألف درهم ولم يكن بينهما بيع ثم أقر بذلك فليس هذا  
بيع فإن قالوا لا يجوز هذا البيع بمعنى البيع الذي أقررتنا به لا يجوز وإن ادعى أحدهما أن  
هذا الاقرار هزل وتبينة وادعى الآخر أنه جد فالتبينة على المدعى الجدة وعلى الآخر البينة (١)  
هذا إذا كانت تبينة في ذات البيع وإن كانت التبينة في البندل بان تواضعا على السر أن  
الغن ألف درهم إلا أنهما أقرافي العلانية بألفي درهم ليكون أحدا ألفين سمعة فإن تصادقا  
على تلك المواضعة فعلى قولهما البيع جائز بألف درهم وهو إحدى الروايتين عن أبي  
حنيفة (٢) وفي رواية أخرى عنه أن البيع فاسد كذا ذكره نفس الأئمة السرخسي وإن  
تصادقا على أنه لم يحضرهما مائة وقت المعاقدة فعلى قولهما البيع بألف درهم وهو إحدى  
الروايتين عن أبي حنيفة وفي إحدى الروايتين عنه البيع بألفي درهم وهذه الرواية أصح  
ولو تواضعا على السر أن الغن مائة دينار وتصادقا في العلانية بمائة عشرة ألف درهم انعقد  
البيع بمائة ألف درهم وهذا استقصان والقياس أنه لا يجوز البيع تارة خفية في  
أول الثامن والعشرين من البوع • ثم كالأبجوز بيع التبينة لا يجوز الاقرار بالتبينة  
بأن يقول لا تخافني أقرتك في العلانية بما لي أو بداري وتواضعا على فساد الاقرار لا يصح  
اقراره حتى لا يملك المقر له بدائع الصنائع في التبينة

• (في بيع الوفاء) •

واختلاف في البيع الذي يسمى به الناس بيع الوفاء وبيع الجار قال أكثر المشايخ منهم  
الشيخ الإمام أبو حنيفة والقاضي الإمام أبو الحسن علي السعدي حكمه حكم الرهن  
لا يملكه المشتري ويضمن المشتري ما كل من غره ولا يباح له الانتفاع ولا الأكل إلا بأباحة  
المالك وبسقط الدين لم لا كذا إذا سكن به وقام بالدين ولا يضمن الزيادة إذا هلك إلا بضمة  
والبائع أن يستردها إذا قضى الدين والصحيح أن العدة الذي جرى بينهما أن كان بلفظ  
البيع لا يكون وهنا ثم نظرا في ذكرهما الفسخ في البيع فساد البيع وإن لم يذكر ذلك في

(١) وإن اختلفا فادعى أحدهما أن البيع  
كان بتبينة والآخر شكر التبينة لا يقبل  
قول مدعى التبينة إلا بينة ويستحق  
الآخر كذا في الخاتمة في أحكام  
البيع الفاسد منه  
(٢) وفي الوجيز باب بيع التبينة وفي رواية  
عنه بألف وهو قولهما وهو الأصح منه

(١) العمد في بيع الوفاء ثلاثة أقوال اثاره من كذا ذهب اليه الا كثر من أن يبيع تجاراً كما اذا ذكر البيع من غير شرط على ما في الخاتمة وغيرها أو يبيع فاسد قبل وعليه الفتوى وفي دعوى الخاتمة في باب ما يطل دعوى ان يبيع الوفاء عند مشايخ سمرقند بقرعة الرهن وعند مشايخ اجنزة البيوع الفاسد منه (٢٩٤) هذا في فتاوى مشايخ سمرقند أن يبيع الوفاء فاسد وأنه يبيع بشرط وأنه يبيد

المالك عند القبض قال ظهير الدين الرغيني في هذا اذا دخل الشرط في البيع فان لم يدخله فكذا قول بعض أهل سمرقند أنها على قول بكراهه وهو المختار عندي يجوز البيع والشرط واليه كان يميل سمرقندي محمود في آخر الرابع من يبيع الجواهر منه

والبيع بطريق الاستقلال والاستخبار من المشتري انما يجوز على قول من جعله بيميناً فلا يجوز على قول من جعله رهناً أو يبيعاً فاسداً الا ان الرهن ملك الراهن فلا يجب عليه الاجر والمبيع فاسداً اذا وصل الى البائع بأي طريق كان ينفسخ البيع ويعود الى ملك البائع فلا يجب الاجر منه

(٢) وفي الخاتمة في باب الخيار ولو اُلحقا بالعتق الصحيح مكان الخيار بشرط فاسداً بطل الشرط ولا يفسد العتق في قولهما وقال أبو حنيفة يلحق بالشرط الفاسد ويفسد البيع منه

(٣) وأفتى ابن كمال وأبو السعود بأن حكمه حكم الرهن ويضمن المشتري ما أكل من ثمره وتبعهما الاستاذان مرحوم يحيى بن زكريا

(٤) ومثله يبيع التبنية مذكورة مفصلة في الثامن والعشرين من يبيع التنازخية منه

(٥) تأييداً لا اعتراض الذي لا جواب عنه كما يوهم عنه ظاهر التعبير كذا بخط سعي اقتضى فيكون ظاهره مخالفاً لما جزم به في الثامن عشر من يبيع البسوع أنه لا يجوز اجارة العقار من البائع قبل قبضه منه

(٦) وفي الاوّل من يبيع الذخيرة اجارة العقار قبل القبض على قول محمد لا شك أنها

البيع وتلفظا بافظ البيع بشرط الوفاء أو تلفظا بالبيع الجائر وعندهما هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم فكذلك وان ذكر البيع من غير الشرط ثم ذكر الشرط على وجه المواعدة فالبيع جائز ويلزم الوفاء بالوعود لان المواعدة قد تكون لازمة فتجعل لازمة لحاجة الناس (١) فاضحياناً في الشروط افسد من البيوع \* (فئين) ثانياً بلا ذكر شرط الوفاء ثم شرطه يكون يبيع الوفاء اذا شرط الا لا يلقى باصل العقد عند أبي حنيفة (٢) (محض) الشرط الفاسد اذا ألحق بالعقد يلحق عند أبي حنيفة لا عندهما (نقص) وهل يشترط الا لاق في مجلس العقد لصحة الالتحاق اختلف فيه المشايخ والصحيح أنه لا يشترط في الثامن عشر من الفصولين \* شرطاً بشرطاً فاسداً قبل العقد ثم عقد الميسل العقد ويطل لومقارنا في الثامن عشر من الفصولين \* (بق) والفتوى على أن يبيع الوفاء فاسد يوفى عليه احكام البيع الفاسد الا أن المشتري لو باعه من آخر فله المبيع الاول أخذه كما لو باعه المشتري من المكره من آخر (٣) وزوائد المبيع وفاء كزوائد المبيع فاسداً فيضمن بالتعدي لا بدونه كزوائد الغصب وأفتى (سب) ومشايخ زمانه أن المشتري يملك زوائد المبيع وفاء ولا يضمنها بالافها من المحل المزبور \* وفي فوائد البرهان ثانياً ما مطلقاً ثم ألحق الوفاء يلحق عند الامام كاثبات الشرط المفسد واسقاطه ان لم يكن قويا وعندهما لا وان شرط الوفاء ثم عقد مطلقاً ان لم يقر بالبناء على الاول فالعقد جائز ولا عبرة بالسابق كما في التبنية عند الامام (٤) يزاد في بيع الوفاء من الرابع من البيوع \* وان اجر المبيع وفاء من البائع فمن جعله فاسداً قال لا تصح الاجارة ولا يجب شيء لان المستحق بجهة اذا وصل على وجه الى المستحق يقع على تلك الجهة والرتب يحكم الفساد لازم فيقع عنه ومن جعله رهناً كذلك لم يلزم البائع الاجر وقد ذكرناه ومن أجاز له جواز الاجارة من البائع وغيره وأوجب الاجر وان اجره من البائع قبل القبض أجاب صاحب الهداية أنه لا يصح واستدل بما لو اجر عبداً اشتراه قبل قبضه أنه لا يجب الاجر وهذا في البات فظنك في الجائر غير ان الرواية في اجارة المنقول قبل القبض والذي ورد عليه الوفاء في الفتوى مطلق فلا بد من القيد وذكر في الايضاح أن كل ما يصح به قبل قبضه يجوز اجارته وما لا فلا ويبع العقار قبل القبض جائز فكذا اجارته وقال الامام الارستيدى لا يجوز اجارة العقار ايضاً قبله لان العتق يدعى الى المنفعة وهي منقولة واعترض عليه الكرماني بأنه ان صح لم أن لا يجوز اجارة المستأجر قبل القبض والنص على خلافه وأنت خبير (٥) بأن العين قائم مقام المنفعة في حق ارتباط الاكثين فينظر اذن الى ما قام به المنفعة من المحل المزبور \* (ط) كل ما جاز به قبل قبضه جاز اجارته قبله وما لا فلا ويبع العقار جائر قبل قبضه فكذا اجارته لم تجز اجارته في الاصح وبه يفتى (٦) وفي الخاتمة اشترى داراً أو عقاراً فريها قبل القبض من غير البائع يجوز عند السك ولو باع يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف ولا يجوز في قول محمد ولو أحرها قبل القبض من البائع أو غيره لا يجوز عند السك في الرابع من يبيع التنازخية \* واجارة العقار قبل القبض على اختلاف الاصح ان الاجارة لا تصح انفاً وعليه الفتوى من يبيع الكفا قبل باب الربا

لا تجوز وأما على قول أبي حنيفة فقد اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يجوز وفي التاسع عشر من العمادية والثامن والعشرين من الاسرو شقية تفصيل وفي الثامن عشر من يبيع البرازية والاجارة من البائع لا تجوز منقولا كان أو عقاراً

(١) وقال قبل هذا بورقين تقريرا لم يصح بيع الوفاء في المنقول وقص في العقار باستحسان بعض المتأخرين (٢) وايضا ذكر عسري فوائده رجل اشترى أرضا مع اشجارها يبيعها جزاء ثم احترق بعض الاشجار أو دارا فاندم بناؤها هل للبائع أن يملك حصص العقار من الثمن أجاب لا ويكون له انفسار كما أشرنا اليه في الفصل التاسع من (٢٩٥) العمادية **عنه** قلت وقوى أئمة زماننا ومن أدركنا من

اساتيدنا وغيرهم على هذا الاختيار الذي مر وانما اختاروا فيه حكم الرهن قالوا بأنه اذا انتقض المبيع وفاء في يد المشتري سقطت حصصه النقص من مال الوفاء ويقسم مال الوفاء على قيمة الباقي والهالك فمأصحاب الهالك سقط وما أصاب الباقي يبقى كما هو الحكم في الرهن كذا في العمادية في التاسع عشر وأفتى به أبو السعود **عنه** (٣) (فتم) لو وصي ببيع عقاره يبيعها جزاء وأمنى أئمة سمرقند بأنه لا يملك لاتف مال ومنافعه باتقال ملك اليتيم ومنافعه لغيره ووجه جواز أنه يبيع المال لليتيم باستيفاء ملكه ودفع حاجته **عنه** كذا في الفصلين في الرابع والعشرين وفي أواسط دعوى القاعدة يبيع الوفاء في عقار الصغير باطل لانه اتلاف أعيان غلانه من غير عوض قال حبيب أن يأمرهما

القاضي بنقض ما فعلا **عنه**

(٤) وهذا على أن يكون يبيع الوفاء يبيعا لارهنانه اذا كان رهنيا **عنه** كون الملك للبائع فلا معنى للرجوع **عنه**

(٥) وسببي فيه أن الامام مع محمد كذا في الثانية وفي التاتارية عن المنعرات أنه مع الثاني وفي فتح القدير وكذا في الدراية والدي في فتاوى قاضيخان أن قول أبي حنيفة كقول محمد وفي الخلاصة واختاروا قول محمد **عنه**

(٦) المشتري اذا قال للبائع عابا زده (أعطى لنا) فقال البائع بدهم (أعطى) يكون فسخا كذا في الخلاصة في الاجارة الطويلة **عنه**

(٧) والظاهر أن هذا على قول من شرط الاعطاء في الجانبين **عنه**

اذا الاقالة **عنه** كبيع فلا بد في البيع من

وان زعم البائع انه كان قبل قبضه ولم يجب بالسكك في وزعم المشتري الوجوب لكونه بعد القبض فالقول للمشتري لدعواه الصحة وان نقد البائع المال في أثناء المسدة تنفسح الاجارة ويجوز للمشتري على القبول لعدم لزوم العقد ولا الجرح بحساب الماضى برزاية في بيع الوفاء من الفصل الرابع \* باع داره وفاء ولم يقبض الثمن ليس للبائع مسح المبيع ولا يبيعه من غيره بلا حضور المشتري واذا جتمع في البيع الجائز بين العقار والارزاق الذي لا يجوز فيه البيع الجائز بأن لم يكن تبعا للعقار حتى فسد في المنقول لا يعتدى الى العقار بل يجوز فيه وهذا الشارة الى انه لا يجوز الوفاء في المنقول (١) وفي التوازل يجوز الوفاء في المنقول أيضا (٢) واختلف أئمة سمرقند في أن الوصي هل يملك يبيع عقار الميراث وفاء فأكثرهم على أنه لا يملك وقوى صاحب الهداية على أنه يملك (٣) من المحل المزبور \* اذا باع المبيع وفاء باتا وقضى الثمن لا يصح البيع البات الموقوف ويحتاج الى تجديد به بعد القضاء لكنه ينفذ باجازه المشتري وفاء فاذا جاء اليه بالثمن وقال بعت المبيع وفاء منكم من آخر باتا وهذه دراهمك من ذلك فخذها فخذها يكون اجازة ولا يحتاج الى التجديد برزاية في بيع الوفاء \* (فص) باع جازا فاحتاج الى العمارة ففعل بأمر القاضي على أن يرجع فله الرجوع (٤) في الثامن عشر من الفصولين وكذا في البرزاية \* (فص) السككالة بمال الوفاء يصح مضاعفا في الحال اذا المالك يجب على البائع يمد الفسخ لافي الحال من المحل المزبور وكذا في البرزاية والعمادية

(في الاقالة) \*

وفي المنعرات ولا تصح الاقالة الا بلفظ الاقالة حتى لو قال البائع للمشتري بعتي ما شئت مني **عنه** كذا وقال المشتري بعت فقبل البائع وهو يبيع بالاجماع فيراعى في ذلك شرائط البيع تاتارية في الاقالة من البيوع \* ولو قال البائع للمشتري أقلني المبيع فقال أقلت لا يجوز ما لم يقل البائع قبلت وقال أبو يوسف ثم الاقالة وان لم يقل قبلت فاضحان في أواسط الفصل الاول من كتاب السكك \* أمه أن الاقالة تصح عند الثاني بلفظين أحدهما ما مضى والاخر مستقبل **عنه** قوله أقلني فقال الآخر أقلت وقال محمد لا الا بضمير كالبيع واختار في القسوى قول محمد (٥) برزاية في الثاني في نوع الاقالة \* قال البائع لا آخذ الثمن فافسخ البيع فسكت وذهب كان فسخا من المحل المزبور \* يبيع عن يازده (أعطى المبيع) فقال دادم (أعطيته) لانتم الاقالة ما لم يقل بديرتهم (قلت) وبه يعني وفي المحيط يبيع عن يازده (أعطى المبيع) فقال هلا بدهم (حالا أعطى) ينسخ وان لم يدفع (٦) من المحل المزبور \* طلب ان ينقص من الثمن فقال البائع هات المبيع ثمك هذا فقال المشتري ههنا كنم (اجعل مثل ذلك) أفتى بأنه اقالة من المحل المزبور \* جاء بقبالة العقار المشتراة فآخذها البائع وتصرف في العقار فاقالة وفي الخزانة دفع القبالة الى البائع وقبضه ليس باقالة وكذا التصرف البائع في المبيع بعد قبض القبالة وسكت المشتري لعدم تسليم المبيع وقبض الثمن (٧) من المحل المزبور \* واعلم ان الاقالة تنعقد بالتعاطي أيضا من أحد الجانبين على الصحيح كما في البرزاية \* من يبيع البصر الرائق في شرح قوله

التبايض من الجانبين فكذا الاقالة كذا في الفصول في احكام التعاطي قلت هذا اعطاء بضم على قول من شرط الاعطاء في البيع من الجانبين وأما على قول من قال البيع ينعقد بالتعاطي من أحد الجانبين فهو اقالة وهو الصحيح كما في آخر اقالة البرزاية **عنه**

وبعد ما تناهى الخلاف ولوجاهة المشتري الى البائع وقال انه قام على يمين فقال ورد البائع عليه ما قبض من الثمن ولم يكن لم يقبض ما باع لانه لا تملك الاقالة في الحادي والعشرين من التنازلية \* تركت البيع فقال رضى او اجرت فاقالة برارية في نوع في الاقالة ملخصا \* طلب البائع الاقالة فقال المشتري هات الثمن فاقالة كنه قوله اقلنى وقبولها يقتصر على المجلس وكما يصح القبول فصار يصح دلالة بان خاطب بعد قول المشتري اقلت قدما قبل المضارعة والتكامل بكلام ويشترط لصحتها قيام البيع او بعضه لا الثمن ومانع الرق في البيع القاسم والمعيب ملغى من الاقالة من المحل المزبور \* هلك المبيع بعد الاقالة قبل التسليم طالت برارية في الاقالة \* وما يمنع الرضا بالعيب يمنع الاقالة وكذا اذا ملكك الزيادة المتصلة او المنفصلة او لم تكن ملكها اجنبي \* من شرح النقابة للشيخ قاسم \* (شم) طلب البائع من المشتري فصح البيع فقال المشتري ادفع الى الثمن فكتبه قبالة ودفعا اليه فأخذها منه ورد المبيع فهو فسخ \* (شم) ولو قال لشترت منى هذه الحاربية وانكر فان عزم البائع على تركها المنصومة فهو فسخ والقياس ان يشترط فيه المجلس \* (قم) ورد الصندل بعد الرضا سبق وقال له اتخذها اخرى اوسع فقال الصندل وضعها اتخذت اخرى اوسع فقبل ووضع الصندل في الخبافه ففسخ قنية في الاقالة \* باع بقره ثم قال لشترتها بتمامتك رخصة فقال المشتري ان كانت رخصة فخذها وبعها واسترجع فيها النفسك وأوصل الى ثمن يفرق التي بتمامتي فباعها ورجع فان كان قبل القبض او بعده وقال له شترتها بتمامتك ففسخ والرجع له والا فهو ترك قبل والرجع للموكل قنية في الاقالة \* (ق) اشترى ابريسما فآخذه ثم قال للبائع لا يصلح لعملي فخذته وادفع الى الثمن فأبى وقال تركت كذا من الثمن وادفع الى الباقي ففعل فهو اقالة وعلى البائع رد كل الثمن لا يبيع مبتدأ نقد الفتاوى في الباب الخامس عشر من البيوع \* وفي المشتري اشترى من آخر عيدا وتقايا ثم قال البائع اقلنى حتى اذخر لك الثمن سنة فقال فعلت جازت الاقالة دون التأخير وكذا لو قال اقلنى على أن اضع عنك خمسين فقال فعلت جازت الاقالة دون الخط ويدفع كل الثمن وهذا قول محمد (١) وقال أبو يوسف جازت الاقالة على المسمى من الاجل والتقصان في الثمن من يبيع الخلاصة في آخر الاقالة \* رجل اشترى عبدا بثلث درهم وادفع الثمن ولم يقبض العبد فقال للبائع بعد ما لقيه وهب لك العبد والثمن \* كان ذلك نقضا للبيع ولا يصح هبة الثمن فاضيان في الاقالة \* (يحيى) جاء الدلال بالثمن الى البائع بعد ما باعه بالامر المطلق فقال البائع لا أدفعه بهذا الثمن وأخبره المشتري فقال لا أريده أيضا لا يفسخ لانه ليس من القساطل الفسخ ولان اتحاد المجلس في الايجاب والقبول شرط في الاقالة ولم يوجد قنية في الاقالة \* (فحط) اشترى سارا ثم أتى ليرده فلم يجد البائع فأدخل في اصطبله فباع البائع بالبيطار فبرغه فليس يفسخ لان فعل البائع وان كان قبولا يشترط فيه اتحاد المجلس وكما يصح قبول الاقالة فساد في مجلس الاقالة فكذلك لا بد من الفعل والا فلا أتري أن من باع ثوبا وسلمه ثم قال للمشتري اقلت البيع فاقطعه لي فقصافا قطعه في المجلس فهو اقالة والا فلا قنية في الاقالة \* رجل اشترى سارا وقبضه ثم جاء بعد أيام ورد على البائع فلم يقبل

(١) وفي النية الكبرى أن الامام مع محمد

البائر رده وقال لا أقبل ثم استعمله بعد ذلك أيا ما ثم أراد أن يرده على المشتري ولا يرده الثمن  
كان له ذلك لأنه لما قال لا أقبل بطل رد المشتري وأقالته فلا ينفسخ البيع بينهما باستعمال  
البائع بعد ذلك لأن الاستعمال وان كان دليلا على الرضا إلا أنه دون الصريح فلا يسلط به  
صريح الرد قاضيان في الاتفاقية وكذا في نوع في الاتفاقية من البرازية \* ولولدت المبيعة  
ولد يعني بعد القبض ثم تقابلا فالأقالة باطلة عنده لأن الولد زيادة منفصلة والزيادة المنفصلة  
إذا كانت بعد القبض تعذر معها الفسخ حقا للشرع بخلاف ما قبل القبض والحاصل أن  
الزيادة متصلة كانت كالجن أو منفصلة كالولد والارث والعقد إذا كانت قبل القبض لا تنفع  
الفسخ والرفع وان كانت بعد القبض فإن كانت متصلة فكذلك عنده وان كانت منفصلة  
بطلت الاتفاقية لتعدد الفسخ معها والاتفاقية لا تصح على قوله الإفسخا وعندها ان يكون بيعا  
فتح القديري في الاتفاقية \* وأشار أيضا بقوله لزمه الثمن الاول الى انه لو كان الثمن الاول سالا  
فأجله المشتري عند الاتفاقية فإن التأجيل يبطل وتصح الاتفاقية وان تقايلا ثم أجله ينفى أن  
لا يصح الاجل عند أي حنفية فإن الشرط الملاحق بعد العقد ملحق بأصل العقد عنده كذا  
في القنية والى أنه لو أبرأ المشتري عن الثمن بعد قبض المبيع ثم تقايلا لم تصح منه أيضا والا  
يلزم المشتري رد المبيع وفي القنية اشترى ماله حل ومونة وثقله الى موضع آخر ثم تقايلا فمونة  
الرد على البائع من اتفاقية الجواز الثاني \* ولو اشترى عبدا بقرعة أو بصوغ وقرعة أيضا ثم هلك  
العبد في يد المشتري ثم تقايلا لرافضة فاقعة في يد البائع صح الاتفاقية لأن كل واحد منهما  
مبيع له عينه بالتعيين فكان معقودا عليه فيق البيع يبقاء أحدهما وعلى البائع رد عين  
الرفضة ويسترد من المشتري قيمة العبد لكن ذهب الاضفة لأن الاتفاقية وردت على قيمة العبد  
فلما استرد قيمته فضة والقيمة تحتلف فتزداد وتنقص فيؤدي الى الربا ولو كان العبد قائما وقت  
الاتفاقية ثم هلك قبل الرد على البائع له أن يرده الفضة ويسترد قيمة العبد ان شاء ذهب وان شاء  
فضة لأن الاتفاقية هنا وردت على عين العبد ثم وجبت القيمة على المشتري بدلا لا بعد ولا يربا بين  
العبد وقيمتها (١) شرح المشايخ للشيخ قاسم في الاتفاقية \* رجل باع من آخر كرا ماسله اليه  
وأكل المشتري نزل سنة ثم تقايلا لا يصح وكذا لو هلك الزيادة المنفصلة أو استهلكها  
الاجنبي في الثاني من اتفاقية الخلاصة من البيوع \* (بج) اشترى كرا مذهب ودفع مكانه  
حذقة ثم تقاسمها البيع قيل له أن يطلب الحنطة \* (بم) اشترى بدراهم بجساد ودفع زيوفا  
مكانه أو تقيوز بها البائع ثم تقايلا فلم يترى أن يرجع بالجساد وكذا ذكره في الرد بالعيب قنية  
في الاتفاقية \* اشترى شيئا بعشرة دنانير ودفع اليه الدراهم عوضا عن الدنانير ثم تقايلا العقد  
وقدر خصت الدراهم يرجع على البائع بما وقع العقد عليه وهو الدنانير دون ما دفع وكذا لو رد  
بعيب خلاصة في نوع من آخر الفصل الثاني من البيوع \* وان تغيرت الجارية الى النقصان  
بأن تعميت الجارية في يد المشتري بفعل المشتري أو بآفة سماوية فإن تقايلا يثبت الثمن الاول  
أو سكا عن ذكر الثمن الاول يجعل الاتفاقية ضحكا عنده غير أن البائع اذا لم يعلم بالعيب وقت  
الاتفاقية كان له الخيار ان شاء أمضى الاتفاقية وان شاء رده وان علم بالعيب فلا خيار له تارة خالية  
في الحادي والعشرين من البيوع \* (فج) تقايلا فهو على الثمن الاول وان سمى أكثر من

(١) مثل عن رجل باع من آخر ساعة بفلسوس  
رائحة وقبضها وسلمه السلعة ثم ان ولى  
الامر أبطل المعاملة بالفلسوس ثم تقايلا  
هل للبائع رد الفلسوس المقبوضة أم بدلاها  
أجاب نعم له رد الفلسوس ولا يلزمه غيرها من  
قناوى ابن نجيم من البيوع عجب

الثنى الاول أو أقل أو جنسا آخر عند أبي حنيفة لأن الاقالة فسخ فيعود اليه رأس ماله كما كان بلا زيادة ولا نقصان الا اذا حدث بالمبيع عيب فيجوز باقل (١) نقد الفتاوى في الاقالة \* ولو اشترى عينا ثم تقابلا البيع ولم يتقابضا حتى اشتراه من البائع جاز شراؤه ولو باعه البائع بعد الاقالة من غير المشتري لا يجوز بيعه فاضحان في أوخر فصل قبض المبيع \* اقالة الوكيل في السلم تجوز عند أبي حنيفة ومحمد كلاهما وكذا اقالة الوكيل بالمبيع عندهما واقالة الوكيل بالشراء لا تجوز اجماعا وفسخ الموكل مع المشتري جائز (ج) اقالة الوارث جازية وروى أنه ليس في وأطلق في الجماع جواز اقالة الوصي من شرح القدوري للزاهد في الاقالة وفي جامع النورين الوكيل اذا قبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا بمرور الوقت في باب الوكالة بالمبيع والشراء \* واذا أقال الوكيل بالمبيع صحمت الاقالة وسقط الثمن عن المشتري عند أبي حنيفة ومحمد لأن عندهما يملك اسقاط الثمن عن المشتري بالابراء فيملك الاقالة ولكن انما تنفذ الاقالة في حق الوكيل والمشتري لا في حق الموكل حتى لا تعود العين الى ملك الموكل وعلى قول أبي يوسف لا يسقط الثمن عن المشتري بالابراء فلا يملك الاسقاط بالاقالة ذخيرة في المصل العاشر في ابراء الوكيل واقالته من البيوع \* (فر) المتولى يملك الاقالة لو خيرا للوقف وقال الوكيل بالمبيع لو أقال أو احتال أو أبرأ أو حط أو وهب صح عندهما وضمن ما وكاله الا عند أبي يوسف الوكيل لو قبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا في السابع والعشرين من الفصولين \* (خ) او كبل بالشراء لا يملك الاقالة اجماعا من المحل المزبور \* (بم) باعت صبعة مشتركة بينها وبين ابنه البالغ واجاز لابن البيع ثم أقال وأجاز لابن الاقالة ثم باعت ثانيا بغير اجازته يجوز ولا يتوقف على اجازته لأن الاقالة يعود بالمبيع الى ملك العاقل الى ملك الموكل والمخير قسنة في الاقالة

(١) وفي فتح القدير الآن يكون حدث بالمبيع عيب فبصح بالنقصان جعل الخط ما زاد ما كان بالمبيع

\* (في بيع الاب والوصى مال الصغير والشراء) \* بيع الاب مال طفله من الاجنبي على ثلاثة أوجه فان الاب اتم اعدل أو مستور الحال أو فاسق فجاز في الاولين فليس له نقضه بعد بلوغه اذ للاب شفقة كاملة ولم يعارض هذا المعنى معنى آخر وكان هذا البيع نظرا وفي الوجه الثالث لم يجز بيع عقاره فله نقضه بعد بلوغه هو والخيار الا اذا كان خيرا بان باع بضعف قيمته (٢) اذ عارض ذلك المعنى معنى آخر فلم يكن هذا البيع نظرا وبيع منقوله جائز في رواية ويوضع ثمنه يبدل في رواية لولا خيره بضعف قيمته وبه يفتى كذا في (خ) وفيه الوصي في بيع العقار كالأب المفسد جاز لو باع بضعف القيمة والا فلا وفيه صح في الوجهين بيع عقاره يسير الغبن في السابع والعشرين من الفصولين \* للأب بيع عقاره لكامل ولا يثم له الاخذ منه لضعفه لانه جنس حقه من المحل المزبور والوصى في بيع العقار مثل الاب المفسد لا يجوز بيع الوصي الا بضعف القيمة أو لحاجة الصغير أو دين لا وفاء له الاب من أحكام الصغار للاستروتن في مسائل البيع \* وصى الميت باع التركة لقضاء الدين والدين غير محيط جاز بيعه في الكل عنده وعندهما لا يجوز في الزيادة على قدر الدين وعليه الفتوى ولو لم يكن في التركة دين وفي الورثة صغيرة فباع كل التركة بنقضه وان استغرق التركة بنقض في الكل عروضا وعقارا فعنده اذا ثبت للوصى ولاية يبيع بعض التركة له يبيع كله ولولا دين

(٢) وفي الخاتمة وعليه الفتوى في التاسع عشر من التاتارخانية



(١) مطلقة بان يقول ثلث مال أو ربعه  
مثلا وصية فحينئذ يجوز بيع العقار كذا  
في الدرر في إيصائه

والورثة كإرغيب يبيع المنقول لا العقار إلا إذا كان بحال لم يبيع بهلك فحينئذ يصير العقار  
كالعروض برأية في تصرفات الوصي وفيها وفي الأفضية والصغرى والخالية يبيع الوصي  
على خمسة أوجه أن تكون الورثة كأنهم صغارا فحينئذ له أن يبيع كل المنقولات ولو يبيع الغن  
وليس له أن يبيعه بفاحشة وليس له أن يبيع العقار إلا زيادة في الثمن بأن يبيعه بضعف القيمة أو  
أضرورة الدين أو لوصية مرسله (١) في التركة لا تنفذ بدون بيعه أو لوصية بعينه وهو لا ينقسم  
أو لضرورة القسمة أو لحاجة التيمم إلى ثمنه أو لزيادة مؤنته وخراجه على غلته وارتفاعه  
أو لنداعيه إلى الخراب فيما إذا كان داراً أو حائطاً أو لظروف من تسلط جائز ذي شوكة عليه  
ذكره في الخالية وغيره حتى لو باعه بدون شيء من هذه المسوغات التسع يكون للتيمم نقضه إذا  
بلغ أدب الأوصياء في البيع \* وفي القنية للزاهد يبيع الوصي مال الوصي بفاحش  
الغن قال القاضي علا الدين المروزي يطل البيع حتى لا يملك المشتري المبيع بالقبض وقال  
نجم الدين الحنكبي بل يفسد البيع قلت فذلك المشتري المبيع بالقبض ويكون على كل من  
المتبايعين الفسخ مادام المبيع قائماً في يد المشتري من المحل المزبور \* وفي الجواهر باع  
الوصي ضبعة للدين قتيبن أن قيمتهما أكثر فالببيع باطل ولا يحتاج إلى دفع الحاكم فلو باعها  
ثانياً بنى المثل صم البيع الثاني من المحل المزبور برهن الوصي الثاني أن الوصي الأول  
كان يباعه بغير فاحش أو باع العقار المتروك لقضاء الدين مع وجود المنقول يقبل ويطل  
البيع في نوع من الدفع من دعوى الزاوية \* ومن سبغ الأئمة السائل وصي باع كرم  
الصغير وبلغ الصغير وأدعى غشاً وأقام ينة وأقام المشتري ينة أن قيمة الكرم في ذلك الوقت  
مثل الثمن فيينة الغن أولى في باب يني المتضادين من شهادة القنية \* وعنه اختلف  
الوصي والتيمم به بدلوغه فقال الصبي بهت عقارى إلى حاجتي لكن بغير فاحش وقال  
الوصي بل بهتة بمثل القيمة لا يكون القول له (٢) في باب اختلاف المتبايعين من دعوى  
القنية \* وصي باع ضبعة التيمم من مفلس يعلم أنه لا يقدر على أداء الثمن قال أبو القاسم أن  
كان البيع يبيع رغبة فالقاضي يؤجل المشتري ثلاثة أيام فالأوفى الثمن فيها والاقتض  
البيع قال رضي الله عنه وينبغي أن لا يجوز بيع الوصي إذا كان يعلم أن المشتري لا يقدر  
على أداء الثمن لأن بيع الوصي ممن هذا حاله يكون استهلاكاً لا لأنه إذا أدى الثمن قل أن  
يقضى القاضي يطلان البيع الآن يصح هذا البيع فاضحياناً من تصرفات الوصي \*  
وان أنكر المشتري الثمن أو المين في يد المشتري يرفع الوصي الأمر إلى الحاكم فيقول ان  
كان ينيك يبيع فقد فسخت البيع برأية في نوع في تصرفات الاب والوصي \* وان  
كانت الورثة كباراً غيباً وليس على الميت دين ولا وصية فالوصي أن يبيع غير العقار استحساناً  
لأن غير العقار يخشى عليه التواء والتلف وكان البيع حلفاً وتحصيلاً ويملك اجارة الكل  
فان كان بعض الورثة حضوراً أو بعضهم غائباً أو واحد منهم غائب فان الوصي يملك بيع نصيب  
الغائب من العروض والمنقول والرقيق لأجل الحفظ وإذا ملك يبيع نصيب الغائب يملك  
يبيع نصيب الحاضر أيضاً في قول أبي حنيفة وعند صاحبيه لا يملك وهذه أربع مسائل  
حددها هذه والثانية ان كان على الميت دين لا يحيط بالتركة فان الوصي يملك البيع

(٣) لو ادعى الابن بعد البلوغ أن والديه  
باع منك في حال صغري بغير فاحش فانه  
كانت قيمته يوم باع مائة وقد باعه بمائتين  
فخذ الحسين ورد على ملكي وقال المذمى  
عليه لا بل كانت قيمته خمسين فاه يحكم  
الحال إذا لم تكن المدة معدة لتبذل فيها  
الاسعار فاقول قول المشتري كذا في  
مسائل البيع والشراء من أحكام الصغار  
فلاستروثني وكراني الثلث والعشرين  
من ماله وكذا في السابع والعشرين  
من العبادية

(١) الاصل عند أبي حنيفة انه اذا ثبت  
للموصى بيع بعض التركة يثبت له ولاية  
بيع الكل كذلك في الخاتمة في فصل  
تصرفات الوصى عند

(٢) وفيه اختلاف ذكره في السادس من  
الفصول وفي آخر مسائل القضاء أن  
حقوق العقد ترجع الى ورثة الوصى عند

يقدر الدين عند الكل وهل يملك بيع الباقي عند أبي حنيفة يملك (١) وعندهما لا يملك  
والثالثة اذا كان في التركة وصية بمال مرسل فان الوصى يملك البيع بقدر ما تقوم به الوصية  
وهل يملك بيع ما زاد عليه عنده يملك وعندهما لا يملك والرابعة اذا كانت الورثة بكرا فيهم  
صغير فان الوصى يملك بيع نصيب الصغير عند الكل ويملك بيع نصيب البكار ايضا عنده  
وعندهما لا يملك وكل ما ذكرناه في وصى الاب فكذلك وصى وصيه ووصى الجد اب الاب  
وصى وصيه فاضيفان في بيع الوصى من البيوع وكذا في تصرفات الوصى منه \* اب  
أو وصى باع مال وصى من أجنبي فبلغ حقوق العقد ترجع الى العاقد (٢) فصولين في  
السابع والعشرين \* وفي قساوى رشيد الدين مات الوصى فبلغ الصبي فولاية قبض عن  
مبايعه الوصى والمطالبة من المشتري لو ارث الوصى أو وصيه دون اليتيم الذي بلغ من  
أدب الاوصياء في ايصاء الوصى \* رجل مات وترك أولاد اصغارا وأباً ولم يوص الى أحد يملك  
الاب ما يملك الوصى فان كان الميت أوصى وكان للاب أن يتخذ الوصية وليس له أن يبيع  
العقار والعروض لقضاء الدين فرق بين الجد والوصى فان لوصى الاب بيع التركة لقضاء  
الدين وتنفيذ الوصايا وليس للجد ذلك أقام محمد الجدة قام الاب فقال اذا ترك وصياً وأباً  
فالوصى أولى وان لم يكن وصى فالاب أولى ثم وثم الى أن قال فوصى الجد أولى ثم وصى  
القاضي حنية المفتي في تصرفات الاب من كتاب الوصايا \* الاب أو الوصى اذا باع عقاراً  
لصغير قال الشيخ الامام محمد بن الفضل ان رأى القاضي نقض البيع خيراً للصغير كان له  
نقضه فاضيفان في بيع الوالدين من البيوع \* قال استاذنا اطلاق الجواب في كتاب  
المأذون في الاب والوصى تنصيص على أن الاب أو الوصى وان كان معهما فلقاضي نقض  
بيعه اذا رأى المصلحة فيه فنية في باب ولاية القاضي من أدب القاضي \* وفي الخاتمة لا يجوز  
بيع القاضي مال اليتيم من الوصى ويبيعه ماله من اليتيم ثم الوصى بقبلة حيث يجوز وان كان  
الوصى وصياً من جهة أدب الاوصياء في البيوع \* الخلاصة عن نظم الزندوستى حوازي  
بيع الوصى ماله من اليتيم وجواز شراؤه مال اليتيم اغناه في وصى الاب واما وصى القاضي  
فلأب يملك فكذلك من يقوم مقامه من المحل المزبور \* وفي الخلاصة والحافطية لا يملك وصى  
القاضي البيع من لا يقبل شهادته لانه كالوكيل ولا يجوز بيع الوكيل منهم من  
المحل المزبور \* الواحد لا يصلح بائعاً ومشترياً من نفسه الا الاب والجد عند عدم الاب  
فانهما ما يليان به مثل القيمة أو عايتان فيه في ظاهر الرواية (٣) ويكتفى بعبرة واحدة بقوله  
بعث عبدى من ابى أو اشترى عبده أو بعث عبد ابى هذا من ابى هذا عندنا والشافعى  
يشترط عبارتين ويكون أصلاً في حق نفسه نائباً عن صغيره فاذا بلغ أو باعاً قال العهد عليه  
واذا اشترى مال ابه لا يرأس الثمن حتى يسلمه الى وصى ينصبه القاضي ثم رده وصيه اليه  
ويكون أمانة عنده برأيه في الثامن من البيوع \* باع ماله من ابه الصغير لا يثوب ذلك  
عن قبض الشراء فالحال يملك الاب من القبض حقيقة يملك من مال الاب منية المفتي  
في باب تصرف القسولى من البيوع \* حل للاب شراء مال طفله لنفسه يسير الغنم  
لا بفاحشه ولم يجوز الوصى ولو بثل قيمته ولو بأكثر جاز خلافاً للمجد (شعب) الجد كالاب في ذلك

(٣) وفي السادس من الولوالجية وفي ظاهر  
الرواية يجوز هذا البيع من الاب بثل  
القيمة أو بعتاب الناص في منله وروى  
حسن عن أبي حنيفة أنه لا يجوز الاجل  
القيمة والاصح ما ذكره في ظاهر  
الرواية عند

(١) وتفسير الخيرية في غير العتار قال شمس  
الائمة السرخسي أن يبيع مال نفسه من  
القيم ما يساوي خمسة عشر بعشرة وان  
يشترى لنفسه ما يساوي عشرة بخمسة  
عشر وتفسير الخيرية في العتار عند  
البحر أن يشترى لنفسه بعشرة القيمة  
وأن يبيع من اليتيم بنصف القيمة كذا في  
بيع الوصي وشراة من يروع الخانية منه  
(٢) والمسئلة في الخانية في أصل تصرفات  
الوصي وقال فيه هذا قول محمد وأما على  
قوله ما قول الواحد يكتفي منه  
(٣) ثم لا يرجع بشية الورثة بذلك على  
هذا الولدان كاليتيم لم يشهد أنه اشتراه  
لولده كذا في يروع الخانية في فصل  
في بيع الوالدین منه  
(٤) ولا يصح السلم الا ببيع شرائط  
تذكر في العقد جنس معلوم ونوع معلوم  
وصفة معلومة ومقدار معلوم وأجل  
معلوم ومعرفة مقدار رأس المال اذا  
كان مما يتعلق العقد على مقداره كالمكبل  
والموزون والمعدود ونسبة المكان الذي  
يؤفيه فيه اذا كان له أجل وموتة كذا  
في شرح القدوري للزاهدی عنه  
(٥) سئل عن المسلم اليه اذا انقطع بعد  
حلول الاجل وصار لا يوجد هل يلزم  
المسلم اليه قيمته أم لا يلزمه ويصح العقد  
بعد حلول الاجل أجاب لا يلزم المسلم  
اليه قيمته وأما عار ب السلم الخيارات شاء  
فصح وان شاء انظر الى حال وجوده فان  
صح أخذ رأس ماله كذا في تاوي ابنه  
نجيم منه

(من) جاز الوصي ذلك لو غيرا (١) وتفسيره أن يأخذ بخمسة عشر ما يساوي عشرة أو  
يبيع منه بعشرة ما يساوي خمسة عشر وبه يفتى وصح له يبيع عقار اليتيم بمثل القيمة ويفتق  
بأنه لا يجوز الا بضعف القيمة أو لضرورة ومن جعلها أن تزيد مؤنة العقار على غلته وصح  
لذ ببيع ماله من ابنه لو لم يفتقر في السابع والعشرين من النصولين \* وصي اشترى  
لنفسه شيئا من مال الميت ان لم يكن للميت وارث لا صغير ولا كبير جاز قاضيخان في تصرفات  
الوصي \* اذا باع الوصي مال الميت ثم استباح منه واحدا باع بكماله باع يتطرق الى القيمة  
ان قال عدلان انه باع بالقيمة فالبيع صحيح ولا يلتفت الى الزيادة (٢) من وصايا العدة للصدر  
الشهد \* اشترى خادما لابنه الصغير لا يرجع عليه بالثمن وكذا ان مات قبل الأداء  
ويؤخذ من تركه كدينه الا اذا شهد أنه أخذ له لابنه ارجع بغيره على ابنه (٣) ويعتبر  
الاشهاد وقت الشراء وقبل وقت نقد الثمن وفي الوصي يرجع أشهد أم لا وعن محمد اذا  
لم يشهد على الرجوع لكنه فاه وقت الشراء ونقد على هذه النية يسمع الرجوع ديانة  
اشترى طعاما للصغير من ماله وللصغير مال كان متبرعا وعن الثاني ان اشترى لابنه شيئا مما  
يجبر عليه كاطعام والكسوة ولا مال للصغير لا يرجع وان شهد وان عمالا يجبر عليه  
بأن كان للصغير مال فاشترى طعاما أو كسوة أو اشترى دارا أو ضياعا ان شهد وقت  
الشراء على أن يرجع يرجع والا فلا في الثامن من يروع البرازية والخلاصة \* وفي  
المتنق اذا اشترى الوصي بمال اليتيم غلاما لنفسه ان كان الشئ خيرا لليتيم أبحت الشراء  
وان كان الغلام خيرا لليتيم جعلته لليتيم ولم أبر شراة لنفسه \* وفي غريب الروايات  
وجامع الفتاوى من مجموع النوازل وصي اشترى بمال اليتيم غلاما وباعه مرا بجة فلما بلغ  
اليتيم قال كنت اشتريت الغلام لي فالرجع لي وقال الوصي اشتريته لي فلا تثنى لك من ارجع  
يسكون الرجوع كله لليتيم وان نوى المال بضمه الوصي أدب الوصايا من البيع  
\* (في السلم)

قلت أما شرائط صحة السلم فذكرها المصنف سبعة (٤) وفي المحيط أربع عشرة هذه السبعة  
المدكورة وسبعة غيرها لم يذكرها المصنف في عقد الشرط وان ذكرها قبله احدا اذ دام  
وجود المسلم فيه من وقت العقد الى المحل (٥) وثانيها أن يكون المسلم فيه مما  
يتعين بالتعيين حتى لا يجوز السلم في الاثمان وفي التبرروايتان وفي الهلوس يجوز عندهما  
خلافا لمحمد وثالثها أن يكون المسلم فيه من المكيلات أو الموزونات أو المذروعات  
أو المعدودات المتقاربة حتى لا يجوز السلم في الحيوان ورابعها قبض رأس المال قبل  
الاقتراق سواء تعين بالتعيين أولا وخامسها أن يكون رأس المال منقدا عند أي  
خليفة خلافا لهما وسادسها أن يكون عقد السلم بانا لا خيار فيه حتى لو سلم بشرط  
الخيار لهما أولا أحدهما فسد الا اذا أبطل صاحب الخيار خياره قبل التقرق بالابدان  
ورأس المال قائم في يد المسلم اليه فحينئذ ينقلب جائزا وسابعها أن يكون المسلم فيه  
مضبوطا بوصف يلتحق به بذوات الامثال وذكر الشروط في (بج) سبعة  
عشر هذه الاربعة عشر وشروط آخران في رأس المال وهو بيان نوعه أنه محمودية أو

مصرية ودراهم غطريقية أو عدلية وبيان صفته أنه جيد أو ردي أو وسط إذا كان في المبادتقود مختلفة وشرط في السلم فيه وهو أن لا يشمل البسدين أحد وصفي عليه الربا كاسلام الحنطة في الشعير أو الثوب الهروي في الهرويين فإنه يحرم النساء من شرح القدوري الزاهدي وكذا في التاتارخانية عن السفناقي \* واختلفت الروايات في أدنى الاجل الذي لا يجوز السلم بدونه وعن محمد أنه قدر أدناه بشهر فصاعدا وعليه الفتوى وفي الكافي وأقل الاجل شهر في الأصح وعليه الفتوى وفي السراجية وأدنى مدة الاجل مائة ~~هـ~~ <sup>سنة</sup> فحصل المسلم فيه هو المختار في الثالث والعشرين من التاتارخانية ملخصا \* الحوالة برأس المال جائزة وكذا الكفالة به وبالمسلم فيه منية المفتي في مسائل السلم \* إذا شرط في السلم الثوب الجديد فجاء بثوب وأدعى أنه جيد وأنكر الطالب فالقاضي يرى اثنين من أهل تلك الصنعة وهذا أحوط والواحد يكفي فان تحالا جيد أجبر على القبول خلاصة في الأول من البروع \* ولا خير في السلم في الرطبة حذرا وكذلك في الحطب حزمًا وأقاراقان بين شيأ من ذلك على وجه لا تمكن المنازعة بينهما في التسليم والتسلم يجوز وفي بعض الشروح لو بين الطول والعمق والغلط في المستثنين أو كان عرف ذلك جاز تاتارخانية في الثالث والعشرين \* وفي بروع الاصل لا بأس بالسلم في الجذوع إذا بين ضرر بامعولما وبين الطول والعرض والغلط والاجل والمكان الذي يوفيه فيه وكذلك الساج وصنوف العيدان والقصب وأعلام الغلط في القصب ما يشد به أنه ذراع أو شبر محيط برهاني في أوائل السلم \* ولا بأس بالسلم في الحصير والبوارى إذا وصفت وبين طولها وسعرها وصفها لانه من روع كالتبات والحصير ما يتخذ من البردى والحشيش والبوارى ما يتخذ من القصب يجمع الفتاوى في مسائل السلم \* وفي تجنيس خواهر زاده يجوز السلم في البسط والحصير إذا شرط من ذلك ذراعه معلوما وصفة معلومة تاتارخانية في الثالث والعشرين \* ويجوز السلم في اللبن والعصير والنخل كيلا أو وزنا وإذا انقطع العصير لا يجوز السلم فيه من سلم البزازية \* وفي الخانية وإذا سلم الدراهم في حنطة والدراهم لم تكن عنده قد دخل في بيته وأخرج الدراهم فان توارى عن عين المسلم اليه عند دخول البيت بطل السلم والافلا تاتارخانية في الثالث والعشرين \* ولا يطل الاجل بعوت رب السلم ويطل بعوت المسلم اليه حتى يؤخذ السلم من تركته حالا قاضيان في السلم \* الوجه الثالث إذا اختلفا في الاجل فهذا لا يخلو من ثلاثة أوجه أما أن اختلفا في أصل الاجل بأن قال أحدهما كان بأجل وقال الآخر بغير أجل أو اختلفا في مقدار الاجل بأن قال رب السلم كان الاجل شهر وقال المسلم اليه لا بل شهرين أو اختلفا في المضي بأن قال رب السلم كان الاجل شهرًا وقد مضى وقال المسلم اليه لم يعض بعد وإنما أسلمت الى الساعة فان اختلفا في أصل الاجل فهذا على وجهين أما أن يكون مدعى الاجل الطالب أو المطلوب فإذا كان مدعى الاجل هو الطالب والمطلوب ينكر ولم يقم له ما يثبت فاقباس أن يكون القول قول المطلوب مع يمينه وفي الاستحسان يكون القول قول الطالب مع يمينه هذا إذا كان طالب الاجل هو المدعى فأمّا إذا كان المطلوب هو مدعى

الاجل قال أبو حنيفة رحمه الله بأن القول قوله استحصانا وقال أبو يوسف ومحمد بأن  
 القول قول الطالب هذا إذا لم يقيم لاحدهما بينة وان قامت لاحدهما بينة قبلت بينته وان  
 أقام البينة فالبينة ينسب من يدعى الاجل هذا إذا اختلفا في أصل الاجل وان اختلفا  
 في مقدار الاجل ان لم يقيم لاحدهما بينة فالقول قول الطالب مع عيینه ولا يتحالفان عند  
 علمنا الثلاثة وقال زفر يتحالفان في التهريد وفي الخيار لم يتحالفوا اجماعا (م) هذا إذا  
 لم يقيم لاحدهما بينة فان قامت لاحدهما بينة يقضى بينته وان أقام جميعا البينة فالبينة  
 بينة المطلوب ولا يقضى بعقدين عندهم جميعا من التاتارخانية في الثالث والعشرين  
 من البيوع \* وان اختلفا في المضي ان لم يقيم لاحدهما بينة فالقول قول المطلوب انه  
 لم يرض وان قامت لاحدهما بينة نقبل بينته وان أقام جميعا البينة فالبينة المطلوبة من المحل  
 التزبور \* اختلفا في قدر المسرف فيه أو وجنسه أو وصفه أو ذرعانه أو اختلفا في رأس المال  
 كذلك فحالفوا وإذا أقام أحدهما البينة قضى له وان أقام البينة قضى رب السلم  
 ولو اختلفا في رأس المال وأقاما البينة قضى للمسلم اليه وجيز في الاختلاف في السلم \*  
 وإذا كان السلم حنطة ورأس المال مائة درهم فصالحه على أن يرد عليه مائتي درهم أو مائة  
 درهم وخمسين كان باطلا (١) نأما إذا قال صالحك من السلم على مائة من رأس مالك كان  
 جائزا (٢) وكذلك إذا قال على خمسين من رأس مالك كان جائزا بعد هذا اختلف  
 المشايخ في قوله صالحك من السلم على خمسين درهما من رأس مالك أنه يصير اقالة في جميع  
 السلم أو في نصف السلم وان قال صالحك من السلم على مائتي درهم من رأس المال لا يجوز  
 برده بقوله لا يجوز الزيادة (٣) هكذا ذكره شيخ الاسلام في شرحه وأشار شمس الائمة  
 السرخسي في شرحه الى أنه تبطل الاقالة في هذا الوجه أصلا وفي الذخيرة الاقالة  
 في باب السلم على أن يكثر من رأس المال لا يجوز تاتارخانية في الثالث والعشرين  
 \* (قع عك) باع رب السلم المسلم فيه من المسلم اليه بأكثر من رأس المال أو برأس المال  
 لا يصح ولا يبيح كون اقالة (قع مك) أسلم ديارا في مائتي من زبيب فلما حل  
 الأجل وبجز عن أدائه فباع رب السلم من المسلم اليه مائة من ذلك الزبيب الذي على  
 المسلم اليه ديارا وقضى الديار لا يفسخ السلم في حصة الديار (قب) السلم في العذب  
 الفسلاف في وقت كونه حصر ما لا يصح والسلم في التفاح الشستاني قبل الإدراك يصح لانه  
 يسمى تفاحا (قع مك) أسلم زيبا في كحنطة لا يجوز (حم عك) يجوز فأبو الفضل  
 جعل الزبيب كالبوا وما جعله وزيبا فبينة في السلم

#### \* (كتاب الصرف) \*

يجب أن يعلم أن الرهن والحوالة والكفالة يسدل الصرف جائزة عند علمنا الثلاثة وإذا  
 جازت هذه التصرفات فقول بعد هذا ان قبض من المحتال عليه أو الكهيل قبل الافتراق أو  
 هلك الرهن في يد المرتن قبل الافتراق تم الصرف بينهما ويعتبرا افتراق مجلس المتعاقدين  
 ولا يعتبر افتراق الكفيل والمحتال عليه وان افتراق المتعاقدان والرهن قائم تبطل الصرف

(١) لأن الصلح عن السلم إذا لم يكن مضافا  
 الى رأس المال يقع عن السلم فيه وهنا  
 الصلح غير مضاف الى رأس المال فاقالة  
 لم يقل مائة وخمسين من رأس مالك ويبيع  
 المسلم فيه قبل القبض لا يجوز كذا  
 في الذخيرة قبيل نوع آخر من الثاني  
 والعشرين من البيوع \*  
 (٢) لأن الصلح على رأس المال في باب  
 السلم اقالة واقالة السلم قبل القبض جائزة  
 كذا في الذخيرة قبيل النوع الاخير من  
 الثاني والعشرين من البيوع \*  
 (٣) لأن الاقالة في باب السلم على أكثر  
 من رأس المال تجوز عندهم جميعا الا أنه  
 لا تثبت الزيادة وتنع الاقالة على مقدار  
 رأس المال كما في بيع المنقولة ولو تقايلا  
 على أكثر من الثمن الا قبل القبض  
 تصح الاقالة بمثل الثمن ولا تثبت الزيادة  
 هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه \*  
 \* (كتاب الصرف) \*

في الفصل السابع من صرف التنازلانية \* ويبيع الدين بالدين جائزا إذا حصل الاقتراض بعد قبض الدين - حقيقة عقد صرف كان أو لا نظير الصرف باع دينار بدينهم ولم يكونا بحضورهم ما تم نقدا وتقايد قبل الاقتراض وكذا لو مضى حكا بأن كان له على آخر دينار ولا أثر عليه دراهم فاشترى كل ماعلى ما حبه بماعليه ثم بئس البيع وكذا لو كان لا أثر عليه طعام أو فلولس وله على آخر دراهم أو دينار فاشترى من عليه الطعام بالدينار التي له عليه ذلك الطعام صح وتم بجوز البيع الربل إذا باع الحلية أيه ضيعة بغيرها على أيه قيل لا يجوز لأنه يبيع دين لها على ثبات وذ كرم ~~السكر~~ حتى ما يدل على الجواز بزيادة في الصرف \* وعقد الصرف بدكر الابل في أحد البدلين أو النجارين عقد بوجوه الفساد وفرق الامام بين المنعقد على الفساد وبين ما عترض عليه الفساد بالمال شرط البقاء على الصحة فقال إذا باعها بألف وفي عنقه طوق قدر مائة بألف وتفرقا قبل قبض شيء من الثمن صح في الجارية وبطل في الطوق ولو باعها بالطوق إلى أجل بطل في الطوق وقاها وصح في الجارية عندهما وشاع الفساد عند الامام اشترى فضة كثيرة بفضة قليلة مع شيء غيرها ان لم يكن لهذا الغير قيمة ككف من تراب أو حصاة لا يجوز البيع للربا وان لها قيمة تساوى الفضة الرائدة من ذلك الطوق أو اقتص من المساوي قدر ما يتغابن الناس فيه يجوز بلا كراهة والا كالمساة أو جوزة يجوز بالكراهة قبل حمد كيف تجوز في قلبك قال مثل الجبل من المحل المزبور \* يبيع السيف المحلى بدراهم الفضة على أربعة أوجه الاول أن تكون الفضة التي هي ثمن أكثر من الفضة في السيف فهذا جائز ويجعل بقايله الفضة التي في السيف من الدراهم ما هي مثلها والباقي يكون بازاء النصل والجنم والجنات فان تقابضا في المجلس جاز البيع والصرف والابطال الصرف وأما البيع ان كانت الحلية تخلص منه من غير ضرر (١) كالطوق في عنق الجارية والفضة الملقوفة في قبضته جاز البيع وبطل الصرف وان كانت لا تخلص الا بضرر بطل باجتماعها ولو شرط النجار والا بطل بطل الصرف بالاجماع وكذا البيع عندهم سواء كان من قبيل الاول أو من قبيل الثاني وقالوا ان لم يكن التخلص من غير ضرر فهو كما قال الامام وان أمكن كالتطوق جاز البيع في الجارية وبطل في الطوق والوجه الثاني أن تكون الفضة التي هي ثمن مثل الفضة التي في السيف والوجه الثالث أن تكون أقل مما في السيف والوجه الرابع أن تكون بحيث لا يدري أن الفضة التي هي ثمن مثل الحلية أو أقل أو أكثر ففي هذه الوجوه الثلاثة لا يجوز البيع وان لم يعلم مقدار الدراهم وقت البيع ثم علم وكانت أكثر من الفضة التي في السيف فان علم في المجلس جاز البيع وان علم بعد الاقتراض لم يجوز وكذلك لو اختلف أهل العلم به فقال بعضهم الثمن أكثر من الفضة وقال بعضهم مثلها مخلص ما في الحادي عشر من صرف التنازلانية \* وهذا اذا كان الثمن من جنس الحلية فان كان من خلاف جنسها جاز كيقما كان لجوارا تفاضل ولا خصوصية للحلية مع السيف والطوق مع الجارية بل المراد اذا جتمع مع الصرف غيره فالنقد لا يخرج عن كونه صرفا بانضمام غيره اليه وعلى هذا يبيع المزرع كس والمطرز بالذهب والفضة بغير رائق

(١) قوله من غير ضرر أي ضرر يهود الى البائع كذا في جامع الرموز للقهستاني وهذا لا يجوز شرعا وان رضى البائع كما اذا باع جندها من سقف فيكون كما اذا تضرر ركل الشركاء في القسمة فيما اذا كان البيت صغيرا فانه لا يقسم القسمة وان رضى الشركاء بل يترك ولا يصح اذا اقتسموا

(١) في شرح قوله من باع سيفاً حليته  
خسبون (م)

في الصرف (١) \* فتمت رتبنا أن يبيع المفضض الأول أن يبيع المفضض بالذهب  
وصكدا يبيع المزركش بالفضة ولو يبيع بالفضة يفسد الدراهم المضروبة أو غيرهما من  
الفضة فالواجب أن ينظر إلى ما في المبيع من الفضة فإن كانت قدر الدراهم لا يجوز  
وإن كانت أقل من الدراهم التي هي الفتن فيجوز وإن كانت أكثر فلا يجوز وإن كانت  
لا يمكن معرفة قدرها فلا يجوز أيضاً وفيه خلاف زفر في صورة واحدة يجوز وهي  
أن تكون الفضة التي في المبيع أقل من الفتن الذي هو الدراهم وفي بقية الصور لا يجوز هذا  
إذا بيعت بالفضة فلو بيعت بالذهب لا يحتاج إلى هذا بل يجوز بالقل والأكثر لكن لا بد من  
قبض العوض كافي الأول أيضاً لا بد من القبض في صورة الجواز ولو يبيع المصوغ من  
الذهب أو المزركش منه أيضاً بالدراهم فلا يحتاج إلى معرفة قدره هل هو أقل أو أكثر بل  
يشترط التقابض في المجلس لا غير فلو باعه بالذهب يحتاج فيه إلى ما قدمناه من الوجوه  
الأربعة وفيه وجه واحد يجوز كافي الفضة والضايف في هذا الإشكال أن عند اتحاد جنس  
المتن والمبيع يعتبر التساوي في الوزن والتقابض في المجلس وعند اختلاف الجنس لا يعتبر  
التساوي بل التقابض وحده اتفق الوسائل \* وبيع السيف الحلي بالفضة بفضة خالصة  
وبيع المنطقة المفضضة بالدراهم أو التبر لا يجوز إلا أن يعلم أن الفضة الخالصة أكثر وكذا  
لو باع حلياً من ذهب فيه جوهراً لا يمكن إخراجه إلا بضرر فباعه بذهب لا يجوز إلا أن يكون  
أكثر مما في الحلي من الذهب فاضيفان في باب الزمان البيوع \* وجعل ابتاع أولوة في  
قرطة مركبة بفضة متقدمة فإن كان لا يمكن تحليتها إلا بضرر لم يجز البيع كالسيف الحلي  
وإن لم يلحقه من فضتها ضرر فالبيع جائز ولو قال رب القرطة أنا نزع الأولوة وأسلمها إلى  
المشتري والمشتري لا يقبلها فإنه لا يجزى على القبول إلا إذا نزعها وسلمها إليه وسلم فإنه حينئذ  
يكون بيعاً بالتسليم والاعطاء جواهر الفناوى في الخامس من البيوع \* وإذا باع من آخر  
حلي ذهب فيه أولوة أو جوهراً بدينار وقبض المشتري الحلي فهذا على أربعة أوجه  
أحدها أن تكون الدنانير مثل الذهب الذي في الحلي أو لوجه الثاني أن تكون الدنانير أقل  
من الذهب الذي في الحلي أو لوجه الثالث إذا كان لا يرى أن الدنانير التي هي عن مثل الذهب  
الذي في الحلي أو أقل أو أكثر وفي هذه الوجوه الثلاثة لا يجوز لبيع أصلاً في الذهب  
ولا في الجواهر سواء أمكن تخليص الجواهر من غير ضرر أو لم يمكن وأما إذا كانت الدنانير  
التي هي عن أكثر من الذهب الذي في الحلي فالبيع جائز في الكل في الذهب وفي الجواهر  
وبصرفه إلى الذهب الذي في الحلي من الذهب الذي هو عن قدر مثله والباقي بأزاء الجواهر  
واللآلئ فمما ذلك المسئلة على ثلاثة أوجه إن نقد الدنانير التي هي عن كلها قبل أن يتجزأ  
فالعقد ماض على العمدة وكذلك إن تقدم من الدنانير التي هي عن حصة الذهب الذي هو  
في الحلي يريد به أن تقدم من الدنانير التي هي عن قدر حصة الذهب الذي هو في الحلي ولكن لم  
ينص على أنه حصة الذهب فالعقد ماض على العمدة في الكل فإن لم يتقدماً من الدنانير حتى  
تمت قالوا لا شك أن العقد فيما يخص الحلي من الذهب يفسد وفيما يخص الجواهر هل يفسد ينظر  
إن كان الجواهر بحيث لا يمكن تخليصه إلا بضرر يفسد وأما إذا أمكن تخليصه من غير ضرر



لا يفسد العقد في الجوهر هذا إذا باع الحلبي بدنانير نقد طاماً إذا باع الحلبي بدنانير نسبية فهو  
على أربعة أوجه أن كان المبيع من الدنانير مثل الذهب الذي في الحلبي أو أقل منه أو كان  
لا يدري ذلك فالبيع فاسد في هذه الوجوه الثلاثة في الحلبي وفي البواهر ما إذا كانت  
الدنانير أكثر من الذهب الذي في الحلبي لا شك أن العقد يفسد فيما يخص الحلبي من الذهب  
فأما فيما يخص الجوهر هل يجوز المبيع ينظر أن لم يمكن تخليصه إلا بضرر يفسد البيع في  
حصة الجوهر وإن أمكن تخليصه من غير ضرر يجب أن تكون المثلثة على الخلاف في قول  
أبي حنيفة لا يجوز البيع في الجوهر وهو نظير ما لو أسلم كتر حنطة في كتر شعير وزيت فالعقد  
يفسد في الزيت عند أبي حنيفة وعندهما العقد في مسئلة السلم لا يفسد في حصة الزيت  
فكذا في هذه المسئلة لا يفسد العقد في حصة الجوهر محيط برهاني في الحادي عشر من  
الصرف ولولا باع خاتم فضة بعشرة دنانير وفيه نص يا قوت وقض المشتري الخاتم ويجعل  
قد حصة الفضة من الثمن أو أكثر جاز البيع في جميع الخاتم فإن عجل له أقل من حصة الفضة  
ثم اقتصراً ينظر أن أمكن نزع النص من الخاتم بغير ضرر جاز البيع في النص في قدر ما عجل له  
من حصة الفضة وإن كان لا ينزع إلا بضرر بطل البيع في كله وكذا إن لم يعجل له شيئاً حتى اقتصراً  
فإن أمكن نزع النص بغير ضرر جاز البيع في النص بخصته من الثمن وبطل في القضية وإن  
لم يمكن إلا بضرر بطل البيع في الجميع وكذا لو عجل الدنانير كلها ولم يقبض الخاتم حتى اقتصراً  
فإن أمكن نزعها بلا ضرر جاز البيع في النص بخصته والابطل البيع في الجميع وكذا إذا  
اشترى بعشرة دراهم والفضة وزنها درهم فجعل درهما وقبض الخاتم قبل أن يتعرفاً جاز  
البيع في الجميع وإن لم يعجل شيئاً حتى اقتصراً ولا ينزع النص بغير ضرر بطل البيع في الجميع  
وإن أمكن نزعها بغير ضرر جاز في النص تسعة دراهم وكذا السيف الحلبي إذا باعه بمائة  
وفيه خمسون حبة وكذا المنطق والسرج والقدح وغير ذلك مما فيه حلية خزانة الأكل \*  
(الجامع) الدراهم المضمومة على ثلاثة أنواع إما أن يكون صفراً غالباً على الفضة أو كان  
سواء أو كانت فضتها غالباً عليه فإن كان صفراً غالباً لا ينظر أن أمكن تخليصها بالاذابة  
والسبب لا يعتبر بمنزلة صفرة فضة منفصلين لا يجوز بيعها بالفضة الخاصة إلا أن يكون  
الخالص أكثر مما في الدراهم من الفضة لتكون الفضة بأزاء الفضة بمثلها وزناً والباقي بأزاء  
الصفرة وإن لم يمكن تخليصها بالاذابة والسبب لا تكون الفضة مستهلكة غير مستهلكة تكون  
منزلة النحاس ويجوز بيع هذه الدراهم واحداً بثنين ويجوز استقراضها والمبايعتها  
عددان كانت تروج بين الناس عدداً وإن كانت تروج وزناً لعدداً لا يجوز ذلك إلا وزناً  
لأنها لا تصير عددياً إلا بالاصطلاح فإذا لم يوجد الاصطلاح بقيت موزونة وأما إذا كانت  
فضتها غالبية بأن كان ثلثها فضة وثلثها صفراً فهي في حكم الزبوف (١) ولا يجوز بيعها  
الاجتماع من الفضة الخاصة ولا يجوز استقراضها والمبايعتها بالوزن كالفضة الخاصة  
وكذا حكم الفضة المنقوشة إذا كان غشها مغلوباً بالفضة فيكون كفضة وأما إذا كان  
صفراً وفضتها سواء فلا يجوز بيعها بالفضة البيضاء إلا إذا كان الخالص أكثر ولا يجوز  
استقراضها والمبايعتها بالوزن لأنها بمنزلة الدراهم الرديئة والفضة فيها موزونة تنزعاً

(١) وإذا كانت الدراهم ثلثها فضة وثلثها  
صفرة فهي بمنزلة الدراهم الرقيقة لم تكن  
مشاراً إليها لا يجوز الشراء بها من غير وزن  
كما في الدراهم الرقيقة والبهريجة إن اشترى  
بها ولهذا لم يجوز استقراضها إلا وزناً وإن  
كانت مشاراً إليها لا يجوز الشراء بها من غير  
وزن كما في الدراهم الرقيقة كذا في  
التأخرية من البيوع

كالخطة في السبيل فلا يجوز استقراضها الا وزنا الا ان يشير اليها في المبيعة فتصير باع  
 القدر كالأشياء الى الدراهم الجديدة ولا ينتقض العقد بل كما قبل التليم ويعطيه مثلها  
 لانها ثمن ولم يتعين في العقد ولا يجوز بيع بعضها ببعض فسيئة لاجل الوزن من المحيط  
 السرخسي في باب الصرف بمجازفة \* ثم ان كانت هذه الدراهم التي غلب غشها تزوج  
 بالوزن فالبيع بها والاستقراض بها بالوزن وان كانت تزوج بالقياس فالبيع والاستقراض بها  
 بالتعديس غير وان كانت تزوج بهما فكل واحد منهما وما دامت تزوج فهي أثمان لا تعين  
 بالتعدين ولو لها كت قبل القبض لا يطل المدة واذا كانت غير راتجة فهي سلعة تعين بالتعدين  
 ويطل المدة بهلاكها قبل التسليم وهذا اذا كانا يعلمان بحالها ولم كل من العاقرين أن  
 الآخر يعلم فان كانا يعلمان ولا يعلم أحدهما أو يعلمان ولا يعلم كل أن الآخر يعلم فان  
 البيع يتعلق بالدراهم الراتجة في تلك البلدة لا بالمشار اليه من هذه الدراهم التي لا تزوج وان  
 كانت يقبلها البعض ويردّها البعض فهي في حكم الزنوف واليه رجعة فيتعلى البيع  
 بنفسها لا يمينها كما هو في الراتجة لكن يشترط أن يعلم البائع خاصة ذلك من أمرها لانه  
 رضى بذلك وأدرج نفسه في البعض الذي يقبلها وان كان البائع لا يعلم يتعلق العقد على  
 الأرواح فتح القدير في الصرف \* عادت شهر بخاوي ومرة سدا أنت كبيع بدنيار  
 ميكند وانكاه هريدياري راسي درم راتج ميدهند بي تكبير وكسي تواله كزكبر دكه  
 سلطان تاديب ميكند اما زروى شرع آيد كه زرخاوياني اجاب في چون عرف مستفيض  
 شده است (١) من أوائل بيع القاعدية \* قال من له على آخر جاد اذا اقضى زيوفا  
 ولم يعرف فأنقذهما فردت عليه ببيع الزيادة فان كان علم حين أنقذهما أنهم اربعة لبس له أن  
 يردّها على الأول والاقله الرد على الأول سواء ردّ قضاء أو رضامن دعوى القاعدية

(كتاب المداينات)

(س) رجل طلب من آخر قرض عشرة دراهم بأكثر لا يجوز لأن فيه وباو الحيلة في  
 ذلك أن يبيع المقرض ثوبا يساوي عشرة بأكثر من عشرة بما يتفقان عليه ثم يقرض  
 رجلا آخر عشرة ثم يبيع المشتري ذلك الثوب من المستقرض بعشرة ويأخذ منه  
 العشرة ثم يبيع المستقرض من البائع الأول بالعشرة التي استقرض منه فيبرأ المستقرض  
 من العشرة وليس في يده شيء وقد وصل الثوب الى صاحبه وحصل له على المشتري الأول  
 ثمن الثوب وهو أكثر من عشرة ووصل الى المشتري عشرة تجب ومن يدي فصل  
 الفساد بحكم الزمان البيوع الماسدة \* رجل له على آخر عشرة دراهم فأراد أن يجعلها  
 ثلاثة عشر الى أجل قالوا يشتري من المديون شيئا بتلك العشرة ويقبض المبيع ثم يبيع من  
 المديون بثلاثة عشر الى سنة فيقع التحرز عن الحرام ومثل هذا مروى عن رسول الله عليه  
 السلام أنه أمر بذلك رجل طلب من رجل دراهم ليقرضه بده وادّعه فوضع المستقرض  
 متاعا بين يدي المستقرض ويقول لا مقرض بعت منك هذا المتاع بمائة درهم فيشتري  
 المقرض ويدفع الدراهم اليه ويأخذ المتاع ثم يقول المستقرض بعتني هذا المتاع بمائة  
 وعشرين فيبيعه فيحصل للمستقرض مائة درهم ويعود اليه متاعه ويجب للمقرض عليه

(ترجمة)

(١) عادة أهل مدينة بخاري ومدينة  
 سمرقند أنهم يجعلون البيع بالدينار  
 ويجعلون قيمة كل دينار ثلاثين درهما  
 بغير تكبير ولا يقدر أحد على أن يشكر  
 لأن السلطان يؤذيه فهل يجوز شرعا أن  
 يطلب الدينار أولا أجاب لا لأن العرف  
 كان مستقيضا

مسئلة مذكوره سائر كتبه اولان  
 حيله دن احسن واجه اولوب عمل شرعي  
 اولورى الجواب مشر وعسدر كذا أفتي  
 ابو السعد رحمه الله

(ترجمة)

هل تكون هذه المسئلة المذكورة أحسن  
 وأوجه من الحيلة التي في سائر الكتب  
 ويحمل بها شرعا الجواب نعم

مائة وعشرون درهما والوقت الاحوط أن يقول المستقرض للمقرض بعد ما قررا المعاملة  
كل مقالة وشرط كان بينهما فقد تركته ثم يرد أن يبيع المتاع وهذه المسئلة دأبل على  
جواز بيع الوفاء اذ لم يكن الوفاء شرطاً في البيع فذا اذا كان المتاع للمستهقرض فان كان  
المتاع للمقرض وليس للمستهقرض شيء ويريد أن يقرضه عشرة بثلاثة عشر الى أجل فان  
المقرض يبيع من المستقرض سلعة بثلاثة عشر ويسلم السلعة الى المستقرض ثم ان  
المستهقرض يبيع السلعة من أجنبي بعشرة ويدفع السلعة الى الأجنبي ثم الأجنبي  
يبيع السلعة من المقرض بعشرة ويأخذ منه العشرة ويدفعها الى المستقرض فيسبرأ  
الأجنبي من الثمن الذي كان عليه للمستقرض فتصل السلعة الى المقرض بعشرة والمقرض  
على المستقرض ثلاثة عشر الى أجل وحيلة أخرى أن يبيع المقرض من المستقرض سلعة  
بثلاثة عشر الى أجل معلوم ويدفع السلعة الى المستقرض ثم يبيعها المستقرض من أجنبي  
ثم ان المستقرض يقبل البيع من الأجنبي قبل القبض أو بعده ثم يبيعها المستقرض من  
المقرض بعشرة ويأخذ العشرة فيحصل للمستقرض عشرة وعليه المقرض ثلاثة عشر  
وتصل السلعة الى المقرض بعشرة والمقرض وان كان مستتراً ماباع بأقل مما باع قبل نقد  
الثمن الا أن ذلك جاز لتخلي البيع الثاني وهو البيع الذي جرى بين المستقرض والأجنبي  
وحيلة أخرى أن يبيع المقرض من المستقرض سلعة بثمن مؤجل ويدفع السلعة الى  
المستهقرض ثم ان المستقرض يبيعها من غيره بأقل مما اشترى ثم ذلك الثمن يبيعهها من  
المقرض مما اشترى له وصل السلعة اليه ببيعها ويأخذ الثمن ويدفعه الى المستقرض فيصل  
المستهقرض الى المقرض ويحصل الربح للمقرض وهذه الحيلة التي هي العينة التي ذكرها محمد  
وقال مشايخنا يبيع العينة في زمانها خير من البيع الذي يجري في أسواقنا وعن أبي يوسف  
أنه قال العينة جائزة ما جورة وقال أبو جعفر ملكان القرار من الحرام فاضحيان في فصل  
فيما يكون فرا من الرأب من كآب البيوع \* (حم) لا بأس بالبيوع التي يفعلها الناس  
للتحرز من الرأب \* (عك) هي كرهية وذكر البقال في تفسيره أن عند محمد تكرر وعنده  
أبي يوسف لا بأس به لو عند أبي حنيفة مثله قال الزعفراني خلاف محمد في العقد بعد القرض  
أما اذا باع ثم دفع الدراهم لا بأس به بالاتفاق فنية في باب الكراهية فيما يتعلق بالحبث في  
الاموال \* قضى المديون الدين المؤجل قبل الحلل أو مات فأخذ من تركته جواب  
المأخرين أنه لا يؤخذ من المراجعة التي جرت المبايعة بينهما الا بقدر ما مضى من الايام قيل  
لنجم الدين أتفق به أيضاً قال نعم وقال لو أخذ المقرض القرض والمراجعة قبل مضى الاجل  
فالمديون أن يرجع منها بحصة ما بقي من الايام (١) فنية في المداينات \* رجل أقرض  
عشرة دراهم وطلب على ذلك رجلاً فأخذ للمستقرض أن يحسب ذلك من الاصل جواهر  
القناوى في أوائل أحكامه (لج) كان يطالب الكفيل بالدين بعد أخذه من الاصيل  
ويبيعه بالمراجعة شيئاً حتى اجتمع عليه سبعون ديناراً ثم يبيد أنه قد أخذه فلا شيء له لأن  
المبايعة بناء على قيام الدين ولم يكن فنية في المداينات \* ولو أقرض على أن يوفيه  
بالكوفة فهو فاسد (٢) خلاصة (ث) في الصرف \* القرض الفاسد يفسد المالك

(١) وبه يفتى كذا في فتح القدير والمنح  
ومسائل القرض ذكرت في البرازية في آخر  
الفصل الاول من البيوع وفي الخاتمة في  
باب الصرف

كصحيحة حتى لو استقرض بيتا فقبضه عليه وكذلك إذا ترالاعيان ويجب القيمة على المستقرض  
 أورد هذه المسئلة في أخرى وهي ما إذا أمر بشراء القن بأمة المأمورة ففعل فافق للآخر  
 \* (ق) لم يجوز قرض القيمي كتابا وحطب وخشب وقصب وسائر الرياحين الرطبة والبقول  
 إذا الواجب في القرض رد المثل وإست هذه بعثلية وكذا الحيوان لم يجوز عند المأمور وجوز  
 الشافعي كما يجوز سلمه إلا في الجوارى وأما الخنازير والوسمة والرياحين اليابسة التي تكال  
 فلا بأس باستقراضها لأنها مضمونة بالمثل ثم في كل موضع لا يجوز القرض لم يجوز الانتفاع  
 الانتفاع به لعدم الحل ويجوز بيعه لشبوت الملك كبيع فاسد إذا المقبوض بقرض فاسد  
 كقبوض بيع فاسد سواء جامع الفصولين في الثلاثين \* (م) استقرض ثورا بثور يعني  
 استعار ثورا ليستعمله يوما ليعيره ثوره فذلك في حالة الاستعمال لم يضمن وما في الجامع أن  
 استقرض الحيوان مضمون ليس هذا إنما ذلك أن يدفعه حيوانه ليستعمله فينتفع به من  
 الحمل المزبور ابن سماعة عن الثاني استقرض قواكه كإبل أو زنا ثم انقطع بصبر إلى أن  
 يدخل الحديث إلا أن تراضي على قيمته كمن استقرض طعاما في بلد فيه الطعام رخيص ثم  
 التقيا في بلد فيه الطعام غال ليس له الطلب بل يوثق المطلوب ليعطيه في تلك البلدة وعن محمد  
 استقرض طعاما بالعراق ولقيه بكمه عليه قيمته بالعراق يوم الخصومة وليس عليه أن يرجع  
 معه إلى العراق لأخذه وقال الثاني عليه قيمته يوم أقرضه وبشر عن الثاني أقرض طعاما  
 أو غصبا ثم التقيا في بلد الطعام فيه غال أو رخص يستوثق منه بكفيل حتى يوفيه في مكان  
 الأخذ وقال الثاني أيهما طلب قيمته التي في تلك البلاد حال الخصومة أفضى بها والقول فيها  
 قول المطالب وان كان قائما في يده ألزمه أخذه ولا أفضى بالقيمة بزاقية في القرض من  
 كتاب البيوع \* رجل استقرض من رجل خنطة في خراسان ثم التقيا في كerman  
 فلامقرض أن يطالبه بأن يخرج إليه أو إلى وكيله في خراسان أو أن يخرج إليه من قيمته بقيمة  
 خراسان في كerman وله أن يكلفه يئذل كفيل ليخرج إليه عند موافاته أو موافاة وكيله  
 بخراسان فإن أبي المستقرض دفع الكفيل إليه يجبه حتى يخرج إليه بخراسان أو يخرج إليه  
 من قيمته بكرمان لكن يسع خراسان وإن رضى المقرض بالقيمة وأبي المستقرض يؤخذ  
 بتسليم القيمة إلى المقرض وإن رضى أن يأخذ منه القيمة بقيمة خراسان فله أن يؤخذ بها حتى  
 يخرج إليه في الموضع الذي يخاصمه فيه من كerman هكذا ذكر وهو الصحيح والغصب كالقرض  
 في هذه الأحكام ذكره في المنتقى جواهر الفقه في الكفالة \* رجل استقرض من  
 رجل دراهم بخارية بخاري أو اشترى سلعة بدراهم بخارية بخاري فالتقيا في بلدة لا توجد  
 البخارية فيها قالوا يؤجل بقدر المسافة ذاهبا وجائيا ويستوثق منه بكفيل لأنه ذو عسرة  
 فكان له النظر إلى الميسرة من صلح الخيانة في الصلح في الدين \* القدوري استقرض  
 دراهم بخارية والتقيا في بلد لا يقدر على البخارية إن كانت تنفق في ذلك البلد فإن شاء  
 صاحب الحق أجله قدر المسافة ذاهبا وجائيا ويستوثق منه بكفيل ولا يأخذه وإن كانت في  
 بلد لا تنفق فيه وجبت القيمة مختصرا لتأخر خيانة في الرابع والعشرين من البيوع \* رجل  
 أقرض من الناصري مبلغا قيمته سبعة مثاقيل نصف دينار يابوري ومضت سنون ونعيم

شعر النصارى حتى صارت قيمته ثمانية عشر ديناراً يسابورى فله أن يطالبه بالنقد الذى دفعه اليه وان لم يوجد ذلك يجب عليه من النيسابورى من جواهر القناوى في الكفالة والحوالة والقرض \* استقرض فلوسا فكسدت رذمتها درر الغرر في الصرف ان الدائن اذا استوفى من غريمه زيوفاً أنفقها ثم علم أنها زيوفاً يرد مثل الزيوفا ويرجع بالبياد شرح الجمع لابن مالك في فصل فيما يدخل في البيع تبعاً لمخصا \* استوفى دينه دراهم فأنفقها ثم علم زيوفاً لم يرجع بشئ عندهما وعند أبي يوسف يرد مثل الزيوفا ويرجع بالبياد فنية في بيع الشئ على أنه كذا من البيوع \* ومن له على آخر دراهم جياذ ففقدوها زيوفاً وهو لا يعلم فأنفقها أو هلكت ثم علم فليس له شئ وقد تم استيفاءه عند أبي حنيفة ومحمد وان كان المقبوض قائماً له أن يردّه ويرجع بمثل حقه (١) كفى شرح الوافى من ممتعرات البيع مخصا \* قال اذا كان له على آخر دراهم جياذ ففقدوها زيوفاً وقال أنفقها فان لم ترج فردّها على ففعل ولم ترج فله أن يردّها ولو وجد المشتري المبيع معيباً فأراد أن يردّه فقال البائع بعه فان لم يشر فردّه على فعرضه فلم يشر ليس له أن يردّه (٢) والفرق أن الزيوفا لا تصير ملكاً للبائض بالبياد ما لم يجوز بها وانه على التجوز برواجهما وواجبها أن يقبلها انسان كان البياد في غير مبيع أو قضاء دين فاذا وجد القبول من ذلك ثم التقبض لهذا قبله سابقاً عليه اقتضاء وادالم يوجد القبول لم يصير ملكاً له فكان حق الرضا بقا كما كان فانه انما يقطع اذا دخلت في ملكه ولم تدخل بعد فهو وانما تصرف في ملك الغير وفي فصل العيب المبيع ملكه وامتناع الرد كان معلقاً بالتصرف فيه فانه دلالة الرضا وأمر البائع ببيعه ووجد القبول اذا لم يشر باطل لا يلزم شيئاً (٣) قال ومن له على آخر جياذ اذا قضى زيوفاً لم يعرف فأنفقها سافرته عليه بعيب الزيافة فان كان علم حين أنفقها أنها زيوفاً ليس له أن يردّها على الاول والا فلا أن يردّها على الاول سواء رد بقضاء أو برضا بخلاف المبيع اذا رد بغير قضاء حيث لا يرد على يائعه لانه انما امتنع الردعة لان الرد بغير قضاء جعل بيعاً جديداً في حق الثالث وهو البائع الاول وهما لا يمكن أن يجعل بيعاً جديداً لانه لا يمكن الرد لما قلنا ان ملكه متعلق بالتجوز به ولم يوجد ولا يبيع بدون الملك من دعوى القاعدة \* أخذ دراهمه من عليه وأنفقها الساقط ثم وجد بعضها زيوفاً فالأضمان على الناقد ويرد على الدافع وان أنكر الدافع أن يكون ذاهب فوعده فاقول قول القابض (٤) لانه ينكر أخذ غيرهما وهذا اذا لم يقتر باستيفاء حقه من البياد فان كان أقل لا يرجع ان أنكر الدافع أن يكون ذاهب في أواخر السابيع من قضاء البرازية \* ولو أمر بخلطاله أن ينقد فلا ناعنه ألف درهم جيدة ففقدته ألهابها بركة أو غلته لم يرجع الا بمثل ما أعطى لانه يرجع بحكم الاقراض ولو كان المأمور كفيلاً يرجع بالثب جيدة لانه يرجع بحكم غلته ما في ذمة الاصيل (٥) منية المفق \* المديون اذا قضى الدين أجروا عليه لا يجبرون الدين على القبول كما لو دفع اليه أنقص مما عليه لا يجبر رب الدين كالأعطاء خلاف الجففس وذكر في بعض الكتب أنه اذا أعطاه أجود مما عليه يجبر على القبول عندنا خلافاً لفرر والصحيح هو الاول ولو كان الدين مؤجلاً ففقداه قبل حلول الاجل يجبر على

- (١) وان علم فلا شئ له اتفاقاً وليس له ان قائماً أن يردّه لانه اسقط حقه في الجوده كما يجب في القاعدة  
(٢) سئل عن له على آخر دين من الدنانير أو النضرة دفعه له وشرط أن لا يروح وأن لا يردّها عليه فراج منها البعض وبقي البصر هل له أن يردّه أجاب نعم له ردّه كذا في فتاوى ابن نجيم في آخر الهبة  
(٣) والمسئله ان مذكورتان في الصلح عن الدين من انطية والتاخرانية في خيار العيب نقلاً عن الفقيه والمختار ان  
(٤) كذا في الفصل السادس من اجارة الخلامه وقد تقدم في كتاب الاجارات  
(٥) مر ما ياب هذه المسئلة في كتاب الوكالة نيل عن الفهمانيات الفضيلة

القبول وان أعطاه المديون أكثر مما عليه ورنا فان كانت الزيادة زيادة تجرى بين الوزنين جاز  
وما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه أوفى الدين أكثر وقال انه ما شر الانبياء  
هكذا نزن محمول على ما اذا كانت الزيادة زيادة تجرى بين الوزنين وأجمعوا على أن الدائن  
في المائة يسير بجري بين الوزنين وقدوا الدراهم والدراهم كثير لا يجرى واختلقوا في نصف  
الدراهم قال أبو نصر الديوبسي نصف الدراهم في المائة كثير يرد على صاحبه فان كانت الزيادة  
كثيرة لا تجرى بين الوزنين ان لم يعلم المديون بالزيادة ترد الزيادة على صاحبه وان علم المديون  
بالزيادة فأعطاه الزيادة اختيارا هل تحمل الزيادة للقابض ان كانت الدراهم المدفوعة مكسرة  
أو صحاحا لا يضره التبعض لا يجوز اذا علم الدافع والقابض ويكون هذا هبة المشاع  
فما يحتمل القسمة وان كان المدفوع صحاحا يضره التبعض وعلم الدافع والقابض جاز ويكون  
هذا هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة فاضحيان في أوائل باب الصرف \* (جن) رب الدين  
اذا ظفر بالجنس سقمه من مال المديون على صفته فله أخذه بغير رضاء ولا يأخذ الجليد بالردى  
وله أخذ الردى بالجديد ولا يأخذ خلاف جنسه كالدراهم والدنانير وعن أبي بكر الرازي له  
أخذ الدنانير بالدراهم وكذا أخذ الدراهم بالدنانير استحسانا لا قياسا ولو أخذ من الغريم غيره  
ودفعه الى الدائن قال ابن سلة هو غاصب والغريم غاصب القابض فان ضمن الاخذ لم يضر  
قصاصا بدنيته وقال نصر بن يحيى صار قصاصا بدنيته والاخذ بهين له وبه يفسق (١)  
ولو غصب بنفسه من المديون فغصبه منه الغريم فالخيار هنا قول ابن سلة قنية في كتاب  
المداينات رجل أخذ دراها من المديون ودفعها الى الدائن قال نصر بن يحيى لانه كلامه له  
وعليه العتوى كذا ذكره في غصب الواقعة من غصب القاعدية ملخصا \* وفي جمع البخاري  
أخذ غير الدائن من مال المديون قدرا الدين ودفعه الى الدائن ان كان ما أخذه من جنس  
الدين فالخيار فيه قول نصر بن يحيى غير جنسه فالخيار هنا قول ابن سلة ضمانات نصيلة  
في ضمانات غاصب الغاصب والحاصل من الجواب أن صاحب الدين اذا استهلك شيئا من مال  
المديون فان كان من جنس دينه يصير قصاصا بدنيته وان لم يتقاصا وان لم يكن لا يصير  
قصاصا وان استهلك شيئا من ذوات القيم لا يصير قصاصا بدنيته ما لم يتقاصا (٢) عمادية  
في بيع الوفاء \* وفي وكالة البرازية لا تزوج عليها دين وطلت النفقة لا تقسم المقاصة بدني  
النفقة بل ارضا الزوج بخلاف سائر المديون لان دين النفقة أضعف فصار كاختلاف الجنس  
فتشابه ما اذا كان أحد الحقتين جيذا والآخر رديا ولا يقع التقاص بل اراض عند رجل  
ودبعة والله ودع عليه دين من جنس الودبعة لم يكن قصاصا بالدين حتى يجتمع عار بعد الاجتماع  
لا يصير قصاصا ما لم يحدث فيه قبض وان في يده يكنى الاجتماع بلا تجديد قبض فتقع المقاصة  
وحكم المقصوب عند قيامه في ضرب الدين كالودبعة (٣) انتهى اشياء في المداينات  
\* وفي الفتاوى رجل له عند رجل ألف درهم ودبعة وعلى المودع رجل ألف درهم دين  
فدفع المودع الودبعة الى غريم المودع فله مودع الخيار ان شاء أجاز القضاء ولا شيء له على  
المودع وان شاء ضمن المودع فبأخذه منه الفه وسلم المودع لرب الدين لان المودع ملاك الودبعة  
باداء الغنمان سابقا على الدفع الى الغريم وتبين أنه قضى دين الغريم من ماله بخبر امره فيكون

(١) كذا في الثانية في ابراهيم القاصية

والمديون من كتاب الغصب

(٢) سئل عن رجل له دين على آخر

فطالبه فوجد معه ثوبا فأخذه منه وقال

لا أعطيت حتى تعطيني حتى وذهب به فجاء

له المديون بعد مدة بدنيته وطلب ثوبه منه

فأدعى له لانه هل يكون حكمه حكم

الره ويكون مضمونا عليه من دينه أم لا

أجاب نعم ذلك هلاك الرهن مضمونا عليه

كذا في فتاوى ابن نجيم في الرهن

(٣) وتجي هذه المسئلة في كتاب الوديع

نقلا عن وكالة البرازية

متبرعا وأشار محمد في كماله الاصل الى أن المودع ضامن يدفع الوديعة الى غيرهم صاحب  
الوديعة وصورة ما ذكر في كتاب الكفالة وجعل دفع الى رجل ألف درهم وقال له افض  
بهذا ما وجب لفلان على من الدين ولا تدفعها الا بمحض من فلان فدفعها اليه بغير محضر  
من فلان كان ضامنا ألا ترى أن محمد ضامن الوكيل الدراهم مع أن الدراهم أمانة في يده  
وقد دفعها الى غيرهم صاحب الامانة ذخيرة في الثاني من المداينات \* قضاء الدين طريقه  
المقاصة بيبانه أن ما يقبضه رب الدين يصير مضمونا لانه يقبضه لنفسه على وجه التملك ولرب  
الدين على المديون مثله أي مثل ما ذمته فيلزم ان قصاصه وقد تحققت بمجرّد البيع لان  
ثم العبد آثر الدين فيكون قضاء عن الاول وانما كان طريق قضاء الدين المقاصة لان قضاء  
الدين حقيقة لا يتصور لان القضاء يصادف العين وحق صاحب الدين وصف في الذمة ولذا  
قالوا الديون تنقضي بأمثالها (١) غاية في آخر كتاب الايمان \* (نح) طلب دينه  
العشرة من المديون فأعطاء العا من الخنطة ولم يبعها منه صريحاً ولم يقل انها من جهة  
الدين فهو يبيع بالدين وان كانت قيمتها أقل من الدين فان كان الدين ينسأ معلوماً تكون  
يبعا بقدر قيمته من الدين والا فلا يبيع قيمتها قنية في المداينات \* (جت) قضى دين غيره  
ليكون له ما على المطالب فوضي جاز وفي (ط) و (حك) بخلافه (٢) وقال ولو أعطى  
الوكيل بالبيع الأمر الثمن من ماله قضاء عن المشتري على أن يكون الثمن له كان القضاء على  
هذا قاسداً ويرجع البائع على الأمر بما أعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله من المحل  
المزبور \* وفي الذخيرة صالح الوكيل الأمر على جارية بعينها على أن يكون الثمن للأمر  
على المشتري لا يجوز الصلح ولو أن الوكيل قضى الأمر الثمن الذي له على المشتري ولم يشترط  
في القضاء أن يكون الثمن الذي للأمر على المشتري للوكيل فهذا القضاء لا يجوز وكذلك  
لو قضى الوكيل الثمن للأمر على أن يكون الثمن الذي للأمر على المشتري للوكيل كان باطلاً  
أيضاً (٣) تاتارخانية في الوكالة في الفصل المزبور \* وفي العيون ميت عليه لا شرأف وله  
على رجل ألف فأدى الرجل دين الميت الى دائته بغير أمر وصية أو وارثه قال محمدان  
قال للدائن حين القضاء خذ هذا الألف الذي على فلان الميت عن الألف الذي لك عليه  
برقت ذمة الميت ولم يكن للوصي أو لوارثه مطالبته بمديون الميت بالألف وان لم يقل ذلك  
فكذلك تبرأ ذمة الميت ويبقى عليه دين الميت على حاله حتى يكون للوصي أو لوارث  
مطالبته بالدين لانه قاض دينه بما له متبرع بقضائه وبه لا يسقط عنه دين الميت ضمانات  
في مسائل تصرفات الوصي \* (شج) اذا كان على الميت دين والميت دين على رجل  
كان للمديون الميت أن لا يقضى دينه مالم يقصوا دين الميت لان مديون الميت لا يبرأ  
بدفعه الدين الى الوارث حال قيام الدين على الميت في الثامن والعشرين من القصولين  
\* (ص) تبرع رجل بأداء دين يلازم من عليه صح وكذا لو قبل الحوالة بغير أمر  
المحيل برضا المحال له صح ولو تبرع بدين ثم انتقض ذلك بوجسه من الوجوه يعود الى ملك  
القاضي اذا تبرع بقضاء دينه ولو قضى بأمره يعود الى ملك من عليه ويضمن للقاضي  
مثله ولو تبرع به ثم خرج من المهرية برزتها أو خرج نصفه من المهرية بطلاق قبل الدخول

(١) معنى قضاء الديون بامثالها على  
فما سبقوه أن الدين وصف ثابت في الذمة  
وهذا الوصف لا يزول عن الموصوف فاذا  
انصف الدائن حال كونه آخذاً ما أعطاه  
عن المديون برئ منه وخلص من المطالبة  
بطريق المقاصة كما وجدت بخط بعض  
العلماء عليه  
(٢) لانه يكون تملك الدين من غير من  
عليه الدين عليه  
(٣) تجيء هذه المسئلة في كتاب الوكالة  
تقلا عن الاشياء بطريق النقل من القضية  
وذكر ما يناسبها فيه أيضاً تقلا عن  
التاتارخانية ونور العين عليه



يرجع الى ملك المتبرع وكذا المتبرع بالتمن اذا انقضى البيع رجع بالتمن في الرابع  
والثلاثين من الفصولين \* (ح) تبرع بقضاء الدين على انسان ثم أبرأ الطالب المطلوب  
على وجه الاسقاط فله تبرع أن يرجع عليه بما تبرع قنية في المدابيات \* اذا  
تبرع انسان بقضاء الدين بغير امره ثم ظهر أن لادين يعود الدين الى ملك المتبرع خزائن  
المضين في آخر فصل في التبرع من البيع \* ولودفع المديون الى الطالب لينقذه فله  
في يده كثبت في الفصل الثاني عشر من كتاب الغصب أنه يهلك على المطلوب من يبيع  
العتاوى الكبرى في البيع \* أعطى المديون دينه من الدائن حيث أخذ الموص  
الطريق يأخذون أموال المسافرين فأراد الدائن أن لا يأخذ منه ليس له ذلك لأن المديون  
حينما قدر على الاداء فله أن يؤدى كذا ذكر عن ابراهيم بن يوسف \* قال الفقيه أبو الليث  
وعندى أن الموص اذا استلوا عليهم فله أن يمنع من القبض لان المال صار في أيدي  
الموص الا يرى أن الكفيل بالنفس اذا أسلم في مظنة أو في موضع لا يقدر المكفول له  
على استيفاء حقه منه لم يصح تسليمه وكذا الغاصب اذا سلم المقصوب الى المالك في موضع  
يخاف عليه لم يصح تسليمه حتى كان للمالك أن لا يقبل واذا لم يقبل لا يبرأ الغاصب عن  
المقصوب وبقول الفقيه بقي ذخيرة برهانية في كتاب المدابيات \* (ق ب ج) للمديون  
طلب القبالة من رب الدين بعد القضاء ان كان دفع هو ورق الكتاب ولومات الدائن بعد  
الاستيفاء وبقيت القبالة في ورثته فله مديون طلبها منهم ان كانت الكاغدة مملوكة له وان  
كانت مملوكة للدائن فله طلب وثيقة القضا منه أو من ورثته اذا لم يدفع القبالة ولا بد في بيان  
صحة دعوى القبالة من بيان قدر الكاغدة وصفها وبيان قدر المال المكتوب فيها قنية  
في أوائل كتاب المدابيات \* (ش م) قال انديون بعشرة للدائن أعط القبالة وشذمه في خمسة  
فأخذها منه ودفع القبالة من غير صلح جرى بينهم ما لا يسقط حقه في الباقي في باب ما تقع به  
البراءة من مدابيات التينة \* قال المديون وفي يده قبالة عشرة دنانير بنج دينار بداهة  
بتوهم (١) يبرأ عن الباقي وبقيت جامع الفصولين \* رجل أورد الى بعض التجار  
من وجبل سفينة فأعطاه التاجر بعض المال وبقي البعض هل يكون لصاحب السفينة أن  
أن يطالب التاجر بأداء ما بقي قال رحمه الله ان كان لا كتاب مال قبل المكتوب اليه فكتب  
اليه أن يدفعه الى صاحب السفينة فأقر المكتوب اليه بالكتاب وأقر أن المال دين عا  
للكتاب يجبر المكتوب اليه على دفع الباقي فان لم يقر المكتوب اليه بالكتاب لا يجبر وكذا اذا  
لم يقر أن المال دين عليه للكتاب لا يجبر الا اذا أقر المكتوب اليه أن لصاحب السفينة ديناً  
على الكتاب وضمنه لصاحب السفينة فيضع ضمانه ويؤخذه فاضحيان في كتاب  
الكفالة \* والمقرض لو نجح به كل شهر ثم رجع فله ذلك جامع الفصولين \* والحيلة في صحة  
تأجيل القرض أن يجبل المستقرض المقرض على آخر يدينه فأجل المقرض ذلك الرجل  
مدة معلومة فانه يصح حتى ليس له أن يطالب المستقرض بدينه اذا لحق التبرأة برأه الدين  
في رواية وبرأة المطالبة في رواية وليس له أن يطالب المتهال عليه قبل الاجل جامع  
الفصولين في الرابع والثلاثين \* (رس) قال الدائن للمديون بعد المطالبة اذهب وأعطى

(ترجمة)

(١) أعطى خمسة دنانير أعط القبالة

كل شهر عشرة قليمين تأجيل لأنه أصح بالاعطاء • (مط) ما يدل على أنه لو باعه بمائة الى  
سنة على أن يؤدي اليه كل شهر كذا صح البيع من شروط انصاف • قال أي المدون  
سر الدائن لا أقر بمالك حتى تؤخره عنى أو تخط ففعل أي التأخير والخط لأنه ليس بمكر  
عليه أي الدائن حتى أنه بعد التأخير لا يتمكن من مطالبة في الحال وفي الخط لا يتمكن من  
مطالبة ما حط أبدا ولو أعلن أي ما قاله سرا أخذ لا أن أي أخذ المال من المقر في  
الحال بلا حط وتأخير دور في باب الصلح • ماتت المرأة والمهر على الزوج فأجل سائر  
الورثة شهرا فهل لهم أن يطالبوه قبل الشهر أم لا أجاب نعم لأن التأجيل مدة العقد  
فليس تدعى بقاء العقد كزيادة وبقاء العقد ببقاء الموقوف عليه ولم يبق ألا يرى أنه لو أجل  
في الثمن بعد هلاك المبيع أو زاد في الثمن أو في المبيع لا يصح ولو أجل بعد هلاك البائع  
أو المشتري والمبيع قائم صح له هذا قاعدة في كتاب الدعوى • والتأجيل ثلاثة أشهر  
تأجيل بأيام أو شهور أو سنين معاومة وأنه صحيح إذا قبل المظلوب والأفلا والمال حال  
وتأجيل إلى أجل مجهول جهالة متقاربة كالخصاد والدياس والحداد والبروز والمهرجان  
ولم يوصف فيه التأجيل وإن كان البيع بهذه الآجال فاسدا ~~الصح~~ التأجيل في الثمن إلى  
هذه الآجال جائز وتأجيل مجهول جهالة متفاحشة كالأجل إلى مهب الريح أو مطر  
السماء أو قدوم الحاح أو قدوم شريكه من سفر وشروطه فالأجل باطل والمال حال في  
باب ما يتعلق بالأجل من مديات القنية • صح تأجيل بدل المستهلك دراهم كان أو دنانير  
أو غير ذلك وقال زفر لا يصح جامع الفصولين في الرابع والثلاثين • ولو كانت على آخر  
ثمن مبيع بغيره نجوما على أنه أن أخر عليه فبما فالمال عليه حال فالأمر كالمشروط مجمع  
المتاوى • رجل له على رجل ألف درهم قرض فصالحه على مائة منها إلى أجل صح الخط  
والمائة حال وان ~~سكان~~ المستقرض جاحدا للقرض فالمائة إلى الأجل فاضية في  
الصرف من كتاب البيوع • من عليه الدين المؤجل إذا قضى المال قبل حلول الأجل ثم  
استحق المقبوض من يد القابض عاد المال مؤجلا لأن الأجل ماسقط ههنا مقصود انما  
سقط حكم القضاء من قبل من له الأجل وفي المتن في عن محمد رجل له على آخر ألف درهم حال  
فقال له رب الدين إن دفعت إلى غدا خمسة مائة فأنه مائة الأخرى مؤخرة عنك سنة  
وان لم تدفع غدا خمسة مائة فالألف عليك على حالها فهذا جائز (١) ذخيرة في أول كتاب  
المديات • (مرشسر) قضاء قبل أجله برئ وليس للطالب أن يأبى القبول • (فخ)  
ولوردة مبار يافة عاد مؤجلا ولو اشترى منه شيئا بالدين المؤجل ثم رده بغير بقضاء عاد  
الأجل ولو تقابلا لا يعود ولو كان بهذا الدين كفيل لا تعود للكفالة في الوجهين في آخر باب  
ما يتعلق بالأجل من مديات القنية • عليه مال مؤجل فقال بطلته حالا أو قال  
أو أبطلت الأجل أو قال تركت هذا الأجل فهذا كله يطل الأجل وبصير المال حالا ولو  
قال لا حاجة لي في الأجل أو قال برئت من الأجل فالمال مؤجل على حاله (٢) قبيل  
المسئلة المذكورة • ولا يجوز له أن يقضى دين به بعض الغرماء دون بعض (٣)  
سواء كان الدين في الصحة أو في المرض الا ما استقرضه في مرضه ولو اشترى شيئا في مرضه

(١) سئل من رجل عليه دين لا تسقط  
عليه في فترة كل شهر قدر ما علموا وأنهد  
عليه أنه أنما بقي الشهر ودخل من  
التأجيل نصفه ولم يوف قسطه كان لاسق  
عليه في القسط ويكون المال حالا فهل  
الانتهاد صحيح وبطل بوجبه أم لا  
أجاب نعم الانتهاء صحيح كذا في فتاوى  
ابن نجيم ~~سند~~  
(٢) كذا في خزنة المفتين في اقرار  
المريض ~~سند~~  
(٣) إلا أن يكون استقرض في مرضه  
ألفا وقض أو اشترى شيئا على قيمته وقبضه  
ثم قضى القرض ونقد ثمن ما اشترى فان  
ذلك يجوز على الغرماء كذا في خزنة المفتين  
في اقرار المريض ~~سند~~

(١) وكذا في الفصولين في اقرار المريض  
من أحكام المريض وذكره في الهداية  
وكذا في الخلاصة والبرازية في اقرار  
المريض مع التفصيل منه

فيجوز قضاؤه خزائن الاكل (١) في آخر كتاب الاقرار \* وجعل مات وعليه دين رجل  
فقال صاحب الدين قبضت منه في صحته الالف التي كانت لي عليه وغرماء الميت قالوا الابل  
قبضت في مرضه الذي مات فيه ولنا حق المشاركة فيما قبضت منه قالوا ان كانت الالف  
المقبوضة قائمة شاركوه فيها لان الاخذ حادث في حال الى اقرب الاوقات وهو حالة المرض  
ولو كانت المقبوضة هالكة لاشي غرماء الميت قبله لانه انما يصرف الى اقرب الاوقات بنوع  
ظاهر والظاهر يصلح للدفع لا لايجاب الضمان فمال قيام الالف هو يدعى لنفسه سلامة  
المقبوض والغرماء ينكرون ذلك وقد أجروا على أن المقبوض كان ملكا للميت فيصلح  
الظاهر شاهدا لهم وبعد هلاك المقبوض حاجة الغرماء الى ايجاب الضمان فلا يصلح  
الظاهر شاهدا لهم قاضيان في أوخر الوصايا

### ﴿ كتاب الكفالة وفيها فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في ألقاظها وما يكون كفالة وما لا يكون ﴾

وفي التفريق ألقاظ الكفالة كل ما ينشئ عن العهدة في العرف والعادة في الثاني من كفالة  
التاريخية \* وفي فتاوى التتقي " لو قال اصحاب الدين الدين الذي لك على فلان أنا أدفعه  
الك أنا أسلمه الك أنا أقضيه الك لا يصير كفالة ما لم يتكلم بالفظ يدل على الالتزام بأن يقول  
كفلت أو وضعت أو على أو إلى وفي متفرقات الامام خالي لو قال منجزا لا يكون كفالة أما  
لو قال تملقيا يكون كفالة فهو أن قال ان لم يؤد فلان فأنا أؤدى يصح في الاول من الخلاصة  
والبرازية \* رجل عامل انا فقال له بالفارسية من تراز بكما طلم أو قال أركه طلب كنم  
فقال رجل ازم (٢) لا يثبت الضمان بهذا اللفظ المجرد الا أن ينضم اليه شيء يعتبر  
عن الكفالة بجواهر الفتاوى في الخامس من الكفالة \* رجل قال لقوم هرجه شمارا  
از فلان ايدبر من (٣) قالوا هذا كلام باطل لا يلزمه شيء (٤) قاضيان في الكفالة  
قبيل مسائل السفيجة \* قال اكدل لي بنفس هذا أو قال اكدل لي بجماعه فقال كفلت  
بمت الكفالة قاضيان في أواسط الباب الاول من النكاح \* طلب من غيره قرضا  
فلم يقرضه فقال رجل أقرضه فأقرضته فأنا ضامن فأقرضه في المطالب من غير أن يقبل  
ضمانه صريحا يصح ويكفي هذا القدر برازية في الفصل الاول من الكفالة \* رجل قال  
لا تخرادفع الى فلان ألف درهم على أي ضامن لها والمدفوع اليه حاضر يسمع هذه المقالة  
فدفع فالألف قرض للدافع على الآخر والقابض وكيل بالقبض وليس له أمور أن يأخذها  
من القابض ولا أمر أن يأخذها بعينها من القاض وانما قال في الكتاب والمدفوع اليه  
حاضر يسمع لان المدفوع اليه يصير وكيل من الآخر بالقبض والوكيلة لا تصح قبل علم الوكيل  
فتشترط حضرته وسماعه فلا واسم لكها القابض يضمن ولو هلك في يده تهلك أمانته وكذا  
لو قال أعطه ولو قال أقرضه على أي ضامن والمدفوع اليه حاضر يسمع فدفع فهو قرض  
على القابض والآخر ضامن ولو قال القابض أعطى ألفا على أن فلانا ضامن وذلك الرجل  
حاضر يسمع فقال نعم فهو قرض على القابض والآخر ضامن في أوخر السابع من

(ترجمة)

(٢) من ابن أهلك أو قال من أهلك  
فقال رجل مني

(ترجمة)

(٣) كل شيء بأني عليكم من فلان فهو  
علي

(٤) ولو قال انجسه ترا بر فلا تسبت من  
بدهم (النبي الذي لا على فلان أنا  
أعطيكه) لا تكون كفالة في البرازية  
في نوع في اللفاظ منه

(ترجمة) (١٥) جواب مالك عليه السلام على ما أقول الجواب عنه أو كل شيء لك عليه السلام (ترجمة) (٢) الشيء الذي لا على فلان أنا أقول الجواب عنه (٣) ويحزم بالآول في كفالة المنية والفتاوى الصغرى والتممة بعد (ترجمة) (٤) أنا ان لم أقدر على أن أحضر فلان الجواب مالك عليه السلام (٥) هذا الم (٣١٦) يقبل عن الغائب في المجلس رجل فان قبل أو خاطب القسول عن

الطالب بأن قال نعم فلان أو اضمن فلان فقال قد فعلت يتوقف على اجازة الغائب ولا كفيل أن يخرج عن الكفالة قبل اجازة الغائب كذا في الخلاصة بعد (٦) وفي تصحيح القدوري للشيخ قاسم بن قطلوبغا المأثور قوله ما عند المحبوبة والنسب كذا في تلخيص الجامع الكبير على ما في الدرر بعد (٧) وفي كفالة الاسرار للديوبسي الكفالة لغائب لا يتوقف على اجازته حتى يقبل عنه حاضر عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف آتوا بيمين من مشايختنا من يقول يصح فافذا ومنهم من يقول يصح متوقفا على اجازته وظاهر الرواية يدل على القول الاول لانه ذكر في الاصل انها جائزة على القسول الاول والجواز انما يطلقه محمد على النافذ وأما الموقوف فيسببه محمد باطلا لا أن يحجزه بعد (٨) وأما إذا اختلف بعد ما قدم الطالب فقال أردت به الاقرار بكفالة وجد فيها بخطاب وقبول وقال الكفيل لا بلى أردت به الانشاء وما أردت خطابا ولا قبولا فالقول قول الطالب فهذه المسئلة انما تأتي على قول أبي حنيفة ومحمد فأتا على قول أبي يوسف فالكفالة هيجة حل كلامه على على الاقرار أو على الانشاء كذا في الخامس عشر من كفالة المتأثر خاتمة بعد (ترجمة) (٩) أنا ضمنت وقبالت على أن أبيع بستانه وأعطى لك هذا المال أو قال له قبالت على أن أعطيك هذا المال من تركته (١٠) وفي الاول من كفالة البرازية وان ضمن على أن يبيع مال نفسه ويوفيه هذا المقدار يصح ويجوز على البيع وقضاء المندار بعد اذا كفل بالدين على أن يلم من مال الاصيل قال بعضهم لا يصح وقال بعضهم يصح ويجوز عليه تسليم الدين من ماله كذا في آخر كرامة السراجية

الاستروشي \* وذكر شمس الاسلام جواب مال بور من أو جواب كويم أو وجهه ترابري ايد بر من (١) لا يكون كفالة انجيه ترابري فلا نست من جواب كويم (٢) فهو كفالة بحكم العرف وقيل لا (٣) الذب الذي لك على فلان اذن قبول كن لا يكون كفالة وقد ذكرناه من المجل المزبور \* وفي أجناس الناطق اذا قال لك عندي هذا الرجل أو قال اني أو قال دعه الى فهذا كله كفالة من المجل المزبور \* وأما اذا قال هو لى فليبنى أن يكون كفالة واذا قال انجيه ترابري فلا نست من جواب كويم ان هذا كفالة بحكم العرف وكان الشيخ الامام ظهير الدين يفتي بأنه لا يكون كفالة وكذا كان يفتي في قوله جواب مال بور من أو جواب مال قومن بكويم انه لا يكون كفالة وعن القاضي الامام ركن الاسلام على السغدي أنه قال اذا قال كك من فلان كسر را حاضر تتوانم كرد جواب ان مال بور من (٤) ان هذا لا يكون كفالة في الثاني من كفالة لتأثر خاتمة (فيج) قال لا تترك كفيل معنى يباع على من الدين فقال فليكن وكفى في القبالة تكفلت فلان ابن فلان بهذا القدر المذكور في هذه القبالة ولم يتلفظ بها ليس الدائن أن يطالبه بها ولا تصح هذه الكفالة وان قبل الدائن الخط ولو أشهد على نفسه في الصورة لاولى لا يصح أيضا (بص) كسبة الكفالة في الخط بعد ما طلب الدائن كفالة وان لم يتلفظ بها قسبة في أواملي كتاب الكفالة \* اذا كان المكفول له غائبا فهي باطلة خلافا لثاني (٥) وأجمعوا أنه لو أخبر عن الكفالة حان غيبته يجوز ولو كان المكفول عنه غائبا فكفله وأجاز للطالب وهو حاضر جاز وان قبل عن الغائب في المجلس قابل فوقف وان لم يقبل عنه قابل يطالب عندهما (٦) وفي بعض الكتب أن التقوى على قول الثاني (٧) ولو قال الطالب أخبرت عن الكفالة حال غيبة المكفول له وأجاز وقال الكفيل كان انشاء فالقول للطالب (٨) في الاول من كفالة البرازية \* قال محمد في الاصيل أنا كفيل بكل ما يقرئك به فلان فادعى المكفول له على فلان مالا فأنكر خلاف فنكل وقضى عليه بالمال لا يصير ككفيل له ولو كان اقرارا من كل وجه لصار كفيل له كذا في الجامع الصغير لقاضي حنيفة والفوائد الظهيرية نهاية في العتق باب عتق أحد العبيدين \* (النيابيع) ولو قالت الورثة للمريض شئنا للمناس كل دين اهرم عليك ولم يطلب المريض ذلك من الورثة والقرماء فقب لم تصح الكفالة ولو قالوا لث بعد موته صحت وفي رواية أخرى يجوز كفالتهم في مرضه وان لم يطلب المريض منهم وقال أبو يوسف الكفالة جائزة في الوجهين بجعلنا تأثر خاتمة في الاول من الكفالة \* (فيجيم) له على آخر عشرة فطالبه فقال رجل من شمان كردم ويذرفتم كد باغ وبرافروتم وابن مال بتودهم أو قال له يذرفتم كد ابن مال اذركدوى دهم (٩) لا تصح الكفالة ولو أضافها الى بيع ماله تصح حتى لو باع يلمه ذلك القدر ويجوز بيعه كسبة من ياب تعاقب الكفالة وكذا في الاول من كفالة البرازية \* ضمن ألقا على أن يوديهما من ثمن الدار هذه فليبعها الاضمان على الكفيل ولا يلزمه بيع الدار في الثاني (١٠) من كفالة البرازية وكذا في الخلاصة \* كسبل بنفسه وسلمه الى طالبه ويرى فلازم الطالب المالحوب فقال الكفيل دعه وأما على كذا التي فقه في نفسه بقبول منه وهو ترك

الملازمة

اذا كفل بالدين على أن يلم من مال الاصيل قال بعضهم لا يصح وقال بعضهم يصح ويجوز عليه تسليم الدين من ماله كذا في آخر كرامة السراجية

اللازمة ولولم يترك ينبغي أن لا يكون كفلا إذا نصح الكفالة بلاقبول الطالب ولو قال  
 خل سبيله على أن أوافيك به تكون كفالة بنفسه استحسانا ولو قال على أن أوافيك به أو  
 أن آتيتك به فهو كفيل فعلى هذا الوفاق يذير فتم كد فلان بتورعنا ثم أوفى فلان بيزديك  
 فبر من (١) فهو كفيل جامع الفصولين في الكفالة المفاسدة وفي المتنق عن الحسن إذا  
 قال لمن يلزم غريمه خل سبيله فأنا أوافيك به إذا بدال لم يكن كفالة بنفسه ولو قال خل  
 سبيله على أن أوافيك به ففي القياس كذلك وفي الاستحسان يكون كفالة بنفسه تاتارخانية  
 في الثامن من الكفالة \* وان كفلا للمراة رجل نفقة كل شهر لم يكن كفلا إلا بنفقة شهر  
 واحد وعند أبي يوسف إذا كف بنفقة كل شهر كان على الأبد استحسانا وكذا الوفاق  
 رجل لا مرأة تزوج فلان على أن يوفى ضامن نفقتك كل شهر كان على الأبد استحسانا ولو  
 قال السكفيل كفلت لاني عن زوجك نفقة سنة كان كفلا بنفقة السنة وكذا الوفاق كفالت لك  
 النفقة أبدا وما عاشت كان كفلا مادامت في نكاحه وإذا كف لاني انسان نفقة شهر أو سنة  
 فطلقها وزوجها بأثا أو رجعا يؤخذ الكفيل بنفقة العدة قاضيان في باب النفقة \* (ح)  
 قال لا مرأة تاتيه مادمت حية ودمت حيا فنفقة كل على صبح \* (م) لا يصح حتى يقول فالتفقة  
 التي تجب على اخي فعلى قنية في باب ما يصح من الضمان \* رجل كفل بنفسه رجلا إلى  
 ثلاثة أيام ذكر في الأصل أنه يصير كفلا بعد الأيام الثلاثة وجعله بمنزلة ما لو قال لا مرأة أنت  
 طالق إلى ثلاثة أيام فأن الطلاق يقع بعد ثلاثة أيام وعن أبي يوسف أنه يصير كفلا في الحال  
 (٢) وفي الطلاق يقع الطلاق في الحال (٣) أيضا وقال الفقيه أبو جعفر يصير كفلا في  
 الحال قال وذكر الأيام ثلاثة لتأخير المطالبة إلى ثلاثة أيام لتأخير الكفالة ألا ترى أن  
 هذا الكفيل لو سلم نفس المكفول عنه قبل الأيام الثلاثة يجبر الطالب على القبول وما ذكر في  
 الأصل أنه يصير كفلا بعد الأيام الثلاثة أراد به أنه يصير كفلا مطا بعد الأيام الثلاثة  
 وغيره من المشايخ أخذوا بظاهر الكتاب (٤) وقالوا لا يصير كفلا في الحال فإذا مضت  
 الأيام الثلاثة قبل تسليم النفس يصير كفلا أبدا لا يخرج من الكفالة ما يسلم قاضيان  
 في أوائل الكفالة \* (خ) قول أبي يوسف أشبه بعرف الناس ولو قال كفلت بنفسه من  
 هذه الساعة إلى شهر يبرأ بعض الشهر بالاختلاف وكذا الوفاق على أن يبرأ بعد الشهر قال  
 يذير فتم عن فلان راده روز (٥) يصير كفلا للحال ويبرأ بعض الشهر ولو قال تاده روز  
 (٦) يصير كفلا بعد العشرة \* (عه) كفل بنفسه إلى شهر على أنه يبرأ بعد الشهر فهو كما  
 قال في السادس والعشرين من الفصولين \* ولو أراد أن يكفل بنفسه إلى شهر ولا يصير كفلا  
 فالحيلة (٧) على ظاهر الرواية أن يقول كفلت بنفسه إلى شهر على أن يبرأ بعد فلا يصير  
 كفلا أصلا ولا يصير كفلا للحال في الظاهر إذ فيه يصير كفلا بعد فلا شرط أنه يبرأ بعده  
 بطل أصلا في الثلاثين من الفصولين \* ولو قال كفلت بنفسه فلان شهرا أو ثلاثة أيام لم يذكروا  
 محمد هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم هذا وما لو قال إلى شهر أو إلى  
 ثلاثة أيام سواء ومنهم من قال بان في هذه الصورة يطالب الكفيل في المدة ويبرأ بعض المدة  
 رايه مال الامام عبد الواحد الشيباني (٨) في السادس من التاتارخانية \* وذكر في الأصل

(ترجمة)

(١) قبلت على أن أحضر لك فلانا أو

قال ابراد فلان عندك على

(٢) وفي التهمة وعن أبي يوسف أنه كفيل

للحال إلى ثلاثة أيام وهو أشبه بعرفنا ونفى

أنه إذا مضت المدة المذكورة فالتقاضى

يخرجه عن الكفالة وكذا في الصغرى \*

وفي آخر الفصل الأول من الولوالجية

وإذا كف عن انسان مالا أو نفقا إلى شهر

فإنه يبطل به بعد مضي الشهر قال بعضهم

يصير كفلا لأن مؤبدا إلى شهر والأولى

أصح \*

(٣) وفي الظهيرة انما يقع الطلاق بعسلا

اقضاء المدة على قول زفر سب

(٤) وفي السراجية وهو الأصح وفي

الصغرى وبه يفتى كذا في السادس من

التاتارخانية وكذا في التهمة سب

(ترجمة)

(٥) قال قبلت الكفالة بثلث فلان عشرة

أيام

وفي الخاتمة لو قال أنا كفيل بنفسه فلان

إلى عشرة أيام وإذا مضت العشرة فأنا

بري منها قال محمد بن الفضل لا يطالب

بهذه الكفالة إلا في العشرة ولا بعده فافا

في الفصولين لا يخلو عن قصور فليأمل سب

(ترجمة)

(٦) ولو قال إلى عشرة أيام

(٧) وهذه الحيلة أنما تفتى على ما قال عامة

المشايخ أنه لا يصير كفلا في الحال وهو

ظاهر الرواية لا على ما قاله أبو جعفر (م)

(٨) وقوله إلى غد ذكر السرخسي أنه يصير

كفلا مطا بالفي الحال وبه يفتى من أوائل

كفالة المنة سب

أن لو قال كملت بنفس فلان شهر اياكون كفيلا أبدا فاضيخان في الكفالة

\*(الفصل الثاني فيما يصح منه الكفالة وما لا يصح وما يصح من الكفالة وما لا)\*

اعلم أن الأيمان بالنسبة إلى جوار الكفالة بها تنقسم بالقسمه الاولية إلى ما هو أمانة لا تضمن كالوديعة والمستعار والمستأجر ومال المضاربة والشركة وإلى ما هو مضمون ثم المضمون ينقسم إلى ما هو مضمون بغيره كالبيع والمرهون وإلى ما هو مضمون بنفسه كالبيع فاسدا والمقبوض على سوم الشراء والمغصوب والكفالة فيها كالماله أمانة أن تكون بدوئها أو بتسليمها فان كان الاقل لم تصح الكفالة فيما يكون أمانة أو مضمونا بغيره ونصح بما يكون مضمونا بنفسه عندنا وان كان الشاقي ففيم كان مضمونا بغيره جازت وفيما كان أمانة فان كان غير واجب التسليم كالوديعة ومال المضاربة والشركة لا يجوز الكفالة بتسليمه وان كان واجب التسليم كالمستأجر تصح الكفالة والكفيل مؤاخذ بتسليمها مادامت باقية فان هلك فليس على الكفيل شيء عناية في الكفالة \* وتصح الكفالة بالأعيان المضمونة بنفسها كالمقبوض على سوم الشراء والمغصوب والمبيع فاسدا إلا أنه يجب تسليمه عنه حال بقائه وقيمة حال هلاكه فكان مقدور التسليم فتصح ولا تصح بالمضمونة بغيرها كالبيع والمرهون لانه لو هلك لا يجب شيء بل ينفسخ البيع ويسقط الدين فلهذا لا يصح وقبل يصح وهو الاصح وتطلب بالهلاكة لا القدرة قبل الهلاك والمجزي بعده من كفالة الاختيار قال ولو كفل بالأمانة ولم تجز ثم صارت الأمانة مضمونة هل تعود الكفالة جائزة حتى يؤاخذ به الكفيل أجاب لا إلا أن يكون أضاف الكفالة إلى سبب الضمان من شخص معلوم أو علقها به نحو أن يقول ان أفسد القصار ثوبك غدا ولو ضمن بنفس الثوب من غير شرط الفساد لا تصح عند أبي حنيفة وعندهما تصح لانه غير مضمون إلى الاجير عنده ومضمون عندهما فاعدية من الكفالة \* ولو دفع ثوبا إلى قصار ليقصمه وضمن به رجل لو هلك جاز على قول من ضمن القصار لا عند أبي حنيفة وكذا أمثاله من الصنائع ولو قال ان أفسد جاز بالاجماع اذ علق التكفيل بما يوجب الضمان جامع الفصولين في الكفالة الفاسدة \* وفي المحيط أمر رجلا أن يكفل عنه فلان فكمال لا يرجع عما أدى على الآخر (١) في الاول من كفالة البرازية \* مريض كفل عن رجل بماله بأمره ثم مات الكفيل وأبى الورثة أن يجيزوا الكفالة فان لم يكن على الكفيل دين يحيط بماله جازت الكفالة من ثلثه وان أقر المريض أن الكفالة بذلك كانت في صحته لزمه جميع ذلك في جميع ماله اذا لم تكن الكفالة لتوارث ولا عن وارث (٢) فاضيخان في مسائل الامر بقدر المال من الكفالة \* ومنها الجزية وهي شرط نفاذ هذا التصرف فلا يجوز كفالة العبد محجورا كان أو مأذونا في التجارة ولكنها تنعقد حتى يؤاخذ به بعد العتق من كفالة البدائع (٣) ملخصا \* ولو أذن المولى بالكفالة للفقير فكفل بنفسه أو ماله على مولاه صحته كفالاته ولو محجورا عليه في بيع المحجور في الدين كما اذا استهلك مالا من كفالة الضمانات الفضيلية \* كفالة المسكين لا تصح وان أذن بها المولى وان كفل يؤاخذ به الجزية منية المتفق في أواخر الكفالة \* ضمن بدل الكتابة لم يصح فلما أدى على ذلك الضمان رجع به من المحل المزبور \* الوكيل بالبيع اذا ضمن الثمن لا مانع عن المشتري لم يجز لانه يصير عاملا

(١) لأن المالك يقول له غائب فتكون

الكفالة باطلة وقد سبق في أول النوع

وهذا يشترط إلى أنه لو أدى بحكم الكفالة

الباطلة لا يرجع فليتأمل

(٢) وكفالة المريض على ثلاثة أوجه في

وجهه كدين الصحة بأن كفل حالة الصحة

وهذا ذلك بسبب وحصل ذلك في المرض

بأن قال ما ذاب لك على فلان فعلى

أو ما وجب لك على فلان فعلى فيثبت له

على فلان في المرض وفي وجه بمنزلة دين

المرض بأن أخبر في المرض أني كنت

كملت لفلان في حالة الصحة لا يصح تدق في

حق غرماء الصحة والمالك يقول له مع

غرماء المرض وفي الاول مع غرماء الصحة

وفي وجه كسائر الوصايا بأن أنشأ الكفالة

في المرض الذي مات فيه فكذا في

الخلاصة في نوع آخر في الجنس الاول من

أوائل الوصايا وكذا في البرازية (٣) ملخصا

(٣) وكذا في محيط السرخسي وفي

الخلاصة ولا تصح الكفالة من الصغير

وأما العبد فلا يطالب في الحال وبطاب

بعد العتق

لنفسه كما مر ولو أدى بحكم الضمان يرجع لبطلانه وبدونه أي بدون حكم الضمان لا أي  
لا يرجع لمكونه تبرعا في باب الوكالة بالخصومة من الدرر \* كفل بألف درهم بأذن سيده  
وقيمة ألف ثم كفل بألف أخرى بأذنه لم يلزمه حتى يقضى الأول فإذا زال حق الأول بالقضاء  
بواخذه لزوال المنافع فان عتق قبل أن يقضى الدين لزماء من محيط السرخسي من  
كفالة العبد ملخصا \* وكفالة العبد وأتم الولد والمدير بمال أو بنفس بدون إذن المولى  
لا يجوز في حق المولى وفي حق نفسه صحيح بواخذه بعد العتق وإن بأذن المولى ولادين عليه  
صحت برضاه ويساع في دين الكفالة وإن كان عليه دين مستغرق لم يصح في حق الغرماء وإن  
أذن المولى فإذا أدى ديونه لم أجبرهم الزوال بالمنافع وإن كفل العبد بأذن المولى بنفس ورجل  
ثم أعتقه مولاه لم يضمن شيئا وإن بمال ضمن المولى الأقل من قيمته ومن الدين والطالب إن شاء  
اتباع المولى وإن شاء اتبع العبد وإذا أدى أحدهما رجع على الآخر لا يصلح أن الكفالة بأمره  
برأية في الأول من الكفالة \* عهده ما ذون له دين على رجل فكفل مولاه للعبد إن كان العبد  
مديونا جازت الكفالة فالأثر أن هذا العبد قضى الذي كان عليه بطلت كفالة المولى فأضيخان  
في الكفالة \* وكفالة الصبي التاجر بأذن وليه أو بغيره بنفس أو بماله وكذا المعتموم  
والمبرسم وكذلك رجل عليه مال فأدخل ابنه لغير بالغ معه في الكفالة أو بنفسه ولو  
أقر بعد بلوغه أنه كفل بمال أو بنفسه وهو صبي كان إقراره باطلا وإن ادعى الطاب أنه كفل  
بعد بلوغه لم يصدق على دعواه فإن أقر أنه كفل وهو مغمى عليه فإن كان ذلك عرف منه  
فأقول قوله وإن لم يعرف منه أخذه من الكافي للحاكم في الوكالة بالخصومة من الكفالة \*  
أقر الصبي بعد بلوغه بالكفالة حال مسباه والمغمى بعد إفاقته أنه كفل حال انغمائه لا يصح  
برأية في أوائل الكفالة \* وإن وقع الاختلاف بين الصبي بعد البلوغ وبين الطاب فقال  
الطاب كفلت وأنت رجل وقال الصبي كملت وأما صبي فأقول قول الصبي ولو قال كفلت  
وأنا مجنون أو مغمى عليه أو مبرسم أو تنكر الطاب ذلك وقال كملت وأنت صحيح إن كان ذلك  
معهودا من المقر فأقول قول المقر وإن لم يكن معهودا فأقول للطالب في الثالث من  
كفالة التاجر خاتمة \* (ج) وكذا لو باع الوصي أو الأب ضمن للقاضي أو لليتيم بعد  
بلوغه لم يميز بخلاف القاضي أو أمينه لو باع ضمن لليتيم بعد بلوغه جازية في الكفالة ولو  
كفل بنفس رجل غائب لا يعرف مكانه لا يصح في التاسع والعشرين من العمادية \* مات  
الرجل ولم يترك شيئا فكفل عنه رجل بالدين لا يصح عند أبي حنيفة لأن المطالبة ساقطة  
وعندهما صح (١) خلاصة من أواخر الفصل الأول من الكفالة \* قلت فتصير رثا من  
هذا كله أن الكفالة عن الميت المفلس لا تصح عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف ومحمد تصح  
هذا إذا لم يكن للميت مال لا قليل ولا كثير أصلا فأما إذا كان له قليل من المال تصح بالاتفاق  
لكن عند أبي حنيفة تصح بمقدار ذلك المال لا غير وعندهما تصح في جميع ما كفل من غير  
تقدير فوضيحه ترك الميت مالا مائة درهم أو مائتا درهم أو مائة ألف درهم وكفل  
عنه رجل بالألف فمقتضى أبي حنيفة تصح في مقداره ما خلفه وهو مائتان ولا يلزمه أن يزيد من ذلك  
وعندهما تصح ويلزمه الألف بتمامها ولا فرق بين أن يكفل عن الميت المفلس ابنه أو واحدا

(١) وأيد ابن الغرس قولهما في حاشيته  
على الهداية بحديث أبي قتادة وزيف  
دليل الإمام فان شئت فراجعهم



من ورثته أو اجنبي والخلاف في الكل واحد اتفق الوسائل في الكفالة \* (فخ) كفل  
عن ميت مفلس ثم طهر له مال صحته الكفالة بقدره قنية في باب ما يصح من الضمان \* ولو  
ترقح امرأة ولم يسم لها مهر فكل رجل به المثل جازت الكفالة كما تجوز لكفالة بالمسي  
وان دخل بها الزوج يؤخذ الكفيل به المثل وان طلقها قبل الدخول به اوجبت المتعة  
ولا يؤخذ الكفيل بالمتعة من تنكاح خزانة المفتين \* الكفالة بالاجرة جائزة وكذا الحوالة  
ولا يطالب بشئ منها حتى يجب باستيفاء أو شرط التعجيل وهو كالإضافة الى سبب الوجوب  
فاذا وجب له أن يطالب به أي ما شاء ولو عمل الكفيل قبل الوجوب لم يرجع على الأصل حتى  
يجي الوقت وليس للكفيل أن يأخذ المستأجر حتى يؤذيه لكن إن لزمه هو يلزم المكفول  
عنه لما عرف في كتاب الكفالة خلاصة في الرابع من الكفالة وكذا في الرابع من اجارة  
البرازية \* فان أعطاء المستأجر كفيلا بالاجرة ما لزم المستأجر لزم الكفيل ولا تطل هذه  
الكفالة بالموت كما لا تطل الكفالة بالدرك وليس للكفيل بالاجرة أن يأخذ المستأجر قبل  
أن يؤذى فاذا أدى الكفيل كان له أن يرجع بدلا على المستأجر ان كانت الكفالة بأمره  
فأضيض قبل فصل السقجة من كتاب الكفالة \* بحمل الاجرة فكفل به رجل ان لم يوقه  
المنافع صحت لانه دين مضمون برزاقية في الرابع من الاجارة \* قضا القاضى بضمان  
الخلاص باطل (١) صورته استخلاص الدارس به المستحق اما بشرأ أو هبة أو بوجه من  
الوجوه من شرح أدب القاضى للنفاس \* (ق) اشترى الوكيل بالشراء فطالب البائع  
الموسك بالثمن وكفل به رجل لم يصح من كفالة القنية \* (ج) الكفالة بالدية على رواية  
القدوري تصح اشارك في الأصل ان كان لهم حظ في الديوان لانصح والقنية قنية في باب  
ما يصح من الضمان والكفالة \* (خ) لهما دين مشترك على آخر فضمن أحدهما نصيب صاحبه  
لم يجز فبرسح بما أدى بخلاف ما لو أذاه من غير سبق ضمان فانه لا يرجع بما أدى ولو نوى نصيبه  
على المديون من في مسائل الشركة \* (ضك) في صورة الضمان يرجع عما دفع اذ قضاؤه على فساد  
فيرجع كالو أدى لكفالة فاسدة ونظيره لو كفل بيدل الكتابة لم يصح فيرجع عما أدى اذ حسب  
أنه يجبر على ذلك لضمانه السابق ويغنيه لو أدى من غير سبق ضمان لا يرجع لتبرعه وكذا  
وكيل البع اذ ضمن الثمن لموكله لم يجز فبرسح ولو أدى بغير ضمان جاز ولا يرجع \* (ط) قال  
لغيره ببع من هذا المحجور من ساعا أو فاضا من ثمنه فباعه وقبضه وألقه لم يضمن الثمن  
ولا غن عليه لفساد البيع ولو قال ما يبعته من درهم الى مائة فانا ضامن له فباعه ثوبا قيمته  
تسعون بمائة وقبضه واستهلكه ضمن قيمة الثوب وقوله أنا ضامن له بخلاف لقوله أنا ضامن  
لثمن \* (مك) قال له ادفع الى هذا الصبي عشرة دراهم تنفقها على نفسه على أني ضامن لها  
والصبي يحجور ففعل كان ضامنا لا لو ضمن بعد الدفع في الثلاثين من القصولين \* السفناق  
ولو كفل بالزكاة بعد وجوبها في الاموال الطاهرة والباطنة لا تصح تاتوا ضامنه في الحادى  
والعشرين من الكفالة \* وتصح الكفالة بالثمن والنواب قبل هي ما يكون بحسب كاجر  
الحارس وكري النهر المشترك والمال الموطف لتجهيز الجيش وفداء الاماري وقيل هي ما ليس  
يحق كالجبايات التي في زماننا تأخذ الطلبة بغير حق فان أريد الاقل جازت الكفالة بها انما

(١) لانه لم يدل بقصة الكفالة بالخلاص  
بهذا المعنى

لأنه واجب مضمون وإن أريد الثاني فقيه اختلاف المشايخ درر غرر في الكفالة \* فإن  
 كفل من رجل بجليات اختلاف وافية والصحيح أنهم يراجع على المكفول عنه أن كان  
 بأمره وكذا السلطان إذا صادر رجلاً فأمر الرجل غيره أن يؤدي عنه المال ص كحل ما هو  
 مطالب به حسب اجازت الكفالة به فإن أمره غيره بذلك أن قال على أن يرجع على بذلك كان له  
 أن يرجع وإن لم يقبل على أن يرجع بذلك على اختلاف وافية والصحيح أنه يرجع فاضحيان  
 في الكفالة بالمال \* وفي الطائفة وتجاوز الكفالة والرهن بالخراج والنواب التي تكون  
 بحق ذكره في الهداية ويرجع على الأصل أن كانت الكفالة بأمره وهذا الجليات  
 والمصادرات السلطانية في الصحيح \* وفي الكافي للنسائي قبل المراد الخراج الموظف وهو كل  
 جريب من الأرض قنبر هاشمي \* ودرهم لا المقاسمة وهو ما يعين عليه من ربح الخراج من  
 الأرض أو خمسة إلى نصفه لأنه عين لا يثبت في الذمة فلا يمكن فيها الكفالة وأما النواب  
 الحقة فهي ككرى النهر المشترك وأجر حراس بلد من بلاد الإسلام من الأعداء وما وظيف  
 الإمام لتجهيز الجيوش وتعمير الجسور والقناطر ونحوها عند خلق المال عن المال  
 وهذا لأن كلاً منهما دين مطالب يمكن الاستيفاء فيمكن ترتيبه بموجب الكفالة عليه وتوثيق  
 استيفائه بالرهن به كافي سائر الديون ضمانات فضيلية في الكفالة \* ما در الوالي رجلاً  
 وطلب منه مالاً وضمن رجل ذلك وبذل الحفظ ثم قال الضامن ليس على شيء لأنه ليس للوالي  
 عليه شيء قال شمس الإسلام والقاضي يملك المطالبة لأن المطالبة الحسية كالمطالبة الشرعية  
 برأية في الأول من كتاب الكفالة \* قال المشقري أنه يضمن فقال البايع بعه فإن خسر  
 فعلى قبايع نخسر لا يلزمه شيء من أقالة البرازية \* ولو قال إن قتل فلان أو شجك فأنا  
 ضامن لديك لم يصح في قول أبي حنيفة ويصح في قول محمد ولو قال من قتلك أو غصبك  
 من الناس أو بايعت من الناس فأنا لذلك ضامن فهو جائز ولو أن رجلاً قال إن ابن عبدك  
 فأنا ضامن فهو باطل (١) فكذلك لو قال إن غصبك كذا أو قتل عبدك ولو قال إن غصب  
 فلان ضيعتك فهو باطل في الحادي والعشرين من كفالة التاتارخانية \* ولو قال إن قتل  
 فلان أو أن شجك فلان أو أن غصبك فلان أو أن بايعت فلاناً فأنا ضامن لذلك جاز ولو قال  
 من قتل من الناس أو من غصبك من الناس أو من شجك من الناس أو من بايعت من  
 الناس لم يجز لأن جهالة المضمون عنه تمنع صحتها من كفالة البدائع ملخصاً \* وجهالة  
 المكفول عنه في الكفالة المضافة ص قوله إن غصبك إنسان شيئاً فأنا كفيلاً بمنع جوارها  
 لا في الكفالة المرسلة \* (نبي) قال لا خراسان هذا الطريق فإن أخذ مالك فأنا ضامن  
 فأخذ مالك صم الضمان (٢) والمضمون عنه مجهول \* (بق شبي) قال ما ذاب لك على الناس  
 أو على أحد من الناس فلي لا يصح بجهالة المضمون عنه وكذا لو قال ما ذاب لك الناس أو  
 لأحد من الناس عليك فعلى لم يصح لجهل المضمون له وكذا إن استهلك مالك أحد (٣) جامع  
 الفصولين في الثلاثين \* رجل قال للمودع إن أطلب المودع ودبتك أو أجد فأنا ضامن صم  
 \* ولو قال إن قتلك أو ابنك فلان خطأ فأنا ضامن الدية صم بخلاف قوله إن أكلت سبع (٤)  
 ولو قال إن غصب فلان مالك أو أحد من هؤلاء القوم فأنا ضامن لك صم \* ولو عم فقال إن

(١) وعند محمد جاز يشاء على أن غصب  
 العتق لا يتحقق عند أبي حنيفة وأبي  
 يوسف وعند محمد يتحقق كذا في البدائع  
مت

(٢) وهي مذكرة في الثالث والثلاثين  
 من النصولين مع ما عليه مت

(٣) وفي الثامن عشر من كفالة  
 التاتارخانية جعل جهالة المكفول له  
 مانعة عن جواز الكفالة ولم يجعل جهالة  
 المكفول عنه مانعة مت

(٤) وكذا لو قال إن أكلت مالك سبع  
 كافي الفصولين

غصبك انسان شيئا فانما لك ضمان لا يصح الكل في الاصل في أول الثاني من الخلاصة  
 \* (الثالث فيما يكفل عنه وما لا يكفل) \*

وفي الاقضية في النفقات أجمعوا أن في الدين الموجل اذا قرب حلول الأجل وأراد المديون  
 السفر لا يجبر على اعطاء الكفيل \* وفي الاصل رجل كفل بنفس رجل أو بمال بأمره  
 فأراد الخصم أن يخرج من البلدان كان ضمانه الى أجل ليس للكفيل أن يمنعه وان لم يكن  
 الى أجل له أن يطالبه اتماما للمال أو بتسليم النفس وفي الفتاوى الصغرى المديون  
 اذا أراد أن يغيب ليس لرب الدين أن يطالبه باعطاء الكفيل وقال أبو يوسف لو قال قائل  
 بأن له أن يطالبه قياसा على نفقة شهر لا يعد \* وفي المقتى رب الدين لو قال للقاضي أن  
 مدوني فلا يريد أن يغيب عني فانه يطالبه بالكفيل وان كان الدين مؤجلا خلاصة  
 في آخر كتاب الكفالة \* وفي الظهيرية قالت زوجي يريد أن يغيب فخذ بالنفقة كفيلا لا يجب  
 الحماكم الى ذلك لانهم لم تجب بعد واستحسن الامام الثاني أخذ الكفيل رقة قالها  
 وعليه الفتوى (١) ويجعل كانه كفل بما ذاب لها عليه \* وفي المحيط لو أفتى بقول الامام  
 الثاني في سائر الديون بأخذ الكفيل كان حسنا رفقاً بالناس بزازية قبيل الرابع من  
 الكفالة \* أخذ الكفيل بعد اقامة البيعة قياس واستحسن وقبل اقامتها بمجرد الدعوى  
 استحسن عندنا كافي باب اليقين من دعوى الكافي \* وعن الثاني اشترى من رجل  
 عبدا وتقا بضا فزعم المشتري أن رجلا يدعي هذا العبد وطلب من القاضي أن يأخذ من  
 البائع كفيلا أنه ان امتحن المبيع يرجع بالن عن الكفيل في القياس وهو قول الامام  
 لا يجيب لعدم ادراكه الدليل واستحسن الامام الثاني وقال يجيبه القاضي الى طلب الكفيل  
 فان أدركه شئ طالب الكفيل بزازية في مسائل شتى من كتاب القضاء \* وان قال المتدعي  
 لي بيعة حاضرة في المصر وطلب الكفيل من خصمه قبل له اعطه كفيلا نفقة ثلاث  
 أيام لان الكفالة بالنفس جائزة عندنا وأخذ الكفيل بمجرد الدعوى استحسننا كاحضار  
 المتدعي عليه في مجلس القاضي لان فيه نظرا للمتدعي ولا ضرر بخصمه ولا فرق بين انما مل  
 والوجيه والحقير من المال والخطير منه في الظاهر وان قال شهودي غيب لا يكفل بل يحلف  
 فاذا حضر بعد ما حلف تقبل بيئته من مختارات النوازل من الدعوى \* (بك) وليس  
 للمتدعي ولا للقاضي طالب الكفيل بقوله لي عليه دعوى قبل يسانه الدعوى قضية قبيل  
 باب تعليق الكفالة قال لو ادعى الوارث على رجل دينا لم يثبت بكفله بمجرد الدعوى ثلاثة  
 أيام حتى يثبت الوفاة والنسب والدين ولو كان المتدعي وصيا أو وكلا لا يكفله ما لم يثبت  
 الوكالة والوصاية من أوامد دعوى القاعدية وتماه فيه \* فاذا صححت الدعوى وطلب  
 المتدعي قبل أن يقيم البيعة أن يأخذ القاضي من المتدعي عليه كفيلا بنفسه فان القاضي  
 يقول للمتدعي أنك بيعة ان قال لا لم يكفل خصمه وان قال نعم لكم انما غيبة فكذلك لا يكفله  
 وان قال لي بيعة حاضرة في المصر كفه القاضي بطلب الخصم وعن محمد ان طلب المتدعي  
 ليس بشرط وقيل ان كان المتدعي عليه رجلا لا يجر ولا يورى مثله غالبا كفه القاضي  
 من غير طلب وان كان رجلا شريفا لا يكفه وقال بعضهم ان كان المتدعي مهتديا الى

(١) وقال في التامع عشر من كتاب  
 التمسك والثاني يكفل لشهر وعليه  
 الفتوى ولو علم أنه يمكث أكثر من ذلك  
 يكفل عنه على ذلك القدر

الخصومات لا يكفله من غير طلب المدعى وان كان به حجة لا بأس بأن يرشده القاضي الى طلب الكفيل فيكفل خصمه قاضيان في أوائل الدعوى \* واذا ثبت أن القاضي يأخذ كفلا من المدعى عليه بنفسه بطلب المدعى فبغى أن لا يجبره على اعطائه الكفيل لو امتنع فان اعطاه كفلا فبغى أن يكون الكفيل معروف الدار ومعروف التجارة وبعضهم شرط أن لا يكون بلوجا معروفا بالخصوصية وأن يكون من أهل المصر ولا يكون غريبا (١) واذا كفه كفله مدة مؤقتة واختلف الروايات في تلك المدة والصحيح أنه يكفله القاضي الى المجلس الثاني وان كان القاضي يجلس كل ثلاثة أيام أو أكثر يكفله تلك المدة وقال شمس الأئمة الحلواني ذلك مفقوش الى رأى القاضي هذا اذا كان المدعى عليه رجلا من أهل المصر وان كان مسافرا لا يكفله ولكن يؤجل المدعى الى آخر المجلس فان أقام يئس والآخرى القاضي عليه قاضيان من المحل المزبور \* والتقدير ثلاثة أيام مروى عن أبي حنيفة وهو الصحيح تارة ثانية في السابع من القضاء وكذا في باب اليمين من دعوى الكافي \* وفي الذخيرة رجل له على آخر ألف درهم وجله فطلب رب الدين من المديون كفلا فالقاضي لا يجبره على اعطاء الكفيل وفي ظاهر الرواية عن أصحابنا أن له أن يطالبه باعطاء الكفيل وان كان الدين مؤجلا ولو طلب المشتري من البائع كفلا بالدرل ولو ظهر له ذلك فني الدين المؤجل أولى لسان الحكماء من الدعوى

(١) (الرابع في تعليق الكفالة بالشرط) \*

واذا قال الرجل ان مات فلان قبل أن يعطيك ألف التي لك عليه فأنا كفيل بها أو ككأت الألف الى أجل فقال ان مات ولم يعطك فأنا كفيل فذلك جائز وان ادعى الكفيل بعد موت المطلوب أو بعد مضي المدة أن المطلوب أعطاه المال ولم أصر كفلا وقال الطالب لم يعطه المال وصرت كفلا فاقول قول الطالب مع عبته وفي الذخيرة قبل هذا استحسن والقياس أن يكون القول للمطلوب \* (م) هكذا ذكر محمد المسئلة في الأصل قال القاضي الامام أبو جعفر ما ذكر محمد استحسن والقياس أن يكون القول قول الكفيل تارة ثانية في الفصل السابع من الكفالة \* قال محمد في الأصل اذا قال الرجل لغيره ما ذاب لك على فلان فهو على ومعناه ما يذوب لك على فلان ورضي به الطالب ثم ان المطلوب أقرب الوجوب شيء معين على نفسه بعد ذلك وأنكر الكفيل ذلك لزم الكفيل ما أقربه وهذا بخلاف ما لو قال ما قضى به لك عليه فهو على حيث يلزمه ما قضى به على المطلوب بعد الكفالة ولا يلزمه ما يقربه المطلوب وفي الذخيرة واعلم بأن الذوب واللزم في عرف أهل الصكوفة يراد بهما الوجوب بجهة القضاء ففي قوله ما ذاب لك على فلان وما لزم فلانك لا يلزم الكفيل ما أقربه المطلوب للطالب ولم يقض به للطالب وما قضى به للطالب يلزم الكفيل وصار قوله ما ذاب لك على فلان يحكم عرفهم بمنزلة قوله ما قضى لك على فلان أما في عرفنا الذوب واللزم عبارة عن الوجوب وكل ما وجب على المطلوب يلزم الكفيل وان لم يكن ذلك المال مقضيا به وجواب هذه المسئلة في الذوب بناء على عرفنا وفي الصغرى بفتحها من التارة ثانية في التاسع من الكفالة \* فان قال الكفيل

(١) أعلم المدعى عليه كفلا فقال المدعى الكفيل غير ثقة يجبره القاضي على اعطاء كفيل ثقة والثقة هو الذي لا يخفى نفسه ولا يهرب من البلدة بأن كان له دار معروفة لا يسكن بكرة في بيت يتركه ويهرب منه وهذا ما يحفظ كذا في البرازية في مسائل شتى من القضاء

ما يابعت فلانا فتمتبه على - أو قال كلما يابعت فلانا أو قال الذي يابعت فإنه يقع ذلك على جميع ما يابعه ولو لم تكن كفالته بهذه الالفاظ الثلاثة ولكنه حال أن يابعه فتمتبه على - أو قال إذا يابعه أو قال متى يابعه فأنما يؤخذ الكفيل بثمن أول المبيعة ولا يؤخذ بثمن ما يابعه يدها من آخر كقالة شرح الطحاوي \* \* \* رجل قال لا خير يابح فلانا على أن ما أصابك من خسران فهو على - أو قال رجل رجل أن هلك عبدك هذا فأنا ضامن به لا تصح هذه الكفالة قاضيان في فصل الكفالة بالمال \* \* \* رجل قال لا طالب ان يحز غريمك عن الاداء فهو على - قال الجزي يظهر بالحس ان حبسه ولم يؤد لزم الكفيل خلاصة في الثاني من الكفالة \* \* \* رجل قال لا خير ان لم يدهك فلان مالك فهو على - فتنقضاء الطالب فلم يعطه المطلوب ساعة تنقضاء لزم الكفيل استحسانا قاضيان في الكفالة بالمال \* \* \* رجل قال ان تقاضيت فلانا ولم يدهك فأنا ضامن لما لك من المطالب قبل التقاضي ذكر ابن سماعة في النوادر أنه يطل الضمان من المحل المزبور \* ( فقط ) كقول نفسه على أنه متى طال به أسلمه والا فهو ضامن يديه من المطالب فطالب الطالب فجوز لا رواية فيه وينبغي أن يبرأ اذا المطالبة بعد موته لم تصح فلم يوجد الشرط فلا كفالة بالمال ولو قال لو لم يعطك فلان مالك عليه فأنا ضامن فأنما يلزمه المال لو تنقضاء أو مات فلان قبل تنقضيه في الثلاثين من الفصولين \* \* \* رجل كره بنفس رجل على أنه ان لم يواف به غدا فعليه ما عليه فأت المكفول عنه قبل مجي الغد يلزمه المال جواهر الفتاوى في الثاني من الكفالة \* \* \* ذكر في كفالة الذخيرة اذا كفل بنفس رجل على أنه ان لم يواف غدا فأتاه الدراهم التي على الغريم على الكفيل فبعث الطالب في الغد فطلب الكفيل فلم يجده حتى مضى الغد لزمه المال قيل الخامس من فصول الاستروشي \* \* \* لو كفل بنفسه وقال ان لم يوافك غدا فعلى - ألف درهم والطالب يدعي الألف والمطلوب ينكر وكذا الكفيل ينكر أن له عليه شيأ لزمه المال عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا شيء عليه وهو قول أبي يوسف آخر أما لو ادعى الطالب المال والمطلوب ينكره فكل رجل بنفس المطالب بأنه ان لم يواف به غدا فعلى - المال الذي ادعاه على المطالب فلم يوافه لزم الكفيل المال بالاتفاق من أوائل كفالة خرائه الأكل \* \* \* ولو قال ان واخيتك غدا والافعلي - المال لا تصح الكفالة بخلاف قوله ان لم أوافك غدا ولو قال المطالب ان لم أوافك بنفس غدا فعلى - ما تدعيه فلم يواف لا يلزمه شيء اذ لزم المال في ضمن كفالة باطله اذ لا يكون كفيل بنفسه بخلاف الاجنبي في الثلاثين من الفصولين \* \* \* رجل قال لا خير كملت لك بنفس فلان فان غاب عنك فأنا ضامن لما عليه فغاب المكفول به الى الكوفة ولم يطليه المكفول له ثم رفعه الكفيل اليه بعد رجوعه من الكوفة فالكفيل ضامن للمال لانه علق الكفالة بالغيبة ولو قال قد كملت لك بنفس فلان فان غاب ولم أوافك فأنا ضامن لما عليه فغاب قبل أن يوافي لزمه المال وهو بمنزلة ما لو قال ان غاب قبل أن أوافك به ولو قال فان غاب فلم أوافك به فأنا ضامن لما عليه فهذا على أن يوافيه بعد الغيبة قاضيان في آخر مسائل تسليم المكفول به من كتاب الكفالة \* \* \* (الخامس في التسليم والمطالبة به وبالمال) \* \* \*

سأله الى الطالب برئ قبل الطاب أولاً في الثالث من كفالة البرازية \* (بح) كفل بنفس  
رجل على أن يسأله الى المكفول له متى طاب به ثم سأل اليه قبل أن يطالب به ولم يقبله برباً  
(١) قضية في تعليق الكفالة \* وان شرط التكفل على أن يدفعه اليه عند الامير فدفعه  
اليه عند القاضي أو شرط عليه أن يدفعه اليه عند القاضي فدفعه اليه عند الامير أو شرط  
عليه الدفع عند هذا القاضي فاستعمل قاض آخر فدفعه اليه عند الثاني برئ قاضين  
في تسليم نفس المكفول به \* قوله ولو شرط تسليمه في مجلس القاضي سلمه ثم لأن الشرط  
مقبول فان سلم في مجلسه برئ وأما بقوله سلمه ثم إلى اشتراط ذلك فان سلمه في السوق  
لم يبرأ وهو قول زفر وبه يفتى في زماننا لتنازع الناس في إقامة الحق ومحل الاختلاف  
في بدلة لم يعتادوا اطلاق الغريم من يد الخصم كذا في التارخانية وهذه إحدى المسائل  
التي يفتى فيها بقول زفر ومنها تعود المريض في صلته كعود المصل في التشهد ومنها ما ع  
الهيئة من امرأة الغائب ليقدر القاضي لها نفقة ومنها أن الوصي كليل بالخصومة لا يلي  
القبض ومنها يضمن الساعي إذا سعى به إلى السلطان وغزاه شياً ومنها أن رؤية البيت من  
الحصن لا تبيح كفى بل لا بد من رؤية داخله ومنها أن رؤية النوب مطوية لا تكتفي بل لا بد  
من نشره فهي سبع وليس المراد الحصر من البعوار اذ في كتاب الكفالة \* كفل بنفسه  
على أنه ان لم يواف به يوم كذا فعليه المال فتواري الطالب في ذلك اليوم ولم يجده التكفل  
يرفع الامر الى الحاكم لينصب وكيله لا يسلم اليه في الثاني من كفالة البرازية \* فان قال  
لا علم لي بمكان المكفول به ان صدقه المكفول له سقط المطالبة وان لم يصدق به يجبس  
حتى يظهر بحوزه (٢) وهل يخلف قال القاضي الامام لا يجمع الدناوي \* فان كان المكفول به  
غائباً يعلم أين هو يجهل حتى يذهب ويحجب وان لم يذهب يجبس وان كان غائباً بحيث لا يوقف  
على أثره وثبت ذلك عند القاضي لا يجبس وكذا اذا مات المكفول به برئ التكفل بالفس  
منية المفتى في باب التسليم من الكفالة \* وذكر في الوقعات كفل بنفسه وجعل وهو محبوس  
فلم يقدر أن يأتي به التكفل لا يجبس التكفل لانه يجوز عن احضاره ولو كفل به وهو مطلق  
ثم يجبس جبس التكفل حتى يأتي لانه حال ما كفل به قادر على الاتيان به عناية في الكفالة  
\* التكفل اذا حبس فهو يجبس المكفول عنه وان لازمه الطالب فهو يلزم المكفول عنه  
ان كانت الكفالة بأمره ولا يأخذ المال قبل الاداء وهذا يدل على أن رب المال لو أراد أن  
يجبس التكفل والاصيل له ذلك وهي واقعة الفتوى وكذا يجبس الكميل وكفيل التكفل  
وان كثروا في التاسع من قضاء الغلاصة وكذا في البرازية في العاشر من أدب القاضي \* وفي  
الثاني ثلاثة كملوا بألف معاً يطالب كل واحد بثلث الالف وان كملوا على التعاقب  
يطالب كل واحد بالالف كذا ذكره السرخسي والمرغباني والتمرتاشي \* نهاية في الكفالة  
في شرح قوله ومن أخذ من رجل كفلاً بنفسه ثم ذهب

(السادس فيما تقع به البراءة عن المال ومالا) \*

ابراء الاصيل يوجب ابراء التكفل الا كفيل النفس لما في جامع الفصولين كفل بنفسه فأقر  
طالبه أنه لا حق له على المطلوب فله أخذ كفيل بنفسه انتهى وهكذا في البرازية اذا حال

(١) لأن حكم الكفالة وجوب التسليم  
وهو ثابت في الحال وقوله على أن يسأله  
اليه متى طاب به ذكر لنا كيداً للتعليق  
فقد سلم في حال كونه كفلاً لا برباً كذا  
في القضية

(٢) وأما ان لم يعلم حال المكفول به  
ومكانه وأقر بذلك المكفول له فيبني أن  
لا يجبس اذا المسمى أقصر أنه لم يظفر به  
ويكون ذلك بمنزلة الموت وان مات بطلت  
الكفالة ويجبس ان لم يظهر بحوزه وان  
ظهر لم يجبس

وفي المنية برئ عند بعضهم وأنه خلاف  
جواب الكتاب ولو فعل به قاض فخن  
وفي الخامس من الفصولين قال لو فعل به  
قاض فلو علم أن الخصم يقبض لذلك فهو  
حسن ولو قال ان لم أقضك مالك اليوم  
فأمرأتى طالق فتواري الخصم ذكر في  
الثاني من الاستروشنية عن الناطقي أن  
القاضي ينصب عن الغائب وكيله ويقبض  
مأله ولا يبعث وعليه الفتوى والظاهر  
أنه لا فرق بين المسألةين تأمل

لاحقى قبله ولا موكل ولا لقيم انا وصيه ولا لوقف انا متولى فحينئذ يبرأ الكفيل وهو ظاهر  
 في آخر وكالة البدائع \* ضمان الغرور في الحصة هو ضمان الكفالة \* اشباه في الكفالة \*  
 ضمن بألف على فلان فبرهن فلان على القضاء قبل الضمان برئ الاصيل دون الكفيل  
 ولو برهن على القضاء بعد الضمان برأ جميعا بخلاصة ما في الخاتمة في الكفالة بالمال  
 في مسائل الامر بقصد المال \* الدائن اذا أبرأ الدين عن الكفيل لا يرجع على المكفول عنه  
 واذا وهب يرجع من وكالة البرازية \* (قت) صالح الدائن مع الاصيل يبقى الكفيل بالمال  
 على كفايته ان كان الصلح يجنس الدين والا فلا \* (قح) براءة الاصيل انما توجب براءة  
 الكفيل اذا كانت بالاداء وبالابراء فان كانت بالخلف فلا لان الخلف يفيد براءة الخلف  
 قنية فيما تقع به البراءة من الكفالة \* الطالب اذا وهب الدين من المديون وبه كفيل فرد  
 الاصيل يعود الدين في ذمة الاصيل وتبقى براءة الكفيل فاحضيان في اواخر فصل الكتابة  
 من كتاب العتاق \* ولو وهب الطالب المال من المطلوب أو أبرأ منه فمات قبل الرد فهو برئ  
 وان لم يمت ورد الهبة فردة صحيح والمال على المطلوب وعلى الكفيل على حاله وان رد الابراء  
 لا يبرأ الاصيل وهل يبرأ الكفيل لاذكر هذه المسئلة في شيء من الكتب واختلف المشايخ  
 فيه منهم من قال لا يبرأ فهذا القائل سوى بين الهبة وبين الابراء ومنهم من قال يبرأ الكفيل  
 تارة رائية في المعاصر من الكفالة \* ولو أبرأ الكفيل المطلوب قبل ادائه يصح (١) من كفالة  
 الهداية قبيل فصل الضمان بورقة \* واذا كف رجل عن رجل بمال وباع الاصيل من  
 الطالب عبدا بذلك المال وسلمه اليه حتى برئ الكفيل من الكفالة حكم براءة الاصيل ثم  
 استحق العبد من يد الطالب ورد به بالعيب بقضاء القاضي عاد المال على الكفيل ولو رد بغير  
 قضاء لا يعود للمال على الكفيل تارة رائية في السادس من الكفالة \* الكفيل بالدين  
 يأمر المطلوب اذا ادعى ثم ادعى المديون ولم يعلم باداء الكفيل ايهما يسترد ايجاب الاصيل  
 لانه قد قضى ديناً مظلوماً لان الدين قد سقط ولو كان كفيلاً بغير امر أو كان متبرعاً بالقضاء  
 فكذلك لان المعنى لا يتفاوت فاعدية في الكفالة \* ادعى على عبداً ما لا كفيل رجل بنفسه  
 فمات العبد برئ الكفيل ولو ادعى رقبة العبد فكفل به رجل فمات العبد ثم أقام المدعي بينة  
 ان العبد له ضمن المدعي عليه قيمة العبد المذموم فكذا كفيله (٢) ولا يصدق ذوال اليد في موت  
 العبد ويحبس هو والكفيل فان طال الحبس ضمنا القيمة وكذا الوديعة المحبوسة وان لم يكن  
 للمدعي بينة فمات ذوال اليد فمات الكفيل أو اقترض هو لا كفيله فمات في أول كفالة العبد  
 من الكفالة ملخصا \* ولو ادعى رجل على انسان أنه عبده وأنكر المدعي عليه وزعم أنه حر  
 فكفل بنفسه رجل فأقام بينة أنه عبده فمات المدعي عليه لاشئ على الكفيل بدائع (٣) في  
 الكفالة \* رجل كفيل لرجلين بنفسه رجل ثم دفعه الى أحدهما برئ من كفالة هذا وكان  
 للاخر أن يواخذ الكفيل لانه التزم التسليم اليهما وأحدهما ليس يثائب عن الآخر مجمع  
 التناوي في فصل التناوي في الكفالة

\*(البيع في الدعوى في الكفالة)\*

ادعى انه كفيل له فمات فلان مات فلان بجهل لا لوديعة فأنما ضمان فلان بجهل لا يلزم عليه

(١) حتى لا ادعى الكفيل بعد الابراء  
لا يرجع كذا في شرح الهداية (م)

(٢) لان باقامة البينة بين انه كفيل يضمنون  
كذا في البدائع

(٣) وكذا في التناوي والعشرين من كفالة  
التناوية



ضمائم ما بين المتدعي وصح وحكم له به ان يبرهن برأيه في دعوى الكفالة من الدعوى \* (ط)  
غاب المكفول عنه فادعى الكفيل على الطالب أن الالف التي كفلت بها عن فلان من ثمن خمر  
وقال الطالب لابل من ثمن عبيد قال قول للطالب فلو يبرهن عليه الكفيل لا يقبل ولا ينصب  
الطالب خصمه فيه بخلاف ما لو كان المطلوب حاضر او يبرهن على الطالب أن الالف التي  
تدعى على ثمن خمر حيث يقبل كذا (ط) أقول ينبغي أن تقبل بينة الكفيل أيضا (١) على  
ما نقل قبل من (فتر) حيث قال ولو طالب الدائن كعبه يدينه فبرهن الكفيل على أداء  
المديون الغائب يقبل وينصب الكفيل خصما من المديون اذ لا يمكن دفع الدائن الا بهذا  
فكذلك نقول هنا في التزام من القسولين \* رجل كفل عن رجل بألف بأمره ثم ادعى  
الكفيل أن الالف التي كفل بها اقار أو ثمن خمر أو ما أشبه ذلك مما لا يكون واجبا لا يقبل  
قوله ولو أقام البينة على اقرار المكفول له بذلك والمكفول له يجهل لا تقبل بينته ولو  
أراد أن يحلف الطالب لا يلتفت اليه ولو كان الكفيل أدى المال الى الطالب وأراد أن  
يرجع على المكفول عنه والطالب غائب فقال المكفول عنه كان المال قارا أو ثمن مبتة أو  
ما أشبه ذلك وأراد أن يقيم البينة على الكفيل لا تقبل بينته ويؤمر بأداء المال الى الكفيل  
ويقال له اطلب خصمك وخصمه فان حضر الطالب قبل أن يأخذ المال من الكفيل وأقر  
الطالب عند القاضي أن المال كان ثمن خمر أو ما أشبه ذلك برئ الاصيل والكفيل بهما  
فاضحان في الكفالة بالمال

### \* (الثامن في الرجوع على المكفول عنه) \*

قضى عليه بالكفالة بنكوله طالب الاصيل ان أقرب بأمره او يبرهن عليه والا لا برأيه في آخر  
الثالث من الكفالة \* الكفيل بأمر الاصيل أدى المال الى الدائن بعد ما أدى الاصيل  
ولم يعلم به لا يرجع على الاصيل لانه شئ حكمي فلا يترق فيه العلم والجهل كقول الوكيل  
ضمنا قسبة قبيل الكفالة بالنفس \* ولو أن صاحب الحق أخذ الحق من المطلوب ثم جدد  
فأخذ من الكفيل والكفيل شكر أن صاحب الحق قد أداء يرجع الكفيل به على الاصيل  
مؤيد زاده في الكفالة والحالة نقلا عن التاتارخانية \* لو كفل عن رجل بمال بأمره فقال  
الكفيل بعد ذلك قضيته وصدة المكفول عنه وكذبه صاحب المال وحلف وأخذ من  
المكفول عنه لم يرجع الكفيل على المكفول عنه ولو أن الأمر جدد القضاء أيضا فأقام  
المأمر بينة أنه قضاء ورجع على الأمر وتقبل هذه البينة على الطالب أيضا وان كان غائبا  
ويقتضى الأمر خصما عن الطالب منتخب التاتارخانية (٢) في الكفالة \* رجل علمه دين  
لرجل فكفل رجل بالدين بحضرة الطالب والمطلوب بغير أمر المطلوب ورضي به المكفول  
عنه ثم قال المكفول له قد رضيت بكفالة كذا فإذا أدى الكفيل المال يرجع به على  
المكفول عنه ولو قال المكفول له أو لا قد رضيت بكفالة كذا ثم قال المكفول عنه قد رضيت  
أو قال قد أجزت وأدى المال لا يرجع على المكفول عنه لان الكفالة تمت ونفذت ولزم  
الكفيل فلا يتغير بإجازة المكفول عنه فاضحان في الكفالة بالمال \* قال رجل اكفل  
بنفس هذا الكفيل ففعل ثم أخذ الطالب الكفيل بالنفس لم يكن للكفيل بالنفس على

(١) أقول ما ذكره ليس بسديد فان  
الكفيل اذا ادعى أن الالف التي كفل بها  
ثمن خمر فقد أنكر صحة الكفالة فلا تسمع  
دعواه لانها انما تسمع على اعتبار أن  
الكفالة تتضمن الوكالة فاذا أنكر الكفالة  
فقد أقر أنه فضولي فلا تسمع دعواه  
أو نقول ان اقامته على التزام المال  
اقرار منه بصحة سبب وجوب المال  
فلا تسمع منه دعوى الفساد ولو يبرهن  
على ايفاء الاصيل وعلى ابرائه تقبل لانه  
تقرير للوجوب السابق ويحیی تقريره  
في الفصل العاشر من فصوله بعلامه (فتر)  
وقال في المبسوط في باب ادعاء الكفيل أن  
المال من ثمن خمر ان الكفيل لو قال بعد  
ما غاب الاصيل ان المال الذي كفلته  
ثمن الخمر فهو ليس بخصم لانه اتزم المطالبة  
بكفالة صحيحة والمال يجب على الكفيل  
بالتزامه بالكفالة وان لم يكن واجبا على  
الاصيل وهو مع هذا مانع في دعواه  
لان التزامه بالكفالة اقرار منه أن الاصيل  
مطالب بهذا المال والمسلم لا يكون مطالبا  
بثمن خمر فيكون مناقضا له قوله والمسلم  
لا يكون مطالبا بثمن خمر المطاهر انه على  
قوله ما فان على قول الامام ان المسلم  
قد يجب عليه ثمن خمر بان يוכל ذنبيا  
بشرائهم وعلى قوله لا يجب ثمن الخمر  
على المسلم بحال ذكره في الثالث  
والعشرين من دعوى الحيط بعد  
(٢) وكذا في السادس والعشرين في  
الكفالة من التاتارخانية بعد

الذي أمره بذلك سبيل ولو كان أمره رجلا حتى كفيل عن الكفيل بالمال ثم إن الطالب أخذ الكفيل الثاني وأخذ منه المال كان له أن يرجع على الذي أمره بذلك هكذا ذكر المسئلة في المنتقى وقد كثرتم الأئمة المرحومين في باب الأمر بالضممان إذا أمر الرجل رجلا بأن يكفل عن فلان فكفل وأدى لا يرجع على الأمر تارة ثالثة في آخر الخامس والعشرين من الكفالة وفي التجريد إذا كفّل عن رجل بدرهم صحاح جيد فأعطاه زيوفاً ومكسرة وتجوّزهم أرجع على الأصل بعينه لا ضمن لا غنى ما أدى (١) وليس هذا كلاماً ورياء الدين خلاصة قبيل الخامس من الكفالة وكذا في البرازية \* ولو كفّل بالزئوف وأدى الجلياد رجع على المكفول عنه بالزئوف نهاية في الكفالة \*

(مسائل شتى) \*

(مسمّى) دفع المديون إلى الكفيل الدين قبل أن يوفى الكفيل ولم يقل قضاء ولا بجهة الرسالة فإنه يقع عن القضاء لأنه الغالب ومستحق عليه أيضاً فكان وقوعه عنه أولى قسبه في باب أداء أصل إلى الكفيل من كتاب الكفالة \* رجل أمر رجلاً بأن يكفل لرجل بألف درهم فكفل ثم إن المطلوب دفع الاصل إلى الكفيل ولم يدفع الكفيل إلى الطالب وأراد المطلوب أن يستردّ المال من الكفيل أن أداء على وجه القضاء فليس له أن يستردّه لأنه إنما وجب للكفيل عليه بعقد الكفالة (٢) وإن أداء على وجه الرسالة (٣) فله أن يستردّه لأنه أمين في الأداء في الثاني من كفالة الولو الجلية وكذا في الخامس من التاتارخانية \* الكفيل إذا أخذ المال من المكفول عنه قبل أخذ المكفول له المال من الكفيل ينبغي أن يكون مضموناً حتى لو ضاع المال في يد الكفيل ضمنه وإن دفع المكفول عنه المال إلى المكفول له جازاً فالمكفول عنه مالم يؤدّ الدين إلى المكفول له ليس له أن يسترجع من الكفيل ما أعطاه جواهر القناوى للسكرماني في الخامس من الكفالة \* وفي المحيط ولو كان بالمال كفيلاً فمأداً الأصل ولم يبين فهو عنه ما لا ينفذ الترجيح بالأمرج وكذا لو كان لكل نصف منه كفيل على حدة فأدى الأصل فصداً منه ولو قال هو مما كفّل به فلان فهو عنه لأنه جعل فعله لأحد ما يحتمل فيقع عنه فيصدق فيه وكذا إذا كان الائتلاف متفرقاً عليه في الأصل بأن كان من قرضين أو بيعين أو مالهين وجباية بين مختلفين بأن كان أحدهما قرضاً والآخر ثمناً وكفل أحد الكفيلين بأحد المالكين والآخر بالأصل فآدى الأصل بخمس مائة وقال هي التي كفّل بها فلان فهو على ما قال قال في الكتاب ألا يرى أنه لو كان بكل خمسمائة صك أو رهن فأدى خمسمائة وقال هي من هذا الصك أو من هذا الرهن يقبل قوله فكذا همنا وكذا إذا كان بأحدى الخمس مائتين كفيل فأدى خمسمائة وقال هي مالهما كفيل يقبل قوله من كفالة الضمانات الفضيلية \* ولو كان بالدين رهن عند الطالب من المطلوب وقضى الكفيل الدين فلا سبيل له على الرهن عتابة وكذا في أواخر السادس من كفالة التاتارخانية \* رجل كفّل عن رجل بمال ثم إن المكفول عنه أعطى الكفيل رهنه فآدى الأصل أنه لو كفّل بمال مؤجل على الأصل فأعطاه المكفول عنه رهنه جازاً الرهن بذلك فاضطرب في الكفالة بالمال \* لو جعل الكفالة مؤجلة إلى أجل مجهول نحو أن يقول كفلت بنفس

(١) وهو أخذ الردي مكان الجليد كذا

في العناية في الرهن سجد

لو أدى زيوفاً وقد كان كفيلاً بأجداً يرجع

بالجداً كذا في التاتارخانية نقلاً عن

الذخيرة (م)

(٢) وفي خزائن المفتاح الآن بأخذ الطالب

بالمال فينتزله أن يأخذ الكفيل حتى

يقضيه الطالب أو يردّها سجد

(٣) بأن قال المطلوب بالكفيل خذ هذا أو كن

رسولي به إلى فلان كذا في الولو الجلية بعد

هذا بأسطر وفي الخامس من التاتارخانية

قال ثم إن يعطى المكفول عنه على وجه

الرسالة بأن يكرمه طلبة الكفيل فأعطاه

المال وقال خذوه وادفعوه إلى المكفول له

وكذا في السكافي والنهاية سجد

فلان إلى الحصاد أو إلى الديار أو إلى خروج العطايا جاز تأخير الكفالة إلى ذلك الوقت  
 فاضيفان في الكفالة إذا كفّل بالقرض إلى أجل هل يتأجل على الأصيل أم لا وتحرير  
 الكلام في ذلك ذكر القدوري في شرح مختصر الكرخي ألا يرى لو أن رجلاً أقرض رجلاً  
 مالا وكفّل به رجل عنه إلى وقت كان على الكفيل إلى وقته وكان على المقرض حالاً (١) وذكر  
 في المحيط السرخسي قال الكفالة بالقرض إلى أجل جائزة وهو حال على الأصيل لأن  
 ما وجب على الأصيل قرض لانه وجب بالاستعراض والقرض لا يقبل الاجل وما وجب  
 على الكفيل ليس بقرض لانه وجب بسبب الكفالة وهي ليست بقرض حقيقة لكن  
 الكفيل يصير بمنزلة المقرض بالأداء فانه يملك الدين بمقابله ما أدى خصمه معاوضة ومبادلة  
 حقيقة وذكر في خزانة الأكل الكفالة بالقرض إلى أجل جائزة والمال على الكفيل إلى  
 الاجل وعلى الأصيل حالاً وذكر مثل هذا في شرح التكملة وغيره وبقيّة الكتب أيضاً  
 قلنا فتحررنا من هذا أن الكفالة بالقرض إلى الاجل تصح وتكون مؤجلة على الكفيل  
 وحده وعلى الأصيل حالاً كما كان ولا يلتفت إلى ما قاله الحصري من قوله في التحرير إذا  
 كفّل بالقرض إلى أجل يتأجل على الأصيل وهذه الجملة في تأجيل القرض فإن كل  
 الكتب ترد ذلك ولم يقل هذه العبارة أحد غيره أنعم الوسائل (٢) من مسائل الكفالة  
 \* كدل عن انسان بمال طيه إلى سنة يجب على الكفيل مؤجلاً وان كان على الأصيل  
 حالاً وان مات الكفيل يؤخذ من تركته حالاً بزيادة في الكفالة \* ولو كان المال حالاً  
 فكفّل به انسان مؤجلاً بأمر المكفول عنه فانه يجوز ويكون تأجيله في حقهما  
 في ظاهر الرواية وفي رواية ابن جماعة عن محمد أنه حال على الأصيل مؤجلاً في حق الكفيل  
 من كفالة بحقه الفقهاء وكذا في الهداية ومحيط السرخسي \* وان كفّل ولم يذكر الاجل  
 يجب على الكفيل كما وجب على الأصيل حالاً أو مؤجلاً منية في أول الكفالة \* ضمن  
 على أن يعطى نصيبها ههنا ونصيبها بسمه قد ولم يوقت أخذها حيث شاء منية المقتى في كتاب  
 الكفالة والحوالة \* ضمن عن رجل مالا بأمره أو نفسه فأراد الخصم أن يخرج إلى السفر  
 فذعه الكفيل قال محمد ان كان ضمانه إلى أجل فلا سيل له عليه وان لم يكن إلى أجل  
 فله أن يأخذ حتى يخله تماماً أو المبال أو ببراءة منه وفي كفالة النفس رد النفس منية  
 المقتى في الكفالة وكذا في التقة \* ولو ضمن لامرأة بنفقة كل شهر عن زوجها ليس له أن  
 يرجع عند رأس الشهر (٣) \* ولو ضمن بالاجرة كل شهر فله أن يفسخ ضمانه  
 عند رأس الشهر من كفالة ضمانات الغانم \* كذا في الثالث والعشرين من كفالة  
 التنازعانية \* وضمان الدرك هو ضمان الثمن عند استحقاق المبيع وإذا استحق المبيع  
 يخصص المشتري البايع أولاً فإذا قضى عليه بالثمن يكون قضاء على الكفيل وله أن يأخذ من  
 أيهما شاء وليس له أن يخصص الكفيل أولاً في ظاهر الرواية هذا إذا كان المبيع ماسوي  
 العبد فان كان عبداً اظهر أنه حر بالينة فالمشتري أن يخصص أيهما شاء بالاجماع من  
 كفالة البدائع \* (٤) صحيح قال غيره ما أقرض به فلان فهو على ثم مات الكفيل ثم أقرض  
 فلان بشئ لزم المال المقرض في تركه الكفيل ظهرياً قبيل كتاب الصلح \* ولو كفّل بمال

(١) وفي السادس من كفالة التنازعانية  
 نقلا عن الذخيرة لو كفّل بالقرض إلى  
 أجل فالمال على الكفيل إلى أجل  
 وعلى الأصيل حالاً وكذا في العتائية  
 (٢) وكذا في النية أقول هذا مخالف  
 لما في الهداية وشروحه من أنه يتأجل  
 على الأصيل أيضاً في ظاهر الرواية وكذا  
 في التهمة وقال في النية بعد ما ذكرها  
 بورقة تقريرا كفّل مؤجلاً لدين حال  
 تأخر الدين عنهم ما هو استحسان فيذكره  
 الكردي قياساً وهو قول زفر كافي  
 النهاية ورواية عن محمد كافي التهمة  
 ومحيط السرخسي فيحتاج إلى أن يتكلف  
 ويقال إن المراد هنا من المال هو القرض  
 وهو بعيد اللهم إلا أن يقال إن المعنى  
 وان سلم أنه حال على الأصيل كما قال  
 زفر ورواه ابن جماعة عن محمد فهو مؤجل  
 على الكفيل أو يقال إن المعنى وان كان  
 على الأصيل حالاً لا يقبل التأجيل كما  
 في القرض  
 (٣) الظاهر أن هذا على ما ذهب  
 إليه أبو يوسف فأما على مذهب الإمام  
 لا يكون كفلاً إلا بنفقة شهر واحد  
 (٤) وكذا في الثالث والعشرين من  
 كفالة التنازعانية نقلا عن الذخيرة منهم

على فلان فقامت البينة عليه بألف ضمنها الكفيل لانه تبين أنه كفيل بضمون على الأصل  
وان لم تقم البينة فالقول قول الكفيل مع عينه في مقدار ما يقر به ولو أقر الكفيل عنه  
بأكثر مما أقر به لم يصدق على كفيه بدائع في آخر فصل شرائط الكفالة ملخصا

### (كتاب الحوالة)

تعقد قبول المحتال والمحتال عليه ولا تصح في غيبة المحتال كالكفالة الا أن يقبل رجل له  
الحوالة ولا يشترط حضرة المحتال عليه لصحتها حتى لو أقال على غائب فقبل بعد ما علم صحت  
ولا حضرة المحيل أيضا حتى لو قيل لصاحب الدين لك على فلان ألف فأقبل به ساعلي فرضي  
الطالب بذلك وأجاز صحت فليس له أن يرجع بعد ذلك ولو قيل للمدين عاينك ألف فلان  
فأقبل له ساعلي فقال المدين أحلت ثم بلغ الطالب فأجاز لا يجوز عند الامام ومحمد من  
حوالة البرازية وكذا في الخلاصة \* وكل دين جازت الكفالة به فالحوالة جائزة من حوالة  
الخلاصة \* يجب أن يعلم أن الحوالة نوعان مطلقة ومقيدة فالمقيدة أن يقيد المحيل الحوالة  
بالدين الذي له على المحتال عليه أو العين الذي له في يد المحتال عليه بالغصب أو الوديعة  
والاطقة أن يطلق المحيل اطلاقا ويرسلها رسالا ولا يقيد بها الدين الذي له على المحتال عليه  
ولا بالعين التي له في يد المحتال عليه أو يحيل على رجل ليس له عليه دين ولا له في يده عين  
في الفصل الاول من حوالة المحبط البرهاني \* ولو قال للمدين أدفع له الدنانير التي عليك  
فقال هذا لا يكون حوالة بل يكون توكيلا بقضاء الدين تاتارخانية \* قال اندر  
حوالة مردمان بجم لفظ حوالة غنى كويته من قدره بكونه كذا دين درهم كدمرا  
برئت بوى ده وماتدة اين راحكم حوالة بوديا حكم وكالة أجب اكر اين كسى را بر محيل  
دين است حكم حوالة بودوا كبرئت حكم وكالة (١) من حوالة القاعدية \* ولو أن وكيل  
البائع أقال الأمر على المشتري فحسى وكالة وليست بحوالة لانه لا يثنى للأمر على الوكيل  
خلاصة في الرابع من وكالة التبايع \* الحوالة جائزة بالدين احترازا عن الاعيان فان  
الحوالة بها لا تصح من أواخر الفصل الاول من حوالة التاتارخانية \* لو أقال مائة من من  
المنطقة ولم يكن للمحيل على المحتال عليه شيء ولا للمحتال على المحيل لم تصح الحوالة وكذا  
لو قبل المحتال عليه فلا شيء عليه كما في المنية فهم ستان في الحوالة \* رجل عليه دين  
لرجل فأقال الطالب على رجل ليس عليه للمحيل دين فجاء فضولى وقضى المال عن  
المحتال عليه تبرعا كان للمحتال عليه أن يرجع على المحيل (٢) كالأذى المحتال عليه  
المال بنفسه وليس عليه دين كان له أن يرجع على المحيل ولو كان للمحيل دين على المحتال  
عليه فأقال الطالب على مدينه بذلك المال ثم جاء فضولى وقضى دين المحتال له عن المحيل  
الذى عليه أصل المال كان للمحيل أن يرجع بدينه على المحتال عليه فان قضاء الفضولى  
عنه كقضائه بنفسه ولو قضى المحيل دين الطالب بمال نفسه بعد الحوالة كان له أن يرجع  
على المحتال عليه بدينه كذلك ههنا (٣) وليس للفضولى أن يرجع على الذى عليه أصل الدين  
لانه متبرع ولو اختلف المحيل والمحتال عليه كل واحد منهما يدعى أن الفضولى قضى عنه

### (ترجمة)

(١) لا تسعمل العجم لفظ الحوالة وانما  
يقولون أعطيه العشرة الدراهم التي لي  
عليك فهل يكون مثل هذا القول حكم  
الحوالة أو حكم الوكالة أجب اذا كان  
للقائل دين على المأل عليه يكون لذلك  
حكم الحوالة والا فحكم الوكالة

(٢) قوله على المحيل في نسخة المحتال وكتب  
عليه صح وبقية النسخ المحيل وبساعده  
انتظروا ليجزوا الحكم اه معجمه

(٣) وهذه المسئلة مذكورة في محيط  
السرخسى وخزانة الأكل والظاهرية

بته

والفضولي لم يمين عند القضاء أحدهما بعينه يرجع إلى قول الفضولي عن أبيهما قضيت  
فإن مات الفضولي قبل البيان أو غاب كان القضاء عن المحتمل عليه لأن القضاء يكون  
من المطلوب ظاهرا قاضيان في مسائل الحوالة (١) من كآب الكفالة \* ولو كانت  
الحوالة مطلقة ثم إن المحيل قضى دين المحتمل لا يجبر المحتمل له على القبول ولا يكون المحيل  
متبرعا ولو أبرأ المحتمل له المحيل عما كان على المحيل أو وهبه منه لا يصح تاتارخائية  
في أواخر الثاني من الحوالة \* وفي المحيط باع مسلم من مسلم خيرا بألف وأحال على  
المشتري مسلما حوالة مقيدة بالثمن ثم قال الحويل وهو المشتري أن الألف ثمن الخروقال  
المحيل بل ثمن متاع فأقول للمحيل بيمينه ولا تبطل الحوالة ولو برهن عليه الحويل تسمع  
بينته أمالو كانت الحوالة مطلقة بأن يقول أسأت عليك فلانا بألف ولم يزد فالحوالة جائزة  
برهن الحويل أن ما عليه من الألف ثمن خراولا قال البرهاني فرق محمد بين الحوالة المضافة  
إلى الدين والبيع المضاف إليه إذا تصادقا بعد العقد على أن لا دين عليه فإنه قال يجوز  
البيع وتبطل الحوالة ضمانات فضيلية في الحوالة المقيدة \* غاب المحيل وزعم المحتمل عليه  
أن المال المحتمل به على المحيل كان ثمن خمر لا تصح دعواه وان برهن على ذلك كافي الكفالة  
ولو دفع المال المحتمل عليه إلى المحتمل وأراد الرجوع على المحيل فقال المحيل المال المحتمل  
به كان ثمن خمر لا تسمع وان برهن ويقال للمحيل أنه قد أدهى إلى المحتمل عليه ثم خصم المحتمل  
فان برهن على المحتمل أنه كان ثمن خمر يقبل ثم المحتمل عليه بالخيار بين الرجوع على المحيل  
والمحتمل بزازية في أواخر الحوالة \* ولو كان للمحيل دين على المحتمل عليه فاحاله مطلق  
ولم يشترط في الحوالة أن يعطيه مما عليه فالحوالة جائزة ودين المحيل بحاله وله أن يطالب به  
بخلاف ما لو قدمه خراثة الاكمل في الكفالة في آخره ملخصا \* وذكر في الزوائد ونشرحه  
أنه لو أحال دأبته على مديونه أو مودعه أو الغاصب منه عينا أو دينه مقيدة بماله عليه أو  
عنده جاز ولم يكن للمحيل أخذ ماله من الحويل كما كان له ذلك في الحوالة المطلقة فلو دفعه  
الحويل إلى المحيل بعد ما طلبه منه فتلقت عنده ضمنه الحويل للمحال من ضمانات فضيلية  
في أول ضمان الحوالة المقيدة ملخصا \* وإذا كانت الحوالة مقيدة بألف هي ودبعة في يد  
المحتمل عليه أو غصب فهاكت الودبعة أو استخففت تبطل الحوالة ويعود الدين على المحيل  
ولو هلك الغصب في يد المحتمل عليه لا تبطل الحوالة وكذلك لو قال المودع ضاع الودبعة  
وحلف على ذلك تبطل الحوالة وان استخففت الودبعة أو استحق الغصب تبطل الحوالة  
في الثالث من حوالة التاتارخائية \* سئل عن شخص باع ساعة من شخص وأحال بثمنها  
شخصا وقبل المحتمل عليه الحوالة وكذلك المحتمل ثم نقضه لا البيع ما حكم الحوالة هل تنسخ  
أجاب المقابلة صحيحة ولا تنسخ الحوالة ويلزم المحتمل عليه دفع المبلغ ثم يرجع على المحيل  
من قتاوى قارئ الهداية في مسائل الحوالة \* إذا باع عبدا من رجل بالقدرهم ثم إن  
البائع أحال غير بماحاله على المشتري حوالة مقيدة بالثمن فمات العبد قبل القبض حتى سقط  
الثن أورد العبد بخيار رؤية أو خيار شرط أو خيار رهيب قبل القبض أو بعد القبض (٢)  
لا تبطل الحوالة عندهما الثلاثة استحصانا (٣) وقال زفر تبطل الحوالة ولو استحق

(١) المسئلة في السابع من حوالة المحيط  
وكذا في التاتارخائية عنهم

(٢) وفي المتن بعد القبض بقضاء أو قبل  
القبض من غير قضاء  
(٣) وفي الظهيرية وروى أبو سليمان  
عن أبي يوسف في رجل باع عبدا من  
رجل بالثمن درهم فلم يبقه ابضا حتى أحال  
البائع غيره على المشتري بثلث العبد  
ثم مات العبد في يد البائع أو فسخ  
المشتري البيع فيه يحكم أو بغير حكم  
تبطل الحوالة وهو مخالف لما في المحيط  
وأشير إليه في التاتارخائية وفي البرازية  
قال أبو الفضل هذا على خلاف الروايات  
وأما الفسخ بعد القبض بحكم باقار البائع  
بالعيب لا تبطل الحوالة عنهم

العبد المبيع أو استحق الدين الذي قيده الحوالة من جهة الغرماء أو ظهر أن العبد المبيع كان - ترابطت الحوالة وفي الذخيرة بالاجماع (١) في الثالث من حوالة التاتارخانية وكذا المحيط \* ولو أحال البائع رجلا على المشتري بالنقش وأدى المشتري النقش إلى المحتال ثم استحققت الدار من يد المشتري فالمشتري على من يرجع بالنقش ذكر في مجموع النوازل عن شيخ الاسلام السعدي أن المشتري يرجع على البائع قبل له فان لم يظفر المشتري بالبائع هل يرجع على المحتال قال لا وفي الجامع أن المشتري بالخيار ان شاء يرجع على القايض وان شاء يرجع على الآخر (٢) في السابع عشر من بيع التاتارخانية \* ولو باعه بثرأ وأحال بنفسه لغيره على المشتري فاستحق المبيع فله محال أن يطالبه بالباقي لو كانت الحوالة مطلقة لا لو كانت مقبدة وله أن يرجع على بائعه لادائه بامرء وهل له أن يرجع على المحتال بما أدى في الجامع إشارة إلى أن ذلك في الثامن عشر من الفصولين وكذا في التاسع عشر من العمادية \* أحال الطالب على رجل بأق أو بجميع حقه وقبل منه ثم أحاله أيضا بجميع حقه على آخر وقبل منه صار الثاني نقضا للأول منية المفق في مسائل الحوالة من الكفالة وكذا في الخانية والولول الجيسة وبتفرقات حوالة التاتارخانية \* ولو أحال المطلوب الطالب على رجل فلاصيل للوكيل بالقبض على المحيل فان مات المحتال عليه مفسدا عاد الدين على المحيل وحدث مطالبة الوكيل عليه ولو كان بالدين كفيل قال أبو يوسف للوكيل أن يقبض من الكفيل ومن الذي يتبرع بقضاء دين الاتصيل خلافا لحمد من وكلة الفتاوى العتائية \* وان مات المحتال عليه بلا تركه ولكن كان له كفيل بالمال ثم أبرأ صاحب المال الكفيل عنه وجع على الاتصيل المحتال أخذ الكفيل من المحتال عليه بالمال ثم مات المحتال عليه مفسدا لا يعود الدين إلى ذمة المحيل سواء كفيل بامرء أو بغير امرء والكمالة حالة أو موقدة أو كفيل حالا ثم أجله المكفول له برأزية في الحوالة \* رجل ادعى على رجل ما لا فقال المدعى عليه اني قد أحلت بهذا المال على فلان وقبل فلان الحوالة في المجلس وأقام البيعة على ذلك فقال صاحب الدين ان المحتال عليه مات مفسدا قبل أداء الدين فان القول قوله مع يمينه ولا يقبل قول المحيل انه مات مليا وكان له أن يرجع على المديون بدينه (٣) كذا ذكره في الاصل قاضيان في باب ما يعطى دعوى المدعى من الدعوى \* زعم المديون أنه كان أحال الدائن على فلان وقبلة وأسكره الطالب - أل الحاكم من المديون البيعة على الحوالة ان - حضرها والمحتال عليه حاضر قبلت وبرئ المديون وان غائبا قبلت في حق التوقيف إلى حضور المحتال عليه فان قدم وأقر بما قال المديون برئ والآخر بأعادة البيعة عليه وان الشهود ما قوا أو غابوا حلف المحتال عليه وان لم يكن للمديون بيعة وطلب حلف الطالب بأنه ما احتال على فلان بالمال - لفته فان تكلم برئ المطلوب برأزية في الحوالة \* مات المحيل بعد الحوالة قبل استيفاء المحتال المال من المحتال عليه وعلى المحيل ديون كثيرة فالمحتال مع سائر الغرماء على السواء ولا يرجع المحتال بسبب الحوالة وكذا لو قبضه بدينه الذي على المحتال عليه لو مات قبل الاستيفاء يتساوى المحتال مع سائر الغرماء برأزية في الحوالة \* رجل عليه ألف

(١) والفرق ان في الاول سقط الدين بعد الوجوب مقصودا فلم تبطل الحوالة وفي الثاني ظهر عدم الوجوب وقت الحوالة فبالت واذ لم تبطل وأدى فانه يرجع على المحيل كذا في البحر الرائق بعد (٢) وفي استحقاق البرأزية من كتاب الدعوى فلو كان أدى النقش إلى المحتال فهو بالخيار ان شاء يرجع على البائع المحيل وان شاء يرجع على المحتال القايض وكذا في استحقاق الخلاصة من دعواه سدد وأفتى قارئ الهداية بأنه اذا طهر أن المبيع مستحق وأخذ المستحق يرجع المشتري بالنقش على القايض لا على المحيل وهو مخالف لما في العمادية نقلا من صاحب الهداية ولما في التاتارخانية بعد (٣) فلو مات المحتال عليه فقال المحتال مات مفسدا وقال المحيل بخلافه ففي الشافى القول للمحتال مع اليمين على العلم لتسكه بالاصل وفي شرح الناطقي أقول للمحيل مع اليمين على العلم لا سكاره دعوى الدين ولكن ذكر في المبسوط كما ذكر في الشافى فقال القول قول الطالب مع اليمين على علمه لانه يتسك بالاصل وهو العسرة كذا في النهاية

درهم دين أحال الطالب على رجل على أن يؤدى من الألف التي له عليه فلم يؤد المحتال  
 عليه حتى مرض المحتال فأدى المحتال عليه ثم مات المريض من مرضه وعليه ديون  
 ولا مال له سوى ذلك الألف الذي على المحتال عليه سلم الألف للمحتال وليس للفرمان  
 في ذلك حق وهو غير المحتال عليه لا غير المحتال والمحتال عليه باء الألف غير من  
 غرماه المحتال وصار مضمونا للألف الذي في ذمته فله يدينه فلا يحتص به بل يشترك فيه الفرمان  
 وبطل حقه من حوالته لفساده وكذا في البرازية • لو غاب المحتال عليه بحيث  
 لا يدري مكانه لعمرته لم يرجع الحال على المحتال بالدين لكنه لو ما طرأ فجاء الحال إلى المحتال  
 فقال أن زرخود كبيرك بمن نعى دهم فقال المحتال من كبيرك ومن نعى توأم كرفت  
 (١) رجوع الحال على المحتال بالدين لأنه بطل به الحوالة ككده في الجواهر قهستانى في  
 الحوالة • ولو كانت الحوالة بألف كانت للمحتال على المحتال عليه ثم إن المحتال أبرأ المحتال  
 عليه من مال الحوالة برئ المحتال والمحتال عليه عن دين المحتال له المحتال بالحوالة والمحتال  
 عليه بالبراء • ورجع المحتال بدينه على المحتال عليه • ولو وهب المحتال له مال الحوالة  
 للمحتال عليه تجوز الهبة ويظل ما كان للمحتال على المحتال عليه ولا يكون للمحتال أن يرجع  
 بدينه على المحتال عليه • فاضيفان في مسائل الحوالة • رجل على رجل دين لرجل وبه كفيل  
 وأحال الكفيل الطالب بالمال على رجل فقبل المحتال عليه برئ الأصل والكفيل جميعا  
 إلا أن يشترط الطالب في الحوالة براءة الكفيل خاصة فحينئذ لا يبرأ الأصل فاضيفان  
 في الحوالة • أحال رجل المال غريمه على مديونه وبالدن كفيل ثم أحال غريمه آخر على  
 الكفيل بذلك لم تصح الكفالة الثانية (٢) • ولو أحال أولا على الكفيل ثم بذلك على المديون  
 أو كانت الحوالتان معاصمتا منية المفق من الكفالة والحوالة • رجل له على رجل مال  
 فقال الطالب للمديون أحلفى بمالى عليك على فلا على أنك ضامن لذلك ففعل فهو جازؤه  
 أن يأخذ بالمال أيهما شاء لأنه لما شرط الضمان على المحتال فقد جعل الحوالة كفالة لأن  
 الحوالة بشرط عدم براءة المحتال كفالة فاضيفان في الحوالة • رجل له على رجل ألف  
 درهم والمديون على رجل مائة دينار أحال الذى عليه الدراهم غريمه على الذى عليه  
 الدينار على أن يعطيه الدينار الذى عليه من الدراهم أو على أن يعطيه الدراهم من الدينار  
 التى عليه فالحوالة باطلة ولو كانت الدينار في يد المحتال عليه غصباً أو ودعة وهى قائمة بعينها  
 وباقى المسئلة بمجالها كانت الحوالة جائزة في آخر الخامس من حوالة المحيط البرهان • ومن  
 صور فساد الحوالة ما إذا كانت الحوالة بشرط أن يعطى المحتال عليه مال الحوالة من ثمن  
 دار المحتال أو من ثمن عبده كانت الحوالة فاسدة لأن هذه حوالة بما لا بدور على الوفاء بها  
 وهو بيع الدار والعبدة فان الحوالة بهذا الشرط لا تكون فوكيل لا يبيع دار المحتال بخلاف  
 ما إذا قبل المحتال عليه الحوالة بشرط أن يعطى مال الحوالة من ثمن دار نفسه أو من ثمن عبده  
 نفسه فإنه تجوز الحوالة ولكن لا يجبر المحتال عليه على بيع داره ولا على بيع عبده (٣) في  
 آخر حوالة الانطلاقة • ولو أحاله على أن يعطيه من ثمن دار المحتال لا يصح إلا إذا أمره بالبيع  
 في التاسع من حوالة التاتارخانية • وفي الظهيرة احتال على أن يؤدبه من ثمن دار المحتال

(١) ترجمه  
 (١) خذ مالاً بنفسك فإنه لم يعطى فقال  
 المحتال ذلك على يسيراً وقال يمكننى أخذ  
 ذلك

(٢) كذا في النسخ وكذا في السراجية  
 والظاهر أنه سمى والحواب الحوالة بدل  
 الكفالة

(٣) وفي الثاني من المحيط والتاتارخانية  
 وهل يجبر على البيع بقران كان البيع  
 مشروطاً في الحوالة يجبر عليه كما في الرهن  
 وفي التاسع من التاتارخانية ولو باع يجبر  
 على الاداء



(١) وفي حوالة التلهية والثاني من حوالة المحيط لم يذكر محمد في الأصل ما إذا حصلت الحوالة مبهمة هل يثبت الاجل في حق المحتال عليه قالوا ويثبت أن يثبت كافي الكفالة بعد فرق بين الحوالة والكفالة فان الكفيل اذا كفل يدين وأحال الطالب الدين ولم يصف الاجل الى الكفيل صار الاجل مشروطا ٢٤٤ للاصيل حتى لو مات الكفيل كان الدين على الاصيل مؤجلا وفي الحوالة متى

أضاف الاجل الى الدين ولم يصف الى المحتال عليه لا يصير الاجل مشروطا في حق الاصيل حتى لو مات المحتال عليه مطلقا يعود الدين الى الاصيل حالا كذا في البرازية وهي عين عبارة المحيط في الثاني من الحوالة بعد (٢) بخلاف ما إذا أدى بناء على الكفالة الفاسدة وقد سبق في الكفالة من القسوين بعد (٣) لأن قبول الحوالة ليس اقرارا بالدين كما في ترانة المفتين بعد (٤) وكذا في التاليفية والثاني من المحيط وأخر الحوالة من خزنة المفتين (م) بعد (٥) قال في الخلاصة في الفصل الاول من القضاء السلطان اذا قلنا القضاء مرجلا واستثنى خصومة أو وجب لامعنا مع الاستثناء ولا يصير هو قاضيا في تلك الخصومة أي في حق ذلك الرجل بعد (٦) كذا في أكثر النسخ الضعيف عليه للسلطان وفي دعوى القاعدية لو أمر السلطان أن لا تسمع الدعوى بعد ثلاث سنين لا يجوز السماع ولا يتخذ الحكم فانه يكون للقاضي معزولا اذ لا يكون مقلدا في حق هذه الخصومة ولكن اذا كانت القضاء محجورين عن سماع هذا النوع من الخصومات يجب على السلطان أن يسمع نفسه انتهى ونظيره ما في الفصل الاول من قضاء البرازية قال قلد السلطان رجلا قضاء بشرط عليه أن لا يسمع قضية رجل بعينه يسمع الشرط ولا يسمع قضاء القاضي على هذا الرجل ويجب على السلطان أن يفصل قضيته بعد قال في البحر الرائق في آخر باب التحالف قال بن الغرس وفي المبسوط رجل تزك

وقد كان أمره بذلك البيع حتى جازت الحوالة لا يبرر المحتال عليه على الاداء قبل البيع ويجبر على البيع ان كان البيع مشروطا في الحوالة كما في الرهن من أو آخر حوالة البرازية لو احتال على رجل على أن المحتال بالخيار فهو جائز وكذا اذا أحاله على أنه متى شاء رجع على المحيل جاز ويرجع على أي ما شاء برازية في الحوالة وكذا في خزنة الفتاوى من الحوالة والحوالة متى حصلت مبهمة ثبت الاجل في حق المحتال عليه كافي الكفالة (١) ولو كان المال حالا على النزي عليه الاصل من قرض أو غصب فأحال به على رجل الى سنة فهو جائز وان مات المحتال عليه قبل انقضاء الاجل عاد المال الى المحيل حالا من حوالة البرازية ولو احتال الوصي بمال صحيح لو أملا لا لومته هذا اذا وجب عبادة الميت فلو وجب عبادة الوصي جاز الاحتال ولو لم يكن من الاول أملا ولو احتال الوكيل بالبيع صح ويغرم للموكل عند أبي حنيفة ومحمد اذا الحوالة ابراء موقت والخلاف في الموقت والمطلق سواء ويستوى فيه الأملا والافلس بخلاف الاب والوصي فانهم مالموا احتالا على الاملا لم يضمنوا اذا أمر بالتصرف على أحسن الوجوه جامع القسولين في السابع والعشرين والحوالة اذا كانت فاسدة وقد أدى المحتال عليه المال هو بالخيار ان شاء رجع على القايض وان شاء رجع على المحيل هذا في الجامع الكبير (٢) وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق في حوالة الخلاصة مطلقا قال المحتال قبضت مالي لأنك أحلتني يدين لي عليك وقال كنت وكيلي بالتقبض فالقول للمحيل ولو قال المحتال عليه أدبت دينك في الرجوع وقال المحيل أدبت ديني عليك فالقول للمعتال عليه (٣) برازية في الحوالة ولو كان المحتال غائبا فأراد المحيل أن يقبض ماله من المحتال عليه وقال أحله بوكالة ولم يكن له على دين قال أبو يوسف لا صدقه ولا أقبل بينته لانه قضاء على الغائب وقال محمد يقبل قول المحيل انه وكاه فاضيان في الحوالة (٤)

### • (كتاب القضاء) •

• (فصل فيما يتقدم من القضاء وما لا يتقدم وما لا يطل وما يتأخر) •  
القضاء يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان واستثناء بعض الخصومات كافي الخلاصة (٥) وعلى هذا لو أمر السلطان بعدم سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا تسمع ويجب عليه سماعها (٦) أشباه في القضاء قال اكر سلطان فرمود كه در مسئله تسكاح بغيرولى بذهب شافعى حكم كنند وقتوى دهيدنه بذهب أبى حنيفة كنون شايد بر قاضى ومفتى را بر قول أبى حنيفة رقتن يائى أجابى (٧) لانه أمر عالىس بعصية ولا يخالف لشرع يبين وطاعة أولى الامر في مثله واجب من دعوى القاعدية وفي الوهبانية وقاية الاطرش الاصح جوازها وفيه الشراح بأن يسمع بأقوى الاصوات الاصم بخلافه وهو من لا يسمع البتة من الجرارائق في شرح قوله أهله أهل الشهادة من القضاء اذا قضى القاضى في حادثة يثبتة ثم قال رجعت عن قضائى أو بدالى غير ذلك أو وقتت على تليس الشهود أو أبطلت حكمى ونحو ذلك لا يعتبر والقضاء ماض اذا كان به دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة

الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لم تسمع دعواه لان تزك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهرا بعد (ترجمة) (٧) وان أمر السلطان في مسئله التسكاح بغيرولى بالاعمال بذهب الامام الشافعى فقال احكموا وانتموا ولا تقبلوا بذهب الامام أبى حنيفة هل يلزم الثاني والفتى العمل بذهب أبى حنيفة أولا أجاب لا

(١) وفي العاشر من التاتارخانية والقضاء  
ماض على حاله اذا كان بعد دعوى صحيحة  
وشهادة مستقيمة وعدالة الشهود ظاهرة  
اتسبى وهذا يشير الى أنه لو قال ذلك  
فما اذا حكمكم والشهود فسقة يبطل  
القضاء ولم أره مصرحاً به

(٢) وهذا لان قوله ليس ملكي يتناول  
الحال وليس من ضرورة نفي الملك لله تعالى  
انتفاؤه في الاصل بخلاف قوله لم يكن  
لي كذا في العاشر من قضاء التاتارخانية  
والمحيط به  
وكذا في الرابع عشر من المحيط  
والتاتارخانية به  
(٣) وقال في العاشر من قضاء المحيط ان  
في الحرية حتى الله تعالى والعبد لا يقدر  
على ابطال حق الله تعالى به

(٤) أي أقام البيئة على ان الدار المدعاة  
كانت في يده وبذلك ان وقت الدعوى كذا  
في حاشية نسختي بخط بعض الاكابر به

مستقيمة (١) في أوخر الملتقى في مسائل شتى \* القاضى القاسق اذا قضى فلقاض آخر  
أن يبطله من أوخر وقف منية المقتضى قيل الدعوى \* وفي المبسوط ان حكم المذمى بين أهل  
الذمة جاز لانه أهل للشهادة بين أهل الذمة دون المسلمين ويكون تراضيهم ما عليه في حقهما  
كتقليد السلطان ايام وتقليد حكومة المذمى ليحكم بين أهل الذمة جميع نهما في مسائل  
التحكيم من القضاء \* (ط) القضاء بالوقفية قبل يكون قضاء على الناس كافة حتى لو برهن  
المذمى على وقفية أرض وحكمهم على ذى الدنم ادعى آخر أنه ملكه لا تسمع دعواه لجعل  
كقضاء بجزية الاصل وقيل لا حتى لو ادعى آخر أنه ملكه لا تسمع فيجعل كقضاء بالملك جامع  
القصاصين من أول الثالث عشر \* وفي ثقة الفتاوى الصغرى ادعى على آخر وقفية محدودة  
وقضى له بالبيئة ثم ادعى آخر الملك المطلق على المقتضى له يقبل لانه بمنزلة الملك المطلق بخلاف  
العتق لانه قضاء على الناس كافة قنية في آخر باب البيئتين المتضادتين من الشهادات  
وكذا في البرازية في نوع في الخصم من الظاهر من عشر من الدعوى \* أقر المقتضى له بعد  
القضاء أنه حرام له أو أمره بأن يشتري له من المقتضى عليه يبطل القضاء أصله برهن على ان  
هذا العين له بالشراء والألث وقضى ثم قال لم يكن لي بطل القضاء ولو قال ليس هذا بملكى  
لا يبطل (٢) ادعى الحرية وبرهن عليها وقضى بها ثم قال كذبت في دعوى الجزية لا يبطل  
القضاء لان الجزية حق الناس كافة (٣) فلا يلى ابطالها وأما الملك حقه فغيب في الرابع  
من قضاء البرازية في نوع في ابطال القضاء وكذا في الخلاصة \* والحكم بالجزية الاصلية حكم  
على الكافة حتى لا تسمع دعوى الملك من أحد وكذا العتق وفروعه وأما الحكم في الملك  
المؤرخ فعلى الكافة من التارخ لا قبله يعنى اذا قال زيد لبركانك عبدى ملكك منذ خمسة  
أعوام فقال بكرانى كنت عبد بشر ملكى منذ سنة أعوام فأعتقتى وبرهن عليه اندفع  
دعوى زيد ثم اذا قال عمرو لبركانك عبدى ملكك منذ سبعة أعوام وأنت ملكى الان  
فبرهن عليه يقبل وينسخ الحكم بجزية ويجعل ملكا لعمرو ويدل عليه أن قاضيان  
قال في أول البيوع في شرح زيادات فصار مسائل الباب على قسمين أحدهما عتق في ملك  
مطلق وهو بمنزلة حرية الاصل والقضاء به قضاء على كافة الناس والثاني القضاء بالعتق  
في الملك المؤرخ وهو قضاء على كافة الناس من وقت التاريخ ولا يكون قضاء قبله فليكن  
هذا على ذكر منك فان الكتب المشهورة خالية عن هذه القاعدة وهما فائدة أخرى هي أنه  
لا فرق في صحة على الكافة بين أن يكون بيئته أو بقوله أنا حر اذا لم يسبق منه اقرار بالرق  
كما صرح به في المحيط المبرهاني أشباه في كتاب القضاء \* (ط) أقر المذمى بعد القضاء بالبيئة  
أنه اكانت في يد المذمى عليه وفي يد رجل آخر بطل القضاء لان المذمى باقراره كذب شهوده  
في بعض ما شهدوا به بعد القضاء وتكذيب المذمى شهوده في بعض ما شهدوا به بعد القضاء  
يوجب بطلان القضاء على ما عليه اشارات الاصل والجامع ولو ادعى المذمى عليه ذلك  
لا تسمع دعواه ولا بيئته (٤) قنية في باب ما يتعلق بكون المذمى في يد المذمى عليه شرط الصحة  
الدعوى وفيه تفصيل \* (الابانة) ادعى دارا وشهد له الشهود بذلك وقضى القاضى له بالدار ثم  
اقر أن البناء ملك المذمى عليه لا يبطل القضاء بالارض للمذمى ولو شهدوا بالاصل والبناء

نصا والمسئلة بمجالها يطل تاتار خانية في أوائل التاسع عشر من الدعوى (م) رجل  
الذي على رجل أربع مائة درهم وأنكر المدعي عليه ذلك فأقام المدعي بيته على دعواه وقضى  
القاضي له بالاربعمائة ثم ان المدعي أقر له مدعي عليه بمائة درهم قال أبو القاسم الصغار  
يطل عن المدعي عليه الثلاثمائة السابقة وبه أفتى عبد الكريم وأفتى أبو أحمد عيسى بن النضر  
وغيره من أصحابنا أنه لا يطل عنده الثلاثمائة السابقة وفي الناصري وعن أبي أحمد عيسى  
ابن نصير أنها لا تسقط وعليه الفتوى تاتار خانية في العشرين من الدعوى • القاضي اذا بدا  
له أن يرجع ان كان الذي قضى خطأ لا خلاف فيه أنه يرده وان كان مختلفا فيه أمضاء وفي  
المستقبل يقضى بالذي يرى أنه أفضل فان ظهر له نص بخلاف قضائه ينقض قضائه بعد ذلك  
ان كان في حقوق العباد كالقصاص والطلاق والنكاح والعقن ولو ظهر أن الشهود عبيد  
أو محسودون في فذف ان قال القاضي نعم مدت بضمين والضمان في ماله ويعزر القاضي  
للخيانة وان كان خطأ يضمن القاضي له الدية وفي الطلاق ترده المرأة الى زوجها وفي العتق يرده  
العبد الى مولاه (١) وفي حقوق الله كحذف ناول الشرب والسرقة اذا ظهر أن الشهود عبيد  
وقال نعم مدت فهو ضامن الدية وان كان خطأ فعنه في بيت المال وهذا اذا ظهر الخطأ  
بالمينة أو باقرار القاضي له أما اذا أقر القاضي بذلك لا يصدق ولا يطل القضاء كالشهود  
اذا رجعوا في الرابع من قضاء الخلاصة في نوع في ابطال القضاء وكذا في الرابع عشر من  
المحيط والتاتار خانية • وفي التوازل السلطان اذا حكم بين اثنين لا ينفذ وفي أدب القاضي  
للخصاف يتقد وهو الاصح وبه يفتى في الرابع من قضاء الخلاصة وكذا في البرازية والقصولين  
• ويجوز قضاء الامير الذي يولى القضاء وكذا كتابه الى القاضي الا أن يكون القاضي من  
جهة الخليفة فقضاء الامير لا يجوز (٢) من الملتقط في كتاب الدعوى • وفي الملتقى عن  
أبي يوسف أن للامير الذي ولاه السلطان على ناحية وجعل خراجها له وأطلق له التصرف في  
الريعية كإتة نصيبه الامارة أن يقد ويعزل (٣) وكذا حال السلطان مع الخليفة أمثالو قال  
فلان ولايت بتود ادم وتراد ادم (٤) لا يملك تقليد القضاء في أول الجنس الاول من  
المصل الاول من قضاء الخلاصة • قال أبو يوسف اذا كان القاضي من الاصل ثم مات  
القاضي فليس للامير أن يولى قاضيا وان كان أمير عشرها وخارجها لانه قد عزل عنه الحكم  
حيث كان القاضي من الاصل وان حكم الامير لم يجز حكمه فان جاء هذا القاضي الذي ولاه  
هذا الامير بكتاب الخليفة اليه من الاصل لا يكون أمضاء للقضاء في الاول من قضاء النصاب  
وكذا في الخلاصة من المحل المزبور بعد المسئلة المزبورة • قضاء قاضي العسكر (٥) لا يتقد  
في العقار لانه قوض اليه القضاء في أمور العسكر وذلك يقع في المنقولات دون العقارات  
الا اذا وجد التمسك على ذلك عند تقليده في الثالث من قضاء جواهر الفتاوى • ولو في  
المصر قاضيان كل منهما في محلة فخصاصهم رجلا ولا اختلاف بين يختصمان اليه فان كان  
منزل الخصامعين في محلة واحدة يختصمان الى قاضي تلك المحلة وان كانا من المحلتين  
فأراد المدعي أن يختصمه الى قاضي محله فأبى الاخر قال أبو يوسف العبرة بالمدعي وقال  
محمد لا بل العبرة بالمدعي عليه وبه يفتى وكذا لو كان أحدهما من أهل العسكر والاخر من

(١) واذا كان القاضي به مالا يرث المال الى  
من أخدمته في الخطا ويضمن القاضي فيما  
اذا قال نعم مدت الجور كما في الرابع عشر  
من المحيط والتاتار خانية وفي أجناس  
الناطقي اذا قضى بحد أو قصاص أو مال  
أو مضاربة ثم قال قضيت بالبور وأما أعلم  
به ضمن ذلك من ماله وعزل محمد  
(٢) لان هذا اللفظ يقضى فهو بعض أص  
المال كذا في النصاب في الفصل الاول من  
القضاء  
(٣) وهذا اذا لم يكن القاضي من جهة  
السلطان فصرح به في النصاب ويجوز  
بيانه محمد

(ترجمة)

(٤) أعطيتك الولاية المملانية أو أعطيتكها  
(٥) ليس المراد من قاضي العسكر من يطلق  
عليه هذا الاسم في زماننا بل المراد من  
يقال له بالتركى اوردي قاضي • (م) محمد

أهل البلد فهو على هذا ولا ولاية للقاضي العسكري على غير الجندي ومختبر سوق العسكر  
جندي في الأول من الفصولين \* وأما إذا تعدد القضاة في المذاهب الأربعة وكثروا كما في  
القاهرة فأراد المذمعي قاضيا شافيا مثلا وأراد الآخر مالكيًا ولم يكونا من محلهم ما فإن الخيار  
للمذمعي عليه وهذا هو الظاهر وقد أقيمت مرارا من البحر الرائق من أوائل الدعوى \*  
السلطان ولو قلدر جليل قضاء ناحية فقضى أحدهما لم يميز كوكيلين ولو قلدهما على أن  
يتفرد كل منهما بالقضاء ينبغي أن يجوز رأي حكم أحدهما في الأول من الفصولين \* القضاء  
يتخصص بالزمان والمكان فإذا اولاه قاضيا يمكن كذا لا يكون قاضيا في غيره وفي الملتقط  
وقضاء القاضي في غير مكان ولايته لا يصح واختلفوا فيما إذا كان العقار في غير ولايته فاختلف  
في الكثرة عدم صحة قضاؤه وصح في الخلاصة العصة واقتصر قاضيان عليه من التشابه  
في كتاب الشهادة والدعوى \* (قد) محدودى راد دعوى كردوان محدودى ولايت ابن  
قاضي نيت حكم فأنكر كرد أجاب فأنكر (١) ولو كان في ولاية من قلده في الأول  
من الفصولين \* اختصم غريبان من ولاية أخرى عند قاض وقضى يصح لانه بالرافعة  
صار حكمه كالقاضي في دين أو عين يصح حكمه وإن في عقار لا في ولايته وحكمه بالقصر  
والتسليم لا يصح لعدم الولاية فاندفع العين والدين للولاية بالحضور والصحيح أن الحكم  
في المحدود يصح ويكتب حكمه إلى قاضي تلك الناحية حتى يأمره بالتسليم وقصر الباع  
(٢) برأية في النوع الرابع من كتاب القضاء \* القاضي إذا نصب متوليا في وقف  
ليس في ولايته لا يصح فإن كان الوقف عليه في ولايته بأن كانوا طلبة العلم أو رباطا أو  
مسجدا في مصره ولم تكن ضيقة الوقف في ولايته أجاب بركن الاسلام أنه يصح إذا كان  
المقضى عليه حاضرا وقال شمس الأئمة السلطاني تعتبر المرافعة والتظلم وهذا أقرب من  
الأول وما وافق هذا في مجموع النوازل فإن قاضي مصر قد نصب قضايا في محدود وقف  
بضارى والمذمعي عليه بمصر قد صدق الدعوى والسجل خلاصة في الثامن من القضاء  
\* قال لرجل غريم في بلدة أخرى وشهوده ههنا فاتفق أن قاضي تلك البلدة حضر  
ههنا فأقام الرجل شهوده بين يديه واتبعه إلى تلك البلدة فقضى له على غريمه بمأشهوده وبه  
خل يجوز ذلك أم لا أجاب نعم من أوائل دعوى القاعدية \* الخليفة إذا أذن للقاضي  
بالاستخلاف له أن يستخلف وله أيضا أن يستخلف ثم وثم والأذن الأول للأول يكفي ولا حاجة  
إلى أمضاء الأصل ولو أرادوا أن ينبتوا قضاء الخليفة عند الأصل فهو كائنا قضاء قاض  
آخر عند القاضي برأية في الرابع من كتاب القضاء \* ولو لم يكن مأذونا بالاستخلاف  
فاستخلف وقضى السائب ثم أمضاء القاضي جاز إذا كان النائب أهلا للقضاء فإن لم يكن  
أهلا (٣) لا يجوز في الرابع من قضاء الخلاصة في جنس آخر في الاستخلاف \* القاضي  
لو استخلف بالأذن لم يجوز ولو مرض أو سافر ولو باذن خليفته قاض من جهة الامام حتى  
لا يملك القاضي عزله إلا إذا حال له الامام ول من شئت واستبدل من شئت ولو لم يؤذن  
في الاستخلاف وحكم خليفته بحضوره جاز كوكيل وكل غيره فباع بحضوره الأول ولو حكم  
في غيبته ثم أجاز له القاضي فقد عندنا استجسا فأكوذا الواجب حكم المحكم في المجهلات كذا

(ترجمة)

(١) أدعى محدودا عند قاض وليس ذلك  
المحدود في ولايته هل يصح أن يحكم أجاب  
نعم يصح اه

الصحيح أن ولاية القاضي في المحدود يصح  
وإن لم يكن في ولايته والمستلة منصوص  
عليها في أدب القاضي للخصاف مثله في  
الجنس الرابع من الفصل الرابع من  
قضاء الخلاصة نقلنا عنه

وفي الرابع والعشرين من قضاء  
التاثر ثانية نقلنا من الولوبية والكبرى  
نقلنا فليست عند الفتوى

(٢) ولا يشترط أن يكون المتدعيان  
من بلدة القاضي إذا كانت الدعوى  
في المنقول والدين وأما إذا كانت في عقار  
لا في ولايته فالصحيح الجواز كما في الخلاصة  
والبرأية وأما إن تفهم خلاف ذلك فإنه  
غلط كذا في البحر في أوائل كتاب القضاء  
به في المقدمة

(٣) بأن كان عبدا أو ذميا أو صيبا أو  
مجنونا كذا في السادس والأربعين من  
شرح أدب القاضي

(فقط) في الاقل من جامع الفصولين. وان كان المدعى به متعذرا لا يمكن نقله الا بقرينة  
وضرر ونحو الخشب العظيم وجحر الرحي والغشم الكبير والمكيل والموزون احتله ولقيه قال  
بعضهم ينقل الى مجلس القاضي وبقرينة النقل تكون على المدعى عليه والصحيح أن القاضي  
يستمع من يسمع الشهادة بحضور المدعى به وشهود معه فيشهدون عند القاضي أن شهود  
المدعى شهدوا للمدعى ومن ثم يفتى القاضي للمدعى والذي يفتيه القاضي لسماع  
الشهادة لا يكون قاضيا فلا بد من القضاء بتلك الشهادة قاضيان في دعوى المنقول. فلو  
أن الامام قلد رجلا القضاء وأذن له بالاستخلاف فأمر القاضي رجلا لسماع الدعوى  
والشهادة في حادثة وسأل عن الشهود أو يسمع الاقرار ولا يحكم هو بذلك لكنه يكتب  
بذلك الى القاضي وينسب حتى يقضى القاضي بنفسه لم يكن لهذا الخليفة أن يحكم (١)  
وانما يفعل بما أمره القاضي واذ ارفع الامر الى القاضي فإن القاضي لا يقضى بتلك  
الشهادة ولا بذلك الاقرار بل يجمع بين المدعى والمدعى عليه ويأمر باعادة البيعة فإذا  
شهدوا بذلك بحضور الخصمين فيفتى القاضي بتلك الشهادة قالوا هذه المسئلة  
يغلط فيها القضاء فإن القاضي يستخاف رجلا لسماع الشهادة في حادثة ثم يكتب اليه في كتاب  
يفعل الخليفة ذلك ثم يكتب الى القاضي انهم شهدوا عندى بكذا ويكتب الفلظ الشهادة  
أو يكتب ان المدعى عليه أقر عندى بكذا فيقضى القاضي بذلك من غير اعادة البيعة عنده  
فلا يصح هذا القضاء لأن القاضي لم يسمع تلك الشهادة ولم يسمع ذلك الاقرار فكيف  
يقضى بتلك الشهادة وبذلك الاقرار باخبار الخليفة الا أن يشهد الخليفة مع آخر عند  
القاضي على اقراره ويكون فائدة هذا الاستخلاف أن يطر الخليفة هل للمدعى شهود  
أو يكذب ولعل له شهود الا انهم غير عدول وقد لا تتفق ألسنتهم فيفتى القاضي النظار  
في ذلك الى الخليفة قاضيان في اوائل الدعوى \* النائب المطلق اذا سمع الشهادة  
جاز للقاضي أن يقضى بتلك الشهادة باخبار النائب وكذلك اجاز للنائب أن يقضى بتلك  
الشهادة التي قامت عند الاصيل قبض كركي في نوع آخر من القضاء \* وفي شرح الطحاوي  
وكل من لا تجوز شهادة القاضي له كالأدوين والمولودين والرقى والزوجات لا يجوز قضاء  
القاضي له في العشرين من قضاء التارخانية (٢) \* قال لا يجوز قضاؤه لمن لا تجوز  
شهادته (٣) ومن جازت شهادته عليه جاز قضاؤه عليه قاضيان في فصل من لا يجوز له قضاء  
القاضي \* لو وكل من لا تقبل شهادة القاضي له لم يجوز حكمه لا وكيل وجاز على الوكيل  
كما لو كان أصيلا لعدم التهمة ولو كان ابن القاضي وصي يقيم لم يجوز حكمه له في أمر البتيم إذ  
فيما يحكم به البتيم حتى القبض يثبت للوصي فيصير حكمه لابتيه في الثاني من الفصولين  
\* ولو قضى بشهادة ولده لاجنبى فرفع ذلك الى قاض آخر أنفذ القاضي قاضيان في كتاب  
الدعوى والبيانات في فصل من ينفذ قضاؤه ومن لا ينفذ \* اذا كلن للقاضي خصومة  
نفاذ عنده خليفته فففى له أو عليه هل ينفذ قضاؤه اختلف فيه قال بعضهم يجوز حكمه له  
وقال بعضهم لا يجوز من فصول الاستروشى في الفصل الاول \* وقعت للقاضي حادثة  
أولوله فأتاب من هو من أهل الامانة وخمعا عنده وقضى له أولوله جاز في قضى الامام

(١) لأن الخليفة ليس بقاض ينفذ حكمه  
كذا في الرابع من قضاء الخلاصة ويفهم  
منه أنه اذا أرسل نائبه للمأذون للحاكم  
في حادثة فففى القاضي باخباره جاز  
(٢) كذا في الرابع من قضاء الخلاصة  
في نوع في الاستخلاف وفي البرازية في نوع  
في الامضاء من كتاب القضاء وكذا منه  
في الثاني من كتاب القضاء قبيل نوع  
في التعريف والترجمة  
(٣) الا في مسألة ما اذا ورد عليه كتاب  
القاضي قائم يقضى له كما في السراج  
الوهاب كذا في البصر في شرح قوله أهله  
أهل الشهادة

الذي قلده أولو الامام جيلز منية المقتضى قبل مسائل كتاب القاضى الى القاضى • القاضى  
اذا كان له خصومة على انسان فاختصاف خليفته مقتضى له على خصمه لا ينفذ لان قضاء نائبه  
كقضاء نفسه وذلك غير جائز واستشهد بما ذكر محمد بن من وكل رجل بشئ ثم صار الوكيل  
قاضيا فقتضى لوكله في تلك الحادثة لم يجوز لانه مقتضى لمن ولاه ذلك فكذلك نائب هذا  
القاضى والوجه لمن ابتلى بهذا ان يطلب من السلطان الذي ولاه ان يولى قاضيا آخر  
حق يقتضيه ما اليه ليقضى بينهم ما يجوز أو ان يتحاكما الى حاكم يحكم ويتراضيا بقضائه ليقضى  
بينهما فيجوز جواهر الفتاوى في الباب الثالث من القضاء وفي آداب القاضى للخصاف  
ولى قاضيه في مثل خراسان وأمره ان يولى قضاة على المكور ففضل ثم خاصم القاضى الاعلى  
الى بعض من ولاه قضاؤه جائزه وعليه وكذا قضاء الاعلى للاسفل وعليه لانه لو شهد كل  
واحد منهما لصاحبه بما هو فكذلك القضاء خلاصة في الرابع من القضاء السلطان اذا أقر  
عبيده على بلدة وأمره بنصب القاضى جائزه التقليد بطريق النيابة عن السلطان ولو قضى  
هو لا ينفذ ولو قال السلطان (جل فلان ولاية بتوادم) (١) لا يملك نصب القاضى لان ذلك  
تفويض لقبض الاموال في الفصل الاول من العمادية والاستروثنية وكذا في الفصولين  
بعلامه (عدة) وكذا في خزائن المقتضى • ولو أمره على بلدة وجعل خراجها له وأطلقه  
التصرف في الرعيمة كما تقتضيه الامارة فله ان يعزل قال الامام لوالى البلدة  
هر كوى بايدت تقليد كن قضاء (٢) أو قال قلد من شئت صبح ولو قال كسى را تقليد كن  
أو قال قلد أحد الا يصح (٣) كما لو قال لوكيله وكل من شئت صبح لا لو قال وكل أحد كذا (د)  
في الاول من الفصولين وكذا في خزائن المقتضى ملخصا • يجب أن يعلم أن جهة ظهور الزمان  
عند القاضى الاقرار والبينة أتماء علم القاضى فليس بحجة في هذا الباب وكذلك في سائر  
الحدود انما العلة منه تعالى كذا السرفه وحده الشرب علم القاضى ليس بحجة حتى لا يجوز  
للقاضى ان يقضى بعلمه في هذه المواضع وهذا الشخصان ثانيا رانية في أول الشا من  
الحدود • وفي (ط) حكم القاضى في المجتهد فيه وهو لا يصح به بعض المشايخ قالوا ينفذ  
وعامة سم على أنه لا ينفذ وانما ينفذ لو علم بكونه مجتهدا فيه قال (شيخ) هذا ظاهر المذهب  
وهنا شرط آخر لانه اذا قضا في المجتهد فيه وهو أن يصير الحكم حادثة فيجوز فيه خصومة  
صحبة عند القاضى من خصم على خصم في الثاني من الفصولين • وان لم يصرف  
مواضع الاجتهاد والاختلاف في نفاذ قضائه روايتان الاصح أنه يقتضيه من قضاء خزائن  
المقتضى في القضاء في المجتهدات • وذكر خمس الاثمة السرخسى في رجوع الشهادات  
قضى بها أو هو تليس لا ينفذ في ظاهر المذهب وعن أبي حنيفة ينفذ ان قضاء  
القاضى في المجتهدات انما ينفذ اذا صدر عن اجتهاد اما اذا لم يكن عن اجتهاد لا ينفذ وذكر  
الخصاف انه ينفذ وان لم يكن عن اجتهاد كما ذكر في كتاب الاكراه وفي الاضية انما ينفذ  
القضاء على مذهب غيره اذا كان يعلم بانه محل الاجتهاد والا لا ينفذ وأما كونه مجتهدا  
لا يشترط لنفاذ قضائه في المجتهدات في أربع الروايتين (٤) من فتاوى الترمذى من كتاب  
القضاء • (قع عنك) القاضى المقاد اذا قضى على خلاف مذهبه لا ينفذ • (ط) اختلاف

(ترجمة)

(١) أعطيت الولاية للولاية

(٢) ترجمته قوله بعد أو قال قلد من شئت

يعنى لو قال بالجملة أو بالعريضة وكذا

ما بعد

(٣) ولو قال السلطان لوالى قلد من

شئت صبح ولو قال له قلد أحد الا يصح كذا

في الاول من قضاء البرازية وكذا في قضاء

الخلاصة

(٤) وعن الامام القضاة ولولا عن اجتهاد

صك كذا في البرازية في الرابع من القضاء

في نوع في علمه

(١) وفي الاول من الاول الجبسة في ادب القضاء وما يقع من القضاة من التفويض الى شفعوى المذهب قول أبي حنيفة ع  
ولو فوض الى غيره لفتى على وفق مذهبه نفسه اجماعا كذا في الرابع من البرازية في نوع في علمه وفي الثانية في فصل فيما يقتضى في المجتهدات وان فوض الى الشفعوى ليقضى برأيه اوليقتضى بما هو حكم الترمج بنفذ عند الكل ع  
(٢) وفي الرابع من البرازية وقال غيره الصحيح انه ينفذ هذا الاحتياط وان كان لا يرى ذلك ع  
(٣) وفي الثانية قيل فصل القسم انه لو قضى ينفذ قضاءه في أظهر الروايتين وكذلك في القبول العادية في القبول الاستثنائية في الفصل الثاني القاضي اذا قضى على الغائب وهو لا يرى ذلك حال عهد لا ينفذ ع قال أبو يوسف ينفذ وذكر الفضلي ع قول أبي حنيفة مع أبي يوسف وعليه الفتوى وفي التارخانية من المعنى قال طهر الدين في نقاذ القضاء على الغائب وروايتان ونحن نفق انه لا ينفذ حتى لا يترفعوا الى هدم مذهب اصحابنا وكذا في التمهيدية وغيرهما وفي المنيمة وقيل الا ان يراه القاضي فيقضى به فينفذ ينفذ وفي فتح القدير ما حاصله ان القضاء على الغائب لا ينفذ من تنفيذ قاض آخر لان التلاخ في نفس القضاء وعلى هذا القول يحتاج الى تنفيذ قاض آخر ليعبرونه حكما غير قابل للنقض ع  
(٤) وهي مذكورة في الفصل الثاني والثلاثين من التارخانية في مواضع وفي آخر قضاء الصغرى والمنية والتمهيد وفي الخامس من جامع النصولين ع

الروايات في قاض مجتهد اذا قضى على خلاف رأيه قضية في باب القضاء في المجتهدات وفي الصغرى قضى بخلاف رأيه ينفذ عند الامام والثاني وعليه الفتوى برأيه في الرابع من القضاء في نوع في علمه ع (فصل) وما يقع من القضاة من التفويض الى شفعوى المذهب في فتح البيان المضافة ويبيع المدبر وغير ذلك انما يجوز اذا كان المفوض يرى ذلك بان قال لاح لي اجتهاد في ذلك انما اذا كان لا يرى ذلك لا يصح تفويضه وقيل يصح التفويض وان كان لا يرى ذلك وهو المختار (١) من قضاء امرائه المقتين ع (صه) ومن اخذ القضاء برشوة فالحصم انه لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ قضاءه (٢) (صه) وبه ينفق اذا الامام لو قلد برشوة اخذها او قومه وهو عالم به لم يحز تقليده كقضائه برشوة ع (ن) من اخذ القضاء برشوة او شفعاء فهو كمن لم يرفع حكمه الى قاض آخر ع (ط) من اخذ برشوة لا ينفذ حكمه ولا حاجة الى نقضه ومن اخذ لو وافق رأيه والابطال ع (ط) من اخذ برشوة لا ينفذ حكمه ولا حاجة الى نقضه ومن اخذ بشفعاء فهو كمن ينفذ بحكمه ينفذ حكمه في علم برأيه لا فيما ارشى حال (بز) ينفذ فيما وقال (ض) يطل فيهما وبالأول اخذ (شخ) جامع النصولين في الفصل الاول  
\* (فصل في القضاء على الغائب وعليه والتصر في أمواله وأموال المفقود والمسيكين) \*  
ادعى على غائب ليس للقاضي أن ينصب وكيل عنه ومع ذلك لو سمع البيعة على الغائب بلا وكيل وقضى نفذ وقد ذكرناه (٣) والحيلة (٤) في اثبات الدين على الغائب أن يكفل للمدعي رجلا بكل ماله على الغائب ويحجز المدعي كفالته شفاها بدمي المدعي عليه مالا معلوما بالكفالة المطلقة فيقول الكفيل بالكفالة وشكر لزوم المال الذي له على الغائب فيبرهن المدعي على لزوم المال على الغائب فيقضى بالمال على الكفيل لاقراره بالكفالة ثم يبرئ المدعي الكفيل من الكفالة فيثبت للمال على الغائب لكون الكفيل خصما عنه لان ما يدعى على الخصم لا يثبت الا بعد ثبوت المال على الغائب وفي مثله يكون الخصم خصما عن الغائب وهذا اذا كانت الكفالة بكل ماله على الغائب انما اذا ادعى أنه على الغائب ألفا وهو كفيل عنه وبرهن فالقضاء به لا يكون قضاء على الغائب الا اذا ادعى الكفالة عن الغائب بأمره فيثبت لكون القضاء بالمال للمدين قضاء على الكفيل والغائب وفي دعوى الكفالة بكل ماله على الغائب القضاء بمال معين يكون قضاء عليهم ما سواه ادعى الكفالة بالامر أولا برأيه في أو آخر التامن من القضاء ويجوز قضاؤه على المسحوق اذا لم يعلم أنه مسحوق ولا ينفذ قضاءه اذا علم وهو مسحوق المسحوق ان يدعى دينا على غائب ثم أحضر رجلا وادعى أن هذا الرجل كفيل لي بماله على الغائب فيقول الرجل لي انما كفيل ولا شيء لك على الغائب فأقام المدعي البيعة أن له على الغائب ألف درهم فتقضى القاضى بتلك البيعة فإذا ذلك يكون قضاء على الغائب قاضيان في فصل لمن يجوز له قضاء القاضى \* (جن) قضى بالبيعة فغاب للمقضى عليه ولمعالم عند الناس لا يدفع الى المقضى له شيء يحضر الغائب الا في ثقة المرأة والاولاد الصغار والوالدين كذا عن محمد ع (حس) وكذا لومات وله مورثة غيب ومال في المصر بيد المقرين به لامة قضى عليه فالقاضي لا يدفع شيئا منه حتى



(١) وفي عبارة الخلاصة اذا غاب المدعى عليه أو مات عنه وكذا اذا مات المدعى عليه كما في الثقة وغيره **سجد** وقول أبي حنيفة ومحمد فيما اذا ادعى على رجل مالا وأقام بينته فزكيت شهوده فقبل ان يقضى القاضي تلك البيينة مات المدعى عليه فالقاضي لا يقضى بتلك البيينة معناه لا يقضى بدون الخصم فان كان له ورثة يقضى عليهم (٣٤١) فان كانوا غيبا في بلدة منقطة عن هذه البلدة ينصب

القاضي وكذا في الثقة في فصل من يكون خصما **سجد**

وفي الثالث والعشرين من دعوى التاتار خاتمة نقل عن الثقة ان كان الخصم متعتافا الغيبة له أن يقضى وفي دعوى الثقة وذكر في آخر الباب الثاني والثلاثين من أدب القاضي اذا ثبت له على غيره مال اما بقرار أو بيينة قامت عليه بحضوره ثم غاب المطالب عن خصمه وامتنع من الحضور معه فالقاضي على قوله أبي يوسف ينصب عنه وكيل لا ويعصم عليه بالسال ان سأل الخصم ذلك (م) **سجد**

(٢) كل يوم ألا فيحضر فلان باب القاضي فان لم يحضر يقض القاضي عليه فان لم يخرج قضي عليه وان لم يتوار ولكنه غاب لا يقضى عليه لعجز القاضي من الاعذار وهذا وفق للقياس وقال الثاني يقضى وهو أرفق للناس كذا في البرازية في نوع من المعاملة في الفصل الثاني **سجد**

وقول محمد أوفق بالقياس كذا في الظهيرية **سجد** (٣) فان كان المدعيون يسكن دارا باجارة وامتنع من الحضور الى باب القاضي هل يسم القاضي بابه اختلافا فيه والصحيح أنه يسمره والتسمير الضرب بالمسامير كذا في السادس من كتاب الدعوى والبيينات من الظهيرية **سجد**

(٤) هكذا يفعل القاضي ثلاثة أيام فان لم يحضر يفعل ما قال ويقضى على وكله بما يدعى عليه الخصم قال فيمنس الاثمة الحلواني كان القاضي الامام الاستاذ يقول رأيت في النوادر مشل هذا عن أبي حنيفة ومحمد فكان ذلك منهم اتفقا قال أبو يوسف وكذا لو كتب القاضي الى القاضي كتابا في حادثة لم يقدر

حتى يحضر ورثته أو يحضر القاضي عليه لو غابا قال ما ذكر هنا يخالف ما ذكر في الاصل أن القاضي يقضى بثقة لامرأة الغائب في ماله لو كان مودع الغائب مقرابو دبعة ونكاح فيحتاج الى الفرق في الخامس من الاصولين (ع) المدعى ابرا المدعى عليه عند القاضي أو برهن عليه المدعى عليه بحضور المدعى فغاب المدعى فطلب المدعى عليه من القاضي كتابا بالبراءة كما سمع فانه يجيبه ويكتب من المحل المزبور \* وذكر في فتاوى فاضيل ان اذا غاب المدعى عليه (١) بعد ما سمع القاضي البيينة عليه أو مات الوكيل بالخصومة بعد قبول البيينة قبل التعديل أو مات الوكيل ثم عدلت تلك البيينة لا يقضى بها وقال أبو يوسف يقضى وقال شمس الاثمة الحلواني \* هذا أرفق بالناس واذا غاب الموكل بعد ما أقيمت عليه البيينة ثم حضر الوكيل أو غاب الوكيل بعد ما أقيمت عليه البيينة ثم حضر الموكل يقضى عليه بتلك البيينة وكذا يقضى على الوارث باقامة البيينة على المورث ولو كان الوارث غائبا في منطقة ينصب القاضي وكذا يطلب الخصم ويقضى عليه بتلك البيينة وكذا لو أقيمت البيينة على أحد الورثة ثم غاب يقضى بتلك البيينة على الوارث الا آخر وكذا لو أقيمت البيينة على نائب الصغير بلغ الصغير يقضى على الصغير بتلك البيينة والذي توجه عليه الحكم ثم اختفى لا يقضى القاضي عليه عند أبي حنيفة وقال محمد بن ندى (٢) على بابه ثلاثة أيام فان خرج والا قضي عليه وان لم يخرج ولكنه غاب لا يقضى في الفصل الخامس من العمادية \* فان أرسل القاضي فلم يجد المدعى عليه وقال المدعى انه توارى عنى وسأل أن يسمر الباب فانه يسكفه اقامة البيينة أنه في بيته فان شهدا شتان وقال رأيتناه اليوم أو أمس أو منذ ثلاثة أيام فانه يقبل ويؤمر بالخصم وان كانت الروية قد تقدمت لا يقبل وسدده مغفوض الى رأى القاضي ولا يقدر بثلاثة أيام فان حصل له العلم أنه في البيت ولا يحضر يسمر الباب الذي من جهة السكة والباب الذي من جانب السطح ويسمر الدار المستأجرة وكذا اذا امر أنه ان كان ساكنا فيها (٣) والعبرة للمساكنة فان قال الخصم بعد ختم الباب انه جالس في داره لا يحضر قال أبو يوسف يبعث رسولا معه شاهدان عدلان فينادى على بابه ثلاثة أيام كل يوم ثلاث مرات بافلان ان القاضي يقول لك حاضر مع خصمك فلان بن فلان يجلس الحكم والاصنالك وكيلوا قبل عليه البيينة (٤) وينبغي أن يكون وقت جلوس القاضي وعن أبي حنيفة ومحمد هكذا أو اما الهجوم فقد روي عن ذلك بعض اصحابنا وعن أبي يوسف أنه كان يفعل ذلك وقت قضائه وصورته انه لو قال الخصم انه توارى عنى في منزله وطلب الهجوم يبعث أمينين معهما أعوان القاضي وتساءل فيقوم أعوان القاضي حول البيت من جانب السكة والسطح وتدخل التماس حرمه ثم يدخل أعوان القاضي فيفتشون الدار غرفة او ماتحت السرير وعمر رضي الله عنه هجم على بيت رجلين بافقه أن في بيتهم ما شربا فوجد في بيت أحد همدون الاخر وهجم على بيت نائمة بالمديشة وأخرجها وعلاها بالدرة حتى سقط النجار عن رأسها وعن هذا قال مشايخنا اذا سمع صوت الفساد من بيت أنسان لا بأس بالهجوم عليه وعامة اصحابنا لا يجوزون الهجوم خلاصة في الفصل الثاني من كتاب القضاء \* وأجمعوا أنه لو أقر به هذا المدعى ثم غاب يقضى

القاضي المكتوب اليه على الخصم ٨٦ اقروى ل فان القاضي وكل عنه على نحو ما قلنا قال شمس الاثمة الحلواني اصحابنا لم يجوزوا الهجوم وصورته أن يبعث القاضي نساء يطلبنه في البيت وأعطانا بأخذون السفلى والوكيل لا يهرّب قال الشيخ الامام على البرزوي المشهور من قول أبي حنيفة أن القاضي لا ينصب وكذا بعد التسمير ولكن يهجم عليه كذا في الخاتمة في الدعوى في فصل =

القاضي عليه حال غيبته وهذا اذا اقر عند القاضي اما اذا اقر عند غير القاضي ثم انكر  
 تشهدوا على اقراره عند القاضي وغاب فهو كالبينة وقد ذكرنا الخلاف \* ولو ادعت امرأة  
 الطلاق على زوجها او ادعت امة العتق على مولاه او اقامت البينة وغاب المدعي عليه  
 لا يقضى عليه بتلك البينة من المثل المزبور \* ولو اقر الزوج او المولى وغاب يقضى بقية  
 في الدعوى في فصل من يكون خصما \* وان مات المدعي بعد ما برهن قبل ان يقضى يقضى  
 لورثته برأية في نوع في المساملة من الفصل الثاني من القضاء \* وجلان شهدا على  
 رجل بحق من الحقوق فقال المشهود عليه هما عبدان فقالا كاعبدنا فلان الغائب  
 الا انه اعتقنا واقاما البينة على ذلك فان القاضي يقضى بمتهمهما او يكون ذلك قضاء على  
 مولاهما حتى لو حضر المولى وانكر العتق لا يلتفت الى انكاره فاضحيان في الدعوى  
 في فصل فيما يقضى في المجتهدات \* (ص) انهم شرطوا لقبول البينة لو اراد المدعي ان  
 يأخذ من يد الخصم الغائب شيئا اما لو اراد ان يأخذ حقه من ثمن مال كان للغائب في يده  
 لا يشرط حضرة الخصم ولا يحتاج القاضي الى نصب الوكيل وتظهيره لو شراه غاب قبل  
 قبضه غيبة منقطعة جاز للقاضي بيع المبيع وايفاء عن البايع (١) وفي طريقة (ب)  
 بأمره القاضي باقامة البينة لوبرهن يصح بيع المبيع ويوفى الثمن \* (ض) وكذا  
 لو استأجر ابلا الى مكة ذاهبا وجائبا ودفع الكراء ومات رب الدابة في الذهاب حتى  
 انقضت الاجارة فله استأجر ان يركبها الى مكة ولا يضمن وعليه الكراء الى مكة فاذا أتى  
 مكة ورفع الامر الى القاضي فرأى ان يبيع الدابة ويدفع بعض الاجر الى المستأجر جاز  
 \* (عبث) شراء وغاب قبل قبضه غيبة منقطعة ولا يدري أين هو جاز للقاضي بيع المبيع  
 وايفاء الثمن لو كان المبيع منقولا لا عقارا فعلى هذا الورع من المدعيون غائب منقطعة  
 فرفع المهرين الامر الى القاضي حتى يبيع الرهن بدينه ينبغي ان يجوز كما في هاتين المسألتين  
 في الفصل الخامس من القسولين \* واذا باع الرجل جارية من رجل ثم غاب المشتري  
 ولا يدري أين هو فرفع البايع الامر الى القاضي وطلب منه ان يبيع الجارية ويوفى  
 ثمنه فان القاضي لا يجيبه الى ذلك قبل اقامة البينة وهو تطير رجل جامد اية الى القاضي  
 وقال هذه لفظة فبعها فان القاضي لا يبيعها حتى يقيم البينة على ذلك من اوانل الخامس  
 من دعوى التاخرانية \* (جص) باع دابة ولا يوقف على المشتري فلهما كرم ان يأذن له  
 في بيعها فباعها فله ثمنه من ثمنه لو من جنسه ولو أذن له أن يزوجها ويعلقها من أجزها جاز  
 في الخامس من القسولين \* القاضي اذا وكل رجلا بقبض ديون الغائب لا يكون هذا  
 الوكيل وكلا بالخصومة في قولهم من وكالة الخبانية في فصل في التوكيل بالخصومة  
 \* (عدة) للقاضي أن ينصب عن المفقود وصيا بطلب ديونه من غيره (٢) ولا ينصب عن  
 الغائب \* (ن) ادعوا حقوا على ميت ووارثه غائب غيبة منقطعة يجوز نصب الوصي  
 منه اذا القية المنقطعة كرت فلم يجز في غير المنقطعة ولونصب القاضي قيميا في مال الغائب  
 غيبة منقطعة هل له الخصومة في ديونه قبل نم وقبل لا (٣) في الفصل الخامس من  
 القسولين \* ولا يطلب حقوقه من العقار والعروض التي في يده رجل لانه يحتاج الى

= فباي شخص على القاضي وتعلمه فيه  
 لكن ذكر في الخاتمة قيل كآب الوكالة  
 بعد غيبة تقريرا وعامة المتابع لم يجمعوا  
 هذا القول أي قول أبي يوسف فليراجع  
 الى محله  
 (١) وفي الخاتمة في فصل في نوع عوى  
 الملك وينتقد القاضي البايع الثمن ويستوثق  
 منه بكفيل لاحتمال أن البايع استوفى  
 الثمن أو أبرأ المشتري عن الثمن فان كان  
 فيه فضل أسلك الفضل للغائب وان كان  
 فيه نقصان فذلك للمشتري وفي خزانة  
 الفتاوى فان فضل شيء يوضع في يد عدل  
 (٢) استحسن في المفقود خاصة أن يجعل  
 ابنه وكلا في طالب حقوقه لان المفقود  
 كالميت في بعض الاحكام والقاضي ولاية  
 نصب القيم في مثل بخلاف الغائب كذا  
 في التامع عشر من قضاء المحيط البرهاني  
 من البيوع ملخصا وتمام الكلام فيه (٣)  
 (٣) وفرق المصنف بين الوصي والقيم  
 وقال الوصي من قوض اليه الحفظ  
 والتصرف والقيم من قوض اليه الحفظ  
 دون التصرف وقالوا لافرق بين الوصي  
 والقيم في زمانا فالقيم في زمانا كالوصي  
 كذا في الثامن عشر من التاخرانية من  
 أدب القاضي ملخصا

(١) لأن ولاية القاضى نظرية ولا يشار  
 والتقديم ينال فى النظر كذا فى البرازية  
 فى نوع فى ولاية القاضى من مسائل شتى  
 من القضاء عند

الخصومة وهو ليس بخصم اتفقا لآلته وكيل من جانب القاضى والخلاف فى أن الوكيل  
 بقبض الدين وكيل بالخصومة المتاجرى فى وصي كبل منه صوب من المالك وليس للقاضى أن  
 ينصب وكيله من الغائب للخصومة له أو عليه شرح مجمع لابن مالك من كتاب المفقود \* (فن)  
 المقتل المحرم بسبب الدين تلك ايتار بعض القرماع على البعض الا اذا غاب غيبة منقطعة  
 خفيفة بضم القاضى ماله بينهم بالخصم (١) وهذه المسئلة دليل على أن للقاضى أن يقضى  
 دين الغائب \* (ملك) حبس المديون وغاب الطالب فمال المديون أنا ودى المال  
 فالقاضى ان شاء أخذه ووضعه عند عدل وان شاء أخذ منه كفيلة لثمة بنفسه وهذا يدل  
 على أن للقاضى قبض ديون الغائب من مديونه فى الخامس من الفصولين فى التصرف  
 فى أموال الغائب \* وفيه ترك ما لا يدرك نقدا أو عقارا أو غيره فادى رجل أن ذلك له  
 أو دعه الميت أو غصبه منه الميت وصدة فقه ذواليد بذلك وبأنه لا يعلم الميت تركه وارثا أو ترك  
 وارثا غائبا فان القاضى لا يدفع الى المذمى شيئا بأقرار ذى اليد ويجعل فى بيت المال بعد  
 التلوم والانتظار فى آخر الثامن والعشرين من الفصولين \* ذكر الخصاص اذى دينا  
 فى تركه وكل الورثة كإر غيب ان البلد الذى فيه الورثة منقطع عن البلد الموقوف لآلته  
 ولا يذهب اليه القافلة نصب القاضى وصيا وان لم يكن منقطعا لا ينصب برازى فى التاسع  
 من أدب القاضى \* (مطله) استحق فأراد المشتري أن يرجع بفضه وقدمات بانه ولا وارث  
 له فالقاضى نصب عنه وصيا يرجع المشتري عليه \* (ذ) ظهر البيع حر أو قدمات بانه  
 ولم يترك شيئا ولا وارثا ولا وصيا غير أن باع الميت حاضر يجعل القاضى للميت وصيا يرجع  
 عليه المشتري ثم وصى الميت يرجع على باع الميت فى السادس عشر من الفصولين \*  
 ظهرت المشترة حر ومات البائع لآلته وارث وتركه وبائع البائع غائب نصب الحاكم عن  
 البائع الثانى وصيا يرجع المشتري عليه وهو يحاصم البائع الأول فى السادس عشر من  
 دعوى البرازية \* مات عن عروضة وعقار وعليه دين فامتنع ورثته الكبار عن البيع  
 وقضاء الدين وقالوا الرب الدين سلنا التركة اليك قبل نصب القاضى وصيا وقيل لا بل يا امر  
 الورثة بالبيع فان امتنعوا حبسهم كالمعدل المساط على بيع الزهن واذا حبسهم ولم يبيعوا  
 الآن نصب وصيا أو يده الحاكم بنفسه برازى فى آخر كتاب الوصايا رجل فى يديه مال  
 رجل غائب فمات الغائب فجاء رجل وادى أنه ابنه فصدقه ذواليد فان القاضى يتلوم  
 ولا يدفع المال الى المذمى سواء قال للميت وارث آخر أو لم يقل فان ظهر له وارث آخر والا  
 دفع المال اليه وتقدير مدة التلوم مفوض الى القاضى وقدرا للحاوى مدة التلوم بالحول  
 قبل ما ذكر الحاوى وله ما فاما أبو حنيفة فلا يرى التقدير فاضيفان فى فصل دعوى  
 الملك بسبب \* القريب اذا مات وترك مالا للقاضى أن يتر بص مدة حتى يحضر الوارث  
 فان لم يحضر يضعه فى بيت المال وبصرفه الى القناطس ووقفه الا يتم فلو صرف ثم حضر  
 الوارث يقضى ماله من بيت المال من دعوى خزنة المفتين قبل الناقض \* اذا مات  
 الرجل وعليه ديون كثيرة فجاء رجل الى القاضى وأقر أن للميت عليه كذا وكذا من الدراهم  
 أو الدنانير فأمر القاضى المقر بأداء ماله الى غريم الميت مع أمره فاذا دفع برى عن دين

الميت ولو أن هذا الغريم قضى دين الميت بما عليه بغير أمر القاضى على قنوى شمس الاثمة  
 السرخسى ان القضاء صحيح وسقط عنه ديون الميت من مديانات المخيرة ملخصا \*  
 اذا مات الرجل وترك بنتين وابناء فقود او هذا المفقود يتان وابن والترك في يد البنين  
 والكل يتسرون بأن الابن مفقود فاحتصموا الى القاضى فان القاضى لا ينبغي له أن يحرك  
 المال من موضعه أى لا يترع بشئ من البنين (١) خزانة المقتين في المفقود \* ولا يأخذ  
 القاضى ماله الذى في يده مودعه ومضاربه للحفظ لان يده ماله يسيب عنه في الحفظ وكان  
 محفوظا بغيره \* حتى فلا حاجة الى حفظ القاضى بدائع في المفقود \* وذكر  
 (شع) في (سك) القاضى لو أخذ ودیعة المفقود عن هي يسهه ورضعها عند ثقة لا بأس به  
 في الخامس من الفصولين \* (فش) للقاضى ولاية ايداع مال الغائب ومفقود \* (خه)  
 للقاضى اقراض مال الغائب وله بيع منقوله لو خيف تلفه ولم يعلم مكان الغائب لا لو علم  
 اذ يمكنه أن يبعث اليه اذا خاف التلف فيه ~~فيمكنه~~ حفظ العين والمالية جميعا \* (فض)  
 وأحاله الى (من) الأمانة المصوبة اذا كان مالكها غائبا فالقاضى لا يبيعها انما يبيع مال  
 المفقود من المحل المزبور \* (فخ) القاضى لا يملك تزويج أمة الغائب والجنون وقتهما  
 وله أن يكاتبهما ويبيعهما (٢) \* (قد) لا يملك تزويج أمة الغائب وان لم يكن له مال  
 وقبه للقاضى يبيع قن المفقود وأمنه لا لو كان المالك غائبا غير مفقود من المحل المزبور  
 \* (عدة) الودیعة لو كانت شيئا من العرف ووربها غائب وخيف فسادها رفع الى القاضى  
 لبيعها وذكر (مح) في (بق) للقاضى ولاية يبيع مال الغائب وفيه لو كان المديون غائبا  
 لا يبيع القاضى عروضة يدينه عند أبي حنيفة وقال يبيعها وأما العقار فلا يبيع عند  
 أبي حنيفة وكذا قولهمالى الظاهر \* ومن ما أن له يبعه كعروضه وعلى هذا الخلاف يبيع  
 عروضة في نفقة امرأته وفي العقار عنهما روايتان \* (عن) ما أن ولا يعلم له وارث فباع  
 القاضى داره جاز ولو علم بوضع الوارث جاز ويكون حفظا (٣) ألا يرى أنه لو باع الابن  
 يجوز وفيه له يبيع منقول المفقود ولا ينبغي له أن يبيع عقاره ولو باع جاز والوصى لو باع  
 عقارا كبيرا لم يجز من المحل المزبور \* للقاضى يبيع مال المفقود والاسير من المناع  
 والرقيق والعقار اذا خيف عليها الفاد وليس له يبيعها النفقة عياله ومقايها الخوف  
 المضاع فصارت دراهم أو دنانير يعطى النفقة منها بطريقه وفيه لا يبيعها النفقة وان فعل  
 نفذ ولو باعها القضاء دينه جاز وكذا لو علم حياته لكنه لا يرجع منذرين من المحل المزبور  
 \* والقضاة في زماننا يقبلون البيعة على الشكاح لفرض النفقة لانه مجتهد فيه ولاناس حاجة  
 وعلى قول من قبل هذه البيعة لا يحتاج المرأة الى اقامة البيعة أن الغائب لم يخلف لها النفقة  
 في باب النفقة من نكاح النائية \* ابرداره وغاب وكان لمعه دين فادح عندهما أيضا  
 لا يجوز للقاضى يبيع داره لانه انما يبيع دين ظاهر عنده ولا يمكنه اثبات الدين على الغائب  
 برازبة في نوع ولاية القاضى \* (مح) لا يقضى على المفقود دين لغريمه \* (مه)  
 ليس للقاضى أن يقضى في مال المفقود ولا شئ عليه من أحكام المرفق حتى يبرهن على موته  
 في الخامس من الفصولين \* (قيم) مثل (شين). عن غصب شيئا للغائب هل للقاضى

(١) وانما قال لا ينبغي لانه ذكر  
 في الخامس من الفصولين بعلامة (سك)  
 القاضى لو أخذ ودیعة المفقود عن هي  
 يسهه ورضعها عند ثقة لا بأس به  
 (٢) مثل عن رجل سافر وغاب غيبة  
 منقطعة وله جارية لا تجد من يتفق عليها  
 وخيف عليه الفساد هل للعالم أن  
 يزوجه أو يبيعها أجاب للعالم أن  
 يبيعها ولا يزوجه كذا في فتاوى ابن  
 نجيم <sup>سند</sup>  
 (٣) ولو ظهر الوارث فالبيع ماض كذا  
 في السابع عشر من قضاء التمار خاتمة  
 سند

(١) وفي المتن عن أبي يوسف أن المدين إذا أبى أن يقضى ما عليه أن كان من يعمل بيده أوله عمل معروف فانه يؤجر من رجل وتؤخذ الأجرة ويقضى منه ما يشاء من المحيط البرهان في الخامس من القضاء بنوع تخيص به (٢) ثم أي تقدير ترك للمدين من ماله ويساع ماسوا لم يذكر محمد هذه المسئلة في شيء من الكتب وقد روى ٣٤٥ عن عرين عبد العزيز ثلاث روايات في رواية قال تسترك

ثيابه ومسكنه وخادمه ومركبه وفي رواية قال ترك ثيابه وخادمه ومسكنه وبهذه الرواية أخذ بعض القضاة وفي رواية قال يساع جميع ماله وبواجر وتصرف غلته الى غرمانه وفي ظاهر الرواية عن أصحابنا لا يؤجر الا في رواية عن أبي يوسف ولكن ان اجر هو بنفسه وأخذ الأجرة ترك له قوت يومه وعياله وبصرف ماسوى ذلك الى الدين محيط برهاني من القضاء ملخصا به

(٣) قاله شمس الأئمة المرحوم كما قال الغندي واختاره قوله فاضيلان في فصل قيمته يجوز له القضاء من كتاب الدعوى والبنات وقال بسك له دستين من الثياب وقال في الصغرى المختارة يتيق له دستين من الثياب به

(٤) (التمتة) وسئل أبو حامد عن رجل ادعى على رجل مالا فأنتكر فأقام عليه البينة فقبل القاضي شهادتهم وحبس المدعى عليه بذلك المال هل يكون هذا قضا من القاضي فقال نعم هذا قضاء والا فالجس لغو كذا في العاشر من قضاء التاتارخانية به

(٥) ذكره فاضيلان في فتاواه من باب الدعوى من كتاب الدعوى والبنات وقال رجل ادعى دينا على رجل فأقام البينة عليه بعد الجحود فقال القاضي ثبت عندى أن لهذا الرجل على هذا الرجل كذا اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم لا يكون حكما من القاضي وقال شمس الأئمة الحلواني والقاضي أبو عاصم يكون حكما وعليه الفتوى وكذا في أنفع الوسائل ومعين الحكام نقل من الكبرى وقال قارى الهداية في فتاواه الصحيح أن قول

قضيه منه أجاب له ذلك ولو كان هذا في ملك المفقود قبله الأخذ بالطريق الأولى فانه ذكر في (بق) أن للقاضي مبطنة في مال المفقود ما ليس له في مال الغائب من المحل المزبور • (قع عك) وللقاضى يسع عبد المفقود وأرضه اذا كان يتقصر على الأيام قنينة المفقود • ولو باع خادما قبل التقديس للمشتري أن يردّه على ولده أو مالوا استحق من يد المشتري فالخادم يؤذى عنه من ماله ان كان من جنس الثمن اذا علم وجود الثمن وحكم الديون بحكم الثمن برأية في المفقود • يسع القاضى ما يتسارع اليه الفساد من مال الغائب كالتمازق وغيرها مجمع اقتاوى في فصل ما يجوز للقاضى من كتاب القضاء • ولا يسع مال المدين في قول أبي حنيفة وفي قول صاحبه يسع من قوله ولا يسع عقاره عندهما في رواية وفي رواية يسع كما يسع المنقول وهو الصحيح (١) واذا أراد بيع ماله بسك له دستين من الثياب وان كان له ثياب حسنة يبيعها ويشتري بثمنها ثوبا يكفيه وبصرف الزيادة الى الدين (٢) فاضيلان في فصل من يجوز له قضاء القاضى من الدعوى • وحبس القاضى المدين لديه وقضى دراهم دينه من دراهمه ودنانيره من دنانيره وباع كلاً قضاء الاخر لا عرضه ولا عقاره وهذا عند أبي حنيفة وأما عند مالك والقاضى يأمره ببيع عرضه وعقاره أو لا فاذا لم يبعهما يبيعهما القاضى فيبيع أو لا العرض ثم العقار وتركه عليه دستان ثياب يبدنه ويبيع الباقي وقبل دستان لانه لا بد له من ثلث ثيابه وذكر في النونية أن الفتوى على قولها (٣) من كتاب الجرم من شرح النهاية للبرجندى ملخصا

• (فصل في الفرق بين الثبوت والحكم) • (م) قامت البينة عند القاضي على رجل بحق فقال لمعتد أنه واطلب الذهب منه فهو وحكم عليه • (قع حم) الجس بعد إقامة البينة بالحق قضاء منه (٤) وفي تفقات هذا الكتاب أمر القاضي بحبس المدعى عليه قضاء بالحق من قضاء القنينة في باب ما يكون حكما من القاضي • واذا حال القاضي ثبت عندى أن لهذا على هذا كذا وكذا هل يكون هذا حكما من القاضي كان القاضي الامام أبو عاصم العامري يفتى بانه حكم وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني واختيال الهدر الشهيد في الخانية (٥) وعليه الفتوى • (م) وكان القاضي شمس الاسلام محمود الاوزجندى يقول لا بد وأن يقول القاضي قضيت أو يقول حكمت أو يقول أنفذ عليك القضاء وهذا كذا ذكر الشاطبي في واقعاته والمذكور ثمة اذا ادعى رجل دارا في يد رجل فقال القاضي للمدعى عليه لا أرى لك حق في هذه الدار فهذا لا يكون حكما وهكذا كان يفتى الشيخ الامام ظهير الدين المرفغيناني وكان يقول اذا ظهرت عدالة الشهود في دعوى عين محدودة فقال القاضي للمدعى عليه ان محدودا بين مدعى ده (٦) فهذا لا يكون حكما من القاضي ويقتضى أن يقول حكم كردم بين محدودين مدعى را (٧) والصحيح أن قوله حكمت وقضيت ليس بشرط وأن قوله ثبت عندى يكفي وكذلك اذا حال ظهر عندى أو قال صح عندى أو قال علبت فهذا كله حكم في العاشر من قضاء التاتارخانية • وفي فتاوى رشيد الدين قال شمس الأئمة الحلواني قول القاضي ثبت عندى يكون حكما وبه تأخذ لكن الأولى أن يبين أن الثبوت بالبينة أو بالاقرار لأن حكم القاضي بالبينة يخالف الحكم بالاقرار في الأول من

(١) لأن معنى قوله أظن ولو قال أعلن لم يكن ذلك قسمة كذا في الأصلية في قبول من يجوز له قبول القسمة (٢) قوله وقيل إن حكم القائل بدعوى الأئمة السرخسي على صاحب جبه في الرابع من قضاء البرازية وتضمن الأئمة على كعبان ظهر الدين المرغيباني وصاحب الذخيرة فلا وجه لنقل كلامه بسيفه القوي دون كلام من دونه وفي دعوى التمتع قال عزيز أمر القاضي بتسليم بعض المديون أو كذا بعد إقامة البينة العادلة بحكم من انتهى وهو القاضي فقول من الأئمة وإيضاح المسئلة المتقدمة من الذخيرة وقول ظهر الدين المرغيباني يظهر ذلك من قطري الأمازيغي من قضاء المحيط وقد سبق بيانه تفلا من التا تار حاية غلامه في جعل أحد قوايه دليلا على صحة قوله الآخر على أن ما نقله من شروط ظهر الدين أعاد على أن فعل القاضي ليس بحكم لأعلى أن أمر مجلس بحكم والكلام فيه ولذا أغبر صاحب البرازية العبارة وقال بدل أمضى أمر وهذا أيضا لا يجوز من تقي وأيضا لا ينبغي أن يكون فعل القاضي حكما اختلاف المشايخ أيضا ولا أكثر على أن فعله حكم فيما يكون موضع الحكم والطرسوسى ذكر في أنفع الوسائل في مسئلة ترويع الصغار والمغائر وفي مسئلة ما يكون حكم من القاضي وما لا يكون مسائل تفلا من التفسيرات كما تبادل على أن فعل القاضي حكم وفي البصري أوائل كآب القضاء خالده مدبسط الكلام في هذا المقام فمن نقل أن فعل القاضي حكم صاحب التينيس والتقى والذخيرة وصرح به في يروج المحيط والإمام تفسر الأئمة السرخسي وفي يروج قساوى فاضحيان وصرح به في الأصل قال إذا حضر الورثة إلى القاضي فطلبوا القسمة وبينهم وارث غائب أو صغير (٢٤٦) والتركه عاقر قال أبو حنيفة لا أقسم بينهم بأقرارهم ولا أقضى على الغائب والصغير

يقولهم لأن قسمة القاضي قضاء منه وحاق بالأصل من قوله لأن قسمة للقاضي قضاء منه فاطع للنسبة كما هو قسمة الرجوع إلى الحق ٥٠ ملى الجبر وقال في دعوى التقى وسئل والذى وعلى ابن أحمد وعزيز عن رجل ادعى على آخر ضيعة أنها ملكه وأقام البينة على ذلك ثم إن القاضي طالب المدعى عليه بالجواب فقال أنا أجيء بدفع فأمره على فأمهله القاضي خمسة أشهر فلم الضيعة إلى المدعى حتى يلقى بالدفع ثم أتى بالدفع غير مسروق فقبل أن يقضى بقوله حكمت بأن هذه الضيعة لك مات هل يكون هذا التسليم حكما فقال والذى نعم يكون حكما وقال على بن أحمد بالتسليم بعد إقامة البينة العادلة بحكم منه وبعد ذلك تسلم منه الدعوى إذا كانت صحيحة قال عزيز إذا وقع التسليم

العصادية وكذا في الاستروثنية • (عدة) قوله لا أرى لك حقا في هذا ليس بحكم وكذا قوله بعد الشهادة وطلب الحكم سلم المحدث والى المدعى ليس بحكم (١) كذا (فش) وقال وقيل أنه حكم (٢) لأن أمره الزام وحكم ونص في (د) أن أمر القاضي ليس بحكم إذا حال فيها قوله ده (أى أعط) ليس بحكم ويغنى أن يقول حكم كرم (أى حكمت) ويدل على صحته ما ذكر في (حقله) أنه لو وقف وقفا على فقراء واحتاج بعض ثروا بمقاعطه للقاضي شيئا من الوقت لم يكن هذا قضاء من للقاضي لكنه غزلة الفتوى حتى لو أراد الرجوع في المستقبل فله ذلك بأن يعطى غيرهم من الفقراء جميع الغلة أما لو قال حكمت أن لا يعطى غير قرأته نفذ حكمه فدل هذا على أن فعل القاضي ليس بحكم في الأول من المقولين وكذا في العصادية والاستروثنية (٤)

• (فصل في الحبس والملازمة والحياولة) • يحبس بدائق وفي كل دين ما خلا دين الموالدين أو الأجداد أو الجدات لولده ويحبس في ثقة الولد الصغير ولا يحبس المكاتب والمأذون في دين المولى والمولى يحبس في دينهما إذا كان المأذون مديونا ودين المولى ليس من جبر بل الكفاية لأنه لو منتهت المقاصة فيعتق والمكاتب والعبد المأذون والصبي الحر المأذون يحبسون والصبي المحجور لا يحبس بدين الاستئلال بل يحبس والده أو وصيه فإن لم يكونا أمر للقاضي رجلا يصح ماله في دينه برأى ينفى العاشر من القضاء ملخصا • وفي الثانية والمولى لا يحبس المكاتب في دين الكفاية وغيرها وفي رواية ابن مساعة يحبس في غير مال

من القاضي وقد وجب القضاء عليه بأن زكيت البينة فهو وحكم إلا أن يقضى الحاكم على خلافه انتهى وفي كلام البكتاية عزيز إشارة إلى أن الخلاف في نفس القضاء فاقاض آخر تنقذه ونقضه فإذا نفذت خاص آخر ليس ثالث تنقضه وبطلان لكن التنفيذ التشرعية لا يكون إلا بعد تقدم دعوى صحيحة وطريقه غير حتى على أهله قال ابن القيس ان وقع الثبوت على مقدمات الحكم أو بعضها فليس بحكم والافهم حكم ومثال ذلك أن لدعوى إذا حصلت عند القاضي في عقد تباع وكان المقصود منها التماس هو الحكم للمشتري على البائع بالملك وقال المسجل ثبت عند القاضي جريان العيين المبيعة بالصحة مقدرة التسليم وإن العقار بالصفة المستندة أن أولان التيم لا مال له سوى هذه وفي غير هذه الصورة لا يكون الثبوت حكما على أن المعارف في اصطلاح المؤرخين أن الثبوت غير الحكم فهو المتبادر وعند الإطلاق بواسطة هذا التعارف فصاربه استعمالا لثبوت مجرد وهو اعتبار القاضي مقدمات الحكم أو بعضها وحكم كذا في إعادة الوسائل وتعلمه فيه (٤) قال في أنفع الوسائل بهذا أن ذكر ما في الكتب من الأقوال قلت فمجرد ثبوت هذا كله أشياء منها أن الثبوت حكم على المختار وهو القول الملقى به ومنها أن الحبس بعد إقامة البينة حكم ومنها أن فعل القاضي حكم أعني فيما يكون موضعا للحكم حتى يخرج منها الأفعال وما شاكله انجوز ترويع الصغار لولا لولى لهون دوى القاضي ويبيع القاضي مال البتيم وقسمة القاضي العقار إلى غير ذلك مما هو في هذا المعنى •



(١) وفي أنفع الوسائل أن المصنف لا يجيب بدين بدل الكتابة لولا الاتفاق وفي الدين سوى بدل الكتابة فيه خلاف والفتوى على أنه لا يجيب فيه أيضا عليه

(٢) وبما قلناه ما ذكر في الخلاصة والجزئية عليه

(٣) وفي دعوى القاعدية إلا أن يعلم أنهم لم يوافقوا على ذلك ليطلقها عليه

(٤) بقيد المدعيون إذا خيف الفرار كذا في أول القضاء من الفتاوى الصربية عليه  
(٥) أقول ويراد أربعة وهي إذا خيف فرار المحيوس قال في البرازية وعن محمد من جيس بحق وجعل يمتدح للخروج والهرب يؤذيه بالسياسة ليعتدع عن ذلك كذا في الزواهر شرح الأشباه عليه  
(٦) وكل من أجبرته على النفقة أحبسه أما كان أو أمّا أوجده أو وجده أو زوجا كذا في السابع والعشرين من التاثيرية

الكتابة والصحيح هو الأول وفي الكبرى والفتوى على الأول (١) في السابع والعشرين من قضاء التاثيرية الثانية • المسلم يجيب بدين الذمى والمستأن من وعكسه في العاشر من قضاء البرازية جله على رجل دين لا أحدهما أقل ولا آخرأ كثر صاحب الأقل حبسه وليس لصاحب الاكثر اطلاقه ولا رضاه وإن أراد أحدهما اطلاقه بعد مرضيا بحبسه ليس له ذلك من المحل المزبور • المدعيون إذا طال أيسع عهدي هذا وأقضى حقه ذكر صاحب شرح عصام في أول كتابه أنه يؤجله القاضي يومين أو ثلاثة ولا يجيبه في مسائل الحبس من قضاء الصغرى • (٢) عليه ديون جماعة أو أحد غانية أو واحد عشرة ولا نحو عشرة حبسه صاحب التمانية في المزمخسة أيام فكل واحد من الباقيين أن يخرج من المزمخ ليعتد بدينه (٣) قنية في باب الحبس من كتاب القضاء • أقوت المرأة بدين على نفسها رجل فصدقهها المقرلة وكذبها الزوج وأراد المقرلة أن يجيبها بالدين أو يمنعها عن المسافرة بصح اقرباها في قياس قول أبي حنيفة وللحق أنه لا يجيبها بالدين وتنع عن المسافرة (٤) وعلى قواعدها لا يصح اقرارها على الزوج ولم يكن للقاضي أن يأمر الخصم بجلزمتها عن شرح الزيارات لقاضيخان في الاقرار • إذا حبس الرجل في دين امرأته هل للقاضي أن يجيب امرأته معه أن حبس عهدها لا لأن لها أن تمنع نفسها منه بخلاف سائر الديون من دعوى القاعدية قبل مسائل القضاء على الثقات • الزوج إذا حبسته المرأة بعهرها أو بدين آخر فصال الزوج للقاضي احبها معي فان لم يوافقها في الحبس لا يجيبها معه بل في بيت الزوج في مسائل الحبس من قضاء منسية المفق وكذا في الصغرى والثقة • واستحسن بعض المتأخرين أن تجب المرأة إذا حبس الزوج وكلن قاضي لا مخرج حبسها معه ميانها عن القصور في مسائل الحبس من قضاء البرازية • وفي فتاوى قاضيخان من يتهم بالقتل والسرقة وضرب الناس يجيب ويحلف في السجن إلى أن يظهر التوبة وقد ذكر في كتاب الكفالة أن التهمة تثبت بشهادة مستورين أو واحد عدل فظاهره أنه لو شهد عنده الحاكم واحد مستور وفاسق بفساد شخص ليس للحاكم حبسه بخلاف ما إذا كان عدلا أو مستورين فان حبسه بغير رائق في التعزير • وقد ذكر عن سلام بن مسكين قال سمعت الحسن يقول إن أئمة من أهل الطراز اقتتلوا فقتلوا بينهم قتيلا فجهت اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فحبسهم فأورد هذا الحديث ليبين أن الحبس بالنهية مشروع • وهذا موافق لما روي بهرام بن حكيم عن أبيه عن جده أن النبي عليه الصلاة والسلام حبس رجلا بالنهية من الحادي والثلاثين من شرح أدب القاضي للنفصاف • من عليه الحق إذا امتنع من قضائه فإنه لا يضرب وكذلك قالوا أن المدعيون لا يضرب في الحبس ولا بقيد (٤) ولا يغني قلت الا في مسائل ثلاث (٥) إذا امتنع عن الانفاق على قريسه كما ذكره في النفقات (٦) وإذا لم يقسم بين نفسه ورعظ فلم يرجع كما في السراج الوهاج في القسم وإذا امتنع من كفارة الظهار مع قدرته كما صرح حواشي في أبيه والعلة الجامعة أن الحق يفوت بالتأخير فيها لأن القسم لا يقضى وكذا نفقة القريب تسقط بعض الزمان وحقه في الجماع يفوت بالتأخير لا إلى خلف أشباه من أوائل القضاء والدعوى •



(١) وكذا في الخاتمة في باب ما يمنع عنه المحبوس من الدعوى قال شمس الأئمة السرخسي العجيج أنه يمنع وقال غيره لا يمنع لأن مقننه وثقة عبد الله عسى تكون في ذلك منه

المديون هل يمنع في الحبس من الاكتساب قال بعض المشايخ لا لأن فيه تظلم من الجانبين وقال شمس الأئمة يمنع وهو الصحيح (١) في مسائل الحبس من قضاء الصغرى لا يخرج المحبوس الجمعة ولا عيد ولا حج ولا صلاة جنازة ولا عيادة المريض ويحبس في موضع وحش لا يسقطه فرش ولا وطاء ولا يدخل عليه أحد يستأنس به ذكره الامام السرخسي وفي الاقضية أنه لا يمنع عن دخول الجيران والاهل عليه لأنه يحتاج الى المشورة معهم لاجل الدين ولا يمكنون من المكث طويلا معه كيلا يستأنس بهم وعن محمد أنه يخرج في موت ولد ووالده اذ لم يجد أحدا يغسله ويكفنه أما اذا كان ثمة من يقوم به فلا يخرج وفي غير الوالدين والمولودين لا يخرج مطلقا وفي الفتاوى للقاضي وقيل يخرج الكفيل بخسارة الوالدين والاجداد والجدات والاولاد وفي غيرهم لا يخرج وعليه الفتوى ولو جرت المحسوس قال أبو بصير الاسكاف لا يخرج من الحاكم وفي واقعات الشافعي لو مرض في الحبس وأضناه ولم يجد من يخدمه يخرج من الحبس هكذا روى عن محمد هذا اذا كان الغالب الهلاك وعن أبي يوسف أنه لا يخرج والمالك في السجن وفي غيره سواء والفتوى على رواية محمد قبل وانما يطلق به فيل فان لم يجد من يكفله لا يطلقه فان كفله وجعل يطلقه وحضرة الخصم ليست بشرط في التاسع من قضاء الخلاصة اذا أقر الكفيل بالنفس بالكفالة عند القاضي فان القاضي لا يجبهه أول مرة وكذا في سائر الحقوق فان أعيد الى القاضي ثانيا فان القاضي يجبهه حتى يسلم نفس المكفول به وان ثبت الكفالة بالجنة لا باقرار كذلك في رواية الخصاص لا يجبهه أول مرة وفي ظاهرها رواية اذا ثبت الحق أو الدين بالجنة يجبهه أول مرة فاضيقان في مسائل تسليم نفس المكفول به وكذا في منية المفق في الكفالة فقبر لا شيء له ولا يجد من يكفله بنفسه لا يجبهه القاضي ويحني بينه وبين غريمه ان شاء لا زمة وان شاء تركه لأن الحبس انما شرع لتوهم المعاملة بذلك وذلك انما يكون عند القدرة وهو غير قادر لكن يلزمه لأنه يتوهم أن يظهر له حال فيأخذ (٢) من قضاء الولو الجية فيما يوجب الحبس والملازمة من الفصل الثاني وذكر في أدب القاضي عن شمس الأئمة الحلواني أن من أريد حبسه بالدين فادعى أنه معذور ومطلب عين المدعى أنه لا يعلم أنه معذور يحلف فان حلف حبسه وان نكل أطلقه الى الميسرة من دعوى القاعدية ولو طلب المديون عين المدعى أنه ما يعلم أنه معسر حلف فان نكل أطلقه ولو قبل الحبس وان حلف أبدي حبسه ولا شك أن معناه ما لم يقم بينة على حدوث عسرته فتح القدير وكذا في أنفع الوسائل وفي المحيط اذا ثبت عسرته فالقاضي لا يجبهه بعد ذلك ما لم يعرف له مال وفي الخزانة القاضي اذا أطلق المحبوس بسبب افلاسه لا يجبهه ان ادعى عليه وجعل آخر ما لا مال بمحض زمان يعلم حصول الغنى فيه وقال القاضي الامام ما لم يظهر الغنى لا يجبس من قضاء جميع الفتاوى وكذا في العاشر من البرازية وبه الدين اذا ادعى أن له ما لا بعد ما برهن على الافلاس يحلف عند الامام برازية في انما شر من أدب القاضي وفيه أيضا ولو معسر او عليه دين وله على مؤسر دين يعلم به القاضي يحبس المفسر حتى يطالب المؤسر فاذا اطالبه وحبس المؤسر أطلق المفسر انتهى وفي البرازية في العاشر من أدب القاضي

(٢) وكيفية الملازمة أن يبقى المدعى مع المدعى عليه في قسامه وجلوته ومثنيه الآن القاضي بأمر المدعى عليه بالجلوس في مكان معين لا يخرج منه ولا يسكن في أحواله لأنه نوع حبس ولو دخل المدعى عليه داو نفسه لحاجته لا يمكن المدعى من الدخول عليه الا برضاه لكنه يجلس على باب الدار الى أن يخرج كذا في أنفع الوسائل في آخر الكتاب منه

حماد ونضر بن يحيى وقال أبو بكر الاسكاف  
 وعامة مشايخ ما وراء النهر ان القاضي  
 يوجب ولا يلتفت الى هذه البيعة انتهى  
 وفي فتح القدير والاكثر على أنها لا تقبل  
 وهو قول مالك وهو الاصح وفي المضمرات  
 هو المختار وفي الحاشية قال الشيخ الامام  
 محمد بن الفضل الصحيح أنها تقبل ويتبع  
 أن يكون ذلك موقفا الى رأى القاضي  
 ان علم أنه وقع لا تقبل وان علم أنه لم يقبل

وفي أنفع الوسائل قد نقل قاضيان عن  
الامام محمد بن الفضل أن الصحيح أنه اتقبل  
وتنقل في شرح أدب القاضي للزبيري  
الصحيح أنه لا يتقبل وقال وعلمه عامة  
المشايع واختار قاضيان أنه معروض  
الى رأى القاضي فان رأى أنه ليس يتقبل  
وان رأى أنه وقع لا في العاشر من أدب  
القاضي

وفي التاسع من قضاء الخلاصة ان القبول  
استأمره عامة المشايخ

(٣) وفي البرازية والواحد يكتفى ان من  
الثقات والاشنان أحوط ولا يشترط لفظ  
الشهادة وشروطه في الصغرى منه

( ٤ ) قال بعضهم ان كان الدين واجبا  
بدلا عما هو مال كالقرض وغن المبيع  
القول قول مدعى اليسار مروى ذلك  
عن أبي حنيفة وعليه الفتوى من  
دهوى الخيانة

وفي أنفع الوسائل المذهب المفتي به أن  
القول في حال المسديون يدل هو مال أو

لا يلتفت الى مقال الحصاف من ان القول

ولولمعبوس مال في بلد آخر بطلته بكفيل وان علم القاضي عسرة لکن له مال على آخر  
يتقاضى غريمه فان حبس غريمه المورس لا يحبس به انتهى وظاهر كلامهم ان القاضي  
لا يحبس المديون اذا علم ان له مالا غائبا أو محبوسا ومورا وأنه بطلته اذا علم بأحدهما (١)  
من البصر الرائق في القضاء المديون أقام البينة على الافلاس قبل الحبس فيه روايتان قال  
الامام الفضل الصحيح أنها تقبل قال رحمه الله انه ينبغي أن يكون موقفا الى رأى القاضي  
اذا علم المتقاضى أنه مقرر لا يقبل وان علم أنه ليس يقبل (٢) بجمع الفتاوى في فوائد فصل  
الحبس من القضاء وكذا في الثانية في أوائل الدعوى \* ان أقام المديون بينة على الاعسار  
بعد الحبس في الروايات الظاهرة لا تقبل الا بعد مضي المدة واختلفت الروايات في تلك المدة  
روى محمد عن أبي حنيفة أنها مقطرة بشهرين أو ثلاثة وروى الحسن عن أبي حنيفة أنها من  
أربعة أشهر الى ستة أشهر وروى أبي جعفر الطحاوي أنها مقطرة بشهر وقال شمس الأئمة  
الطوائف وهذا أرفق الا حويل والحاصل أنه يفوت الى رأى القاضي ان وقع عند القاضي  
بعد مضي ستة أشهر أنه مقرر بديم الحبس وان وقع عنده قبل تمام شهر واحد أنه عاجز أطلقه  
وهذا اذا كان امره مستكلا أما اذا كان فقرا فظاهر ايسأل القاضي عنه عاجلا ويقبل  
البينة على الافلاس ويحلى حبسه بخضرة خمسة وانما يسأل عن عسرة من جبرانه وأمددائه  
وأهل سوقه من الثقات دون الفساق فان قالوا لا نعرف له مالا يكتفي ذلك ولا يشترط في هذا  
لفظ الشهادة وجعلنا ما نحن سبيله هل لصاحب الدين أن يلازمه اختلافوا فيه والصحيح أن  
له أن يلازمه قاضيان من كتاب الدعوى قريسا من أوله \* وخبر الواحد العدل الثقة  
يكتفي والاثنان أحوط ولا يشترط لفظ الشهادة (٣) ثقة الفتاوى في فصل في الحبس وكذا  
في العاشر من البرازية \* فان برهن المطلوب على الاعسار والطلب على اليسار فبينة الطالب  
أولى كينة الا برامع بينة الاقراض ولا يشترط يلين ما به يثبت اليسار في العاشر من  
قضاء البرازية \* لو حكم القاضي بافلاس رجل بأمر الغريم بالملازمة ولو حكم بافلاس امرأة  
لا يأمر بالملازمة من شرح الزيادات من الاقرار لقاضيان \* وقال الخصاصي يثبت  
الافلاس بقول الشهود هو تفسير لانعلم له مالا ولا عرضا يخرج به عن الفقر وعن اللصغار  
يشهدون انه مفلس معد لانعلم له مالا سوى كسوته وثياب لبه واختبرناه سرا وعلا  
فان لم يحضر عن خاله أحد \* ~~مكن~~ ادعى المديون الاعسار والدائن اليسار حال في التجريد  
لا يصدق في كل دين له بدل كتمن أو قرض أو حصيل بعقد أو التزام كصدق وكفالة وفي جامع  
الصدر لا يصدق في المهر المجمل بصدق في المرحل وعليه الفتوى وفي الاصل لا يصدق  
في الصدق بلا فصل بين محله وموجب له وفي الانفسية وكذا يصدق في نفقات الاقارب  
والزوجات وأرض الجنائيات (٤) برازية في العاشر من أدب القاضي \* (بم) المحوس

لأحديون في الجميع ولا يفتي به وفي أغنية السائل أن فيه خمسة أقوال لاختلاف الروايات الأولى ما اختاره الخصاص وهو مروى عن الأصحاب أن القول للمطوب مع المين لمسكه بالأصل الذي هو الفقر الثاني ما اختاره أبو عبد الله البطني وهو رواية عن الإمام الثاني وفي المبسوط أن صاحب الكتاب يعني به الحاكم الشهيد نسب هذا القول إلى أبي حنيفة وأبي يوسف والاسيحياني نسبة إلى جعفر الهندواني أن كل دين أصله مال كمنه الميسر ويدل القرض فالقول للمدعي وما لم يكن كذلك فالقول للمدعي عليه حال في الخاتمة وعليه الفتوى =

بالدين أقام البينة على أفلاسه فأراد رب الدين أن يطلقه قبل القضاء بأفلاسه وأبى المحبوس  
أن يخرج حتى يقضى بأفلاسه يجب على القاضي القضاء به حتى لا يقيد رب الدين ثانياً قبل  
ظهور غناه فنية في باب الحبس من القضاء \* إذا أقامت البينة على الإفلاس لا يشترط  
لسماعها حضور رب الدين لكنه إن كان حاضراً أو وكيلاً فالقاضي يطلقه بحضوره  
وإن لم يكن حاضراً يطلقه بكميل أفعع الوسائل \* إذا ثبت إفلاس المحبوس بعد المدة  
والسؤال فإنه يطلق بلا كفيل إلا في مال النيم كافي البرازية وألحق به مال الوقف وفيما إذا  
كان رب الدين غائباً من الأشياء في القضاء

\* (نوع في الحيلولة) \* ادعى على ذات زوج أنها منكوسة فبجرت الدعوى لا يحال  
رلولا ذات بعد لكنها في بيت أيها لا يخرج منه في الثالث من قضاء البرازية في نوع  
في الحيلولة وكذا في أو آخر الثاني والعشرين من قضاء التاتارخانية \* ادعى نكاح كبيرة  
وهي فتجعد فأقام عليها بينة وسأل القاضي أن يعدها حتى يسأل عن شهوده لا يفعل  
القاضي ذلك لكن يكفلها وانما يسدل التي مع رجل يطوها \* ادعى على امرأة نكاحاً  
بجرت الدعوى لا يحال ادعى على كبيرة نكاحاً وهي غير منكوسة وأقام البينة وسأل  
القاضي أن يضعها على يدي عدل لا يضع وكذا البنت في بيت أيها ادعت على زوجها أنه  
طلقها ثلاثاً لا يحال بجرت الدعوى لكن إذا أقامت امرأة عدلة يحال وإن أقامت  
فاسقة فكذا في إحدى الروايتين أمة في يد رجل أقامت بينة أنها حرة فالقاضي  
يضعها على يدي عدل حتى يسأل عن شهودها (١) وإن طلبت النفقة من المولى مدة  
المسئلة عن الشهود فالقاضي يأمره بالاتفاق ولا يضع العبد على يدي عدل وبجرت  
الدعوى لا يحال بينه وبين الأمة والمرأة وفي العبد لا يحال وإن أقام شاهداً واحداً  
وإن أقام مستورين رجل وقيل هذا إذا كان مولاه فاسقاً نحو فاعليه التغيب وإن أقام  
فاسقين ففيه روايتان وفي الأمة يحال بشهادة امرأة عدلة إذا كان المدعى طلقاً  
امرأة وشهد العبد ثبت الحيلولة بأن ينصب امرأة عدلة في بيت الزوج تحفظها إن  
كان الزوج عدلاً ولا يخرج من بيت الزوج وفي المطلقة ثلاثاً لا ينصب امرأة ولكن بأمر  
القاضي الزوج أن يجعل بينهما مسطرة وإن كان المدعى عتق أمة توضع على يدي أمانة  
وتخرج وإن كان عبداً لا يحال ولا يخرج إلا في ثلاثة مواضع أن يأبى المدعى عليه إعطاء  
الكفيل أو لم يجد وبجرت المدعى عن ملازمته إلا أن يضعه على يدي عدل والثاني أن يكون  
فاجراً بالعلمان والثالث إذا كان يخاف عليه التغيب أو الأباق وإن كان المدعى به دابة  
أو ثوباً لا يضع إلا في الوجه الأول والثالث علم القاضي بحرمة امرأة قبل تطلده القضاء  
بحول بالاجماع لكن لا يقضى بالفرقة ادعى منقولا وطلب بنفس الدعوى أن يضعه على  
يدي عدل ولم يكتف باعطاء الكفيل بنفس المدعى عليه والمدعى به فإن كان المدعى عليه  
عدلاً لم يجبه القاضي والإيجبه وفي العقار لا يجبه إلا في الثجر الذي عليه ثمر لأن الثمر  
تقلى قالت للقاضي لا آمن من أن يطأني زوجي في الحيف فأجعلني على يدي عدل  
في الحيف لا يجبه في مسائل الحيلولة من دعوى منية المفتي

== الثالث ما اختاره صاحب الهداية  
والامام التسي وغيرهما أن كل دين لزمه  
بدل عن مال حصل في يده أو لزمه بعد قد  
كاله المجل والى كفاية القول \*  
فيه للطالب وفي غيره القول للمطلوب  
كأرض الجنائيات ودون النفقات وضمان  
الاتفاق والمقصود وبدل الصلح عن دم  
العمد وبدل الخلع الرابع ما قاله بعضهم  
أن كل دين لزمه بمعاقدته كان القول فيه  
للدائن والأقاليدون الخامس ما قاله  
جعفر البختي من أنه يحكم الزى أن كان  
برئ الفقراء فالقول له والأفلامدعى إلا  
في العلماء والأشراف كالعلوية والعباسية  
لأنهم يتكفون في لباسهم مع فقرهم سجد  
(١) هذا على ما في الجامع وأما على  
ما في الأصل الحيلولة بطريق الاستحباب  
والتمثيل في الثاني والعشرين من قضاء  
الحيط سجد

(فصل في أجرة المشخص والسجان والسكران وغيرها) \* ولو ذهب إلى باب السلطان  
 وذهب إلى أنه لا حصر له فاعلم أنه زيادة على الرسم يرجع الخصم إلى المدعي بذلك  
 الزيادة أن ذهب إلى باب السلطان ابتداء وان ذهب إلى القاضي أولاً ثم جاز عن استيفاء  
 حقه في المحكمة لا يرجع ولو أمر القاضي بوجوب الأجرة المدعي عليه لاستخراج المال  
 ويسمى موكله فوته على المدعي عليه وقيل على المدعي وهو الأصح (شاحن) المذكر  
 يأخذ الأجر من المدعي وكذلك المبعوث للتعديل فنية في أدب القاضي \* (حت) وإذا بعث  
 أميناً للمدعي فاجعل على المدعي كالمحكمة لفرضها من المحل الزبور وموثة المشخص  
 على المتزدد (١) هو الصحيح وقيل تكون في بيت المال فإذا حضره محبة القاضي عقوبة  
 فأصبحان في فقه ما يستحق على القاضي من الدعوى \* (شس) لأدب القاضي القاضي  
 إذا بعث أميناً إلى المدعي عليه بعلمه فعرضت عليه فامتنع وأشهد عليه المدعي على ذلك  
 وثبت ذلك عنده فإنه يثبت إليه ثانياً وتكون موثة الرجالة على المدعي عليه ولا يكون على  
 المدعي شيء بعد ذلك قال (مت) فالخلاص أن موثة الرجالة على المدعي في الابتداء فإذا امتنع  
 فعلى المدعي عليه وكان هذا استكمال مال إليه للزجر فإن القياس أن تكون على المدعي  
 في الحالين فنية في كتاب أدب القاضي \* ولولا ذلك أن يأخذ الأجر ممن يعملون له كالمدعي  
 والمدعي عليه ولا يأخذون بكل مجلس أكثر من درهمين والرجالة يأخذون أجورهم ممن  
 يعملون لهم يأخذون في المصر من نصف درهم إلى درهم ولا يأخذون خارج المصر لكل  
 فرسخ أكثر من ثلاثة دراهم هكذا وضع الاتقياء وهي أجور أمثالهم مجتبي في آخر أدب  
 القاضي وكذا في الفنية \* وأجرة السجان والسجان في زماننا يجب أن تكون على ربة  
 الدين خزانة الفتاوى في المجلس من القضاء يحل للقاضي أخذ الأجرة بكتبه السجلات  
 والوثائق قدر ما يأخذ أمثاله (٢) في تحرير الكتابة والعلم بشروطه وقدره قبل إذا كتب  
 الوثيقة بمال يبلغ ألفاً فقيمة خمسة دراهم وفي الألفين عشرة ومشقة الأقل من الألف أن  
 كانت مثل مشقة الألف فقيمة وإن كانت ضعفها فضعفها وإن كان خمسمائة فدرهمان  
 ونصف روي ذلك عن أبي حنيفة (٣) \* (س) هذا يختلف باختلاف الزمان والتعط والسعة  
 قال فحم الدين الزاهدي الأصح أنه مقدرة قدر المشقة وقد تزداد مشقة كتبه الوثيقة  
 في أجناس مختلفة تبلغ ما يتأما على مشقة كتبه ألف ألف في التقود ونحوها وقيل  
 القاضي لا يستحق الأجر وقبل اغتصاب حقه إذا لم يكن في بيت المال شيء شرح القسودوي  
 الزاهدي في ثقة كتاب الحظ والاباحة وعما فيه \* ولو تولى القاضي القصة لا يحل له أخذ  
 الأجرة لكن يحل له الأجرة على الكتابة ولا يحل له أخذ شيء على النكاح إن كان نكاحاً يجب  
 عليه مباشرة كنكاح الصغار وفي غيره يحل ولا تحل الأجرة على اجازه يبيع مال اليتيم  
 ولو أخذ لا ينفذ البيع ويحل له وفق أخذ الأجرة على كتابة الجواب بقدره لأن كتبه  
 الجواب ليست بواجب عليه في العاشر من قضاء الخلاصة ملخصاً \* وفي المحيط وإذا أراد  
 القاضي أن يكتب السجل ويأخذ على ذلك أجراً يأخذ مقداره ما يجوز أخذه لغيره وكذا  
 لو تولى القصة بنفسه بأجر (٤) في الثاني من قضاء الخلاصة \* وأجرة القصة على عدد

(١) ويجي تفسير المتزدد في مسائل شتى

(٢) كما يستأجر الحكام والنقاب بأجر

كثير في مشقة قليلة كذا في الخامس

والثلاثين من القصولين

يجب بقدر أجر المنزل هو المختار

في العاشر من قضاء الخلاصة

(٣) قال في الثالث من اجارة جواهر

الفتاوى بعد ما ذكر التقدير المذكور

قال عطام بن حمزة كذا ذكر السيد الامام

أبو شجاع وقال كأنه مروي عن أبي

حنيفة أو بعض أصحابه المتقدمين

(٤) وإن كتب سجلاً أو تولى قصة وأخذ

أجر المنزل له ذلك ولو تولى نكاح صغير

لا يحل له أخذه شيء لأنه واجب عليه لا يجوز

أخذ الأجر وما لا يجب عليه يأخذ الأجر

وذكر عن الباقي في القاضي يقول إذا

عقدت عقد الكفر في دينار ولو نيا في

نصفه أنه لا يحل له أن لم يكن له ما ولي

ولو كان ولي غيره يحل له ما على ما ذكرنا

كتاب أدب القاضي من البرازية في الفصل

الثاني

(١) الفتوى على أنه لا يعزل النائب يعزل القاضي كذا في البرازية في نوع في تعليق عزل القاضي بشرط من الاول من آداب القاضي هو  
(٢) كذا في الخلاصة في كتاب القاضي في الجنس الرابع في العزل وفيه أنه اذا عزل القاضي لكن لم يصل اليه الخبر لا يعزل كما في عزل  
الوكيل ومن أبي يوسف أنه لا يعزل وان علم (٣٥٢) ما لم يقدم آخر صيانة لحقوق الناس كما في قضاء جامع الرموز في مسائله

الرؤس عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد على قدر الاستصاء قال الاسيحياني الصحيح  
قول أبي حنيفة وعليه مشي المحبوبي والفتوى وغيرهما نصيب قدوري فقط وبما من  
القسمه اذا ادعى أحد الشركاء القسمه وأبى الباقر فاستأجر الطالب قساما كان الاجر  
عليه خاصة في قول أبي حنيفة وقال صاحبنا يكون على الكل من حصة فاضينان  
(فصل في العزل والانزال) ولومات الخليفة لا يعزل قضاة ولا لوات القضاة  
يعزل خلفاؤه خزائن الفتاوى في أدب القاضي وكذا في الاول من الفصولين  
بعلامه (ص) وقال بعض المشايخ اذا عزل السلطان القاضي انعزل نائبه بخلاف  
موت القاضي حيث لا يعزل نائبه قبل وينبغي أن لا يعزل النائب بموت القاضي لانه  
نائب السلطان أو نائب العامة (١) ألا ترى أنه لا يعزل بموت القاضي وعليه كثير  
من المشايخ (٢) فيض تركي في نوع في عزل القاضي من كتاب القضاء وكذا في الاول  
من الفصولين \* اختلاف عبارات الاصحاب فيما اذا مات القاضي هل يعزل خلفاؤه أم لا  
فذكر الناطقي وصاحب المحيط والكاظم أنهم يعزلون بموته وذكر الخصاصف وفاضلان  
وغيرهم أنهم لا يعزلون وكل من هؤلاء لم يذكر خلافا فيما قاله أنفع الوسائل في مسئلة  
تعليق الولاية بالشروط وعما فيه ملخصا \* السلطان اذا قدر رجلا قضاء مدة بعد أيام  
قلد القضاء لا يخرجه من عزل الا في الاول الاظهر والاشبه أنه لا يعزل (٣) برازية  
في نوع في تعليق عزل القاضي \* أربعة أخطاء لو حلت بالقاضي يعزل ذهاب البصر  
والسمع والعقل والردة (٤) في الفصل الاول من الفصولين \* قال هشام ياردة يعزل  
القاضي واقتوى على أنه لا يعزل من موجبات الاحكام \* القاضي لو قال عزلت  
نفسى أو أخرجت نفسى عن القضاء أو كتب به الى السلطان يعزل اذا علم لا قبله كالكيل  
في الاول من الفصولين

\* (كتاب القاضي الى القاضي) في المراجعة كتاب القاضي الى القاضي فيما دون مسيرة  
سفر لا يجوز في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أنه لو كان بجبال لو غدا الى باب القاضي  
لا يمكنه الرجوع الى منزله في يومه ذلك قبل وعليه الفتوى في الزايع والعشرين من قضاء  
التاريخية \* ويقبل فيما لا يسهل بنية كالدس والفكار والشكاح والطلاق والعقاق  
والوصية والنسب والمغصوب والامانة والمضاربة المحجوزتين والتشفعة والوكالة والوقاة  
والقتل اذا كان موجبه المال والوفاة وكالماتول في المختار لا في مدونة غزواني باب  
كتاب القاضي الى القاضي \* وعلى أصل الرواية لا يقبل الكتاب في المدة ولات بأمرها (٥)  
وعن الثاني تجوز في العبد لغلبة الاباق دون الامة وعنه الجواز في الكل والمتقدمون  
لم يأخذوا بقول الامام الثاني وعمل الفقهاء اليوم على التجوز في الكل للعاجلة قال الامام  
الاسيحياني وعليه الفتوى برازية في السادس من كتاب القضاء \* ويكتب في وكيل دار  
بقية أو في الخصومة فيها أو يبيعه أو يبايعها في السادس من قضاء البرازية والخلاصة  
\* ولو كان المذمى به مالا يبالغ في اعلامه بذكر جنسه ونوعه وصحته وقدره (٦) وان اراد أن  
وجهه وكلا يكتب وكالته في الكتاب ويعرف الوكيل باسمه ونسبه من الجهل المزبور واذا

(٣) قال في الفصل الرابع من الباب  
الاول في قضاء النصاب السلطان اذا قلده  
وجلا في بلدة فيها خاض هل يعزل  
القاضي نقل عن أبي البصر أنه قال  
لا يعزل وقال الامام خلى الاصم عندي  
أنه يعزل قال فمرضت على القاضي  
الامام فقال الاصم عندي أنه لا يعزل  
(٤) قال في الكافي شرح الوافي من كتاب  
المكرهة ان القاضي لا يعزل بالفسق  
عنه ناسخا للمعترلة وقال في الخاتمة  
في أوائل كتاب الدعوى الصحيح ما قال  
عامة المشايخ انه اذا قلده وهو عند ثم  
فسق يستحق العزل ولا يعزل حتى لو  
قضى جاز قضاؤه وفي الاشياء في أوخر  
القاعدة الرابعة عن ابن الكمال أن الفتوى  
على ما ذهب اليه بعض المشايخ وهو  
الانعزال وقد قال في البصر في كتاب الوقف  
اذا فسق القاضي لا يعزل على الصحيح  
المفتى به  
(٥) وعن محمد أنه يقبل في جميع ما ينقل  
وعليه المتأخرون كذا في الهداية وقال  
الاسيحياني وعليه الفتوى كذا في النهاية  
والخاتمة وفي التاتارخانية في الرابع  
والعشرين من أدب القاضي فقلد عن  
شرح الطحاوي والعتابية ان الفتوى هي  
أنه يجوز في الامة وفي الساجع والتمسك  
من شرح أدب القاضي وروى عنه  
في النوادر أنه قال يجوز في جميع  
المعروض به أخذ مشايخنا المتأخرون  
قال القاضي الامام الاسيحياني وعليه  
الفتوى

(٦) ولا بد أن يذكر المذمى أنه غائب عن  
هذه البلدة مدة السفر فاذا ذكر ذلك ولم  
يعلم القاضي فيسأله البيئة على ذلك فاذا

أقامها كتب القاضي وذكر أنه غائب عن هذه البلدة مدة سفره بالبيئة العادلة قال  
ثم يكتب المذمى به ويبلغ في اعلامه على نحو ما بينا ثم يكتب وأنه اليوم مقسم بكونه كذا يريد بها كورة القاضي المكتوب  
اليه ثم يكتب راء جاحد دعواه هذه في الرابع والعشرين من قضاء المحيط البرهاني ملخصا وتتمام الكلام فيه =

قال المدعيون للقاضي كنت استقرضت من فلان واديت اليه وأبرأني عنه وهو في بلدة أخرى وأريد القدوم عليه ولي يئنه على مطلوبي هنا وأخاف أن يأخذني بصفته ولا يئنه لي فتم وطالب منه على ذلك كتابا يكتب عنده محمد خلافاً للثاني وأجبروا على أنه لو قال محمد في طلب مني ولي يئنه على ذلك وأراد الاستماع والكتابة يئنيه الى ذلك (١) من المحل المزبور وكذلك على الخلاف اذا ادعى أن الشفيع سلم الشفعة وغاب وهو في مكان آخر وشهودي هنا وكذلك اذا ادعت المظالم على زوجها الغائب هل يكتب على الخلاف (٢) من المحل المزبور وقامه فيه ولو أقام شاهداً واحداً عند قاض وأراد أن يكتب الى قاض آخر فدخل من المحل المزبور وفي الدار والعقار يكتب في قولهم سواء كانت الدار في البلد الذي فيه المدعى عليه أو في بلدة أخرى أو بلدة القاضي الكتاب وان كانت في بلدة القاضي المكتوب اليه فاذا توجه المحكم بقضى القاضي المكتوب اليه ويأمر الخصم بتسليم الدار اليه وان كانت في بلدة القاضي الكتاب فهو بالخيار ان شاء قضى وكتب الى القاضي الكتاب قد جاءني كتابك محتوماً بخلافك وهو ما بعنواك جمع بين المدعى والمدعى عليه فظهر الحق للمدعى وظاهر أن المدعى عليه كان مانعاً الدار من غير حق قضيت عليه ونفذت المحكم ولو كانت الدار في بلدة سلمها اليه فاذا لم تكن كتبت كتابي هذا اليك لتسلمها اليه وينبغي أن يكون هذا الكتاب على رسم كتاب القاضي محتوماً ومعنواً وعليه ثم وقرأ الكتاب عليهم وختم بحضرتهم وأشهدهم في قول أبي حنيفة ومحمد وان شاء قضى القاضي بذلك وأمر المدعى عليه حتى يبعث وكيله يسلمها اليه أو يؤخر المحكم وكتب الى القاضي الكتاب حتى يحكم القاضي الكتاب قاضيان في فصل كتاب القاضي \* وصورة كتاب العبد الايقن من مصر بعد العتوان والسلام شهد عندي فلان وفلان بأن العبد المهندي الذي يقال له فلان حليته كذا وقامته كذا وسننه كذا وقيته كذا ملك فلان المذني وقد أتني الى الاسكندرية وهو اليوم في يد فلان بغير حق ويشهد على كتابه شاهدين مسافرين الى الاسكندرية على ما فيه وعلى ختمه كما سيذكر فاذا وصل وفعل القاضي ما تقدم وفتح الكتاب دفع العبد الى المدعى (٣) من غير أن يقضى له به لان الشهود الذين شهدوا بملك العبد لا مدعي لم يشهدوا بحضرة العبد وبأخذ كفيلا بنفس العبد من المدعى ويجعل خاتماً من القاضي في كتف العبد ولا حاجة الى هذا الادفع من يتعرض له ويتهمة بسرقة فاذا لم يكن لا حاجة ويكتب كتاباً الى قاضي مصر ويشهدان على كتابه على ما عرف فاذا وصل الكتاب اليه ففعل ما يفعله المكتوب اليه ثم يأمر المدعى أن يحضر شهوده فيشهدوا بالاشارة الى العبد أنه ملكه فاذا شهدوا قضى له به وكتب الى قاضي الاسكندرية بما ثبت عندك ليبرئ كفيلاً وفي بعض الروايات أن قاضي مصر لا يقضى بالعبد للمدعي لان الخصم غائب ولكن يكتب كتاباً آخر الى قاضي الاسكندرية فيه ما جرى عنده ويشهد على كتابه وختمه ويرد العبد معه اليه ليقضى به بحضرة المدعى عليه فيفعل ذلك ويبرأ الكفيل (٤) وصورته في الجوارى كافي العبد الا أن القاضي المكتوب اليه لا يدفع الجارية الى المدعي بل يبعثها على يد أمين لا احتمال أنه اذا أرسلها مع المدعي يطؤها لاعتقاده أنها ملكه (٥) شرح الرواية لابن همام في كتاب القاضي الى القاضي \* قال در عبد ايقن كتاب

ويختم على الكتاب بعد طيه ولا اعتبار للغم في أسفله فلو أنك سرختم القاضي أو كان الكتاب منشوراً لم يقبل وان ختم في أسفله من شرح الزقاية للقهاء (١) وعبرة المحط محمد في الاستيفاء مسرة وخاصة فانا أخاف أن يخافني مرة أخرى (٢) واذا قال الرجل ان فلانة بنت فلان ابن فلان يلد كذا زوجتي وانما تتجعد نكاحي وان شهودي على النكاح هم هنا فاكتب لي فان القاضي يكتب وكذا لو ادعت امرأة أنها امرأة فلان الغائب أو ادعى ولا عتاقة أو ولاه والالة كذا في الثانية وكذا في الرابع والعشرين من قضاء التنازع خاتمة نقلا عنه محمد

(٣) وفي المحيط فان وجد طية العبد بخاتمة لما يشهد به الشهود عند القاضي الكتاب رد الكتاب وان كانت موافقة قبل الكتاب ودفع العبد الى المدعى (٤) واختار صدور الشريعة في شرح الوقاية هذه الرواية وصرح في محاضر المحط أن الرواية الاولى أصح (٥) وينبغي أن تكون صفة الكتاب في جميع المنقولات على الكيفية المذكورة في العبد مع رعاية ما يناسب حال ذلك المنقول المختص من الاعطاء والكفيل والارسال بالأمين في صحة ما فيه لونه وقضاء ما تسلم المحكم بمجرد المكتوب في المنقولات كافي العتوان والدين كلام كذا ذكره بقوب باشا على صدر الشريعة في القضاء محمد

(ترجمة)

(١) أحضر كتاب من القاضى بقرار عبده وفيه شهود بملكته لا يطلان يد صاحب السيد لعدم علمهم بوضع يد أحد عليه والحال انه قد وضع واحدة عليه متدعيها ملكه والشهود لم يذكروا وضع يد بغير حق مع ان هذا شرط فكيف يحكم القاضى اجاب يحكم بملكته الفلام ويحتاج المدعى لطلان يد صاحب البديل والشهود أنروا الا يحجب صاحب اليد

(٢) وفي التا تاريخية الا أن يدعى ميراثا بعد موته في الرابع والعشرين من القضاء

(٣) لأن قاضى الرستاق ليس بقاض وما يفعله هو على سبيل الصلح لا على سبيل القضاء كذا في نقد الفتاوى في الثاني من القضاء

(٤) وهي رواية النوادر وبها يفتى كافى البرازية قبل الفصل الثاني وقال في نفسه في الرابع في نوع من القضاء بعلمه ان على رواية النوادر وهو المأخوذ به المصر ليس بشرط لنفاذ القضاء وقال في نوع من الخامس عشر في أنواع الدعاوى المصر شرط للقضاء في الظاهر وان كانت الفتوى على خلافه وفي المحيط قبيل الحادى والعشرين من القضاء قال خمس الأئمة المصر خسى وكثير من مشايخنا أخذوا برواية النوادر وعلمه فيه وفي الثانية في فصل لمن يجوز له قضاء القاضى وعن أبي حنيفة المصر ليس بشرط لنفاذ القضاء وفي قضاء خزائن المفتين المصر شرط لنفاذ القضاء في طاهر الرواية وفي النوادر ليس بشرط وهو المختار وسيجيء زيادة بيان في الاول من كتاب الدعوى

قاضى آورده است وکواه در کتاب قاضى بملكته عبداست ويطلان صاحب يد في كنجين دانسته اند که این عبده در دست کسی نیست و این جاء به در دست کسی است و این کس میگوید ملک منست چون کواهان کتاب قاضى نگفته باشند که در دست این مدعى عليه بناحق است و این گفتار شرطست قاضى به کونه قضا کند اجاب قاضى بملكته غلام حکم کند و بر بطلان يد صاحب يدان مدعى کواه دیگر نخواهد یا بر صاحب يد را سوگند دهند (١) من دعوى القاعدية في أواخره \* ادعى اينا أو ابنة أنه له معروف نسبه منه وهو في بلد كذا بترقه فلان بن فلان بغير حق لا يكتب عندهما (٢) وقال أبو يوسف يكتب في النسب لاني الأبوّة والنسب والامومة بخلاف الاخوة والعصومة وأشباهاها ولو ادعى النسب قصدا ولم يذكر أنه بترقه فلان يكتب بالاتفاق لانه دعوى النسب قصدا فيكون كدعوى الدين بخلاف المسئلة الاولى لانه دفع الملك والرق عنه فيكون كدعوى الملك انه عبدي وهو على هذا الخلاف زبدة الفتاوى في الثامن من القضاء \* فالاصل أنه اذا كان في دعوى النسب قصدا فلا يكتب في قول أبي حنيفة ومحمد الا أن يدعى ويقول هو ابني غصبه فلان بن فلان منى فانه يكتب في قولهم قاضيان في فصل كتاب القاضى من الشهادة \* ثم ان القاضى الكتاب بعد ما ظهرت عنده عدالة الشهود الذين شهدوا عنده بالحق لانه مدعى يحلف المدعى فان كان المدعى به دينيا يستحلفه بالله ما قبضت هذا المال منه ولا تعلم أن رسول الله أو وكيله قبض منه وذكر القاضى أبو على النسب أن الحلف في جميع ذلك على البنات والاصح ما ذكرنا واذا عرفت حكم الاستخلاف في الدين وكذا في جميع الدعاوى التي يجوز فيها الكتاب يذكر في كتابه استخلاف المدعى وكيفية استخلافه وهذا اذا لم يذهب المدعى بالكتاب بل بعث وكلا وأما اذا ذهب بنفسه فلا يحتاج الى هذا الاحتياط والى تحليف المدعى في الرابع والعشرين من أدب القاضى من التا تاريخية وكذا في المحيط وعلمه فيه \* قال في الاصل ولا يقبل كتاب قاضى رستاق أو قرية أو عامليا (٣) ولا يقبل كتاب قاضى مدينة فيها منبر وجاعة وهذا على طاهر الرواية لأن على ظاهر الرواية المصر شرط لنفاذ القضاء ولكن كتاب القاضى حكم القضاء أما على الرواية التي لم يشترط المصر فيها لنفاذ القضاء (٤) يقبل كتاب قاضى الرستاق وقاضى القرية في الرابع والعشرين من قضاء المحيط \* قاضى قرية أرسل كتابا حكما الى قاضى بلد قال في الاموال الخطيرة لا يقبل أما في المال اليسير فيقبل اذا كان شهود الاصل عدولا في الخامس من قضاء جواهر الفتاوى \* العلوم الخمسة شرط جوازها وهو أن يكون الكتاب من معلوم يعنى القاضى الكتاب الى معلوم يعنى القاضى المكتوب اليه في معلوم يعنى المدعى به معلوم يعنى المدعى على معلوم يعنى المدعى عليه أما القاضى الكتاب فينبغي أن يكون معلوما لأن الجلة كتاب القاضى ولا بد أن يعلم المكتوب اليه أنه كتاب القاضى حتى يقبله واعلامه يكون بكتابة اسم القاضى واسم أبيه واسم جدته أو قبيلته واذا لم يذكر اسم أبيه وجده لا يحصل التعريف بالاتفاق وان ذكر اسم أبيه ولم يذكر اسم جدته أو قبيلته فعند أبي حنيفة لا يحصل التعريف وسيأتى الكلام فيه بعد ان شاء الله



الله تعالى وان كان مشهورا كني بالاسم الذي كان مشهورا بذلك وكذلك اذا كتب من  
 أبي فلان اذا كان مشهورا بتلك الكنية كابي حنيفة وكذلك اذا كتب من ابن فلان وهو  
 مشهور به كابن أبي ليلى يكتب به ولا تقبل شهادة الشهود على اسم القاضي ونسبه ما لم يكن  
 مكتوبا في الكتاب (١) في الرابع والعشرين من المحيط ملخصا \* ولو ذكر اسم القاضي  
 الكتاب ونسبه ولم يذكر اسم المكتوب اليه بل عم وقال الى كل من يبيع كتابي اليه من قضاة  
 المسلمين وولاتهم لا يجوز والثاني وسع وأجاز وعليه العمل اليوم (٢) وأجبهوا أنه لو خص  
 واحد الاسماء بام عم به وله والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين يجوز وعلى كل من يصل  
 اليه المكتوب يلزم قبوله ولو لم يكتب في المكتوب التاريخ لا يقبله وان فيه التاريخ ينظر ان  
 كان قاضيا وقت الكتابة يقبله والا لا برأية في السادس من أدب القاضي \* ولا يكتب  
 (٣) بالشهادة أنه كان قاضيا في ذلك التاريخ اذ لم يكن مكتوبا وكذا كونه كتاب القاضي  
 لا يثبت بمجرد شهادتهم بدون الكتابة وكذا الوشيد واعلى أصل الحادثة ولم يكن مكتوبا  
 لا يعمل به خلاصة في السادس من القضاء \* وكذلك اعلام المذبح والمذبحي والمذبحي  
 عليه شرط لان كتاب القاضي لتغلي الشهادة وهذه العلوم الثلاثة شرط لصحة الشهادة  
 واعلام المذبحي والمذبحي عليه بما يوجب تعريفهما من ذكر الاسم والنسب على حسب ما بينا  
 في القاضي ثم عند أبي حنيفة لا يحصل التعريف بذكر اسمه واسم أبيه بل يشترط مع ذلك اسم  
 الجدة وعند أبي يوسف ذكر الجد ليس بشرط وقول محمد مضطرب في الرابع والعشرين من  
 قضاء المحيط \* وفي شرح الاضية ان ذكر الجد عند أبي حنيفة وهو رواية ابن سماعة عن أبي  
 يوسف بشرط وفي قول محمد وهو قول أبي يوسف في ظاهر الرواية ليس بشرط وكان القاضي  
 الامام علي السفي يقول في الابتداء لا يشترط ذكر اسم الجدة ثم رجع في آخر عمره وكان  
 يشترط ذكر الجد وهو الصحيح وعليه الفتوى من المحل المزبور \* ادعى دين على غائب  
 ففي الحاضر كان تكتي الاشارة وفي الغائب لا بد من ذكر الاسم والنسب والنسبة الى الأب  
 لا تكتفي عند الامام ومحمد بل لا بد من ذكر الجدة خلافا لثاني برأية في السادس من أدب  
 القاضي \* فان لم ينسب الى الجد ونسبه الى الفخذ الاب الاعلى كسمي وبخاري لا يكتفي وان  
 الى الحرفة لا الى القبيلة والجد لا يكتفي عند الامام وعندهما ان معروفا بالصناعة يكتفي وان  
 نسبها الى زوجها يكتفي (٤) والمقصود بالاعلام ولو كتب أن فلان بن فلان الفلاني على فلان  
 السندي عبيد فلان بن فلان الفلاني كني اتفاقالا انه ذكر تمام تعريف ولو ذكر اسم المولى  
 واسم أبيه لا يغرد كالمسرخسي أنه لا يكتفي وذكر شيخ الاسلام أنه يكتفي وبه يفتي  
 لحصول التعريف بذكر ثلاثة أشياء العبد والمولى وأبوه وان ذكر اسم العبد والمولى ان  
 نسبته الى قبيلته الخاصة لا يكتفي على ما ذكره المسرخسي ويكتفي على ما ذكره شيخ الاسلام لانه  
 وجد ثلاثة أشياء وان لم يذكر قبيلته الخاصة لا يكتفي وان ذكر اسم العبد ومولاه ونسبه الى  
 مولاه ذكر شيخ الاسلام أنه يكتفي وبه أفتى الصدر لانه وجد ثلاثة أشياء شرط الحاكم  
 في المختصر للتعريف ثلاثة أشياء الاسم والنسبة الى الاب والنسبة الى الجدة أو الفخذ  
 أو الصناعة والصحيح أن النسبة الى الجدة لا بد منها وان كان معروفا بالاسم المجرد ومشهورا

(١) لانهم لو شهدوا على ما في الكتاب  
 بدون الكتابة لا يقبل ذلك منهم فكذلك  
 على التعريف كذا في المحيط بند  
 وكذا في الخلاصة والمحيط تفصيل بند  
 (٢) وأسط أبو يوسف شرط أن يكتب الى  
 قاض معين حين ابتلى بالقضاء واستخسسته  
 كثير من المشايخ تسهيدا للاصر كذا  
 في الاصلاح والايضاح من كتاب القاضي  
 الى القاضي بند  
 فان القاضي يحتاج الى الكتابة الى الافاق  
 ولا يمكنه معرفة قضاة الافاق وأنسابهم  
 كذا في المحيط بند  
 وفي فتح القدير وهو مذهب الشافعي واحد  
 والموجبه قول أبي يوسف بند  
 (٣) ووقع في نسخ البرازية يكتفي بسقوط  
 لا وانظروا أنه مشهور بند

(٤) أي ولم ينسبها الى جدتها كما صرح  
 به في الخلاصة بند

كشهره الامام أبي حنيفة يكنى ولا حاجة الى ذكر الاب والجد من المحل المزبور وكذا في  
 الثقة والصغرى في مسائل كتاب القاضى \* وبقره روزه بن عبد الله الهندي لا يقع  
 التعريف ويجب أن يقول عبد فلان أو مولى فلان والمعنى يعرف بمولاه فان كان مولاه  
 معتقاً فلا بد من أن يقول انه مولى فلان فان كان المولى الثالث معتقاً أيضاً ولم ينسبه الى  
 معتقه فلا بأس به لان المولى الثالث بمنزلة الجد في النسب فيجوز الاقتصاص عليه في الباب  
 الثالث من دعوى جواهر الفتاوى وكذا في التاسع من الفصولين \* وان كتب ان فلان  
 على فلان السندى غلام فلان الفلاني كذا وكذا جاز وان ذكر اسم العبد والمولى واسم أبي  
 المولى ولم يذكر اسم جد المولى ولا قبيلته ذكر الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي أن ذلك  
 لا يكتفى وذكر شيخ الاسلام انه يكتفى واذا ذكر اسم العبد واسم المولى ان لم ينسب المولى الى  
 قبيلته الخاصة لا يكتفى وان نسبه الى قبيلته الخاصة فعلى قياس ما ذكره القاضى الامام شمس  
 الأئمة السرخسي في المسئلة المتقدمة لا يكتفى وعلى قياس ما ذكره شيخ الاسلام يكتفى  
 في الرابع والعشرين من قضاء التمارخانية وكذا في المحيط \* اما اذا ذكر اسم المولى واسم  
 أبيه لا غير فظاهر ما ذكره شمس الأئمة السرخسي عن أدب القاضى لمجد أنه لا يكتفى ونص  
 خواهر زاده أنه يكتفى وبه يقتضى في مسائل كتاب القاضى الى القاضى والتعريف من قضاء  
 الصغرى والثقة وقام الكلام فيهما \* لو ذكر لقبه واسمه واسم أبيه قيل يكتفى وقيل لا والاصح  
 انه لا يكتفى (١) : في التاسع من الفصولين وسيجيى مقامه في الشهادات \* (خ) ذكر محمد بن  
 كثير من المواضع فلان بن فلان الفلاني ولو حصل التعريف باسمه واسم أبيه واقبه فلا حاجة  
 الى البلد وان لم يحصل بذلك أبيه وجده لا يكتفى به ولو كان يعرف باسمه وأبيه وجده لا يحتاج  
 الى اللقب ولو لم يعرف الا بذكر اللقب بأن يشارك في المصر غيره في ذلك الاسم واللقب كما في  
 أحمد بن محمد بن عمر فهذا لا يقع التعريف به من المحل المزبور \* وان كان المذعى يدعى الدار  
 بالارث فالقاضى الكاتب يكتب في كتابه ويذكر أن فلان بن فلان مات فقصد ذكر تعريف  
 من يتلقى الملك عنه بالارث ثم اتفق منه الى الوارث وتعرف به بذكر اسمه ونسبه ثم يكتب  
 وترتد دار بالكوفة في بنى فلان الى آخر ما ذكرنا ويكتب وكانت هذه الدار ملكا وحققا فلان  
 ابن فلان وفي يده ونحت تصرفه الى أن توفى وخلف فلان لا وارث له غيره وترك هذه الدار  
 المهدودة مع اناله ولا ينبغي أن يكتفى بذكر المذعى لأعماله وارثا غيري ثم يذكر أمانى فلان  
 المذعى بفلان وفلان وشهد أن فلان بن فلان توفى الى آخر ما ذكرنا في الرابع والعشرين  
 من التمارخانية \* (م) قال في كتاب الخواتم واذا جاء الرجل بكتاب القاضى الى قاض  
 آخر فلم يجد خصمه فصالح الطالب القاضى المكتوب اليه أن يكتب له الى قاض آخر بما أتاه  
 من القاضى الاول فعل اذا ثبت ذلك عنده وشرايط الثبوت ما ذكرناه الآن القاضى  
 المكتوب اليه انما يكتب بقدر ما ثبت عنده والثابت عنده كتاب القاضى الاول لا نفس الحق  
 ويكتب ويشفع كتاب القاضى الاول لانه هو أصل الحق وان شاء حكى ذلك في كتابه وكذلك  
 ان كان المذعى قال للقاضى انى لأجد من الشهود من يصحبني الى بلد انخلصم فاكسب لي الى  
 قاضى بلد كذا يكتب ذلك القاضى الى قاضى بلد انخلصم أجابه القاضى الى ذلك من المحل

(١) وفي التاسع من الفصولين ولو ذكر  
 اسمه واسم أبيه وصناعته لا يكتفى  
 الا ان كانت صناعته يعرف بها الاحالة  
 فينشد يكتفى سند

(١) وفي الثانية ويذكر التاريخ ثلاثاً  
ياخذ الحق مرتين بكتابين

المزبور \* لو أن الطالب قال ضاع مني الكتاب وطلب من القاضي أن يكتب له نائياً يكتب  
ويبين في الكتاب أنه قد كتب بهذه النسخة مرة وأنه زعم أنه ضاع مني (١) من المحل المزبور  
(م) \* ولو أن رجلاً في يده أمة أقام الآخر البيعة أمه وقضى بها القاضي له فقال الذي  
في يده اني اشتريتها من فلان وهو في بلد كذا وقد دفعت اليه الثمن فاسمع من شهودي  
واكتب لي فانه يكتب له في ذلك بما يصح عنده ولو أن جارية في يد رجل ادعت أنها حرة  
الاصل بعدما أقرت وأقامت البيعة قضى القاضي بحريتها فان أقام الذي في يده البيعة  
على أنه اشتراها من فلان الغائب ونقده الثمن وطلب من القاضي الكتاب يصحبه إلى ذلك ولو  
أنهم لم يقيم البيعة على حريتها ولكن ادعت الحرة وأسكرت أقرارها بالرق ولم يكن لذي اليد  
بيعة على أقرارها بالرق جعلها القاضي حرة والقول قولها بلا يمين عند أبي حنيفة خلافاً  
لهما وإن قال ذو اليد اني اشتريتها من فلان ونقده الثمن فاسمع من شهودي لا يرجع عليه  
بالثمن لا يصحبه إلى ذلك من المحل المزبور \* ولو كان الطالب أبراً المطلوب عنده القاضي  
أو كان الشفيع ممل الشفعة عند القاضي أو كان الزوج طلق المرأة عنده القاضي فالقاضي  
بكتب ما سمع منهم وهذا على أصل محمد ظاهر تعالى وعلى قياس قول أبي يوسف ينبغي  
أن لا يكتب جامع الفتاوى \* ولو كان المدعي حاضر أو أبراً بين يدي القاضي ثم غاب وطلب  
المدعي عليه كتاباً بالبراءة كما سمع فانه يكتب وصح ذلك لو أقام البيعة على البراءة على المدعي  
ثم غاب المدعي وطلب من القاضي أي المدعي عليه كتاباً يصحبه إلى ذلك (م) وإذا أراد القاضي  
أن يكتب بعلمه فاعلم بأن كتاب القاضي بعلمه بمنزلة قضائه بعلمه في كل موضع جازله أن يقضى  
بعلمه جازله أن يكتب بعلمه من المحل المزبور \* (م) قال في كتاب الاقضية وإذا وكل  
الرجل رجلاً بالخصومة في عيب خادم اشتراه وأخذ بذلك كتاباً لم يجوز من المحل المزبور وقامه  
فيه \* وإذا أراد أن يكتب إلى قاض آخر يكتب اسم المدعي في الكتاب واسم أبيه وجده  
وحديثه ونسبه إلى قبيلته ونخذه أو صناعته وإن ذكر اسم أبيه واسم جده وترك ما سوى  
ذلك كفاء وإن ذكر اسمه واسم أبيه ولم يذكر اسم جده كان في صحة الكتاب خلاف كما ذكرنا  
وكذا لو نسب به إلى قبيلته ونخذه وترك اسم الجدة كان في صحة ذلك خلاف وإن ذكر اسمه ولم  
يذكر اسم أبيه لكن نسبه إلى قبيلته لا يصح الكتاب بالإجماع وإذا صحت التسمية فبعد ذلك  
المستلزم على ثلاثة أوجه (٢) أما أن عرف القاضي المدعي أولم يعرفه لكن حال الشهود عن  
اسمه ونسبه إلى جده أولم يعرف ولم يسأل في الوجه الأول يكتب حضر مجلس الحكم يوم  
كذا وكذا رجل يقال له فلان بن فلان وقد أثبت معرفته أنه فلان بن فلان أو يكتب عرف  
أنه فلان بن فلان وزعم أنه له على فلان بن فلان كذا إلى آخر الكتاب وفي الوجه الثاني يكتب  
حضر مجلس الحكم يوم كذا وكذا وذكر أنه فلان بن فلان الفلاني ولم أعرفه فأقام بيعة  
نشدها أنه فلان بن فلان الفلاني وأثبت معرفته أو يكتب عرفته أو يكتب ثبت عندي  
بجدة حكيمية أنه فلان بن فلان الفلاني وفي الوجه الثالث يكتب حضر مجلس الحكم يوم  
كذا وكذا رجل ذكر أنه فلان بن فلان الفلاني وبسته قصي في تعريفه كذا يسمى ورجل باسم  
رجل فبأخذ ذلك المال بغير حق فإذا عرف المدعي يعرف المدعي عليه على نحو هذا ويكتب

(٢) وهذه الوجوه الثلاثة مذكورة في  
الرابع والعشرين من قضاء المحيط والأولان  
مذكوران في الثانية

(١) ثم اذا ذكر اسماء الشهود فامسأله على وجهين ان يعرفهم بالقاضي بالعدالة كتب ذلك في الكتاب وان لم يعرفهم بالعدالة سال عنهم فاذا عدلوا كتب في الكتاب انه سال عنهم فعدلوا وعرفوا به لان القاضي المكتوب اليه محتاج الى ان يقضى وانما يمكنه القضاء اذا ظهر عدالة الشهود فان لم يكتب

الكتاب يتقصر عن حال الشهود الذين شهدوا عند القاضي بالحق فحق ظهورت العدالة حيث يقضى كذا في الولوالجية في ذيل هذه المسئلة بعد  
(٢) لان القاضي في كل بلدة معروف فمع الاستغناء عن ذكر الاسم والتسب كذا في المحيط بعد

(٣) وفي الجواهر قاضي يدسأبوركاتب كتابا الى من يصل اليه من قضاة المسلمين في حادثة فوصل الى قاض تفلد القضاء بعد كتابة هذا الكتاب فانه لا يقبل لان هذا خطاب والخطاب انما يصح اذا كان له ولاية وقت الخطاب بعد

(٤) أي يسأل عن شهر والفرق وذكر الخصاف في أدب القاضي أن القاضي لا يفتح الكتاب قبل ظهور عدالة الشهود وفي المسئلة في الصحيح انه ينقض الكتاب بعد ثبوت العدالة كذا في التاويخانية بعد

(٥) وفي نوادر ابن رستم انه اذا وصل كتاب القاضي الى قاض ينبغي للمكتوب اليه أن يسأل الشهود عن القاضي الكتاب آهو عدل فان عدلوه عمل به وقبله وان لم يعدلوه فلا يقبله ولا يعمل به وهذا السؤال لازم على الرواية التي تشترط العدالة

لضرورة القاضي قاضيا وعليه الفتوى فهذا السؤال بطريق الاحتياط ليكون أبعد عن الخلاف قال ابن رستم قلت لعمد ان قالوا هو جاهل قال أنظر فيما قضى به فان كان موافقا للعق أمضيته كذا

في الرابع والعشرين من قضاء المحيط بعد (٦) أو يعلمهم فافيه أي أخبره كذا في فتح القدير والمحيط بعد

(٧) اعلم أن الكتاب يدفع الى الشهود عندها وكذا عند أبي يوسف على هذه

أسماء الشهود الذين شهدوا عنده وأنسابهم ووجاهتهم ووضعتهم ويعرفهم كاعرف المذني والمذني عليه لانه ربما يطمع اليهود عليه الغائب فيهم فيدعي أن يعرف أنسابهم حتى اذا طعن في البعض يعرف المطعون من غيرهم (١) وان لم يكتب أسماءهم وأنسابهم وأخفى واسمكتني بقوله شهد بذلك عندي شهود عدول وقد عرفتهم وأثبت معرفتهم كفاء من الولوالجية في الفصل الرابع من كتاب أدب القاضي وعلمه فيه اذا كتب القاضي كتابا الى قاض وقال هذا من فلان بن فلان الى قاضي بلد كذا ولم يكتب اسم ذلك القاضي ولا اسم أبيه لا ينبغي للقاضي الذي اليه الكتاب أن يقبل في قول أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف القول وقال أبو يوسف آخره يقبل (٢) بشرط أن يكون تاريخ الكتاب بعد ولاية القاضي الذي يرده عليه الكتاب (٣) من فصل كتاب القاضي من شهادة الخبائية وكذا في الرابع والعشرين من قضاء المحيط ولا يقبل الكتاب بالخصم من الخصم وان قبل بدونه أيضا جاز واذا ورد الكتاب بخصم من الخصم مجلس القضاء فان أقر بما ادعى ألزمه وان بعد قال للمذني لا بذلك من جهة فان قال معي كتاب القاضي اليك قال الامام الثاني القاضي يقبل الكتاب بلاينة وقال لا يقبل بلاينة ويقول له هات بينة انه كاذب الى فان شهدوا على الختم والقراءة والعلامة والوصاف وتوقيع القاضي يسأل القاضي عن الشهود (٤) فان عدلوا ففتح الكتاب ولا يفتح قبل العدالة ولا بد من حضرة الخصم ويسأل عن الشهود وعن عدالة القاضي الكتاب ليسكون أبعد عن الخلاف (٥) وان كان القاضي لا يعرف الذي جاء بالكتاب انه فلان بن فلان يسأل البيعة انه هو فان سأل قبل ذلك كان أفضل لانه اذا لم يقدر على اثبات ذلك لا يشيد الاشتغال باثبات الكتاب فان قبل الكتاب وقراءه كتب أسماء الشهود ليسأل عن عدالتهم فان لم تعدل الشهود حتى مات القاضي الكتاب يقضى بجافي الكتاب بخلاف ما اذا هي أو خرم وكذا لو مات الكتاب أو عزل بعد وصول الكتاب الى المكتوب اليه قبل القراءة ولو مات الكتاب أو عزل قبل وصول الكتاب اليه ليس للقاضي أن يقبله عندنا في السادس من قضاء البرازية وفي أدب القاضي للخصاف أن يكتبه فقال المذني عليه است على هذا الاسم والتسب قال قوله وعلى الذي جاء بالكتاب البيعة انه فلان بن فلان فان قال أنا فلان بن فلان وفي الخي غيري بهذا الاسم والتسب قال القاضي بأمره باثبات ذلك فان برهن انه دفع عنه الخصومة والاخلا من الحمل المزبور وكذا في فتح القدير والتمعة والصغرى ويجب أن يقرأ على من يشهدهم (٦) ويختم عندهم ويسلم اليهم وأبو يوسف لم يشترط شيئا من ذلك واختار الامام السرخسي قوله فعند أبي يوسف يشهدهم أن هذا كاذب وختمه وعن أبي يوسف الختم ليس بشرط (٧) أقول اذا كان الكتاب في يدي المذني يفتي بأن الختم شرط وان كان في يد الشهود يفتي بأنه ليس بشرط (٨) من شرح الوقاية لصدر الشريعة من القضاء وفي الخبائية فاذا جاء المذني بكتاب القاضي الى القاضي المكتوب اليه وأحضر خصمه وشهد الشهود على كتاب القاضي وخاتمه بحضرة الخصم وفتح الكتاب وقراءه على الخصم وفعل كل ما هو شرط القضاء بالكتاب الا أنه لم يحكم حتى غاب الخصم الى بلدة أخرى وطلب المذني من هذا القاضي أن يكتب

الرواية قل ذلك قال ان التمس ليس بشرط كذا في الاصلاح والابضاح من كتاب القاضي بعد الى  
(٨) فالوجه ان كان الكتاب مع الشهود أن لا يشترط معرفتهم بما فيه ولا الختم بل يكفي شهادتهم أن هذا كاذب مع عدالتهم وان كان مع المذني يشترط حفظهم لما فيه فقط كذا في فتح القدير وعلمه فيه بعد

الى القاضي الذي انقسم في بلده لا يكتب في قول أبي يوسف ويكتب في قول أبي حنيفة  
وعمد وفي الفتاوى العتبية ولورجع انقسم الى بلد القاضي الكتاب فحضر مجلسه لا يقضى  
بذلك الشهادة السابقة الا أن تعاد في الرابع والعشرين من قضاء التناظرانية ذكر  
انقسام في أدب القاضي وإذا انكسر خاتم القاضي الذي على الكتاب أو كان الكتاب  
منشورا (١) وفي أسفله خاتم القاضي (٢) فإن القاضي المكتوب اليه يقبل الكتاب إذا شهد  
الشهود أن هذا الكتاب كتاب القاضي فلان وأنه قرأه عليهم قال انقسام عقيب هاتين  
المسئلتين وهذا قول أبي يوسف فأما على قول أبي حنيفة ومحمد فالقاضي المكتوب اليه  
لا يقبل الكتاب إذا لم يكن محتوما غير أن أبي يوسف يقول إذا كان الكتاب غير محتوم لانه  
الشهادة على الكتاب ما لم يشهد الشهود بما في الكتاب (٣) وإذا كان الكتاب محتوما  
فعلم الشهود بما في الكتاب وشهادتهم على ما في الكتاب ليس بشرط من المثل المزبور \*  
ولا يقبل إذا كان غير محتوم (٤) وقيل عند أبي يوسف يقبل والعصم أنه لا يقبل بالاتفاق  
لأن الكتاب إذا لم يكن محتوما يتوهم فيه التبديل والتغيير لانه في المدعى في باب كتاب  
القاضي الى القاضي من المحيط للمرضى وقامه فيه \* وذكر ابن سماعة عن محمد  
أن في قياس قول أبي حنيفة إذا جاء الرجل بكتاب في حق يثبت في القاضي أن يحضر المدعى  
عليه فإذا حضر سأل الذي جاء بالكتاب أهو هذا الذي يدعى عليه فان قال نعم سأله بعد ذلك  
أو كسبيل أنت في الكتاب أم صاحب الكتاب فان قال صاحب الكتاب سأله البيعة  
على أنه كتاب القاضي وان قال أنا وكسبيل الطالب وأنا فلان بن فلان فانه يسأل البيعة  
أنه فلان بن فلان وأن فلا ناوكله فان أقام بيعة على الكتاب قبل أن يقضى بوكالته القياس  
أن لا يقبله وهو قول أبي حنيفة وفي الاستحسان يقبل وهو قول محمد ومن أبي يوسف  
روايتان في الرابع والعشرين من قضاء التناظرانية وقامه فيه \* وفي جامع  
الفتاوى لو جاء رجل بكتاب قاض وقال أنا وكسبيل فلان بآيات هذا وأنا فلان بن فلان  
فإن القاضي يأمره بأقامة البيعة على أنه فلان بن فلان فإذا أقام البيعة القياس  
أنه لا يقبل البيعة على الكتاب حتى تظهر عدالة الشهود ولكن استحسنوا وقالوا يقبل  
من المثل المزبور \* وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رجل جاء بكتاب قاض الى قاض  
وقبل المكتوب اليه الكتاب وشهد الشهود على الكتاب ثم قدم بيعة صاحب الحق على أصل  
الحق مصر المكتوب اليه (٥) لا يعمل بالكتاب وبأمر الطالب أن يحضر البيعة على أصل  
الحق (٦) في الرابع والعشرين من قضاء المحيط \* القاضي إذا كتب للمدعى كتابا ثم حضر  
بلد المكتوب اليه قبل أن يقضى المكتوب اليه بكتابه لا يقضى بكتابه كالمحضر شاهد  
الأصل قبل أن يقضى بشهادة الفرع فاضحيان في فصل كتاب القاضي الى القاضي  
من الشهادة \* وإذا مرض شهود الكتاب في الطريق أو بدا لهم الرجوع الى وطنهم  
أو أرادوا السفر الى بلد آخر فأنشده واقوما على شهادتهم يجوز ذلك كما يجوز في غير كتاب  
القاضي وتفسير شهادتهم أن يقولوا هذا كتاب قاضى بلد كذا فلان بن فلان الى قاضى  
بلد كذا فلان بن فلان في دعوى المدعى هذا على غائب هو فلان بن فلان قرأه علينا وحضر

(١) وعن أبي يوسف أن الكتاب وإن كان منشورا يقبل فهنا أولى لكن هذا فيما إذا كان الكتاب في يد الشهود أو كان الشهود شهدوا بما في الكتاب عند وفي شرح النقاية ويحتم على الكتاب بعد طيه ولا اعتبار للغم في أسفله فلا تكسر خاتم القاضي وكان الكتاب منشورا لم يقبل وإن ختم في أسفله كذا في الذخيرة

(٢) كما هو الرسم في زماننا هذا عند (٣) أقول ظاهره هوهم أن الكتاب إذا لم يكن محتوما لا تجوز الشهادة على الكتاب ما لم يشهد الشهود بما فيه وإن كان الكتاب في يد الشهود وذكر في فتح القدير أن الكتاب إذا كان مع الشهود لا يشترط معرفتهم بما فيه وكتبت في الحاشية عند (٤) لانه إذا لم يكن غير محتوم فهو بمنزلة الصك وعلم الشهود بما في الصك شرط صحة الشهادة عنده كذا في المحيط عند (٥) وفي الفرع أو وصلوا الى المكتوب اليه ووجه انقسام في ولاية قاض آخر عند (٦) لما مر من قبل أن كتاب القاضي الى القاضي بمنزلة الشهادة على الشهادة وشهود الأصل إذا حضر وأبأنقسم لم تقبل شهادة الفروع على شهادتهم فكذا هنا كذا في المحيط البرهاني في ذيل المسئلة

بعضر تناو شهدنا عليه فاشهدوا أنتم على شهادتنا هذه فاضيفان في فصل كتاب القاضي  
 \* (مسائل شتى وفيها مسائل الميطان) \* (خ) القاضي بتأخير الحكم يأثم ويعزل  
 ويعزى في الأول من الفصولين \* القاضي اذا لم يقنع به الاعتماد على قناوى أهل  
 مصره فبعث القتوى الى مصر آخر لا يأثم بتأخير القضاء أما اذا أخر الحكم خوفا من المذمى  
 عليه أو امر (١) المذمى بالصلح ففعل بالخارج القاضي يأثم من الخلاصة في العاشر  
 من القضاء \* القاضي اذا أقام مسئلة على مسئلة وحكم ثم ظهر رواية بخلافه فأنصومة  
 للمذمى عليه يوم القيامة مع القاضي والمذمى أئامع المذمى لأنه أثم بأخذ المال وأئامع  
 القاضي لأنه أثم بالاجتهاد لأن أحد اليس من أهل الاجتهاد في زماننا برازية في أو آخر  
 مسائل شتى من أدب القاضي وكذا في الخلاصة \* من صار مقضيا عليه لا تسمع دعواه فيه  
 بعده الا ان برهن على ابطال القضاء بأن ادعى على آخر دار بالارث وبرهن وقضى له ثم ادعى  
 المقضى عليه الثمن من مورثه أو ادعى الخارج الثمن من فلان وبرهن وقضى له وبرهن  
 المذمى عليه على شرائها من فلان أو من المذمى قبله (٢) أو قضى عليه بالدية فبرهن على  
 تناسها عنده في الرابع من قضاء البرازية في نوع في علمه وكذا في الخلاصة \* ولو اختلفوا  
 قال التفتيمون من مشايخنا يؤخذ بقول أبي حنيفة وقال المتأخرون لو كان أحدهما مع  
 أبي حنيفة يؤخذ بقوله ولو كان أبو حنيفة في جانب وهما في جانب (٣) يتخير القاضي  
 فيه لو مجمدا لا يستغنى عنه فبأخذ بقوله كما سعى ولو في المصرة فمجانا اختلافيا أخذ  
 بأصوم حمانه ولو ثلاثة فاتفق اثنان بأخذ بقوله ما ولم يجز للعنى أن يأخذ بقول مالك  
 والشافعى فيما خالف مذهبه وله أن يأخذ بقول قاض حكم عليه بخلاف مذهبه في الأول  
 من الفصولين \* (سم) خرج الحاكم عن المحكمة ثم أشهد على حكمه يصح اشهاد  
 \* (قح حاكم) أشهد القاضي شهودا أنى قد حكمت لفلسان بكذا فهو شاهد باطل  
 لا عبرة به والحضور شرط قنية في يابه متى يحل للشاهد أن يشهد في الشهادة \* واعلم بأن  
 اخبار القاضي عن اقرار رجل بشئ لا يخلو اما أن يكون الاخبار عن اقراره بشئ يصح  
 رجوعه كالحديث في باب الزنا والسرقة وشرب الخمر وفي هذا الوجه لا يقبل قول القاضي  
 بالاجماع وأما أن يكون الاخبار عن اقراره بشئ لا يصح رجوعه عنه كالتقصص وحد  
 الفذف وسائر الحقوق التي هي للعباد وفي هذا الوجه يقبل قوله في الروايات الظاهرة عن  
 أصحابنا وروى ابن سماعة عن محمد بن عيسى أنه لا يقبل قوله قال شمس الأئمة الحلواني  
 ما ذكر في ظاهرا رواية قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد أولا وماروى ابن سماعة قوله  
 آخر اثم وقع في بعض النسخ رواية ابن سماعة مطلقا وفي بعضها مقيدة وفي بعضها لا يقبل  
 قوله ما لم ينضم اليه عدل آخر وهو الصحيح وكثير من مشايخنا أخذوا بهذه الرواية في زماننا  
 وذكر بعض مشايخنا رجوع محمد بن عيسى هذه الرواية هذا اذا أخبر القاضي عن ثبوت الحق  
 بالاقرار وأما اذا أخبر عن ثبوته بالبينه قبل قوله وله أن يحكم بها بخلاف الاقرار  
 تبارخانية في الرابع عشر من كتاب القضاء \* وقول القاضي فيما يخبر بمثله شهادة شاهدين  
 كالأول ثبت عندى زنا فلان واحصاه فارجوه أو ثبت عندى قتله فاقوله ثبت ذلك بمجوز

(١) المراد من الامر الاصلاح يشير اليه  
 قوله ففعل بالخارج القاضي وفي الأول  
 من الفصولين واذا ألح القاضي على الصلح  
 يأثم سـ  
 (٢) كذا في النسخ والظاهر تقديم قوله  
 قبله على قوله أو من المذمى أو ترك قوله من  
 المذمى كما في الخلاصة سـ  
 (٣) وفي السراجية في كتاب أدب المفتى  
 قيل اذا كان أبو حنيفة في جانب وصاحبا  
 في جانب فالمفتى بالخيار والاصح أن يقتوى  
 على قول أبي حنيفة على الإطلاق اذا  
 لم يكن المفتى مجتهدا سـ  
 وذكر قبله أى قبل قوله ولو اختلفوا  
 نقلا عن النجاشية وهو صاحب الفصولين  
 ولو خالف أبا حنيفة صاحباه فلو كان  
 اختلافهم بحسب الزمان حكمكم  
 بظاهر العدالة يأخذ بقول صاحبيه لتغير  
 أحوال الناس وفي المزارعة والمعاملة  
 يختار قوله ما لاجماع المتأخرين على ذلك  
 ولما عد ذلك قبل يتخير المجتهد ويعمل  
 بما أدى اليه رأيه وقيل يأخذ بقول أبي  
 حنيفة سـ

(١) وفي شرح الطحاوي في القضاء إذا طلع القاضي في أن يضطلع الخصمان فإنه يأمرهم بالصلح ويردّهم مرة ومرة حتى يصلحوا وفي  
أواخر الفصل الأول من الفصولين وإذا أُلح القاضي على الصلح بانتهى (٢٦١) (٢) وفي فتاوى القاضي الإمام ظهير الدين كان

مشايخنا المتهتمون يجوزون دفع الدفع  
ومن المتأخرين من مشايخ سمرقند وهم  
أهل عصر السيد الامام أبي شجاع على أن  
دفع الدعوى صحيح ودفع الدفع غير صحيح  
وقبل دفع الدفع صحيح مالم يظهر احتمال  
وتليس في الثاني عشر من الفصولين  
للاستروشي \* كما يصح الدفع يصح دفع  
الدفع وكذا دفع دفع الدفع وما زاد عليه  
يصح هو المختار فصولين في آخر الفصل  
العاشر اذعى مهر مورثته فقال الزوج  
كانت أبرأني فبرهن الوارث على اقاربه  
بالمهر بعد موتها يقبل ويطلق الدفع  
ولا خفاء أن الزوج لو قال علمت بعد الاقرار  
بأبرأني ينبغي أن يقبل لما صرأتم استنبط  
بالابراء وقد تقرر أن دفع الدفع وإن توارد  
يقبل في المختار برأيه في نوع في الدعوى  
من الدعوى \* سئل (فبين) عن اذعى  
مالا فبرهن خصمه أنك أقررت بهذا المال  
بعد اقرارى بالبراءة هل يندفع المدعى  
عليه أجاب لا ولو برهن أنك أقررت بعد  
دعواك اقرارى بالبراءة يقبل والفرق  
أنه لما قال بعد اقرارى بالبراءة صار مقرا  
في هذه المسألة فكان دعواه اقراره بالمال  
سابقا على اقراره بالبراءة وفي الاقرارات  
يعتبر الأخير بخلاف ما لو قال بعد دعواك  
اقرارى بالبراءة لأنه يقتضى الاقرار بها  
تطهيره اذعى دلرا اثناعين آية وبرهن  
خصمه أن أبالك أقر أنه ملكى وبرهن  
المدعى أن خصمه بعد اقرار أبى له أقر أنه  
ملك أبى هل يندفع ينبغي أن يكون على  
تنصيص من الفصولين في العاشر

قوله وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا يصدق القاضي فيما أخبر حتى تعرف اللجنة  
التي بها يقضى في الأول من قضاء الولوالجية وتماه فيه \* وإذا قال قضيت على هذا بالرجم  
فارجوه وسعدك أن ترجمه وكذلك القطع والضرب وفي رواية لا أقبل قول القاضي ولا يجعل  
العمل إلا أن يعاين اللجنة حينئذ يصح الاعتماد ومشايخنا أخذوا بهذه الرواية من قضاء  
خزانة الأكل تخلص من الجامع الصغير وتماه فيه \* إذا قضى القاضي لأحد لئلا يصدق ونسبه  
نفسه الطالب وأقام البيعة على قضاؤه فعند أبي يوسف لا تقبل هذه البيعة وقال محمد  
تقبل ملتقطات في كتاب أدب القاضي \* ورأيت في عيون المذاهب أنه لو قال قاض عدل  
عالم حكمت على هذا بالرجم أو بالقطع أو بالضرب فأنه وسعدك أن تفعل الاعتدال  
والساقى في قول محمد في رواية وبه يفتى في العاشر من الفصولين ملخصا وتماه فيه \*  
لو قال قاض قضيت عليه برجم أو ضرب فافعله وسعدك فعله لأنه أمين ولذا كان كتابه حجة  
ورده محمد رحمه الله آخر حتى يعاين الأمور الخيرة احتياطا وعلى قياسه لا يقبل كتابه أيضا  
وبه يفتى لفساد القضية الاتي كلهم للضرورة قيل لو علم الماعد لا وسعدك في التسهيل شرح  
الاشارات قبل كتاب الدعوى ملخصا \* وإذا اذعى رجل على القاضي المعزول أنه قتل ابنه  
وهو قاض أو أخذ ماله أو أرضه أو مافي يده أو شيئا ذكره من العقود والطلاق والعناق وأنت  
قد فعلت بي ذلك علما وتعديا فقال القاضي قامت عليك البيعة عندى بما فعلت أو أقررت  
بذلك لمن حكمت له بما حكمت فاقول قول القاضي المعزول ولا يمين عليه في ذلك كأننا  
ما حصرنا ذلك ولا تقبل بيعة يقيمها على ذلك ولو قال الطالب للمعزول ما أقرت بي عندك  
ولا قامت عليه بيعة أنه فعل ما يجب به القود وسضر الرجل الذي ذكر المعزول أنه مقره  
بالقود والحق وكذب القاضي في ذلك وقال لم يقرت بي عندك ولا قامت بيعة بذلك فاقول قول  
المعزول في ذلك ولا سبيل عليه إذا كان المدعى مقر أنه فعل ذلك وهو قاض وكذلك سائر  
الحقوق إذا كانت مستهلكة ليست بقائمة من روضة القضية للسعدى في الفصل الأول من  
باب عزل القاضي وخلع الامام (١) \* ولو أمر السلطان بأن يقضى في مسئلة النكاح بغير  
ولى على مذهب الشافعى ويقتى به يجب الاطاعة لأنه ليس بمصيبة ولا مخالف للشرع يفتى  
وطاعة أولى الأمر في مثله واجبة بخلاف ما إذا كان مصيبة بأن قال لا تعط المهر من تركه  
الزوج مثلا من دعوى القاعدية ملخصا \* ولا بأس للقاضي أن يبعث الخصمين الى المصالحة  
إن طمع منهما المصالحة فإن لم يطمع ولم يرضيا بذلك فلا يردهما الى الصلح ويتركهما على  
الخصومة وينفذ القضاء في حق من قامت اللجنة له تحفة الفقهاء في آخر باب أدب القاضي \*  
وينبغي للقاضي أنه إذا اختصم اليه أخوان أو بنو الاعمام أن لا يجعل بالقضاء بينهم ويذفعهم  
قليلا قليلا لكي يصطلموا الآن القضاء وإن كان بحق لكن ربما يسير سبيل العداوة بينهم من  
الواقعات الحسامية في أدب القاضي بعلامة العين وتماه فيه \* المدعى عليه إذا استعمل حتى  
يأتى بالدفع فإنه يجيبه الى ذلك (٢) ولا يجعل الحكم حتى لا يحتاج الى نقض القضاء في الثاني  
لأن صيانة قضاؤه عن النقض واجب ولو الجدية في الفصل الأول من القضاء \* وما يجب  
حفظه فيما إذا قال المدعى دفع أو المدعى عليه بسأله عن الدفع إن كان صحيحا أمهله وإن كان



خامسة الايلتفت اليه في الخامس عشر من دعوى البرازية \* وبهذه الثلاثة أيام ان قال المدعي عليه لي دفع وانما يهله هذه المدة لان القضاة يجلسون كل ثلاثة أيام أو بجمعة وان كان يجلس كل يوم ومع هذا يهله ثلاثة أيام يجوز فان مضت المدة ولم يأت بالدفع يأمر المدعي باحضار المدعي عليه ويقضى عليه ويكتب السجل ويأمره القاضي بقض الداران كان المدعي فيها والقضاء لقصر اليد فيض كركي في نوع في المعاملة بين المتداعين من كتاب القضاء \* برهن عليه بملكية شيء فقبل القضاء به أقض المدعي عليه به قال في الاقضية يقضى بالاقرار لان شرط سماع البرهان والقضاء به الانكار وقد فأت (١) وقال في الجامع بالبرهان للتعني لا بالاقرار للاقتصار واليه مال الرستغني من أوائل دعوى البرازية \* وفي مجموع التوازل في مسائل الرستغني لو شهد أربعة على رجل بالزنا فأقر المشهود عليه بالزنا مرة هل يقضى القاضي بالزنا بالبينة أو بالاقرار اختلاف المشايخ فيه والامام الرستغني مال الى أن القضاء بالبينة أولى لانها أقوى (٢) من أوائل دعوى الخلاصة \* وفي شرح بكر ذكر السرخسي في أدب القاضي والشهيد في الحيطان اذا اجتمعت الشهادة والاقرار يقضى بالاقرار من شرح الجامع للترناشي في الشهادة \* رجل لا يحسن الدعوى والنصومة فأمر القاضي رجلين فعلاه الدعوى والنصومة ثم شهدا له على تلك الدعوى جازت شهادتهما ان كانا عدلين لانهما علماه بأمر القاضي ولا بأس بذلك للقاضي بل هو جائز فيمن لا يقدر على النصومة ولا يحسنها خصومها على قول أبي يوسف لان القاضي نصب ناظرا وهذا من النظر واحياء الحقوق فاضحيان في فصل فيمن لا تقبل شهادته للثبوت من كتاب الشهادة \* لا يلزم أحد الحضار أحد فلا يلزم الزوج احضار زوجته الى مجلس القاضي لسماع دعوى عليها ولا ينعها منه الا في مسائل الكفيل بالنفس عند القدرة وفي الاب اذا أمر أجنيا بضممان ابنه فطلبه الضمان منه فعلى الاب احضاره لكونه في تدبيره كما في جامع الفصولين الثالثة سبحانه القاضي خلى رجلا من المصونين حبسه القاضي بدين عليه قارب الدين أن يطلب سبحانه محاضره كما في القضية الرابعة ادعى الاب مهر بنته على الزوج فأدعى الزوج أنه دخل بها وطلب من الاب احضارها فان كانت تخرج في حوائجها أمر القاضي الاب باحضارها وكذا الوادعى الزوج عليها شيئا آخر ولا أمر بل اليها أمينا من أمنائه ذكره الولوبجي في فتاواه من القضاء من كتاب الاشياء والنظائر وكذا من القوائد الزينية في كتاب الكفالة \* قال عن أبي حنيفة اذا اختفى المشهود عليه لا يقضى عليه حتى يحضر وقال محمد بن قيس ثلاثة أيام ينادى على بابه فان ظهر والاقضى عليه وان غاب عن المصر لا يقضى عليه وقال أبو يوسف في الامالي يقضى عليه من قضاء خزانة الاكمل نقل من العمون \* قال هشام قلت لعمد ما تقول في رجل له حق على ذي سلطان فلا يجيبه الى القاضي فأخبرني أن أبا يوسف كان يعمل بالاعذار وهو قول أهل البصرة وبه تأخذ والاعذار أن يبعث الى بابه من يناديه بأما ان القاضي يدعوك الى مجلس الحكم فان أجابه والاجمل القاضي وكذا لعمري ولا يأخذ أبو حنيفة بالاعذار من المحلل المزبور \* وأطلق بعض المشايخ الذهاب الى باب السلطان والاستعانة بأمرائه أو بالاستيفاء منه قبل

(١) وفي السابع من الفصولين للاستروشي  
أن الاظهر والاقراب الى الصواب أن يقضى  
بالاقرار \*  
وقال في الفتاوى القاعدية في تعليقه لان  
الاقرار أقوى من البينة حتى لا يصار الى  
البينة الا عند اليأس عن الاقرار \*  
(٢) شهدوا على رجل بالزنا وأقره مرة  
فمن أبي يوسف لا يجز لان الشهادة بطلت  
بالاقرار ولم يوجد الاقرار أربعين مرة  
يجز لان هذا الاقرار غير تام فهو كالاقرار  
كذا في الجامع للترناشي \*  
البحر

العجز عن الاستيفاء بالقاضي لكنه لا يفتى به الا اذا عجز بالقاضي وبعض المشايخ لم يطلق له ذلك وقالوا ان ذهب الى السلطان أو لا وأخذ تابعه أكثر مما يأخذ موكل القاضي يلزمه ضمان الزيادة وإذا قال له أحضر وعجز ولم يحضر وثبت عجزه عند القاضي يعاقبه على قدر عجزه (١) بزيادة في الثاني من القضاء \* الرأي الى القاضي في مسائل في السؤال عن سبب الدين المدعى به ولكن لا جبر على بيانه وفي طلب المحاسبة بين المدعى والمدعى عليه فإن امتنع لا جبر وهو ما في الخيانة وفي التفريق بين الشهود وفي السؤال عن المكان والزمان وفي تحليف الشاهدان رأيهما كما في الصيرفة وفيما اذا باع الاب أو الوصي عقار المسمى قال رأي الى القاضي في نقضه كما في يوع الخيانة وفي مدة حبس المدين وفي تقييد المجهوس اذا خيف فراره وفي حبس المدينون في مجلس القاضي أو المص اذا خيف فراره كما في جامع الفصولين وفي سؤال الشاهد عن الايمان اذا اتهمه وفيما اذا تصرف الناظر فيما لا يجوز كبيع الوقف أو رهنه قال رأي الى القاضي ان شاء عزله وان شاء ضم اليه ثقة بخلاف العاجز فانه يضم اليه كما في الفتية من الاشياء في القضاء \* (ق) ضمان القاضي حتى رجلا من المسجونين حبسه القاضي بدين عليه فرب المال أن يطالب السجنان بأخضاره نقد الفتاوى في الباب السادس عشر من القضاء \* سئل عن شخص خرج من عند القاضي في الترسيم مع رسول صلى الله عليه وسلم وذهب مع الرسول لم يرض خصمه بالدفع أو بالحبس فحضر الرسول وأدعى هروبه منه وأمس للرسول بينة بذلك فهل يلزم الرسول بالمبلغ وهل القول قوله في هروبه أم لا أجاب اذا هرب الغريم من الرسول وعجز عنه القول قول الرسول في ذلك ولا ضمان عليه ~~لكن~~ اذا لم يعلم هروبه الا بقوله بوثقه على التفريط فيه من تناوى قارئ الهداية \* القاضي اذا أحرأ مئنه ببيع العبد المأذون المدينون لطلب الغرماء ان قال القاضي جعلتك أمينا في بيع هذا فباعه لم تكن العهدة على الامين حتى لو وجد المشتري به عيبا لا يرد عليه لكن المشتري يطلب من القاضي أن ينصب أمينا ليرده عليه أما الاول وأما غيره فان قال القاضي لامينه ببيع هذا العبد ولم يرد عليه اختلف المشايخ فيه الصحيح أنه لا تلحق العهدة على الامين ولو باع القاضي أو أمينه العبد باذن الغرماء وأخذ الثمن فباعه عنده ثم استحق العبد رجع المشتري بالثمن على الغرماء ووصى الميت اذا باع العبد لغرماء الميت بأمر القاضي ثم استحق العبد أو هلك قبل التسليم وضاع الثمن عند الوصي يرجع المشتري بالثمن على الوصي ثم الوصي على الغرماء ولو باع أمين القاضي لأجل الوارث الصغير وقبض الثمن وضاع عنده وهلك العبد قبل التسليم أو استحق لأجل رجع المشتري على الامين وانما يرجع على الوارث ان كان الوارث أهلا وان لم يكن أهلا نصب القاضي عنه خصما في قضى دين المشتري من وكالة قاضيان في التوكيل بالبيع وتعامه فيه \* ذكر في فصل الاستحقاق من يوع الذخيرة مثل شمس الاسلام الا وزجندى عن رجل شري من آخر جارية ثم ظهر أنهما مرة وقدمات البائع ولم يترشدا شيئا ولا وارثا ولا وصيا غير أن بائع الميت حاضر قال يجعل القاضي للميت وصيا حتى يرجع المشتري على وصي الميت ثم وصى الميت يرجع على بائع الميت عبادية في الخامس عشر \* (م) أمة ابن رجلين خاف كل

(١) التردد أن يقول لأحضر أو سكت أو قال أحضر في وقت كذا ولم يحضر فإذا أحضر عجزه بجيبس أو ضرب على حسب حاله على ما يراه كسند في خزائن المفتين في أجرة الوثائق من كتاب الدعوى عند

منهما صاحبها عليها فقال أسد هما تكون عندك يوما وعندى يوما وقال لا ترضعها  
على يدي عدل فأتى أحدهما عند كل واحد منهما يوما ولا أضعها على يدي عدل قال مشايخنا  
ويحتمل في باب الفروج في جميع المواضع نحو العتق في الجوارى والطلاق في النساء في  
الشهادة (١) وغير ذلك إلا في هذا الموضع فإنه لا يحتمل لشمعة تملكه تارة خاتمة قبيل  
الثالث والعشرين من القضاء \* وفي الذخيرة إذا دعى رجل على امرأة تحت رجل أنهما  
منكوحته بغير دلهوى لا يحتمل من الحمل المزبور وكذلك في الثاني من البرازية في  
نوع في الحيلولة

(١) أي إذا شهد هذا أنه أعتق أمته أو طلق  
امرأته باثنا عشر يومها حتى يزكى الشهود  
أشهر إليه في البرازية في نوع في الحيلولة

### \*(مسائل الحيطان)\*

طاحونة على نهر أراد أن يضع فوقها طاحونة أخرى وبسبب وضعها يقل ماء الطاحونة  
القديمة ويحتمل دورانها صاحبها أن يمنع الثاني وإن كان ينقص عنه الأول في نصب الثانية  
ليس للأول أن يمنع الثاني كما التاجر إذا اتخذ في جنب تاجر آخر حائطا على تجارة الأول  
فكسدت تجارة الأول باتخاذ له ليس للأول المنع برأية في نوع فحين يحدث عبارة تضر  
بصاحبه من كتاب الحيطان \* نهر العائمة يجنب أرض رجل حفرة الماء حريم النهر (٢)  
حتى صار الماء يجري في أرض الرجل فأراد الرجل أن ينصب في أرضه رسي فله ذلك ولو أراد  
أن ينصب في نهر العائمة فليس له ذلك لأنه لم ينصب في ملكه من التأسيس والمزيد في آخر  
كتاب الغصب \* أراد اتخذ داره يستأجر ليس للجير أن يمنع أن الأرض صلبة لا يتعدى  
إلى جدار الجيران ضرره وإن رخصه له سم المنع وكذا لو جعل دكانه طاحونة أو مقصورة أو  
حماما أو اصطبل برأية في أوائل كتاب الحيطان \* سئل غلام الدين عن اتخذ دكانه  
بيت قصيرا يمنعه الجيران إذا كانوا يأتون بذلك قال لا قبل ~~بصاحب~~ يعمل قال يجيء بجناب  
ويجعل بجانبه حتى يتضرر وقيل إن وهن الحائط المشترك يندى القصار يمنع والأفلا مشية  
الفتى في باب من يحدث عبارة تضر بجاره من القصة \* وفي العتاي أراد نصب تنوير في  
وسط البرازين ويضرهم دخانه لهم منعه استحقاقا وعليه الفتوى برأية قبيل الثاني من  
كتاب الحيطان \* وفي كتاب الحيطان لا صدر الشهيد أن الرجل إذا بنى فيها تنوير للخبز الدائم  
كما يكون في الدكاكين أو رسي الطحن أو مدام القصارين لم يجوز قال الصدر والشهيد وكان  
والذي يفتى بأنه إذا كان الضرر ينشأ عن قال الصدر والشهيد والفتوى عليه قال  
وهذا جواب المشايخ وجواب الرواية أنه لا يمنع خلاصة من الحيطان \* (شه) نصب منوالا  
لا استخراج الأبريسم من الفيلق فللجير أن يمنع إذا تضرروا بالدهان ورائحة الديدان (قع)  
يرفعه إلى المحسب فيمنعه إذا كان فيه ضرر ريس (هج) اتخذ في دار أبيه عمل تسج العنانيات  
فليس للجيران الملاصق منعه ولو اتخذ طاحونة لنفسه لا يمنع ولا جرة يمنع وللجير أن يمنع دقاق  
الذهب ملح ذرى الكوندك (٣) من دقه بعد العشاء إلى طلوع القمر إذا تضرر رواه (هج)  
اتخذ تاجخانه (٤) في دار مسددة مستأجرة ووضع فيها كوى للنور والبخار المقابل يقول  
إن تلامذته تطلع علينا إذا كنا في السطح أو المبرز أو عند الباب فسدوا وكوى ليس له

(٢) عبارة الثانية فتش الماء حريم النهر  
كذا في حيطان البرازية في أوائل الفصل  
الأول فلهذا عنه وكذا في الثانية قبيل كتاب  
الجنانيات بورقة تقريرا

(٣) قوله ملح ذرى الخ لم تقبله على  
معنى بعد السؤال والتفتيش والعربي  
مرتبط يدونه وإذا سقط من بعض النسخ

٥١

(ترجمة)

(٤) تاجخانه \* مناهيت الحرارة وهو  
المعروف بالمستوقد

(١) وفي المنية والبرازية قال أبو بكر ان علم  
انه ليس في أرضه مستقر الماء ليس له أن  
يزرع هناك زرعاً لا يحتمل الماء الذي يسقي  
وان كان قد يحتمل إلا أن يحرق في أرضه  
يخرج منه الماء ويؤذي التداوة إلى دار  
جاره ليس له أن يمنع من الزراعة به

(٢) وفي التفة لانه وان كان يتصرف في ملك  
نفسه لكن التصرف في ملك نفسه انما  
يطلق بشرط أن لا يتصرف به  
(٣) وفي البرازية قال أبو القاسم يمنع وبه  
أشد من السابق بل ويجزى قال في الفتوى  
عن أستاذنا انه يبقى بعدم المنع على قوله  
الامام به

(٤) قوله فان قطعه صاحب الدار إلى قوله  
والايض من في بعض السخ حذفت قوله  
لا يمكن البناء عليها وعلى كل فالعبارة غير  
مستقيمة وليجوز احوالها

(٥) وفي الرابع عشر من جنبايات المحيط  
والتاثر غائبة أن الجذر ذوق الشاحنة  
في دار انسان اذا سكن لا يدري حالها  
تجعل قديمة حتى لا يكون لصاحب الدار  
رفعها ولكن صاحبها يمنع من البناء به

ذلك ولو زرع في أرضه أو زرعاً يتضرر الجيران بالتضرر بائناً ليس لهم المنع منه (١) • قيم  
استعملوا بها بعض أهل الفجرة فماتوا ونشروا ونشروا ويحبها دار مقدور يتضرر بها فله المنع  
منها ولا يمنع المراقق والوئبي لأن تراحمته ليست بضرر بل حق كل أحد لأن منهم من يستلذ  
بها إلا أنه كان طعنه دائماً (مخرج) وكذلك التداوة ان أضر ببعض الجيران لمرضه وقبيل  
إذا كان ضرره ينالهم (م) وكذلك إذا اتخذ داره اصطبلًا لدواب على سطحه سيل ماء سطح  
جاره فله أن يرفع سطحه أو يبنى عليه ولا يمنع (عك) له أن يبنى على حائطه أو يرفعها كما كان  
وليس لجاره منعه وان بلغ عنان السماء قنينة في باب من الكراهية فيمن يتصرف في ملكه  
تصرفاً يتضرر به جاره أو أدان يتخذ خرافاً في بيت لم يكن في القديم ويضر ذلك بدار جاره  
ضرراً ينافي أن يعلم أن دورانه أو ربح دورانه يورث البناء فانه يمنع ذلك وان كان يتصرف في  
ملكه (٢) وفي التفة وانه خلاف قول الامام أن من تصرف في ملكه ليس إلا تصرفه  
وان كان يتضرر به أو أكثر المشايخ أفتوا بالمنع ان كان فيه ضرر وبه بعضهم أفتوا بقول  
الامام (٣) وفي البرازية منية المقتى في القصة • والحاصل أن القياس في جنس هذه  
المسائل أن من تصرف في ملكه لا يمنع منه ولو أضر بغيره لكن ترك القياس في محل  
بعضه لغيره ضرراً جليلاً وقبيل بالمنع وبه أخذ كثير من مشايخنا وعليه الفتوى في الخوامس  
والثلاثين من التمهيلات • وفيه أيضاً داران متلاصقان جعل أحدهما في داره اصطبلًا  
أو كان في القريهم مسكناً وفيه ضرر للجيران الملاصق قال أبو القاسم ان كان وجود الدواب إلى  
جدار الدار لا يمنع وان حوافرها إلى جدار الدار يمنع وعلى قول الامام في مسئلة الدار  
لا يمنع كونه ما كان ثم اذا خرب جدار الدار وعلم أن خرابها بسبب الاصطبل قال الامام يظهر  
الدين لا يمنع لأن فعل الدابة لا يضاف اليه وانما يضمن بالسبب والمسبب انما يضمن إذا كان  
متصرفاً به وفي ادخال الدابة في ملكه غير متصرف فانه دفع ما اذا ساق الدابة إلى زرع غيره لانه  
متصرف بالسوق برزاقية في المحيطان في نوع فيمن يحدث عمارة تتضرر بصاحبه • حائط عليه  
جذوع شاحنة في دار جاره أراد صاحب الدار أن يقطع رؤس الجذوع ان أمكن البناء عليها  
لا يولها ليس له القطع وان كانت صغيرة القطع فان قطعه صاحب الدار (٤) وهو محمول  
لا يمنع من البناء عليها بأمر الحاكم بقطعها فقطعها لا يضمن ولا يضمن (٥) في الاول  
بين المحيطان البرازية وكذلك في الخلاصة والخاتمة • وفي الخلاصة رجل في داره شجرة يطلع  
أغصانها إلى الدار فيطلع على عورات الجيران رة هو الاصر إلى القاضي حتى يمنع من ذلك  
والحقتل أن يمنعهم وقت الارتقاء مرة أو مرتين حتى يستروا أنفسهم ثانياً ثانية في  
السلم عشر من الكراهية • رجل له حائط ووجهه في دار رجل فأراد أن يطين حائطه  
ولا يميل له إلى ذلك الا يدخل دار جاره وصاحبه يمنع من الدخول أو انهدم الحائط ووقع  
الطين في دار جاره فأراد أن يدخل ويدخل ويدخل الطين فتعنه صاحب الدار أنه يجرى ماء في دار  
جائه فادخله فخره واصلاحه ولا يمكنه ذلك الا يدخل داره وهو يمنع يقال لصاحب الدار  
انما أنت تتركه حتى يدخل ويصلح وانما أنت تضره بما لك كذا روى عن محمد وبه أخذ الفقيه أبو  
الليث بن العباس وأهل المحيطان وكذلك في البرازية • وقع لأحدنا في القصة البناء

الساحة بجميعه لا تنصرف لاد صاحب الساحة ان يني يتاقي ما ستمسكها الرج والشعر  
 على صاحب البناء ذلك في ظاهر الرواية وليس له ان يمنعه به يعني قال فسيروا الضلعة  
 المنع وعلى ذلك لو اراد ان يني حاسا او تنورا او اصطبلان ذلك من غير خلاف فمن يحدث  
 عمارة تضر بجواره من منية المقي في القسمة ولو دفع صاحب البناء في علو بناه بالأكوة  
 لا يلى صاحب الساحة منعه بل له ان يني ما يستريحه (١) بزازية في أوائل الخيطان  
 وكذا في الخلاصة وفي التهذيب وأما صاحب البناء لو دفع كوة في ساحة ونحوها لا يمنع  
 والقنوي على انه ان كانت السكة كوة للنظر والساحة موضع التسياب يمنع مكرهية  
 التناوخانية في المتفرقات اتخذ داره حظيرة غنم في سكة غير نافذة والجيران يتأذون بين  
 السريقين ولا يأمنون فيه الرعاة ليس لهم في الحكم منعه ومن أي يوسف اتخذ داره حاسا  
 وتأذى الجيران من دنانهم فلم منعه (٢) منية المقي في القسمة (مخ) دله مستقر بينهما  
 بنى أحدهما فوق سطحه جرة ياذن شريكه ثم باع الاذن له يبيع من الدليل ليس للمشتري  
 أن يأمره برفع الجرة عن سطحه والمثلة بها له ما ذكره اذا استعار من آخر دارا  
 الوضع جذوعه عليه ووضعها ثم باعها للمعير ليس للمشتري أن يأمر المستعير برفع جذوعه لأن  
 المستعير وان لم يثبت له حق لازم لكن المشتري لم يملك الجدار الا مشغولا لا يجوز بيع المستعير  
 فكان منعه فيه فافلا يتمكن من رفعه قال أستاذنا هذوان كان حسن الكنع عثرت  
 على مسئلة الاستشهاد في الاصل (فخ) وفي فتاوى أبي القيث على خلافه رجل أذن لجاره  
 في وضع الجذوع على حائط أو سرسرداب تحت داره ثم باع داره فاشتري وضع الجذوع  
 والسرداب الا اذا شرط في البيع ترك ذلك فيستدل لا يكون ذلك (٣) ثم ذكر (فخ)  
 مسائل من جنسه الى أن قال أحدث بناء أو غرفة في سكة غير نافذة برضا أهلها لا تشتري رجل  
 من غير أهل السكة دارا منه فله أن يأمره برفع الغرفة ولو باع ضبعة فيها أضلع لجاره  
 متدلية فاشتري أن يأمره برفع الضبعة عن الأغصان فله أن يشتري يقوم  
 مقام البائع فيما كان البائع أن يفعله وكذا لو مات صاحب الضبعة كان لورثه أن يأخذ  
 الجدار برفع ضبعته عن الأغصان قال وما ذكره (فخ) أو في الاصول وأشباهه لا سواب  
 وان كانت مسائل خمسة الكافي تشهد لصحة جواب (مخ) قسمة في الخيطان في آخر كتاب  
 الدعوى • أراد هدم داره وفيه ضرر لأهل السكة فجرب الحيلة المختارة أن لهم المنع وان  
 هدم مع هذا وان بضر بالجيران ان كان قادرا على البناء قبل بجر (٤) والاصح أنه  
 لا يجبر بزازية في كتاب الخيطان • (مخ) له دار في محلة عامرة فأراد أن يجر بها  
 فله ذلك قياسا لا استعسافا وبه أفق (م) وقال (فخ) القنوي اليوم على القياس لو هدم  
 بيته ولم يبن وجيرانه يتضررون به فلم يجبر على البناء لو قادرا على البناء كذا (قد) وقال  
 (فخ) المختار أنه لا يجبر اذا المر لا يجبر على بناء ملكه جامع القسولين في الخامس والثلاثين •  
 رجل له دار وله عليه باب أراد أن يفتح بابا آخر أسفل من ذلك الباب والسكة غير نافذة ذلك  
 وان أبي أهل السكة خلاصة في الفصل الاول من مسكتاب الخيطان • رجل له دار  
 في سكة ظهر هذه الدار في سكة أخرى غير نافذة أراد أن يجعل لداره بابا في هذه السكة اختلوا

(١) وأفق بعض منسرين شايخا في البرازية  
 وليس على ما يلحق لأن هذا مقيد بما لا يتم  
 تكن الساحة مجلس النساء والصحة كوة  
 تشرف على الساحة المذكورة فينتد  
 يؤمر صاحبها بسدها وعليه القنوي  
 كافي المضمرات وهكذا في الزواهر على  
 الاشياء ولا يفتي أن ما في البرازية فيما اذا  
 كانت الساحة عرسه صرف فلا حاجة الى  
 التقييد بما ذكر يدل عليه سياق كلام  
 البرازية •

(٢) وفي الرابع والعشرين من الصادية الا  
 أن يكون دخان الحمام مثل دخان الجيران  
 •

(٣) وفي فتاوى الفتاوية ولو أذن لجاره  
 بوضع الجذوع على حائط داره أو أذن له أن  
 يحفر سردابا تحت داره ثم باع الدار وشرط  
 على المشتري أن تكون الجذوع  
 والسرداب هكذا لم يكن للمشتري أن يطالبه  
 بالانقض • هكذا في السادس من بيوع  
 التناوخانية •

(٤) وفي الخاتمة قبيل كتاب الجنائيات قال  
 أبو نصر الديوبسي أن قد روي عنه أنه قال  
 أخذهم ليرد الضرر عنهم •

(١) اذا كان لرجل دار ظهرها في مكة غير نافذة مشتركة بينه وبين غيره اراد ان يفتح بابا ليس له ذلك هو المختار كذا في بيان الخلاصة وهو يبعد انه ليس له ذلك وان كان له حق المروفة لان الاشتراك يقتضي ٢٦٧ أن يكون له حق المروءة

(٢) لانه ليس له حق المروءة اصل من الباب الاول كذا في سواها الفتاوى وفي الرابع والثلاثين من العمادة ثم ذلك وطالوا بأنه ليس له حق المروءة ليس بصحيح الا يرى أنه لو اراد أن يطين جداره الذي وراء بابيه كان له ذلك ولا يكون ذلك بدون المروءة فالحاصل أن في المسئلة اختلاف الروايات واختلاف المشايخ واختلاف رايهم في الاسلام أن له أن يفتح بابا على جداره أسفل من الباب الاول وأعلى منه

(٣) قوله غير نافذة في فتح اسقاط غيرها

(٤) وفي بعض نسخ القاعدية الضرر لا يلزم بالرضا والالتزام

(٥) الجرح من قد اختلف فيه فقبل الجرح وقبل مجرى ما هو كذب في الحقائق وعن البزدوي يذبح يخرج الانسان من حائطه لمن عليه معزب

(٦) وفي الرابع عشر من جنائيات الخطب والتا تاريخية وان كانت هذه الاشياء قديمة لا يكون لاصدق الرفع وان كان لا يدري حالها تجعل حديثة وهذا هو الاصل أن ما يكون من هذه الاشياء على طريق العامة ولا يعرف حالها أنه يجعل حديثا حتى كان للإمام حق الرفع وان اخرج شيئا من هذه الاشياء في الطريق انتفاص في سكة غير نافذة فلكل واحد من أهل السكة اذا كان له حق المروءة حق النزاع وان كانت هذه الاشياء قديمة ليس لاحد حق النزاع وان كان لا يدري حال هذه الاشياء تجعل قديمة والاصل أن ما كان في سكة غير نافذة من هذه الاشياء ما اذا يعرف حاله يجعل قديما بخلاف ما اذا كان على طريق العامة

فيه والصحيح أنه يمنع من ذلك اذا لم يكن له طريق في هذه السكة (١) فاضمان في أوخر باب الحيطان من كتاب الصلح • رجل له دار في سكة غير نافذة له باب اراد أن يفتح لها بابا آخر أسفل من بابها اختلفوا فيه والصحيح أنه ليس له ذلك (٢) ولو اراد أن يفتح له بابا آخر أعلى من بابها كان له ذلك من المجل المزبور • ولو اراد أن يفتح بابا في موضع ليس له حق المروءة قبل له ذلك وقبل لا يفتح من قسمة منية الفتى • (بخ) أحد عشر حاشا في سكة غير نافذة (٣) برضا الجيران ثم قبل تمام العمارة منه وليس لهم فيه ضررين فلو لم يمنع قسمة في باب التصرفات والهدايا من كتاب الكراهية • من له حق المروءة في أرض غيره في تزعمين فبني صاحب الأرض على ذلك المزمع ما يذن صاحب الحق ليس له أن يخاصم به ذلك لان الحق يطل ويسقط بالرضا بخلاف ما اذا كان له رغبة الطريق فبني صاحب الأرض قاعدة تريسلي أو اتلي الدعوى • الضرر لا يصير لازما بالرضا والاذن (٤) قاعدة في البيوع وعملها فيه • وفي الاجناس قال هشام قلت له مدعاة تقول في رجل له داران احدهما عينة والاخرى يسرة وبينهما طريق للمسلمين فبنى فلان ففرد الطريق عليهما قال في قول ان مسكان البناء لا يضرب الطريق لا بأس به وان خاصه بعد البناء أحدا لا يهدمها وان خاصه قبل البناء فله منعه خلاصة في أول كتاب الحيطان • رجل اتخذ كنيفا في دار وأشربه الى طريق المسلمين أو كانت داران احدهما عينة والاخرى يسرة وبينهما طريق للمسلمين فبنى عليه فلان فلهذا على وجهين ان كان يضرب الطريق لم يسعه أن يسعل وان كان لا يضرب الطريق وسعه ومن خاصه من المسلمين قبل البناء فله أن ينعه وبعد البناء له أن يهدمه لان الحق لهم ولو اختلف في الاول من كتاب القسمة • وفي الذخيرة أخرج الى الطريق الاعظم جرحا (٥) أو غيره أو بنى دكا كالكل رضعه ان حديثه وار قديمة ليس لاحد الرفع وان لم يعرف القدم والحديث يجعل حادوا ويرفع وفي السكة الغير النافذة يجعل قديما اذا اشكل ولا يرفع واذا أحدث في الطريق طلة لكل أحد الرفع والتسع أضرب أم لا وقال محمد اذا لم يضرب يمتنع ولا يرفع وقال الثاني اذا لم يضرب لا يمتنع ولا يرفع (٦) برأيه في نوع في الطريق من الحيطان • ليس لأهل السكة أن يمتنعوا على رأس سكتهم درواويش ولو رأس السكة لان مثل هذه السكة ولو كانت ملكا لظاهر الكن لأهامة فيها نوع حق وهو أنه اذا ازدحم الناس في الطريق كان لهم أن يمدخلوها حتى يحذف الزحام (٧) قال أبو حنيفة في سكة لا تنفذ ليس لأصحابها يمتنعوا ولو اتفقوا عليه ولا أن يقتسموها فيما بينهم اذا الطريق الاعظم اذا سكتهم فيها الناس كان لهم أن يمدخلوها هذه السكة حتى يحذف الزحام فصول في الخامس والثلاثين

﴿كتاب الشهادات وفيها فصول﴾  
 • (الاول في تحمل الشهادة وكيفية أدائها وفيما لا يقدر منه في الشهادة) •

وفي شرح شهادات الجامع أن من عاين دابة تتبع دابة وترضع منها حل له أن يشهد بدابة المروءة صاحب الدابة الاخرى وبالنساج وهكذا ذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي



(١) لأن الاستصحاب ليس بحاجة في الاستدقاق بعد ولو شهدوا على إقرار الشاهد على إقراره بقاء حياته بضمنا كذا في الواقع  
والشهادة على الإقرار بالسريتم مع وجود الشاهد في نفسه أو لا كما هو عليه في الحقيقة كذا في كتاب الشريعة في هذه الجملة ونفسه  
تفصيل العبد إذا سرق (٢) والظاهر الذي قلناه ٢٩٤٠ من مثل هذا كذا في الخلاصة والتميز والخصيص والتميز والتميز والتميز

المختلف ينبغي من إعادة النظر على (٣)  
(٢) وقيل إن لم يضمن القاضي بطلان الشاهد  
الاجتماع والاختصاص لا يوجبون كمالا  
المنطق لا يوجبون كمالا  
وكذا في الصراحية والسرورية والتفريق  
الولاء الجدية والتميز كمالا الصراحي والسروري  
الرابع من المحيط قال السدي الشاهد في  
شهر من الشهر القاضي وعليه القوي بولعان  
الكردية في المسئلة في الجنس الثالث من  
الشهادة وقال فيه شهد أحدهما مفسرا  
ولما لم يثبت شهادته أو على شهادته لا تقبل  
واختار من الأئمة أن القاضي إذا أحس  
ببهمية لا يقبل الإجمال وإن لم يحس يقبله  
وبه يفتي وهذا مع حجية الفتنة لما ذكره هنا  
لم يفرق بين قوله على مثل شهادته وبين  
قوله يثبت شهادته فليثبت على بعد  
والمسئلة مذ كورقة الرابع من شهادة  
المحيط والثانية الثانية مع زيادة تفصيل  
وكذا في الخلاصة والتميز والكردية  
أخذ بعض الميسلين التمهيد ومفسرهم  
الخلاصة والفرق بين قوله شهد بغير  
ما يثبت الأول وبين قوله على مثل شهادة  
الأول مذ كورقة شرح أدب القاضي  
للصافي والرابع من الولوية بعد  
(٤) المراد القاضي بخان لأنه قبله صاحب  
الخلاصة من التصانيف وصرح في التصانيف  
أنه إذا قال قال القاضي الإمام المراد غير  
الدين حسين بن منه ووالا ورجلدي بعد  
(ترجمة)  
(٥) أنا كذا في الشهادة لأنه قرأ من  
هذه النسخة ١٥  
(٦) وسئل شمس الأئمة الأوزجندی عن  
الشهود إذا قالوا بالمعاصرة ما هم بين  
كواهي دهم كواهي عين مدعي به ملك ابن  
مدعيست هل تقبل شهادتهم قال نعم وقيل ينبغي أن لا تقبل لأن قوالهم ما كواهي دهم في العرف للاستقبال والعمال ما هم كواهي ولو  
ميدهم كذا في الرابع من المحيط بعد (ترجمة) إذا قالوا نحن كذا نؤدى الشهادة أن هذا العين المدعي به ملك هذا الذي هل تقبل  
شهادتهم قال نعم وقيل ينبغي أن لا تقبل لأن قوالهم نحن نؤدى الشهادة في العرف للاستقبال والعمال نحن الآن نؤدى الشهادة

في شهر من الشهر في الإجمال وفي الشياخ كمالا بهاد بالتميز أن يشهد بأية هذا كان يتبع هذه  
الباقي لا يشهد على أدب الشاهد على الولاء فتصانيف في الفصل الأول من مسكتك  
الشهادات (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

ولو شهدوا على إقرار الشاهد على إقراره بقاء حياته بضمنا كذا في الواقع  
والشهادة على الإقرار بالسريتم مع وجود الشاهد في نفسه أو لا كما هو عليه في الحقيقة كذا في كتاب الشريعة في هذه الجملة ونفسه  
تفصيل العبد إذا سرق (٢) والظاهر الذي قلناه ٢٩٤٠ من مثل هذا كذا في الخلاصة والتميز والخصيص والتميز والتميز والتميز



(١) قال لما سئل عن صحة محضر ذكره أحضر فلان بن فلان ولم يذكر فيه الجذات صحیح لانه حاضر فلا حاجة الى المسألة في التعريف  
بذكر الجذات اما الغائب فلا يعرف بدون ذكر الجذات عند أبي حنيفة ومحمد وعامة العلماء أنه قول أبي حنيفة وجعله ما يمكن ثبوت الرواية أن  
قول محمد كذلك وبه تأخذ وكذا في الوقت اذا شهد الشهود أن فلان بن فلان وقف ~~بكذا~~ لا يفتي بصحته لانه لا يصير معروفا بدون ذكر  
الجذات وما يقوم مقامه وقال غيره من المشايخ أن الوقت يصح لانه يساهل في أمر الوقت قال وكذلك في الحدود لا بد من ذكر الجذات  
في تعريف الجذات وقال وهكذا أفق الشيخ الإمام علي بن حسين السعدي ٣٦٩ في آخر عمره به ما كان لا يشترط ذلك في الحدود

وقال كان لا يفي في قرينه وجال من الأكرة  
فيهارجلان مسميان محمد بن عبد الله  
فكيف يقع التعريف بدون الجذات ثم قال  
بأنه يجب للعالم إذا لاح له قول بخلاف  
ما كان يقول به في الابتداء أن يرجع الى  
الحق فالتقوى في الحدود أن يشترط ذكر  
الجذات لانه قد يشتميه بأن يقول الى دار محمد  
ابن عبد الله فلا بد من ذكر الجذات ليقع  
التعريف ~~بكذا~~ في الثالث من دعوى  
الجواهر ~~بكذا~~

(٢) ~~بكذا~~ ذكره في الباب الثالث من  
دعوى جواهر القضاوي وكذا في الرابع  
عشر من دعوى لصاب الفقهاء وقال  
فيه لا بد أن يقال عبد فلان بن فلان ولو  
كان عتيقا لذكر عتيق فلان بن فلان ~~بكذا~~  
(٣) هذا في الشهادة أما في الدعوى فلو كان  
ما يدعيه منقولا في يد الخصم ذكر المدعي  
أنه في يده بغير حق كافي للفرع وغيره وفي  
أوائل دعوى الجبر ما حاصله يجب في  
الدعوى أن يقول في المنقول أنه في يده  
بغير حق بخلاف الشهادة وفي فصل  
دعوى الدور والاراضي من الخاتمة لو قال  
ملكى وحق ولم يقل في يده بغير حق فقد  
ذكرنا اختلاف المشايخ فيه انتهى  
أقول ما ذكره من الاختلاف في دعوى  
المنقول انما هو في الشهادة فالظاهر من  
كلامه أنه لا فرق بين الدعوى والشهادة  
الى هنا مأخوذ من الصغرى في الفصل  
الثاني من باب أداء الشهادة ~~بكذا~~

ولو ذكر اسمه واسم أبيه وقبيلته وحرقة ولم يكن في محله آخر به سدا الاسم وهذه الحرفة  
يكنى ولو كان مثله آخر لا يكنى حتى يذكر شيئا آخر يحصل به القيد كذا (بن) وفي (شي)  
لو كان المدعي عليه حاضرا فلا حاجة الى ذكر نسبه لانه يشاؤله فلا حاجة الى ذكر اسمه  
فذكر جذه أولى وأما الغائب فلا بد من ذكر جذه عند أبي حنيفة وهو الصحيح وكذا في  
التحصيل لا بد من ذكر جذه صاحب الجذات وكذا في تعريف المتخاصمين لا بد من ذكر الجذات  
والفتوى على قول أبي حنيفة (١) كذا في محاضر (شي) وفي (صط) لو ذكر  
اسمه واسم أبيه ونفذه أو صناعته ولم يذكر الجذات نقبل وشرط التعريف ذكر ثلاثة أسماء  
فعلى هذا لو ذكر لقبه واسمه واسم أبيه قبل يكنى والصحيح أنه لا يكنى أقول الغرض التعريف  
لا تكبر الجروف فيبقى أن يكنى ذكر ما يحصل به التعريف فلو كان معروفا بلقبه وجده  
يفي أن يكنى ذكر لقبه وجده قال وفي اشتراط ذكر الجذات اختلاف فلو حكم بدون ذكره  
تفقد لانه مجتهد فيه (خ) ذكر محمد في كثير من المواضع فلان بن فلان الفلاني ولو حصل  
التعريف باسمه واسم أبيه ولقبه فلا حاجة الى الجذات وان لم يحصل بذكر أبيه وجده لا يكنى به  
ولو كان يعرف باسمه وأبيه وجده لا يحتاج الى اللقب ولو لم يعرف الا بذكر اللقب بان  
يتشارك في امر غيره في ذلك الاسم والنسب كافي أحمد بن محمد بن عمر فهذا لا يقع التعريف  
(شي) في تعريف القرن ~~بكذا~~ سئل السعدي عن محضر في أوله روزبه بن عبد الله الهندي  
أدعى الى آخره فأجاب انه غير صحيح اذا النسبة على هذا الوجه لا يقع به الاعلام ويجب أن  
يكتب انه عبد فلان أو مولى فلان اذا المقتى يعرف بمولاه وان مولاه معتقاً أيضاً لا بد أن  
يقال انه مولى فلان وان كان المولى الثالث معتقاً أيضاً ولم ينسب الى مولاه لا بأس به اذا  
المولى الثالث بمنزلة الجذات في النسب فيجوز الاقتصار عليه (٢) كذا في محاضر (شي) \* وفي  
(هـ) ذكر القبيلة والفخذ كذا الجذات في التعريف ولو قال فلان بن فلان التميمي لم يجوز  
حتى نسبته الى نخذه الخاصة اذا التعريف لا يتم بالنسبة الى قوم لا يحصون وقبيل  
الفرغانة نسبة عامة والاوزجندی نسبة خاصة وقبيل السمرقندی والبخاري عامة  
والنسبة الى السكة الصغيرة خاصة والى الكبيرة عامة (طعم) المدينة والقوية والمكورة  
ليست بسبب التعريف ولا يقع المعرفة بالاضافة اليها في التاسع من النصولين «شهد واته  
ملكه ولم يقولوا في يده بغير حق يفتى بالقبول قال الامام الاجل الحلواني اختلاف فيه  
المشايخ والصحيح انه لا يقبل لانه ما لم يثبت انه في يده بغير حق لا يمكن المطالبة بالتسليم وبه  
كان يفتى أكثر المشايخ وقيل يقضى في المنقول ولا يقضى في العقار حتى يقولوا انه  
في يده بغير حق (٣) والصحيح الذي عليه الفتوى انه يقبل في حق القضاء بالملك لا في حق

٩٣ انقضى ل  
ويوافقه ما في أوائل دعوى القاعدية قال ادعى ك ما بسبب الارث  
أو غيره فشهد وأن هذا ملكه ~~بكذا~~ البسب ولم يقولوا انه في يده المدعى عليه بغير حق وقالوا لا ندرى انه يحق أو بغير حق هل يصح أم لا  
أجاب الامام محمود نعم ولكن قاضى ~~بكذا~~ كواه ديكروا هدهد دستوى يساحق است لكن قال بعد عشرة أوراق تقرير ان قولهم وفي  
يد المدعى عليه بغير حق مما لا بد منه ~~بكذا~~ (ترجمة ما في الهامش) ولكن القاضي يطلب بينة أخرى على أنه في يده بغير حق اه

(١) ذكره في المحيط في الرابع من الشهادات مع نوع مغايرة وقال فيه بجملة هذه الصفحة وفي فتاوى القس في نفي للشاهد ان يقول في شهادته ان عين حق مدعيت حتى لا يمكن ان يلحق به وهو حق ويعد (ترجمة ما في الهامش) ان هذا العين حتى المدعى حتى لا يمكن ان يلحق به وليس حقه (ترجمة) ٧٠ (٢) هذه الادب بطلاة او بطلاتين فقال الشاهد بطلاة واحدة فاذا بعضها بطلاة واحدة وبهها بطلاتين قيل تقبل لجواز كونها بطلاة واحدة وقت تحمل الشهادة ثم صار بهها بطلاتين وتفسيره بطلاة وجدناه مكتوباً في هامش بعض النسخ الصحيحة هـ

واحدة وبهها بطلاتين قيل تقبل لجواز كونها بطلاة واحدة وقت تحمل الشهادة ثم صار بهها بطلاتين وتفسيره بطلاة وجدناه مكتوباً في هامش بعض النسخ الصحيحة هـ

(ترجمة)

(٣) يعني عشرين سنين هـ

(ترجمة)

(٤) فاذا عمرها أربع سنين هـ

(٥) وذكره في المدار والدابة في أواخر الثالث من شهادة البرازية وقال في البرازية في نوع من الخا من عشر في أنواع الدعاوى اذا خالف سن الدابة الدعوى أو الشهادة بطلت الدعوى والشهادة عد

(ترجمة)

(٦) ادعى عشرة دراهم وشهدوا له باثنى عشر درهما

(ترجمة)

(٧) ادعى أنه ملكه من عشرين سنين وشهدوا أنه ملكه من اثني عشرة سنة

(٨) قال خري دعوى كرد وكفت اين خرد سالة است وبديد آمدك كه اين خرسه سالة است دعوى درست بود كه وصفت در معين اغو بود بخلاف مالو ادعى أنهم اله ملكها عشرين سنين فاذا هي بنت ثلاث سنين حيث لا تسمع لانه ادعى الملك بسبب سابق على وجودها وذلك بسبب فاسد كذا في دعوى القاعدية عد

(ترجمة ما في الهامش)

ادعى حماراً وقال هم عشرين سنين قطهر أن عمره ثلاث سنين تصح الدعوى لأن الوصف في العين يكون لغوا

(٩) قال في الباب العاشر من دعوى المصاب الشاهد ان لو نسباً أنفسهما الى

المطالبة بالتاسيم حتى قال هذا القائل لو سأل القاضي الشاهد أهو يدعى المدعى عليه فقال لا أدري يقبل على الملك (١) نص عليه في المحيط في الثالث من شهادات البرازية

• (الثاني فيما يقبل من الشهادة وفيما لا يقبل وفيه أنواع) •

• (نوع فمين لا تقبل شهادته لمعنى في الشاهد) •

(ط) شهد ابدار فقال لهم ما القاضي اين داريك سنبه است يادوسنبه فقال يك سنبه فاذا بعضا يك سنبه وبعضا دوسنبه وقيل تقبل شهادتهم ما لجواز كونه يك سنبه وقت تحمل الشهادة ثم صار بعضهم دوسنبه (٢) قال (صه) على قياس ما لو شهد ابدابة وقال له سالة است (٣) فاذا هي جهاز رساله (٤) لا تقبل شهادتهم ما ولم يقل أحد يقبل لجواز كونه سه سالة وقت تحمل الشهادة والا ان صارت جهاز رساله ينبغي أن لا تقبل شهادتهم ما في مسئله الدار أيضاً (فش) لو وفق الشاهد فقال حين تحم لنا الشهادة كان سنا كذا والان زاد كذا فشهدنا بناء عليه تقبل كما تقبل في مسئله الدار ما قالوا لا يحسن رأيها كان كذا فشهدنا بناء عليه (٥) في الرابع عشر من المصولين • ولو شهد رجل وامرأتان يقتل الخطأ أو يقتل لا يوجب الفصا من قبل شهادتهم وكذا الشهادة على الشهادة في باب الشهادة في الجنائية من جنابات الخلية • ولو ادعى عليه دود وزده درم (٦) وهم شهدوا كذلك لا تقبل وكذا لو ادعى انه ملكه اذده دوا زده سال باز (٧) وشهدوا هكذا لا تقبل (٨) خلاصة في جنس أخرى ألقاها الشهادة وكذا في البرازية وعامة فيه • سكت شاهد البيع عن بيان الوقت والمكان فساألهما القاضي فقالا لا نعلم ذلك تقبل شهادتهما لانهم لم يكما حافظ ذلك (٩) في الحادي عشر من الفصولين • لو شهدا ان لهذا على هذا ألف درهم ولكنه قد أبرأ منها وقال المدعى ما أبرأته عن شيء وقال المشهود عليه ما كان له على شيء ولا أبرأني عن شيء قال اذالم يدع شهادتهما على البراءة قضيت عليه بالالف قاضيخان في الاول من باب في الشهادة التي يكذب المدعى شاهده وكذا في العشرين من دعوى المحيط • (جامع الفتاوى) شهدا ان هذا الغلام مدرك محتم قبل ذلك ولو قالوا رأينا به محتم قبل ذلك منهم من منفرقات شهادة التا نارخانية • ولو شهد بوقف على نفسه أو على أحد من أولاده وان سفلوا أو على آباءه وان علوا لا تقبل وكذا لو شهد به على نفسه وعلى أجنبي لا تقبل لافي حقه ولا في حق الأجنبي • ولو شهدا أحدهما أنه وقفه على زيد وشهد الآخر أنه وقفه على عمرو وتقبل وتصرف غلبه الى الفقراء لانهم ما انفقائه وقف • ولو شهدا أنه وقف على فقراء جيرانه وهما من جيرانه الفقراء تقبل اذ الجوار ليس بأمر لازم وكذا لو شهدا أنه وقف على فقراء مسجدين وهما من فقراءه تقبل وكذا لو شهدا أهل مدرسة بوقف المدرسة تقبل ولو وقف رجل كراصة على مسجد لقراءة القرآن أو على أهل المسجد وشهدا أهل ذلك المسجد على وقف الكراصة فهذه المسئلة نظير شهادة أهل المدرسة على وقف تلك المدرسة وشهادة أهل المحلة على وقف تلك المحلة والمشايع فصلوا فيها فقالوا أهل المدرسة لو كانوا يأخذون الوظائف من ذلك الوقف لا تقبل شهادتهم وان كانوا يأخذون تقبل وكذا في أهل المحلة وكذا الشهادة على وقف مكتب وللشاهد

الغفلة لا يوجب قدحاً في بعض المواضع كما اذا شهدا على القتل وقال لا ندري بأي آله قتله يقبل في حق الدية وكذا في الشهادة على الملك اذا قالنا نسيتا التاريخ لا يوجب قدحاً في الشهادة

صبي فيه لا تقبل وقيل في هذه المسائل كلها ما تقبل وهو الصحيح لأن كون الفقيه في المدرسة وكون الرجل في المحلة ليس بالضرورة بل ينتقل وشهادة أهل المسجد تقبل لأنهم لم يجزوا لأنفسهم هذه الشهادة تنفعا في الثالث عشر من الفصولين \* وفي الفتاوى وقف وقف على مكتب وعلى معلمه فيه ففصب رجل هذا الوقف فشهد بعض أهل القرية أن هذا وقف فلان بن فلان على هذا المكتب ومعلمه وليس للشهود أولاد في المكتب تقبل ولولهم فيه أولاد تقبل أيضا الأصح وكذا لو شهدت بعض أهل المحلة للمسجد بشي أنه وقف للمسجد وكذا لو شهدوا أن هذا المعحف وقف على هذا المسجد وكذا شهادة الفقهاء على وقفية وقف على مدرسة كذا وهم من أهل تلك المدرسة وكذا لو شهدوا على وقف المسجد الجامع وكذا أبناء السبيل إذا شهدوا على أنه وقف لبناء السبيل وقيل إن كان الشاهد يطالب لنفسه حقاً من ذلك لا تقبل ولا تقبل وقال بعضهم منهم الإمام القاضي لا تقبل شهادة أهل المسجد وقال أبو بكر بن حامد تقبل وقال في صغير صدر الإسلام قال سيدي في هذه المسائل تقبل على كل حال لأن كون الفقيه في المدرسة والرجل في المحلة والصبي في المكتب غير لازم بل ينتقل ولو شهدوا أنه أوصى لفقراء جيرانه وللشهود أولاد محتاجون في جوار الموصي قال محمد لا تقبل في حق أولادهم وتقبل في حق الباقين وفي الوقف على فقراء جيرانه على هذا وذكر هلال أنه تقبل شهادة الجيران على الوقف ولو شهدوا أنه أوصى بثلاث ماله للفقراء وأهل بيتهم فقراء لا تقبل وفي الأجناس في الشهادة على الوصية للفقراء وأهل بيت الشاهد فقراء لا تقبل مطلقاً شهد بعض أهل القرية على باقيهم بزيادة الخراج لا تقبل وإن كان خراج كل أرض معيناً ولا خراج للشاهد تقبل وفي فتاوى التتقي أهل القرية أو أهل السكة الغير النافذة شهدوا على قطعة أرض أنهم من قريبهم أو من سكنهم لا تقبل وإن نافذة أن ادعى لنفسه حقاً لا تقبل وإن قال لا أخذت شيئاً تقبل فكذا في وقف المدرسة شهد أهلها وقيل في السكة النافذة تقبل مطلقاً في نوع في الشهادات على فعل نفسه من شهادات البرازية \* نهر في أرض رجل ادعى رجل أن له حق الشرب من هذا النهر وأحضر شهوداً فشهدوا أن المذبح كان يجري فيها الماء لا تقبل شهادتهم إنما تقبل إذا شهدوا أن له فيها يجري الماء أو حتماً ثانياً وبين ذلك ولو أقروا المذبح عليه وقال المذبح كنت تجري فيها الماء وأنت غاصب وليس لأن فيها يجري الماء وصل ذلك أم فصل يصير مقره باليد ولا يقبل منه دعوى الغصب الأيمنة فاضحيان في آخر فصل فيمن لا تقبل شهادته للثمة \* تزوج امرأة فشهد جماعة بحضورهم عند القاضي أن هذه المرأة منكم كسوة فلان الغائب لا تقبل هذه الشهادة ولا تثبت الحيلولة لعدم الخصم عن الغائب في السابع من العمادية \* (عدة) أراد تزوجها فشهدا عنده أو عند القاضي أن لها زوجاً فترجها هو لا يترق بينهما في العاشر من الفصولين وكذا في الرابع عشر من نكاح البرازية \* تقبل الشهادة بحسبة بلا دعوى في أربعة عشر موضعاً (١) في الوقف وطلاق الزوجة وتعليق طلاقها وحزيرة الأمة وتدابيرها والخلع وهلال رمضان والنسب وحدث الشرب والإيلاء والظهار وحومة المساهرة ودعوى مولاه ونسبه من الاشياء في القضاء شهدا أن الغائب أعتق أمته

#### مطلب — شهادة الحسبة

(١) وفي وقف منظومة ابن وهبان ذكر ثمانية الوقف والنسب والعنق والطلاق والتدبير وعمق الأمانة والتطليق والخلع منها وقال ابن شحنة في شرحه الذي تحرر أن ما يقبل فيه الشهادة بدون الدعوى عند الكل ثلاثة عمق الأمانة والطلاق والتدبير غير

(١) أطلق رشيد الدين المسئلة هنا وتيدها في موضع آخر من فتاواه وقال تقبل بدون الدعوى اذا كانت أم العبدية وان كانت ميتة لا تقبل لأن في الميت لا يتصور تحريم الفرج ذكرهما عماد الدين في الاربعين من فصوله

(٢) قاله في القنية على عتق العبد لانه قال لا تقبل على قول أبي حنيفة بدون الدعوى كالشهادة على العتق والمؤلف جعل القول يختلف بالنسبة الى الامة والعبد كما في عدة مما قبل في الامة عند الكل وفي العبد يجري اختلاف كذا في شرح ابن شحنة على منظومة ابن وهبان ويبحث فيه بما يجب منه

(٣) الشهادة على الطلقات الثلاث بعد تقادم العهد من غير عذر من الاداء تسمع سواء كان قبل الدخول أو بعده وليس ذلك كالشهادة على الحدود لأن هناك يحتاج للدور وهنا يحتاج للثبات فهما في طرق التقيض كذا في الباب الثاني من جواهر الفتاوى وقال في السادس من الشهادة واقفه في ذلك الامام فخر الدين محمد بن محمود السجزي وسألت القاضي محمد الدين عن هذه المسئلة فقال لا تسمع لصبر ورثتهم فسقة وغمام الكلام فيه

(٤) وهو قول أبي يوسف ومحمد والامام أبو حنيفة لم يقدر في ذلك وفوضه الى رأى الامام وعن أبي يوسف قال جهدا بأبي حنيفة أن يوقت في التقادم شيئا فابي وروى الحسن ومحمد عن أبي حنيفة أنهم اذا شهدوا بعد ستة أشهر لم تقبل وروى عن الطحاوي أنه ستة أشهر كذا في حدود الاختيار ملخصا

أو يطلق امرأته لا تقبل وان كانت الامة غائبة أو الزوجة غائبة تقبل لانهما لو حضرا وكذا ثبتا لا يلتفت الى قولهما فلا يبالى بعدم حضرتها في الخامس عشر من دعوى البرازية في نوعين تسترط حضرتها وكذا في الثالث من الفصولين والخامس من العمادية \* الشهادة بحرية العبد بدون دعواه لا تقبل عند الامام الا في مسئلتين الاولى اذا شهدوا بالحرية الاصلية وأتم حصة تقبل لا بعد موتها (١) الثانية شهدوا بأنه أوصى له باعتاقه تقبل وان لم يدع العبد وهما في آخر العمادية والاولى مفرقة على الضعيف فان الصحيح عنده اشتراط دعواه في العارضية والاصلية كما قد صنفه أشباه من كتاب القضاء والشهادات \* (بم) الشهادة على الخلع بدون دعوى المرأة مقبولة كما في الطلاق وعتاق الامة ويسقط المهر عن ذمة الزوج ويدخل المال في هذه الشهادة فيما قالوا والشهادة على التدبير كالشهادة على العتق لا تقبل عند أبي حنيفة بدون الدعوى والشهادة على دعوى اولى نسب عبده تقبل من غير دعوى قنية في أواخر الشهادات \* عن أبي القاسم الصفار اذا شهد اثنان على طلاق امرأة أو عتق أمة (٢) وقال كان ذلك عاما أو لم يجز شهادتهما وتأخيرهما الا يورهن شهادتهما قال رضي الله عنه وينبغي أن يكون ذلك وهنا اذا علموا أنه يسكنها مسائل الزوجات والاماء لأن الدعوى ايست بشرط لهذه الشهادة فاذا أخروها صاروا فسقة قاضيان في فصل من لا تقبل شهادته للتممة \* أجاب المشايخ في شهودها وبالحرمة المغلظة بعد ما أخروا شهادتهم خمسة أيام من غير عذر أنه لا تقبل ان كانوا عاقلين بأنهم ما يعيشان عيش الأزواج علاء الحامى والطبيب الانطاقي وكمال الائمة السامى \* (قع سم كص) شهدوا بعد ستة أشهر باقرار الزوج بالطلقات الثلاث لا تقبل ان كانوا عاقلين يعيشون عيش الأزواج (٣) وكثير من المشايخ أجابوا كذلك في جنس هذا وان كان تأخيرهم لعذر تقبل \* (سز) مات عن امرأة وورثه فشهد الشهود أنه كان أقتر بغير ستم حال محضه ولم يشهدوا بذلك حال حيائه لا تقبل اذا كانت هذه المرأة مع هذا الرجل وسكنوا لانهم فسقوا وشهادة الفاسق لا تقبل \* (بج) أقتر بعض الورثة باعتاق المورث جارية وأنكر البعض ثم شهد شهود أن المتوفى أعتقها فأتا خبر الشهادة لا يكون طعن ان كان له ذرا وتأويل قال أسندنا هذا الإشارة الى أن التأخير لو كان لا لعذر ولا لتأويل لا تقبل في عتق الجارية كالطلاق وانه حسن لكونه شهادة في باب الفروج في الموضوعين قنية في الشاهد يؤخر شهادته وعامة فيه \* شهد بمحمد تقادم بلا عذر بأن يكون قريسا من أمامه بحيث يقدر على اقامة الشهادة بلا تأخير لم تقبل الا في حد قذف ويضمن السرقة ولو أقتر به أى بالحد بعد التقادم بمحمد الا في الشرب وانه مادم أى الشرب زوال الريح والتقادم لغيره بعضي شهر هو الاصح وقبل ستة أشهر (٤) في شهادة الزمان من حدود الدور ملخصا \* ولو شهد اثنان مغيب عن مجلس القاضي تقبل وان أمكن احضاره في المجلس بخلاف ما قاله بعض الجهال انه لا تقبل ذلك كمر هذا اللفظ ظهر الدين في جامعه خزائن الفتاوى قبيل الشهادات \* شهدا أن شاة هذا دخلت في غنم هذا ولا تعرفها لا تقبل ولو قال لا غنم شاة وأدخلها في غنم ولا تعرفها قاضى عليه بالقيمة وقولهم الجهالة تمنع الدعوى ليس على اطلاقه وانما تمنع

في حق القضاء وأما في حق الحبس والقضاء بالقيمة لوتعذر فلا من آخر الثالث من شهادة  
 البرازية \* شهد على اقرار الراهن بقبض المرتين ولم يشهد على معاينة القبض كان  
 أبو حنيفة يقول أولا لا تقبل ثم رجس وقال تقبل وهو قولهما في آخر السادس من  
 الفصولين \* وفي الحاوي لو أن رجلا خبا قوما في بيته ثم أجلس خصمه في ساحة الدار ولا  
 يرى الشهود فقرر فأقر له بمال والشهود يرونه ويسمعون كلامه ثم شهدوا عليه بذلك جازت  
 شهادتهم قال وإن سمعه من وراء حائط أو من فوق البيت ولا يراه وهو يعرف كلامه فإنه  
 لا تقبل شهادته عليه لأن الكلام يشبهه ببعضه بعضا تارة ثانية في الأول من الشهادات  
 وكذا في أول شهادة البرازية \* وفي أدب القاضي سمعوا اقرار رجل في موضع لا يرون وجهه  
 لا يحل لهم أن يشهدوا عليه إلا أن يحيطوا علمه بأن رأوه دخل بيتا وعلوا أن ليس فيه غيره  
 وليس له مسلك آخر ويشهد عندهم عدلان أو رجل وامرأتان من قضاوى القرائن  
 في النكاح \* ادعى أنك قبضت من مالي جسيلا بغير حق وذكر قيمته وشيته وشهد شاهد  
 أن هذا الذي هو ذواليد قبض جلامن فلان غير المتدعي تقبل حتى يجبر على الاضمار لأنه  
 ادعى أنك قبضت من مالي ولم يقل قبضت مني فاضافة الشهود قبضه من غير المتدعي لا تكون  
 تنافضا في الحادى عشر من الفصولين \* شهد شاهدان أنه كفل بنفس رجل لا نعرفه بل  
 بوجهه جاز وبواخذه حتى يوافق عن يعرفه بوجهه وكذلك لو قالوا لا نعرفه بوجهه يؤخذ  
 بالكفالة ويقال أى رجل أتيت به وحلفت عليه فأنت ترى من الكفالة لأن الغالب أن  
 الشهود لا يعرفون المكفول به لأن الانسان يكفل بنفس انسان وثمة قوم حضور لا يقفون  
 على حال المكفول به لا على نسبه ولا على بلده وقبيلته وقد يكون المكفول به غائبا ولم تقبل  
 هذه الشهادة مع هذه الجهالة لا تذى الى ابطال حقوق الناس كالوشه ادعى على انسان أنه  
 غصب من هذا عبده أو دابته تقبل وإن لم يبين قيمته ولا صفته ولا نعم ما نقل كما تحملا فانهما  
 سمعا من الكفيل أنه كفل برجل يعرفه أو لا يعرفه بوجهه وقد نقل كما سمعا وتحملا  
 ثم الاجمال جاء من جهة الكفيل فيؤخذ ببيان من المحيط للمرخسى في باب الشهادة  
 بالكفالة من كتاب الكفالة \* ادعى دارا أنها ملكة اشتراها من فلان وذواليد يدعى  
 الملك فيها لنفسه فشهدا أنها ملك المتدعي اشتراها من فلان وهو يملكها أو قال كان ملك  
 البائع باعها من المتدعي هذا أو قال من المتدعي هذا وسلمها اليه أو قال باعها من المتدعي هذا  
 وهي في يوم البيع أو قال باعها منه وقبضها منه هذا المتدعي أو كان مكان البيع حبة  
 وذكر ما ذكرنا تقبل وإن لم يقل أنه ملك المتدعي وإن قال اشتراها هذا المتدعي من فلان  
 لا غير لا تقبل وفي الاقضية فيما اذا شهدا أن فلانا باعها من هذا المتدعي وهي في يده ذكر  
 اختلاف المشايخ وقال قيسل لا تقبل اذا كانت الدار في يد غير البائع وإن كانت في يد البائع  
 فشهدا أن المتدعي هذا اشتراها من المتدعي عليه تقبل ولا حاجة الى أن يقول باع وهو يملكه  
 من المحل المزبور وكذا في التهمة ادعى عينا في يد انسان أنه اشتراها من فلان الغائب وبرهن  
 عليه لكنه لم يبرهن أنه كان ملك البائع وأنكر المشتبه ود عليه أن يكون ملك البائع فعلى  
 المشتري أن يبرهن أنه كان ملك البائع فاذ برهن عليه بقضى بكونه للمشتري وإن لم يعرضوا

(١) وعبارة التهمة ويقبل باضمار كان أي كان له فاشترى منه **ع** (٢) عبارة المحبط شهدا وأن المدعى عليه دفع وعبارة البرازية توهم أن الضمير في دفع راجع الى المدعى كافي مسألة أخرى ذكرها في الرابع من دعوى نصاب الفتها فيظن انه مسئلة النصاب **ع** (٣) ذكره في الثالث والعشرين من دعوى المحبط في نوع في دعوى الدين وفي متفرقات قضاء التناهيائية فبلا عن الخبايا منها **ع** تقبل ويبرأ المدعى عليه وفي الثالث من دعوى الخواهر رجل ادعى على آخر مائة درهم فقال المدعى عليه دفعت اليك منها خمسين درهما وأنكر المدعى فبطل ذلك منه فاقام (٣٧٤) المدعى عليه البينة أنه دفع اليه خمسين درهما فانه لا يكون دفعا ما لم يشهدوا

انه دفع اليه أو قضا هذه الخمسين التي يدعى انتهى ولا يخفى انه كلام السعدي وهو مراد الكردري بقوله قبل وصرح به في المحبط وقد عرفت أن الاشبه الى الصواب أن تقبل **ع**

(٤) قال دعوى يد منقضية واقامت بينه بر أن صاحب يد حالي اكرجه در حق ملك درست نيت عند أبي حنيفة ومحمد ولكن در حق صاحب يد كشتن وابطال يد صاحب يد حالي درست بود باني تا اكر بينه اقامت كند بر آنكه ابن محمد وده در سال يارينه اند درست من بود و اين صاحب يد دست فوكرده است قاضي از دست وى بيرون كند ويد دست مدعى نهد و آنرا بر حجت دارد أجاب در فتاوى امام مرغينانى اورده است كه نهد و دارد فتكاه افقى بقول أبي يوسف فان عندهما لا يقضى بشىء إلا باليد ولا بالملك لأن القضاء لا يصح إلا بشىء معالوم واليد المطلقة مجهولة لانها متزوعة كذا في دعوى القاعدية **ع**

(ترجمة ما في الهامش)

دعوى اليد المنقضية واقامة البينة عليها وان كانت غير صحيحة عند أبي حنيفة ومحمد في حق الملك هل تكون صحيحة

على أنه كان ملكا له يوم باعه اصله شهدا أنه كان ملكا للمدعى تقبل وان لم يتعزضوا أنه ملك في الحال وكذا اذا ادعى أنه ملكه مطلقا وشهدا أنه ورثه من أبيه من المحل المزبور \* ادعى فقال هذا العين فلان اشترىته منه فشهدا أن هذا كذلك تقبل باضمار انه كان له فاشترى منه (١) برهن أن أباه اشترى هذه الدار من ذى اليد لا يكلف أن أباه مات وتركها ميراثا له بل يكلف على أن يبرهن أنه لا وارث له غيره من المحل المزبور \* شهدا أن هذه الدار كانت لجدته لا تقبل لعدم الجزو لشهدا على اقرار المدعى عليه أنها كانت لجدته تقبل شهدا شهدا المدعى أن الدار كانت في يده لا تقبل ولوشهدا أن المدعى عليه أقروا أنها كانت في يده تقبل ويؤمر بالتسليم اليه وكذا لو شهدا به على اقرار المدعى وذكر شمس الأئمة ادعى أن هذا العين الذي في يده لى بحكم الميراث من أبي وشهدا أنه كان في يد مورثه لا تقبل ولو أقروا به يؤمر بالتسليم الى الوارث من المحل المزبور \* وفي المحبط ادعى عليه أن قادىنا فشهدا أنه دفع (٢) اليه ألفا ولا ندري باى وجه دفع قبل لا تقبل والاشبه الى الصواب أن تقبل (٣) من المحل المزبور (خ) ادعى خمسة دنانير فقال خصمه أو قبضتها فشهدا أنه دفع اليه خمسة دنانير إلا أن لا ندري من أى مال دفعها من هذا الدين أو من آخر تقبل ويبرأ (سى) هو الصحيح وقبل لا تقبل في العاشر من الفصولين \* ادعى على آخر عشرة دراهم فشهدا أنه دفع اليه عشرة دراهم لا يقبل في الرابع من دعوى نصاب الفتها مطلقا وقامه فيه \* شجرة تنازع فيها اثنان كل واحد يقول هي لى وفي يدي فشهدا لاحدهما شاهدان أنارأى بناء تصرف في هذه الشجرة لا يكون هذا شهادة على اليد انطالية فانها شهادة على يد منقضية (٤) من أوائل دعوى القاعدية (٥) \* قال البينة على اليد المنقضية غير مقبولة والاقرار باليد المنقضية صحيح رأيت لو ادعى الاقرار يدمد منقضية وأقام بينة نحو أن يدعى أنه اقترأ أنه كان في يد المدعى أمس وقيم البينة هل يسمع أجاب نعم (٦) من المحل المزبور مقتضا عليه وبجي ما يتناسبه في الاول وفي الرابع من الدعوى \* قال لو أقام بينة أن هذا المال كان في يدي أمس مثلا لا تقبل عند أبي حنيفة ومحمد ولو أقام بينة أنه كان في يدي حين مات تقبل والفرق أن اليد متزوعة بجهلت وهي على تنوعها تنصير عند الموت واحدة وهي يدمك وهذا الوجه للوديعه عند

في اثبات يد المدعى وإبطال يد المدعى عليه حتى اذا أقام بينة على أن هذه المحدودة كانت في يدي العام الماضي الموت وصاحب اليد هذا وضع يده عليها جديدا بأخذها القاضي من يدها المدعى عليه ويضع عليها يد المدعى ويعطيه حجة أجاب اورد الامام مرغينانى في فتاواه أن القاضي يضع ويعطى **ع**

(٥) وفي الثالث والخمسين من شرح أدب القاضي ما حاصله أن الشهادة على يد زائلة لا تقبل في نظاهر الرواية وروى أصحاب الامانى عن أبي يوسف أنه تقبل هذه البينة **ع** (٦) وفي الثاني والخمسين من شرح أدب القاضي للصدر الشهيد أن المدعى أن أقام شاهدين على اقراره أن العين كان في يد المدعى أمس تقبل لأن الثابت بالبينة كالشائب بالمعاشرة وفيه قبيل هذا بأسطر ولو أقروا المدعى عليه أن العين كان في يد المدعى أمس يؤمر بالاعادة الى يد المدعى **ع**

(١) قال في دعوى المبسوط في باب الدعوى في الميراث الايدي المجهولة عند الموت تنقلب بملك ولهذا اذا مات المودع مجهلا للوديعة صار ممتلكا ضامنا ويجب تمامه في مجموعتنا هذه في فصل دعوى الرجلين من كتاب الدعوى بعد (٢) وفي شرح الطحاوي من ادعى شيئا بسبب الشراء ان ادعاه من صاحب اليد يحتاج الى اثبات العقد فحسب وذكر في الجامع انه يشترط ايضا للبائع يملكه وان ادعاه من غيره لا يصح حتى يذكر احد الاشياء الثلاثة اثبات الملك لبياعته وقت العقد واثبات الملك لنفسه في الحال واثبات القبض والتسليم ولا بد من ذكر الثمن فيما ادعى الشراء منه او من غيره كذا في نوع في الخامس عشر من دعوى البرازية وتتمامه فيه ويجب في الخامس من الدعوى في مجموعتنا هذه بعد ثم اعلم ان البيعة على الشراء لا تقبل حتى يشهدوا انه اشتراه من فلان وهو يملكها كما في خزانة الاكل وفي السراج الوهاج لا تقبل الشهادة على الشراء من فلان حتى يشهدوا انه باعها منه وهو يومئذ يملكها او يشهدوا انها لهذا المدعى اشتراه من فلان بكذا ونقصه الثمن وسلبها اليه لان الانسان قد يبيع ما لا يملك بخوار ان يكون وكيله او متعديا فلا يصح المشتري الملك بذلك فلا بد من ذكر ملك البائع او ما يدل عليه انتهى قلت اذا كان البائع وكيله فكيف يشهدون بانه باعها وهو يملكها فليست اقل كذا في البحر في دعوى الرجلين في شرح قوله وعلى الشراء من الاخر

الموت ضمن (١) في واحد دعوى القاعدية برهن على الشراء من فلان بن فلان ونقد الثمن ان كان المبيع في يد البائع تقبل من غير ذكر ملك البائع وان كان في يد غيره والمدعى يدعيه لنفسه ان ذكر المدعى وشهوده ان البائع يملكها او قالوا سلمها اليه او قال سلمها الي او قال قبضت او قال الشهود قبض او قال ملكي اشتريتها او قال اشتريتها منه وهي لا تقبل فان شهدوا على الشراء والتقدم لم يذكروا القبض والتسليم ولا ملك البائع ولا ملك المشتري لا تقبل الدعوى ولا الشهادة ولو شهدوا باليد للبائع دون الملك اختلفوا فيه وفي كل موضع قضى بالملك للمشتري بالبيعة والمبيع في يد غير البائع وذو اليد يشكر كونه ملك البائع فحضر القائب وانكر البيع لا يلتفت الى انكاره ولا يحتاج الى اعادة البيعة ولو كان مقربا بانه ملك البائع لا تقبل هذه البيعة عليه لانه حينئذ يكون مودعا او غاصبا وعلى أي حال كان لا يكون خصما للمدعى الشراء من المالك وفي الاقضية هذا المذموم يدعي ذو اليد ثلثي المالك من الذي يدعيه المدعى الشراء منه اما اذا ادعاه فلا حاجة الى ذكر ملك البائع او كونه ملك المشتري وصوته مذكور في الصغرى في يد رجل دار برزعم ارثها عن ابيه وادعى آخر شراها من ابيه في حقه وبرهن على ذلك تقبل وان لم يقولوا باعها وهو يملكها لتصادقها على كونها ملك البائع (٢) برازية في الخامس من كتاب الدعوى دار في يد رجل ادعى رجل انتم له اشتراه من فلان غير ذي اليد فقام البيعة ذكروا في الاصل وجعل المسئلة على وجود خمسة أحدها ان شهد شهوده انها كانت لفلان باعها من هذا المدعى بكذا أو شهدوا ان فلان باعها منه وهو يومئذ يملكها جازت شهادتهم والثانية لو شهدوا انها لهذا المدعى اشتراه من فلان بكذا جازت شهادتهم والثالثة ان شهدوا ان فلان باعها من هذا المدعى وسلمها اليه جازت شهادتهم وعن أبي يوسف انها لا تقبل شهادتهم وبه أخذ القاضي أبو حازم ومشايخنا أخذوا بجواب المصنف وأجازوا هذه الشهادة والرابعة لو شهدوا ان هذا المدعى اشتراه من فلان بكذا وقبضها منه جازت شهادتهم والخامسة لو شهدوا انه اشتراه من فلان بكذا ارتفع الدين أو شهدوا ان فلان باعها منه بكذا ولم يزيدوا على ذلك لا تقبل شهادتهم ولو شهدوا ان فلان باعها منه بكذا وكانت الدار في يده وقت البيع ذكر الناطقي رحمه الله لا تقبل هذه الشهادة اذا كانت الدار في يده ثالث وقت الخصومة ولو شهدوا انه اشتراه من ذي اليد بكذا وهو يدعي ذلك ولم يزيدوا عليه جازت شهادتهم قاضيان في دعوى الدور والاراضي من كتاب الدعوى \* مثل الامام السعدي عن ادعى أرضا وذكر حدودها وقال يذرف فيها خمسون مكاييل والشهود أبيض ذكر الحدود كذلك وقالوا يذرف فيها خمسون مكاييل وأصاب الكل في الحدود وذلك لا يسمع فيها الا عشرة مكاييل قال يقبل لان ذكر المقدار لا يحتاج اليه بعد ذكر الحدود وذكر ما لا يحتاج اليه وعدمه سواء قيل له أجاب فلان بخلافه فقال أخطأ والصحيح ما قلت وقيل المسئلة على التفصيل ان شهدوا بحضرة الارض وأشاروا اليها وأخطأوا في مقدار ما يذرف يقبل وبأنه الوصف وان شهدوا ببقية الارض لان الشهادة بذلك موصوف والا شبه عدم القبول مطلقا لانهم اما محققون أو كاذبون في الشهادة وعدم كونه محتاجا اليه لا يدفع



(١) قال محدودة دعوى كرد و محدود

بيان كرد وليكن كفت در اتاي دعوى كه اين زمين يك خروار تخم بر دو كواهان نيز همجين كواهي دادند و اين زمين ده خروار تخم مي برد اين دعوى وكواهي درست بود يافى آجاب بود كه اين زياده يست كه لايتعلق بها حكم فيكون وجودها و عدمها بمنزلة كذا في دعوى القاعدية

(ترجمة ما في الهامش)

ادعى محدودة و بين الحدود وليكن قال في أثناء دعواه هذه الارض تأخذ من التقاوى زكبة واحدة والشهود كذلك يؤدون الشهادة والحال أنها تأخذ من التقاوى عشرة زكائب هل تكون هذه الدعوى صحيحة ام لا آجاب تكون صحيحة لان هذه الزيادة لا يتعلق بها حكم (٢) وفي الباب العاشر من دعوى التصاب الشهود لو نسبوا أنفسهم الى القلة لا يوجب قذف في الشهادة في بعض المواضع كما اذا شهدوا على القتل وقالوا لا ندري بأى تئى قتله نقول في حق الدية وهكذا في الشهادة على الملك اذا قالوا نسبنا التاريخ لا يوجب قذف في الشهادة

(٣) وفي جواهر الفتاوى في الثالث من الشهادات وفي رواية تقبل وهو الصحيح وكذا لو قال لا بينة لي واستخاف المدعى عليه ثم أتى بالبينة تقبل كافي انطانية في أو آخر باب اليمين والاستروثية في الثاني عشر والقصول في العاشر منه (٤) لانه تعليق البراءة بالبرط وهو باطل كذا في القاعدية

الخلل الا يرى أن الشاهد بالمث المطلق ان أطلق بناء على البعد والتصرف يسوغ له ذلك وتقبل وان بين أن شهادته بناء على الرؤية لا تقبل وان كان ذكر المطلق غير محتاج اليه (١) برأية في أو آخر الجففس الثاني من الشهادة في التوازل ذكر عطاس بن حسرة وقع الغلط في الدعوى أو الشهادة ثم أعاد أو أعادوها في مجلس آخر بلاخلل ان زاد أو زادوا لا تقبل وان خلاص تناقض لان الظاهر أن الزيادة كانت بتلقين انسان وعن الامام شهادته عند القاضي ثم زاد افيها قبل القضاء أو بعده وقالوا وهذا ما عدلان تقبل وعليه الفتوى أما تعين المحتمل ونقيض المطلق يصح من الشاهد ولو بعد الاقتران ذكره القاضي وعن الامام الثاني لو شهد عند القاضي ثم جاء بعد يوم وقال شككت في شهادتي كذا وكذا فان كان يعرف بالصلاح تقبل شهادته فيما بقي وان كان لا يعرف به فهدته ثم نفي شهادته وقوله رجعت عن شهادتي في كذا وكذا أو غلطت في كذا أو نسيت مثل قوله شككت وهذا كله بشرط عدم المناقضة بين الأولى والثانية (٢) في زيادة الشاهد وتنقيصه من شهادة البرأية \* ولو قال لا بينة لي فبرهن أو لا شهادتي في شهادته تقبل وعند محد لا تقبل للتناقض فيعذر قول محمد أصح (٣) نهيل في باب المتفرقات \* قال المدعى لا بينة لي فبرهن أو قال الشهود لا شهادتنا ثم شهدوا وتقبل فلعله نسي ثم تذكر أو لم يكن لهم شهادته ثم صارت لهم شهادة وقال محد لا تقبل لانه صار مناقضا ولا قول للمناقض والاصح قول أبي حنيفة لما بيناه قبيل كتاب القرائن في مسائل شتى من الكافي \* ولو أن المدعى قال للمدعى عليه عند طلب اليمين اذا حلفت فأنت بري من المال الذي لي عليه خلف ثم أقام المدعى البينة على الحق تقبل ويقضى له بالمال (٤) في أو آخر باب اليمين من دعوى الحاشية \* (قع) وبدر الاثمة الظاهر قال المدعى شهودي غيب وطلب بين المدعى عليه فقال له القاضي ان احضرت شهودا بعد الحلف لا اسمع شهادتهم فقال المدعى فليكن خلف المدعى عليه ثم أقام المدعى بعد ذلك تسمع شهادتهم في باب البينة يقيمها المدعى بعد الاستخلاف من القتية \* رجل يدعى على رجل ديناً فوكل المدعى عليه رجلاً بالصلوة فأقام المدعى شاهداً على أحد الوكلاء وشاهد على الوكيل الآخر جاز وكذا لو أقام شاهداً على الموكل وشاهد على الوكيل أو أقام على المدعى عليه شاهداً وعلى وصيه أو وارثه بعد موته شاهد أو كان للميت وصيان فأقام المدعى على أحدهما شاهداً وعلى الآخر شاهداً جاز ذكره في المتن في أوائل باب الدعوى من الحاشية وكذا في نوع في الخامس عشر من دعوى البرأية \* مثل والذي عن ادعى على آخر شياً وأتكرذو البعد فأحضر المدعى رجلاً كبيراً من أهل الجبال ليشهد بذلك فقال المدعى عليه هو كافر بالله لا يعلم الله ورسوله فهل للعالم أن يسأل الشاهد عن الإيمان والاسلام ليظهر حاله حتى يسمع شهادته قال للعالم أن يسأل الشاهد عن ذلك اذا اتهمه بذلك فأما اذا كان سؤاله ليصل الى مذهب من يقول بتكفير العوام فقد أخطأ في ذلك ومثل عنها على بن أحمد فقال اذا كان يشهد بوحداية الله وبرساله محمد عليه الصلاة والسلام فانه تقبل شهادته ولو قال أنا مسلم ولست بكافر فانه تقبل شهادته في الشهادات من شجرة الدهر وعصاه فيه \* اذا طعن المدعى عليه في الشهود أنهم عبيد فعلى

(١) وفي دعوى القاعدية في الاواسط

ولو ادعى المشهود عليه أن الشهود عبيد

وقال المشهود له أحرار كان القول

للمشهود عليه

(٢) سواء شهد عند من ردّ شهادته أو غيره

وسواء كانت بعد سنين أو لا كذا في الاشياء

نقل عن القنية

فإن المردود فيها لم يكن شهادة فإن الشهادة

لا تتحقق إلا ممن هو أهل للشهادة

والاربعة ليسوا بأهل للشهادة بخلاف

الفاسق إذا شهد في حادثة فردت شهادته

ثم أعادها بعد التوبة فإنها لا تقبل لأن

المردود كان شهادة لأن الفاسق أهل

لشهادة أشير إليه في الميسر وقيل باب

الشهادة على الشهادة

وفي قضاء شرح الطحاوي من ردّت

شهادته لتهمة كالفاسق والزوجة

وغيرهم لم تقبل بعد ذلك وإن زال ذلك

السبب وإن ردّت لالتهمة ولكن لمعنى

في الشاهد فقام لتقبل إذا زال ذلك المعنى

كالعبد إذا شهد على حادثة لا تقبل فإذا

عتق ثم شهد على تلك الحادثة فإنها تقبل

وكذلك المسيء والكافر اتهمى وفرق

في التنقي في الشهادة بين الرد له وبين

الرد لتهمة وقال كل شهادة تردّ لتهمة إذا

ارتفعت التهمة لا تقبل كالفاقد إذا شهد

فردّت ثم تاب فشهد على تلك الشهادة

فإنها لا تقبل وكل شهادة تردّ له فإذا

ارتفعت التهمة لم تقبل كالكافر إذا شهد

فردّت ثم أسلم فشهد على تلك الشهادة

فإنها تقبل

(٣) كذا في المحيط ووقع في البرازية

أبو جعفر بدل أبو الليث

(٤) لأنه في معنى الرشوة كذا في البرازية

في أول الشهادة نقل عن التوازل

المدعى إقامة البينة على حريتهم (١) في باب من لا تقبل شهادته من السراجية \* ومضى ردّت  
لعله ثم زالت لا تقبل إلا في أربعة مواضع عبد ردّت شهادته ثم عتق كافر أسلم أعى أبصر  
صبي ردّت شهادته ثم بلغ فأعادوا الأداء تقبل وفي النصاب شهد المولى لعبده فردت  
ثم عتق فأعادها لا تقبل لأن المردود شهادته بخلاف الاربعة ولو فاسق فردت ثم تاب وأعاد  
لا تقبل (٢) تحمل المملوك شهادة أو الصبي أو الزوج ثم عتق وبلغ وأبناها وشهد واتقبل  
ولو بصير عند التحمل وعي عند الاداء لا تقبل بخلاف الثاني وفي الحدود لا تقبل اتصافا  
وفي النصاب شهادة الاعي تقبل فيما يجوز فيه الشهادة بالتسامح كالكاتب والموت  
في الثلاث من شهادات البرازية \* والشهادة لثلاثة أحوال التحمل والاداء والقضاء  
فوجود العمى في واحد من هذه الاحوال يمنع القضاء وعند الثاني وجوده حال التحمل يمنع  
والالا من المحل المزبور \* وذكر في المتقي شهدوا بمال فلم يعتدوا فطلب المدعى عليه  
من القاضي أن يكتب وثيقة ويحكم بأنهم مردودوا الشهادة حتى لا يقبله قاض آخر حكم  
وكتب فإذا فعل ذلك لا يقبل القاضي الاخر هذه الشهادة فإن كان الاول لم يحكم برّد  
شهادتهم للثاني أن يقبل إذا عدّوا في نوع آخر في التعريف في العداة من أدب القاضي  
من البرازية \* فاسق تاب لا تقبل شهادته ما لم يتر عليه زمن يقين أثر توبته وهو عند البعض  
سنة أشهر وسنة عند البعض والصحيح تفويضه الى رأى المعتدل أو القاضي عدل عند  
الناس شهد برّور فعن بشر عن أبي يوسف أنه لا تقبل شهادته أبدا وروى عنه أبو جعفر أنه  
تقبل شهادته وعليه الفتوى في الحادى والعشرين من قضاء التاتارخانية وعليه الاعتقاد  
من شهادات موجبات الاحكام \* ولو كان الشاهد شيئا كبيرا لا يقدر على المشي ولا يمكنه  
الحضور لأداء الشهادة الأراكا وليس عنده دابة ولا ما يستكرى به دابة فبعت المشهود له  
الدابة فركبها لأداء الشهادة لا تحل شهادته وإن لم يكن كذلك وهو يقدر على المشي  
أو كان يجلس دابة فبعت المشهود له دابة فركبها لا تقبل شهادته في قول أبي يوسف فإن كل  
الشاهد طعاما للمشهود له لا تردّ شهادته وقال الفقيه أبو الليث (٣) الجواب  
في الركوب ما قال أمانى الطعام إن لم يكن المشهود له طعاما للشاهد بل كان عنده  
طعام فقدمه إليهم فأكلوه لا تردّ شهادتهم وإن هبأ لهم طعاما فأكلوه لا تقبل شهادتهم  
(٤) هذا إذا فعل لأداء الشهادة فإن لم يكن كذلك ولكن جمع الناس للاستمشاد وهبأ  
لهم طعاما أو بعث إليهم دواب وأخرجهم من المصفر فركبوا أو أكلوا طعامه قال  
أبو يوسف في الركوب لا تقبل شهادتهم بعد ذلك وتقبل في أكل الطعام وقال محمد  
لا تقبل فيهما والفتوى على قول أبي يوسف لأن العادة جرت بذلك فيما بين الناس  
خصوصا في الانكحة في فصل فممن لا تقبل شهادته لالتهمة من الخائفة \* اربعة نفر  
لهم على رجل ألف درهم فشهد اثنان منهم أنهم ما أبرأ الفريم عن حصته ما من الالف  
جازت شهادتهم ما وان كان ذلك ثم مبيع باعوه منه في الثلاثين من دعوى التاتارخانية  
وتماه فيه \* رجل باع عبدا وسلمه الى المشتري ثم ادعى رجل أنه اشتراه من المشتري  
وأذكر المشتري فشهد البائع للمدعى لا تقبل شهادته لأن فيه تبعية العهدة عن نفسه

(١) لأن أداء الشهادة يقتضي بقاء  
الشهادة حتى إذا قال الشاهد خبأوا  
أعلم لا يقبل ذلك منه ولفظ الشهادة  
لا يقتضي من الآخر كذا في المبسوط  
للمرغني في باب من لا تجوز شهادته بعد  
(٢) كذا في المبسوط في باب من لا تجوز  
شهادته وكذا في أكثر الكتب المتأخرة  
وقال القهستاني وفي معالم السير وغيره  
من كتب الحديث أنها من العدة وقبل  
إذا كان عدلا وهو الصحيح عند صاحب  
المسئ (٧) لكن لا يخفى أنه لا يعارض  
ما في كتب مذهبنا على أن نفسه قد قال  
أن الأولى مذهب المتأخرين فعلم أنه  
الصحيح في زمانهم وزماننا انتهى ومضى  
في القنية على ما في المسئ واختاره ابن  
وهبان وتبعه ابن الشعب والاعتماد  
على ما في المبسوط بعد  
(٧) وهو يبيع بن أبي منصور صاحب  
منية الفقهاء استاذ صاحب القنية بعد  
مطلب شهادة الصكاكين

في فصل فيما لا تقبل شهادته للتهمة من الخائنة \* رجل باع عبدا ومله إلى المشتري  
ثم ادعى العبد أن المشتري أعتقه فأنكر المشتري فشهد البائع بذلك لم تقبل شهادته لأنه يريد  
بهذا أن يبطل حق الرد ولو وجد له المشتري عيبا من المحل المزبور \* والبائع إذا شهد لغيره  
بما باع لا تقبل شهادته وكذا المشتري من المحل المزبور \* رجل خاصم رجلا في دار  
أو في حق ثم أن هذا الرجل شهد عليه في حق آخر جازت شهادته إذا كان عدلا في باب  
ما يبطل دعوى المدعي من الخائنة \* وفي الذخيرة شهادة ولد الزنا إن كان عدلا مقبولة  
في الثالث من شهادات التواريخ الخائنة \* وشهادة أهل السجن فيما يقع بينهم فيسه لا تقبل  
وكذا شهادة الصبيان فيما يقع بينهم في الملاعبة وكذا شهادة النساء فيما يقع في الحمامات لا تقبل  
وان مست الحاجة اليه في الثاني من شهادات البرازية وكذا في الثالث من التواريخ الخائنة \*  
في الفتاوى العتائية وتقبل شهادة الأعرابي والمقطوع يده في السرقة والتاجر إلى دار  
الحرب إذا كانوا عدولا هو المختار عندنا في الثالث من شهادات التواريخ الخائنة \* وأما أهل  
الصناعات الدنيئة كالكساح وهو الذي يسمى في عرف بلاد مصر قزاق والربال والحائك  
والجمام فقبل لا تقبل وبه قال الشافعي وأحمد ووجه بكثرة خلفهم الوعد وكذبهم ورأيت  
أكثر خلف للوعد السحري والأصح أنها تقبل لأنه قد قولها أقوم صالحون فلم يعلم  
القادح لا يني على ظاهرها الصناعات ومثله الحساسون والدالون فانهم يكذبون كثيرا زيادة  
على غيرهم مع خلفهم فلا يقبل إلا من علم عدالته منهم في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل  
من شهادات ابن الهمام \* شهادة السائل لا تجوز في قول ابن أبي ليلى في شيء من الأشياء  
وفي قول محمد تجوز في الشيء التافه وفي قول أبي حنيفة وأبي يوسف تقبل إذا كان عدلا  
وأما إذا سأل دهرم حاجة أو لغير حاجة أو يتهم أنه يسأل لغير حاجة فلا تقبل شهادته من  
شهادات السلف \* وشهادة الصمكاكين تقبل في الصحيح في الثاني من شهادات البرازية  
وكذا في الخلاصة \* ولا تقبل شهادة الطفيل والرقاص والجزار في كلامه والمضرة  
في باب من تقبل شهادته من فتح القدير \* قال نصر بن يحيى من شتم أهله ومعايكة كثيرا في كل  
ساعة لا تقبل شهادته وإن كان أحيانا تقبل وكذا الشتم للعبان كدأته وأما في ديارنا  
فكثير يشتمون بأقبح الدابة فيقولون قطع الله يدي من باعك ولا من يخلف في كلامه كثيرا  
ونحوه من المحل المزبور \* وروى أن من أبحر يته أن يبيع الخمر تسقط عدالته في أوائل  
الشهادات من الفتاوى العتائية \* ولا من يلعب بالشرط فيج ولكن بشرط انضمام إحدى  
المعاني الثلاث إليه إذا قام عليه أو شغله عن الصلاة أو أكثر الخائف عليه بالكذب  
والباطل فأما بدون انضمام إحدى المعاني الثلاث إليه لا يسقط العدالة لأن العلماء اختلفوا  
في حرمة اللعب بالشرط فيج وأباحته عند انضمام هذه المعاني من شهادات خزانة المفتين  
ومكذا في الثالث من المحيط \* (م) ولا تجوز شهادة الآخر وفي الصغرى بالإشارة  
في حادثة ما عند علمائنا (١) في الفصل الثالث من شهادات التواريخ الخائنة \* ولا تقبل  
شهادة من يظهر شتم أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام فيمن لا تقبل شهادته لفسقه  
من الخائنة \* ولا تجوز شهادة الرجل على الرجل إذا كان بينهما عداوة (٢) قالوا هذا إذا

(١) ومثال العداوة الدينية أن يشهد المذوف على القاذف والمقطع عليه الطريق على القاطع والمقتول ولله على القاتل والجروح على الخارج والزوج على من قذف امرأته بالزنا (٨) ذكره ابن وهبان وقال ابن وهبان قديتوهم بعض المتفهمة أن كل من يخاصم شخصا في حق إذا ادعى عليه حقا أنه يصبر عذوة فيشهد بينهما بالعداوة وليس كذلك بل العداوة اثبتت بحوما ذكرت انتهى ويدل على ما قاله مسئلة الخيانة كما مر وفي أوائل شهادة خزانة المقتين العذوة من يفرح بجزئه ويحزن بفرسه وقبل يعرف بالعرف (٨) كذا في بعض نسخ شرح المنظومة وفي أكثرها والزوج على امرأته بالزنا فعلى هذا يرد عليه ما في البحر من أن هذا مخالف لما صرح حوايه من قبول شهادة عليه بالزنا (٢) اثنا عشر لا تقبل شهادتهم للتمتع بشهادة الوالد لولده وشهادة الولد لوالده وشهادة الجد لثقلته وشهادة السافل لبلده وشهادة الاجير لاستاذمه والاستاذ لاجيره وشهادة (٣٧٩) الشريك فيما يتركه فيه وشهادة أحد الزوجين لصاحبه وشهادة المولى لعبده ومساكنه ومدره وأمه ولده خزانة الفقيه (٢)

ثم تمكن التهمة تارة لمعنى في الشاهد وهو الفسق لأنه لا ينزجر عن ارتكاب محظور في دينه مع اعتقاده حرمة يتهم بأنه لا ينزجر عن شهادة الزور وقد تكون التهمة الكذب في الشاهد مع قيام العداوة بدليل شرعي وهو في حق المذوف وفي القذف بعد التوبة فإن الله تعالى جعل جلاله جعل عجزه عن الاتيان باربعة دليل كذبه وقد تكون لمعنى في المشهود له باعتبار وصلة بينه وبين الشاهد بزوجية أو ولاد أو ملك أو شركة فتتمكن التهمة الكذب في شهادته بأن يعييل اليه ويؤثره على المشهود عليه على ما عليه عادة الناس وقد تكون لمعنى في الشاهد وهو لا يقدر في عداوته ولا يته وهو العيني فقد شهد العداوة لا على الكافي في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل وتفصيله في المبسوط في باب من لا تجوز شهادته (٣)

قال في البحر في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل الشهادة على أصله وفرعه مقبولة الا اذا شهد الجدة على ابنه لابن ابنه فانهم لا تقبل لوجود المانع من المشهود له وفي المحيط قال محمد رجل

كانت العداوة بينهما بسبب نفي من أمر الدنيا وأما إذا كانت العداوة بسبب نفي من أمر الدين فإنه تقبل شهادته عليه (١) في الثالث من شهادة المحيط لمخصا لو عذف انسا ثم مع آخر شهد على المذوف بالزنا فقبل القضا بالحد على القاذف تقبل وبعد لا في شهادة المتهم من منية المقتي \* تشاجر ثم شهد أحدهما على الآخر تقبل ان كان عدلا في الشهادة على الشهادة من منية المقتي وكذا في السراجية في باب من تقبل شهادتهم من الشهادة \* (نوع فحين لا تقبل شهادته لمعنى في المشهود له باعتبار وصلة بينه وبين الشاهد) \* ولا تجوز شهادة الرجل لولد ولده وان سفل ولا لجدته وان علا (٢) في الثالث من شهادة المحيط البرهاني \* ولا تقبل شهادة الأصل لفرعه الا اذا شهد الجدة لابن ابنه على ابنه وشهادة الفرع على أصله جائزة (٣) الا اذا شهد على أبيه لأمته أو شهد على أبيه بطلاق ضرته أمته والام في شكاحه في القضاء والشهادات من الاشياء \* شهد انسان على أبيه بما بطلاق أمته ما ان كانا يجحدان تقبل وان ادعت لا ولو شهد على امرأة أبيه ما ان ادعت وهي تنكر فان كانت أمته ماحية لا تقبل وان كانت ميتة فان جحد الاب تقبل وان ادعى لا في شهادة المتهم من الشهادات من منية المقتي \* ولو وكله بقبض دين له على رجل وغاب وشهد على ذلك انشا الطالب والمطلوب يجحد هالم تقبل الشهادة وان أقر المطلوب بما ادعى أخذها جازت من وكالة خزانة الاكمل \* ولو شهد انسا الموكل أن أباهما وكل هذا الرجل بقبض دينه لا تقبل اذا جحد المطلوب الوكالة وكذا في الوكالة بالنعومة ونهامة ابني الوكيل على الوكالة لا تقبل وكذا شهادة أبويه وأجداده وأحفاده (٤) من الثاني في شهادة المودعين من شهادة الخلاصة \* وفي الاقضية تقبل لأبويه من الرضاة ولن أوضعه امرأته ولا أم امرأته وابنتها وزوج ابنته وامرأة أبيه وامرأة ابنه وأخت امرأته في الثاني من شهادات البرازية \* ومن لا تجوز شهادته له لا تجوز شهادته لعبده ولا لمساكنه ولا لأم ولده ولا لمدره ولا تجوز شهادة العبد والمكاتب والمدر وأتم الولد في حقوق العباد عندنا وكذلك شهادة معق البعض عند أبي حنيفة لأنه بمنزلة المكاتب بإدراهم يسعي في الثالث من الشهادة من المحيط البرهاني \* الاصل (٥) أن الشاهد اذا أبطل حقا أو جبه لغيره لا يتمكن من ابطاله الا بالشهادة بأن غصب وهلك في يده ما لم يشهد بأن المصوب ملك فلان أو حول

شهد لابن ابنه على ابنه تقبل لأنه حين شهد عليه لم يصبر جده الولد بل يصبر جده بعد حكم الحاكم بشهادته فينشئ بصيرة جده وجوب الشهادة والشئ لا يتنى موجب نفسه انتهى وهذا التعليق يفيد أن الكلام في شهادة الاب على اقرار ابنه بأن ما ولده زوجته ابنه لا في الاموال والاؤل في الاموال انتهى أقول يدل على ما ذكره سياق كلام السرخسي \* وان أردت الاطلاع فراجع فظهر من هذا أن كلامه في الاشياء اطلاق في مقام التقييد (٤) رجل ادعى على رجل حقا فشهد للمدعي انسا القاضي قال محمد رحمه الله القاضي يقبل شهادة الابن كذا في فتاوى قاضيان في فصل من لا تقبل شهادته للتمتع (٥) قوله الاصل الى قوله في أول فيه سزاورة ظاهرة وكتب على قوله بأن غصب الى قوله أو حول لم يوجد في بعض نسخ الكافي اه وقد حذف من بعض نسخ الانقروى اه كتيبه المصحح

(١) ثم الشرط عندهما الخصومة في مجلس القضاء حتى لو خاصمه في غيره وعزل قبل الخصومة عنده فشهد للموكل تقبل عندهما كذا في الثالث عشر من المحيط  
(٢) لأن في الفصل الثاني لما اتصل القضاء به صار الوكيل خصما في جميع حقوق الموكل على غير ماله فإذا شهد بالدين فشهدت بما هو خصم فيه وفي الأول علم القاضي بوكالته ليس بقضاء فلم يصير خصما في غير ما وكل به وهو الدراهم فتجوز شهادته بعد العزل في حق آخر كذا في المنبئة في شهادة المتهم من الشهادات  
(٣) والحاصل في الوكالة العامة بعد الخصومة لا تقبل شهادته لموكله على المطلوب ولا على غيره في القائمة ولا في الحادثة الا في الواجب بعد العزل كذا في شهادة البرازية في نوع في شهادة المودعين  
(٤) قال صاحب المحيط البرهاني هكذا ذكرت المسئلة في الزيادات وفي شرح حبل الخفاف أن شهادة الوصي بعد ما تخرج عن الوصاية للميت مقبولة فصر في المسئلة روايتان انتهى وما في التهمة كما في شرح الحبل وفي أكثر الكتب كما في الزيادات وذكرنا المسئلة في البرازية ولم يتعرض لما بينهما من المخالفة  
(٥) ولا تقبل شهادة الوصي للميت بعد العزل ولو شهد للورثة البكرات وان في حالة الوصاية كذا في البرازية في الثاني قبل نوع في ألفاظها كذا في الخلاصة ثم الظاهر أن هذا على مذهب الامامين

ضما فاعلم به الى غيره لا تقبل للتهمة والتناقض في أول فصل قبل الشهادة على الشهادة من الكافي وفيه تفصيل \* الوصي يصير خصما يقبل الوصاية بعد موت الموصى قبل الخصومة لأن الوصاية خلافه كالورثة فقام مقام الميت بمجرد القبول حتى لو رد الايصاء بعد موت الموصى لا يصير خصما وقبيل شهادته والوكيل بالخصومة لا يصير خصما عالم بخصمه وعند أبي يوسف يصير خصما بنفس التوكيل حتى لو وكله بالخصومة في دار ثم عزله قبل أن يختصم ثم شهد في تلك الحادثة لا تقبل عنده وعندهما تقبل (١) وصى عزل فشهد للميت بمال لا تقبل ولو وكله بكل حق له قبل فلان بحضوره القاضي فخاصمه في ألف فعزل فان شهد بذلك الاتفردت وان شهد بمال آخر لارتد وان لم يعلم القاضي بوكالته وانكر فلان وكالته وأثبتها بالبينه ثم عزل وشهدت شهادته للموكل في كل حق قائم وقت التوكيل (٢) الا اذا شهد بحق حادث بعد تاريخ الوكالة فيتم ذلك تقبل فان كانت الوكالة عامة (٣) بأن برهن أنه وكله بالخصومة بكل حق له في هذا البلد فخاصم واحدا من أهل البلد وأثبت الوكالة عليه فهو خصم له وبغيره في كل حق قائم أو حادث بعد الوكالة قبل العزل الا اذا كان حذرا عرف حدوده بعد العزل فتقبل شهادته ولو أثبت بالبينه أن فلانا وكله وفلان الغائب بالخصومة في كل حق في هذا البلد تقبل وصار خصمين وكذا الوصية لأن الوكالة واحدة من المحل الزبور لمخصا \* وشهادة الوصي بعد العزل للميت ان خاصمه لا تقبل والاتقبل في نوع في شهادة المودعين من البرازية وكذا في الثاني من شهادة التهمة \* وأما شهادة الوصي بحق للميت على غيره بعد ما أخرجه القاضي عن الوصاية قبل الخصومة أو بعده لا تقبل (٤) من المحل المزبور وكذا في الخلاصة \* شهادة الوصي للميت يدين أو عين أو ودعيعة والورثة كاهم كالأول تجوز لأن ولاية القبض حتى يبرأ المودع والغريم للوصي فقد شهد لنفسه فلا تقبل في شهادة المتهم من التهمة \* وصيان شهدا لوارث صغير بشئ من مال الميت أو من غير مال الميت لا تقبل شهادتهما لانهما يشبان لأنفسهما حتى التصرف في مال الصغير فلا تقبل كالمشهد المودع بملك الوديعة للمودع قبل الدفع الى المودع وان شهدا لوارث كبير بشئ من مال الميت لا تقبل وبغير مال الميت تقبل وقال أبو يوسف ومحمد تقبل شهادتهما الكبير على كل حال من شرح الجامع الصغير لقاضيخان وتمامه فيه \* اذا شهد الوصي يدين للميت والورثة صغارا وبعضهم صغارا لا تقبل شهادته لانه يثبت بشهادته حقا لنفسه ولو كانت الورثة بكرا جازت شهادته (٥) فحين لا تقبل شهادته للتهمة من الخاتمة \* ولو شهد أي الوصي لبعض الورثة على الميت ان كان المشهود له صغيرا لا تجوز اتفقا وان بالغوا فكذلك عنده وعندهما تجوز ولو شهد للكبير على أجنبي تقبل في ظاهر الرواية ولو شهد للوارث الكبير والصغير في غيره لم تقبل في نوع في شهادة المودعين من البرازية \* (م) واذا شهد الوصي بالدين ان شهد بالدين للميت على غيره لا تقبل وان شهد على الميت بالدين حال تقبل الا أن يكون قضى الدين أو لامن التركة ثم شهد بعد ذلك فيتم ذلك لا تقبل وان شهد لبعض ورثة الميت على الميت أو على أجنبي أو على بعض الورثة يدين فان كان المشهود له صغيرا لا تقبل وان كان المشهود له كبيرا ذكر شمس الأئمة السرخسي أن الشهادة مقبولة

(١) فرق بين الشهادة للميت وبين الشهادة للورثة ولم يفرق بين الشهادة على الميت والشهادة على الاجنبي وفرق بينهما في البرازية سبعة

(٢) هذا القيد لم يذكر في الخلاصة

ولم يذكر فيها خلافا وذكر شيخ الاسلام على قول أبي حنيفة لا تقبل وعلى قولهما تقبل (١) في السابع من شهادة التنازعانية \* (العمون) ولو شهد وصيان بدين على الميت وكان في الورثة صغار يجعل لهم وصيا في هذا الدين وتقبل شهادة الوصيين في الثالث عشر من شهادة التنازعانية \* وذكر في الذخيرة والخلاصة أن شهادة الوصي للابن الصغير للميت بدين على الميت لا تقبل وقافا وكذا الابن الكبير عند الامام وقال لا تقبل شهادته للكبيران كان كبيرا وقت قبول الوصي (٢) أما لو كان صغيرا وقت القبول كبيراً وقت الشهادة فإنه لا تقبل شهادته له عندهما أيضا في فصل الشهادة من أدب الاوصياء \* مات رجل مات وأوصى الى رجلين فجاء رجل واحد على الميت فقضى الوصيان دينه بغير حجة ثم شهدا له بالدين عند القاضي لا تقبل شهادتهما وبضعفان مادفعوا ولو شهدا أولا ثم أمرهما القاضي بقضاء الدين وقضيا لا يلزمهما الضمان وكذا لو شهد الوارثان على الميت بدين جازت شهادتهما قبل الدفع ولا تقبل بعد الدفع في تصرفات الوصي من الخاتمة ملخصا \* مات الرجل عن ورثة فاقر وارثاه بدين على الميت لرجل ثم شهدا بهذا الدين لذلك الرجل عند القاضي قبل أن يلزم القاضي باقرارهما الدين في حصتهما من التركة تقبل لأن عجزوا اقرارهما قبل القضاء عليهما لا يحل الدين في قسطهما وان قضى عليهما باقرارهما ثم شهدا به له عليه لا يقضى بشهادتهما لانهم ما يريدان أن يحولا بعض مالهما على باقي الورثة فسكات جزمغم ودفع مغرم في الشهادة على النبي من شهادات البرازية \* رجل ادعى على آخر ألف درهم وشهد الشهود بذلك فقبل أن يقضى القاضي له ادعى المدعى عليه ألف دينار على المدعى وشهد هذان الشاهدان فان القاضي يقضى بالشهادتين وتكذيب المدعى الشاهدان فيما عليه لا يوجب التكذيب في الشهادة الواقعة له في الرابع من دعوى النصاب \* اذا مات رجل وأقر وارثان بدين لانسان على الميت فلم يعطيا ولم يقض القاضي عليهما حتى شهدا بذلك الدين لرب الدين عند القاضي تقبل ويثبت الدين عليهما وعلى غيرهما من الورثة (٣) من حترقات السراجية \* اذا شهد وارثان على الوصية جازت شهادتهما على جميع الورثة لانه لا تهمة في شهادتهما وان كانا غير عدلين أو أقر أو لم يشهد الزههما بالخصمة في نصيهما لان اقرارهما ليس بحجة على غيرهما وكذلك شهادتهما بدون صفة العدالة لا تكون حجة على غيرهما وانما هي حجة عليهما في باب اقرار الوارث من وصايا المبسوط \* (م) عن محمد في شاهدين شهدا على رجل لرجلين بألف درهم وشهدا للمشهود لهما للشاهدين على هذا الرجل بألف درهم والمشهود عليه حتى فشهادتهما جائزة ولو كان المشهود عليه ميتا لانه هذه الشهادة قال محمد في عندي جائزة هكذا ذكر ابن سماعة فقد ذكر محمد أولا أن شهادة الغريمين على الميت غير مقبولة وقال بعد ذلك وهي عندي جائزة وأشار الى أن ما ذكر أولا قول غيره ولم يذكر أنه قول من وقد ذكر الخصاص أن على قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا تقبل هذه الشهادة وهكذا ذكر في الامالي وذكر في الجامع أن على قول أبي حنيفة ومحمد تقبل هذه الشهادة وهكذا ذكر في وصايا المبسوط وروى الخصاص عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة انهم اذا اجاؤا معا لا تقبل شهادتهم وأما اذا اجاؤا منفردين

(٣) أقر وارثان بأن الميت أوصى لفلان بكذا وأنكر الوارث الثالث ذلك فشهد عليه الوارثان المقران به هل تقبل شهادتهما لمشاركتهما بالدين أم لا من المسائل التي لم توجد فيها رواية منصوصة ولا جواب من المتأخرين كذا في آخر القنية سبعة

(١) وعبارة الخاتمة في فصل فيمن لا تقبل شهادته للتممة قبلها عند ثم شهدوا بعد التوبة وفيه أيضا قال الحسن تقبل في حق الكل وكذا في الظهيرية شهد (٢) وفي السراجية في باب من تقبل ٣٨٢ شهادتهم شهادة الرجل لغريمه المقلس جائز وقد ذكره في المنية في باب الشهادة على الشهادة شهد

(٣) لانه حق يتعلق بعدم موته بالتركة وقد سبق بيانه شهد

(٤) قال ابن شحنة في شرح المنظومة بعد ذكر ما في القضية من النقول وحاصله القول اذا كان موسرا حيا والقول ان في المقلس وعدم القبول بعد الموت قولاً واحداً فلهذا حقه بالتركة كالموصى له لكن رأيت في جامع الفتاوى لحافظ الدين البرازي تقييد الجواز بما اذا شهد بما سوى جنس حقه انتهى وما في البرازية مخالف لما في الخاتمة وقد سبق النقل منه شهد

(٥) وفي الثالث من شهادة التاتار خاتمة وشهادة الاجير الواحد لصاحبه لا تقبل سواء كان في تجارته أو في شيء آخر وفي الكافي ذكر أنها لا تقبل استحساناً والقياس أن تقبل وفي الكبرى ذكر المصدر الشهيد أنها لا تقبل سواء كان في تجارته أو في شيء آخر وفي الكافي وذكر مصام الدين أنها لا تقبل في تجارته وسكت عن الآخر قال قاضيان والفتوى على ما ذكر في الكافي وفي الرابع من شهادات الولوالجية وذكر في العيون ان كان أجير المياومة تقبل أما اذا كان مشاهراً ومساهمة لا تقبل لانهما يعدان من عياله يدخلان عليه ويأكلان طعامه ولا كذلك أجير المياومة شهد

وفي التمه في فصل في شهادة المتهم لا تقبل سواء كانت الشهادة في تجارته أو في شيء آخر هو الصحيح شهد التلميذ الخاص الذي يأكل معه وفي عياله ليس له أجرة معلومة أما الاجير الواحد هو الذي استأجره مياومة أو مشاهرة أو مساهمة بأجرة معلومة هكذا في الخلاصة شهد

تقبل ولو لم يكن الامر على هذا الوجه ولا يمكن ادعى رجلان أن داراً أو عبداً أو عرضاً من العروض في يدى ورثة الميت أن الميت غصب ذلك وشهد له ما شاهدان بذلك ثم شهد المشهود لهما للشاهدين على الميت بدين ألف درهم فإن الشهادة كلها جائزة كذا ذكر الخصاص وهذا يجب أن يكون على الروايات كلها لأن تهممة الشركة لا تتأق هنا وكذلك لو لم يدعي الغصب ولكن ادعى الشراء من الميت ونفذ الثمن كان الجواب كما قلنا في دعوى الغصب وهذا يجب أن يكون على الروايات كلها وكذلك لو ادعى أحد الفريقين عبداً أو ادعى الفريق الآخر عبداً آخر تقبل شهادتهم وهذا أيضاً يجب أن يكون على الفريق الآخر الوصية بعد بعينه وادعى الفريق الآخر الوصية بعد آخر بعينه تقبل شهادتهم باتفاق الروايات في العاشر من شهادات التاتار خاتمة \* وفي ثلاثة تفرقة لو ارجل اعدا ثم شهدوا على أنه في عسلا لا يجوز ولو شهدا ثمان منهم أنه على عسلا عن هذا تقبل عن هذا الرجل وهو قول الثاني (١) في نوع في الشهادة على فعل نفسه من البرازية \* وشهادة الغريم أن الدين الذي عليه ما هذا الذي لا تقبل وان قضيا الدين شهد المستاجر يكون الدار للمدعي ان قال المدعي ان الاجارة كانت بأمرى لا تقبل ولو قال كانت بغير أمرى تقبل ولو كان ساكناً في الدار بغير اجارة فشهد لذي اليد تقبل ولو شهد عليه تقبل أيضاً عندهما خلافاً لما ذهبوا على تحقق الغصب في العقار وعدمه في نوع في شهادة المودعين وأمثاله من البرازية \* مستأجر الدار اذا شهد مع رجل آخر أن الدار لاجره أو شهد للمدعي أن الدار للمدعي ذكر الناطق أنه تجوز شهادته في الوجهين في قول أبي حنيفة وان كانت شهادته في الوجه الاخر لتصح الاجارة وفي الثاني لا يثبت حق الفسخ لنفسه ومع ذلك قال تجوز شهادته سواء كانت الاجرة رخيصة أو غالية وقال أبو يوسف لا تجوز شهادته في الوجه الثاني لا يثبت حق الفسخ لما فيه من اسقاط الاجرة عن نفسه في فصل فيمن لا تقبل شهادته للتممة من شهادات الخاتمة وتعامه فيه \* وتجوز شهادة رب الدين لمديونه بما هو من جنس دينه كذا ذكر في وكالة الجامع \* لو شهد لمديونه بعدم موته لم تقبل شهادته لأن الدين لا يتعلق بمال المديون في حياته ويتعلق بعد وفاته من المال المزبور \* (نح قب) تقبل شهادة المديون لرب الدين (ط) ولا تقبل شهادة رب الدين لمديونه اذا كان مقلساً (شخ) ووالد صاحب المحيط تقبل شهادة رب الدين لمديونه وان كان مقلساً (٢) وفي شرح الجامع العتاني رب الدين اذا شهد لمديونه بعدم موته بجمال لا تقبل لتعلق حقه بالتركة (٣) وكذا الموصى له بألف مرسلة أو بشيء بعينه لا تقبل لانه يزاد به على وصيته أو سلامته عينه (شخ) تجوز شهادة الدائن لمديونه حتى دون الميت لما مر (٤) في فصل من تقبل شهادته ومن لا تقبل من القضية \* ولو ادعى ديناً على ميت وقضى له بذلك وقد ترك وفاء ثم ان المقضى له شهد للورثة بدين للميت على رجل ألف درهم لا تقبل لانه يتفجع به في السابع عشر من دعوى التاتار خاتمة \* شهادة الاجير الواحد لاستاذة لا تقبل في تجارة وغيرها أجير مياومة كان أو مشاهراً أو مساهمة وشهادة الاجير المشترك مقبولة (٥) في شهادة المتهم من منية الملقى \* اذا شهد الاجير لاستاذة وهو أجير شهر فلم ترد شهادته ولم يعدل حتى مضى



الشهر ثم عدل لم تقبل شهادته لأن شهادته لم تكن مقبولة فلم تصير مقبولة كمن شهد لامرأته ثم طلقها قبل التعديل لا تقبل شهادته وإن شهد ولم يكن أجيرا ثم صار أجيرا قبل القضاء بطلت شهادته لأن قيام الشهادة إلى وقت القضاء شرط لجواز القضاء وهو كالمشهد وهو عدل ففسق قبل القضاء ولو أن القاضي لم يرد شهادته وهو غير أجبر ثم صار أجيرا ثم مضت مدة الاجارة لا يقضى بتلك الشهادة وإن لم يكن أجيرا عند الشهادة ولا عند القضاء لأن اعتراض الاجارة على الشهادة أبطل الشهادة فلو أن القاضي لم يبطل شهادته ولم يقبل فأعاد الشهادة بعد انقضاء مدة الاجارة جازت شهادته الثانية وهو كالمشهد لامرأته فلم يرد القاضي شهادته حتى أبانها ثم أعاد الشهادة جازت شهادته ولو كان القاضي رد شهادته الأولى لامرأته ثم أعادها بعد البيهونة لا تقبل شهادته لأن شهادته ردت في هذه الحادثة وكل شهادة ردت في حادثة لا تقبل بعد ذلك أبدا وكذلك في مسئلة الاجير في فصل من لا تقبل شهادته للتمتع من شهادات الخالية \* (شع) شهد لبنات امرأته أو لطلقاته تقبل (مت) وهذا بعد انقضاء العدة (شع) طلقها ثلاثا وهي في العدة لا تجوز شهادته لها ولا لشهادتها له (١) في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل من شهادات القنية \* شهد المودع أن يكون الوديعه ملك المودع المذمى تقبل ولو شهد أن المذمى أقتر أنه ملك المودع لا إذا شهدا به بعد مارية الوديعه على صاحبها ولو شهد المرمضان للمذمى قبلت وبعد هلاك الرهن لا ويضمن قيمته للمذمى لا قراره بالغصب ولو شهدا على اقرار المذمى بكون المرمضون ملك الراهن لا تقبل قائما كان أو هالكا إذا شهدا به بدر ذلك الرهن على الراهن وإذا أنكر المرمضان فشهد الراهنان بذلك لا تقبل وضما قيمته للمذمى لما ذكرنا شهد الغاصبان بالملك للمذمى لا تقبل الا بعد الرد على المقصوب منه وبعد الهلاك في يده لا تقبل شهد المستقرضان بالملك للمذمى لا تقبل بعد الرد وقبله لأن رد عينه كرده لعدم التعيين في نوع في شهادة المودعين من شهادات البرازية \* (طه) كفيلا أن يبال شهدا على رجل أنه كفل بهذا المال لا تقبل وقيل تقبل في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل من شهادات القنية \* الكفيل بنفس المذمى عليه شهد أن المذمى عليه قضي المال الذي كانت الدعوى والكفالة لاجله لا تقبل في الصحيح في نوع في الشهادة على النفي من الثاني من شهادات البرازية \* الوكيل بشراء شيء بعينه ادعى الشراء لنفسه فشهد البائع أنه أقتر حال الشراء أنه يشتره للموكل لا تقبل لأن المبيع إذا سلم إلى الموكل لا يملك الوكيل الرد بعيب فكان منهما من المحل المزبور \* الوكيل يقض الدين تجوز شهادته بالدين في الثاني من قضاء العتابة \* (بح) أمير كبير ادعى فشهد له مشرفه أو كتابه أو قواه أو خدامه أو شيعته أو رعيته لا تقبل شهادتهم وعنه من سلكهم في أحاديث الرعية وقصة النوايب والضرائب لا تقبل شهادته وعنه تقبل شهادة المزارع لرب الأرض ثم رجع وقال لا تقبل لقساد الزمان وعن شرف الأئمة الاسفندي لا تقبل شهادة أهل الرعية لو كسل الرعية والشحنة والرئيس والعامل بلهلم وميلهم خوفا منهم وكذا شهادة المزارع في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل من شهادة حاوي القنية وكذا في القنية

(١) وفي الثالث من شهادات التاتار خاتبة  
تفلا عن الخلاصة لا تقبل شهادة الرجل  
لمعنته من طلاق بائنه

• (نوع فيما تقبل الشهادة فيه بلا دعوى) •

وشهادة هلال رمضان بدون الدعوى تقبل عندهما وينبغي أن تشترط الدعوى عند أبي حنيفة وقيل يشترط لفظ الشهادة وقيل لا وفي شهادة الفطر والاضحى يعتبر لفظ الشهادة كذا (فقط) وفي (فحش) شهادة هلال رمضان تقبل بلا دعوى بخلاف عيد الفطر وفي هلال الاضحى اختلاف المشايخ لانه اجتمع فيه حق الله تعالى وحق العبد فقاسه بعضهم على رمضان وبعضهم على هلال الفطر • (عدة) في هلال رمضان لا تشترط الدعوى وللفظ الشهادة كسائر الاخبارات وفي هلال الفطر ينبغي أن تشترط الدعوى ولفظ الشهادة كعتق المقتن والوقف عنده (فقط) ينبغي أن لا تشترط الدعوى في هلال رمضان كعتق الامه والطلاق عند الكل وعتق المقتن عندهما وعلى قول أبي حنيفة ينبغي أن تشترط كما في عتق المقتن وهل يشترط حكم الحاكم لثبوت الرضائية لم يذكر هذا في الكتاب وينبغي أن لا يشترط حكمه بل يكفي أن يأمر الناس بالصوم والخروج الى المصلى للعيد في الثالث عشر من القسوين وتعامه فيه • وأما هلال شوال فان كان في السماء علة لا تقبل الا شهادة رجلين أو رجل وأمر آتين ويشترط فيه الحزبة وكما يشترط فيه الحزبة والعديد ينبغي أن يشترط فيها لفظ الشهادة وأما الدعوى فينبغي أن لا تشترط فيها كما لا تشترط في عتق الامه وطلاق الحزبة عند الكل وعتق العبد في قول أبي يوسف ومحمد وفي الوقف على قول الفقيه أبي جعفر وأما على قياس قول أبي حنيفة فينبغي أن يشترط الدعوى في هلال الفطر وهلال رمضان كما في عتق العبد عنده من الخاتبة في أوائل كتاب الصوم

• (نوع في شهادة اذا بطل بعضها بطل كلها) •

أخ وأخت ادعى ارضاً ونهـد زوجهما ورجل آخر تزوجتهما في حق الاخت والاخت فان الشهادة متى رد بعضها بردها من شهادة زيدة الفتاوى • مات وترك ابناً وبنتين فاذا دعى الابن عينا بالارث والاختان لم تدعى فنهـد زوجا البنتين للابن على ذي اليد لا تقبل لان هذه الشهادة فيها تهمه لان ما ثبت له ثبت زوجة الشاهد (١) من دعوى القاعدية • لو شهدا على رجل أنه قذف أمهما وفلان لا تقبل شهادتهما لان الشهادة واحدة فاذا بطلت في حق الأم بطلت أصلاً من الخاتبة وكذا في الاول من ينسب الظهيرية • وفي جامع الفتاوى لو ادعى رجل مالين أحدهما كذا من مال من الخفاء وليس فيه بيان صفته أو نوعه والاخر كذا درهم ما قد بين جنسه ونوعه وصفته وأقام البيعة على ذلك هل يرضى بالمال الذي بين نوعه وجنسه قال لانها شهادة واحدة فاذا بطل بعضها بطل كلها من التاتارخانية في الثامن من الدعوى وكذا في جواهر الفتاوى في الثالث من الدعوى وفي الرابع والعشرين من شهادات التاتارخانية ما يوافقه نقله عن الفتاوى المعروفة بالصيرفية وتعامه فيه • ادعى دفعة واحدة مالين وبين صفته أحدهما فقط وهرن كذلك لا ريب انه لا يحكم فيما لم يبين وهل يحكم بما بين قال الوتارنم لاقتصار المتابع من القبول فيه وقال في جامع الفتاوى انه لا يحكم به أيضاً لاقتصاد الشهادة فتنى ردت في بعضها ردت في الباقي (٢) في الخامس عشر من دعوى البرازية وكذا في السادس من القسوين والعصاوية • (اهو)

(١) والمسئلة فيه اذا بطلت في حق الاولاد بطلت أصلاً كما لو شهد لان الشهادة واحدة على رجل أنه قذف أمهما وفلان لا تقبل شهادتهما عفا الله الخسره ولمن دعاه بالمغفرة  
(٢) وقال في أوائل دعوى القنية بعلامة (بم) فللقاضي أن يقضى بالذي بينه وان لم يقض بالآخر كانه أشار بقوله فللقاضي الى الاختلاف ونقلنا تعامه في الفصل الاول من كتاب الدعوى وقال في الفصل الثلاثين ممن دعوى المحيط لاشك أنه لا تقبل الشهادة على المجهول وهل تقبل على الملل المعلوم اختلاف المشايخ فيه

شهدوا بالانف وقضى ثم أقرا أنه لم يكن عليه الا التمساة فالتمساة باطل في الكل لانه لا يتجزأ في الرابع والعشرين من شهادات التاتار خاتية وقسمه فيه

\*(النالت في الشهادة على فعل نفسه وما يتصل به)\*

\*(عنك) أحد الشاهدين قال هذا الشيء ملكا المتدعي كان لي بعته وقبضت الثمن لا تقبل شهادته من القنية في شهادة رجل على شيء حصل بفعله وكذا في الثانية \*(فشين) لو شهد البائع بالملك المتدعي والعين في يد غيره بأن قال هذا العين ملكه لاني بعته منه أو قال كان ملكا لي فبعته منه لو كان المتدعي ادعى الشراء منه لا تقبل لان الشهادة على قول نفسه في الثاني من الفصولين وكذا في العمادية \* وفي المحيط شهد أن فلانا امرأته بزوج فلانة منه أو أن يخلعها منه أو أن يشترى له عبدا فعلناء فاعلم على ثلاثة أوجه اما أن ينكر الموكل الامر والعقد أو يقر بالامر والعقد أو يقر بهما وكل على وجهين اما أن يدعي الخصم العقد مع الوكيل أو ينكر فان كان الموكل ينكر لا تقبل في الفصول كلها وان كان الامرية يقر بهما والخصم ينكر بالعقد قضى بالاقرار لا بشهادتهما الخلع والنكاح والبيع فيه سواء وان كان الخصم ينكر العقد لا يقضى بالنكاح والبيع ويقضى في الخلع بالطلاق بلا مال باقرار الزوج لا بشهادتهما وان أقرا الامر بالامر ولكن بجد العقد فان كان الخصم مقررا يقضى بالعقود كلها الا في النكاح عند الامام في نوع في الشهادة على النفي من البرازية \* كان الامام رحمه الله يجوز شهادته اقسامين على قسمتهما وهو قول الثاني ومحمد لم يرد ذلك وهو قول الثاني أولا وصورته أن يشهد أن هذا النصف وقع في سهم هذا والنصف الاخر في سهم ذا وذكر النصف قول محمد مع الامام وجه القبول ان الملك لا يثبت بالقسمة بل بالتراضي أو باستعمال القرعة ثم التراضي عليه والخلاف في القسمة بغير أجر اما لو بأجر لا تقبل اجماعا وكذا لو شهد أنه امرأنا أن نبلغ فلانا أنه وكاه يبيع عبده وأعلناء أو امرأنا أن نبلغ زوجته أنه جعل امرأته هايدة فبلغناها وطلقت نفسها تقبل اما لو قال لا تشهد أنه قال لنا خير امرأتى فغيرناها فاختارت نفسها لا تقبل وكذا لو قال امرأنا أن شجعت امرأته هايدة فبلغناها وطلقت نفسها لا تقبل وفي المتن في شهادته أنه قبض منه ألفا وهو ينكر وقال نحن وزناها لك ان قال كان رب المال حاضرا تقبل والا لا وذكر بعده وزن الغريم له المال ووضع بين يديه وقال خذ مالك فقال المقتضى له لا خزننا ولنبيه فناولته ثم شهد على المقتضى له انه الذي دفع اليه المال تقبل وذكر لال في الشروط انه لا تقبل شهادة الذي كاله في المسكال وتقبل شهادة الذي ذرع في المذروع في نوع في الشهادة على فعل نفسه من البرازية \* شهادة الوكيلين أو الدلائل اذا قالوا نحن بعنا هذا الشيء أو الوكيلان بالنكاح أو الخلع اذا قالوا نحن فعلنا هذا الخلع أو النكاح لا تقبل اما لو شهد الوكيلان بالبيع أو النكاح انهما منكم وحقه أو ملكه تقبل من المثل المزبور ولو شهد الدلائل وقالوا نحن بعنا لا تقبل وكذا الوكيلان ولو شهد الوكيلان بالنكاح بانياته لا تقبل ولو شهدا أنها امرأته تقبل والحيلة أن يشهدا بالنكاح ولا يذكر الوكالة من التسهيل شرح الاطراف قبيل كتاب الدعوى \*(بم) فهو في تزوج امرأة من رجل بمحضرة شهود وأجازت العقد ثم استلما في المهر تقبل

(ترجمة) (١) قال لعبدان تكلمت مع فلان أو ذهبت بيته في ظرف عشرة أيام فانت حر وشهد ذلك الشخص مع غيره أنه في ظرف تلك العشرة الأيام تكلم مع أو ذهبت بيته اهـ (٢) قال صدق الشريعة في شرح الوفاية في باب حلف القفل التي التي يحيط به علم الشاهد مثل الأثبات على ما بين (٣٨٦) في الأصول في الترجيح عند (٣) قال شهادت برنقي بعض آتت كالمقفل

نفي يرد ويعني هم نفي جنانك ابن ملك وى  
نيت ووى انكار تكرده است وبعث  
آنت كد باقنا نتي است وبعث اثبات  
جنانك طلقها وما استنى فان معناه  
وسكت وجنانك قال عزير ابن الله  
ولم يقبل وقالت اليهود أو قول اليهود  
أو نحو ذلك ونحو أن يقول بي دستوري  
رفت أي ذهب مع النسي والمنع وبعض  
ديكر آنت كد باقنا اثبات است وبعث  
نفي جنانك ان لم أجد العام فالعبد كذا  
تفاوت جيت آباب هونتي كد اورا يك ضد  
بود أن اثبات ضد يوزم قبول وهونتي كد  
اورا ضد اد بود أن اثبات جيزي نبود  
لانه ليس بعض الاضداد بالاثبات بأولى  
من البعض فبقي نفيًا محضًا فلا يقبل  
وهي اثبات كمتضمن نفي يرد ففيه  
اختلاف كما عرفت كذا في شهادات  
القاعدية

(ترجمة ما في الهامش)

الشهادة على النفي بعضها يمكن  
لفظه نفيًا ومعناه نفي أيضًا فهو هذا ليس  
ملكه وهو غير منكرو بعضها القطع نفي  
ومعناه اثبات فهو طلقها وما استنى  
فان معناه وسكت ونحو قال عزير ابن الله  
ولم يقبل قالت اليهود أو قول اليهود ونحو  
ذلك ونحو أن يقول ذهب بلا إذن أي ذهب  
مع النسي والمنع وبعضها بالمقفل الأثبات  
ومعناه نفي نحو ان لم أجد العام فعبدى كذا  
نما التفاوت آجاب كل نفي له ضد واحد يصح  
حله عليه ويكون قبولًا وكل نفي له أضداد  
لا يصح حمل شيء عليه لانه ليس بعض  
الأضداد بالاثبات بأولى من البعض  
فبقي نفيًا محضًا فلا يقبل وكل اثبات  
متضمن نفيًا ففيه اختلاف اهـ

شهادة المقضوي لها اذ لم يصف العقد الى نفسه في شهادة الرجل على شيء حصل بفعل  
نفسه من القضية يجوز شهادة المروضة على الارضاع من شهادة خزانه الاكل \* قال  
لعبدان دخلت دار هذين الرجلين أو مسست ثوبهما فانت حر ففعل العبد ذلك فشهد  
الرجلان أو أباهما على تحقق الفعل تقبل ولو قال ان كلمت عبيدي هذا أو مسست ثوبه  
فشهدا على تحقق الفعل لا تقبل ولو قال لعبدان كلمت فلانا وفلانا فانت حر فشهدا أنه  
كلهما لا تقبل حلف بعقوبته على أن لا يستقرض فشهدا أنهما أفروضا لا تقبل ولو  
شهدا أنه طلب منهما الا تراعى الا أنهم لم يقرضاه تقبل ان استقرضت من فلان  
فعبده حر فشهد رجل وأبو العبد أنه استقرض من فلان كذا والحاق بشكر تقبل  
في حق المال لا في حق العبد لان فيه شهادة الاب لا فيه في نوع في الشهادة على فصل  
نفسه من شهادات البرازية \* غلام را كفته است كذا كرا بافلان سخن كوي يا بجانة وى  
روى تاده روز نو آزاد و آن فلان بابي مرد ديكر كواهي مى دهند كذا اين غلام  
دران ده روز بافلان سخن كفت يا بجانة وى رفت (١) هل نسمع شهادة الفلان أم لا  
آجاب في التسليم معه لا وفي الذهاب الى بيته ثم لان الذهاب الى بيته يتم بدونه والتسليم معه  
لا يتم بدونه وشهادة الرجل على شيء لا يتم الا به لا نسمع من أو اخر شهادات القاعدية

(الرابع في الشهادة على النفي)

الشهادة لو قامت على الأثبات وفيها نفي بأن يقول هذا غلامه نجي عنده أو هذه دابته نجت  
ولم يزل ملكه هل تقبل اختلاف فيها المشايخ ولا يصح قبولها (٢) كذا (فت)  
في الثاني عشر من الفصولين وخامسه فيه \* (سك) شهدا عليه أنا سمعناه يقول المسيح  
ابن الله ولم يقبل قول النصارى فبانت امر أنه وهو يقول وصلى بقول قول النصارى تقبل  
البينة وتقع القرعة ولو قال لا سمعناه يقول المسيح ابن الله ولم نسمع منه غيره تزد الشهادة  
ولا تقع القرعة ولو شهدا بخلق أو طلاق بلا استثناء بأن قالوا شهدا أنه خالع بلا استثناء أو  
خالع ولم يستثن لا يقبل قول الزوج وطلق ولو قال لا نسمع منه غير كلمة الخلع أو الطلاق كان  
القول للزوج ولا يفرق بينهما الا أن يظهر منه ما يدل على صحة الخلع من قبض البذل أو  
غيره فحينئذ يكون القول قولها وهذه المسئلة مما تقبل فيها الشهادة على النفي (٣) من  
الحل المزبور \* شهدا أنه استقرض من فلان في يوم كذا في بلد كذا فبرهن على أنه لم يكن  
في ذلك اليوم في ذلك المكان بل كان في مكان آخر لا تقبل لان قوله لم يكن فيه نفي صورة  
ومعنى وقوله بل كان في كذا نفي معنى وأصله ما ذكر في التوارد عن الثاني شهدا عليه  
يقول أو فعل يلزم عليه بذلك اجابة أو بيع أو كتابة أو طلاق أو عتاق أو قتل أو قصاص  
في مكان وزمان وصفاه فبرهن المشهود عليه أنه لم يكن يومئذ في مكان لا يقبل له كنه  
(٤) قال في المحيط ان فواتر عند الناس وعلم الكل عدم كونه في ذلك المكان والزمان لا نسمع  
الدعوى عليه ويقضى بفساخ الذمة لانه يلزم تكذيب الثابت بالضرورة والضروريات  
عما لا يدلتك عدنا الى كلام الثاني وكذا كل بيته قامت على أن فلانا لم يقبل ولم يفعل  
ولم يقتر في أول نوع في الشهادة على النفي من شهادات البرازية \* رجل كان له عند

(٤) قوله لكنه قال في المحيط الخ كان في ذكر كلمة الاستدراك اشار اضعفه ومخالفته لا تقوم فيما تقر عندهم كيف لا رجل  
وقد تقر عندهم أن الترجيح عندنا بقوة الدليل لا بكثرة ولا ترجيح بكثرة الشهود كما تقر في الأصول والقسوع كذا بخط بعض  
العلماء وعزاه الى سعدى افندى وبما في المحيط أفنى مولانا أبو السعود

ورجل وديعة فقال المودع لرب الوديعة دفع الوديعة اليك بمكة يوم كذا وأقام رب الوديعة بينة أن المودع في اليوم الذي ادعى الدفع فيه بمكة كان بالكوفة لم أجز هذه الشهادة ولو أقام البينة على اقرار المودع أنه كان بالكوفة في ذلك اليوم قبلت الشهادة من متزقات وديعة الذخيرة \* (ب) الشرط يجوز اثباته بيعة ولو كان نفيها كالمو قال لنفسه ان لم أدخل الدار اليوم فأنت حر فبرهن القن أنه لم يدخل بهتق قبل فعله هذا لو جعل أمرها يدها ان ضربها بغير جنابة ثم ضربها وقال ضربتها بجنابة وبرهنت أنه ضربها بغير جنابة ينبغي أن تقبل بينتها وان قامت على النفي لقبها على الشرط \* (ص) حلف ان لم تجبى صهرى في هذه الليلة فأمر أني كذا وشهدا أنه حلف كذا ولم تجبى صهرته في تلك الليلة وطلعت امرأته تقبل لأنها على النفي صورة وعلى اثبات الطلاق حقيقة والعبرة بالمقاصد لا بالصور كالمو شهدا أنه أسلم واستثنى بأن يقول أسلمت وأبرأت ان شاء الله وشهدا آخر ان أسلم ولم يستثنى يقبل بينة اثبات الاسلام ولو فيها نفي اذا الفرض اثبات اسلامه (١) في الثاني عشر من المصولين قال زن برشوى دعوى كردك وى سو كند خورده بود به ملاق من كه بر دستور نواز شهر نروم وى دستورى من از شهر رقت يا جنين سو كند خورده بود كه بي جنابت مراندا كنون بي جنابت مراندا و شوى منك كرت وكواهان مجنين كواهى دادند آجاب اگر شوى هم را منك كرت بود ويا سو كند را مقرر بود ورتن وزدن را منك كرت كواهم سمع بود (٢) لا يقال ان هذه شهادة على النفي لانه يقال لا بل هذه شهادة على اثبات شرط الحنث وهو الفعل العارى عن الاذن لا على نفي الاذن بل انشاء الاذن يحصل ضمنا وتبعاً ولا عبرة به وان كان الزوج مقرراً باليمين والذهب والضرب لكنه ذهب بقول باذنها أو ضربت بجنابتها فقال الشهود انهم لم تأذن ولم يجن فأنها لا تسمع لانها قامت على النفي مقصوداً من دعوى القاعدية \*

(٣) انما سمع في شهادة النساء والشهادة عليها أولها \*

وفي الاقضية تجوز شهادة النساء وحدهن فيما لا يتعلق عليه الرجال كالولادة ونحوها ولا يشترط العدد ويكتفى بشهادة امرأة واحدة حرة مسلمة عدلة عندنا وانتمى أحوط ويشترط الحرية والعقل والابوغ والاسلام وانما الشهادة عند مشايخنا ومشايخ بلخ خلافاً لما يقوله مشايخ العراق والقدورى اعتمد على الاول وعليه الفتوى بخلاف الديانات وأما شهادة رجل واحد على الولادة أو العيب في هذا الموضع فقد اختلف المشايخ فيه والاصح أنها تقبل ويجعل على أنه وقع بصره على فرجها من غير قصد أو قصد فتعمل الشهادة فلا يضر كفى الشهادة على الزنا وفي استئلال المصبي لا تقبل شهادة النساء الا في الصلاة عليه وفي الميراث لا تقبل الا شهادته ورجلين أو رجل وامرأتين وعندهما تقبل في ذلك كله شهادة الحرة المسلمة والشهادة على حركة الولد بعد الولادة على هذا الخلاف والشهادة على العذراء والرتقاء على هذا المرأة المنكوحه اذا جاءت بولدها قالت زوجها انه منك فأنكر الزوج ولادتها لا يقبل قولها به ونشهادة القابلة فان شهدت تقبل وبشبه النسب والتنتان أحوط وتأويل المسئلة اذا كان زوجها يكذبها أما اذا كان

(١) في التسهيل في فصل عتق البعض ان لم أدخل الدار اليوم فهو حر فشهدا أنه لم يدخل اليوم تقبل لأنها على النفي تقبل في الشروط لأنها لا تثبت معنى لانها قامت لاثبات العتق والعبرة للمعنى فيقتضى بعثته وان قامت على النفي ترجمة

(٢) ادعت على زوجها أنه حلف بالطلاق الثلاث منى ان تخرج من المدينة بغير اذنى وأنه قد خرج بغير اذنى أو ان ضربت بغير جنابة والا نضرب بغير جنابة والزوج منك كرت ذلك كله وشهد الشهود بذلك آجاب ان أنكر الزوج الجميع أو أقر باليمين وأنكر الذهاب والضرب تسمع الشهادة اه

يصدقها أولم يكن زوج ثبتت الولادة بمجرد قولها بدون شهادة القابلة في جنس آخر  
 في شهادة النساء من الثاني من شهادة الخلاصة وكذلك في البرازية بعبارة أخرى \*  
 وفي الفتاوى العتائية وفي المجرى لا تقبل شهادة النساء في السرقة في حق القطع وتقبل  
 في حق الضمان في الثاني من شهادات التاتارخانية (١) \* اختلاف المشايخ في أنه هل  
 يصح تحمل الشهادة على المرأة إذا كانت مستقيمة بعض مشايخنا وسعوا وقالوا يصح عند  
 التعريف وقالوا تعريف الواحد يكفي كافي المزكى والمترجم والاشنان أحوط على الخلاف  
 الذي عرف في تلك المسئلة وإلى هذا القول (٢) مال الشيخ الإمام خواهرزاده وبعضهم  
 قالوا لا يصح التحمل عليها بدون رؤية وجهها وبه كان يفتي القاضي شمس الاسلام  
 الاوزجندی والشيخ الإمام طهسيب الدين المرغيناني ثم على قول أبي يوسف ومحمد إذا أخبره  
 عدلان أنها فلانة بنت فلان يكتفى وعلى قول أبي حنيفة لا يحل له الشهادة ما لم يسمع من  
 جماعة لا يتصور ثبوتهم على الكذب والفقهاء أبو بكر الاسكاف كان يفتي بقولهم ما  
 في هذه المسئلة وهو اختيار نجم الدين النسي وعليه الفتوى في الاول من شهادات  
 التاتارخانية وكذا في المحيط \* وهل تشترط رؤية وجهها اختلاف المشايخ فيه منهم  
 من لم يشترط واليه مال الشيخ الإمام خواهرزاده وفي النوازل قال تشترط رؤية شخصها  
 وفي الجامع الاصغر شرط رؤية وجهها في الاول من شهادات الخلاصة \* وقال  
 الامام أبو بكر لا تشترط رؤية شخصها أيضا وغيره على أنه يشترط رؤية شخصها من  
 أوائل شهادات البرازية وكذا في الاول من شهادات التاتارخانية \* (قن من) شهدا  
 على امرأة باسمها ونسبها وهي حاضرة فقال القاضي للشهود هل تعرفون المدعى عليها  
 فقالوا لا لا تقبل شهادتهم ولو قالوا احتملنا الشهادة على امرأة اسمها كذا ولكن لا ندري  
 أن هذه المرأة هل هي تلك أم لا صحبت شهادتهم على المسماة فكان على المدعى إقامة البينة  
 أن هذه هي بخلاف الاول إذا أقروا في الاول بالجهاالة بطلت شهادتهم كذا (ط)  
 في التاسع من الفصولين \* (ط فقط) لو أخبر الشاهد عدلان أن هذه فلانة بنت فلان  
 يكتفى بهذا الشهادة على الاسم والنسب عندهما وعليه الفتوى ألا يرى أنها لو شهدا عند  
 القاضي يقضى بشهادتهما والقضاء فوق الشهادة فيجوز الشهادة بأخبارهما بالطريق  
 الاولى فإن عرفها باسمها ونسبها عدلان ينبغي لأعدلين أن يشهدا الفرع على شهادتهما  
 كما هو طريق الاشهاد على الشهادة حتى يشهدا عند القاضي على شهادتهما بالاسم والنسب  
 ويشهدا بأصل الحق أصالة فيجوز ذلك وقافا من المحل المزبور (٣) \* وفي الجامع  
 الاصغر قال أبو بكر الاسكاف المرأة إذا حسرت عن وجهها وقالت أنا فلانة بنت فلان  
 وقد هبت لزواجي المهر فإن الشهود لا يحتاجون إلى شهادة عدلين أنها فلانة بنت فلان  
 مادامت حية فإن ماتت حينئذ تحتاج الشهود إلى شهادة شاهدين أنها كانت فلانة  
 بنت فلان قال نجم الدين عمر النسي ويصح تعريف من لا يصح شهادتها (٤) سواء كان  
 الاشهاد لها أو عليها وفي العتائية (٥) ويقبل في تعريفها قول أبيها أو ابنها أو زوجها  
 (م) ومن المشايخ من قال إذا كان الاشهاد لها لا يصح تعريف من لا يصح شهادتها

(١) وكذا في سرقة التاتارخانية في فصل  
 في ظهور السرقة وفيه أنه قبل الشهادة  
 على الشهادة في حق المال لا في حق القطع

(٢) أي إلى صحة تحمل الشهادة على  
 المرأة المستقيمة عند التعريف

(٣) وكذا في الاول من شهادة المحيط

(٤) والتعريف كالتعديل فيصح كلاهما  
 من المرأة والمحدود في القذف كذا  
 في الخلاصة في الجنس الخامس من  
 القضاء

(٥) كذا في التاسع من الفصولين





(١) والاشتهار يكون بطريقين أحدهما أن يسمع من جماعة كثيرة لا يتصور نفاقهم على الكذب وفي هذا لا يشترط العدالة ولا لفظ الشهادة والثاني أن يشهد عنده عدلان بلفظ الشهادة كذا في الخاتمة في فصل في الشاهد يشهد بعد ما أخبر بزوال الحق من الشهادة وفي العناية أن ثبوت الشهرة بخبر عدلين إنما هو عند الاممين لا عند غيره وفي الثاني عشر من الفصولين تفلاعن (فقط) وطريق معرفة النسب أن يسمع من جماعة لا يتصور نفاقهم على الكذب عند أبي حنيفة وعندهما لو أخبر عدلان يكفى وقدمت في أوائل جنس آخر من الفصل التاسع من الفصولين وهو فصل الإشارة أن العلوي على قولهما عدل وسمى الأول في الخلاصة والقاعدة والمثنية وشرح أدب القاضي والبرازية شهرة حقيقية والثاني شهرة حكمية وفي الثاني عشر من الفصولين والشهرة لا تثبت بقوله ما سمعنا من الناس إذا السماع قد يكون من واحد غير عدل أو جماعة غير عدول (فقط) الشهرة الشرعية أن يشهد عنده عدلان أو رجل واحد أو ثمان بلفظ الشهادة من غير استنهاد ويقع في قلبه أن الأمر كذلك انتهى فيكون المراد من الشهرة الشرعية الحكمية به (٢) وفي الولوالجية تقبل مطلقا سواء كان موته مشهورا أو لم يكن (٣) إذا سمع الناس يقولون أن هذا ابن فلان أو أخ فلان حمل له أن يشهد على ذلك وكذا لو أخبر بذلك رجلا عدلان والنسب والنكاح يحتاجان الموت هناك إذا أخبره رجل أو امرأتان أنه أن يشهدوهنا لا يحمل له حتى يخبره رجلان عدلان كذا في الأول من شهادات النصاب ومثله في نوع في الشهادة بالتسامع من شهادات الخلاصة به

فهو جائز من أوائل شهادات الخلاصة وكذا في البرازية وخاتمة المفتين • امرأته الغائب إذا أخبرها رجل موته وأخبرها رجلان بحياته فإن كان الذي أخبرها موته يشهد أنه عاين موته أو جنازته وكان عدلا وسعها أن تعتد وتزوج بزوجه آخر هذا إذا لم يؤرخا فإن أرخا وتاريخ شهود الحياة متأخر فشهادتهما أولى فاضيفان في فصل انتقال العدة من كتاب الطلاق وكذا في فصل في الشاهد يشهد بعد ما أخبر بزوال الحق وكذا في أوائل شهادة البرازية والخلاصة • وفي فتاوى رشيد الدين ولو شهد رجل بالموت وشهد آخر بالحياة فالمرأة تأخذ بقول من كان عدلا منهم سواء كان العدل أخبر بالموت أو بالحياة ولو كانا عدلين يؤخذ بقول من يخبر بالموت لأنه يثبت العارض في الثالث عشر من العمادية

• (السادس في الشهادة بالتسامع)

إذا شهدت الشهود بما تجوز به الشهادة بالسماع وقالوا لم نعاين ذلك ولم نكنه اشهر عندنا جازت شهادتهم ولو قالوا شهدنا بذلك لأننا سمعنا من الناس لا تقبل شهادتهم في فصل الشاهد يشهد من الخاتمة وكذا في الأول من شهادات التواريخ الخاتمة وكذا في البرازية والصغرى • وإذا شهد شاهدان على موت رجل فهذا على وجهين أن أطلقا لذلك اطلاعا ولم يبين شيئا أو قالوا لم نعاين موته وانما سمعناه من الناس ففي الوجه الأول تقبل شهادتهما وفي الوجه الثاني أن لم يكن موت فلان مشهورا لا تقبل الشهادة بخلاف (١) وإن كان موت فلان مشهور اذكر في الأصل وفي كتاب الاقضية أنه تقبل الشهادة وهكذا ذكر الخصاف في أدب القاضي (٢) وقد قال بعض مشايخنا لا تقبل شهادتهم به أخذ الصدر الشهيد حسام الدين في العناية وهو الصحيح • (م) وإن قالوا شهد أن فلانا مات أخبرنا بذلك من شهد موته عن يوثق به جازت شهادتهما هكذا ذكر في كتاب الاقضية وهذا فصل اختلاف فيه المشايخ بعضهم قالوا لا تجوز هذه الشهادة وعن أبي يوسف أنه تقبل هذه الشهادة إذا نذر بالسماع وكذا في الشهادة على المالك إذا نذر باليد وقد عثرنا على الرواية أنه تجوز الشهادة وهي رواية كتاب الاقضية في الأول من شهادات التواريخ • ولو شهدا بموته وقالوا أخبرنا بذلك من يوثق به فالأصح أنه تقبل الشهادة وكذا ذكره الخصاف أيضا وفيه اختلاف المشايخ وكذا لو قالوا شهدنا بقتله أو بجنازته والموت كالقتل من أوائل شهادات البرازية • ولا يشترط في الخبر بالموت لفظ الشهادة وأما الذي يشهد عند الحاكم لا بد له من لفظ الشهادة من المحل المزبور وتماه فيه ملخصا • الشهادة بالشهرة في النسب وغيره بطريقين الشهرة الحقيقية أو الحكمية فالحقيقية أن يشهد ويسمع من قوم كثير لا يتصور نفاقهم على الكذب ويشترط فيه التواتر لا العدالة والحكمية أن يشهد عنده عدلان من الرجال أو رجل واحد أو ثمان بلفظ الشهادة والشهادة انما تحمل بالشهرة في أربعة النسب (٣) والنكاح والنفاء والموت ولكن الشهرة في الثلاثة الأولى لا تثبت الا بخبر جماعة لا يتصور نفاقهم على الكذب أو بخبر عدلين بلفظ الشهادة وفي الموت بخبر العدل

(١) وفي شهادات المجتبي (٨) بعلامة (ط)

تقبل الشهادة على أصل الوقف بالشهرة وعلى شرائطه أيضا هو المختار وتقبل الشهادة على الشهادة في الوقف وفي التاسع عشر من رسائل ابن نجيم هل يثبت شرط الواقف بالتسامع كما أنه يختلف التصحيح فيها في الكتب المعقدة كالخلاصة

والبرازية أن المختار أنه لا يثبت بالتسامع وعلى الشارحون بأن أصله هو الذي يشتر دون شرائطه وفي المجتبي المختار أنه يثبت بالتسامع ورجحه في فتح القدير انتهى به (٨) في فصل ولا يجوز للشاهد أن يشهد وقدم في الثاني من الوقف ما يناسب هذا المقام به

(٢) أو بالعربي كما يسكن بسبنا كنه الأزواج كذا في البرازية به (ترجمة)

(٣) فمن نعرف هذه زوجة هذا أو عرفنا أو كانا كذلك يجتمعان إجماع الأزواج به (ترجمة)

(٤) ان أباهما أعطاهما هذا الزوج أو أمسكها لهذا الزوج أو رضى بالأعطاء لهما

(٥) قال في الظهيرية في مقطعات الشهادة ولا بأس بالرجل أن يشهد بالنكاح المشهور وإن لم يحضر النكاح فإن خرج قوم من ملائكة قوم وأخبروا رجلا كانوا في الخارج أن فلانا تزوج فلانة على مهر كذا حصل للسامع أن يشهدوا على النكاح كذا في الخاتمة به

قال في الثاني عشر من الفصول لو رأى رجلا يدخل على امرأة ومع من الناس أنهار زوجته وسعه أن يشهد أنهم أزواجه وإن لم يعين العقد به

(٦) قال في الخاتمة في فصل في الشاهد يشهد به ما أخبر به والحق هو الصحيح وكذا في مقطعات شهادات الظهيرية به

العدل الواحد وقال أبو يوسف بخبر عدلين وأن يكون موته شهورا في الشهادة بالنسب والموت من شهادة المنية \* وفي الوقف الصحيح أنه تقبل بالتسامع على أصله لشرائطه لأنه يبق على الأعصار لشرائطه وكل ما يتعلق به صحة الوقف وتوقف عليه فهو من أصله وما لا توقف عليه الصحة فهو من الشرائط ونص القاضى على أنه لا يصح في الوقف الشهادة بالتسامع واختار السرخسى جوازها على أصله لاعتلى شرائطه بأن يقولوا أنه وقف على المسجد هذا أو المقبرة هذه وأما إذا لم يذكر ذلك لا تقبل والمراد من الشرائط أن يقولوا أن قد وامن الفلانة هذا ثم يصرف القاضى إلى كذا بعد بيان الجهة فلو ذكر هذا لا تقبل في الأول من شهادات البرازية \* والشهادة بالوقف وشرائطه هل تحل بشهرة وبسماح لا رواية لهذا واختلف فيه المشايخ قبل تحل وقيل لا وقيل تحل على أصل الوقف لا على شرائطه وهو الأصح إذ يشتر أصله لشرائطه ولو شهد بالوقف وصرفا بالتسامع تقبل (١) في الثاني عشر من الفصول \* ولو شرط القاضى أنه يشهد بتسامع أو بمعاينة اليد لم تقبل قبل في الوقف تقبل وفي النسب والنكاح تقبل في الأصح من شهادة التسهيل \* قال وأما الشهادة على الدخول بالشهرة والتسامع فجوز أيضا كذا ذكره شمس الأئمة السرخسى في شرح أدب القاضى لأن هذا أمر يشتر ويتعلق به أحكام مشهورة من النسب والمهور والعدة وثبوت الإحصان في أوائل شهادة القاعدية \* ولو شهدوا بالنكاح وقالوا به هذه العبارة بالفارسية (٢) ما يشتر أن يشهدوا على دانيه أو دانسته أو جنان باشيده اندك زان باشويان باشنده (٣) لا تقبل لأنهم شهدوا على الرضا بالنكاح وما شهدوا على النكاح وقال القاضى تقبل لأن هذه على النكاح وعلى الرضا ولو شهدوا وقالوا جون پدر او را باين شوى داده است او داشته است او رضاداده است (٤) لا تقبل واختار أنه تقبل في الخصاص من شهادات الخلاصة \* ذكر في الفصول للإمام الاستروشى وقال قال رشيد الدين شهدا على النكاح فساألهما القاضى هل كنتم حاضرين فقالا لا فإنه تقبل شهدا ثم ما لأنه تحل لهما ما الشهادة على النكاح بناء على التسامع أو بناء على أنهما رأياهما يسكنان في موضع (٥) وقيل لا تقبل لأنهما لما قالوا لمعاين السعدتين للقاضى أنه ما يشهد أن بناء على التسامع ولو شهدا وقالوا لا يشهد لانا معنا لا تقبل شهدا ثم ما أنه كذا هذا وقال صاحب العدة ولو شهدا عند القاضى وقالوا شهدا أن فلانا مات أخبرنا بذلك من نثق به جازت شهادتهم ما هو الأصح والخصاف جوز ذلك أيضا وفيه اختلاف المشايخ قال الامام ظهير الدين ولو شهد على النكاح والنسب وفسر وقال لا يسمعت ذلك من قوم لم يتصور اجتماعهم على الكذب لا تقبل وقيل تقبل في الفصل الأول من شهادة النهاية \* وأما في المهر هل يشهد بالتسامع فيه روايات والأصح أنه جازله (٦) كذا في المنتقى في الأول من شهادات الخلاصة وكذا في البرازية وخزانة المفتين \* ولا يشهد بالشهرة في الولاية إذا كانت الولاية التي يضاف اليها الولاية برعون أنه رقيق وعن الثاني آخر أو هو قول محمد أنه لا يجوز ولا يجوز في العلق والطلاق إجماعا وقال الحنفى في هذا أقولهما وعن الثاني أنها تجوز

(١) وذكر شمس الأئمة السرخسي أن الشهادة على العتق بالتسامع لا تقبل بالإجماع كذا في أوائل شهادة القاسمية وفي شرح أدب القاضي في الباب الرابع والمائة قال (٣٩٤) وكذلك الشهادة على الولاء بالتسامع لا تجوز في قول أبي حنيفة ومحمد

وفي قول أبي يوسف تجوز ذكر صاحب الكتاب الخلاف في الولاء وذكر شمس الأئمة الخلاف في شرح هذا الكتاب لأن الخلاف ثابت أيضا في العتق فإن العتق يثبت الولاء والشهادة على الولاء شهادة على العتق لكن صاحب الكتاب لم يذكره وذكر شمس الأئمة السرخسي في شرح هذا الكتاب أن الشهادة على العتق بالتسامع لا تقبل بالإجماع وإنما الخلاف في الشهادة بالتسامع على الولاء

ذكره صاحب الكتاب (٤) ولو أن رجلا قال أنا فلان بن فلان لم يسمع السامع أن يشهد على نفسه ولا يقضى بقوله ما لم يثبت ذلك بدليل والدليل هو الاشتهار وذلك يثبت بطريقين - حقيقة أو حكمية كذا في القاسمية في أوائل الشهادات

(٣) تقبل شهادة الذي على مثله إلا في مسائل فيما إذا شهد نصرانيان على نصراني أنه قد أسلم حيا كان أو ميتا فلا يصح عليه بخلاف ما إذا كانت نصرانية كما في الخلاصة إذا كان ميتا وكان له ولي مسلم يدينه فانه تقبل للارث ويصلي عليه يقول وليه كما في الخاتمة أشياء - كافر مات وله إيمان مسلم وكافر فأقام المسلم بيعة مسلمة أو كافرة على أنه مات مسلما وأقام الكافرية بيعة على موته ككافرية قضى بالارث للمسلم ويصلي عليه كالمولود بين مسلم وكافر يحكم بالإسلام من شهادة أهل الذمة من شهادات المحيط للسرخسي \* الموكل يهودي والغريم مسلم وجاء الوكيل بشهود نصارى لم تقبل لأن هذه شهادة النصراني قامت بالوكالة على المسلم مقصودا فان الغريم نصرانيا تقبل لأنها قامت على النصراني مقصودا

(٣) وتقبل شهادة الكافر على العبد الكافر التاجر وإن كان مولاه مسلما وعلى العكس لا تقبل والوكيل مع الموكل عتلة العبد مع المولى في باب شهادة أهل الذمة من شهادات محيط السرخسي ملخصا \* كافر مات وأوصى إلى رجل مسلم فشهد كافران بدين على الميت فإن القاضي يقبل شهادتهما وفي الظهيرية وإن كان الوصي مسلما في الحادي عشر من شهادة التاجر خاتمة \* إذا شهد كافران على شهادة مسلمين ككافر على كافر بحق أو على قضاء قاضي المسلمين على كافر لم أو كافر لم تجز شهادتهما في باب الشهادة على الشهادة من شهادات المبسوط للسرخسي \* قال محمد في الجامع مسلم إذا دعي أن فلانا النصراني مات وأوصى إليه وأقام شهودا من النصاري فإن أحضر غريبا نصرانيا قبلت الشهادة عليه قياسا واستحسانا وتعدى إلى غيره وأما إذا حضر غريبا مسلما القياس أن لا تقبل شهادتهم عليه وهو قول محمد آتولا وفي الاستحسان تقبل في الحادي عشر من شهادة المحيط الرهاني \* والذي ينام من الجواب في الوصاية فهو الجواب في التسبب حتى لو أقام نصراني بيعة من النصاري أن فلانا مات وأنه ابنه ووارثه لا يعلمون له وارثا غيره وأحضر غريبا للميت كافران تقبل شهادتهما قياسا واستحسانا فان أحضر غريبا مسلما القياس أن لا تقبل وفي الاستحسان تقبل من المحل المزبور \* ولو أن مسلما ادعى وكالة من نصراني بكل حق له في الكوفة وأحضر غريبا مسلما وأقام عليه شهودا نصاري لا تقبل لأن هذه شهادة نصراني قامت على المسلم مقصودا فلا تقبل فرق بين الوصاية والوكالة والفرق أن الإيصاء غالبا يكون حالة الموت في دورهم والمسلمون لا يحضرون دورهم عند موتهم غالبا فقبلنا شهادتهم لما ذكرنا صيانة فقهم عن البطلان وأما الوكالة فتقع خارج دورهم غالبا والمسلمون يحضرون خارج دورهم فيمكن

شهادتهم المسلمين عليها فلا ضرورة إلى قبول شهادة أهل الذمة فان أحضر نصرانيا قبلت شهادتهم لكونها حجة على النصراني (٤) من المحل المزبور وقامه فيه ولا تجوز شهادة ذميين على وكيل المسلم مسلما أو ذميا يقبض دينه من مسلم أو ذمي \* فان كان الطالب ذميا والوكيل مسلما والمطلوب ذميا جازت شهادتهما وإن كان المطلوب مسلما مقرا بالدين والوكالة جازت أيضا شهادتهما وإن كان منكرا الوكالة لم تجز شهادتهما في الأول من وكالة الكافي وفي السرخسي والمبسوط تفصيل بأقصر عبارة \* ولو كان مسلم في يديه دار فادعى ذميا فيها دعوى وكل وكيلة بشهادة أهل الذمة

وعلى الغريم المسلم بما عودا وحكما في باب الشهادات على الوكالة من شهادة المحيط للسرخسي (٤) وإذا قبل لم تجز القاضي هذه الشهادة وقضى له بالوكالة كان ذلك قضاء على جميع الغرما من المسلمين وغيرهم حتى لو أحضر غريبا مسلما بعد ذلك وهو صحيح وكالته لم يكفه القاضي إقامة البيعة على الوكالة في حق جميع من كان بالكوفة كذا في المحيط في المحل المزبور

(١) ولو وكل كافر مسلماً بخصومة فشهد

عليه كافران بالدين قبلت البيعة كذا في  
المبسوط للسرخسي قبيل شهادة النساء

نقد

(٢) لأن الوكيل بالبراءة والبيع في

حقوق العقد كالعقد نفسه فأنما تقوم

هذه البيعة على المسلم كذا في المبسوط قبيل

شهادة النساء نقد

(٣) وما نقل عن الذخيرة مخالفاً لما في

الهيكلين ولما في المبسوط في أواخر باب

الشهادة على الشهادة وهو رواية النوادر

صرح به في المحيط نقد

(٤) وكذا في الحادي عشر من شهادات

التا تاريخية بعين عبارته وقال فيه

هكذا ذكر في عامة روايات كذالة الأصل

وذكر في بعض الروايات أنه لا تقبل هذه

الشهادة أصلاً نقد

(٥) وأعاد في التا تاريخية هذه المسئلة بعد

صحيفة تقريرا وقال فيه ذكر في المتن عن

أبي حنيفة أني أقضي بنصف الدين في حصة

النصراني وأبطل النصف وذكر عن أبي

يوسف أني أقضي بذلك في حصة النصراني

ولا أقضي على المسلم بشئ فبين بهذا ذكر

في المتن أن المذكور في الجامع قول أبي

يوسف ومحمد نقد

وفي التا تاريخية تفصلاً عن الظهيرية

نصراني مات وترك ألف درهم فجاء مسلم

ونصراني وأدعى كل واحد منهما ألف

درهم وأقام كل واحد منهما شاهدين

نصرانيين فإن الألف كلها للمسلم في قول

أبي حنيفة ومحمد وزفر وقال أبو يوسف

الألف بينهما ما نصفان وفيه تفصلاً عن

العمون قال هشام قال محمد هذا قوله

الآخر وكان قول أبي يوسف مثلاً في قول

أبي حنيفة ثم رجع إلى هذا القول وقال

بينهما نقد

لم يجز شهادتهم على الوكالة أو كذا المسلم بالوكالة أو أنكرها وكذلك المعبود والنوب وما  
أشبههما فإن كان ذلك في دين وهو مقرب وبألو كالة أجبر على دفعه إلى الوكيل وليس  
هذا كالألو كالة في الخصومة من محل المزبور • لذا وكل المسلم الذي في خصومة فشهد  
شهود من أهل الذمة على إبطال حق المسلم لم يجز ذلك على ذلك المسلم ولو كان المسلم هو  
الوكيل والذي صاحب الحق فشهد عليه قوم من أهل الذمة جاز ذلك (١) واستشهد بالذي  
إذا أوصى إلى مسلم فشهد قوم من أهل الذمة عليه بحق قبلت الشهادة من وكالة المبسوط  
للسرخسي ملخصاً • (٢) ولو أن كافر أو كل مسلم ببراءة أو بيع لم أجبر على الوكيل من  
البيعة إلا مسلمين (٣) ولو أن مسلماً وكل كافر بذلك أجرت على الوكيل الشهود من أهل  
الكفر • (الذخيرة) (٣) قال أبو حنيفة وأبو يوسف إذا وكل النصراني مسلماً لبيع له ثوباً أو  
يشترى له ثوباً فشهد عليه نصرانيان بالبيع وهو يجحد أن ذلك جائز وكذلك النصراني في  
الحادي عشر من شهادة التا تاريخية وقامه فيه • وإذا ادعى رجل مسلم على مسلم مالا ويحجر  
المطلوب وأدعى الطالب كماله رجل من أهل الذمة بالمال يأمره ويحجر الكفيل ذلك فشهد  
رجلان من أهل الذمة على ذلك فإنه لا يجوز على المسلم شيء من ذلك ويجوز على الذي حتى  
يؤخذ الكفيل بالمال وإذا ادعى لا يرجع على الأصل هكذا ذكر في عامة الروايات وذكر في  
بعض روايات هذا الكتاب وقال لا تقبل الشهادة أصلاً في الحادي عشر من شهادات المحيط  
البرهاني (٤) • (٥) إذا مات الكافر وترك اثني عشر ديناراً فاقسمها بينهما ثم أسلم  
أحدهما ثم جاء كافر وأدعى لنفسه ديناً على الميت وأقام على ذلك شاهدين كافرين خال في  
الكتاب أجرت ذلك في حصة الكافر خاصة (٥) أما إذا مات الكافر فجاء مسلم وكافر وأدعى كل  
واحد منهما ديناً فأقام كل واحد منهما يمينه من أهل الكفر قال في الكتاب أجرت بينة المسلم  
وأعطيت حقه فإن بقي شيء كان للكافر وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أن التركة تقسم  
بينهما على مقدار دينهما في الحادي عشر من شهادات التا تاريخية وكذا في المحيط • (٦)  
قال محمد في الجامع نصراني مات وترك مائة درهم لا غير وأقام مسلم شاهدين نصرانيين أن  
عليه مائة درهم وأقام مسلم ونصراني شاهدين نصرانيين عليه بمائة درهم بينهما يقضي  
للمسلم المنفرد بثلثي مائة ويقضى بثلث المائة بين الشريكين نصفان ثم النصراني الشريك  
يأخذ من شريكه المسلم نصف ما أخذ تصادقهما أن الدين مشترك بينهما ثم ما في يد النصراني  
الشريك يضم إلى ما في يد شريكه ولو كان مكان المسلم المنفرد نصراني منفرد وبقي المسئلة  
بحالها فالمائة تقسم بينهما أثلاثاً لكل واحد منهما الثلث ولو كان شهود الشريكين  
مسلمين وشهود النصراني المنفرد مسلمين وشهود الشريكين نصرانيين وبقي المسئلة بحالها سواء وإن  
كان شهود النصراني المنفرد مسلمين وشهود الشريكين نصرانيين وبقي المسئلة بحالها يقضى  
لنصراني المنفرد بنصف المائة ويقضى بالنصف لآخر الشريكين في الحادي عشر من  
شهادة التا تاريخية وكذا في المحيط البرهاني • ولو شهد على إسلام النصراني رجل  
وامرأتان من المسلمين وهو يجحد أجبر على الإسلام ولا يقتل ولو شهد رجلان من أهل  
دينه وهو يجحد فشهادتهما باطلة وكذا لو شهد الفاسق من المسلمين على الإسلام لا تقبل

(١) وفي يبرشانة الكل نقل عن المنتقى شهد نصرانيان على نصراني أنه أسلم يجبر على الاسلام ولا يقتل وذكر بدم بورتين تقريرانه نقل عن الاجناس وقال وفي نوادر ابن رستم لو شهد

بختلاف ما لو شهدوا على نصراني فغانم باع لا تقبل عليه

وروي المصنف عن أبي يوسف أنه قال لا أقبل شهادة أهل الذمة على اسلام الكافر في حالة الحياة وأقبلها بعد الموت وان لم يكن له ميراث يجب لاحد بشهادتهم وروي جرو بن أبي عوف في الاملاء في رجل من أهل الذمة مات فشهد مسلم عدل أو مسلمة أنه أسلم قبل موته وأنكر أولياؤه من أهل الذمة ذلك فغيره لا وليا له من أهل الذمة بحاله وأنه ظاهر قال ويقتضي للمسلمين أن يغسلوه ويكفنوه ويصاوموا عليه وكذلك ان كان محدودا من قذف بعد أن يكون عدلا كذا في الحادى عشر من شهادات التاتارخانية

وفي شهادة العدة للصعد والشهد ذميان شهدا على ذمى أنه أسلم لا تقبل لاث في زعمهما أنه مر تدو شهادة أهل الذمة على الموت لا تقبل

وفي مقطعات شهادات الظهيرية لو شهد رجل وامرأتان من أهل الاسلام أنه أسلم وهو يجبر على الامام على الاسلام ويجبر ولا يقتل لان نفسا مالا تقتل بشهادة النساء في موضع ما

رجل مات وترك ابني فشهد مسلمان ان أباهما مات نصرانيا وشهد نصرانيان أنه مات مسلما تقبل شهادة النصرانيين لاثبات الاسلام كذا في شهادة العدة للصعد والشهد

(٢) لان شهادتهم على اسلامه في حكم الميراث قامت على أوليائه الكفار وشهادة بعضهم على بعض حجة كذا في الخاتمة في فصل الشهادة الباطلة

ولا يصح عليه بشهادتهم (١) من المحل المزبور وتعامه فيه شهد نصرانيان على نصراني أنه قد أسلم وهو يجبر على مجزئتهما وصكك الوشهاد رجل وامرأتان من المسلمين وبترك على دينه وجميع أهل الكفر في ذلك سواء ولو شهد نصراني على نصرانية أنها قد أسلمت جازت وقد أجبرتها على الاسلام ولا تقتل وهذا كله قول أبي حنيفة وفي نوادر ابن رستم تقبل شهادة رجل وامرأتين في اسلام رجل نصراني ويجبر على الاسلام ولا يقتل في قول أبي يوسف وصكك شاهادة النصرانيين على نصراني أنه أسلم وقال محمد لا تقبل شهادتهم ما لو يجبر على الاسلام كما قال أبو حنيفة الكل في الاجناس في كتاب ألفاظ الكفر من الخلاصة وفي المنتقى شهد نصرانيان على نصراني أنه مات مسلما وليس له ميراث يجب لاحد لا تقبل شهادتهم ما ولا تبعه مسلما وعن الثاني أنه لا تقبل في الحياة وتقبل بعد الموت بخلاف ما لو مات نصراني عن ابن نصراني وابن مسلم فبرهن الابن المسلم نصراني على أنه مات مسلما وسأل الميراث تقبل في حق المال ويرث منه الابن المسلم (٢) وإذا قضى به فبجعله مسلما ونصلي عليه في نوع في الشهادة على النقي من شهادته البرازية ولو لم يشهد على اسلامه غير الولي يصح عليه بقوله وليه المسلم ولا يكون له الميراث في فصل الشهادة الباطلة من الخاتمة مسلم باع عبدا من نصراني فاستحققه نصراني بشهادة نصرانيين لا يقضى له لانه لو قضى لرجع بالثمن على المسلم ولو كان المشتري النصراني باعه من مثله وسلمه ووجد المشتري به عيبا ورهن نصرانيين على أنه كان معيبا بهذا العيب عند البائع المسلم قبل قبض النصراني برده على النصراني بالعيب وليس له أن يرده على المسلم حتى يبرهن على العيب عنده بشاهدين مسلمين وفيه نصراني قال لعبده المسلم أنت حر ان دنت هذه الدار فشهد نصرانيان بتحقيق الشرط لا تقبل في نوع في الشهادة على النقي من البرازية قال في المنتقى عبدا باعه نصراني ثم باعه المشتري من نصراني آخر ثم وثم حتى تداولته عشرة أيمن الباعة كاهم نصارى ثم أسلم واحده منهم ثم ادعى العبد أنه حر الاصل وأقام على ذلك شهودا من النصارى قال زفر لا تقبل بينته سواء أسلم أو لهم أو آخرهم أو واسطهم حتى يقيم البينة من المسلمين وقال أبو يوسف ان كان المشتري الآخر هو الذي أسلم لا أقبل بينته وان كان غيره أسلم أقضى وتزادوا الثمن فيما بينهم حتى ينتهي الى المسلم فلا يؤخذ برده الثمن ولا من قبله من الباعة وهذا قول أبي حنيفة وزفر في الحادى عشر في شهادة أهل الكفر والشهادة عليهم من شهادة التاتارخانية وكذا في المحيط البرهاني قال ابن جماعة عن محمد في نصرانيين شهدا على مسلم ونصراني أنهم ما قلا مسلما عمدا قال لا يجوز شهادتهم على المسلم وأدرا عن النصراني القتل واجعل عليه الدية في ماله من المحل المزبور ولا تقبل شهادة كافرين على شهادة مسلمين وعلى عكسه تقبل في شهادة أهل الذمة من المحيط للسرخسى ملخصا ولا تقبل شهادة أهل الذمة على كتاب قاضى المسلمين لدمى على ذمى في الرابع والعشرين من قضاء المحيط البرهاني

(السامن في الاختلاف بين الدعوى والشهادة واختلاف الشاهدين)

قال الشهادة لو خالفت الدعوى بزيادة لا يحتاج الدائبانها وبقصان كذلك فان ذلك لا يمنع قبولها

(١) وفي الرابع عشر من دعوى النصاب يعني نصاب الفتى اذعى العتق على رجل فشهدوا أنه حر لا تقبل وفي الامة تقبل لان الدعوى ليست بشرط في حقها وكذا في الطلاق والوقف قال وقال القاضي الامام (٣٩٥) دعوى العتق والشهادة أنه حر مقبولة

وعلى هذا اذا اذعى أنه حر الاصل فشهدوا أنه اعتقه فلان تقبل لانهم شهدوا بأقل مما ادعاه وفيما ذكرنا وان شهدوا بأكثر الا أن الاصل هي الحرية وهم شهدوا بذلك قال وقال الامام خالي اذا شهدوا أنه اعتقه فلان لا تقبل اذا اذعى هو حرية الاصل لانه اذعى أنه ما جرى الرق عليه أصلا وهم شهدوا على وجه يحتمل ذلك

رجل اذعى أن مولاي أعتقني وشهدا أنه حر زدة لانه يدعى حرية عارضة وشهدا بحرية مطلقة فيصرف الى حرية الاصل وهي زائدة على ما ادعاه وقيل تقبل لانهما لما شهدا أنه حر يشهد بنفس الحرية اقول فيه نظر لانه لا يدفع به ما من دليل الرد قال والامة لو ادعت أن فلانا أعتقني وشهدا أنه حر تقبل اذا دعوى ليست بشرط هنا ولو اذعى حرية الاصل وشهدا أن فلانا حر زدة قيل رد وقيل تقبل لانهما شهدا بأقل كذا في الحادي عشر من الفصول مخلصا

(٢) أى في جنسه أو مقداره كما في المبسوط وخزانة الاكمل

(٣) قوله (قيد) أى قاضى يبيع

(٤) وفي شراء الاقضية شهدا على البيع بلايمان الثمن ان شهدا على قبض الثمن تقبل كذا في زبدة الفتاوى في الفصل الثالث من الباب الثاني من الشهادات

شهد

(٥) اذعى أن مولاي أعتقني منذ أربع عشرة سنة وشهدا على عتقه سبع سنين

تقبل

قبولها مثله لو شهدا على اقراره بما لا أقتر في يوم كذا والمضى لم يذكر اليوم أو شهدا ولم يؤخر أو المضى أنخ أو شهدا أنه أقتر في بلد كذا وقد أطلق المضى أو ذكر المضى المكان ولم يذكره أو ذكر المضى مكانا وهما معا غير ذلك المكان أو قال المضى أقتر وهو راكب فرس أو لا بس حمامة أو لا أقتر وهو راكب أو راكب حمار أو لا بس قلسوة واشياء ذلك فانه لا يمنع القبول لان هذه الاشياء لا يحتاج الى اثباتها فذكرها والسكوت عنها سواء وكذا لو وقع مثل هذا التفاوت بين الشهادتين لا يضر من شهادات القاعدية عبد في يد رجل يزعم أنه ملكه فاذعى العبد عليه أنه حر الاصل وشهدت الشهود أن صاحب اليد اعتقه لا تقبل وقيل تقبل وعلى العكس لا تقبل وقيل تقبل في الوجهين جميعا (١) في السابع والعشرين من دعوى التاخرية اذعى شراء دار في يد رجل وشهد شاهدان ولم يسميا الثمن والبائع ينكر ذلك فشهادتهما باطلة وكذا لو سميا الثمن واختلفا في جنسه أو في مقداره وان شهدا على اقرار البائع بالبيع ولم يسميا الثمن ولم يشهدا قبض الثمن فالتشهادة باطلة وان قال أقتر عندنا أنه باعها منه واستوفى الثمن ولم يسم الثمن فهو جائز في الشهادة في الشراء والبيع من المبسوط مخلصا شهدا بالشراء وسميا الثمن تقبل وان لم يسميا أو اختلفا في الثمن (٢) ولم يشهدا قبضه لا تقبل وان شهدا قبض الثمن تقبل الشهادة على الشراء المجرد والبيع في يد البائع تقبل وان كان في يد غيره لا تقبل الا اذا شهدا أنه اشتراه والبائع يملكه أو ملك هذا المضى اشتراه من فلان كذا وتقدم الثمن أو أنه اشتراه وقبضه وان شهدوا أنه باع وسلم تقبل وان شهدوا أنه باع وكان في يده ولم يشهدوا بالتسليم قيل تقبل وقيل لا تقبل في الشهادة في البيع والشراء من شهادة الوجهين للسرخصى اذعى محدودا بسبب الشراء من فلان ووقع الثمن اليه وقبض المضى بالزضافة شهدوا بأنه ملكه بالشراء منه لا تقبل الشهادة لانه دعوى الملك بسبب والقاضى أيضا لا بد أن يقضى بذلك السبب ولم يذكر الثمن لا قدره ولا وصفه والحكم بالشراء بمن مجهول لا يصح في الجنس الثالث من شهادة البرازية قبيل زيادات الشهادة اذعى يبيع شيء بمن معلوم فشهدوا بالبيع فسألهم القاضي عما به أى كم كان الثمن فقالوا لا نعلم قال لا نسمع وفي النكاح نسمع قلت قال (قيد) (٣) ان قالوا وسلم اليه تقبل والا فلا قياسا على مسئلة المنتقى ولو شهدوا بالصلح بأن قالوا سلم اليه بدل الصلح تقبل والا فلا (٤) في أحكام الشهادة من الفتاوى الصيرفية وفي المنتقى اذعى ملكا مطلقا مؤثرا وقال قبضه منه منذ شهر وشهدا على مطلق الملك بلاتاريخ لا تقبل وعلى العكس تقبل في المختار وقيل لا ودعوى الملك بالاثبات كدعوى الملك المطلق اذعى أنه اشتراه منذ سنة وشهدا على الشراء مطلقا بلا تاريخ تقبل وعلى القلب لا اذعى أنه اشتراه منذ شهرين وشهدا على شرائه منذ شهر تقبل وعلى القلب لا (٥) في الثالث من شهادة البرازية والخلاصة وعامه فيه وفيه لو اذعى ملكا مؤثرا وشهدا على مطلق بلا تاريخ لا تقبل ولو شهدا أحدهما بملك مؤثرا والاخر بمطلق الملك فلو اذعى ملكا مؤثرا خاتمة الشهادة ولو اذعى المطلق تقبل ويقضى بملك مؤثرا في الحادي عشر من الفصولين وفي العتاق اذعى أنه له منذ سنة وشهدا أنه له منذ سنتين لا تقبل وعلى القلب تقبل في الثالث من شهادة زبدة الفتاوى (ط) اذعى ألقا وقال خسمائه



منه عن فن شراء مني وخمسائة عن متاع شراء مني وشهد ابنته مائة مطلقا تقبل في خمس مائة  
 وذكر السبب ليس بشرط وهذا نص على أنه في دعوى الدين بسبب لو شهد به مطلقا تقبل  
 ولا يشترط ذكر سببه وبه أنق (ط) في الحادى عشر من الفصولين \* (الكبرى) ولو ادعى  
 ألفا وقال خمسائة منها من عن عبد قد قبضه وخمسائة من عن متاع قد قبضه فشهد له أحد  
 الشاهدين بخمس مائة من عن عبد قد قبضه وشهد الآخر من عن متاع قد قبضه يجوز من  
 ذلك خمس مائة ويحمل المتاع هو العبد (هـ) في الحادى والعشرين من من شهادات التاتارخانية  
 وكذا من شهادة الولوالجية \* قال ادعى ألفا من عن الجارية فشهدا مطلقا يقبل وكذا لو  
 شهدا على اقرار المدعى عليه بالألف مطلقا وان ادعى ألفا مطلقا فشهدا بألفا لا يقبل من عن  
 الجارية تقبل أيضا من دعوى القاعدية ملخصا \* قال محدودة دعوى كريد بسبب معلوم  
 وهو الشراء وكواهان برمك مطلق كواهى دادند قاضى نشيد باز همين كواهان كواهى  
 حيدند برمك بدان سبب معلوم بشنويطاني أجاب في (٢) من المحل المزبور \* وفي الجامع  
 ادعى ملكا مطلقا وشهدا بسبب معين تقبل وفي العكس لا وفي الاجناس يسأل الحاكم  
 المدعى بطلاق الملك الملك بالسبب الذى شهدا أم بسبب آخران قال به قضى وان قال بآخر  
 لا يقضى بشئ أصلا وفي الاقضية الشهادة بالملك المطلق اذا كان الدعوى ملكا بسبب  
 كالشراء انما لا تقبل اذا كان دعوى الشراء عن رجل معلوم وهو فلان بن فلان انما اذا  
 قال اشتريت من رجل أو قال من محمد تقبل الشهادة على الملك المطلق وذكر الوتار قبل  
 لا تقبل وان ادعى من مجهول لان في هذه شهادة بزيادة ما يدعيه فلا تقبل وفي المحيط  
 ادعى الشراء من رجل أو ادعى الارث من أبيه فبرهن على الملك المطلق لا تقبل وهذا اذا  
 ادعى الشراء من معلوم أو ادعى من مجهول بأن قال من محمد مثلا وشهدا بالمطلق تقبل  
 وسواء في الدعوى في أول الثالث من شهادات البرازية وكذا في أوائل الحادى عشر  
 من الفصولين \* ادعى الشراء مع القبض وشهدا بالملك المطلق ففيه اختلاف المتأخرين  
 وجواب الأكثر على عدم القبول وذكر القاضى ادعى بسبب وشهدا بالملك المطلق لا تسمع  
 ولا تقبل لكن لا تبطل دعواه الاولى حتى لو قال أردت بالمطلق المقيد بسمع كملر ان برهن على  
 أنه وفي الذخيرة الضوى على أنه لا تسمع ولا تقبل ويكون تناقضا (٤) في نوع في الدفع  
 من دعوى البرازية ويحى بنه في الثاني عشر من الدعوى من مجموعنا هذا \* (م) ادعى  
 الشراء نفسه بالهبة والقبض لا تقبل فان قال بجدي الشراء فاستوهبته وأعاد اليه على  
 الهبة والقبض تقبل في الثالث من شهادات زبدة الفتاوى \* ولو ادعى أنه ورثه من أبيه  
 وجاء بشهود فشهدوا له أنه ولا يخيه الغائب ميراث عن أبيهما جازت شهادتهم لانهم  
 شهدوا له بأقل مما ادعى في الشهادة التي تخالف الدعوى من شهادة الخاتمة \* ادعى خين  
 دينارا بسبب الكفالة وخمس مائة بسبب القرض فشهدوا أنه عليه مائة ولم يذكر السبب  
 تقبل في الحادى عشر من دعوى تصليب الفقهاء \* ادعى بسبب وشهدا بالملك المطلق ان  
 كانت الدعوى في الدين تسمع وان كانت في العين فلا والفرق معلوم من دعوى القاعدية \*  
 (ط م) ادعى على آخر دينار بسبب وشهدا بالدين مطلقا تقبل وأتمه بخارى بأجمعهم أجابوا به

(١) ويقع في الخاتمة في أوائل باب الدعوى  
 يقتضى للمدعى بالقبض والظاهر أنه سهو من  
 التأليف  
 (ترجمة)

(٢) ادعى محدودة واحدة بسبب معلوم  
 وهو الشراء وشهدت الشهود على الملك  
 المطلق ولم يسمع القاضى ثم شهدت الشهود  
 على الملك بذلك السبب المعلوم هل تسمع  
 أم لا أيايلا

(٣) وفي آخر الباب الثالث من شهادات  
 النصاب قال القاضى الامام يعنى فاضيلان  
 لا تقبل لانه أقر أن ملكا بسبب الشراء  
 واقراره حجة عليه ويحى مقامه في الثاني  
 عشر من كتاب الدعوى من مجموعنا هذا  
 شهد



(ش) لا تقبل كافي دعوى العين (ط) في نحو هذا الاختلاف المشايخ ولو ادعى المدعيون قضا دينه وهو ألف فشهدوا له أنه أعطى لرب الدين ألفا ولم يقولوا عن الدين فقبه اختلاف المشايخ فنية في الاختلاف بين الشهادة والدعوى وكذا في الحادى عشر من الفصولين \* وان ادعى رجل دينار على رجل ولم يبين السبب فشهدت الشهود بالسبب جازت شهادتهم وان ادعى ديناً بسبب فشهدت الشهود بالملك المطلق قبل لا تقبل شهادتهم (١) كالأدعى ملكاً بسبب فشهدت الشهود بالملك المطلق والصحيح أنهم لا تقبل ذكره في كفالة الاصل قاضيان في أوائل باب الدعوى \* (جو) شهدوا أم امرأته وحلته قبل لا تقبل ما لم يشهدوا على العقد وقيل أشار محمد إلى أنها لا تقبل فانه قال لو قال المنهود عليه بالزنا اني تزوجتها أو قال هي امرأتى درى عنه الحق سوى بين الامرين فدل أنهم ما واحدة قبل كذا (كفو) \* وفي (ط) ادعى أنه تزوجها وشهد أنها منكوحته أو ادعى أنها منكوحته وشهد أنها تزوجها تقبل اذ النكاح سبب متعين لتكون المرأة منكوحته فاستوى ذكره وتركه \* (فش) ادعى نكاحاً مطلقاً بلا تاريخ وشهد أنها تزوجها في شهر كذا لا يقبل لا كذاب المتدعى شهوده وفي عكسه قبل في الفصل العشرين من الفصولين \* شهدا بتزويج الاب لا يقبل من اليه القبول تقبل اذ النكاح معاوضة فتكون الشهادة بالايجاب شهادة بالقبول وكذا لو شهد أحدهما كما عين بخواست ابن زن راو شهد الآخر ابن زن خود را باين داد (٢) تقبل وكذا لو شهد أحدهما أنه باعه منه وشهد الآخر أن هذا اشتراه منه وتكون الشهادة بالشراء شهادة بالبيع في آخر الحادى عشر من الفصولين وكذا في الرابع عشر من العمادية \* ادعى أن وليها تزوجها منه فأنكرت فجاء بشاهدين شهد أحدهما أنها تزوجت نفسها منه والآخر أن وليها تزوجها منه لا تقبل للتناقض ولو كان ادعى بعد هذه الشهادة والدعوى أنها تزوجت نفسها منه وشهد بذلك تقبل ولا يكون تناقض لان التزوج عما يكثر فيمكنه التوفيق بأن يكون الولي تزوجها ثم تزوجت نفسها منه في الرابع عشر من نكاح البرازية \* وفي (فش) ادعى نكاحاً مطلقاً وشهد بسبب ثم شهدا بمطلق تزوجها ثم شهدا بمطلق لانهم لما شهدا بسبب سبب دعوى المطلق على السبب فلا تقبل شهادتهما بالمطلق بعده ولو شهدا بمطلق ثم بسبب تقبل شهادتهما لانهما شهدا ببعض ما شهدا به أو لا تقبل (٣) ولو ادعى ساجاً فشهدا بمطلق تقبل لاني عكسه لان دعوى المطلق دعوى أولوية الملك على سبيل الاحتمال وشهادة التناج شهادة أولوية الملك على التيقن فقدم شهداياً أكثر مما ادعى فترد وهذه المسئلة تدل على أنه لو ادعى ساجاً ثم مطلقاً تقبل لا لو ادعى مطلقاً ثم ساجاً \* (ط) ادعى ساجاً وشهدا بسبب ترد \* (فش) لو ادعى مطلقاً فشهد أحدهما بمطلق والآخر بسبب تقبل بخلاف عكسه ويحكم بذلك حادث ولا يكون له الزوائد (ج) لا تقبل الشهادة في أوائل الحادى عشر من الفصولين \* (ط) ادعى أنه له وقضه ذواليد بغير حق وأرخ رشدها بقض مطلق لا تقبل لان الشهادة بقض مطلق بلا تاريخ تحتمل على الحال والمتدعى يدعى الفعل في الماضي والقض في الماضي غير الفعل في الحال كالأدعى قسله من شهر وشهدا بقضه في الحال وكذا لو ادعى قضه مطلقاً وشهدا بقض مؤرخ لا تقبل لما مر الا اذا وقع وقال أردت بالمطلق قبضها من

(١) الظاهر أن القائل شمس الاسلام قال في آخر الباب الثالث من شهادات النصاب لو ادعى الدين بسبب القرض وهم شهدوا بالدين مطلقاً أفق شمس الاسلام الا وزججندى أنه لا تقبل على قياس الملك

(ترجمة)

(٢) أن هذا طلب هذه المرأة وشهد الآخر أن هذه المرأة أعطت نفسها هذا اه

(٣) وفي البرازية في نوع في الشهادة على الشراء شهدا بالشراء بسد ما شهدا به بالملك المطلق تقبل

ذلك الوقت فتقبل قبل تقبل فيه بالتوفيق لأن المطلق أكثر وأقوى من المؤرخ فشهد بأقل  
عما ادعاه ولو ادعاه أنه من سنة وشهد أنه من سنة عشرين سنين لا تقبل وفي عكسه تقبل لأنهما  
شهد بأقل مما ادعاه ولو ادعى شرا أو بتاريخ وشهد به بتاريخ أو عكس قبل تقبل وقبل لا  
\* (فش) ادعى قبضه بغير حق وشهد به تقبل ويحمل القبض على القبض الحالى كما مر سواء  
كان في الدعوى أو الشهادة فلو ادعى المدعى لا الشاهد أو عكسه تزدهم أنه لا اختلاف  
الوقت في الفعل كما مر بخلاف البسع فانه قول والاختلاف في القول لا يمنع وفيه ادعاء رثا  
من أبيه وبرهن على ملك مورثه فشهد أحدهما بمطلق والآخر بسبب يحكم لمورثه بذلك  
بسبب ويحتمل مطلق الشاهد لا استرعى القيد من المحل المزبور ولو ادعى أنها منكوحته  
ولم يدع التزوج وشهد أنه تزوجها أو ادعى أنه تزوجها وشهد أنها منكوحته تقبل اذ  
النكاح سبب متغير لصيرورة المرأة زوجته فاستوى ذكره وزك ولو ادعى ملكا في الحال  
وشهد أنه كان ملكه تقبل لأنها ثبتت الملك في الماضي وما ثبت في زمان يحكم بيقينه أنه مالم  
يوجد المزيل من المحل المزبور وتما فيه ملخصا \* (قنية) ادعى على آخر يدعى ماله مورثه  
وشهد أنه كان له على الميت دين لا تقبل حتى يشهد أنه مات وهو عليه وفيه لو شهد على  
اقراره بدين فقال المشهود عليه أنه شهد أن هذا القدر على الآخر فقال لأدري أهو  
عليك الآن أم لا لا تقبل شهادته \* (فش) لو شهد أنه كان ملكه فكأنما شهد أنه ملكه  
في الحال ولا يجوز للقاضي أن يقول امرؤ ملك ويؤدى دأيت (١) فعلى هذا لو ادعى  
دينا وشهد أنه كان له عليه كذا أو قال أو ابن قد رد دأيت (٢) فيبقى أن تقبل كما  
في العين \* (٣) وفي (ط) ما يدل على قبولها فانه قال لو أقبر دين عند رجلين ثم شهد عدلان  
عند الشاهدين أنه قضى دينه فشهدا اقراره بشهادة أن كان عليه ولا يشهدان أنه عليه  
وفيه وكذا لو شهد أحدهما أنه ملكه والآخر أنه كان ملكه تقبل شهادتهما لا اتفاقهما لأنه  
في الحال معنى لما مر (٤) وكذا الشهادة على النكاح والاقرار به فانه ذكر في (فش) ادعت  
نكاحه فشهد أحدهما أنها امرأته والآخر أنها كانت امرأته تقبل وكذا لو شهد أحدهما  
أنه أقبر أنها امرأته والآخر أنه أقبر أنها كانت امرأته لأن الشهادة باقراره بنكاح كان شهادة  
باقراره بنكاح حالي لأن ما ثبت يبقى قال فعلى هذا لو ادعى ملكا مطلقا وشهد أنه ورثه من أبيه  
ولم يتعرض للملك في الحال أو شهد أنه سرق من فلان ولم يتعرض للملك في الحال تقبل ولكن  
يفنى للقاضي أن يسأل شهوده هل تعلمون أنه خرج من ملكه وكذا لو ادعى أنها امرأتى  
ومنكوح حتى وشهد أنه كان تزوجها ولم يتعرض للحال تقبل من المحل المزبور \* (فج) لو ادعى  
دينا وشهد باقراره بالمال تقبل وتكون إقامة العينة على اقراره كإقامة العينة على السبب \*  
(نبي) أفتى (شيين) بأنه لا تقبل \* (ط) ادعى دينا وشهد أحدهما بالمال والآخر باقراره  
بالمال تقبل وكذا (عدة) أيضا (ح) تقبل عند أبي يوسف (فش) مثل هذه الشهادة لا تقبل في  
العين لأنه حكم المطلق أنه استحق برؤائه والملك بالاقرار بخلافه أقول الفرق بين العين  
والدين أن الدين لا يحتمل الزوائد فلا يلزم اختلاف المشهود به بخلاف العين \* (فش) ادعى  
قرضا فشهد باقراره بالمال تقبل بلا بيان السبب \* (بس) ولو شهد أحدهما بالقرض والآخر

(ترجمة)

(١) تعرفان اليوم أنه ملكه اه

(ترجمة)

(٢) هذا المقدار يكون له ذمة هذا اه

(٣) اعلم أن عدم القبول مجزوم به في النقل

السابق وأما قوله ينبغي فهو من كلام

العمادى في فصوله فلا يفتى به وأما قوله

إن الفرع يدل على القبول فقد رده في فتح

القدير بأنه غلط ولا يدل على القبول

فكان المعتمد في المذهب عدم القبول

وكذا أفتى به مرارا لكن يحتاج الى

الفرق بين الشهادة في العقد وبين الدين

فان المصرح به في السببية وغيرها بأنه

في العقد تقبل ابن نجيم في تعليقه على

الفصولين منه

(٤) من أنها ثبتت الملك في الماضي وما ثبت

في زمان يحكم بيقينه مالم يوجد

المزيل منه

(ترجمة)

(١) هذا شيء ينسب للاعطاء ١٠

(ترجمة)

(٢) ينسب للاعطاء ١٠

(٣) لعل وجه النظر أن على هذا يثبت

الادنى وأدناهما الوديعه ١٠

(٤) ذكر المسئلة في المحط في الفصل

الثلاثين من كتاب الدعوى وقال فيه كذا

ذكر في الجامع الصغير وذكر الطحاوى

عن أصحابنا جميعاً أنه لا يقضى بالقرض

ودليل القول مذكور فيه ١٠

(٥) وكذا في الخامس عشر من الاستروشنية

١٠

(٦) وان كان المشهود به من جنس الفعل

حققة وحكما كالكاتب والبنائة

واختلاف الشهود في المكان والزمان

أو في الانشاء والاخبار لا تقبل شهادتهم

قاضيهم في فصل في اختلاف الشاهدين

رحمه الله ١٠

(٧) كذا في خزانة الاكل نقل من فتاوى

صاعد ١٠

(٨) وفي الثالث من شهادة المتنية ان شهدا

على معاينة القبض جازت عندهما وعند

محمدان شهدا على اقرار الراهن والواهب

والمصدق جازت وعلى معاينة القبض لا

١٠

بأقراره بالقرض تقبل (ف) \* ادعى درهما قرضا وشهدا به ذاك الله فله كله وادى نيس (١)

لا يثبت القرض اذا القرض كما هو دأب نيس (٢) فكذا الوديعه دأب نيس وقبل يثبت

القرض لان دأب نيس أيضا أقول فيه نظر (٣) ولو قال داد نيس بسبب القرض تقبل (٤)

من المحل المزبور (٥) \* ولو ادعى الاداء وشهدا أحدهما أنه أداه والاخر أن الدائن أقر

بقبضه لا تقبل لان أحدهما شهد بالفعل والاخر بالقول \* (ط) شهدا بألف فقال أحدهما

انه أقرضه والاخر انه أقرضه ثم قضاه يثبت القرض لا القضاء \* (م) شهدا بألف فقال

أحدهما ما قضاه منه خمسمائة يثبت الالف لا القضاء الا أن يشهد معه آخر ويبنى لمن علم ذلك

أن لا يشهد بألف حتى يقر المدعى أنه قبض خمسمائة \* (فقط) الشهادة بعدد مقامه بالفعل

كرهن ووصية وصدقة يطلها الاختلاف في زمان ومكان الاعند محمد وفي البيع والاجارة

والصلح والمخلع لا يطلها الاختلاف في زمان ومكان وكذا لو شهد أحدهما بعدد والاخر

بأقراره لا يضر وكذا القرض ولو كان تمامه بقبض ولو شهد أحدهما بأقراره اليوم بألف

والاخر بأقراره أمس بألف تقبل \* (ص) لو اختلف الشاهدان في زمان أو مكان أو انشاء

واقرا بأن شهدا أحدهما على انشاء والاخر على اقرار فان كان هذا الاختلاف في الفعل

حققة وحكما يعني في تصرف فعلي كبنائة وغصب أو في قول ملحق بالفعل كتكاح لتضمنه

فعلا وهو احضار الشهود يمنع قبول الشهادة وان كان الاختلاف في قول محض كبيع

وطلاق واقراء وبراء وتحرير أو في فعل ملحق بالقول وهو القرض لا يمنع القبول وان كان

القرض لا يتم الا بفعل وهو التسليم لان ذلك محمول على قول المقرض أقرضتك فصار

كطلاق وتحرير وبيع ولو شهدا برهن فاختلاف في زمانه أو مكانه وهما يشهدان على معاينة

القبض تقبل وكذا اشراء وهبة وصدقة لان القبض قد يكون غير مرة ولو شهدا بأقرار

واهب أو ممتدة أو رهن بالقبض تقبل \* (هـ) الاختلاف لا يخلو عن وجوه ثلاثة أما في

زمان أو مكان أو انشاء واقراء وكل منها لا يخلو عن أربعة أوجه أما في الفعل أو في القول أو

في فعل ملحق بالقول أو في عكسه أما الفعل كغصب فيمنع قبول الشهادة في الوجوه الثلاثة

وأما القول المحض كبيع ورهن فلا يمنع قبولها مطلقا وأما الفعل الملحق بالقول وهو القرض

فلا يمنع وأما عكسه كتكاح فيمنع (٦) من المحل المزبور \* ولو شهدا أحدهما أنه وقفها يوم

الخميس وشهدا الاخر أنه وقفها يوم الجمعة قبلت الشهادة قيل هذا على قول أبي يوسف

أما على قول محمد فلا تقبل الشهادة لان الوقف وان كان قويا الا أنه يتضمن فعل التسليم

فان التسليم عند محمد شرط صحته وكل قول يتضمن فعلا كالتكاح واختلافه في الزمان

أو المكان لا تقبل الشهادة في الثاني عشر من وقف الذخيرة \* ذكر في الجامع أنه اذا ادعى

ملكاً لغيره بشاهدين فشهد أحدهما أنه ملكه وشهد الاخر على اقرار المدعى عليه أنه

ملك المدعى لا تقبل (٧) ولو كان المشهود به قولاً لا يتم الا بفعل كالتكاح واختلف

الشهود على هذا الوجه لا تقبل شهادتهم وان اختلفوا في عقد لا يثبت حكمه الا بفعل

القبض كالهبة والصدقة والرهن فان شهدوا على معاينة القبض واختلفوا في الابام

والبلدان جازت شهادتهم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف (٨) والقباس أن لا تقبل

١٠

(١) فان صبغة انشاء القذف باذاني وصيغة اخباره قول القاذف قد ذنبه باذانا وشتمه باذانا اذ قلت له يا زاني فصبغة انشاءه متخالف صبغة اخباره فلا تنفق الشهادة بخلاف البيع فان صبغة انشاءه بعت منه وكذلك صبغة اخباره فالتهادة على أحدهما توافق الشهادة على الآخر فتقبل بخلاف ما تركذا في التسهيل (٤٠٠) في فصل يجب توافق الشهادة والدعوى عند (٢) وفي الحادي عشر من القصول

بعلامة (ص) سكت شاهد البيع عن بيان الوقت والمكان فسا لهما القاضي فقالا لانعلم ذلك نقبل شهادتهما لانهم لم يكلفا حفظ ذلك عند

(٣) في الحادي والعشرين من المحيط البرهاني قال أبو يوسف ما قاله أبو حنيفة قياس لكن استحسن فأبطل الشهادة بالتمتع لكثرة الشهادات بالزور عند

(٤) ولا يقال اذا اختلف الشاهدان في سبب الملك فقد اتفقا على الملك له فوجب أن يقضى له بالملك كما لو قال فلان على ألف من قرص فقال القزلة لا بل من غن مبيع يقضى له بالألف واختلاف السبب لا يضر وكذا لو شهد أنه أقر أنه كفل للمدعي بألف درهم عن فلان فقال الطالب قد أقر بذلك لكن الكدالة كانت عن فلان آخر كان للمدعي أن يأخذ المال وكذا لو شهد أنه بألف درهم من غن جارية فقال البائع انه قد أشهدهما على هذه الشهادة والذي لي عليه ألف درهم من غن متاع آخر أو شهد الشهود على الاقرار بألف من ضمان جارية غصبها منه وقد هلك لا تقبل هذه الشهادة بخلاف الاقرار بالسبب (٧) انما لا يفسر اذا كان حكم السببين واحدا كما في الاقرار فان الألف الواجب بالقرض والغصب واحد وأما هنا حكم السببين مختلف لان الموروث من الأب يتضمن حقوقا غير ما يتضمنه الموروث من الأم من قصاص دون الأب وتنفيذ وصاياه وغير ذلك فلا تقبل كذا في قاضيهان في المحل المزبور عقيب هذه المسئلة عند

(٧) جواب لا يقال اه

وهو قول زفر ومحمد وان شهدوا على اقرار الرهن والواهب والمتصدق بالقبض جازت الشهادة في قواهم ولو شهدا على الرهن فشهد أحدهما على معانة القبض والآخر على اقرار الرهن بالقبض لا تقبل هذه الشهادة ويكون الرهن في هذا بمنزلة الغصب فان اختلف شهود الرهن في جنس الدين أو في مقداره لا تقبل كالأختلاف في جنس الثمن أو في مقداره قاضيهان في الشهادة التي تخالف الدعوى من الشهادات برهن المالك فشهد أحدهما أن قيمة الغصب كذا وشهد الآخر على اقرار الغاصب به لا تقبل برأيه قبلي الثاني من الغصب (ط) شهد بنحو بيع والآخر باقراره به تقبل لانه قول فلا ترد اذا كانت صبغة الانشاء متخالف صبغة الاخبار كقذف شهوده وآخر باقراره (١) ولو شهد بنحو غصب وآخر باقراره برأيه فعل في الحادي عشر من القصول (قح حم) أقام شاهدان على الصلح فألجأهما القاضي الى بيان التاريخ فقال أحدهما أظن انه من ذببعة أشهر وأقل أو أكثر وقال الآخر أظن انه من ذبثة ثلاث سنين أو أربعة لا تقبل لما اختلفا بهذا الاختلاف الفاحش وان كانا لا يحتاجان الى بيان التاريخ (٢) قنية في اختلاف الشاهدان من الشهادات وكذا في دعوى يتيمة الدهر وقيامه فيه وفي المتنق شهادتي اقرار رجل بعالم الانحما اختلفا في الزمان أو المكان أو البلدان قال الامام تقبل لان على الشاهد حفظ عين الشهادة لا محلها وزمانها وقال الثاني لا تقبل لكثرة الشهادات بالزور فأبطلها بالتمتع (٣) ولو على الاقرار بالبيع والايضا واختلاف في الزمان والمكان تقبل ولو ساهاما القاضي عن الزمان أو المكان فقال لا تعلم تقبل لانهم لم يكلفا به قال أحدهما أقر في المسجد وقال الآخر في السوق أو قال أحدهما أقر غدوة والآخر عشية تقبل برأيه في نوع في اختلافهما في الرابع من الشهادة • ولو اتفق الشاهدان على الاقرار من واحد بعالم واحد واختلفا فقال أحدهما كذا جع في مكان كذا وقال الآخر كذا في مكان كذا وقال أحدهما كان ذلك بالفداء وقال الآخر كان ذلك بالعشي قالت هادة جائرة لانهم اختلفا فيما لم يكلفا به لانهم لو سكتا عنه جاز فلا يصير هذا لاختلاف مانعا في الخامس من شهادة لولو الجلية ملخصا • ولو ادعى داراني يد رجل أنه له فجاء بشاهد من فشهد أحدهما أنه داره ورثها عن أبيه وشهد الآخر أنه ورثها من أمه قال الشهادة باطلة لانه لا وجه لتوفيق بين الشهادتين وكذا لو شهد أحدهما أنه اشتراها من فلان وهو يملكها وشهد الآخر أن فلانا آخر وهما منه وهو قبضها (٤) قاضيهان في الاول من المسئلة التي يكذب المدعي شاهده • رجلان شهدا لرجل على رجل بألف درهم من غن جارية باعها منه فقال البائع انه قد أشهدهما عليه والذي لي عليه غن المتاع أجرت شهادتهما وأدبيل المسئلة اذا شهدوا على اقرار المدعي عليه بثمن الجارية فان المسئلة مسطورة في الكتب أن من ادعى على آخر ألف درهم من مبيع والشهود شهدوا على الألف من ضمان جارية غصبها وقد هلك لا تقبل هذه الشهادة وبمثلها في الاقرار تقبل وكذا في الكدالة لو شهدوا أنه أقر أنه كفل بألف درهم عن فلان فقال الطالب انه قد أقر بذلك لكن الكدالة كانت عن فلان آخر كان له أن يأخذ المال لانهما اتفقا فيما هو المقصود فلا يضرهما الاختلاف في السبب ولو قال الطالب انه لم يقر بهما وانما أقر أنه كفل

عن فلان آخر فأنشده بأحد لانه أكذب شاهده خلاصة في الثالث من الشهادة وكذا في البرازية ملخصا \* رجلان شهدا بألف درهم لرجل على آخر وشهدا أنه قضى خمسمائة منه وقال المدعى على عليه ألف وما قضى شيئا منه وشهودي صادقة في الشهادة على ألف ووجه ما في القضاء تقبل شهادتهم ما ولو قال شهودي بالالف حق وفي القضاء باطل وزور لا يقبل وكذا لو شهد الرجل على آخر بألف درهم وشهد أن للمدعى عليه على المدعى مائة دينار من المحل المزبور وكذا في الثانية في الأول من الشهادة التي يكذب المدعى شاهده \* ولو شهدا بأنه غصب منه هذين الثوبين فقال المشهود له أمأأ أحدهما فلم يغصبه بطلت الشهادة ولو شهدا أن له على فلان ألفا وقضاء منها خمسمائة وكذب المدعى في القضاء فالشهادة جائزة (١) في العشرين من دعوى التاخر خاتمة \* (ص) ادعى كفالة فشهدا باقراره بهما أو شهدا أحدهما بما والاخر باقراره بهما تقبل (شخ) ولو شهدا أحدهما بكفالة والاخر بجمولة تقبل في الكفالة لأنها أقل وهذا ان اللفظان جعلا كأنه واحد في الحادي عشر من الأصول \* (فش) ادعت أرمسا وشهدا أحدهما أنها غلبت لزوجها دفعها اليها عوضا عن الدت يمان (٢) وشهدا الآخر أنها غلبت لزوجها أقر أنه ملكها تقبل لأن كل بائع مقر بالملك لشتره فكأنما شهدا أنه أقر أنه ملكها وقيل ترد لانه لما شهدا أحدهما أنه دفعه عوضا شهدا بالعقد وشهدا الآخر باقراره بالملك فاختلف المشهود به وأما لو شهدا أحدهما أن زوجها دفعه عوضا والاخر به قراره أنه دفعه عوضا تقبل لاتفاقهما كالوشهدا أحدهما بالبيع والاخر باقراره به من المحل المزبور ملخصا \* ولو شهدا أحدهما أنه اغتصبها وتزوجها وشهدا الآخر باقراره بذلك ثبت العتق دون التزويج لأن العتق ثبت بالاقرار دون التزويج صناية في فصل فيما تجوز الشهادة به \* وإلا انقضا في الزمان والمكان واختلاف في الاجل وكانت الدعوى في الكفالة بالمال فقال أحدهما ككفل به الى شهر وقال الآخر كمل به الى شهرين فان كان المدعى يدعى أقرب الاجلين فالقاضي يقبل شهادتهما وان كان يدعى أبعد الاجلين لا يقبل شهادتهما (٣) وفي الذخيرة وكذلك لو شهدا أحدهما أنه حال وشهدا الآخر أنه الى أجل تقبل الشهادة اذا كان المدعى يدعى الحال وان كان يدعى الاجل لا تقبل الشهادة (م) وان كانت الدعوى في الكفالة بالنفس فشهدا أحدهما أنه عديم بأجل شهر والاخر بأجل شهرين ذكر شيخ الاسلام في شرحه هذه المسئلة على التفصيل أيضا ان كان المدعى يدعى أقرب الاجلين قبلت الشهادة وان كان يدعى أبعد الاجلين لا تقبل وذكره في الاثمة السرخسي في شرحه من غير تفصيل أن هذه الشهادة مقبولة في الخامس عشر من كفالة التاخر خاتمة \* وان اختلف الشاهدان في المال فشهدا أحدهما أنه ككفل بدرهم وشهدا الآخر بدنانير لم يجب بطلان شهادتهما شيء من ذلك ادعى الطالب أحدهما الصنفين أو ادعى الصنفين جميعا وان اتفقا في المال أنه ألف درهم الا أنهم اختلفا فقال أحدهما اقرض وقال الآخر عن متاع وادعى المدعى أنه من عن مبيع لا يتقاضى له بشيء هذا اذا ادعى المدعى أحدهما الصنفين فان ادعى الصنفين جميعا قبلت شهادتهما وكفى له بألف درهم من المحل المزبور وفي الاضية نعم وشاهدان لرجل على

(١) وفي الجنب السادس من الفصل السابع عشر من دعوى الخلاصة أن تكذيب المشهود له الشهود وتفسيره اياهم قبل القضاء يمنع القضاء وبعد القضاء يوجب بطلان القضاء على ما عليه اشارات الجامع وحكي عن القاضي أبي علي التسي أن تفسير المشهود له الشهود بعد القضاء لا يوجب بطلان القضاء وكذا في البرازية قبل الخامس عشر من الدعوى ع

(ترجمة)

(٢) هو ما يرسل الى الزوجة من جهة الزوج قبل الدخول ويقال له بالتركي أغراق ويسمى في عرف مصر بالنشان اه  
(٣) وأما اذا اختلفا في الزمان والمكان سواء كانت الكفالة بمال أو بنفس تقبل ذكره في التاخر خاتمة قبل هذه المسئلة ع

(١) يكن بردي بكمري عدل على سيد طفر لحاني دعوى كرويك كروا به عدل طفر لحاني كروا به داده ويك كروا به بردي طفر لحاني ثلث ثلثي  
برايجه كتر بود از اين دود قاضي حكم كند لان الجنس واحد وقد اتفقا على الاقل كذا في دعوى القاعد على الغائب في مسائله الفقهية  
(ترجمة) ادعى رجل على آخر ما قدرهم عدلي بخمس من دراهم طفر لحاني وشهد شاهد على انهما من دراهم طفر لحاني وشهد آخر على  
انهما من دراهم طفر لحاني تقبل بالنسبة لا تقصدهما او يحكم القاضي بذلك لان الجنس الخ (٢) وعلى هذا المائة والمائتان والثلثة  
والثلثتان والثلثة والثلاث كذا في الهبة في باب الاختلاف في الشهادة من الشهادة وما في البرزخية ولو ادعى اثنين شهد أحدهما  
بألف والآخر بألفين تقبل على ألف اجماعا محتاجا في الكتب وذكر في البعوانه سهو محمد (٣) والعطف يقتضي المغايرة فاختص  
على أقل المائتين بخمسة عشر من المائتين (٤) بالاقول كذا في الثاني عشر من المائتين (٥) وان شهد أحدهما بألف والآخر

بألفين لا تقبل هذه الشهادة في قول أبي  
حنيفة على كل حال وأما على قولهما  
ان كان المدعي يدعي أقل المائتين فكذلك  
وان كان المدعي يدعي أكثر المائتين  
جازت شهادتهما على ألف هذا اذا لم  
يدع عقدا فان كان ذلك في دعوى العقد  
فهو ثمان مسائل البيع والاجارة والكتابة  
والرهن والعق على مال والخلع والصلح  
عن دم العمد والنكاح أما في البيع اذا  
شهد أحدهما أنه اشترى عبد فلان بألف  
درهم وشهد الآخر أنه اشترى بألف  
وخمسة لم تقبل هذه الشهادة سواء كان  
المدعي يشتري الشراء بألف أو بألف  
وخمسة سواء وجد الدعوى من البائع  
أو من المشتري والاجارة قبل استيفاء  
المنفعة ومضى المدة بمنزلة البيع قبل  
التسليم فان كان ذلك بعد مضي المدة  
واستيفاء المنفعة فهو دعوى الدين  
والكلام فيه قدم مضي الكتابة بمنزلة البيع  
ان كان الدعوى من العبد وان كان من  
المولى لا تقبل وفي الرهن ان كان الدعوى  
من الرهن لم تقبل وان كانت من المرتهن  
فهو بمنزلة دعوى الدين فتقبل البيعة في حق  
تيوت الدين ويثبت الرهن بألف ضمنه  
ومعه الدين وفي العتق على مال والخلع  
ان كان الدعوى من العبد والمرأة فهي  
دعوى العتق وان كان من المولى والزوج

رجل بألف درهم قال أحدهما بغير وقال الآخر سود ولبس فضل على السود أو شهد  
بكر حنطة فقال أحدهما جيد وقال الآخر ردي أو شهد أحدهما بألف والآخر بألف  
وخمسة أو ألف وعبد أو ألف وثوب ان ادعى المدعي أفضلهما فقتضى بألفهما وان ادعى  
أقلهما بطلت الشهادة الا اذا وفق فقال كل لي عليه ألف وخمسة كاشهد لي لكن ابرأه من  
خمسة أو أفضت خمسمائة ولو شهد ا على مائة دينار وشهد ا أحد هاتان المائة بيا بورية  
وشهد الآخر أنهما بخمسة بيا بورية وثلاثين بوري فضل على البضاري على هذا ان ادعى المدعي  
النيابورية بقضي بالخاري وان ادعى البضاري لا يقبل أصلا (١) ولو اختلف بالتمس بأن  
شهد أحدهما على كتر حنطة والآخر على كتر شعير لا تقبل أصلا ولو شهد أحدهما على مائة  
والآخر على مائتين ان كان المدعي يدعي أقل المائتين لا تقبل بالاتفاق ولو ادعى أفضل  
المائتين عند أبي حنيفة لا تقبل أيضا وعندهما تقبل وعلى هذا الخلاف لو شهد أحدهما  
على الطلقة والآخر على الطلقتين (٢) أو شهد أحدهما على العشرة والآخر على خمسة  
عشر عند أبي حنيفة لا تقبل في كافى الألف والألفين وعندهما تقبل على العشرة وفي  
القناوى للشافعي الامام لان خمسة عشر كلمة واحدة تذكر بغير حرف العطف وهي غير  
العشرة فلم يشأ على شيء لا تقبل بخلاف ما لو ادعى ألفا وخمسمائة فشهد أحدهما بألف  
والآخر بألف وخمسمائة فانه يقضي بالألف لان ألفا وخمسمائة يذكر بحرف العطف (٣)  
وكان الألف مذكورا في شهادتهما فيقتضى بما اتفقا عليه ولو شهد أحدهما على عشرين  
والآخر على خمسة وعشرين تقبل على العشرين بالاجماع هذا اذا ادعى المدعي خمسة  
وعشرين اما اذا ادعى عشرين لا تقبل بالاجماع فلور وفق في هذه المسئلة وفي الألف  
والألفين فقال كل لي عليه ألفان لكن ابرأه من الألف تقبل (٤) في أول الرابع من  
شهادة بالطلاقة وكذا في البرازية \* وأما اذا كان المشهود به أكثر مما ادعاه المدعي فحرم  
ما اذا ادعى ألفا فشهد بألف وخمسمائة أو شهد بألف درهم لا تقبل شهادتهما بغير توفيق  
لانه كذب النهم ودان زيادة فان وفق وقال كل لي عليه ألف وخمسمائة الا ان ابرأه من  
خمسمائة أو قال استوفيت منه خمسمائة ولم يعلم به الشهود تقبل شهادتهما بغير توفيق  
بين الدعوى والشهادة بألف يحتل وكذلك في الألف والألفين ولا يحتاج الى اثبات التوفيق  
بالبينة (٥) لان الشيء انما يحتاج الى اثباته بالبينة اذا كان شيئا لا يتم به ولا يتقدم بجماعة  
كالأدعي الملك بالشراء فشهد الشهود بالبينة فان غمته يحتاج الى اثباته بالبينة اما الأبراء

فهو دعوى الدين والصلح عن دم العمد بمنزلة الخلع وفي النكاح من المشايخ من ذلك في الجامع الصغير اذا شهد أحد  
الشاهدتين بالنكاح بألف والآخر بألف وخمسة لم يقبل على قول أبي يوسف ومحمد لا يقضي وهكذا ذكر  
شمس الأئمة المرحومين في شرح الجامع الصغير ومن المشايخ من قال على قوله لا تقبل هذه الشهادة فقول أبي حنيفة المرحوم فيه  
على التمسيل ان كان هو الزوج لم تقبل وان كان الدعوى من قبل المرأة تقبل هكذا ذكر شمس الأئمة المرحومين في شرح الميسوط كذا  
في شرح الجامع الصغير لفاضلان ملخصا (٥) وقال بعضهم تسترط الشهادة على التوفيق والصحيح هو الأول وكذا في الخاتمة  
في الدعوى فتألف الشهادة

يتم به وسده فلو أقر بالاستيفاء يصح إقراره ولا يحتاج إلى اثباته بالبينة لكن لا بد من دعوى  
التوفيق فهنا استحضارنا والقياس أن التوفيق إذا كان ممكناً يحمل عليه وإن لم يدع التوفيق  
تصحيح الشهادة وصيانة للكلامه خاصية في الأول من باب الشهادة التي يكذب المدعي  
شاهد من الشهادة ادعى ألفاً مطلقاً فشهد أحدهما على إقراره بألف قرض والآخـ  
ر بألف ودیعة تقبل وإن ادعى أحد الشـيئين لا لأنه أكذب شاهد ولو شهد عليه  
بألف قرض والآخـر ودیعة لا تقبل بخلاف الإقرار وقد ذكرناه من قبل هذا إذا لم يدع  
عقده التام إذا ادعاه عقداً كالبيع وشهد أحدهما أنه اشترى عبداً فلا يألف والآخـر أنه  
اشترى مائة مائة لا تقبل حيث سدوا كان المدعي يدعي الأقل أو الأكثر المدعي هو البائع  
أو المشتري والایارة في أول المدة كالبيع وبعد المضي إن ادعى المشتري فكنك وإن  
ادعى الآخـر فهو دعوى الرهن في الحقيقة وقد علم والكافة كالبيع إن الدعوى من العبد  
وإن ادعى المولى لا تقبل لأن الكافة غير لازمة في حق العبد وفي الرهن إن من الرهن  
لا تقبل لعدم الزوم في حق الرهن وإن من الرهن فهو دعوى الدين وبشئ الرهن يألف  
شعنا وتبع الدين وفي العتق على مال وانطلق إن من العبد والمرأة فهو دعوى العقد وإن من  
المولى والزوج فهو دعوى المال لو وقع العتق والطلاق بأقرا والمالكين بقى دعوى المال  
والصلح من دم كانطلع وفي النكاح إن ادعاه الزوج فهو دعوى العقد إجماعاً وإن ادعت  
فهو دعوى الدين عنده والعقد عندهما برأية في الرابع من الشهادة وكذا في الخلاصة  
ادعى رجل على رجل ألفاً وخمس مائة فشهدوا بألف جازت من غير توفيق وكذا  
لو ادعى ألفاً وشهدوا بخمس مائة ولو ادعى ألفاً وشهدوا بألف وخمس مائة أو ألفين لا تقبل  
من غير توفيق خزانة الفتاوى في اختلاف الدعوى والشهادة ادعى الودیعة وشهد أن  
المودع أقر بالأيديع تقبل كافي الغصب وكذا العارية ولو شهد بإيداعه وآخـر أنه أقر بإيداعه  
فملى قياس القرض فيبني أن تقبل وعلى قياس الغصب فيبني أن لا تقبل في الحادى عشر  
من القبولين وإذا اختلف شاهد الإیارة في مبلغ الأبر المسمى في العقد والمدة دعوى  
المؤاخر أو المستأجر فشهد أحدهما بمثل ما ادعاه المدعي والآخـر بأقل أو أكثر  
لا تقبل الشهادة في الأصح محيط السرخسى في الشهادة في الإیارة ولو اختلفا في  
الطلاق فشهد أحدهما على تطليقتين والآخـر على الثلاث أو شهد أحدهما على تطليقتين  
والآخـر على تطليقة لا تقبل في قول أبي حنيفة وقال صاحبهم وابن أبي ليلى جازت شهادتهما  
على الأقل ولو شهد أحدهما على تطليقة والآخـر على تطليقة ونمق أو شهد أحدهما على  
تطليقة والآخـر على تطليقة وتطليقة جازت شهادتهما على الأقل عند الكل ولو شهد  
أحدهما أنه قال لها أنت خلية وشهد الآخـر أنه قال لها أنت بریئة لا تقبل عند الكل لأنهما  
اختلفا في لفظة الإیاحاج وإن كان معنى المقولين واحداً وكذا لو شهد أحدهما أنه طلقها  
إن دخلت الدار وقد دخلت وشهد الآخـر أنه طلقها إن لم تـدخـل فلا نا وقال قد كـتـبـت لا تقبل عند  
الكل وكذا لو شهد أحدهما أنه طلقها بالبریئة وشهد الآخـر أنه قال لها أنت على حرام  
وفوى الثلاث لا تقبل عند الكل خاصية في الأول من باب الشهادة التي يكذب المدعي



شاهده من الشهادة \* لو شهد أحدهما أنه طلقها ثلاثا وشهد الآخر أنه طلقها فاشهاد  
 بأمله في قول أبي حنيفة وعندهما جازت شهادتهما على الأقل من الحمل المزبور وجعل  
 اشترى شيئا وأدعى به عيبا فأقام شاهدين فشهد أحدهما أنه باعه وبه هذا العيب وشهد  
 الآخر على اقرار البائع بالعيب لا تقبل شهادتهما من الحمل المزبور وكذا في آخر أخبار  
 العيب من الخائنة وكذا في الحادي عشر من الفصولين \* شهد أحدهما بالطلاق الرجعي  
 والآخر بالبائن تقبل على الرجعي لأنهما اتفقا على أصل الطلاق وتفرّد أحدهما بزيادة صفة  
 وهي البينونة فثبت ما اتفقا عليه وييملى ما تفرّد به أحدهما محيط السرخسي في اختلاف  
 الشهادات وكذا في الشهادة في الطلاق \* فلو شهد أحدهما بالنكاح والآخر بالتزويج  
 قبلت لاختلاف معناهما وكذا الهبة والعطية ونحوهما درر غرر في الاختلاف في الشهادة  
 \* اختلاف الشاهدين مانع من قبولهما ولا بد من التطابق لفظا ومعنى في المسائل  
 الأولى في الوقف يقضى بأقلهما كما في شهادات فتح القدير معزى إلى الخصاف الثانية في المهر  
 إذا اختلفا في مقداره يقضى بالأقل كما في البرازية الثالثة شهد أحدهما بالهبة والآخر  
 بالعطية تقبل الرابعة شهد أحدهما بالنكاح والآخر بالتزويج تقبل وهما في شرح  
 الزيلعي الخامسة شهد أحدهما أن له عليه ألفا والآخر أنه أقر بأنه تقبل كافي للعمدة  
 السادسة شهد أحدهما أنه أعتقه بالعريضة والآخر بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق  
 والاصح القول فيهما (١) وهي السابعة وأجمعوا على أنها لا تقبل في القذف كما في  
 الصيرفة أشباه في القضاء والشهادة \* وليس الاختلاف بين الشاهدين بمغزلة الاختلاف  
 بين الدعوى والشهادة لأن شهادة الشاهدين في أن تكون كل واحدة منهما مطابقة  
 للآخرى في اللفظ الذي لا يوجب خلافا في المعنى أما المطابقة بين الدعوى والشهادة فيجب  
 أن تكون في المعنى خاصة ولا هبة لفظ حتى لو ادعى الغصب وشهد أحدهما على الغصب  
 والآخر على الاقرار بالغصب لا تقبل ولو شهدا على الاقرار بالغصب تقبل في الثاني عشر  
 من العمادية \* وذكر الأوزجندى ادعت أن مهرها ألف عطر بنية وشهدا بألف عدلية  
 تقبل ويقضى بالعدليات ادعى عليه أنه قبض منه مائة بذهبا عطر بنية وبعضها عدلية  
 وشهدا قبض مائة عطر بنية قال الإمام الأوزجندى أن شهدا بالقبض لا تقبل وإن على  
 الاقرار بالقبض ويغني أن لا تقبل الدعوى لجهالة لانه لم يذكر قدر كل منهما برازية  
 في زيادة الشاهد وتنقيصه من الشهادة (ق) ادعى مهر أخته خمسين ديناراً يسابورية  
 وشهد شهوده بخمسين محمودية تقبل لأنهم شهدوا بالأقل وكذا عن السائل وعلى العكس  
 لا تقبل (ق طم عن) ادعى النيسابورية وشهدا بالمحمودية لا تقبل قال استاذنا لعل أنه  
 اعتقد أن المحمودية خير من النيسابورية كما كان في عهد السلطان محمود (ق طم) ادعى  
 المديون الإيصال إلى الدائن متفرقا وشهد شهودا بالإيصال مطلقة أو جملة لا تقبل قسنة  
 في الاختلاف الواقع بين الشهادة والدعوى (ج) ادعى المديون إيصال الدين وشهدوا له  
 بالأبراء تقبل لاحتمال حصول الأبراء بالاستيفاء ولو ادعى المديون الأبراء وشهدوا أن  
 المديون صالح المدعى عليه بمال معلوم تقبل شهادتهم إن كان الصلح يجنس الحق لحصول

(١) وفي باب اختلاف الشهادة من المحيط  
 للسرخسي أنها تقبل في الطلاق وكذا  
 في البرازية في نوع في اختلافهما  
 وفي الحادي والعشرين من شهادات  
 التافريسية قال القاضي بديع الدين  
 الاصم أنهما (٧) سواء في التنبول  
 (٧) أي الطلاق والعناق

الابراء عن البعض بالاستيفاء وعن البعض بالاسقاط من المحل المزبور • ولو ادعى البراءة  
فشهد أحدهم بالهبة والآخر بالصدقة لا تقبل لأن الهبة والصدقة يختلفان اقضاء ومعنى  
ولو ادعى الابراء والتحليل فشهدا على الاقرار بالاستيفاء يسأل الغريم عن البراءة والتحليل  
أو كانت بالاستيفاء أو بغيره فان قال بالاستيفاء نقبل وبغيره لا تقبل وكذلك ان سكت لا تقبل  
محيط السر حتى في اختلاف الشهادات ملخصا • (م) ادعى عليه وديعة عشرة دنانير فشهد  
أحدهما ان المذعى أعطاه عشرة دنانير وأنه لا شيء الاخر أنه أعطاه عشرة دنانير ولم يقل أمثلة  
لا يقبل (س) ادعى المدينون ايفاء القرض مائتي درهم فشهد أحدهما أنه قضاه المدين  
وقبضه وشهد الاخر أنه أعطاه مائتي درهم لا يقبل (ط) ادعى المدينون  
الاية ال فشهد أحدهما شاهدان بالايدصال والاخر على اقرار رب المدين بالايدصال لا تقبل  
(ظ) وأصله أنه لو شهد أحدهما على معاينة الفعل وشهد الاخر على الاقرار بذلك الفعل  
لا تقبل لانهم اشهدا بأمرين مختلفين (ج) ادعى عليه ألفا فشهد أحدهما أنه دفع لها  
المذعى عليه ألفا وشهد الاخر على اقرار المذعى عليه بها لا يجمع لأن هذا قول وفعل وذكرنا  
أنه لا يجمع بين القول والفعل بخلاف ما اذا شهد أحدهما بأنه المذعى على المذعى عليه  
وشهد الاخر على اقرار المذعى عليه بأنه قال فانه تقبل لانه ليس يجمع بين القول والفعل  
فتنة في اختلاف الشاهدين • (س) ولو ادعى قضاء دينه وشهدا أنه اقتربا شفاؤه  
تقبل ولو شهد أحدهما بالاداء والاخر باقراره بالاستيفاء ترذ كافي الغصب كذا (خ)  
في الحادى عشر من الفصولين • (ق) واختلافهما في أمر زائد الا يلزمهما بما ليس  
مدعى به لا يطل الحد كالو اختلافهما في ثياب السارق فقال أحدهما سرق وعليه ثوب أحمر  
وقال الاخر أبيض فانه يقطع وكما لو اختلفا في مكان الزنا من البيت فقال في هذه الزاوية  
وقال الاخر في تلك فانه يحدد فتح القدير في الشهادة ملخصا • اختلافهما في الحلية يمنع  
قبول الشهادة اذ لم يمكن التوفيق قال الأستاذ فاولم يذكر تفسيرا مسكان التوفيق وذكرهم  
الاتمة الحلواني في مسئلة أنه سرق بقررة واختلاف في لونها قال أبو حنيفة تقبل شهادتهما  
وقالا لا تقبل عن أبي جعفر أن هذا الخلاف فيما اذا اختلفا في صفتين متضادتين  
مسك السواد والبياض وأما في المتقاربين بأن شهد أحدهما على الصفرة والاخر  
على الحمر فانه تقبل لأن الصفرة المشبهة تضرب الى الحمر والحمر اذا رقت تضرب الى  
الصفرة وكثير من العوام لا يميزون بينهما وكذا اذا شهد أحدهما أنها غبراء والاخر أنها  
بيضاء تقبل بخلاف (أ) (س) عن الكرخي غير هذا فقال هذا في لونين يتشابهان  
مسك السواد والحمر والصفرة فأما اذا لم يتشابها كالسواد والبياض فلا تقبل عندهم  
جما فتنة في اختلاف الشاهدين • وفي فتاوى التسي في الشهادة على استهلاك الدابة  
لا يشترط ذكر اللون ويشترط ذكر اللون والذكورة وعدد الذكور والاناث وذكر القيمة  
عند الاستهلاك والاستهلاك ولو سأل القاضي عن اللون فذكر وان شهدوا عند الدعوى  
وذكروا لونا آخر تقبل والتناقض فيما لا يحتاج اليه لا يضره أصله في الجامع الصغير اختلعا  
في لون الدابة في دعوى سرقة تقبل عنده لا عند الامين لانه كالسكوت عن ذكر اللون

(١) وفي الختام عشر من الاسر وشبهة  
عن المحيط اذا شهدا على رجل بسرقة  
بقررة واختلفا في لونها تقبل عند أبي حنيفة  
وعندهما لا تقبل وأجبهوا أن هذا  
الاختلاف في الغصب يمنع قبول الشهادة  
وكذا لو اختلفا في الذكورة والانوثة  
لا تقبل وفي الحادى عشر من الفصولين  
القاضي لو سأل الشهود قبيل الدعوى  
عن لون الدابة فقالوا كذا ثم عند الدعوى  
شهدوا بخلاف ذلك المألون تقبل لانه سأل  
عما لا يكلف الشاهد بيان فاستوى ذكره  
وتركه ويخرج منه مسائل كثيرة وكذا  
في الرابع عشر منه

ولو اختلفا في الذكورة والافوثة لا تقبل بالاجماع وفي الغصب لو اختلفا في لون الملبس يمنع  
اجماعا في الجنس الثاني من شهادة البرازية (ب) ادعى قتلوا وشهدا أحدهما بالآخر  
أنه أقر به ترداذا الاقرار يتكسر لا القتل في الحادي عشر من القصولين \* وجعل  
ادعى على رجل أنه قتل أبا خطا وجاء بشاهدين شهد أحدهما أن المدعى عليه قتله خطأ  
وشهد الآخر على اقرار القاتل بالقتل لا تقبل شهادتهما لأن أحدهما شهد بالقتل والآخر  
على الاقرار بالقتل فلا تقبل كالمشهد أحدهما بالغصب والآخر على اقرار الغاصب  
بالغصب وكذا لو اختلف شاهدان في مكان القتل أو في زمانه وكذا لو اختلفا في الآلة  
شهد أحدهما أنه قتله بالجر وشهد الآخر أنه قتله بالعصا وكذا لو شهد أحدهما أنه قتله  
بالعصا وقال الآخر أنه قتله ولا أحد منهما ذاقته وان قال أحدهما قتله ولا ندرى بما ذاقته  
في القياس لا تقبل شهادتهما وفي الاستحسان تقبل شهادتهما ويقضى عليه بالدية في ماله  
لأنهما اتفقا على القتل والقتل غالبا يكون ما كلة القتل وانما لم يذكر والآخر اتفقا ما  
للقصاص قاضيان من الشهادة في الجنابة من الجنابات \* وإذا شهد رجلان أن زوج  
ذلة قتل أو مات وشهد آخران أنه حي كان شهادة الموت والقتل أولى قاضيان في الشاهد  
بشهادتهما أخبر بزوال الحق وكذا في نية المني في الشهادة بالنسب والموت لمخاض  
وفي فتاوى القاضي ادعى أنهما قد أضافتهما أحدهما بالآخر عليه والآخر باقراره به عليه  
تقبل في قول الامام الثاني وفي المحيط أن اختلاف الشاهدين في الدين لا يمنع القبول  
واختلافهما في السبب أو في المشهود به لو عينا يمنع القبول برأية في الرابع من الشهادة  
قال عيني دعوى كرد درست ديكرى يادى برديكرى وسبب كفت يانه وكرواهان بر اقرار  
مدعى عليه بران مدعى وبر مدعى كواهى مى دهند مسموع بود ولكن بايد كه مدعى بر كواهان  
تصدىق كند كويدهم چنين اقرار کرده است (١) من دعوى القاعدية وعقابه فيه \*  
ولو ادعى على آخر مائة قفيز حنطة بسبب السلم مستحقة ما شراطه وشهد الشهود أن المدعى  
عليه أقر أن له عليه مائة قفيز حنطة لا تقبل هذه الشهادة لأنهم لم يذكروا في الشهادة أنه أقر  
بسبب السلم وبين السلم ودين آخر فتاوى هو الأصح كذا في الخلاصة (٢) من قبض  
السكرى قبيل نوع في اختلاف الشاهدين \* قال محدوده دعوى كرد بى معلوم كواهان  
بر ملك مطلق كواهى داد قاضى نشيد باز همين كواه بر ملك بدان سبب كواهى مى دهد (٣)  
لا تقبل من دعوى القاعدية \* نية محدوده دعوى كرد بى معلوم كواهى بر همه كى  
محدوده كواهى داد ندبا ن سبب قاضى نشود واكر باز بر نية كواهى دهد بهمان سبب  
لا تقبل واكر كرت اول بر نية كواهى داد ولكن سبب نكفت قاضى نشود واكر باز بر نية  
كواهى دهد بهمان سبب نشود هم لانهم مارتت انهمه مرة (٤) فلا تقبل أبدا من الحمل  
المزبور رجل ادعى دارا أو جارية في يد رجل أنها له وجاء بشاهدين شهد أحدهما أنها له  
وشهد الآخر أنها كانت له أو شهدا راجعا أنها كانت له قال الشيخ الامام المعروف  
بخوارزمي قد تقبل شهادتهما وكذا لو شهد أحدهما أنها ملكه وشهد الآخر أنها كانت ملكه  
تقبل شهادتهما ولو شهد أحدهما أنها كانت في يده وشهد الآخر أنها في يده أو شهدا راجعا

(ترجمة)

(١) ادعى عينا في يد غيره أو دينا على غيره  
وبين سببا أو لم بين وشهد الشهود على اقرار  
المدعى عليه بذلك المدعى للمدعى تسمع  
ولكن يلزم المدعى تصديق الشهود فيقول  
أقر كذا اه

(٢) قبيل الرابع من الخلاصة وكذا  
في الثالث من البرازية عه

(ترجمة)

(٣) ادعى محدوده بسبب معلوم والشهود  
يؤذون الشهادة على الملك المطلق ولم يسمع  
القاضي ثم شهدت هذه الشهود على الملك  
بذلك السبب لا تقبل اه

(ترجمة)

(٤) ادعى نصف محدوده بسبب صحيح  
وشهد الشهود على كل المحدودة بذلك  
السبب لا يسمع القاضي ثم أن شهدوا على  
النصف بذلك السبب لا يقبل وان شهدوا  
على النصف أولا ولكن لم يقولوا سببا  
لا يسمع القاضي ثم أن شهدوا على النصف  
بذلك السبب لا تسمع أيضا اه

أنها كانت في يد المدعي لا تقبل شهادتهم في قول أبي حنيفة ومحمد وتقبل في قول أبي يوسف  
 وسوى بين هذا وبين ما لو شهدوا أنها كانت له ولو ادعى أنها كانت له وشهد الشهود أنها  
 ذكر الشيخ الامام المعروف بخوارزاده في شرح الغصب الصحيح أنها لا تقبل ولو شهد  
 الشهود أن المدعي عليه غصبها من المدعي تقبل وكذا لو شهدوا أنه استعارها منه فاضحان  
 في فصل الدور والاراضي وكذا في دعوى المتقول \* ولو ادعى المدعي أنها كانت له وشهد  
 الشهود أنها كانت في يد المدعي ذكر الشيخ الامام المعروف بخوارزاده أنها لا تقبل ولو شهد الشهود أنها  
 كانت في يد المدعي أمس أو قالوا منذ شهر أو سنة لا يقضي بهذه الشهادة (١) وعن أبي يوسف  
 أنها تقبل ويؤمر بالتسليم الى المدعي في قولهم ولو شهدوا على اقرار المدعي عليه أنها كانت  
 في يد المدعي أمس ويؤمر بالاعادة الى المدعي في قولهم وكذا لو شهدوا أنها كانت في يد المدعي  
 وأن المدعي عليه هذا أخذها منه أو غصبها منه أو انتزعها من يده أو أبق العبد من يد المدعي  
 فأخذ المدعي عليه أو أرسله المدعي في حاجته فأخذ المدعي عليه أو أودعه عند المدعي  
 عليه أو أعاره أباه تقبل وإن لم يشهدوا على ملك المدعي قاضيان في فصل دعوى المتقول  
 \* ادعى أنه ملكه لانه دفعه ماله عن دين له عليه وقبضت وشهدا عليه ولم يبيننا قدر الدين  
 تقبل لأن القاضي لا يحتاج الى أن يقضي بلزوم القروض لانه صار مستوفى حكمه فصار  
 كما لو شهد بالبيع والتقابض ولم يذكر القرض من دعوى التساعدية مختصا \* وفي  
 المحيط ادعى عليه عشرة دنانير فشهد أنه دفع اليه عشرة دنانير لا تقبل لأن الدفع قد يكون  
 أمانة فيحمل عليها ألا أنها أقل فلا تكون دينا زيدة المتناوي في الثالث من الشهادة \* ادعى  
 ديناراً وشهد أنه دفع اليه ديناراً لا تقبل اذ القبض لو ثبت بناء على دفعه ثبت الايداع  
 والقبض بجهة الوديعة لا يوجب الضمان في الحادى عشر من الفصولين \* ادعى خسة  
 دنانير فقال المدعي عليه قد أنفقتكها فجاء بشهود يشهدون أن هذا المدعي عليه دفع الى  
 هذا المدعي خسة دنانير إلا أن لا ندري من أى مال دفعها اليه من هذا الدين أو من دين  
 آخر جازت شهادتهم وبرى المدعي عليه (٢) خزانة المفتين في التناقض والدفع من  
 الدعوى \* وفي المحيط ادعى عليه ألفاً دينا فشهد أنه دفع اليه ألفاً ولا ندري بأى جهة دفع  
 قبل لا تقبل والاشبه الى الصواب أن تقبل (٣) في آخر الثالث من شهادات البرازية  
 \* ادعى فعل نفسه وبرهن على فعل وكيله أو على العكس أو ادعى أنه ملكي شريكه من فلان  
 بكذا فقال الشاهد شري وكيله لا يقضي له بالملك اذا ادعى الشريك نفسه وشهدوا على شراء  
 وكيله فلام واقعة اذ ترجع حقوق العقد الى العاقد كيف وان على أحد الطرفين لأشهما بنا  
 رهم الله الوكيل يصير مشتر بالفسه أو لا ثم يصير بائعاً من موكله فلم يوافق الدعوى فقال  
 المديون قضيت حقه وشهدا أن وكيل المديون قضى تقبل اذ ليس له حقوق ادعى أن الدليل  
 على كونه مال ذواليد شريته منك وشهدا أنه شري من وكيله لا يقبل في التاسع والثلاثين  
 من الفصولين

\* (اتساع في التأكيد والشهادة على الحدود) \*

(١) وهذا مبنى على أن الشهادة على يد  
 منقضية لا تقبل عند الامام ومحمد  
 وتقبل عند أبي يوسف وأما الشهادة  
 على الاقرار بيد منقضية فتقبل في قولهم  
 جميعا سـ

(٢) وفي العاشر من الفصولين بعلامة  
 (ثى) هو الصحيح وقيل لا تقبل سـ  
 (٣) كذا في متفرقات قضاء التاتارخانية  
 بعين عبارته وفي الثالث والعشرين من  
 دعوى المحيط والتاتارخانية حكى عن شيخ  
 الاسلام السغدنى أنه قال لا تقبل هذه  
 الشهادة ولا تدفع بها دعوى المدعي  
 وعن بعض مشايخنا أنها تقبل وتدفع  
 بها دعوى المدعي وهو الاشبه والا قرب  
 الى الصواب سـ

وفي عبارة البرازية قصور يعرفه من نظر الى  
 المحيط في الثالث والعشرين من الدعوى  
 في نوع في دعوى الدين سـ

(١) وهو ظاهر مذهب أبي يوسف كذا في الخلاصة

وفي الخامس عشر من دعوى البرازية في نوع في تحديد العقار ودعواه ويكتفي بذكر الثلاث ويجعل الحد الرابع بازاء الحد الثالث حتى يلتقي الى الحد الاول وهو الموافق لما في الحادي عشر من العمادية نقلا عن المحيط وذكره في المحيط في الثاني من الدعوى

وفي الثمانية في فصل الدور والاراضي الشهود ولو قالوا الدار التي بين دار فلان ودار فلان لهذا المدعى لا يلتفت الى شهادتهم لانهم ذكروا حدين وذلك لا يكفي

(٢) وهذا لا بدعي الغلط من المدعى عليه الى الشاهد انما تكون بعد دعوى المدعى والجواب من المدعى عليه لان الشهادة لا تكون الا بعد دعوى المدعى والجواب من المدعى عليه والمدعى عليه حين اجاب المدعى عن دعواه فقد صدقه ان المدعى بهذا الحد ودفعه بحد دعوى الخطا بعد ذلك في الحدود كلاً أو بعضاً متناقضاً أو يقول تفسير دعوى الغلط في أحد الحدود أن يقول المدعى عليه أحد الحدود وليس ما ذكره الشهود أو يقول صاحب الحد ليس بهذا الاسم الذي ذكره الشهود وكل ذلك نفي والشهادة على التني لا تقبل كذا في المحيط البرهاني في ذيل المسئلة وبجث في كل من الوجهين صاحب جامع المصولين

(٣) ذكرت هذه المسئلة في الظهيرية في الفصل الثاني من الشهادات وقال فيه هذا كاه اذا لم تكن الدار مشهورة فان كانت مشهورة باسم رجل وشهدها به رجل ولم يذكرها الحدود لا تقبل عنده وتقبل عند صاحبها

لا بد من ذكر الحدود في الشهادة وقال بعض العلماء يكتفي بذكر حد واحد وعن الثاني الاكتفاء بذكر حدين وعند الامام ومحمد يكتفي بذكر ثلاثة حدود (١) ويجعل الرابع بازاء المذكورين وعند زفر لا بد من ذكر الاربعة ولو ذكر الحدود الاربعة لكن بقي أحد الحدود مجزئ ولا يضر وهو تركه سواء ولو غلط في الرابع قبل تقبل كالتريكة خلافه الجواني والاصح وهو اختيار الصدر الشهيد انما لا تقبل وعليه الفتوى والغلط لا يثبت الا باقرار المدعى أن الشاهد غلط أمالوا دعاه المدعى عليه لا تقبل وذكر في شرح المحيط أن حديثه أن يقول المدعى عليه مثل هذا الحد وليس في يدي فيجوز المدعى ان تحقق الغلط كما ادعاه المدعى عليه عن اثباته أمالو برهن لا تقبل لانه لا يمكن اثبات كون صاحب الحد محمداً أو احمد لعدم الخصم ولو غلطوا في حد أو حدين ثم تداركوا في المجلس أو غيره تقبل عند امكان التوفيق برأيه في الثاني من الشهادة وكذا في الخلاصة وانما ثبت غلط الشاهد في ذلك باقرار الشاهد أن غلط في ذلك أمالوا دعوى المدعى عليه أن الشاهد قد غلط في الحدود أو في بعضها لا تسمع دعواه (٢) ولو أقام الدينة على ذلك لا تسمع بينته هكذا حكى فتوى الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي والشيخ الامام شمس الاسلام الاوزجندی وكذلك لو ادعى المدعى عليه اقرار المدعى بغلط الشاهد في الحد ودعا لسمع دعواه في الثاني من شهادات المحيط لمخصمان الشهادة وكذا في الخلاصة وذكر في الذخيرة البرهانية الشاهد اذا غلط في حد لا تقبل شهادته بخلاف ما اذا ترك أحد الحدود والفرق أن بالغلط يختلف المشهود به وبالترك لا يختلف في الحادي عشر من العمادية وكذا في السابع من الفصول وفي التوازل الشهود اذا لم يعرفوا الحدود سألوا الثقات وفسروا عند الحاكم شهدها على اقرار المدعى عليه بالدار وفسروا الحدود من عند أنفسهم ولا يذكرون اقرار المدعى عليه بالحدود تقبل من المحل المزبور وعن (شيخ) أن الشاهد لو أضاف في بعض الحدود ثم تدارك وأعاد الشهادة وأصاب قبلت شهادته لو أمكن التوفيق سواء تدارك في المجلس أو في مجلس آخر ومعنى امكان التوفيق أن يقول كان صاحب الحد فلاناً الا أنه باع داره من فلان آخر وما علمنا به أو يقول كان صاحب الحد بهذا الاسم الا أنه سمي بعد ذلك بهذا الاسم الاخر وما علمنا به وعلى هذا القياس فافهم هذا اذا ترك الشاهد أحد الحدود أو غلط فلو ترك المدعى أحد الحدود أو غلط فيه فحكمه كالشاهد حله (طذ) وفي (فتن) لو غلط الشهود في الحد الرابع ثم ذكروا على وجه الصواب فلو قالوا هذا هو الشهادة بالدعوى الاولى لا تقبل لتناقض في السابع من المصولين وفي المتن اذ في عند الحاكم أن الدار التي في ربيع حصة كذا في سكة كذا أحد حدودها كذا والباقي كذا في فائس كره المدعى عليه فلما قام من عنده برهن المدعى عليه أنه أقتر من ساعته أن الدار المذكورة التي كان يخصام فيها المدعى لكن قال الشهود لا نعرف حد ودعا هو أيضاً في اقراره لم يذكر الحدود أو قال الشهود وشهد أنه قال في اقراره الدار التي في ربيع كذا في سكة كذا في فلان داره ولم يقولوا الدار التي يخصام فيها تقبل ويقضى بالدار المدعى (٣) في الثاني من دعوى البرازية وكذا في الخلاصة وفي (فتن) ادعى داراً أنها ملكي

(١) أقول ينبغي أن يكون هذا على الرواية الأخرى لا على قوله لا يظهر كذا في الفصولين

(٢) وفي أوائل دعوى القاعدية قال وان ذكر النهود حدود الدار يتماها ولكن قالوا لا ندري أنوافق هذه الحدود حدود تلك الدار قالنا نعم لنا الشهادة بهذه الحدود وأقر البائع بالحدود ولم يكن ما ادعى أنها ولا امرزنا تلك المحلة ولا سكنها أو أكثر ما تكون الشهادة على الدار والارض على هذا الوجه يسمى البائع حدودها والشهود يتعهدون الشهادة بتعريف البائع وفي هذه المسئلة القاضي يعث أمينين إلى الدار فان وافق قضى بها للمدعى اذا شهدا عنده أن حدودها هذه الحدود ولو خالف لا يقضى

(٣) شهدا بملكية محدود وشهدا آخران بالحدود تقبل شهادة القرينين وكذا لو شهدا على الاسم والنسب ولا يعرفانه وشهدا آخران أن فلانا على ذلك الاسم والنسب تقبل شهادة القرينين كذا في السابع من الفصولين

(٤) لأن الذين شهدوا بالملك لم يشهدوا بالحدود والذين شهدوا بالحدود الدار لم يشهدوا بالملك الدار كذا في الحاشية في فصل في دعوى الدور والارض

(٥) واختار القاضي أن القول الأخير ولم يترس للقول الأول

فبر عن ذواليد أن المدعى أنز أن هذا المحدود ملكي لكن الشهود لم يحدوها تقبل شهادتهم على الدفع أذ لم يشهدوا بالملك وانما شهدوا بالاقرار به وبهذا يحصل الدفع وجه التهم بالحد لا تنفع قبول شهادتهم باقراره من أواخر السابع من الفصولين وكذا في الحاشية عشر من العنادية وفيه تفصيل • ولو شهدا أن الدار التي في بلد كذا في محلة كذا التي تلامس دار فلان بن فلان القلاني هي في يده هذا المدعى عليه لهذا المدعى ولكن لا نعرف حدودها فقال المدعى القاضي أنا آتيتك بشهود آخر يعرفون حدودها وأتى بهم فشهدوا أن حدودها كذا ذكر في بعض النسخ أن القاضي يقبل ويحكم بها للمدعى كما في المسئلة الأولى وذكر في بعضها أنه لا يقبل (١) اذا الشهادة الأولى في هذه المسئلة ليست بحجة أصلا بدون الشهادة الثانية فاستوى وجودها وعدمها وكذا القرية وجميع العقارات ذكرت هذه المسئلة في (طه) وقال اختلفت الروايات في هذه المسئلة ولا يظهر أنها تقبل من المحل المزبور وفيه لو قالنا شهد أن الدار التي في كورة كذا في محلة كذا تلامس مسجد كذا • لك هذا المدعى ولو كنا لانعلم أسماء الجيران فقال المدعى أنا آتيتك بشهود يشهدون على الحدود لا تقبل هذه الشهادة اذ شهدوا بالملك لم يشهدوا بالحدود واحد وشهود الحد لم يشهدوا بالملك فلا تقبل بخلاف الشهادة عند معاينة الدار اذا المعسرة حصلت بالإشارة بلا ذكر الحد فتقبل من المحل المزبور • (فش) ادعى ضبعة وذكر حدودها وشهدا أن الضبعة التي حدودها كذا ملك المدعى لكن لا ندري بأي موضع هي فسمع هذه الشهادة فقبض المدعى بأقامة البيعة أن الضبعة التي شهدا بها في موضع كذا المزبور من يقضى بها (٢) من المحل المزبور شهدوا بالحد ولم يشهدوا أنها في يده المدعى عليه فشهدا آخران أنها في يده المدعى عليه يقبلها القاضي كما لو شهدوا بالملك في الحدود وشهدا آخرون بالحدود تقبل جميعا وكالو شهدوا على الاسم والنسب ولم يعرفوا الرجل بعينه فشهد آخرون أنه المسمى بذلك الاسم تقبل ويجعل كالو ثبت الأمران بشهادة فريق واحد ولو قالوا شهدا أن الدار التي في يد فلان ويذكر المدعى حدودها الأربعة ملك المدعى بهذا السبب ولكن لا نعرف حدودها ولا نقف عليها فشهد آخرون بحدود الدار المدعى بها قبل لا تقبل وفي عامة الروايات أنها تقبل وهو الأصح (٣) قنية في باب الشهادة القصصرة التي تها غيرهم • قالت الشهود نعرف أن هذه الدار ملك لهذا المدعى أو قالوا ملكه بسبب الميراث عن هذا المورث في دعوى الارث لكلا لا نعرف اسم الجيران ونعرف أنهم في مكان كذا بحضور مسجد كذا الزيق دار فلان في زققة كذا وجاء المدعى بأشهرين شهدوا على الحدود والقاضي لا يقضى بشيء (٤) ولو قالت الشهود نعرف الدار ونقف عليها ونشير إلى حدودها اذا كنا علم الكن لا نعلم من جيرانها قبل يعث الحاكم أمينين مع الشهود حتى يشيروا إلى الدار وحدودها فثبتت فان أسماء الجيران ثم يشهدون بها عند القاضي وقبل يعث أمينين مع المدعى والمدعى عليه إلى الدار يشهد الشهود بحضور الدار ويشيروا إلى حدودها ثم يترقان أسماء الجيران ويجوز أن القاضي بذلك أنوافق ما قال المدعى حكم بشهادتهم (٥) واذا قالت الشهود شهدا أن الدار التي في روض فلان وبني فلان ويذكرون حدودها الأربعة ملك لهذا المدعى لكلا

(١) وذكر في بعض الروايات أنها لا تقبل  
وذكر في عامة الروايات أنها تقبل وهو  
الاصح هكذا في قضاء المحيط والتاريخانية  
في السادس والعشرين **ع**

(٢) وتفصيل المسائل الثلاثة في الخاتمة  
في فصل في دعوى الدور والاراضي وفي  
المحيط والتاريخانية في السادس  
والعشرين من كتاب القضاء وفي الخلاصة  
في نوع في ذكر الحدود **ع**

(٣) لأن الجاهل انما يمنع قبول الشهادة  
اذا تعدد القضاة بها وهو هنا لا يتعدون  
عرض الباب الاعظم يحصل حكم المعرفة  
الطريق كذا في الخاتمة في باب اليمين من  
الدعوى وتعامه فيه **ع**

(٤) وفي آخر الثاني من دعوى  
الخلاصة والبرازية وفي رواية الامام  
أبي جعفر **ع** كبير ان لم يسعوا طوله  
وعرضه وحدوده فاني أجوز وهو مقدر  
بعرض باب الدار الاعظم **ع**

(٥) كذا في الثاني من الظهيرية وقال فيه  
وقيل انما تقبل هذه الشهادة اذا ذكر  
الشاهدان أنه من المدر أو من الخشب  
وبينوا موضعه لان الخائط من المدر مع  
الخائط من الخشب يختلفان اختلافا  
فاحشا **ع**

(٦) قال شمس الاثمة السرخسي  
لا يصحكتي بقوله عدل ما لم يقل جائز  
الشهادة بل واز أن يكون عدلا ولا يكون  
جائزا الشهادة كالمكان محدود في قذف  
كذا في الحادي والعشرين من قضاء  
التاريخانية **ع**

(٧) والبلوغ والبصر شرط أيضا كما في  
الخاتمة في فصل فيمن لا تقبل شهادته  
لفسقه **ع**

لا تعرف حدودها ولا تقف عليها وقال المذمى أما في آخرين يشهدان أن هذه الدار المذمى  
بها على هذه الحدود وفي رواية تقبل وفي رواية لا (١) والمسائل الثلاثة في الاقضية (٢)  
في الجنس الثاني من شهادات البرازية وكذا في آخر السابع من القصولين • وان كانت  
الدار مشهورة باسم رجل ولم يذكر الشهود حدودها لا تقبل شهادتهم • في قول أبي حنيفة  
وكذا القرية والارض والمساكن ويجوز في قول أبي يوسف ومحمد وأجمعوا على أن الرجل  
اذا كان مشهورا لا يشترط في تعريفه ذكر الاسم والنسب فاضيقان في فصل في دعوى  
الدور والاراضي وكذا في فصل فيمن لا تقبل شهادته لاثمة • قال شمس على شراء الدار  
وبيناه موضعه وأوسع دها فقبل له ما لو ذهبنا الى ذلك الموضع • هل تعرفان ما بيننا فقالا  
لا هل تقبل شهادتهم • ما قال نعم لوقوع الاعلام بالبيان **ع** ذكره في دعوى الخصائل  
ثم قال واذا قبلت وقضى بها فقال المذمى عليه الدار التي في يدي ليست الدار التي شهدا بها  
احتج الى شاهدين آخرين يشهدان أن هذه الدار هي التي شهدا لثمة من دعوى  
القاعدة ملخصا • (الخاتمة) رجل ادعى في دار رجل طريقا وأقام البيعة فشهد الشهود  
أن له طريقا في هذه الدار جازت شهادتهم وان لم يحددوا الطريق قال شمس الاثمة الخلوفاة  
شؤس محمد المسئلة في الكتاب ذكر في بعض الروايات تنبيل الشهادة وان لم يحددوا الطريق  
وذكر في بعضها أنها لا تقبل ما لم يبين موضع الطريق أنه في مقدم الدار ومؤخرها ويذكر  
طول الطريق وعرضه قال وهو الصحيح وما ذكر في بعض الروايات انها تقبل وان لم  
يحددوا الطريق محمول على ما اذا شهدوا على اقرار المذمى بالطريق لأن الجاهل لا يمنع صحة  
الاقرار فاذا ثبت اقراره يؤمر بالبيان وذكر شمس الاثمة السرخسي الصحيح أنها تقبل  
وان لم يذكرها موضع الطريق ومقدارها (٣) في الخامس عشر من دعوى التاريخانية  
وكذا في الخامس والعشرين من قضائه • رجل ادعى مجرى ماء في ارض رجل أو  
طريقا في دار رجل ذكر في بعض الروايات أنه لا تسع دعواه ولا تقبل الشهادة الايمان  
الموضع والطول والعرض وذكر في الاصل أنه تسع وتقبل شهادته وان لم يبينوا ذلك  
(٤) فاضيقان في فصل فيمن لا تقبل شهادته لاثمة • ادعى أنه هدم حائطه فشهدا به  
ذكر الفضلي أنه ان ذكر واحد والحائط وبينوا طوله وعرضه قبلت والا فلا وذكر القبة  
ليس بشرط (٥) ملخص ما في دعوى القاعدية

#### • (العاشرة في الجرح والتعديل) •

قال بعضهم يحتاج في التعديل الى خمسة ألفاظ هو عدل مرضى جائز الشهادة صالح مقبول  
القول لي وعلى (٦) وقال بعضهم اذا قال هو عدل جائز الشهادة يكون عدلا وعليه  
الاعتقاد فاضيقان فيمن لا تقبل شهادته • المترجم الواحد يكتفي والاشان أحوط وعن الثاني  
يشترط رجلان أو رجل وامرأتان والعدالة تنطبقا وكذا الحزبية واسلام المذكر ولو  
المشهود عليه مسلما (٧) والتلفظ بالشهادة لا يشترط والقبولان لو أعمى لا يجوز عند  
الامام ويجوز عند الثاني وتعديل العبد لمولاه والابن أياه يصح عند الامام والصبي



(١) غريب: من أظهر يوم لا يعرفونه قال محمد بن مكيث سنة أشهر فلم يعرفوا منه الا خبر اجازاهم ان يعدلوه وقال أبو يوسف اذا مكث سنة ولم يعرفوا بكيفية الاشياء وسعهم أن يعدلوه ويقول المذكي في الجرح والله اعلم ولا يزيد عليه ولا يقول القاضي للعدلي جرح شهودك ولكن يقول زدني شهودك أو يقول لم تعدد شهودك عندي ومضى ثبت العدل عند القاضي في حادثة لا يشغل بمعدله في حادثة أخرى ان كان العهد قريبا وان كان العهد بعيدا يحتاج الى تعدلهم والبعيد سنة أشهر في الصدالة والتركية فمن شهادات وجيز السرخسي محمد مثل من الشاهد اذا شهد عند (٤١١) الحاكم في حادثة وزكى ثم شهد عنده في حادثة أخرى حل للقاضي أن يكتب في تلك التركية أم لا بد من تركيبة أخرى أجاب ان كان العهد قريبا يكتب في تلك التركية والا كذا في فتاوى ابن نجيم

(٢) أحد عشر مسألة يقبل فيها قول الواحد العدل الاول التقويم لو أنكر شخص لشخص شيئا وادعى أن قيمته مبالغ كذا فأنكر المذكي عليه أن يكون ذلك القدر يكفي في اثبات قيمته العدل الواحد الثانية والثالثة الجرح والتعديل يقبل فيه ما قول عدل واحد وهذا في تركيبة السر وقال محمد لا بد من اثنين الرابعة تقدير أرش المثلث الخامسة المترجم العدل من لا يعرف القاضي لفته من الاعاجم وقال محمد لا يكفي فيه أقل من اثنين السادسة أنه اذا ادعى المسلم البه جود المدفوعة وأنكر رب السلم أو عكسه يكفي فيه قول الواحد السابعة اذا أخبر القاضي عدل بانفاس المجرم بعد مضي المدة أطلقه مكتفيا به الثامنة الرسالة من القاضي الى المذكي التاسعة يكفي قول واحد في اثبات العيب الذي يختلف فيه البائع والمشتري العاشر الصوم برؤية خلال رمضان عند دخول حلة من غيم أو غبار ونحوه الحادي عشر اذا شهد عدل عند رجلين على موت رجل وسعهم أن يشهدا على موته كذا في شرح المنظومة لابن وهبان في كتاب الشهادة

(٣) وفي شهادات مختارات النوازل

وكل من لا تقبل شهادته أهل لتعديل السر برازية في الثاني من القضاء ويذهب أن يعدل قطعا ولا يقول هم عدول عندي لاخبار النقات به ولو قال لا أعلم منهم الا خبرا فهو تعديل في الاصح وان قال هم فيما علمنا عدل ليس بتعديل في الاصح وفي النوازل التعديل أن يقول هم عندي عدول بإذن شهادتهم (١) من المحل المزبور لمصاه المظالم في عدد المذكي في تركيبة السر أما في تركيبة العلانية شرط بالاجماع وكما اختلوا في عدد المذكي في تركيبة السر فكذا في عدد المترجم والمترجم لا يكون الا في العلانية لكن بأولية الشهادة في تركيبة السر ليست بشرط وفي الترجمة شرط شبه برهانية في فصل في مسائل التعديل والجرح في أدب كتاب القاضي لا يشترط العدد في المذكي في قول أبي حنيفة وأبي يوسف (٢) وقال محمد يشترط فيه العدد والاشنان فيما ثبتت مع الشبهات والاربع فيما لا ثبتت مع الشبهات وعلى هذا الخلاف رسول القاضي والمترجم عن الشاهد ان كان الشاهد أجمعا والمترجم عن الخصم ان كان الخصم أجمعا في فصل فيمن لا تقبل شهادته لفسقه من شهادات الخبائية ثم القاضي ان شاء يجمع بين تركيبة العلانية وبين تركيبة السر وان شاء اكتفى بتركيبة السر وفي زماننا تركيبة العلانية واكتفوا بتركيبة السر (٣) من المحل المزبور فان كان المذكي اثنين فعدلهم أحدهما وجرحهم الآخر قال أبو حنيفة وأبو يوسف الجرح أولى لانه اعتمد على دليل غير ظاهر الحلال فكان الجرح أولى كما لو عدله اثنان وجرحه اثنان كان الجرح أولى في قواهم وقال محمد اذا عدلهم واحد وجرحهم الآخر القاضي يتوقف لا يقضي بشهادتهم ولا يرد شهادتهم بل ينتظر ان جرحهم آخر ثبت الجرح وان لم يجرحهم آخر بل عدلهم آخر ثبت العدل وان جرحه واحد وعدله اثنان ثبت العدل في قواهم لان قول الاثنين حجة مطلقة في الاحكام بخلاف قول الواحد وان جرحهم اثنان وعدلهم عشرة كان الجرح أولى لان قول الاثنين يساوي قول الجماعة كما في دعوى المالك اذا أقام أحد المدعيين اثنين فأقام الآخر عشرة لا يترجح صاحب العشرة من المحل المزبور والشهود الكفار بمثلهم المسلمون وان لم يعرفهم المسلمون يسأل المسلمون عن عدول المشركين ثم يسأل أولئك عن الشهود من الاختيار شرح المختار قال يركي النصراني بالامانة في دينه ولسانه ويده ومع ذلك صاحب بقلة (٤) من أواخر كتاب الشهادات من خزانة الاكل فضلا عن فتاوى أبي الليث قال والمختار ما ذكر في أدب القاضي أن العدل من يغلب حسنة سيئاته ولا يكون صاحب عكبة يعني أن لا يكون مصرا على الصغار واذا كان مصرا عليها فهو صاحب كبيرة في الفصل الثاني من قضاء الخلاصة وقامه فيه ولا يقضي القاضي بظاهر العدالة (٥) في قول أبي يوسف ومحمد يسأل عن الشهود طعن الخصم

وقال لا بد من أن يسأل عنه في السر والعلانية في سائر الحقوق وهذا الخلاف عصر وزمان والفتوى على قوله سما

(٤) مثل عن تركيبة أهل الامة كيف هي أجاب أن تركيبة بالامانة في دينه ولسانه ويده وأنه صاحب بقلة كذا في فتاوى قارئ الهداية

اعلم أن العدل شرط عندنا لوجوب القبول لالعة القبول فغير العدل يجب على القاضي أن لا يقبل شهادته أمان قبل وحكم به صح حكمه كذا في شرح الوقاية لاصد الشريعة

(٥) وهي كون حسنات الرجل أغلب من سيئاته هذا هو الصحيح في هذا الدالة كذا في الكافي وفي المبسوط في باب من لا تجوز شهادته العدالة هي الامانة والامانة هي الكافي اشارة اليه

في الشهود أو لم يطقن وقال أبو حنيفة إن كان المدعى به حقا ثبتت مع الشبهات كان له أن  
يقضى بظاهر العدالة ما لم يطقن الخصم في الشهود والقوى على قواهم ما إذا طعن الخصم  
في الشهود ولا يعضى بظاهر العدالة في قواهم ~~ك~~ كذا فيما لا يثبت مع الشبهات كالحذود  
والقصاص يسأل عن الشهود في قواهم فاضيقان في فصل فيمن لا تقبل شهادته لفسقه  
ولا تقبل الشهادة على الجرح المجرد أي على ما يتضمن تقسيق الشهود من غير أن يتضمن  
إيجاب حق من حقوق الشرع أو حق من حقوق العباد فهو أن يشهدوا أن شهود المدعى  
فسقة أو زناة أو أكلوا الربا أو شربوا الخمر أو على إقرارهم أنهم شهدوا بالزور أو على إقرارهم  
أنهم أجروا في أداء هذه الشهادة أو على إقرارهم أن المدعى بطل في هذه الدعوى أو على  
إقرارهم أنهم لا شهادة لهم على المدعى عليه في هذه الحادثة (١) وانما لم تقبل لأن البينة انما  
تقبل على ما يدخل تحت الحكم وفي وسع القاضي الزامه والفسق مما لا يدلى تحت الحكم  
وليس في وسع القاضي الزامه لأنه يدفعه بالتوبة (٢) ~~ك~~ في باب من تقبل شهادته  
ومن لا تقبل ~~ك~~ وكذا لو أقام المدعى عليه البينة أن المدعى استأجر الشهود لاداء الشهادة  
لم تقبل لأنه شهادة على جرح مجرد والاستحجار وإن كان أمرا زائدا على الجرح ولكنه  
لا خصم في إثباته إذ لا تتعلق بالأجرة حتى لو أقام المدعى عليه البينة أن المدعى استأجر  
الشهود بغير شرع راحم لاداء الشهادة واعطاهم العشرة من ماله كان في يده تقبل لأنه  
خصم في ذلك ثم ثبت الجرح بناء عليه وكذا لو أقام المدعى عليه البينة على أني صلت  
الشهود على كذا من المال ودفعته إليهم على أن لا يشهدوا على بهذا الباطل فإذا شهدوا  
فعليه أن يرد ذلك المال على تقبل بينته لأن فيه ضرورة ليصل إلى ماله حتى لو قال  
لم أعطهم المال لم تقبل لأن فيه اظهار الفاسقة بلا ضرورة ~~ك~~ وهذا قلنا لو أقام المدعى  
عليه البينة على جرح فيه حق من حقوق العباد أو حق من حقوق الشرع بأن أقام البينة  
أنهم زنا أو وصفوا الزنا أو شربوا الخمر أو صر قوامي كذا ولم يتقدم العهد وأنهم عبيد  
أو أحدهم عبد أو شريك المدعى والمدعى مال أو قاذف والمقدوف يدعيه أو محمدا ودون  
في القذف أو على إقرار المدعى أنه استأجرهم على هذه الشهادة تقبل لمكان الحاجة إلى  
أحياء هذه الحقوق من المحل المزبور شهدت شهوده على إقرار المدعى أن شهوده فسقة  
أو على إقراره أنه استأجرهم على هذه الشهادة أو على إقراره أنهم لم يحضروا المجلس الذي  
كان فيه هذا الأمر أي المدعى عليه ذلك قبلت شهادتهم وبطلت شهادة شهود المدعى  
في نوع آخر في دعوى الميراث من الثالث والعشرين من دعوى التنازع الثانية وفي موضع  
منه تكذيب المشهود له الشهود قبل الحكم يمنع الحكم وبه دفع الحكم ويطلب وذكر  
النسبي أن تقسيق المشهود له الشهود بعد القضاء لا يوجب بطلان القضاء في الخصامس  
عشر من دعوى البرازية في نوع في الميراث وكذا في أو آخر الرابع عشر منه لمخصا لو برهن  
على إقرار الشهود أنهم لم يحضروا المجلس الذي كان فيه الحق يقبل من شهادة الزور  
فيمن تقبل شهادته ومن لا تقبل لمخصا رجل ادعى عينا في يد إنسان وأقام البينة على أنه له  
ثم إن المدعى عليه أقام البينة أن الشهود قد ادعوا هذا العين جازت شهادتهم وبطلت بينة

(١) أو على إقرارهم أنهم لم يحضروا  
المجلس الذي كان فيه هذا الأمر ~~ك~~ كذا  
في شهادات الخاتمة ~~ك~~  
(٢) ولأن الشاهد بهذه الشهادة صار  
فاسقا لان فيها الشاعة الفاحشة بلا ضرورة  
وهي حرام بالنص والمشهود به لا يثبت  
بشهادة الفاسق ~~ك~~ كذا في المكافي  
وفي دعوى القاعدية لأنه اظهار الفسق  
مقصودا وهو حرام فيفسق الشاهد باظهاره  
على

المدعى قاضيان في الدعوى بخلاف الشهادة \* (ظلم) ركوب البحر لا يمنع قبول الشهادة وفي شرح أدب القاضي للشهيد حسام الدين اسباب الجرح ~~كثيرة~~ منها ركوب البحر الهند لانه مخاطر بنفسه ودينه من سكنى دار الحرب وتكثير سوادهم وعددهم لاجل المال ومثله لا يبالي بشهادة الزور (١) قنية في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل

\* (الحادى عشر في الشهادة على الارث والنسب) \*

شهد رجلان رجل أنه اخو الميت لاييه وأمه ووارثه لا يعلن له وانما غيره يقضى به ثم شهدا لاخر أنه ابن الميت ووارثه لا تقبل (٢) ويضمنان للابن ما أخذ الاخ ولو شهد الاخر أنه أخوه لاييه وأمه ووارثه لا نعلم له وارثا غيره وغير الاول تقبل ويدخل الثاني مع الاول في الميراث ولا ضمان على الشاهدين للاول وللثاني شهد شاهدان أن فلانا أخو الميت لاقه وأبيه لا نعلم له وارثا غيره وقضى به ثم شهد آخران أنه ابنه (٣) ينقض القضاء الاول فان كان المال قائما في يده يدفع الى الابن وان كان هالكا فلا ين الجيران شاء ضمن الاخ وان شاء ضمن الشاهدان فان ضمن الاخ لا يرجع على أحد وان ضمن الشاهدان رجعا على الاخ كما عرفت من محيط السرخسى في باب الشهادة في الميراث وكذا في السادس من الخلاصة والبرازية والخامس من دعوى النصاب \* ولو شهد أنه وارث الميت لا وارث له غيره ولم يذكر اسباب الورثة فالقاضي يملكها مع ذلك لأن اسباب الورثة مختلفة فلا يثبت من يسانه حتى يعرف بماذا يقضى فترتضى في شرح الجامع الصغير في باب القضاء في الميراث وكذا في المحيط السرخسى في باب الشهادة في الميراث ملخصا \* وكذا لو شهد أنه أخوه ووارثه لم تقبل ما لم تنسب الاخوة لأن الاخوة مختلفة في ذاتها وأحكامها وكذا لو شهد أنه عمه ووارثه لم تقبل حتى ينسب العم والميت حتى يلتصقا الى أب أو يبين أنه عمه لاييه وأمه وأولاييه أو لأمته وكذا لو شهد أنه ابن عمه ووارثه وكذا لو شهد أنه جدهم أو جدته لم تقبل لانه مجهول (٤) من المحل المزبور \* وان شهدوا أنه ابنه ولم يذكر أنه وارثه ذكر في الزيادات أنه ابنه ووارثه فالواثمة ذلك لازالة وهم الرضاع والاصح أن قوله ووارثه وقع اتصافا فانه ذكر في الابد والام هو أبوه وأمه وجوز الشهادة وان لم يذكر أنه وارثه وهذا فيمن لا يحجب بغيره فان كان يحجب كالجدة والاخ والعم لا يثبت أن يذكرها هو ووارثه ويستلزم أيضا أنهم لا يعلنون له وارثا غيره رجل طلب الميراث وأدعى أنه عم الميت يشترط لعلمته أن يفسر بقوله عمه لاييه وأمه أو لاييه أو لأمته ويستلزم أيضا أن يقول ووارثه لا وارث له غيره وإذا قام البيضة لابتدأ للشهود أن ينسبوا الميت والوارث حتى يلتصقا الى أب واحد ويقولوا هو ووارثه لا وارث له غيره وكذا في الاخ والجدة إذا شهدوا أنه جد الميت أبو أبيه لا يثبت أن يقولوا هو ووارثه لا وارث له غيره فان شهدوا بذلك أو شهدوا أنه أخو الميت لاييه وأمه أو لاييه ووارثه لا يعلنون له وارثا غيره جاز ولا يشترط في هذا ذكر الاسماء قاضيان في دعوى الملك بسببه \* وفي ذكر الاخوة والعمومة لا يثبت من ذكر فقط الورثة لاحتمال أن يكون رضاعا أو قبيلة أو نسبا ولا يثبت أيضا من ذكر أنه لاب أو لأم أو لهما وكذا لو شهدا

(١) والذي ظهر للعبد الفقير المانع من قبول الشهادة ليس هو مطلق ركوب بحر الهند بل منع ما قرن به كما هو ظاهر كلام المسلم الشهيد فان هذا حين كن الهند كله دار الكفر كما يرشد اليه التعليل وكلام التلويح في ركوب البحر المتجرد عن ذلك فلم يورد الكلامان على محل واحد كذا في شرح المنظومة لابن السبنة \*  
(٢) لأن بينا الشهادتين تناقضا وقد اتصل بالاول قضاء القاضي ولكنهما يضمنان للابن ما قبضه الاخ واعتبر هذا رجوعا كذا في الخامس من دعوى النصاب \*  
(٣) قوله ثم شهد آخران أنه ابنه كذا في جميع النسخ التي بأيدينا والظاهر أن يقول أن فلانا مثله لانه اه صحيحه

(٤) وفي المحيط للسرخسى لانه قد يكون صحيحا وقد يكون فاسدا \*  
ع

أنه ابن ابنه أو بنت ابنه لا بد من أن يقولوا أنه وارثه ولا يشترط ذكر اسمه حتى لو شهد أنه  
 بنده أبو أيه ووارثه ولم يسمو الميت تقبل بدون ذكر اسم الميت في السادس من  
 شهادات البرازية \* شهد الرجل أنه جد الميت وقضى القاضي بذلك ثم جاز رجل وأدعى  
 أنه أبو الميت وأقام البيضة يقضي به وهو أحق بالميراث ولو شهد أنه أخو الميت ووارثه  
 وقضى القاضي بذلك ثم شهد الآخر أنه ابن الميت ووارثه لا تقبل ويضمنان للابن (١)  
 ولو شهد فريق آخر بذلك تقبل ولو شهد الفريق الأول أو غيره أن الثاني أخو الميت دون  
 أن يكون ابنه لا تقبل الشهادة في السادس من شهادة الخلاصة وكذا في البرازية ملخصاً \*  
 شهد أنه وارثه لا وارث له غيره ثم شهد أن هذا وارثه أيضاً تقبل ولم تكن تناقضاً وقولهما  
 لا وارث له غيره يحمل على قوله ما لا ندلم له وارثاً غيره ثم علما وارثاً آخر فشهدا به فأنهما قبل  
 لأن قوله ما لا ندلم زائد ليس من متن الشهادة لأنهما لو قالان شهدا أنه أخوه ووارثه يكنى  
 أولانه يجوز أن يعلم بعد ما لم يعلم فلا تناقض (٢) في الرابع عشر من الفصولين \* (صك)  
 الوارث لو كان يحجب بغيره بكد وجملة وأخ وأخت لا يعطى شيئاً ما لم يبرهن على جميع الورثة  
 أو شهدا أنهم ما لا يعلمان له وارثاً غيره لأن وارث الأخ والأخت معلى بشرط الكلافة وهي من  
 ليس له والد ولا ولد فمال ثبت هذا الشرط ينص من الشهود لا يرث ولو قال لا وارث له غيره  
 تقبل عندنا لا عند ابن أبي ليلى في أواخر الثاني عشر من الفصولين \* ولو كان الوارث من  
 لا يحجب بأحد فلو شهدا أنه وارثه ولم يقلوا لا وارث له غيره أو لا تعلمه يتلوم القاضي زماناً  
 رجاء أن يحضر وارث آخر فأن لم يحضر يقضى له بجميع الإرث ولا يكفل عند أبي حنيفة في  
 المسثلين يعنى فيما قال لا وارث له غيره وفيما قال لا ندلم هو الأصح من مذهبه وعندهما يكفل  
 في المسثلين ومدة التلوم مفوضة إلى رأى القاضي وقيل حول وقيل شهر وهذا عند أبي  
 يوسف وأما أحد الزوجين لو أثبت الورثة بيينة ولم يثبت أنه لا وارث له غيره فعند أبي حنيفة  
 ومحمد يحكم له بما با أكثر النصيبين بعد التلوم للزوج النصف وللزوجة الربع وعند أبي يوسف  
 يحكم له بما با أقل النصيبين له الربع وإياه الثمن من المثل المزبور \* مات فادعت امرأة أنها  
 امرأة الميت وأنكر الولد فكانها غير متة أنه مات وهي امرأة ولا وارث له من النساء غيرها  
 وحكم لها ببارث وأهلكته ثم برهن الولد أنه طلقها في صحته قضت المرأة لا شاهد وإن شهدا  
 أنه مات وهي امرأة لأن في قوله ما مات وهي امرأة زيادة لا يحتاج إليها فأنهما لم يبالا  
 كانت امرأة كفى الحكم بالارث فذكر هذه الزيادة وتركه سواء فلو ادعت هذه الزيادة لم  
 يجب عليها شيء لأنهما شهدا بشكاح كان ولم يظهر كذب ما يل مدتهما الولد حيث برهن على  
 الطلاق كذا هنا ولو أقر الغريم أو المودع أنه كان عاملاً بالطلاق يوم قوله وهي امرأة اليوم  
 ضمن لأنه لو بين ذلك فالقاضي لا يأمره باتفاق فأتلف الوديعه فيضمن وهذا أصل مهم في  
 تضمين الشاهدين أنهم ما متى ذكر أشياء هو لازم للقضاء ثم ظهر بخلافه فضمننا متى ذكر شيئاً  
 لا يحتاج إليه للقضاء ثم ظهر بخلافه لم يضمننا حتى أن مولى الموالاة لو مات فادعى رجل ارثه  
 بسبب الولاء فشهدا أن له ولأه الموالاة وأنه وارثه لا ندلم له وارثاً غيره فحكم له ببارثه فأتلفه  
 وهو معسر ثم برهن آخر أنه نقض ولأه الأول ووالى هذا الثاني ومات وهذا الثاني مولاه

(١) لأنهما زعموا أنهما أتلفا على الابن  
 شهادتهما لا يخفى حق فيصدقان على  
 أنفسهما ولا يصدقان على الأخ فيضمنان  
 ولا تقبل شهادتهما كذا في المحيط عند  
 (٢) وفي زيادات شرح قاضي حنيفة وفي  
 القدير أنه (٧) ليس من نفس الشهادة  
 لأنه متى فيكون ذكره لاسقاط التلوم من  
 القاضي على ما في السادس من شهادات  
 البرازية وفي الثامن من شهادات المحيط  
 أن هذا ليس من صلب الشهادة بل هو  
 لاسقاط التلوم من القاضي وفي السادس  
 من شهادات الخلاصة والبرازية قوله  
 لا وارث له غيره انما يشترط لاسقاط التلوم  
 من القاضي وفي الثامن من شهادات  
 المحيط قوله لا ندلم له وارثاً غيره ليس من  
 صلب الشهادة بل هو لاسقاط التلوم من  
 القاضي وفي أواسط دعوى القاعدية أن  
 انشراط قوله لا وارث له في حال دون حال  
 كالنكاح والأخ والأخت ونحوهم انتهى  
 وأما قوله ووارثه لا شك أنه شرط فيمن  
 يحتمل الحب والسقوط وأما من لا يحتمل  
 الحب والسقوط بحال نحو الأب والام  
 والابن والبنت ففيه اختلاف المشايخ  
 وأشار محمد في الكتاب متعارضة  
 والصحيح أنه ليس بشرط كذا في المحيط ولو  
 قال الشاهد لا وارث له غيره تقبل عندنا  
 بناء على العادة فإن مراد الناس بهذه  
 لا ندلم له وارثاً غيره كذا في أواخر الثالث  
 عشر من العمادية عند

(١) وفي شرح الجامع لقاضيخان في باب في

القضاء بالمواريث ان شهدوا انها كانت  
في يد فلان مات وهي في يده جازت الشهادة  
لما ذكرنا ان الشهادة على اليد عند  
الموت شهادة على الملك عند الموت لان  
الايدي الجوهرة تنقلب يدملك عند الموت  
لانها ان كانت يدملك تبقى كذلك وان  
كانت غصبا فبالموت يتقرر عليه الضمان  
وبصير المضمون ملكا له وكذلك لو  
كانت امانة لانه لما مات بمجهلا للوديعة  
بصير ضمانا على المضمون فيثبت ان  
الشهادة على اليد عند الموت شهادة  
على الملك عند الموت والملك الثابت عند  
الموت ينتقل الى الوارث ضرورة فعلى قوله  
ابي حنيفة ومحمد لا يقضى للوارث ما لم  
يشهدوا على الانتقال الى الوارث عند  
الموت او على الملك عند الموت نصا او  
ما يقوم مقام الملك وهو اليد عند الموت ولو  
شهدوا لرجل حي انها كانت في يده منذ  
شهر لم تقبل انتهى أقول هذا بناء على أن  
الجزء عند أبي حنيفة ومحمد كما هو شرط  
في الدعوى شرط في الشهادة أيضا  
وفي دعوى القاعدية تفصيل بعد

الايدي الجوهرة عند الموت تنقلب بد  
ملك وتحقق في باب الدعوى في الميراث  
من دعوى المبسوط وفي الفصل الثامن  
من شهادات المحيط وقد ذكرنا بذا منه  
في الفصل الثاني من الشهادات ويحيى  
تمامه في فصل في دعوى الرجلين من كتاب  
الدعوى بعد  
وعن أبي يوسف في رواية المعلى اذا شهد  
شاهدان ان فلانا مات وهو ساكن فيها  
لا يقضى بالدار لورثته كذا في التاتارخانية  
في الثامن من القضاء بعد  
وهذه المسائل مذكورة في الثامن من  
شهادات المحيط مع زيادة تفصيل بعد

ووارثه لا وارث له غيره فحكم بالارث للثاني فيخير الثاني في تعيين الشاهدين الاولين  
أو المشهود له الاول لانه ظهر كذب الشاهدين الاولين فيما الحكم به تعلق وبما انه في مسئلة  
الولاء قوله ما هو وارثه لا وارث له غيره أمر لا بد منه للحكم له بالارث لانهم ما لو شهدوا بأصل  
الولاء ولم يقولوا انه وارثه لا يحكم له بالارث فوريه بقوله ما انه مولا ووارثه اليوم فظهر  
كذبهم ما فاضل بخلاف شهادة النكاح المتقدمة وقرى بين الولاء وبين النكاح في اشتراط قول  
الشاهد ووارثه في الولاء دون النكاح اذ المولى لا يرثه على كل حال بل قد يحجب بغيره فأما  
المراثة فهي وارثه على كل حال ولا تحجب بغيرها في أواخر الرابع عشر من الفصولين دار في  
يد رجل اتى رجل انها كانت لايه مات وتركه اميرائاه والذي في يديه يقول هي لي فشهد  
شهودا المدعى انها كانت لابي المدعى مات وتركه اميرائاه وانهم لا يعلنون له ووارثه فأن  
القاضي يقبل شهادة سم ويقتضى بها المدعى ويدفع الدار اليه كالأولى ادعى انها كانت لايه  
اشتراها منه في هتته بألف درهم وشهد الشهود بذلك فانه تقبل شهادتهم ويقضى بالدار له  
وهذه أربعة ألفاظ اذا شهدوا بها يقضى بها المدعى احداها هذه والثانية اذا شهدوا انها  
كانت ملك أبيه والثالثة اذا شهدوا أن أماء كان يسكن في هذه الدار والرابعة اذا شهدوا أن  
أباه كان ملك هذه الدار في هذه الالفاظ الأربعة ان جزوا الميراث فقالوا مات وتركه اميرائاه  
لم يقبل شهادتهم ويقضى له في قولهم وان لم يجزوا الميراث فقالوا كانت لايه أو قالوا كانت  
ملك أبيه أو قالوا كانت بليدة أبيه ولم يقولوا مات وتركه اميرائاه لا تقبل هذه الشهادة  
في قول أبي حنيفة ومحمد وتقبل في قول أبي يوسف الا شروا شاهدوا على اقرار المدعى عليه  
بشي من ذلك يكون اقرارا منه بالملك للمدعى وبؤمر بالتسليم اليه ولو شهدوا أن أماء مات  
في هذه الدار لا تقبل شهادتهم ولا يقضى بشي لانهم لم يشهدوا بالملك للميت وهذه الالفاظ  
المدعى عليه بهذا اللفظ لا يكون اقرارا ولو شهدوا أن أماء مات وهذه الدار في يديه أو شهدوا  
أن هذه الدار كانت في يديه يوم مات تقبل ويقضى بها المدعى وان لم يجزوا الميراث لانهم  
ما شهدوا بيد الميت عند الموت فقد شهدوا بالملك عند الموت والشهادة بالملك للميت عند  
الموت شهادة لا تنقل الى الوارث وكذلك لو شهدوا أن أماء مات وهو ساكن في هذه الدار  
ويقضى بها المدعى ولو شهدوا أن أماء مات في هذه الدار أو شهدوا أن أماء كان في هذه الدار  
حين مات أو حتى مات لا تقبل (١) فاضحان في فصل في دعوى الملك بسبب وان ادعاها  
انها له فشهد شاهدان انها لايه ولم يشهدوا أنه مات وتركه اميرائاه لم يقض لها وكذلك  
لو شهدوا انها كانت لايه مات في قول أبي حنيفة ومحمد وهو قول أبي يوسف الاول ثم رجع  
وقال شهادتهم مقبولة في باب الدعوى في الميراث من دعوى المبسوط ملخصا ولو شهدوا  
أن أماء مات وهو لا يرث هذا الذوب وهذا الثامن وصاحب الديباجة تقبل شهادتهم  
ويقضى به للابن وان كتبت دابة فشهدوا أن أماء مات وهو راكب هذه الدابة أو شهدوا  
أن أماء مات وهو حامل هذا المتاع تقبل ويقضى به للوارث فاضحان في فصل في دعوى الملك  
بسبب من الدعوى شهدوا أن أماء مات في هذه الدار أو قالوا كانت لايه لا تقبل لعدم الجز  
وقال الامام الثاني آخره ان قبل ولو قالوا كان في يديه أو لايه مات وتركه اميرائاه أو كانت

لا يبرها من ذي البدأ أو دعوها أو أعارها أو رهنها منه تقبل إجماعاً وكذا لو قال كانت  
لا يبرها أو في يد أبيه مات تقبل ولو قال أنها لا يبرها ولم يقل مات وزكها أميراً له قبل على  
الخلاف واختار الفضل أنها لا تقبل وهو الأصح وفي الجامع وضع المسئلة في العين كالشوب  
دل أنه لا فرق في اشتراط البز بين العين والعقار والمنصوص في أكثر الجوامع والقناتير أنه  
لو قال كان ملك أبيه إلى يوم وفاته يكون جراً وتقبل برأيه في العاشر من الدعوى  
ملخصاً • رجل ادعى عينا في يد رجل أنه له ورثه من أبيه والشاهد شهد وأنه كان في يد  
مورثه لا تقبل شهادتهم ولو أقر المدعى عليه بذلك يجبر على التسليم إلى المدعى فاضحيان  
في فصل في دعوى المالك بسبب • رجل ادعى ديشاً لا يبرها الميت على رجل فشهد الشهود  
أنه كان ديشاً لا يبرها المدعى هذا على المدعى عليه كذا لا تقبل هذه البيعة في قول أبي حنيفة  
ومحمد وإن شهدوا على أقرار المدعى عليه أنه كان لا يبرها المدعى هذا على المدعى عليه كذا جازت  
الشهادة كما لو شهدوا في دار على أقرار المدعى عليه أنها كانت لا يبرها المدعى فاضحيان  
قبيل فصل في الدعوى بخالف الشهادة • برهن أنه ملكي وقع في قسمي من تركه أبي لا بد  
من ذكر أن القسمة براض أو بقتضاء في السادس من الفصولين

#### • (الثاني عشر في الشهادة على الشهادة) •

الأصل أن كل ما ثبت بشهادة النساء مع الرجال ثبت بالشهادة على الشهادة وفي الثانية  
الشهادة على الشهادة جائزة في الأقرار والحقوق وأفضية القضاة وكتبهم وكل شيء إلا في  
الحدود والقصاص إلا أن الشهادة على الشهادة إنما تقبل حالة العجز عن شهادة الأصول  
وشهادة النساء مع الرجال تقبل مع القدوة على شهادة الرجال وانما يقع العجز عن شهادة  
الأصول بأحد أسباب ثلاثة إما موت الأصول (١) أو عجز الأصول مرضاً لا يستطيع  
الحضور معه بحسب الحكم أو غيبة الأصول غيبة سفر وفي الناصري في ظاهر الرواية  
والفتوى على ظاهر الرواية (٢) تأخر حاشية في أول التاسع من الشهادة • يجوز الأشهاد على  
الشهادة وإن لم يكن بالأصول مذن من مرض أو سفر وانما يستترط العذر عند الأداء  
ولا يصح الأداء بلا عذر بالأصول في الأصح حاشية المفتي في الشهادة على الشهادة • لو كان  
الشاهد محبوساً له أن يشهد على شهادته قال القاضي إن في سجن القاضي لا يكون عذراً  
له لأنه يخرج حتى يشهد ثم يعيده برأيه في التوكيل بالخصومة من الوكالة • (ب) الأصل  
في الشهادة إذا كانت امرأة مخدرة يجوز أشهادها على شهادتها والمرأة التي تخرج من بيتها  
لقضاء حاجتها أو لأجل الحمام ونحوه تكون مخدرة بشرط أن لا تغالط الرجال وقال الصدر  
حسام الدين لا يجوز الشهادة على الشهادة من الأمير والسلطان إذا كانا في البلد (٣) في باب  
الشهادة على الشهادة من القنية الكبرى • ولا يجوز شهادة شاهد على شهادة رجل واحد  
ولا على شهادة امرأتين حتى يشهد على ذلك رجلان أو رجل وامرأتان فإن شهد على شهادة  
رجل واحد رجلان وامرأتان على شهادة امرأتين جازت اغايم قوم ذلك مقام الشاهد وكذا  
لو شهد رجل وامرأتان على شهادة امرأتين جازت وقام ذلك مقام الشاهد الواحد في أوائل

(١) وفي الثانية في كتاب القاضي إلى  
القاضي إن الأصل إذا مات قبل أن يشهد  
الفرع على شهادة الأصل بطلت الشهادة  
وفي قضاء النهاية أن الأصل إذا مات لا تقبل  
شهادة فرعه وفي الثانية قبيل كتاب  
القاضي ما يحتاجه ما يوافق سائر الكتب  
فليست مثل •  
(٢) والفتوى على ظاهر الرواية وفي  
الزائدات والصحيح ظاهر المذهب وفي  
السراجية والفتوى على أنه يجوز الشهادة  
على الشهادة فيمدون مسيرة سفر إذا كان  
بجبال لو شهد لا يمكنه الروح إلى منزله في  
يومه ذلك كذا في المظهرات ولا يخفى أن  
ما في السراجية بخلاف ما في سائر الكتب  
ولهذا لم يذكر صاحب المنية وتركهم أن  
السراجية أحدهما خذيه •  
(٣) وفي جامع الرموز لا تستأني وفيه  
(٨) أشعار بانهم لا تقبل إذا كان الأصل  
مخدرة كما في النسبة وكذا إذا حبس الأصل  
في سجن الوالي وأما في سجن القاضي ففيه  
خلاف كما في المحيط •  
(٨) أي في القيد الأرضي في المتن (م)

التاسع من شهادات التاتار خاتمة ملخصا \* ادعى رجل على رجل جذا في قذف وأقام  
شاهدين على شهادة شاهدين أو شاهدا وامرأتين لم يكفل ولم يحبس وكذلك هذا في  
القصاص لانه لا مدخل لهذا النوع من الحجّة في حدّ أو قصاص ولو كان هذا في سرقة أخذ  
منه كفه لا بنفسه حتى يسأل من الشهود لأن المال يثبت به هذه الحجّة فان زكروا قضى عليه  
بالمال وكذلك كل جراحة لا قصاص فيها الآن الدعوى دعوى المال وبمثل هذه الشهادة  
يثبت المال من الميسر حتى في باب الكفالة بالمال من الكفالة \* وفي الاصل  
لو شهد رجلان على شهادة رجل وشهد أحدهما على شهادة نفسه في ذلك الحق فهي باطلة  
لأن شهادة الاصل الحاضر على شهادة الاصل الغائب غير مقبولة لانهم لو قبلت أذى  
الى أن يثبت بشهادة الاصل الحاضر ثلاثة أرباع الحق نصف الحق بشهادته وحده وربع  
الحق بشهادته مع آخر على شهادة الاصل الغائب ولا يجوز أن يثبت بشهادة الواحد ثلاثة  
أرباع الحق هذا في نسخة الامام السرخسي وفي شرح الشافعي قال شهادته بشهادة نفسه  
أصل وشهادته على غيره بدل فلا يجتمعان ولو شهد أحدهما على شهادة نفسه وشهد آخران  
على شهادة رجل آخر تقبل في السابع من شهادة الخلاصة \* رجل أشهد رجلا  
على شهادته فان كان الذي له المال والذي يجب عليه المال حاضرين عند الاشهاد ويقول  
أشهد أن فلان بن فلان هذا أقر عندى أن لفلان بن فلان هذا عليه ألف درهم كان الاشهاد  
صححا وان كانا غائبين أو أحدهما حاضرا والاخر غائبا أو ميتا ينبغي له أن ينسب الغائب  
منهما أو الميت منهما الى أبيه وبنده وقبيلته والى ما يعرف به لأن مجلس الاشهاد بمنزلة مجلس  
القضاء فكما يشترط في أداء الشهادة الاعلام بأقصى الامكان يشترط في الاشهاد قاضيان  
في أواخر فصل الشهادة على الشهادة \* شهود الفروع يجب أن يذكروا أسماء الشهود  
الاصول واسم أبيهم وجدهم خلاصة في السابع من الشهادات ملخصا \* وفي الاقضية  
الاختار ما قاله الحلواني أنه يكفي في الاداء خمس شهادات على شهادة فلان أن لفلان  
على فلان كذا أشهدنا فلان على شهادته وأمي أنا أن تشهد بها (١) برأية  
في الشهادة على الشهادة \* نهى الاصل الفرع عن الاداء بعد ما أمره لا رواية نفسه  
عن المتقدمين واختلاف المتأخرين فيه منية المقتضى في الشهادة على الشهادة \* رجل  
أشهد رجلا على شهادته ثم نهاه أن يشهد على شهادته لا يصح نهيه في قول أبي حنيفة  
وأبي يوسف حتى لو شهد بعد النهي جازت شهادته قاضيان في الشهادة على الشهادة  
\* (الكافي) وان أنكر شهود الاصل الشهادة لم تقبل شهادة شهود الفروع ومعنى المسئلة  
قالوا اما انما شهادة على هذه الحادثة وما تواتر أو غابوا ثم جاء الفروع بشهودهم على شهادتهم  
بهذه الحادثة أتمام مع حضرهم فلا يلتفت الى شهادة الفروع وان لم ينكروا في آخر التاسع  
من شهادة التاتار خاتمة \* ولو حدث في الاصل جرح يبطل الشهادة كالعمى والخرس  
والجنون والردة فانه يبطل شهادة الفروع وان حدث في الاصل جرح يوجب التوقف  
في شهادتهم كالفسق فانه لا يبطل شهادة الفروع ولكن يتوقف فيها ويجوز القضاء بها  
وجيز في الشهادة على الشهادة وفيه تفصيل \* ونجوز شهادة الابن على شهادة أبيه

(١) وفي بعض المتن يقول الفرع  
عند الاداء أشهد أن فلانا أشهدني على  
شهادته بكذا وقال لي أشهد على شهادتي  
بذلك



(١) وفي المتن من التاسع من الشهادة شهادة الابن على شهادة الاب مقبولة وعلى قضاؤه لا عند أبي يوسف ولا عند مالك وكذا في التمهيد والناحية قال الحسن لا تجوز شهادته على قضاؤه (٤١٨) أي به وفيها قول آخر أنها تجوز قال وبه تأخذ وفي البرازية في نوع

وقضاؤه وكما به وذكر انصاف أنها لا تجوز على قضاؤه والاول أصح (١) ويجوز في الشهادة على الشهادة وكذا في المحيط للسرخسي نقل عن المتقي رجل شهد على قضاؤه أي به رجل قال أبو يوسف لا تجوز شهادة الرجل على قضاؤه أي به وتجوز شهادته على شهادة أبيه قاضيان فيمن لا تقبل شهادته للتممة (م) ولو شهدا عن اثنين على عزة بنت عز المضرى وقالوا خبرنا ما جعفتها وجاهلنا الذي يامرأه لم يدريا أنها هي أم لا قبل له مات شاهدين أنها عزة (س) اعلم أن الغرض من هذه المسئلة أنه لا يشترط أن يعرف الفرع المشهود عليه بل يقال للمدعي مات شاهدين يشهدان أن الذي أحضرته هو المشهود عليه وليس الغرض أنه إذا شهدا على فلانة بنت فلان المضرى تكون النسبة ثابتة وتكون الشهادة مقبولة لأنه إذا لم يذكر الجدة فلا بد أن ينسب إلى السكة الصغيرة أو إلى الفخذ أي القبيلة الخاصة لتمام النسبة وتقبل الشهادة عند أبي حنيفة ومحمد خلا لا ييوسف فان ذكر الجد لا يشترط عنده فلا يشترط ما يقوم مقامه من ذكر السكة والفخذ (م) وكذا الكتاب الحكمي (س) أي إذا جاء كتاب القاضي إلى القاضى ولا يعرف الشهود المشهود عليه قيل للمدعي مات شاهدين أن هذا هو المشهود عليه (م) فان قالوا فهم ما المضرى لم يميز حتى ينسبها إلى الفخذ (س) أي قال في الشهادة على الشهادة والكتاب الحكمي المضرى لم يميز لأن هذه النسبة عامة ثم اعلم أن هذا في العرب وأما في النجم فلا يشترط ذكر الفخذ لأنهم ضيعوا السابغ بل ذكر الصنعة يقوم مقام ذكر الجدة صدر الشريعة في اختلاف الشهادة من الشهادة

### • (الثالث عشر في الرجوع عن الشهادة) •

وإذا صح رجوع الشاهد بغيره بعد هذا ان لم يكن المشهود به ما لا بأن كان قصاصاً أو كفاً فلا ضمان على الشاهد عند علمائنا وان صار الشاهد من القاضى فلا ضمان به بأن كان ما لا فان كان الاتلاف بعوض يعادله فلا ضمان على الشاهد أيضاً لان الاتلاف بعوض كالاتلاف وان كان بعوض لا يعادله فبعدم الرجوع لا ضمان ويجب الضمان فيه ورامه وان كان الاتلاف بغير عوض أصلاً يجب ضمان الكل في الاول من المحيط في الرجوع عن الشهادة وفيه تفصيل • ورجوعه قبل الحكم يصح في حق نفسه وفي حق غيره حتى وجب عليه التزير ولا يصح الحكم بشهادته واربعد الحكم يصح في حق نفسه حتى لزمه التعزير (٢) ولا يصح في حق غيره حتى لم ينفذ به القضاء السابق عندهما وهو قول الامام ثانياً (٣) برأيه في كتاب الرجوع من الشهادة ملخصاً • رجل على رجل دين فشهد أنه أبرأه أو ووجه أو صدق عليه ثم رجعا ضماً (٤) من أهل الزبور ولو شهدا على مال ف قضى به القاضي فقبضه أو لم يقبضه ثم رجعا ضماً المال إذا أخذ المقتضى له من المقتضى عليه وقبل الأخذ لا يضمنهما شيئاً لأن تحقق الخسران عند تسليم المال إلى المقتضى له فأنما ما بقيت يده على ماله فلا يضمن الخسران في سقته ولان الضمان يتقديراً للمثل وهما إنما عليه ديناً حين أزماء ذلك بشهادتهما ما فلو ضمنهما قبل الاداء كان قد استوفى منهما ما يوجبانه الدين ولا ضماناً

في الشهادة على التقي نقل عن المتقي شهدا أن أباهما القاضي قضى لفلان على فلان بكذا لا تقبل والمأخوذ أن الاب لو كان قاضياً يوم شهد الابن على حكمه تقبل ومن الامام أنها لا تقبل مطلقاً وعن ابن جماعة من محمد أنها تجوز مطلقاً وقال في السابع من الشهادات نقل عن الصغرى شهادة الابن على شهادة أبيه جائزة وعلى قضاؤه لا في رواية والصحيح الجواز وقال في السابع من شهادة الخلاصة وعلى قضاؤه لا تجوز في رواية والصحيح هو الجواز وفي التمهيد في فصل فيمن تقبل شهادته ومن لا تقبل ذكر أن الاب لو كان قاضياً يوم مات شهد الابن على قضاؤه تجوز شهادته وذكر بعد هذا عن أبي حنيفة أنه لا تجوز شهادته وان كان الاب قاضياً يوم الشهادة وذكر بعد هذا ابن جماعة وأبراهيم عن محمد أنه تجوز شهادة الابن على قضاؤه أي به مطلقاً وعلى كتابه كما تجوز شهادته على شهادته فان كان مسئلة الشهادة على قضاؤه الاب مختلفاً

(٢) ولا فرق في وجوب التعزير بين كون الرجوع قبل القضاء أو بعده كما في البحر (٣) قال في الاصل وإذا شهد شاهدان لرجل على رجل بألف درهم ف قضى بها القاضي فلم يقبضها حتى رجعا الشاهدان عن شهادتهما فان القضاء نافذ عليه فلا يضمن الشاهدان المال حتى يقبضه الذي قضى له فاذا قبضه منه وجب به على الشاهدين

(٤) فرق في المحيط للسرخسي بين العين والمدين فقال شهدا بعين ثم رجعا ضماً قيمتهما المشهود له أم لا وان كان المشهود به ديناً فرجع الشهود قبل

قبضه لا يضمنون وان قبضه المشهود له ثم رجعا ضماً فلهذا قول شيخ الاسلام كما في البحر ونقل في الكافي عن عيسى بن السرخسي أنه لا فرق بين العين والمدين

بين العين والدين وفي الايمان ان ثبت الملك للمقضى له بقضاء القاضي ولكن المقضى عليه  
يرغم أن ذلك باطل لأن المال في يده ملكه فلا يمكن له أن يضمن الشاهد من شياً ما لم يخرج  
المال من يده بقضاء القاضي وكذلك هذا في العقار فان في الشهادة الباطلة يضمن العقار  
كأنه قول لأن فيها اتلاف المال واليد على المقضى عليه والعقار يضمن بهذا السبب  
فإن اتلاف الملك يتحقق بخلاف الغصب على قول من يقول العقار لا يضمن بالغصب من  
البسوط للسرخسي في الرجوع عن الشهادة \* وإذا شهد شاهدان رجل يدعى في  
رجل آخر وقضى القاضي المشهود به بشهادتهما ثم رجعا عن شهادتهما فأنهما يضمنان قيمة  
الدار وهذا بخلاف لأن ما يجب على الشهود عند الرجوع ضمان الاتلاف لأنه بالشهادة  
أزال العين عن ملك المشهود عليه بغير حق محيط بره في أو آخر السادس عشر من  
كتاب الرجوع عن الشهادة وفيه تفصيل \* ولو قال شهود المدعى بعد القضاء بالدار ليس  
البناء للمدعى وإنما شهد به بالدار ولم يكن البناء له كانت شهادة بالبناء وضماً بقيمة البناء  
للمدعى عليه ولو قال ذلك قبل القضاء قبلت شهادتهما في حق الأرض لا البناء وقضى  
بالأرض للمدعى في الأول من دعوى البرازية في نوع في التناقض وكذا في دعوى القاعدية  
(١) \* وإذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين على دار وأرض أو بيت وقضى به القاضي  
ثم رجعا عن ذلك فهما ضامنان لقيمة ذلك في كتاب الرجوع عن شهادة الأصل \* وفي الأخيرة  
مثل نجيم الدين عراقي من شاهدين شهدا على رجل بمال وعذلاً وتوجه الحكم ودعاهما  
القاضي إلى الصلح فاصطلحا على بعض ذلك المال ثم رجعا عن أحد الشاهدين عن شهادته  
أو رجعا عن شهادتهما فلا ضمان (٢) ولو قضى القاضي بشهادتهما ما ينبغي أن لا يجب الضمان  
أيضاً من أو آخر كتاب الرجوع عن الشهادة من التنازلية قبيل كتاب الوكالة \* ولو  
شهد أبو كالة إنسان وقضى بها ثم رجعا لم يطل القضاء بالوكالة ولم يضمنان ما اتلفا شيئاً  
متقوماً وكذا لو رجعا بعد ما قبض الوكيل الدين لأن القبض ليس بالشهادة بل بالتركيب (٣)  
في التاسع عشر من وكالة المحيط \* وإن رجع المزكي عن التزكية ضمن خلافه ما (٤)  
ولا يضمن شاهد الاحمان رجوعه ولو رجع شاهد اليمين وشاهد الشرط ضمن شاهد  
اليمين خاصة ولو رجع شاهد الشرط وحده اختلف المشايخ ما تقي الايجري الرجوع  
عن الشهادة وكذا في الوقاية \* وفيه شاهد لو أنكر شهادته بعد الحكم لا يضمن لأن انكار  
الشهادة ليس برجوع بل الرجوع أن يقول كنت سبطلا في الشهادة في الرابع عشر من  
الفصولين \* قال أقوم أشهدوا أن الشهادة التي شهدت بها عند القاضي فلان على فلان  
بكذا هي زور وباطلة لا يطل شهادته بذلك لكونه في غير مجلس القاضي ولو رجع في مجلس  
قاضي غير القاضي الذي شهد به منه صح رجوعه حتى لو أقام المشهود عليه البيعة على  
رجوعه في غير مجلس القاضي لا تقبل وعند قاض آخر تقبل ولو ادعى رجوعه مطلقاً  
لا تقبل وإن لم تكن المدعى الرجوع بيعة وأراد استخلاف الشاهدان ادعى رجوعه مطلقاً  
أو في غير مجلس القاضي لا يستخلف وإن ادعى في مجلس القاضي يستخلف (٥) ادعى  
على الشهود الرجوع عند القاضي ولم يدع القضاء بالرجوع لا يصح إلا إذا ادعى الرجوع

(١) وعبارة القاعدية كانت شهادتهما  
بالدار شهادة بالبناء ولا ينبغي أنه على ما ذكر  
في المتن من أن الشهادة بالدار شهادة  
بالأرض والبناء جميعاً وإنما على ما في الأصل  
من أن البناء يدخل في القضاء والشهادة  
تبعاً فلا يضمنون قولهم هذا رجوعاً  
عن الشهادة فلا يضمنون قيمة البناء \*  
(٢) وذكر هذه المسئلة في الفتية بعلامة  
(ط) وقال في تعليقه لأنه لم يقض  
بشهادتهما وهذا التعليق بشي إلى أنه  
لو قضى بهما يضمنان \*  
(٣) ولا ضمان على شهود الوكالة  
بالخصوص إذا رجعا ولا نه شرط كذا في  
التاسع عشر من وكالة التنازلية عند  
ذكر المسئلة في فصل في الرجوع  
عن الشهادة على العقود من المحيط  
للسرخسي وعلى بوجه آخر \*  
(٤) مثل عن شهود التزكية إذا رجعا  
عن شهادتهما هل يضمنون بالرجوع أولاً  
أبواب فم يضمنون كذا في فتاوى ابن  
نجيم \*  
(٥) وفي البرازية وإن ادعى الرجوع  
في مجلس الحكم بعد الحكم نعم  
وإن لم يدع الحكم بالرجوع والحكم بإيجاب  
الضمان تقبل عليه البيعة ويستخلف \*  
على الشهود الرجوع عند القاضي ولم يدع القضاء بالرجوع لا يصح إلا إذا ادعى الرجوع

والقضاء به ولو أقر الشاهدان عند القاضي أنه ما رجعها في غير مجلس القاضي يصح  
ويجعل الاقرار بمنزلة الانشاء في الرابع عشر من شهادة منية المفتي

• (الرابع عشر في المتفرقات) •

أدعى دارا في يد رجل أنها اشتراها منذ سنة من فلان وشهدوا على مدعاه ولم يقولوا قبضها  
بأمره لا يدفع اليه شيء حتى يؤخذ منه الثمن ويدفع الى البائع رجع محمد عن هذا وقال تؤخذ  
منه الدار ولا تدفع الى المدعى حتى يؤخذ منه الثمن وفي المتن لا تصح هذه الدعوى حتى  
ينقد الثمن عند القاضي فلو حضر من يدعى عليه الشراء وأنكره ذكر في الاقضية في موضع  
أنه تؤخذ الدار من المدعى وتدفع الى البائع وذكر فيها في موضعين أنه لا يلتفت الى انكاره  
لان الغائب صار مفضيا عليه وهذا أصح فان قالوا اشتراه من فلان وقبضه ولم ينقد الثمن  
يسأل هل القبض بأمره أو بغير أمره فان قالوا نحن لا نزيد على هذا لا تقبل شهادتهما برأية  
في نوع في الشهادة على الشراء \* وهذا كله اذا لم يذكر واثقه الثمن فان ذكر واثقه به  
فهو دعوى ملك مطلق فلا يكون اقرارا بالملك للغائب ولا يقضي له رواية واحدة من المل  
المزبور عقيب هذه المسئلة \* قال ولو أن شاهدين شهدا عند القاضي لرجل فقالا  
نشهد أن قاضيا من القضاة أشهدنا أنه قضى لهذا الرجل على هذا الرجل بألف درهم  
أو بحق من الحقوق وهو أو قال لا نشهد أن قاضيا الكوفة أشهدنا بذلك ولم يسموا القاضي  
لم يتفد القاضي هذه الشهادة حتى يسموا القاضي الذي حكم وينسبوه لان القضاء عقد  
من العقود فاذا ثبت دوايه ولم يسموا العاقد لا يصير معلوما فلا تقبل وليس هذا في هذا الموضع  
وحده بل في جميع الافعال اذا شهدوا على فعل ولم يسموا الفاعل لا تقبل (١)  
من مختصر شرح أدب القاضي للخصاف في باب الشهادة على الحقوق دعوى القضاء  
والشهادة عليه من غير تسمية القاضي لا تصح الا في مستثنين الاولى الشهادة بالوقف أي  
بأن قاضيا من قضاة المسلمين قضى ببيعته صحة الثانية الشهادة بالارث أي بأن قاضيا من  
القضاة قضى بأن الارث له صحة وهذا في النكاح ودعوى الفعل من غير بيان الفاعل لا تصح  
الا في أربعة مسائل الاولى الشهادة بأنه اشتراه من وصيه في صفه صحيحة وان لم يسموه  
الثانية الشهادة بان وكيله باعه من غير بيان الكل من خزانة المفتين الثالثة نسبة فعل  
متولى وقف من غير بيان من نصبه على التعيين الرابعة نسبة فعل الى وصي يتيم كذلك  
ويمكن رجوع الاخيرتين الى الاولى أشباه في القضاء والشهادة والدعوى \* (صل)  
ادعى أمة وشهدا أن قاضيا بلد كذا حكم بهذه الامة له صم ولم يشترط تسمية القاضي  
في الثاني من الفصولين في وأخوه

• (في ترجيح البينة) •

رجل أقام البينة على امرأة أنه تزوجها أبوها منه قبل بلوغها وأقامت هي بينة أنه تزوجها  
منه بعد بلوغها بغير رضاها فيثبت الاولى لان البلوغ معنى حادث ثبتت بينهما فكانت أكثر  
اثباتا ثم ثبتت فساد النكاح ضرورة في الرابع من نكاح الوالدية \* ولو قال الزوج

(١) وتفصيل هذه المسائل (٧) المذكور  
في الثاني من دعوى الهيعة والثاني من  
العمادية والفصولين  
(٧) المنقولة من مختصر شرح أدب  
القاضي (٢)  
(٢) ان أقام أحدا المدعين شاهدين  
والاستدراك أربعة فهو سواء لان كل واحد  
منهما لا يوجب الا الطعن ولان البينة  
لا ترجح بالعدالة فكذلك بالعدد مختارات  
خلصاء القصة ورحمة الله

تزوجتك وأنا صبي أو مجنون وكانت لابل وأنت بالغ أعدل فالقول للزوج فإن كان بعد  
الدخول أيهما حال ذلك لا يقبل في باب الدعوى والبينة من تكاح المحيط بالبرخي  
(فم) ادعى على رجل أن هذه الدار التي في يده وقف عليه مطلقا وذو اليد ادعى أن ياتني  
اشترها من الواقف وأرخ وأقاما البينة فينة الوقف أولى (سم) أن أثبت ذو اليد تاريخا  
ساجعا على الوقف فينته أولى والافينة الوقف أولى (بح) متولى الوقف ادعى على وارث  
واقفه الذي في يده المهدود أنه وقف على كذا وقفه جميعا وأقام بينة وأقام الوارث بينة على  
فساد الوقف فإن كان الفساد بشرط في الوقف مفسد فيبينة الفساد أولى لأنه أكثر ثباتا  
وان كان لعق في المحل أو غيره فيبينة العصة أولى من شهادات القنية في باب البينتين  
المتضادتين وعن أبي الفضل ادعى عليه دارا أنه باعها مني منذ خمس عشرة سنة وادعى  
آخر أنها وقف عليه مسجل وأقاما بينة فيبينة مدعى البيع أولى (١) وان ذكر  
الواقف بعينه فيبينة الوقف أولى لأنه يسير مقضا عليه فلا بد من التعيين كيبنة المالك مع  
بينة العتق لأن الوقف وأنها الملك كالاتاق من المحل المزبور وكذا في البرازية في نوع  
في النقص من الخماس عشر من كتاب الدعوى (كس كح عج طه وغيرهم) وقف بين  
أخوين مات أحدهما وبقي في يد المحل وأولاد الميت ثم المحل أقام بينة على واحد من  
أولاد الآخر أن الوقف بطن بعد بطن والباقي غيب والوقف واحد تقبل ويتصب خصما  
عن الباقي ولو أقام أولاد الآخر بينة أن الوقف مطلق علينا وعليك فيبينة مدعى الوقف بطننا  
بعد بطن أولى في باب الدعوى والبيئات من وقف القنية ولو ادعى الإمام أن هذه الكردة  
مسبلة لإمام هذا المسجد وقال أهل المحلة بل للمسجد ولا بينة لهم فالقول لأهل المسجد من  
المحل المزبور رجل مات وترك ابني وفي يدهما ضيعة يدعى أنهم اوقف عليه من جهة  
أبيه والابن الآخر يقول أنها وقف علينا قال القيسم أبو جعفر القول قول الذي يدعى  
الوقف عليهم لأنهما صادقا أنها كانت في يدهما وقال غيره القول قول ذي اليد  
والأول أصح (٢) في فصل في دعوى الوقف والتمهدة عليه من وقف الثانية متولى  
ذو يد لو برهن على الوقف نفع من الخارج على الملك يحكم بالملك للخارج ولو برهن المتولى  
بفساد على الوقف لا يسمع (٣) لأن المتولى صار مقضا عليه مع من يدعى تلقى الوقف من  
جهته وعند أبي يوسف تقبل بينة ذي اليد على الوقف ولا تقبل بينة الخارج على الملك  
ويقولهما بغيره كذا ادعى قنا وقال ذو اليد هو ملكي وحزرتة فانه يقضى بيينة ذي اليد  
وقاما في الثالث عشر من الفصولين وكذا في العاشر من العمادية وكذا في جواهر  
الفتاوى في السادس من الدعوى ادعت امرأة أن زوجها طلقها في مرض موته ومات  
وهي في العدة ولها الميراث وادعى الورثة أن الطلاق كان في العصة فالقول لها وان برهننا  
ورقنا وقتا واحدا فيبينة الورثة على طلاقها في العصة أولى في الثامن من شهادات البرازية  
(عتك) ادعى شيئا في يد مات وأقام أحدهما بينة على الشراء الصحيح منه والآخر بينة  
على الشراء الفساد فيبينة العصة أولى (سم) بيينة الفساد أولى اذا ادعى القبض ثم أجاب  
مرة أخرى اذا ذكر شرا فاسدا أدخل في العقد فيبينة الفساد أولى (٤) في باب البينتين

(١) لأنه لما لم يذكر الواقف ولم يثبت له لا تقبل  
بينته لأنه لا بد من ذكر الواقف لا تقبل  
الواقف يصير مقضا عليه فلا بد أن يكون  
معينا واذا لم تسمع بينة الوقف تسمع بينة  
المالك لعدم المزاحم كذا في المنية الكبرى

علا

(٢) هو المختار لأنهما صادقا على أنها  
كانت في يدهما فلا يتقرر أحدهما  
بإستحقاقها لا بحجة قبيل الفصل التاسع  
من وقف الذخيرة البرهانية ونهذيب  
الواقعات  
(٣) هكذا في العشرين من دعوى  
الناظرانية  
(٤) كذا في دعوى القيمة وقال فيه اذا ذكر  
شرا فاسدا أدخل في العقد فيبينة  
الفساد أولى الا اذا كان الثمن مقبوضا  
والبيع مسلما فالقاضي لا يسمع بينة  
الفساد

المضادة من شهادات القنية • إذا اختلف المتبايعان أحدهما يدعي العصة والآخر  
 الفساد كان مدعي الفساد يدعي الفساد بشرط فاسد أو أجل فاسد كان القول قول  
 مدعي العصة والبيئة بيئة مدعي الفساد باتفاق الروايات وإن كان مدعي الفساد يدعي  
 الفساد أي في صلب العقد بأن يدعي أنه اشتراه بألف درهم ورطل من النحر والآخر  
 يدعي البيع بألف درهم فيه روايتان عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية القول قول من يدعي  
 العصة أيضا والبيئة بيئة الآخر كافي الوجه الأول وفي رواية القول قول من يدعي الفساد  
 ولو ادعى عبد في يد رجل أنه اشتراه منه بألف درهم وقال البائع بعثك بألف درهم وشروط  
 أن لا تبصع ولا تهب أو ادعى المشتري ذلك وإنكر البائع كان القول قول من ينكر الشرط  
 الفاسد والبيئة بيئة الآخر وكذا لو كان مكان الشرط الفاسد شرط النحر والخنزير أو الشيء  
 الذي لا يجعل مع الألف وإن اختلفا في أصل الثمن فقال البائع بعثك عبدي هذا بهذا هذا  
 وقال المشتري اشتريت بألف درهم ورطل من النحر فماذا فارتد إذا فان قامت لهما البيئة  
 يؤخذ ببيئة البائع (١) في فصل في أحكام البيع الفاسد من يبيع نطانية • (بج) إذا  
 اختلف المتبايعان في صحة العقد وفساده فأنما يجعل القول لمن يدعي العصة مع البيئة في  
 باب الاختلاف بين المتبايعين من دعوى القنية • وفي الكافي قال المرتن الراهن قبضت مني  
 بعد الرهن وذلك عندك وقال الراهن بل ذلك عندك قال قول والبيئة للراهن ولو قال المرتن  
 ذلك عندك قبل أن أقبضه يحكم ازهر وقال الراهن بالعكس قال قول للمرتن والبيئة للراهن  
 استعار ثوب البرهنة فقال المعبر ذلك قبل أن تفكه وقال الراهن بالعكس قال قول للراهن  
 وكذا لو اختلفا في ذلك قبل الرهن أو بعده والبيئة للمعبر ولو قال المرتن قبضت ديني ورددت  
 الرهن وقال الراهن قبضت رهنك ذلك فالبيئة للراهن وكان أبو القاسم يقول ينبغي  
 أن تكون البيئة للمرتن ثم تأنى في باب اختلاف البائع والمشتري من كتاب البيوع •  
 أقام الراهن بيئة أنه رهنته بجائته وخجين وأقام المرتن بيئة أنه رهنته بجائته فالبيئة بيئة الراهن  
 وإن اختلفا في قيمة الرهن بعد ما علمت كاه أو بعضه قال قول قول المرتن في قيمة الهالك مع  
 قيمته والبيئة بيئة الراهن تارة خالية في الحادي والعشرين من الشهادات كذا في المحيط  
 البرهاني • (بج) ولو أقام الراهن بيئة أنه رهنت الرهن بغيره عشرة وأقامها المرتن  
 أنك رهنته عندي معبى قيمته خمسة فالبيئة للراهن أولى قنية في باب البيعتين المتضادتين (٢)  
 • (ط) ادعى المشتري بيعا بائنا والبائع يبيع الوفاء قال قول البائع وإن أقام البيئة فالبيئة  
 بيئة مدعي الوفاء وكذا إذا ادعى أحدهما البيع أو الصلح عن طوع ولا ترضى عن كره  
 فبيئة مدعي الكره أولى وكذا إذا ادعى الإقرار عن طوع ولا ترضى عن كره فبيئة الكره أولى  
 (٣) من المحل المزبور • (شم قع) ادعى على رجل أنه أكرهني بالضرب بحبس الوالي  
 أو الضرب على أن يستأجر منه سائوتا وأقام بيئة المدعي عليه بيئة بأنه كان طائعا  
 فبيئة الطوعية أولى ولو قضى القاضي ببيئة الإكراه بنفذ قضاؤه إن عرف اختلاف وقضى  
 بناء على الفتوى (قع عدك) أقام المشتري بيئة أنه باعه هذا الشيء بغيره وأقام  
 البائع بيئة أنه باعه مكره فبيئة العصة أولى (حم) بيئة الإكراه أولى قبيل المحل المزبور

(١) قال حاصل أنه إذا اتفقت بيئة البائع  
 والمشتري على ذكر ما يصلح غناوا أثبت  
 أحدهما شرطا زائدا يفسد البيع كما إذا  
 اتفقتا على أن البيع كان بألف درهم  
 وزادت أحدهما ما رطل من النحر فالبيئة  
 بيئة الفساد وإن اختلفتا في ذكر ما يصلح  
 غناوا أثبت أحدهما ما يصلح غناوا أثبت  
 كان البيع بألف أو بهذا العبد وأثبتت  
 الأخرى ما لا يصلح غناوا أثبت كان الثمن  
 كله خيرا فالبيئة بيئة العصة كذا في الفصل  
 الثالث من القسم الثاني من بيوع  
 الظهيرة •

وأشار في باب البيعتين المتضادتين من  
 شهادات القنية أنه إن كان الفساد بشرط  
 في البيع مفسد فبيئة الفساد أولى لأنها  
 أكثر أثباتا وإن كان في المحل أو غيره  
 فبيئة العصة أولى •

(٢) وكذا في القنية في باب الدعوى  
 والبيات من كتاب الرهن •  
 (٣) لأن بيئة الإكراه تثبت خلاف الظاهر •

\* وان ادعى أحدهما البيع عن طوع والآخر عن اكرام اختلفاً فيه والصحيح أن القول  
 قول من يدعى الطوع كافي للصحة والقصد وكذلك لو اختلفا على هذا الوجه في الصلح  
 والاقرار كان القول قول من يدعى الطوع والبيئة بينة الاخر في الصحيح من الجواب وقال  
 بعضهم بينة الطوع أولى فاضيفان في أحكام البيع الفاسد من البيوع \* (الناصرى)  
 ولو ادعى الاقرار طائفاً فقام المدعى عليه البيعة انه كان ذلك الاقرار بهذا التاريخ عن  
 اكرام فالبيئة بينة المدعى عليه ولو لم يورثنا أو أقرنا على التفاوت (١) فالبيئة للمدعى في  
 المثالث والعشرين من دعوى التنازع في نوع في مسائل الاكرام وكذلك في شهادات  
 الملقط \* (ق) أمة أقامت بيعة أن مولاهما دبرها في مرض موته وهو عاقل وأقامت الورثة  
 بيعة أنه كان مخلوط العقل فيعنة الامة أولى وكذلك اذ خالعه امرأته ثم أقام الزوج بيعة  
 أنه كان مجنوناً وقت الخلع وأقامت بيعة على كونه عاقلاً حينئذ أو كان مجنوناً وقت  
 الخصومة فأقام رايه بيعة أنه كان مجنوناً وقت الخلع والمرأة على أنه كان عاقلاً فيعنة المرأة  
 أولى في الفصلين من شهادات القنية في باب البيعتين المتضادتين \* قال محمد في اقرار الامل  
 واذا أقر الرجل أنه كان قد أقر وهو صبي لثلاثين ألف درهم وقال المقر له لا بل أقررت  
 وأنت بالغ فالقول قول المقر مع يمينه ولا شيء عليه في السابع عشر من اقرار المحيط البرهان  
 ملخصاً \* واذا قال أقررت لك بألف درهم وأنا ذاهب العقل وقال المقر له لا بل أقررت وأنت  
 عاقل ان كان المجنون معه وداف الجواب فيه كالجواب فيما اذا أضاف الاقرار الى حالة  
 الصبا وان كان غيره معه ودافه لا يصدق في هذه الاضافة ويلزمه المال من المحل المزبور \*  
 برهن الوارث أن الوصية كانت في حال زوال عقله وبرهن الموصى له أنها كانت حال كونه  
 عاقلاً فيعنة الموصى له أولى لأنها أكثر ثباتاً لأنها ثابتة استحقاق الثلث على الخلع وقصر  
 يده عنه وثبت زوال العقل وأنه ليس بشيء يتعلق بهذا الخلع حتى يثبت عليه أو  
 يقال انها تثبت وصيتان أحدهما حال ثبوت العقل والاخرى في حال زوال العقل الآن  
 الاولى أولى بالقول لأنها مثبتة والاخرى ثانية من دعوى القاعدية \* قوب في بدرجـل  
 أقام رجل البيعة أنه نوبه غصبه اياه هذا وأقام الذي في يده البيعة أنه وجبه له قال أفضى  
 للذي هو في يده وكذلك لو أقام البيعة على البيع منه بغير مسمى أو على اقراره أنه نوبه  
 وان كان في أيديهم ما جعلاً فأقام كل واحد منهما البيعة أنه نوبه غصبه الاخر اياه قضيت  
 بينهما فبين قال أقام رجل البيعة أنه نوبه استودعه الميت الذي هذا وارثه وأقام آخر  
 البيعة أنه نوبه غصبه اياه الميت قضيت بينهما وان جاء بالبيعة على دراهم بعينها أهما مال  
 غصبها اياه الميت فهو أحق به من غرماء الميت وان أقام رجل البيعة أن هذا نوبه غصبه  
 اياه وذو اليد وأقام الاخر البيعة أن ذا اليد أقر له به أفضى به للذي أقام البيعة أنه نوبه غصبه  
 اياه من دعوى البرازية ملخصاً وكذلك في باب البيعتين المتضادتين من شهادات القنية \*  
 وفي المحيط اذعى داراً في يد غيره أنهم مملوك وأن أياه باعها منه حال بلوغه بلا رضاه وزعم  
 ذو اليد أنه باعها منه في صغر الا بن المدعى فالقول للابن وان برهن ذو اليد على مدعاه بغير  
 المثل يدفع عنه الخصومة وان برهن تاريخ بيعة ذي اليد في الثامن من شهادات البرازية

(١) وقع في نسخ البرازية مكان على  
 التفاوت على التوقيت وعبارة الملقط على  
 ما نقل من التواريخ وهو الظاهر

(١) لأمنا المثبتة فكذلك في العاشر من الفصولين بعد وفي الحادى عشر من دعوى المحيط يجب ان تكون البيئة بين المشتري لأمنا هي المثبتة بعد (٢) اقول هذا على أن يكون الصبي غير مجزى وان كان الصبي مجزى وتعيينه ولا يبطل ولا يخاف منه بعد (٣) وذكر في العاشر من الفصولين ان القول للمدعى والبيئة (٤) لذي اليد فراجع بعد (٤) وان أمنا البيئة فأطاعت المرأة البيئة أمنا

كانت اثنتي عشرة سنة وقت النكاح وأقام الزوج البيئة أمنا كانت اثنتي عشرة سنة كانت البيئة بين المرأة كذا في الخاتمة في فصل شرائط النكاح من كتاب النكاح

(٥) وجه النظر انما يكون القول له مدعى الصحة اذا اختلف المتعاقدان في صحة العقد وفساده ويكون اقدام العاقد على العقد اقرارا منه بصحته وتكون دعواه الفساد بعد ذلك مناقضة لاقدامه السابق فأما اذا ادعى غير العاقد الفساد فيعاقده عليه غيره لا يكون الاقرار منه موجودا بالصحة فلا تكون دعواه الفساد مناقضة فوجب ان تسمح كذا نقل عن المتبينة الكبرى بعد

(٦) يعنى اذا باع مال ولده ووقع الاختلاف بين الابن والمشتري قال المشتري كان قبل البلوغ وقال الابن بل كان بعد البلوغ بعد

(٧) والفتوى على هذا في زماننا بعد (٨) وهذا مخالف لما سبق في البرازية بعد (٩) كذا في منقرحات الساتر خاتمة في الدعوى بعد

(١٠) (فك) مثله قال (مت) قلت البست البيئة الاخرى ثبت أمرا عارضا وهو العزل فقال هم في الحقيقة يتفقون صحة البيع وشهادة النني لا تسمع كذا نقل عن المتبينة الكبرى اقول يرد عليه أنه يقرر في الكتاب أن بينه فساد البيع أولى الا أن يقال ان الصحة هنا ليست بمعنى يقابل الفساد بل بمعنى الثبوت فيكون مقابلا للبطلان ويشير اليه قوله وشهادة النني لا تسمع لكن بلى أنه يكون حينئذ البيع موقوفا على اجازة المالك لا باخلا بعد

(بج) باع ضيعة ولده فأقام المشتري البيئة أنه باعها في صغره بمن المثل والابن أقام البيئة أنه باعها في حال البلوغ فبينه المشتري أولى (١) في باب البيعتين المتضادتين من شهادات القنية (ج) وكذا لو قال البائع ومنه عتقت صغيرى وقال المشتري بل بعد بلوغك فالقول ان يدعى الصبا لانه يشكر أصل العقد فالبيئة بينه من يدعى البلوغ (٢) (بج) مثله وقد صرف في باب البيعتين المتضادتين ما يشير الى خلافه (ج) ادعى عليه دارا فقتل ذواليد اشترى بها من أبيك حال صغر لئيم المثل وقال المدعى بل كنت بالغاً ولم أرض به قال اقول للمشتري وان أمنا البيئة فينبى مدعى البلوغ أولى (٣) قال أسست اذنى الاول فطريدل عليه ما ذكر في (طه) ان رجلا ادعى على امرأة أن وليها تزوجها منه حال صغرها وأدعت هي أنه تزوجها منه بعد البلوغ بغير رضاها فالبيئة بين المرأة (٤) والقول لها على أصح الرايتين (٥) وكذا البيع على هذا القياس (٦) والقول للابن على أصح القولين في باب الاختلاف بين المتبايعين في صحة العقد وفساده من دعوى القنية (ج) باع وقال أنا بالغ وهو ابن اثنتي عشرة سنة ثم قال كنت غير بالغ لا يلتفت الى جهوده ولو كان أقل من اثنتي عشرة يصدق قال هذا ملكى باعه أبى وأنا بالغ وقال المشتري والاب بل في حال صغرنا فالقول للابن لانه يشكر زوال ملكه وقيل للمشتري قال في المحيط وهو الصواب عندى وان برهنا فالبيئة للابن في الحادى عشر من يوع البرازية (بج) باع أرضا فأدعى أخوه على المشتري أن البائع معتوه وأنا وصيه وقال المشتري بل عاقل وأما البيئة فينبى القنية أولى (قح بو) ولو ظهر رجونه وهو مطبق بمجده الاقامة وقت بيعه فالقول له وبينه الاقامة أولى من بينه الجنون (جج) وعن أبي يوسف ادعى شراء الدار منه فشهد شاهدان أنه كان مجنونا فعند ما باعه وآخران أنه كان عاقلا فبينه العقل وصحة البيع أولى في باب الاختلاف بين المتبايعين من دعوى القنية (ج) ادعى عليه أرضا وأقام بينه فقال في الدفع انى اشترىتها منك فقال المدعى ولكنى كنت صبيا وقال المدعى عليه بل كنت بالغاً وأما البيئة فينبى مدعى الصبا أولى قبيل المسئلة المزبورة ادعى أن الوصى باع التركة بالافين وزعم الوصى أن البيع كان بالعدل فالقول قول الوصى لتسكه بالاصل ولو يرهن على أنه اشتراه من وصيه بالعدل والصبي بعد بلوغه على أنه كان بالغين قبل بيعة المشتري أولى لانها تثبت الزيادة والاكثر على أن مثبتة القلة أعنى القين أولى (٧) في أوخر الفصل الاول من دعوى البرازية (ح) وعنه اختلاف الوصى والقيم بعد بلوغه فقتل الصبي بعث عقاوى الى طبعته لكن بغير فاحش وقال الوصى بل بعته بمثل القنية لا يكون القول له (٨) في باب الاختلاف بين المتبايعين من دعوى القنية (قح) باع الوصى من التركة شيئا فقلت الورثة باعه بغير فاحش وقال المشتري بل بعدل فالقول له (٩) من اعمل المزبور (ظلم) وصى باع شيئا فأدعى الورثة على المشتري أن الوصى باعه منك بعد العزل وأقام المشتري بيعة أنه كان وصيا وقت الشراء فبينه المشتري أولى (١٠) لما فيها من البات فذا الشراء وسبق التساوي (جث) وبينه العزل أولى من بينه البيع وكذا المطلاق والعناق من الوكيل في باب البيعتين المتضادتين من شهادات القنية (ج) وفي



(١) ما يناسب هذه المسئلة مذكوري  
الوكالة بالبيع من كتاب الوكالة تقه لادن  
وكالة ضمة المفنى وعن وكالة الذخيرة  
البرهانية سلا

المتفق الموكل اذا اخرج الركيل من الوكالة وهو حاضر بشهادة التهود فشهد شاهدان  
بالبيع وقد وقت بينة العزل وبينة البيع اولم يوقتساقا لاخراج من الوكالة أولى وصكذا  
التوكيل بالطلاق والعساق وغيرهما وكذا شاهد الطلاق مع شاهدي النكاح (١) في  
سائق الدفع من دعوى جمع الفتاوى وكذا في الثالث عشر من دعوى البرازية ولوشهد  
شاهدان على عزل الركيل وهو حاضر وشهد آخران على البيع فبينة العزل أولى والبيع  
باطل الا أن يكون وقت البيع قبل وقت العزل من شهادات المحيطة للسرخصى في باب  
البينتين فاستألى الشينين المختلفين شهد أن فلان مات وكانت زوجته وآخرا أنه كان  
طلقة قبل الموت قال الفضلى بينة الزوجية أولى ويجعل ككأنه طلق ثم تزوجها وقال  
السفدى بينة الطلاق أولى لأن الطلاق يكون بعد النكاح وقبل ان كانت ورثتها أو هي  
تدعى مقدمين فالقول ما قاله الفضلى وعليه الفتوى والا فالفتوى على ما قاله السفدى  
وقيل ان أنكر وانكاحها أصلا بأن قالوا ما كانت زوجته قط لا يكون دفعا وان أنكروا  
الميراث بالزوجية ولم ينكروا النكاح أصلا فهذا دفع لدعواها في الثامن من شهادات  
البرازية رجس مات وترك مالا فادعى بعض الورثة عيشا من أعيان التركة أن المورث  
وهبه منه في صحته وقبضه وبقيته الورثة قالوا كان ذلك في المرض فان القول يكون قول من  
يدعى الهبة في المرض وان أقاموا البينة فالبينة بينة من يدعى الهبة في الصحة كذا ذكر في  
الجامع الصغير وذكر الفسقى في الفتاوى امرأة ماتت واختلف الزوج وورثتها في مهرها  
الذى كان عليه وادعى الزوج أنها وهبت منه في صحته وادعى الورثة أن الهبة كانت في  
مرض موتها فان القول يكون قول الزوج لانه ينكر استحقاق ورثة المرأة المال على الزوج  
واستحقاق الورثة ما كان ثابتا فيكون القول قوله الا أن هذا يخالف رواية الجامع الصغير  
والاعتماد على تلك الرواية لانهم لم يوافقوا على أن المهر كان واجبا عليه واختلفوا في سقوطه  
فكان القول قول من ينكر السقوط ولأن الهبة حادث والاصل في الحوادث ان يقال الى  
أقرب الاوقات فاضيقان فيها يعلق بالنكاح من كتاب الدعوى (فقط) أقول وارثه بنى ثم  
مات فقال المقله أقتر في صحته وقال بقية الورثة لا بل في مرضه قال قول للورثة والبينة للمقله  
ولو لا بينة له فله تخليف الورثة في الرابع والثلاثين من الفصول في كتاب الاقرار من أحكام  
المرض وكذا في الثاني من اقرار الخلاصة والحادى والعشرين من اقرار التاتارخانية  
والبينة لمن يدعى الاقرار في المرض لانه يدعى فساد الاقرار ولو أقام جميعا البينة فيجب أن  
يقضى ما قرأ من أحدهما في الصحة والآخر في مرض الموت من دعوى القاعدية ادعت  
امرأة أن زوجها طلقها في مرض موته ومات وهي في العدة وإلها الميراث وادعى الورثة أن  
الطلاق كان في الصحة فالقول لها وان برهنا وقتنا وقتنا وسدافينة الورثة على طلاقها في  
الصحة أولى في الثاني من شهادات البرازية ولوزن المقتول أنا وابنا فأقام الاخ البينة  
على الابن أنه قتل الاب وأقام الابن البينة على الاخ أنه هو الذى قتل الاب كانت بينة الابن  
أولى بخلاف ما إذا كانا بنين حيث يقضى هناك بنصف الدية على قول أبي حنيفة وهنا قال  
بينه الابن أولى ولم يذكر الخلاف في الثاني والعشرين من جهات التاتارخانية وإذا

قتل الرجل عمرا بقاء أخوه بطلب دمه وأقام البيعة أنه وارثه لا وارث له غيره وأقام القاتل  
 بيعة أنه لا يبايع القاضى لا يمكن الأخ باستيفاء القصاص بل يتأني في ذلك حتى يظهر صدق  
 ما قاله القاتل في التاسع عشر من جنائيات التاتارخانية \* قال (م) إذا كان الصبي في يدي  
 رجل يدعى أنه ابنه ويقيم على ذلك بيعة ورجل آخر يقيم بيعة أنه ابنه قضى لصاحب اليد  
 ولو أقام صاحب اليد بيعة أنه ابنه من امرأته هذه وأقام رجل آخر أنه ابنه من امرأته  
 هذه قضى للذي في يديه في الثامن والعشرين من دعوى التاتارخانية في نوع آخر في دعوى  
 الرجل نسب الغلام \* (التقريب) غلام احتلم فأدعى رجل وامرأته أنه ابنهما وأدعى الغلام  
 على رجل آخر أنه ابنه فبيعة الغلام أولى من الحمل المزبور في أواسط نوع آخر في بيان أنواع  
 دعوى الرجل نسب الولد \* كلما عارضت بيعة اليسار والاعمار قدمت بيعة اليسار لأن فيها  
 زيادة العلم الأهم الآن يدعى المدعى أنه موسر وهو يقول أعسرت بعده وأقام البيعة فانها  
 تقدم لأن فيها أمرا حاد ثار وهو حدوث ذهاب المال (١) من فتح القدير في فصل الحبس من  
 أدب القاضى \* في يد عبد أدهم اثنان وبرهننا على أن كل واحد منهما أودعه عنده وهو  
 يشكرهم بحكم بشفادتهم ما حتى أقربه ذواليد لاحدهما دفع اليه وان زكيت البيعتان حكم  
 بينهما في نوع في الخامس عشر من دعوى البرازية \* ولو ادعت أمة أنها ولدت من مولاهما  
 وأقامت على ذلك بيعة وأقام رجل بيعة أنه اشتراها من مولاهما فبيعة الامة أولى سواء كانت  
 في قبض المشتري أو لم تكن في قبضه ولو وقت بيعة المشتري وقتا قبل الحبل بثلاث سنين كانت  
 بيعة المشتري أولى وكذلك الجواب في العتق والتدبير إذا ارتخا وتأنى أحدهما سبق  
 بقضى لاسبقهما تاريخا وإذا أقام عبد البيعة أن مولاه أعنته وهو يشكر ذلك وأقر وأقام  
 آخر بيعة أنه عبده قضى للذي أقام البيعة بأنه عبده وكذلك لو شهدوا أن فلانا أعنته وهو في  
 يده يقضى للذي أقام البيعة أنه عبده وان شهد شهود العبد أن فلانا أعنته وهو يملكه وشهد  
 شهود الآخر أنه عبده قضى ببيعة العتق ولو كان المولى أقام بيعة أنه عبده أعنته وأقام  
 رجل بيعة أنه عبده قضى ببيعة العتق وكذلك لو أقام العبد بيعة أن فلانا دبره وهو يملكه وأقام  
 رجل بيعة أنه عبده قضى ببيعة التدبير (٢) كما لو أقام المولى بنفسه بيعة أنه عبده دبره وأقام  
 الآخر بيعة أنه عبده يقضى ببيعة المولى ولو أقام العبد بيعة أن فلانا كاتبه وهو يملكه وأقام  
 الآخر بيعة أنه عبده يقضى للذي أقام البيعة أنه عبده ألا ترى أنه لو أقام الذي في يده بيعة  
 أنه مملكه كاتبه وأقام الآخر بيعة أنه عبده قضى للذي أقام البيعة أنه عبده كذا هنا في أو آخر  
 الرابع من دعوى التاتارخانية وكذا في المحيط البرهاني \* ولو ادعت المرأة البراءة عن المهر  
 بشرط وإدعاه الزوج مطلقا وأقاما البيعة فبيعة المرأة أولى وان كان الشرط متعارفا يصح  
 الإبراء معه (فتح) بيعة الزوج أولى من شهادات القسبة في باب البيعتين المتضادتين \* ولو قال  
 لامرأته ان شربت مسكرا بغير ذلك فأمر لبيدك فأقامت بيعة على وجود الشرط وأقام  
 الزوج بيعة أنه كان باذنها فبيعة المرأة أولى من الحمل المزبور (ط) زوج البكر أقام بيعة على  
 أسكوتهما حين بلغها الخبر وأقامت بيعة على الرذيفينها أولى (ح) ولو أقام الزوج بيعة أنها  
 أجات العقد حين أخبرت وأقامت بيعة أنه أهدت فبيعة الزوج أولى بخلاف الأولى لأن بيعة

(١) وهذه المسئلة مذكورة في باب دعوى  
 العتاق من دعوى المبسوط ع

(٢) فيه اختلاف الروايتين ذكره في  
 دعوى المبسوط في باب الشهادة في الولاء  
 والنسب ع

الزوج ثمة قامت على العدم وفي الثانية على الإثبات من الحمل المزبور \* (بج) باع ملك الغير وسلم ثم ادعى المالك الردين سمع وادعى المشتري الإجازة وأقاما البينة فيينة المشتري أولى لانها ملزمة من الحمل المزبور \* فان برهن المشتري أنه أخرجه بعد سماعه زمانا بلا ضرورة وبرهن الشفيع أنه طلب كماله فالبينة للشفيع عنده وعندهما للمشتري من أو اخر شفيع البرازية وكذا في الظهيرية \* قال ادعى الزوج على امرأته بارية في يدها أنها ملكه بسبب أنه اشتراها من زيد بكذا وأنه وقع التقابض بينهما وأنكرت وأقام بينة فادعت الدفع وقالت انها ملكي بسبب أني وكلت بشراهما من زيدوا فلما اشتريتهما لي وقبضتهما لي أصبح هذا الدفع أجاب نعم لانها بمنزلة خارج وذى يدي تلقيا الشراء من انسان واحد وان ذاك المبدأ أولى وهي مسألة كتاب الدعوى من الاصل من القاعدة في الدعوى \* (ج) قال أحد الجاهلين لا تستر هذا الى اباط الذي أخرجه محدث وقال الا تترك ذلك في القديم فالقول لادعى لكونه مقسكا بالاصل (بج) والبينة بينة من يدعى أنه محدث (رقم) على عكسه قال رضى الله عنه والصحيح هو الاول في باب التصرفات والمحدثات في الطريق العامة والخاصة من كراهية القنينة وحذا القديم ما لا يحفظ الاقران الا كذلك وان اختلفا فبرهن أحدهما على القدم ولا تستر على الحدوث فيينة القدم أولى وشهادة أهل السكة في هذا لا تقبل في الاول من حيطان البرازية \* رجل ادعى على آخر أنه لكرز أبى ومات من لكرزه وأقام على ذلك بينة وأقام الضارب بينة أن اباه قد صرح من لكرزه ويرى من مرضه فقد قيل هذا دفع لدعوى المدعى وقيل يجب أيضا أن يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان المدعى ادعى أنه لكرزه ومات من تلك اللكرزة وشهوده شهدوا كذلك فهذا دفع لدعوى المدعى وان كان ادعى أنه لكرزه ومات من لكرزه فهذا لا يكون دفعا لدعوى المدعى عليه ويقضى بالضمائم وهذا من باب العمل بالبينتين يجب عمل كانه لكرزه ويرى من لكرزه ثم لكرزه ثانيا ومات عنه في الثالث والعشرين من دعوى الخطأ البرهاني \* رجل ادعى على آخر أنه ضرب بطن أمته ومات بضربه وقال المدعى عليه في الدفع انها خرجت الى السوق بعد الضرب لا يصح الدفع أمالوا أقام البينة أنها صحت بعد الضرب يصح ولو أقام البينة هذا على العجعة والأخر على الموت بالضرب فيينة العجعة أولى (١) من الخلاصة في أو اخر كتاب الدعوى \* رجل جرح انسا ثمانا فقام أولياء القتل بينة أنه مات بسبب الجرح وأقام الضارب بينة أنه برئ ومات بعد عشرة أيام فيينة أولياء القتل أولى في أول باب البينتين المتضادتين من شهادات القنينة \* اذا ادعى الجرح أن الجرح مات بسبب آخر وقال الولي أنه مات من تلك الجراحة حيث يكون القول قول الولي لان الجرح صاحب علة لا صاحب شرط والاصل في العلة الصلاحية للحكم فكان الولي هو المقسك بالاصل هناك من شرح المغنى لمصنوعه في آخر باب القياس وتماه فيه \* (ج) ادعى على رجل أنه أمر صبي بالضرب جواره ويخرجه عن كرمه فضربه العبي حتى مات وأقام عليه بينة وأقام المدعى عليه بينة أن ذلك الجرح لا تقبل بينته لانها قامت على النقي مقصودا في باب التهاز في الشهادات من شهادات القنينة \* وفي الاصل أيضا لو أقام الغاصب البينة أنه رد الدابة المغصوبة على المالك وأقام المالك

(١) كذا في البرازية في الخلاصة عشر من الدعوى في المتفرقات وصححه مولانا أبو السعود وقال ان في القنينة خلافا والاعتماد على ما في الخلاصة وبزويد سائر الكتب انتهى وسيجي ما يؤيد ما في الخلاصة نقلا عن المحيط وشرح المغنى وفي آخر دعوى النصاب قبيل كتاب الشروط مسألة توافق ما في الخلاصة سئل من قاضين قال وسئل هو أيضا عن ادعى على آخر أنه لكرز أبى لكرزة ومات بهذه اللكرزة فقام المدعى عليه البينة ان أمه بعد ضربى هذا صحت أو قالوا برأت هل يصح الدفع قال نعم قلت لو قالوا بعد الضرب خرجت الى السوق هل يصح قال لا لانه يحتمل أنها خرجت وأثر الضرب باق ولو أقام البينة قال فيينة العجعة أولى انتهى وفي الدرر خلاف مانعنا فمكانه اعتبر ما في القنينة

(١) وقال أيضا هو والمالك بالموت في يد الغاصب أولى من شهود الغاصب بالرد على المالك والموت عنده أوثقته وفي الأصل يجزأه كذا في خزنة الاكل في الغصب خلا عن فتاوى الباقى

(٢) لان اقامت على الاثبات وهو اثبات فعل الرد وليس في يده صاحبها اثبات فعل على الغاصب ولا اثبات سبب الضمان بعد الغصب بخلاف الاول كذا في الخاتمة في فصل فيما يضمن بالنار

(٣) لان القتل وهدم الدار يتصور بعد الرد فيعمل كان الغاصب ردّها ثم هدم الدار أو قتل الدابة فيكونت يئنه صاحبها أول لان يثبت سببا حادنا للضمان كذا في الحاشية في فصل فيما يضمن بالنار من الغصب

(٤) وفي أول كتاب الدعوى من التصاب مسئلة متعلقة بهذا المقام ولا يضمن معرفتها

(٥) كذا في شهادات القنية في باب البيعتين المتضادتين نقلا عن المحيط وكذا في الرابع من يوع الخلاصة نقلا عن فتاوى النفسى

(٦) وفي زماننا ان الفتوى على ان البيعة بيعة الوفاء مع أنهم يجرون عليه أحكام الرهن ولا يفتي ما فيه

(٧) وهو السيد فاضل الدين أبو القاسم محمد ابن يوسف

بيعتهم اقامت هذه الغاصب بر كونه فعلى الغاصب قيمتها (١) وكذا لو اقام المالك البيعة أنه هدم الدار وأقام الغاصب البيعة على الرد والامام السرخسي أعاد المسئلة في آخر الكتاب وذكر فيها الخلاف فقال لو اقام المالك البيعة أنه غصبها ونقضت عنده وأقام الغاصب البيعة على أنه ردّها فعند محمد لا يضمن (٢) وعند أبي يوسف يضمن (٣) من غصب الخلاصة في نوع في رد المصوب وكذا في البرازية قال محمد في كتاب الغصب اذا اقام الغاصب بيعة أنه رد الدابة المقتوبة على المالك وأقام المالك البيعة أنهم اقامت من رد الغاصب فالقاضي يقضى على الغاصب بالضمان وكان ذلك من باب العمل بالبيعتين بأن يجعل كذا الغاصب ردّها على المالك ثم ركبها ثانيا (٤) في الثالث والعشرين من دعوى المحيط في نوع في المتفرقات برهن المستعير على ردّها والمعبر على هلا كهما عنده بالتعدي فيئنه المعبر أولى من عارية البرازية برهن المشتري على أن المبيع مات في يد البائع والبائع على أنه مات في يد المشتري فيئنه البائع أولى لانه يلزم الثمن ولو أن خافا لاسبق أولى وان لم يكن اهسما بيئنه فالقول للمشتري لانه منكر في الحادى عشر من يوع البرازية وكذا في الخلاصة برهن الدائن على أن الوارث باع شيئا من التركة المستغرقة وبرهن الوارث على أن الميت كان ياعه في حصته وقبض عنه فيئنه الدائن أولى لانه مثبت للضمان ويئنه الوارث تنفيه والبيئات للاثبات في الرابع في نوع في دعوى الدين من التركة من دعوى البرازية مات الوصى فادعى الوصى الثاني على ورثته أن مورثه يكم باع دار اليتيم وصرف الثمن في حوائج نفسه وقالت الورثة صرفه في حوائج اليتيم فأقام البيعة فيئنه الوصى أولى لانه يثبت الضمان من دعوى القاعدة ملخصا وفي الذخيرة اذا اقام المدعى بيعة أن قاضى بلك كذا فلا نقضى له على هذا الرجل بألف درهم وأقام المدعى عليه بيعة أن ذلك القاضى قضى له بالبرائة عن هذا الألف قضى بالبيعة التي قامت على البرائة ولا يقضى بيئنه المدعى في السابع من دعوى التا تاريخية محمد في يد رجل أقام رجل بيعة انه اشترى هذا العبد من صاحب البد بألف درهم وأقام هذا بيعة أنه باع العبد من فلان الا شربا لاني درهم فالبيعة بيئنه الشراء بألف درهم ولو اقام صاحب البد على مدعى الشراء بألف أنه كفل بالعين عن المدعى عليه الذي اشتراه بالعين كانت البيعة بيئنه صاحب اليد من الحل المزبور وكذا في المحيط

### • (في القول لمن) •

(فح) قال البائع بعثك هذا الزرع وهو غير منتمعه به وقال المشتري كان منتمعا به فالقول له لانه يدعى الصفة في باب اختلاف المتبايعين من دعوى القنية وإذا اختلف البائع والمشتري فادعى المشتري بيعا بائنا والبائع يدعى الوفاء فالقول قول البائع (٥) وان اقاما البيعة فالبيعة بيئنه مدعى الوفاء (٦) في آخر الحادى والعشرين من يوع المحيط البرهاني وان ادعى المشتري البتات والبائع الوفاء فالقول قول البائع لانه يدعى زوال ملكه عليه وهو منكر وذكر صاحب النافع (٧) والديار يرى أن القول لمدعى البتات الا اذا شهد الظاهر للبائع بأن يكون الثمن ناقصا كثيرا انه ادعى المشتري فغير الب برهان تغيير ويمنع

جعل الحلال حكما فحينئذ القول للمشتري لانه متمسك بالاصل والظاهر وتقديره ان المبيع اذا  
ساوى الثمن وباعه بمائة فالثمن فالثمن فالبائع وان يتبعه مائة فله المشتري وكذا في الزيادة وافق  
صاحب الهداية نفسه وفيما اذا ادعى البائع البتات والمشتري الوفاء في الاول ان القول لمن  
يدعى الوفاء ثم رجع الى ما افتى به ائمة بخارى من ان القول لمن يدعى البتات في اواخر  
الفصل الرابع من يوع البرازية وكذا في التاسع عشر من العمادية ان ادعى أحدهما بيع  
الوفاء والاخر بيعا بانما كان القول قول من يدعى البيع البتات والبيضة بينة الوفاء لان  
بيع الوفاء انما ان يعتبرهنا كما قال البعض أو يعا فاسدا كما قال بعضهم فان اعتبر بيعا فاسدا  
كان القول قول من يدعى العصة وان اعتبرهنا كانت البيضة بينة البيع الآن في الرهن  
والبيع اذا ادعى أحدهما البيع والاخر الرهن كان القول قول من يدعى البيع  
فأضيفان في فصل أحكام البيع الفاسد قال دعوى كرد كه اين محدود ملك من بود بدین  
صاحب پذیرد و ختم بیع و فاء بصد درم و غله برداشت کنون واجبست که صد درم بکیرد  
و محمد و ده بن تسلیم کند صاحب پذیرد کویدم بیع بات خریدم از وی بدو صد درم  
و کواه کذاشت بر اقرار مدعی اول اگر مدعی اول کواه آورد دفع شود بانی اجابنی (١)  
لان ما أبتنا بيعين (٢) ولم يكن بينهما اختلاف في وصف البيع الواحد حتى تكون بينة البيع  
بالوفاء أولى لانها كثر اثباتا من دعوى القاعدية وان زعم البائع أنه كان قبل قبضه  
ولم تجب بالسكنى وزعم المشتري الوجوب لكونه بعد القبض فالقول للمشتري لدعواه العصة  
(٣) في الرابع من يوع البرازية وكذا في التاسع عشر من العمادية و اذا كاتب الرجل  
عبد ثم اختلف المولى والعبد في بدل الكتابة فقال العبد كاتبني على ألف درهم وقال المولى  
كاتبتك على ألفين أو اختلفا في جنس المال كان أبو حنيفة يقول ألا يتصالحان ويتردآن  
وهو قوله ما ثم رجع وقال القول قول العبد مع يمينه وعلى المولى البيضة (٤) ثم اذا جعل  
القاضي القول قول المكاتب مع يمينه وألزمه ألف درهم وأقام المولى بعد ذلك بينة على أنه  
كاتبه على ألفين زعمه ألفان ويسمى فيهما وفي الولوية ولا يرد العتق (م) وان لم يقيم  
البينة على ذلك وأدى العبد ألف درهم وقضى القاضي بعتقه ثم أقام البينة بعد ذلك على أنه  
كاتبه على ألفين فالقياس لا يعتق ما لم يؤد ألفين وفي الاستحسان هو حر وعليه ألف درهم  
أخرى بخلاف ما لو أقام المولى البينة قبل قضاء القاضي بالعتق وفي الولوية ولو لم يحضمه  
الى القاضي حتى أدى ألف درهم ثم قامت بينة لم يعتق الا أن يؤدى الالف الباقية وفي  
الطهيريية وان أقام البينة فالبيضة بينة المولى تثبت الزيادة بينته الا أن المكاتب اذا أدى  
مقدار ما أقام البينة عليه يعتق في الثاني عشر من مكاتب التنازعانية وكذا في الثالث  
عشر من مكاتب المحيط و اذا كاتب الرجل عبدا واختلفا في المعقود عليه فقال المكاتب  
كاتبني على نفسي ومالي على ألف درهم وقال السيد لا بل كاتبك على نفسك دون مالك  
فالقول قول السيد عندهم جميعا ولا يتصالحان هنا بالاجماع من المحل المزبور وكذا في  
الثالث عشر من مكاتب المحيط ولو قال المولى كاتبك وهذا المال يوم كاتبك في يدك وهو  
مالي وقال المكاتب بل هو لي اكتبته بعد ما كاتبني فالقول قول المكاتب وكان على

(ترجمة)

- (١) ادعى أن هذه المحدودة كانت لمسي  
بعتم صاحب اليد هذا بمائة درهم بيع  
وفاء ورفع الغلة فأنانا لا نن أعطينا المائة  
درهم ويسلم المحدودة الى وقال صاحب  
اليد ما اشتريت منه ببيع بات بعتني  
درهم وسبقت شهادة على اقرار المدعي  
الاول بذلك فان اورد المدعي الاول شهادة  
على بيع الوفاء هل يدفع أولا اجاب لا  
(٢) لان البيع بالمائتين غير البيع بالمائة  
بند  
(٣) وهذا على قول من لا يجوز ايجار  
العقار قبل قبضه كالارسندي وأما على  
قول من يجوز كالزمان وغيره فلا وجه  
لهذا الاختلاف والظاهر من العمادية  
ترجيح قول الثاني بند  
(٤) وفي المضمرة في آخر كتاب المكاتب  
لا تحالف عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف  
ومحمد والشافعي يتصالحان والعصم قوله  
لان هذا عقد على العتق بعوض ولا يجري  
فيه التحالف كاعتق على مال بند

المولى البينة فان أقاما البينة فالبينة بينة المولى ولو اختلفا في أصل الاجل فالقول قول المولى  
ولو اتفقا على أصل الاجل ومقدار ملكن اختلفا في المضي فالقول قول العبد ولو ادعى  
المكاتب أنه كاتبه على ألف درهم ونعيم عليه كل شهر مائة وقال المولى لا بل نجعت عليك كل  
شهر مائتين فالقول قول المولى من المحل المزبور وكذا في المحيط \* (الولاءية) ولو ادعى  
كاتبه فاسدة والاخر جائرة كان القول قول من يدعى الجائرة والبيئة بينة من يدعى الفاسدة  
من المحل المزبور \* وفي نوادر بشر من أبي يوسف رجل أعتق أمته ثم اختصم عند القاضي  
وفي حجرها ولد وفي يدها كسب اكتسبه وقال المولى أعتقتك بعد الولادة والنكسب وقالت  
المرأة لا بل أعتقتني قبل الولادة والنكسب فالقول قول المرأة ولو كان النكسب في يد المولى  
فالقول قول المولى هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف في السابغ من عتاق المحيط \* الناس  
أحرار الا في أربعة أشياء اذا حال المدعى عليه الشهود عبيد أو قال القاذب كان المقذوف  
عبد أو قالت العاقلة سكان المقتول عبدا الا يلزمهم الذية أو قال الجاني الجروح عبد  
لاقتصاص على \* فالقول قوله ويكلف المدعى البينة على حريته (١) خزائن الفقه لابي الليث  
في الشهادات \* ولو أن رجلا أقرض محجورا أو أودعه ثم صار مصلحا فقال لصاحب المال  
كنت أقرضتني في حال فسادى فأفقتة ما وقال أودعته في حال فسادى فأفقتها وقال  
صاحب المال لا بل أقرضت في حال صلاحك كان القول قول صاحب المال وقضى على  
المحجور وان قال صاحب المال بل أقرضتك في حال فسادك واستهلكته في صلاحك وقال  
المحجور أقرضتني في فسادى وأفقتة في فسادى كان القول قول المحجور فان أقام صاحب  
المال البينة أنه أقرضه في فساده ولكنه استهلكه في صلاحه قبلت بينته خاضعتان في  
أواخر كتاب الجرح \* رجل كان صالحا ففسد وجر القاضي عليه وقد كان انسان اشترى منه  
شيئا فقال المشتري كنت اشتريته قبل الجرح عليك وقال لا بل بعد ما جرح على \* فالقول قول  
المحجور وعليه لان البيع حادث فضاف الى أقرب الاحوال فان أقاما البينة فالبينة بينة  
المشتري لمعنيين أحدهما أنه يثبت الصحة ويثبت مثبت الصحة أولى في جميع الاحوال  
والثاني أنه يثبت سبق التاريخ حال وكذا لو أطلق عنه الجرح ثم قال اشتريته متى حاله الجرح  
وقال المشتري بل اشتريته منك بعد الاطلاق فالقول قول المشتري وذلك لما قلنا انه يدعى  
أمر احداثا فضاف الى أقرب الاوقات من مختصر شرح أدب القاضي للشافعي في آخر  
باب الجرح بسبب الفساد \* وفي متذرات يروع الخانية صبي باع أو اشترى وقال أنباء الغم  
قال بعد ذلك لم أكن بالغافان قال أولا في وقت يبلغ مثله في ذلك الوقت لم يبلغه الى مجوده  
ولم يوقت له وقتا ووقته اثنتا عشرة سنة هكذا ذكر في الباب الاول من يروع الواقعات  
وههنا دقيقة أخرى وهي أن يشترط به بلوغه اثني عشر سنة أن لا يكون بحال لا يحتمل مثله  
ذكرت هذه الدقيقة في قصة فتاوى الفضلي (٢) من أحكام الصغار في مسائل  
اليروع \* وفي دعاوى فاضيلان امرأة وهبت مهرها من زوجها وقالت أن لم تدركه ثم  
قالت لم أكن مدركة وكذبت فيما قلت قالوا ان كان قدرها (٣) قدر المدرك كانت في ذلك  
الوقت أو كانت بهاء علامة المدركات لا تصدق أنهم لم تكن مدركة وان لم تكن كذلك

(١) وتفصيله في المبسوط في الشهادة على الزمان كتاب الحدود وفي الحادى والعشرين من قضا المحيط والتاريخية

(٢) وأقل مدة تصدق فيها الصغيرة في قواها أنا بالغة تسع سنين كذا في الحادى عشر من يروع البرازية سيد

(٣) وفي بعض النسخ قد هاهو الظاهر الموافق لما في الخانية في فصل فيما يتعلق بالنكاح من كتاب الدعوى سيد

كان القول قولها في معرفة حد البلوغ من الفصل الثالث والثلاثين من المسماة  
 صغيرة تزوجها غير الأب والجد فاختصمت مع زوجها بعد البلوغ وهي بكر فقالت اخترت  
 الفرقة حين بلغت وكذبها الزوج لا يقبل قولها الا بيينة وان اختلفا في الحال فقالت بلغت  
 الآن واخترت الفرقة فقال الزوج لا بل بلغت قبل هذا وسكت كان القول لها وان كانت  
 نيسا وقت البلوغ لا يعلى خيارها الا بالاضاصر يحا أو دلاله نحو التمسكين وغير ذلك  
 (١) في فصل ما يتعلق بالنكاح من دعوى الثانية رجل تزوج ابنته البالغة فبلغها النكاح  
 ثم اختصم الى القاضي فادعى الزوج أنها سكتت حين علمت فقالت لا بل رددت ان قالت  
 رددت حين علمت كان القول قولها وان قالت علمت بالنكاح يوم كذا فرددت فقال الزوج لا  
 بل سكت كان القول قول الزوج وهو نظير ما ذكر في الشفعة اذا اختلف الشفيع مع المشتري  
 على هذا الوجه ان قال الشفيع طلبت الشفعة حين علمت كان القول قوله وان قال علمت  
 بالشرأيوم كذا فطلبت لا يقبل قوله قيل المسئلة المزبورة متصلا وكذلك اذا تزوجها الولي  
 وهي صغيرة وعلمت بالنكاح بعد البلوغ وادعت أنها فسخت حين علمت لم تصدق بالاستناد  
 الى وقت العلم لما بينا (٢) من شرح الصكوك لزيد بل في باب الاولياء والا كماء المنصا  
 وغمامه فيه رجل تزوج وابنته فردت النكاح فادعى الزوج أنها صغيرة وادعت هي أنها  
 بالغة فالقول لها ان كانت حرا هقة لانها اذا كانت حرا هقة كان الخبر به يحتمل الثبوت فيقبل  
 خبرها لانها مكررة وتوقع الملك عليها (٣) في الفصل الاول من نكاح الولو الجنية \* الولي  
 اذا تزوج البكر البالغة ثم اختلف الزوج والمرأة فقال الزوج بلغت النكاح فسكت فقالت  
 بل رددت كان القول قولها عندنا كالمستعبر اذا ادعى ردالة امرية وانكر المعبر كان القول  
 قول المستعبر لانه يكر الضمان عن نفسه كذا ههنا الزوج يدعى زوم العقد والمرأة تنكر فكان  
 القول قولها وان اقاما البيينة كانت البيينة بينة المرأة على الرد لانها قامت على الاثبات  
 صورة وبينة الزوج قامت على النفي وان اقام الزوج بينة أنها أجازت العقد وأقامت المرأة  
 بينة على الرد كانت البيينة بينة الزوج لانهم استويا في الاثبات صورة وبينة الزوج ترجحت  
 بزوم العقد ولا يمين عليها في قول أبي حنيفة فان كان الزوج دخل بها طوعا لم تصدق  
 في دعوى الرد وان دخل بها كرها صدقت في دعوى الرد في فصل شرائط النكاح من نكاح  
 الثانية \* ولو قال الزوج بلغت النكاح فسكت وقالت رددت ولا بينة لهما ولم يكن دخل  
 بها فالقول قولها قيدنا بعدم البيينة لان اقام البيينة قبلت بينته وليست بينة السكون  
 بينة النفي لانه وجودي لانه عبارة عن ضم الشفتين ويلزم منه عدم الكلام كافي المعراج  
 وهو نفي يحيط به علم الشاهد تقبل كالأدعت أن زوجها تسلم بها هوردة في مجلس فأقامها  
 على عدم التسلم فيه تقبل وكذا اذا قالت الشهود كما عندنا ولم نسلمها تسلم بسكوتها  
 كافي الجوامع وان اقاما هافسيتها أولى لاثباتها الزيادة أعنى الرد فانه زائد على السكوت وقيد  
 بكونه ادعى سكوتها لانه لو ادعى اجازتها النكاح حين أخبرت أو رضاه أو اقاما البيينة فينبه  
 أولى على ما في الثانية لاستوائهما في الاثبات وزيادة بينته باثبات المزوم وفي الخلاصة  
 نقل من القاضي المصنف في هذه المسئلة أن بينتها أولى قطهر أن في هذه الصورة اختلاف

(١) ولو تزوج صغيرة غير الأب والجد اذا  
 قالت بعد البلوغ كنت رددت حين بلغت  
 النكاح بعد البلوغ أو حين بلغت وكذبها  
 الزوج فان القول له كذا في فتح القدير بعد

(٢) حيث قال لان العقد نفذ عليها في  
 حالة الصغر والظاهر بقاؤه وهي بدعواها  
 الفسخ تريد ابطاله ولا يقبل قولها الا بحجة  
 وهذا لان الشراء اذا ثبت في وقت  
 الظاهر بقاؤه فلا يقبل منها استناد الفسخ  
 الى وقت الادراك حتى لو قالت عند  
 القاضي أدركت الآن وفسخت صمحت  
 (٣) وفي الفصل الاول من نكاح الولو الجنية  
 رجل تزوج امرأته ودخل بها ثم ادعت  
 بعد الدخول أنها قد ردت النكاح حين  
 تزوجها الأب وأقامت على ذلك بينة تقبل  
 بينها هكذا ذكر في بعض المواضع والمصنف  
 أنهم لا تقبل لان التمسكين من الوطء  
 كالأقرار بعد



بالمتأخر ولعل وجهه على انطلاقة أن الشهادة بالاجازة أو الرضا لا يلزم منها كونها بأمر  
 زائد على السكوت (١) وقد نأ الصورية بأن يقول بلفظك لانها لو قالت بلفظي التكاح يوم كذا  
 فرددت وقال الزوج لا بل سكت فان القول قوله كذا في الوالدية وذكرها في الذخيرة  
 لعل فرق بين بداية المرأة وبين بداية الزوج فقال لو قال الزوج بلفظي الخبر وسكت وقالت  
 المرأة بل فرددت فالقول قول المرأة وبمثلها لو قالت المرأة بلفظي الخبر يوم كذا فرددت وقال  
 الزوج لا بل سكت فالقول قول الزوج من البصر الرافق في باب الاولياء والاكتفاء \* زوج ابنته  
 المبالة ولم يعلم الرضا والرد حتى مات زوجها فقالت ورثته اني تزوجت بغير امره ما لم تعلم  
 التكاح ولم تر من فلاميراث لها وقالت هي تزوجني أبي بأمرى كالمقول قولها او لها الميراث  
 وعليها العدة وان قالت تزوجني أبي بغير امرى فبلفظي الخبر فرضيت قلامهر لها ولا ميراث  
 لانها أقزت أن العقد وقع غير تام فاذا اذعت النفاذ بعد ذلك لا يقبل قولها المكان المتممة في  
 فصل شرائط النكاح من نكاح الخطابة وكذا في فصل فيما يتعلق بالنكاح من كتاب الدعوى  
 \* وفي الجامع الصغير نصرائي مات بختام امرأته مسلمة وقالت أسلت بعد موته ولى الميراث  
 وقال الورثة لا بل أسلت قبل الموت فالقول قول الورثة ولو مات المسلم وله امرأة نصرانية  
 فتقول وهي مسلمة وقت النكاح أسلت قبل موته وقالت الورثة لا بل أسلت بعد موته  
 فالقول قول الورثة أيضا قال في الاصل اذا مات الرجل وترك اثنين مسلمين فقال أحدهما  
 مات أبي مسلم وقد كنت أسلت حال حياة الاب وقال الآخر صدقت وقد كنت مسلما أيضا  
 أسلت حال حياة الاب وكذب الابن المتفق على اسلامه وقال اتحا أسلت بعد موت الاب فان  
 الميراث لابن المتفق على اسلامه وعلى الآخر البيضة أنه أسلم قبل موت أبيه (٢) في الحادي  
 عشر من شهادة التارخية وكذا في المحيط \* قال ابن سماعه عن محمد في رجل مات وترك  
 اثنين أحدهما مسلم والآخر نصراني فقال المسلم من سأل أبي قبل موته وأنا وأبوه وقال  
 النصراني انه لم يسلم وأنا وأبوه فالقول قول النصراني ولكنه يصلي على الميت بخبر الابن  
 المسلم أنه أسلم أبوه ولو أقام المسلم نصرانيين أنه مات مسلما وأقام النصراني مسلمين أو  
 نصرانيين أنه مات نصرانيا قضيت بالميراث للمسلم منهما من المحل المزبور وكذا في المحيط  
 البرهاني \* ادعى امرأته في يد غيره وقال طلقها وكنت مجنوناً ان عرف منه المجنون بأن رآه  
 القاضي أو كان مشهوراً عند أهل ذلك المكان فالقول قوله جامع الفتاوى في الطلاق \*  
 (يس) ادعى خلعها وهي تنكر فالقول لها وكذا العتق \* (فصل) زن دعوى مهر ونفقة عدت  
 طلب ميكنة كمر اطلاق دأده (٣) وادعى الزوج الخلع وليس له ما يئنه قول قول زن باشد  
 در حق مهر وقول قول شوي باشد در حق نفقة في الثالث والعشرين من الفصولين \* من  
 أنكر فعل غيره كان القول قوله لانه مقسك بالاصل ومن ادعى فعل نفسه لا يقبل قوله الا  
 بحجة من كفاة قاضيخان \* (حج) اختلفا في حبة المهر فقالت وهبت لك بشرط أن لا تطلقني  
 وقال بغير شرط فالقول قولها قسبة في باب المهور \* واذا بلغ الصغير طلب ما له من الوصي  
 وقال الوصي ضاع كان القول قوله لانه أمين وان قال أنفقت عليك مالك يصدق في نفقة مثله  
 في تلك المدة ولا يقبل قوله فيما يكذب الظاهر وان اختلفا في المدة فقال الوصي مات أبوه منذ

(١) لجواز أن تكون الاجازة بالسكوت كما  
 اذا أخبرها الولي وهي بكر تأمل سجد

(٢) وهذه المسئلة مذكورة أيضا في  
 أو آخر أدب القاضي من التارخية  
 تعلقا عن السفتاقي سجد  
 (ترجمة)

(٣) اذعت الزوجة على زوجها المهر ونفقة  
 العدة وقالت لا لك طلقني وادعى الزوج  
 الخلع وليس له ما يئنه القول قول الزوجة  
 في حق المهر وفي حق النفقة القول قول  
 الزوج  
 أقول على ما مر قبلي أن يكون القول  
 قولها في النفقة أيضا لانه أقتر بطلاقها  
 وادعى سقوط النفقة وهي تنكر كذا قال  
 الشيخ بدر الدين سجد

(١) وفي الخاتمة وان اختلفنا في المدة فقال الوصي مات أبول منذ عشر سنين وقال اليتيم منذ خمس سنين فليذكر في الكتاب قول محمد أما على قول أبي يوسف القول قول الوصي كذا في الحادي والثلاثين من رصايات التارخانية عهد (٢) وفي رصايات الغزالية في نوع في تصرفات الاب والوصي ومن محمد أيضا ادعى الوصي (٤٢٣) ان آباء خلف كذا وكذا غلاما فأنفقت

عليهم كذا وكذا ثم ما فاقان كان مثل هذا الميت يكون له مثل هذا الرقيق قال قول قول الوصي وان كان لا يصرف ذلك الا بقوله ولا يكون لامثاله مثل هذا الرقيق لا يكون القول له عهد

(٣) دفع لمقرضه مشطا واستأجره لمحافظة مدة فمضت المدة فباء المقرض بالمشط فطالب أجرة ما مضى فقال مستقرضه المستأجر ليس هذا متطلي قال قول للمستأجر في الاجرة فلا تنزله الاجرة لانه يشكر حفظ

عنه ووجوب الاجر عليه والقول له مقرض في عين المشط فيبرأ بتسليمه بيمينه اذا قابض أعلم به أقول قالوا القول للقابض في قدر ما قبض وصفته وتعيينه فهذا يشكل

بما لو أراد المشتري رد المبيع بعيب وقال البائع المبيع غيره بصدة فالبائع لا يشتري مع أنه قابض فالحق أن يفصل بأن القول للمالك في تعيينه اذا وجد

القليل والافلا قابض كعبيد المغصوب وزق العسل في مسئلة الاختلاف في وزن الرق من البيع الفاسد قال رحمه الله نظيره جعل أمر امرأته بيدها

لوم يوصل اليها كسوتها أو دينها عليه الى شهر فمضى شهر فاختلفا في الوصول قال قول للزوج في صيرورة الامر بيدها والقول للمرأة في وصول الكسوة والدين في التاسع عشر من النصولين رحمه الله تعالى عهد

(٤) قوله فادعى الزوج وورثتها الخ هكذا في جميع النسخ التي بأيدينا والواضح أن يقول فادعى الزوج أنه على وجه العارية والورثة أنه على وجه القليل كما يدل عليه بقية العبارة ولعل الداعي لما صنعه الاختصار اه

عشر سنين وقال اليتيم منذ خمس سنين ذكر في الكتاب أن القول قول الابن واختلف المشرخ فيه قال شمس الأئمة السرخسي المذكور في الكتاب قول محمد وأما على قول أبي يوسف قال قول قول الوصي (١) وهذه أربع مسائل احدها هذه والثانية اذا ادعى الوصي أن الميت ترك رقيقا وأنفقت عليهم الى وقت كذا ثم ماتوا وكذا الابن قال محمد والحسن بن زياد رحمه الله القول قول الابن وقال أبو يوسف القول قول الوصي (٢) وأجمعوا على أن العبد لو كان أحياء كان القول قول الوصي والثالثة اذا ادعى الوصي أن غلاما لليتيم ابن بغاية رجس فأعطيته جعله أربعين درهما والابن ينكر الا بان كان القول قول الوصي في قول أبي يوسف وفي قول محمد والحسن القول قول الابن الا أن يأتي الوصي بيمينه على ما ادعى وأجمعوا على أن الوصي لو قال استأجرت رجلا ليرده يكون مصدقا والرابعة اذا قال الوصي أدت خراج أرضك عشر سنين منذ مات أبول كل سنة ألف درهم وقال اليتيم انما مات أبي منذ خمس سنين كل القول قول الابن في قول محمد رحمه الله لأن الوصي يدعى تاريخا سابقا وهو ينكر وعلى قول أبي يوسف القول قول الوصي لأن اليتيم يدعى عليه وجوب تسليم المال وهو ينكر فيكون القول قوله في هذه المسئلة (٣) في فصل تصرفات الوصي من رصايات الخاتمة \* ثم في كل موضع كان القول قول الوصي فعليه اليمين من أواخر رصايات الكافي وكذا في الحادي والثلاثين من رصايات التارخانية \* رجل اشترى حليا فدفعه الى امرأة واستعملته فماتت المرأة فادعى الزوج وورثتها أنه دفع على وجه العارية أو القليل (٤) قال قول قول الزوج مع اليمين بأنه دفع الحلي اليها على وجه العارية في الثاني من دعوى جواهر الفتاوى \* سئل اذا اختلف المبيع والمستعير في الارتفاع بالعارية فادعى المبيع ارتفاعه فبطلت الدعوى في زمن مخصوص وادعى المستعير الاطلاق أجاب القول قول المبيع في التمسيد لأن القول له في أصل الاعارة فكذا في حفتها قارى الهداية \* (قب) ولو كان له على أيها دين فجهزها أبوها ثم قال جهزتها بدين على وقالت بل بمالك قال قول للاب \* (فج) القول للميت وعنه القول للاب فانه قال لو قال الاب كان لا شك على مائة دينار فاختذت الجهار بها وقالت بل بمالك قال قول للاب في باب ما يعلق بجهيز البنات من نكاح القنينة \* قال بعث الى امرأته شيئا فقالت هو هدية وقال هو من المهر قال قول قوله في غير المهيا لا كل لانه لا مال فكان أعلم بجهة القليل كما اذا حال أو دعتك هذا الشيء ففصلت وهبته لي وكذا انظر هو يشهد لانه يسبي في اسقاط ما في ذمته لافي الطعام المهيا لا كل كالشواء واللحم المطبوخ والفواكه التي لا تبقى فان القول قولها فيه استحصانا بخلاف ما اذا لم يكن مهيا لا كل كالعسل والسمين والجوز واللوز من يمين الكثرة لا يباح من أواخر باب المهر \* رجل قال لا تنراخذت منك هذه الدراهم وديعة وقال لا تنراخذتها متى قرضا قال قول المقر ولو قال أقرضني فلان ألف درهم وقال فلان بل غصبتني قائم قرضا من فان كانت الدراهم قائمة فالمقرض أن يأخذها في أوائل الثاني من اقراره بالخلاصة \* رجل أقرضه قبض من فلان ألف درهم كانت لي عليه فقال فلان قد قبضت في هذه الا ألف ولم يكن لك على شيء

(١) أي بعد أن يحلف المقر له أنه ما أودعه أشير إليه في اقرار الخاتية بعد (٢) وبجسه القياس والاستحسان مذهب يكره في الثامن من اقرار المحيط البرهاني وفيه تفصيل بعد  
(٣) المسئلة المذكورة في اقرار خواتة الاكل وقال فيه القول قول الاخذ مع عينه ما لم يلبسه عند أبي حنيفة بعد  
(٤) وفي الثاني من اقرار انطلاصة ولو قال هذه الالف كانت ودبعة في عند فلان فأخذتها منه وقال فلان كذبت لكنها في المقر له أن يأخذها ولو قال أعرت دابتي هذه فلا تفكر بها ثم ردها على وقال فلان كذبت بل الدابة في القبول قول المقر وفي القياس القول قول المقر له وهو قولهما انتهى وقد ذكر في المحيط البرهاني أنه لا خلاف في المسئلة الأخيرة بين أئمتنا بعد  
(٥) وإن أقام بينة الظاهر أن بينة الهبة أولى فيكون من باب العمل بالبينتين ولم أره صريحا بعد

فالمقر ضامن يلزمه بهذا الالف على المقر له ولكن بعد أن يحلف المقر له ما كان له عليه شيء وكذلك لو أقراه قبض من فلان كانت عنده ودبعة له وقال المقر له المأخوذ مالي قبضته مني فانه يؤمر المقر برضا المال على المقر له (١) وفي السفناني اذا قال أخذتها منك ودبعة وقال الآخر لا يل قرضاي يكون القول للمقر له (م) وكذلك لو قال قبضت منك ألف درهم قد وهبتها وقال المقر له ما وهبتها لك فالقول قول المقر له فيؤمر المقر برضا قبض على المقر له وكذلك لو قال قبضتها بوكلة فلان وقد كانت لفلان عليك أو قال وهبتها لفلان فلأمر لي بقبضها له ودفعها إليه فالمقر ضامن في المسائل كلها ولو قال أحصيت فلانا في هذا ثم أخرجته منه أو قال أخرجت فلانا هذه الدار وسلمتها إليه ثم أخذتها منه وقال فلان كنت الدار داري وقد أخذتها مني ظلمي فالقياس أن يكون القول قول المقر له ويؤمر المقر برضا الدار على المقر له وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله وفي الاستحسان القول قول المقر ولا يؤمر برضا الدار على المقر له وهو قول أبي حنيفة رحمه الله (٢) وعلى هذا القياس والاستحسان اذا قال له أودعتك هذه الالف ثم أخذتها منك وقال المقر له المال مالي وعلى هذا القياس والاستحسان اذا قال دفعته هذا الثوب الى فلان الخياط ليخبطه بدرهم ثم أخذته منه وقال الخياط الثوب ثوبي في الثاني من اقرار التارخانية وعلى هذا القياس والاستحسان اذا قال أصرت فلانا ثوبي ثم أخذته منه أو قال وضعت ثوبي في دار فلان ثم أخذته وقال المقر له الثوب ثوبي واذا قال أقرضت فلانا ألف درهم ثم أخذتها وأنكر المقر له أن يكون أقرضه فالقول قول المقر له من العمل المزبور ويجل قال لا آخر أخذت منك هذا الثوب عارية وقال الآخر أخذت مني عينا فالقول قول الآخر لا آخر اذا لم يلبسه وأما اذا لبسه وهلك يضمن (٣) في الثاني من اقرار انطلاصة وفي المتنق لهشام عن محمد بن رجل في يده دار أو دابة أو ثوب قال هذه الدار وهذه الدابة وهذا الثوب صككنا ودبعة لي أو قال عارية أو قال اجارة أو قال سكني في يد فلان قبضتها منه وقال فلان هي لي فالقول قول الذي في يده وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ثم قال وقال أبو حنيفة اذا قال قبضت من فلان ألف درهم كانت ودبعة عنده وقال فلان هو لي فاني أمره بردها فقد فرق بين الدرهم والثوب وقال أبو يوسف هما سواء (٤) في الثاني من اقرار المحيط وان ادعى أحدهما أن هذا الاقرار هزل وتلينة وادعى الآخر أنه جد فالقول لمدعى الجد وعلى الآخر البينة في الثامن والعشرين من يروع التارخانية دفع الى غيره دراهم فأنتفها وقال صاحب الدراهم أقرضتكها وقال القابض لا بل وهبتني صكان القول قول صاحب الدراهم (٥) من تكاليف الخاتية قبيل فصل في تكرار المهر غصبت منك ألف درهم وربحت فيها عشرة آلاف وقال الموصوب منه بل كنت أمرتك بالتجارة بها فالقول للمالك التمسك بالاصل ولو قال كنت غصبت عشرة آلاف فالقول للموصوب في الثاني من اقرار البرازية وكذا في انطلاصة وفي المتنق رجل غصب عبدا فوجده الموصوب منه فأخذه وفي يده مال فقيل الغاصب هو مالي وقال الموصوب منه هو مالي ان كان العبد في منزل الغاصب فوجده المال في يده

(ترجمة) (١) اذنت المرأة على زوجها اني اعطيتك ما نذرهم لاجل ان تعطيهما المديونك وانت اخذتها واعطيتها له فاعطيتي منها وقال الزوج قلت لي خذ هذه المائة درهم واعطها للفلسان فاعخذتها واعطيتها له بحكم امرنا ولسنت مديونك فاجاب القول وقال الزوجة لانهم لم يوكله باعطاء ذلك فلان قيل انها اقترت بانها حالت خذ (٤٣٥) هذه الدراهم واعطها للفلسان فكيف يكون هذا الا تكمل صحيحا فان هذا يكون صورة نوكيل اجاب بأنه منكر للاعطاء صحيحا

قضاة الدين

(٢) سئل عن الوكيل والموكل اذا اختلفا فقال الموكل وكلتك بيدك بالقدرا القليلة واقرى الوكيل أنه وكله بيدك بأقل منه فقالوا لمن منهما اجاب القول للموكل كذا في فتاوى ابن نجيم

أقول بحالهما سابق من القاعدة آتفا وقال في واسط دعوى القاعدة في بيان مسئلة أخرى الامر مستفاد من جهة الامر فيكون القول قوله في جهة الامر وصفته انتهى وهذا أيضا يدل على أن القول للامر في تعيينه

(٣) في قول فيما يضمن المودع

(٤) يعني الرهن المستعار من آخر له

بالدين

(٥) سئل اذا اختلف الراهن مع المرتهن فقال الراهن ما هذا الذي رهنته عنك

وقال المرتهن هو قالوا لمن منهما اجاب القول للمرتهن كذا في فتاوى ابن نجيم

من كتاب الرهن

(٦) قال صاحب القسطين في التاسع عشر اقول قالوا القول لا قابض في قدر ما قبض وصفته وتعيينه فهذا يشكل بما لو اراد المشتري رد البيع بسبب وقال البائع المبيع غيره يصدق البائع لا المشتري مع أنه قابض فالحق أن يفصل بأن القول للمالك في تعيينه اذا وجد القليل والا فلا قابض كتعيين الموصوب وزق العسل في مسئلة الاختلاف في وزن الزق من البيع القاسد انتهى وقال ابن نجيم في تعليقه على القسطين القول لا قابض الا ان ملكك من الغير ملكا تاما فكانت

فهو للغاصب وان لم يصحكن في منزل الغاصب فالملك للموصوب منه في الفصل الاول من غصب الخلاصة \* اختلفا في قيمة الموصوب فالقول للغاصب مع عينه باقعه ما قبله الا عشرة من غصب منة المفق في مسائل الرد والاسترداد \* اذا تصرف في ملك غيره ثم ادعى أنه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امرأته فبات وادعى أنه كان باذنها وانكر الوارث فالقول للزوج كذا في القنية من غصب الاشياء \* كان الزوج يتصرف في أموال زوجته فبات المرأة فزعم ورثتها أن تصرفه كان بلاذنها وادعى الزوج اذنه لنفسه فالقول له بشهادة الظاهر من دعوى البرائة في نوع في الدفوع \* قال زن برشوى دعوى منكدة صددرم سبب ترايداه ام كه يوم داوت به كرفتي ويوم داوت دادى مثل آن غن بازده وشوى ميكويد كه مرا كفتي كه دارين صددرم وبغلافى ده كرفتم ودهام بحكم امر تو ومن وام داروى نبودم اجاب قول قول زن بود كه من ترا وكيل منكرد ام بدادن آن سبب بخلاف قبل چون مقربود كفت كه اين سبب ميكويد ففلان ده لين انكار به كونه درست بود چون اين صورت نوكيل بود اجاب وى دادن بيمينت قضاة دين را منكردت (١) من دعوى القاعدية \* ولو ادعى المودع أنه امره يدفعها الى فلان ولكنه صاحبها فالقول له انه لم يأمره وقد وقعت حادثة القتل حين تأليف هذا المحل دفع الى آخر ما لا بد منه الى آخره اختلفا في تعيينه فقال الامر امرتك بدفعه الى زيد وقال المأمور الى عمرو وقد دعت له فأجبت بأن القول للوكيل لانها اتفاقا على الاذن فكان أمينا ولهذا قال الزايمي في آخر المضاربة لو دفع اليه مالا ثم اختلفا فقال الدافع مضاربة وقال المدفع البه ودبعة فالقول للمدفع اليه لانها اتفاقا على الاذن انتهى (٢) من أوائل وكالة الجهر \* وفي القوائم الناجية فلو أودعها وهلك فقال المالك هلك عند الثاني وقال بل ردها الى وهلك عندى لا بد من لاداع الخبير ويجب للضمان بخلاف ما لو غصب من المودع وهلك فأراد المالك أن يضمن الغاصب فقال المودع قدرته على ذلك عندى وقال لا بل هلك عنده فالقول قول المودع لانه أمين من ودبعة الجهر الرائق وكذا في التاسع من ودبعة التارخانية \* وفي الخاشية (٣) ولو قال بعد موت المودع رددتها على الوصى كان القول قوله مع العين ولا يضمن \* (٤) وفي المتقرب رجل أودع مندرجلا ودبعة فقال المودع ضاعت منذ عشرة أيام وأقام صاحب الودبعة بينة أنها كانت في يده منذ يومين فقال المودع وجدتها فضاقت قبل ذلك منه في التاسع من ودبعة التارخانية \* وان هلك الرهن (٥) فقال المالك هلك عند المرتهن وقال المستعير هلك قبل ان يرهنه أو بعد ما رهنته وانكسرت كان القول قول الراهن مع عينه (٥) فاضحان فيمن رحن مال الغير من كتاب الرهن \* هلك العين المستأجر على حفظه ثم قال الاجير هلك بعد عام ولى أجره وقال المستأجر هلك بعد شهر فالقول للمستأجر لانه يشكر لزوم الاجر وكذا لو قال المستأجر نسي حين جاء بعد مضي المدة بالعين هذا العين ليس ذلك المستأجر لحفظه بل غيره فالقول له في انكار الاجر والقول للمقرض في أنه هو العين المستأجر لحفظه لانه هو القابض (٦) فيكون أعلم كما لو جعل امرها يدها ان لم تصل اليها كسوتها أو دين لها عليه الى شهر

أشار بزيادة قوله لكانا لما الى أن في اطلاق قوله اذا وجد القليل نوع قصور ويؤيده ما في التفسير شرح تلخيص الجامع وكتبناه في الحاشية

فليتأمل

(١) قال الزوج بعث النشرة إليها ووصلت إليها وانكرت حتى ينسحب أن يكون القول قوة لأنه متى شرط ومنكر الحكم وطأ صاحب العدة ~~هكذا~~ سمعت القاضي الامام الاستاذ رحمه الله تعالى يقول لا يكون القول قوة وكذا في كل موضع يذى انفاء هو  
 أو يكون القول قوله ما هو الاصح كذا في الحادي والعشرين من القول الاسترشاد وفي الثالث والعشرين من العمادية ومن  
 القولين (خط) ولو اختلفنا في وصول النشرة إليها حاله قال قول قولها ونصرا الامر بعد عا في رواية لا في رواية (ث) القول قولها  
 في عدم الوصول إليها والقول قوله في حق الطلاق وقوله في رواية لا في رواية الا قول رواية الاصل والثاني رواية المتفق في صحيح  
 في الامتروثنية والعمادية ~~هنا~~ (٢) مثل عن شخص عكاه أو ملاح الى بلد مع قوم في محل الاختلاف ينسحب في استيفاء العمل  
 فادعى المستأجر عدم الوفاء فادعى الاجير الوفاء فالقول لمن منهم ما أجاب القول للمستأجر ويمينه وعلى الاجير البيان كذا في فتاوى  
 ابن نجيم من الاجابة ~~هنا~~ (٣) مثل عن (٤٢٦) البائع اذا قبض الفئ ثم جاء الى المشتري وأراد أن يرد عليه شيئا منه زاعما أنه

شخص وانكر المشتري أن يكون ذلك  
 من دراهمه فهل القول للبائع أو للمشتري  
 اجاب ان اقتر باستيفاء حقه لا يقبل قوله  
 ولا يلزم المشتري عوض ذلك ~~ولكن~~  
 ان طلب بين المشتري على العلم بحاجب  
 ويختلف فان نكل لزمه الرد كذا في فتاوى  
 ابن نجيم ~~هنا~~

ذكر الصدر الشهيد في الباب الاول  
 من كتاب البيوع أن المسلم اذا اقتر قبض  
 رأس المال ثم ادعى الزيادة فهي على ستة  
 أوجه ان كان اقتر قبض الجباد أو بعض  
 حقه أو قبض رأس المال أو باستيفاء  
 الدراهم لا تسمع دعوى الزيادة وان اقتر  
 يقبض الدراهم فالقول لرب السلم والبينة  
 على المسلم اليه قياسا وفي الاستحسان  
 القول للمسلم اليه مع يمينه وعلى رب السلم  
 البينة أنه أعطاه الجباد ولو كان قال قبضت  
 ولم يرد فالقول للمسلم اليه أيضا كما في قوله  
 قبضت الدراهم كوادى أنهم استوفوا أو  
 واصل لا يكون مصدقا وفي قوله قبضت  
 يكون مصدقا مغر في مسائل دعوى  
 المنفعة زيادة المال في الاقرار ربه الله ~~هنا~~

(ترجمة)

(٤) لو اسد على آخر عشرة دنانير ثم

ثم قالت بعد الشهر انه لم يصل والامر يذى وزعم الزوج الوصول فالقول له في عدم كون  
 الامر يدها ولها في عدم وصول الكسوة والدين (١) ولو قال المستأجر دفعك اليك  
 ما دفعك من الدين وقال الاجير من الاجرة فالقول قول الدافع لانه أعلم بحصة الدفع  
 ولو كان بعد موت المدينين بين الورثة والطالب يحتاج الورثة الى اقامة البينة لانه لا علم لهم  
 (٢) في أواخر الثاني من اجارة البرازية وكذا في العشرين من العمادية • أراد الرد  
 بالعيب فقال البائع المبيع غير هذا فالقول له بخلاف خيار الرؤية والشرط وان قال  
 اشتريت هذا وحده وأراد الرد بعيب فقال البائع بعته مع آخر فالقول للمشتري  
 في اطصادي عشرين من بيع البرازية • صير في التقدير اهرم رجل باجر فاذا فيها زيف أو  
 ستوفى لا يضمن الصيرفي شيئا فترد من الاجر بحسب ذلك حتى لو كان الكل زيفا فترد كل  
 الاجر وان كان الزيف نصف فترد نصف الاجر ويرد الزيف على الدافع وان أنكر  
 الدافع وتقال ليس هذا ما أخذت مني كان القول قول الاخذ مع يمينه لانه يشكر أخذ غيرها  
 وهذا اذا لم يكن الاخذ اقتر باستيفاء حقه أو باستيفاء الجباد فان اقتر بذلك ثم أراد أن يرد  
 البعض بعيب الزيادة فأنكر الدافع أن يكون ذلك دراهمه لا يقبل قوله (٣) في فصل فيما  
 يجب للاجر على المستأجر من اجارة الخائنة • قال يكي رابرد يكرى دة ديشار زري بايد  
 بها جامه مدردم سنك نقره دادة استا كنون رب دين ميكويد زريده وي ميكويد  
 من آن مدردم سنك نقره بعوض ابن دة ديشار زري دادة ام آن ميكويد مر از نو صد  
 نقره مي بايستي ازان حساب يافته ام اين ميكويد مر ابوجي نقره دادي نبوده است  
 قول قول رب دين بوده است دران كد من نقرها از حساب زرها انكرته ام وقول قول  
 مديون بود درانكه كويد مر ابونقره دادي نبوده است نأقرها ستانه (٤) من  
 أو اخر دعوى القاعدية • (المنقح) قال أبو حنيفة اذا قال القصار قد رددت فالقول  
 قوله مع يمينه ولا أجر له ولو أعطاه القصار ثوبا وقال هو ثوبك وقال رب الثوب ليس هو ثوبي  
 فأخذه رب الثوب فالأصح أنه يسعه لبيسه ويبيعه (٥) فانه ذكر محمد لو دفع الى خياط  
 ثوبا لقطع عبا ودفع اليه البطانة فجاء به فقال رب الثوب ليست هي بطانتي فالقول

ثوب وأعطاه مائة درهم بجرانقره أي تبرأ قال أن يقول رب الدين أعطى عشرة دنانير ويقول المديون أنا أعطيتك قول  
 في مقابلة ذلك مائة درهم بجرانقره عوضا عن هذه العشرة ويقول رب الدين انها كانت لي عليك فأخذتها بلا عنها ويقول المديون ليس  
 لك على شيء من النقرة فالقول يكون قول رب الدين في أن النقرة لم يأخذها عوضا عن الدنانير والقول يكون قول المديون في أنه  
 لم يكن عليه شيء من النقرة لا لجل أن ترد عليه (٥) وفي المحط للسرخسي في باب اختلاف المؤجر والمستأجر من الاجارة  
 قال محمد لو أعطاه القصار ثوبا وقال هو ثوبك وقال رب الثوب ليس هو ثوبي فأخذه رب الثوب لا يسعه لبيسه ولا يبيعه الا أن يقول  
 لا قصار قد أخذته عن ثوبي فيقول القصار نعم وهذا مخالف لما في الوجيز من التصحيح وموافق لما في الخائنة في فصل اختلاف الاجير  
 والمستأجر ~~هنا~~

قول الخياط مع عينه أنها باطاسة ويسع رب الثوب ليسألانه دفع اليه الخياط بدل بطاثة  
 رص كذلك القصار (١) من الوجيز السرخس في باب اختلاف الأجر والمستأجر  
 من كتاب الأجزاء • ولواختلف الخياط مع رب الثوب فقال رب الثوب أمرتك أن تقطعه  
 قباه وقد خطمته قيصا فقال الخياط لا بل أمرتني أن أقطعه قيصا كان القول قول رب الثوب  
 مع عينه وهو بالخيار أن شاء أخذ القميص وأعطاه أجر مثله وإن شاء ضعه قيمة ثوبه غير  
 مقطوع في فصل في اختلاف الأجر والمستأجر من اجارة الخاتمة وكذا في أوائل اجارة  
 خزانة الاكل • ولودفع الى قصار ثوبه بالقصره بدرهم فأعطاه القصار ثوبا فقال هذا ثوبك  
 وقال صاحب الثوب ليس هذا ثوبي كان القول قول القصار في قول أبي حنيفة وكذا لو كان  
 القصار يدعي رد الثوب لأن في قول أبي حنيفة القصار أمين وكذلك كل أجبر مشترك  
 والفتوى على قوله (٢) من المحل المزبوره ولودفع متاعا الى محال ليعمله الى موضع فعمل  
 فقال رب المتاع ليس هذا متاعي فقال المحال هو متاعك قال أبو يوسف القول قول المحال  
 مع عينه ولا أجر له إلا أن يصدقه الأجر ويأخذ قال والنوع الواحد والنوعان فيه سواء إلا  
 أنه في النوع الواحد أخس وأقبح أن لا يلزمه الأجر ولو عمل طعاما أو ذبا فقال المحال  
 هذا طعامك وقال رب الطعام كان طعامي أجود من هذا قال فأن هذا أغنى أن يأخذ  
 الطعام ولا يعطى الأجر فأتا في نوعين مختلفين فلا أجر للمحال إلا أن يصدقه ويأخذ من  
 المحل المزبوره (فشر) له عليه ديشان من جنس واحد فأدى المدينون شيئا من المال صدق  
 أنه دفع بأى جهة فيسقط ذلك من ذمته ولو من جنسين كذهب فضة أو بر وشعر فأدى  
 فضة وقال أدبت موضعا من الذهب لا يصدق إذا معاوضة تتم بالطرفين (٣) شري من  
 دلال شيئا فدفع اليه عشرة دراهم ويقول هي من الفن وقال الدلال دفعت الدلالة صدق  
 المدافع بعينه لأنه ملك دفع الى ابنه ما لا غاراد أخذه صدق أنه دفع فرضاً لأنه ملك (٤)  
 رجل أدهى على ميت ألفا فبرهن وارثه أن الأب أعطاه ما لا يقبل والوارث يصدق أن  
 الأب أعطاه لجهة الدين لتقسيمه مقام مورثه فيصدق في جهة التملك في الفصل الرابع  
 والثلاثين من التصويلين فيما يكون فيه القول للملك من جهة التملك وكذا في العمادية  
 • (ت) عليه مال واحد فرضا أو مئناحالا أو مئناحالا فادى نصفه وقال هذا من أحد النصفين  
 لا يعتبر ذلك ولو كفل نصف المال لرجل فأدى نصف المال وقال هذا من كفاة فلان يعتبر  
 وكذا لو كان لكل نصف كفل وكذا لو كان أصل المال مختلفا أحدهما قرض والاخر كفاة  
 من المحل المزبوره من عليه ديشان بجهتين مختلفتين لواحد كل دين ألف درهم قضى ألفا  
 ثم قال ما قضيت فن العبد وقال رب الدين بل هو ثمن الجارية وحلف المدين على ذلك  
 قال القول قول رب الدين مطالبة ثمن الجارية وإن أقتر باستيفائه لأن الشرع لما جعل القول  
 قول المدين مع عينه فإذا حلف وجعل الشرع ذلك الالف ثمن العبد فقد كذب رب الدين  
 في قوله أنه ثمن الجارية لأن الحكم أنه ثمن العبد يساقى تصديق من يزعم أنه ثمن الجارية  
 وإذا صار كذا مباشر عاسط قوله كما سقط انكار المشتري عند الاستحقاق حتى لا ينعى  
 من الرجوع بالنسبة فاعدية في الدعوى • رجل دفع ثوبا الى غريمه وهو بائع جاريته

(١) كذا في الخاتمة في باب الخيار من البيوع  
 حيث قال اشترى جارية بالخيار ثم جاء  
 بجارية وقال هي التي قبضتها كان القول له  
 وللبائع أن يملكها وكذا القصار إذا رد  
 ثوبه نفسه على صاحب الثوب وقال هذا  
 ثوبك وكذا الاسكاف •  
 (٢) يعنى الفتوى على قول أبي حنيفة  
 في أن القول قول القصار وليس المراد  
 أن الفتوى على قوله في أنه أمين كما يظهر  
 من نظري القاعدية •  
 (٣) ولو كان عليه ديشان من جنسين  
 قال القول للمدين مع عينه وللمطالب مطالبة  
 الدين الآخر وإن أقتر بقبضه لأنه كذبه  
 الشرع حيث جعل القول للمدين كذا  
 في دعوى القاعدية ملخصا •  
 (٤) أعلم أن الملك إذا عين جهة التملك  
 عند التملك أو بعده إن كان الدين مفيدا  
 كان القول في ذلك قوله لأن التملك  
 يستفاد من جهته فكأن القول  
 في ذلك قوله قال محمد رجل له على رجل  
 ألف من قرض وكفل رجل نصف  
 المال وكفل رجل بالنصف الباقي  
 فأدى الأصل ثمانية وقال هذه  
 الخمسة التي كفل بها فلان فهو على  
 ما قال لأن التملك صدر منه وله في التعيين  
 فائدة وهي إخراج ذلك الكفيل عن  
 العهد وقطع رجوعه عن نفسه كذا  
 في شرح الزيادات لقاضي خان في باب  
 قضاء الدين من الكفاة (م) •  
 قوله أعلم كلام الجامع وليس من الزيادات  
 (٢)



متهتم اذ هي اتم دفع ذلك بالثمن واذا فكر البائع أنه قبضه بالثمن فلا يلزمه ان يقول قبضته  
 امانة وها هو ذلك قائم بحاله فخذ أو يقول قبضته يدين آخر عليه في الاقل القول القابض  
 مع يمينه لان ما يدعى عليه معاوضة ثوبه بدراهم الدين وهو يشكر وفي الثاني المسئلة  
 على وجهين اما ان يشكر الدافع دينها آخر غير ثمن الجارية أو يقر به فان أنكر فالجواب  
 فيه كالم الفصل الاول وان أقر به فالقول للدافع لانها ما اتفق على المعاوضة واختلعا  
 في الجهة فكان القول في جهة المعاوضة والتمليك قول المعاوض المملك لانه يشكر زوال  
 ملكه عن الثوب بجهة أخرى والقابض يدعى ذلك كمن عليه ديون شئ اذا أدى دراهم  
 كان القول قوله في تعيين أحد الدينين سابقا من أواسط دعوى القاعدية قال صددوم  
 برب دين داهه وميكويد كه از بهاء غلام دادام رب دين ميكويد كه مر ابا توحساي ديكر  
 بود از آن حساب يافته ام دهنده ميكويد كه مر ابا توحساي ديكر بود است قول قول كه  
 بود ايجاب قول دهنده بود وبسوكند (١) يعني يخاف أولا على أنه ليس بشئ آخر فان  
 حلف مضي الامر وان نكل قضى عليه بذلك المال المدعى ثم يخاف أنه لم يؤد ما ادعى من  
 تلك الجهة من المثل المزبوره اذا ادعى الكفالة بالمال الى أجل فالقول قوله وان لم يمتدحه  
 صاحبه لان الاجل من مقتضيات الكفالة مبسوط سرخصي في باب الخيار من كتاب  
 الاقرار وان قال المدعى عليه على ألف درهم مؤجلة الى كذا وقال المدعى هي مؤجلة  
 كان القول قول المدعى الا في الكفالة والمسئلة معروفة من أدائل دعوى الخيانة  
 قال صنعت لك عن فلان مائة درهم للديني الى شهر وقال المدعى هي حاة فالقول للضمين  
 (٢) ولو قال الطالب صنعت حالا وقال هو الى سنة فالقول للطالب عند أبي حنيفة رأيي  
 يوسف خلافه فالحمد وفر من كفالة مائة المقي في مسائل الحوالة ولو قال لا تشركت  
 فكفلت لك بالدين الذي لك على فلان الى شهر وبعد الشهر لا تأبى من المطالبة وقال  
 صاحب المال شكفت بأن لا أطالب الى شهر وبعد الشهر أطالب بك فالقول قول صاحب  
 المال ولا يقبل قول الكفيل لانه لو شرط أن لا يطالب به بعد شهر أو كان مكان المال نفس  
 فالكفالة بآخرة (٣) من متفرقات كفالة التاخرانية نقلا عن جامع الفتاوى وفي الجامع  
 الصغير لو قبض المحتال المال من المحتال عليه فقال ما قبضت مالي لانك أظنتني عليه بالدين  
 الذي لي عليك وقال المجهل لابل قبضت مالي وأنت وكيلي في القبض فالقول قول المجهل  
 ولو اختلف المجهل مع المحتال عليه فقال المحتال عليه أدبت دينك بأمرك على أن أرجع  
 عليك وقال المجهل انما أدبت من الدين الذي لي عليك فالقول قول المحتال عليه (٤) من  
 حوالة الخلاصة ملخصا قال المجهل حات المحتال عليه به بعد أن يؤدى الدين اليك وقال  
 المحتال بل قبله وتؤدى حق في الرجوع عليك فالقول للمحتال لمسكه بالاصل من لسان  
 الحكماء وكذا في حوالة البرازية وعن محمد قال لفرعه حططت عندك خمسة مائة من الالف التي  
 عليك على أن تعطيني الخمسة مائة الباقية أول الشهر وقال المديون حططت بغير شئ فالقول  
 للمطلوب لا قرارا الطالب بالخط في الشاه من صلح البرازية قال الطالب هو موسر قادر على  
 الاداء فقال المديون انما موسر قال بعضهم القول للمديون وقال بعضهم ان كان الدين

(ترجمة)

(١) أعطاه مائة درهم وقال هي من ثمن  
 الغلام وقال رب الدين كان لي معك  
 حساب آخر وأخذتها من ذلك الحساب  
 وقال الدافع ليس لك هي حساب آخر  
 فلن يكون القول ايجاب القول يكون  
 قول الدافع مع اليقين

لان القول للمملك في جهته لانه يشكر  
 زوال ملكه بجهة أخرى غير ما عينه  
 (٢) لان الكفيل لم يقر بالدين اذ لا دين  
 عليه في الصحيح بل أقر بمجرد المطالبة بعد  
 الشهر والطالب يدعى عليه المطالبة  
 في الحال وهو يشكر فالقول له كذا  
 في كفالة الدور

(٣) وهذه المسئلة تدل على أن يئنه  
 الكفيل أولى اذا ادعى أنه كفيل من هذا  
 اليوم الى شهر وقال الطالب كفلت الى  
 شهر ولم يقل من هذا اليوم  
 (٤) قد سبق ما يناسبه في الحوالة  
 فأرجع اليه



(١) وفي الخاتمة القول قول مدعى اليسار روى ذلك عن أبي حنيفة كذا في التنازعية بعد  
 (٢) مثل عن امرأة ادعت على زوجها بمال الصداق ونفقة المقدرة عن مدة معلومة فأجاب بالاعتراف وبأنه معسر عن ذلك فهل يصح في بيئته أو لا بد من بيعة تشهد له بالاعتراف بذلك أجاب أن القول له بيئته في الاعتراف بذلك ولا بيعة عليه ما لم يثبت غناه كذا في فتاوى ابن نجيم رحمه  
 وفي باب النفقة من نكاح الخاتمة وفي ثمن المبيع والقرض إذا ادعى المدينون أنه معسر لا يقبل قوله وقالوا كذلك في المهر والكفالة وقال بعض الناس يحكم بالزمن رحمه

واجب بدلا عما هو مال كالقرض وحق المتاع قال قول للمدعى اليسار وعليه الفتوى (١)  
 وإن لم يكن بدلا عما هو مال كان القول للمدين وفي النفقة القول للزوج في العسرة (٢)  
 مجمع الفتاوى في أول فصل في الحبس من كتاب القضاء قال القاضي غفر الله له  
 على أنه إن كان الدين وجب بدلا عما هو مال قال قول من يدعى اليسار وإن وجب بدلا عما ليس بمال فإن وجب ببيعة باشره باختياره فكذلك لو جرد دليل اليسار وهو المبادلة والالتزام الذي باختياره والافاقول قول مدعى الاعسار لا لعدم دليل اليسار أنفع الوسائل وفيه تفصيل لا بد من معرفته فإن قال الرجل أنا معسر فعلى نفقة المعسرين كان القول قوله الآن تقيم المرأة البيعة على اليسار في باب النفقة من نكاح الخاتمة  
 فإن أقامت المرأة بيعة أنه وسرقت عليه نفقة المومنين وإن أقامت البيعة كانت البيعة بينة المرأة من الحمل المزبور إذا هي تشو زها في مدة وأنكرت فالقول قولها مع بينتها فإن سلفت أخذت النفقة وإن سكتت سقطت والبيعة عليه من نفقة الجور الرافق  
 ولو اختلفا في الاجل فقال رب السلم فيه أجل والمسلم اليه يقول لم يكن له أجل فالقول قول رب السلم لأن الاجل يستفاد من جهته ولا في نفسه صحة العقد فلو كان المسلم اليه يدعى الاجل ورب السلم يشكره فالقول قول المسلم اليه منه ما استعصما وقال القول قول رب السلم ويفسد العقد وهو القياس لهما أن الشكر هو رب السلم والقول قول المتشكر ولو كان فيه فساد للعقد كرب المال مع المضارب إذا اختلفا فقال رب المال شرطت لنصف الربح الادرهما وقال المضارب شرطت لنصف الربح مطلقا فالقول قول رب المال أنه أن القول قول من يشهد له الظاهر والظاهر يشهد ببيعة العقد وصار كزوجين إذا انفقا على النكاح وقال أحدهما أنه كان بغير شهود فالقول قول من يدعى الشهود بخلاف مسئلة المضاربة لأن ثمة الاختلاف في نوع العقد لأن المضاربة إذا فسدت صارت اجارة قربة للمال يشكر هذا العقد فكان القول قوله أما هنا انفقا على عقد واحد شرح مختلف الرواية في أوائل كتاب المبيع وإن قال المشتري اشترت البناء يضمه ما يندرجهم ثم اشترت الأرض بعد ذلك أو قال اشترت الأرض بدون البناء أو لا ثم اشترت البناء بعد آخر فلا شفعة لك في البناء لأنه نقل صار مقصودا وقال الشفيع لا بل اشترت بهما معا في صفقة واحدة في القياس يكون القول قول المشتري وفي الاستحسان يكون القول قول الشفيع لأن المشتري يشكر الشفعة في البناء فتفرق الصفقة بعد قيام سبب الشفعة ظاهرا فلا يقبل قول المشتري ولو قال المشتري وهب لي البناء أو لا ثم اشترت الأرض فكان القول قول المشتري وبأخذ الشفيع الأرض بدون البناء وكذا لو قال اشترت النصف ثم النصف وقال الجار وهو الشفيع اشترت الكل ببيعة واحدة كان القول قول الشفيع استعصما فإن أقامت البيعة كانت البيعة بينة المشتري في قول أبي يوسف لأنه هو المحتاج إلى البيعة وعلى قول محمد البيعة بينة الشفيع وإن ادعى المشتري أنه اشترى الكل معا ببيعة واحدة وادعى الشفيع أنه اشترى متفرقا كان القول قول المشتري فاضيفان في ترتيب الشفعة من كتاب الشفعة

المشتري أرضاً ثم امتنع عن إيفاء الحق وقال المشتري اشتريتها على أنها جريسان فاذا هي  
 أنقص وقال البائع بعثها كما هي وما شرطت شيئا فكان القول قول البائع  
 في أنكار الشرط مع عيینه فاضيفان في الشروط المفسدة من البيوع • ولو اختلفا  
 في اشتراط الخيار فالقول لمنكره عندهما وعند الامام لمذهبيه كذا في المجموع لانه  
 منكره يدعى لزوم العقد ومذهبه بشكر الزوم والقول له وعماه في شرح المجموع وفي  
 الفتية اختلفا في شرط الخيار وأما البيضة فينبه مدعى الخيار أولى وفي البرازية أقروا  
 ببعض المشتري ثم قال لم أركله لا يصدق في أوخر خيار الرؤية من الجرار اثني • ولو اشترى  
 غلة وسلم اليه البائع موزوناً فوزنه في بيته فوجده ناقصاً فأراد أن يرجع بقصد النقصان  
 فالقول للمشتري مع عيینه لانه منكره لبعض جواهر الفتاوى في الباب الاوّل من كتاب  
 البيوع • باعه طعماً ما بعينه وقال بعته جراً فاذا قال المشتري اشتريته مكايلاً يتصانقان  
 وكذلك ما يوزن وان قال البائع بعث الثوب ولم أسم الذراع وادعى المشتري شراءه  
 حذو عة القول للبائع ولو قال اشتريت على أنه كذا ذراعاً كل ذراع يدورهم وقال البائع  
 لم أسم ذراعاً فالقول للمشتري ويتصانقان ويتأذان على قول الثاني في الحادي عشر  
 من يروع البرازية • رجل اشترى خاية خل غلته المشتري في جزته ثم وجد فيه غارة  
 منه فقال المشتري كانت في خايتك وقال البائع كنت في جزتك فالقول قول البائع لانه  
 ينكر العيب (١) عدة الفتاوى في البيوع وكذا في الخاية في فصل في الرد بالعيب وكذا  
 في الرابع عشر من يروع المحيط • رجل اشترى دابة فوجد بها عيباً فركبها فاقبال  
 البائع ركبته في حوائج فلم يبق لك حق الرجوع وقال المشتري لا يل ركبته الا دها عليك  
 فكان القول قول المشتري (٢) فاضيفان في فصل فيما يرجع بنقصان العيب  
 وكذا في الخامس والعشرين من الفصولين والرابع عشر من المحيط البرهاني • (قح) قال  
 البائع بعته منك معيها وقال المشتري بل سلبها فالقول للمشتري • (م) ينبغي أن يحكم  
 القن في مسائل متفرقة من يروع الفتية • وفي المتن رجل اشترى من آخر عبداً  
 قبضه ثم جاء به مشجوباً وقال بعته مشجوباً فالقول قوله من متفرقات يروع المحيط  
 والتاخرانية • ولو كان الموهوب جارية فأراد الوهاب الرجوع فقال الموهوب له وهبتها  
 صغيرة فكبرت وازدادت خيراً وقال الوهاب لا يل وهبتها لك كذلك فالقول للوهاب وكذا  
 في كل زيادة متولدة أتم في البناء والحياطة وغيرهما فالقول للموهوب له من الفتاوى  
 الصغرى في آخر كتاب الهبة • وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رجل باع عبده بغير  
 أمره وحمله الى المشتري ومات في يد المشتري فجاء المولى بعد ذلك يطلب ثمنه وقال كنت أجزت  
 البيع لا يقبل قوله الا بيينة • ولو قال كان باعه بأمرى قبل قوله (٣) في العاشر من يروع  
 الذخيرة • امرأة اشترت شيئاً وقالت أنا كنت رسول زوجي اليك ولا قن علي وقال البائع  
 أنا بعته منك والقن عليك فالقول لها لانها تذكر وجوب القن عليها وعلى البائع البيينة  
 في الحادي عشر من يروع الخلاصة • قال زيد على عمرو ألف درهم وابكر على زيد ألف  
 درهم فقضى عمرو بكر ألفاً من زيد ثم طالب زيد عمر بألف التي كانت له عليه فقال

(١) وتأويل المسئلة أن يكون رأسها  
 مسدوداً وقت القبض ولم يعلم انفتاحها  
 بعد ذلك الى أن يوجد فيها الغارة ولا  
 عدومها إنما لو علم باستقرار السد وعدم  
 انفتاح رأس الآنية الى أن يوجد فيها  
 البأرة فالقول قول المشتري • وكذا  
 في الرابع عشر من يروع المحيط •  
 (٢) وتأويل المسئلة على قول بعض  
 المشايخ إذا كان لا يملكه الرد إلا  
 بالركوب كذا في الخامس عشر من  
 التاخرانية والرابع عشر من المحيط •  
 (٣) وكذا إذا وقع الاختلاف بعدما أجز  
 الغاصب فقال المالك كنت أجزت أو قال  
 كان أجزه بأمرى وأنكر الغاصب الاجابة  
 أو الامر ذكره في الخاتمة في الاجابة  
 الطويلة •

عرو قد قضيت بأكرا بأمره فقال زيد ما أمرتك بقضاء تلك الألف ولكني دفعت اليك ألفا  
 نقد التذمة إلى بكر فدفعها إليه فأكرهه وذلك فالقول زيد أنه لم يأمره به بغير النقد  
 قيل اتفق الخصمان أن عرو اقضى دين زيد بأمره وإنما اختلفا في أنه أمر مطلقا أو مضافا  
 إلى النقد قلت الأمر مستفاد من جهة الأمر فيكون القول قوله في جهة الأمر وصفته  
 فإن كان الأمر مطلقا غير مضاف إلى مال أو مضافا إلى ماله عليه كان جهة في سقوط الدين  
 عن الأمور وإن كان مضافا إلى النقد لم يكن جهة في ذلك وهو يشكر كون الأمر مطلقا  
 أو مضافا إلى ماله عليه فكان القول له كالأمر أنكر الأمر أصلا ألا يرى أنه لو لم يكن للأمر  
 على المأمورين كان الحكم كما قلنا من أواسط دعوى القاعدية • وإن كان رب الدار  
 أمره بالبناء فيها بحسبه من الأجر فاتفقا في البناء واختلصا في مقدار النفقة فالقول قول  
 رب الدار والبنية بيته المستأجر وإن أنكر البناء أو الأمر بالبناء هكذا فالقول قول رب  
 الدار في الحادي عشر من اجارات الخلاصة • وإن كان رب الدار أمر المستأجر أن يبنى  
 في الدار على أن يحسب ذلك من الأجر واختلفا فقال المستأجر أمرتني بالبناء وقد بنيت  
 وقال رب الدار ما بنيت فالقول قول رب الدار مع عيونه لأنه يدعي إنشاء الأجر وهو يشكر  
 وإن أقرب البناء إلا أنهم اختلفا في مقدار ما اتفق ذكر أن القول قول رب الدار مع عيونه  
 لأنه يدعي زيادة وهو يشكر قالوا وهذا إذا كان مشكلا الحال وإن اختلف في ذلك أهل  
 الصناعة فقال بعضهم كما يقول رب الدار أنه يذهب في نفقة مثل هذا البناء قدر ما يتعبه  
 رب الدار وقال بعضهم لا بل قدر ما يقول المستأجر حتى تعذر معرفة قول أحدهما من  
 جهة الغير فيعتبر حينئذ الدعوى والانكار والمستأجر يدعي زيادة اتصاف ورب الدار يشكر  
 فيكون القول قوله وأما إذا أجمع أهل تلك الصناعة على قول أحدهما وقالوا في مثل هذا  
 البناء ما يقوله أحدهما فالقول قوله لأنه أمكن معرفة ما وقع التنازع فيه من جهة  
 غيرهما ولا يلتفت إلى قوله في الحادي عشر من اجارات الذخيرة • إذا استأجر بيت  
 الطاحونة ثم اختلفا بعد الخروج في متاع الرحى من خشبها واسطواناتها فكذلك للطمان (١)  
 وعلى هذا القصار والحداد وكل ما أشبهه من الأوعية والأدوات من اجارة خزانة الأكل •  
 إذا استأجر الرجل من آخر حمارا مدة معلومة ثم اختلفا في قدر الحمار أنه للمستأجر أو لصاحب  
 الحمار فالقول قول صاحب الحمار ولو انقضت مدة الاجارة وفي الحمار رماذ كثير وسريع  
 كثير فقال رب الحمار السريع لي وقال المستأجر هو لي وأنا أنقله فالقول قول المستأجر  
 إذا لم يعرف كون المدعى به في يد صاحب الحمار على ما سبق قبل هذا فأنما الرماذ كان من عمل  
 المستأجر وكان مقررا بذلك فعليه أن ينقله وإن بطل أن يكون من عمله فالقول قوله في الخامس  
 والعشرين من اجارة الهبط البرهاني • دفع ذهبا إلى صانع لبسوغه طوقا أو خاتما أو يزيد  
 من عنده ذهب معلوما بأجرة معلومة جاز (٢) فإن قال لم ترد فان لم يكن محشوا بوزن  
 وإن كان محشوا فالقول للأمر مع عيونه إلا أن يشاء الصانع أن يرتد عليه ذهبه ويأخذ  
 الطوق في باب الاجارة والصياغة من اجارات الهبط للسرخسي ملخصا • دفع إليه فضة  
 ليصنع لها شيئا ويريد من عنده فقال الصانع زدت خمسة لأن فضلتك كانت خمسة وهذه عشرة

(١) يعني القول في الكل للطمان

(٢) لأنه جعل الاجارة كما يابازاء العمل ثم  
 أمره بالزيادة من عنده فيكون مستقرضا  
 للزيادة لا مشتريا ثم يصير قابضا للقرض  
 حكما لاتصاله بملكه كذا في الهبط  
 السرخسي في تعليل المسئلة وتعامه فيه

(١) المأمور بالحج عن الميت إذا قال حجبت  
عن الميت وأنتكرا الورثة أو الوصي  
فالقول قوله مع يمينه لأنهم أرادوا  
الرجوع عليه بالنفقة وهو يشكر فيكون  
القول قوله إلا إذا كان الميت على آخر  
دين فقال له حج عن هذا المال فحج عنه  
بعد موته فعليه البينة أنه قد حج به لأنه  
يريد الخروج من عهده ما عليه والورثة  
يشكرونه من حج واقعات الحسامة في  
باب الحج بعلمه الواو

(٢) ولو أذى الموهوب له الهلاك كان  
القول قوله بلايين كذا في الخاتمة  
لأن أصل قبضه لم يكن موجبا لضمان  
المقبوض عليه

(٣) لأن الوصي والقيم قائم مقام القاضي  
فكما يقبل قول القاضي فيما يكون محقلا  
فكذا قول الوصي والقيم كذا في أدب  
القاضي

(٤) لأنه أمين يريد الخروج من عهده  
الامانة فيقبل وهو مقبل بالأصل أيضا  
والظاهر

Chartered

وقال الله افعل ما تدين بل نفق كانت عشرة فاقول لصانع (١) من المحل الزور والاحمال  
أن من جعل القول قوله في الشرع قائما جعل القول قوله مع يمينه من شرح أدب القاضي  
للصواب والشهد في باب اليمين وكثير من المواضع يكون القول قوله بدون اليمين منها (ط) قال  
الوصي للقيم أنفق عليك كذا من مالك وذلك نفقة مثله أو قال ترك أبوك رقبة فأنفقت  
عليه من مالك كذا ثم مات أو ابن وقال الصغير ما ترك أبي رقبة فأوفى وقال الوصي أنشريت لك  
رقبة فأوفيت الثمن من مالك وأنفقت عليه كذا فهو مستحق في ذلك كله مع يمينه قال (م) إلا  
أن مشايخنا كانوا يقولون لا يستحسن أن يحلف الوصي إذا لم يظهر منه خيانة ومنها (ط) عن  
عن محمد قاض باع مال اليتيم فرداه المشتري عليه بعيب فقال القاضي أبرأني منه فاقول  
قوله بلايين وكذا الواو الذي رجل قبله اجارة أرض ليتيم وأراد تخليفه لم يحلف لأن قوله على  
وجه الحكم وكذا كل شيء يدعى عليه عن أبي يوسف أذى الموهوب له هلاك الموهوب عند  
ارادة الواهب الرجوع فاقول له بدون اليمين (٢) ومنها لو قال الواهب شرطت لي عوضا  
وقال الموهوب لم أنشترط فاقول له بدون اليمين ومنها اشترى العبد شيئا فقال البائع أنت  
محمود وقال العبد أنا مذون فاقول له بدون اليمين ومنها إذا اشترى عبدا من عبدا شيئا فقال  
أحدهما أنا محمور وقال الآخر أنا وأنت مأذونان فاقول له بدون اليمين (حبس) ومنها  
اشترى لآبنة الصغير دارا ثم اختلصها فباع في الثمن فاقول للآبنة بدون اليمين (ن) ومنها  
إذا اشترى دارا فجاء الشفيع وأنكر المشتري المذمة وقال أنها لابن الصغير ولا بينة للشفيع  
لا يحلف المشتري ومنها في أدب القاضي أنزوصي بالنفقة على اليتيم أو القيم على الوقف  
ومال الصبي والوقف في يده أو نحو ذلك من الامانة بمثل ما يكون في ذلك الباب قبل قوله بلا  
يمين (٣) إذا كان نفقة (٤) لأن في اليمين تنفير الناس عن الوصاية فإن اتهم قبل يستحلف بآله  
ما كنت خنت في شيء مما أخذت به وقبل ينفي للقاضي أن يقر شيئا فيستحلفه عليه في باب  
الاستحلاف من قضاء القنية

• (في المسائل التي تقبل فيها بينة الخصمين) •

رجل وأمرأة في دار أعت المرأة أن الدار دارها وأن الرجل عبد له وأدى الرجل أن  
الدار داره والمرأة زوجته وأما البينة تقبل بينة المرأة على دعوى الدار ويقضى بالدار لها  
وتقبل بينة الرجل على دعوى النكاح ويقضى بالزوجية بينهما ما لأنه تعذر قبول البنتين من  
كل وجه في جميع ما يتبعان لأنه لا يمكن قبول بينهما في دعوى الرق لا ما قبلنا دعواهما  
في الرق تعذر قبول بينة الزوج في النكاح والقضاء بالبنتين واجب لأنهما من حجج الشرع  
فقبلنا بينهما في دعوى الدار وبينة الزوج في النكاح علما بالبنتين بقدر الامكان ومتى قبلنا  
بينته في دعوى النكاح ثبت النكاح فكان تزويجهما بنفسهما منه إقرارا بأنه ليس بمملوك لهما  
من تهذيب الواقعات نقل عن العيون أقامت البينة أن زوجها حلف بطلاقها أن لا يشرب  
النمر إلا بأذنهما وأنها أذنت له مرة فشرب ثم شرب مرة أخرى بغير أذنها وأنها طلق وأقام  
الزوج أن الخلف إنما كان على لفظ آخر وهو لفظ حتى تأذن له وأنها لم تطلق بشرب مرة أخرى

فأى البنتين أولى أجاب تقبل هكنا البنتين وثبت الميثان وتطابق المرأة لأن العمل  
 بالبنتين واجب ما أمكن قيل كيف تقبل البنتان وهما انفقا أن الميثان لم يكن الا واحدة قلنا  
 في باب سرمة الفروج يتعار الى البينة لا الى قول الخصمين لأن هذا حق الله تعالى فتصادقهما  
 في حق الله تعالى على خلاف البنتين لا يعتبر كالأحكام أنه طلقها واحدة وأقامت أنه طلقها  
 ثلاثا تطلق ثلاثا وان انفقا أن التطلق لم يكن الا مرة واحدة وكذا لو أقامت بينة أنه طلق  
 امرأته قبلت وان جحد او كذا في عتاق الامه بخلاف عتاق العبد عند أبي حنيفة من  
 القاعدة في أواسط كتاب الدعوى وكذا في أوائل كتاب الطلاق ولو كانت الدار في يد رجل  
 وامرأة أقامت المرأة البينة أن الدار لها وأن الرجل عبدها وأقام الرجل البينة أن الدار له  
 والمرأة امرأته تزوجها بألف درهم ودفع إليها ولم يقيم البينة أنه حر فانه يفتى بالدار والرجل  
 للمرأة ولا نسكاح بينهما لان المرأة أقامت البينة على رقب الرجل والرجل لم يقيم البينة على الحرية  
 فبقي بالرق وإذا قضى بالرق بطلت بينة الرجل في الدار والنسكاح ضرورة وان كان الرجل  
 أقام البينة أنه حر الاصل والمسئلة بحالها بقضى بحرية الرجل ونسكاح المرأة وبقيت بالدار  
 للمرأة لاننا ما قضينا بالنسكاح صار الرجل في الدار صاحب اليد والمرأة خارجة فبقضى بالدار  
 لها كمالا واختلف الزوجان في دار في أيديهم ما كانت الدار للزوج في قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
 رحمه الله وان أقاما البينة يقضى ببينة المرأة فاضحيان في فصل اختلاف الزوجين  
 في متاع البيت من كتاب النكاح وذكر ابن شجاع في النوادر لو أقام الرجل البينة  
 أن الدار داره والمرأة أمتة وأقامت المرأة البينة أن الدار لها وأن الرجل  
 عبدها وليست الدار في أيديهم ما فالدار بينهما ما نصفان وان كانت  
 في يد أحدهما ترك في يده لتعارض البنتين في الدار وضكم  
 لكل واحد منهما بالحرية ولا تقبل بينة أحدهما على  
 صاحبه بالرق لمكان التعارض قال رحمه الله  
 وينبغي أن الدار اذا كانت في يد أحدهما  
 يقضى ببينة الخارج لان بينة صاحب  
 اليد في المثل المطلق لا تعارض  
 بينة الخارج فاضحيان في  
 آخر دعوى المتقول  
 من كتاب  
 الدعوى

تم الجزء الاول وبالله الجزء الثاني اوله كتاب الوكالة

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)